

مؤيد حسن

# خاتمة البحار في القافية

المجلد الثاني  
الإهداء والجنائز

إهداء  
ياسر محمد صالح  
المحامي

١٩٩٨

إهداء الجمعية العلمية العامة  
٢٣٣٣ - قبة زكريا - الرياض  
٤٨٧٢٨ - ٨ - ٤٨٦٠٥٩٥ - ت



0196425

Bibliotheca Alexandrina









موضوعات  
الكتاب الثامن  
(الإصدار الجنائي)

عمل  
عود  
غرفة الإتهام  
غش  
فعل فاضح  
قانون  
قبض  
قتل خطأ  
قتل عمدا  
قضاء  
قمار  
كسب غير مشروع  
محكمة الأحكام  
محكمة الاستئناف  
محكمة الجنايات  
محكمة المصروفات



## عمل

### \* الموضوع الفرعى : إخلال الموظف بواجباته وظيفته :

الطعن رقم ٧٥ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٥٧٦ بتاريخ ١٩٥٢/٣/١١

إن القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٨ بشأن التوفيق والتحكيم فى المنازعات بين العمال وأصحاب الأعمال قد نظم فى ما ينشأ من نزاع بين العمال وأصحاب الأعمال إما بحسمه فى مكتب العمل ودياً ياتفاق بين الطرفين يثبت فى محضر تصبح له قوة قرارات هيئة التحكيم أو برفع أمره إلى لجنة التحكيم أو هيته بالأوضاع التى قررها القانون. فإذا كان الحكم الذى عاقب المتهم بالتطبيق لأحكام هذا القانون لم يبين الواقعة التى أدان المتهم فيها بياناً يتحقق فيه قيام نزاع بين العمال وأصحاب الأعمال صار حسمه بإحدى الطريقتين المشار إليهما فيه فإنه يكون قاصراً.

الطعن رقم ٣٥٣٦ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٩٦٢ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٨

لما كان الشارع قد نص فى المادة ١٠٤ من قانون العقوبات - التى عدت صور الرشوة - على الإخلال بواجبات الوظيفة كغرض من أغراض الرشوة وجعله بالنسبة للموظف ومن فى حكمه أسوة بامتناعه عن عمل من أعمال وظيفته فكل إنحراف عن واجب من واجبات الوظيفة أو الإمتناع عن القيام به يجرى عليه وصف الإخلال بواجبات الوظيفة الذى عنه الشارع فى النص.

الطعن رقم ٧٨٨ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٣٧ بتاريخ ١٩٤٧/٥/١٢

إن كل ما تتطلبه المادة ١٢٤ من قانون العقوبات هو أن يمتنع الموظف أو العامل عن عمله أو يتركه بقصد عرقلة سيره أو الإخلال بانتظامه، وهى لا تستلزم وقوع ضرر بالمصلحة العامة، ولا أن يكون المتهمون متعددين.

الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٥٤ بتاريخ ١٩٢٩/١/٣١

إطاعة الرؤساء لا ينهى بآية حال أن تمتد إلى الجرائم وتسعها فى الوجوب. فإذا علل المتهم عمله الإجرامى بهذا الدفاع ولم تمن المحكمة بالرد عليه فلا تترتب عليها فى ذلك ما دام وجه الإجراء بدهياً.

الطعن رقم ١٤٧٢ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٣٠٣ بتاريخ ١٩٣١/٥/٧

لا محل لتطبيق المادة ٥٨ عقوبات إلا إذا كان ما وقع من الموظف قد كان تنفيذاً لأمر سائق مشروع صادر إليه من رئيس وجبت عليه إطاعته أو إعتقد أنها واجبة. أما إذا كانت الوقائع مما لا يمكن للرجل العادى

الفهم أن يفترض فيها أنها لما يجوز للرئيس أن يأمر مرعوسيه بإرتكابها خروجها عن حدوده فلا محل إذن لتطبيق هذه المادة.

الطعن رقم ٢٠٤٠ لسنة ٣٨ مكتب قني ٢٠ صفحة رقم ٣٢٧ بتاريخ ١٧/٣/١٩٦٩

لا يوجد ثمة ما يمنع قانوناً من الجمع بين الجزاء الجنائي والتأديبي عن المخالفة الواحدة للقانون.

الطعن رقم ٢٨١٢ لسنة ٥٩ مكتب قني ٤٠ صفحة رقم ٨٤٩ بتاريخ ٢/١١/١٩٨٩

لما كان الشارع إذ نص في المادة ١١٦ من قانون العقوبات على أن " كل موظف عام كان مسئولاً عن توزيع سلعة أو عهد إليه بتوزيعها وفقاً لنظام معين فأخل عمداً بنظام توزيعها يعاقب بالحبس وتكون العقوبة السجن إذا كانت السلعة متعلقة بقوت الشعب أو إحتياجاته أو إذا وقعت في زمن الحرب ". فقد دل على أن هذه الجريمة من الجرائم العمدية التي يتعين لقيامها توافر القصد الجنائي العام بما يتطلبه هذا القصد من علم المتهم بأنه موظف عام مسئول عن توزيع سلعة أو معهود إليه بتوزيعها، وأن يكون هذا التوزيع خاضعاً لنظام معين وضعته سلطة مختصة بوضعه قانوناً وعلم الموظف ذلك بقواعد هذا النظام التي ينسب إليه الإخلال بها، وعلم بما يتطوى عليه فعله من إخلال وإتجاه إرادته إلى فعله أو إمتناعه.

\* الموضوع الفرعي : إرتباط جرائم العمل :

الطعن رقم ١٨٠٢ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢١ صفحة رقم ٣٢ بتاريخ ٤/١/١٩٧٠

إن مناط تطبيق المادة ٧/٣٢ من قانون العقوبات، أن تكون الجرائم قد إنتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكتملة لبعضها البعض، فتكونت منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عناها الشرع بالحكم الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٣٢ المذكورة.

\* الموضوع الفرعي : إصابات العمل :

الطعن رقم ٧٧٥ لسنة ٢٣ مكتب قني ٤ صفحة رقم ٨٩٩ بتاريخ ١/٦/١٩٥٣

الخكمة الجنائية ملزمة بنص المادة ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية بالفصل في جميع المسائل المدنية الفرعية التي يتوقف عليها الفصل في الدعوى الجنائية. وإذن فإذا كانت الخكمة قد قضت ببراءة المتهم وهو مدير شركة من تهمة رفضه وإمتناعه عن دفع قيمة التعويض المستحق لعامل يعمل عنده وأصيب أثناء العمل وبسبب تأديبه وتخلت عنده عاهة مستدعية قاتلة في ذلك " إنه لا يكفي إعتقادها بنبوت العاهة للعامل حتى يؤخذ المتهم بتهمة الإمتناع عن دفع التعويض بل يجب أن يثبت أولاً مدى هذه العاهة ومقدار التعويض، وأن ثبوت الحق في التعويض ومقداره ومدى الإلتزام به من المسائل التي لا يجوز أن يسبق

القضاء الجنائي فيها القضاء المدني... إلخ. " فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون. ذلك بأن القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ قد قرر مبدأ التعويض في حالة وفاة العامل أو ثبوت العاهة أثناء العمل أو بسبب تأديته وبين مقداره وأوجب المطالبة به خلال سنة من ثبوت العاهة أو الوفاة بقرار طمس وشفع ذلك بموجب دفع التعويض خلال شهرين من ثبوت الوفاة أو العاهة عند إستكمال هذه العناصر، فإن إمتنع المسئول عن دفعه حق عليه العقاب.

#### الطعن رقم ٧٩ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ١١١١ بتاريخ ١٣/١٠/١٩٥٥

- إن مناط الحق الذى نصت عليه المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ فى الحصول من صاحب العمل على تعويض عن إصابة العامل طبقاً للقواعد المقررة فى البابين الثالث والرابع من هذا القانون هو أن يكون العامل قد أصيب " بسبب العمل وفى أثناء تأديته " مما مفاده أن يكون العمل هو مصدر الإصابة سواء من ناحية الأخطار التى تصاحبه أو التى قد تنشأ عنه وقت القيام به وهو ما يتحقق به قصد الشارع من تقرير نظام لتعويض العمال يركز على مسئولية رب العمل عن مخاطر العمل دون أن يراعى فى قيام هذه المسئولية عنصر " الفعل غير المشروع " الذى تستند إليه المسئولية المقررة فى القانون المدنى.

- إن المقصود بما نصت عليه المادة الرابعة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ من أنه "لا يجوز للعامل فيما يتعلق بحوادث العمل أن يتمسك ضد رب العمل بأحكام أى قانون آخر ما لم يكن الحادث قد نشأ عن خطأ جسيم من جانب رب العمل " هو تلك " الحوادث " التى هى من صميم مخاطر العمل أو التى تنشأ عنه قضاء وقدرأ ولا تصل إلى درجة الحوادث الواقعة تحت طائلة قانون العقوبات سواء كانت عن عمد أو عن خطأ وإهمال أما هذه فتخرج عن نطاق النص سالف الذكر كما تخرج عن نطاقه نفس حوادث العمل بمعناه المتقدم متى كانت ناشئة عن " خطأ جسيم من جانب رب العمل " ولو كانت لا ترتبط بهذا الخطأ برابطة السببية بالمعنى الذى يستلزمه قانون العقوبات للإصابة بالخطأ أو القتل الخطأ.

#### الطعن رقم ١٢٠٨ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ١٠٢٣ بتاريخ ٣١/١٠/١٩٦٦

نصت المادة الثانية من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقرار بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على أنه: " تسرى أحكام هذا القانون على جميع العمال وكذلك المتخرجين منهم ولا يسرى على "....."٢٢" العمال الذين يستخدمون فى أعمال عرضية مؤقتة وعلى الأشخاص عمال المقاولات وعمال الترحيل والعمال الموسمين وعمال الشحن والتفريغ إلا فيما يرد به نص خاص ". وقصر القانون فى المادة ١٩ منه حق هؤلاء العمال فى التأمينات على تأمين إصابات العمل وحده ولم يسلكهم فى عداد من يفيدون من تأمين الشيخوخة وتأمين العجز والوفاة الذين خصهم بالذكر فى المادتين ٥٥ و ٦٥. والأعمال العرضية

المؤقتة في تطبيق الإستماء الوارد في الفقرة الثانية من المادة الثانية المذكورة هي الأعمال التي ليست لها بالنسبة لرب العمل حصة الدوام ولا تدخل بطبيعتها في العمل الذي يزاوله. ولما كان دفاع الطاعن يقوم على أن العمل الذي يمارسه العمال لديه هو عمل موقوت بفترة زمنية محددة هو إعداد الفطيرة فقط لمديرية التربية والتعليم في فترة الدراسة مما يدخله في عداد الأعمال المؤقتة التي تخرج عن نطاق تطبيق قانون التأمينات الإجتماعية، واستند الطاعن في تأييد دفاعه إلى عقود العمل المبرمة بينه وبين هؤلاء العمال وإلى شهادة صادرة من مديرية التربية والتعليم. وكان الحكم المطعون فيه قد تجاوز هذا الدفاع ولم يستين مدلول عقود العمل والشهادة المقدمة من الطاعن، واكتفى بمجرد القول أن عمل العمال الذين يستخدمهم هو إعداد الخبز وأن عقود توريد الفطيرة إلى مديرية التعليم تؤكد طبيعة هذا العمل وهو ما لا يصلح رداً على ما أثاره الطاعن من دفاع لو صح لتغير وجه الرأي في الدعوى. فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً ويتعين لذلك نقضه والإحالة.

#### الطعن رقم ١٣٦٩ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ١٢٩ بتاريخ ١٩٦٩/١/٢٠

تقضى الفقرة " د " من المادة الأولى الواردة في الباب الأول من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن التأمينات الإجتماعية بأنه يعد ضمن إصابات العمل التي تلزم هيئة التأمينات الإجتماعية بعلاجها وإعانة المصابين المؤمن عليهم في مدة العجز أو أداء تعويض أو ترتيب معاش لهم - وفقاً للشروط والقواعد المنصوص عليها في الفصلين الثاني والثالث من الباب الرابع من القانون المذكور - أية إصابة نتيجة حادث أثناء تأدية العمل أو بسببه وكل حادث يقع للمؤمن عليه خلال فترة ذهابه لمباشرة العمل وعودته منه بشرط أن يكون الذهاب والإياب دون توقف أو تخلف أو انحراف عن الطريق الطبيعي. كما تنص المادة ٤٢ من الفصل الرابع من الباب الثاني على أنه لا يجوز للمصاب فيما يتعلق بإصابات العمل أن يتمسك ضد الهيئة بأحكام أى قانون آخر ولا يجوز له ذلك أيضاً بالنسبة إلى صاحب العمل إلا إذا كانت إصابته قد نشأت عن خطأ جسيم من جانبه. وإذا كان الطاعن بصفته صاحب العمل قد تمسك في دفاعه بحكم هذه المادة إستناداً إلى أن المصابين والمتهم من عماله وأن الحادث من حوادث العمل، فإن ذلك كان يقتضى من المحكمة - حتى يستقيم قضاؤها - أن تعمل على تحقيق هذا الدفاع بلوغاً إلى غاية الأمر فيه لأنه هو دفاع جوهري قد يبنى عليه لو صح تغير وجه الرأي في الدعوى، أما وهي لم تفعل ولم تعرض إطلاقاً - على ما يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه - هذا الدفاع، فإن حكمها يكون معيباً بالقصور في البيان والإغفال بحق الدفاع بما يوجب نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية.

**\* الموضوع الفرعي : التحكيم في منازعات العمل :**

**الطعن رقم ١٣٤٦ لسنة ٢٦ مكتب قني ٨ صفحة رقم ٢١ بتاريخ ١٤/١/١٩٥٧**

قرار التحكيم الصادر وفقاً لأحكام المادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ في شأن الوفيق والتحكيم، هو بمثابة حكم إنتهائي له قوة الأحكام الإنتهائية، ومن ثم فإنه يكون قابلاً للتفيذ بمجرد إعلانه أو بعد أسبوع من الموعد المحدد به.

**\* الموضوع الفرعي : إلتزامات رب العمل :**

**الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٢٠ مكتب قني ٣ صفحة رقم ٥٥٠ بتاريخ ١١/٣/١٩٥٢**

إن المادة ٢ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٢ نص على أنه " يجب أن تحرر جميع السجلات والدفاتر والمحركات التي يكون لمدوبي الحكومة... حق التفتيش والإطلاع عليها بمقتضى القوانين أو اللوائح..." وقد أحال القرار الصادر في أول يونيو سنة ١٩٤٢ الصادر بشأن تطبيق هذا القانون إلى القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ في شأن تحديد هذه السجلات التي يكون لمدوبي الحكومة حق التفتيش عليها وبالرجوع إلى هذا القانون يبين أن المادة ١٣ منه نص على أنه " يجب أن يعد في كل محل سجل تدرج فيه أسماء العمال وتاريخ إحقاقهم بالعمل... وسجل ثان لتقدير الأجر وأيام إشتغالهم... وسجل ثالث تدون فيه الإصابات... وأنه يجب إعداد هذه السجلات على حسب ما تقرره مصلحة العمل كما يجب تقديمها لتفتيشها كلما طلبوا ذلك" ثم نص فيها على أنه "يجوز أن تقوم مجموعة كشوف دفع الأجور مقام السجل المعد لدفع الأجور. ومعنى كان الأمر كذلك وكان المقصود بكلمة [ اغل ] الوارد بالمادة ١٣ من القانون إنما هو اغل الرئيسى وحده وذلك بدليل ما ورد بآخر المادة المذكورة من جواز قيام مجموعة كشوف دفع الأجور مقام السجل وبدليل ما ورد بالمذكرة الإيضاحية المرافقة للقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٢ عن المواد بالمادة ٢ من هذا القانون وما جاء بالمذكرة التفسيرية الخاصة بقانون إصابات العمال بالنسبة للسجلات والتي يبين منها المحكمة التي إستهدفها المشرع منها وأنها لما يتحقق بتحرير سجل عام باللغة العربية يكون في مركز الشركة الرئيسى فلا يمكن أن يتصرف النص بعد هذا إلى كل فرع أو محل، وإذن لمعنى كانت الواقعة الطائفة بالحكم أن التهم لم يبرز سجلاً بأحد فروع شركته لدانته انشككة، لأنها تكون قد خالفت القانون لأن الواقعة غير معاقب عليها.

**الطعن رقم ٩٠٩ لسنة ٢٢ مكتب قني ٤ صفحة رقم ٦١١ بتاريخ ١٠/٣/١٩٥٣**

إن الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ قد نص في المادة السابعة منه على أنه "يتولى إبتات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا الأمر مفتشو مصلحة العمل والموظفون الذين يتدبهم وزير الشؤون

الاجتماعية لهذا الغرض ويكون فهم في هذا الصدد صفة الضبطية القضائية وكذلك يكون فهم في سبيل مراقبة تنفيذ أحكام هذا الأمر الإطلاع على السجلات والدفاتر ومراجعة البيانات الواردة فيها " كما نص الأمر في المادة الثامنة على أن " كل مخالفة لأحكام هذا الأمر والقرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيهاً وتقضى المحكمة فضلاً عن ذلك من تلقاء نفسها بإلزام المخالف بدفع فرق الأجر أو العلاوة لمستحقها ". ولما عدل الأمر العسكري المذكور بالأمر رقم ٥٤٨ لسنة ١٩٤٤ نص في المادة السادسة منه على أنه " تطبق فيما يتعلق باليات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا الأمر وفي العقاب عليها أحكام المادتين ٧ و ٨ من الأمر رقم ٣٥٨ وتسرى الأحكام الأخرى المقررة في الأمر رقم ٣٥٨ والتي لا تتعارض مع نصوص هذا الأمر " وقد ظل الأمران سائفاً الذكر معمولاً بهما بمقتضى القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٤٥ حيث جاء بالمادة الأولى لفقرة ج منه أن يستمر العمل بالأحكام الواردة في هذين الأمرين ثم عدل الأمر رقم ٥٤٨ لسنة ١٩٤٤ بالأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ وأنشأ قواعد بعضها معدل والآخر مكمل للأحكام الواردة بالأمرين سالف الذكر إلا أنه نص في المادة السابعة منه على نص حرفي لنص المادة السادسة من الأمر رقم ٥٤٨ لسنة ١٩٤٤ السابقة الإشارة إليه فجاء صريحاً في وجوب تطبيق أحكام المادتين ٧، ٨ من الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢. ولما كانت عبارة العقاب التي وردت في الأمرين اللاحقين للأمر المذكور لا تحل محل معنى العقوبة بالمعنى الضيق الوارد بقانون العقوبات بل إن الشارع إذ عر بكلمة العقاب فقد أفاد الجزاء الذي نص عليه الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ في المادتين السابعة والثامنة منه والتي أحالت إليه المادة السابعة من الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ وقد جاء حكم المادة الثامنة صريحاً في وجوب قضاء المحكمة علاوة على ذلك [ أى علاوة على العقوبة الجنائية ] ومن تلقاء نفسها بإلزام المخالف بدفع فرق الأجر أو العلاوة لمستحقها. وإذن فمتى كان الحكم قد ألزم الطاعن بفرق العلاوة لمستحقها من العمال الطابعين له تطبيقاً لحكم المادة السابعة من الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ فإنه لا يكون قد أعطى.

الطعن رقم ١٢٩١ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ١٠٥٠ بتاريخ ١٢/٢٢/١٩٥٩

المستفاد من مجموع نصوص المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ - بشأن عقد العمل الفردي - أنه قد أشتمل على نوعين من الإلزامات التي فرضها على صاحب العمل، الأولى، وهي تناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل وما يجب عليه أن يؤديه إليهم من أجر وإعانة غلاء وما يكفله لهم من علاج، وكذلك تحديد ساعات العمل ومنح الأجازات والمكافآت المستحقة لهم إلى آخر تلك الإلزامات التي تمس مصالح أفراد العمال وحقوقهم مباشرة وبالثبات وهذه الحقوق هي التي حرص المشرع على أن



يكتفلها للعمال بما نص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٥٢، وهي صريحة في أن الغرامة تعدد بقدر عدد العمال الذين أجمعت المخالفة بحق من حقوقهم المذكورة - أما النوع الثاني من الأحكام التي فرضها القانون على صاحب العمل فهي في واقع الأمر أحكام تنظيمية هدف المشرع منها إلى حسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة ولضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذي يحقق الغرض من إصداره. ومن قبيل ذلك ما نصت عليه المادة ٣١ من المرسوم بقانون، لإعلال رب العمل بما أوجبه عليه هذه المادة لا يحس مصالح العمال، أو عدد منهم بصفة مباشرة وبالمذات، وإنما يحس مصالحهم كمجموع وبطريق غير مباشر، والقصد منه - كما ورد بالمذكرة التفسيرية للقانون - هو أن يكون العمال على بينة من أمرهم، وأن لا تنفذ في حقهم أحكام لاتعة الجزاءات إلا إذا لم تعرض عليها مصلحة العمل في ميعاد معين، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بتعدد الغرامة بقدر عدد العمال بالمؤسسة لما وقع من اتهم من مخالفة حكم المادة ٣١ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ غلطاً في تطبيق القانون ويتعين نقضه وتطبيق القانون على وجه الصحيح.

#### الطعن رقم ١٥٨٦ لسنة ٣٠ مكتب قتي ١٢ صفحة رقم ٢٢٢ بتاريخ ١٤/٢/١٩٦١

يتضح مما نصت عليه المواد ٣١ و٣٢ و٣٣ و٣٤ و٣٥ و٣٦ من القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للإدخار للعمال الخاضعين لأحكام الرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردي - أن الإشراك في المؤسسة هو أمر يفرضه الشارع على كل صاحب عمل وعامل يخضع لأحكام القانون، فينشأ في ذمة صاحب العمل إلزام بتأدية المبالغ المستحقة عليه لحساب العمال وتوريد المبالغ المقتطعة من أجورهم، وعند التخلف عن أداء هذه الخصص كلها أو بعضها تتحقق المخالفة المنصوص عليها في المادة ٢١ من القانون ضد صاحب العمل المستول عن السداد - عن نفسه وعن عماله - ويكون عدم سداد الإشتراكات للمؤسسة متضمناً في ذاته عدم الإلتحاق بها، وبالتالي فإن الفعلين اللذين وقعا من المتهم وقدم من أجلهما إلى المحاكمة، وهما عدم سداده الإشتراكات للمؤسسة وعدم الإشتراك فيها، مجتمعهما غرض جنائي واحد هو عدم الإشتراك في المؤسسة بعدم سداد الإشتراكات بالمخالفة لنصوص القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥، والإرتباط بينهما واضح غير متجزئ، ومن الواجب الحكم على المتهم بقبوة واحدة هي المقررة لأحد هاتين الجريمةين.

#### الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٣١ مكتب قتي ١٢ صفحة رقم ٦٦٣ بتاريخ ١٢/٦/١٩٦١

مفاد ما نص عليه المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي في المادة الثانية منه من أنه " يكون عقد العمل بالكتابة ويجرى باللغة العربية ومن نسختين ولكل من الطرفين نسخة... " هو

وجوب تحرير عقد العمل باللغة العربية كتابة، وقد أكدت المذكرة الإيضاحية المصاحبة للقانون المذكور هذا المعنى، فضلاً عن أن ما جرى به نص المادة ٥٣ في شأن التضامن في المسؤولية بين أصحاب العمل والتنازل لهم عن العمليات كلها أو بعضها من أنهم " يكونون " مسئولين بالتضامن قد جاء متسقاً مع العبارة التي استعملها الشارع في المادة الثانية وواضح الدلالة في تأكيد مراده من أنه حين استعمل هذا التعبير قد قصد به الإلزام والتحميل - لا مجرد التنظيم. ولا يقدح في ذلك، النص على أنه إذا لم يوجد عقد مكتوب جاز للعامل إثبات حقوقه بجميع طرق الإثبات، ذلك بأن إيراد هذا الحكم التيسري الذي خرج به الشارع عن قواعد الإثبات، هو تأكيد حرصه على حماية العمال ولا يقصد به إعفاء صاحب العمل من الإلتزام الواقع عليه بوجوب تحرير عقد العمل بالكتابة، وهو الإلتزام تقضي البداية بوقوعه على عاتق صاحب العمل، إذ لا يتصور أن يلتزم العامل به - وهو في سبيل البحث عن عمل يقات به هو ومن يلوذ به - دون أن يلزم صاحب العمل بذلك. وجزاء مخالفة هذا الأخير هذا النص هو إنزال حكم المادة ٥٢ عليه. وهذه المادة واضحة الدلالة في أن المخاطب بها - في صدد الخروج على أحكام نص المادة الثانية هو صاحب العمل وحده. ولا يعرض على هذا النظر بأن الشارع قد أجرى نص المادة ٤٣ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الذي ألغى المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بأنه " يجب أن يكون عقد العمل ثابتاً بالكتابة..." ذلك بأنه حرص على تضمين هذا النص الحكم التيسري الذي تضمنته المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢، ومؤدى ذلك هو أن الشارع احتط النهج الذي سار عليه المرسوم بقانون الأخير وأكد أحكامه في هذا الخصوص.

الطعن رقم ١٧٩٩ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٤٣٠ بتاريخ ١٩٦٢/٤/٢٤

- المستفاد من نصوص القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أنه قد أشتمل على نوعين من الإلتزامات التي فرضها على صاحب العمل. الأولى : وهي تتناول حقوق العمال الناشئة عن علاقاتهم برب العمل وما يجب عليه أن يؤديه إليهم من أجر وإعانة غلاء وما يكفله لهم من علاج وكذلك تحديد ساعات العمل ومنح الأجازات والمكافآت المستحقة لهم إلى آخر تلك الإلتزامات التي تلمس مصالح أفراد العمال وحقوقهم مباشرة. والثانية : وهي الأحكام التي فرضها القانون على صاحب العمل وهي أحكام تنظيمية هدف المشرع منها إلى حسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذى يحقق الغرض من إصداره. ومن قبيل ذلك ما نص عليه في المادة ٦٥ من القانون من وجوب توفير وسائل الإسعافات الطبية بالانشأة وما أوجبه في المادة ٧٠ منه من قيد الغرامات التي توقع على العمال في سجل خاص.

- تنص المادة ٢٢١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على معاقبة من يخالف أحكام الفصل الثاني من الباب الثاني في شأن عقد العمل القردى والقرارات الصادرة تنفيذاً له بغرامة لا يقل عن مائتى قرش ولا تجاوز ألفى قرش. ثم نص في الفقرة الأخيرة من هذه المادة " وتعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين ولعت في شأنهم المخالفة " فإذا كان المسفاد من مجموع نصوص هذا القانون أنه قد اشتمل على نوعين من الإلتزامات التي فرضها على صاحب العمل فإن ما نص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢١ من القانون على تعدد العقوبة بقدر عدد العمال إنما يكون قاصراً على مخالفة الإلتزامات التي تتناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل وما يجب عليه أن يؤديه إليهم من أجر وإعانة وما يكفله لهم من علاج وكذلك تحديد ساعات العمل ومنح الأجازات والمكافآت المستحقة لهم إلى آخر تلك الإلتزامات التي تحس مصالح أفراد العمال وحقوقهم مباشرة.

#### الظعن رقم ٨٩٣ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٨٩٠ بتاريخ ١٢/٩/١٩٦٣

فرض القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - بإصدار قانون العمل - في نصوصه المختلفة إلتزامات متعددة على صاحب العمل لصالح العمال الذين يستخدمهم في مؤسسته وقد إشتملت على نوعين من الإلتزامات: الأولى - وهي تتناول حقوق العمال الناشئة من علاقتهم برب العمل وما يجب عليه أن يؤديه إليهم من أجر وإعانة غلاء وما يكفله لهم علاج تحديد ساعات العمل ومنح الأجازات والمكافآت لهم إلى آخر تلك الإلتزامات التي تحس مصالح أفراد العمال وحقوقهم مباشرة وبالمئات هذه الحقوق هي التي حرص المشرع على أن يكفلها للعمال بما نص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢١ من هذا القانون، وهي صريحة في أن الغرامة تتعدد بقدر عدد العمال الذين أجمعت المخالفة بحق من حقوقهم : والثانية - فهي في واقع الأمر أحكام تنظيمية هدف المشرع منها إلى حسن سير العمل وإستتاب النظام بالمؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذى يحقق الغرض من إصداره - ومن قبيل ذلك ما نص عليه في المادة ٦٨ من إلتزام صاحب العمل بوضع لائحة الجزاءات في مكان ظاهر من مؤسسته وهو ما لم تتعدد فيه الغرامة بقدر عدد العمال. ولما كان الحكم المطعون فيه قضى بتعدد الغرامة المحكوم بها بقدر عدد العمال في تهمة عدم وضع لائحة الجزاءات، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه.

#### الظعن رقم ١٦١٩ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٧٢٦ بتاريخ ٢٣/١١/١٩٦٤

فرض القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ في نصوصه المختلفة إلتزامات متعددة على صاحب العمل لصالح العمال الذين يستخدمهم في مؤسسته وقد إشتملت على نوعين من الإلتزامات : الأولى - تتناول حقوق

العمل الناشئة عن علاقتهم برب العمل وما يجب عليه أن يؤديه إليهم من أجر وإعانة غلاء وما يكفله لهم إلى آخر تلك الإلزامات التي تمس مصالح أفراد العمال وحقوقهم مباشرة، وبالدات هذه الحقوق هي التي حرص المشرع على أن يكفلها للعمال بما نص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢١ من هذا القانون وهي صريحة في أن الغرامة تتعدد بقدر عدد العمال الذين أجمعت المخالفة بحق من حقوقهم. والثانية فهي في واقع الأمر أحكام تنظيمية هدف المشرع منها إلى حسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة وضممان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذي يحقق الغرض من إصداره - ومن قبل ذلك ما نص عليه في المادة ٦٨ من إلزام صاحب العمل بوضع لائحة النظام الأساسي للعمل في مكان ظاهر من مؤسسته وإيداعها الجهة الإدارية المختصة وما أوجبه في المادة ٧٠ منه من قيد الغرامات التي تؤولع على العمال في سجل خاص فهو مما لا تتعدد فيه الغرامة بقدر عدد العمال، إذ أن الإخلال بالإلتزام الذي تفرضه كل من هاتين المادتين لا يمس مباشرة وبالدات مصالح العمال ولا يجحف بحقوقهم.

الطعن رقم ١٧٢٠ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٩٣ بتاريخ ١٩٦٥/١/٢٥

نصت المادة ٨٨ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أنه يستثنى من تطبيق أحكام عقد العمل الفردي الأشخاص الذين يستخدمون في أعمال عرضية مؤقتة لا تدخل بطبيعتها فيما يزاوله صاحب العمل ولا تستغرق أكثر من ستة أشهر، ومقتضى ذلك أن كل عمل يقوم به العامل ويكون بطبيعته داخلياً في الأعمال التي يزاولها رب العمل لا يعتبر عملاً عرضياً.

الطعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ١٠٥ بتاريخ ١٩٦٥/٢/٨

- إنه وإن كان النص على الإجراءات الخاصة بإعداد سجل القيد والأجور وسجلت الإصابات لد ورد في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الإجتماعية الذي إستثنى في مادته الثانية العمال الموسمين من تطبيق أحكامه بصفة عامة إلا أن هذا القانون حين أورد الإلتزام بتنفيذ هذه الإجراءات في المادة ٤٥ التي وردت ضمن مواد الفصل الأول من الباب الثالث قد أورد المادة ١٩ في صدد هذا الفصل الذي جاء نصها صريحاً في سريان أحكامه ومن بينها الإلتزام بتنفيذ الإجراءات سالفة البيان على العمال الموسمين - ومن ثم فإن ما يتناه الطاعن على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون حين دانه في تهمة عدم إعداده سجلاً للقيد والأجور وسجلاً للإصابات مع أن القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ لا تسرى أحكامه عليه لأن العمال الذين يستخدمهم موسميون، يكون في غير محله.

- إنه وإن كانت المادة ٦٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل هي المطبقة على جريمة عدم توفير وسائل الإسعافات الطبية والتي رفعت بها النيابة العامة الدعوى ضد الطاعن طالبة

محاكمته بمقتضاها إلا أن هذا القانون لم يستثن من تطبيق أحكامه إلا بعض الفئات أشار إليها فى المادتين ٤٠٥ و ٤٠٦ وهم عمال الحكومة والمؤسسات العامة والوحدات الإدارية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة وخدم المنازل ومن فى حكمهم، وما نص عليه فى المادة ٨٨ من إشتاء الأشخاص الذين يستخدمون فى أعمال عرضية مؤقتة لا تدخل بمبايعتها فيما يزاوله صاحب العمل ولا يستغرق أكثر من ستة أشهر والفراد أسرة صاحب العمل الذين يعولهم فعلاً وأفراد البحرية الذين يسرى عليهم قانون التجارة البحرية - من تطبيق أحكام عقد العمل الفردى - فى حين أنه لم يرد بذلك القانون أى نص يشير إلى إشتاء العمال الموسمين أسرة بما ذهب إليه القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩. ومن ثم فإنه لا يجدى الطاعن التنصل من تبعه فعلته والتمسك بانطباق المادة ٢٨ من القانون الأخير حتى يخرج بمعماله عن نطاق تطبيق أحكامه خاصة وأن تلك المادة لم تكن من بين المواد المرفوعة بها الدعوى.

#### الطعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١٠٥ بتاريخ ١٩٦٥/٢/٨

يجرى نص المادة ٥٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أنه " إذا عهد صاحب العمل إلى آخر بتأدية عمل من أعماله أو جزء منها وكان ذلك فى منطقة عمل واحدة، وجب على هذا الأخير أن يسوى بين عماله وعمال صاحب العمل فى جميع الحقوق ويكون هذا الأخير متضامناً معه فى ذلك ". مما مفاده أن صاحب العمل يكون مسئولاً ومسئولة تضامنية مع المقاول الذى يعهد إليه ببعض أعماله فى تنفيذ كافة الإلتزامات المقررة فى قانون العمل صيانة منه لحقوق العمال وهى مسئولية مقررة فى حق صاحب العمل بقوة القانون ولا يجديه بعدئذ الفكاك منها وإلّا قازها على عاتق المقاول المتضامن معه.

#### الطعن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٨٢ بتاريخ ١٩٦٥/٥/١٨

ليس هناك وجه لمساءلة رب العمل الأصلي عن النشاط الإجرامى للمقاول من الباطن وعما قد يقوله وحده من أفعال معاقب عليها قانوناً، إذ المادة ٥٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ قد إقتصرت على معالجة حقوق عمال المقاول من الباطن دون أن تشير من قريب أو بعيد إلى ما قد يودى فيه ذلك المقاول بهصفته صاحب العمل المتعاقده معهم من مسئولية جنائية نتيجة لما قد يقع منه شخصياً من إخلال بالإلتزامات المقررة قانوناً على عاتقه لصالحهم ويكون من شأنه وقوع فعل من الأفعال المؤتممة قانوناً. وأن المادة ٢٢١ من القانون الواردة فى باب العقوبات كفهرها من المواد الواردة فى ذات الباب لم يرد بها ما يفيد الخروج عن الأحكام العامة فى المسئولية الجنائية باعتناق نظرية المسئولية الفرعية

الطعن رقم ١٩٦١ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٢٨٩ بتاريخ ١٩٦٥/٣/٢٣

جرى قضاء محكمة النقض على أن الإلتزام الملقى على صاحب العمل بوضع جدول بيان يوم العطلة الأسبوعى وساعات العمل وفترات الراحة - من قبيل الأحكام التنظيمية التى هدف المشرع منها إلى حسن سير العمل وإستتباب النظام بالمؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذى يحقق الغرض من إصداره لما لا يمس مصالح أفراد العمال وحقوقهم مباشرة وبالتالى لا تتعدد فيه الغرامة بقدر عدد العمال عند المخالفة.

الطعن رقم ١٩٣٨ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ١٦٦ بتاريخ ١٩٦٦/٢/٢١

جرى قضاء محكمة النقض على أن ما أوجه القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فى المادة ٦٥ منه على صاحب العمل من توفير وسائل الإسعافات الطبية للعمال هو من قبيل الأحكام التنظيمية العامة التى لا تحس حقوق العمال فرداً فرداً، فلا يجوز عند الإدانة الحكم بتعدد الغرامة بقدر عدد العمال.

الطعن رقم ١٩٣٩ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ١٦٩ بتاريخ ١٩٦٦/٢/٢١

من المقرر أن ما نصت عليه المادة ٦٥ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ من وجوب توفير وسائل الإسعاف الطبية بالمنشأة وما نصت عليه المادة ٦٨ من إلزام صاحب العمل بوضع لائحة النظام الأساسى فى مكان ظاهر من مؤسسه وإيداعها الجهة الإدارية المختصة هو ما لا تتعدد فيه الغرامة بقدر عدد العمال، إذ أن الإخلال بالإلتزام الذى تفرضه كل من هاتين المادتين لا يمس مباشرة وبالذات مصالح العمال الذين يعملون بمؤسسة المطعون ضده عند وقوع المخالفة ويحجب بحقوقهم.

الطعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٤٠٣ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٢٩

تنص الفقرة الثانية من المادة ٢٠٩ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أنه : " كذلك يحظر على صاحب العمل وقف العمل كلياً أو جزئياً إلا إذا كان مضطراً لذلك لأسباب جدية وبعد الحصول على موافقة وزير الشئون الإجتماعية والعمل بناء على طلب يقدمه بكتاب مسجل وبت الوزي فى هذا الطلب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ وصوله إليه. فإذا انقضت هذه المدة جاز لصاحب العمل وقفه ". ولما كان الثابت من مراجعة المفردات أن الطاعن قدم مذكرة إلى محكمة ثانى درجة بين فيها أن عنده فى وقف العمل هو عدم وجود إحتياجات اللازمة للمصنع والحسارة التى لحقت به من جراء ذلك ودليل على هذا الدفاع بمستندات قنمها للمحكمة، وكان الحكم المطعون فيه لم يلفت إلى هذا الدفاع فسكت عن التعرض له أو الرد عليه بما يبرر إطراره على الرغم من أنه دفاع جوهرى قد يترتب على ثبوته تغير وجه الرأى فى الدعوى، فإن الحكم يكون قاصراً قصوراً يعيبه ويستوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٣٧٨ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٢٨

البين من نصوص المواد ٦ و ٧ و ٨ من قرار وزير العمل رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقرار رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٣ أنه يجب عرض أمر العامل في المنشآت التي تستخدم حسين عاملاً لأكثر على اللجنة الثلاثية المشكلة من مدير منطقة العمل وممثل العمال وممثل صاحب العمل قبل أن تصدر قراراً نهائياً يفصله أو فسح عقده وأن على اللجنة أن تبحث حالة العامل في مدة لا تتجاوز أسبوعاً طبقاً للإجراءات المبينة في المادة السابعة وإلا كان القرار الذي يصدر بفصل العامل باطلاً، ومتى عرض أمر العامل على اللجنة واتبعت في شأنه الإجراءات المذكورة في الأجل المضروب كان ذلك حسب الشارع فيما أراد من حماية العامل ترميماً في أمر البت في تأديبه بالفصل أو إنهاء عقده بالفسخ، أما قرار اللجنة نفسه بوجوب إعادته أو إستيقافته فليس ملزماً للمنشأة المخاطبة بنصوص قانون عقد العمل لأن المادة الثامنة من القرار لم توجب البطالان جزاء إلا على مخالفة حكم المادتين السادسة والسابعة منه، وليس من بين أحكامها ما يلزم المنشأة بإتباع رأى اللجنة الثلاثية فيما تراه من عدم فصل العامل.

الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٣٧٨ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٢٨

إن تأول المهتم - بفرض ثبوت صفته - لنصوص قانون العمل، وهل ما وقع منه بعد قراراً تأديبياً بفصل العامل طبقاً لأحكام المادة ١/٦٧ أو فسحاً للعقد طبقاً للمادة ٦/٧٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وهل الجزاء الذي أوقعه يتناسب مع الجرم الذي إرتكبه العامل أو مجاوزته، خصوصاً إذا كان قد إنصاع فيما أوقعه من جزاء لأمر النيابة العامة بتأديب العامل شرطاً لحفظ الدعوى الجنائية إكتفاء بمجازاته، وهل قرار اللجنة الثلاثية يلزمه بإعادة العامل أو لا يلزمه، وهل يوجب على مخالفته البطالان أو يستوجب العقوبة، كل أولئك إنما هو دعوى بجهل مركب من جهل بقاعدة مقرر في قانون العمل وبالأواقع في وقت واحد مما يجب قانوناً في المسائل الجنائية إعتباره في جملته جهلاً بالأواقع. ولما كان الحكم المطعون فيه لم يعرض لدلالة هذا كله على إنتفاء القصد الجنائي لدى الطاعن فوق دلالاته على إنتفاء الركن المادى في الجريمة فإنه يكون قاصر البيان واجب النقض.

الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٧٤٤ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٥

جريمة عدم صرف إعانة غلاء المعيشة للعمال جريمة عمدية تتطلب توجيه إرادة الفاعل إلى إرتكاب الأمر المكون للجريمة علماً بمناصرها القانونية.

**الطعن رقم ٦٥٣ لسنة ٣٦ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ٧٦٨ بتاريخ ١٩٦٦/٦/٦**

نصت الفقرة الأولى من المادة ١٢٦ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن التأمينات الإجتماعية على أنه " على كل صاحب عمل أن يقدم للهيئة الكشف والبيانات والإعطارات والإستمارات وأن يحفظ لديه بالدفتر والسجلات التي يتطلبها تنفيذ هذا القانون وذلك وفقاً للشروط والأوضاع والمواعيد التي يحددها قرار من وزير العمل بناء على إقراح مجلس الإدارة " وأوجبت المادة ١٣ من القانون المذكور على صاحب العمل تقديم البيانات التي أشارت إليها إلى الهيئة العامة للتأمينات وذلك على الإستمارات التي تعدها الهيئة في المواعيد المبينة بالمادة. كما نصت المادة ١٣٤ من القانون المشار إليه على أنه: "يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تتجاوز ألف قرش من مخالف أحكام المواد ١٣، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٦١، ٦٩، ٧٤، ١٠٤، ١٢٦". وقد فرض الشارع عقوبة الغرامة بغير تعدد في الحدود المبينة بالمادة ١٣٤ على من يخالف أحكام المادتين ١٣، ١٢٦ - موضوع التهمة الثانية التي أسندت إلى الطعون ضده. ولما كان من المقرر أن المحكمة لا تتخذ بمواد الإتهام التي تطلب النيابة العامة تطبيقها بل عليها تطبيق نصوص القانون على الواقعة التي فصل فيها الحكم تطبيقاً صحيحاً، فإنه كان يصح تطبيق المادة ١٣٤ سالفة البيان على التهمة الثانية والقضاء بالغرامة دون تعددها بقرع عدد العمال. ومن ثم يصح نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه بالنسبة إلى ما قضى به في التهمة الثانية والحكم بمقتضى المواد ١٣، ١٢٦، ١٣٤ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وذلك بإلغاء ما قضى به من تعدد الغرامة بقرع عدد العمال بالنسبة إلى التهمة المشار إليها.

**الطعن رقم ٦٩٣ لسنة ٣٦ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ٧٥١ بتاريخ ١٩٦٦/٦/٦**

القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الصادر في شأن التأمينات الإجتماعية قد وضع ما يفرضه من الإلتزامات المنصوص عليها في المواد ١٨ و ٤٥ و ٧٣ و ١٠٨ منه على عاتق صاحب العمل، وبمغله جرت نصوص القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذي حل محله، وهذا الوصف في المعاطب به ركن في الجريمة التي قد تسبب إليه. ومن ثم فإن سكوت الحكم عن بيان صفة الطاعن التي أوجبت إنطباق قانون التأمينات الإجتماعية عليه، يبيح بالقصور.

**الطعن رقم ١٠١١ لسنة ٣٦ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ٩٢٩ بتاريخ ١٩٦٦/١٠/١٠**

إشتمل القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل على نوعين من الإلتزامات التي فرضها على صاحب العمل " الأولى " وهي تناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل وما يجب عليه أن يؤديه إليهم وهي إلتزامات تحس مصالح أفراد العمال وحقوقهم مباشرة وبالملاذات، والإغلال بها يقتضى



تعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين أجمعت المخالفة بحق من حقوقهم و" الثانية " هي في واقع الأمر أحكام تنظيمية تهدف المشرع منها إلى حسن سير العمل وإستتباب النظام في المؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذي يحقق الغرض من إصداره، وهو ما لا تتعدد فيه الغرامة بقدر عدد العمال - ومن قبيل ذلك ما نص عليه القانون المذكور في المادة ١٧ منه من وجوب أن يرسل كل صاحب عمل إلى مكتب التوظيف والتعديم المختص خلال شهرى يناير ويوليو من كل عام بياناً مفصلاً بعدد موظفيه وعماله طبقاً لأنواع وظائفهم ومهنهم وسنهم وجنسياتهم.

الظعن رقم ١٠٢٥ لسنة ٣٦ مكتب فتى ١٧ صفحة رقم ٩٨٢ بتاريخ ١٨/١٠/١٩٦٦

- أوجبت المادة ١١٤ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الإجتماعية على كل صاحب عمل أن يعلق في محل العمل الشهادة الدالة على سداد إشتراكه في الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية - إلا أن هذا القانون لم ينص على عقوبة ما جزاء على مخالفة ذلك. فتى كان الحكم المطعون فيه قد دان المطعون ضده عن الإخلال بذلك الإلتزام، فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً وبتركة المطعون ضده.

- نصت المادة ١٣٤ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الإجتماعية - والمطبقة على تهمة عدم أداء صاحب العمل الإشتراكات الشهرية للعاملين لديه إلى الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية على عقوبة الغرامة دون تعدها بقدر عدد العمال. ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتعدد الغرامة فإنه يتعين نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من تعدد العقوبة.

الظعن رقم ١٧٢٤ لسنة ٣٧ مكتب فتى ١٨ صفحة رقم ١١٦٨ بتاريخ ٢٧/١١/١٩٦٧

خلا القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل من النص على إلزام صاحب العمل بتقديم ما يفيد حصول العمال على الأجازات المنصوص عليها فيه أو تنظيم كيفية إثبات حصولهم عليها، كما فعل بالنسبة إلى إثبات تقاضى الأجر وفقاً لنص المادة ٤٩ منه وقرار وزير الشئون الإجتماعية رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٩ الصادر تنفيذاً لها، الأمر الذى يتضح منه أن القانون لم يشأ تأليم هذا الفعل ولم يضع عقوبة ما كجزاء على مخالفته.

الظعن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٣٧ مكتب فتى ١٩ صفحة رقم ١١٥ بتاريخ ٢٩/١/١٩٦٨

إذا كان قوام التهمة موضوع الظعن ليس إمساك سجل مخالف للنموذج المقرر، وإنما قوامها عدم إمساك منهم سجلاً لتقيد أجور العاملين لديه وهو ما أوجب قرار وزير العمل رقم ١٨١ لسنة ١٩٦٤ إمساكه

مبنا مضمونه في حدود التفويض التشريعي، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المتهم من التهمة موضوع الاتهام المسند إليه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله مما يوجب نقضه.

الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٣٨ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٥٧٨ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٠

- نص قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ في المواد ٥٨ و٦٢ و٦٥ و٧٠ الواردة بالفصل الثاني من الباب الثاني منه على الإلتزامات الخاصة بمنح العمال أجازاتهم السنوية وأجازات الأعياد وتوفير وسائل الإسعاف لهم وإسكاف سجلات تقيّد الغرامات، ورتب في المادة ٢٢١ منه عقوبة الغرامة التي لا تقل عن مائتي قرش ولا تتجاوز ألف قرش لمن يتقاعس عن تنفيذ أي من تلك الإلتزامات. ولما كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتغريم المطعون ضده مائة قرش عن كل تهمة منها، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون لنزوله بعقوبة الغرامة المقررة قانوناً لكل منها بما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه.

- الإلتزامان الخاصان بمنح العمال أجازاتهم السنوية وأجازات الأعياد مما تعدد فيهما الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة.

الطعن رقم ٦٠٠ لسنة ٣٨ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٧٠١ بتاريخ ١٩٦٨/٦/١٧

ليس في قوانين العمل ما يلزم صاحب العمل بوضع كادر للملاوات لعماله ومن حقه أن يعتبر كل زيادة في الأجر إعانة غلاء وليست علاوة دورية، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض اعتبار الزيادة في الأجر إعانة غلاء يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه. ولما كان خطأ الحكم قد حجه عن بحث مدى توافر شروط تطبيق المادة ٣ من الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ في أجور المدعين بالحقوق المدنية وعن تحديد الزيادة التي طرأت على أجورهم فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة.

الطعن رقم ٦٥٠ لسنة ٣٨ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٦٣٥ بتاريخ ١٩٦٨/٦/٣

تكلّفت المادة ١٣٤ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن ألتامينات الإجماعية بيان الجزاء على ما أوجبه المادة ١٢٦ من إلزام صاحب العمل بإعداد السجلات التي أشارت إليها وهي الجريمة موضوع التهمة الثانية المسندة إلى المطعون ضدهما بأن نصت على أنه " يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تتجاوز ألفي قرش كل من يخالف أحكام المواد ١٣ و٣٦ و٣٧ و٣٨ و٦١ و٦٩ و٧٤ و١٠٤ و١٢٦ دون أن تقضى بتعدد عقوبة الغرامة بقدر عدد العمال الذين أجحفت المخالفة بحقوقهم وهو بذاته ما كانت

تقضى به احكام المادتين ٤٥ و ١١٠ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى فى الجريمة المذكورة بتعدد الغرامة بغر عدد العمال يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون

**الطعن رقم ٦٥٣ لسنة ٣٨ مكتب قضاى ١٩ صفحة رقم ٦٤٢ بتاريخ ١٩٦٨/٦/٣**

جريمة عدم اداء اجور العمال جريمة عمدية تتطلب توجه إرادة الفاعل إلى ارتكاب الأمر المكون للجريمة علماً بمناصرها القانونية. ولما كان دواع الطاع بأن المؤسسة الى تبعها التركة التى يملكها هى التى أمرته بوقف التسوية التى تمت للعمال وإعادة إجرائها على وجه سليم هو دفاع جوهرى كان يمتنع على المحكمة أن تمحصه وأن تبين أثره فى توافر الركنين المادى والمعنوى فى الجريمة، فإن الحكم إذ لم يعرض لهذا الدفاع يكون قاصراً قصراً نقضه والإحالة.

**الطعن رقم ٧٥١ لسنة ٣٨ مكتب قضاى ١٩ صفحة رقم ٦٥٧ بتاريخ ١٩٦٨/٦/٣**

إذ نص المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ فى شأن التامين فى المادة ٥٨ منه على مسئولية صاحب الغل مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع فى الغل من مخالفات لأحكامه فقد جعل مناط المسئولية تحقق الملك أو ثبوت الإدارة للشخص حتى تصح مساءلته بصرف النظر عن الأساس القانونى لهذه المسئولية من الواقع أو الإقرار بما لازمه أن الشخص لا يسأل - بصفته مديراً - متى إنتفى فى جانبه القيام بإدارة الغل فى الوقت المعين الذى وقعت فيه المخالفة. ولما كان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من إعراف الطاعن بمسئوليته عن إدارة الغل دليلاً على إدارته الفعلية له فى جميع الأوقات، وهو ممنوع إلا إذا ثبت ذلك بالفعل، فإنه يكون معيباً بما يوجب نقضه

**الطعن رقم ١٢٩٣ لسنة ٣٨ مكتب قضاى ١٩ صفحة رقم ٩١٣ بتاريخ ١٩٦٨/١١/٤**

أوجبت المادة ٦٩ من قانون العمل الصادر به القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على صاحب العمل أن يضمن " الملف " الخاص بكل عامل بياناً عما حصل عليه العامل من أجازات إعتيادية أو مرضية، ومن ثم فإن إعداد الملف ذاته لا يفيى عن إدراج البيانات التى يتطلبها القانون حتى تتحقق الرقابة التى هدف إليها الشارع حماية لعمال المنشأة. وإذ كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر، فإنه يكون معيباً بالخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه.

**الطعن رقم ١٨٠٢ لسنة ٣٩ مكتب قضاى ٢١ صفحة رقم ٣٢ بتاريخ ١٩٧٠/١/٤**

- إلزام رب العمل بإعداد سجل لتقيد الأجور، لم ينص عليه فى قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بل نص عليه فى قرار وزير العمل رقم ١٨١ لسنة ١٩٦٤ بناء على التفويض التشريعى الوارد فى المادة ١٢٦ من قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤، والغرض من إنشاء هذا السجل هو تنظيم

عملية ربط وتحصيل الإشواكات المستحقة وفقاً لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية، أما إلزام رب العمل بإنشاء سجل لقيد الغرامات، فقد نص عليه في المادة ٧٠ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والفرص من إنشاء هذا السجل هو حصر الغرامات الموقفة على العمال، ومن ثم فإن تعود صاحب العمل عن إنشاء سجل لقيد الأجور، إنما هو عمل مستقل غام الاستقلال عن عدم إنشائه سجلاً لقيد الجزاءات ولا يوجد ثمة ارتباط بين هاتين الجريعتين في مفهوم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات.

- إن قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ جاء خلواً من النص على إلزام صاحب العمل بتقديم ما يفيد حصول العمال على الأجازات المنصوص عليها فيه، أو تنظيم كيفية إثبات حصولهم عليها، كما فعل بالنسبة لإثبات تقاضي الأجر وفقاً لنص المادة ٤٩ من قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٩ الصادر تنفيذاً لهذا الأمر، ولم يشأ المشرع تأثيم هذا الفعل، ولم يضع عقوبة ما كجزء على مخالفته.

- من المقرر طبقاً للمادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية، أنه لا يجوز معاقبة المتهم عن الواقعة غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور. وإذا كان ذلك، وكانت التهمة الموجهة إلى المتهم في طلب التكليف بالحضور وتمت المرافعة في الدعوى على أساسها، هي أنه لم يقدم ما يفيد منح عماله أجازات الأعياد الرسمية، ولم تقل النيابة أن المتهم لم يمنح عماله أجازاتهم، ولم ترفع الدعوى عن ذلك، فما كان يحق للمحكمة الاستئنافية أن توجه للمتهم هذه التهمة أمامها.

#### الطعن رقم ٦٧٢ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٧٣٤ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٧١

خلا القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل من النص على إلزام صاحب العمل بتقديم ما يفيد حصول العمال على الأجازات المنصوص عليها فيه أو تنظيم كيفية حصولهم عليها الأمر الذي يتضح منه أن القانون لم يشأ تأثيم هذا الفعل ولم يضع عقوبة، كجزاء على مخالفته، ومن ثم فإن قضاء الحكم بإدانة المحكوم عليه في التهمة الخاصة بعدم تقديمه ما يثبت حصول العمال على أجازاتهم يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون فيعين لذلك نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه براءة المحكوم عليه من هذه التهمة.

#### الطعن رقم ١٢٤٠ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٨١٨ بتاريخ ٢٦/١٢/١٩٧١

لا تتعدد عقوبة الغرامة في الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ التي لا تحبس حقوق العمال إذ لا تعدو مخالفة إلزام تنظيمي بحت ومنها جرائم استخدام عامل دون أن يكون حاصلاً على شهادة قيد من مكتب الترخيم التابع لوزارة العمل والقعود عن إخطار ذلك المكتب عن الوظائف الخالية وعدم توفير وسائل الإسعاف الطبية وعدم إعداد سجل لقيد أموال الغرامات وذلك على خلاف جرائم

عدم تحرير عقد عمل وعدم إنشاء ملف لكل عامل وعدم إعطاء أجازات للعامل في المواسم والأعياد لأنها تختلف عنها في طبيعتها لتعدد فيها عقوبة الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة.

**الطعن رقم ٩٠٥ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١١٦٩ بتاريخ ١٩٧٢/١١/١٢**

فرض القانون رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل في نصوصه المختلفة لإلتزامات متعددة على صاحب العمل لمصالح العمال الذين يستخدمهم في مؤسسته ونص في الفقرة الأولى من المادة ٢٢٣ منه على معاقبة كل من يخالف أحكام الفصل الثالث من الباب الثالث في شأن الأحداث بغرامة لا تزيد على مائة قرش ثم أوردت الفقرة الثانية من هذه المادة " وتعدد الغرامات بقدر عدد الأحداث الجارى تشغيله أو قبولهم في عتبر العمل مخالفة لأحكام الفصل المذكور " ولما كان المستفاد من مجموع نصوص هذا القانون أنه قد إشتمل على نوعين من الإلتزامات التى فرضها عليه صاحب العمل : الأولى وهى تتناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل وما يجب عليه أن يؤديه إليهم من أجر وما يكفلهم لهم من علاج وكذلك تحديد فترات الراحة وساعات العمل ومنح الأجازات والمكافآت المستحقة لهم وطلب التذاكر الصحية التى تثبت قدرتهم على القيام ببعض الأعمال بالنسبة للأحداث إلى آخر تلك الإلتزامات التى تمس مصالح أفراد العمل وحقوقهم مباشرة وبالات هذه الحقوق هى التى حرص المشرع أن يكفلها بالنسبة للعمال الأحداث بما نص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٢٢٣ من هذا القانون وهى صريحة في أن الغرامة تعدد بقدر عدد العمال الذين أجمعت المخالفة بحق من حقوقهم. أم النوع الثانى من الأحكام التى فرضها القانون على صاحب العمل فهى في واقع الأمر أحكام تنظيمية هدف المشرع منها إلى حسن سير العمل وإستتباب النظام بالمؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذى يحقق الغرض من إصداره، وإذ كان ما وقع من المظنون حده مخالفاً لنص المادة ١٢٦ من القانون ٩١ سنة ١٩٥٩ من أنه إستخدم أحداثاً تقل سنهم عن خمس عشرة سنة في أعمال وصناعات من الأعمال المحددة بقرار وزير الشئون الإجتماعية دون أن يكون لديهم تذاكر تثبت قدرتهم الصحية على القيام بها وهو يمس مباشرة وبالات مصالح العمال ويحجب بحقوقهم، فإنه كان يعين أن يقضى بالحكم المظنون فيه بتعدد الغرامة المحكوم بها في هذه التهمة بقدر عدد العمال. وإذ كان الحكم لم يفعل ذلك فقد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه.

**الطعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٢٣٠ بتاريخ ١٩٧٧/٢/١٣**

لما كان الطاعن لا يزعم أن الأشخاص الذين ضبطت بشأنهم المخالفات المسندة إليه قد أستخدموا في أعمال عربية مؤقتة لا تدخل بطبيعتها فيما يزاوله هو بوصفه صاحب العمل، وكان الحكم قد إستظهر

حقيقة العلاقة بين الطاعن ومؤسسة إستزراع الأراضي مردودة إلى أحكام قانون العمل، وكانت المادة ٨٨ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن قانون العمل قد نصت على أنه يستثنى من تطبيق أحكام عقد العمل الفردى الأشخاص الذين يستخدمون فى أعمال عرضية مؤقتة لا تدخل بطبيعتها فيما يزاولة صاحب العمل ولا يستغرق أكثر من ستة أشهر ومقتضى ذلك أن كل عمل يقوم به العامل ويكون بطبيعته داخلياً فى الأعمال التى يزاؤها رب العمل لا يعتبر عملاً عرضياً، كما هى الحال فى هذه الدعوى، فإن الحكم إذ رتب على ذلك إعضاءهم لأحكام قانون العمل يكون قد أصاب صحيح القانون.

#### الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٤٧ مكتب قضاى ٢٨ صفحة رقم ٦٦٣ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٣٠

لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الإلتزام بعدم تعيين عمال غير حاصلين على شهادات قيد من أحد مكاتب التوظيف والتخديم هو من قبيل الأحكام التنظيمية التى هدف منها المشرع إلى حسن سير العمل وإستيعاب النظام بالمؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذى يحقق الغرض من إصداره مما لا يمس الحقوق الفردية للعمال وبالتالي فلا تعدد الغرامة بقدر عدد العمال عند مخالفة العمل بهذا إلا بهذا الإلتزام، فإن الحكم المطعون فيه إذ إنتهى فى منطوقه إلى القضاء بتعدد الغرامة عنه يكون قد أعطى فى تطبيق القانون مما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من تعدد الغرامة المقضى بها بالنسبة للتهمة الثانية.

#### الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٥١ مكتب قضاى ٣٢ صفحة رقم ٦٨٦ بتاريخ ١٩٨١/١٠/١

لما كانت المادة ١٠٨ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل قد نصت على أن "على كل صاحب عمل أن يتخذ الإحتياطات اللازمة لحماية العمال أثناء العمل من الأضرار الصحية وأخطار العمل والآلات. ولا يجوز لصاحب العمل أن يحمل العمال أو يقطع من أجورهم أى مبلغ لقاء توفير هذه الحماية. ولوزير الشؤون الإجتماعية والعمل إصدار القرارات اللازمة لتنظيم هذه الإحتياطات"، وقد أصدر وزير العمل القرار رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧ بتنظيم هذه الإحتياطات. وكانت المادة ٢٢٩ من ذات القانون - التى دين المطعون ضده وفقاً لها - تنص على أنه "يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيهاً كل من يخالف الأحكام التى يصدر بها قرار من وزير الشؤون الإجتماعية والعمل بالتطبيق لأحكام المادتين ١٠٧، ١٠٨ من هذا القانون". ولما كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائى القاضى بتعريم المطعون ضده مائى قرش عن التهمة الثالثة فإنه يكون قد أعطى فى تطبيق القانون إذ نزل بعقوبة الغرامة عن الحد الأدنى المقرر لها وهو خمسة جنيهات مما يعيبه ويوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بتعديل العقوبة المقضى بها عن هذه التهمة إلى خمسة جنيهات.

الطعن رقم ٤٥٤٠ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٣٩١ بتاريخ ١٩٨٢/٣/٢٠

معى كان قانون التأمين الإجتماعى على أصحاب العمال ومن فى حكمهم الصادر بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ - ومن قبله القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٣ بمرآن بعض أحكام قانون التأمينات الإجتماعية على أصحاب الأعمال - لم يورد تعريفاً لصاحب العمل، غير أنه لما كان هذا القانون قد إلترم فى تحديد الفئات الثلاث عشرة التى نص فى مادته الثالثة على سريان أ- حكماء عليها بضابط عام وهو - على ما هو مستفاد فى هذا التحديد ووفقاً لما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية وتقرير لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب عن مشروع هذا القانون - أن أفراد هذه الفئات جميعاً من المشغلين لحساب أنفسهم، وإذ كان لا يتأى مع ذلك وإنما يتسق معه إستخدام أفراد بعض هذه الفئات وأعضهم من يزاول لحساب نفسه نشاطاً تجارياً أو صناعياً أو زراعياً وأصحاب وسائل النقل الآلية للأشخاص والبضائع - العامل أو أكثر، يدل على ذلك المفهوم اللغوى للفظ " أصحاب الأعمال، الذى إستخدمه القانون فضلاً عن المدلول الإصطلاحي لهذا اللفظ فى قوانين العمل والتأمينات الإجتماعية المتعاقبة التى تحت أن صاحب العمل هو من يستخدم عاملاً أو أكثر للعمل لديه بالأجر تحت إشرافه ورقابته، كما يدل عليه كذلك تدرج السياسة التشريعية للدولة فى مد مظلة التأمينات الإجتماعية لتغطى جميع فئات الشعب بما فى ذلك المشغلين لحساب أنفسهم بعد أن كان المشرع يقصر نطاق هذه التأمينات - فى البداية - على طوائف من العاملين لحساب غيرهم، وإذ كان لا مشاحة فى أن أصحاب العمل المخاطب بأحكام قانون التأمين الإجتماعى الموحد الصادر به القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - عملاً بالبند "د" من المادة الثالثة منه - هو كل من يستخدم عاملاً أو أكثر من الخاضعين لأحكامه، ومن ثم فإنه لا تعارض البتة بين تطبيق هذا القانون على صاحب العمل الذى يتخلف عن تنفيذ الإلتزامات التى ألقاها على عاتقه بشأن من يستخدمهم من عمال وبين إلتزامه فى الوقت ذاته - طبقاً للقانون السالف الذكر - بالتأمين على نفسه.

الطعن رقم ١٧٧٣ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٧٠ صفحة رقم ٢٣١ بتاريخ ١٩٦٩/٢/١٠

الأصل أن من يشترك فى أعمال الحفر لا يسأل إلا عن نتائج عظمته الشخصى، لصاحب العمل لا يعتبر مسئولاً جنائياً عما يصيب الناس من الأضرار بسبب عدم إتخاذ الإحتياطات المعقولة التى تقى الأنفس مما قد يصيبها من الأضرار إلا إذا كان العمل جارياً تحت ملاحظته وإشرافه الخاص، فإن عهد به كله أو بعضه إلى مفاول مختص يقوم بمثل هذا العمل عادة تحت مسئولية فهو الذى يسأل عن نتائج عظمته. وإذا كان ذلك وكان ما تساند إليه الحكم فى قضائه بإدانة الطاعن الأول من أنه كان يردد على مكان الحفر ولم يمنع العمال من وضع الأتربة بجوار السور، لا يكفى - ترتيباً على هذا النظر - لمسأته، ذلك بأن هذا الذى

صافه الحكم ليس يدل في فحواه على مجرد إطمئنان الطاعن الأول على مجريات سير العمل بوصفه رباً له غير مسئول عن اتخاذ احتياطات بشأنه، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً قصوراً يعيبه ويستوجب نقضه والإحالة بالنسبة للطاعنين نظراً لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة.

الطعن رقم ٢٠٤٠ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٣٢٧ بتاريخ ١٧/٣/١٩٦٩

المрад بصاحب العمل في خطاب الشارع هو صاحب الأمر بحسب النظام الموضوع للمنشأة في الإشراف الإداري على شئون العمال المنوط به الإختصاص بتنفيذ ما يفرضه القانون، وهذا الوصف في الخطاب به ركن في الجريمة التي تسبب إليه.

الطعن رقم ١٥٨ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٦٥٨ بتاريخ ١٠/٦/١٩٧٩

لما كان المراد بصاحب العمل - في خطاب الشارع القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ في شأن العمل الذي دين الطاعن بمقتضاه - هو صاحب الأمر بحسب النظام الموضوع للمنشأة - في الإشراف الإداري على شئون العمال المنوط به الإختصاص بتنفيذ ما يفرضه القانون - سواء أكان مالكاً للمنشأة أو جزء منها أو غير مالك لها - فإنه على فرض صحة ما ذهب إليه الطاعن في أسباب طعنه من بيع حصته في الماكينة التي يعمل بها هذان العاملان ولولاده فإن هذا لا يمنع من أن يظل صاحب الأمر في الإشراف الإداري عليها كما هو الحال في الدعوى - بإقرار في وجه الطعن بتحريره عقد عمل لأحد العاملين، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يبدو أن يكون دليلاً ظاهراً بطلان لا إلزام على الحكم بالرد عليه.

الطعن رقم ١٥٨٦ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٢٢٢ بتاريخ ١٤/٢/١٩٦١

يتضح مما نصت عليه المواد ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ من القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للإدعاء للعمال الحاضرين لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردي - أن الإشراف في المؤسسة هو أمر يفرضه الشارع على كل صاحب عمل وعامل يتخضع لأحكام القانون، فبشأن في ذمة صاحب العمل إلزام بتأدية المبالغ المستحقة عليه لحساب العمال وتوريد المبالغ المقطوعة من أجورهم، وعند التخلف عن أداء هذه الحصص كلها أو بعضها تتحقق المخالفة المنصوص عليها في المادة ٢١ من القانون ضد صاحب العمل المسئول عن السداد - عن نفسه وعن عماله ويكون عدم سداد الإشتراكات للمؤسسة متضمناً في ذاته عدم الإلتحاق بها، وبالتالي فإن الفعلين اللذين وقعا من المتهم وقعا من أجلهما إلى المحاكمة، وهما عدم سداد الإشتراكات للمؤسسة وعدم الإشتراك فيها، يجمعهما غرض جنائي واحد هو عدم الإشتراك في المؤسسة بعدم سداد الإشتراكات بالمخالفة



لتصوص القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥، والإرتباط بينهما واضح غير متجزئ، ومن الواجب الحكم على المتهم بعبوة واحدة هي المقررة لأشد هاتين الجريمةتين.

#### \* الموضوع الفرعي : تأمينات اجتماعية :

الطعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٤٢٥ بتاريخ ١٤/٣/١٩٦٧

البن من إستقراء نصوص المادتين ٢، ٤ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الإجتماعية أن الأصل أن قانون التأمينات الإجتماعية إنما يسرى بوجه عام على جميع العاملين فى الدولة على مختلف فئاتهم عدا من إستثنى منهم وعددهم القانون على سبيل الحصر، ومن هؤلاء ذوى المهن الحرة والمستغلين لحسابهم - ممن لا يتدرجون فى عداد العاملين طبقاً لأحكام قانون العمل - وأصحاب الحرف والمستغلين فى منازلهم لحساب صاحب العمل وأصحاب الأعمال أنفسهم. وقد تطلب القانون خضوع هذه الفئات لقانون التأمينات الإجتماعية صدور قرار من رئيس الجمهورية بناء على إقتراح وزير العمل وبعد موافقة مجلس الإدارة بسريان أحكام القانون عليهم. وعدم صدور قرار رئيس الجمهورية وإن حال بين هذه الفئات وبين الإنتفاع بمزايا القانون - لأنهم لا يعتبرون عمالاً فى مجال تطبيق قانون العمل - إلا أنه لا يرفع عن كاهلهم - بوصف كونهم أصحاب عمل - واجباً ألزمهم القانون به وهو الإشتراك فى الهيئة عن العمال الذين يستخدمونهم ويؤدون لهم أجراً ويخضعون لسلطتهم وإشرافهم. ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالبراءة على أساس أن قراراً لم يصدر بسريان أحكام قانون التأمينات الإجتماعية على ذوى المهن الحرة - ومنهم المطعون ضده "لأنه يكون قد خلط بين إنتفاع المطعون ضده بمزايا القانون - وهو لا يتأتى إلا بصدور قرار من رئيس الجمهورية - وبين الواجب الذى ألزمه القانون به " بصفته رب عمل" وهو إشتراكه فى الهيئة لصالح من يستخدمهم من عمال.

الطعن رقم ١١٤٥ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٩٤٦ بتاريخ ٩/١٠/١٩٦٧

البن من نص المادة ١٢٦ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ فى شأن التأمينات الإجتماعية أنه فوض وزير العمل إصدار القرارات التى يتطلبها تنفيذها ومن بينها إلزام رب العمل أن يحفظ لديه بالسجلات اللازمة لهذا التنفيذ وفقاً للشروط والأوضاع والمواعيد التى يحددها واضع القرار - ولا يعدو قرار وزير العمل رقم ١٨١ لسنة ١٩٦٤ أن يكون مبنياً لمضمون السجلات المطلوبة وفقاً لما أورده الشارع وبينه فى صريح نصه، وهو واقع حتماً فى نطاق التفويض التشريعى لقانون التأمينات الإجتماعية.

### الطنن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١١٥ بتاريخ ١٩٦٨/١/٢٩

البن من نص المادة ١٢٦ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ فى شأن التأمينات الإجتماعية أنه فوض وزير العمل إصدار القرارات التى يتطلبها تنفيذ ومن بينهما إلزام رب العمل أن يحتفظ لديه بالسجلات اللازمة لهذا التنفيذ وفقاً للشروط والأوضاع والمواعيد التى يحددها واضح القرار. ولا يعدو قرار وزير العمل رقم ١٨١ لسنة ١٩٦٤ أن يكون مبنياً لضمون السجلات المطلوبة وفقاً لما أرادته الشارع وبه فى صريح نصه، وهو واقع حتماً فى نطاق التفسيرى لقانون التأمينات الاجتماعية.

### الطنن رقم ٢١٠٢ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٢٥٦ بتاريخ ١٩٦٧/١٢/١١

مؤدى ما نصت عليه المادة ٨٨ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ من إستثناء الأشخاص الذين يستخدمون فى أعمال عرضية مؤقتة لا تدخل بطبيعتها فيما يزاوله صاحب العمل ولا تستغرق أكثر من ستة أشهر - - تطبيق أحكام عقد العمل الفردى - أن كل عمل يقوم به العامل ويكون من طبيعته داخلياً فى الأعمال التى يزاولها رب العمل لا يعتبر عملاً عرضياً ولو كان موسمياً، فإذا كان القانون المذكور قد جاء خلواً من أى نص يشير إلى إستثناء العمال الموسمين من تطبيق أحكامه أسوة بما ذهب إليه القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية فى مادته الثانية، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان ما إذا كان المطعون ضده يزاول حرفه " صناعة الأقفاص " بصفة أصلية أو بصورة عرضية، كما أنه خلط بين العمل الموسمى والعمل العرضى كما عرفهما القانون، فضلاً عما أعزاه من تناقض فيما أورده من أن صناعة المنهم المذكورة عمل موسمى مرتبط بموسم الجريد، ثم قوله فى موضع آخر إن العمل بها يعتبر مما يجعل أسبابه مشوبة بالإضطراب الذى ينشأ عن إختلال فكرته عن عناصر الواقعة وعدم إستقرارها فى عقيدته، ويعجز محكمة النقض عن إعمال رقابتها على سلامة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم، فإنه يكون ممياً بما يطله ويستوجب نقضه.

### الطنن رقم ٦٥٠ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٦٣٥ بتاريخ ١٩٦٨/٦/٣

إذا كان الحكم المطعون فيه قد دان المطعون ضدهما بجرمة عدم التأمين فى المؤسسة على عمامها وفقاً لأحكام المادتين ١٨ و ١١١ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الذى وقعت الجريمة فى ظله فى حين أنه صدر - قبل الحكم نهائياً فى الدعوى - القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ فى شأن التأمينات الاجتماعية وحل محل القانون الأول ونص فى المادة ١٣٥ منه على أن " يعاقب بغرامة قدرها مائة قرش كل صاحب عمل يتخلف لأحكام هذا القانون ولم يقم بالإشتراك فى الهيئة عن أى من عماله وتعدد الغرامة فى جميع الأحوال بقدر عدد العمال الذين وقعت فى شأنهم المخالفة بشرط ألا يجاوز

مجموعها ٥٠٠ ج عن المخالفة الواحدة " وبذا أصبحت الجريمة موضوع التهمة المذكورة من مواد المخالفات بعد أن كانت وفقاً للمادة ١١١ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ من مواد الجناح وعقوبتها من مائة قرش إلى ألفي قرش مع التمدد. ومن ثم يكون القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ هو القانون الأصلح بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف وهو الواجب التطبيق عملاً بنص المادة الخامسة من قانون العقوبات.

#### الطعن رقم ١٦٥٠ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ١١٣ بتاريخ ١٩٧١/١/٢٥

مضى كان الحكم المطعون فيه قد نفى عن المطعون ضده صلته بالمخبر بالنسبة لتهمة عدم التأمين على عماله وفي ذات الوقت أكد صلته به واعتبره مسئولاً عنه بالنسبة لتهمة عدم إعداد سجلات العمل والسجلات والدفاتر المقررة، وعن ذات القوة محل المحاكمة، فإن ما أورده المحكمة في حكمها على الصورة المقدمة يناقض بعضه، البعض الآخر، مما يبين منه أن المحكمة فهمت الدعوى على غير حقيقتها، ومن ثم فإن الحكم يكون معيباً بالتناقض والتخاذل ويصين نقضه للتهمة الأولى والتهمة الثانية المقدمة من النيابة بوصف المخالفة - والتي لا يجوز الطعن فيها - لوحدة الواقعة.

#### الطعن رقم ١٥٠٧ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ١١٧ بتاريخ ١٩٧٥/٢/٣

- نص المادة ٤١ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الإجتماعية قد جرى بأن " تلتزم الهيئة بتنفيذ أحكام هذا الباب حتى ولو كانت الإصابة تقتضي مسئولية شخص آخر بخلاف صاحب العمل ولا يخل ذلك بما يكون للمؤمن عليه من حق قبل الشخص المسئول"، ولما كان مقتضى ذلك أن تنفذ الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية لالتزامها المنصوص عليه في الباب الرابع في تأمين إصابة العامل لا يخل بما يكون للمؤمن له - العامل أو ورثته - من حق قبل الشخص المسئول فإن الحكم إذ قضى بالحق قبل العمال الذين دانهم بجريمة القتل الخطأ يكون سديداً في القانون.

- إن العامل إنما يقتضى حقه في التعويض من الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية في مقابل الإشتراكات التي شارك هو ورب العمل في دفعها بينما يتقاضى حقه في التعويض قبل المسئول عن الفعل الضار بسبب الخطأ الذي إرتكبه المسئول وليس ثمة ما يمنع من الجمع بين الحقين ولا يعيب الحكم إلفائه عن الرد على ما دفع به الطاعون من أن ما تقاضاه المجنى عليها - في جريمة الإصابة الخطأ - من هيئة التأمينات الإجتماعية له أثره في تقدير التعويض لغيره، وذلك لما هو مقرر من أن الدواع القانونية طاهر البطلان لا يستأهل رداً.

الطعن رقم ٢١٩٦ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٦٢٧ بتاريخ ١٩٦٩/٥/٥

إن كلاً من تهتمى عدم تقديم الكشوف والبيانات والإخطارات والإستثمارات للهيئة العامة للتأمينات وعدم الإحفاظ بالدفاتر والسجلات التى يطلبها قانون التأمينات الإجتماعية، تعد جنحة طبقاً للمادة ١٣٤ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على مقتضى التعريف الذى أورده قانون العقوبات لأنواع الجرائم ويجوز إستئناف الحكم الصادر بهما وفقاً للمادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة.

الطعن رقم ١٢١٣ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٤٤٧ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٢٢

جرائم عدم الإشواك فى هيئة التأمينات الإجتماعية وعدم تقديم رب العمل لهذه الهيئة الكشوف والبيانات والإخطارات والإستثمارات التى يطلبها تنفيذ قانون التأمينات الإجتماعية وعدم إحفاظه بالدفاتر والسجلات وعدم إنشائه للمؤمن عليه ملفاً خاصاً بالتأمينات الإجتماعية هى من جرائم العمد التى تحقق فى صورة سلبية تمثل فى مخالفة أمر الشارع أو القعود عن تنفيذه، وهذه الجرائم بطبيعتها غير متلازمة إذ يمكن تصور وقوع أحدها دون الأخرى كما أن القيام بأى من هذه الواجبات لا تجزئ عن القيام بالأخرى وهذا يمتشى مع روح التشريع الصادر فى شأن التأمينات الإجتماعية الذى وإن تضمن أنواعاً مختلفة من الإلتزامات المستقلة التى إستهدف ببعضها رعاية مصالح العمال عامة وضمان حقوقهم الفردية وترسم فى البعض الآخر الأوضاع التنظيمية التى تكفل سلامة تطبيقه ومراقبة السلطات المختصة تنفيذ أحكامه، إلا أن الواقع من الأمر أن تلك الإلتزامات تدور فى مجموعها حول تحقيق الرعاية للعمال كما تصورها الشارع ومن ثم فهى تأتلف مع الإتجاه العام الذى دل عليه حين نص فى المادتين ١٣٥، ١٣٦ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على تعدد الغرامة المقررة بتعدد العمال الذين وقعت فى شأنهم المخالفة.

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٦٧٦ بتاريخ ١٩٧٩/٦/١١

لما كان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوارى به أركان الجريمة التى دان الطاعن بها ودل على أنها مما يؤدى إلى النتيجة التى إنتهت إليها وكان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعنة لم تدفع التهمة المسندة إليها بدفاع ما إلا أنها قدمت مذكرة نفت بها علاقتها بإثنين من العمال الثلاثة الواردة أسماؤهم بالمحضر ولم تضمن مذكرتها طلباً بحمكتها من الطعن بالتزوير على محضر تفتيش التأمينات الإجتماعية ولا طلب سؤاله لما كان ذلك وكانت التهمة المسندة إلى الطاعنة من عدم الإخطار عن العمال الذين لديها فلا جدوى مما تتره الطاعنة ما دام وجود عامل واحد لديها كافياً وحده لتبرير العقوبة المحكوم بها.

لما كان قانون التأمين الإجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المطبق على واقعة الدعوى الذي حل محل القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - قد نص في المادة ١٥١ منه على أن " يصدر وزير التأمينات بناء على إقواء الهيئة المختصة قراراً يتضمن الآتي: ١] بيان السجلات والدفاتر التي يلتزم بحفظها صاحب العمل، وكذلك الملفات التي يشتمل لكل مؤمن عليه والمستندات التي تودع بها ٢] البيانات والنماذج التي يلتزم صاحب العمل بتقديمها للهيئة المختصة عن العاملين وأجورهم وإشراكاتهم ومواعيد تقديم هذه البيانات والنماذج". ونص في المادة ١٨٠ منه على أن " يعاقب صاحب العمل بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تجاوز ألفي قرش في أي الحالات الآتية: .... "د" مخالفة أحكام المادة ١٥١ أو القرارات المنفذة لها "كما نص في المادة ١٨١ منه على أن " يعاقب بغرامة مائة قرش كل صاحب عمل في القطاع الخاص لم يقدم بالإشتراك في الهيئة المختصة عن أي من عماله الخاصين لأحكام هذا القانون ". ثم اتبع ذلك بالنص على أن " تعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة بشرط ألا تجاوز مجموعها ٥٠٠ جنيه في المدة الواحدة " فإن كلا من الجرائم الثلاث هي مخالفة. ولا يغير من ذلك ما نص عليه في المادة ١٨١ آتفة البيان بالنسبة لجريمة عدم إشراك صاحب العمل في هيئة التأمينات عن أي من عماله من تعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة لأن مرجعه حالة تعدد إستيائها الشارع من مبدأ عدم تعدد العقوبات لغاية إرتآها هي كفالة حقوق العمال والحرص على صوالهم. ومهما إرتفع مقدار الغرامة في حالة التعدد فإن ذلك لا يغير من نوع الجريمة التي حددها الشارع والذي لا عبرة فيه - على مقتضى التعريف الذي أورده القانون لأنواع الجرائم - إلا بالعقوبات الأصلية المقررة لها. لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه يكون صادراً في مخالفة غير جائز - بمقتضى الفقرة الأولى من المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - الطعن فيه بطريق النقض، ويتعين لذلك الحكم بعدم جواز الطعن ومصادرة الكفالة. ولا يغير من هذا النظر أن الدعوى الجنائية قد إنقضت بمضى المدة لمرور أكثر من سنة من تاريخ الطعن وتقديم أسبابه حتى تاريخ الجلسة المحددة لنظره إذ أن عدم جواز الطعن يحول دون بحث ذلك لما هو مقرر من أن مجال بحث إنقضاء الدعوى الجنائية من عدمه لا يتأتى إلا بعد أن يتصل الطعن بمحكمة النقض إتصلاً صحيحاً بما يسمح لها أن تصدرى لهيئة وإبداء حكمها فيه.

## \* الموضوع الفرعي : حق العمال :

الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٢٧ مكتب قتي ٨ صفحة رقم ٧٢٤ بتاريخ ١٩٥٧/٦/٢٥

سوت القوانين بين موظفي الخاصة الملكية وبين الموظفين العموميين وبذلك لا يكون ثمة فرق بينهم إلا أن هؤلاء الأولين يتقاضون مرتباتهم من المبلغ الذي ترصده الدولة للمخصصات الملكية وهو ليس من أموال الملك الشخصية وإنما يقضاه بوصفه ملكاً يزاول سلطانه المرسوم له بالدسور وما يتفق منه على موظفي الخاصة لا يعتبر أنه من شؤون الملك الشخصية مما يجعل مزاولتهم لأعمال وظائفهم تسم بالطابع العام لا بالطابع الخاص.

الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٣١ مكتب قتي ١٣ صفحة رقم ٤ بتاريخ ١٩٦٢/١/١

- ما قرره الحكم المطعون فيه من أنه " ليس للعامل أن يجمع في مطالبه بين مزايها النظام الذي وضعه رب العمل وبين المزايها المخولة له بمقتضى قانون عقد العمل، بل له أن يطلب القضاء بأيهما أكثر فائدة له " ما قرره الحكم من ذلك يتفق والتفسير الصحيح للقانون.

- متى ترتب على الأجازات التشجيعية التي منحتها الشركة للعمال حصولهم بالفضل في سنة النزاع على أجازات تجاوزت مددها الأجازات الاعيادية التي قررها القانون لهم، فإن ما يفرضه الطاعن من أن الأجازات التشجيعية لا تفتى عن الأجازات الاعيادية لا يكون سديداً.

الطعن رقم ١١٢ لسنة ٣٦ مكتب قتي ١٧ صفحة رقم ٦٤٥ بتاريخ ١٩٦٦/٥/١٧

الجمعية التعاونية الصناعية لعمال تجهيز ونقل اللحوم، ليست بصاحب عمل بالنسبة لأعضائها - في خصوص تطبيق أحكام قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩.

الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ٣٦ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ٧٤٤ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٥

- إذا كان لا نزاع في أن العمال المدعين بالحق المدني قد استخدمهم المتهمان في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٤٤ وبعده - وقد أثبت الخبر في تقريره أن أجورهم لا تقل عن الأجور المقررة في الأوامر التالية للأمر رقم ٣٥٨ سنة ١٩٤٢ - فإنه بذلك يكون الأجر شاملاً لملاوة الغلاء.

- ليس في القوانين ما يلزم صاحب العمل بوضع كادر للملاوات لعماله - وأن من حق صاحب العمل أن يعتبر كل زيادة في الأجر إعانة غلاء وليست علاوة دورية.

- الاتفاق المبرم بين صاحب العمل وفرق من عماله أنهم لا يستحقون قيد أية فروق غلاء معيشة وفق المقرر بالأمر العسكري رقم ٩٩ سنة ١٩٥٥ وذلك بالتطبيق للمادة الثالثة من الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ ليس فيه ما يخالف النظام العام ما دام أن الحكم قد خلص إلى أن العمال معينون بعد ٣٠

يونه لسنة ١٩٤١ وأن تقدير أجورهم روعي فيه حالة الغلاء - وأن ما يتقاضونه من أجر لا يقل بل يزيد عما يتقاضاه العمال الذين يشتغلون في نفس أعمالهم وأن كافة الزيادات التي كانت تطرأ على أجورهم منذ إنشائهم بالعمل هي في حقيقتها علاوة غلاء معيشة.

الطعن رقم ٧٤١ لسنة ٣٧ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ٧٦٤ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٥

تمين المدعى بالحق المدني تعيناً مبتدأ لا يكسبه حقاً في الحصول على ذات الأجر الذي كان يحصل عليه في عمله السابق، بخلاف الحال عند النقل.

الطعن رقم ٧٥١ لسنة ٣٧ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ٧٨٥ بتاريخ ١٩٦٧/٦/١٢

يوجب نص المادة ٦٩ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ على صاحب العمل أن يضمن الملف الخاص بكل عامل بياناً بما حصل عليه العامل من إجازات إعيادية أو مرضية. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانة صاحب العمل لعدم تقديمه ما يدل على حصول العمال على إجازاتهم ودون أن يستجلى ما إذا كان المتهم قد امتنع عن منح عماله إجازاتهم التي يستحقونها قانوناً أو أنه أوفى بهذا الإلتزام ولكنه قصر في تضمين ملفاتهم بياناً عما حصلوا عليه منها، وذلك رداً للواقعة إلى وصفها القانوني الصحيح، فإن ذلك يعم الحكم بالقصور والعموض اللذين لا تستطيع معهما محكمة النقض أن ترأب صحة تطبيق القانون على الواقعة مما يعبه ويوجب نقضه.

الطعن رقم ١٦٠١ لسنة ٤٥ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ١٥٢ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢

المكلف بالخدمة العمومية هو كل شخص يقوم بخدمة عامة لصالح المجتمع ولو لم يكن من طائفة الموظفين أو الأمورين أو المستخدمين العموميين، ما دام هذا الشخص قد كلف بالعمل ممن يملك هذا التكليف.

\* للموضوع الفرعي : عقد العمل الفردي :

الطعن رقم ٦٩٠ لسنة ٢٦ مكتب قني ٧ صفحة رقم ٨٩٩ بتاريخ ١٩٥٦/٦/٢٦

مؤدى المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ٥٢ بشأن عقد العمل الفردي وما ورد بالمذكرة الإيضاحية أنه فوق سريان هذا القانون على أصحاب المهن التجارية فهو يسرى على أصحاب المهن غير التجارية بمعناها المعروفة به في تشريع الضرائب، وعلى ذلك فإنه وإن كانت إيرادات الجمعية الخيرية الإسلامية غير خاضعة لأية ضريبة وفقاً للقانون رقم ١٧٤ سنة ١٩٥١ إلا أنه لا يمكن القول بإعفاء مثل هذه الجمعية من أعباء قانون عقد العمل الفردي إذ أنها ليست من المؤسسات ذات الدخل الضئيل وهي تجمع عدداً كبيراً من العمال لا يتصور أن المشرع قد قصد إلى حرمانهم من مزايا هذا القانون.

الطعن رقم ١٠٩٧ لسنة ٢٦ مكتب فني ٨ صفحة رقم ١١٤ بتاريخ ١٩٥٧/٢/٥

متى كانت العقود المبرمة بين رب العمل وبين العمال قد تمت في الفترة السابقة على سريان المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي، فإنه يتعين على رب العمل إتباع ما نصت عليه المادة الثانية من ذلك القانون من وجوب تحرير عقد العمل بالكتابة باعتبارها من القواعد التنظيمية المتعلقة بالنظام العام، وتتجلى أثرها القانوني من حيث الشكل حالاً ومباشرة دون أن يتطوى هذا على معنى الأثر الرجعي، إذ أنه في هذه الصورة لا يسرى على ما سبق نقاذه ولكن تجدد النشاط الإجرائي في ظل هذا القانون يجعله سارياً عليه باعتبار هذا النشاط مكوناً في ذاته جريمة.

الطعن رقم ١٩٦٥ لسنة ٣٦ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ٣٧ بتاريخ ١٩٦٧/١/٢

عقد العمل يتميز بخصيصتين أساسيتين هما التبعية والأجر وبما فرهما تكون العلاقة علاقة عمل. ولما كان المدافع عن الطاعة قد تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بمرجعتها بأن الرهبان يخضعون لنظام خاص يعتبرون يوجهه أعضاء في جمعية ويعملون بدون أجر خلاف النفقة الضرورية، فإنه كان من واجب المحكمة أن تقضي أمر تلك التبعية التي هي قوام عقد العمل وأحد خصائصه، وكذلك المقابلة بين الخدمات التي تؤدي إلى الرهابة والتي تتمثل في المآكل والملبس والسكن وبين تكليفها أداء عمل التدريس بالمدرسة للفصل فيما إذا كانت تلك الخدمات تعد أجراً مقابل هذا العمل أو أن الخدمات المشار إليها إنما تكفل للرهبانية العيش بحكم إنحراطها في سلك الرهبة واعتصامها بالأديرة بعد ترهيبها وسواء أدت ما يناف بها من أعمال التدريس أو لم تؤدها فلا تخضع العلاقة التي بينها وبين المدرسة في هذه الحالة الأخيرة لأحكام قانون عقد العمل الفردي. أما وأن الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان مؤدى الأدلة على توافر عنصرى التبعية والأجر كما هو معروف به في قانون عقد العمل باعتباره من عقود المعاوضة ولم يعرض لدفاع الطاعة في هذا الشأن بالرد الكافي، فإنه يكون قاصر البيان.

الطعن رقم ١٨٠٢ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ٣٢ بتاريخ ١٩٧٠/١/٤

— إذا كان ما وقع من التهم مخالفاً لنص المادتين ٤٣، ٦٩ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩، من أنه لم يجر عقد عمل بينه وبين عماله وأنه لم ينشئ ملفاً لكل عامل، فإن ما وقع منه في هذا الشأن يمس مباشرة وبالذات مصالح العمال ويجحف بحقوقهم، فكان يتعين أن تقضى المحكمة بتعدد الغرامة المحكوم بها في هاتين التهمتين بقدر عدد العمال. وإذا كان ما تقدم، وكان الحكم المطعون فيه لم يقض بذلك فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.



- إذا كان الحكم المطعون فيه لم يظهر في مدوناته عدد العمال الذين وقعت في شأنهم جريمة عدم تحوير عقود عمل، وعدم إنشاء ملف لكل عامل، فإنه يكون معيماً بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن تصحيح الخطأ فى القانون، مما يستوجب أن يكون مع النقض الإحالة.

#### • الموضوع الفرعى : عقوبة :

الطعن رقم ١٠٩٣ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٤٥ بتاريخ ١٢/١/١٩٦٠

مفاد نص الفقرة الأولى من المادة ١٧٤ من القانون المدنى أن التزوع يكون مستولاً عن الضرر الذى يحدله تابعه بعمله غير المشرع متى وقع الخطأ من التابع وهو يقوم بأعمال وظيفته، أو أن يقع الخطأ منه بسبب هذه الوظيفة، وأنه يكفى أن تكون هناك علاقة سببية قائمة بين الخطأ ووظيفة التابع بحيث يثبت أن التابع ما كان يستطيع ارتكاب الخطأ أو ما كان يفكر فيه لولا الوظيفة. ويسوى أن يتحقق ذلك عن طريق مجاوزة التابع لحدود وظيفته، أو عن طريق الإساءة فى استعمال هذه الوظيفة، أو عن طريق إستغلالها، ويسوى كذلك أن يكون خطأ التابع قد أمر به التزوع أو لم يأمر به، علم به أو لم يعلم، كما يسوى أن يكون التابع فى ارتكابه الخطأ المستوجب للمسئولية - قد قصد خدمة متبوعه، أو جر نفع لنفسه - يسوى كل ذلك ما دام التابع لم يكن يستطيع ارتكاب الخطأ لولا الوظيفة.

الطعن رقم ٢٠١٣ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٧٣٤ بتاريخ ٣٠/٥/١٩٦٧

إن القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ فى شأن التأمينات الإجتماعية الذى حل محل القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ - إذ نص فى المادة ١٣٥ منه على أن : " يعاقب بغرامة قدرها مائة قرش كل صاحب عمل يخلع لأحكام هذا القانون ولم يقم بالإشتراك فى الهيئة عن أى من عماله " . ثم أتبع ذلك بالنص على أن : " وتعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت فى شأنهم المخالفة بشرط ألا يجاوز مجموعها ٥٠٠ ج عن المخالفة الواحدة " . بعد أن كانت العقوبة المقررة لذلك فى المادة ١١١ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ هى الغرامة التى لا تقل عن مائة قرش، فقد دل على أنه قد إنجه إلى اعتبار تلك الجريمة مخالفة وليست جنحة لأن العقوبة التى قررها لها هى الغرامة التى لا تزيد عن مائة قرش. ولا يغير من ذلك ما نص عليه من تعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت فى شأنهم المخالفة، لأن هذا مرجعه حالة تعدد إستنهاها المشرع مبدأ عدم تعدد العقوبات لغاية إرتآها هى كفالة حقوق العمال والحرص على صوالهم. ومهما إرتفع مقدار الغرامة فى حالة التعدد، فإن ذلك لا يغير من نوع الجريمة التى حددها المشرع والذى لا عبرة فيه - على مقتضى التصريف الذى أورده القانون لأنواع الجرائم - إلا بالعقوبات الأصلية المقررة لها. ولا يقدح فى هذا النظر ما نصت عليه المادة ١٣٨ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ من حظر وقف التنفيذ فى

العقوبات المالية المحكوم بها تطبيقاً لهذا القانون، لأن القانون المشار إليه لم يقتصر في نصوصه على عقوبة المخالفة لحسب بل أورد عقوبات لجرائم أخرى مقررة للمجسدة.

الطعن رقم ١٣٩٩ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ١٠٧٤ بتاريخ ١١/٦/١٩٦٧

إنه وإن كانت المادة ٥٨ الواردة في الفصل الثاني من الباب الثاني من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل قد أوجبت على كل صاحب عمل أن يلتزم بإعطاء كل عامل أمضى في خدمته سنة كاملة إجازة سنوية لمدة أربعة عشر يوماً بأجر كامل وتزاد الإجازة إلى ٢١ يوماً متى أمضى العامل عشر سوات متصلة في خدمة صاحب العمل وقضت بعدم جواز نزول العامل عن إجازته، وكان المشرع وإن نص في المادة ٢٢١ من هذا القانون على معاقبة كل من يخالف أحكام الفصل الثاني من الباب الثاني في شأن عقد العمل الفردي والقرارات الصادرة تنفيذاً له بالفرامة، إلا أن هذا القانون جاء خلوّاً من النص على إلزام صاحب العمل بتقديم ما يفيد حصول العمال على الإجازات المنصوص عليها فيه أو تنظيم كيفية إثبات حصولهم عليها، كما فعل بالنسبة لإثبات تقاضي الأجر وفقاً لنص المادة ٤٩ منه وقرار وزير الشئون الإجتماعية رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٩ الصادر تنفيذاً لها، الأمر الذي يتضح منه أن القانون لم يشأ تأنيص الفعل المسند إلى الطاعن ولم يضع عقوبة ما كجزاء على مخالفته.

الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٥٦٢ بتاريخ ١٠/٢٤/١٩٧١

إن ما نصت عليه المادة ٦٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ من وجوب توفير وسائل الإسعاف الطبية في المنشأة، فإذا زاد عدد العمال عن مائة عامل، وجب استخدام ممرض ملزم بوسائل الإسعاف الطبية، وأن يعهد إلى طبيب بعبادتهم وعلاجهم، هو مما لا تعدد فيه الفرامة بتعدد عدد العمال. لأنها لا تمس مباشرة وبالذات مصالح العمال الذين يعملون بالمنشأة عند وقوع المخالفة، ولا تمحى بحقهم فرداً فرداً، وإذا كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر، وقضى بتعدد الفرامة فيما لا يلزم فيه التعدد فإنه يكون قد أعطى في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من تعدد الفرامة.

الطعن رقم ٢٠٤٠ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٣٢٧ بتاريخ ٣/١٧/١٩٦٩

المادة ٦٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ في شأن العمل بعد أن حظرت على صاحب العمل تجاوز العقوبات التأديبية التي يبتتها في حالة وقوع مخالفة من العامل، نصت في الفقرة الأخيرة منها على "وبصدر قرار من وزير الشئون الإجتماعية والعمل بيان العقوبات التأديبية وقواعد وإجراءات التأديب" وبناء على هذا التفويض التشريعي صدر في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦٢ قرار وزير العمل رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٢ المعدل

بالقرار رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٥ وأورد في المادة السادسة المسجلة عقوبة الفصل ضمن العقوبات الجائز توقيعها على العامل بأن نص على أنه " إذا رأت المنشأة التي تستخدم حصة عمال فإكثر أن المخالفة التي يرتكبها العامل تستوجب فصله تعين عليها قبل أن تصدر قراراً نهائياً بذلك عرض الأمر على لجنة (حددت المادة تشكيلها) ". ولما كان القرار الوزاري السالف الإشارة إليه قد صدر في نطاق الضوابط التشريعي الوارد في المادة ٦٦ من قانون العمل، وكانت هذه المادة قد وردت في الفصل الثاني من الباب الثاني من ذلك القانون، وكانت المادة ٢٢١ قد نصت على معاقبة كل من يخالف أحكام ذلك الفصل والقرارات الصادرة تنفيذاً له بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تتجاوز ألفي قرش، وكان الثابت من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها أن المنشأة تستخدم أكثر من حصة عمال، فإن فصل العامل في مثل تلك المنشأة قبل عرض الأمر على اللجنة يعتبر عملاً مؤثماً جنائياً طبقاً لمواد القانون سالف الذكر.

الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ١٣٨٧ بتاريخ ١٩٩٩/١٢/٨

إن المستفاد من مجموع نصوص قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أنه قد إشتعل على نوعين من الإلتزامات التي فرضها القانون على صاحب. " الأولى " وهي تتناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل وما يجب أن يؤديه إليهم من إلتزامات تسمى مصالح أفراد العمال وحقوقهم مباشرة وبالمذات وهذه الحقوق هي التي حرص المشروع على أن يكلفها للعمال بما نص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢١ من هذا القانون، وهي صريحة في أن الغرامة تعدد بقدر عدد العمال الذين أوجبت المخالفة بحق من حقوقهم، أما النوع الثاني من الأحكام التي فرضها القانون على صاحب العمل، فهي في واقع الأمر أحكام تنظيمية تهدف المشرع منها حسن سير العمل وإستتاب النظام بالمؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذي يحقق الغرض من إصداره، وهو ما لا تعدد فيه الغرامة بقدر عدد العمال، ومن قبيل ذلك ما نص عليه القانون المذكور في المادتين ٤٧ و ٤٩ منه ومن قرار وزير الشئون الإجتماعية رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٩ الصادر تنفيذاً لها، من وجوب إعداد ما يثبت حصول العمال على أجورهم وتقديم السجل المعد لتقيد الأجور أو الكشف إلى مفتش العمال - مما كان محلاً للتهمة الأولى المسندة إلى المطعون ضده - وهو ما لا تعدد فيه الغرامة لأنه لا يمس حقوق العمال مباشرة، إذ لا يسمها إلا عدم حصول العمال على أجورهم، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بتعدد الغرامة فيما لا يلزم التعدد فيه، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من تعدد الغرامة.

## \* الموضوع الفرعي : مؤسسات خاصة :

الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٤٥ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ٦٧ بتاريخ ١٩٧٥/٦/٢٣

لما كانت المادة السادسة من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٥ بشأن تنظيم الصحافة قد نصت على أن يشكل الاتحاد القومي مؤسسات خاصة لإدارة الصحف التي يملكها ويعين لكل مؤسسة مجلس إدارة يتولى مسؤولية إدارة صحف المؤسسة، كما نصت المادة الثانية من القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ شأن المؤسسات الصحفية على أنه " للمؤسسات الصحفية تأسيس شركات مساهمة بمفردها دون أن يشترك معها مؤسسون آخرون وذلك لمباشرة نشاطها الخاص بالنشر أو الإعلان أو الطباعة أو التوزيع ويكون تأسيس هذه الشركات وتنظيم علاقة المؤسسات الصحفية بها وفق القواعد المقررة بالنسبة للمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي ". ونصت المادة الثالثة منه على أن " تعبر المؤسسات الصحفية المشار إليها في هذا القانون في حكم المؤسسات العامة فيما يتعلق بأحوال مسؤولية مديرها ومستخدميها المنصوص عليها في قانون العقوبات وفيما يتعلق بمزاولة التصدير والاستيراد " فإن مفاد هذه النصوص أن المؤسسات الصحفية لا تبدو أن تكون مؤسسات خاصة رأى المشرع أن يكون تأسيسها للشركات المساهمة اللازمة لمباشرة نشاطها وتنظيم علاقتها بها وفقاً للقواعد المقررة بالنسبة للمؤسسات العامة كما اعتبرها في حكم هذه المؤسسات فيما يتعلق بمسؤولية مديرها ومستخدميها الجنائية وفيما يخص بالإستيراد والتصدير أما فيما يجاوز هذه المسائل فإن المؤسسات الصحفية تعد من أشخاص القانون الخاص وبالتالي فإن العاملين فيها يخضعون في علاقتهم بها لأحكام قانون العمل ولا يختصرون في حكم الموظفين العموميين إلا فيما أشارت إليه المادة الثالثة سالف الذكر إستثناء من ذلك الأصل العام، لما كان ذلك وكان الطاعن وهو رئيس تحرير جريدة الجمهورية لا يعد موظفاً عمومياً في حكم المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية فلا تنعطف عليه الحماية المقررة والتي لا تسع إلا على الموظفين العموميين فإن الحكم المطعون فيه إذ خلص إلى هذه النتيجة ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى بالنسبة للطاعن فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعي عليه في هذا الخصوص غير سليم مستوجبا للرفض.

## \* الموضوع الفرعي : موظف علم :

الطعن رقم ٢٤١٥ لسنة ٢٩ مكتب قني ١١ صفحة رقم ٥٠٨ بتاريخ ١٩٦٠/٥/٣٠

- إذا كان الواضح من أمر النذب المكتوب على ذات إشارة الحادث للبلغة النيابة العامة أن المندوب للتحقيق هو من أعضاء النيابة العامة، فإنه لا يلزم النص صراحة على درجته، طالما أن جميع أعضاء النيابة من مأموري الضبط القضائي.

- كتابة أمر التدب على ذات إشارة الحادث فيه الدلالة الكافية على إنصراله إلى تحقيق الحادث المتهم فيه الطاعن والنسوب إليه فيه تهمة إحراز المخدر.

الطعن رقم ١٤٧٠ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٥٥٩ بتاريخ ١٩٦٧/٤/٢٤

الموظف العمومي المشار إليه في حكم المادتين ٢١١ و ٢١٣ من قانون العقوبات هو كل من يعهد إليه بنصيب من السلطة يزاوله في أداء العمل الذى يبط به أداؤه سواء كان هذا النصب قد أسخ عليه من السلطة التشريعية فى الدولة أو السلطة التنفيذية أو القضائية يسرى فى ذلك أن يكون تابعاً مباشرة إلى تلك السلطات أو أن يكون موظفاً بمصلحة تابعة لإحداها.

الطعن رقم ٢١٤٤ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٥٨١ بتاريخ ١٩٦٧/٤/٢٥

من المقرر أن المكلف بالخدمة العمومية هو كل شخص يقوم بخدمة عامة لصالح المجتمع ولو لم يكن من طائفة الموظفين أو المأمورين أو المستخدمين العموميين ما دام أن هذا الشخص قد كلف بالعمل العام ممن يملك هذا التكليف. ولما كانت منظمات الاتحاد الإشرافى العربى، ومن بينها المكاتب التنفيذية هى الموكول إليها تنفيذ الإختصاصات المنوطة به بما فى ذلك القضاء على آثار الإقطاع، وهو ما من شأنه التحرر عن تهريب الأراضي الزراعية والكشف عن صور الإغترافات المختلفة، ويتم ذلك عن طريق أعضاء هذه المكاتب وكانت عضوية الاتحاد الإشرافى العربى وإن تكن بالإختصار الشخصى إلا أنها تصبح لمن ينضمون إلى عضويته تكليفاً بالخدمة للقادرين على الوفاء بها. ولما كان من عرضت عليه الرشوة عضواً باللجنة التى شكلها المكتب التنفيذى للاتحاد الإشرافى العربى بمحافظة الإسكندرية والخاصة بتصفية الإقطاع متخصماً بمكتب شئون الفلاحين ومن إختصاصه بحث كافة الشكاوى المتعلقة بالفلاحين وبحث مخالفات التهريب من قوانين الإصلاح الزراعى وتحقيقها على ما أورده الحكم المطعون فيه إستناداً إلى الكتاب الصادر من الاتحاد الإشرافى العربى بمحافظة الإسكندرية، فإنه بذلك يقوم بخدمة عامة يباشرها بتكليف ممن يملكه.

الطعن رقم ١٠١٤ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٢١٣ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/١٠

من المقرر أن ما تسببه الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية من حماية خاصة على الموظف العام بعدم جواز رفع الدعوى الجنائية ضده لجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها إلا من النائب العام أو أغامى العام أو رئيس النيابة العامة، لا ينطبق على العاملين بشركات القطاع العام.

الطعن رقم ١٦٠١ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٥٢ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢

- الموظف العام هو الذى يعهد إليه بعمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام عن طريق شغله منصباً يدخل فى التنظيم الإدارى لذلك المرفق.

- كلما رأى المشرع إعتبار أشخاص معينين فى حكم الموظفين العامين فى موطن ما أورد به نصاً، كالشأن فى جرائم الرشوة أو إحتلاس الأموال الأميرية والتسبب باحطاً الجسم فى إلحاق ضرر بالأموال، وغيرها من الجرائم الواردة بالباب الثالث والرابع من الكتاب الثانى بقانون العقوبات، حين أورد فى الفقرة الخامسة من المادة ١١١ منه أنه يعد فى حكم الموظفين العموميين فى تطبيق نصوص الجرائم المشار إليها كل شخص مكلف بخدمة عامة، فجعل هؤلاء فى حكم أولئك الموظفين العامين فى هذا المجال المعين فحسب دون سواء فلا يجاوزه إلى مجال الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية فيما أسبغته من حماية خاصة على الموظف أو المستخدم العام.

- إن عضوية الإتحاد الإشراكى العربى وإن تكن بالإختيار إلا أنها تصبح لمن ينضمون إلى عضويته تكليفاً بالخدمة للقادرين على الوفاء بها - ومن ثم فإنه وإن كان الطاعن من العاملين الدائمين بمحافظة الإسكندرية بالدرجة السابعة العمالية المهنية، إلا أنه يشغل فى نفس الوقت منصب أمين وحدة الإتحاد الإشراكى العربى لمراقبة الورش بالمحافظة، وأنه بصفته الأخيرة وقع التقرير المؤرخ ٢٤ يناير سنة ١٩٧٠ الذى تضمن وقائع الإنحراف وإستغلال النفوذ التى أسندها إلى المطعون ضده وقدمه إلى المحافظ بناء على تكليف منه ومن أمين لجنة القسم، وهو ما لا يجادل فيه الطاعن، وإذا كان ذلك، فإن ما نسب إلى الطاعن من إرتكابه لجرمينى البلاغ الكاذب والقتل فى خصوص الوقائع التى تضمنها هذا التقرير - يكون بهذه المفاهمة منبت الصلة بوظيفته العامة ولم يقع منه أثناء تأديته لها أو بسببها وإنما كان بحكم كونه أميناً للجنة الوحدة بالإتحاد الإشراكى العربى ومن المكلفين بالخدمة العامة - لما كان ما تقدم، وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر ورتب على ذلك عدم إنعطاف الحماية المقررة بالفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية عليه بإلغائه الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول الدعوى المدنية وبقبولها، فإنه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح.

#### الطعن رقم ١٩١٣ لسنة ٣٨ مكتب قضاة ٢٠ صفحة رقم ٢٤ بتاريخ ١٩٦٩/١/٦

- من المقرر أن طاعة الرئيس لا تمتد بأى حال إلى إرتكاب الجرائم وأنه ليس على مرعوس أن يعطى الأمر الصادر له من رئيسه بإرتكاب فعل يعلم هو أن القانون يعاقب عليه، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يعدو أن يكون دفاعاً قانونياً ظاهر البطلان لما لا يستأهل من المحكمة رداً.

- لا يسوغ من المتهم القول بإضطراذه إلى إرتكاب الجرم إنصاعاً لرغبة رؤسائه فى العمل حتى يتسروا على ما إرتكبه ما دام أن أفعال الإحتلاس والتزوير والإستعمال التى أتاها من قبل عمداً وإتجهت إليها

إرادته واستمر موقفاً في إرتكابها وإنهت المحكمة إلى إدانته بها - هي أعمال غير مشروعة ونسبة الإجرام فيها واضحة لما لا يشفع للمتهم ما يدعيه من عدم مسئولية.

- متى كان لا يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المتهم أثار أنه كان في حالة ضرورة ألبائه إلى ما نسب إليه من جرائم، فإنه لا تقبل منه إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٨٦٢ بتاريخ ١٩٦٩/٦/٩

- لا يحكم القانون أن يكون تعيين أعمال الوظيفة بمقتضى قانون أو لائحة، وليس فيه ما يمنع أن يدخل في أعمال الموظف العمومي كل عمل يرد عليه تكليف صادر من رئيس محض، ولا يقدح في ذلك أن يكون هناك قرار وزاري بتنظيم توزيع العمل بين الموظفين لأن ذلك إجراء تنظيمي لا يهدر حق رئيس الإدارة في تكليف موظف بعمل خاص بإدارة أخرى.

- إذا كان الطاعن لا يحدد أن الموظف المروض عليه الرشوة هو رئيس الشئون الفنية الذى يدخل في اختصاصه التفتيش على قسم الملفات المهددة إليه باستخراج شهادات التأمين، فإن في هذا ما يجعل له اختصاصاً في صدد استخراج هذه الشهادات.

الطعن رقم ٨٦٩ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ١١٤٩ بتاريخ ١٩٦٩/١٠/٢٧

إن اختصاص الموظف بالعمل الذى طلب إليه أداءه أياً كان نصيبه فيه، وسواء كان حقيقياً أو مزعوماً أو معتقداً فيه ركن في جريمة الإرتشاء المنصوص عليها في المادتين ١٠٣، ١٠٣ مكرراً من قانون العقوبات. ومن لم يتعين إلبائه بما ينحسم به أمره، وخاصة عند المنازعة فيه وإلا كان الحكم معيباً بما يطله.

الطعن رقم ١٥٢٣ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ١٢٨٨ بتاريخ ١٩٦٩/١١/١٧

الإختصاص الفعلي للموظف ركن في جناية التزوير في المحرر الرسمي.

الطعن رقم ٧٤٢ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٨٣١ بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٢

الأحكام التى تضمنتها المادة ٦٣ من قانون العقوبات خاصة بالموظف العام، ومن لم فلا يستفيد منها من لم تكن له هذه الصفة - كما هو واقع الحال في الدعوى المطروحة - حتى وإن كانت العلاقة بينه وبين من أصدر الأمر تقتضى عليه الطاعة كما أنه ليس لمرؤوس أن يطع الأمر الصادر من رئيسه بإرتكاب فعل يعلم هو أن القانون يعاقب عليه.

الطنن رقم ٤٦٨٤ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٨١٩ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢

إن الموظف أو المستخدم العام هو الذي يعهد إليه بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام الأخرى عن طريق شغله منصباً يدخل في التنظيم الإداري لذلك المرفق.

الطنن رقم ١٢٠١ لسنة ٥٩ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٦٠٢ بتاريخ ١٩٨٩/٦/١

لما كان الثابت من الأوراق أن التهم - المطعون ضده الأول - يعمل رئيساً لمجلس إدارة الشركة العامة..... - إحدى شركات القطاع العام - فإن ما تسبغه الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ مאלفة الذكر من حماية الموظف العام أو المستخدم العام، من عدم جواز رفع الدعوى الجنائية ضده لجرمة وقعت منه أثناء تأديته وظيفته أو بسببها إلا من رئيس نيابة أو من يعلوه لا تنطبق عليه، لما هو مقرر من أنها لا تنطبق على العاملين بشركات القطاع العام ومنهم رئيس مجلس الإدارة لأنهم لا يعدون في حكم الموظفين العامين في معنى هذه المادة، ذلك أن علاقة رؤساء مجالس إدارة شركات القطاع العام بهذه الشركات في ظل النظم المتعاقبة للعاملين بها هي علاقة تعاقدية يتوافر فيها عنصر التبعية المميز لعقد العمل فيعتبر رئيس مجلس إدارة الشركة في عداد العاملين بها ويعد عمله وظيفة من وظائفها يتقاضى عنها أجراً مقابل إنصرافه لهذا العمل وتفرغه لشؤونها شأنه في ذلك شأن سائر العاملين بالشركة، ومن ثم فإن تلك العلاقة التعاقدية تنظمها أحكام قانون العمل ونظم العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - الذي يحكم والفة الدعوى - باعتباره متممًا لعقد العمل، ولا يغير من طبيعة تلك العلاقات ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ١٢ من القانون المشار إليه من أن تعين رئيس مجلس إدارة الشركة يكون بقرار من رئيس مجلس الوزراء لأن ذلك لا يعدو في حقيقته أن يكون تنظيمًا للعلاقة التعاقدية القائمة بين رئيس مجلس الإدارة وبين الشركة التي يعمل بها بالإضافة إلى أن أداة التعيين لا تسبغ عليه صفه الموظف العام ما دامت عناصرها غير متوافرة في جانبه، وهي أن يعهد إلى الشخص بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام بأسلوب الإستغلال المباشر عن طريق شغله منصباً يدخل في التنظيم الإداري لذلك المرفق، مما مؤداه أن رئيس مجلس الإدارة - المطعون ضده الأول - لا يعدو موظفًا عاماً في مفهوم الموظف العام.

الطنن رقم ٨٠٧٢ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٢٠٣ بتاريخ ١٩٨٥/٢/٤

- من المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة - بدواتها الجنائية والمدنية - أن علاقة رؤساء مجالس إدارة شركات القطاع العام بهذه الشركات في ظل النظم المتعاقبة للعاملين بها هي علاقة عمل تعاقدية يتوافر فيها عنصر التبعية المميز لعقد العمل فيعتبر رئيس مجلس إدارة الشركة في عداد العاملين بها ويعد عمله



وظيفة من وظائفها يتقاضى عنها أجراً مقابل إنصافه هذا العمل وتفرغه لشئونها شأنه في ذلك شأن سائر العاملين بالشركة، ومن ثم فإن تلك العلاقة التعاقدية تنظمها أحكام قانون العمل ونظم العاملين بالقطاع العام ومن بينها النظام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - الذي يحكم واقعة الدعوى باعتباره متمماً لعقد العمل والذي نص في المادة الأولى منه على أن تسرى أحكام هذا القانون على العاملين في شركات القطاع العام وتسرى أحكام قانون العمل فيها لم يرد به نص في هذا القانون ". ولا يغير من طبيعة تلك العلاقات ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ١٢ من القانون المشار إليه من أن شغل وظائف رئيس وأعضاء مجلس الإدارة يكون بقرار من رئيس مجلس الوزراء، وما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ٥٩ منه من أن نقل رئيس مجلس إدارة الشركة وإعارته يكون بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض رئيس الجمعية العمومية للشركة لأن ذلك لا يعدو في حقيقته أن يكون تنظيمياً للعلاقة التعاقدية القائمة بين رئيس مجلس الإدارة وبين الشركة التي يعمل بها بالإضافة إلى أن أداة الصين أو النقل والإعارة لا تضي عليه صفة الموظف العام ما دامت عناصرها غير متوافرة في حقه وهي أن يتعهد إلى الشخص بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام بأسلوب الإستغلال المباشر عن طريق شغله منصباً يدخل في التنظيم الإداري لذلك المرفق، مما مؤداه أن رئيس مجلس الإدارة لا يعد موظفاً عاماً في مفهوم الموظف العام.

- لما كان المشروع كلماً رأى إعتبار العاملين في شركات القطاع العام في حكم الموظفين العاملين في موطن ما أورد به نصاً كالتشأن في جرائم الرشوة وإختلاس المال العام وغيرها من الجرائم الواردة في البابين الثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات، وكان نطاق تطبيق المادة ١٢٣ من قانون العقوبات مقصوراً - وفق صريح نصها في فقرتها - على الموظف العام كما هو معرف به في القانون دون من في حكمه، فلا يدخل في هذا النطاق العاملون في شركات القطاع العام وعلى رأسهم رئيس مجلس الإدارة وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى عدم توافر أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة المشار إليها لأن المطعون ضده - بصفته رئيساً لمجلس إدارة إحدى شركات القطاع العام - لا يعد موظفاً عاماً في حكم هذا النص، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون.

الطعن رقم ٢٨١٤ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٧٢٣ بتاريخ ١٠/٩/١٩٨٦

من المقرر أن الموظف العام هو الذي يعهد إليه بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام عن طريق شغله منصباً يدخل في التنظيم الإداري لذلك المرفق، وكان الشارع كلماً رأى إعتبار العاملين في شركات القطاع العام في حكم الموظفين في موطن ما أورد به نصاً كالتشأن في

جرائم الرشوة واختلاس الأموال الأُميرية والتسبب باحطال الجسم في إلحاق ضرر جسيم بالأموال وغيرها من الجرائم الواردة في البابين الثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات حين أضاف بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ إلى المادة ١١١ من قانون العقوبات فقرة نصت على أن يعد فسخ حكم الموظفين العموميين في تطبيق نصوص الجرائم المشار إليها مستخدمو الشركات التي تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بنصيب ما بآى صفة كانت فجعل هؤلاء العاملين في حكم الموظفين العموميين في هذا المجال لحسب دون سواه فلا يجاوزه إلى مجال الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية فيما أسبغته من حماية خاصة على الموظف أو المستخدم العام.

**\* الموضوع الفرعي : العود الى الإشتباه :**

الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٩٠٨ بتاريخ ١٩٥٢/٥/٧  
إذا كان يبين من الإطلاع على صحيفة سوابق المتهم أنه سبق الحكم عليه بالحبس لمدة سنة وبغرامة لإحراز محذر لم قبل مضي خمس سنوات على انقضاء هذه العقوبة وقعت منه جنة شروع فى سرقة فإنه يكون عائداً طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون العقوبات، وإذا كان هذا المتهم قد سبق الحكم عليه بتسع عقوبات مفيدة للحرية فى سرقات وشروع فيها إحداها بالحبس مع الشغل لمدة سنتين، فهذا يتحقق به الشرط الثانى لإتطابق المادة ٥١ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ٥٢٣ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٤٩٦ بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٢٤  
جرمة ذبح لحوم خارج السلخانة ليست مماثلة لجرمة الفش. وإذن فإذا كان الحكم قد اعتبر المتهم بالجرمة الثانية عائداً لسبق الحكم عليه فى الجريمة الأولى فإنه يكون قد أعطى فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨٠ صفحة رقم ٤٨٠ بتاريخ ١٩٥٧/٥/٧  
مضى كان الحكم قد قضى بتأييد الحكم المستأنف بحبس المتهم بجرمة الصود للإشتباه شهراً مع الشغل وبوجهه تحت مراقبة البوليس فى المكان الذى يحدده وزير الداخلية مدة سنة مع النفاذ فإنه يكون قد أعطى فى تطبيق القانون إذ أغفل بيان تاريخ بدء مدة المراقبة، ذلك أن قاعدة عدم إمتداد مدة المراقبة بسبب وجود المحكوم عليه فى الحبس يوجب على المحكمة أن تحدد اليوم الذى توضع فيه عقوبة المراقبة موضع التنفيذ تفادياً من إستحالة التنفيذ بها.

الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٨٠٨ بتاريخ ١٩٥٧/١٠/٢٢  
إن قصارى ما يطلب من المحكمة فى حالة رفع الدعوى العمومية على المشتبه فيه بشأن الواقعة المسندة إليه تطبيقاً للفقرة الثانية من المادة السابعة من المرسوم بقانون ٩٨ سنة ١٩٤٥، أو بناء على ما ثبت للمحكمة من سبق الحكم عليه بالمراقبة لجرمة إشتباه، ثم إتهامه بعد ذلك فى جريمة، هو أن تبحث ما إذا كان الفعل الذى وقع منه أخيراً يؤيد حالة الإشتباه من عدمه دون توقف على فصل المحكمة فيه أو تفيد بما إنتهت إليه من رأى.

**الطعن رقم ٣١٢٩ لسنة ٣١ مكتب قتي ١٣ صفحة رقم ٥٠١ بتاريخ ١٩٦٧/٥/٢٩**

يرجع في تحديد مدة العود في جريمة العود للإشبهاء إلى القواعد العامة الواردة في الباب السابع من الكتاب الأول من قانون العقوبات إذ سوى القانون في تطبيق تلك القواعد بين المراقبة وعقوبة الحبس. ولما كانت مدة العود لمن سبق الحكم عليه بالحبس مدة سنة أو أكثر هي خمس سنوات من تاريخ إنقضاء هذه العقوبة أو من تاريخ سقوطها بمعنى المدة طبقاً للمادة ٢/٤٩ عقوبات، وكانت عقوبة المراقبة تسوى مع عقوبة الحبس في قواعد العود فإن مدة العود بالنسبة إلى المظنون ضده المحكوم بوضعه تحت المراقبة لمدة سنتين تكون خمس سنوات تحسب من تاريخ إنقضاء هذه العقوبة أو سقوطها بمعنى المدة. فإذا كان ما انتهى إليه الحكم المظنون فيه من احتساب مدة العود من تاريخ الحكم على المظنون ضده وليس من تاريخ إنقضاء تنفيذها عليه أو سقوطها بمعنى المدة فإنه يكون مجافياً للتطبيق الصحيح للقانون.

**الطعن رقم ١٩٦٠ لسنة ٣٤ مكتب قتي ١٦ صفحة رقم ٢٥٦ بتاريخ ١٩٦٥/٣/٢٢**

الإشبهاء في حكم المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ هو - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - وصف يقوم بذات المشبه فيه عند تحقق شروطه، وهذا الوصف بطبيعته ليس فضلاً عن في الخارج ولا واقعة مادية يدفعها نشاط الجاني إلى الوجود وإنما إفوض الشارع بهذا الوصف كمن الخطر في شخص المتصف به ورتب عليه محاسبته وعقابه عند، فإذا ما بدر من المشبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة فعل يؤكد خطورته كان هذا الفعل وحده كافياً لإعتباره عائداً لحالة الإشبهاء مستحقاً للعقوبة المفروضة في الفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥. ويتكرر إستحقاقه للعقاب بتكرر الفعل المؤيد لحالة الإشبهاء إذا ما توافرت قواعد العود الواردة في الباب السابع من الكتاب الأول من قانون العقوبات. ولا كان التقرير القانوني الخاطئ الذي إستندت إليه محكمة ثاني درجة بقولها: " إنه إذا حكم على متهم لعود إلى حالة الإشبهاء لم يرتكب بعد ذلك فعلاً من الأفعال المنصوص عليها في المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فإنه لا يعتبر عائداً مرة أخرى إلى حالة الإشبهاء وإلا اعتبر العود إلى الإشبهاء وصفاً مؤبداً وإنما يصح إعتباره في هذه الحالة مشتبهاً فيه بادئ ذي بدء إذا ما توافرت في حقه جريمة الإشبهاء - قد حججها عن تحقيق مدى توافر أحكام العود وذلك بالتحقق من أن الحكم الصادر في جريمة العود للإشبهاء قد أصبح نهائياً قبل ارتكاب المظنون ضده جريمة السرقة وهو ما لا يبين من المفردات المضمومة، ومن ثم يكون الحكم المظنون فيه مشوباً بالخطأ في تطبيق القانون وبالقصور الذي يعيه مما يظله ويستوجب نقضه والإحالة، ولا يغير من هذا النظر أن الإستئناف حاصل من المتهم وحده، إذ أن الموضوع المطروح على المحكمة الإستئنافية لا ينطوي على واقعة جديدة، بل هو عن حالة

عاقلة بالمتهم تدل عليها صحيفة سوابقه المقدمة للمحكمة الابتدائية والإستئنافية والتي دأرت عليها المرافعة في هاتين المرحلتين، وليس من شأن هذا الإستئناف تشديد العقوبة المقررة بها من محكمة أول درجة التي تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة العود للإشتباه.

الطعن رقم ٩٨٥ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٩٩٨ بتاريخ ١٦/١١/١٩٨٠

يشترط لإعتبار المتهم عائداً في حكم المادة ٥١ من قانون العقوبات أن يكون عانداً بمقتضى قواعد العود العامة المنصوص عليها في المادة ٤٩ من نفس القانون وأن يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبتين مقيدتين للحرية كليهما لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية إحداها لمدة سنة على الأقل في سرقات أو في إحدى الجرائم التي يبيتها المادة ٥١ المذكورة على سبيل الحصر، وأخيراً أن يرتكب جنحة ماثلة لما نص عليه في المادة ٥١ سالفه الذكر.

الطعن رقم ٥٣١ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ١٦٠ بتاريخ ١٥/٢/١٩٤٣

إن القانون لا يوجب على القاضي أن يلفظ الطاب بمقتضى مواد العود على المتهم العائد، بل ترك أمر ذلك لتقدير المحكمة على حسب ظروف كل دعوى وملايساتها. وكذلك لم يحظر القانون وقف تنفيذ العقوبة بالنسبة للمتهم العائد أو الذي سبق الحكم له بوقف التنفيذ بل أجاز ذلك. وإذن فلا تشرب على المحكمة إذا هي قالت إن المتهم عائد، ومع ذلك لم تطبق عليه مواد العود، ثم أمرت بوقف تنفيذ العقوبة التي أوقعتها عليه على الرغم من سبق الحكم له بوقف التنفيذ.

الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٢١١ بتاريخ ٢٩/٣/١٩٤٣

إن القانون رقم ٤٨ لسنة ٤١ الخاص بقمع التدليس والفساد نص في المادة ١٠ على أنه " مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٤٩ و ٥٠ من قانون العقوبات يجب في حالة العود الحكم على المتهم بعقوبتي الحبس ونشر الحكم أو لصقه - وتعتبر الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والجرائم المنصوص عليها في قانون العلامات التجارية والمادة ١٣ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ للموازين والمقاييس والمكاييل وكذلك الجرائم المنصوص عليها في أي قانون آخر خاص بقمع الفساد والتدليس، متماثلة في العود " قد أراد : " أولاً " أن يعامل المتهم بمقتضى أحكام المادة ٥٠ من قانون العقوبات في حالة العود بمقتضى القانون العام كما عرفته المادة ٤٩ عقوبات، فيجوز أن يضاعف عليه قدر العقوبة المقررة في القانون للجريمة. " وثانياً " أن يعامل أيضاً، في جميع أحوال العود العام كذلك، بمقتضى الحكم الخاص الوارد في المادة ١٠ المشار إليها فيقضى عليه وجوباً بعقوبتي الحبس ونشر الحكم أو لصقه. والمراد بتماثل الجرائم في الخصوص الذي تحدثت عنه هذه المادة في حالة العود طبقاً للفقرة الثالثة من المادة ٤٩ عقوبات أن تكون

الجريمة السابقة مماثلة للجريمة الحالية، حقيقة لوحدة العناصر القانونية المكونة لكل منهما، أو حكماً لتماثل الغرض من مقارفة كل منهما من ناحية الحصول على مال الغير بإرتكاب الغش والتدليس في البيع والشراء وسائر المعاملات لا بسلوك طريق الكسب الحلال. وإذا كانت عناصر الجريمة السابقة هي عين عناصر الجريمة الحالية فإن المماثلة تكون موجودة ولو كان القانون الذي عوقب المتهم بمقتضاه في الأولى قد ألغى وقت وقوع الثانية واستبدل به قانون آخر قرر للجريمة عقوبة أشد. لأن تقرير هذه العقوبة الأخيرة كان معلوماً للمتهم وقت مقارفة جرمته، وكان عليه، وأمامه هذه العقوبة المملطة، أن يوازن بينها وبين فعلته. فإذا ما أختار فعلته وقارفها كان مستحقاً لتلك العقوبة.

الطعن رقم ١١٧١ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٢٥٤ بتاريخ ١٠/٥/١٩٤٣  
إذا كان الظاهر من صحيفة سوابق المتهم أنه سبق الحكم عليه بالحبس لمدة سنة بتاريخ ٢١ سبتمبر سنة ١٩٣٨ من أجل جريمة دخول في منزل بقصد إرتكاب جريمة فيه، وكانت جريمة السرقة المطلوبة محاكمته من أجلها قد وقعت في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٢ أى قبل مضي خمس سنين من تاريخ إنقضاء تلك العقوبة فإنه يكون عائداً طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٤٩ ع. وإذا كان الثابت بالصحيفة المذكورة أن المتهم سبق الحكم عليه أيضاً بتسع عقوبات مقلدة للحرية في سرقات وشروع فيها وعبانة أمانة إثنين منها بالحبس لمدة سنة مما يكون معه عائداً في حكم المادة ٥١ ع، فإنه إذا كان العائد طبقاً لهذه المادة يجوز الحكم عليه بمقتضاها بمقتضى المادة ٥٢ من قانون العقوبات بعقوبة الجنابة يكون من الواجب على قاضي الإحالة أن يأمر بإحالة هذا المتهم إلى المحكمة المختصة بنظر الدعوى باعتبارها جنابة، فإذا هو لم يفعل فإن الأمر الصادر منه باعتبار الواقعة جنحة يكون خاطئاً مصححاً نقضه.

الطعن رقم ٩١ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٣ بتاريخ ٢٤/١٢/١٩٤٥  
يجب في العود أن تكون الجريمة السابقة قد صدر الحكم فيها وحار نهائياً قبل وقوع الجريمة المطلوبة محاكمة المتهم من أجلها. فإذا كانت الجريمة المرفوعة بها الدعوى قد وقعت قبل صدور الحكم في الجريمة السابقة فلا يصح للمحكمة أن تعتبر المتهم عائداً وتقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى على أساس أن الواقعة يجوز الحكم فيها بعقوبة الجنابة. ولا يمنع من نقض الحكم الصادر بذلك كون الدعوى لم يفصل في موضوعها بعد ما دام هذا الحكم من شأنه أن ينهي الخصومة فيها أمام جهة الحكم لأن الواقعة باعتبارها جنحة ولا شبهة للجنابة فيها من اختصاص محكمة الجنح وحدها.

الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٤٦ بتاريخ ١٧/١/١٩٢٩

لتطبيق المادة ٢٧٧ عقوبات - التي تجزى في حالة العود وضع المحكوم عليه تحت المراقبة - يجب على المحكمة أن تبين في حكمها الأحكام التي صدرت على المتهم والتي تعتبره من أجلها عائداً وفقاً لنص المادة ٤٨ عقوبات. فإذا لم تبين في الحكم سوابق المتهم تعين نقضه.

الطعن رقم ١٥٨٥ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣١٠ بتاريخ ٢٣/٥/١٩٢٩

معاملة المحكمة الاستئنافية لهم بالمادة ٤٨ عقوبات دون أن يرد لها ذكر في طلبات النيابة ولا في الحكم الابتدائي لا تخل بالحكم ما دامت النيابة العامة قد إستأنفت الحكم الابتدائي. خصوصاً والعقوبة المحكوم بها لم تصل إلى الحد الأقصى المقرر للجريمة بل كان ممكناً الحكم بها ولو لم يكن المتهم عائداً. على أنه حتى على فرض أن المحكمة الاستئنافية كانت طبقت تلك المادة وزادت بالعقوبة على الحد الأقصى المقرر للجريمة فإن عملها يكون قانونياً سائماً ما دام المتهم عائداً فعلاً وما دام هناك إستئناف من النيابة.

الطعن رقم ٢١٢٨ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٤١٩ بتاريخ ٩/١/١٩٣٠

ليس المعنى بعبارة " العائد في حكم المادة ٥٠ " الواردة بالمادة الأولى من قانون ١١ يولية سنة ١٩٠٨ هو العائد الذي سبق الحكم عليه بمقتضى المادة ٥٠ ولا العائد الذي إستحق من قبل أن يحكم عليه بالمادة ٥٠ ولم يحكم عليه فعلاً. إنما المعنى بها هو العائد الذي قامت به هذه الصفة لسبق الحكم عليه بعقوبتين كلتاهما لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات إحداها على الأقل لمدة سنة. وذلك لسرقة أو إغواء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو شروع في هذه الجرائم كما هو مذكور في الشطر الأول من المادة ٥٠. لمثل هذا الشخص إذا إرتكب جريمة جديدة لما نص عليه في المادة ٥٠ سواء أكانت تامة أم كانت مجرد شروع أمكن معاملته بالمادة الأولى من قانون ١١ يولية سنة ١٩٠٨ المذكور.

\* الموضوع الفرعي : تسببب حكم العود :

الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ٥٥٥ بتاريخ ١٩/٥/١٩٥٩

إذا كان الثابت من الأوراق أن وكيل النيابة عندما أشر بتقديم القضية للجلسة أئبت بمصدر هذه الإشارة ما يفيد سبق الحكم على المتهم سنة ١٩٥٤ لشروع في سرقة بعود، وأنه وضع تحت المراقبة لمدة ثلاث سنوات، وأنه حكم عليه في قضية أخرى سنة ١٩٥٦ بالمراقبة لمدة ستة أشهر تنفذ بعد المراقبة السابقة وكان ما تضمنته الأوراق عن سوابق التهم من شأنه أن يثير الشبهة في قيام حالة العود المنطبق على المادة ٥١ من قانون العقوبات وتوفرها في حقه، وكانت المحكمة لم تن بحث قيام هذه الحالة أو عدم قيامها مع

ما يحتمل أن يسفر عنه هذا البحث من عدم اختصاصها بالفصل في الدعوى - ولم تشر بشئ إلى مؤدى ما ورد عن هذه السوابق، ولم تبين سبب إطراحها له، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور ويعين لذلك نقضه.

#### \* الموضوع الفرعي : شرط إعتبار المتهم عقدا :

الطعن رقم ١٦٥١ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ١٨ بتاريخ ١٩٥٩/١/١٢  
يشترط لإعتبار المتهم عائداً في حكم المادة ٥١ من قانون العقوبات - أولاً - أن يكون عائداً بمقتضى قواعد العود العامة المنصوص عليها في المادة ٤٩ من نفس القانون -ثانياً - أن يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبتين مقيدتين للحرية كلتاهما لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية إحداها لمدة سنة على الأقل في سرقات أو في إحدى الجرائم التي يبتتها المادة ٥١ المذكورة على سبيل الحصر، وذلك بصرف النظر عن تاريخ صدور تلك الأحكام - ثالثاً - أن يرتكب جنحة مماثلة لما نص عليه فيها.

الطعن رقم ٩٣٩ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١١٩٨ بتاريخ ١٩٦٩/١١/٣  
يشترط لإعتبار المتهم عائداً في حكم المادة ٥١ من قانون العقوبات أن يكون عائداً بمقتضى قواعد العود العامة المنصوص عليها في المادة ٤٩ من نفس القانون وأن يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبتين مقيدتين للحرية كلتاهما لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية إحداها لمدة سنة على الأقل في سرقات أو في إحدى الجرائم التي يبتتها المادة ٥١ سالفة الذكر.

#### \* الموضوع الفرعي : صور العود :

الطعن رقم ١٦٥١ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ١٨ بتاريخ ١٩٥٩/١/١٢  
إن المماثلة بين الجريمة الأولى التي صدر بشأنها الحكم السابق والجريمة الجديدة ليست ضرورية في حالة العود طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ١٢٤٤ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٧٤٥ بتاريخ ١٩٦٠/١٠/٣١  
- يصح للمحكمة تطبيق حكم المادة ٤٩ من قانون العقوبات ومعاملة المتهم على أساسها عند توافر شروطها مهما طالت المدة بين ارتكاب المتهم للجريمة التي يعبر عائداً على أساسها وبين الحكم عليه فيها.  
- يصح للمحكمة تطبيق حكم المادة ٤٩ من قانون العقوبات ومعاملة المتهم على أساسها عند توافر شروطها مهما طالت المدة بين ارتكاب المتهم للجريمة التي يعبر عائداً على أساسها وبين الحكم عليه فيها.



### • الموضوع الفرعي : عقوبة العود :

الطعن رقم ٩٣٩ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١١٩٨ بتاريخ ١١/٣/١٩٦٩

إذا كان الحكم الطعن فيه قد بنى قضاءه بعدم إختصاص محكمة الجتج بنظر الدعوى باعتبارها جناية على أساس أنه سبق الحكم على المتهم بثلاث عقوبات مقيدة للحرية فى سرقات آخرها بحبس سنة فى الجنحة رقم ٣١٢٦ سنة ١٩٦٥ شربين وأن هذه الأحكام نهائية، وكان الواجب من مطالعة صحيفة الحالة الجنائية للمتهم ومذكرة النيابة المختصة المرفقة بالفردات المضمومة أن الحكم فى الجنحة سالفة الذكر لم يصبح نهائياً إلا فى ١٩٦٧/٤/٢٦ أى بعد وقوع الجريمة - التى تجرى محاكمة المتهم عنها - فى ١٩٦٧/١/٢٤ فإن المحكمة تكون قد أعطت فى تطبيق القانون.

### • الموضوع الفرعي : مجرمون أحداث :

الطعن رقم ٢٣٣٤ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٢٠٢ بتاريخ ١٣/٢/١٩٦١

- ما يثوره الطاعن من أنه كان حدثاً وقت الحكم عليه فى جنحة السرقة - لما لا يجوز معه تطبيق أحكام العود عليه - فى غير محله، لأن الأصل فى تطبيق أحكام العود هو بالوقت الذى يجرى فيه تطبيقه بالنسبة إلى الجريمة الأخيرة التى تجرى المحاكمة بشأنها، لا بوقت صدور الحكم فى الجريمة المتخذة أساساً للعود.  
- ما يثوره الطاعن من أنه كان حدثاً وقت الحكم عليه فى جنحة السرقة - لما لا يجوز معه تطبيق أحكام العود عليه - فى غير محله، لأن الأصل فى تطبيق أحكام العود هو بالوقت الذى يجرى فيه تطبيقه بالنسبة إلى الجريمة الأخيرة التى تجرى المحاكمة بشأنها، لا بوقت صدور الحكم فى الجريمة المتخذة أساساً للعود.

### • الموضوع الفرعي : نهائية الحكم السابق :

الطعن رقم ٩٠٥ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١١٤٧ بتاريخ ١٢/١١/١٩٥٦

مضى كان لا يبين من صحيفة سوابق المتهم أن الحكم السابق صدوره عليه قد أصبح نهائياً ولم تقدم النيابة العامة للمحكمة ما يخالف الظاهر من ذلك الحكم النجاسى، فإن قضاءها فى الدعوى بناء على الأوراق المطروحة أمامها فحسب لا يكون قد خالف القانون فى شئ.

الطعن رقم ١٣٧٧ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٨٤٥ بتاريخ ٢٨/١١/١٩٦٠

من المقرر أنه إذا كانت صحيفة الحالة الجنائية التى قدمتها النيابة العامة يبين منها أن الحكم الذى تستند إليه فى اعتبار المتهم عادلاً حكم غير نهائى، ولم تقدم النيابة إلى المحكمة ما يخالف هذا الظاهر من الأوراق ولم تطلب تأجيل نظر الدعوى لهذا الغرض، فإن المحكمة إذ قضت فى الدعوى بناء على الأوراق المطروحة

أمامها يكون حكمها بريئاً من قالة القصور والفساد في التدليل - أما ما تجره النيابة من أن ورود هذا الحكم في صحيفة الحالة الجنائية بعد فوات المدة المسقطه للدعوى الجنائية التي يعد الحكم النيابي مبدأ لها بعد قرينه على نهائيته - وإلا كانت النيابة قد أخطرت إدارة تحقيق الشخصية بسحب صحيفته عملاً بقرار وزير العدل في ١٩١١/٥/٥ القرار الوزاري في ١٩١١/١٠/٢، فإنه قول لا سند له من القانون، ذلك أن مجرد إدراج الحكم النيابي في الصحيفة المذكورة لا يعد قرينه قاطعه على نهائيته ما دام ورودها بها قد يرد إلى الإهمال.

الطعن رقم ٢٠٩٢ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١٢٧ بتاريخ ١٩١٣/٢/١٢

متى كان الحكم الوارد بورقة الفيش - الصادر من المحكمة العسكرية، والذي تستند إليه الطاعة " النيابة " في إعتبار الواقعة جنائية - لم يرد بصحيفة الحالة الجنائية المظنون ضده، ولم تقدم النيابة العامة إلى المحكمة ما يدل على أنه أصبح نهائياً بالتصديق عليه ولم تطلب التأجيل لتقديم الدليل على ذلك، وكان خطاب النيابة العسكرية المثبت لحصول التصديق على الحكم لم يرد إلا بعد أن صدر الحكم المظنون فيه ولم يكن تحت نظر المحكمة عند الفصل في الدعوى، فإن النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون - لقضائه في الواقعة على أساس أنها جنحة - يكون في غير محله متعين الرفض موضوعاً.

## غرفة الإتهام

\* الموضوع الفرعي : الأوامر الصادرة من غرفة الإتهام :

الظعن رقم ١١٩١ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٢٩٥ بتاريخ ١٩٥٦/٣/٦  
المادة ٢/١٧٩ التى تحيل على المادة ٢/١٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية، لم تطلق لغرفة الإتهام إحالة الجنابة إلى محكمة الجناح للحكم فيها على أساس عقوبة الجناحة إذ هذه الإحالة غير جائزة إلا إذا كانت العقوبة المقررة أصلاً للجنابة مما يجوز النزول بها إلى عقوبة الحبس بتطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات.

الظعن رقم ١٤٠٣ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٢٨٣ بتاريخ ١٩٥٦/٣/٥  
القصور والتغافل فى أسباب قرار غرفة الإتهام الصادر بأن لا وجه لإقامة الدعوى لا يحتر من قبيل الخطأ فى تطبيق نصوص القانون أو فى تأويلها الذى يميز للمدعى بالحقوق المدنية الظعن بطريق النقض فى الأمر المذكور.

الظعن رقم ١٤٢٧ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٣٣٧ بتاريخ ١٩٥٦/٣/١٣  
القانون لا يميز للمدعى بالحق المدنى أن يظعن فى أوامر غرفة الإتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى إلا خطأ فى تطبيق القانون أو فى تأويله مما يخرج عن نطاقه الظعن بفساد الاستدلال.

الظعن رقم ٨٥٩ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١١٠٣ بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٣٠  
لا يجوز الظعن أمام محكمة النقض فى الأمر الصادر من غرفة الإتهام بأن لا وجه لإقامة الدعوى إلا للنائب العمومى بنفسه أو للمحامى العام فى دائرة اختصاصه أو من وكيل خاص عنه، فإذا وكل أحدهما أعوانه بالتقرير بالظعن بقلم الكتاب. فعليه أن يتولى هو وضع أسباب الظعن، فإن كلف أحد أعوانه بوضعها فيجب عليه أن يوقع على ورقته بما يفيد إقراره بإياها.

الظعن رقم ١٧٠٦ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٢٦٠ بتاريخ ١٩٦٢/٣/٢٦  
إن الشارع إذ قصر حق النيابة العامة فى الظعن بطريق النقض - فى الأمر الصادر من غرفة الإتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى - على النائب العام طبقاً للمادة ١٩٣ من قانون الإجراءات الجنائية أو المحامى العام أو وكيل خاص عنه طبقاً للمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية فإنما أراد بذلك أن يصدر الظعن عن النائب العام أو المحامى العام حتى يكون فى ذلك ضماناً لمتهم. فإذا وكل أحدهما أعوانه فى التقرير بالظعن - وهو عمل مادى يسوى أن يشاره أيهما بنفسه أو يكل أمره إلى غيره بتوكيل عنه - فعليه أن يتولى هو وضع أسباب الظعن، فإن كلف أحد أعوانه بوضعها وجب عليه

أن يوقع على ورقتها بما يفيد إقراره بها، ذلك أن الأسباب هي في الواقع جوهر الطعن وأساسه ووجهها من أخص اختصاصاتها، أما تقديم ورقة الأسباب بقلم الكتاب فلا مانع من أن يحصل فيه التوكيل كما هو الشأن في التقرير بالطعن. ومن ثم فإنه إذا كان الثابت من الأوراق أن الذي قرر بالطعن وقدم أسبابه هو رئيس النيابة يتوكل من المحامي العام إلا أن تقرير الأسباب لم يثبت أنه عرض على هذا الأخير للموافقة عليه وإعتماده قبل تقديمه لقلم الكتاب، فإن الطعن يكون غير مقبول لرفعه من غير ذي صفة.

#### الطعن رقم ٢٤٠٧ لسنة ٣١ مكنب قنى ١٣ صفحة رقم ٤٧٨ بتاريخ ١٩٦٢/٥/٢١

إذا كان ما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون قولاً منه إن التهمة المسندة إليه لا تربطها بالتهمة المسندة للطاعن الآخر رابطة إذن الواقعة المنسوبة إليه وقعت في بلدة أخرى غير تلك الواقعة المنسوبة للطاعن عن الآخر كما حدثت كل واقعة في وقت مختلف عن الأخرى ورغم ذلك فإن النيابة رفعت عليهما الدعوى الجنائية وأمرت غرفة الاتهام بإحالتها إلى محكمة الجنايات بأمر إحالة واحد مخالفة بذلك نص المادة ١٨٢ إجراءات. وكان يبين من مراجعة محضرا الجلسة أن الطاعن لم يتمسك بعلان أمر الإحالة أمام محكمة الجنايات ولم يعرض عليه شيء ما، وكانت محكمة الجنايات التي فصلت في الدعوى هي المحكمة المختصة نوعياً ومحلياً بالنسبة للواقعتين المرفوعة بهما الدعوى، وكانت مسألة الارتباط وعدمه من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها أولاً سلطة الإحالة وتقديرها نهائياً محكمة الموضوع وكان صدور أمر إحالة واحد بالنسبة للطاعنين لم يفت على أحدهما أية مصلحة أو يخل بحقه في الدفاع فإن ما يثيره الطاعن من مخالفة القانون أو بعلان الإجراءات يكون غير سديد.

#### الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٣٢ مكنب قنى ١٣ صفحة رقم ١٧٤ بتاريخ ١٩٦٢/٢/٢٠

- المقابلة بين سلطات النائب العام واللجنة في نصوص المواد ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ من قانون الإجراءات الجنائية لا تفيد جواز استئناف قرار النائب العام برفض طلب إعادة النظر، بل تفيد على العكس من ذلك عدم جواز الطعن في هذا القرار طالما كان الطلب مبنياً على الحالة الميئة في الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ سالف الذكر. ومن ثم فإن الأمر الذي أصدرته غرفة الاتهام بعدم جواز الاستئناف في هذه الحالة يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً.

- من المقرر قانوناً أن الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام - بوصفها هيئة إستئنافية - والتي يجوز الطعن فيها بطريق النقض - هي الأوامر التي تصدرها بناء على إستئناف جوائز قانوناً، بحيث إذا حطرت القانون الاستئناف إنغلق تبعاً لذلك باب الطعن بالنقض.

الطن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٦٠٤ بتاريخ ١٠/٨/١٩٦٢

فصرت المادة ١٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية حق الطعن بطريق النقض فى الأمر الصادر من غرفة الإتهام بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية على حالة الخطأ فى تطبيق نصوص القانون أو تأويلها. ومؤدى ذلك أنه لا يجوز الطعن فى قرار غرفة الإتهام بدعوى الخطأ فى تقدير الدليل أو القصور وفساد الاستدلال لأن ذلك كله لا يعتبر خطأ فى تطبيق نصوص القانون أو تأويلها.

الطن رقم ١١٥٠ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٧٠٠ بتاريخ ١١/٥/١٩٦٢

قرار غرفة الإتهام بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنب، متى أصبح نهائياً، ينقل الاختصاص بنظر الجنابة موضوع التجنب إلى المحكمة الجزئية. ولا تنقيد هذه المحكمة بالقرار المذكور فى خصوص قيام العذر القانونى أو توافر الظروف المخففة التى من شأنها تخفيض العقوبة إلى حدود الجنب، بل لما أن تحكم بعدم الاختصاص إذا رأت أن ظروف الدعوى لا تبرر تخفيض العقوبة إلى ذلك الحد طبقاً لما جرى به نص المادة ١٥٨ فقرة أخيرة من قانون الإجراءات الجنائية التى أحالت إليها المادة ١٧٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢. والقول بتقييد قاضى الموضوع بقرار غرفة الإتهام فى هذا الصدد يتسافى مع ما هو مقرر من أن سلطة الإحالة ليست بقاضى موضوع فلا يكون لقرارها قوة الشيء المحكوم فيه فيما يتعلق بوجود الظروف المخففة أو الإعذار القانونية التى تبرر تطبيق عقوبة الجنب، وإنما يكون تقديرها فى ذلك خاصاً لرقابة محكمة الموضوع.

• الموضوع الفرعى : غرفة الإتهام - اختصاصها :

الطن رقم ٣٥٣ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٩٤١ بتاريخ ٥/١٣/١٩٥٢

إنه وإن كان قانون الإجراءات الجنائية المعمول به ابتداء من ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ قد خول لغرفة الإتهام اختصاص قاضى الإحالة فى القانون القديم إلا أنه جعل من اختصاصها أيضاً الفصل فى إستئناف أوامر قاضى التحقيق طبقاً لنصوص المواد من ١٦١ إلى ١٦٧ ومن هذه الأوامر الأمر الذى يصدره قاضى التحقيق عملاً بالمادة ١٥٨ بإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية إذا رأى أن الجنابة قد إقترنت بأحد الأعذار القانونية أو بظروف مخففة من شأنها تخفيض العقوبة إلى حدود الجنب. وما دام ذلك كذلك، وما دام الأمر الذى يصدره قاضى التحقيق بإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية طبقاً لنص المادة ١٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية لا يختلف فى شئ عن الأمر الذى كان يصدره قاضى الإحالة طبقاً لأحكام القانون القديم فإن غرفة الإتهام التى حلت محل غرفة المشورة تكون هى المختصة بنظر المعارضات فى أوامر قاضى الإحالة التى لم يكن قد تم الفصل فيها وقت صدور القانون الجديد.

**الطعن رقم ٧٨٨ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٤٢٦ بتاريخ ١٩٥٣/١/٢٧**

إن المادة ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت في فقرتها الأولى على أنه "إذا رأت غرفة الإتهام عند إحالة الدعوى إليها الواقعة جناية وأن الدلائل كافية على المتهم وترجحت لديها إدانته تأمر بإحالتها إلى محكمة الجنايات" وإذ نصت في فقرتها الأخيرة على أنه "إذا رأت غرفة الإتهام أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو كانت الدلائل غير كافية تصدر أمراً بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى". قد أفاضت أن غرفة الإتهام لا تحيل الدعوى إلى محكمة الجنايات إلا إذا تبين أن الفعل المسند إلى المتهم يكون جريمة يعاقب عليها القانون وأن الدلائل كافية على المتهم وترجحت لديها إدانته، ولما كان لمرفة الإتهام بناء على ذلك أن تحصى واقعة الدعوى لتبين ما إذا كانت تنطوي على جريمة توافرت عناصرها أم كان القانون لا يعاقب عليها أو يبيحها لسبب من أسباب الإباحة، ولما كان حق الدفاع الشرعي يحو صفة الجريمة عن الفعل ويبيح القتل المصد إذا كان مقصوداً به دفع فعل يتخوف أن يحدث منه الموت إذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة، لما كان ذلك فإن غرفة الإتهام إذا أمرت بأن لا وجه لإقامة الدعوى على المتهم بالنسبة لواقعة القتل لقيام حالة الدفاع الشرعي لا تكون قد تجاوزت سلطتها التي خولها لها القانون في تقدير الأدلة والنظر فيما إذا كانت الواقعة يعاقب عليها القانون أو لا يعاقب.

**الطعن رقم ٨٨٠ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٥٠٢ بتاريخ ١٩٥٣/٢/١٠**

إن المادة ١٩٣ من قانون الإجراءات الجنائية إذ أجازت للمجني عليه الطعن أمام محكمة النقض في الأمر الصادر من غرفة الإتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى لم تنص على إجازة هذا الطعن لورثته في حالة وفاته، وهي إذ فعلت ذلك فقد أفاضت أنها قصرت حق الطعن في أوامر غرفة الإتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى على المجني عليه فلا ينتقل بوفاته إلى ورثته. وقد جرى القانون على ذلك في المادة ١٦٢ منه إذ أجاز للمجني عليه إستئناف الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق بأن لا وجه لإقامة الدعوى. وإذن فالطعن من والد المجني عليه في أمر غرفة الإتهام بأن لا وجه لإقامة الدعوى لا يكون مقبولاً لتبعية من غير ذي صفة.

**الطعن رقم ١١٠٧ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٥٠٩ بتاريخ ١٩٥٣/٢/١٠**

إن المادة ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص في فقرتها الأولى على أن غرفة الإتهام إذا رأت عند إحالة الدعوى إليها أن الواقعة جناية وأن الدلائل كافية على المتهم، وترجحت لديها إدانته تأمر بإحالتها إلى محكمة الجنايات، وتنص في فقرتها الأخيرة على أنها إذا رأت أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو كانت الدلائل غير كافية تصدر أمراً بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى. وهذان النصان قاطعان في أن غرفة الإتهام

إنما تبني أمرها بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات على موازاتها للأدلة وأنها ترى من هذه الموازنة رجحان إدانة المتهم.

الطعن رقم ١١١٥ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٥٦٣ بتاريخ ١٩٥٣/٢/٢٤

إن غرفة الإتهام لا تحيل الدعوى إلى محكمة الجنايات سواء كان ذلك عند إحالة الدعوى إليها من قاضي التحقيق أو عند نظرها بالإستئناف المرفوع أمامها عن الأمر الصادر عنه بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى إلا إذا تبينت أن الواقعة جنائية وأن الدلائل كافية على المتهم وترجحت لديها إدانته، وبناء على ذلك يكون عليها أن تمحص واقعة الدعوى والأدلة المطروحة أمامها ثم تصدر أمرها بناء على ما تراه من كفاية الدلائل أو عدم كفايتها أو أن الواقعة غير معاقب عليها، ولها في سبيل ذلك أن تأخذ برأى قضي أبدي في الدعوى دون رأى آخر، إذ الأمر مرجعه إلى إطمئنتها إلى الدليل المطروح أمامها، وليس عليها أن تجري من التحقيق إلا ما ترى هي إجراءه، وإذا ما انتهت في حدود سلطتها هذه التقديرية إلى أن الدلائل في الدعوى لا تكفي لإدانة المتهم فيها وأصدرت بناء على ذلك أمرها بتأييد الأمر الصادر من قاضي التحقيق بأن لا وجه لإقامة الدعوى - فلا يجوز معادلتها في ذلك.

الطعن رقم ١٢٧٣ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٥٩٠ بتاريخ ١٩٥٣/٣/٣

إن المادة ١٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية قد قصرت حق الطعن الذي حوله المادة ١٩٣ للنائب العمومي وللمجني عليه، وللمدعي بالحقوق المدنية في قرار غرفة الإتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى على حالة الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها، وتنص المادة ١٧٩ من نفس القانون على أنه إذا رأت غرفة الإتهام عند إحالة الدعوى إليها أن الواقعة جنائية وأن الدلائل كافية على المتهم وترجحت لديها إدانته تأمر بإحالتها إلى محكمة الجنايات، وإذا رأت أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو كانت الدلائل غير كافية تصدر أمراً بأن لا وجه لإقامة الدعوى - إذ نصت على ذلك لإنها تكون قد أحضرت على غرفة الإتهام سلطة تمحيص الأدلة وتقديرها والموازنة بين جانب الإثبات والنفي دون أن تكون سلطتها في الموازنة والتقدير مقصورة على نوع من الأدلة دون غيره.

الطعن رقم ٨٣٠ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٩٦٧ بتاريخ ١٩٥٣/٦/١٥

إن غرفة الإتهام لا تحيل الدعوى إلى محكمة الجنايات طبقاً لنص المادة ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية إلا إذا تبينت أن الواقعة جنائية، وأن الدلائل كافية على المتهم وترجحت إليها إدانته، ولذلك فإن عليها أن تمحص واقعة الدعوى والأدلة المطروحة أمامها وتصدر أمرها بناء على ما تراه من كفاية الدلائل أو عدم كفايتها أو أن الواقعة غير معاقب عليها، ولها وهي بسبيل ذلك أن تعول على قول لشاهد وإن يكن حدثاً

دون قول آخر صدر عنه إذ الأمر مرجعه إلى إطمئنانها إلى الدليل المطروح أمامها، وإذا هي انتهت في حدود سلطتها التقديرية إلى أن الدلائل في الدعوى لا تكفي لإدانة المتهمين فيها وأصدرت بناء على ذلك أمرها بتأييد الأمر الصادر من قاضي التحقيق بأن لا وجه لإقامة الدعوى - فإنها لا تكون قد تجاوزت سلطتها.

الطعن رقم ٢٤٥٠ لسنة ٢٣ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٣٣٩ بتاريخ ١٥/٢/١٩٥٤

لما كانت المادة ١٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية إنما أجازت الطعن أمام محكمة النقض في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بإحالة الجناية إلى المحكمة الجزئية للنائب العام، فإن الطعن لا يكون مقبولاً من غيره من أعضاء النيابة عدا ما خوله قانون نظام القضاء للمحامي العام من اختصاصات النائب العام. وإذن لم يمسس كان رئيس النيابة قد قرر بالطعن بقلم الكتاب دون أن يثبت في تقريره أنه كان موكلاً في ذلك من النائب العام أو من المحامي العام، فإن الطعن لا يكون مقبولاً.

الطعن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٢٤ مكتب قني ٦ صفحة رقم ٣٧٥ بتاريخ ١٠/١/١٩٥٥

إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن لفرقة الاتهام سواء عند إحالة الدعوى عليها من قاضي التحقيق أو النيابة العامة، أو عند نظرها بالإستئناف المرفوع إليها عن أمر قاضي التحقيق أو النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى أن تمحص الواقعة المطروحة أمامها والأدلة المقدمة إليها وتصدر أمرها بناء على ما تراه من كفاية الدلائل أو عدم كفايتها أو أن الواقعة غير معاقب عليها أو لا جرمية فيها.

الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٢٦ مكتب قني ٧ صفحة رقم ١٣٠٩ بتاريخ ٢٥/١٢/١٩٥٦

الطعن بالإستئناف أمام غرفة الاتهام من المجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية لا يكون إلا في الأمر الصادر من النيابة بالتصرف في التحقيق والقاضي بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى، ومن ثم فإن الإستئناف يكون غير جائز بالنسبة لقرارات النيابة التي تصدر في المنازعات المدنية أو التي تتعلق بإتخاذ إجراءات إدارية.

الطعن رقم ٨٨٦ لسنة ٢٦ مكتب قني ٧ صفحة رقم ١٢١٧ بتاريخ ٢٧/١١/١٩٥٦

- متى تبين أنه حضر مع المتهم أمام محكمة الجنايات محاميان أحدهما موكل والآخر منتدب وأبدى التماسان دفاعهما دون أن يشير أحدهما في مرافعته إلى عدم إعلان التهم بالحضور أمام غرفة الاتهام ولا أمام محكمة الجنايات ودون أن يطلب أجلاً لتحضير دفاعه - فإن دعوى التهم بأن المحكمة أخلت بحق في الدفاع لا يكون لها أساس عملاً بالمادة ٣٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية.

- لا محل للتمسك بإعلان إجراءات الأمر الصادر بإحالة المتهم إلى محكمة الجنايات لعدم إعلانه بالحضور أمام غرفة الاتهام إذ لم يستوجب قانون الإجراءات الجنائية حضور المتهم أمام غرفة الاتهام كشرط لنظر



الدعوى بمضوره أمام محكمة الجنايات طبقاً للمادة ١٩١ إجراءات ولأن القانون لم يحول التهم الطعن في أوامر غرفة الإتهام الصادرة إلى إحالته إلى محكمة الجنايات.

الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٢٦ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ١٣٤٤ بتاريخ ١٩٥٦/١٢/٣١

مضى كانت غرفة الإتهام قد قررت بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات للحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة مع سبق الحكم فيها نهائياً من محكمة الجنايات بعدم الإختصاص لأنها جنابة ومع تقريرها هي أن الواقعة جنابة لأنها تكون قد أعطت في تطبيق القانون إذ كان واجباً عليها إحالتها إلى محكمة الجنايات إعمالاً لنص المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ١٤٢٣ لسنة ٢٦ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ١٠٢ بتاريخ ١٩٥٧/١/٢٩

أضفت المادة ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية على غرفة الإتهام سلطة تمحيص الأدلة وتقديرها والموازنة بين جانب الإثبات والنفي من غير أن تكون سلطتها في الموازنة والتقدير مقصورة على نوع من الأدلة دون غيره.

الطعن رقم ١٤٢٤ لسنة ٢٦ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ١٨٥ بتاريخ ١٩٥٧/٢/٢٦

مضى كانت غرفة الإتهام قد أمرت بحبس التهم بعد صدور حكم غيابي عليه، لأنها لا تكون قد تجاوزت سلطتها بمقتضى القانون.

الطعن رقم ١٨١٣ لسنة ٢٧ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٣١٥ بتاريخ ١٩٥٨/٣/١٨

لا يجوز عملاً بالمادتين ١٥٨ و ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يصدر من غرفة الإتهام بإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية إلا إذا رأت أن الجنابة قد إلتوت بأحد الأعدار القانونية أو بطروف مخففة من شأنها تخفيض العقوبة إلى حدود الجنح، فإذا كانت عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة المقررة للجنابة المنسوبة للمتهم لا يمكن النزول بها تطبيقاً لنص المادة ١٧ من قانون العقوبات عن حد السجن إذا إلتزمت الواقعة بطروف مخففة فإن الأمر إذ قضى بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات للفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٢٠٣٤ لسنة ٢٧ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٢٧١ بتاريخ ١٩٥٨/٣/١٠

لم يقيد الشارع غرفة الإتهام بالوصف المقيدة به الدعوى بل أجاز لها كما هو مفهوم المادة ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية تكيف الجريمة المطروحة نظرهما وإحالتها بالوصف الذي تراه ولها في سبيل ذلك حتى يغير طلب من سلطة الإتهام - أن تجرى أى تعديل في هذا الوصف.

الظعن رقم ١٢٧٧ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٤٤ بتاريخ ١٣/١/١٩٥٩

إن غرفة الإتهام هي صاحبة الاختصاص الأصلي في التصرف في الجنايات التي تحال إليها من قاضي التحقيق أو من النيابة العامة، كما أن التعديل المدخل على المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ لم يسلب غرفة الإتهام حقها في هذا الشأن ولم يرد به أى نص يحرم عليها التصدى لهذا النوع من الجرائم التي عنها التعديل أو يخص النيابة العامة وقاضي التحقيق برفع الدعوى الجنائية فيها مباشرة على إستقلال، وغاية ما في الأمر أن هذا التعديل أضفى ولاية جديدة على كل من النيابة العامة وقاضي التحقيق بالنسبة إلى هذه الجرائم فإذا لم يستعمل أيهما هذه الرخصة وأحيلت جناية بما ذكر إلى غرفة الإتهام فإنها لا تكون مجاوزة إختصاصها إذا ما هي فصلت في هذه الدعوى.

الظعن رقم ١٢٨١ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٨٥ بتاريخ ١٩/١/١٩٦٠

تعرض قرار غرفة الإتهام لصفة الطاعن لتحخيص مركزه القانوني في الدعوى وما عوله من حقوق في صدد النزاع بينه وبين الطعون ضده، وهو النزاع على الصفة التي بموجبها باشر إجراءات الشكوى وإستأنف قرار النيابة بحفظها قولاً منه بأنه لم يكن وكيلاً وإنما باشر ما باشره عن نفسه، وقضاؤها بعدم قبول الإستئناف المقدم من الطاعن - لرفعه من غير ذى صفة - إستناداً إلى أنه ليس ممن هم الحق في الظعن في الأمر الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية أمام غرفة الإتهام إعمالاً لنص المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية، كما أن التوكيل الصادر إليه لا يحول له الظعن في مثل هذا القرار نيابة عن موكله، هو قضاء أصاب وجه القانون الصحيح.

الظعن رقم ١٣٣٥ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٤١٩ بتاريخ ١٠/٥/١٩٦٠

إذا كان الحكم بعدم الإختصاص لشبهة الجناية بحسب البيانات الواردة فيه يدل بذاته على خطأ غرفى الإتهام في إعادة أوراق القضية إلى محكمة الجنب - إذ كان يجب عليها أن تحيلها إلى محكمة الجنايات ما دامت محكمة الجنب لا تستطيع أن تنظر الدعوى بعد التحقيق الذي قامت به النيابة وثبت منه أن الواقعة جناية منطبقه على المادة ٢٤٠ من قانون المقوبات ولسبق صدور حكم منها بعدم الإختصاص، كما لا تستطيع غرفة الإتهام هي الأخرى - فيما لو قدمت إليها القضية - أن تعيد نظرها بعد أن سبق طرحها عليها وإصدارها قراراً فيها، فكلتا الجهتين متخلفتان حتماً عن نظر القضية، فإن محكمة النقض - حرصاً على العدالة أن يعطل سيرها - لا يكون في وسعها أن تقضى بعدم قبول الظعن شكلاً - لعدم ثبوت تقديم أسباب الظعن في المبدأ - بل يكون لها أن تعتبر الظعن في هذه الحالة بمثابة طلب بتعين المحكمة المختصة طبقاً للمادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية، وهو طلب لم يقيده القانون بجماد، وتقبل محكمة

النقض هذا الطلب على أساس وقوع التنازع السليبي بين غرفة الإتهام التي تخلت عن الدعوى بإصدار قرار فيها وبين محكمة الجناح التي قضت فيها بعدم الإختصاص.

الطعن رقم ١٢١٦ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٧٠٣ بتاريخ ١٠/٢٤/١٩٦٠

مفهوم نص المادة ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن لغرفة الإتهام أن تكيف الواقعة المعروضة عليها التكيف الذى تراه مطابقاً للقانون وأن تسبغ عليها الوصف الذى تتحدد به تلك الجريمة فى قانون العقوبات - ما دامت الواقعة تحمل وصفاً آخر غير ذلك الوصف المقدم إليها.

الطعن رقم ١٣٦٧ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٨٢٣ بتاريخ ١١/٢٨/١٩٦٠

لا محل للقول بقصر حكم المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية على حالة الخلاف بين قضاء الحكم وغرفة الإتهام حول التكيف القانوني للواقعة - ذلك أن علة الحكم بعدم إختصاص محكمة الجناح بنظر الدعوى واحدة فى الحالين - حالة الخلاف فى تكيف الواقعة من حيث كونها جنابة أو جنحة، وحالة عدم وجود مبرر من ظروف الدعوى لتخفيض العقوبة إلى حدود الجناح، ما يعين معه على غرفة الإتهام عند إعادة طرح الدعوى عليها بعد الحكم بعدم إختصاص محكمة الجناح - فى الصورة الأخيرة - أن تحيلها إذا رأت محلاً للسرى فيها - إلى محكمة الجنابات، وليس لما عندئذ أن تحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها.

الطعن رقم ٥٣ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٤٦١ بتاريخ ٤/١٧/١٩٦١

غرفة الإتهام لا تحيل الدعوى إلى محكمة الجنابات إلا إذا تبينت أن الواقعة جنابة وأن الدلائل كافية على المتهم وترجحت لديها إدانته، ولها بناء على ذلك أن يحصى واقعة الدعوى والأدلة المطروحة أمامها، وأن تأخذ فى سبيل تكوين عقيدتها بقول دون آخر وأن ترجح رأياً قنياً على آخر، ثم تصدر أمرها وفقاً لما تراه من كفاية الدلائل أو عدم كفايتها، ولما كانت غرفة الإتهام قد مارست حقها على هذا الوجه فقد إنظمت عنها قالة الخطأ بتجاوز حدود الإختصاص.

الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٧٩٣ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٦١

إذا كانت غرفة الإتهام قد أمرت بإحالة الأوراق إلى النيابة العامة بقولة إن المتهم من طائفة الأحداث، ولما أعادت النيابة عرض القضية عليها إستناداً إلى ما هو ثابت بها من أن المتهم تجاوز سن الحدث، قررت بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها - فإن هذا الأمر الصادر من غرفة الإتهام يحقق قيام التنازع السليبي بينها بوصفها من جهات التحقيق وبين محكمة الأحداث التي كانت ستقضى حتماً بعدم إختصاصها بنظر الدعوى، وبذلك ينسد الطريق على سلطة الإتهام بالنسبة لهذا المتهم وبقلت من المحاكمة. ولما كان مؤدى

نص المادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن الإختصاص بالفصل فى الطلب الخاص برفع النزاع بين غرفة الإتهام وجهة الحكم إنما ينمقد محكمة النقض - على ما جرى به قضاؤها - باعتبارها صاحبة الولاية العامة وعلى أساس أنها الدرجة التى يطمح فى أوامر غرفة الإتهام أمامها عندما يصبح الطعن قانوناً، فإنه يعين إجابة النيابة العامة إلى طلبها وقبوله وتعين محكمة الجنائيات " المختصة للفصل فى الدعوى.

الطعن رقم ١٧٦٣ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٤٢٣ بتاريخ ١٩٦٢/٤/٢٤

لما كانت غرفة الإتهام لا تحيل الدعوى إلى محكمة الجنائيات إلا إذا تبينت أن الواقعة جنائية وأن الدلائل كافية على إدانة المتهم وترجحت لديها إرادته فإن عليها أن تمحص الدعوى والأدلة المطروحة أمامها لتبين ما إذا كانت تنطوى على جريمة توافرت عناصرها أو أن القانون لا يعاقب عليها. لما كان ذلك، فإن القول بموافر حالة التلبس أو قيام الدلائل الكافية على الإتهام أو عدم توافر شىء من ذلك هو من الأمور الموضوعية التى تقديرها غرفة الإتهام بعد تمحيصها واقعة الدعوى فإن رأت فى حدود سلطتها التقديرية أن الدلائل لم تكن كافية لتبرر قيام مأمور الضبط القضائى بالقبض على المتهم وتفتيشه وربتت على ذلك اعتبار القبض الواقع على المتهم باطلاً، وكان هذا التقرير منها سائفاً، فإنها لا تكون قد تجاوزت سلطتها ولا مخالفة القانون.

الطعن رقم ٢٠٦٦ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١٩٧ بتاريخ ١٩٦٤/٣/١٦

تنص المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه " إذا كانت الواقعة سبق الحكم فيها نهائياً من المحكمة الجزئية بعدم الإختصاص لأنها جنائية سواء أكانت الدعوى أحيلت إليها من النيابة العامة أم من قاضى التحقيق أم من غرفة الإتهام يجب على غرفة الإتهام إذا رأت أن هناك وجهاً للسير فى الدعوى أن تحيلها إلى محكمة الجنائيات بالوصفين لتحكم بما تراه ". ومن ثم فإن غرفة الإتهام تكون قد أخطأت بإحالة الدعوى إلى محكمة الجناح للفصل فيها على أساس عقوبة الجناحة رغم سبق قضاء المحكمة الأخيرة بعدم إختصاصها بنظر الدعوى لأنها جنائية، وكان يعين عليها تطبيقاً للقانون على وجهه الصحيح أن تحيلها مباشرة إلى محكمة الجنائيات عملاً بنص المادة المشار إليها.

الطعن رقم ١٩١٦ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٥٣٠ بتاريخ ١٩٦٥/٦/١

تنص المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية - قبل تعديلها بالقرار بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ على أنه " إذا كانت الواقعة سبق الحكم فيها نهائياً من المحكمة الجزئية بعدم الإختصاص لأنها جنائية، سواء أكانت الدعوى أحيلت إليها من النيابة العامة أم من قاضى التحقيق أم من غرفة الإتهام، يجب على غرفة

الإتهام إذا رأت أن هناك وجهاً للسر في الدعوى أن تحملها إلى محكمة الجنايات. ومع ذلك إذا رأت أن الواقعة جنحة أو مخالفة جاز لها أن تحملها إلى محكمة الجنايات بالوصفين لتحكم بما تراه " . مما يقتضاه أن غرفة الإتهام لا يجوز لها إعادة القضية إلى المحكمة الجزئية ما دام أنها قد حكمت نهائياً بعدم إخصاصها بنظرها لأنها جنابة، وكل ما تملكه سلطة الإحالة إذا رأت وجهاً للسر في الدعوى أن تحملها إلى محكمة الجنايات إما بوصف الجنابة أو بوصف الجنابة والجنحة معاً بطريق الخيار فيما بينهما. يستوى في ذلك أن يكون وصف الجنابة محل شك في نظرها أو أن يكون وصف الجنحة هو الوصف الظاهر. ولما كانت غرفة الإتهام قد أوضحت في أسباب قرارها الوصف القانوني الذي أسبغته المحكمة الجزئية على الواقعة وأنها جنابة عامة مستندة تطبيق على المادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات لم أوردت الغرفة الوصف الظاهر لها وهو إعتبار الواقعة جنحة منطبقة على المادتين ١/٢٤١، ١/٢٤٢ من قانون العقوبات وأضحت في نهاية قرارها عن إعصالها حكم المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية التي تقضي بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات بوصف الجنابة والجنحة مما مؤداه إحالة الدعوى فعلاً إلى محكمة الجنايات بهذين الوصفين معاً. ولا يقدح في ذلك أن يكون منطوق قرارها قد إقتصر على وصف الجنحة ما دامت الأسباب قد تلافت ما أغفله المنطوق.

الظعن رقم ١٣٣٥ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٤١٩ بتاريخ ١٠/٥/١٩٦٠

- إذا كان الحكم بعدم الإختصاص لشبهة الجنابة بحسب البيانات الواردة فيه يدل بذاته على خطأ غرفتي الإتهام في إعادة أوراق القضية إلى محكمة الجنب - إذ كان يجب عليها أن تحملها إلى محكمة الجنايات ما دامت محكمة الجنب لا تستطيع أن تنظر الدعوى بعد التحقيق الذي قامت به النيابة وثبت منه أن الواقعة جنابة منطبقة على المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات ولسبق صدور حكم منها بعدم الإختصاص، كما لا تستطيع غرفة الإتهام هي الأخرى - فيما لو قدمت إليها القضية - أن تعيد نظرها بعد أن سبق طرحها عليها وإصدارها قراراً فيها، فكلتا الجهتين متغلبتان حتماً عن نظر القضية، فإن محكمة النقض - حرصاً على العدالة أن يتعطل سرها - لا يكون في وسعها أن تقضي بعدم قبول الظعن شكلاً - لعدم ثبوت تقديم أسباب الظعن في الميعاد - بل يكون لها أن تعتبر الظعن في هذه الحالة بمثابة طلب بتعين المحكمة المختصة طبقاً للمادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية، وهو طلب لم يقده القانون بميعاد، وتقبل محكمة النقض هذا الطلب على أساس وقوع التنازع السلبي بين غرفة الإتهام التي تخلت عن الدعوى بإصدار قرار فيها وبين محكمة الجنب التي قضت فيها بعدم الإختصاص.

- غرفة الاتهام إن هي إلا دائرة من دوائر المحكمة الابتدائية - ومعكمه الجنب المستأنفة هي الأخرى إحدى دوائر تلك المحكمة، ومن ثم فإن الفصل في التازع يتعدى محكمة النقض باعتبارها صاحبة الولاية طبقاً للمادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطنن رقم ٢٠٧٣ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ١٤٢ بتاريخ ١٩٦٠/٢/٢

يبين من إستعراض نصوص المادتين ١٦٢ و ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلتين بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ والمادة ٢١٢ من القانون المذكور أن حق الطعن بالإستئناف فى الأوامر الصادرة من قاضى التحقيق أو من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى منوط بانجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية، كما أن حق الطعن بالنقض فى أوامر غرفة الإتهام التى تصدر برفض الإستئناف المرفوع إليها عملاً بالمادة ٢١٠ من القانون سالف الذكر مقصور عليهما وعلى النائب العام - فإذا كان الثابت أن الطاعة ليست انجنى عليها فى الدعوى ولم تقم بالإدعاء بحقوقها المدنية - بوصفها أرملة انجنى عليه طبقاً للأوضاع التى نظمها القانون ولم تدع فى طعنها أن لها هذه الصفة، فيكون ما إنتهى إليه أمر غرفة الإتهام من عدم قبول إستئناف الطاعة صحيحاً فى القانون.

الطنن رقم ٥٣ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٤٦١ بتاريخ ١٩٦١/٤/١٧

غرفة الإتهام لا تحيل الدعوى إلى محكمة الجنائيات إلا إذا تبين أن الواقعة جنائية وأن الدلائل كافية على التهم وترجحت لديها إدانته، ولما بناء على ذلك أن يحصى واقعة الدعوى والأدلة المطروحة أمامها، وأن تأخذ فى سبيل تكوين عقيدتها بقول دون آخر وأن ترجع رأياً قنياً على آخر، ثم تصدر أمرها وفقاً لما تراه من كفاية الدلائل أو عدم كفايتها، ولما كانت غرفة الإتهام قد مارست حقها على هذا الوجه فقد إنتظت عنها قالة الخطأ بتجاوز حدود الاختصاص.

\* الموضوع الفرعى : غرفة الإتهام - الطعن فى أوامرها :

الطنن رقم ١١٠٧ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٥٠٩ بتاريخ ١٩٥٣/٢/١٠

إن المادة ١٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية لا تجيز الطعن فى أوامر غرفة الإتهام إلا خطأ فى تطبيق نصوص القانون أو فى تأويلها.

الطنن رقم ١١١٤ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٥١١ بتاريخ ١٩٥٣/٢/١٠

إن القانون لا يجيز للمدعى بالحقوق المدنية أن يطعن فى أوامر غرفة الإتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى إلا خطأ فى تطبيق نصوص القانون أو تأويلها.

### الطنن رقم ١٤٧٩ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ١٦٩ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٥٣

إن المادة ١٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية لا تجيز الطعن أمام محكمة النقض في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بإحالة الجناية إلى المحكمة الجزئية إلا للنائب العام بنفسه أو طبقاً للمادة ٣٦ من قانون نظام القضاء للمحامى العام في دائرة اختصاصه، أو من وكيل خاص عنه. وإذن لمضى كان الثابت من الأوراق أن الذى قرر الطعن بقلب الكتاب فى الأمر الصادر من غرفة الاتهام هو رئيس نيابة بورسعيد دون أن يكون معه توكيل خاص صادر إليه من النائب العام فإن الطعن يكون غير مقبول لرفعه من غير ذى صفة.

### الطنن رقم ٣٣ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٣٨٧ بتاريخ ١/٣/١٩٥٤

إن المادة ١٩٣ من قانون الإجراءات الجنائية لا تجيز الطعن أمام محكمة النقض في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى إلا للنائب العام، كما أن المادة ٣٦ من قانون نظام القضاء تجيز هذا الطعن أيضاً للمحامى العام في دائرة اختصاصه. وإذن لمضى كان الثابت من الأوراق أن الذى قرر الطعن فى الأمر الصادر من غرفة الاتهام بأن لا وجه لإقامة الدعوى العمومية قبل المتهم هو رئيس النيابة وأنه وإن كان قد ذكر فى تقرير الطعن أنه قرره بتوكيل من المحامى العام إلا أن الثابت من كتاب هذا الأخير إلى رئيس النيابة أنه لم ينص فيه على توكيل رئيس النيابة وإنما اقتصر على الإشارة إلى موافقته على التقرير بالطعن بطريق النقض، وهو ما لا يعد توكيلاً منه بالطعن، متى كان ذلك، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً لصدوره من لا يملك التقرير به قانوناً.

### الطنن رقم ٦٠ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٧٠٠ بتاريخ ٢٨/٣/١٩٥٥

إن المادة ١٩٣ من قانون الإجراءات الجنائية لا تجيز الطعن أمام محكمة النقض في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى إلا للنائب العام. كما أن المادة ٣٦ من قانون نظام القضاء لا تجيز ذلك إلا للمحامى العام في دائرة اختصاصه أو لمن يكون لديه توكيل خاص منه. وإذن فإذا كان الثابت من تقرير الطعن أن الذى قرر به فى قلب الكتاب هو رئيس نيابة القويم دون أن يكون معه توكيل خاص صادر إليه من النائب العام أو المحامى العام فإن الطعن يكون غير مقبول لرفعه من غير ذى صفة.

### الطنن رقم ٣٩٧ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٦٣٥ بتاريخ ٤/٤/١٩٥٦

— حق غرفة الاتهام فى إجراء تحقيق تكميلى وحققها فى التصدى للدعوى هما حقان مستقلان لا يرتبطان ببعضهما ولا يلزم أحدهما عن الآخر وكلاهما من إطلاقات غرفة الاتهام موكول لتقديرها وخاضع لسلطانها مباشرة ما تراءت لذلك وجهاً وتدعمه إذا لم تر من مباشرته جدوى كما هو المستطاد من نصوص المواد ١٧٥ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية.

- الطعن بطريق النقض في الأوامر الصادرة من غرفة الإتهام لا يكون إلا خطأ في تطبيق القانون أو تأويلها دون البطالان الذي يقع في الأمر أو في الإجراءات.

الطعن رقم ٥٧٥ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ١٢٢٧ بتاريخ ١٧/١٠/١٩٥٥

إذا قررت غرفة الإتهام بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنج للحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة بعد سبق الحكم فيه نهائياً من محكمة الجنج بعدم الإختصاص لأنها جنابة ومع تقريرها بأن الواقعة جنابة فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ويكون قرارها معتمناً تقضه.

الطعن رقم ٧٣٦ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ١٣٨٩ بتاريخ ٢٨/١١/١٩٥٥

إذا قررت غرفة الإتهام بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنج للحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة مع سبق الحكم فيها نهائياً من محكمة الجنج بعدم الإختصاص لأنها جنابة ومع تقريرها هي بأن الواقعة جنابة فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون، إذ كان واجباً عليها طبقاً للمادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية إحالة الدعوى إلى محكمة الجنابات.

الطعن رقم ٩١٨ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ١٢٢١ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٥٥

إن المادة ٣٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية، إنما وردت في الفصل الثاني من الباب الثاني الخاص بإعلان الخصوم أمام محكمة الجنج والمخالفات لمآكمتهم عن جنحة أو مخالفة منسوبة إليهم فلا مجال لتطبيقها عند نظر إشكال في تنفيذ حكم أمام غرفة الإتهام بل تطبق المادتان ٥٢٤ و ٥٢٥ من القانون المشار إليه وهما اللتان تحدثنا عن هذا الموضوع بذاته، ولما كانت هذه المادة الأخيرة لا توجب حصول الإعلان قبل الجلسة بميعاد معين وكان الطاعن قد أعلن بالجلسة التي حددت لنظر الإشكال وتكلم الدفاع عنه في موضوع الإشكال ولم يطلب ميعاداً لتخصير دفاعه، فإن البطالان - إذا كان ثمت بطلان - يزول وفقاً للمادة ٢٦ من قانون المرافعات المدنية ولا يكون حضور الطاعن بشخصه واجباً ما دام محاميه قد حضر وسمعت أقواله وهو يمثل الطاعن فتتحقق بذلك سماع ذوي الشأن الذين يوجب القانون سماع أقوالهم وما دامت الغرفة لم تر محلاً لإحضار المستشكل بنفسه لسماع إيضاحاته، ولا يغير من هذا النظر ما نصت عليه المادة ١٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية، ذلك بأن هذه المادة إنما تهدف إلى أن يكون الخصوم تحت تصرف الغرفة لتسمع إيضاحاتهم إذا رأت محلاً لذلك.

الطعن رقم ٩٣٩ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ٥٢٦ بتاريخ ١٠/٤/١٩٥٦

إن إجماع آراء القضاة على الحكم - المنصوص على ضرورة توافره في الفقرة الثانية من المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية، إنما هو قاصر على حالة إستئناف الأحكام الصادرة من محكمة أول درجة أمام



المحكمة الاستئنافية، والتي يكون موضوعها طلب إلغاء الحكم الصادر بالبراءة أو تشديد العقوبة المحكوم بها فيخرج عن نطاق هذا النص أوامر قاضي التحقيق التي تستأنف أمام غرفة الإتهام، ومن ثم فلا يكون هناك عمل للطعن بطلان الأمر الصادر من غرفة الإتهام بإلغاء الأمر الذي صدر من قاضي التحقيق بألا وجه لإقامة الدعوى لعدم النص في هذا الأمر على صدوره بإجماع آراء القضاة.

#### الطعن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ٥٤٨ بتاريخ ١٩٥٦/٤/١٠

— جواز إستئناف الأوامر المتعلقة بمسائل الإختصاص أمام غرفة الإتهام مقصور بنص المادة ١٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية على أوامر قاضي التحقيق دون النيابة.

— الأوامر التي تصدرها غرفة الإتهام والمتعلقة بمسائل الإختصاص ليست من بين ما يحول الشارع للمتهم حق الطعن فيه بطريق النقض. وعلى ذلك فإذا قضت غرفة الإتهام في الإستئناف المرفوع من التهم عن القرار الصادر من النيابة العامة بإحالة الدعوى إلى محكمة سينا العسكرية للإختصاص — بقبول الإستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً فإن الطعن بطريق النقض في هذا الأمر يكون غير جائز.

#### الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٦ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ٧٨٧ بتاريخ ١٩٥٦/٥/٢٨

إذا ما إنتهت غرفة الإتهام في حدود سلطتها التقديرية إلى أن الدلائل في الدعوى لا تكفي لإدانة المتهمين فيها، وأصدرت بناء على ذلك أمرها بتأييد الأمر الصادر من النيابة بألا وجه لإقامة الدعوى فإنه لا يجوز مجادلتها في هذا الأمر.

#### الطعن رقم ٤٧٣ لسنة ٢٧ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ٦٨٩ بتاريخ ١٩٥٧/٦/١٩

لا تعدو غرفة الإتهام أن تكون سلطة من سلطات التحقيق، إذ عو الشارع عما تصدره من قرارات بأنها أوامر، وليست أحكاماً، كما أورد نصوصها في الفصلين الثالث عشر والرابع عشر من الباب الثالث الخاص بالتحقيق ولا تسرى عليها أحكام المادة ٣٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية الخاصة بالأحكام.

#### الطعن رقم ١٧٢٨ لسنة ٢٧ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٧٦ بتاريخ ١٩٥٨/١/٢٠

أراد الشارع بما نص عليه في المادة ١٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٣٦ من قانون نظام القضاء أن يصدر الطعن في الأمر الصادر من غرفة الإتهام بإحالة الجناية إلى المحكمة الجزئية أو بأن الواقعة جنحة أو مخالفة عن النائب العام أو المحامي العام، فإذا وكل أحدهما أعوانه بتقرير الطعن بقلم الكتاب فعليه أن يتولى هو وضع أسباب الطعن، فإن كلف أحد أعوانه بوضعها فيجب عليه أن يوقع على ورقته بما يفيد إقراره بإيها. ومن ثم فإذا كان الثابت أن الذي قرر بالطعن بقلم الكتاب وقدم أسبابه هو رئيس نيابة

بتوكيل من المحامي العام إلا أن تقرير الأسباب لم يثبت أنه عرض على المحامي العام للموافقة عليه وإعتماده قبل تقديمه لقلم الكتاب بواسطة من وكله، فإن الطعن يكون غير مقبول لرفعه من غير ذي صفة.

الطعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٢٨ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ٥٤٥ بتاريخ ١٩٥٩/٥/١٩

جرى قضاء محكمة النقض على أن الحكم لا يكون باطلاً إذا لم يختم في ظرف ثمانية أيام من يوم صدوره وإنما يحكم بطلانه إذا مضت مدة ثلاثين يوماً دون أن يختم، ولا فرق بين الأحكام وبين الأوامر التي تصدرها غرفة الإتهام في تطبيق هذا المبدأ.

الطعن رقم ٢١٥٦ لسنة ٢٨ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ٥٧٦ بتاريخ ١٩٥٩/٥/٢٦

نصت المادة ١٦٥ من قانون الإجراءات الجنائية على أن إستئناف الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق بآلا وجه لإقامة الدعوى يحصل بتقرير في قلم الكتاب في ميعاد ثلاثة أيام من تاريخ صدور الأمر، أو التبليغ أو الإعلان حسب الأحوال، وقد صرحت المذكرة الإيضاحية لهذا النص بأن الشارع قد وحد الميعاد بالنسبة لجميع الخصوم لجعل بدء الموعد من تاريخ صدور الأمر بالنسبة لمن صدر في مواجهته منهم، أو من تاريخ تبليغه النيابة العامة، أو إعلانه للخصوم إذا لم يصدر في مواجهتهم، أو بالنسبة لمن صدر في غير مواجهته منهم، ومن ذلك يتضح أن الميعاد المذكور في المادة ١٦٥ لا يسرى في حق الخصم الغائب سواء كان متهماً أو مدعياً بالحقوق المدنية أو مجنياً عليه - إلا من تاريخ إعلانه رسمياً بالأمر، ولا يكفي في سريان هذا الميعاد العلم بالأمر الصادر من قاضي التحقيق.

الطعن رقم ١٢٩٤ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ١٠٥٥ بتاريخ ١٩٥٩/١٢/٢٢

أمر غرفة الإتهام بإحالة الدعوى التي من اختصاص محكمة الجنايات إلى المحكمة المذكورة هو أمر نهائي فلا يجوز لمحكمة الموضوع أن تعرض للدفع بطلانه أياً كان سبب البطلان، لأن منطلق بطلان هذا الأمر يؤدي إلى إحالة الدعوى إلى سلطة التحقيق بعد دخولها في حوزة المحكمة، وهو ما لم يسمح به القانون، على أن هذه الحجية لا تمنع من إثارة أوجه البطلان السابقة على أمر الإحالة ومناقشتها عند الإقتضاء.

الطعن رقم ٢٤٢٧ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٣٠٧ بتاريخ ١٩٦١/٣/٦

لا تجيز المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية الطعن بطريق النقض في أوامر غرفة الإتهام إلا فيما تصدره من قرارات يرفض الطعون المرفوعة لها طبقاً للقانون.

الظمن رقم ٥٣ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٤٦١ بتاريخ ١٧/٤/١٩٦١

لما كانت المادة ١٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية قد قصرت حق الظمن بطريق النقض في الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام بأن لا وجه لإقامة الدعوى على حالة الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها فإن ما أثاره الطاعن من دعوى القصور وفساد الاستدلال لا يصير خطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها، وإنما هو من صميم الخطأ في الإجراءات التي لا يصح له مجال الظمن بمحدوده الواردة بالمادة ١٩٥ سالفة الذكر.

الظمن رقم ٢٣٦ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٥٥٩ بتاريخ ٩/٥/١٩٦١

الظمن بطريق النقض في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى لا يجوز طبقاً للمادة ١٩٣ من قانون الإجراءات الجنائية إلا للنائب العام، وطبقاً للمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية - للمحامي العام في دائرة اختصاصه أو من وكيل خاص عنه. ولما كان الخطاب الصادر من المحامي العام إلى رئيس النيابة بالموافقة على رفع الظمن لا يقوم مقام التوكيل الخاص الذي يتطلبه القانون لاستعمال حق الظمن، فإن الظمن يكون غير مقبول شكلاً.

الظمن رقم ٤٦٥ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٦٦٨ بتاريخ ١٢/٦/١٩٦١

نص الشارع في المواد ١٩٣ و ١٩٤ و ١٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية على الحالات التي يجوز فيها الظمن في أوامر غرفة الاتهام، وهذه الحالات واردة بالنصوص المشار إليها على سبيل الحصر، وليس من بينها الأوامر التي تصدرها في إشكالاتها التفهيم المرفوعة إليها.

الظمن رقم ٥٧٠ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٧٩٣ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٦١

قصرت المادتان ١٩٣ و ١٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية الحق المخول للنائب العام بالظمن في أوامر غرفة الاتهام على الأمر الصادر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى أو بإحالة الجناية إلى المحكمة الجزئية أو بأن الواقعة جنحة أو مخالفة، وحميت المادة ١٩٥ لجواز هذا الظمن أن يكون خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها، ومن ثم فإن الأمر الصادر من غرفة الاتهام بإحالة الدعوى إلى النيابة العامة لإجراء شتونها فيها بقوله إن المتهم حدث - هذا الأمر بطبيعته، وإن كان قد جاء مخطئاً، لا يقبل الظمن فيه أمام محكمة النقض.

الظمن رقم ٨٧٣ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٣ صفحة رقم ١٦٢ بتاريخ ٢٠/٢/١٩٦٢

- إن المادتين ١٩٣ و ١٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصتا على الأحوال التي يجوز فيها للنائب العام الظمن بطريق النقض في أوامر غرفة الاتهام قد جعلنا ذلك مقصوراً على الأوامر التي تصدر منها

بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى أو بإحالة الجناية إلى المحكمة الجزئية أو بأن الواقعة جنحة أو مخالفة. فإذا كان الأمر المطعون فيه قد قضى "بإعادة الأوراق إلى النيابة العامة لعدم الإختصاص" بقوله إن المتهم بالسرقة ليس عائداً عوداً جنائية فإنه لا يكون من بين تلك الأوامر التى أوردتها الشارح فى المادتين المذكورتين على سبيل الحصر، ومن ثم فإن طعن النائب العام فيه بطريق النقض لا يكون جائزاً.

- متى كان القرار الصادر من غرفة الاتهام بإعادة الأوراق إلى النيابة لعدم الإختصاص غير جائز الطعن فيه بطريق النقض، ولا تستطيع الغرفة فيما لو قدمت إليها القضية أن تعيد نظرها بعد أن سبق طرحها عليها وإصدارها قراراً فيها، كما أن محكمة الجناح سوف تحكم حكماً بعدم إختصاصها بنظر الدعوى لأنها جنائية وبالتالي فكلتا الجهتين متخيلتان حكماً عن نظر القضية - متى كان ذلك فإن محكمة النقض حرصاً على العدالة أن يعطل سيرها، يكون لها أن تعيد الطعن المقدم من النائب العام فى أمر غرفة الاتهام سالف الذكر طلباً لتعيين الجهة المختصة طبقاً للمادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية، وأن تقبل هذا الطلب على أساس وقوع التنازع السلبى بين غرفة الاتهام ومحكمة الجناح.

#### الطعن رقم ٥٦ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٥٦٤ بتاريخ ١٩٦٢/٦/٢٥

إذا كان مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه هو البطلان فى الإجراءات خللو قرار الإحالة من أسماء القضاة الذين أصدروه دون أن يرد به ذكر أو إحالة إلى الهيئة السابقة التى قررت التأجيل إلى الجلسة التى صدر فيها، وكان الطاعن والدفاع عنه لم يدفعا أمام المحكمة ببطلان قرار الإحالة - وهو إجراء سابق على المحاكمة - فإنه لا يجوز إثارة هذا الدفع أمام محكمة النقض.

#### الطعن رقم ١٩٨٣ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٨٠٦ بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٣

إذا كانت النيابة العامة قد إتهمت المطعون ضدهما بأنهما إرتكبا جنابة سرقة بالإكراه، وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما بالمادة ١/٣١٤ ٢ عقوبات، فقررت الغرفة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المتهمين عن واقعة السرقة بمأكراه لعدم كفاية الأدلة وإحالة الدعوى بالنسبة للمتهم الأول "المطعون ضده الأول" إلى محكمة الجناح المختصة لمحاكمته عن واقعة التعدى على الجنى عليها طبقاً للمادة ١/٢٤٢ عقوبات. وقد إستندت الغرفة فى التقرير بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية إلى أن الدليل الوحيد على واقعة السرقة هو أقوال الجنى عليها، وهى بذاتها قاصرة عن حد الكفاية لوجوب إدانة المتهمين بهذه التهمة للأسباب التى أوردتها فى قرارها. لما كان ذلك، وكان فعل الإعتداء الذى وقع على الجنى عليها وإن كان يكون ركن الإكراه فى جنابة السرقة يأكراه كما يكون فى الوقت ذاته جنحة الضرب، إلا أن كلاً من المجرمين مسئول بذاته عن الجريمة الأخرى. فمتى كانت الغرفة

قد حصت الواقعة المطروحة أمامها والأدلة المقدمة فيها، ثم إنتهت في حدود سلطتها التقديرية إلى عدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المتهمين عن واقعة السرقة بإكراه لعدم كفاية الأدلة، فإن ما إنتهت إليه الغرفة من ذلك لا يوجب عليه عدم مساءلة المتهم الأول عن واقعة إعدائه بالضرب على المجنى عليها التي رأت أن الدلائل كافية وترجعت لديها إدانته عنها. لما كان ما تقدم، فإن قرار غرفة الإتهام يكون صحيحاً ولا مخالفة فيه للقانون.

الطعن رقم ٢١٩٨ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٣١٣ بتاريخ ١٩٦٣/٤/٩  
من المقرر قانوناً أنه لا يجوز الطعن في القرار الصادر من غرفة الإتهام أمام محكمة النقض إلا خطأ في تطبيق القانون، وذلك إعمالاً لنص المادتين ١٩٥ و ٢١٢ من قانون الإجراءات الجنائية. ومن ثم فلا يقبل من الطاعن أن ينمى على القرار المطعون فيه قصوره في السبب.

الطعن رقم ٢٢٠٣ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١١٣ بتاريخ ١٩٦٣/٢/١١  
- إن التعديل الصادر بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ بإضافة فقرة ثالثة للمادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية إنما يحول النية العامة حق رفع الدعوى في الجنايات المنصوص عليها في هذه الفقرة وما يكون مرتبطاً بها من جرائم أخرى إلى محكمة الجنايات بطريق تكليف المتهم بالحضور أمامها مباشرة دون أن يسلب غرفة الإتهام حقها الأصل في التصرف في الجنايات التي تحال إليها من قاضى التحقيق أو النيابة وغاية ما في الأمر أن المشرع أحصى بهذا التعديل ولاية جديدة على النيابة العامة بالنسبة لهذا النوع من الجرائم فإن لم تستعمل هذه الرخصة وأحالت جناية مما ذكر إلى غرفة الإتهام وجب عليها التصرف فيها إما بإحالتها إلى محكمة الجنايات أو إلى المحكمة الجزئية بمقتضى نظام التوجيه أو لأنها ترى أن الواقعة جتحة أو مخالفة وإما أن تأمر فيها بأن لا وجه لإقامة الدعوى. ومن ثم فإن غرفة الإتهام إذ قررت عدم اختصاصها بنظر الدعوى إحالة إليها تكون قد أخطأت.

- حق النائب العام في الطعن في قرارات غرفة الإتهام تطبيقاً للمادتين ١٩٣ و ١٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية مقصور على الأوامر التي تصدر منها بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى أو بإحالة الجناية إلى المحكمة الجزئية أو بأن الواقعة جتحة أو مخالفة. ولما كان الأمر المطعون فيه - الصادر بعدم الإختصاص بنظر الدعوى - ليس من بين الأوامر التي أوردها الشارع في المادتين المذكورتين على سبيل الحصر فإن الطعن فيه بطريق النقض لا يكون جائزاً.

- مؤدى نص المادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية يجعل طلب تعيين المحكمة المختصة يرفع إلى الجهة التي يطعن أمامها في أحكام وقرارات الجهتين المتنازعتين أو إحداهما، ومن ثم فإن الفصل في

الطلب المقدم من النيابة العامة بشأن التنازع السلي بين غرفة الإتهام ومحكمة الجنايات يتعقد لمحكمة النقض باعتبارها المحكمة التي يظن أمامها في أحكام محكمة الجنايات وقرارات غرفة الإتهام عندما يصح الطعن قانوناً. ولما كانت غرفة الإتهام بأمرها بعدم الاختصاص قد حجت نفسها عن نظر موضوع الدعوى وكان المشرع قد ألقى بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ نظام غرفة الإتهام وأسند قضاء الإحالة إلى مستشار الإحالة، فإنه يمين إحالة القضية إلى مستشار الإحالة المختص للفصل فيها.

#### الطعن رقم ٨٤٠ لسنة ٣٣ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٩٤٦ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٦٣

- مؤدى نص المادتين ١٩١ و ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن الأحكام الصادرة من محكمة الجنايات تبطل حصاً وبقوة القانون بحضور المحكوم عليه في غيبته أو القبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضي المدة ولا تعاد القضية إلى غرفة الإتهام للنظر في إحالتها للمرة الثانية حتى ولو كان القرار الصادر منها غيائياً، بل يعاد نظر الدعوى أمام المحكمة التي تبقى الدعوى في حوزتها بقرار الإحالة الأول حتى تقضى فيها بحكم نهائي.

- أجازت المادة ١٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الطعن بطريق النقض في الأوامر الصادرة من غرفة الإتهام بالألا وجه لإقامة الدعوى أو بإحالة الجناية إلى المحكمة الجزئية - في حالة الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها. وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن الخطأ في تطبيق نصوص قانون الإجراءات الجنائية يعد خطأ في تطبيق نصوص القانون كما يميز الطعن بطريق النقض في الأوامر الصادرة من غرفة الإتهام. ومن ثم فإن غرفة الإتهام إذ عادت ونظرت الدعوى بعد سبق صدور قرار منها بإحالة المتهم إلى محكمة الجنايات تكون قد أعطت في تطبيق القانون كما يتعين معه نقض القرار المطعون فيه والغاؤه.

#### الطعن رقم ٨٨٧ لسنة ٣٣ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٨٨٧ بتاريخ ٩/١٢/١٩٦٣

التشريعات الإجرائية المتصلة بطرق الطعن في القرارات الأحكام من ناحية جوازها ومواعيدها وإجراءاتها تسرى على المستقبل، وهي بهذه المثابة تفقد بأثر فوري على الدعاوى المطروحة التي لم يتم الفصل فيها دون أن ترد إلى الأحكام والقرارات التي صدرت صحيحة في ظل القانون الساري قبل التعديل. إذ الأصل أن كل إجراء تم صحيحاً في ظل قانون يظل صحيحاً وخاضعاً لأحكام هذا القانون. ولما كانت المادة ١٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية التي كانت سارية وقت صدور القرار المطعون فيه قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ قد قصرت حق الطعن بطريق النقض في الأوامر الصادرة من غرفة الإتهام بأن لا وجه لإقامة الدعوى على حالة الخطأ في تطبيق نصوص القانون وتأويلها، وكان ما أثاره

الطاعن من دعوى الفساد في الاستدلال والقصور في التسيب لا يعتبر خطأ في تطبيق نصوص القانون وتأويلها وإنما هو من صميم الخطأ في الإجراءات الذي لا يتسع له مجال الطعن من المدعى بالحق المدني بمحدوده الواردة بالمادة ١٩٥ سالف الذكر قبل تعديلها. ومن ثم فإن الطعن على القرار المظنون فيه لا يكون جائزاً.

الطعن رقم ١٤٦٢ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٢٥٦ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٤٠  
الأمر الصادر بالإحالة لا يجوز بحكم المادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنايات الطعن فيه أمام المحكمة المخالفة إليها الدعوى. وما ذلك إلا لأن هذا الأمر ليس من شأنه أن يلزم المحكمة بشئ مما جاء فيه بل إن لها، ولو من تلقاء نفسها، أن تصحح كل ما يقع فيه من خطأ، وللمتهم أن ينهها إلى ذلك بما له من حق إبداء كل اعتراض في صدد محاكمته ولو كان متعلقاً بوصف التهمة المرفوعة بها الدعوى. وإذا كانت المحكمة لم تتدارك الخطأ من تلقاء نفسها أو بناء على طلب المتهم فإن حكمها ذاته - لا أمر الإحالة - هو الذي يجب أن يوجه إليه الطعن. وإذا كان مؤدى وجه الطعن أن الطاعن لا يقصد سوى الطعن في أمر الإحالة بشأن وصف الأفعال المنسوبة إليه فيه، وكان الحكم الذي صدر في الدعوى ليس فيه أى خطأ من هذه الناحية فلا يقبل الطعن.

الطعن رقم ٢٤٢٧ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٣٠٧ بتاريخ ١١/٣/١٩٦١  
لا تجوز المادة ٢١٢ من قانون الإجراءات الجنائية الطعن بطريق النقض في أوامر غرفة الإتهام إلا فيما تصدره من قرارات يرفض الطعون المرفوعة لها طبقاً للقانون.

الطعن رقم ٥٣ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٤٦١ بتاريخ ١٧/٤/١٩٦١  
لما كانت المادة ١٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية قد قصرت حق الطعن بطريق النقض في الأوامر الصادرة من غرفة الإتهام بأن لا وجه لإقامة الدعوى على حالة الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها فإن ما أثاره الطاعن من دعوى القصور وفساد الاستدلال لا يعتبر خطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها، وإنما هو من صميم الخطأ في الإجراءات التي لا يتسع له مجال الطعن بمحدوده الواردة بالمادة ١٩٥ سالف الذكر.

الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٥٥٩ بتاريخ ٩/٥/١٩٦١  
الطعن بطريق النقض في الأمر الصادر من غرفة الإتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى لا يجوز طبقاً للمادة ١٩٣ من قانون الإجراءات الجنائية إلا للنائب العام، وطبقاً للمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية - للمحامي العام في دائرة اختصاصه أو من وكيل خاص عنه. ولما كان

الخطاب الصادر من المحامي العام إلى رئيس النيابة بالموافقة على رفع الطعن لا يقوم مقام التوكيل الخاص الذي يتطلبه القانون لإستعمال حق الطعن، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً.

**الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٦٦٨ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٦١**

نص الشارع في المواد ١٩٣ و ١٩٤ و ١٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية على الحالات التي يجوز فيها الطعن في أوامر غرفة الإتهام، وهذه الحالات واردة بالنصوص المشار إليها على سبيل الحصر، وليس من بينها الأوامر التي تصدرها في إشكالات التغطية المرفوعة إليها.

**\* الموضوع الفرعي : غرفة الإتهام - تشكيلها :**

**الطعن رقم ١١٤ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٥١١ بتاريخ ١٠/٢/١٩٥٣**

إن قانون الإجراءات الجنائية قد خص غرفة الإتهام بالفصلين الثالث عشر والرابع عشر من الباب الثالث الخاص بالتحقيق، وتحدث في أولهما عن تشكيلها وعقد جلساتها وإختصاصها والأوامر التي تصدرها وفي ثانيهما عن الطعن في تلك الأوامر. وواضح من ذلك أن غرفة الإتهام هي سلطة من سلطات التحقيق وقد عبر الشارع عما تصدره من قرارات بأنها أوامر، ومن ثم فإن المادة ٣٠٣ من قانون الإجراءات الواردة في باب الأحكام لا تسرى عليها وإنما تسرى عليها المادة ١٧٣ من ذلك القانون. وإذن فالنهي علم، قرارها لصدره في جلسة غير علنية لا يكون له محل.

**\* الموضوع الفرعي : غرفة المشورة :**

**الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٢ مكتب قضي ١٣ صفحة رقم ٦٠٤ بتاريخ ٨/١٠/١٩٦٢**

- غرفة الإتهام، باعتبارها هيئة تحقيق، لا تسرى عليها أحكام المادة ٢٧١ من قانون الإجراءات الجنائية الخاصة بإجراءات التحقيق بجلسة المحاكمة. وقد نظمت المادة ١٧٣ من القانون إجراءات نظر الدعوى أمام غرفة الإتهام فنصت على أن تعقد جلساتها في غير علنية وتصدر أوامرها بعد سماع تقرير من أحد أعضائها والإطلاع على الأوراق ومذكرات الخصوم وسماع الإيضاحات التي ترى لزوم طلبها منهم. لما كان ذلك، فإن النهي على القرار المطعون فيه يخالفه القانون إذ تستجوب غرفة الإتهام المتهمين ولم تسمع طلبات النيابة ودفاع المدعى بالحق المدني - على فرض صحته - لا يعتبر خطأ في تطبيق القانون أو في تأويله وبالتالي لا يكون هذا النهي مقبولاً عملاً بالمادة ١٩٥ إجراءات.

- غرفة الإتهام سلطة من سلطات التحقيق ولا ولاية لها بالفصل في طلب التوبيخ الذي يتقدم به كل من أصابه ضرر من الجريمة، إذ حددت المادة ١٧٩ إجراءات إختصاص غرفة الإتهام إما بأحالة الدعوى إلى



المحكمة إذا رأت أن الدعوى معاقب عليه قانوناً وأن الدلائل كافية وترجعت لديها إدانة المتهم، وبما التقرير بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى إذا رأت أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو كانت الدلائل غير كافية. لما كان ذلك، فإن تعيب القرار المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون لأن الغرفة، في قرارها الصادر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية، لم تفصل في التعويضات يكون على غير أساس.

#### الطعن رقم ١١٦٦ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٦٨٥ بتاريخ ١٩٧٥/١١/٩

منط الطعن بالنقض في القرار الصادر من محكمة الجلب المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة، والذي خولته المادة ٢١٢ من قانون الإجراءات الجنائية للثائب العام والمدعى بالحقوق المدنية - هو أن يكون القرار صادراً برفض الطعن المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية في الأمر الصادر من النيابة العامة بأن لا وجه لإقامة الدعوى في مواد الجلب والمخالفات أما إذا قررت المحكمة إلغاء الأمر المذكور - على ما هو حاصل في واقعة الطعن الحالي - فإنه لا يجوز للطاعين - وهم المتهمون في الواقعة - الطعن في هذا القرار لدى محكمة النقض لأن حسبهم أن يدفوا أمام محكمة الموضوع التي تنظر الدعوى بما يروه، ومن ثم فقد بات مصيناً القضاء بعدم جواز الطعن ومصادرة الكفالة عملاً بنص المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض.

#### الطعن رقم ٣٦٠ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ١١٧ بتاريخ ١٩٨٢/١/٣٠

لما كان الشارع قد حرم بالقانون رقم ١٢١ سنة ٥٦ الملل للمادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية فيما حرمه من اتخاذ إجراءات الدعوى ضد الموظفين أو المستخدمين بجرائم وقعت أثناء تأدية وظيفتهم أو بسببها حق إستئناف الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق أو من النيابة العامة بأن لا وجه لإقامة الدعوى عن جريمة من هذه الجرائم كما عطل حق رفع الدعوى بالطريق المباشر وكان لا يلتزم مع هذا المنع أن يظل حق الطعن بالنقض بالياً على أصل جوازه بالنسبة للأوامر الصادرة من غرفة المشورة والمتعلقة بالقرارات بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى بل أن هذا يجب أن يمتد - لنفس العلة التي أفسح عنها الشارع في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢١ سنة ٥٦ وهي أن يضع للموظفين حماية خاصة تقيهم كيد الأفراد لهم وتزعهم الطبيعة للشكوى منهم - إلى الطعن بطريق النقض أيضاً ما دام الشارع قد قصد إلى سد سبيل الإعراض على الأوامر بأن لا وجه لإقامة الدعوى بالنسبة للموظفين العامين وفي نطاق الجرائم المشار إليها في النص وما دام الطعن بالطريق العادي وبالعقود غير العادي يلتقيان عند الرد إلى تلك العلة التي ترواها الشارع بهذا التعديل تحميماً للموظفين العامين من شطط المخاصمة - لما كان ذلك وكان القرار المطعون فيه قد صدر من محكمة الجلب المستأنفة " منعقدة في غرفة مشورة " بعدم قبول الطعن الذي أقامه

الطعن عن الأمر الصادر من النيابة العامة بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية عن تهمة موجهة إلى المظنون ضده وهو مستخدم عام جرمته وقعت منه أثناء تأديته لوظيفته وبسببها من ثم فإن الطعن بطريق النقض فى القرار المظنون فيه يكون غير جائز.

#### الطعن رقم ١١ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٣٥٢ بتاريخ ١٩٣١/١١/٩

إن المادة ١٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات صريحة فى أن الطعن فى قرارات قاضى الإحالة أمام محكمة النقض لا يجوز إلا خطأ فى تطبيق نصوص القانون أو فى تأويلها ولا يكون إلا من النائب العمومى. وإذا صح بطريق القياس اعتبار الأوامر الصادرة من غرفة المشورة بحسب المادة ١٢ "ج" من القوانين المذكور قابلة للطعن فيها أيضاً بطريق النقض فلا يمكن أن يكون ذلك إلا فى صورة الخطأ فى تطبيق نصوص القانون أو فى تأويلها ولا يكون حق الطعن إلا للنائب العام وحده. أما للمدعى بالحق المدنى فلا يجوز له أن يطعن فى هذه الأوامر أمام محكمة النقض.

#### الطعن رقم ٨٨٧ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٣٧٠ بتاريخ ١٩٣١/١٢/١٤

إن القانون لم ينص على جواز الطعن فى قرار غرفة المشورة بطريق النقض والإبرام، وإنما ينص فى المادة ١٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات على جواز هذا الطعن فى قرار قاضى الإحالة الصادر بأنه لا وجه لإقامة الدعوى أو الصادر بإعادة القضية إلى النيابة لأن الأفعال المسندة إلى التهم لا تخرج عن كونها جنحة أو مخالفة، ولم يبح ذلك الطعن إلا للنائب العمومى على أن يكون مناهة إشتغال قرار الإحالة على خطأ فى تطبيق نصوص القانون أو فى تأويلها. فإذا صح قياساً على ذلك اعتبار قرارات غرفة المشورة الصادرة طبقاً لحكم المادة ١٢ "ج" من القانون المذكور قابلة للطعن بطريق النقض والإبرام فلا يجوز أن يقبل هذا الطعن إلا من النائب العمومى وحده ولنفس السبب الذى يباح له من أجله الطعن فى أوامر قاضى الإحالة. أما المدعى المدنى فلا يقبل منه الطعن فيها.

#### الطعن رقم ١٣٣٥ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٩٣ بتاريخ ١٩٢٩/٥/٢

الطعن بطريق النقض فى أوامر أودة المشورة لا يجوز قانوناً إلا من النائب العمومى وحده دون التهم أو المدعى بالحقوى المدنية. وهو مقصور على حالة مخصوصة نصت عليها المادة الرابعة من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ وقد أجازته محكمة النقض للنائب العمومى أيضاً فى حالة صدور أمر من أودة المشورة من قبيل أوامر قاضى الإحالة التى نصت المادة ١٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات على أن للنائب العمومى الطعن فيها بطريق النقض. وهذه الإجازة حاصلة من باب القياس فقط وعلى اعتبار أن غرفة المشورة ليست إلا معيدة عمل قاضى الإحالة من دون أن تخرجه عن طبيعته وهى كونه عملاً تحضيرياً غير فاصل فى

الدعوى وليست حاصلة على اعتبار أن قرار غرفة المشورة هو من الأحكام النهائية الصادرة في الموضوع أو التي تنهى الدعوى كما لو كانت صدرت نهائياً في الموضوع وأنه بهذه المثابة يكون قابلاً للطعن من كل ذي شأن لأن هذا نظير غير صحيح ولا تحمله نصوص القانون.

**الطعن رقم ٣٨ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٤٠٧ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٢٩**

معارضة المدعى بالحق المدني وحده - دون النائب العمومي - أمام غرفة المشورة باعتماد المحكمة الابتدائية في قرار قاضي الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة من شأنها أن تحرك الدعوى العمومية لدى غرفة المشورة.

**الطعن رقم ٤٣ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٤٦٥ بتاريخ ٢٦/٢/١٩٣٠**

الطعن في القرار الذي تصدره غرفة المشورة بمقتضى قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ لا يكون إلا من النائب العمومي. فإذا قرر هذا الطعن أحد أعضاء النيابة العمومية بوكالته عن النائب العمومي بدون بيان لما يثبت هذه الوكالة كان طعنه غير مقبول شكلاً. وكذلك لا يقبل تقرير الأسباب المقدم من رئيس النيابة بصفته هذه لا بصفته موكلاً عن النائب العمومي.

**الطعن رقم ١٢١٦ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٧٠٣ بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٦٠**

مفهوم نص المادة ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن لغرفة الإتهام أن تكييف الواقعة المعروضة عليها التكييف الذي تراه مطابقاً للقانون وأن تسيع عليها الوصف الذي تتحدد به تلك الجريمة في قانون العقوبات - ما دامت الواقعة تختمل وصفاً آخر غير ذلك الوصف المقدم إليها.

**الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ١٢ بتاريخ ٢٨/١٢/١٩٨٥**

إن النص في المادة ٣٦ مكرراً من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - المضافة بالقرار بقانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٨١ - على أن "تخصص دائرة أو أكثر منعقدة في غرفة المشورة لفحص الطعون في أحكام محكمة الجناح المستأنفة، لفصل بقرار مسبب فيما يفصح من هذه الطعون عن عدم قبوله شكلاً أو موضوعاً، ولتقرر إحالة الطعون الأخرى لنظرها بالجلسة، ولها في هذه الحالة أن تأمر بوقف تنفيذ العقوبة المقيدة للحرية إلى حين الفصل في الطعن" وفي الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل على أنه "وإذا رأت إحدى دوائر المحكمة العدول عن مبدأ قانوني قررت أحكام سابقة أحالت الدعوى إلى الهيئة المختصة باعتماد المحكمة للفصل فيها..". يدل على أن الشارع قصر اختصاص غرفة المشورة على الطعون في أحكام محكمة الجناح المستأنفة، وإن ما يفصح من هذه الطعون عن عدم قبوله شكلاً أو موضوعاً تصدر فيه قراراً مسبباً

بعم قبوله، وما عداه تحيله إلى إحدى دوائر المحكمة لنظره بالجلسة، وهذه الدائرة - دون غرفة المشورة - إذا ما رأت المدول عن مبدأ قانوني قرره أحكام سابقة، أن تحيل الطعن إلى الهيئة، يؤكد هذا النظر، ما أفصح عنه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٨١ - وهو صادر بعد قانون السلطة القضائية - من علة إستحداث غرفة المشورة في قولها " تحقيقاً لسرعة الفصل في الطعون بالنقض الجنائية وتضادياً لإنقضاء دعاوى الجنب بالترافع، وكذلك الحد من تفيد العقوبات المقيدة للحرية وخاصة قصيرة الأجل منها قبل نظر الطعن، وحتى تركز محكمة النقض جهودها في الطعون الجديرة بالنظر، وهي ما تكون غالباً في الجنابات والجداد من مواد الجنب، الأمر الذي يحققه إضافة مادة جديدة.. وأن تحيل الطعون الجديرة بالنظر إلى الجلسة لتأخذ مسيرتها شأن الطعون في الأحكام الصادرة من محكمة الجنابات " والقول بغير ذلك ينطوي على مصادرة حق الدائرة المدول لها في المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض، في نقض الحكم المطعون فيه وإعادة الدعوى للفصل فيها من جديد، أو تصحيح الخطأ القانوني والحكم بمقتضى القانون، بل وفي رفض الطعن إذا رأت أنه على غير أساس، وهو حق أصيل لا يجوز حرمانها منه، وتحمل عملها فيه الهيئة العامة عندما تحيله إليها الدائرة. وإذا كان ذلك وكانت غرفة المشورة قد خالفت هذا النظر وأحالت الطعن مباشرة إلى الهيئة العامة للمواد الجنائية للفصل فيه، فإنه يتعين - والحالة هذه - إعادته إليها.

## غش

### \* موضوع الفرعي : ثبتت جريمة الغش :

الطعن رقم ٧ لسنة ٢٢ مكتب قتي ٣ صفحة رقم ٥٧٤ بتاريخ ١٩٥٢/٣/١١

٢٠١) إن المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وإن نصت على وجوب أخذ جس عينات من الصنف فإنها إنما قصدت بهذا الإجراء الحز لا عسى أن تدعو إليه الضرورة من تكرار التحليل. ومرجع الأمر في ذلك إلى تقدير محكمة الموضوع متى إطمأنت إلى أن العينة المضبوطة ولو كانت واحدة هي التي صار تحليلها وإطمأنت كذلك إلى النتيجة التي انتهى إليها التحليل فلا تغريب عليها إن هي قطعت في الدعوى بناء على ذلك. أما ما نصت عليه المادة الخامسة من القرار الوزاري رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣ الصادر من وزير التجارة والصناعة من بطلان إجراءات أخذ العينة إذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل في الأجل المحدد فيه فهو لا يلبد المحاكم لأن هذا القرار بهذا النص قد تجاوز السلطة التي أمدت بها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الذي صدر تنفيذاً له.

الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٢٢ مكتب قتي ٣ صفحة رقم ٦٢٤ بتاريخ ١٩٥٢/٣/٢٤

إن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ إذ نص في المادة الثانية عشرة منه على " أنه إذا وجدت لدى الموظفين المشار إليهم في المادة السابقة أسباب قوية تحملهم على الإعتقاد بأن هناك مخالفة لأحكام هذا القانون جاز لهم ضبط المواد المشبهة فيها بصفة وثيقة، وتؤخذ جس عينات على الأقل بقصد تحليلها " فقد دل بذلك على أنه إنما قصد تنظيم الإجراءات عن طريق إرشادات موجهة إلى موظفين ليسوا من مأموري الضبط القضائي بمقتضى القانون العام، ولم يرتب البطلان على عدم إتباع أي إجراء من الإجراءات الواردة به، ولم يكن من غرض الشارع أن يُلغى أحكام هذا القانون إلى قواعد إثبات خاصة بها. وإذن فيصح الحكم بالإدانة بناء على أي دليل يقدم في الدعوى متى إلتصق القاضي بصدقه.

الطعن رقم ١٢٦٩ لسنة ٢٢ مكتب قتي ٤ صفحة رقم ٥٨٧ بتاريخ ١٩٥٣/٣/٣

إن القانون لم يفرض دليلاً معيناً لإثبات جريمة رغب الحز على ردة غشنة. وإذن لما دام الحكم قد أثبت على النهم ما شاهده ضابط مباحث وزارة التموين بمخبرته من أن الحز يرغب به على ردة بها مواد غريبة وأنها لا تنفذ جميعها من النخل رقم ٢٥، كما أثبت عليه ما يفيد إعدائه بذلك في أغسطس، فإن ما يشهده الطاعن من وجوب ضبط عينة من الردة لتحليلها، لا يكون له محل.

**الطعن رقم ١٠٠٢ لسنة ٢٤ مكتب قتي ٦ صفحة رقم ٥٩ بتاريخ ١١/١٠/١٩٥٤**

إن ما قصد إليه الشارع من النص في المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ على أخذ حس عينات من المادة المضبوطة بقصد تحليلها هو التحرز لما عسى أن تدعو إليه الضرورة من تكرار التحليل، ومرجع الأمر في ذلك إلى تقدير محكمة الموضوع، فمضى إطمأنت إلى العينة المضبوطة ولو كانت واحدة هي التي صار تحليلها وإطمأنت كذلك إلى النتيجة التي إنتهى إليها التحليل فلا تترهب عليها إن هي قصت في الدعوى بناء على ذلك.

**الطعن رقم ٢٠٥٣ لسنة ٢٤ مكتب قتي ٦ صفحة رقم ٥٠٣ بتاريخ ٨/٢/١٩٥٥**

إن القرار الوزاري رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣ الصادر من وزير التجارة والصناعة فيما نص عليه في مادته الخامسة من بطلان إجراءات أخذ العينة، إذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل في الأجل المحدد فيه قد تجاوز السلطة المخولة له بمقتضى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الذي صدر تنفيذاً له فهو لا يقدر المحاكم ويبقى لها أن تقدر أدلة الدعوى حسبما تظمن إليه دون إنفصات لهذا الجزء الذي جاء مشوباً بتجاوز السلطة اللازمة لتقريره.

**الطعن رقم ٤١٩ لسنة ٢٧ مكتب قتي ٨ صفحة رقم ٥٨١ بتاريخ ٣/٦/١٩٥٧**

- إن المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وإن نصت على وجوب أخذ حس عينات إلا أن القانون إنما قصد بهذا الإجراء التحرز لما عسى أن تدعو إليه الضرورة من تكرار التحليل ومرجع الأمر في ذلك إلى تقدير محكمة الموضوع، فمضى إطمأنت إلى أن العينة المضبوطة ولو كانت واحدة هي التي صار تحليلها وإطمأنت كذلك إلى النتيجة التي إنتهى إليها التحليل فلا تترهب عليها إن هي قصت في الدعوى بناء على ذلك.

- إن ما نصت عليه المادة الخامسة من القرار الوزاري رقم ٦٣ سنة ١٩٤٢ الصادر من وزير التجارة والصناعة من بطلان إجراءات أخذ العينة إذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل في الأجل المحدد فيه لا يقدر المحاكم لأن القرار بهذا النص قد تجاوز السلطة التي أسندها القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ الذي صدر تنفيذاً له ولذلك فإن للمحاكم أن تقدر أدلة الدعوى حسبما تظمن هي إليها دون إنفصات لهذا النص.

**الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٢٧ مكتب قتي ٨ صفحة رقم ٧٧٧ بتاريخ ٨/١٠/١٩٥٧**

إن غرض الشارع مما نص عليه في المادتين ١١، ١٢ من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ الخاص بقمع الفش والتدليس من اتخاذ إجراءات معينة لكيفية أخذ العينات وتخريب المخاطر وقت الضبط هو تنظيم وتوحيد

الإجراءات التي تصعد معرفة موظفين لم يكونوا قبل ذلك بمقتضى القانون العام من رجال الضغط القضائي ولم يقصد أى بطلان على عدم إتباع أى إجراء من تلك الإجراءات الواردة به.

الطعن رقم ١٤٥٠ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٩١٣ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٦٠

قرينة القانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ القابلة للإثبات العكس لم تحس الركن المعنوي فى جنحة الغش المؤثرة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والذي يلزم توافره للعقاب عليها، ولم تتل من سلطة محكمة الموضوع فى استظهار هذا الركن من عناصر الدعوى، ولم تشترط أدلة معينة لدحض تلك القرينة - فإذا كان الحكم قد أثبت على المتهم طرحة للبيح " ملبساً " فاسداً لتجبره وعدم صلاحته للإستهلاك الآدمي، وإطمأنت المحكمة إلى أن المتهم لم يقع منه غش عن طريق قيامه بنفسه بفعل إيجابي معين من شأنه إحداث تغيير بالمادة المضبوطة لديه واستشفت حسن نية وجهله بالتعجر الذى طرأ على تلك المادة، واستدلت لذلك بالأدلة السانقة التى أوردتها المحكمة، فإن ذلك كان يقتضى من المحكمة إزال حكم المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ على الواقعة - أما وهى لم تفعل - فإن حكمها يكون مغطى فى القانون مصيناً نقضه وتصحيحه واعتبار الواقعة مخالفة طبقاً للمادتين الثانية والسابعة من قانون قمع التدليس والغش.

الطعن رقم ١٦٦٤ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٢٢٠ بتاريخ ١٢/٣/١٩٦٢

جرى قضاء محكمة النقض على أن المادة ١٢ من قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش، وإن نصت على وجوب أخذ حش عينات، إلا أن القانون إنما قصد بهذا الإجراءات التحريز لما عسى أن تدعو إليه الضرورة من تكرار التحليل ولم يقصد أن يربط أى بطلان على عدم إتباعه.

الطعن رقم ٢١٥٢ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٣٠٨ بتاريخ ٦/٣/١٩٦٧

لا يتطلب القانون طريقتاً خاصاً لإثبات الغش، بل يجوز إثباته بطرق الإثبات كافة. وإذا لمعى إطمأنت المحكمة إلى الدليل من جهة أخذ العينة ومن جهة عملية التحليل ذاتها، بغض النظر عن عدد العينات المأخوذة وتختلف الطاعن وقت الإجراء، فإن المجادلة فيما إطمأنت إليه عن ذلك لا تصح.

الطعن رقم ١٢٦٣ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٢٨١ بتاريخ ٧/٦/١٩٤٣

إذا كان ما وقع من المتهم هو أنه باع صابوناً من صنعه وعليه بيانات غير مطابقة لهذه الحقيقة فذلك يحصر فى القانون ضرباً من ضروب الغش التجارى فى البضاعة، والعقاب عليه يكون بمقتضى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية لا بمقتضى القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ الخاص بتنظيم صناعة الصابون وتجارته.

**الطعن رقم ١٧٦٩ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٣٣٦ بتاريخ ١١/٢٢/١٩٤٣**

إن المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع الغش والتدليس إذ نصت على وجوب أخذ حش عينات على الأقل من المادة المضبوطة بقصد تحليلها، إنما قصدت إلى مجرد التحوط لما عسى أن تدعو إليه الضرورة من تكرار التحليل. وإذن فمضى إطمأنت المحكمة إلى أن العينة المضبوطة - ولو كانت واحدة - هي التي صار تحليلها، وإطمأنت كذلك إلى نتيجة هذا التحليل، فلا محل للنمى عليها إذا ما هي حكمت في الدعوى بناء على ذلك.

**الطعن رقم ١٥٦٠ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٥٢٧ بتاريخ ١١/٦/١٩٤٤**

إن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش حين تحدث في المادة ١١ منه عن الموظفين الذين يعينون بقرار ووزارة لإثبات مخالفات أحكامه، وإذ نص في المادة ١٢ التالية لها على أنه "إذا وجدت لدى الموظفين المشار إليهم في المادة السابقة أسباب قوية لتحملهم على الاعتقاد أن هناك مخالفة لأحكام هذا القانون جاز لهم ضبط المواد المشبه فيها بصفة وقتية، وفي هذه الحالة يدعى أصحاب الشأن للحضور وتؤخذ حش عينات على الأقل بقصد تحليلها تسلم إثبات منها لصاحب الشأن ويجرى بهذه العملية محضر يحوى على جميع البيانات اللازمة للتثبت من ذات العينات والمواد التي أخذت منها..." إذ نص على ذلك فإنه لم يقصد - جرياً على ما سار القضاء في البلاد الأخوذ عنها هذا النص - أن يرتب أى بطلان على عدم إتباع إجراء يعينه من الإجراءات الواردة به. بل إن غرضه لم يكن إلا مجرد تنظيم وتوحيد الإجراءات التي تتخذ بمعرفة موظفين ليسوا في الأصل، بمقتضى القانون العام، من رجال الضبطية القضائية ولا شأن لهم بإجراء التحقيقات الجنائية، ولم يكن من غرضه أن يخضع مخالفات أحكام هذا القانون إلى قواعد إثبات خاصة بها بل هو تركها خاضعة للقواعد العامة. فمضى إطمأنت القاضي إلى صحة الدليل الستمد من التحليل، ولم يساوره الشك في أية ناحية من نواحيه، خصوصاً من جهة أخذ العينة أو من جهة عملية التحليل ذاتها، أصدر حكمه على هذا الأساس. بعض النظر عن عدد العينات التي أخذت، وبلا اعتبار لما يثيره الدفاع عن التهم بشأن العينات. أما إذا وقع في نفسه أى شك فهو بطبيعة الحال لا يقيم في قضائه أى وزن للعينات ولا للتحليل.

**الطعن رقم ٥٩٨ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٦٥٣ بتاريخ ٢/٢٦/١٩٤٥**

إذ قالت المحكمة بثبوت علم المتهم بأن اللبن الذي عرضه للبيع مغشوش بناء على أن له مصلحة في ذلك الغش فهذا لا يكفي لأن تحمل عليه الإدانة. إذ القول بذلك ليس من شأنه في حد ذاته أن يؤدي إلى ثبوت تلك الحقيقة القانونية، لأن المتهم لم تكن تهمته أنه هو الذي غش اللبن حتى يصح في حقه القول بأنه فعل



فعلته لتحقيق مصلحة له بل تهمته هي عرض لبن مغشوش للبيع، وهذه القعلة يصح في العقل أن تكون المصلحة المتبعة منها لا لمتهم بها بل لغرضه على حسابه هو، وهذا لا يجوز معه القول على الإطلاق، ومن باب الإفراض، بأن لمتهم مصلحة من وراء بيع اللبن مغشوشاً ما دام لم يقم الدليل على قيام تلك المصلحة بالفعل.

الطعن رقم ٩٥٣ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٣٤ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٧  
يجوز الإثبات بالبينة فيما قام على الغش من الجرائم لأن ذلك مما ينتج تحت ما يحصل الحصول فيه على دليل كتابي. فإذا استولى شخص بطريق النصب على غنود -- يزيد مقدارها على ما تجوز البينة فيه -- من امرأة في سبيل إحضار زوجها الغائب غيبة مريبة للبينة جائزة.

الطعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٧٤٦ بتاريخ ١٩٧٩/١٠/١  
تنص المادة السادسة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها على أن تعتبر الأغذية مغشوشة إذا كانت غير مطابقة للمواصفات المقررة وحظر القرار رقم ٧١ لسنة ١٩٧١ الخاص بتنظيم الإتجار في الشاي خلط الشاي الأسود بأنواعه المختلفة بشاي أعضر أو بأية مادة أخرى أو الشروع في ذلك كما حظر بيع الشاي مخلوطاً على النحو السابق. وحيازته بقصد الإتجار. لما كان ذلك، وكان ما أثبتته المحكمة المظنون فيه من إضافة قشر عنب إلى الشاي المضبوط لم يوجه إليه أى عيب وكان هذا وحده يكفى لحمل قضائه في عصوص تحقيق الخلط المظنون في الشاي الأسود المضبوط بما يضحى معه البحث في الموصفات عديم الجدوى، لما كان ذلك، وكان مفاد لفتات الحكم عن قول الطاعن أن باكوات الشاي المضبوطة لإستعماله الشخصي وأنه إضارها من شخص لا يعرفه هو أنه لم ير فيه ما يغير من إقتاعه من ثبوت جريمة حيازة الطاعن الشاي الأسود المخلوط بقصد الإتجار للأدلة الساتفة التي أوردتها، لما كان ذلك وكان من المقرر أن العلم بشئ البضاعة المروضة للبيع هو مما تفصل فيه محكمة الموضوع فمضى إستنتاجه من وقائع الدعوى إستنتاجاً سليماً فلا شأن لمحكمة التقضى به وكان الطاعن قد عجز عن إثبات مصدر الشاي المضبوط بعد أن قرر أنه إضارها من شخص لا يعرفه فإنه لا على المحكمة إن هي إفرحت علمه بالغش باعتبار أنه من المشتغلين بالتجارة إذ من المقرر أن المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن جمع الغش والتدليس المعدلة بالقانونين رقمي ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ والسارية أحكامهما بعد صدور القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٩ نصت على أن العلم بالغش والفساد يفرض إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين ما لم يثبت حسن نيته ومصدر المواد موضوع الجريمة

ولا على المحكمة إن هي لم تتحدث عن ركن العلم وإلزام توافره لدى الطاعن ما دام أنه من بين المشتغلين بالتجارة.

### \* الموضوع الفرعي : أركان جريمة القش :

الطعن رقم ١٤٠١ لسنة ١٩ مكتب قضي ١ صفحة رقم ٧٦٣ بتاريخ ١٤/٦/١٩٥٠

- يكفى أن توافر عناصر الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ حتى يكون الجاني مستحقاً للعقاب بغض النظر عما قد يوجب عليها من التزامات بين المتعاقدين في حالة خديعة المتعاقد، أو ما يكون لأحد الطرفين من حقوق مزية بمقتضى القانون المدني أو التجارى. إذ العقاب على تلك الجرائم يهدف به الشارع لا إلى تحقيق مصلحة خاصة بمحققها القانون المدني وغيره من القوانين الخاصة وإنما يهدف إلى ما هو أسمى وهو تحقيق مصلحة عامة هي التي شرع القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ لحمايتها وهي منع القش فيما يتعامل فيه الناس. يدل على صحة هذا النظر أن المادة تنص على عقاب الشروع في تلك الجرائم ولو تعرض البضاعة للبيع دون أن يكون هناك عقد قد أبرم.

- إن تأويل القانون على الوجه الصحيح هو أنه يكفى لقيام جريمة الخديعة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أن يكون الغلط الذى دفعه البائع المشوى إليه متعلقاً بطبيعة البضاعة أو صفاتها الجوهرية أو العناصر الداخلة في تركيبها أحد الأسباب الدافعة إلى إبرام الصفقة، ولا يلزم أن يكون هذا الغلط هو السبب الأساسى في التعاقد. وما يدعم هذا النظر أن الشارع عنى بالنص في الفقرة الرابعة من المادة الأولى منه على وجوب أن يكون " النوع أو الأصل أو المصدر " إذا حصلت الخديعة في واحد منها - سبباً أساسياً في التعاقد، ففى حين أنه لم يقيد ما ورد في الفقرات الثلاث الأولى بهذا القيد.

- إنه وإن كان لا عقاب بمقتضى نصوم قانون قمع القش والتدليس على الخديعة في القيمة التجارية أو الثمن، إلا أن ذلك لا يكون إلا حيث يكون كذب البائع فيما يتعلق بالثمن وحده مجرداً عن الخدع فيما يتعلق بمقومات الشيء المباع التى عنى المشرع بذكرها في المادة الأولى من قانون قمع القش. أما إذا وقعت الخديعة في شئ من ذلك فإن الخداع في الثمن أو القيمة التجارية لا يكون إلا مجرد أثر للخديعة المعاقب عليها.

الطعن رقم ١٧٤٥ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٥٠٧ بتاريخ ١٥/١/١٩٥١

لما كان العلم بالقش ركناً من أركان جريمة بيع البضاعة مع علم المتهم بغشها فإنه يجب على المحكمة أن تبين في حكمها الدليل الذى استندت إليه في القول بثبوته، فإذا هي أدانت المتهم في جريمة بيع للفلل مفسوش

إضافة عناصر غريبة إليه دون أن تبين الأدلة التي إجمعت عليها في القول بأن المتهم هو الذي قام بإضافة العناصر الغريبة أو أنه كان يعلم بأمرها - فإن حكمها يكون قاصراً واجباً نقضه.

الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٢٠ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٦٣٤ بتاريخ ١٥/٥/١٩٥٠

إذا كان الدفاع عن المتهم يبيع جبن مشوش به ميكروب باسليس كولي بكثرة يجعله غير صالح للأكل، قد أشار في مراجعته إلى أن هذا الميكروب موجود في معدة الإنسان وفي كل كائن حي وأنه يتوالد في اللبن ومع ذلك أدانته المحكمة في هذه التهمة قاتلة في صدد توالف ركن العلم لديه إن ذلك مستفاد من مزاولته لعملية الجبن في معمله، الأمر الذي يجعله ذا صرمان كاف في معرفة الحبيث من الطيب فضلاً عن أن مصلحته من الفش ظاهرة - فذلك منها قصور؛ إذ أن القول بالعمل بالفش بناء على مجرد المزاوله والمراوان لا يكفي في إثباته، والقول بأن للمتهم مصلحة من الفش لا يصح ما لم يقم الدليل على قيام تلك المصلحة بالفعل.

الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١٦٠ بتاريخ ١٢/١١/١٩٥١

لا يصح في صداد إثبات العلم بفش البضاعة ( لين ) الأخذ بالإفواض والتخمين كما أنه لا يكفي في مساءلة المتهم جنائياً عن غش اللبن أن يكون هو المتعاقد أصلاً على توريده بل لابد أن يثبت أن له دخلاً فيما وقع من المتنازل إليه وأن العمل كان بالإتفاق بينهما .

الطعن رقم ١٠٨٦ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٢٠٤ بتاريخ ٢٠/١١/١٩٥١

إذا كانت المحكمة حين عرضت لعلم الطاعن [ تاجر زيوت ] بفش زيت القوطم الذي عرضه للبيع بعد إضافة زيت القطن إليه قد إقتصرت على قولها إن هذا العلم مستفاد من كون المتهم تاجر زيوت فهو يعرف الزيوت المختلفة من ألوانها ورائحتها كما يعرف المخلوط منها وغير المخلوط، وأن الخلط لا يستفيد منه أحد سواه، ولم تبين ما إذا كان الفش الذي وقع قد نشأ عنه تغير في لون الزيت أو رائحته حتى يمكن القول بإدراك المتهم له لما ذكرته من خبرته المستفادة من مجرد تجارته في الزيوت - فهذا قصور يعيب الحكم بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٦٠٥ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٥٧١ بتاريخ ١١/٣/١٩٥٢

إن المادة الأولى من القرار الوزاري رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٠ قد أوجبت بصفة عامة مطلقة على أصحاب المخازن العربية والمسولين عن إدارتها وغرف العجين على ردة ناعمة ونظيفة وغالبية من المواد الغريبة ولا يتخلف منها شيء على المخل ٢٥ ومن ثم فإن العقاب يكون واجباً بمجرد المخالفة بغير إستزام قصد جنائى محاصر.

الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٢٢ مكتب قتي ٣ صفحة رقم ٦٦٢ بتاريخ ١٩٥٢/٣/٣١

ما دام الحكم قد أدان المتهم بمقتضى الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ التى تعاقب على غش الشئ أو عرضه للبيع مع علمه بذلك أياً كان نوع المواد المضافة إليه فلا محل عندئذ لبيان نوع المواد المضافة وأثرها فى الصحة إذ هذا البيان لا يكون له محل إلا عند توقيع العقوبة المغلظة المنصوص عليها فى الفقرة الثالثة من المادة سالفه الذكر.

الطعن رقم ١٢٢٢ لسنة ٢٢ مكتب قتي ٤ صفحة رقم ٤٣٥ بتاريخ ١٩٥٣/١/٢٧

إذا كان الحكم المطعون فيه قد قال فى صدد التدليل على توفر ركن علم المتهم بالغش " وحيث إن الحكم المستأنف فى محله للأسباب الواردة التى تأخذ بها هذه المحكمة وتضيف إليها أن علم المتهم بالغش واضح من إرتفاع نسبة السوس فى الفول وهو من الظواهر التى لا تخفى على العين المجردة للإنسان العادى، ومن باب أولى يكون علم المتهم بها مؤكداً وهو تاجر يتعامل فى المواد الغذائية "، وكان الثابت بالحكم أن نسبة الشوائب والسوس فى الفول موضوع التهمة هى ستة وربع فى المائة، وأن النسبة المسموح بها حسب المقد الذى وردة تنفيذاً له هى خمسة فى المائة، وكان حكم محكمة أول درجة قد إقتصر على التحدث عن الطاعن على العبارة الآتية " وحيث إنه بالنسبة للمتهم الأول [ الطاعن ] لماعتباره مورداً فهو مسئول عما يورده " - متى كان ذلك فإن ما أورده الحكم المطعون فيه تدليلاً على توفر ركن العلم، لا يتوافر فيه الدليل على أن الطاعن هو الذى إرتكب فعل الغش، ولا أنه إذ ورد الفول كان يعلم بفساده، مما يجعل الحكم قاصر البيان واجباً نقضه.

الطعن رقم ١٣٢٩ لسنة ٢٢ مكتب قتي ٤ صفحة رقم ٥٨٠ بتاريخ ١٩٥٣/٣/٢

مضى كان الحكم الصادر بإدانة المتهم بعرض زيت فاسد للبيع مع علمه بذلك قد إستظهر ركن العلم بالغش بقوله " إنه ثبت من التحليل الكيمائى أن المينة عالية الحموضة جداً وزئخة، وفسادها على هذا الوجه لا يخفى على الرجل العادى، والمتهم صاحب السرجة ويعلم مدى ما تناولها من فساد " . فإن ما أورده الحكم من شأنه أن يؤدى إلى علم المتهم بالغش.

الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٢٣ مكتب قتي ٤ صفحة رقم ٧٩٩ بتاريخ ١٩٥٣/٥/١٣

إن الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ تتطلب علم المتهم بفساد المادة التى يعرضها للبيع علماً واقعياً لا مفروضاً. فإذا كان الحكم المطعون فيه حين أدان الطاعن فى جريمة عرض مياه غازية للبيع حالة كونها غير صالحة للإستهلاك الأدمى مع علمه بذلك لم يستظهر هذا العلم الواقعى بعدم صلاحية تلك المياه للإستهلاك بل دلل على عدم الصلاحية بما ظهر من التحليل البكتيولوجى من وجود

كمية من البكريا أكثر من المسموح به ودون أن يستظهر ماهية هذه البكريا وسبب زيادتها عن النسبة التي قال بها ولم يبين المصدر الذي استند إليه في هذا التحديد، فهذا منه قصور يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٦٨ لسنة ٢٥ مكتب قتي ٦ صفحة رقم ١١٢٩ بتاريخ ١٤/٦/١٩٥٥

إن وجود زناخة وارتفاع في الحموضة بالكاكاو يؤدي إلى اعتباره فاسداً إذا أثبت الحكم على التهم الذي عرجه للبيع بذلك توافرت جريمة الفش ولو لم يترتب على الفساد ضرر بالصحة.

الطعن رقم ١٣٧٢ لسنة ٢٥ مكتب قتي ٧ صفحة رقم ٢٥٨ بتاريخ ٢٧/٢/١٩٥٦

جريمة خدع المشري المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع التدليس والفش هي جريمة عمدية يشترط لقيامها ثبوت القصد الجنائي وهو علم التهم بالفش في الشيء المتفق على بيعه وتعمده إدخال هذا الفش على المشري. وإذن فلا يكفي لإدانة التهم بهذه الجريمة أن يثبت الحكم أنه الملتزم بالتوريد بل لابد أن يقوم الدليل على أنه هو الذي ارتكب الفش أو أنه عالم به علماً واثماً.

الطعن رقم ١٣٧٤ لسنة ٢٦ مكتب قتي ٨ صفحة رقم ٤٩ بتاريخ ٢١/١/١٩٥٧

جريمة خدع المشري المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع الفش والتدليس هي جريمة عمدية يشترط لقيامها ثبوت القصد الجنائي وهو علم التهم بالفش في الشيء المتفق على بيعه وتعمده إدخال هذا الفش على المشري.

الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٢٧ مكتب قتي ٨ صفحة رقم ٣٠٥ بتاريخ ٢٦/٣/١٩٥٧

أصبح البائع بمقتضى القانون رقم ٥٢٢ سنة ١٩٥٥ مسئولاً عن السلعة التي يتجر بها وعليه أن يثبت مصدرها دائماً فلا يجلب الألبان إلا من محلات مرخصة مستوفية الشروط الصحية ومبعدة للقواعد التي تفرضها السلطات ذات الشأن فإذا طرأ عليها بعد ذلك عيب أو إنتزاع من عناصرها شيء فهو المسئول حتماً عن ذلك ولا يقلل منه الإحتجاج بعدم العلم بالفش ما دام مصدرها الأصلي مسئولاً عن سلامتها عند التوريد وذلك حتى لا يفلت أحد من العقاب إستناداً إلى عدم توافر ركن العلم لديه.

الطعن رقم ٩١٦ لسنة ٢٨ مكتب قتي ٩ صفحة رقم ٧٤٧ بتاريخ ٢٤/٦/١٩٥٨

- إن غش الأشياء المعاقب عليه بالمادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يستلزم أن يقع على الشيء ذاته تغير بفعل إيجابي إما بإضافة مادة غريبة إليه أو بانتزاع عنصر من عناصره، فإن أثبت الحكم أن المتهم أضاف إلى اللبن مادة غريبة إليه وهي الماء فإن الركن المادي لجريمة الفش يكون قد توافر وذلك بغض النظر

عما ورد بالقانون رقم ١٣٢ سنة ١٩٥٠ وقرار وزير الصحة الصادر في ١٩٥٢/٧/٧ بشأن المقاييس والمواصفات الخاصة بالألبان ومنتجاتها من أحكام.

- إنه بمقتضى القانون رقم ٥٢٢ سنة ١٩٥٢ أصبح العلم بالفش مفروضاً بالنسبة للمشتغلين بالتجارة وللباعة المتجولين ومن ثم فلا يعيب الحكم عدم تحدده عن ركن العلم وإثبات توافره لدى التهم ما دام من بينهم.

الطعن رقم ١١٧٥ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ٧٢٣ بتاريخ ١١/١٢/١٩٦٢  
العلم بفش البضاعة المعروضة للبيع هو ما تفصل فيه محكمة الموضوع، لمعى إستنتاجه من وقائع الدعوى إستنتاجاً سليماً فلا شأن بحكمة النقض به.

الطعن رقم ٨٥٩ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ٩٧٦ بتاريخ ١٢/٢٤/١٩٦٣  
تعاقب المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ - على بيع المواد المشوشة أو الفاسدة أو عرضها للبيع، بينما تعاقب المادة الثالثة من القانون المذكور على مجرد إحراز هذه المواد. وقد فرقت المادة الثانية بين حالتين : أولاًهما - أن يكون المبيع أو المعروض للبيع شيئاً من المواد المشوشة أو الفاسدة مما يضر بصحة الإنسان أو الحيوان. ونصت الفقرة الأولى من المادة المذكورة على معاقبة الجاني في الحالة الأولى بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كما نصت الفقرة الثانية على معاقبة الجاني في الحالة الثانية بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين. ومناط توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثانية أن تكون المادة المعروضة للبيع مشوشة أو فاسدة وضارة بصحة الإنسان أو الحيوان. ولما كان لا يبين من تقرير التحليل أن " الصلصة " التى عرضها المطعون ضده للبيع غير صالحة للإستهلاك الآدمى وضارة بصحة الإنسان لأن كل ما ورد بالتقرير عنها أنها فاسدة لإيجابية الضغط ووجود صدى بداخلها وتغيير خواصها الطبيعية وهى أمور إن دلت على فسادها فإنها غير واضحة الدلالة فى أنها مما يضر بصحة الإنسان أو الحيوان. وكانت المحكمة قد أوقعت العقوبة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى بقلل ما تحقق لها وهو لساد المادة المضبوطة لأن حكمها يكون متفقاً وصحيح القانون.

الطعن رقم ١٦٩٩ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ١٠٢٤ بتاريخ ١٢/٣٠/١٩٦٣  
لا يكفى لإدانة التهم فى جريمة عرض لبن مغشوش للبيع مع علمه بفشه أن يثبت أنه هو المستزم بتوريد اللبن، بل لابد أن يثبت أنه هو الذى إرتكب فعل الفش أو أن ورد اللبن مع علمه بفشه. ولا يقدح فى

ذلك أن الشارع قد أنشأ قرينة قانونية بالتعديل المدخل بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ - بشأن قمع الفش والتدليس - حين يفرض العلم بالفش أو بالفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين. إذ أن محل الأخذ بتلك القرينة أن يثبت بادئ ذي بدئ صلة التهم بفعل الفش موضوع الجريمة. ولما كان الحكم فيه دان الطاعن عن الجريمة المسندة إليه مجرد أنه هو المتزعم بمرور اللبن للمستشفى دون أن يقيم الدليل على أنه هو الذي يرتكب فعل الفش أو أنه كان عالماً بعشقه قبل توريده فإنه يكون قد إنتطوى على قصور بعينه مما يستوجب نقضه.

#### الطعن رقم ٧ لسنة ٣٥ مكتب قني ١٦ صفحة رقم ٤٠٧ بتاريخ ١٩٦٥/٥/٣

- توجب المادة الثانية والفقرة الأولى من المادة السابعة من المرسوم الصادر في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٣ بشأن المياه الغازية ومواصفاتها بالتطبيق للمادة الخامسة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٤٩ - أن تكون المياه المستعملة في تحضير المياه الغازية والصودا نقية كيميائياً وبكولوجياً ومطابقة لمعايير المياه النقية من موارد المياه العمومية في مناطق الإنتاج. وإلا اعتبرت المياه الغازية المنتجة غير صالحة للاستهلاك الآدمي - ولا يقبل الجدل في مصدر المياه المستعملة في الإنتاج وبأنها تخضع لعوامل الفساد الطبيعية ياحوائها على قدر من الرواسب الشوائب - إذ يسوى في حكم تطبيق هذا المرسوم أن يكون مرجع عدم الصلاحية تفاعلاً طبعياً أو تلوثاً بالمياه المستعملة في التحضير طالما قد ثبت من تحليلها كيميائياً أو بكولوجياً عدم نقاوتها وأنها لا تطابق معايير المياه النقية.

- جريمة عرض مياه غازية للبيع غير مطابقة للمواصفات القانونية وغير نقية مع العلم بذلك يتحقق عنصرها المادي بمجرد إنتاج مياه غازية للبيع وجدت محتوية على مياه غير نقية بالمخالفة لأحكام المادتين ٧،٢ من مرسوم المياه الغازية دون أن يقتضى ذلك تدخلاً إيجابياً لإحداث هذا الأثر المؤثم.

#### الطعن رقم ١١٨١ لسنة ٣٦ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ١٠٠٢ بتاريخ ١٩٦٦/١٠/٢٤

مؤدى التعديل المدخل على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والفش بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ - أن المشرع أعفى التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية متى أثبت أنه لا يعلم بعش أو فساد المواد التي يعرضها للبيع وأثبت مصدر هذه المواد الفاسدة أو المفسوفة. ولما كان الحكم المطعون فيه إستند إلى مجرد القرينة القانونية التي كان قد إفرضها الشارع بالعلم بالفش أو بالفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين دون أن يثبت إلى أثر التعديل في عدم الإعتداد بهذه القرينة، وكان دفاع الطاعن قد قام على عدم علمه بالفش تأسيساً على أنه إشرى الصابون المضبوط جملة وهو في صناديقه المغلقة من إحدى شركات القطاع العام ثم باعه بمحلاته إلى من ضبط هذا الصابون في

محلّه، ودلّل على ذلك بالمستندات التي قدمها، وهو دفاع جوهري كان يصين على المحكمة أن تنصاه وتقول كلمتها فيه إذ لا يرتب على نتيجة تحقيقه أن يظير وجه الرأى في الدعوى - أما وهي لم تفعل، فإن حكمها يكون معيّباً بما يستوجب نقضه والإحالة.

#### الطعن رقم ١٢١٩ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ١٠٧٦ بتاريخ ١٩٦٦/١١/٧

المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١. في شأن قمع الفش والتدليس على ما يبين من نصوصها ومن مراجعة المذكرة الإيضاحية للقانون تتناول صور الفش أو الشروع فيه الذي يقع بغير تزييف في البضاعة نفسها مما ينتج تحت أحكام المادة الثانية من القانون ذاته، الذي فوض في مادته السادسة - في سبيل ضمان تنفيذ أحكامه على الوجه الأكمل وعمّا يتفق ووسائل العلم والكشف الحديث - السلطة التنفيذية في إصدار مراسيم أو قرارات وزارية ببيان قواعد وشروط الصبغة أو الحفظ أو النقل أو التسمية وتحديد الكيفية التي تكتب بها البيانات على العبوات، ثم يبت هذه المادة في فقرتها الأخيرة العقوبة التي يلزم توقيعها في حالة مخالفة أحكام تلك المراسيم والقرارات. وقد أعملت تلك السلطة ذلك الحق وأصدرت في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٣ مرسوماً في شأن مواصفات التوابل ومن بينها الشمع والكراوية وقضى في المادة الرابعة منه بوجود وضع إسم التابل ومنتجه أو تجهزه وعنوانه على العبوات، ثم أصدر وزير التجارة القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٤ ببيان كيفية كتابة تلك البيانات. وحظر كل من المرسوم والقرار إستيراد توابل أو بيعها أو عرضها للبيع أو حيازتها بقصد البيع إلا إذا كانت مطابقة لأحكامها. ولما كانت النيابة العامة - وقد أسبغت على الواقعة المسندة إلى التهم وصف شروعه في خدع المتعاهد معه في ذاتية البضاعة وذلك بعرضه للبيع شراً على أنه كراوية - قد كلفته الحضور لحاكمته - على ما يبين من ورقه التكليف بالحضور - بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ في شأن قمع الفش والتدليس لإرتكابه جريمة غش، وكان مما يدخل في الفش الحالات المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون المطبق ومن بينها الحالة التي طلبت النيابة العامة محاكمة المظنون ضده من أجلها - إستناداً إلى الواقعة الثابتة بأوراق الدعوى والتي طرحت بالفعل على المحكمة، فإن محكمة أول درجة وقد قصرت الفش على المعنى المستفاد من المادة الثانية التي تنفذ حصول تزييف بالبضاعة نفسها دون غيره من الصور الواردة بالقانون ذاته وإنخذلت من ذلك وما ورد بطلب التكليف بالحضور من إجمال لبيان التهمة تكوّن للقضاء بالبراءة تكون قد أخطأت في تطبيقه وفي تأويله مما يعيب حكمها ويستوجب نقضه والإحالة.



الطعن رقم ٢١٥٢ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٣٠٨ بتاريخ ١٩٦٧/٣/٦

الواضح من مساق نص المادة ١١٦ مكرراً من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ أنه يعاقب على نوعين من الجرائم " الأول " هو الإخلال العمدى فى تنفيذ أى من العقود المبينة بها على سبيل الحصر، وهذا النوع هو الذى ربط فيه الشارع الإخلال بجسامة النتيجة المترتبة عليه بإشروط الضرر الجسيم ركناً فى الجريمة دون ما عده " الثاني " وهو الفشل فى تنفيذ هذه العقود، وهو ما لم يتطلب فيه الشارع قدراً معيناً من الضرر لتوافر الجريمة وإستحقاق العقاب.

الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٥٠١ بتاريخ ١٩٦٧/٤/٤

إن القول بأن أحكام قانون قمع التدليس والفشل لا تنطبق إلا على المواد المكشوفة وحدها فيه تعقيد للنص بما لم يصرح به الشارع ولا تدل عليه أحكامه.

الطعن رقم ١١٢٤ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٨٥٧ بتاريخ ١٩٦٧/٦/١٩

لا يكتفى لإدانة التهم فى جريمة صنع وعرض جبن مفشوش للبيع مع علمه بفشله وفساده أن يثبت أن الجبن قد صنع أو عرض فى معمله بل لابد أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الفشل أو أن يكون قد صنع الجبن مع علمه بفشله وفساده. ولا يقدح فى ذلك القرينة القانونية التى أنشأها الشارع بالتعديل المدخل بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع الفشل والتدليس والنالى إلفوض بها العلم بالفشل أو بالفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين، إذ هى قرينة قابلة لإثبات العكس وبغير إشراط نوع معين من الأدلة لدحضها ودون أن يحس ذلك الركن المعنوى فى جنحة الفشل المؤتممة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الذى يلزم توافره حصماً للعقاب، وإذ لم يلغى الحكم إلى ما ساقه الطاعن إثباتاً لحسن نية بتقصيه والإدلاء بكلمته فيه، فإنه يكون قاصر البيان بما يستوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٢٠٦٦ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٢٨٦ بتاريخ ١٩٦٧/١٢/١٩

نصت المادة ١٩ من قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ المعدلة بقرار وزير التموين رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥٢ على أن " كل تاجر يبيع أية سلعة أو مادة يجب عليه أن يعلق سعر كل سلعة بالأوضاع الآتية : " ١ " يكون الإعلان بكتابة سعر السلعة أو المادة مع إيضاح صنفها ونوعها وذلك بشكل واضح غير قابل للشك وباللغة العربية ويجوز أن يكون البيان مصحوباً بترجمة له بإحدى اللغات الأجنبية. " ٢ " يكتب بيان السعر والصنف والنوع على السلعة ذاتها أو على أغلفتها أو على بطاقة توضع على المواد أو البضائع. " ٣ " يجوز أن يكفى بطاقة واحدة للسلع المماثلة فى صنفها ونوعها ووزنها حتى

لو تعددت الأمكنة التي تعرض فيها هذه السلع داخل المجلد " ٤ " المواد والبضائع التي تباع عادة بالوزن أو الكيل أو المقاس يكون الإعلان عنها ببيان وحدة الوزن أو الكيل أو المقاس " . ومن ثم فإن ما عُلص إليه الحكم المطعون فيه من اعتبار تعليق اللافة ووجود " كمالوج " بالأسعار عديلاً لما إشرطه المشرع من أوضاع خاصة للإعلان عن الأسعار أو هما يقومان مقامه - لا يوفر له سلامة التطبيق الصحيح لأحكام القانون مما يعيه ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٦٦١ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٦٩ بتاريخ ١٢/١/١٩٧٠

تنص الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ على أن الأغلبية تعتبر مفضولة إذا كانت غير مطابقة للمواصفات المقررة. ولما كان القرار الوزاري بشأن تحديد مواصفات منتجات الفاكهة المفضولة " المربى " لم يصدر بعد، وكان من المقرر أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنصر، وكان الفعل المسند إلى الطاعن وهو بيعه مربى مفضولة لا يكون جريمة، فإن الحكم المطعون فيه يكون عطفاً إذ دانه ويعين لذلك قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وبراءة المتهم مما نسب إليه.

الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٥٨٦ بتاريخ ١٣/٤/١٩٧٠

لئن كان المشرع قد جعل مجرّد إحراز الدخان المخلوط أو المشوش جريمة معاقب عليها في حق الصانع فأنشأ في حقه نوعاً من المسؤولية الفرضية مبنية على الفروض قانوني بتوافر القصد الجنائي لديه، فلا يستطيع هذا دفع مسؤوليته في حالة ثبوت الغش أو الخلط، إذ القانون يلزمه بواجب الإشراف الفعلي على ما يصنعه، إلا أن القول بهذه المسؤولية لا ينسحب على حالة إستبات التبغ أو زراعته محلياً الذي عدّها الشارع تهريباً بمقتضى الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤، ذلك لأن نصوص هذا القانون لم يرد فيها ما يفيد الخروج عن الأحكام العامة في المسؤولية الجنائية باعتناق نظرية المسؤولية المفترضة في حق من يستتب التبغ أو يزرعه محلياً، ولو شاء أن يقيّمها لنص على ذلك كما هو الحال في المادة السابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم زراعة الدخان وتجارته، ولا يتدرج في ذلك ورود حالة إحراز الدخان المخلوط أو المشوش ضمن أحوال التهريب في المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ذلك لأن القول بالمسؤولية الفرضية بالنسبة للصانع في هذه الحالة لا تستند إلى هذا القانون الأخير إنما يجد أساسه في المادة السابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣، يؤكد هذا النظر نص عبارة الشارع التي وردت في الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ إذ عَصِر تهريباً إستبات التبغ أو زراعته محلياً، والمفهوم اللغوي لهذه العبارة أن تتجه الإدارة إلى إحداث الزرع.

الطعن رقم ١٢٩٨ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٦١ بتاريخ ١٩٧٣/١/٨

خلا سياق نص المادة ١١٦ مكرر من قانون العقوبات من القرينة المنشأة بالتعديل المدخل بالقانونين الرقمين ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والتي افترض بها الشارع العلم بالفش إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة.

الطعن رقم ١٣٥١ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٣٤٨ بتاريخ ١٩٧٣/٣/١٩

- الفش كما عينته المادة الثانية من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ قد يقع بإضافة مادة غريبة إلى السلعة أو بانتزاع شيء من عناصرها النافعة كما يتحقق أيضاً بإعفاء البضاعة تحت مظهر خادع من شأنه غش المشتري ويتحقق كذلك بالخلط أو الإضافة بمادة مغايرة لطبيعة البضاعة أو من نفس طبيعتها ولكن من صنف أقل جودة بقصد الإيهام بأن الخليط لا شائبة فيه أو بقصد إخفاء رداءة البضاعة وإظهارها في صورة أجود مما هي عليه في الحقيقة.

- متى كان الحكم المطعون فيه قد أفصح عن إقناع المحكمة بمحصل عملية الفش التي تنطوي على العرض للبيع زيتاً باسم زيت إكتيول "١" من إنتاج شركة أسو ستاندرود حالة كون العمود لا تطابق مواصفات هذا الزيت بالصورة التي تنتجها الشركة سائلة الذكر، وأضاف الحكم أنه ليس شرطاً أن تكون مواصفات المادة المشوشة قد صدر بها قرار وزاري معين ويكفي أن تعطى إسماعلاً لا يتفق مع الحقيقة. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن قد خلط زيت السيارات الوارد من شركة أسو بزيت مكرر وأنه عرض هذا الزيت للبيع، فإن الحكم بما أثبتته يكون قد بين واقعة الدعوى بما يتوافق به العناصر القانونية لجريمة الفش المنصوص عنها في المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل ولا يقبل من الطاعن في صورة هذه الدعوى - أن يتحدى بعدم صدور مرسوم بتعيين مواصفات الزيت ما دام الحكم المطعون فيه قد أثبت في حقه بما أورده من أدلة سائفة أنه عمد إلى تضليل المشتريين بتزيف حقيقة السلعة بما يتوافق به الفش في حكم المادة آتفة الذكر.

الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٥٨٠ بتاريخ ١٩٧٣/٤/٢٩

لا يلزم لتوافر الركن المادي لجريمة الفش في التوريد ضخامة الكمية موضوع الفش أو جسامته الضرر المربوط عليه. فلا يجب لذلك أن يثبت فساد اللحوم " موضوع التوريد " أو كونها غير صالحة للاستهلاك الآدمي.

الطعن رقم ١١٤٢ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٦٧٩ بتاريخ ١٩٧٥/١١/٣

أوجب القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ فى المادة ١٩ منه تطبيق العقوبة الأشد دون غيرها وذلك فى الأحوال التى ينص فيها أى قانون آخر على عقوبة أشد مما قرره نصوصه، وفى نص المادة ٢٠ منه يلغى كل حكم يتألف أحكامه، مما مقتضاه استمرار سريان الأحكام الواردة بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ والنسب لا نظير لها فى القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ ولا تخالف أى حكم من أحكامه، على غش الأغذية، وكانت القرينة المنشأة بالتعديل المدخل بالقانونين الرقمين ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥، ٨٠ سنة ١٩٦١ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ التى إفوض بها الشارع العلم بالفسخ إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة والقابلة لإثبات العكس لا تخالف أى حكم من أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦، وبالتالي لا يكون لصدوره أى أثر على نطاق سريان هذه القرينة على الوقائع التى تجرى بالمخالفة لأحكامه.

الطعن رقم ٦٣٠ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٨٠٥ بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٠

- من المقرر أنه لا يكفى لإدانة المتهم فى جريمة صنع وعرض مياه غازية مفسوخة للبيع أن يثبت أن المياه الغازية قد صنعت فى مصنع الشركة التى يعمل فيها المتهم، بل لابد أن يثبت أنه هو الذى إرتكب فعل الفسخ أو أن تكون المياه الغازية قد صنعت تحت إشرافه ورقابته مع علمه بفسدها.

- أن القرينة المنشأة بالتعديل المدخل بالقانونين رقمى ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والنسب إفوض بها الشارع العلم بالفسخ إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة رفع بها عبء إثبات العلم عن كاهل النيابة دون أن ينال من قابليتها لإثبات العكس وبغير إشراط نوع من الأدلة لدحضها، ودون أن يحس الركن المعنوى فى جنحة الفسخ الذى يلزم توافره حتماً للعقاب.

الطعن رقم ٢٣٧٣ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٥١٧ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢٠

يتعين لإدانة المتهم فى جريمة الفسخ المؤثرة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أن يثبت أنه هو الذى إرتكب فعل الفسخ أو أنه يعلم بالفسخ الذى وقع، وإذا كان الطاعن قد نفى إرتكابه لفعل الفسخ أو علمه به وقرر أنه يشرف إدارياً فقط على الشركة المنتجة - باعتباره رئيساً لمجلس إدارتها - دون تدخل فى عملية إنتاج الملح الموكول أمرها إلى رئيس الإنتاج بالشركة، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانته دون أن يبين إختصاص الطاعن ومدى إشرافه وعلمه اليقنى بالفسخ ولم يحقق دفاعه رغم أنه جوهري ومؤثر فى مصر الدعوى مما كان يقتضى من المحكمة أن تواجهه وأن تحميه لتقف على مبلغ صحته أو ترد عليه بما يبرر رفضه أما وهى لم تفعل لأن حكمها يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع والقصور فى التسبب.

الطعن رقم ٢١ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١١٥ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٣٧  
العلم بفش البضاعة المعروضة للبيع هو بما تفصل فيه محكمة الموضوع. لمنى إستنتاجه من وقائع الدعوى  
إستنتاجاً سليماً فلا شأن بحكمة التقض معها.

الطعن رقم ١٨٣١ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٧٣ بتاريخ ٢٠/٦/١٩٣٨  
١) إن جريمة التزوير فى الأوراق الرسمية بطريق إنتحال شخصية الغير تتحقق متى تقدم شخص أمام  
المحكمة بصفة شاهد وتسمى باسم شخص آخر وأدلى بشهادته فى محضر الجلسة بالإسم المتحلل. ولا يغير  
من ذلك عدم وجود ما يمنع قانوناً من أن يؤدى هذا الشخص شهادته باسمه الحقيقى، لأن القاضى الذى  
يسمع الشهادة يجب أن يكون ملماً بعلاقة الشاهد بالخصوم. وقد قضت لائحة المحاكم الشرعية بأن يسأل  
كل شاهد عن اسمه ولقبه وصنعه ووظيفته ومحلّه ونسبه وجهة إتصاله بالخصوم بالقرابة أو الإستخدام أو  
غيرهما، وأن تكتب الشهادة وما يتعلق بها بالتفصيل فى محضر الجلسة. وما ذلك إلا لكى يقف القاضى  
على علاقة الشاهد بالشهود له أو عليه حتى يتسنى له أن يزن الشهادة ويقدرها قدرها. فإذا تسمى الأخ  
باسم الغير ليخفى عن القاضى فى دعوى شرعية علاقته بأخته المشهود لها بتحقيق التزوير لما فى ذلك من  
إدخال الفش على القاضى عند تقديره للقوة الدلالية للشهادة.

الطعن رقم ١٥٦٠ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٥٢٧ بتاريخ ٦/١١/١٩٤٤  
إذا كان الحكم قد ذكر، فى صدد بيان ركن علم المتهم بفش اللبن الذى باعه، قوله : " إن علم المتهم  
بالفش مستفاد من أنه بائع اللبن، ومن زيادة كمية الماء المضاف، ومن أنه صاحب المصلحة فى إجراء هذا  
الفش للحصول من وراء ذلك على أكبر ربح ممكن، ومن سوابقه فى هذا الشأن " فذلك يكفى.

الطعن رقم ١٥٦٤ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٥٣٠ بتاريخ ٦/١١/١٩٤٤  
إذا كان الحكم قد أدان المتهم فى الواقعة أنه عرض للبيع زيت محسم مغشوشاً مع علمه بفشه، ولم يقل فى  
ذلك إلا أن " التهمة ثابتة قبل المهم مما هو ثابت بالخصم الصعى من أنه أثناء تفتيش محل المتهم أخذت  
عينة من الزيت وإتضح من نتيجة التحليل أنها تحوى على ما يقرب من ١٠٪ من زيت بلزور القطن  
وعقابه ينطبق على المادتين المطلوبتين وعلى المادة ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ لوجود سوابق  
مماثلة آخرها سنة ١٩٤١... إلخ "، فإن هذا الحكم يكون قاصراً متصباً نقضه. إذ هو لم يتحدث بتاتاً عن  
دليل يفيد العلم بالفش مع أن هذا العلم ركن من أركان الجريمة يجب أن يذكر فى الحكم الدليل الذى  
إستندت إليه المحكمة فى القول به.

**الطعن رقم ٣١٧ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٥٣٥ بتاريخ ١٩٤٨/٤/٦**

إن المادة الأولى من القرار الوزاري رقم ٣٠ الصادر في ٢٤ من يناير سنة ١٩٤٦ المعدلة بالقرار الوزاري رقم ٩٨ الصادر بتاريخ ١٣ من مارس سنة ١٩٤٦ قد نصت بصفة مطلقة على أنه "يحظر بغير ترخيص سابق من وزير التموين على أصحاب المخازن أو المسؤولين عن إدارتها التي تقوم بصناعة الخبز الإفرنجي أو الخبز الشامي أن يصنعوا أو يعرضوا للبيع أو يحوزوا بأية صفة كانت غير الخبز المصنوع من دقيق القمح الفاخرة ثمرة ١ المحددة مواصفاته بالكشف المرافق للقرار الوزاري رقم ٦٣٢ لسنة ١٩٤٥". ومفاد هذا أن أصحاب المخازن المذكورة ممنوعون من صنع أى خبز أو بيعه أو حيازته مهما كان الإسم الذى يطلق عليه ما لم يكن من دقيق القمح الفاخرة المشار إليه. وإذن فالعقاب على مخالفة هذا النص يتناول صنع الكعك غير المطابق للمواصفات المشار إليها فيه.

**الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ١٩٣ بتاريخ ١٩٣١/١/١٨**

النية الخاصة في جريمة التزوير التي إشرطها الشارع المصري لتطبيق المادة ١٨١ عقوبات هي نية الفش حيث نص على أن يكون التزوير حاصلًا " بقصد التزوير " ولا يشترط في ذلك نية الإضرار بالغير لأن هذا الإشرط يقتضي دائرة القصد الجنائي بدون سوء ما دام أن القانون لم يتطلب سوى نية الفش أى نية الاحتجاج بالغير المزور على أمر ليس للمزور حق فيه.

**الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤٥٧ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٩**

لما كان يبين من محضر جلسة ٦ من يناير سنة ١٩٨٥ أمام محكمة أول درجة أن الطاعن دفع التهمة بأنه يشغل وظيفة مهندس ثالث إنتاج وقدم حافظة مستندات. لما كان ذلك وكان يتعين لإدانة المتهم بجريمة الفش المؤثرة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الفش أو أنه يعلم بالفش الذى وقع، وكان الحكم الابتدائي الذى اعتنى أسبابه الحكم المطعون فيه قد إلتصر فى بيان واقعة الدعوى وأدلة ثبوتها فى حق الطاعن على قوله : "وحيث.... أن التهمة تتحصل حسبما جاء بمحضر الضبط متضمناً أقواله وما جاء بوصف النيابة العامة سالف الذكر وبسؤال المتهم أنك ما نسب إليه.. وحيث إن التهمة ثابتة قبل التهم لبوتاً كافياً تطمئن إليه المحكمة بما جاء بمحضر الضبط وعلى نحو ما تقدم بيانه وعن عدم حضوره لدفع التهمة بدفاع مقبول بما يتعين معه معاقبته بمواد الإتهام وعملاً بنص المادة ٣٠٤ أ ج" وذلك دون أن يعرض للدفاع الطاعن تحقيقاً له أو رداً عليه، وبغير أن يبين اختصاصه ومدى إضراره على إنتاج المسلى المشوش أو علمه بالفش، فإنه يكون معيباً بالقصور فى التسيب والإخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ١٧٢٧ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٣٠٢ بتاريخ ١٩٦٠/٣/٢٢

يكفي لتحقيق الغش خلط الشيء أو إضافة مادة مغايرة لطبيعته أو من نفس طبيعته ولكن من صنف أقل جودة بقصد الإيهام بأن المادة المغلوطة خالصة لا شائبة فيها أو بقصد إظهارها في صورة أحسن مما هي عليه - فإذا كان الحكم قد أثبت أن الغش حدث بخلط مشروب الطالبا - وهو أقل درجة - إلى مشروب مغاير وهو " البراندی " - وكان المتهم يسلم باختلاف الصنفين وإن قال باتفاق بعض العناصر، فإن الحكم إذ انتهى إلى قيام الغش يكون صحيحاً في القانون.

الطعن رقم ٦١٦٠ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٣٩٩ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٥

- لما كان نص المادة ١١٦ مكرراً "ج" سالفه الذكر قد جرى في فقرته الثالثة - التي عاقب الحكم الطاعن على مقتضاها - على أن كل من إستعمل أو ورد بضاعة أو مواد مفسوخة أو فاسدة تنفيذاً لأمر من العقود سالفه الذكر، ولم يثبت غشه لها أو علمه بفشها أو فسادها يعاقب بالحبس والغرامة التي لا تجاوز ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين وذلك ما لم يثبت أنه لم يكن في مقدوره العلم بالغش أو الفساد ، ومؤدى هذا النص أن الشارع اعتبر الجاني مسؤولاً عما يقع من غش أو فساد في البضاعة أو المواد التي يستعملها أو يوردها ولو لم يثبت إرتكابه الغش أو علمه به - ومسئولته في هذا الشأن منهاها الإفواض عدم بذله العناية الكافية للتحقق من صلاحية الأشياء المستعملة أو الموردة، إلا أن هذا الإفواض يقبل إثبات العكس فلا تقوم الجريمة متى ثبت أن الجاني لم يكن في مقدوره العلم بالغش أو الفساد.

- لما كان لا محل في هذا الصدد للتحدى بقانون قمع الغش والتدليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ والقول بانتفاء مسئولية الطاعن عملاً بالمادة الثانية منه تأسيساً على إثباته حسن نيته ومصدر الأشياء موضوع الجريمة ما دام أن نص المادة ١١٦ مكرراً "ج" من قانون العقوبات المنطبق على واقعة الغش في التوريد المسندة إلى الطاعن قد خلا من مثل هذا الحكم الوارد بقانون الغش وأقام مسئولية المورد عما يقع من الغش في حالة عدم علمه به على أساس مخالف.

\* الموضوع الفرعي : الغش في البيئات التجارية :

الطعن رقم ١٢٠٢ لسنة ١٩ مكتب قضي ١ صفحة رقم ١٣٩ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١٢

- إن مجرد إستعمال المتهم زجاجات فارغة تحمل علامة أو بياناً تجارياً بتعبئتها بمياه غازية أيما كان نوعها أو لونها وعرضها للبيع أو حيازتها مع علمه بأن هذه العلامة مملوكة [ لشركة الكوكاكولا المسجلة ] ومن حقه إستعمالها يكون مستوجباً للعقاب طبقاً للقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الذي قصد الشارع منه تنظيم

النافسة وحصرها في حدودها المشروعة حماية للصالح المختلفة للمشتغلين بالتجارة والإنتاج ولجمهور المستهلكين من كل تضليل في شأن ما يعرض عليه من منتجات.

- إذا كان الحكم حين أدان المتهم في جريمة عرجه للبيع مباحاً غازية مفتوشة مع علمه بذلك قد بين واقعة الدعوى في قوله إنه ثبت أن المتهم كان يعرض المياه الغازية للبيع وإنه ثبت من التحليل أنها غير مقبولة لوجود رواسب بها، فإنه يكون قاصراً، إذ المحكمة لم تستظهر ماهية هذه الرواسب التي وجدت بالمياه الغازية المضبوطة، ولم تبين السبب في وجودها وأثرها في المشروب، ولم تتحدث عن الفس الذي إنتهت إلى ثبوته مع لزوم إستظهار ذلك للقول بقيام الجريمة.

الطعن رقم ١٢١٢ لسنة ١٩ لسنة ١٩٤٩/١٢/١٢ مكتب قضي ١ صفحة رقم ١٤٤ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١٢

إذا كانت واقعة الدعوى كما أثبتتها المحكمة هي أن المتهم إستعمل زجاجات فارغة تحمل علامة شركة الكوكاكولا المسجلة، وهي الإسم محفوراً باللغتين العربية والألمانية في هيكل الزجاجات، في تعبئتها بمياه غازية من منتجات مصنعه الخاص وحازها بقصد البيع، وكانت المحكمة مع تسليمها بأن ما أوردته عن الاسم ونقشه على الزجاجات وما إلى ذلك يعتبر علامة تجارية في حكم القانون، وبأن المتهم إستعملها مع علمه بصاحب الحق فيها، قد قضت برفض الدعوى المدنية المقامة من هذه الشركة قولاً منها بإعدام الجريمة وعدم توافر الخطأ بالتبع، فإنها تكون قد أعطت، إذ أن مجرد إستعمال الزجاجات وتعبئتها بمياه غازية أبداً كان نوعها أو لونها أو عرض الشراب للبيع فيها أو حيازتها بقصد البيع وهي تحمل علامة تجارية يعلم المتهم أنها مملوكة لآخر ومن حقه إستعمالها - ذلك يدخل في نطاق تطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الذي قصد الشارع منه تنظيم المنافسة وحصرها في حدودها المشروعة حماية للصالح المختلفة للمشتغلين بالتجارة والإنتاج ولجمهور المستهلكين.

ولا يمنع من نقض هذا الحكم ضرورة الحكم الجنائي نهائياً بعدم الطعن فيه، إذ من المقرر أن الحكم بالبراءة في الدعوى الجنائية لا يجوز قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة إلى الدعوى المدنية. وذلك لأن للمحكمة، وهي في صدد الفصل في طلب التعويض عن الضرر المدعى به، أن تعرض لإثبات واقعة الجريمة ولا يحول دون ذلك عدم إمكان الحكم لأي سبب من الأسباب بالعقوبة على المتهم ما دامت الدعوى الجنائية والمدنية قد رفعتا معاً أمام المحكمة الجنائية، وما دام المدعي بالحق المدني قد إستمر في السر في دعواه المدنية، ولأن أساس التعويض عن كل فعل ضار هو المادتان ١٥٠ و ١٥١ من القانون المدني ولو كان الفعل الضار يكون جريمة بمقتضى قانون العقوبات.



الطعن رقم ١٢ لسنة ٢٠ مكتب فتى ١ صفحة رقم ٤٠٦ بتاريخ ١٤/٣/١٩٥٠

لا يشترط في الوديعة أن يكون التسليم حقيقياً بل يكفي التسليم الإعتباري إذا كان المودع لديه حائزاً للشيء من قبل. فإذا كان الظاهر مما أثبتته المحكمة أن بيع المنقولات محل الدعوى قد تم وتعين المبيع وانتقلت ملكيته إلى المشتري ولكنه بقي في حيازة البائع على سبيل الوديعة لإتمام بعض الأعمال فيه، فإنه إذا ما تصرف البائع فيه بطريق الغش كان مستحقاً للعقاب.

الطعن رقم ١٣٨٠ لسنة ٢٩ مكتب فتى ١١ صفحة رقم ٦٦ بتاريخ ١٨/١/١٩٦٠

لم ينص قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ من أبريل سنة ١٩٥٦ - بتنظيم صناعة وتجارة الصابون - على أن زيادة نسبة الأحماض الدهنية تقوم مقام المعجز في الوزن.

الطعن رقم ٢٥٣٥ لسنة ٣٢ مكتب فتى ١٤ صفحة رقم ٤١٣ بتاريخ ١٤/٥/١٩٦٣

- إن المشرع إذ نص في المادة ٢٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ على وجوب مطابقة البيان التجاري للحقيقة من كافة الوجوه إنما قصد حماية المستهلك من كل تضليل في شأن حقيقة ما يعرض عليه من منتجات وإرشاده إلى مختلف رغباته وحاجاته ليختار منها ما يصلح له. ولما كان ما أثبتته المحكمة المظنون فيه في حق الطاعن من إضافته قدرأ من النشا إلى " مسحوق الشيكولاته " له أصله الصحيح في تقرير الممثل الكيميائي، الأمر الذي يستوجب حتماً إثبات ذلك ضمن بيانات العبوة، وإلا أصبح البيان مخالفاً للحقيقة فإنه لا محل لما يثيره الطاعن من أن النشا قد يكون طبيعياً باعتباره من العناصر التي تدعمل في تكوين مسحوق الكاكاو.

- جريمة عدم مطابقة البيان التجاري لا تستلزم قصداً جنائياً خاصاً، بل تحقق بمجرد عدم صحة البيان وإقراره بالقصد الجنائي العام، دون أن يلزم ثبوت إصراف النية إلى الغش، وإلا لتوافرت أركان جريمة الغش المنطبقة على أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٩.

الطعن رقم ١٩٠٧ لسنة ٤٠ مكتب فتى ٢٢ صفحة رقم ٢٣٥ بتاريخ ١٤/٣/١٩٧١

إن جريمة وضع بيانات غير مطابقة للحقيقة، تقع وتوافر أركانها ولو كانت السلطة التي يوضع البيان عليها غير معشوشة، ويتوافر القصد الجنائي فيها بمجرد وضع البيان غير الحقيقي مع العلم بعدم مطابقته للحقيقة وهي تختلف عن جريمة الغش التي تتحقق بخلط الشيء أو إضافة مادة مغايرة لطبيعته أو من نفس طبيعته ولكن من صنف أقل جودة.

الطعن رقم ١٥٢٣ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٥٦١ بتاريخ ١١/١٢/١٩٤٤

إذا كان الحكم حين إستدلل على علم التهم بفش المسلى الذى عرجه للبيع قد قال : " إنه بوصف كونه تاجر مسلى لابد قد وقف على غشه، لأن هذا الغش قد وقع بإضافة مادة غريبة إليه وهى زيت جوز الهند الذى لا يقق فى خصائصه مع المسلى، بل إن المحكمة ترى من وقائع الدعوى وظروفها أنه لابد أن يكون هو الذى باشر غشه بالطريقة التى ذكرت وذلك قبل يوم ضبطه، وأن القوائى المقدمة بالشراء غير صحيحة الخ... " فإن ذلك يكفى فى صدد بيان العلم بالغش. أما قول التهم إن المحكمة أخطأت حين ذكرت من عندها أن ثمن الزيت أقل من ثمن المسلى إذ أن فى هذا قضاء من القاضى بطله - أما قوله هذا فلا محل له لأن ما قالت به المحكمة هو من قبيل المعلومات العامة المفروض فى كل شخص أن يكون ملماً بها مما لا تلزم معه المحكمة قانوناً ببيان الدليل عليه. وقد كان يكون للتهم وجه لقوله لو أنه كان قد قدم دليلاً لا يحتمل أى شك على أن المحكمة أخطأت فيما قالت.

الطعن رقم ١٣٨٤ لسنة ٣٨ مكتب قضاى ٢٠ صفحة رقم ٥٦ بتاريخ ١٣/١/١٩٦٩

- متى كان الثابت أن العينة التى دفع بطلان الإجراءات الخاصة بها لم تؤخذ من محل الطاعن بل من محل متهم آخر فى الدعوى قضى براءته وهو وحده صاحب الصفة فى التمسك بالبطلان المقرر فى القانون لمصلحته هو دون غيره، فلا صفة للطاعن فيما دفع به من بطلان إجراءات أخذ العينة ولا وجه لما نعاه.

- نص قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٤ من أبريل سنة ١٩٥٦ بتنظيم صناعة وتجارة الصابون فى المادة الثانية منه على أن الصابون رقم ٢ هو الصابون المحتوى عقب ختمه على ٥٠٪ على الأقل من الوزن المرقوم على القطع أو من الوزن الفعلى هذه القطع عند التحليل أيهما أكبر أحاضاً دهنية وراتنجية، مما يدل على تشدد القانون فى مراعاة نسبة تلك الأحاض حامية للمستهلكين وقضاء على الغش فى الصابون حتى لا يتأدى الأمر إلى الغش فى وزن الصابون وفى نسبة المواد النافعة الداخلة فى تكوينه معاً، فلا يجدى الطاعن ما يتلوع به من نقص الوزن فى الصابون الذى أنتجه عن الوزن المرقوم على القطع ودخول بخار الماء فى تكوينه لأن ما يتعلل به من ذلك لا تندفع به التهمة المستندة إليه، بل تتضمن غشاً فى وزن الصابون، فضلاً عن الغش فى نسبة الأحاض الداخلة فى تكوينه. هذا ويفرض صحة ما يدعيه الطاعن فى طعنه كله لأن ما وقع منه من إنتاجه الصابون دون مراعاة نسبة الأحاض الدهنية والراتنجية بحسب البيان المرقوم على السلعة يحجر ذكراً لبيان تجارى غير مطابق للحقيقة معاقباً عليه بالعقوبة التى أوقعها عليه الحكم طبقاً للمواد ٢٦ و ٢٧ و ٣٤ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن البيانات والعلامات التجارية

وهو القانون الذى أممته الحكم أيضاً لإتباطاله على واقعة الدعوى فلا مصلحة له فيما أثاره فى طعنه كله من دعوى الخطأ فى تطبيق القانون أو الإخلال بمقه فى الدفاح.

- إن علم المتهم بالمش فيما يصنعه يستفاد ضرورة من كونه منتجاً له، إعتباراً بأن الصانع يعلم كنه ما يصنعه ونسبة المواد الداخلة فى تكوينه، ولا يقبل التلوع ببهره وإلا تأدى الأمر إلى تعطيل أحكام القانون. يدل على ذلك - فى خصوص صناعة الصابون - أن قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٤ من أبريل سنة ١٩٥٦ فى شأن صناعة وتجارة الصابون بعد أن نص فى المادة الثانية منه على أنه لا يجرى صوغ الصابون أو إستيراده أو بيعه أو عرضه أو طرحه للبيع أو حيازته بقصد البيع إلا إذا كان من أحد الأنواع والرتب المنصوص عليها فيها ومنها الصابون رقم ٢ وهو الصابون المحوى عقب ختمه على ٥٠٪ على الأقل من الوزن المرفوم على القطع أو من الوزن الفعلى لهذه القطع عند التحليل أبهما أكبر، أحماضاً دهنية وراتنجية بشرط ألا تزيد نسبة الأحماض الراتنجية فيه على ٢٠٪ من مجموع الأحماض، أو حسب فى المادة الثالثة ألا تزيد نسبة القلوى المطلق الكاوى فى جميع الأنواع والرتب على حد معين وإعتبر - فى هذه الحالة وحدها - زيادة نسبه مخالفة لا جعنة إذا كان المتهم حسن النية، مما مفاده أن صوغ الصابون الذى تقل فيه نسبة الأحماض أو تقص عن حد معين جعنة دائماً فى حق الصانع طبقاً للقانونين رقمى ٤٨ لسنة ١٩٤١ و ٥٧ لسنة ١٩٣٩ اللذين أشار القرار فى ديباجته عملاً فى بيان العقوبة إليهما، ولا يكون مخالفة إلا حين تزيد نسبة القلوى المطلق الكاوى عن النسبة التى حددها القرار بشرط أن يكون الصانع حسن النية، وبذلك فإن الشارع يكون قد إعتبر علم الصانع بمخالفة ما يصنعه من الصابون للنسب القانونية للأحماض الدهنية والراتنجية قائماً فى حقه بقيام موجه من صنعه وهو ثابت على الدوام، لا يستطيع المتهم أن يتلوع ببهره إلا فى حدود ما رخص فيه الشارع إستثناء لإعتبارات تسرية لا تنفى الأصل المقرر فى هذا العدد.

الطعن رقم ٦٣٣٥ لسنة ٥٥ مكتب قسى ٣٦ صفحة رقم ٧٨٢ بتاريخ ١٣/٦/١٩٨٥

إن جريمة وضع بيانات غير مطابقة للحقيقة تقع وتوافر أركانها ولو كانت السلعة التى يوضع البيان عليها غير مشوشة وتوافر القصد الجنائى فيها بمجرد وضع البيان غير الحقيقى مع العلم بعدم مطابقته للحقيقة وهى تختلف عن جريمة الفش التى تتحقق بخلط الشئ أو إضافة مادة مغايرة لطبيعته أو من نفس طبيعته ولكن من صنف أقل جودة.

## \* الموضوع الفرعي : الغش في المعاملات التجارية :

الطعن رقم ١١٠٨ لسنة ٢١ مكتب قتي ٣ صفحة رقم ٣٩٧ بتاريخ ١/٨/١٩٥٢

- إن عدم إخطار المتهم بصنع صابون رقم ١ مضاف إليه مواد محظورة إضافتها بنتيجة التحليل - ذلك لا يوجب عليه بطلان، إذ الأمر في ذلك يرجع إلى تقدير محكمة الموضوع.

- إنه لما كانت المادة الأولى من المرسوم الصادر بتاريخ ٢٢ يونيو سنة ١٩٤٢ بتنظيم بيع الصابون قد حظرت بيع الصابون رقم ١ إلا إذا كان عاليًا من المواد الإضافية كما نصت المادة ٧ من هذا المرسوم على سريان أحكام المادتين ٣٤ و ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالبيانات والعلامات التجارية على المخزومات التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم، فإن بيع صابون عليه رقم ١ مضاف إليه جبر توافر فيه أركان الجريمة المنصوص عليها بالمادتين ٢٧ و ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ باعتباره ضرباً من ضروب الغش التجاري.

الطعن رقم ٨٤٨ لسنة ٢٦ مكتب قتي ٧ صفحة رقم ١٠٨٣ بتاريخ ١٠/٢٩/١٩٥٦

مضى كان البيان التجاري موضوع الإتهام يتضمن ما لا يطابق الحقيقة لما تبضح من اختلاف نسبة الدسم الداخلة في تركيب الجبن، فإنه يعتبر عائقاً للقانون ولو كانت نسبة الدسم في الجبن المعروض تزيد على ما هو مبدون على البضاعة.

الطعن رقم ١٢٩٨ لسنة ٤٢ مكتب قتي ٢٤ صفحة رقم ٦١ بتاريخ ١/٨/١٩٧٣

إن جنابة الغش في عقد التوريد المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكرر من قانون العقوبات هي جريمة عمدية يشترط قيامها توفر القصد الجنائي باتجاه إرادة المتعاقدين إلى الإخلال بالتقيد أو الغش في تنفيذه مع علمه بذلك.

الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٣ مكتب قتي ٢٤ صفحة رقم ٥٨٠ بتاريخ ٤/٢٩/١٩٧٣

تنص المادة ١١٦ مكرراً من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ على أنه " يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنين كل من أخل عمداً في تنفيذ كل أو بعض الالتزامات التي يفرضها عليه عقد مقاول أو نقل أو توريد أو إلتزام أو أشغال عامة إرتبط بها مع الحكومة أو إحدى الهيئات العامة أو المؤسسات أو الشركات أو الجمعيات أو المنظمات أو المنشآت إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت وترتب على ذلك ضرر جسيم أو إرتكيب أى غش في تنفيذ هذا العقد ". وواضح من مساق هذا النص أنه يعاقب على الغش في تنفيذ العقود المبنية به على سبيل الحصر ويدخل في حكم النص - حسبما جاء بالذكر الإيضاحية لذلك القانون - الغش في عدد الأشياء

الموردة أو مقاسها أو عيارها أو في ذاتية البضاعة المنفق عليها أو في حقيقتها أو طبيعتها أو صفاتها الجوهرية أو ما تحويه من عناصر ناعمة أو خصائص مميزة أو عناصر تدخل في تركيبها، وعلى الجملة كل غش في إنجاز الأشغال أو الأشياء الموردة بالمخالفة لأحكام العقد وكذلك كل تغيير في الشيء لم يجر به العرف أو أصول الصناعة.

الطعن رقم ١٠٥٤ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١١٩ بتاريخ ١٩٧٧/١/١٧

جناية الغش في عقد التوريد المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكرراً من قانون العقوبات هي جريمة عمدية يشترط قيامها بتوافر القصد الجنائي بإتجاه إرادة المتعادل إلى الإخلال بالعقد أو الغش في تنفيذه مع علمه بذلك، لما كان ذلك،، وكان سياق نص المادة السابقة قد خلا من القرينة المشأة بالتعديل المدخل على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بالقانونين الرقمين ٥٢٢ سنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ التي افترض بها الشارع العلم بالغش إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة، ومن ثم فلا تناقض إذ دان الحكم المطعون فيه الطاعن بجنة بيع لبن مفسوش مع علمه بذلك أخذاً بالقرينة القانونية المنصوص عليها بالقانونين رقمي ٥٢٢ سنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ باعتبار أنه من المشتغلين بالتجارة وأخفق في إثبات حسن نيته - ذلك لأن التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع في أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة ومن ثم فإنه لا يلزم في توافر أركان جريمة بيع اللبن المفسوش في حق الطاعن مع علمه بالغش الذى إستفاه الحكم من القرينة الواردة بالمادة الثانية من القانون ٤٨ سنة ٤١ المعدل قيام الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكرراً من قانون العقوبات وللمحكمة مطلق الحرية في تقدير الدليل على حسن نية الطاعن من عدمه ولا تقبل منه المحاولة في هذا الشأن أمام محكمة النقض إذ هو أمر من إطلاقات محكمة الموضوع - والجلد الموضوعى لا يقبل أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٦٠٤ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٩٠١ بتاريخ ١٩٨١/١١/١٥

- لما كان نص المادة ١١٦ مكرراً " ج " من قانون العقوبات قد جرى في فقرته الثانية على أن، كل من إستعمل أو ورد بضاعة أو مواد مفسوشة أو فاسدة تنفيذاً لأى من العقود سالفة الذكر، ولم يثبت غشه لها أو علمه بفشها أو فسادها يعاقب بالحبس والغرامة التي لا تتجاوز ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين وذلك ما لم يثبت أنه لم يكن في مقدوره العلم بالغش أو الفساد ويحكم على الجنائي بغرامة تساوى قيمة الضرر المرتب على الجريمة ويعاقب بالعقوبات سالفة الذكر على حسب الأحوال، المتعادل من الباطن والوكلاء والوسطاء إذا كان الإخلال بتفدية الإلتزام أو الغش راجعاً إلى فعلهم " وكان من المقرر أن تخضع الموضوع أن تستبطل من الوقائع والقرائن ما تراه مؤدياً عقلاً إلى النتيجة التي إنتهت إليها، متى أقامت قضاها على

ما إتفقت به من أدلة لها أصلها الثابت في الأوراق، فإن ما تخلص إليه في هذا الشأن يكون من قبيل فهم الواقع في الدعوى مما يدخل في نطاق سلطتها وإذا كان مزودي ما أثبتته الحكم المطعون فيه بمذوناته أن الطاعن بصفته متاعداً من الباطن على توريد لحوم لجهة حكومية قد ورد بالفعل كمية فاسدة منها إلى تلك الجهة إذ تبين من فحص تلك الكمية أنها مخمومة وغير صالحة للإستهلاك الآدمي، وقد كان ذلك راجعاً لفعله دون أن يثبت للمحكمة غش أو علمه بفسادها، وكان الطاعن لا يمارى في أن ما حصله الحكم من أقوال الشهود وإعترافه بالتحقيقات بتوريطها له معناه الصحيح من الأوراق فلا يعدو ما يتعاه الطاعن على الحكم بدعوى الخطأ في تطبيق القانون - إذ دانه عن جريمة تقع - أن يكون محاولة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين تأدياً من ذلك إلى مناقضة الصورة التي إرسمت في وجدان قاضي الموضوع بالدليل الصحيح، وهو ما لا يقبل لدى محكمة النقض.

- من المقرر أنه لا يلزم لتوابع الركن المادي لجريمة الغش في التوريد جسامه الضرر الموثب عليه بل يكفي وقوع الغش لتوابع الجريمة ولو لم يوثب عليه ضرر ما، فإن ما يتعاه الطاعن على الحكم في هذا الصدد يكون غير سديد.

#### الطعن رقم ٥٥٠ لسنة ٦ مجموعة عمر ٢٦ صفحة رقم ٣٧٦ بتاريخ ١٩٣١/١٢/٢١

الجريمة المنصوص عنها في المادة ٣٠٢ ع تستلزم حصراً حصول الغش في جنس البضاعة. وجنس البضاعة هو مجموع صفاتها وعواصمها التي تلازمها فصيها تعيناً جلياً يعرفه ذوو المران من الكافة ولا يخطئون فيه عادة. وهذه الصفات ترجع إما إلى الإقليم الذي تبث فيه البضاعة أصلاً إذا كانت مما يزرع، أو تنشأ فيه وتتصل أصلاً إذا كانت من الحيوانات، أو الجهة التي تصنع فيه أصلاً إذا كانت من المصنوعات. فالبضاعة التي ليس لها عواصم طبيعة أو صفات صناعية تنفرد بها ومضمون لباتها بل هي تركيب قابل للتغير والتنوع حسب مشيئة صاحبه " كدخان مصنع من المصانع " لا يمكن أن يقع فيها غش الجنس الذي عنه المادة ٣٠٢ ع. فمن بيع بضاعة " علب سجائر " على أنها من صنع مصنع كذا ثم إتضح أنها ليست من صنع هذا المصنع وأن الصنف الموجود بها ردي فلا عقاب عليه، لأن جرمته هي جريمة تقليد لعلامة هذا المصنع التي نص عليها في المادة ٣٠٥ ع الموقوف العمل بها لأن الشارع لم يضع لآلئ لوائح لتخصيص علامات المصانع لأصحابها.

#### الطعن رقم ١٣٩٧ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٢٦ صفحة رقم ٧٧٨ بتاريخ ١٩٤٥/١٠/٢٢

إن القول على الإطلاق وبصفة عامة بأن كل متعهد توريد لابد يعلم بالغش الذي قد يكون في البضاعة التي يوردها ولو لم تكن من صنعه بل جاءت من غيره دون أن يتصل بها مباشرة - هذا القول لا يستند إلى

أى أساس من القانون ولا يتفق وحكم المنطق. فإن الفش قد يكون بطريقة أو كيفية لا يمكن معها للإنسان كائناً من كان، أن يدركه بحسه أو بتميزه. وإذن فلا يصح إعتبار مثل هذا القول - من غير بيان نسبة الفش وطريقته إلخ - دليلاً كافيًا لأن تقام عليه أية حقيقة من الحقائق القانونية.

الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٢٤٩ بتاريخ ١٩٣١/٢/٢٢  
عدم إتباع المرسل إليه للقواعد الواردة بالمادة ٩٩ وما بعده من قانون التجارة بشأن إثبات حالة البضائع الواردة إليه لا يسقط حقوقه قبل المرسل بل ولا قبل وكلاء النقل وأمنائه في أحوال الفش والتدليس الواقع من أيهم كالحالة المنصوص عليها بالمادة ٣٠٢ عقوبات.

الطعن رقم ١٣٨٤ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٥٦ بتاريخ ١٩٦٩/١/١٣  
القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ في شأن تنظيم صناعة وتجارة الصابون صدر بعده قرار من مجلس الوزراء في ٤ من أبريل سنة ١٩٥٦ بتنظيم صناعة وتجارة الصابون بالإستناد إلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ وهو الإعلان الذي جعل في المادة التاسعة منه السلطة التشريعية لمجلس الوزراء، وإلى القانون رقم ٦٥٨ لسنة ١٩٥٤، بإلغاء إستصدار مراسيم، وأُخِرَ في ديباجته إلى الإطلاع على المادتين ٥، ٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ في شأن قمع التدليس والفش والمواد ٣٢، ٣٤، ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالبيانات والعلامات التجارية والقوانين المعدلة له وأسقط الإشارة إلى القانون ٨٧ لسنة ١٩٣٨ سالف الذكر والذي كان يعبر في مادته السابعة الجرائم المنصوص عليها فيه مخالفات لا جنحاً، وهذا الإسقاط للقانون جاء على خلاف ما إستته الشارع وإنتهجه في القرارات السابقة والتي كانت تصدر بالإستناد إليه. فقرار مجلس الوزراء سالف الذكر والذي يجمع بين القانون والمرسوم في قوته الملزمة يعبر ناسخاً لما يتعارض معه من أحكام في التشريعات السابقة على صدوره ومنها القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ سالف البيان. يدل على ذلك أنه لم يشر في ديباجته إليه كما سبق، وأنه أعاد تنظيم ما كان ينظمه القانون والمراسيم السابقة على صدوره في شأن صناعة وتجارة الصابون وآخرها المرسوم الصادر في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥١ تنظيمًا كاملاً متناولاً ما كانت تتناوله من أحكام ومنها أنواع الصابون ورتبه والعناصر الداخلة في تكوينه كما تناول جرمي الفش والخدعة عملاً في العقاب عليهما إلى المادتين ٥، ٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ في شأن قمع التدليس والفش كما أحال إلى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالبيانات والعلامات التجارية والذي يوجب في المادة ٢٧ منه أن يكون البيان التجاري مطابقاً للحقيقة وإعتبر فيما يختص بتطبيقه بيان العناصر الداخلة في تكوين البضاعة بياناً تجارياً بحسب ما نص عليه في المادة ٢٦ منه وعاقب على مخالفة ذلك بعقوبة الجنتحة

في المادة ٣٤ منه وهي المواد التي أحال إليها قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ من أبريل سنة ١٩٥٦ على ما سلف.

الطعن رقم ١٩٨٧ لسنة ٣٨ مكتب قتي ٢٠ صفحة رقم ٤٩٤ بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢١  
نصت المادة ١١٦ مكرراً "١" من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ على أنه:  
"يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنين كل من أخل عمداً في تنفيذ كل أو بعض الإلزامات التي يفرضها عليه عقد مقاوله أو نقل أو توريد أو التزام أو اشتغال عامة يرتبط بها مع الحكومة أو إحدى الهيئات العامة أو المؤسسات أو الشركات أو الجمعيات أو المنظمات أو المنشآت إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بتعصيب ما بأية صفة كانت وترتب على ذلك ضرر جسيم أو يرتكب أي غش في تنفيذ العقد". وبين من سياق النص أنه يشترط لقيام أي من الجرمين اللتين تضمنهما وهما الإخلال العمدي في تنفيذ الإلزامات التعاقدية الذي يترتب عليه ضرر جسيم والغش في تنفيذ تلك العقود أن يقع الإخلال أو الغش في تنفيذ عقد من العقود التي أوردتها المادة على سبيل الحصر، وأن يكون التعاقد مرتبطاً به مع الحكومة أو إحدى الجهات الأخرى التي أشارت إليها المادة المذكورة. وقد ألحقت المذكرة الإيضاحية للقانون سالف البيان عن علة التجريم. ولما كان الحكم المطعون فيه قد حجب نفسه عن بحث توافر تلك العناصر بالثبت من طبيعة العلاقة بين الطعون ضده والجهة التي تم التوريد إليها مع ما لذلك من أثر في إسباغ التكييف الصحيح على الواقعة الدعوى، فإنه يكون مشوباً بالقيصور الذي يعجز محكمة النقض عن مراعاة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إليها في الحكم، مما يستوجب نقضه والإحالة.

#### \* الموضوع الفرعي : دخان :

الطعن رقم ١٣٨١ لسنة ٢٣ مكتب قتي ٥ صفحة رقم ١٠٠ بتاريخ ١٩٥٣/١١/١٧  
إن القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٣ قد نص على أن الدخان المخلوط هو الدخان الذي يخلط به أو تدس فيه مواد غريبة بأية نسبة كانت، وتنص المادة السادسة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ المعدلة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ على عقاب من يحرز دخاناً مشوشاً أو مخلوطاً بالحليب والفرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين فضلاً عن مصادرة الدخان موضوع الجريمة، مما يبين منه أن الشارع لم يحدد نسبة للخلط، وسوى في توافر الركن المادي للجريمة بين الخلط بنسبة كبيرة أو ضئيلة، وجعل مجرّد إحراز الدخان المخلوط أو المشوش جرمة معاقباً عليها. وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد حكم محكمة أول درجة الذي برأ الطاعن لعدم توافر القصد الجنائي لديه وأنهت في الوقت ذاته أن الدخان مخلوط بمواد متفحمة



وقضى بمصادرتها، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات تنص على أنه " إذا كانت الأشياء المذكورة من التي يعد صنعها أو إستعمالها أو حيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة فى ذاته وجب الحكم بالمصادرة فى جميع الأحوال، ولو لم تكن تلك الأشياء ملكاً للمتهم " فإن الحكم يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً.

الطعن رقم ١٤٠٥ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٢٣٦ بتاريخ ١٣/٣/١٩٦٢

— متى كان لم يصدر قرار وزارى يميز إضافة مادة ما إلى دخان المضخة فإن الأمر بشأنه يظل خاضعاً لحكم المادتين الأولى والسابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان المعدل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤.

— المادة الغريبة المشار إليها فى الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ هى كل مادة تضاف إلى الدخان قبل تجهيزه للإستعمال فى المصنع، ولا إعداد بالبائع الذى يحمل التهم على إيقاع هذا الخلط مادام يعلم أن ما أضافه هو مادة أخرى. ومن ثم فإنه يعد من أعمال الخلط التى حرمها القانون رش الدخان بسائل يحتوى على الماء والمسل والنظرون ولو كان ذلك بقصد تحسينه وإرضاء العملاء.

— ليس بلامرر للحكم بأن مادة ما قد خلطت بالدخان، أن يكون الدليل عليها مستعماً حصاً من نتيجة التحليل وإمكان عزها وتحديد نسبتها، إذ أن التحليل جزء من أوجه البحث — فمضى إطمأنت المحكمة إلى الأدلة المستقاة من إقرارات بعض من سئلوا برش الدخان بسائل معين ومن ضبط هذا السائل وأداة إستعماله، فإن ذلك يكون كافياً للإستدلال على وقوع الجريمة، ولا ينال من هذا النظر أن تكون المادة التى خلط بها الدخان قد تفاعلت مع بعض مكوناته أو أنها تشابهت مع البعض الآخر مما يصعب معه تحديد نسبتها.

— متى كان الثابت من وقائع الدعوى ومما إطمأنت إليه المحكمة من الأدلة أن لمدراً معيناً من الدخان هو الذى تم خلطه دون سائر ما ضبط من الدخان، فإنه يعين أن يقتصر الحكم بعقوبة المصادرة على هذه الكمية المخلوطة وحدها.

الطعن رقم ١٧١٠ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٢٦٣ بتاريخ ٢٦/٣/١٩٦٢

ين من إستعراض نصوص المواد ٦٠، ٦١، ٦٢ مكرر ٧ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان المعدل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ وقرار وزير المالية رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ الخاص بتحديد النسب التى يجوز خلط أنواع الدخان المسل بها — أن الشارع، فيما عدا تلك النسب التى فوض

وزير المالية لتحديد، لم يحدد نسبة خلط الدخان وسوى في توافر الركن المادى للجريمة بين الخلط بنسبة كبيرة أو ضئيلة وجعل مجرد إحراز الدخان المخلوط جريمة معاقباً عليها فأنشأ بذلك نوعاً من المسؤولية القرضية مبنية على إفواض قانوني لتوفير القصد الجنائي لدى الفاعل - إذا كان صانعاً - بحيث لا يستطيع دفع مسؤوليته في حالة ثبوت الغش أو الخلط، تأسيساً على أن من واجباته الإشراف الفعلي على ما يصنعه والالتزام أحكام القانون في هذا الصدد، ففقوده عن هذا الواجب يعد قرينة قانونية قاطعة على توافر العلم بذلك الغش أو الخلط وأن إرادته إتجهت إلى هذا الفعل المؤثم قانوناً ما لم تقم به حالة من حالات الإعفاء من المسؤولية الجنائية. أما من لم يكن صانعاً فقد أعفاه القانون من العقاب إذا ثبت حسن نية. فإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده " المتهم المدعى عليه مدنياً " صانع وأن الدخان المضبوط لديه قد ثبت وجود نسبة عالية من الرمل فيه، وهو مادة غريبة عنه يصدق عليه معها وصفه بالدخان المخلوط، فإن ما انتهى إليه الحكم من رفض الدعوى المدنية القائمة من مصلحة الجمارك " الطاعة " تأسيساً على عدم ثبوت توافر العلم بخلط الدخان لدى المطعون ضده أو قيامه بفعل الخلط يكون ملائماً في تطبيق القانون معينا نقضه والإحالة بالنسبة لما قضى به في الدعوى المدنية.

الطعن رقم ٨٩٤ لسنة ٣٣ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٩٨٠ بتاريخ ١٩٦٣/١٢/٢٤

المستفاد من نصوص الأمر العالي الصادر في ٢٥ يونيه ١٨٩٠ المعدل بالأمر العالي الصادر في ١٠ مايو ١٨٩٢ أن المشرع قد سلب ولاية المحاكم الأصلية بالحكم في الدعوى الخاصة بجريمة زراعة الدخان وأنشط سلطة الحكم فيها إلى المديرين والمهاطين وجعل لقراراتهم في هذا الصدد نهائية وغير قابلة للطعن فيها أمام أية محكمة كانت، مما كان يبين معه على المحكمة الإستئنافية أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى، وإذا هي لم تفعل وقضت في موضوع الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف الذي قضى بإدانة المطعون ضده فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون على وجهه الصحيح مما يجب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه وتصحيحه بالقضاء بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى.

الطعن رقم ٩٩٢ لسنة ٣٣ مكتب قضي ١٥ صفحة رقم ٣٥ بتاريخ ١٩٦٤/١/١٣

لم يحدد قرار وزير المالية الرقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ - بشأن وضع نظام خلط الدخان - نسبة للخلط وسوى في توافر الركن المادى للجريمة بين الخلط بنسبة كبيرة أو ضئيلة وجعل مجرد إحراز الدخان المخلوط أو المشوش جريمة معاقباً عليها كما هو مستفاد من أحكام المواد ١، ٩، ٦، مكرر، ٧ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ - بشأن تنظيم صناعة وتجارة الدخان - المعدل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤

فأنشأ بذلك نوعاً من المسؤولية المقررة مبنية على إقراض توفر القصد الجنائي لدى الفاعل - إذا كان صانعاً. ومن ثم لا يستطيع دفع مسئوليته في حالة ثبوت العش أو الخلط.

الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٥ صفحة رقم ٧٩٩ بتاريخ ١٢/٨/١٩٦٤

- من المقرر أن الجزء الذي ربطه الشارع في الأمر العالي الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٨٩١ المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٨ - المنطبق على واقعة الدعوى والتي أقيمت على أساسه - هو بمثابة تعويض مدني للخرانة العامة عن الضرر الذي أصابها من إدخال أو إصطناع أو تداول أو إحراز الدخان المشوش أو المخلوط باعتبارها تهريماً حركياً وما يقتضي به من غرامة ومصادرة لا يحذر من العقوبات الجنائية بالمعنى المقصود في قانون العقوبات. ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضي برفض الدعين بعدم قبول تدخل مصلحة الجمارك بصفتها مدعية بالحقوق المدنية وعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها قد أصاب.

- بينت المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٨٩١ المعدلة بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٣ - أن المقصود بمقابلة " الدخان المخلوط " الدخان الذي تخلط به أو تدس فيه مواد غريبة بأي نسبة كانت. ولما كان الثابت من ملفوات الحكم المطعون فيه أن الدخان المضبوط لدى الطاعن قد ثبت وجود نسبة عالية من الرمل فيه وهو مادة غريبة عن الدخان يصدق عليه وصفه بالدخان المخلوط. وكانت المادة الثانية من هذا الأمر العالي المعدلة بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٨ تقضي باعتبار حيازة الدخان المخلوط تهريماً ومصادرة هذا الدخان فضلاً عن توقيع غرامة قدرها عشرة جنيهات عن كل كيلو جرام أو جزء من الكيلو جرام، وكان الدخان المضبوط - مخلوطاً بالرمل وبالعسل معاً - يعوز من وجهة نظر القانون دحاناً مخلوطاً مؤثماً ولا يقدح في ذلك أن يكون خلطه بالعسل في حدود النسبة المقررة بالقانون، إذ العبرة بالدخان المخلوط هي بمجموعه كوحدة يصدق عليها هذا الوصف، ومن ثم يكون القول باستبعاد كمية العسل المضاف في حدود القانون والقضاء بالغرامة منسوبة إلى كمية الدخان وحده لا سند له من القانون.

- جرى قضاء محكمة النقض على أن الشارع قد جعل مجرد إحراز الدخان المخلوط أو المشوش جريمة معاقباً عليها، وسوى في توافر الركن المادي للجريمة بين أن يكون الخلط بنسبة كبيرة أو ضئيلة، فأنشأ بذلك نوعاً من المسؤولية القرية مبنية على إقراض قانوني لتوافر القصد الجنائي لدى الفاعل - إذا كان صانعاً - الذي لا يستطيع دفع مسئوليته في حالة ثبوت العش أو الخلط وقصوده عن واجب الإشراف الفعلي على ما يصنعه، وإلتزام أحكام القانون في هذا الصدد بعد قرينة قانونية قاطعة على توافر العلم بذلك العش أو الخلط وأن إرادته إتجهت إلى هذا الفعل المؤثم قانوناً ما لم تقم به حالة من حالات الإعفاء

من المسؤولية الجنائية، وبذلك يكون نص الطاعن على الحكم إقامة قضائه على أساس المسؤولية الفرضية في غير محله.

الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٥ صفحة رقم ٦٤٩ بتاريخ ١١/٩/١٩٦٤

تنص الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان على أنه يقصد بعبارة الدخان المشوش جميع المواد المعدة للبيع أو للإستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه كما تنص الفقرة الأخيرة من تلك المادة على أنه يقصد بالدخان المخلوط الدخان الذي تخلط به أو تلمس فيه مواد غريبة بأية نسبة كانت. ومفاد هذين النصين أن كلا النوعين يفرق في ماهيته ومقوماته عن الآخر. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه حين إستلزم للعقاب على إحراز الدخان المشوش أن تكون المادة المخلوطة دخان جرى غشه أو خلطه بمواد أخرى يكون قد إستعار تعريف المشرع للدخان المخلوط وأجراه على الدخان المشوش، فبخالف بذلك حكم القانون.

الطعن رقم ١٣٤٢ لسنة ٣٥ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٩٣٧ بتاريخ ١٢/٢٠/١٩٦٥

جرمة خلط الدخان أساسها أن يضاف إلى الدخان ما ليس منه مما لا تجوز إضافته إليه أو خلطه به، وهذا المعنى ملحوظ في المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٨٩١ المعدلة بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ الذي حل محله القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ بنصها في فقرتها الأخيرة على أن المقصود بعبارة " الدخان المخلوط " الدخان الذي يخلط به أو تلمس فيه مواد غريبة بأية نسبة كانت إلا إذا كانت هذه المواد مما يسمح القانون بخلط الدخان بها وفي الحدود والنسب والمواصفات التي يصرح بها. ومن ثم فإن ما قائله المحكمة من أن مطابقة العسل الذي يخلط به الدخان للمواصفات التي حددها قرار مجلس الوزراء في ١١ مايو سنة ١٩٥٥ بتنظيم صناعة العسل الأسود ولا شأن له بجرمة غش الدخان الذي يخلط بعسل لا تتوافر فيه هذه المواصفات غير صحيح.

الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ٦٢٨ بتاريخ ٥/١٦/١٩٦٦

- البين من نص الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة الدخان المعدلة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ - أن المراد بالصانع أو التاجر أو صاحب الخانات أو المخزن المخاطبين بأحكام هذا القانون هو صاحب الأمر بحسب النظام الموضوع للمنشأة في الإشراف الفعلي على المصنع أو محل التجارة أو الخانات أو المخزن والنوط به الإختصاص بتنفيذ ما فرضه القانون.

- الواضح من نص المادة السادسة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة الدخان المعدلة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ أن المشرع جعل مجرد حيازة الدخان المشوش أو المخلوط جريمة في ذاته

وأن المصادرة فيها وجوبية فهي من قبيل ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات يقتضيها النظام العام لتعلقها بشئ خارج طبيعته عن دائرة التعامل وهي على هذا الاعتبار إجراء "بوليسى" لا مفر من إنجازه في مواجهة الكافة. ولما كان الحكم المطعون فيه إذ فاته القضاء بمصادرة الدخان المضبوط على الرغم من ثبوت غشه، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بالقضاء بمصادرة الدخان المضبوط.

الطعن رقم ٥٤٧ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٦٤٢ بتاريخ ١٥/٥/١٩٦٧

الفرامة التي ربطها الشارع في الأمر العالى الصادر في ٢٢ يولييه سنة ١٨٩١ المصلد بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٨ تغلب عليها صفة العقوبة وبطلانها عنصر التعويض عن الضرر الذي يصيب الخزنة العامة من إدخال أو إصطناع أو تداول أو إحراز الدخان المغشوش أو المخلوط بإعتباره تهريباً جرمياً. ويؤتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم بها إلا من محكمة جنائية. ومن ثم فإن قضاء الحكم المطعون فيه بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة بعد منهيها للخصومة على خلاف ظاهره، ما دام أن المحكمة المدنية اتمالة إليها الدعوى غير مختصة بنظر الدعوى ومآل طرح الدعوى المدنية عليها هو الحكم بعدم اختصاصها بنظرها.

الطعن رقم ٧٥٣ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٦٦٥ بتاريخ ١٠/٦/١٩٦٨

- البين من المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان أنه يقصد بالدخان المغشوش جميع المواد المذلة للمع أو للإستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه.
- أساس جريمة خلط الدخان أن يضاف إلى الدخان ما ليس منه مما لا تجوز إضافته إليه أو خلطه به بآية نسبة كانت إلا إذا كانت المواد المضافة مما يسمح القانون بخلط الدخان بها - كالمسل والجلسرين - وفي حدود النسب والمواصفات التي يصرح بها، وليس الرمل من تلك المواد.
- نصت المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ على إعتبار غش التبغ أو خلطه على غير ما يسمح به القانون تهريباً. وترتباً على ذلك فإن وجود نسبة من الرمال في الدخان وهي مادة غريبة لا يسمح القانون أن يخلط بها الدخان بأى نسبة كانت مهما حوالت بختيار خلطاً معالفاً عليه، كما يعد في حكم القانون تهريباً.

- جرى قضاء محكمة النقض على أن الشارع بنص المادة السابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ قد جعل مجرد إحراز الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة معالفاً عليها في حق الصانع، وأنشأ نوعاً من المسؤولية الترضية مبنية على الفراض قانوني بواطن القصد الجنائي لدى الفاعل إذا كان صانعاً، فلا يستطيع هذا دفع مسؤوليته في حالة ثبوت الغش أو الخلط إذ القانون يلزمه بواجب الإشراف الفعلى على ما

يصنعه. ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف النظر القانوني المتقدم، وكان حليفاً بالحكمة إذا رأت في تقرير التحليل قصوراً أن تستجلى الأمر عن طريق سؤال المختص فنياً وتستظهر سبب وجود الرمل في الدخان وهل يرجع لفعل إيجابي يسأل المتهم عنه أو أن مرده أمر لا دخل له فيه ولا تأنيب عليه، مما يجب الحكم بما يوجب نقضه.

الطنن رقم ١٧٧٨ لسنة ٣٨ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٩٨٧ بتاريخ ١٨/١١/١٩٦٨

- ليس في نصوص القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ في شأن صناعة وتجارة الدخان والقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ ما يوجب إجراء التحليل وإخطار صاحب الشأن بنتيجته في مهلة معينة.

- لم يوجب القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ في شأن قمع التدليس والعش البطلان على عدم اتباع الإجراءات الخاصة بأخذ العينة وإخطار صاحب الشأن بنتيجة التحليل.

الطنن رقم ١١٩٢ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٤٠ بتاريخ ٧/١/١٩٧٣

لما كانت حيازة الدخان المسحوق والمخلوط لصناعة العطوس " الشوق " على خلاف ما يسمح به القانون تعتبر تهريباً معالفاً عليه بمقتضى المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن تهريب التبغ التي تنص على أنه " يعاقب على التهريب أو الشروع فيه بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة شهور وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وبحكم بطريق التضامن على الفاعلين والشركاء بتعويض يؤدي إلى مصلحة الجمارك على النحو التالي "أ..... "ب" عشرون جنيهاً عن كل كيلو جرام أو جزء منه من التبغ الجاف أو منتجاته ". وكان قضاء النقض قد جرى على أن التعويضات المشار إليها في القوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم هي عقوبة تنطوي على عنصر التعويض فلا يجوز الحكم بها إلا من محكمة جنائية وأن الحكم بها حتى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها وبلا ضرورة لدخول الخزنة في الدعوى ودون أن يتوقف ذلك على تحقيق وقوع ضرر عليها، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالتعويض لمصلحة الجمارك وبغير تدخل منها في الدعوى يكون قد إلتزم صحيح القانون.

الطنن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٩٧٨ بتاريخ ١٣/١١/١٩٧٣

- الجرائم المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ ومنها جريمة حيازة التبغ اللبسي المعروف بالطرابلسي مثار الطعن - هي جرائم عمدية مما يعين لتوفر القصد الجنائي فيها العلم بالوقائع التي تدخل في تكوين الجريمة، وهو في صورة الدعوى العلم بنوع التبغ الذي أنصب عليه فعل الجنائي.

– لما كان القصد الجنائي من أركان الجريمة فيجب أن يكون ثبوته فعلياً، ولا يصح القول بالمسئولية الافتراضية إلا إذا نص الشارع عليها صراحة أو كان إستخلاصها سائفاً عن طريق إستقراء نصوص القانون أو تفسيرها بما يتفق وصحيح القواعد والأصول المقررة في هذا الشأن. وإذا كانت نصوص القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ لم يرد فيها ما يفيد الخروج على الأحكام العامة في المسئولية الجنائية بإعتناق نظرية المسئولية الافتراضية، فإن القول بأن ذلك القانون قد أنشأ نوعاً من هذه المسئولية يكون غير مسديد، إذ لو أراد الشارع إنشاء نص على ذلك على مستته في المادة السابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان. ولا يقدح في ذلك إعتبار الشارع حماسة التبغ أو عطله – على غير ما يسمح به القانون – من حالات التهريب عملاً بالمادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤، ذلك لأن المسئولية الافتراضية بالنسبة للصانع في هذه الحالة إنما هي إستثناء تستند إلى المادة السابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣.

الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٩٨٤ بتاريخ ١١/١٣/١٩٧٣  
جرى قضاء محكمة النقض على أن الشارع بالنص في المادة السابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان قد جعل مجرد إحراز الدخان المخلوط أو المشوش جريمة معاقباً عليها في حق الصانع، فأنشأ نوعاً من المسئولية الافتراضية مبنية على إفراض قانوني يعاير القصد الجنائي لدى الفاعل إذا كان صانعاً، فلا يستطيع هذا دفع مسئوليته في حالة ثبوت الغش أو الخلط إذ القانون يلزمه بواجب الإشراف الفعلي على ما يصنعه. ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن العينة أخذت من مصنع المطعون ضده الأول وأن تحليلها أورى أنها مخلوطة بمادة غريبة هي مادة أكسيد الحديد، فإنه إذ بنى قضاءه على إنضاء القصد الجنائي لديه يكون مخطئاً في القانون.

الطعن رقم ٧٣٥ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٩٨٩ بتاريخ ١١/١٣/١٩٧٣  
يبين من إستقراء نصوص المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان المعدل بالقانونين رقمي ٧٩ لسنة ١٩٤٤ و ٨٦ لسنة ١٩٤٨ والمادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ – أن الشارع قد أبان في القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ عن مقصوده بالدخان المشوش بأنه جميع المواد المعدة للبيع أو للإستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه. وأبان عما يعنيه بالدخان المخلوط بأنه الذي تخلط به أو تدس فيه مواد غريبة بأية نسبة، بيد أن المشرع لم يفصح في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ عن المقصود بالغش، وإجتزأ في مجال بيان ما يعتبر من الغش على إعداد التبغ من الفضلات، كما لم يفصح عن مقصوده بالخلط. ولما كان الشارع وقد أشار في ديباجة القانون

الأخير إلى القانون الأول ولم يلقه كما ألقى غيره من قوانين أخر ألغ إليها في الديباجة نفسها، فإنه يلزم الرجوع في تعريف مقصوده بكل من الفش والخلط إلى ذلك القانون الذي أشار إليه وأبقى عليه. وكانت الواقعة كما أوردتها الحكم المطعون فيه من أن المطعون ضده عرض للبيع دخاناً (نشوقاً) يمتزج على مادة غريبة < رمل > فإنه على النظر المتقدم يكون الوصف الصحيح لها أنها خلط دخان بمواد غريبة مما يؤثمه القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ سالف الذكر - وليست غشاً بإعداد مواد للبيع أو الإستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه، ولا هي في حكم الفش بعرض دخان باسم غير صحيح، أو بإعداده من الفضلات. وكان الخلط المؤثم الذي يعتبر تهرباً وفق الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ هو الذي يكون موضوعه تيفاً مما نصت عليه الفقرات الثلاث الأولى من هذه المادة على سبيل الحصر وهو التبغ المستتب أو الزروع عملياً والتبغ السوداني أو التبغ الليبي المعروف بالطرابلسي والتبغ المشوش والمعتبر مفسوشاً بإعداده من الفضلات. ولما كان الدخان مثار الطعن لا يندرج في أى نوع منها وإنما هو دخان مسحوق لصناعة العطوس < نشوق > فإن جنوح الطاعة < مصلحة الجمارك > إلى تحققة الحكم المطعون فيه فيما إنتهى إليه من رفض دعاوها بالتعويض قولاً منها بأن الواقعة تعتبر تهرباً وفق المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤، يكون قولاً غير سديد، ويكون طعنهما معيبين الرفض.

الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٣٠٠ بتاريخ ١٨/٣/١٩٧٤

يبين من إستقراء نصوص المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان المعدل بالقانونين رقمى ٧٩ لسنة ١٩٤٤ و ٨٦ لسنة ١٩٤٨ والمادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ - إن الشارع قد أبان فى القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ عن مقصوده بالدخان المشوش بأنه جميع المواد المعدة للبيع أو الإستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه. وأبان عما يعنيه بالدخان المخلوط بأنه الذى تخلط به أو تلى فيه مواد غريبة بأية نسبة، بيد أن المشرع لم يفصح فى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ عن المقصود بالفش، وإجتزأ فى مجال بيان ما يعتبر من الفش على إعداد التبغ من الفضلات، كما لم يفصح عن مقصوده بالخلط. ولما كان الشارع وقد أشار فى ديباجة القانون الأخير إلى القانون الأول ولم يلقه كما ألقى غيره من قوانين أخرى ألغ إليها فى الديباجة نفسها فإنه يلزم الرجوع فى تعريف مقصوده بكل من الفش والخلط إلى ذلك القانون الذى أشار إليه وأبقى عليه. وكانت الواقعة كما أوردتها الحكم المطعون فيه من أن المطعون ضده عرض للبيع دخاناً "نشوقاً" يمتزج على مادة غريبة " رمل " فإنه على النظر المتقدم يكون الوصف الصحيح لها أنها خلط دخان بمواد غريبة مما يؤثمه القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ سالف الذكر - وليست غشاً بإعداد مواد للبيع أو الإستهلاك بوصف أنها



دخان وليست منه، ولا هي في حكم الفئس يعرض دخان باسم غير صحيح، أو بإعداده من الفضلات. وكان الخلط المؤلم الذي يعتبر تهريماً وفق الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ هو الذي يكون موضوعه تبغاً مما نصت عليه الفقرات الثلاث الأولى من هذه المادة على سبيل الحصر وهو التبغ المستبت أو المزروع عملياً والتبغ السوداني أو التبغ الليبي المعروف بالطرابلسي والتبغ المشوش والمعبر مفشوشاً بإعداده من الفضلات ولما كان الدخان مذر الطعن لا ينسج في أى نوع منها وإنما هو دخان مسحوق لصناعة العطوس "نشوق" فإن جنوح الطاعة "مصلحة الجمارك" إلى تحتلئة الحكم المطعون فيه لهما إنتهى إليه من رفض دعاوها بالتعريض قولاً منها بأن الواقعة تحير تهريماً وفق المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤، يكون قولاً غير شديد، ويكون عطفا متعين الرفض.

#### الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٣٠٧ بتاريخ ١٨/٣/١٩٧٤

- جرى قضاء محكمة النقض في تفسير المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان على أن جريمة خلط الدخان هي أن يضاف إلى الدخان ما ليس منه مما لا تصح إضافته أو خلطه به بأية نسبة كانت إلا إذا كانت المواد المضافة مما يسمح القانون بخلط الدخان بها كالمصل والجلسرين وفي حدود النسبة والواصفات التي يصرح بها، فإذا ثبت الخلط المؤلم صح - على مقتضى المادة السابعة من القانون المذكور - إفراض علم المتهم به، وبالتالي توافر القصد الجنائي لديه إذا كان صانعاً. فلا يستطع دفع مسئوليته بدعوى الجهل بعناصر المخلوط أو نسبته إذ القانون يلزمه بواجب الإشراف الفعلى على ما يصنعه.

- من المقرر أن المرجع في مطابقة المادة للمواصفات المطلوبة للتحليل دون الإشراف النظرى.

#### الطعن رقم ١١٣٤٩ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٨٩٦ بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٧٥

أن المادة الأولى من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ - في شأن تهريب التبغ قد نصت على أنه "يقصد بالتبغ في تطبيق أحكام هذا القانون جميع أنواعه وأشكاله في السجاير والسيجار وأوراق التبغ بالساق أو مجردة منه، والتبغ المسحوق والمكبوس والمقطوع والمفروم والتمباك بجميع أشكاله سواء كان التبغ خالصاً أو مخلوطاً بمواد أخرى وفقاً لما ترخص فيه القوانين"، كما نصت المادة الثانية منه على أنه "يعبر تهريماً" أولاً "إستبانت التبغ أو زراعته عملياً" ثانياً "إدخال التبغ السوداني أو التبغ الليبي المعروف بالطرابلسي أو بذور التبغ بكافة أنواعه إلى البلاد" ثالثاً "غش التبغ أو إستيراده مفشوشاً، ويعبر من الفئس إعداد التبغ من أعقاب السجاير أو السيجار أو ما يتخلف عن إستعمال التمباك" رابعاً "تداول التبغ المنصوص عليه في الفقرات السابقة أو حيازته أو نقله أو خلطه على غير ما يسمح به القانون وكذلك تداول البلور أو

حيازتها أو نقلها. لما كان ذلك، وكانت الواقعة - كما نوردتها الحكم المطعون فيه - أن الطاعن خلط دخاناً بصل بنسبة تزيد عن المسموح به قانوناً، وكان الخلط المؤثم الذي يعبر تهرباً وفق الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ هو ذلك الذي يكون موضوعه تباعاً مما نصت عليه الفقرات الأولى من هذه المادة على سبيل الحصر وهو التبغ المستعب أو المزروع محلياً والتبغ السوداني أو التبغ اللبى المعروف بالطرابلسي والتبغ المشوش والمعبر مفضوحاً بإعداده من الفضلات. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين نوع التبغ المخلوط - مدار الإتهام - وهل يندرج في أى نوع مما نصت عليه الفقرات الثلاث الأولى من هذه المادة أو أنه ليس منها - الأمر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يسوجب نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث بالى أوجه الطعن.

#### الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٤٥ مكتب قتي ٢٧ صفحة رقم ١٦٨ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢

استقر قضاء محكمة النقض على أن جريمة خلط الدخان تقتضي بالضرورة توافر عنصرين الخلط المؤثم بفعل الجنائي دون مراعاة النسب المقررة والقصد الجنائي المفروض ولا يبنى توافر أحدهما عن وجوب توافر الآخر.

#### الطعن رقم ٢١٩١ لسنة ٥١ مكتب قتي ٣٤ صفحة رقم ٤٤٢ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٨

- البين من المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان أنه يقصد بالدخان المشوش جميع المواد المعدة للبيع أو الإستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه كما أن جريمة خلط الدخان أساسها أن يضاف إلى الدخان ما ليس منه مما لا يجوز إضافته إليه أو خلطه به بأية نسبة كانت، إلا إذا كانت المواد المضافة مما يسمح القانون بخلط الدخان بها - كالعسل والجلسرين - وفي حدود النسبة والمواصفات التي يصرح بها، وقد نصت المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ على اعتبار غش التبغ أو خلطه على غير ما يسمح به القانون تهرباً، كما أصبحت أيضاً حيازة التبغ اللبى المعروف بالطرابلسي تهرباً. وإذا ثبت هذه المحكمات أن المظنون ضده الأول قد أنتج دخاناً مخلوطاً بمواد غريبة وبدخان طرابلسي وكان الشارع ينص المادة السابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ قد جعل مجرد إحراز الدخان المخلوط أو المشوش جريمة معاقب عليها في حق الصانع وأنشأ نوعاً من المسؤولية المفترضة مبنية على افراض قانوني بموافر القصد الجنائي لدى الفاعل إذا كان صانعاً فلا يستطيع دفع مسؤوليته في حالة ثبوت الغش أو الخلط إذ القانون يلزمه بواجب الإشراف الفعلي على ما يصنعه.

- مؤدى نص القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ أن التصور عن نوع التبغ " الملبس أو الطرابسى " يدل على نوع واحد ويتصرف إلى النوع المحظور إدخاله أو تداوله أو حيازته أو نقله أو خلطه.

- حضور مندوب الإنتاج لا يدل حتماً على إتمام العمل الجارى فى حضرته طبقاً لأحكام القانون أو المرجع فى مطابقته للمواصفات المطلوبة للتحليل دون الإشراف النظرى بما لا تأثير معه لعدم إيضاح مفتش الإنتاج لما إذا كانت العينات التى أرسلت للتحليل قد أخذت من دخان أنتج تحت إشراف مصلحة الإنتاج من عدمه.

#### الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٨٦٦ بتاريخ ١٩٤٩/٥/٣

إن القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ لم ينص على عقوبة من يخالف أحكام القرار الوزارى الذى يصدر بتنظيم صناعة الدخان، ولم يحول الوزير حق وضع العقوبة بل كل ما حوله هو وضع الشروط التى يصح معها خلط الدخان. وإذن فإن مخالفة القرار الوزارى رقم ٩١ الصادر فى ٧ من نوفمبر سنة ١٩٣٣ بوضع نظام خلط الدخان لا يمكن العقاب عليها إلا بالفقرة الأخيرة من المادة ٣٩٥ من قانون العقوبات. ومعنى ما جاء فى المادة ١٥ من هذا القرار من قولها " فضلاً عن معاقبة المخالف بأحكام القانونين المشار إليهما فيه " لا يخرج عن كونه تنبيهاً للقائمين على تنفيذ القانون بأن ما نص عليه فيها من جواز سحب الرخصة لا يمنع من مواصلة المخالف على ما قد يكون وقع منه من جرائم أخرى يعاقب عليها بمقتضى القانونين المذكورين ولم يقصد به تقرير عقوبة على مخالفة القرار المذكور.

لذا كانت الواقعة المينة بالحكم هى أن المتهم لم يحظر نقطة الجمارك الموجود مصنعها فى دائرتها عن عملية تصدير الدخان فى الميدان القانونى وعاقبته المحكمة على ذلك بتفريعه حصة جنهات ومصادرة الدخان لأنها تكون قد أخطأت وبين معاقبة هذا المتهم بغرامة قدرها حصة وعشرون قرشاً.

#### الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٨٢٨ بتاريخ ١٩٦٩/٦/٢

جرى قضاء محكمة النقض فى تفسير المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان على أن جريمة خلط الدخان هى أن يضاف إلى الدخان ما ليس منه مما لا تصح إضافته إليه أو خلطه به بأية نسبة كانت إلا إذا كانت المواد المضافة مما يسمح القانون بخلط الدخان بها كالعسل والجلسرين وفى حدود النسب والمواصفات التى يصرح بها فإذا أثبت الخلط المؤتم، صح - على مقتضى المادة السابعة من لقانون المذكور - إفراض علم المتهم به وبالتالي توافر القصد الجنائى لديه إذا كان صانعاً، فلا يستطيع دفع مسئولية؛ بدعوى الجهل بعناصر المخلوط أو نسبة إذ القانون يلزمه بواجب الإشراف الفعلى على ما

يصنعه. فالجريمة تقتضى بالضرورة توافر عنصرين : الخلط المؤثم بفعل إجباري دون مراعاة النسب المقررة. والقصد الجنائي المقرض، ولا يبنى توافر أحدهما عن وجوب توافر الآخر. ولما كان دفاع الطاعن قام أساساً على نفى الركن المادى للجريمة لا القصد الجنائي فيها مستنداً إلى رأى علمي بين شواهد، وطلب تحقيق أسانيد بسؤال أهل الخبرة، إلا أن المحكمة ردت على ما دفع به من ذلك بثبوت مسئولية المفروضة عما يصنعه، فلم تظن إلى حقيقة دفاعه الجوهري الذي من شأنه - إذا صح - أن تدفع به الجريمة المستندة إليه، وكانت المحكمة قد خلطت بين المسئولية المفروضة والقصد الجنائي المقرض وكلاهما لا يقوم متى توافر السبب الأجنبي، ومن ثم فإن حكمها يكون معيماً بما يوجب نقضه والإحالة.

#### \* الموضوع الفرعي : شاي :

الطعن رقم ٥٢٥ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٧٧٢ بتاريخ ١٨/١٠/١٩٧٦  
لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه إستظهر أن الشاي المضبوط مخلوط بمواد أخرى إلا أنه قهر عن بيان نوع الشاي المضبوط وما إذا كان من الشاي الأسود - الذي يقتصر التأثيم بالنسبة إليه أم لا فإنه يكون مشوباً بالقصور الذي له وجه الصدارة على وجه الطعن بمخالفة القانون.

الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٨١٠ بتاريخ ١٨/١١/١٩٧٩  
لما كان قرار وزير التموين رقم ٧١ لسنة ١٩٧٧ بشأن تنظيم الإتجار فى الشاي قد نص فى المادة الثالثة منه على أنه " يحظر خلط الشاي الأسود بأنواعه المختلفة بشاي أخضر أو بأية مادة أخرى أو الشروع فى ذلك كما يحظر بيع الشاي مخلوطاً على النحو السالف أو حيازته بقصد الإتجار " كما نص فى المادة الخامسة على معاقبة كل من يخالف أحكام هذا القرار بالمقوبات المقررة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وهى الحبس من ستة أشهر إلى سنتين والغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن محكمة الموضوع لا تقيد بالوصف القانوني الذى تسبغه النيابة العامة على الفصل المسند للمتهم وأن واجبها أن تحصى الواقعة المطروحة بجميع كيولها وأوصالها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً، ذلك أنها وهى تفصل فى الدعوى لا تقيد بالواقعة فى نطاقها الضيق المرسوم فى وصف التهمة المخالة عليها بل أنها مطالبة بالنظر فى الواقعة الجنائية التى رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تبينها من الأوراق ومن التحقيق الذى تجرته فى الجلسة، وكل ما تلتزم به هو ألا تصاقب التهم عن واقعة غير التى وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور، وأما وهى لم تفعل بل تقتصر الحكم المطعون فيه على توقع عقوبة الجنحة على المظنون حده طبقاً لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ دون أن تنظر فى مدى إنطباق القرار الوزاري رقم ٧١ لسنة ١٩٧٧ بشأن تنظيم الإتجار فى

الشئ على الواقعة المادية ذاتها وهي عرضة للبيع شأباً مخلوطاً مع أنه ينص على عقوبة أشد من العقوبة التي وقعت على المظعون حده فإنه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه. ولما كان مبنى الطعن هو مخالفة القانون لعدم توقيع الحكم للعقوبة حسبما حددها القرار الوزاري سالف البيان والمادة ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وكان الحكم قد أغفل تمحيص الواقعة وبين مدى إنطباق القرار الوزاري سالف الذكر عليها وهو ما يبيحه بالقصور الذي يتبع له وجه الطعن وله الصدارة على وجه الطعن المتعلق بمخالفة القانون فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة.

#### **\* الموضوع الفرعي : عقوبة جريمة الفش :**

الطعن رقم ١٧٤٠ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٥٢٢ بتاريخ ١٦/١/١٩٥١  
إن المادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع الفش والتدليس تجرى بأنه " مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٤٩ و ٥٠ من قانون العقوبات يجب في حالة العود للحكم على المتهم بعقوبة الحبس ونشر الحكم أو لصفه، وتحتجر الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والجرائم المنصوص عليها في قانون العلامات والبيانات التجارية والمادة ١٣ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ للموازين والمقاييس والمكاييل، وكذلك الجرائم المنصوص عليها في أى قانون آخر خاص بقمع الفش والتدليس معاملة في العود ". وإذن فإنه يكون لزاماً على المحكمة أن تقضى بعقوبة الحبس ونشر الحكم ولصفه تطبيقاً للمادة السالفة الذكر على المتهم في جريمة غش لبن الذي سبق الحكم عليه في جريمة غش مكبال، فإذا هي إتصرت على معاقبته بالفرامة فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٨٤٤ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٢٧ بتاريخ ٨/١٠/١٩٥١  
يكفى لتحقيق الفش أن يضاف إلى الشئ مادة غريبة وأن يكون من شأن إضافتها إليه أن تحدث به تغييراً يضعف من طبيعته أو يفقده بعض خواصه. ولا يهم تعيين المادة الغريبة التي استعملت في الفش إلا عندما تكون من المواد الضارة بالصحة التي يستدعى أمرها تغليب العقاب على الوجه المبين في الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أما عند تطبيق الفقرة الأولى من تلك المادة فلا يلزم.

الطعن رقم ١٢١٠ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٥٧٠ بتاريخ ١١/٣/١٩٥٢  
إن المادة التاسعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ تنص على أنه " لا تطبق أحكام المادة ٥٥ من قانون العقوبات على عقوبة الفرامة في الأحوال المنصوص عليها في هذا القانون ". وإذن فمضى كان الحكم قد دان المتهم بأنه " خدع الجنى عليه المتعاقد معه على شراء نصف كيلو لحم يتلو بأن وضع بها أجزاء أخرى من اللحم تقل عنها في الجودة " وقضى بتفريغه ٥٠٠ قرش طبقاً للمادتين ١ و ٩ من القانون رقم ٤٨

لسنة ١٩٤١ وأمر بوقف تنفيذ هذه العقوبة عليه عملاً بالمادتين ٥٥ و٥٦ من قانون العقوبات، فإنه يكون قد أعطى في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٤١٩ لسنة ٢٧ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ٥٨١ بتاريخ ١٩٥٧/٦/٣  
يشمل تعديل المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ الخاص بقمع الفش والتدليس وهو التعديل الذي صدر به القانون رقم ٥٢٢ سنة ١٩٥٥ الجرائم المنصوص عليها بالبند الأول من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١.

الطعن رقم ١٨١٠ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٣٧٥ بتاريخ ١٩٦٠/٤/٢٦  
إذا كان الحكم إذا قضى ببراءة المتهم قد إلتفت عن دلالة القرينة القانونية التي أوردها الشارع بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ بتعديل المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والفش تلك القرينة التي رفع الشارع فيها عبئ إثبات العلم بالفش أو الفساد عن كاهل النيابة العامة تحقيقاً للمصلحة العامة ومحافظة منه على مستوى الألبان - على ما أفصح عنه في مذكرته الإيضاحية للقانون المذكور - ولم يوائم بين هذه القرينة القانونية وبين حكم المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ مما كان يقتضي من المحكمة إزال حكم هذه المادة على الواقعة المطروحة إذا ثبت لها حسن نية المتهم فضلاً عن أن الحكم لم يبين سنده في القول بأن البضاعة جسم الجريمة قد جلبت من محلات مرموعة مستوفية الشروط الصحية وابتعت فيها القواعد التي تفرضها السلطات ذات الشأن - وهو ما كان المتهم مطالباً بإثباته لدحض القرينة القانونية سائلة البيان، فإن الحكم يكون مغلطاً في القانون ومعيباً بالقصور بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٦٦٠ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٣ صفحة رقم ٢١٠ بتاريخ ١٩٦٢/٣/١٢  
الأصل أنه لا يكفي لإدانة المتهم في جريمة عرض لبن مغشوش للبيع مع علمه بشبه أن يثبت أنه المزمع بعوريد اللبن، بل لابد أن يثبت أنه هو الذي ارتكب فعل الفش أو أن يكون ورد اللبن مع علمه بشبه.

الطعن رقم ١١٧٥ لسنة ٣٢ مكتب قضي ١٣ صفحة رقم ٧٢٣ بتاريخ ١٩٦٢/١١/١٢  
الفش كما عينته المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ قد يقع بإضافة مادة غريبة إلى السلعة، أو بانتزاع شيء من عناصرها النافعة، كما يتحقق أيضاً بإخفاء البضاعة تحت مظهر خادع من شأنه غش المشتري، ويتحقق كذلك بالخلط أو الإضافة بمادة مغايرة لطبيعة البضاعة أو من نفس طبيعتها ولكن من صف أقل جودة بقصد الإيهام بأن الخليط لا شابة فيه، أو بقصد إغواء رداء البضاعة وإظهارها في صورة أجود مما هي عليه في الحقيقة. ولا يشترط في القانون أن تشير

طبيعة البضاعة بعد الحذف أو الإضافة، بل يكفي أن تكون قد زيفت. ويستفاد الزيف من كل خلط يتطوى على الغش بقصد الإضرار بالمشوى. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن صنع مسحوق شيكولاته من مسحوق كاكاو ومضاف إليه ما نسبته ١٥٪ من مادة نشا الأذرة التي تقل في التكلفة عن مادة الكاكاو، وأنه عرض هذا المسحوق للبيع بغير أن يبين إلى أن مادة نشا الأذرة من ضمن عناصر تكوينه الأساسية وذلك بقصد تضليل المشتري وإيهامهم بأن المسحوق من الكاكاو الخالص، فإن الحكم بما أثبت يكون قد بين والفة الدعوى بما تتوالت به العناصر القانونية لجريمة الغش المنصوص عنها في المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١. ولا يقبل من الطاعن التحدى في هذه الصورة بعدم صدور مرسوم بتعيين مواصفات الكاكاو والحد الأدنى لعناصر تكوينه.

#### الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٤٠٩ بتاريخ ١٩٧٠/٣/٢٢

ليس في نصوص القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ما يعطى للخزانة الحق في الحصول على مقابل المصادرة. وإذا كان ذلك، فإن تدخل الخزانة في الدعوى ومطالبتها المطعون ضدها بتعويض عن تهمة الغش المستند إليها، يكون على غير سند من القانون، ومن ثم فلا يكون لها صفة في الطعن في الحكم الصادر بإلغاء ما قضى لها به من تعويض، الأمر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول الطعن.

#### الطعن رقم ٩٩٩ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٦٨٧ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٥

من المقرر أنه لا يكفي لإدانة المتهم في جريمة صنع وعرض جبن مفشوش للبيع أن يثبت أن الجبن قد صنع أو عرض في معمل المتهم، بل لابد أن يثبت أنه هو الذى يرتكب فعل الغش أو أن يكون قد صنع الجبن مع علمه بفشه وفساده.

#### الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٤٥ بتاريخ ١٩٧٤/٢/١٧

— من المقرر أن عقوبة مصادرة الأشياء المفشوشة أو الغير صالحة للإستهلاك إعمالاً لحكم الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات والمادة ١٨ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها وهي تدبير وقائي لا مفر من إتخاذها في مواجهة الكافة وهي وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشيء لا يصلح للتعامل فيه.

— النظر إلى الأشياء المضبوطة وكونها مفشوشة أو غير صالحة للإستهلاك إنما يروى إلى وقت ضبطها فإذا ثبت أنها كانت كذلك وقت الضبط كان الحكم بمصادرتها صحيحاً في القانون لأن الحكم بالمصادرة إنما يعطى إلى يوم الضبط بمآلتها التى هي عليها وقتذاك، لما كان ذلك، وكان قد ثبت للمحكمة من تحليل لعينات المأخوذة من الدقيق المضبوط أنها متغيرة الخواص الطبيعية من حيث الرائحة وبها سوس وديدان

حية ومتحجرة ولا تصلح للإستهلاك الآدمي فإنه لا يجدي الطاعن الجدل حول إمكانية معالجة هذه الأشياء وصيورتها بعد ذلك صالحة للإستهلاك.

الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٣٤٢ بتاريخ ١٩٧٥/٤/٢٠

لما كان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها قد نص في المادة ١٩ منه على أنه في الأحوال التي ينص فيها أي قانون آخر على عقوبة أشد مما قررته نصوصه تطبق العقوبة الأشد دون غيرها، وكان البين من مقارنة نصوص هذا القانون المطبق على واقعة الدعوى بنصوص قانون قمع الغش والتدليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أنه وإن كان كل منهما يغير خلافاً قد نص على معاقبة مرتكب عرض مواد غذائية مفسوشة للبيع موضوع الدعوى المطروحة بالحسب لمدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فضلاً عن وجوب مصادرة المواد موضوع الجريمة، إلا أنه وقد نص القانون الأخير في الفقرة الأولى من المادة العاشرة منه على أنه يجب في حالة العود الحكم على المتهم بمقووبي الحسب ونشر الحكم أو لصقه فإن العقوبة المنصوص عليها فيه تعتبر العقوبة الأشد الواجبة التطبيق طبقاً لما تقتضيه المادة ١٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ سالفة البيان - لما كان ذلك - وكان الثابت من صحيفة الحالة الجنائية للمطعون حده أنه سبق الحكم عليه في ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٧ من محكمة الجناح المستأنفة بالفيوم حضوراً بالحسب شهر مع الشغل بالنسبة " لغش لبن " في القضية رقم ٢٥٨٨ لسنة ١٩٦٦ جناح بندر الفيوم فإنه يعتبر عائداً طبقاً للفقرة الثالثة من المادة ٤٩ من قانون العقوبات لإرتكابه جريمة غش لبن في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٧١ موضوع الدعوى المطروحة قبل مضي خمس سنين من تاريخ الحكم المذكور، مما لا يجوز معه للمحكمة توقيع عقوبة الغرامة. وإذا وقع الحكم المطعون فيه عقوبة الغرامة بدلاً من عقوبة الحسب المحكوم بها من محكمة أول درجة فإنه يكون قد أعطى في تطبيق القانون بما يحويه ويستوجب نقضه وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف.

الطعن رقم ١٥٩٠ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ١٩٦ بتاريخ ١٩٧٦/٢/١٥

لما كان القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن الألبان ومنتجاتها قد نص في المادة الثانية منه على أنه "يحظر بيع اللبن أو عرضه أو حيازته بقصد البيع ما لم يكن نظيفاً طازجاً محفوظاً بجميع خواصه الطبيعية خالياً من الشوائب والقاذورات والمواد الملوثة ولم ترفع درجة حرارته صناعياً ولم يتزع شئ من قشده" ونص في المادة ١/١٢ منه على أنه "مع عدم الإخلال بتطبيق أي عقوبة أشد ينص عليها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش المعدل بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٤٨ أو أي قانون آخر يعاقب كل من يرتكب مخالفة لأحكام المواد ١ و ٢ و ٣ و ٩ والقرارات الصادرة بتنفيذها مع علمه بذلك بإحسب مدة



لا تتجاوز سنة وغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد عن مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وللإدارة الصحية إعدام اللبن أو متجاته المشوشة الثالفة أو الضارة بالصحة وذلك لمراعاة أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ سالف الذكر \* وكان القانون رقم ١٠ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها قد نص في المادة ١٩ منه على أنه في الأحوال التي ينص فيها أى قانون آخر على عقوبة أشد مما قرره نصوصه تطبق العقوبة الأشد دون غيرها، وكان البين من مقارنات نصوص هذا القانون بنصوص قانون قمع الغش رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أنه وإن كان كل منهما يفر خلاف قد نص على معاقبة مرتكب عرض مواد غذائية مشوشة للبيع بالخس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيهاً أو إحدى هاتين العقوبتين فضلاً عن وجوب مصادرة المواد موضوع الجريمة، إلا أنه وقد نص القانون الأخير في المادة العاشرة منه على أنه " مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٤٩ و ٥٠ من قانون العقوبات يجب في حالة العود للحكم على المتهم بعقوبتي الحبس ونشر الحكم أو لصفه، وتعتبر الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والجرائم المنصوص عليها في قانون العلامات والبيانات التجارية والمادة ١٣ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ للموازين والمقاييس والمكاييل وكذلك الجرائم المنصوص عليها في أى قانون آخر خاص بقمع الغش والتدليس متحالفة في العود " فإن العقوبة المنصوص عليها في هذه المادة تعتبر العقوبة الأشد الواجبة التطبيق في حالة العود طبقاً لما تقتضى به المادة ١٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ والمادة ١/١٢ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ سالفة البيان. ولما كان الثابت من صحيفة الحالة الجنائية للمطعون ضدها المرفقة بالمقررات التي أمرت المحكمة بضمها أنه سبق الحكم عليها نهائياً بعدة عقوبات مقيدة للحرية في جرائم غش أغذية آخرها في ١٩٧٢/٥/٢٨ بالحبس أسبوع مع الشغل لغش أغذية في اللجنة رقم ٤٠٥٨ لسنة ١٩٧٢ من المنصورة، فإنها تعتبر عائدة في حكم المادة ٤٩/٣ من قانون العقوبات مما يوجب تطبيق العقوبة المنصوص عليها في المادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١، والحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر، وعدل حكم محكمة أول درجة الذى قضى بحبس المطعون ضدها ستة أشهر مع الشغل والنفاد والمصادرة ونشر الحكم إلى الإكتفاء بفرعها عشرة جنيهات والمصادرة يكون قد أعطى في تطبيق القانون بما يمه ويوجب نفعه نقضاً جزئياً وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف.

للطعن رقم ١٥ لسنة ٦ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٥١١ بتاريخ ١٩٣٥/١٢/٢

إن الصورة الواردة بصلر المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات لا تحقق وبصح القاب المنصوص عليه في هذه المادة واجباً إلا إذا تمت للمجنى عليه صفة المشوى، وذلك بتمام صفة البيع، لأن القانون لا يعاقب في

هذه الصورة إلا " من يشئ المشوى ". فإذا ظهر الفش أثناء الإجراءات التى يتولى عليها تمام التعاقد واستحال إتمام الصفقة بظهور ذلك الفش كان الأمر شروعاً فقط فى ارتكاب الجريمة ولم يبق محل للعقاب لأن الشروع فى الجنب لا عقاب عليه إلا بنص صريح، ولا نص على العقاب فى المادة سالفه الذكر.

الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٨٢ بتاريخ ١٣/٣/١٩٣٩

إن المادة ٣٤٧ من قانون العقوبات صريحة فى وجوب العقاب على الفش الذى يحصل فى الماكولات والمشروبات والأدوية بغير الطرق المينة بالمادة ٢٦٦، فهى تعاقب على كل غش يحصل بإضافة مواد غير حارة بالصحة متى حصل الفش بنية الإستفادة إضراراً بالمشوى. وإذن فلا محل لأن يبين الحكم - عند تطبيقه المادة ٣٤٧ - أن المادة التى أضافها المتهم إلى الغذاء المشوش هى من المواد المضرة بالصحة، بل هذا البيان إنما يكون ضرورياً عند تطبيق المادة ٢٦٦ لإشراطها أن يكون الفش بجواد مضرة بالصحة.

الطعن رقم ١٩١١ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧٤ صفحة رقم ٨٤٦ بتاريخ ١٩/٤/١٩٤٩

إن قانون قمع التدليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يعاقب فى المادتين ١ و ٢ على جريمتين مختلفتين إحداهما وهى النصوص عليها فى المادة الأولى تكون بفعل غش يقع من أحد طرفى عقد على آخر فيجب فيها أن يكون هناك متعاقدان وأن يخدع أحدهما الآخر أو يشرع فى أن يخدعه بأية طريقة من الطرق فى عدد البضاعة أو مقدارها أو كيلها إلى آخر ما جاء فى النص، والأخرى وهى النصوص عليها فى المادة الثانية تكون بفعل غش يقع فى الشئ نفسه، وهذا لا يتحقق إذا أدخلت على عناصره المكونة له عناصر أخرى، أو إنتزعت بعض تلك العناصر، فلا يدخل فى هذا النوع من الفش أن تكون المادة قد ركبت بنسبة مختلفة ككل عنصر من عناصرها ما دامت هذه المادة هى هى، ولذلك نص القانون المذكور فى المادة "هـ" على أنه إذا أريد العقاب فى هذه الأحوال وجب إستصدار مرسوم بتحديد الحد الأدنى لنسبة العناصر التى ترى أهميتها. وأورد العقاب على مخالفة هذا التحديد. فمن أنهم بأنه عرض للبيع بوردرة خيرة مفشوشة بأن وجدت نسبة ثانى أكسيد الكربون بها نحو ٥ ٪ بدلاً من ١٢ ٪ مع علمه بذلك فلا عقاب عليه، لا بمقتضى المادة الأولى لعدم وجود مشى أراد أن يشوى هذه البوردرة محتوية على نسبة معينة من ثانى أكسيد الكربون فخدعه البائع أو شرع فى خدعه بأن قدم له مسحوقاً يحوى على أقل من النسبة المطلوبة، ولا بمقتضى المادة الثانية لأن المادة موضوع الدعوى هى بوردرة خيرة ومعروجة على أنها كذلك ولم يصدر مرسوم بتحديد نسبة معينة لعناصرها.

الطعن رقم ١٨٥٢ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٧٣ بتاريخ ١٩٦٩/١/٢٧

مضى كان الين من المفردات المضمومة أن المادة الغذائية موضوع الجريمة لم تضبط، فإن طلب مصادرتها يكون وارداً على غير محل ومن ثم لا يجوز القضاء بها.

الطعن رقم ١٨٥٣ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٧٦ بتاريخ ١٩٦٩/١/٢٧

مفاد نص المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ -١ ناص بقمع الفش والتدليس المعدل بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ أنه يعين للقضاء بمصادرة المواد أو العقاقير أو الحاصلات التي تكون جسم الجريمة أن تكون مفشوشة أو فاسدة. ولما كان مژدى ما قرره الحكم أن الواقعة لا تنطوى على جريمة لعدم ثبوت غش الزيت موضوع الدعوى أو فسادة، وكانت الطاعة لا تجادل فى هذا الذى إنتهى إليه الحكم، فإن القضاء بالمصادرة يكون ممتعاً.

الطعن رقم ٧٧٩ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٠٠٣ بتاريخ ١٩٦٩/١٠/٦

إنه يعين لإدانة المتهم فى جريمة الفش المؤتممة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١، أن يثبت أنه هو الذى إرتكب فعل الفش أو أنه يعلم بالفش الذى وقع، أما القرينة المنشأة بالتعديل المدخل بالقانونين الرقيمين ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والتي إلفرض بها الشارع العلم بالفش إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة فقد رفع بها عبء إثبات العلم عن كاهل النيابة العامة دون أن ينال من قابليتها لإثبات العكس وبغير إشارات نوع من الأدلة لدحضها ودون أن يمس الركن المعنوى فى جنحة الفش والذى يلزم توافره حمماً للعقاب.

الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١١٥٧ بتاريخ ١٩٦٩/١٠/٢٧

يتعين عدم الخلط بين الخطأ الجسمى وبين الفش، إذ أن كلاً منهما يمثل وجهاً للإجرام يختلف عن الآخر إختلافاً تاماً ويناقضه، فإلخطأ هو جوهر الإهمال، والفش هو محور العمد، وإن جاز إعتبارهما صنوين فى مجال المسؤولية المدنية أو المهنية، إلا أن التفرقة بينهما واجبة فى المسؤولية الجنائية، يؤكد ذلك أن المشرع أدخل بالمادة ١١٦ مكرراً عقوبات جريمة الإضرار العمد فى ذات التصديق الذى إستحدثت به جريمة الإهمال الجسمى، فاستلزم الفش ركناً معنوياً فى الجريمة الأولى، وإكتفى بالخطأ الجسمى ركناً فى الجريمة الثانية.

## \* الموضوع الفرعي : عناصر الواقعة الإجرامية :

الطعن رقم ١٧٢٧ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٣٠٧ بتاريخ ١٩٦٠/٣/٢٢

إذا أثبت الحكم أن "الراودي" الذي وجد في حيازة المتهم مشوش بأحالة الطالبا إليه وأن علمه بشبه غير متواتر، فيكون الحكم قد أصاب إذ أوقع على المتهم عقوبة المخالفة النصوص عنها في المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١.

## \* الموضوع الفرعي : غش البن :

الطعن رقم ٧٥٧ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣١٠ بتاريخ ١٩٤٧/٣/١٠

إذا أدانت المحكمة الابتدائية المتهم في جريمة يعمد بنا مشوشاً بإضافة مواد نشوية غريبة إليه بنسبة ٢٥٪ مع علمه بذلك، ثم مع تمسك المتهم أمام المحكمة الاستئنافية بأن غش البن لم يقع منه بل وقع بغير علمه من الطحان في أثناء عملية الطعن وأنه لم يكن في مقدوره كشف هذا الغش عند رد البن إليه بعد طحنه، فإنها أبدت الحكم الابتدائي دون أن تعني بالرد على هذا الدفاع بما يفنده من واقع الأدلة المقدمة في الدعوى، لحكمها بذلك يكون قاصراً قصوراً يعمد بما يوجب نقضه.

## \* الموضوع الفرعي : غش الكحول :

الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٢٠ مكتب قضي ١ صفحة رقم ٦٩٥ بتاريخ ١٩٥٠/٥/٢٣

إنه يبين من نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من المرسوم الصادر في ٩ من سبتمبر سنة ١٩٣٤ أن الشرط الأول منها يحظر بصفة عامة مطلقة نزع المواد المحولة من الكحول المحول، والشرط الثاني إنما يتعلق بحظر التأثير على الكحول في الرائحة والطعم دون اللون عن طريق إضافة مواد إليه. فإذا كان الفعل المسند إلى المتهم هو أنه خفف لون الكحول المحول بالتشريع فهذا يقع تحت طائلة الشرط الأول لتلك الفقرة دون شرطها الثاني. وإذا كان الحكم قد أسس قضاءه ببراءة المتهم على أن الفقرة الثانية بشروطها من المرسوم لم تنص على اللون وأنه لو كان المشرع عند وضعه المرسوم المذكور قصد حظر التأثير على اللون لأحاله إلى النص كما فعل في مرسوم ٧ يولييه سنة ١٩٤٧ عندما لاحظ هذا النقص وأن مرسوم سنة ١٩٣٤ إنما يحظر الطعير والتهمان إنما رشحا الكحول بارداً بواسطة الفحم، فضلاً عن أن تحليلاً كيميائياً لم يحصل لمعرفة ما إذا كان الكحول قد حول لتغيير لونه- فإنه يكون قد أعطى لإعتداده على ذلك النظر دون إجراء التحليل الذي أشار إلى لزومه تحقيقاً لوجه الدعوى.

الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١٨ بتاريخ ١٤/١٠/١٩٥٢

إن المادة الثالثة من مرسوم ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ قد نصت في الشطر الأول من فقرتها الثانية على حظر نزع كل أو بعض المواد المحولة من الكحول المحول. فإذا كان الثابت فياً أن عملية ترشيح الكحول المحول خلال الفحم النباتي أو الفحم الحيواني - وهى الطريقة التى إتبعها المتهم فى الكحول المستعمل بمصنعه تفقده جزءاً من مواد التحويل، فإن هذا المتهم يكون قد إستعمل وسائل كيميائية فى نزع المواد المحولة من كمية الكحول المستعملة كان من نتائجها إنتاج كحول لم يدفع عنه رسم إنتاج، ويكون عليه أن يؤدي عن ذلك ما تستحقه مصلحة الإنتاج من رسوم وتعويض.

الطعن رقم ١٧٢٧ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٣٠٢ بتاريخ ٢٢/٣/١٩٦٠

يكفى لتحقيق العش خلط الشئ أو إضافة مادة مغايرة لطبيعته أو من نفس طبيعته ولكن من صنف أقل جودة بقصد الإيهام بأن المادة المخلوطة خالصة لا شائبة فيها أو بقصد إظهارها فى صورة أحسن مما هى عليه - فإذا كان الحكم قد أثبت أن العش حدث بخلط مشروب الطالبا - وهو أقل درجة - إلى مشروب مغاير وهو " البراندى " - وكان المتهم يسلم باعتلاف الصنفين وإن قال باتفاق بعض العناصر، فإن الحكم إذ إنتهى إلى قيام العش يكون صحيحاً فى القانون.

الطعن رقم ١٦٦٦ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٤٠٩ بتاريخ ٢٢/٣/١٩٧٠

القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الإنتاج والإستهلاك على الكحول قد حدد فى المادة ١٨ منه الأحوال التى تعتبر فيها المادة مهربة، وليس من بينها غش الكحول، وقد نصت المادة ٢١ من القانون المذكور على أنه يجوز الحكم على المخالفة بأداء تعويض للخزينة لا يزيد على ثلاثة أمثال الرسوم المستحقة، وإذا تلمز معرفة مقدار الرسم، فلتأت المحكمة التعويض بحسب لا يزيد على ألف جنيه، ولما كانت المطعون ضدها مقدمة بتهمة إنتاج مواد كحولية دون أن تتوافر فيها الحدود المقررة من عناصر تركيبها، فإن الجزاء الذى نصت عليه المادة الأخيرة لا ينطبق على واقعة الدعوى.

الطعن رقم ٨٠٩ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٨٠٨ بتاريخ ١٠/١/١٩٧٣

تنص الفقرة الثانية من المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الإنتاج أو الإستهلاك على الكحول على أنه : " يحظر أن يتزع من الكحول المحول كل المواد المحولة أو بعضها أو أن تتضاف إلى هذا الكحول مواد من شأنها أن تخفف من تأثير ذلك التحويل فى الرائحة أو الطعم أو اللون ". كما تنص الفقرة الثالثة من المادة المذكورة على أنه : " وكذلك يحظر بيع الكحول المحول للوقود أو عرضه بقصد البيع أو حيازته إذا كانت درجته الكحولية تنقص ٩٠٪ من الحجم ". وبين بجلاء من

مقارنة النصين أن مجال إعمال الفقرة الثانية يغير كلية مجال إعمال الفقرة الثالثة إذ بينما تجرم أولاهما نزع المواد المحولة التي تجعل من الكحول الأبيض كحولاً ذا لون أحر وطعم ورائحة غير ساتفين بحيث لا يصلح إلا لإستهلاكه ككافور أو إضافة ما من شأنه التخفيف من أثر ذلك اللون أو الطعم أو الرائحة، وهي الأفعال التي تضمنها وصف التهمة الثانية الموجهة إلى المطعون ضده الأول والتي نفى الحكم المطعون فيه، مقارفة لها، فإن ثانيتهما تجرم حيازة الكحول الذي يتبين أن درجته تقل عن نسبة معينة وهو فعل متميز يكون جرمة أخرى لها أركانها المستقلة لم يرد لها ذكر في وصف التهمة ولم تكن مطروحة على المحكمة وبالتالي فإن الحكم يكون قد صادف صحيح القانون إذ لم يعرض لها أو يخوض في مدى توافرها أو عدم توافرها أركانها بالنسبة للمطعون ضده الأول ويكون النعي عليه في هذه الخصوصية غير سديد.

#### **\* الموضوع الفرعي : غش اللبن :**

الطعن رقم ٨٨ لسنة ٢٠ مكتب قني ١ صفحة رقم ٧٣٩ بتاريخ ١٢/٦/١٩٥٠  
إن انتزاع دسم من اللبن تتحقق به جريمة غش اللبن بغض النظر عن نسبة الدسم فيه. فمضى أثبت المحكمة على المتهم أنه انتزع دسماً من اللبن الذي باعه فلا يجدي في دفع التهمة عنه ما يثيره عن الحد الأدنى للدسم أو تغيير نسبته حتى في لبن الحيوان الواحد أو تغيرها بسبب الغش.

الطعن رقم ١١٠٧ لسنة ٢٠ مكتب قني ٢ صفحة رقم ٢٤٢ بتاريخ ٢٧/١١/١٩٥٠  
إنه لما كانت جريمة خدع المشتري هي من الجرائم العمدية التي يجب لتوافرها أركانها ثبوت القصد الجنائي لدى المتهم، وهو علمه بالغش الحاصل في البضاعة وإرادته إدخال هذا الغش على المتعادل معه، فإن الحكم إذا كان لم يتحدث مطلقاً عن توافر ذلك الركن المعنوي، وكان قد دان الطاعن بالمادة الثانية من ذلك القانون أيضاً على اعتبار أن اللبن في ذاته مفشوش دون أن يبين ماهية ذلك الغش وكيفية حصوله، ودون أن يستظهر علم الطاعن بوقوعه يكون قاصراً معيماً متعياً نقضه.

الطعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٢٠ مكتب قني ٢ صفحة رقم ٥٤٥ بتاريخ ٢٩/١/١٩٥١  
إن غش اللبن بالمصنوع المقصود بالمادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ لا يتحقق إلا بفصل يحدث تغيير في اللبن وذلك بإضافة مادة أخرى إليه أو بنزع جزء من الدسم الذي فيه مهما كان مقدار هذا الجزء الذي ينتزع. وإذن فمضى كانت المحكمة قد دانت المتهم في جريمة عرضه للبيع لبناً مفشوشاً بنزع ٣٦٪ من الحد الأدنى للدسم مع علمه بذلك مستندة في ذلك إلى مجرد قلة مقدار الدسم في اللبن المضبوط عن الحد الأدنى المقرر في اللائحة الصادر بها قرار وزير الداخلية في ١٨ من مايو سنة ١٩٢٥، فإن حكمها يكون خاطئاً، إذ أن قلة الدسم وحدها لا يصح عدّها غشاً إذا لم يكن مرجعها إلى فعل من أفعال التغير.

الطعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٧٢٠ بتاريخ ١٩٥١/٣/٦

إذا كان الثابت أن المتهم قد قضى عليه غيابياً بالفرامة والمصادرة في جريمة غش ميكال عملاً بالمواد ١ و٤ و٥ و١٣ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ ونفذ عليه هذا الحكم وصار نهائياً، ثم ارتكب بعد ذلك جريمة عرض لبن مفشوش مع علمه بذلك، فإنه يكون عائداً في حكم المادة ٢/١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١، وإذا كانت الفقرة الأولى من المادة المذكورة توجب في حالة المود الحكم على المتهم بعقوبتي الحبس ونشر الحكم أو لصفه، فإن الحكم الذي يعاقب هذا المتهم بالفرامة يكون مخالفاً للقانون.

الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٢١ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٧٦٠ بتاريخ ١٩٥١/٣/١٢

إن غش الأشياء المعاقب عليها بالمادة الثانية من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ يستلزم أن يقع على الشيء ذاته تغيير بفعل إيجابي إما بإضافة مادة غريبة إليه وإما بانتزاع عنصر من عناصره. وقد نصت المادة الخامسة من هذا القانون على إستصدار مرسوم تحدد فيه نسبة العناصر التي لا يجوز عرض المواد المشار إليها فيها للبيع أو بيعها إلا إذا كانت مشتملة عليها. فإذا كان الحكم إذ أدان المتهم بغش اللبن المعروض تطبيقاً لنص المادة الثانية لم يستد في ذلك إلا إلى قلة الدسم فيه ولم يكن بيان أن الغش قد وقع بانتزاع الدسم منه أو بإضافة مادة غريبة إليه، وكانت الإدانة على أساس قلة الدسم تطبيقاً لنص المادة الخامسة لا يصح القضاء بها ما دام المرسوم المنو عنه فيها بتحديد هذه النسبة لم يصدر وكان لا يصح الإستناد إلى النسبة المقررة بلائحة الألبان الصادر بها قرار وزير الداخلية في ١٨ مايو سنة ١٩٢٥ لأنه لا يجوز الأخذ بالقياس في مواد العقاب - لهذا الحكم يكون مبنياً على خطأ في القانون.

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ١٠٥٠ بتاريخ ١٩٥٢/٦/٩

إذا كان المتهم قد سبق الحكم عليه غيابياً بالفرامة لغش لبن في ٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ وأعلن بهذا الحكم ولم يعارض فيه وأصبح الحكم نهائياً ثم ثبت أنه في ٨ من مارس سنة ١٩٥٠ عرض للبيع لبناً مفشوشاً مع علمه بذلك فإنه يكون عائداً طبقاً لنص المادة ٣/٤٩ من قانون العقوبات، ويجب - طبقاً للفقرة الأولى من المادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ - الحكم عليه بعقوبتي الحبس ونشر الحكم أو لصفه. فإذا ما قضى الحكم بالفرامة فقط فإنه يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٩٢٢ بتاريخ ١٩٥٣/٦/٤

لا يكفي لإدانة المتهم في جريمة عرض لبن مفشوش للبيع مع علمه بشبه أن يثبت أنه هو الملتزم بتوريد اللبن، بل لابد أن يثبت أنه هو الذي ارتكب فعل الغش أو أن يكون ورد اللبن مع علمه بشبه علماً والقياً.

الطعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٤١٣ بتاريخ ١٩٥٦/٣/٢٠

- أجاز القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ إلى المادة ٢/٢ منه لوزير الصحة أن يصدر قراراً بالمواصفات والمقاييس الخاصة باللبن ومنتجاته، وتنفيذاً لهذا التفويض صدر قرار من وزير الصحة في ٧ من يوليو سنة ١٩٥٢ أوجب في مادته الأولى ألا تقل نسبة الدسم في لبن الجواموس عن ٥,٥ ٪ وعلى ذلك فإن القول بأن تفويض المشرع للوزير في تحديد المواصفات مقصور على المواد المصنوعة دون المنتجات الطبيعية هذا القول لا سند له إذ هو تخصيص للنص بلا تخصص لأنه يشمل في عمومته كل تكوين لأية مادة مصنوعة كانت أو طبيعية.

- متى كان الحكم إذ اعتبر أن واقعة عرض المتهم لبناً للبيع مخالفاً للمواصفات القانونية، مخالفة منطبقة على المادتين ٥ و ٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ قد قال في ذلك إن مخالفة أحكام هذا القانون بمحسنة يعاقب عليها بالمادة السابعة منه وأن القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ لم يقرر عقوبة المخالفة بمحسنة وإنما قرر أن أحكامه لا تملأ بأية عقوبة أشد ينص عليها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ فإن هذا الذي قاله الحكم صحيح في القانون.

الطعن رقم ١٦٧٣ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٣٥ بتاريخ ١٩٥٩/١/١٢

حصول مغشش الأغلبية في حدود الإجراءات الصحيحة على عينة من اللبن الذي شاهد الطاعن بيعه، مما يدخل في خصائص عمله فلا يعتبر قبضاً أو تفتيشاً.

الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٣١٥ بتاريخ ١٩٥٩/٣/١٦

- صدر القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ - بشأن الألبان ومنتجاتها - تنفيذاً لحكم الفقرة الأولى من المادة الخامسة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بجمع التليس والعش المعدلة بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٤٩.

- يسرى حكم القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ على كل من غش أو شرع في أن يشرب شيئاً من أغلبية الإنسان أو الحيوان أو من العقاقير الطبية أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية معداً للبيع أو من طرح أو عرض للبيع أو باع شيئاً من هذه المواد أو العقاقير أو الحاصلات، وتدخل الألبان في عموم هذا النص - إذا أثبت الحكم في حق المتهم أنه عرض للبيع لبناً مشوشاً بنزع الدسم منه إلى ما دون الحد الأدنى للمواصفات القانونية، فإن ذلك يتوافر به الركن المادى لجرمى العش ومخالفة المواصفات القانونية اللتين دانه بهما، فيعطف عليه بالتالى حكم القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ من إفراض العلم لديه بوصفه من الباعة المتجولين.



الطنين رقم ١٦٦٠ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٣ صفحة رقم ٧١٠ بتاريخ ١٢/٣/١٩٦٢

إن محل إثارة لريبة العلم المفروض بالغش التصور عليها بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ هو أن يثبت بادئ ذي بدء - صلة التهم، إذا كان من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين، بالفعل موضوع الجريمة. فإذا كانت المحكمة قد قضت بحكمها المطعون فيه ببراءة التهم وإطمانت في ذلك للأدلة السانعة التي أوردتها، إلى عدم ثبوت صلة التهم بواقعة الدعوى - وهي قيام شريكه وحده بتوريد اللبن الذي ثبت غشه دون تدخل من التهم أو حضوره أو إتفائه - فلا يكون سديداً ما تنص عليه النيابة على الحكم من أنه اغفل إعمال تلك القرينة القانونية.

الطنين رقم ٢٥٢ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٣٨٣ بتاريخ ١٠/١/١٩٤٤

إذا كان الحكم قد أدان التهم في جريمة بيع لبن مفسوش ولم يورد لذلك من الأسباب إلا قوله : " إنه تبين من التحقيقات أنه قدم للمستشفى لبناً تبين أنه مفسوش بإزالة الدسم منه وقال إنه إشرافه من شخص عنه، فإنه يكون قاصراً في بيان الأسباب، إذ هو لم يشر إلى ماهية التحقيقات التي اعتمد عليها، كما لم يتحدث أصلاً عن علم التهم بغش اللبن مع أن هذا العلم من العناصر القانونية للجريمة.

الطنين رقم ٦٥ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ٥٣٠ بتاريخ ٣٠/٣/١٩٤٨

- متى كان الحكم قد أسس قضاءه بإدانة التهم في جريمة عرجه لبناً مفسوشاً للبيع على ما إطمأنت إليه المحكمة من أن العينة المضبوطة هي التي صار تحليلها ومن نتيجة هذا التحليل فلا محل لأن ينمى عليه أن العينة التي أخذت واحدة أو أن المحضر الذي حرر لا يمتدح على جميع البيانات اللازمة للطب من ذات العينات والمواد التي أخذت منها.

- إن رجوع مفتش الأغذية إلى القاضي لإستصدار أمر منه لتأييد ضبط اللبن المفسوش لا محل له إلا أن يكون الضبط واقعاً على ما يتجاوز مقدار العينات لما يكون في ذلك من حبس للمال عن التداول. أما العينات فلا تدخل فيه.

الطنين رقم ١١٩٦ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ٦٧٨ بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٤٨

إنه لما كان غش الأشياء المعاقب عليها بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يستلزم أن يقع على الشئ ذاته تغير، إما بإضافة مادة غريبة إليه وإما بانتزاع عنصر من عناصره، فإنه يجب لسلامة الحكم الذي يعاقب على غش اللبن أن يستظهر أن الدسم قد إنتزع من اللبن المعروض للبيع وإلا كان عطفاً.

**الطعن رقم ١٨٧٤ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٦٥٦ بتاريخ ١١/٢٢/١٩٤٨**  
غش اللبن لا يتحقق إلا بفعل يحدث في اللبن تغييراً سواء أكان ذلك بنزع بعض الدسم الذي فيه أم كان بإضافة مادة أخرى إليه، مهما كان مقدار ما نزع أو ما أضيف. وإذا قلنا مقدار نسبة الدسم في اللبن لا يصح عدداً غشاً إذا لم يكن مرجعها إلى فعل من الفعل التغيير وقع عليه. ولما كانت نسبة الدسم في الألبان تختلف قلّة وكثرة إلى حد أنه في حالة القلّة قد لا ينتفع باللبن الإنتفاع المرجو فقد حرص الشارع في المادة الخامسة من القانون الخاص بقمع الغش والتدليس على معالجة هذه الحالة، فيما يتعلق باللبن وبغيره، عن طريق إصدار مرسوم تحدّد في النسبة التي لا يصح بيع المادة ما لم تكن مشتملة عليها. وإذا لم يكن الخطأ إعتبار اللبن مغشوشاً إستناداً إلى مجرد قلّة نسبة الدسم فيه دون تعرض هذه النسبة وبيان أنها لا ترجع إلى عامل من العوامل اليربنة.

**الطعن رقم ٢٤١٩ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٥١٣ بتاريخ ٣٠/٥/١٩٦٠**  
إذا كان بين من مراعاة الدفاع ومناقشة الشاهد أن دفاع المتهم كان يقوم على أنه يشتغل بعمل الحلوى ومصروح له بصنع أنواع منها يدخل اللبن ضمن عناصرها، وأن اللبن بالحالة التي كان عليها إنما حصل بدخل المصل - ولم يكن معروضاً للبيع - ومع وضوح هذا الدفاع إقتصر الحكم على مجرد القول بأن اللبن كان معروضاً للبيع دون أن تعرض المحكمة لما أبداه الدفاع وتبدى رأياً فيها وكان هذا الدفاع جوهرياً من شأنه - لو صح - أن يؤثر في مركز المتهم من الإتهام، فإن الحكم ميبأً بقصور البيان متعيناً نقضه.

#### **\* الموضوع الفرعي : غش المشروبات :**

**الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٢٠ مكتب قضي ١ صفحة رقم ٦٠٣ بتاريخ ٨/٥/١٩٥٠**  
ما دامت الواقعة كما هي ثابتة بالحكم هي أن المتهم عرض للبيع مباحاً غازية غير صالحة للإستهلاك الآدمي نظراً لأن بها رواسب معدنية مما مفاده أنها خازرة بصحة الإنسان فإنه يكون من الواجب لتطبيق الفقرة الثالثة من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ على المتهم بها، ويكون أدنى الغرامة الواجب الحكم بها هو عشرة جنيهات وتجب مصادرة هذه المياه عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون الطوبقات.

**الطعن رقم ١٣٢٨ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٣٦٣ بتاريخ ١١/١٢/١٩٥٠**  
إنه لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ قد نصت فيما نصت عليه على عقاب كل من عرض للبيع شيئاً من أغذية الإنسان مع علمه بغشه أو فساد، فإنه إذا كانت المحكمة لم تستظهر في

حكمها ماهية الرواسب التي قالت بوجودها بالمياه الغازية محل الدعوى وسببها وأثرها على هذه المياه المروضة للبيع وكيفية عدم صلاحية تلك المياه للإستعمال، كان حكمها قاصراً قصوراً يمينه بما يستوجب نقضه، إذ أن إستهلاك ذلك كله لازم لإمكان القول بواثر أركان جريمة غش الشراب.

الطعن رقم ١٢٤١ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ١٠١٧ بتاريخ ١٩٥٩/١٢/٨

يتحقق العنصر المادي في جريمة - إنتاج مياه غازية غير مطابقة لمرسوم المياه الغازية بقصد البيع - بإحتوائها على مواد غريبة بغض النظر عما إذا كانت هذه المواد ضارة بالصحة، أو غير ضارة.

الطعن رقم ٨٣٨ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ١٠١٤ بتاريخ ١٩٦١/١٢/٢٦

تنص الفقرة الأولى من المادة السابعة من مرسوم المياه الغازية الصادر في ١٩٥٣/١٢/١٢ على أنه " تعتبر المياه الغازية غير صالحة للإستهلاك إذا احتوت على مواد مصفنة أو متخمرة أو كانت بها رواسب أو مواد غريبة أو لم تكن نقية بكتريولوجياً أو كيمياوياً - وهو نص صريح في أن المياه الغازية تعتبر غير صالحة للإستهلاك إذا احتوت على مواد متخمرة - وهي المخالفة لموضوع الدعوى المطروحة " .

الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٣٣ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٨٧٩ بتاريخ ١٩٦٣/١٢/٩

صراحة نص المادتين الثانية والسابعة من مرسوم المياه الغازية الصادر في ١٩٥٣/١٢/١٢ - في وجوب أن تكون المياه المسعلة في تحضير المياه الغازية نقية كيمياوياً وبكتريولوجياً وأن تكون مطابقة لمعايير المياه النقية الواردة من الموارد العمومية في مناطق الإنتاج وإلا اعتبرت المياه الغازية المنتجة غير صالحة للإستهلاك الآدمي. ولا يقبل الجدل في مصدر المياه المسعلة في التحضير وبأنها تخضع لعوامل طبيعية مختلفة أو القول بأن البكتريا لا ترى بالعين المجردة، إذ يستوى في حكم تطبيق هذا المرسوم أن يكون مرجعها تفاعلاً طبيعياً أو تلوثاً بالمياه طالما قد ثبت من تحليلها كيمياوياً وبكتريولوجياً عدم نقاوتها وأنها لا تطابق معايير المياه النقية.

الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٦٧٢ بتاريخ ١٩٨١/٦/١٤

من المقرر أنه لا يكفي لإدانة المتهم في جريمة صنع وعرض مياه غازية مفسوفة للبيع أن يثبت أن المياه الغازية قد صنعت في مصنع شركة المتهم بل لابد أن يثبت أنه هو الذي ارتكب فعل الغش أو أن تكون المياه الغازية قد صنعت تحت إشرافه ورقابته مع علمه بعشائها وفسادها وإن القرينة المنشأة بالتعديل الصادر بالقانونين رقمي ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥، ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والتي إلغى بها الشارع العلم بالغش إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة رفع بها عبء

إثبات العلم عن كامل النيابة دون أن ينال من قابليتها لإثبات العكس، ولغير إشراط نوع سن الأدلة لدفعها، ودون أن يمس الركن المعنوي في جنة الفش والذي يلزم توافره حصماً للعقاب.

الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٦٧٢ بتاريخ ١٤/٦/١٩٨١

لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بالبراءة على الشك في سلامة الدليل لأسباب حاصلها أن وجود قطع زجاج في المياه الغازية قد يكون مرجعه رداءة الزجاجات المعبأة فيها أو سوء فتح هذه الزجاجات بمعرفة القائمين على عملية التحليل، وكان من المقرر أن حسب بحكمة الموضوع أن تتشكك في صحة إسناد التهمة إلى المتهم كمي تقضي بالبراءة ما دامت قد أحاطت بالدعوى عن بصر وبصورة وخلا حكمها من عيوب النسيب إذ مرجع الأمر في ذلك إلى مبلغ إطمئنانها في تقدير الأدلة، وإذ كان البين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد أحاطت بالدعوى وألقت بأدلة الثبوت فيها وأضمت عن عدم إطمئنانها إلى سلامة هذه الأدلة، وخلصت إلى الشك فيما إذا كان الفش قد حدث أثناء عملية إنتاج المياه الغازية أم بعدها، بما تنفي معه - في الحالة الأخيرة - مسئولية المطعون ضده المدفوعة عن هذا الفش، ومن شأنه بالتالي أن يؤدي إلى ما رتب عليه من شك في صحة إسناد التهمة إليه، ومن ثم فإن ما تخوض فيه الطاعة من مناقشة في هذا الشأن لا يبدو - في حقيقته - أن يكون جدلاً موضوعياً حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى ومبلغ إطمئنانها هي إليها كما لا تقبل إثارة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٣٩٤٥ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٧٠ بتاريخ ١٤/٦/١٩٨٦

لما كان فعل عرض كحول غير مطابق للمواصفات للبيع وهو وصف الفش في التهمة الأولى - ينطوي في ذاته على حمازته منتجاً في معمل أو مصنع غير مرخص وبالتالي مهرباً من أداء رسوم الإنتاج ومن ثم فإنه يمثل فعلاً واحداً تقوم به جريمتان. لما كان ذلك، وكانت المادة ٣٢ من قانون العقوبات قد نصت في فقرتها الأولى على أنه "إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب إعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها." لما كان ذلك - فإن ما تنهه الطاعة من عدم توافر الإرتباط بين الجريمتين اللتين دين بهما المطعون ضده يكون غير سديد.

\* الموضوع الفرعي : غش المواد الغذائية :

الطعن رقم ١٤٠١ لسنة ١٩ مكتب قضي ١ صفحة رقم ٧٦٣ بتاريخ ١٤/٦/١٩٥٠

- إن تعريف البضاعة أو غشها المنصوص عليه في المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ كما يتحقق بإضافة مادة غريبة إليها أو بانتزاع شيء من عناصرها النافعة يتحقق أيضاً بإخفاء البضاعة تحت مظهر خادع من شأنه غش المشتري، ويتحقق كذلك بالخلط أو بالإضافة بمادة مضادة لطبيعة البضاعة، أو من

نفس طبيعتها ولكنها من صنف أقل جودة، بقصد الإيهام بأن هذا الخليط خالص لا شائبة فيه، أو بقصد إخفاء رداءة البضاعة وإظهارها في صورة أجود مما هي عليه في الحقيقة. والغش أو التزيف بالخلط لا يتطلب أيهما حتماً أن يكون الشيء المدخل في البضاعة من طبيعة أخرى تباين طبيعتها، بل قد يكون من ذات الطبيعة ولكنه يختلف عنها في مجرد الجودة. على أنه لا يشترط في القانون أن تتغير طبيعة البضاعة بعد الحذف أو الإضافة، بل يكفي أن تكون قد زيفت والتزيف يستفاد من كل خلط ينطوي على الغش بقصد الإضرار بالمشري، كما ينشأ عن إدخال محصول من صنف أقل جودة بنية الغش في محصول جيد من ذات الجنس أو الطبيعة إذا كان هذا الخلط من شأنه أن يجعل الشيء بعد خلطه أقل صلاحية للاستعمال الذي أعد له بصورة ملموسة أو يقلل من قيمته قلة ملحوظة أو يجعله ذا ثمن أقل من ثمنه المعروف. وإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن الطاعن لكي يتخلص من قطن من رتب وأئنة خلطه بقطن من رتب أعلى حتى يصل إلى تصريف القطن الرديء الذي لا يوجد إقبال على شرائه، وأن البالات التي حوت هذا الخليط أصبحت القطن فيها غير متجانس لا يمكن إعطاؤه رتبة معينة من الرتب المعروفة في سوق القطن لاستخلصت المحكمة من أدلة سائفة أوردتها أن طرح هذا القطن في السوق يعتبر غشاً لأنه يتصلر على المشري إكتشاف عيوبه، وأن مثل هذا القطن لا يجوز تصديره أو إعادة تداوله في السوق بدون أن يوضح بجلاء أنه "أقطان غير متساقطة" تجهز بطريقة لا تتفق مع عرف منا البصل - ثم طبقت على هذه الواقعة المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ لأنها تكون قد طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً.

- إن الحذف في رتبة القطن المثق عليها بين المتاعدين تكون في القانون خدعاً في حقيقته، أما الخلط برتب أو طي وعدم التناسق والصنعة الخادعة، لأنها تعتبر خدعاً في طبيعة وصفات القطن الأساسية والجوهرية وما يحتويه من عناصر نافعة، وخدعاً كذلك في العناصر الداخلة في تركيبه، كما هي معرفة به في القانون فمتى كان الحكم قد أثبت أن البيع إنقذ بين المتهم وبين المشري على رتبة معينة وهي رتبة جود إلى قولي جود، وأن القطن المبيع قد حصل التماسخ في بيعه ودفع البائع تعويضاً للمشري وأن هذا القطن قد بيع لوات "أى مجاميع" بعد كبسه كبساً بخارياً، ومن الصفات الجوهرية للمجاميع المكبوسة على هذا النحو أن تكون متساقطة الطبقات وأن تكون كل بالة من بالات المجموعة متماثلة مع باقي بالات تلك المجموعة خالية من عيب التركيب - كما هو منصوص عليه في لائحة بورصة منا البصل وكما يقره العرف التجاري، وأن عدم التناسق في القطن المبيع قد بلغ حداً كبيراً حتى أصبح من المتعذر تخمين رتبة له، وأن المتهم إرتكب الصنعة الخادعة وأن القطن المبيع لا يتفق مع العينات التي بيع على أساسها، وأن هذا كله وقع عمداً من المتهم لكي يتخلص من قطن رديء لا يستطيع بيعه في السوق، ولكي يحصل على فرق الثمن بين الرتبة التي باع على أساسها وبين رتبة القطن الذي باعه فعلاً - متى كان ذلك فإن هذا الحكم يكون

قد أثبت على المتهم ارتكابه جريمة خدع المشوى فى حقيقة طبيعة البضاعة وصفاتها الجوهرية وما تحويه من عناصر نافعة، ولا يؤثر فى ذلك أن يكون هذا الحكم قد وصف الواقعة بأنها خدع فى طاقة البضاعة وحقيقتها وذاتيتها.

الطعن رقم ٣١٥ لسنة ٢١ مكتب قضاى ٢ صفحة رقم ١٠٢٥ بتاريخ ١٩٥١/٤/٢٣  
مضى كان المنسوب إلى المتهم أنه عرض للبيع سمناً طبعياً مخلوطاً بسمن صناعى على أنه سمن طبعى، فإنه يكون قد نسب إليه أنه ارتكب الجريمة المنصوص عليها فى المادة رقم ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وهى عرضه للبيع سمناً طبعياً مفشوشاً.

الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٢٢ مكتب قضاى ٤ صفحة رقم ٦٧٧ بتاريخ ١٩٥٣/٤/١٣  
إذا كان المتهم قد سبق الحكم عليه غيابياً بالغرامة فى ٧ مارس سنة ١٩٤٦ لارتكابه جريمة غش لبن ثم دفع الغرامة المحكوم بها وأصبح الحكم نهائياً، ثم ارتكب فى ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٠ جريمة عرض لبن مفشوش للبيع، فإنه يكون يحكم المادة ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ عائدأ طبقاً للفقرة الثالثة من المادة ٤٩ من قانون العقوبات ويعين الحكم عليه - مع عقوبة الحبس - بنشر الحكم.

الطعن رقم ٤٨٥ لسنة ٢٢ مكتب قضاى ٣ صفحة رقم ١٠٩٩ بتاريخ ١٩٥٢/٦/١٢  
إذا كان الحكم الذى أدان المتهم بعرض خل أحر للبيع حالة كونه فاسداً قد إكتفى فى إثبات علم المتهم بالفساد بقوله إنه لا شك يعلم أن الخل مفشوش خيره وكثرة تجاربه فى تجارة الخل دون أن يبين إا إذا كان فساد الخل لوجود الرواسب التى أبان عنها التحليل من الممكن للمتهم إدراكه بحواسه الطبيعية حتى يمكن القول يعلمه به خبرته وتجاربه، فإنه يكون حكماً قاصراً متعباً نقضه.

الطعن رقم ١١٦١ لسنة ٢٢ مكتب قضاى ٤ صفحة رقم ٥٣٩ بتاريخ ١٩٥٣/٢/١٠  
مضى أثبت الحكم أن الطاعن عرض للبيع لفلأ تين من تحليه أنه خليط من الفلفل وقشور الفلفل الخالية من اللباب فإنه يكون قد أثبت عليه ارتكاب المخالفة المنصوص عليها فى المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١.

الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٢٣ مكتب قضاى ٤ صفحة رقم ٧٨٠ بتاريخ ١٩٥٣/٥/١١  
إن ما ورد فى الرسوم الصادر فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ من وجوب غلوا الخل من الرواسب على وجه التخصيص لا يمنع بصفة عامة وتطبيقاً لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ معاقبة من يبيع شيئاً من

الغذبة الإنسان وهو عالم بعشه أو بفساده ولو كان مرجع هذا الفساد إلى وجود تلك الرواسب التى رأى 'لقانون الجديد أن ينهى عنها بنص صريح.

الطعن رقم ١٤٣٠ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ١٤٥ بتاريخ ١٩٥٣/١٢/٢  
مضى أثبت الحكم المطعون ليه أن الكاكاو الذى وجد فى حيازة الطاعن فاسد لإرتفاع درجة الحموضة فيه، وأن علمه بفساده غير متوفر لأن معاقبته عن هذه الواقعة على مقتضى المواد ٢ و٣ و٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٩ يكون صحيحاً فى القانون ولا عطلاً ليه.

الطعن رقم ١٢٧٧ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ١٠٥٨ بتاريخ ١٩٥٨/١٢/٨  
إذا كان الحكم فى - جريمة عرض لبن مفشوش للبيع - قد إستظهر أن الطاعن هو المسئول عن إدارة المحل، فإنه يصح إدانته سواء أثبت ملكيته له أو لم تثبت.

الطعن رقم ٢٠٣٤ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١٤٩ بتاريخ ١٩٦٤/٢/٢٤  
الأصل أنه لا يكفى لإدانة المتهم فى جريمة بيعه جنناً مفشوشاً مع علمه بعشه أن يثبت أنه هو المتعزم بتوريده بل لابد أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الفش أو ورد السلعة مع علمه بعشها، وأما القرينة القانونية المنشأة بالتعديل المدخل بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٩ والتى إلغى بها الشارع العلم بالفش أو الفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين فقد رفع بها عبء إثبات العلم عن كاهل النيابة العامة دون أن ينال من قابليتها لإثبات العكس وبغير إشراط نوع معين من الأدلة لدحضها ودون أن يمس الركن المعنوى فى جحة الفش المؤتممة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٩ والذي يلزم توافره حتماً للعقاب.

الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٠٩٩ بتاريخ ١٩٧٢/١٠/٣٠  
نصت المادة ١٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها على أنه فى الأحوال التى ينص فيها أى قانون آخر على عقوبة أشد لما قرره نصوصه تطبق العقوبة الأشد دون غيرها ولما كان البين من مقارنة نصوص هذا القانون بنصوص قانون قمع الفش والتدليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٩ أنه وإن كان كل منهما يفر خلاف قد نص على معاقبة مرتكب جريمة عرض مواد غذائية مفشوشة وضارة بصحة الإنسان للبيع - موضوع الدعوى المطروحة - بالخس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيهاً أو إحدى هاتين العقوبتين فضلاً عن وجوب مصادرة المواد موضوع الجريمة إلا أنه، وقد حظر القانون الأخير فى المادة التاسعة منه تطبيق أحكام المادة ٥٥ من قانون العقوبات على عقوبة الغرامة فى الأحوال المنصوص عليها فيه، فإن العقوبة المنصوص عليها فيه تحثير

العقوبة الأشد الواجبة التطبيق طبقاً للمادة ١٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ مما لا يجوز معه للمحكمة أن تأمر بإيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة التي توقعها على مرتكب تلك الجريمة. ولما كان الحكم قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد أعطى في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من وقف تنفيذ عقوبة الغرامة.

الطعن رقم ١١٥٨ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ١١٣٥ بتاريخ ١٩٧٢/١١/٥

لا يمكن لإدانة المتهم في جريمة صنع جبن مفسوش مع علمه بعشه أن يثبت أن الجبن قد صنع في معمله بل لابد أن يثبت أنه هو الذي ارتكب فعل الفش وأن يكون قد صنع الجبن مع علمه بعشه، ولما كان الطاعن قد تمسك بإتضاء علمه بالفش وكان الحكم المطعون فيه لم يفتن لهذا الدواع أصلاً وبالتالي لم يتناوله بالرد عليه على الرغم من جوهرته إذ لو صح لتغير به وجه الرأي في الدعوى، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد تعيب بما يوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٧٠٣ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٩٠٤ بتاريخ ١٩٧٣/١١/٤

نص قرار وزير الصومين رقم ٢٥٢ سنة ١٩٦٢، في شأن تنظيم تبعة وتجارة الشاي والبن في المادة السادسة منه على أن "يحظر بقصد الإتجار خلط الشاي الأسود بأنواعه بشاي أخضر أو بأية مادة أخرى أو الشروع في ذلك ويحظر بقصد الإتجار خلط البن أخضراً كان أو مطحوناً بأية مادة أخرى أو الشروع في ذلك. كما يحظر بقصد الإتجار حيازة الشاي أو البن مخلوطاً على النحو سالف الذكر أو بيعه أو عرضه للبيع". كما نص في المادة التاسعة على معاقبة كل من يخالف أحكامه بالحس مدة لا تقل عن سنة أشهر ولا تتجاوز سنة وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين.

الطعن رقم ١٠٢٠ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ١٢٤٢ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/١٦

مقتضى نص المادة ١٨ من القانون رقم ١٠ سنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها أن الشارع جرم تداول الأغذية المفسوشة إذا كان المتهم حسن النية وعاقبه بعقوبة المخالفة على أن يقضى وجوباً بمصادرة المواد الغذائية المفسوشة.

الطعن رقم ١٣٦٩ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٩٣٦ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/١٧

لما كان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها قد نص في المادة السادسة منه على أن تعبر الأغذية مفسوشة إذا نزع جزئياً أو كلياً أحد عناصرها، وفي المادة الخامسة عشر على معاقبة كل من عرض للبيع شيئاً من أغذية الإنسان متى كانت مفسوشة، وكان الركن المادى المطلوب في هذه الجريمة يمكن فيه أن يعرض التهم الأغذية المفسوشة للبيع، وكان الركن المعنوي اللازم توافره للعقاب في



جنة الفش المؤثرة بهذا القانون يستلزم أن يثبت أنه هو أرتكب فعل الفش أو أنه يعلم بالفش الذى وقع ولما كانت المادة ٢٠ من القانون سالف الذكر قد نصت على أن يلغى كل حكم يخالف أحكامه، مما مقتضاه استمرار سريان الأحكام الواردة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والفش والتي لا نظير لها فى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ ولا تخالف أى حكم من أحكامه على غش الأغنية، وكانت القرينة القانونية المنشأة بالتعديل المدخل بالقانونين الرقمين ٢٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ التى ألغى بها الشارع العلم بالفش إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة التجولين والقابلة لإثبات العكس لا تخالف أى حكم من أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ وبالتالي لا يكون لصدوره أثر على نطاق سريان هذه القرينة على الوقائع التى تجرى بالمخالفة لأحكامه. لما كان ذلك، وكان البين من محاضر الجلسات أن الطاعة والمدافع الحاضر معها أمام محكمة الموضوع لم يندموا بحسن نيتها أو بأنها لا تشغل بالتجارة فإن ما غلص إليه الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه من إدانتها بجنة عرض لبن مفسوش للبيع مع علمها بذلك أحمداً بالقرينة القانونية سالفة البيان يكون سديداً فى القانون بما يكون معه معنى الطاعة فى غير محله.

#### الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٥٥٩ بتاريخ ١٩٨١/٥/٢٥

لما كان من المقرر أن العلم بفش البضاعة المروضة للبيع هو مما تفصل فيه محكمة الموضوع فتمضى إستنتاجه من وقائع الدعوى إستنتاجاً سليماً فلا شأن بحكمة النقض به وكان الطاعن على نحو ما هو ثابت بمحضر المعارضة الابتدائية - وإن أنكر الإتهام ودفعه بأنه تاجر حملة يشترى الجبن المضبوط ويبيعه ولا يقوم بتصنيعه إلا أنه عجز عن إثبات مصدر حصوله عليه، فلا على المحكمة إن هى افترضت علمه بالفش باعتبار أنه من المشتغلين بالتجارة، إذ من المقرر أن المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٠ بشأن قمع الفش والتدليس المعدلة بالقانونين رقمى ٥٥٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ - والسارية أحكامها بعد صدور القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ - نصت على أن العلم بالفش والفساد يفرض إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين ما لم يثبت حسن نيته ومصدر المواد موضوع الجريمة ولا على المحكمة إن هى لم تتحدث عن ركن العلم وإثبات توافره لدى الطاعن ما دام أنه من بين المشتغلين بالتجارة.

#### الطعن رقم ٤٥٥٦ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ١٩٧ بتاريخ ١٩٨٢/٢/١٤

لما كان القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ الذى صدر فى ١٠ يوليو سنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والفش قد نص فى المادة الأولى منه على أن يستبدل بالفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والفش النص الآتى : ويفرض

العلم بالفسخ والفساد إذ كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين ما لم يثبت حسن نيته ومصدر المواد موضوع الجريمة " كما نص في المادة الثانية منه على أن يستبدل بالمادة السابعة من القانون المشار إليه النص الآتي " يجب أن يقضى في الحكم في جميع الأحوال بمصادرة المواد أو العقاقير أو الحاصلات التي تكون جسم الجريمة فإذا لم ترفع الدعوى الجنائية لسبب ما فيصدر قرار المصادرة من النيابة العامة ". وجاء بالمذكرة الإيضاحية لهذا القانون " أنه رؤى تعديل الفقرة الثانية من البند ١٠ من المادة الثانية سالفة الذكر بحيث لا يقبل من التاجر المخالف أن يدحض قرينة العلم بالفسخ إلا إذا أثبت علاوة على حسن نيته مصدر المادة الفاسدة أو المشوشة وذلك إعتباراً بأن هذا الإثبات سهل ميسر على التجار الذين يراعون واجب الذمة في معاملاتهم وفي نفس الوقت رؤى أن هؤلاء التجار حسنى النية الذين يكونون ضحية لغيرهم من صانعي المواد المشوشة أو الفاسدة أو المتجرئين فيها جديرون بانتظامهم كلية من العقاب حتى عن جريمة المخالفة ولهذا اقتضى الأمر تعديل المادة السابعة بما يؤدي إلى ذلك مع بقاء النص على وجوب أن يقضى في الحكم في جميع الأحوال بمصادرة المواد التي تكون جسم الجريمة. ومؤدى هذا التعديل أن المشروع أعطى التاجر المخالف من المسئولة الجنائية متى أثبت أنه لا يعلم بفسخ أو فساد المواد أو العقاقير أو الحاصلات التي يعرضها للبيع، وأثبت مصدر هذه المواد الفاسدة أو المشوشة، وعلة الإغواء أن التاجر الذى يراعى واجب الذمة فى معاملاته هو ضحية لصانع هذه المواد ويجب أن يتحمل الأخير وحده زور الجريمة.

#### لقطن رقم ٨٦٧ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٥٩٥ بتاريخ ١٩٣٦/٤/٢٧

الحل بحسب الأصل إنما يستخرج بطريقة التخمير من النيد ونشاء الحب كالأرز والشعير والذرة وغيرها بدون أن يدخل في إستخراجه حمض الخلّك لكن هذا الحمض يتكون في الحل من عملية التخمير ذاتها بنسبة لا تقل عن ٤٪. ولا شك أن الحل المجهز بهذه الطريقة يصبح علأً مفشوشاً معالفاً على غشه بمقتضى المادة ٣٠٢ عقوبات إذا ما أضيف إليه شئ من الماء. أما تحضير الحلّ صناعياً بإضافة الماء إلى حامض الخلّك فهو وإن كان وسيلة تقليدية للخلّ الطبيعي الناتج من التخمير إلا أنه ليس في قانون العقوبات ما يمنع من تحضير الحلّ بهذه الطريقة وبيعه للجمهور على أنه خلّ صناعي. ولكن يجب مع ذلك أن يكون هذا الحلّ الصناعي مشتملاً على نسبة من الحامض المذكور كافية لإعتباره علأً يمكن أن يسد مسد الحلّ الطبيعي. فإن كان الحلّ المجهز بهذه الطريقة لا يحوى إلا نسبة ضئيلة من الحامض المذكور تنضى معها سميزات الحلّ المتعارف عليها لدى الجمهور إعتبر علأً مفشوشاً تطبق عليه المادة ٣٠٢ ع المذكورة. وتقدير النسبة اللازمة لإعتبار الحلّ الصناعي علأً صالحاً للإستعمال المتعارف عليه مذكور أمره لتقدير قاضى الموضوع

يفصل فيه على الأساس المتقدم. فالحكم الذى لم يبين نوع الحل المضبوط هل هو غش طبيعى أم غش صناعى، ولم يبين نسبة حامض الخليك فيه مكثفاً بقوله إنها أقل من ٤٪، ومع ذلك قطع بعدم وجود غش فى هذا الحل يكون حكماً ناقصاً البيان معنياً نقضه.

الطعن رقم ١٩٠٩ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣١٥ بتاريخ ٣١/١٠/١٩٣٨  
إن المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات القديم التى تقابلها المادة ٣٤٧ من القانون الحالى تعاقب على بيع غش القمح المغلوط بالذرة متى كان البيع قد حصل على أن الخبز هو من القمح الخالص.

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٧٠ بتاريخ ٥/١٢/١٩٣٨  
إذا كان الظاهر من الحكم أن المحكمة إجمعت فى ثبوت علم المتهم بغش السمن الذى باعه بإضافة الدهن إليه على مجرد كونه من التجار الذين لا تحفى عليهم معرفة إدخال الدهن على السمن بطريقة شبه وتذوقه ومع ذلك لم يبن الحكم بيان وجود تغير فى رائحة السمن أو فى طعمه مما يستطیع تاجر السمن أن يميزه بحواسه الطبيعية حتى يمكن القول بأنه - وهو تاجر - لم يخف عليه ما فى السمن من مادة غريبة وأن هذا يشهد عليه بعلمه بحصول الغش، فذلك يثير قصوراً فى الحكم به ويوجب نقضه.

الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٨٢ بتاريخ ٣/١٣/١٩٣٩  
ليس من الضرورى فى جريمة غش الأغذية أن تبين فى الحكم النسبة المثيرة لما أضيف إلى المأكولات والمشروبات والأدوية من العناصر الأجنبية عنها إذ يكفى للعقاب أن يثبت أن الغذاء لم يبق على حالته الأصلية، وأنه أدخل عليه بنية الغش تغير أثر فى شئ من صفاته. فعلى أثبت الحكم أن المتهم عرض للبيع الغذاء المبين به، وأن هذا الغذاء مشوش بالمادة الغريبة عنه المينة هى أيضاً، وأن المتهم يعلم بهذا الغش فى ذلك ما يكفى لإثبات توافر عناصر الجريمة دون حاجة لبيان كمية المادة المضافة أو نسبتها.

الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ١٦٢ بتاريخ ٢/١٥/١٩٤٣  
إن المادة ٣٤٧ من قانون العقوبات التى إستبدل بها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ كانت تنص على ثلاث جرائم : " الأولى " غش المشترى فى جنس البضاعة أى كانت. " والثانية " غش الأشرطة والمأكولات والأدوية المعدة للبيع أو بيع الأشرطة والمأكولات والأدوية المشوشة أو الفاسدة أو المتفحفة أو عرضها للبيع. " والثالثة " غش البائع أو المشترى أو الشروع فى غشه فى مقدار الأشياء المقتضى تسليمها. وهذه المادة وإن كانت قد إستعملت فى نصها العربى كلمة " غش " فى الجرائم الثلاث المذكورة إلا أن الغش فى كل جريمة له معنى خاص. ففى الجريمة الأولى يقع الغش على المشترى لا على ذات البضاعة، فيكفى أن يمدح البائع المشترى ويوهمه بأن المبيع من الجنس الذى يريد شراؤه مع كونه من جنس آخر، ولو كان المبيع ذاته

بضاعة لم يدخلها غش بإضافة عناصر غريبة إلى عناصرها الأصلية. أما في الجريمة الثانية فيقع الغش على ذات الشيء إما بإضافة مادة غريبة إليه وإما بانتزاع عنصر أو أكثر من عناصره الأصلية. وفي الجريمة الثالثة يقع الغش من البائع على المشتري أو من المشتري على البائع في مقدار الشيء المقتضى تسليمه بناء على العقد، وذلك بإحدى الطرق المنصوص عليها في المادة. وإذا لم يدام الحكم قد أثبت على التهمة بالأدلة التي أوردتها أنه عرض للبيع شيئاً مفشوشاً بإضافة جزء من زيت بذرة القطن وجزء من زيت جوز الهند إلى جزء من السمن النقي، فإن هذا يكون صريحاً في أن الغش إنما وقع على ذات السمن المدد للبيع بإضافة عناصر غريبة إليه - ويكفي في إدانة التهمة، بناء على نص القانون، أن يكون قد عرض السمن للبيع مع علمه بحقيقة أمره، ولا يشترط أن يكون قد باعه أو شرع في بيعه.

#### الطعن رقم ٦٩٢ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ١٩٨ بتاريخ ١٩٤٣/٣/٨

إن علم التهمة بفساد الطعام المبيع، أو المدد للبيع، ركن من أركان الجريمة المعاقب عليها بالمادة ٣٤٧ ع. فإذا إكفي الحكم في بيان هذا الركن بقوله إنه "لا شك في علم المتهم بما تطرق إلى اللحم من فساد" فهذا لا يتضمن دليلاً على قيام هذا العلم، ويكون الحكم قاصراً معيماً.

#### الطعن رقم ٩٣٩ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٢٣٥ بتاريخ ١٩٤٣/٤/١٩

إن المادة ٣٤٧ من قانون العقوبات التي ألغيت واستبدل بها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الصادر في ١٦ سبتمبر ١٩٤١ إذ نصت في الفقرة الأخيرة على عقاب كل من "غش البائع أو المشتري أو شرع في أن يشبه في مقدار الأشياء المقتضى تسليمها... إلخ" فقد صرحنا بأن القانون لا يعاقب فقط على الغش في مقدار البضاعة المقتضى تسليمها، بل يعاقب كذلك على الشروع في الغش. ولما كان عرض البضاعة في السوق للبيع بعد بلها بالماء لزيادة وزنها إضراراً بمن يشتريها بعد، طبقاً للمادة ٤٥ من قانون العقوبات، بدءاً في تنفيذ الغش لأنه يؤدي إليه فوراً ومباشرة ولو لم يتعين مشو بالذات، إذ ما دام يكفي للعقاب على الغش العام أن يكون قد وقع على أي مشو فإنه يكفي في البدء في تنفيذه أن يقع فعل يكون من شأنه أو يكون المقصود به غش أي شخص يمكن أن يتقدم للشراء - لما كان ذلك فإن العرض للبيع يكون شروعا في الغش معاقباً عليه بمقتضى المادة المذكورة.

#### الطعن رقم ٢١٤ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٤٢٧ بتاريخ ١٩٤٤/٣/١٣

إن المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ قد نصت، فيما نصت، على "عقاب كل من طرح أو عرض للبيع أو باع شيئاً من أغذية الإنسان أو الحيوان أو من العقاقير الطبية أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية مع علمه بفشها أو فسادها". فتعي أثبت الحكم أن التهمة عرض للبيع شيئاً صناعياً زائفاً مرتفعة

درجة حوصته، لهذا الفساد في السمن المعروض معاقب عليه بمقتضى المادة المذكورة. ويجوز عرضاً للبيع مجرد وجود السمن في الحبل الذي يبيع المتهم فيه أصناف البقالة.

الظعن رقم ١٤٦٨ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٥١٢ بتاريخ ١٠/٢/١٩٤٤

إذا كانت المحكمة قد إستنتجت علم المتهم بفساد اللحوم التي باعها مما ثبت لديها من أنه ذبح الجمل خارج السلخانة وفي يوم ممنوع الذبح فيه، وأنه يخوف الجزارة من عهد بعيد ولا يتصور أن يفوت عليه فساد اللحوم، فلا تبرئ عليها. إذ هذه كلها قرائن من شأنها أن تؤدي إلى ثبوت الحقيقة التي قالت بها.

الظعن رقم ١٥٨١ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٥٣٥ بتاريخ ١١/٢٠/١٩٤٤

إذا كان الظاهر من الحكم أنه إذ أدان المتهم في جرعة عرض زيت سمسم مفشوش للبيع مع علمه بفشه قد قال : " إن الفش ثابت من تقرير العمل الكيمائي الذي أثبت غش الزيت المضبوط بإضافة زيت بذرة القطن إليه بنسبة ١٥٪ وإن علم المتهم بالفش مستفاد من كونه تاجراً يعرف زيت بذرة القطن من زيت السمسم برائحته وبذوقه، وإن مرانه المكسب من إشغاله في التجارة يجعله قادراً على تمييز ذلك الفش" وذلك من غير أن يعنى ببيان ما إذا كان الفش الحاصل قد نشأ عنه تغير في رائحة الزيت أو في مذاقه يمكن للإنسان إدراكه بالحواس الطبيعية حتى يصح بناء على ذلك ما قاله من أن المتهم قد أمكنه تمييزه لهذا الحكم يكون قد جاء قاصراً في بيان الأسباب.

الظعن رقم ١٦٤٦ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ٦٣٢ بتاريخ ١٠/٢٥/١٩٤٨

إن مجرد تغليف الزبد في معمل صناعته لا يصح في القانون عده عرضاً للبيع متى كان هناك محل آخر أعد لبيع الزبد فيه.

الظعن رقم ٢٤٢٣ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٦١ صفحة رقم ٣٨٦ بتاريخ ١١/٢٨/١٩٢٩

لا يعاقب القانون من عرض للبيع سماً صناعياً على إعتبار أنه طبيعي. لأن هذا العمل وإن كان غشاً ظاهراً إلا أنه ليس مما يدخل في متناول المادة ٣٠٢ ع، إذ هذه المادة إستعملت في الممارات الثلاث الأولى منها كلمة الفش على معنيين. ففي عبارتها الأولى يقع الفش على ذات المشوى لا في ذات الصنف المبيع. وغش هذا المشوى الوراد فيها هو بمعنى خدعة وإيهامه بأن صنفاً من جنس وطبيعة خاصة هو من جنس وطبيعة أخرى. وهذا أمر معنوي بحث. وأما في المبارتين الثانية والثالثة فالغش واقع في ذات الصنف المعد للبيع أو المبيع فعلاً وهذا أمر مادي بحث. والغش المادي في الصنف إنما يتحقق بالتغير في تركيب الصنف إما بإضافة شيء آخر إليه وإما بإنتزاع شيء من أصل عناصره. والنص القرنسي لتلك الممارات أجلى في إلمادة هذين المعنيين إذ هو إستعمل في العبارة الأولى كلمة tromper وفي المبارتين الثانية والثالثة كلمة

falsifier ولا غش على أى من هذين المعنيين فى المسألة المعروضة. إذ المعنى الأول tromperie لا يتحقق كما هو صريح نص المادة الأولى - إلا إذا كان قد وقع البيع فعلاً يبعأ أوهم فيه المشتري بأن السمن الذى إشرأه فعلاً هو سمن طبيعى لا سمن صناعى ولم يقع من هذا شئ. والمعنى الثانى لا يتحقق أيضاً لأن السمن المعروض للبيع ليس سمنأ طبيعياً مخلوطاً بمواد أخرى أو منتزعة منه بعض عناصره وإنما هو سمن صناعى لا علاقة بينه وبين السمن الطبيعى، بل هو من جنس وطبيعة غير جنس السمن الطبيعى وطبيعته.

الطنن رقم ٢٤٣٩ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣٨١ بتاريخ ١٩٢٩/١١/٢١  
إذا اتهم منهم بعرضه أشرطة مفشوشة للبيع بأن أضاف إليها مواد ضارة بالصحة وحكمت المحكمة بإدانته وطلبت عليه المادة ٢٢٩ عقوبات بدون أن تبين فى حكمها نوع المواد التى كان يضيفها إلى الأشرطة المتهم هو بفشها فإن الحكم يكون باطلاً واجباً نقضه. لأن كون المواد التى يخلط بها الشراب ضارة بالصحة هو ركن أساسى من أركان الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٢٢٩ع، فلا بد لتطبيق هذه المادة من بيان المواد التى خلط بها المشروب حتى يمكن النظر فيما إذا كانت هى ضارة حقيقة بالصحة أو لا، وإلا لإمتنع على محكمة النقض أن تؤدى مأموريتها من جهة مراقبة صحة تطبيق القانون.

الطنن رقم ١٧٢٦ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٦٩ بتاريخ ١٩٣٠/١٠/٣٠  
مجرد عرض السلى الصناعى للبيع على أنه سلى طبيعى لا عقاب عليه قانوناً.

الطنن رقم ٣١٩ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢١٥ بتاريخ ١٩٣١/١/١٨  
لا يكفى فى جريمة عرض سلى مفشوش للبيع أن يثبت بالحكم الصادر بالعقوبة أن السلى مفشوش وأن المتهم قد عرضه للبيع، بل يجب أن يثبت به أيضاً أن المتهم كان يعلم عند عرضه إياه للبيع بأنه مفشوش فإذا خلا الحكم من إثبات ذلك كان نالهاً وتعين نقضه.

الطنن رقم ٦٦٥ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢٤٩ بتاريخ ١٩٣١/٢/٢٢  
إذا إستلم تاجر بضائع بالجمرك وإستبقاها بمخازن الإستيداع بالجمرك إلى أن باعها للفر وأذن تلك المخازن بتصديرها بطريق السكة الحديد إلى المشتري فصدرتها فعلاً لم تظهر عند إستلام المشتري إياها من السكة الحديد أن بها تلفاً ناشئاً من الرطوبة فلا يجوز - لإعتبار المرسل سعى التبة ولعاقبه بالمادة ٣٠٢ عقوبات - أن تقرر المحكمة بطريق الإستنتاج العقلى أن هذا المرسل عند ورود البضاعة إليه من الخارج وإستلامه إياها كان لابد عالمأ بما هو معزىها من التلف بمجرد أنه تاجر متمرن لا تفوته ملاحظة ذلك وأنه إذن عند بيعه إياها يكون عالمأ بتلفها - لا يجوز ذلك ما دامت البضاعة بقيت بمخازن الجمرك زمنأ لا يراها المرسل ويحتمل أن الرطوبة التى سببت تلفها قد أصبتها وهى بهذه المخازن وأنه يكون قد باعها وأذن

بتمديدها للمشوى غير عالم بطلبها، بل يجب فى هذه الحالة أن تحقق المحكمة زمن طرء التلف على البضاعة لتعلم هل طرأ وهى فى عازن الجمر ك فلا يكون المرسل مسئولاً إلا إذا كان علم بالتلف وقت التصدير أم كان ذلك التلف موجوداً عند ورود البضاعة من الخارج وإستلامه إياها فيكون هناك وجه لإمكان القول بمسئوليته. وقصور الحكم عن تحقيق ذلك وإلباته بهه ويطله.

الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٢٩ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٧

لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى إستخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه إستدلالها بها وسلامة ماخذها تمكيناً لحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم وإلا كان قاصراً، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين صلة الطاعن بالعينة التى أخذت وما أتاه من أفعال لما يعمده القانون عرحاً لبيع غذاء مفسوش، وكان لا يكفى لإدانة الطاعن أن يثبت أن الغذاء عرض فى محله بل لابد أن يثبت أنه هو الذى إرتكب فعل الفش أو أن يكون قد عرض الغذاء مع علمه بفشه وفساده، كما لم يوضح الحكم وجه ما نقله عن تقرير التحليل من عدم مطابقة العينة حتى يتسنى لحكمة النقض أن ترأب صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها به، فإنه يكون معيماً بالقصور.

الطعن رقم ٢٣٨٦ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٧٦٢ بتاريخ ١٩٨٧/٦/١٤

لما كان القانون رقم ١٠ سنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها قد نص فى المادة ١٩ منه على أنه فى الأحوال التى ينص فيها أى قانون آخر على عقوبة أشد مما قررتة نصوصه تطبيق العقوبة الأشد دون غيرها. وكان البين من مقارنة نصوص هذا القانون بنصوص قانون الفش والتدليس رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ أنه وإن كان كل منهما بغير خلاف قد نص على معاقبة مرتكب جريمة عرض مواد غذائية مفسوشة وحضارة بصحة الإنسان للبيع - موضوع الدعوى المطروحة - بالحس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيهاً أو إحدى هاتين العقوبتين فضلاً عن وجوب مصادرة المواد موضوع الجريمة، إلا أنه وقد حظر القانون الأخير فى المادة التاسعة منه تطبيق أحكام المادة ٥٥ من قانون العقوبات على عقوبة الغرامة فى الأحوال المنصوص عليها فيه، فإن العقوبة المنصوص عليها فيه تعتبر العقوبة الأشد الواجبة التطبيق طبقاً لما تقضى به المادة ١٩ من القانون رقم ١٠ سنة ١٩٦٦ سائلة البيان مما لا يجوز معه للمحكمة أن تأمر بإيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة التى توقعها على مرتكب تلك الجريمة. لما

كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر، لأنه يكون قد أعطى في تطبيق القانون مما يوجب تصحيحه بإلغاء ما قضى به من إيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة.

الطعن رقم ٥٤٩٩ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١١٧٧ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٣١  
لما كان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها قد قضى في مادته الثانية على أنه يحظر تداول الأغذية في الأحوال الآتية " ١ " إذا كانت غير مطابقة للمواصفات الواردة لى التشريعات النافذة " ٢ " إذا كانت غير صالحة للإستهلاك الآدمي " ٣ " إذا كانت مغشوشة لم جرى نص المادة ١٨ منه بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٦ على أنه " يعاقب من يخالف أحكام المواد ٢، ١٠، ١١، ١٢، ١٤، ١٤ مكرراً والقرارات المنفذة لها بقوة المخالفة وذلك إذا كان المتهم حسن النية وجب أن يقضى الحكم بمصادرة المواد الغذائية موضوع الجريمة ومفاد هذه النصوص أن الشارع بعد أن حرم تداول الأغذية الضارة بالصحة قد استبدل بقوة الجنتحة عقوبة المخالفة إذا كان المتهم حسن النية على أن يقضى وجوباً بمصادرة المواد الغذائية موضوع الجريمة " .

الطعن رقم ٥٤٩٩ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١١٧٧ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٣١  
من المقرر أن العلم بعش البضاعة المطروحة للبيع هو ما تفصل فيه محكمة الموضوع متى إستنتجته من وقائع الدعوى إستنتاجاً سليماً فلا شأن بحكمة النقض به وإذا كانت المحكمة قد إستنتجت عدم علم المظعون ضده بعش البضاعة موضوع الدعوى إستنتاجاً سائفاً فإن ما تتره الطاعة في هذا الصدد لا يكون له محل.

الطعن رقم ٦١٦٠ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٣٩٩ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٥  
لما كان ما يتلوه به الطاعن من إغفال لجنة الإستلام تكليفه بعد إكتشاف المش باستبدال الجبن المفسوش وفقاً لشروط التعاقد - بفرض صحة ذلك - لا يصلح عنراً لنفى مسئوليته الجنائية ولا أثر له على قيام الجريمة.

الطعن رقم ٢٩٥٧ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٠٦٧ بتاريخ ١٩٨٨/١١/١٦  
لما كانت المادة الرابعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها نصت على أن " تحصر الأغذية ضارة بالصحة في الأحوال الآتية " ١ " ..... " ٢ " ..... " ٣ " ..... " ٤ " ..... إذا كانت عبواتها أو لفائفها تحتوي على مواد ضارة بالصحة " وكانت المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بمقمع التدليس والمش والمعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ تنص على أنه " يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين " ١ " ..... " ٢ " ..... وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز



خمس سنوات وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تتجاوز ألفي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا كانت الأغذية أو الحاصلات المنشوشة أو الفاسدة أو كانت المواد التي تستعمل في الفش حاضرة بصحة الإنسان.. وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أورد أن الغلاف الخارجي للعبوة المنضوطة يحتمل على صفات حاضرة بالصحة نزل بعقوبة الغرامة إلى أقل من حددها الأدنى المقرر قانوناً، فإنه يكون قد أعطى في تطبيق القانون.

#### **\* للموضوع الفرعي : قرينة العلم المفترض بالفش :**

الطعن رقم ١٤٥٠ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٩١٣ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٦٠  
أورد الشارع بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ قرينة قانونية حين افترض العلم بالفش أو بالفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة التجولين - تلك القرينة التي رفع الشارع فيها عبء إثبات العلم بالفش أو بالفساد عن كاهل النيابة العامة تحقيقاً للمصلحة العامة، ومحافظة منه على مستوى الألبان - على ما أفصح عنه في المذكرة الإيضاحية - وهو ما ينمط أثره لعموم النص على كافة الأغذية والمقايير الطبية والحاصلات الزراعية أو الطبيعة المشار إليها بالمادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع التدليس والفش.

الطعن رقم ١٦٦٠ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٣ صفحة رقم ٢١٠ بتاريخ ١٢/٣/١٩٦٢  
إنشاء الشارع قرينة قانونية بالتعديل المدخل بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والفش، حين افترض العلم بالفش أو بالفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين. وقد رفع الشارع بهذه القرينة عبء إثبات العلم بالفش أو بالفساد عن كاهل النيابة العامة تحقيقاً للمصلحة العامة ومحافظة منه على مستوى الألبان على ما أفصح عنه في المذكرة الإيضاحية للقانون سالف الذكر وهذه القرينة - القابلة للإثبات العكس والتي لا يشترط نوع معين من الأدلة لدحضها - لم تمس الركن المعنوي في جنة الفش المؤثرة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الذي يلزم توافره للمقاب، كما أنها لا تمس سلطة محكمة الموضوع في إستظهار هذا الركن وفي إستنباط معتقدها من عناصر الدعوى وإطمئنانها إلى سلامة إسناد التهمة بكافة أركانها إلى المتهم.

الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٥٠١ بتاريخ ٤/٤/١٩٦٧  
ألفى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ المخالفة المنصوص عليها في المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والفش، ونصت المادة الثانية من القانون الأخير المعدلة بالقانونين الرقمين ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ على أن العلم بالفش والفساد يفرض إذا كان المخالف من المشتغلين

بالتجارة أو من الباعة الجائلين ما لم يثبت حسن نيته ومصدر المواد موضوع الجريمة. ولما كان الثابت من الإطلاع على المفردات أن الطاعن لم يرشد عن مقر الشركة الباتمة المدون بماتورة الشراء المقدمة منه ولم يهتد مندوب الشرطة إلى ذلك المقر بل تبين له أن هذه الشركة وهمية وليس لها وجود فعلي، وكان الطاعن لم يطلب من المحكمة في أى من مرحلتى التقاضى على ما هو ثابت من محاضر جلسات المحاكمة إجراء تحقيق فى هذا الصدد. ومن ثم فلا يقبل منه أن ينعى عليها قعودها على إجراء تحقيق لم يطلبه منها، وبالتالي فلا جناح على الحكم إذا إنتهى إلى إفراض علم الطاعن بالمش لمدم إثباته مصدر الوارد موضوع الجريمة.

## فعل فاضح

• الموضوع الفرعي : الركن المادي لجريمة الفعل الفاضح :

الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٢٣ مكتب قتي ٤ صفحة رقم ٩٩٦ بتاريخ ١٦/٦/١٩٥٣

يشترط لتوافر جريمة الفعل الفاضح المخل بالحياء وقوع فعل مادي يخلش في المرء حياء العين أو الأذن. أما مجرد الأقوال مهما بلغت من درجة البذاءة والفحش فلا تعتبر إلا سباً. وإذن فإذا كان الحكم قد اعتبر أن ما وقع من الطاعن من قوله بصوت مسموع لسيدتين يتعقبهما "تعرفوا إنكم ظراف تحبوا نروح أى سينما" جريمة فعل فاضح مخل بالحياء فإنه يكون قد أعطى. والوصف القانوني الصحيح لهذه الواقعة أنها مسب تطبيق على المادتين ٣٠٦ و ١٧١ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ١١٥١ لسنة ٢٨ مكتب قتي ٩ صفحة رقم ٩١٢ بتاريخ ١٠/١١/١٩٥٨

لا تقوم جريمة الفعل الفاضح المعلن على ما يبين من نص المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات إلا بتوافر أركان ثلاثة [ الأول ] فعل مادي يخلش في المرء حياء العين أو الأذن سواء وقع الفعل على جسم الغير أو أوقعه الجاني على نفسه. [ الثاني ] العلانية ولا يشترط لتوافرها أن يشاهد الغير عمل الجاني فضلاً بل يكفي أن تكون المشاهدة محتملة. [ الثالث ] القصد الجنائي، وهو تمتد الجنائي إثبات الفعل.

الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ٢٩ مكتب قتي ١٠ صفحة رقم ٨٣٤ بتاريخ ٢/١١/١٩٥٩

- يشترط لتوافر جريمة الفعل الفاضح غير العلني المنصوص عليها في المادة ٢٧٩ من قانون العقوبات أن تتم بهم رضاه المجنى عليها - حماية لشعورها وصيانة لكرامتها لما قد يقع على جسمها أو بحضورها أمور مخلة بالحياء على الرغم منها.

- مسألة رضاه المجنى عليها أو عدم رضائها - في جريمة المادة ٢٧٩ من قانون العقوبات - مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع فضلاً نهائياً، وليس محكمة النقض بعد ذلك حق مراقبتها في هذا الشأن طالما أن الأدلة والاعتبارات التي ذكرتها من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم - فإذا استند الحكم في براءة التهم إلى قوله : "... إن الثابت من وقائع الدعوى أن ركن إنعدام رضاه المجنى عليها غير متوافر، ذلك أن الظاهر للمتهم هو أن المجنى عليها راضية عن الواقعة، فضلاً عن أنها سمحت له برضاها الدخول لمسكنها والجلوس بصحبته... ومن ناحية أخرى فإن المحكمة تستخلص رضاه المجنى عليها من قولها بمحضر جمع الاستدلال أن زوجها قد لفق الواقعة للإيقاع بالمتهم، أي إنها كانت راضية عن الفعل

الذى قام به النهم وذلك حتى توقع به لى يستفيد زوجها حسب الخطة التى كان يرمى إليها .. فإن ما أثبتته الحكم ينطوى على رضاء الجنى عليها بجميع مظاهره وكامل معالته.

الطعن رقم ١٣٤٨ لسنة ٤٥ مكتب قسى ٢٦ صفحة رقم ٨٩١ بتاريخ ١٢/٢٩/١٩٧٥  
لما كانت المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات تنص على أن " كل من فعل علانية فعلاً فاضحاً مخلاً بالحياء يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة، أو غرامة لا تتجاوز حدين جنهاً ". وكان يبين من هذا النص أن الجريمة لا تقوم إلا بتوافر أركان ثلاثة - " الأول " فعل ماضى يحدث فى المرء حياء العين أو الأذن سواء وقع الفعل على جسم الغير أو أوقعه الجانى على نفسه. " الثانى " - العلانية، ولا يشترط لتوافرها أن يشاهد الغير عمل الجانى فعلاً، بل يكفى أن تكون المشاهدة محتملة. " والثالث " القصد الجنائى، وهو تعمد الجانى إثبات الفعل. ولما كانت مداعة الطاعن لسيدة بالطريق العام وإحتضانه لها من الخلف، مما أثار شعور المارة حسبما إستظهره الحكم المطعون فيه، ينطوى فى ذاته على الفعل الفاضح العلنى المنصوص عليه فى المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات لإثبات النهم علانية فعلاً فاضحاً يحدث الحياء على النحو المتقدم.

الطعن رقم ١٣١٨ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٧٠ بتاريخ ٤/١٨/١٩٢٩  
القانون يعاقب على كل فعل فاضح مخلى بالحياء. وتقدير الأفعال التى من هذا القبيل يختلف باختلاف الأوساط والبيئات واستعداد أنفس أهلها وعاطفة الحياء عندهم للتأثر. و يعتبر فعلاً مخلاً بالحياء ما تأنى به المرأة فى محل عمومى من الحركات البدنية التى تثير فكرة التمازج الجنسى " كدقيس البطن ". وهذا الفعل يقع تحت نص المادة ٢٤٠ عقوبات والمواد ١٥ مكررة و٢٧ و٢٩ من لائحة المحلات العمومية.

الطعن رقم ٧٥٧ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٢٤٢ بتاريخ ٥/٣/١٩٤٣  
يكفى قانوناً لتوافر القصد الجنائى فى جريمة الفعل الفاضح المخلى بالحياء أن يكون النهم عالماً بأن فعلته من شأنها أن تخدش الحياء. فمن يدخل مكان حلاق ويول فى الحوض الموجود به، فيعرض نفسه بغير مقتضى للأنظار بحالته المتأينة للحياء، يتوافر فى حقه القصد الجنائى فى تلك الجريمة.

#### \* الموضوع الفرعى : جريمة الإخلال بالآداب العامة :

الطعن رقم ٢٤٨١ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢٠٧ بتاريخ ١١/٢٠/١٩٣٣  
الكتب التى تحوى روايات لكيفية إجماع الجنتين وما يحدثه ذلك من اللذة، كالأقايص الموضوع لبيان ما تفعله العاهرات فى الغريط فى أعراضهن، وكيف يعرضن سلعهن، وكيف يتلذذن بالرجال ويتلذذ الرجال بهن، هذه الكتب يعتبر نشرها انتهاكاً لحرمة الآداب وحسن الأخلاق، لما فيه من الإغراء بالمعهر

عروجاً على عاطفة الحياة، وهذا لقواعد الآداب العامة المصطلح عليها والتي تقتضي بأن اجتماع الجنسين يجب أن يكون سرياً وأن تكتم أخباره. ولا يجدى في هذا الصدد القول بأن الأخلاق تطورت في مصر بحيث أصبح عرض مثل تلك الكتب لا يتنافى الآداب العامة، إستناداً على ما يجري في المراقص ودور السينما وشواطئ الإستحمام، لأنه مهما قلت عاطفة الحياة بين الناس فإنه لا يجوز للقضاء الداعى في تثبيت القضية وفي تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٨٥٦ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٥٩٠ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٩

- لما كان المرجع في تعرف حقيقة موضوع جريمة الإخلال بالآداب العامة المنصوص عليها في المادة ١٧٨ من قانون العقوبات هو بما يطعن إليه القاضي من أنه سواء أكان مطبوعات أم صوراً أم رسوماً أم غير ذلك مما نصت عليه المادة المذكورة، يتناقض مع القيم الأخلاقية. والإعبارات الدينية السائدة في المجتمع وكانت صورة المرأة العارية التي أثبت الحكم ضبطها في حيازة الطاعنين بقصد الإنجاء تليد بذاتها منافاتها للآداب العامة، وكان حسب الحكم المظنون فيه الإستناد إلى تلك الصورة في إدانة الطاعنين.

- إن القانون لا يتطلب في جريمة الإخلال بالآداب العامة قصداً خاصاً، بل يكفي بوافر القصد العام الذي يتحقق من حيازة المتهم بقصد الإنجاء صوراً، وهو عالم بما تنطوي عليه من منافاة للآداب العامة وهذا العلم مفروض إذا كانت الصور التي ضبطت في حيازته بذاتها منافية للآداب - كما هو واقع الحال في الدعوى المطروحة - فلا موجب للتحدث صراحة واستقلالاً عن ركن العلم لدى الطاعنين ويكون نيهما بعدم بيان الحكم ركن العلم في حقهما غير سليم.

\* الموضوع الفرعي : ركن العلانية في جريمة الفعل الفاضح :

الطعن رقم ١١٥١ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٩١٣ بتاريخ ١٩٥٨/١١/١٠

ملاحظة المتهم للمجنى عليها بالطريق العام وقرصه ذراعها - على ما إستظهره الحكم المظنون فيه - تنطوي في ذاتها على الفعل الفاضح العلني المنصوص عليه في المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات لإتيان المتهم علانية فعلاً فاضحاً يخدش الحياء.

الطعن رقم ٢١٦٩ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٥٨ بتاريخ ١٩٦٣/١/٢٩

متى كان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أن الأفعال المنافية للآداب العامة التي أتاها على جسم المجنى عليه قد صدرت منه في الزام وفي الطريق وفي إحدى المنتزهات، وهي أماكن عامة بطبيعتها ويحتمل مشاهدة ما يقع فيها، فإن ذلك يتحقق به ركن العلانية. على أن مصلحة الطاعن من التمسك بعدم توافر ركن العلانية في تهمة الفعل الفاضح المسندة إليه ما دامت المحكمة قد طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضت

بمعالته بالعقوبة الأشد وهي المقررة لجريمة هتك العرض التي ألبتها في حقه ومن لم فإن النفي على الحكم من هذه الناحية يكون في غير محله.

الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٨٤٧ بتاريخ ١٤/١٠/١٩٧٣

- لا يشترط لتوافر العلانية التي عتتها المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات أن يشاهد الغير عمل الجاني فعلاً بل يكفي أن تكون المشاهدة محتملة.

- المكان العام بالمصادفة - كالقابر - هو بحسب الأصل مكان خاص قاصر على أفراد طوائف معينة لكنه يكتسب صفة المكان العام في الوقت الذي يوجد فيه عدد من أفراد الجمهور بطريق المصادفة أو الاتفاق فتتحقق العلانية في الفعل الفاضح المخجل بالحياء في الوقت المحدد لإجتماع الجمهور بالمكان، أما في غير هذا الوقت يأخذ حكم الأماكن الخاصة بحيث تتوافر العلانية متى شاهد الفعل الفاضح أحد أصحاب المكان أو نزلاؤه أو كان من المستطاع رؤيته بسبب عدم إحاطة الفاعل، فإذا أهمل الفاعل في إتخاذ الإحتياط الكافي كان يكون قد أغلق الباب دون إحكام، فإنه يؤاخذ بمقتضى المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات إذا دخل عليه أحد من الخارج وشاهد فعله ولو كان دخوله بطريق المصادفة. ولما كان الحكم المطعون فيه قد إستند في توافر ركن العلانية إلى أن باب المكان الذي إرتكب فيه الفعل لم يكن موصداً بمزلاج يمنع من يريد الدخول إليه، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى وأقام قضاءه على ما يحمله.

الطعن رقم ٢٣٨٥ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١٤٠ صفحة رقم ٣٦١ بتاريخ ٧/١١/١٩٢٩

العلانية ركن من أركان جريمة الفعل الفاضح إلا إذا كان ما إلتوفه المتهم من فعل فاضح حاصلًا مع امرأة فإن العلانية في هذه الحالة تكون غير لازمة بنص المادة ٢٤١ عقوبات.

## قانون

### \* الموضوع الفرعي : إصدار القانون :

الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٧٩٥ بتاريخ ١٩٥١/٣/٢٠

إن الدستور قد نص في المادة ٢٢٦ على أن " تكون القوانين نافذة في جميع القطر المصرى بإصدارها من جانب الملك، ويستفاد هذا الإصدار من نشرها في الجريدة الرسمية إلخ " فالإصدار لا يستفاد إلا من النشر، ومهما قبل من نتائج تحكم السلطة التنفيذية في تعطيل النشر فإن المحاكم لا تستطيع أن تطبق قانوناً لم ينشر ما دام الدستور يقضى بأن الإصدار إنما يستفاد من النشر. وإذن فالنسخة المحكم من أحكام قانون الإجراءات الجنائية الذي لم ينشر بالجريدة الرسمية لا يقبل، إذ ما دام هذا النشر لم يحصل فلا يمكن القول بأنه صدر وبالتالي لا يمكن إعمال أحكامه.

الطعن رقم ١٨٢٧ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٩٧٤ بتاريخ ١٩٥١/٤/١٦

- إن المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ قد صدر على الصورة التي فرضتها المادة ٤١ من الدستور إذ أنه صدر بين دورى إنتقاد البرلمان من السلطة التنفيذية ونشر في الجريدة الرسمية وصار تقديمه للبرلمان في دورته العادية التالية لصدوره. والبرلمان بمقتضى المادة ٤١ المذكورة هو صاحب الحق في إسقاط محل تلك المراسيم بمجرد عدم إقرارها من أحد مجلسيه، وهذه المادة لم ترتب جزاء على عدم دعوة البرلمان لإجتماع غير عادى كما فعلت حين رتبت زوال قوة القانون عن المراسيم التي لا تعرض على البرلمان في أول إنتقاد له أو على عدم إقرارها من أحد المجلسين. وإذن فالقول بأن هذا المرسوم باطل شكلاً قول غير سليم.

- إن المادة ٤١ من الدستور قد أعطت السلطة التنفيذية تقدير موجبات الإسراع في إتخاذ التدابير التي لا تحتمل التأخير، وإذا ما استعملت هذه السلطة هذا الحق المخول لها لم تعرضت المرسوم على البرلمان في أول إجتماع له وهو صاحب الحق في إسقاطه بعدم إقراره من أحد مجلسيه فإنه لا يسوغ لسلطة أخرى أن تتدخل في تقدير تلك الموجبات.

الطعن رقم ٤١٩ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٥٥٤ بتاريخ ١٩٥٢/٣/١١

إن المادة ٤١ من الدستور وإن أوجبت دعوة البرلمان لإجتماع غير عادى لعرض المراسيم التي تصدرها السلطة التنفيذية بين دورى الإنقاذ بالإستناد إليها، إلا أنها لم ترتب جزاء على مخالفة ذلك.

الطعن رقم ١٨ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٥٢٤ بتاريخ ١٩٥٢/٣/٣

إذا كان المرسوم بقانون قد صدر بين دورى إنتقاد البرلمان وصار عرضه على البرلمان فى دورته التالية لصدوره فإنه لا يكون باطلاً شكلاً لأن المادة ٤١ من الدستور لم ترتب جزاء على عدم دعوة البرلمان لإجتماع غير عادى لعرض المراسيم التى تصدرها السلطة التنفيذية بين دورى الإنتقاد كما فعلت حين ردت زوال قوة القانون عن المراسيم التى لا تعرض على البرلمان فى أول إنتقاد له أو على عدم إقرارها من أحد المجلسين ولأن للبرلمان إسقاطها بمجرد عدم إقرارها من أحد مجلسيه.

الطعن رقم ٩١٧ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٤٧٦ بتاريخ ١٩٥٢/٢/٥

إن المادة ٤١ من الدستور إذ نصت على أنه " إذا حدث فيما بين أدوار إنتقاد البرلمان ما يوجب الإسراع إلى إتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير للملك أن يصدر فى شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط أن لا تكون مخالفة للدستور، ويجب دعوة البرلمان إلى إجتماع غير عادى وعرض هذه المراسيم عليه فى أول إجتماع له فإذا لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون " - فإشما يتصرف هذا النص إلى معنى واحد هو أن هذه المراسيم إذا عرضت على البرلمان فى أول إجتماع له لأنها تظل نافذة المفعول إلى أن يقرر أحد المجلسين عدم إقرارها. ولا يؤثر فى هذا النظر أن يكون قد إنتضى على صدور المرسوم عدة سنوات عقدت فيها دورات مختلفة للبرلمان دون أن يصدر من أى من مجلسيه قرار فى شأنه ما دام الدستور لا يشترط صدور قرار بتأييد المراسيم التى تصدرها السلطة التنفيذية بالتطبيق لنص المادة ٤١ من الدستور، وإنما هو يقضى باستمرار نفاذها ما لم يقرر أحد المجلسين عدم موافقته عليها.

الطعن رقم ١٠١١ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٢٩٢ بتاريخ ١٩٥١/١٢/١٧

إن المادة ٤١ من الدستور وإن أوجبت دعوة البرلمان إلى إجتماع غير عادى لعرض عليه المرسوم بقانون الذى تصدره السلطة التنفيذية بين دورى الإنتقاد فإنها لم ترتب جزاء على مخالفة ذلك كما فعلت بالنسبة إلى حالة عدم عرض تلك المراسيم على البرلمان فى أول إنتقاد له وحالة عدم إقرارها من أحد المجلسين.

الطعن رقم ٩٠٢ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١١١ بتاريخ ١٩٥٢/١١/١١

إن المادة ٤١ من الدستور وإن أوجبت دعوة البرلمان لإجتماع غير عادى لعرض عليه المراسيم التى تصدرها السلطة التنفيذية بين دورى الإنتقاد بالإستناد إليها، لم ترتب البطلان جزاء على مخالفة ذلك كما فعلت بالنسبة إلى حالة عدم عرض تلك المراسيم على البرلمان فى أول إنتقاد له وحالة عدم إقرارها من أحد المجلسين.



الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٣٤٠ بتاريخ ٢٣/٣/١٩٥٩  
لا يسوغ الدفع بالجهل بما أدخل على القانون من تعديل، إذ أن ذلك مما يحده القانون داخلاً في علم كافة الناس.

الطعن رقم ٢٧٨٩ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١٦ بتاريخ ١/٨/١٩٦٣  
تعديل المادة ٤١٧ فقرة أخيرة من قانون الإجراءات الجنائية لا ينطوى على قاعدة من قواعد التجريم المقررة في قانون العقوبات قصد بها حماية حق الاستئناف بما يمنع من إساءة إستعماله - على ما يبين من المذكرة الإيضاحية لقانون التعديل رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ - وهو بهذه المثابة يعتبر قاعدة من القواعد المنظمة لإجراءات التقاضى أمام المحاكم الجنائية وضعت لكفالة حسن سير العدالة وحمايتها من أسباب الطار والانحراف، ففسرى من يوم نفاذها بالنسبة للمستقبل. لما كان ذلك، وكان إجراء رفع الاستئناف من الطاعن قد تم صحيحاً على مقتضى المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية التى كانت سارية وقت حصوله، فإنه يعين إعباره كذلك بغض النظر عما إستحدثه القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ من تعديل فى شأنها. ومتى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بالفراغة بعد رفضه الاستئناف المرفوع من الطاعن بإجراء صحيح، فإنه يكون قد خالف القانون بما يقتضى نفيه وتصحيحه فى هذا الخصوص بإلغاء الفراغة المقضى بها.

الطعن رقم ١٢١١ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٧٧٤ بتاريخ ١/١٢/١٩٦٤  
١ (من المقرر أن قانون المرافعات يعتبر قانوناً عاماً بالنسبة لقانون الإجراءات الجنائية وبصين الرجوع إليه لسد ما يوجد فى القانون الأخير من نقص أو للإعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها فيه. ولما كان قانون الإجراءات الجنائية قد خلا من إيراد قاعدة تحدد القانون الذى يخضع له الحكم من حيث جواز الطعن فيه، وكان الأصل فى القانون أن الحكم يخضع من حيث جواز الطعن فيه، وكان الأصل فى القانون أن الحكم يخضع من حيث جواز الطعن فيه وعدمه إلى القانون السارى وقت صدوره وذلك أخذاً بقاعدة عدم جريان أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها فقد كان الشارع حريصاً على تقرير هذه القاعدة فيما سته من قوانين، ونص فى المادة الأولى من قانون المرافعات على أنه " تسرى قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها ويستثنى من ذلك: ١- القوانين المعدلة للإختصاص متى كان تاريخ العمل بها بعد إقبال باب المرافعة فى الدعوى ٢- القوانين المعدلة للمواعيد متى كان العياد قد بدأ قبل تاريخ العمل بها ٣- القوانين المنظمة لطرق الطعن بالنسبة لما صدر من الأحكام قبل تاريخ العمل بها متى كانت ملغية أو منشئة لطريق من تلك الطرق ". وقد جرى

قضاء محكمة النقض تأكيداً لهذه القواعد على أن طرق الطعن في الأحكام الجنائية ينظمها القانون القائم وقت صدور الحكم محل الطعن. ولما كان الحكم المستأنف قد صدر في ظل المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية وقبل تاريخ نشر القانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ وكانت قد ليدت حق الاستئناف بالقيود الواردة بها فإنها هي التي تنظم طريق الطعن بالاستئناف في ذلك الحكم. ولا وجه لما يتحدث به الطاعن من تحسكه بقاعدة مريان القانون الأصلح " أى القانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ " المقررة بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ذلك أن مجال أعمال تلك القاعدة يمس في الأصل القواعد الموضوعية، أما القواعد الإجرائية فإنها تسرى من يوم نفاذها بأثر فوري على القضايا التي لم يكن قد تم الفصل ما لم ينص القانون على خلاف ذلك. ولما كان الطاعن قد بنى إستئنافه على جميع الأوجه التي ضمنها تقرير الأسباب المقدم منه بالطعن على الحكم المطعون فيه على النحو المقتضى وغيرها ومن بينها ما نراه على هذا الحكم من بطلان لحصول تغيير فيه بعد النطق به. وكانت المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ - وهي التي كانت قائمة وقت صدور الحكم المستأنف - تجيز الاستئناف بسبب خطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها وكان هذا الخطأ على ما أولته هذه المحكمة يؤخذ بمعناه الواسع بحيث يشمل الحالات الثلاث المنصوص عليها في المادة ٤٢٠ من ذلك القانون " المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض " وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على الدفع ببطلان الحكم المستأنف لحصول تغيير فيه بعد النطق به وعلى أوجه الدفاع الأخرى التي أثارها الطاعن في مذكرته المقدمة إلى محكمة الاستئناف والتي أشار في أسباب الطعن إلى بعضها، وهي بذاتها إن صحت تجعل إستئناف المحكوم عليه جائزاً، وكانت المحكمة بقضائها بعدم جواز الإستئناف قد حجبت نفسها عن تناول ما تحسك به الطاعن أمامها ولم تقل كلمتها فيه. ولا يقدح في ذلك ما أشارت إليه من أن الحكم المستأنف إستوفى البيانات التي أوجبتها المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ذلك أن إشتمال الحكم عليها على فرض صحته لا يعصمه مما قد يعيبه من قولة البطلان والقصور والفساد في الاستدلال والخطأ في الإسناد وغيرها مما يحل بضمانات تسبب الأحكام.

الطعن رقم ٩٣١ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ١١٦٨ بتاريخ ١٩٦٦/١١/٢٩

جرى قضاء محكمة النقض على أن للسلطة التنفيذية حق إصدار مراسيم لها قوة القانون في غيبة البرلمان إذا حدث ما يوجب إلحاح تدابير لا تحتمل التأخير، وكل ما إشرطته المادة ٤١ من الدستور أن لا تكون تلك المراسيم مخالفة للدستور وأن تعرض على البرلمان، فإذا لم تعرض عليه أو عرضت ولم يقرها أى المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون. ولما كان المرسوم بقانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٤٩ بشأن العملة الفضية صدر

من الجهة المختصة بإصداره بحسب المادة ٤١ من الدستور ثم عرض على البرلمان في أول اجتماع له ولم يصدر أحد مجلسي البرلمان قراراً بعدم الموافقة عليه بل صدر قانون بإقراره وإعباره صحيحاً نافذاً من وقت صدوره، فإن الدفع بعدم دستوريته لا يكون له من وجه ولا يعتد به ويتعين لذلك رفضه.

#### • الموضوع الفرعي : الأثر الرجعي للقانون :

الطعن رقم ١٣٦٨ لسنة ٣٥ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ١١٥ بتاريخ ١٩٦٦/٢/٨  
نصت المادة الخامسة مكرراً " • المضافة إلى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ في فقرتها الأولى على أنه : " تخفيض بنسبة ٢٠ ٪ الأجور الحالية للأماكن التي أنشأت بعد العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه وذلك ابتداء من الأجرة المستحقة عن الشهر التالي لتاريخ العمل بهذا القانون ". وقد صدر هذا القانون على أن يعمل به من تاريخ نشره في ٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ فلم يسر له أثر رجعي ينطلف إلى ما قبل التاريخ المحدد لنفاذه، وإنما هو يسرى من تاريخ نفاذه على الأجور التي تحصل بعد صدوره، وذلك لأن عقود الإيجار بطبيعتها عقود تمتدة تولد أداءات متجددة مما يحير معه تحصيل ما يزيد على الأجرة المقررة عن المدة المحددة كلما حصلت جرعة مستمرة لأنها تقتضي تدخلاً متتابعاً متجدداً من يقارلها. ولا يعتبر ورود الأجرة على بناء سبق إنشاؤه أو تقريرها بعقود أبرمت قبل صدور القانون المحدد مبرراً للقول برجعية القانون على وفاته سبقت صدوره لأن المراد بالواقعة المؤثرة التي يسرى عليها هو عدم خفض الأجرة بالنسبة التي حددها القانون فيما يحصل من أجور بعد نفاذه لا فيما حصل منها من قبل، كما ليس فيه إعمال للأثر الرجعي للقانون.

الطعن رقم ٧٢٨ لسنة ٣٧ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ٦٩٤ بتاريخ ١٩٦٧/٥/٢٢  
يبين من نصوص المادة الأولى من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني والمادة الأولى من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم وتوجيه أعمال البناء في صريح لفظهما وواضح دلالتهما، كما يبين من إستقراء نصوص القانونين كليهما ومن مطالعة مذكرتهما الإيضاحيتين أن الجامع بينهما من حيث الموضوع الذي ينطبق عليه هو إقامة بناء أو تعديله أو ترميمه، فكل من هذه الأعمال تخضع لها معاً إذا كانت قيمتها تزيد على ألف جنيه. فيشترط أن يحصل صاحب الشأن على موافقة اللجنة المشار إليها في القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ بالإضافة إلى الرخيص الذي أوجبه في القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ أما غير ذلك من الأعمال التي تتناول المباني فلا يسرى عليها سوى الرخيص أو الإخطار الواجب في القانون الأخير وحيدة بالغة ما بلغت قيمة هذه الأعمال.

الظعن رقم ١١٥٣ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣١١ بتاريخ ١٩٢٩/٥/٣٠  
إن الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من قانون ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥ المعدل للنصاب الذى يكون فيه حكم القاضى الجزئى نهائياً تنص على عدم سريانه على الدعاوى التى صدر فيها حكم حضورى أو غيابى أو المؤجلة لنطق الأحكام وتجعلها عاصمة لأحكام النصوص القديمة.

**\* الموضوع الفرعى : الإعتذار بالجهل بالقانون :**

الظعن رقم ١٠٩٥ لسنة ٢٦ مكتب قضاى ٧ صفحة رقم ١٣٣١ بتاريخ ١٩٥٦/١٢/٢٥  
من المقرر أن الجهل بأحكام أو قواعد قانون آخر غير قانون العقوبات أو الخطأ فيه كحالة الخطأ فى فهم أسس القانون الإدارى يجعل الفعل المرتكب غير مؤثم.

الظعن رقم ٤٧٥ لسنة ٣٦ مكتب قضاى ١٨ صفحة رقم ٧٤٤ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٥  
الدعوى بجهل مركب من جهل بقاعدة مقررة فى الأمر العسكرى ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ والواقع فى وقت واحد - يجب قانوناً فى المسائل الجنائية إعتباره فى حمله جهلاً بالواقع.

الظعن رقم ١١٣٥ لسنة ٣٧ مكتب قضاى ١٨ صفحة رقم ٩٣٧ بتاريخ ١٩٦٧/١٠/٩  
الجهل بالقانون العقابى والقوانين المكملة له ليس بعذر يسقط المسؤولية.

الظعن رقم ١٥٨٢ لسنة ٣٧ مكتب قضاى ١٨ صفحة رقم ١١١٦ بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢٠  
الأصل أن العلم بالقانون الجنائى والقوانين العقابية المكملة له، يفرض فى حق الكافة - فلا يقبل الدفع بالجهل بها أو الغلط فيها كذريعة لنفى القصد الجنائى، ومن ثم فإن الحكم المظنون فيه إذ قضى ببراءة المتهم على أساس أن يبعه السلعة بأكثر من السعر المقرر لها، وكان عن فضول لأنه ليس بصاحبها وعن جهل بسرهما يكون قد أخطأ صحيح القانون، ذلك أن القانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٠ يعتبر تشريعاً مكملأ لأحكام قانون العقوبات بما ورد فيه من جرائم وعقوبات مقررة لها.

الظعن رقم ١٠١٥ لسنة ٤٥ مكتب قضاى ٢٦ صفحة رقم ٥٥٨ بتاريخ ١٩٧٥/٦/٢٢  
من المقرر أن العلم بالقانون الجنائى والقوانين العقابية المكملة له يفرض فى حق الكافة ومن ثم فإنه لا يقبل الدفع بالجهل بها أو الغلط فيها كذريعة لنفى القصد الجنائى. لما كان ما تقدم فإن الظعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً مع مصادرة الكفالة.

الطعن رقم ٢٤٠٢ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٥٦٣ بتاريخ ١٩٨١/٥/٢٧

من المقرر أنه يشترط لقبول الاعتذار بالجهل بحكم من أحكام قانون آخر غير قانون العقوبات أن يقيم من يدعي هذا الجهل الدليل القاطع على أنه محمى تحريماً كائناً وإن اعتضاده الذى اعتضده بأنه يباشر عملاً مشروعاً كانت له أسباب معقولة. وهذا هو المألوف عليه فى القوانين التى أخذ عنها الشارع أسس المسؤولية الجنائية وهو المستفاد من مجموع نصوص القانون. فإنه مع تأديده قاعدة عدم قبول الاعتذار بعدم العلم بالقانون أورد فى المادة ٦٣ من قانون العقوبات أنه لا جريمة إذا وقع الفعل من موظف أميرى فى الأحوال الآتية: " أولاً " إذا ارتكب الفعل تنفيذاً لأمر صادر إليه من رئيس وجبت عليه طاعته أو اعتقد أنها واجبة عليه. " ثانياً " إذا حسنت نيته وارتكب فعلاً تنفيذاً لما أمرت به القوانين أو ما اعتقد أن إجراءاته من اختصاصه. وعلى كل حال يجب على الموظف أن يثبت أنه لم يرتكب الفعل إلا بعد التثبت والتحرى وأنه كان يعتقد مشروعيته وأن اعتضاده كان مبنياً على أسباب معقولة كما قال فى المادة ٦٠ من قانون العقوبات أن أحكام قانون العقوبات لا تسرى على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملاً بحق مقرر بمقتضى الشريعة. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر فى قضائه ببراءة المطعون ضدهما على مجرد القول بخلو الأوراق مما ينفي دلائلها بالجهل بالقاعدة الشرعية التى تحظر الجمع بين الزوجة وجدتها دون أن يبين الدليل على صحة ما إدعاه المطعون ضدهما من أنهما كانا يعتقدان أنها إنما كانا يباشران عملاً مشروعاً والأسباب المعقولة التى تبرر لديهما هذا الاعتقاد، فإنه يكون مشوباً بالقصور.

الطعن رقم ٤٨٧٧ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٣٢٢ بتاريخ ١٩٨٢/٣/١٠

لما كان من المقرر أنه يشترط لقبول الاعتذار بالجهل بحكم من أحكام قانون آخر غير قانون العقوبات أن يقيم من يدعي هذا الجهل الدليل على أنه محمى تحريماً كائناً وإن اعتضاده الى اعتضده، بأنه يباشر عملاً مشروعاً كانت له أسباب معقولة، وهذا هو المألوف عليه فى القوانين التى أخذ عنها الشارع أساس المسؤولية الجنائية، وهو المستفاد من مجموع نصوص القانون، فإنه مع تقرير قاعدة عدم قبول الاعتذار بعدم العلم بالقانون أورد فى المادة ٦٣ من قانون العقوبات أنه لا جريمة إذا وقع الفعل من موظف أميرى فى الأحوال الآتية: أولاً: إذا ارتكب الفعل تنفيذاً لأمر صادر إليه من رئيس وجبت عليه طاعته أو اعتقد أنها واجبة عليه. ثانياً: إذا حسنت نيته وارتكب فعلاً تنفيذاً لما أمرت به القوانين أو ما اعتقد أن إجراءاته من اختصاصه، وعلى كل حال يجب على الموظف أن يثبت أنه لم يرتكب الفعل إلا بعد التثبت والتحرى وأنه كان يعتقد مشروعيته وأن اعتضاده كان مبنياً على أسباب معقولة، كما أورد فى المادة ٦٠ من قانون العقوبات، أن أحكام هذا القانون لا تسرى على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملاً بحق مقرر بمقتضى

الشرعية. لما كان ذلك. وكان دفاع الطاعن بحسن نيته في إسناد نسب المولودة إليه لأن شريكه في الإنجاب قررت له أنها حملت منه وأن الولد للفراش. لا ينهض بمجرد سنداً للمسلم بالإعتذار بعدم العلم بحكم من أحكام قانون الأحوال الشخصية، الذي يحرم الزواج بمن هي في عصمة زوج آخر، ما دام لم يقدم الدليل القاطع على أنه تخرى تحريماً كافياً وأن اعتقاده الذي إعتقده بأنه يباشر عملاً مشروعاً كانت له أسباب معقولة - وهو ما لا يجادل الطاعن في أنه لم يقدم الدليل عليه إلى محكمة الموضوع - فإن النعي على الحكم في هذا النعي يكون بعداً عن الصواب.

#### \* الموضوع الفرعي : التفويض التشريعي :

الطعن رقم ١٣٩٤ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ١٠٠٦ بتاريخ ١٧/٤/١٩٥١  
إن المادة ٤١ من الدستور وإن أوجبت دعوة البرلمان لإجتماع غير عادي لعرض عليه المراسيم التي تصدرها السلطة التنفيذية بين دورى إنقضاؤه بالإستناد إليها فإنها لم ترتب جزاء على مخالفة ذلك كما فعلت بالنسبة إلى حالة عدم عرض تلك المراسيم على البرلمان في أول إنقضاؤه له وحالة عدم إقرارها من أحد المجلسين.

الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ٣٧٧ بتاريخ ٣٠/٣/١٩٥٩  
- من المقرر أن السلطة التنفيذية أن تتولى أعمالاً تشريعية عن طريق إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها، وهذه السلطة مستمدة من المبادئ الدستورية المتراضع عليها، وقد عني دستور سنة ١٩٢٣ الملغى - الذي صدر القرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ في ظله - بتقنين هذا المبدأ في المادة ٣٧ منه فيكون ذلك القرار مستنداً في الأصل إلى الإذن العام الذي تضمنه الدستور، ولا يعلو الإذن الوارد بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ أن يكون تديناً للإذن العام المستمد من النص الدستوري سالف الذكر.

- ليس معنى الإذن العام المستمد من نص المادة ٣٧ دستور سنة ١٩٢٣ الملغى لزول السلطة التشريعية عن سلطتها في سن القوانين إلى السلطة التنفيذية بل هو دعوة هذه السلطة لاستعمال حقها في وضع القواعد التفصيلية اللازمة لتنفيذ القوانين دون أن تزيد عليها شيئاً جديداً أو أن تعدل فيها أو أن تعطيل تنفيذها أو أن تنفي من هذا التنفيذ، وهو حق تملكه السلطة التنفيذية بحكم المبادئ الدستورية.

الطعن رقم ١٩٠٠ لسنة ٣٢ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٧٤٣ بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٦٥  
من المقرر أن للسلطة التنفيذية أن تتولى أعمالاً تشريعية عن طريق إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها. وهذه السلطة مستمدة من المبادئ الدستورية المتراضع عليها، وقد

عنى دستور سنة ١٩٢٣ الملغى الذى صدر قرار وزير المالية رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ فى ظله يتعين هذا المبدأ فى المادة ٣٧ منه. فليكون هذا القرار مستنداً فى الأصل إلى الإذن العام الذى تضمنه الدستور ولا يعدو الإذن السوارى بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ أن يكون ترديداً للإذن العام المستمد من النص الدستورى سالف الذكر. وليس معنى الإذن نزول السلطة التشريعية عن سلطتها فى سن القوانين إلى السلطة التنفيذية، بل هو دعوة هذه السلطة لإستعمال حقها فى وضع القواعد التفصيلية اللازمة لتنفيذ القوانين دون أن تزيد عليها شيئاً جديداً أو أن تعدل فيها أو أن تعطى تنفيذها أو أن تعفى من هذا التنفيذ، وهو حق تملكه السلطة التنفيذية بحكم المبادئ الدستورىة. ولما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ قد حظرت تحويل النقد من مصر أو إليها إلا بالشروط والأوضاع التى تحددها بقرار من وزير المالية وعن طريق المصارف المرخص لها منه بذلك وكان ما تضمنه القرار الوزارى ٧٥ لسنة ١٩٤٨ من شروط خاصة بإلزام المسعود بتقديم شهادة الجمرك القيمة الدالة على ورود البضائع التى إستوردها إلى مصر بالعملة الأجنبية التى أفرج عنها من أجل إستيرادها وذلك فى خلال الأجل المحدد بعد متممناً لحكم المادة الأولى من القانون سالف البيان ومفصلاً للأوضاع التى يجب أن تتم عليها عملية التعامل فى النقد الأجنبى والتى يشترط لصحتها تحقق الشرط الموقف الذى رتبته القانون وهو تنفيذ الشروط والأوضاع التى ناط بها وزير المالية والتى تضمنها القرار الوزارى رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ بحيث إذا تخلف تحقق هذه الشروط فقد التعامل سند القانونى وإستوجب العقوبة المنصوص عليها فى المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ أما ما قاله المتهم من أن المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ لا تسرى إلا على الإجراءات السابقة والمعاصرة للتحويل دون ما يلى ذلك من إجراءات، فمردود بأنه يتناظر والغاية التى تعباها الشارع من الحفاظ على ما لدى البلاد من عملة صلبة وإحكام الرقابة على النقد الأجنبى إذ أن كف هذه الرقابة بمجرد الإفراج عن العملة الأجنبية المخصصة للإستيراد قبل التحقق من إستعمالها فى الغرض الذى أفرج عنها من أجله، فيه تفويت لمراد الشارع وإهدار للقيود الموضوعة لغاية تهريب النقد. إزاء عموم نصه. ومن ثم فإنه يعين إعتبار الواقعة جنحة جريماً على ما إستقر عليه قضاء محكمة النقض فى هذا الصدد.

الطعن رقم ١١٤٥ لسنة ٣٧ مكتب قضاى ١٨ صلحة رقم ٩٤٦ بتاريخ ١٠/٩/١٩٦٧

من المقرر طبقاً للمبادئ الدستورىة المعمول بها أن من حق السلطة التنفيذية إصدار اللوائح التشريعية اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها.

الطعن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ١١٥ بتاريخ ١٩٦٨/١/٢٩

من المقرر طبقاً للمبادئ الدستورية المعمول بها، أن من حق السلطة التنفيذية إصدار اللوائح التشريعية اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو إعفاء تنفيذها.

الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٤٦٧ بتاريخ ١٩٦٨/٤/١٦

١) إنه طبقاً لنص المادة ٦٨ من دستور الجمهورية العربية المتحدة الصادر في ٥ من مارس سنة ١٩٥٨ إحفظ كل من إقليمي الجمهورية بنوع من الذاتية التشريعية وبقي له نظامه النقدي وميزانيته المستقلة وحدوده الجمركية واستمرت التشريعات تصدر فاصرة النطاق على إقليم دون آخر إلى أن يشملها مآ تقنين موحد.

٢) القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بشأن الرقابة على عمليات النقد والقوانين المعدلة كان ساري المفعول قبل الوحدة في الإقليم المصري، مقصوداً به حماية النقد المصري منظوراً إليه في علاقته بالنقد الأجنبي فلا يعتد نطاقه سواء بنص الدستور أو بحكم طبيعته إلى الإقليم السوري الذي إحفظ بنقده السوري ولا يهد من رخصه سوى أبناء الإقليم المصري فيما أتيح لهم بنصه، وعلى ذلك فإن الحظر على غير المقيمين في مصر أو وكلائهم في التعامل بالنقد المصري والوارد في الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون المذكور يسرى بالضرورة على أبناء الإقليم السوري متى كانوا غير مقيمين بالفعل في الإقليم المصري بالمعنى الذي عناه تشريع الرقابة على عمليات النقد وبينه.

٣) ليس من شأن إنسباغ جنسية الجمهورية العربية المتحدة على أبناء الإقليمين بمقتضى القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة أو صدور القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن دخول وإقامة الأجانب بأراضي الجمهورية العربية المتحدة أو الخروج منها والذي أعفى السوريين من إجراءات الإقامة وتجديدها بمانع من إنطباق القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ على أبناء الإقليم السوري، لأن لكل من هذه التشريعات مجاله وحكمه وحكمته فيما إسته وأوجه.

٤) قرار وزير الاقتصاد رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ بإصدار لائحة الرقابة على عمليات النقد وقد صدر خلال الوحدة، إذ قصر إباحة التعامل بالنقد المصري بغير قيد على أبناء الإقليم المصري ممن يتمتعون بجنسية الجمهورية العربية المتحدة إنما قصد بيان النطاق الإقليمي للحظر الوارد في الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ وأوضح بالضرورة أنه يشمل أبناء الإقليم السوري غير المقيمين في مصر، يقطع بذلك فرق ما تقدم أنه قد صار قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١١ لسنة ١٩٦١



بتظيم الرقابة على عمليات النقد الأجنبي في الإقليم الشمالى ونص في الفقرة الثانية من المادة الأولى منه على حظر التعامل بالنقد الإقليمى الشمالى على غير المقيمين فيه حتى من أبناء مصر.

٥) متى كان الحكم المطعون فيه قد أجرى حكم الحظر الوارد في الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ على التهم بصفته وكيلًا عن سورى غير مقيم في مصر وتعامله بالنقد المصرى بهذه الصفة، فإنه يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً.

٦) البين من نصوص المواد الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ فى فقرتها الثانية، ٢٤، ٣٩، ٤٨ من قرار وزير الاقتصاد رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠، أن خطاب الشارع فى حظر التعامل بالنقد المصرى موجه أصالة إلى غير المقيم ولو أقام بصفة مؤقتة أو غير مشروعة فى مصر وإلى وكيل غير المقيم ولو كان مصرياً مقيماً فى مصر وإعتبر كلا منهما فاعلاً أصلياً فى جريمة التعامل بالنقد المصرى سواء بالذات أو بالواسطة ولو كان تعامله به حاصلًا مع مصرى مقيم فى مصر حلواً بما قد يؤدى إليه تصرفه من ضياع نقد أجنبى كان من حق الدولة أن تحصل عليه، أو التأسر فى ثبات سعر النقد المصرى، أو الإخلال بميزان الدولة النقدى سواء أدى تصرفه إلى وقوع النتيجة التى عشى الشارع وقوعها أو لم يؤد، ما دام من شأن هذا التصرف أن يكون مؤدياً إلى تلك النتيجة.

٧) المقصود بالتعامل بالنقد المصرى كل عملية من أى نوع أياً كان الإسم الذى يصدق عليها فى القانون - يكون فيها دفع بالنقد المصرى إخلالاً بواجب التجميد الذى فرضه الشارع على أموال غير المقيم وضرورة وضعها فى حسابات " غير مقيم " فى أحد المصارف المرخص لها فى مزاوله عمليات النقد حتى يأذن وزير المالية بالإفراج عما يرى الإفراج عنه منها، واستبعاد النقد المصرى وتسليمه إلى غير مقيم يعتبر ولا شك عملية من هذا القبيل.

٨) غير المقيم هو من يقيم فى مصر إقامة مؤقتة أو غير مشروعة، أما المقيم فهو من ينطبق عليه أحد الشروط الواردة فى المادة ٢٤ من قرار وزير الاقتصاد رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠.

٩) الإقامة فى الأصل واقعة مادية ومسألة فعلية، وإذا كان الشارع قد إعتبر من يقيم إقامة مؤقتة أو غير مشروعة فى حكم غير المقيم فمعنى ذلك أنه قصد بالإقامة المتحرة أن يتوافر لها شرطاً المشروعية والإعتياد، ولما كان شرط الإعتياد يقبل الضاوت ويخضع للتأويل الذى لا تستند به النواتج وهو ما أراد الشارع تلافيه فقد حددت اللائحة مدة الإقامة المعتادة بخمس سنوات.

١٠) قرار وزير الاقتصاد رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦٠ فيما حدد به معنى المقيم قد صار فى حدود التفويض التشريعى الوارد فى المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ والنسب أجازت له تعيين الشروط والأوضاع التى يتم على أساسها تعامل غير المقيم بالنقد المصرى ولا يوجد أدنى تضاد بين الحظر الوارد فى

نص القانون وبين الشروط والأوضاع المحددة في القرار، وهو والحال هذه إمتداد لنص القانون ومكمل له وليس فيه خروج عنه أو تعطيل له أو إعفاء من تنفيذه وإنما صدر نفاذاً للأوضاع الدسورية المستقر عليها وفي حدود النصوص المعمول لوزير الاقتصاد، ومن ثم يتعين إعمال المعايير الواردة به تبيناً لتوافر الإقامة أو إنتطاتها.

١١) تتحقق جريمة تعامل غير المقيم أو وكيله بالنقد المصري متى قارف الجاني الفعل المؤتم من عمد مع العلم بمحايته وكون هذا الفعل في ذاته مخالفاً للقانون، فلا يشترط لتحقيقها قصد خاص، لأنه لا إجتهد مع صراحة النص ولأن الأحكام تدور مع مناطقها لا مع الحكمة منها ما لم يصرح الشارع بخلافه ولأن القول بغير ذلك فيه تخصيص للنص بغير تخصيص.

١٢) مودى الفقرة الأولى من المادة ٤٠٠ من القانون المدني أنه لا يسار في إثبات التصرف القانوني الذي تزيد قيمته على عشرة جنيهات بغير الكتابة في المواد الجنائية إذا كانت الجريمة هي الإخلال بهذا التصرف كصيانة الأمانة مثلاً، أما إذا كانت الجريمة هي التصرف القانوني ذاته دون الإخلال به جاز إثباته بطرق الإثبات كافة رجوعاً إلى حكم الأصل في إطلاق الإثبات في المواد الجنائية.

١٣) التعامل من غير المقيم أو وكيله في أوراق النقد المصري هو من قبيل التصرف المؤتم، ومن ثم جاز إثباته بجميع طرق الإثبات بما في ذلك البيعة والقرائن إعتباراً بأن الوكالة عن غير المقيم في التعامل لا تنفك عن التعامل المخطور وتكون معه واقعة إجرامية واحدة يجزى عليها ما يجزى على نظائرها من المسائل الجنائية في الإثبات.

١٤) إن التصرف إذا وقع إحتيالاً على القانون كالتهريب أو ما في حكمه صح إثباته بطرق الإثبات جميعاً بما في ذلك البيعة والقرائن.

١٥) إقرار المتهم في تحقيق النيابة بقيام صفة الوكالة به من غير المقيم وتعامله بهذه الصفة في النقد المصري، هو إقرار غير قضائي للمحكمة أن تعينه دليلاً مكتوباً أو مبدأ ثبوت بالكتابة أو مجرد قرينة ولا معقب على تقديرها في ذلك متى كان سائفاً وله سند من القوال المقر في الأوراق لأن شرط القانون لو جدد الكتابة عند الإثبات يكون قد تحقق.

١٦) جرى قضاء محكمة النقض على أن الدفع بعدم جواز الإثبات بالبيعة ليس من النظام العام فيعين إبداءه في حينه قبل سماع البيعة وإلا سقط الحق في التمسك به.

١٧) إذا كانت محكمة أول درجة قد سمعت أحد شهود الإثبات في حضرة المتهم ومحاميه دون أن يتمسك أيهما بعدم جواز إثبات الوكالة بالبيعة، فإن حق المتهم في التمسك به يكون قد سقط بعدم إبدائه في إثباته وحق للمحكمة الإستئنافية أن تلتفت عنه إيراد له أورد عليه لكونه ظاهر البطلان.

١٨) متى كان ما ألبته الحكم في حق المتهم واعتاراه يتحقق به معنى الوكالة عن غير المقيم في التعامل بالنقد المصري كما هي معرفة في القانون، إذ أنابه في بيع الساعات وتسليم منها إلى من عنه من قبله فلا يصح إلتطاع والقة التسليم وحدها من سياق التصرف القانوني الذي باشره المتهم لتصحيح القول بانتفاء الوكالة أو عدم تحقيق التعامل المؤتم، ذلك أن تسليم النقد المصري الذي حصله المتهم المذكور بالوكالة من غير المقيم إلى أى شخص دون إبداعه وتجميعه في أحد المصارف المرخص لها في مزاوله عمليات النقد الأجنبي، يتحقق به التعامل المجرم.

١٩) تسليم النقد المصري التعامل به بالوكالة عن غير مقيم لغير المصارف المصمده يتحقق به التعامل المؤتم سواء كان التسليم حاصلًا لمقيم أو لغير مقيم، ومن ثم فإن عدم تعيين أشخاص من تسلم النقد المصري ليس بذي أثر في قيام الجريمة.

٢٠) إذا كان ما حصله الحكم من إعزاف الطاعن له أصله الثابت في الأوراق سواء لى محضر إستدلال الشرطة أو فى محضر تحقيق النيابة، وكان هذا الإعزاف نصاً صريحاً فى إدزاف الجريمة المسندة إليه وكان المذكور يقر فى طعنه أن موكله المتهم الثانى عشر فى الدعوى سورى إنتطع عن الإقامة فى مصر بعد سنة ١٩٦١ وأقام فى لبنان عند مقارفة الجريمة، وكان الحكم قد دلل على علمه اليقنى بعدم إقامة من ناب عنه فى التعامل بالنقد المصرى بأدلة متنتجة وعرض لدفاعه فى هذا الشأن وأقسطه حقه ورد عليه بما يفنده، فإنه يكون بريئاً من عيب القصور.

الطعن رقم ١٤٥٣ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٢٤٥ بتاريخ ١٠/١١/١٩٦٩  
تنص المادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ على أنه : " يصدر وزير التموين القرارات اللازمة لبيان وزن الرغوف فى كل مديرية أو محافظة، ويحدد فى تلك القرارات النسبة التى يجوز التسامح فيها من وزن الخبز بسبب الجفاف ". ومقتضى هذا النص التسامح فى وزن الخبز بسبب الجفاف هو من الرخص المخولة لوزير التموين يستعملها حسبما يراه يغير محقب، وقد إستعمل وزير التموين هذه الرخصة بصدد الخبز البلدى فأجاز التجاوز عن نسبة معينة من وزنه، أما الخبز الشامى الذى يباع بسعر مضاعف فقد رأى عدم التسامح فى وزنه بسبب الجفاف وهو فى هذا إنما يعمل فى حدود التفويض التشريعى الذى نصت عليه المادة ساقفة الذكر. ومن ثم فإن دفاع الطاعن بأن وزير التموين بإصداره القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ - الذى نص فيه على عدم التسامح فى أوزان الخبز الشامى بسبب الجفاف - قد عرج على حدود التفويض التشريعى يكون على غير سند من القانون.

## \* الموضوع الفرعي : إلقاء القتون :

الظعن رقم ٨٠٥ لسنة ٤٥ مكتب قسّي ٢٦ صفحة رقم ٥٢٨ بتاريخ ١٩٧٥/٦/٢٢

١) من المقرر أن التشريع لا يُلغى إلا بتشريع لاحق له أعلى منه أو مساو له في مدارج التشريع ينص صراحة على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص يعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع. وإذا كان الثابت أن قانوناً لاحقاً لم يصدر زالت به القوة التنفيذية لأى من القوانين أرقام ٨٠ لسنة ١٩٤٧ و ٩ لسنة ١٩٥٩ و ٩٥ لسنة ١٩٦٧ أو أباح التعامل فى النقد الأجنبى وأعمال المقاصة بما تنطوى عليه من تحويل أو تسوية كاملة أو جزئية بنقد أجنبى أو أجاز للأفراد والقطاع الخاص إستيراد السلع من الخارج بغير ترخيص من وزارة الإقتصاد بقصد الإنجاز. فإن القول بغير ذلك إجهاد غير جائز.

٢) الأصل أنه يجب التحرز فى تفسير القوانين الجنائية والتزام جانب الدقة فى ذلك وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحمل، وأنه متى كانت عبارة القانون واضحة لا لبس فيها فإنه يجب أن تعد تعبيراً صادقاً عن إرادة الشارع ولا يجوز الإنحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل إما كان الباعث على ذلك، ولا الخروج على النص متى كان واضحاً جلى المعنى قاطعاً فى الدلالة على المراد منه بدعوى الإستهداء بالحكمة التى أملهه لأن البحث فى حكمه التشريع ودواعيه إنما تكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه، إذ تدور الأحكام القانونية مع علمها مع حكمها، وأنه لا محل للإجهاد إزاء صراحة نص القانون الواجب تطبيقه فإن القول بأن خروج نظام الإستيراد بدون تحويل عمله إلى حيز الوجود بمقتضى القرارات الصادرة فى هذا الشأن يوجب بالضرورة وبطريق اللزوم العقلى التعارض مع حكم المادة الأولى من قانون النقد وأن التعارض يتركز على محل واحد هو التعامل فى النقد الأجنبى للإحتياج إليه فى التمويل وأن السماح باستيراد السلع بدون ترخيص وفقاً لنظام السوق الموازية قد أُلغى تراخيص الإستيراد بصورة مطلقة شاملة يكون فضلاً عن مخالفتها لصحيح القانون إجهاد غير جائز إزاء صراحة نص القانون الواجب تطبيقه وتوسماً فى تفسير القوانين الجنائية وأعمالاً بحكمها لا بعلمها وهو ما لا يجوز قانوناً.

٣) إن من حق السلطة التنفيذية - طبقاً للمبادئ الدستورية المتواضع عليها - أن تتولى أعمالاً تشريعية عن طريق إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها وليس معنى هذا الحق نزول السلطة التشريعية عن سلطتها فى سن القوانين إلى السلطة التنفيذية، بل هو دعوة هذه السلطة لإستعمال حقها فى وضع القواعد التفصيلية اللازمة لتنفيذ القوانين دون أن تزيد عليها شيئاً

جديداً أو تعدل فيها أو تعطّل تنفيذها أو أن تلغى من هذا التنفيذ، ومن ثم فإن اللائحة التنفيذية لا يصح أن تلغى أو تسخّص نصاً آمراً في القانون.

٤) من المقرر أنه يشوب لصدور القرار في حدود التفويض التشريعي ألا يوجد أدنى لقاء بين الخطر الوارد في نص القانون بين الشروط والأوضاع المحددة في القرار، وأنه عند التعارض بين نصين : أحدهما وارد في القانون والآخر وارد في لائحته التنفيذية، فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق باعتباره أصلاً لللائحة.

٥) لما كان حاصل تشريعات الرقابة على النقد الأجنبي وتنظيم الإستيراد هو حظر مطلق وتنظيم إداري يسمح بالإستثناء عن طريق إصدار القرارات اللازمة في حدود التفويض التشريعي وكانت القرارات المتعاقبة الصادرة من الوزير المختص في شأن الإستيراد بدون تحويل عملة وإستيراد السلع من الخارج بدون ترخيص وفقاً لنظام السوق الموازية تخص فئات وأشخاصاً معينة هي المعاطبة بهذه القرارات أما غير المخاطبين بها والتي لا تسرى عليهم الصفات المنصوص عليها فيها فقد ظل الخطر بالنسبة إليهم قائماً، فبان الحكم المطعون فيه وقد عاين هذا النظر بما تردى فيه من تفسير وتأويل خاطئين حين إنتهى إلى أن مقتضى صدور هذه القرارات إباحة التعامل في النقد الأجنبي والمقاصة إذا إرتكبا لتحويل أذن الإستيراد، وإلغاء تراخيص الإستيراد بصورة مطلقة شاملة بدعوى أن تلك القرارات تعد من قبل القانون الأصلح للمتهم. لما مؤداه تعديل نص المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المشار إليه، وتعطيل نص المادة الأولى من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ والمادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٣، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

٦) إن قصد الشارع من عبارة " القانون الأصلح للمتهم " المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات القوانين التي تلغى بعض الجرائم أو تلغى بعض العقوبات أو تخففها أو تلك التي تقرر وجهاً للإعفاء من المسؤولية الجنائية دون أن تلغى الجريمة ذاتها، والقرارات الوزارية الصادرة في نطاق النقد والإستيراد وفي حدود التفويض التشريعي لا تعد قانوناً أصلح للمتهم إذا كان كل ما تضمنته تعديلاً لنظم معينة مع إبقاء الخطر الوارد في القانون على حاله لما كان ذلك، وكان الحكم قد قضى ببراءة الملعون منهم - من الأولى إلى الرابع..... و..... من جرمي عدم عرض ما لديهم من النقد الأجنبي على وزارة الإقتصاد ليبيعه بسعر الصرف الرسمي، وتحويله إلى الخارج بدعوى أن قرار وزير المالية رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ قد أباح للمصريين تحويل الأرصدة الأجنبية من الحسابات غير القيمة بإسهم مباشرة إلى الخارج قد عطل نص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ وأعطى بذلك المواطنين من وجوب عرض ما لديهم من النقد الأجنبي على وزارة الإقتصاد وأنه ليس ثمة ما يحول دون تغذية قيمة

الضائع المستوردة من هذه التحويلات مما يعد معه هذا القرار من قبيل القانون الأمثل للمتهمين، فإنه لما كان البين من نص المادة من نص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ في شأن الرقابة على النقد أنه أوجب على كل شخص طبيعي أو معنوي أن يعرض للبيع على وزارة المالية وبسعر الصرف الرسمي الذي يحدده وزير المالية جميع الأرصدة المصرفية من العملة الأجنبية المملوكة له وكذلك كل دخل مقوم بعملة أجنبية أو أية مبالغ أخرى مستحقة لأي سبب كان يحصل عليها في مصر أو في الخارج... وكذلك كل ما يدخل في ملكه أو في حيازته من أوراق النقد الأجنبي، وأجاز لوزير المالية أن يستثنى من أحكام هذه المادة المصريين الذين يكون لهم في الخارج وظائف بالنسبة إلى ما يحصلون عليه من نقد أجنبي ناتج عنها، وكان قرار وزير المالية الرقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ في شأن تطوير الحسابات الجواز فتحها بالعملة الأجنبية والذي عدل حكم المادة ٣٣ مكرر من لائحة الرقابة على عمليات النقد، قد أجاز للبنوك أن تحتفظ بحسابات مقيمة بالعملة الأجنبية تفتح بأسماء المواطنين الذين يعملون في الخارج أو الذين يؤدون خدمات ما مفاده أنه أباح هؤلاء تحويل هذه الأرصدة إلى الخارج دون إلزامهم بعرضها على وزارة الاقتصاد إلا أن هذه الإجازة قاصرة على أصحاب هذه الحسابات التي يحصلون على أرصدها عن عملهم بالخارج دون غيرهم ومن ثم يبقى الإلتزام بالعرض طبقاً للقانون قائماً بالنسبة لمن عداهم من المواطنين. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه لم يورد من وجوه الأدلة الساتفة ما يثبت أن من سلف ذكرهم من المظنون خدعهم من المخاططين بذلك القرار مؤسساً قضاءه على ما إنتهى إليه من تقرير قانوني خاطيء هو اعتبار قرار وزير المالية الرقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ قراراً معطلاً بالضرورة حكم المادة الثالثة من قانون النقد ومضياً المواطنين كافة من واجب العرض على وزارة الخزانة بما يعد معه قانوناً أصحح بالنسبة إلى المظنون خدعهم فإنه يكون معيياً فضلاً عن خطئه في تطبيق القانون بالقصور في التسبب.

(٧) نصت الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المضافة بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ على أنه " يحظر على غير المقيمين في المملكة المصرية أو وكلائهم التعامل بالنقد المصري أو تحويل أو بيع القراطيس المالية المصرية إلا بالشروط والأوضاع التي تعين بقرار من وزير المالية وعن طريق المصارف المرخص لها منه في ذلك " وجاء بالمذكرة الإيضاحية تبييراً لإصدار القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ في شأن تعامل غير المقيم بالنقد المصري ما نصه " وقد ظهر أن غير المقيمين في مصر ووكلائهم يتعاملون بالنقد المصري والقراطيس المالية بطرق عدة تنتهي بطريقة غير مباشرة إلى ضياع كثير من النقد الأجنبي من حق الدولة أن تحصل عليه.. " وكان المقصود بالتعامل بالنقد المصري كل عملية من أى نوع - أباً كان الإسم الذي يصدق عليها في القانون - يكون فيها دفع بالنقد المصري إخلالاً بواجب التجميد الذي لرحنه الشارع على أموال غير المقيم وضرورة وضعها في حسابات في غير مقيم في أحد المصارف

المرخص لها في مزاوله عمليات النقد حتى يأذن وزير المالية بالإفراج عما يورى الإفراج عنه منها، واستبعاد النقد المصري وتسليمه إلى غير مقيم يعتبر ولا شك عملية من هذا القبيل.

٨) لما كان غير المقيم هو من يقيم في مصر إقامة مؤقتة أو غير مشروعة، وأما المقيم فهو من ينطبق عليه أحد الشروط الواردة في المادة ٢٤ من قرار وزير الاقتصاد الرقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠، وكانت الإقامة في الأصل والقيمة مادية ومسألة فعلية، وإذا اعتبر الشارع من يقيم إقامة مؤقتة أو غير مشروعة في حكم غير المقيم، فمعنى ذلك أنه قصد بالإقامة المستقرة أن يعاير لها شرطاً المشروعية والإعتداد ولما كان شرط الإعتداد يقبل التغاوت ويخلص للتأويل الذي لا تسد به اللوائح وهو ما أراد الشارع تلافيه، فقد حددت اللائحة مدة الإقامة المعتادة بخمس سنوات تثبت للأجنبي بحمله بطاقة إقامة هذه المدة أو إقامة لمدة متصلة يبلغ مجموعها خمس سنوات ميلادية ما لم يحتفظ بصفة غير المقيم بعد الحصول على موافقة اللجنة العليا للنقد على ذلك. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في معرض تبريره لقضائه ببراءة كل من المظنون ضدهم الرابع والسابع والتاسع..... و..... من جرائم الإضرار في التعامل بالنقد المصري مع غير مقيم هو... أنهم لا يعلمون بواقع تلك الصفة لديه دون أن يستظهر شرطى الإقامة المستقرة قانوناً من مشروعية وإعتداد فإن ذلك مما يصح الحكم بالتخاذل وبالقصور في إيراد ما تدفع به عنهم تلك الجريمة بتناصرها سائلة البيان.

٩) لما كان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أنه إقتصر حين نقضى براءة المظنون ضدهم من باقى التهم المسندة إليهم على مجرد القول بأن أقوال... بشأن تعامل المظنون ضده الأول..... - بالنقد المصري مع..... غير المقيم جاءت مرسلة وكذلك بالنسبة لأقوال..... في خصوص تهمة المقاصة المسندة إلى المظنون ضده التاسع -..... رغم أنه دان أولهما بذات الجريمة كما إكتفى بالقول بأنه لا شأن لنفس المظنون ضده بتهمة المقاصة الأخرى المسندة إليه وإطراح إعراف المظنون ضده الخامس عشر -..... بمقولة أنه أدلى به في ظروف صحية وبعدم قدرته على الزواج في أقواله وأغفل الحديث عن شيكين آخرين صادرين إلى المظنون ضده الثانى..... من سفارة المكسيك حينما نقضى ببراءته من تهمة التعامل في الشيكات المقومة بنقد أجنبي، كما نقضى براءة المظنون ضده السابع..... من تهمة المقاصة المسندتين إليه مجرد أنه قام بتوصيل مبالغ بسيطة في إحداها وأنه بعيد عن الأخرى، وبأن دور المظنون ضده السابع عشر - في تهمة المقاصة المسندة إليه قد إقتصر على سحب النقد المصري من حسابه في البنك حيث تولى..... ترتيب وسيلة إرساله للخارج عن طريق..... دون أن يعنى يبحث ترديد نص المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدلة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٣ للجريمة النامة والشروع فيها ومحاولة ذلك بما يفهم منه أن العقاب يمتد حتماً إلى ما دون الشروع من الأعمال التى يقصد

بها الوصول إلى التهريب وإن لم يصل إلى البدء في التنفيذ، وكان الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم - ولو كان صادراً بالبراءة على الأسباب التي بنى عليها - ولا كان باطلاً، والمراد بالتسبب المعبر بتحديد الأسناد والحجج المبنى عليها والنتيجة هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون، ولكي يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلي مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به أما إفراغ الحكم في عبارة عامة معناه أو وضعه في صورة مجهولة فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من استجواب تسبب الأحكام ولا يمكن بحكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم.

١٠) من المقرر أن محكمة الموضوع وإن كان لها أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت غير أن ذلك مشروط بأن تلتزم الحقائق الثابتة بالأوراق وبأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محضت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصورة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع التهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات، وإذا ما كان الثابت مما ساقه الحكم المطعون فيه وتساند إليه في قضائه بالبراءة على نحو ما سلف بيانه أنه لم يبين سنده فيما أطرحه من إعراف وأقوال حتى يبين منه وجه استدلاله لما جهله، ولما باعد به بين بعض المطعون ضدهم وبين التهم المسندة إليهم، ولا كيف إنها إندفعت عن غيرهم بالرغم مما حصله في شأنهم على صورة تفيد توافر عناصر الجرائم المسندة إليهم، وما ينشأ عن أن المحكمة وازنت ورجحت فيما بين أدلة الثبوت والنفي، لذلك ولأن التهم لا تدفع بغلبة الظن في مقام اليقين فإن المطعون فيه يكون «معيماً بالقصور الموجب لنقضه. لما كان ذلك، وكان ما إنطوى عليه الحكم من غلط قانوني قد حجب عنه تدبير أدلة الدعوى فضلاً عما شابه من قصور في التسبب فإنه يتعين نقضه والإحالة بالنسبة إلى جميع ما أسند إلى المطعون ضدهم.

١١) الأصل أن الإعراف الذي يعول عليه يجب أن يكون إختيارياً وهو لا يعتبر كذلك - ولو كان صادراً - إذا صدر أثر إكراه أو تهديد كأنما ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الإكراه، وكان من المقرر أن الدفع ببطان الإعراف لصنوده تحت تأثير التهديد أو الإكراه هو دفع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ما دام الحكم قد عول في قضائه بالإدانة على ذلك الإعراف. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد عول في إدانة الطاعن على هذا الإعراف بغير أن يرد على هذا الدفاع الجوهري ويقول كلمته فيه فإنه يكون معيماً بالقصور في التسبب، ولا ينشأ في ذلك ما أوردته المحكمة من أدلة أخرى.



١٢) إن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي بحيث إذا سقط أحدهما أو استبعد تصرف التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي إنتهت إليه المحكمة. ما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر ما يشهده الطاعن في أوجه طعنه.

١٣) لما كان بين من إستغراء الجرائم التي دين بها كل من الطاعنين..... و..... - بالنسبة للتهمة الأولى المسندة لهذا الأخير - أن تلك الجرائم تلقى جميعاً في صعيد واحد يدور في فلك المقاصة غير المشروعة مع الطاعن السابق - فإن نقض الحكم بالنسبة لهذا الأخير يقتضى نقضه أيضاً للطاعنين المشار إليهم، لأن إعادة المحاكمة بالنسبة له، وما نجر إليه أو تنتهي عنده تقتضى لحسن سير العدالة أن تكون إعادة البحث في الواقعة بالنسبة لهم من كل من هؤلاء الآخرين - الطاعنين - ومن النهاية العامة بالنسبة إلى كل من.

١٤) متى كان بين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة الإستئنافية أن المدافع عن الطاعن أشار إلى أن الطاعن قد أبلغ عن النقد المضبوط لديه وأثبت في جواز سفره وأن المباحث العامة قد إسcolت على جميع أوراقه. لما كان ذلك، وكان بين مما سطره الحكم المطعون فيه في خصوص الجريمة موضوع التهمة الثانية التي دان بها الطاعن، وهي التعامل في أوراق النقد الأجنبية المضبوطة لديه، أنه إنتهى إلى قوله " أما عن العملة الأجنبية التي ضبطت مع المتهم فقد جاء دفاع المتهم بشأنها مرسلاً دون أن يقرن بدليل يؤيده، فلم يقدم الإقرار الجرمي الذي أثبت فيه هذه النقود الأمر الذي تضحي معه هذه التهمة ثابتة في حقه وتعين لذلك معاقبته عنها عملاً بمواد الإتهام على النحو المبين بالمنطوق " وإذا كان من المسلم به أن المحكمة متى رأت أن الفصل في الدعوى يتطلب تحقيق دليل بعينه فإن عليها تحقيقه ما دام ذلك ممكناً وهذا بغض النظر عن مسلك المتهم في شأن هذا الدليل لأن تحقيق أدلة الإدانة في المواد الجنائية لا يصح أن تكون رهناً بمشبهة المتهم في الدعوى، فإن هي إستخت عن تحقيق هذا الدليل فعليها أن تبين علة ذلك بشرط الإستدلال السانغ وهو ما إنفقده الحكم المطعون فيه حين برر إطراح دفاع الطعن بأنه لم يقدم الإقرار الجرمي كما سلف البيان الأمر الذي ينطوي على إخلال بحق الدفاع يعيب الحكم بما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر ما يشهده الطاعن في أوجه طعنه. لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بالنسبة للمطعون ضدهم وللطاعنين من أطحوم عليهم.

للطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ٤٢٢ بتاريخ ١٩٧٦/٤/١٢

من المقرر وفق القاعدة العامة الواردة بالمادة الثانية من القانون المدني أنه " لا يجوز إلغاء نص تشريعي إلا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص يعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم

من جديد الموضوع الذى سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع \* وإذ كان الأمر العسكري رقم ٨ لسنة ١٩٧٢ - مطروح والأمر العسكري رقم ١٥ لسنة ١٩٧٣ كلاهما بمنزلة سواء فى مدارج التشريع وكان هذا الأمر اللاحق لم ينص صراحة على إلغاء الأمر السابق، بل قد غلت نصوصه وحتى ديباجته البتة من أية إشارة إلى الأمر السابق إنما هو تشريع عام فيما إنتظمه من أحكام فى شأن دخول إقليم الدولة والخروج منه بعاهة فى حين أن الأمر العسكري رقم ٨ لسنة ١٩٧٢ الصادر من محافظ مطروح بوصفه حاكماً عسكرياً لهذه المحافظة إنما هو تشريع خاص مستقل بما إنتظم من تجريم وعقاب، ونظامه مقصور على محافظة مطروح ويعالج أوضاعاً خاصة بها لمكافحة التسلل فى دائرة هذه المحافظة وحدها وبذاتها - عبر الحدود المصرية اللبية بخاصة وذلك لإعتبارات محلية قلدها هذا الحاكم العسكري المحلى حسبما إرتأه محققاً للمصلحة العامة فى دائرة محافظته بما ضمته من عقوبة فبذلك بقى هذا التشريع الخاص السابق إستثناء من التشريع العام اللاحق، ماضياً فى تحقيق الغرض الذى سن من أجله لما هو مقرر من أن التشريع العام اللاحق لا ينسخ ضمناً التشريع الخاص السابق بل يظل التشريع الخاص قائماً، ومن ثم فإن الأمر العسكري رقم ٨ لسنة ١٩٧٢ مطروح يكون قد ظل قائماً لم يبلغ. ضمناً بالأمر العسكري رقم ١٥ لسنة ١٩٧٣.

#### الطعن رقم ٣٧ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٢٢ صـ ١٣٩ بتاريخ ١٢/٤/١٩٣٠

إن الأمر الملكي رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ قد وقف كل ما يتعلق بالسلطة التشريعية فى دستور أبريل سنة ١٩٢٣ وصار منذ صدوره نظاماً من أنظمة الحكم فى البلاد. فكل تشريع صادر بالمطابقة له هو تشريع صادر من سلطة مختصة لا يمكن إلغاؤه إلا بتشريع آخر من السلطة ذاتها أو من محل محلها فى التشريع على الوجه الذى يحدد لإختصاص من محل محلها. فعدم إقرار مجلس النواب والشيوخ للقانون رقم ٢٢ سنة ١٩٢٩ الخاص بحفظ النظام فى المعاهد وللقوانين الثمانية الأخرى الصادرة تحت أحكام هذا الأمر الكريم لا يلغىها لأنها إنما صدرت بطريقة خاصة عينتها السلطة الشرعية العليا فى البلاد بأمر منها لم تؤسسه على المادة ٤١ من دستور أبريل سنة ١٩٢٣ التى كانت موقوفة وقتئذ. وما يقطع وجوب إعتبار تلك القوانين قائمة والعمل بمقتضاها واجباً أن الأمر الملكي رقم ٧٠ الصادر فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠ نص صراحة فى مادته السادسة على أن الأحكام وكل ما سن أو إتخذ من الأعمال والإجراءات طبقاً للأصول والأوضاع التى قررها الأمر رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ تبقى نافذة وتظل تنج آثارها غير منقطعة العمل فى الماضى.

الطعن رقم ١٠٥٨ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٧٢٢ بتاريخ ١٩٧٩/٦/٢١

جرى قضاء محكمة النقض بأن الدستور هو القانون الوضعى الاسمى صاحب الصادرة فكان على مدونه من التشريعات النزول عند أحكامه فإذا ما تعارضت هذه وتلك وجب التزام أحكام الدستور وإهدار ما سواها ويعتبر الحكم المخالف فى هذه الحالة قد نسخ حتماً بقوة الدستور نفسه. لما كان ذلك وكان بين ما نصت عليه المادة ٢٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ من أنه : " إذا قدم إقراح ياتهام وزير وكانت خدمته قد إنتهت " يتعارض مع ما نصت عليه المادة ١٥٩ من الدستور من أنه : " لرئيس الجمهورية ومجلس الشعب حق إحالة الوزير إلى المحاكمة " .. الأمر الذى يقطع بأن من يحال إلى المحاكمة أمام المحكمة المينة فى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ هو الوزير الذى يشغل منصبه لا الوزير السابق فإنه يتعين الإنصات عن المادة ٢٠ سالفة الذكر.

الطعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٣٢ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٣

لما كان أمر نائب الحاكم العسكرية العام رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ الصادر بتاريخ ٨ من أبريل سنة ١٩٧٣ إستناداً إلى قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣٧ لسنة ١٩٦٧ بإعلان حالة الطوارئ، قد نص فى المادة الأولى على أن " يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز ثلاثين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من إشرى لمير إستعماله الشخصى ولإعادة البيع مواد التموين عن طريق مؤسسات القطاع العام والجمعيات الإستهلاكية وفروعها " . ونص فى المادة العاشرة منه على أن " تعتبر مواداً تموينية جميع المواد الغذائية والأقمشة وغيرها مما يجرى توزيعه طبقاً لنظام البطاقات أو المحدد سعرها والمحددة نسبة الربح فيها أو التى يخضع تداولها أو توزيعها على المستهلكين لنظام تحدده وزارة التموين والتجارة الداخلية " . وكان قد صدر فى ١٤ من مايو سنة ١٩٨٠ قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ بإنهاء حالة الطوارئ، إعتباراً من ١٥ من مايو سنة ١٩٨٠، فبأن مؤدى ذلك إلقاء الأمر العسكرية رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ الذى كان قد صدر إستناداً إلى قيام حالة الطوارئ وذلك إعتباراً من تاريخ إنتهائها فى ١٥ من مايو سنة ١٩٨٠.

الطعن رقم ١٩١٦ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٤٩٩ بتاريخ ١٩٨٦/٤/١٧

من المقرر أن التشريع لا يُلغى إلا بتشريع لاحق له أعلى منه أو مساو له فى مدارج التشريع ينص على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذى سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع.

لما كان من المقرر وفق القاعدة العامة الواردة في المادة الثانية من القانون المدني أنه " لا يجوز إلغاء نص تشريعي إلا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص يعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع " وكان قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦، وقانون كلتا المحكمتين العليا والدستورية، بمنزلة سواء في مدارج التشريع، وكانت القوانين اللاحقة على قانون الأحكام العسكرية سالفة الذكر لم تنص صراحة على إلغاء نص المادة ٤٨ من هذا القانون، بل وعلت نصوصها وديماجاتها من أية إشارة إلى قانون الأحكام العسكرية، وكانت القوانين اللاحقة إنما هي تشريعات عامة فيما إنتظمته من أحكام في شأن تنازع الاختصاص - إيجاباً وسلباً - بالنسبة للدعاوى التي ترفع عن موضوع واحد أمام مختلف جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعامة، وسواء أكانت تلك الدعاوى مدنية أم إدارية أم جنائية، في حين أن نص المادة ٤٨ من قانون الأحكام العسكرية إنما هو نص خاص ورد في تشريع خاص وقصر ولاية السلطات القضائية العسكرية المنصوص عليها فيه على الفصل في تنازع الاختصاص في الدعاوى الجنائية التي تكون فيها تلك السلطات طرفاً في هذا النزاع فحسب، وكان من المقرر أيضاً أن الخاص يقيد العام فإن نص المادة ٤٨ من قانون الأحكام العسكرية يكون قائماً لم ينسخه قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩، ولا قانون الإجراءات والرسوم أمام تلك المحكمة الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠، ولا قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ والذي خصتها المادة ٢٥ ثانياً منه - دون غيرها - بالفصل في تنازع الاختصاص بتعين الجهة المختصة من بين جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي، ويكون لكل من النصين مجال تطبيقه، لا يتداخلان ولا يبيحان. يؤيد بقاء نص المادة ٤٨ من قانون الأحكام العسكرية قائماً، إستثناء من النصوص الواردة في التشريعات العامة اللاحقة، أنه ظل ماضياً في تحقيق الغرض الذي سن من أجله تشريع عسكري روعيت فيه - وعلى ما جاء عن هذا النص المذكورة الإيضاحية " اعتبارات خاصة سواء بالنسبة للأفراد أو بالنسبة للجرائم وعقوباتها، الأمر الذي أصبح معه حق السلطات العسكرية في تقدير ما إذا كانت الجريمة داخلية في إختصاص التشريع العسكري أو لاحقاً واضحاً يتمشى مع الهدف من القانون العسكري " سواء في ظل قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ - من قبل - والذي كان ينص في المادة ١٧ منه على محكمة تنازع الاختصاص، أم في ظل قانون كلتا المحكمتين العليا والدستورية - من بعد - الذي نقل الفصل في تنازع الاختصاص - على التعاقب - إليهما، فقد جرى قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - على تطبيق نص المادة ٤٨ المشار إليه بهذا المفهوم على التنازع السلي بين السلطات القضائية العسكرية

وبين المحاكم العادية، وألزمت هذه المحاكم بالفصل في أية جريمة ترى تلك السلطات عدم اختصاصها بها إعتباراً بأن قرارها في هذا الشأن هو القول الفصل الذي لا يقبل تعديلاً. لما كان ما تقدم، وكانت النيابة العامة قد رفعت الدعوى الجنائية على الطاعن أمام المحاكم العادية صاحبة الولاية العامة بنظرها فإن ما يشيروه الطاعن من عدم اختصاص المحكمة المطعون في حكمها بنظر الدعوى يكون على غير سند من القانون ويتحصن دفاعاً قانونياً ظاهر البطلان لم يكن الحكم في حاجة إلى الرد عليه أو حتى إيواده.

الطعن رقم ١٤٦٨ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ١٠١٥ بتاريخ ١٩/١١/١٩٨٧

من المقرر أن التشريع لا يُلغى إلا بتشريع لاحق له أعلى منه أو مساو له في مدارج التشريع ينص صراحة على هذا الإلغاء أو يستعمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع، وإذا كان الثابت أن قانوناً لاحقاً لم يصدر إستثنى أفراد هيئة الشرطة من اختصاص المحاكم العادية فيما يتعلق بجرائم القانون العام، فإن القول بعدم اختصاص القضاء العادي بنظر الدعوى إستناداً إلى القرار الوزاري سالف الذكر والقرارات المعدلة له غير جائز، لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد اتبع هذا النظر فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون النعي عليه بمخالفته غير سديد.

الطعن رقم ٣٩٠٦ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ١٠١٦ بتاريخ ٣/١١/١٩٨٨

إن إلغاء التشريع أو تعديله إنما يكون بتشريع لاحق عليه مماثل له أو أقوى منه ينص صراحة على ذلك أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع.

**\* الموضوع الفرعي : القانون الأصح :**

الطعن رقم ٩٠٦ لسنة ١٩ مكتب قضي ١ صفحة رقم ٤٦ بتاريخ ٨/١١/١٩٤٩

ما دامت الأفعال المكونة للجريمة التي أدين بها الطاعن قد أصبحت غير معاقب عليها فإنه يفيد من ذلك طبقاً للمادة الخامسة من قانون الطوبقات وتعين قبول الطعن والقضاء ببراءته مما نسب إليه.

الطعن رقم ٥٦٧ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ١٦٨ بتاريخ ٢٠/١١/١٩٥٠

إذا كانت النيابة قد رفعت الدعوى على المتهم لإمتناعه عن بيع سلعة مسعرة فأدانتته المحكمة في هذه الجريمة عملاً بالمادة ٧ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥، وكان الوزير - بعد صدور هذا الحكم الذي طعن فيه المتهم - تنفيذاً لنص المادة ٢ من القانون المذكور الذي يحوله أن يحذف سلعة من الجدول أو

يضيف إليه ملحقاً أخرى - قد أصدر قراراً بحذف المسمى " محل جريمة التهم " من السلع المسعرة والمحدد الربح لأن التهم يستفيد من هذا القرار الصادر قبل صيرورة الحكم نهائياً، لأنه هو القانون الأصلح له. ولا يؤثر في هذا أن الوزير بما له من سلطة عوله إياها القانون قد أصدر قراراً آخر بعد ذلك وقبل الحكم النهائي يقضى بإعادة هذه السلعة إلى الجداول، إذ لا يضار التهم به ما دامت الواقعة كانت غير معاقبة عليها في الفترة الواقعة بين تاريخ قرار الحذف وقرار الإعادة.

الطعن رقم ١١٢٠ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٣٠٢ بتاريخ ١١/٢٨/١٩٥٠

إنه لما كان وزير الترميم قد أصدر بتاريخ ١١ من مارس سنة ١٩٥٠ القرار رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٠ بمجمل عقوبة جريمة حيازة صاحب المخبر العمومي ردة مخالفة للمواصفات المطلوبة قانوناً الغرامة التي لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيهاً، مستبعداً بذلك عقوبة الحبس التي كانت مقررة لها ونص في هذا القرار على العمل به من تاريخ نشره، وقد نشر بالجريدة الرسمية في ١٣ من مارس سنة ١٩٥٠ فإن الحكم الصادر بعقوبة الحبس والغرامة بعد هذا التاريخ يكون معطلاً في تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٣٨٦ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ٤٨١ بتاريخ ٢/٧/١٩٥٢

إنه بالرجوع إلى المادة الخامسة من قانون العقوبات بين أنها ينص في فقرتها الأولى على أنه " يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها " فإنها تنص في فقرتها الثانية على أنه " إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه نهائياً، قانون أصلح للمتهم، فهو الذي يتبع دون غيره " والفرق واضح بين عبارة " العمل بالقانون " وعبارة " صدور القانون ". أما المحكمة في الطريقة بين الحالين فهي واضحة أيضاً. ذلك بأن الأصل في القوانين - حسبما نص عليه الدستور في المادة ٢٦ - أن تكون نافذة بإصدارها من جانب الملك وأن الدستور إذا كان قد أعقب هذا النص بأن تنفيذ القوانين في كل جهة من جهات القطر يكون من تاريخ العلم بإصدارها وأن هذا العلم يكون مفروضاً بمضى ثلاثين يوماً من تاريخ نشرها - فإن هذا إنما أملاه حرص واضح الدستور على عدم جواز أخذ الناس بالقوانين ما لم يكونوا قد علموا بصورها سواء أكان هذا العلم حقيقياً أم مفروضاً، ولذا فإنه بينما خول للسلطة التشريعية أن تعدل في القوانين مواعيد نفاذها إما بقصر ميعاد الثلاثين يوماً أو مده أو بإجازة سريانها على ما وقع لبلها من حوادث فإنه قد حرص في المادة السادسة منه على أن يحرم العقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذي ينص عليه. وإذن فمتى كان قانون الإجراءات الجنائية الذي نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ على أن يعمل به - حسب نص المادة الثانية من قانون إصداره - بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره قد نص في المادة ١٥ منه على أن الدعوى الجنائية في مواد الجنح تنقضي بمضى ثلاث

ستين من وقوع الجريمة، ونص في المادة ١٧ على أنه " لا يجوز في أية حال أن تطول المدة المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية بسبب الإنقطاع لأكثر من نصفها " - لما كان ذلك وكان قد إنتضى أكثر من أربع سنوات ونصف يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ فإنها تكون قد سقطت بمضى المدة إعمالاً للفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات بإعتبار أن المادة ١٧ المشار إليها قانون أصلح للمتهم صدر ونشر ليجب إتباعه دون غيره، ولا يمكن أن يكون للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ الصادر بتعديل المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية والذي يقضى بأن لا تبدأ مدة سقوط المشار إليها بالنسبة للجرائم التى وقعت قبل تاريخ العمل به إلا من هذا التاريخ - تأثير على الواقعة ما دامت الدعوى الجنائية كانت قد سقطت فعلاً في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١.

الطعن رقم ١٨٠٨ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٥٥٣ بتاريخ ١٩٥١/١/٢٩

إن الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات تقضى بأنه إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً قانون أصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره. وإذن فمن الخطأ فى تطبيق القانون الحكم على منهم بتزيمه حسين جنبهاً لعدم إعلانه عن سعر السلعة المعروضة بحمله عملاً بالمرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ الذى ينص على عقوبة الحبس الذى لا تقل مدته عن ثلاثة أشهر والغرامة من خمسين جنبهاً إلى مائة أو على إحدى هاتين العقوبتين. وذلك بعد سريان القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الذى ألقى ذلك المرسوم بقانون وخفف العقوبة على الجريمة المستندة إلى هذا المتهم إلى عقوبة الحبس لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر والغرامة التى لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنبهاً أو إحدى هاتين العقوبتين، إذ هذا القانون الأخير قد أصبح هو الواجب التطبيق على واقعة الدعوى بإعتباره القانون الأصلح للمتهم.

الطعن رقم ١٠٥٣ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١٦٦ بتاريخ ١٩٥١/١١/١٢

إذا عوقب المتهم من أجل تأخره فى تزويد نصيب الحكومة من القمح عن سنة ١٩٥٠ ثم صدر قرار بمد أجل التوريد قبل صدور الحكم النهائى فإن المتهم يجب أن يستفيد من ذلك وتصبح جرمته غير قائمة.

الطعن رقم ١١٥١ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٦٠٧ بتاريخ ١٩٥٢/٣/١٨

المفروض فى القاضى الإحاطة بأحكام القانون، ووقف التنفيذ، عند جواز ذلك قانوناً، من إطلاقات القاضى إن شاء أمر به وإن شاء لم يأمر. وإذن فمضى كان الواقع فى الدعوى أن القاضى طبق قانوناً لاحقاً أصلح للمتهم دون إستعمال حق وقف التنفيذ المنصوص عليه فى القانون القديم، فلا يجوز لهذا المتهم أن ينعى

على هذا الحكم أن المحكمة حين اعتبرت القانون اللاحق أصح له قد فاتها أن القانون السابق يجوز وقف التنفيذ.

الطعن رقم ٩٧٢ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ١٤٣ بتاريخ ١٩٥٢/١١/٢٤

إن القرار الصادر بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٩٥٢ والذي نشر بالجريدة الرسمية في ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٢ وأوجبت المادة الأخيرة منه العمل به منذ تاريخ نشره قد نص في المادة الأولى منه على أن "يخصص السكر الذي تنتجه الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية للإستهلاك العائلي ويقتصر عليه سريان أحكام القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ \* كما أنه ألغى القرارات ٥٦٨ لسنة ١٩٤٥ و ١٦٥ لسنة ١٩٤٩ و ٦٧ و ١٠٠ لسنة ١٩٥١ و ٢٠ لسنة ١٩٥٢. وإذا كان الطاعن قد حكم عليه بقوة لأنه بوصفه صاحب مصنع حلوى لم يقدم بإعطاء مزاولة التموين في المواد المقرر عما تسلمه من السكر وتاريخ إستلامه ومقدار ما إستخدمه منه في صناعته والكمية المتبقية لديه وكانت هذه الواقعة قد وقعت قبل العمل بقرار ٢٨ أغسطس سالف الذكر - فإنه تطبيقاً للمادة الخامسة من قانون العقوبات يعين نقض الحكم القاضي بهذه العقوبة والقضاء ببراءة الطاعن.

الطعن رقم ٨٥٩ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٥ صفحة رقم ٣٩ بتاريخ ١٩٥٣/١٠/١٩

إن المقصود بالقانون الأصح في حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو القانون الذي ينشئ للمتهم مركزاً أو وضعاً يكون أصح له من القانون القديم، ولما كان قرار وزارة التموين رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٣ الذي يقضي بتخفيض وزن الرغيف، والذي يستند إليه المصنع بمنع خبز أقل من الوزن القانوني في وجوب الحكم ببراءته تطبيقاً للمادة الخامسة من قانون العقوبات، وإن كان يختلف في أحكامه عن القرار رقم ٥١٦ لسنة ١٩٤٥ الذي كان معمولاً به وقت ارتكاب الجريمة من ناحية تخفيض وزن الرغيف وتغيير مواصفاته عن الرغيف القديم، إلا أن الواضح من ذلك القرار ومن البيانات التي أرسلتها وزارة التموين للمحامى العام لدى محكمة النقض أن تخفيض وزن الرغيف لم يقصد به رعاية جانب أصحاب المخابز ولا يوجب عليه السير عليهم أو التخفيف من أعبائهم المادية أو زيادة أرباحهم، وإنما هدفت الوزارة بإصداره إلى تحقيق اعتبارات اقتصادية بحيث تتصلح بسياسة الحكومة، فلا تتأثر بهذا التعديل في الوزن مصلحة لأصحاب المخابز بل يظل الوضع بالنسبة إليهم ثابتاً لا يتغير سواء أكان هذا التعديل بالزيادة أو النقصان، لما كان ذلك لأن القرار الجديد قضى بتخفيض وزن الرغيف على الصورة السالف ذكرها لا يتحقق به معنى القانون الأصح للطاعن، ويكون القرار القديم هو الذى يسرى على واقعة الدعوى دون غيره تطبيقاً للفقرة الأولى من المادة الخامسة.



الطعن رقم ١١٠٣ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٢٤٣ بتاريخ ١٩٥٦/٢/٢١

جرى قضاء محكمة النقض على أن المقصود بالقانون الأصلح فى حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو القانون الذى ينشئ للمتهم مركزاً أو وحداً يكون أصلح له من القانون القديم ولا يعتبر من هذا القبيل القرار الوزارى الذى يصدر بتخفيض وزن الرغيف لإعتبارات إقتصادية بمحة.

الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٠٧٧ بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٢٩

مضى كانت جريمة إحراز سلاح نارى بغير ترخيص قد أرتكبت فى ظل القانون رقم ٥٨ سنة ١٩٤٩ فإن الحكم إذ قضى بحطاب المتهم طبقاً لنصوص القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ باعتباره القانون الأصلح يكون سليماً وعناى عن الخطأ فى تطبيق القانون أو تأويله.

الطعن رقم ٥٤٦ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٨٤٥ بتاريخ ١٩٥٧/١٠/١٤

الأمر الذى يصدره المحافظ بالوعىض غل معين بيع مشروبات روية بعد المباد المحدث فى القانون إستثناء من القانون تحقيقاً لصراخ مختلفة لا يعتبر قانوناً أصلح فى حكم المادة الخامسة من قانون العقوبات - ذلك أن قصد الشارع من عبارة " القانون الأصلح للمتهم " المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة المذكورة - القوانين التى تلغى بعض الجرائم أو تلغى بعض العقوبات أو تخففها - أو تلك التى تقرّر وجهاً للإعفاء من المسؤولية الجنائية دون أن تلغى الجريمة ذاتها.

الطعن رقم ١٨١٩ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ١٥٤ بتاريخ ١٩٥٨/٢/١٠

إن القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ قد أتى بوجه لإباحة الفعل المنصوص على تجريمه فى المادة الأولى من هذا القرار المقابلة للمادة الأولى من القرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ إذ أطال أجل إرسال البيانات المطلوبة إلى ٢٩ يونيه سنة ١٩٥٧ ومن ثم فإن المتهم يستطيع من ذلك باعتباره قانوناً أصلح طبقاً للمادة الخامسة من قانون العقوبات ما دام قرار مد أجل إرسال البيانات قد صدر قبل الحكم النهائى فى الدعوى.

الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٣١٨ بتاريخ ١٩٥٨/٣/١٨

مضى كان القرار الوزارى رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ المعدل للقرار الوزارى رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ والمعمول به فى ١٩٥٧/٥/٢٩ قد مد أجل الإخطار عن البيانات المطلوبة حتى ١٩٥٧/٦/٢٩ فإنه يكون قد رفع التائم عن الفعل فى تلك القوة وإذ كان المتهم قد حوكم خلال تلك الفترة فإنه يجب أن يستطيع من ذلك.

الطعن رقم ٢٢٨٤ لسنة ٢٨ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ٤٩٩ بتاريخ ١٩٥٩/٤/٢٨  
القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ أشد في عقوباته من اللائحة الجمركية الصادرة في ١٩٩٩/٣/١٣، فلا يكون هو القانون الأصلح للمتهم، وتكون اللائحة الجمركية - التي علت من النص على عقوبة الحبس - هي الواجبة التطبيق على والفة الدعوى التي تمت في ظلها.

الطعن رقم ٤٥٦ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ٩٦٤ بتاريخ ١٩٥٩/١٢/١  
صدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٨ بتعديل المادة الأولى من القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ - في شأن الأبنية والأعمال التي تمت بالمخالفة لأحكام القوانين رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ ورقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ - بشأن تنظيم المباني والذي حل محله القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤، ورقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الأراضي المعدة للبناء في الإقليم المصري الممول به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، والذي يقضى بعدم جواز الحكم بإزالة أو تصحيح أو هدم الأعمال بالنسبة للأبنية والأعمال التي تمت بالمخالفة لأحكام القوانين سائلة البيان خلال الفترة من تاريخ العمل بكل من تلك القوانين حتى ٢٠ من يونه سنة ١٩٥٦، مما يعين معه إعمال هذا الحكم في حق المتهم نظراً إلى وقوع الجريمة التي نسب إليه إرتكابها في خلال الفترة المحددة به وذلك باعتباره القانون الأصلح للمتهم عملاً بالفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات.

الطعن رقم ١٢١٩ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٧١٥ بتاريخ ١٩٦٠/١٠/٢٤  
إذا كانت الواقعة وظروف ضبط المواد المخدرة مع المتهم على النحو الثابت بالحكم ترشيع إلى أن المتهم كان يحرز تلك المواد بقصد الإتجار، فإن محكمة النقض عملاً بالرخصة المخولة لها بنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها، ولما كان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الصادر في يونه سنة ١٩٦٠ هو القانون الأصلح للمتهم بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف - وهو الواجب التطبيق عملاً بالمادة الخامسة من قانون العقوبات، فإنه يعين نقض الحكم وتطبيق المادة ٣٤ من القانون الجديد في خصوص العقوبة المقيدة للحرية المقضى بها على المتهم.

الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٤٣٣ بتاريخ ١٩٦١/٤/٤  
من المقرر قانوناً أن التشريع الجديد يسرى على الجريمة المستمرة حتى ولو كان أشد مما سبقه لإستمرار الجريمة في ظل الأحكام الجديدة، ولا وجه للإحتجاج بقاعدة القانون الأصلح لأن لازم تطبيقها بحسب نص المادة الخامسة من قانون العقوبات أن يكون القانون الجديد أهون في أحكامه مما سبقه وباعتبار القانون الجديد أكثر تحقيقاً للمعالة. ولما كان القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ قد أصدره الشارع وشدّد العقوبة فيه

واعتبر بنص المادة ٥٥ وبمطالبة في الفقرة الثانية من المادة ٧٤ الجريمة مستمرة، وكان الثابت من الحكم أن المتهم ظل فاراً من الخدمة العسكرية وامتنع عن تقديم نفسه للجهة المختصة حتى أرسلته الجهة الإدارية إلى منطقة التجنيد التابع لها، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم المستأنف الذي قضى بتفريم المطعون ضده عشرة جنهات يكون قد أعطى في تطبيق القانون إذ كان يتعين أن لا تنزل الغرامة عن خمسين جنهات طبقاً لما نصت عليه المادة ٧١ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدلة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨. إلا أنه لما كان قد صدر - بعد صدور الحكم المطعون فيه - القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٠ مقررًا حكماً وقياً على المادة ٧١، وكان هذا القانون لا ريب أصح للمطعون ضده ما دام قد ثبت أنه قد تواله في حقه الشرطان اللذان نص عليهما هذا القانون الأخير، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وبراءة المتهم المطعون ضده عملاً بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ التي تحول محكمة النقض أن تنقض الحكم لصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى.

#### الطعن رقم ٢٣٨٧ لسنة ٣٠ مكتب قتي ١٢ صفحة رقم ٢٧٦ بتاريخ ٢٧/٢/١٩٦١

المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تحول محكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى - فإذا كانت الواقعة كما أثبتها الحكم تفيد أن الطاعن وزميلة كانا يتجران في المواد المخدرة المضبوطة، وكان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو القانون الأصح بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف - وهو الواجب التطبيق عملاً بالمادة الخامسة من قانون العقوبات، فإنه يتعين نقض الحكم نقضاً جزئياً وتطبيق المادة ٣٤ من القانون الجديد في خصوص العقوبة المقررة للحرية. ولما كان هذا الوجه يتصل بالمتهم الثاني الذي لم يقدم أسباباً لطلعه فإن ذلك يقتضي أن يكون نقض الحكم بالنسبة إليه أيضاً.

#### الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٣١ مكتب قتي ١٢ صفحة رقم ٨٦١ بتاريخ ١٠/٣/١٩٦١

مضى كانت عقوبة إحراز المخدر بقصد التعاطي المقررة في الفقرة الأولى من المادة ٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها - الذي حل محل المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ المطبق على واقعة الدعوى - لا تختلف عن العقوبة التي كان منصوباً عليها في المادة ٣٤ من ذلك المرسوم بقانون والتي أعملها الحكم في حق الطاعن - وكانت الواقعة كما أثبتها الحكم لا ترضح لقيام حالة الإدمان التي يجوز معها إستبدال التدبير الإحترازي المنصوص عليه بالفقرة الثالثة من المادة ٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بالعقوبة العادية المقررة للجريمة، فإنه لا محل للنظر في إعمال حكم هذا النص على الطاعن.

الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٣ صفحة رقم ٣٦١ بتاريخ ١٧/٤/١٩٦٢

من المقرر قانوناً أنه لا يجوز تأييم الفعل بقانون لاحق لأن القوانين الجنائية لا ينسحب أثرها إلى الأفعال التي لم تكن مؤتمّة قبل إصدارها. فتعي كان قانون المعصيات الجديد رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - بما أنشأه من مركز أصح للمتهم - فقد صدر في ١٩٦٠/٦/٥، غير أنه لم يعمل به إلا في ١٩٦٠/٧/١٣ أي بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره، فإنه يعبر من تاريخ صدوره - لا من تاريخ العمل به - القانون الأصح طبقاً لنص المادة الخامسة من قانون العقوبات. وإذا كانت التهمة التي أسندت إلى المتهم "المطعون حده" هي أنه في يوم ١٩٦٠/٦/٢٣ حاز مادة من أملاح الديكسالفيتامين "الماكسون" في غير الأحوال المصرح بها قانوناً. وطلبت النيابة عقابه وفقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢. ثم صدر بتاريخ ١٩٦٠/٦/٥ القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وقد خلا جدولته رقم ١ من النص على مادة الديكسالفيتامين كجوه مخدر. وتاريخ ١٩٦٠/٧/١١ صدر القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ بإضافة هذه المادة إلى الجدول على أن يعمل به اعتباراً من ١٩٦٠/٧/١٣ "و هو تاريخ العمل بالقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠". وكان من المقرر قانوناً أنه لا يجوز تأييم الفعل بقانون لاحق، لأن القوانين الجنائية لا ينسحب أثرها إلى الأفعال التي لم تكن مؤتمّة قبل إصدارها، فإنه لا يمكن مساءلة المتهم عن الفعل المسند إليه، لأن حيازته لمادة الديكسالفيتامين في ١٩٦٠/٦/٢٣ بعد صدور القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - الذي ألغى المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ - كان فعلاً غير مؤتم في تاريخ الواقعة. ولا يعبر من هذا الوضع النص في القانون الجديد على العمل به اعتباراً من ١٩٦٠/٧/١٣ ولا صدور القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ مشيراً إلى العمل به في ذات التاريخ إذ لا يسوغ القول باتصال التأييم طوال الفترة من تاريخ صدور القانون وتاريخ العمل به، وذلك أن عدالة التشريع تأتي أن يظل الفعل مؤتمّاً إلى حين العمل بالقانون الجديد بعد أن أعلن الشارع بإصداره أنه أصبح فعلاً مباحاً وهي ذات الحكمة التي حدثت بالشارع إلى إصدار المادة الخامسة من قانون العقوبات.

الطعن رقم ١٦٨٠ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٣ صفحة رقم ٣٠٩ بتاريخ ٣/٤/١٩٦٢

الأصل أن المحكمة تكون مقيدة بمحدود الواقعة التي ترد بورقة التكليف بالحضور أو بأمر الإحالة - إلا أنه أجز من باب الاستئناف لكل من محكمة الجنايات والدائرة الجنائية بمحكمة النقض " في حالة نظر الموضوع بناء على الطعن في الحكم لثاني مرة " لدواع من المصلحة العليا ولإعتبارات قدرها المشرع نفسه أن تقييم الدعوى الجنائية على غير من أقيمت الدعوى عليهم أو عن وقائع أخرى غير المسندة فيها إليهم أو عن جنابة أو جنحة مرتبطة بالتهمة المروضة عليها. ولا يحوز على استعمال هذا الحق غير تحريك

الدعوى أمام سلطة التحقيق أو أمام المستشار المدوب لتحقيقها من بين أعضاء الدائرة التي تصدرت لها ويكون أمام المستشار المدوب لتحقيقها من بين أعضاء الدائرة التي تصدرت لها ويكون بعدئذ للجهة التي تجرى التحقيق حرية التصرف في الأوراق حسبما يراهى لها، فإذا ما رأت النيابة أو المستشار المدوب إحالة الدعوى إلى المحكمة فإن الإحالة يجب أن تكون إلى محكمة أخرى ولا يجوز أن يشترك فى الحكم فيها أحد المستشارين الذين قرروا إقامة الدعوى.

**الطعن رقم ١٧٤٨ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٣١٥ بتاريخ ١٩٦٢/٤/٩**

مضى كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على المتهم فى ظل الرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بوصف أنه أحرز جوهرًا مخدراً فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً، وفى أثناء سير المحاكمة صدر القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠، وهو الأصح للمتهم بما جاء فى نصوصه من عقوبات أخف، فأعلنت المحكمة وقضت بإدانة المتهم بوصف أنه أحرز تلك المخدرات " بقصد الإتجار " - فإن إستظهار الحكم هذا القصد فى حق المتهم لا يعد تعبيراً للتهمة مما يقتضى لفت نظر المتهم أو المدافع عنه، بل هو مجرد تطبيق للقانون الأصح الواجب الإتباع، ومن ثم فإن ما يتناهى المتهم على الحكم من قالة الإخلال بحق الدفاع لا يكون سبباً.

**الطعن رقم ١٧٧٠ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٣٦٥ بتاريخ ١٩٦٢/٤/١٧**

مضى صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون جديد أصح للمتهم، فإنه يكون الواجب التطبيق، لمحكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها عملاً بما هو محول لها بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض. فإذا كانت المحكمة الإستئنافية - المطعون فى حكمها - قد دانت المتهم فى التهمة المسندة إليه وهى أنه أقام مبان تزيد قيمتها على خمسمائة جنيه تطبيقاً لأحكام القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦، فطعنات النيابة فى الحكم غير أنه - وقبل الفصل فى الطعن - صدر القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ الذى أصبحت بموجبه تلك الجريمة فصلاً غير مؤتم، فإنه يتعين إلغاء الحكم المطعون فيه والقضاء ببراءة المتهم.

**الطعن رقم ١٧٧١ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٣٤٧ بتاريخ ١٩٦٢/٤/١٦**

جرى قضاء محكمة النقض على أن المقصود بالقانون الأصح فى حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو القانون الذى ينشئ للمتهم مركزاً أو وضعاً أصح له من القانون القديم. وإذن فمضى كان قانون المخدرات رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ - الذى وقعت الجريمة فى ظله - قد حطر الحكم فى جميع الأحوال بوقف تنفيذ العقوبة، ثم صدر قبل الفصل فى الدعوى القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ورفع

القيد الذى كان مفروضاً على القاضى وعوله وقف تنفيذ عقوبة اللجنة بالنسبة لفئة من المحكوم عليهم،  
لأن القانون الجديد يكون هو الأصح هذه الفئة.

الطعن رقم ٢٠٠٠ لسنة ٣٢ مكتب قضاى ١٣ صفحة رقم ٨٣٩ بتاريخ ١١/١٢/١٩٦٢  
تنص المادة الأولى من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٠ على أنه يعفى من تطبيق أحكام المادة ٧١ من القانون  
رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المتفقون من مواليد سنة ١٩٣١ إلى ١٩٣٨ الذين يتقدمون إلى مناطق التجنيد  
خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون. فإذا كان الثابت من الأوراق أن المتهم " المظنون ضده "  
من مواليد سنة ١٩٧٣ وأنه تقدم لمنطقة التجنيد فى ٨/١٢/١٩٥٩ فهو عندما حلت فترة الإعفاء التى  
بدأت فى ٨/٣/١٩٦٠ كان قد وضع نفسه تحت تصرف السلطات ذات الشأن ومن ثم يصبح تخلفه  
بتاريخ ٧/١٢/١٩٥٨ غير مؤثر عملاً بمحكم المادة الخامسة من قانون العقوبات والمادة الأولى من القانون  
رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر، الأمر الذى يعين معه نقضى الحكم المظنون فيه - الذى نقضى  
بالإدانة - وبراءة المظنون ضده مما أسند إليه.

الطعن رقم ٢٧٧٣ لسنة ٣٢ مكتب قضاى ١٤ صفحة رقم ٦٢٥ بتاريخ ٢١/١٠/١٩٦٣  
مضى كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على المتهم فى ظل المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بوصف  
أنه أحرز جوهراً مخدراً فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً، وكانت المادة ٣٣ من المرسوم بقانون سالف  
الذكر لم تكن تشترط لتوقيع العقوبة المغلظة المنصوص عليها فيها - وهى الأحكام الشاقة المؤبدة - أن  
يثبت تجار المتهم فى الجواهر المخدرة وإنما يكفى لتوقيعها ثبوت حيازته أو إحرازه لها ليس ثمة محل لتطبيق  
العقوبة المخففة التى نص عليها فى المادة ٣٤ من ذلك المرسوم بقانون إلا إذا ثبت أن الحيازة أو الإحراز  
بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى. وإذا صدر القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى أثناء سير -  
الحاكمية والذى تدرج فى العقوبات تبعاً لخطورة الجانى ودرجة إلته ومدى تردده فى هوة الإجرام وقدر  
لكل حالة العقوبة التى تناسبها - وكان هو الأصلح بما جاء فى نصوعه من عقوبات أخف، فأعفاه  
الحكمة ونقضت بإدانة المتهم بوصف أنه أحرز تلك المخدرات " بقصد الاتجار " - وهى فى هذا لم تعد  
الواقعة التى أقيمت بها الدعوى وتناولها الدفاع فى مرافعته - لأن إستظهار الحكم هذا القصد فى حق  
المتهم لا يعد تقييداً للنهضة مما يقتضى لفت نظر المتهم أو المدافع عنه بل هو مجرد تطبيق للقانون الأصلح  
الواجب الإلتزام إعمالاً للمادة الخامسة من قانون العقوبات، مما ينفى عن الحكم قالة الإخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣٦ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ٣٨٠ بتاريخ ١٩٦٧/٣/٧

إن مقتضى قاعدة شرعية الجريمة والعقاب أن القانون الجنائي يحكم ما يقع في ظله من جرائم إلى أن تزول عنه القوة الملزمة بقانون لاحق ينسخ أحكامه. وهذا هو ما تنهه الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات بنصها على أن يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها. وما أوردته المادة المشار إليها في فقرتها الثانية من أنه : " ومع هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً قانون أصح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره " إنما هو إستثناء من الأصل العام يؤخذ في تفسيره بالتضييق ويدور وجوداً وعدماً مع العلة التي دعت إلى تقريره، لأن المرجع في فض النزاع بين القوانين من حيث الزمان هو قصد الشارع الذي لا تجوز مصادوته فيه. ولما كان التأييد في جريمة إنتاج مخبر ناقص الوزن يكمن أساساً في مخالفة أمر الشارع بالتزام أوزان معينة في إنتاج الرغيف وكانت القرارات العمومية العلى تحدد تلك الأوزان إنما تخضع لإختصاصات إقتصادية بحث لا تتصل بمصلحة منتجي الخبز في شئ ولا تعدو أن تكون من قبيل التنظيمات التي عليها تلك الظروف في غير مساس بقاعدة التجريم أو العناصر القانونية للجريمة. ومن ثم فإن تغاير أوزان الخبز على توالى القرارات الوزارية الصادرة بتحديد لا يتحقق به معنى القانون الأصح للمتهم ما دامت جميعها مطلقاً على تحديد وزن الرغيف وتأثير إنقاصه عن الوزن المقرر، ويكون المرجع في تحديد وزن الرغيف إلى القرار السارى وقت إنتاجه ناقصاً دون أن يدفع عنه صفة الجريمة ما يصدر بعده من قرارات بإنقاص وزنه.

الطعن رقم ١٥٧٣ لسنة ٣٧ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ١١٠٥ بتاريخ ١٩٦٧/١١/١٣

مقتضى قاعدة شرعية الجريمة والعقاب أن القانون الجنائي يحكم ما يقع في ظله من جرائم إلى أن تزول عنه القوة الملزمة بقانون لاحق ينسخ أحكامه وهو ما تنهه الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات بنصها على أن " يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها ". أما ما أوردته المادة المشار إليها في فقرتها الثانية من أنه " ومع هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً قانون أصح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره " وإنما هو إستثناء من الأصل العام يؤخذ في تفسيره بالتضييق ويدور وجوداً وعدماً مع العلة التي دعت إلى تقريره لأن المرجع في فض النزاع بين القوانين من حيث الزمان هو قصد الشارع الذي لا تجوز مصادوته فيه.

الطعن رقم ١٧٨٩ لسنة ٣٧ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ١٢١٤ بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٤

لا تعد المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بعد تعديلها بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ قانوناً أصح للمتهم بجريمة تقديم مخدرات للتعاطي بغير مقابل المنصوص عليها في المادة ٣٥ منه، ذلك أنها وإن

أجازت النزول إلى العقوبة التالية للعقوبة المقررة للجريمة المذكورة، إلا أن المادة ٣٥ رفضت العقوبة من الأشغال الشاقة المؤقتة إلى الأشغال الشاقة المؤبدة، ومن ثم فهي تنزل عند إعمال حكم المادة ٣٦ إلى الأشغال الشاقة المؤقتة.

الطعن رقم ١٨٠٤ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ١٢٢٣ بتاريخ ١١/١٢/١٩٦٧  
مفاد القرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٦ الصادر من نائب رئيس الوزراء للصناعة والغروة المعدنية والكهرباء والذي كان في الوقت نفسه وزيراً للصناعة - أن اللجن الجلف " الرومي " موضوع جريمة البيع بأزيد من السعر المحدد التي دين بها المتهم قد أخرج من السلع المسعرة والمحددة الربح، إعصاراً من يوم ٢٨ مارس سنة ١٩٦٦ تاريخ العمل بالقرار المذكور. الأمر الذي يستفيد منه المتهم بإعصاره القانون الأصلح له - فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائي الذي عاقب الطاعن عن الجريمة سائلة الذكر على الرغم من صدور القرار المذكور والعمل به قبل أن تفصل المحكمة الإستئنافية في الدعوى - فإنه يكون قد خالف القانون، لما يعين معه نقضه والقضاء ببراءة الطاعن.

الطعن رقم ٢٠٢١ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ١١٣٩ بتاريخ ٢٠/١١/١٩٦٧  
كانت العقوبة السالبة للحرية المقررة للجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قبل أن يجري تعديلها بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ هي الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة فرفضها المشرع بالقانون الأخير إلى الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة. وكانت المادة ٣٦ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ تنص أصلاً على أنه لا يجوز تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات على أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد الثلاث السابقة فأصبحت تنص بعد تعديلها بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ على أنه إثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات لا يجوز في تطبيق المواد السابقة النزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة. ولما كانت واقعة الدعوى قد جرت قبل سريان أحكام القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ فإنها تظل عمكومة بالعقوبة المقررة في المادة ٣٤ قبل تعديلها باعتبارها الأصلح للمتهم كما أن المطعون ضده يفتد بما أجازه النص الجديد للمادة ٣٦ الذي سري مفعوله قبل صدور الحكم المطعون فيه من استعمال الرأفة ولكن في الحدود التي قررها هذا النص وذلك بالتطبيق لأحكام المادة ٥ من قانون العقوبات. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه حين عامل المطعون ضده بالرأفة طبقاً لنص المادة ١٧ من قانون العقوبات وقضى بمحاقبه بالحبس دون أن يراعى الاستثناء الذي أدخله المشرع على أحكامها بالتعديل الذي جرى به نص المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والذي أصبح لا يميز أن ينزل الحكم بالعقوبة في الجريمة المنسوبة إلى المطعون ضده عن عقوبة السجن، يكون قد أعطى في تطبيق القانون.



الطعن رقم ٢١٤٩ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٣٩ بتاريخ ١٩٦٨/١/٨

مناطق التائم في جريمة صنع مخبز ناقص الوزن يكمن أساساً في مخالفة أمر الشارع بإلتزام أوزان معينة في إنتاج الرغبة، ولا يغير من ذلك تعاقب القرارات التوجيهية التي تحدد الأوزان، خضوعها لإعتبارات اقتصادية بحيث لا تحصل بمصلحة منتج الخبز في شيء ولا تعدو أن تكون من قبيل التنظيمات التي تخليها تلك الظروف بغير مساس بقاعدة التجريم أو العناصر القانونية للجريمة، الأمر الذي لا يتحقق به معنى القانون الأصلح للمتهم ما دامت تلك القرارات متفقة جميعها على تحديد وزن الرغبة وتأييم إنقاصه عن الوزن المقرر. ومن ثم يكون المرجع في تحديد وزن الرغبة إلى القرار الساري وقت صنعه ناقصاً، دون أن يرفع عنه صفة الجريمة ما يصدر بعده من قرارات الوزن.

الطعن رقم ٢٢٦٢ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٦٨ بتاريخ ١٩٦٨/١/١٥

- تنص المادة السابعة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم الدورة الزراعية على أن " كل مخالفة لأحكام هذا القانون وقرارات وزير الزراعة المنفذة له يعاقب مرتكبها بغرامة قدرها خمسون جنيهاً عن الفدان أو كسور الفدان فضلاً عن إلزامه بمصاريف قياس المساحة محل المخالفة " وقد صدر القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة، ملغياً ضمن ما ألغاه القانون الأول ونصت المادة الواحدة بعد المائة منه على أن " كل مخالفة لأحكام القرارات التي تصدر تنفيذاً لإحدى المواد ١، ٢، ٣، ٤ يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تزيد عن خمسين جنيهاً عن الفدان أو كسور الفدان " بما مؤداه أن القانون الأخير قد خفف العقوبة الواردة بالمادة السابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٤ الملغى يجعله الغرامة تراوح بين عشرين جنيهاً وخمسين جنيهاً وبإلغائه إلزام المخالف بمصاريف قياس الأطنان.

- إذا كانت الغرامة التي قضى بها الحكم المطعون فيه وهي خمسون جنيهاً داخلة في الحدود المقررة للغرامة كما نص عليها القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والذي صدر قبل الحكم نهائياً في الدعوى والمحصير القانون الأصلح للمتهم وفق المادة الخامسة من قانون العقوبات والواجب التطبيق على واقعة الدعوى فإن ذلك لا يقتضي تصحيحاً للحكم في هذا الخصوص.

- إذا كان الحكم المطعون فيه قد أزم المتهم بمصاريف قياس الأطنان محل المخالفة وهو ما ألغاه القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ الجديد فإنه بذلك يكون قد أعطى في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً.

الطعن رقم ١٠٣٢ لسنة ٣٨ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٨٢٠ بتاريخ ١٤/١٠/١٩٦٨

القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة والذي بدأ العمل به بعد وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم - وهى ذبحه حيواناً معداً لحمه للأكل خارج السلخانة - وقبل الحكم فيها نهائياً وإن عد قانوناً أصلح للمتهم لما نص عليه فى المادة ١٤٣ الواردة فى الباب الثالث من الكتاب الثانى من عقوبة يقل الحد الأقصى للفرامة فيها عن الحد الأقصى للفرامة المنصوص عليها فى المادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ التطبيق على واقعة الدعوى، إلا أن المادة ١٤٩ الواردة فى نهاية هذا الباب من القانون قد نصت على أنه لا تحل أحكام هذا الباب بأية عقوبة أشد بنص عليها قانون العقوبات أو غيره من القوانين وإذا كانت الفقرة الأخيرة من المادة ٢٠ من المرسوم بقانون المشار إليه قد نصت على وجوب الحكم بمصادرة اللحوم موضوع المخالفة، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يقض بمصادرة هذه اللحوم يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ١١١٤ لسنة ٣٨ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٧٤٤ بتاريخ ١٧/٦/١٩٦٨

أوجب قرار وزير التمييز رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٣ بتعديل بعض أحكام القرار الوزاى رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ فى المادة ٤٥ منه على مديرى المستودعات الرئيسة لشركات البترول والجمعية التعاونية للبترول ووكلاتها ومديرى الفروع ومعهدى التوزيع أن تكون البيانات المدونة بإقراراتهم المكتوبة عن كويونات الكيروسين النجمية لديهم مطابقة للبيانات المدونة بالسجلات المنصوص عليها فى المادة رقم ٣ من القرار رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٦. ولما كان وزير التمييز قد أصدر فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٦٧ وقبل الفصل فى الدعوى القرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ تنفيذاً لنص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ففضى فى مادته الأولى بإلغاء المواد من ٤٢ إلى ٥٠ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرار رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٣ فأصبح الفعل المسند إلى الطاعن فعلاً مباحاً غير مؤثم ومن ثم فإنه يستفيد من هذا القرار لأنه هو القانون الأصلح للمتهم وفقاً للفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات. ولا يؤثر فى هذا النظر أن الوزير بما له من سلطة عوّلها له القانون قد أصدر بعد ذلك وقبل الحكم النهائى القرار رقم ٢١٤ لسنة ١٩٦٧ فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٦٧ يقضى بإعادة العمل بأحكام المواد من ٤٢ إلى ٤٥ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدل إذ لا يضار المتهم به ما دامت الواقعة كانت غير معاقبة عليها فى القوة الواقعة بين تاريخ قرار الإلغاء وقرار الإعادة.

الطعن رقم ١٢١٨ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٩٦٥ بتاريخ ١٩٦٨/١١/١٨

مضى كان قرار وزير الترميم والتجارة الداخلية الرقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ قد ترك للقاضى الحيار بين عقوبة الحبس وبين عقوبة الغرامة، وبالتالي فهو القانون الأصلح للمتهم من القرار رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ الذى ينص على عقوبة الحبس والغرامة معاً وهو القانون الواجب التطبيق إعمالاً للفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات، وما دام أن الثابت أن هذا القرار صدر وقرر العمل به قبل الحكم نهائياً فى الدعوى. ولا يعرض على ذلك بأن العقوبة المقررة بها تدخل فى حدود العقوبة المقررة فى القانون الجديد إذ الواضح من الحكم أن المحكمة قد التزمت الحد الأدنى للعقوبة المقررة فى القرار رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ وهى الحبس ستة أشهر وغرامة مائة جنيه وهو ما يشعر بأنها إنما وقعت عند حد التخفيف ولم تستطع النزول إلى أدنى مما نزلت مفيدة بهذا الحد، الأمر الذى يحتمل معه أنها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به لولا هذا القيد القانونى وأنها لو لم تكن إلى صدور القرار رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ - الذى خلا حكمها من الإشارة إليه - لما وقعت بالعقوبة عند الحد الذى قضت به. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما عليه ويوجب نقضه. ولما كان هذا الخطأ إنما يفضى فى تصحيحه لتقدير محكمة الموضوع، فإنه يعين أن يكون مع النقض الإحالة.

الطعن رقم ١٣٦٢ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٠٤٧ بتاريخ ١٩٦٨/١٢/٢

إن مقتضى قاعدة شرعية الجريمة والعقاب أن القانون الجنائى يحكم ما يقع فى ظله من جرائم إلى أن تزول عنه القوة الملزمة بقانون لا حق ينسخ أحكامه، وهو ما قلته الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات بنصها على أن " يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها " أما ما أورده المادة المشار إليها فى فقرتها الثانية من أنه " ومع هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً قانون أصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره " فإنما هو إستثناء من الأصل العام يؤخذ فى تفسيره بالتضييق ويدور وجوداً وعدماً مع الملة التى دعت إلى تقريره لأن المرجع فى فض النزاع بين القوانين من حيث الزمان هو قصد الشارع الذى لا تجوز مصادرته فيه.

الطعن رقم ١٦٥٥ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٥١٦ بتاريخ ١٩٧٨/٥/١٥

- تنضى المادة ٢/٥ من قانون العقوبات بأنه إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً قانون أصلح للمتهم فهو الذى يطبق دون غيره، وإذا كان للفعل المسند إلى المصنوع حده عند ارتكابه وصفان الأول وصف جنحة السرقة المنصوص عليها فى المادة ٣١٨ من قانون العقوبات والآخر وصف جنحة سرقة مال لمرفق عام فى زمن الحرب المنصوص عليها فى المواد ١ و ٢ و ٨ من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٢، وكان

القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر يتحقق به معنى القانون الأصلح للمتهم فى حكم المادة الخامسة من قانون العقوبات، إذ أنه ينشئ للمطعون حده وأصلح له من القانون الملغى فيكون هو الواجب التطبيق على واقعة الدعوى، ذلك أنه بصدوره أصبح الفعل المسند للمطعون ضده مجرد جنحة وزال عنه وصف الجناية الذى كان يسبغه عليه القانون الملغى.

- الأصل أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانونى، الذى تسبغه النيابة العامة على الواقعة المسندة إلى المتهم وأن من واجبا أن تتحصن الواقعة المطروحة على جميع كيو لها وأوصافها وأن تطبق عليها القانون تطبيقاً صحيحاً، وكانت الواقعة المطروحة على محكمة الجنايات - دون إجراء تحقيق فيها بالجلسة - تعد من بعد إعمال القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ - جنحة سرقة معاقباً عليها بالمادة ٣١٨ من قانون العقوبات فقد كان على المحكمة - محكمة الجنايات - أن تحكم بعدم إعتصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها إلى المحكمة الجزئية المختصة نوعياً بنظرها، أما وهى لم تفعل وفصلت فى موضوعها وأنزلت على المطعون ضده عقوبة الجناية فإنها تكون قد أعطت فى تطبيق القانون.

#### الطعن رقم ١٥٠٥ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٢٧٣ بتاريخ ١٢/٢٨/١٩٧٠

متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر فى ٢٠ يناير سنة ١٩٧٠ ودان التهم بالتطبيق لأحكام قرار وزير التمييز رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٨ الذى كان يحظر نقل العنصر خارج المحافظات خلال القوتين من ٢٥ مارس سنة ١٩٦٨ حتى نهاية أغسطس من ذات السنة بغرض ترخيص من الجهة المختصة. ولما كان قد صدر قرار آخر فى ١٩ مايو سنة ١٩٦٨ من وزير التمييز رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٨ نص فى مادته الأولى على إلغاء القرار السابق، وبهذا الإلغاء أصبح نقل العنصر خارج المحافظات دون موافقة الجهة المختصة فعلاً غير مؤثم، لما كان يتعين معه على المحكمة - طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات - إعمال أحكام القرار الجديد الذى يعتبر قانوناً أصح إذ صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً فهو الذى يتبع دون غيره، أما وهى لم تفعل فإن حكمها المطعون فيه يكون قد أعطى صحيح القانون لما يتعين معه نقضه وتصحيحه بإلغاء الحكم فيما قضى به من عقوبة وبإبراء المطعون ضدهما.

#### الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٠٤٨ بتاريخ ١٢/١٨/١٩٧٧

من المقرر طبقاً للفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات أنه " إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً قانوناً أصح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره " وإذ كان قد صدر فى ١٤ من أغسطس سنة ١٩٧٦ القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبى على أن يعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره ونص فى مادته الأولى على أنه " لكل شخص طبيعى أو معنوى من غير الجهات الحكومية

والهيئات العامة ووحدات وشركات القطاع العام أن يحتفظ بكل ما يؤول إليه أو يملكه أو يحوز به من نقد أجنبي من غير عمليات التصدير السلمي والسياحة - وللأشخاص الذين أجاز لهم الاحتفاظ بالنقد الأجنبي طبقاً للفقرة السابعة الحق في القيام بأية عملية من عمليات النقد الأجنبي بما في ذلك التحويل للداخل والخارج والتعامل داخلياً على أن يتم هذا التعامل عن طريق المصارف الممثلة للتعامل في النقد الأجنبي والجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل طبقاً لأحكام هذا القانون في جمهورية مصر العربية - ويحدد الوزير المخصص شروط إخراج النقد الأجنبي صحة المصادر مع مراعاة عدم وضع قيود على إخراج النقد الأجنبي الثابت إدخاله للبلاد - كما نص في مادته الرابعة عشرة على أن " كل من خالف أحكام هذا القانون أو شرع في مخالفتها أو خالف القواعد المنفذة لها يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد عن ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة وفي حالة العود تتضاعف العقوبة وفي جميع الأحوال تضبط البالغ محل الدعوى ويحكم بمصادرتها فإن لم تضبط حكم بغرامة إضافية تعادل قيمتها ... كما نصت المادة التاسعة عشرة على أن يلغى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد والقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بالتهريب كما يلغى كل حكم بخلاف أحكام هذا القانون ". لما كان ذلك، وكان هذا القانون بإسقاطه الإلزام الذي كان منصوباً عليه في المادة الثالثة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ الملغى التي كانت توجب على كل شخص طبيعي أو معنوي أن يعرض للبيع على وزارة المالية وبسر الصرف الرسمي الذي يحدده وزير المالية جميع الأرصدة المصرفية من العملة الأجنبية المملوكة له وكذلك كل دخل مقوم بعملة أجنبية أو أية مبالغ أخرى مستحقة لأي سبب كان يحصل عليها في مصر أو في الخارج لحسابه أو لحساب شخص أو هيئة مقبلة في مصر وكذلك كل ما يدخل في ملكه أو في حيازته من أوراق النقد الأجنبي، فإن هذا القانون يجعل الإتهام الثاني الذي نسبته النيابة العامة إلى كل من المتهمين الأول والثاني بمنأى عن التأييم كما أنه بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف بالنسبة لتهمة التعامل في النقد الأجنبي المنسوبة إلى المتهمين الثلاثة يكون هو الواجب الإلتزام دون غيره عملاً بالفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات باعتباره قانوناً أصح للمتهمين.

الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٣٦١ بتاريخ ١٩٧٤/٤/١

متى كان الحكم المطعون فيه قد إستظهر عناصر جريمة الإلتجار في الكسب بغير ترخيص في حق الطاعنين وأعمل في حقهما أحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧، وكان القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ هو

القانون الأصلح للمتهمين بما جاء في نصومه من عقوبات أخف فيكون هو الواجب التطبيق عملاً بنص المادة ٢/٥ من قانون العقوبات وذلك لصدوره قبل الحكم نهائياً في الدعوى.

الطعن رقم ٤١٤ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٥٣٩ بتاريخ ١٩٧٤/٦/٣

نص القانون الجديد رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث على أنه : يقصد بالحدث في حكم هذا القانون من لم يتجاوز سنه ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة... " ونص في المادة ١٥ على أنه : " إذا ارتكب الحدث الذى تزيد منه على خمس عشرة سنة ولا يتجاوز ثمانى عشرة سنة جريمة عقوبتها الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة يحكم عليه بالسجن مدة لا تقل عن عشر سنوات - ويجوز للمحكمة بدلاً من الحكم على الحدث بإحدى هذه العقوبات أن تحكم بإيداعه إحدى مؤسسات الرعاية الإجتماعية مدة لا تقل عن سنة طبقاً لأحكام هذا القانون ". كما نصت المادة ٢٩ من القانون ذاته على أنه : " تخصص محكمة الأحداث دون غيرها بالنظر فى أمر الحدث عند إتهامه فى الجرائم... " ونصت المادة ٣٢ على أنه : " لا يعتد بتقدير سن الحادث بغير وثيقة رسمية فإذا ثبت عدم وجودها تقدر سنه بواسطة خبير ". لما كان ذلك، وكانت المادة ٥/٢ من قانون العقوبات تقضى بأنه إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً قانون أصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره، وكان قانون الأحداث سالف الذكر يتحقق به معنى القانون الأصلح للمتهم فى حكم هذه المادة إذ أنه ينشئ للمحكوم عليه وحساً أصلح له من النصوص الملغاة فيكون هو دون غيره الواجب التطبيق على واقعة الدعوى، ذلك بأنه بعد أن كان القانون الذى وقع الفعل فى ظله يحظر توقيع عقوبة الإعدام على من لم يبلغ سبع عشرة سنة كاملة، فإنه بصدور القانون الجديد أصبح هذا الحظر ممتداً إلى من لم يتجاوز سنه ثمانى عشرة سنة. وإذا كان ذلك، فإن تحديد السن فى هذه الحال يكون ذا أثر فى تعيين نوع العقوبة وتحديد مدتها، ويكون من المصين إبقاء الوقوف على هذا السن، الركوز فى الأصل إلى الأوراق الرسمية قبل ما سواها أخذاً بما كانت تنص عليه المادة ٣٦٢ من قانون الإجراءات الجنائية والتي أتت المادة ٣٢ من قانون الأحداث الجديد بموجدها - على ما سلف ذكره - لأن صحة الحكم بعقوبة الإعدام كان رهناً وفق القانون القديم ببلوغ المتهم سبع عشرة سنة، وصار رهناً وفق القانون الجديد الأصلح بمجاوزة المتهم ثمانى عشرة سنة، ومن ثم يتعين على المحكمة إستظهار هذه السن فى هذه الحال على نحو ما ذكر.

الطعن رقم ١٧١٥ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٨٩٢ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٣٠

من المقرر طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات أنه " إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً قانون أصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره. وإذا كان الحكم النهائى المظنون فيه

قد صدر في ١٩ من مايو سنة ١٩٧٣ من بعد أن كان قد صدر في ١٣ من مايو سنة ١٩٧٣ القانون رقم ٣١ سنة ١٩٧٣ بإعفاء بعض المتخلفين عن الفحص والتجنيد من حكم المادة ٦٦ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ ناصاً في مادته الأولى على أن " يعفى من حكم المادة ٦٦ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية المعدلة بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٠ والقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ المتخلفون عن الفحص أو التجنيد ممن بلغوا سن الثلاثين قبل العمل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ ". وقد كانت الحكومة تقدمت إلى مجلس الشعب بمشروع قانون يعدم سريان أحكام المادة ٦٦ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية على مواليد سنة ١٩٤٠ وما قبلها المتخلفين عن الفحص أو التجنيد تجزئاً مادته الأولى بما نصه " لا تسرى أحكام المادة ٦٦ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية على مواليد سنة ١٩٤٠ وما قبلها الذين تخلفوا عن الفحص أو التجنيد وإمتنع تجنيدهم لبوغيهم من الثلاثين " وضعت لجنة الأمن القومي والتبئة القومية تقريراً عنه أوردت فيه "... ونظراً لذلك تقدمت الحكومة بمشروع القانون المروض الذي تنص المادة الأولى منه على عدم سريان أحكام المادة ٦٦ المشار إليها على المتخلفين من مواليد سنة ١٩٤٠ وما قبلها وإمتنع تجنيدهم لبوغيهم من الثلاثين، وتري اللجنة ما يلي : ١- نظراً لأن أحكام هذه المادة وردت بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ قد بدأ سريانها قانوناً على كل من يرتكب جريمة التخلف منذ تاريخ نشر القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٠ والعمل به طبقاً لحكم المادة ٦ منه فإن الحالة التي تناولتها المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون المروض هي حالة إعفاء المتخلفين عن التجنيد من مواليد سنة ١٩٤٠ وما قبلها من الجريمة التي نصت عليها المادة ٦٦ لذلك فقد رأت اللجنة تعديل عنوان مشروع القانون ونص المادة الأولى منه بما يفيد ذلك، وهذا الإعفاء من شأنه أن يشمل جميع المتخلفين المشار إليهم سواء من لم يقدم للمحاكمة حتى الآن أو قدم للمحاكمة ولم يفصل في الدعوى أو حكم ضده وما زال محبوساً، وقد وافقت الحكومة على هذا التعديل. ٢- ونظراً لأن العلة في الإعفاء هي تجاوز هذه الفئة من المتخلفين، سن الثلاثين قبل العمل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ الذي رفع الحد الأقصى لسن التجنيد إلى الخامسة والثلاثين ومن ثم إمتنع تجنيدهم طبقاً لنص المادة ٥٤ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ لذلك فقد رأت اللجنة أن يشمل الإعفاء جميع المتخلفين الذين بلغوا سن الثلاثين قبل العمل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ لتوافر نفس العلة فيهم، ومن ثم عدل نص المادة الأولى من مشروع القانون بما يحقق ذلك "، لما كان ذلك. وكان مما هو ثابت في الحكم فيه أن المطعون ضده قد بلغ سن الثلاثين قبل ١٨ مارس سنة ١٩٧١ - تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ - فإن التعلل المسند إليه كان قد أصبح بمنأى عن التأليم طبقاً لأحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٣ سالف الذكر منذ صدوره

في ١٢ من مايو سنة ١٩٧٣، وكان هذا القانون باعتباره قانوناً أصحح للمتهم هو الواجب الإتياع دون غيره عملاً بالفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات، مما كان يعين معه على الحكم النهائي المطعون فيه الصادر من بعد ذلك في ١٩ من مايو سنة ١٩٧٣ أن يعمل حكم هذا القانون بيد أنه لم يفعل. ولما كان ذلك وكان مما هو مقرر وفق الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تنقض المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه منى على مخالفة القانون أو على عطاء في تطبيقه أو تأويله، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون، فإنه يصح نقضه وتصحيحه بإلغاء الحكم المستأنف وإلغائه براءة المطعون ضده من التهمة المستندة إليه.

#### الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٥١٣ بتاريخ ١٥/٦/١٩٧٥

إذا كان الدفاع عن الطاعنين الأول والثالث قد أبدى أمام محكمة النقض بالجلسة أنهما لم يلبغا وقت وقوع الجريمة من الثامنة عشرة، وقد تبين - بعد أن أمرت المحكمة الاستعلام عن ذلك - من شهادتي ميلادهما المرتفعتين أن الأول من مواليد ١٩٥٥/٥/٢٨ وأن الثاني من مواليد ١٩٥٥/٣/١٥ أي أنهما لم يكونا بعد قد بلغا من الثامنة عشر عند إعراف الجريمة بتاريخ ١٠/٧/١٩٧٣، وكان قد صدر - بعد صدور الحكم المطعون فيه في ١٠/٧/١٩٧٣ - القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث ونص في مادته الأولى على أنه " يقصد بالحدث في حكم هذا القانون من لم تجاوز سنه ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكابه الجريمة... " ونص في المادة ١٥ منه على أنه " إذا ارتكب الحدث الذي تزيد سنه على خمس عشرة سنة ولا تجاوز ثمانى عشرة سنة جريمة عقوبتها الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة، يحكم عليه بالسجن مدة لا تقل عن عشر سنوات، وإذا كانت العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة يحكم بالسجن "، وكان هذا القانون لا ريب أصح للطاعنين سالفى الذكر بما تضمنته من عقوبات أخف، فإن لمصلحة النقض عملاً بنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تنقض - من تلقاء نفسها - الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً لمصلحة الطاعنين وتصحيحاً بمعايبتها بالعقوبة المقررة بنص المادة ١٥ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤. ولما كان ما تقدم فإنه يعين معاً بينهما - في نطاق ما تحوله المادة ١٥ سالفه الذكر - بالسجن لمدة عشر سنوات بدلاً من عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة المقررة بهما عليهما، ويرفض الطعن موضوعاً بالنسبة إلى الطاعن الثاني.



إن لقد الشارع من عبارة " القانون الأصلح للمتهم " المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات القوانين التي تلغى بعض الجرائم أو تلغى بعض العقوبات أو تخففها أو تلغى تلك التي تقدر وجهاً للإعفاء من المسؤولية الجنائية دون أن تلغى الجريمة ذاتها، والقرارات الوزارية الصادرة في نطاق النقد والإستيراد وفي حدود النصوص التشريعية لا تعد قانوناً أصحح للمتهم إذا كان كل ما تضمنته تعديلاً لنظم معينة مع إبقاء الحظر الوارد في القانون على حاله لما كان ذلك، وكان الحكم قد قضى ببراءة المظعون ضلهم - من الأولى إلى الرابع..... و..... و..... من جرمينى عدم عرض ما لديهم من النقد الأجنبي على وزارة الإقتصاد ليعه بسعر الصرف الرسمى، ونحوه إلى الخارج بدعوى أن قرار وزير المالية رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ قد أباح للمصريين تحويل الأرصدة الأجنبية من الحسابات غير المقيمة بإسمهم مباشرة إلى الخارج قد عطل نص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ وأغنى بذلك المواطنين من وجوب عرض ما لديهم من النقد الأجنبي على وزارة الإقتصاد وأنه ليس ثمة ما يحول دون تغلبة قيمة البضائع المستوردة من هذه التحويلات لما يعد معه هذا القرار من قبيل القانون الأصلح للمتهمين، فإنه لما كان البين من نص المادة من نص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ في شأن الرقابة على النقد أنه أوجب على كل شخص طبيعى أو معنوى أن يعرض للبيع على وزارة المالية وبسعر الصرف الرسمى الذى يحدده وزير المالية جميع الأرصدة المصرفية من العملة الأجنبية المملوكة له وكذلك كل دخل مقوم بعملية أجنبية أو أية مبالغ أخرى مستعقة لأى سبب كان يحصل عليها فى مصر أو فى الخارج... وكذلك كل ما يدخل فى ملكه أو فى حيازته من أوراق النقد الأجنبي، وأجاز لوزير المالية أن يستثنى من أحكام هذه المادة المصريين الذين يكون لهم فى الخارج وظائف بالنسبة إلى ما يحصلون عليه من نقد أجنبي ناتج عنها، وكان قرار وزير المالية الرقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ فى شأن تطوير الحسابات أجاز فتحها بالعملة الأجنبية والذى عدل حكم المادة ٣٣ مكرر من لائحة الرقابة على عمليات النقد، قد أجاز للبنوك أن تحتفظ بحسابات مقيمة بالعملة الأجنبية تفتح بأسماء المواطنين الذين يعملون فى الخارج أو الذين يؤدون خدمات ما مفاده أنه أباح هؤلاء تحويل هذه الأرصدة إلى الخارج دون إلزامهم بعرضها على وزارة الإقتصاد إلا أن هذه الإجازة قاصرة على أصحاب هذه الحسابات التى يحصلون على أرصدها عن عمل لهم بالخارج دون غيرهم ومن ثم يبقى الإلتزام بالعرض طبقاً للقانون قائماً بالنسبة لمن عندهم من المواطنين. لما كان ذلك، وكان الحكم المظعون فيه لم يورد من وجوه الأدلة السانفة ما يثبت أن من سلف ذكرهم من المظعون ضلهم من المخاطبين بذلك القرار مؤسساً قضاءه على ما انتهى إليه من تقرير قانونى خاطئ، هو إعتبار قرار وزير المالية الرقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ قراراً مطلقاً بالضرورة حكم المادة الثالثة من قانون النقد ومعفاً المواطنين كافة من واجب

العرض على وزارة الخزانة بما يعد معه قانوناً أصحح بالنسبة إلى المطعون ضدهم فإنه يكون معيماً فضلاً عن إعطائه في تطبيق القانون بالقصور في التسبيب.

الطعن رقم ١٠٨٩ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٦١٥ بتاريخ ١٠/٢٠/١٩٧٥

من المقرر أن محكمة النقض طبقاً لنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تقتض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة التهم إذا صدر بعد الحكم قانون يسرى على واقعة الدعوى، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجرمة الضرب القضي إلى الموت المقرر لها عقوبة الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات إلى سبع طبقاً للمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات وأعمل في حقه حكم المادة ١٧ من هذا القانون وقضى بمعالجته بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن من مواليد ١٩٥٣/٨/٢١ فإن منه وقت ارتكاب الجريمة في ١٩٦٩/٨/١٩ لم تكن قد تجاوزت ثماني عشرة سنة. لما كان ذلك، وكان قد صدر في ٩ من مايو سنة ١٩٧٤ بعد الحكم المطعون فيه القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث ناسخاً للأحكام الواردة في قانوني الإجراءات والعقوبات في صدد محاكمة الأحداث ومعالجتهم ومن بين ما أورده ما نص عليه في المادة الأولى منه من أنه " يقصد بالحدث في حكم هذا القانون من لم تجاوز منه ثماني عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الحادث... " وفي المادة ١٥ منه أنه " إذا ارتكب، الحدث الذي تهدد منه على خمس عشرة سنة ولا يتجاوز ثماني عشرة سنة جرمة عقوبتها الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة يحكم عليه بالسجن، وإذا كانت الجنابة عقوبتها الأشغال الشاقة المؤبدة أو السجن تبدل هذه العقوبة بعقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر، وإذا كانت عقوبتها السجن تبدل العقوبة بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وفي جميع الأحوال لا تزيد على ثلث الحد الأقصى للعقوبة المقررة للجريمة... " لما كان ذلك، وكان قانون الأحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بما نص عليه من رفع السن الذي يعير فيها التهم حدثاً من خمسة عشر عاماً وتخفيفه العقوبات التي نص عليها فيه عن العقوبات التي كان منصوباً عليها في المواد ٦٦ إلى ٧٢ من قانون العقوبات التي ألغاه ذلك القانون هو القانون الأصح، وهو الواجب التطبيق عملاً بالمادة الخامسة من قانون العقوبات، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه بالنسبة للعقوبة وفقاً للقانون، والمحكمة وهي تقدر العقوبة تقضي بحبس الطاعن سنتين مع الشغل.

الطعن رقم ١٦٧٤ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٧٤ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٨

من المقرر أن القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث الصادر فى ٩ من مايو سنة ١٩٧٤ - قبل الحكم الطعون فيه - قد نسخ الأحكام الإجرائية والموضوعية الواردة فى قانون الإجراءات والعقوبات - فى صدد محاكمة الأحداث ومعايبتهم ومن بين ما أورده ما نص عليه فى المادة الأولى منه من أنه " يقصد بالحدث فى حكم هذا القانون من لم يتجاوز سنة ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكابه الجريمة ... " وفى المادة ٢٩ منه أن تخصى محكمة الأحداث دون غيرها بالنظر فى أمر الحدث عند إتهامه فى الجرائم وفى المادة ٣٢ منه " أنه لا يعد فى تقدير من الحدث بغير وثيقة رسمية إذا ثبت عدم وجودها تقدر سنة بواسطة خبير " وفى المادة ١٥ منه أنه " إذا ارتكب الحدث الذى يزيد منه على خمس عشرة سنة ولا يتجاوز ثمانى عشرة سنة جريمة عقوبتها الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة يحكم عليه بالسجن مدة لا تقل عن عشر سنوات، وإذا كانت العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة يحكم بالسجن وإذا كانت الجناية عقوبتها الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن تبدل هذه العقوبة بعقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وإذا كانت عقوبتها السجن تبدل العقوبة بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وفى جميع الأحوال لا تزيد على ثلث الحد الأقصى للعقوبة المقررة للجريمة، ويجوز للمحكمة بدلاً من الحكم على الحدث بإحدى هذه العقوبات أن تحكم بإيداعه إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية مدة لا تقل عن سنة طبقاً لأحكام القانون. لما كان ذلك، وكان قانون الأحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بما نص عليه من رفع السن التى يعتبر فيها المتهم حدثاً من خمسة عشر عاماً إلى ثمانية عشر عاماً وتخفيضه العقوبات التى نص عليها فيه عن العقوبات التى كان منصوباً عليها فى المواد من ٦٦ إلى ٧٢ من قانون العقوبات التى ألغاهها ذلك القانون هو قانون أصلح للمتهم - وإذا كان الثابت من صورة قيد ميلاد المحكوم عليه المرفقة بملف الطاعن أنه ولد فى ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥٥ فإن سنة وقت ارتكاب الجريمة فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٧٢ لم تكن قد تجاوزت ثمانى عشرة سنة لما تكون معه محكمة الأحداث هى المختصة دون غيرها بمحاكمته طبقاً لأحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ المنطبق على الواقعة باعتباره قانوناً أصلح للمتهم. وإذا إلتفت الحكم الطعون فيه عن ذلك فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه وإحالة القضية إلى محكمة الأحداث المختصة.

الطعن رقم ٤٥٥ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٦٩٤ بتاريخ ١٩٧٦/١٠/٤

لما كان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ قد صدر فى ١٦ من يولييه بعد الحكم الطعون فيه ونصت المادة الخامسة منه على إلغاء القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٢ الذى كانت المادة الثامنة تعاقب على السرقة التى تقع على الأموال العامة بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات فى حين أن المادة ٣١٨ من قانون

المطوبات تعاقب على السرقة - التي لا يعال لها شئ من الظروف المشددة - بالخس مدة لا تجاوز سنتين، فإن هذه المادة الأخيرة تعد قانوناً أصح للمتهم تسرى على واقعة الدعوى وتعمد الوضع إلى ما كان عليه قبل مريان القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٢ بما يوجب على محكمة النقض - من تلقاء نفسها - تطبيقها على واقعة الدعوى على ضوء حكم المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

#### الطعن رقم ٤٩٨ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٧٨٠ بتاريخ ١٩٧٦/١٠/٢٥

١) من المقرر أن محكمة الموضوع لا تقيد بالوصف الذى تسببه النيابة العامة على العمل المسند إلى المتهم ومن واجبا أن تحصى الواقعة المطروحة عليها بجميع كيولها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً وكل ما يلزم به فى هذا النطاق ألا تعاقب المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالظهور.

٣٠٢) لما كان من المقرر أنه متى صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون جديد أصح للمتهم فإنه يكون هو الواجب التطبيق، وكان قد صدر فى ١٩٧٥/٩/١٣ القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ الذى ألقى فى مادته التاسعة عشرة القانونين رقمى ٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الإستيراد و ٩٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم الإستيراد وأباح فى المادة الأولى منه إستيراد إحتياجات البلاد السلمية عن طريق القطاعين العام والخاص، وذلك وفق أحكام الخطة العامة للدولة فى حدود الموازنة العامة التقديرية السارية، وكانت الفقرة الأخيرة من هذه المادة وإن أجازت لوزير التجارة أن يقصر إستيراد بعض السلع الأساسية على جهات القطاع العام، وكان قرار وزير التجارة رقم ١٣٣٦ الصادر فى ١٩٧٥/١٢/٣١ قد نص فى المادة الثالثة منه على قصر إستيراد سلع معينة عددها على القطاع العام إلا أنه لما كانت السلع محل الجريمة المسندة للمطعون ضده - وهى على ما يبين من مراجعة المصدرات المضمومة - كميات تجارية من البنت الصناعية التى تستخدم فى الخراطة ومسامير ونحاس وبرونز - ليست من السلع التى يقصر القرار الوزارى المذكور إستيرادها على جهات القطاع العام، ومن ثم فقد أضحي فعل الإستيراد المسند إلى المطعون ضده أعذاً بأحكام القانون الجديد الأصح للمتهم.

#### الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٣٩٣ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٨

إن القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبى الصادر فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٧٦ " ١٨ من شعبان سنة ١٣٩٦ - والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ٣٥ محرم فى ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٧٦ والمعمول به اعتباراً من ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٦ - والذى ألقى القانون رقم ٨٠ لسنة

١٩٤٧ بتظيم الرقابة على عمليات النقد المقدم للطاعن للمحكمة في ظل أحكامه - يصدر قانوناً أصحح للطاعن بما جاء في نصومه من عقوبات أخف من تلك الواردة بالقانون المفنى وبإباحته الإحتفاظ بالنقد الأجنبى الناتج عن غير عمليات التصدير السلمى والسياحة، فهو الذى يتبع دون غيره، ولما كان القانون المذكور قد نص في مادته الأولى على أن " لكل شخص طبيعى أو معنوى من غير الجهات الحكومية أو الفئات العامة ووحدات وشركات القطاع العام أن يحتفظ بكل ما يؤول إليه أو يملكه أو يحوز به من نقد أجنبى عن غير عمليات التصدير السلمى أو السياحة، وللأشخاص الذين أجاز لهم الإحتفاظ بالنقد الأجنبى طبقاً للفقرة السابقة الحق في القيام بأية عملية من عمليات النقد الأجنبى بما في ذلك التحويل للدخول والخارج والتعامل داخلياً على أن يتم هذا التعامل عن طريق المصارف المعتمدة للتعامل في النقد الأجنبى والجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل طبقاً لأحكام هذا القانون في جمهورية مصر العربية... " كما نص في مادته المشرية على أن " يصدر الوزير المختص القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نشره... " واستناداً إلى هذا النص صدر قرار وزير الإقتصاد والتعاون الإقتصادى رقم ٣١٦ لسنة ١٩٧٦ في ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٧٦ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون على أن تسرى إعتباراً من تاريخ العمل به. ومؤدى نصوص القانون المذكور في صريح ألفاظها وواضح دلالتها أنها وإن أجمت لكل شخص طبيعى أو معنوى الإحتفاظ بكل ما يؤول إليه أو يملكه أو يحوز به من نقد أجنبى من غير عمليات التصدير السلمى والسياحة سواء خارج البلاد أم داخلها وأغفته بذلك من قيام إلزام بإسرداده إلى البلاد أو عرضه على المصارف المعتمدة أو بعه هاء، إلا أن تلك النصوص حظرت القيام بأية عملية من عمليات النقد الأجنبى بما في ذلك التحويل للدخول والخارج والتعامل داخلياً إلا عن طريق المصارف المعتمدة للتعامل في النقد الأجنبى والجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل طبقاً لأحكام هذا القانون، وينصرف هذا الحكم إلى كافة صور التعامل داخلياً بما في ذلك نقل الحيازة الشخصية للنقد الأجنبى فيما بين الأشخاص واستخدام النقد الأجنبى في تسوية قيمة معاملات ما لم تكن الجهة أو الشخص المسدد له من الجهات المرخص لها.

الطعن رقم ٧٩٧ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٤٠٦ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٨

- المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ تحول محكمة النقض أن تقضى الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى.

- إن القانون ٦٣ لسنة ١٩٧٥ وقد صدر في يوليو سنة ١٩٧٥ هو القانون الأصحح للمتهم بما جاء في نصومه من عقوبات أخف وهو الواجب التطبيق عملاً بالمادة الخامسة من قانون العقوبات. لما كان ذلك

وكان الثابت من الأوراق أن المال موضوع الجريمة لا يجاوز حسنة جنه فإنه يصين نقض الحكم فيه والإحالة حتى تنال للمتهم فرصة محاكمته من جديد على ضوء أحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر.

#### الطعن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٣٧ بتاريخ ٢١/٣/١٩٢٩

(١) إن المفهوم الواضح للقانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ الخاص بمنع إحراز السلاح وحمله هو أن هذا القانون لم يتعرض لرجال القوة العمومية لا بمنع ولا بترخيص. بل إنه إستأهم من متناول النع إستثناءً مطلقاً تاركاً معاملتهم فيما يخص إحراز السلاح وحمله إلى اللوائح الجارية بها العمل في تنظيم أمورهم سواء أكان الإحراز أو الحمل بحسب تلك اللوائح مطلقين أو مقيدين بزمان أو مكان أو ظرف أو شرط خاص.

(٢) إن عبارة " رجال القوة العمومية " الواردة في الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ هي من صيغ العموم فهي تشمل كل رجال القوة العمومية بلا تفریق بين من كان منهم يؤدون عملهم على الدوام ومن يؤدونه الوقت بعد الوقت مع إستعدادهم لأدائه في أى وقت حسب الإقتضاء.

لشيخ البلد المعرض بمقتضى وظيفته لأن يحمل محل عملة في عمله ولأن يكون عند الضرورة رئيساً للدورية السيارة له حق حمل السلاح باعتباره رئيساً لكل القوة العمومية أو لجزء منها في قريته. وعلى ذلك فلا يجوز - تطبيقاً لهذا القانون - الحكم بتفريم شيخ بلدة لحمله سلاحاً نارياً في غير أوقات العمل المسموح له بها ومصادرة بندقيته لأن حالته ليست مما يعاقب عليه بالقانون ثمرة ٨ لسنة ١٩١٧ بل إن كان هناك عقاب فيكون بمقتضى اللوائح الإدارية الأخرى دون سواها.

#### الطعن رقم ١٣١٥ لسنة ٤٦ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٦٧٤ بتاريخ ٦/٥/١٩٧٧

- لما كان الثابت أن الدعوى الماثلة قد رفعت من قبل صدور القانون الجديد رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الإستيراد والتصدير، ومن ثم فلا يسرى عليهما ما ورد بنص المادة ١٥ منه من عدم جواز رفع الدعوى الجنائية أو إتخاذ أى إجراء في الجرائم المذكورة فيه إلا بناء على طلب كتابي من وزير التجارة أو من يفوضه لما هو مقرر من أحكام المادة الخامسة من قانون العقوبات لا تسرى إلا بالنسبة للمسائل الموضوعية دون القواعد الإجرائية، إذ الأصل أن الإجراء الذي يتم صحيحاً في ظل قانون معمول به يبقى صحيحاً وخاضعاً لأحكام هذا القانون. ولما كان القانون المطبق رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم الإستيراد - الذي يحكم واقعة الدعوى وتم رفعها في ظله - قد خلا من نص مماثل للنص الوارد في المادة ١٥ من القانون الجديد رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن الطلب المشار إليه، فإن تمسك الطاعن بأحكام هذا النص يكون غير سديد.

- إن العقوبة المقررة في القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ للجريمة التي دس بها الطاعن أخف من تلك الواردة بالقانون المطبق رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٣، ذلك بأنها - في المادة الثالثة من القانون المطبق - إنما هي الحبس والغرامة التي لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين علاوة على تعويض لا يقل عن ٢٠ ٪ من قيمة المضبوطات ولا يجاوز ٥٠ ٪ من قيمتها وعلى الحكم بمصادرة السلع موضوع الجريمة أو يعرض يعادل ثمنها إذا لم يتيسر مصادرتها بينما هي في المادة ١٥ من القانون الجديد غرامة - فحسب - لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه علاوة على الحكم بمصادرة السلع موضوع الجريمة، ومن ثم فإن القانون الجديد يعد - من هذه الوجهة فقط - قانوناً أصح للطاعن، وكان على الحكم المطعون فيه إتياعه دون غيره في هذا الخصوص عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات - لأنه صدر بعد وقوع الفعل وقبل ١٢ من يونيو سنة ١٩٧٦ - تاريخ صدور الحكم المطعون فيه - أما والحكم لم يفعل فإنه يكون قد أعطى في تطبيق القانون.

#### الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٩٥٨ بتاريخ ١٩٧٧/١١/١٤

لما كان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد دان الطاعن عن جريمة إتمام تنفيذ تلك الأعمال التي تزيد قيمتها عن ألف جنيه دون الحصول على موافقة لجنة توجيه أعمال البناء وعالجه عنها بتفريمه ١٧٨٠ ج وهو ما كان ينطبق على المادتين ١ و ٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤، وكان هذا القانون قد أُلغى بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ الذي صدر بعد الحكم المطعون فيه وقد نصت المادتان الأولى والثانية منه على تأنيص أعمال البناء أو التعديل أو الترميم التي تزيد قيمتها على خمسة آلاف جنيه في المبنى الواحد وفي السنة الواحدة إذ ما أقررت دون موافقة اللجنة المشار إليها في هذا القانون، فإن والمة إقامة بناء أو تعديله أو ترميمه تزيد تكاليفه على ألف جنيه أصبحت غير مؤثرة ما دامت التكاليف لا تزيد على خمسة آلاف جنيه وهو الحد المقرر في القانون الجديد سالف الذكر يعد بهذه المثابة أصح للطاعن.

#### الطعن رقم ١٤٣٢ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٩٧٠ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٢٥

إن المادة الثانية من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني - والذي حصلت الواقعة محل الإتهام في ظله - وإن كانت قد نصت على وجوب أن تبت الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم في طلب الرخيص بالبناء خلال مدة أقصاها أربعين يوماً من تاريخ تقديم الطلب وأن الرخيص يعتبر ممنوحاً إذا لم يصدر خلال هذه المدة، إلا أن ذلك مشروط بما نصت عليه المادة الرابعة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم وتوجيه أعمال البناء من أنه يحظر على السلطة القائمة على أعمال التنظيم منح تراخيص للبناء تزيد قيمتها في مجموعها على ألف جنيه للمبنى الواحد في السنة الواحدة إلا بعد حصول

طالب الرخص على موافقة اللجنة المختصة بترجيح أعمال البناء والمدم وقد علا هذا القانون الأخير من النص على إعتبار موافقة هذه اللجنة ممنوحة إذا لم تصدر خلال مدة معينة. هذا ومن ناحية أخرى فقد صدر القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ [ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء ] ونشر فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٩ سبتمبر سنة ١٩٧٦ وعمل به من تاريخ نشره - قبل صدور الحكم المطعون فيه - ونص المادة الخامسة والثلاثين منه على إلغاء القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ والقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ المشار إليهما كما نص فى الفقرة الأولى من مادته الأولى على أنه " فيما عدا المباني التى تقيمها الموزارات والمصالح الحكومية والهيئات وشركات القطاع العام، يحظر فى أى جهة من الجمهورية داخل حدود المدن والقرى أو خارجها إقامة أى مبنى أو تعديل مبنى قائم أو ترميمه متى كانت قيمة الأعمال المطلوب إجراؤها تزيد على خمسة آلاف جنيه إلا بعد موافقة لجنة يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصاتها وإجراءاتها والبيانات التى تقدم إليها قرار من وزير الإسكان والتصوير وذلك فى حدود الإستثمارات المخصصة للبناء فى القطاع الخاص " ورددت المادة الثانية من هذا القانون ما كانت تشترطه المادة الرابعة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ فنصت على أنه تعبر موافقة اللجنة المنصوص عليها فى المادة السابعة شريطة أن لا تراخيص البناء طبقاً لأحكام هذا القانون ولا يجوز للجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم منح تراخيص معددة للبناء أو التعديل أو الترميم تزيد قيمتها الكلية على خمسة آلاف جنيه فى السنة إلا بعد موافقة اللجنة المذكورة. ولما كان مودى ذلك جميعه أن أعمال إنشاء أو تعديل أو ترميم المباني التى لا تتجاوز خمسة آلاف جنيه دون موافقة اللجنة المختصة أصبحت فعلاً غير مؤثرة ويسرى هذا الحكم عند تعدد تلك الأعمال فى المبنى الواحد متى كانت القيمة الكلية لهذه الأعمال لا تتجاوز خمسة آلاف جنيه فى السنة الواحدة طبقاً للفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦. وإذ كان مناهياً تطبيق هذه الأحكام فى حق الطاعن يقتضى إظهار قيمة أعمال البناء محل الإتهام وكيفية إجرائها من واقع الأدلة المطروحة فى الدعوى.

الطعن رقم ٢٠٨١ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٣٦٤ بتاريخ ١٢/٣/١٩٨٠

إذ كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه ببراءة الطعون حده تأسيساً على أن المادة ٦١ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ التى نصت على أن يكون المسئول عن الجريمة فى حالة صدورها من شخص إعبارى أو إحدى الجهات الحكومية أو وحدات القطاع العام هو مرتكب الجريمة من موظفى ذلك الشخص أو الجهة أو الوحدة وأن هذا القانون هو الواجب التطبيق على الواقعة الدعوى دون نص المادة ١٣ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ إذ هو أصح للمتهم لأنه إستبعد المسئولية المفروضة فى جانب رئيس مجلس إدارة



الشركة المسجدة بمقتضى المادة ١٣ مאלقة الذكر وكان لم يثبت من أوراق الدعوى أن الماطون ضلله هو الموظف المنوط به تقديم الشهادة محل المسألة. لما كان ذلك وكانت المادة ١٦ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم التعامل فى النقد الأجنبى المعمول به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية فى ١٩٧٦/٨/١٤ تجرى بأن يكون المسئول عن الجريمة فى حالة صدورها عن شخص إحصارى أو إحدى الجهات الحكومية أو وحدات القطاع العام هو مرتكب الجريمة من موظفى ذلك الشخص أو الجهة أو الوحدة مع مسئولته التضامنية عن العقوبات المالية التى يحكم بها وكانت المادة ١٣ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على النقد الأجنبى - الذى وقعت الجريمة فى ظله - تنص على أن يكون المسئول عن المخالفة فى حالة صدورها عن شركة أو جمعية الشريك أو المدير أو عضو مجلس الإدارة المنتدب أو رئيس مجلس الإدارة حسب الأحوال وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن المقصود بالقانون الأصلى فى حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو القانون الذى ينشئ للمتهم مركزاً أو وصفاً أصلى له من القانون القديم، كان يكون قد ألقى بعض الجرائم أو بعض العقوبات أو خفضها أو قرر وجهاً للإعفاء عن المسئولية الجنائية دون أن يلقى الجريمة ذاتها، فإن الحكم الماطون فيه إذ نفى مسئولية الماطون ضده المقرضة على سند لما يجرى به نص المادة ١٦ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ يكون قد طبق القانون على وجهه الصلىح. لما كان ذلك وكان البين من مطالمة المفردات المضمومة أن الماطون ضده لم يكن الموظف المسئول عن تسوية الإستمارة موضوع الدعوى. فإن الحكم الماطون فيه إذ نفى مسئولته الشخصية عن الجريمة يكون قد بنى ذلك على ما له أصل ثابت بالأوراق وسلم من قاله خطأ فى الإستناد.

الطعن رقم ١٣٣٠ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٤٦٧ بتاريخ ١٩٨١/٥/٦

لما كان قد صدر فى ٢٠ من مايو سنة ١٩٧٨ - بعد صدور الحكم الماطون فيه بتاريخ ٧ من مارس سنة ١٩٧٨ - القانون رقم ١٩٧٨/٢٦، بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر، ونص فى المادة الثامنة والعشرين مكرراً منه على أنه " إذا لم يتقدم المرخص له بطلب التجديد قبل نهاية مدة الرخص بشهر، يحظر بطلب مسجل يعلم الوصول ليقدم بطلب التجديد خلال تلك المدة ويحالف كل من يجوز أو يحرز سلاحاً نارياً إنتهى مدة الرخص به لعدم تقديمه طلب التجديد فى الميعاد بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيهاً إذا لم يسلم سلاحه فور إنتهاء الرخص. وإذا إنتقضت مدة سنة أشهر دون تسليم السلاح أو تجديد الرخص به تكون العقوبة الغرامة التى لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تزيد على خمسمائة جنيه. وإذا زادت - تلك المدة على سنة تضاعف

الغرامة". وما جاء في تقرير لجنة الأمن القومي والجنة القومية عن مشروع القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ما نصه: " وقد لاحظت اللجنة عند مراجعتها هذه المادة " بقصد المادة العاشرة من المشروع " أن البند " ج " يحتر الوحيص ملغياً إذا لم يتم تجديده في الميعاد ولو كان ذلك لا دخل لإرادة المرحص له فيه وبهذا يتساوى هذا الشخص بالشخص الذى يجوز سلاحاً دون أن يحصل مسبقاً على ترخيص بحمله، ومن ثم يعرض لنفس العقوبة، هذا ألغت اللجنة هذه الفقرة من المادة العاشرة وأضالت مادة جديدة برقم ٢٨ مكرراً تنظم حالات عدم تجديد الوحيص فى المواعيد المقررة، وجعلت العقوبة فى جميع الأحوال الغرامة فقط ". فإن القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ يكون هو القانون الأصلح للمتهم بما تضمنه فى خصوص التهمة المسندة إليه من عقوبات أخف من تلك التى تضمنها القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤، ويكون لذلك هو الواجب التطبيق عملاً بالمادة الخامسة من قانون العقوبات.

#### الطعن رقم ٢٥٣٦ لسنة ٥٠ مكتب قضاى ٣٢ صفحة رقم ٣٠٨ بتاريخ ١٩٨١/٤/٢

إذ كان القانون رقم ١٠٦ سنة ٧٦ - فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء - قد صدر ونشر فى الجريدة الرسمية فى ٩ من سبتمبر سنة ١٩٧٦ وعمل به فى ذات التاريخ لسنة ١٩٦٤ نص فى مادته الأولى على أنه فيما عدا المباني التى تليها الوزارات والمصالح الحكومية وشركات القطاع العام يحظر فى أى جهة من الجمهورية داخل حدود المدن والقرى أو خارجها، إقامة أى مبنى أو تعديل مبنى قائم متى كانت قيمة الأعمال المطلوب إجراؤها تزيد على خمسة آلاف جنيه إلا بعد موافقة لجنة يصدر بتشكيلها وتجديد اختصاصاتها وإجراءاتها... قرار من وزير الإسكان والتصميم... كما نص فى المادة ٣٥ منه على إلغاء القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤، وإلغاء القانون الأخير أصبحت جريمة إقامة مبنى لا تزيد قيمة الأعمال المطلوب إجراؤها عن خمسة آلاف جنيه - قبل الحصول على موافقة اللجنة - فعلاً غير مؤتم، ومن ثم فإن القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ يكون هو الواجب التطبيق.. إعمالاً لحكم المادة الخامسة من قانون العقوبات بإعباره القانون الأصلح للمتهم طالما أنه صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات، لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن تطبيقاً، لحكم القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ بجريمة إقامة بناء لا يزيد قيمة الأعمال المطلوب إجراؤها عن خمسة آلاف جنيه قبل حصوله على موافقة اللجنة المختصة بتوجيه البناء وقضى بتفرغه عن هذه التهمة مبلغ ٢٠٢٦,٥٠٠ جنيه فإنه يكون قد خالف صحيح القانون بما يبين منه نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من تغريم الطاعن مبلغ ٢٠٢٦,٥٠٠ جنيه.

حيث أنه وقد صدر بعد تاريخ إرتكاب الجريمة القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٧٨ المعمول به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية فى أول يونه سنة ١٩٧٨ بتعديل القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر، ومن بين نصوصه ما أورده بالمادة الرابعة من تقرير إعفاء من العقاب لمن يقوم خلال شهرين من تاريخ العمل به بتسليم ما يحوز به أو يحوزه أو يحوزه من أسلحة نارية وذخائر إلى قسم الشرطة، ولذا ما يحوز حول مدى اعتبار هذه المادة قانوناً أصح للمتهم يسرى على واقعة الدعوى بما قد يوجب بالتالى على محكمة النقض - من تلقاء نفسها - أن تنقض الحكم لصالح المتهم عملاً بمقها المحول بالمادة ٢/٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - فقد رأت الدائرة الجنائية طرح هذه المسألة القانونية على الهيئة العامة للفصل فيها بالتطبيق لحكم المادة الرابعة لفرة ثانية من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢.

وحيث أن نص المادة الرابعة من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ المعدل للقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه قد جرى بأنه " يعفى من العقاب كل من يحوز بغير ترخيص أسلحة نارية أو ذخائر مما تستعمل فى الأسلحة المذكورة فى تاريخ العمل بهذا القانون إذا قام بتسليم تلك الأسلحة والذخائر إلى جهة الشرطة الواقع فى دائرتها محل إقامته خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون، ويعفى كذلك من العقوبات الموتية عن سرقة الأسلحة والذخائر أو على إختفائها ". ولما كان الأصل العام المقرر بحكم المادتين ٦٦، ١٨٧ من الدستور وعلى منافقته الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات أنه لا تسرى أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها، ولا يوجب عليها أثر قبلها وقع قبلها وأن مبدأ عدم جواز رجعية أثر الأحكام الموضوعية لنصوص القوانين الجنائية بالذات مستمد من قاعدة شرعية الجريمة والعقاب التى تستلزم أن يقتصر على عقاب الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت إرتكابها، إلا إنه يستثنى من هذا الأصل العام ما أورده المادة الخامسة المشار إليها فى فقرتها الثانية من أنه " ومع هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً قانون أصح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره. لما كان ذلك وكان من المقرر أن القانون الأصح للمتهم هو الذى ينشأ له من الناحية الموضوعية - دون الإجرائية - مركزاً أو وضعاً يكون أصح له من القانون القديم، كان يلقى الجريمة المسندة إليه، أو يلقى بعض عقوباتها أو يخففها، أو يقرر وجهاً للإعفاء من المسؤولية الجنائية دون أن يلقى الجريمة ذاتها، أو يستلزم لقيامها ركناً جديداً لم يتوافر فى فعل المتهم، فيكون من حق المتهم فى هذه الحالات - إستمداداً من دلالة تغير سياسة التجريم والعقاب إلى التخفيف - أن يستفيد لصالحه من تلك النصوص الجديدة من تاريخ صدورها شريطة ألا يكون الفعل الذى وقع منه مخالفاً لقانون ينهى عن إرتكابه فى فترة محددة فإن إنتهاء هذه الفرة لا يحول

دون السر في الدعوى أو تنفيذ العقوبات المحكوم بها عملاً بنص الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من قانون العقوبات وإذا كان الإحتماء بقاعدة القانون الأصلح على ما تقدم إنما هو إشتاء من الأصل العام المقرر من أن القانون الجنائي يحكم ما يقع في ظله من جرائم إلى أن تزول عنه القوة الملزمة بقانون لاحق ينسخ أحكامه، فإنه يؤخذ في تفسيره بالصحيح ويدور وجوداً وعدمًا مع العلة التي دعت إلى تفسيره، لأن المرجع في فض النزاع بين القوانين من حيث الزمان هو قصد الشارع الذي لا تجوز مصادرته فيه، ولما كان نص المادة الرابعة من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ سالف البيان لم يخرج عن ذلك الأصل العام المقرر من عدم رجعية أثر القوانين على الوقائع السابقة عليها، إذ هو لم بلغ آخره التي وقعت من التهم أو يخفف عقابها أو يرفع عنه مسئوليتها، وإنما رفع العقاب في الفترة المحددة به عن الحالات التي تتوالى فيها شروط الإعفاء للعلّة التي أضحى عنها في مذكرته الإيضاحية وهي تشجيع المواطنين على تسليم ما قد يكون لديهم من أسلحة وذخائر غير مرصص بها ولو كانوا سارقين أو مخفيين لها، وهي علة تنفي بالنسبة لكل من لم يقدم قبل تاريخ العمل بذلك القانون بما لديه من أسلحة أو ذخائر وضبط حائزاً أو محزواً لها بغير ترخيص ومن ثم فإنه لا يتحقق بالنص المشار إليه معنى القانون الأصلح ولا يسرى على الوقائع السابقة على صدوره، لما كان ذلك، وكان مناط الإعفاء الذي قرره المادة الرابعة من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ المشار إليها أن يكون الشخص في أول يونه سنة ١٩٧٨ تاريخ العمل بذلك القانون محزواً أو حائزاً للسلاح أو الذخيرة بغير ترخيص، وأن يقوم في خلال الفترة المحددة قانوناً بتسليمها إلى الشرطة فإنه يجب لتوافر موجب الإعفاء أن تتحقق كافة شروطه من قيام الحيازة والإحراز في ذلك التاريخ المعين، وأن يتم التسليم خلال تلك الفترة وهو ما تحقق به العلة التي إبتاعها التشريع من تشجيع المواطنين على تسليمها، ولما كان هذا النظر لا يمس الأصل الذي جرى عليه قضاء هذه المحكمة في تحديد معنى ونطاق تطبيق القانون الأصلح والزام مناط الإعفاء من العقاب وشروطه، وكانت الفقرة ثمانية من المادة الرابعة من قانون السلطة القضائية قد خولت هذه الهيئة الفصل في الدعوى المثالة إليها وكان الحكم المطعون فيه صحيحاً ومطابقاً للقانون فإنه يتعين رفض الطعن موضوعاً.

الطعن رقم ٢٦٤٣ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٣ صفحة رقم ٥٧ بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٠

لما كان قد صدر بتاريخ ٢٧ من يوله سنة ١٩٨١ القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٣٠ من يوله سنة ١٩٨١، ونص في المادة ١٢ منه على أنه، فيما عدا الباني من المستوى القاعر يلقى شرط الحصول على موافقة لجنة توجيه وتنظيم أعمال البناء قبل الحصول على الترخيص بإقامة الباني وسائر أحكام الباب الأول من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال

البناء، كما تُلغى المادة ٢١ من ذلك القانون ". وقد جاء في تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الإسكان والمرافق العامة والصنوبر ومكتب الشؤون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب تعليقاً على هذه المادة أنها تضمنت إلغاء شرط الحصول على موافقة لجنة تنظيم وتوجيه أعمال البناء قبل الحصول على الرخيص بإقامة المبنى وماتر أحكام الباب الأول من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء وكذلك المادة ٢١ من ذات القانون، وذلك بالنسبة لكل مستويات الإسكان عدا الفاخر، وذلك بقصد تسير إجراءات صرف تراخيص البناء بالسرعة المطلوبة دون إختناقات أو معوقات. لما كان ذلك فإن إقامة مبنى تزيد قيمته على خمسة آلاف جنية قبل الحصول على موافقة لجنة تنظيم وتوجيه أعمال البناء، تكون قد أضحت عملاً غير مؤتم بالنسبة لكافة مستويات الإسكان عدا الفاخر، ويكون القانون الجديد رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المشار إليه - بهذه المادة - أصح للمتهم من هذه الناحية فحسب متى ثبت أن البناء محل الإتهام ليس من الإسكان الفاخر وبالتالي يكون هو الواجب التطبيق على الطاعن، ما دامت الدعوى الجنائية المرفوعة عليه لم يفصل فيها بحكم بات ويكون غشمة النقض من تلقاء نفسها أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم عملاً بما تحول له المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وإذا كان مناط تطبيق حكم المادة الثانية عشر من القانون الرقيم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ سالف الذكر فى حق الطاعن - بوصفها قانوناً أصح له - يقتضى إستظهار أن البناء محل الإتهام لا يصدق عليه وصف المسوى الفاخر، وكان الحكم المطعون فيه قاصراً عن إستظهار ذلك، فإنه يمين أن يكون مع النقض إعادة لتقول محكمة الموضوع كلمتها على ضوء ما تبينه من مستوى البناء.

#### الطعن رقم ٢٧٣٤ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٠٣ بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٧

إن القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بما نص عليه الفقرة الثانية من المادة ٢٤ منه على أنه " ومع ذلك يعنى من جميع العقوبات المقررة لجرمة غلو الرجل كل من بادر إلى رد ما تقاضاه وبالمخالفة لأحكام القانون إلى صاحب الشأن وأداء مثله إلى صندوق تمويل الإسكان الإقتصادى بالمحافظة وذلك قبل أن يصبح الحكم نهائياً فى الدعوى " - يعد قانوناً أصح للمتهم أن أنشأ له مركزاً قانونياً أصح لما إشمعت عليه أحكامه من إعفاء من العقوبات المقررة للجرمة المسندة إليه، إذا ما توافرت موجبات هذا الإعفاء.

#### الطعن رقم ٢٢١٦ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٧٧٣ بتاريخ ١٩٨٢/١٠/١٩

إن إقامة مبنى تزيد قيمته على خمسة آلاف جنية قبل الحصول على موافقة لجنة تنظيم وتوجيه أعمال البناء تكون قد أضحت عملاً غير مؤتم بالنسبة لكافة مستويات الإسكان عدا الفاخر، ويكون القانون الجديد

١٣٦ لسنة ١٩٨١ المشار إليه - بهذه المثابة - أصحح للمتهم من هذه الناحية متى ثبت أن البناء محل الإتهام ليس من المسعى الفاسد.

الطنن رقم ٢٢٧١ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٧٧٦ بتاريخ ١٩/١٠/١٩٨٢  
المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تخول هذه المحكمة أن تقض الحكم لصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى.

الطنن رقم ٥٢٤٥ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ١٣٥ بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٠  
لما كان ما يثيره الطاعن في أسباب طعنه - توسلاً لجوازه - بأن القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ الذي أجاز الطعن في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة يصح تطبيقه باعتباره قانوناً أصحح لانه لا وجه للتعدي به ذلك لأن مجال إعمال قاعدة سريان القانون الأصحح المقررة بالمادة الخامسة من قانون العقوبات يتعلق في الأصل بالقواعد الموضوعية، أما القواعد الإجرائية فإنها تسرى من يوم نفاذها بأثر فوري على القضايا التي لم يكن قد تم الفصل فيها ولو كانت متعلقة بجرائم وقعت قبل نفاذها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، كما أنه من المقرر أن طرق الطعن في الأحكام الجنائية ينظمها القانون القائم وقت صدور الحكم محل الطعن وهو في خصوص الواقعة المطروحة لا يبيح الطعن في الأحكام التي تصدر من محاكم أمن الدولة وفقاً للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ومن ثم فإن الطعن بالنقض يكون غير جائز.

الطنن رقم ٦٢٥٨ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٤١٣ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٣  
لما كانت المادة الخامسة من قانون العقوبات قد نصت على أن يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها ومع هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً قانوناً أصحح للمتهم فهو الذي يتبع دون غيره... غير أنه في حالة قيام إجراءات الدعوى أو صدور حكم الإدانة فيها، وكان ذلك عن فعل وقع مخالفاً لقانون ينهى عن ارتكابها في فترة محددة فإن انتهاء هذه الفترة لا يحول دون السير في الدعوى أو تنفيذ العقوبات المحكوم بها وكان المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ قد صدر خالياً من التعويق وقد أحق به جدول بالمواد والسلع التي يجري عليها حكم التسعير الجبري، وغول وزير التجارة والصناعة حق تعديل هذا الجدول بالحذف أو الإضافة بقرار يصدر منه وكان الثابت من الحكم الابتدائي أن السلة موضوع الجريمة التي دين بها الطاعنان قد حذفت من الجدول الملحق بالمرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠، فإن الطاعنين يستفيدان من القرار الذي إستبعدوا والمشار إليه في ذلك الحكم باعتباره الأصحح لهما، ويكون الحكم المطعون فيه إذ إنطفت عن أعمال القرار المذكور ولم يجر في حقهما مقتضى

هذا الاستبعاد، فقد خالف القانون بما يوجب نقضه والقضاء ببراءة الطاعين من التهمة المسندة إليهما ذلك أن قرار المحافظة بتحديد الأسعار أسبوعياً، لا يعنى توقيت القانون نفسه الذى صدرت التسعيرة إستناداً إلى نصوحه.

#### الطنن رقم ٦٧٦٤ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٥٠٦ بتاريخ ١٣/٤/١٩٨٣

لا كان المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ - الذى حدثت واقعة الدعوى فى ظله ولئن نص فى المادة التاسعة منه على أن " يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه كل من باع سلعة مسعرة جبرياً أو محددة الربح أو عرضها للبيع بسعر أو بربح يزيد عن السعر أو الربح المحدد أو امتنع عن بيعها بهذا السعر أو الربح " إلا أنه وقد صدر - من بعد - القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ بتاريخ ٢٦-٧-١٩٨٢ ناصاً فى مادته الأولى على أن يستبدل بنص المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ آنف البيان النص الآتى " يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من باع سلعة مسعرة جبرياً أو محددة الربح أو عرضها للبيع بسعر أو بربح يزيد على السعر أو الربح المحدد أو امتنع عن بيعها بهذا السعر أو الربح ". وكان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ قد صدر قبل أن يصبح الحكم الصادر فى الدعوى نهائياً وكان هذا القانون قد ترك للقاضى الخيار بين عقوبة الحبس وبين عقوبة الغرامة، فإنه يكون القانون الأصلح للمتهم من القانون القديم الذى كان ينص على عقوبتى الحبس والغرامة معاً، وبالتالي يكون هو القانون الواجب التطبيق إعمالاً لنص الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات. ولما كان هذه المحكمة طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المظنون فيه قانون أصلح يسرى على واقعة الدعوى، فإنه يصين نقض الحكم المظنون فيه.

#### الطنن رقم ٦٩٢٨ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٦٤٥ بتاريخ ١٨/٥/١٩٨٣

إدانة الطاعن بجرمة تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار تخول هذه المحكمة عملاً بالمادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، أن تنقض الحكم لمصلحة الطاعن من تلقاء نفسها على ضوء ما نصت عليه الفقرة الثانية من القانون رقم ١٣٦ لسنة

١٩٨١ - وهو قانون أصلح - من إعفاء من العقوبات المقررة لتلك الجريمة إذا ما توافرت موجبات الإعفاء.

الطن رقم ١١٢٦ لسنة ٥٣ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ٧٤٧ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٨

صدر القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وسع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر بتاريخ ٢٧ من يونه سنة ١٩٨١ ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٣٠ من يوله سنة ١٩٨١، ونص في المادة الثانية عشر منه على أنه " فيما عدا المباني من المستوى الفاخر يلغى شرط الحصول على موافقة لجنة توجيه وتنظيم أعمال البناء قبل الحصول على الرخيص بإقامة المباني وسائر أحكام الباب الأول من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء، كما تلغى المادة ٢١ من ذلك القانون " وقد جاء في تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الإسكان والمرافق العامة والتعمير ومكتب الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب، تعليقاً على هذه المادة أنها " تضمنت إلغاء شرط الحصول على موافقة لجنة تنظيم وتوجيه أعمال البناء. قبل الحصول على الرخيص بإقامة المباني وسائر أحكام الباب الأول من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء وكذلك المادة ٢١ من ذات القانون، وذلك بالنسبة لكل مسعىات الإسكان عدا الفاخر، وذلك بقصد تيسر إجراءات صرف تراخيص البناء بالسرعة المطلوبة دون إختلافات أو معوقات " لما كان ذلك، فإن إقامة مبنى تزيد قيمته على خمسة آلاف جنيه قبل الحصول على موافقة لجنة تنظيم وتوجيه أعمال البناء، تكون قد أضحت فعلاً غير مؤثم بالنسبة لكافة مسعىات الإسكان عدا الفاخر ويكون القانون الجديد رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ - المشار إليه - بهذه المثابة - أصلح للمتهم من هذه الناحية، متى أثبت أن البناء محل الإتهام ليس من الإسكان الفاخر، وبالتالي يكون هو القانون الواجب التطبيق على الطاعن ما دامت الدعوى الجنائية المرفوعة عليه، لم يفصل فيها بحكم بات ويكون بحكمة النقض من تلقاء نفسها أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم عملاً بما تخوله لها المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

الطن رقم ١٢٩٧ لسنة ٥٣ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ٨٣٨ بتاريخ ١٩٨٣/١٠/١٧

- تحول المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بحكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم وقبل الفصل في الواقعة بحكم بات قانون يسرى على الواقعة الدعوى أصلح للمتهم.



- متى كان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ هو القانون الأصلح للمتهم إذ أنشأ له مركزاً قانونياً أصحح لما إشتملت عليه أحكامه من تركه للقاضي الخيار بين توقيع عقوبة الحبس وعقوبة الغرامة فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة حتى تتاح للطاعن فرصة محاكمته من جديد على ضوء أحكام القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه دون حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن.

#### الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٩١٦ بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢

لما كان قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٩٤ لسنة ١٩٨٣ بإلغاء القرار بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ قد صدر في ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٨٣ ووافق عليه مجلس الشعب بمجلسه غير العادية المعقودة في الأول من أكتوبر سنة ١٩٨٣ - وقبل الحكم النهائي في الدعوى الماثلة قد نص في الفقرة الأولى من المادة الأولى منه على إلغاء القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ وكان هذا القانون الأخير ليس بقانون مؤقت إذ لم يطل العمل به إلا بالقرار بالقانون الصادر بإلغائه، فإنه بهذا الإلغاء ينحسر عن واقعة الإشراك في التجمهر المسندة إلى الطاعنين، التجريم الذي استحدثه القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ سالف الذكر ولما كانت الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات بأنه إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً قانون أصحح فهو الذي يطبق دون غيره، وإذا كان الفعل التجمهر المسند إلى الطاعنين عند إرتكابه وصفان، أولهما وصف الجنابة المعاقب عليها بالأشغال الشاقة المؤبدة عملاً بأحكام المادتين ٦، ٨ من القرار بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ ولثانيهما وصف الجنابة المعاقب عليها بالمواد ٢، ٣، ٣ مكرراً من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٨ المعاقب عليها هي ما وقع من جرائم مسندة إلى الطاعنين حال التجمهر بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة، فإن القرار الجمهوري بالقانون رقم ١٩٤ لسنة ١٩٨٣ يتحقق به - منذ صدوره في ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٨٣ - معنى القانون الأصلح للمتهم في حكم المادة الخامسة من قانون العقوبات، إذ أن ينشئ للطاعنين كافة وضعاً قانونياً أصحح لهم من الوضع في ظل القرار بالقانون الملغى، فيكون هو الواجب التطبيق على واقعة الدعوى ذلك أنه بصدوره أصبح فعل التجمهر وما نشأ حال قيامه من جرائم يعاقب عليها القانون إذا ما توافرت مقوماتها بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أيهما مختار المحكمة، بدلاً من عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة التي كانت مقررة بالقرار بالقانون الملغى والتي لم يكن للمحكمة خيار في توقيع عقوبة أخف منها. لما كان مما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإعادة بالنسبة للطاعنين جميعاً لوحدة الواقعة باتصال وجه الطعن بهم وبالنسبة لجميع التهم لأن الحكم اعتبرها جرائم مرتبطة وقضى بالعقوبة لأحدهما عملاً بالمادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات وذلك دون حاجة إلى بحث باقي وجوه طعن كل من المحكوم عليهم.

الطعن رقم ١٨٠١ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ١١٩ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٩

- الأصل المقرر في القانون على مقتضى الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو أن يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها. إلا أن الفقرة الثانية من نص المادة تنص على أنه "ومع هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً قانون أصح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره وكان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر قد صدر ونشر فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٣٠ من يولييه سنة ١٩٨١ وعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره ونص فى المادة ٢٤ منه على أنه، "لما عدا العقوبة المقررة لجرمة غلو الرجل تلتى جميع العقوبات المفيدة للحرية المنصوص عليها فى القوانين المنظمة لتأجير الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر وذلك دون إخلال بأحكام المادة السابقة - ومع ذلك يعفى من جميع العقوبات المقررة لجرمة غلو الرجل كل من بادر إلى رد ما تقاضاه بالمخالفة لأحكام القانون إلى صاحب الشأن وأداء مقله إلى صندوق تمويل الإسكان الإقتصادى بالمحافظة وذلك قبل أن يصبح الحكم نهائياً".

- لما كانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تحول محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون أصح للمتهم، ولما كان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ أنف الذكر بما نص عليه فى المادة ٢٤ منه يتحقق به معنى القانون الأصح للمتهم فى حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات إذ أنشأ له مركزاً قانونياً أصح بما إشتملت عليه أحكامه من إعفاء من العقوبات المقررة للجرمة المسندة للطاعن إذا ما تحققت موجهاته فإنه يتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه فى خصوص الدعوى الجنائية وحدها. لما كان ما تقدم وكان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ قد رخص للطاعن أن يتفادى الحكم عليه بالعقوبة السالبة للحرية إذا ما أدى المبالغ المنصوص عليها فيه فإنه يتعين لذلك أن يكون مع النقض الإحالة.

الطعن رقم ٢٥٢٤ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٦٩ بتاريخ ١٩٨٤/١/١٩

لما كان الأصل المقرر فى القانون على مقتضى الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو أن يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها إلا أن الفقرة الثانية من تلك المادة تنص على أنه "ومع هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً قانون أصح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره" ولما كانت المادة السادسة من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن التشردين والمشتبه فيهم المعدل

- بالقانون ١١٠ لسنة ١٩٨٠ السارى المفعول إعتباراً من ٣١ مايو سنة ١٩٨٠ - الذى يحكم واقعة الدهوى تنص على معاقبة المشتبه فيه بتدبير أو أكثر من التدابير الوقائية الآتية :-
- ١- تحديد الإقامة فى جهة أو مكان معين.
  - ٢- منع الإقامة فى جهة معينة.
  - ٣- الإعادة إلى الوطن الأصلى.
  - ٤- الوضع تحت مراقبة الشرطة.
  - ٥- الإيداع فى إحدى مؤسسات العمل التى تحدد بقرار من وزير الداخلية. ويكون التدبير لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات وفى حالة العود أو ضبط المشتبه فيه حاملاً أسلحة أو آلات أو أدوات أخرى من شأنها إحداث الجروح أو تسهيل ارتكاب الجرائم تكون العقوبة الحبس والحكم بتدبير أو أكثر من التدابير السابقة لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات.
  - ٦- إبعاد الأجنبى. إلا أن القانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٨٣ يعدل بعض أحكام المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المشردين والمشتبه بهم قد صدر بتاريخ ١١ أكتوبر سنة ١٩٨٣ بعد صدور الحكم المطعون فيه قد إستبدل نص المادة السادسة إلى الآتى. " يعاقب المشتبه فيه بأحد التدابير الآتية :-
  - ١- تحديد الإقامة فى مكان معين.
  - ٢- الوضع تحت مراقبة الشرطة.
  - ٣- الإيداع فى إحدى مؤسسات العمل التى تحدد بقرار من وزير الداخلية. ويكون التدبير لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات وفى حالة العود، أو ضبط المشتبه فيه حاملاً أسلحة أو آلات أو أدوات أخرى من شأنها إحداث الجروح أو تسهيل ارتكاب الجرائم تكون العقوبة الحبس والحكم بأحد التدابير السابقة لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات.
  - ٤- الإبعاد للأجنبى. ولما كانت المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تخول حكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون أصح للمتهم، وكان القانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٨٣ - بتعديل المادة السادسة - مادة العقاب من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون ١١٠ لسنة ١٩٨٠ - يتحقق به معنى القانون الأصح للمتهم فى حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات إذ أنشأ للطاعن مركزاً قانونياً أصح له من القانون القديم بأن نص على معاقبة المشتبه فيه بتدبير واحد فقط من التدابير التى أوردها فى حين أن القانون القديم كان يميز معاقبته بأكثر من تدبير وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة الطاعن بتدبيرين فإنه يتعين نقضه.

الطعن رقم ٥٥٥٦ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٨١ بتاريخ ١٩٨٤/١/١٩

لما كانت المادة ١٤ من القانون رقم ١٤٠ سنة ١٩٥٦ فى شأن إشغال الطريق العام المعدلة بقرار بقانون رقم ١٧٧ سنة ١٩٨١ - المنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٨١/١١/٤ والمعمول به من اليوم التالى لتاريخ نشره - قد نصت على أن " كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تقل عن شهر وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ويحكم على المخالف بأداء ضعف رسم النظر وخمسة أضعاف رسم الأشغال المستحقة والمصروفات إلى تاريخ إزالة الأشغال، كما يحكم بإزالة الأشغال فى مهاد بمعدده الحكم.. " ثم صدر القانون رقم ١٢٩ سنة ١٩٨٢ بتاريخ ١٩٨٢/٧/٢٦ وإستبدل بنص المادة ١٤ سالفه الذكر النص الآتى " كل مخالفة لأحكام القانون رقم ١٤٠ سنة ١٩٥٦ والقرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ثلثمائة جنيه ويحكم على المخالف بأداء ضعف رسم النظر وخمسة أضعاف رسم الأشغال المستحقة والمصروفات إلى تاريخ إزالة الأشغال، كما يحكم بإزالة الأشغال فى مهاد بمعدده الحكم، بما مؤداه أن القانون رقم ١٢٩ سنة ١٩٨٢ قد خفف العقوبة الواردة بالمادة ١٤ من القانون رقم ١٤٠ سنة ١٩٥٦ المعدلة بالقانون رقم ١٧٧ سنة ١٩٨١ بالعائنه عقوبة الحبس. ولما كان القانون رقم ١٢٩ سنة ١٩٨٢ سالف الذكر قد صدر قبل الحكم نهائياً فى الدعوى بتاريخ ١٩٨٢/١١/١٠ فإنه يعد القانون الأصلح للمتهم وكان يعين تطبيق نصوعه على واقعة الدعوى إعمالاً لنص المادة الخامسة من قانون العقوبات وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أوقع على المطعون ضده عقوبة الحبس التى ألفاها القانون الجديد فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء عقوبة الحبس المقضى بها.

الطعن رقم ٥٩٠٠ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٤٩ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٧

لما كان قد صدر القانون رقم ١٣٦ - لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر بتاريخ ٢٧ من يولية سنة ١٩٨١ ونشر فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٣٠ من يولية سنة ١٩٨١، ونص فى المادة الثانية عشرة منه على أنه " فيما عدا المباني من المستوى الفاخر، يلقى شرط الحصول على موافقة لجنة توجيه وتنظيم أعمال البناء قبل الحصول على الترخيص بإقامة المباني وسائر أحكام الباب الأول من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء، كما تلقى المادة ٢١ من ذلك القانون وقد جاء فى تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الإسكان والمرافق العامة والتعمير ومكتب الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب تعليقاً على هذه المادة أنها " تضمنت إلغاء شرط الحصول على موافقة لجنة تنظيم وتوجيه أعمال البناء، قبل الحصول على الترخيص

بالقائمة المباني ومآثر أحكام الباب الأول من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجبه وتنظيم أعمال البناء وكذلك المادة ٢١ من ذات القانون، وذلك بالنسبة لكل مستويات الإسكان عدا الفاخر، وذلك بقصد تسير إجراءات صرف تراخيص البناء بالسرعة المطلوبة دون إختناقات أو معوقات " لما كان ذلك فإن إلزامه مبنى ترديد قيمته على حصة آلاف جنيه قبل الحصول على موافقة لجنة تنظيم وتوجيه أعمال البناء، تكون قد أضحت لعملاً غير مؤتم بالنسبة لكافة مستويات البناء عدا الفاخر، ويكون القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المشار إليه - بهذه المثابة - أصحح للمتهم من هذه الناحية، متى ثبت أن البناء محل الإتهام ليس من الإسكان الفاخر وبالتالي يكون هو القانون الواجب التطبيق على الطاعن، ما دامت الدعوى الجنائية المرفوعة عليه، لم يفصل فيها بحكم بات، ويكون شكمة النقض من تلقاء نفسها أن تقضى الحكم لمصلحة المتهم عملاً بما تحوله لها المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، وإذا كان مناط تطبيق حكم المادة الثانية عشرة من القانون الرقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ سالف الذكر في حق الطاعن - بوصف أصحح له - يقتضى إستظهار أن البناء محل الإتهام لا يصدق عليه وصف المستوى الفاخر، وكان الحكم المطعون فيه قاصراً عن إستظهار ذلك فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإعادة لنقول محكمة الموضوع على ضوء ما تستينه من مستوى البناء.

#### الطعن رقم ٦٧٢٧ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٢١٣ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٨

لما كان مقتضى قاعدة شرعية الجريمة والعقاب أن القانون الجنائي يحكم ما يقع في ظله من جرائم إلى أن تزول عنه القوة الملزمة بقانون لاحق ينسخ أحكامه وهي ما تقتنه الفقرة الأولى من المادة الخاصة من قانون العقوبات بنصها على أن " يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها " وكان الثابت من الأوراق أن التهمة التي إستندت إلى الطاعن هي أنه في يوم ١٩٨٠/٨/١٣ إمتنع عن توصيل أحد المواطنين دون مرور ودانته المحكمة بمواد الإتهام ١، ٢، ٣، ٤، ١/٧٥، ٨/٧٥، ٧٩ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ وكان هذا القانون الذي عمل به من تاريخ نشره في ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٨٠ قد عدل نص المادتين ٧٠، ٧٥ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ بإصدار قانون المرور بحيث أصبحت العقوبة المقررة لكل سائق سيارة أجرة إمتنع بغير مرور عن نقل الركاب هي الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر والغرامة التي لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين بينما كانت العقوبة المقررة لهذه الجريمة بمقتضى المادتين ٧٠، ٧٥ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ - المعمول به في تاريخ الواقعة المسندة إلى الطاعن وقبل تعديله على النحو السالف بيانه - هي الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر والغرامة التي لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على خمسة وعشرين جنيهاً أو إحدى هاتين

العقوبتين ومن ثم فإنه كان يعين على الحكم المطعون فيه تطبيق نص المادتين ٧٠، ٧٥ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ قبل تعديله أما وأنه لم يفعل ودان الطاعن بمقتضى التعديل الذى نص عليه القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

**الطعن رقم ٧٠٥٨ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٤٠٠ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٥**

لما كان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ بتعديل نص المادة التاسعة من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ قد صدر بتاريخ ٢٦ يوليو سنة ١٩٨٢ - بعد صدور الحكم المطعون فيه - ونص فى مادته الأولى على أن يستبدل بنص المادة التاسعة من القانون المشار إليه النص الآتى " يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من باع سلعة مسخرة جبراً أو بحسبة الربح أو عرضها للبيع بسر أو يربح يزيد على السر أو الربح المحدد أو إمتنع عن بيعها بهذا السر أو الربح أو فرض على المشتري شراء سلعة أخرى أو علق البيع على شرط آخر مخالف للعرف التجارى .... " وكان هذا القانون آنف الذكر يتحقق به معنى القانون الأصلح للمتهم فى حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات إذ أنشأ للطاعن مكرراً قانونياً أصحح له من القانون القديم بأن ترك للقاضى الخيار بين عقوبتى الحبس وبين عقوبة الغرامة بعد أن كان القانون القديم ينص على عقوبتى الحبس والغرامة معاً فيكون هو الواجب التطبيق على واقعة الدعوى.

**الطعن رقم ٧٥٥٩ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٥٧٢ بتاريخ ١٩٨٤/٦/٦**

لما كان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ قد صدر قبل أن يصبح الحكم الصادر فى الدعوى باتاً. وكان هذا القانون قد ترك للقاضى الخيار بين عقوبة الحبس وبين عقوبة الغرامة، فإنه يكون القانون الأصلح للمتهم من القانون القديم الذى كان ينص على عقوبتى الحبس والغرامة معاً، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد حكم على الطاعنة بالإبداع فى إحدى مؤسسات الرعاية الإجتماعية عملاً بالمادة الخامسة عشرة من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث - باعتبار أن سنها يزيد على خمسة عشرة عاماً على ما بين من المفردات المضمومة - بدلاً من عقوبة الحبس الوجوبية المقررة فى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل، فإن القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ وقد جعل العقوبة تخيرية بين الحبس وبين الغرامة مما قد يورى معه القاضى ملائمة العقوبة الأخيرة، فلا يعمل حكم المادة ١٥ من قانون الأحداث سائقة البهتان فإن القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ يكون أصحح للطاعنة، إذ لا شك فى أن عقوبة الغرامة، أخف من الإبداع فى إحدى مؤسسات الرعاية الإجتماعية بوصفه تدبيراً إحتوازياً ملقداً للحرية ومن ثم يكون هذا

القانون هو الواجب التطبيق إعمالاً لنص المادة الخامسة من قانون العقوبات. ولما كان لهذه المحكمة طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، أن تنقض الحكم لصلحة التهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يبرى على واقعة الدعوى.

الطعن رقم ٢٣٤٢ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٩١٧ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٨٤

لما كان الحكم المطعون فيه قد دان المطعون ضده طبقاً لأحكام المرسوم بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ والذي ينص في المادة التاسعة منه على أن يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه كل من باع سلعة مسخرة جريباً أو معددة الربح أو عرضها للبيع بسعر أو بربح يزيد عن السعر أو الربح المحدد.. وإذا كان قد صدر - من بعد - القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ بتاريخ ٢٩/٧/١٩٨٢ ناصاً في مادته الأولى على أن يستبدل بنص المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ آف البيان النص الآتي "يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو ياحدى هاتين العقوبات كل من باع سلعة مسخرة جريباً أو معددة الربح أو عرضها للبيع بسعر أو بربح يزيد على السعر أو الربح المحدد" وكان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ قد صدر قبل أن يصبح الحكم الصادر في الدعوى باتاً، وكان هذا القانون قد ترك للقاضي الخيار بين عقوبة الحبس وبين عقوبة الغرامة، فإنه يكون أصلح للمتهم من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ الذي كان ينص على عقوبة الحبس والغرامة معاً وبالتالي يكون هو القانون الواجب التطبيق إعمالاً لنص المادة الخامسة من قانون العقوبات، بما يوجب تصحيح الحكم المطعون فيه فيما قضى به من عقوبة الغرامة بجعلها ثلاثمائة جنيه وذلك تطبيقاً لأحكام القانون الأصح آف البيان.

الطعن رقم ٢٨١١ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٨٨٥ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٨٤

لما كان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ قد صدر بتاريخ أول أغسطس سنة ١٩٨٣ - بعد الحكم المطعون فيه - واستبدل المادتين ١٥٠، ١٥٤ على التوالي بالمادتين ٧١ مكرراً، ١٠٦ مكرراً من قانون الزراعة ونص الفقرة الأولى من المادة ١٥٤ على أنه "يعاقب على مخالفة حكم المادة ١٥٠" من هذا القانون بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه عن كل فدان أو جزء منه من الأرض موضوع المخالفة". لم يستطرد في الفقرة الثانية من هذه المادة بقوله: فإذا كان المخالف هو المالك وجب ألا يقل الحبس عن

سنة أشهر. " كما نص في الفقرة الرابعة من المادة ذاتها على أنه " في جميع الأحوال تعدد العقوبة بتعدد المخالفات وبمحكم فضلاً عن العقوبة بمصادرة الأثرية المتخلفة عن التجريف وجميع الآلات والمعدات التي استخدمت في عملية التجريف أو النقل. ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة " فإن هذا القانون الجديد يعد قانوناً أصحح لما لك الأرض الزراعية الذي يقوم بتجريفها دون أن تصد المخالفة، إذ أنشأ له مركزاً قانونياً أصحح بهبوطه بالحد الأدنى للعقوبة الأعلى درجة وهي الحبس من سنة - طبقاً للقانون القديم - إلى ستة أشهر فقط مع إجازته وقف تنفيذ تلك العقوبة، وأن رفع العقوبة الأدنى درجة وهي الغرامة في حديقها الأقصى والأدنى، ذلك بأن المعيرة في المقارنة بين العقوبات هي بتقدير القانون للعقوبة الأصلية وفقاً لوتيتها في المواد ١٠، ١١، ١٢ من قانون العقوبات، ومن ثم - وتطبيقاً للمادة ١١ من هذا القانون فإن عقوبة الغرامة مهما ارتفع قدرها أخف دائماً من عقوبة الحبس في صحيح القانون ولو كان المتهم يبرى غير ذلك، بالإضافة إلى أن القانون الجديد قد أجاز وقف تنفيذ عقوبة الحبس على ما سلف القول وهو ما لم يكن جازماً في القانون القديم، لما كان ذلك وكانت الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات تقضي بأنه " إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً قانون أصحح للمتهم فهو الذي يتبع دون غيره "، فإن القانون الجديد سالف البيان يضحى هو القانون الأصحح الواجب التطبيق في حق الطاعن عملاً بتلك الفقرة، وذلك إذا ما ثبت أنه المالك للأرض محل التجريف.

#### الطعن رقم ٢٨١١ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٨٨٥ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٨٤

لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول محكمة النقض أن تقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بمحكم بات قانون أصحح للمتهم. لما كان ما تقدم، فإنه يصح نقض الحكم المطعون فيه والإحالة.

#### الطعن رقم ٥٤٧ لسنة ٢ مجموعة صر ٢٢ صفحة رقم ٣٦٥ بتاريخ ٧/١٢/١٩٣١

إنه وإن كان المرسوم بقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٠ الصادر في ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٠ الخاص بمنح مهلة لقطع إيجارات الأراضي الزراعية لا يسرى بنص المادة الخامسة منه إلا على الدعاوى التي كانت منظورة وقت صدوره إلا أنه من باب أولى يسرى على التنفيذات الحاصلة قبل صدوره ما دامت متعلقة بأجرة سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ الزراعية، بحيث إذا كانت قبل صدوره قد وقعت جريمة تهديد خاصة بمحجز حاصل لقطع أجرة السنة المذكورة فلا شك أن مرتكب هذه الجريمة التي لم يكن حكم فيها بعد يحق له أن ينتفع بنتائج هذا المرسوم خصوصاً إذا كان يادر من قبل صدور المرسوم إلى دفع المستحق عليه.



### الطعن رقم ١٤١٠ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١٦٨ بتاريخ ١٩٤٦/٦/٣

إنه لما كان الأمر العسكري رقم ٥٠١ الذي صدر في ١٣ يونيو سنة ١٩٤٤ قد نص في المادة ٧ منه على أنه " إستثناء من أحكام المادة ٣٧ من لائحة ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣ الخاصة بالسلخانات ومحال الجزارة يعاقب كل من يخالف المادة الأولى من اللائحة المذكورة فيما هو خاص بالذبح خارج السلخانات العامة والأماكن التي تقوم مقامها بالحس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة من خمسة جنيهات إلى خمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين، وإستثناء من القانون رقم ٦ لسنة ١٩١٢ كل من ذبح إناث البقر وإناث الجاموس المولودة في القطر المصري والتي لم تستكمل نحو السنة القواطع الدائمة وكذلك كل من ذبح إناث الغنم المولودة في القطر ولم تستكمل الأربعة القواطع الأولى الدائمة يعاقب بالعقوبات المبينة بالفقرة السابقة، وفضلاً عن ذلك تضبط، وتصادر، وتعرض للبيع بواسطة مندوبي وزارة التموين، الحيوانات المذبوحة واللحوم المعروضة للبيع أو المبيعة، وكذلك اللحوم المخزونة في المحال المشار إليها في المادة الثالثة وذلك عدا اللحوم أو مستحضرات اللحوم المنصوص عليها في المادة الثانية " فقرة ثانية "، ثم لما كان الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعمول به بعد رفع الأحكام العرفية بالمرسوم الصادر في ٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ ابتداء من ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٥ قد نص في المادة ٢٠ منه على أنه " إستثناء من أحكام المادة ٣٧ من لائحة ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣ السالفة الإشارة إليها يعاقب كل من يخالف المادة الأولى من اللائحة المذكورة فيما هو خاص بالذبح خارج السلخانات العامة أو الأماكن التي تقوم مقامها بالحس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة من خمسة جنيهات إلى خمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين، وإستثناء.... وفضلاً عن ذلك يحكم بمصادرة اللحوم موضوع المخالفة " - لما كان ذلك كذلك فإن العقوبة الواردة في لائحة السلخانة في ٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٥، بل العقوبة الواجبة التطبيق عليها هي - بمقتضى المادة ٥ من قانون العقوبات - إما العقوبة الواردة بذلك الأمر العسكري وإما العقوبة الواردة بالمرسوم بقانون سالف الذكر، أيهما أصح للمتهم، ولذلك يكون من الخطأ اعتبار الواقعة مخالفة معاقباً عليها بالعقوبة المقررة باللائحة السلخانات.

### الطعن رقم ٨٠٩ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٢٤ بتاريخ ١٩٣٠/٤/١٧

إذا صدر قانون قبل الحكم نهائياً على متهم وكان هذا القانون أصح له كان هو الواجب تطبيقه عليه.

الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٣٩ مكتب قضى ٢٠ صفحة رقم ٣١٢ بتاريخ ١٩٦٩/٣/٣

لقرار وزير التموين رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ والمعمول به من تاريخ نشره فى ٦ ديسمبر ١٩٦٥ الذى خفض وزن الرغيف من الخبز البلدى لا يتحقق به - وعلى ما جرى عليه قضاء محكمة النقض - معنى القانون الأصلح فى حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات.

الطعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٥٨ مكتب قضى ٤٠ صفحة رقم ٣٢٢ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٣

لما كانت الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات تنص على أنه " إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً قانون أصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره ". وكان فى مسرود الواقعة المسندة إلى الطاعن من دائرة التجريم بإلغاء الأمر العسكرية رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ ما يتحقق به معنى القانون الأصلح للطاعن فقد كان على الحكم المطعون فيه إعمالاً لنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات أن يقضى ببراءة الطاعن، أما وقد أهد الحكم الابتدائى القاضى بإدائته، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون. ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ٣ مكرراً " ب " المضافة إلى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين بموجب القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ الذى نشر فى الجريدة الرسمية وعمل اعتباراً من أول يونه سنة ١٩٨٠ - من تأميم شراء المواد التموينية الموزعة عن طريق مؤسسات القطاع العام والجمعيات التعاونية والإستهلاكية وفروعها لغير الاستعمال الشخصى وبقصد إعادة بيعها، ذلك بأنه من ناحية لم يرد بهذه المادة ولا بسائر نصوص القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ المار ذكره أى نص على اعتبار السلع محددة السعر فى حكم المواد التموينية على غرار ما كانت تقضى به المادة العاشرة من الأمر العسكرية رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ قبل إلغائه، ومن ناحية أخرى فإنه أوجح أن السلع محل الإتهام كما يدخل فى معنى المواد التموينية المشار إليها فى المادة ٣ مكرراً " ب " سالفة الذكر، فإنها قد كانت بمنأى عن التأميم منذ إلغاء الأمر العسكرية رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ اعتباراً من ١٥ مايو سنة ١٩٨٠ وحتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ فى الأول من يونه سنة ١٩٨٠ وهو ما يوجب أيضاً إعمال الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات فى حق الطاعن، والقول بغير ذلك مؤداه تطبيق أحكام القانون بأثر رجعى وهو ما لا يجوز عملاً بما تنص عليه المادة ٦٦ من الدستور من أنه لا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون وأن القوانين الجنائية لا تسرى إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا ينسحب أثرها إلى الأفعال التى لم تكن مؤتمنة قبل هذا التاريخ.

**الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٤٣٣ بتاريخ ١٩٦١/٤/٤**

من المقرر قانوناً أن التشريع الجديد يسرى على الجريمة المستمرة حتى ولو كان أشد مما سبقه لإستمرار الجريمة في ظل الأحكام الجديدة، ولا وجه للإحتجاج بقاعدة القانون الأصلح لأن لازم تطبيقها بحسب نص المادة الخامسة من قانون العقوبات أن يكون القانون الجديد أهون في أحكامه مما سبقه وباعتبار القانون الجديد أكثر تحقيفاً للعادلة. ولما كان القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ قد أصدره الشارع وشدد العقوبة فيه واعتبر بنص المادة ٥٥ وبمطابه في الفقرة الثانية من المادة ٧٤ الجريمة مستمرة، وكان الثابت من الحكم أن المتهم ظل فاراً من الخدمة العسكرية وعمتاً عن تقديم نفسه للجهة المختصة حتى أرسلته الجهة الإدارية إلى منطقة التجنيد التابع لها، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم المستأنف الذي قضى بتفريم المتهم حده عشرة جنيهات يكون قد أخطأ في تطبيق القانون إذ كان يتعين أن لا تنزل الغرامة عن خمسين جنيهاً طبقاً لما نصت عليه المادة ٧١ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدلة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨. إلا أنه لما كان قد صدر - بعد صدور الحكم المطعون فيه - القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٠ مقررراً حكماً وقياً على المادة ٧١، وكان هذا القانون لا ريب أصح للمطعون حده ما دام قد ثبت أنه قد توافر في حقه الشرطان اللذان نص عليهما هذا القانون الأخير، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وبراءة المتهم المطعون حده عملاً بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ التي تحول محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على الواقعة الدعوى.

**الطعن رقم ٢٣٨٧ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٢٧٦ بتاريخ ١٩٦١/٢/٢٧**

المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تحول محكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على الواقعة الدعوى - فإذا كانت الواقعة كما أثبتها الحكم تلبد أن الطاعن وزميله كانا يتجران في المواد المخدرة المضبوطة، وكان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو القانون الأصلح بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف - وهو الواجب التطبيق عملاً بالمادة الخامسة من قانون العقوبات، فإنه يتعين نقض الحكم نقضاً جزئياً وتطبيق المادة ٣٤ من القانون الجديد في خصوص العقوبة المفيدة للحرية. ولما كان هذا الوجه يتصل بالمتهم الثاني الذي لم يقدم أسباباً لطعنه فإن ذلك يقتضي أن يكون نقض الحكم بالنسبة إليه أيضاً.

**الطعن رقم ٧٥٨٨ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٤٦٠ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٨**

١) لما كان قضاء هذه المحكمة قد إستقر على أن الإجراءات المنصوص عليها في قوانين النقد والجمارك والإستيراد والتي يشترط تقديم طلب من جهة معينة لإمكان رفع الدعوى الجنائية على مرتكبي الجرائم

المقصود عليها فيها هي من القيود التي ترد على حق النيابة العامة التي تخصص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقاً للقانون - ما يتعين الأخذ في تفسيرها بالتسقيط، والقول بأن الطلب متى صدر رفع القيد عن النيابة العامة رجوعاً إلى حكم الأصل، وإذا فُتئ صدر الطلب عن مملكة قانوناً في جريمة من جرائم النقد أو التهريب أو الاستيلاء حق للنيابة العامة بإخاذ الإجراءات في شأن الواقعة أو الوقائع التي صدر عنها، وصحة الإجراءات بالنسبة إلى كافة ما قد تتصف به من أوصاف قانونية ما يتوقف رفع الدعوى الجنائية على طلب بشأنه من أية جهة كانت إذ الطلب في هذا المقام يتعلق بجرائم من صعيد واحد يصدق عليها جميعاً أنها جرائم مالية تفس إلتصان الدولة ولا تعلق له بأشخاص مرتكبيها، وبالتالي فإن الطلب عن أية جريمة منها يشتمل الواقعة بجميع أوصافها وكيوفها القانونية الممكنة، كما ينسبط على ما يرتبط بها إجرائياً من وقائع لم تكن معلومة وقت صدوره متى تكشف عرضاً أثناء التحقيق وذلك بقوة الأثر المعنى للطلب وقوة الأثر القانوني للإرتباط ما دام ما جرى تحقيقه من الوقائع داخلياً في مضمون ذلك الطلب الذي يملك صاحبه لفسره أو تنقيده، وإذا كانت الجريمة التي أثبتها الحكم في حق الطاعين هي جريمة إستيرادية لا يمارى أيهم في صدور طلب كتابي عن مملكة قانوناً ،، فإن القول بعدم صدور طلب عن جريمة التهريب المجرمكي لا يكون له محل.

٧) لما كان تقدير الصالح من المسائل الواقعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب متى كانت المقومات التي أسست عليها قولها فيه تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها، وإذا كان الحكم المطعون فيه نفى في تدليل سائق - له سند من الأوراق - إيرام صلح بين الطاعين وبين وزارة التجارة في شأن جريمة الإستيلاء التي دانهم بهما، فإن معنى الطاعين في هذا الصدد يكون غير سديد.

٣) إن الاستفادة من النصوص الخاصة بتعيين أعضاء النيابة العامة - فيما عدا النائب العام - وتحديد محال إقامتهم وندبهم للقيام بعمل خارج نطاق دائرة إختصاصهم والواردة في الفصل الأول من الباب الثالث من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية والذي تم قرار التذلل للتحقيق في ظله - أن القانون قد منح النائب العام في المادة ١٢١ منه كامل الحق في ندب أحد أعضاء النيابة العامة ممن يعلمون في أية نيابة سواء كانت متخصصة في نوع معين من الجرائم أم جزئية أو كلية أو إحدى نيابات الإستئناف لتحقيق أية قضية أو إجراء أى عمل قضائي مما يدخل في ولايته . ولو لم يكن داخلياً بحسب التحديد النوعي أو الجغرافي في إختصاص ذلك العضو.

٤) من المقرر أن الأصل في الأعمال الإجرائية أنها تجري على حكم الظاهر وهي لا تبطل من بعد نزولاً على ما ينكشف من أمر واقع وإذا كان عدم إختصاص نيابة الشئون المالية. لم يتضح إلا بعد أن صدر حكم محكمة الشئون المالية بعدم إختصاصها - فإن الإجراءات التي إتخذتها هذه النيابة تكون قد بنيت على

إختصاص إنقذت له بحسب الظاهر - حال إنقاذها - مقومات صحتها فلا يدركها الإعلان من بعد إذا ما إستبان إنتفاء هذا الإختصاص وأن تراعى كشفه.

٥) إن الفقرة " ج " من المادة الثانية من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بإعادة تنظيم الرقابة الإدارية بعد تعديلها بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٩ تنص على أنه مع عدم الإخلال بحق الجهة الإدارية فى الرقابة وفحص الشكوى والتحقق تختص الرقابة الإدارية بالأئى..... " ج " الكشف عن المخالفات الإدارية والمالية والجرائم الجنائية التى تقع من العاملين أثناء مباشرتهم لواجبات وظائفهم أو بسببها وكما تختص بكشف وحبط الجرائم التى تقع من غير العاملين، والتى تستهدف المساس بسلامة أداء واجبات الوظيفة أو الخدمات العامة. وذلك بشرط الحصول على إذن كتابى من النيابة العامة قبل إنفاذ الإجراء. وللرقابة الإدارية فى سبيل ممارسة الإختصاصات سالفة الذكر الإسماعنة برجال الشرطة وغيرهم من رجال الضبطية القضائية وذوى الخبرة مع تحريز محضرو أو مذكورة حسب الأحوال.

٦) لما كان من المقرر فى صحيح القانون أن إجراءات الإستدلال أياً كان من يشارها لا تتحر من إجراءات الخصومة الجنائية بل هى من الإجراءات الأولية التى تسلس لها سابقة على تحريكها - وكانت مذكورة الرقابة الإدارية كما سطرها الحكم المطعون فيه لما تثير شبهة إختصاصها لتعلق الأمر بموافقات صدرت من موظفين عموميين على خلاف القانون، فإن الإجراءات التى إنقذت من بعد ذلك لا تبطل نزولاً على ما ينكشف من أمر الواقع - وينحل الجدل فى هذا الخصوص إلى جدل موضوعى فى تقدير الأدلة التى إستخلصت منها المحكمة سلامة الإجراءات فى الدعوى وهو ما لا يجوز مصادرتها فيه أو إثارتها أمام محكمة النقض.

٧) لما كانت المادة الثانية من قرار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية والإقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٧٣ التى يستند إليها الطاعنون فى إستيراد سياراتهم من الخارج قد جرى نصها على أنه : " يسمح وبدون ترخيص بإستيراد السلع المينة بالفقرات التالية وفقاً للشروط والأحكام الواردة بكل منها..... " ٣ " السلع التى يسوردها المواطنون عند عودتهم النهائية من الخارج وفقاً للشروط الآتية " ١ " أن تكون هذه السلع آلات فى أجهزة أو معدات أو قطع الغيار الخاصة بها. " ب " أن تكون هذه السلع واردة برسم المشروعات الإقتصادية القائمة أو المحددة بالجمهورية " ج " أن يكون المائد قد مضى فى الخارج سنة على الأقل " د " أن يوافق القطاع المختص على إستيرادها " هـ " ويجوز أن تكون السلع مستعملة إذا تضمنت موافقة القطاع المختص ذلك وكان المستفاد من صريح النص أنه خاص بالآلات أو الأجهزة أو المعدات أو قطع الغيار الخاصة بها دون سيارات النقل والتى تخضع فى إستيرادها إلى قرار وزير النقل رقم ٣٤٨ لسنة ١٩٧١ والذى يشترط أن تكون السيارات من ماركات معينة إذا كانت للأفراد أو

القطاع الخاص، فضلاً عن مواصفات أخرى خاصة بالحمولة والحرك وأن يكون إستوداها بمعرض الإنطباع بها أو للإستغلال في النقل للغير بأجر وليس بغرض الإنجاز، وكذلك إلى قرار وزير التجارة رقم ١٥٨ لسنة ١٩٧٥ الذى يشترط فوق ذلك ألا تزيد مدة إستخدام السيارة النقل عن خمس سنوات بما فى ذلك سنة الإنتاج وأن يسود مع السيارة موتور جديد أو مجدّد إلى جانب قطع غيار جديدة لإستخدامها للسيارة بما لا يقل قيمته عن خمسة جيه مصرى بالأسعار الرسمية - ومن ثم فإن إستناد الطاعنين إلى القرار رقم ١٩٧٣/٤٧٨ فى شأن إدخالهم سيارات النقل لا أساس له من القانون لما كان ذلك، وكانت موافقة القطاع المختص على إستيراد السلع المبينة فى الفقرة الثالثة من المادة الثانية من القرار سالف الذكر لا يعمد أن يكون شرطاً يجب توافره مع باقى الشروط التى تطلبها الفقرة المذكورة والتى أناط القرار فى المادة الرابعة منه بوكيل وزارة المالية والإقتصاد والتجارة الخارجية لشئون الجمارك مراقبتها ثم حل محله وزير التجارة الخارجية بموجب القرار الصادر منه برقم ٢٥٤ لسنة ١٩٧٤ بعد أن نظّمته وزارة التجارة الخارجية بالقرار الجمهورى رقم ١١٠٤ لسنة ١٩٧٤ الصادر فى ١٩٧٤/٧/٧ وكان من أهم ما يشترطه هذه الفقرة أن تكون هذه السلع واردة برسم المشروعات الإقتصادية القائمة أو المصممة بالجمهورية بما يقتضاه أو ترد هذه السلع برسم مشروع معين قائم أو آخر معين بمحمد داخل الجمهورية مزعم تنفيذه وهو ما لا يمارى الطاعنون فى عدم إستيفائه ومن ثم فإن القول بمحصولهم على موافقة وزارة الإسكان لا يكتفى بذاته لإدخال باقى السلع بما فيها السيارات انقلاب.

٨) إن الأحكام الصادرة فى منازعات التنفيذ الوقية ليست لها إلا حجة مؤقتة على أطرافها فحسب ولا تؤثر فى محكمة الموضوع عند نظر الدعوى أو أصل الحق وبالتالى ليست لها قوة الشئ المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها وهو ما نصت عليه المادة ٤٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية فتستطيع المحكمة الجنائية أن تنظر فى الواقعة المروجة عليها بجرمة كاملة وتفصل على ضوء ما تستظهره من توافر أو كان الجريمة أو عدم توافرها على هدى ما تستلزمه فى تكوين عقيدتها من شئ الأدلة والعناصر دون أن تقيد بالأحكام المبينة التى صدرت أو تعلق قضاءها على ما سوف يصدر من أحكام - هذا فضلاً عن أن تلك الأحكام ليست حجة على وزير التجارة النوط به مراقبة توافر شروط القرار ١٩٧٣/٤٧٨ سالف الذكر إذ لم يكن طرفاً فى أى منها.

٩) من المقرر أن الجهل بالقانون أو الغلط فى فهم نصوصه لا يعدم القصد الجنائى باعتبار أن العلم بالقانون وفهمه على وجه الصحيح أمر مفروض فى الناس كافة، وإن كان هذا الإلواض يخالف الواقع فى بعض الأحيان - بيد أنه إلواض تملّيه الدواعى العملية لحماية مصلحة المجموع ولذا قد جرى قضاء هذه المحكمة

على أن العلم بالقانون الجنائي والقوانين العقابية المكتملة له مفروض في حق الكافة، ومن ثم فلا يقبل الدفع بالجهل أو الغلط فيه كعزيمة لنفى القصد الجنائي.

١٠) لما كان الزعم بوجود فراغ تشريعي فيما بين ١٩٧٥/١٠/٢٥ تاريخ صدور القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ والنص فيه على إلغاء القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ و١٩٧٦/١/١٤ تاريخ صدور اللائحة التنفيذية للقانون الجديد - وهي الفترة التي صدرت فيها الموافقة إلى الطاعنين الأول والثاني - قولاً غير مجد ما دام أن الأشياء المستوردة لم تدخل فعلاً داخل البلاد وانتهت إجراءاتها في أثناء تلك الفترة - وهو ما يصدق رداً على قول الطاعن السابع أنه حصل على الموافقة قبل صدور قرار وزير التجارة رقم ١٥٨ لسنة ١٩٧٥ - متى كانت السيارة التي أحضرها لم تدخل فعلاً قبل صدوره - بما يجعل دفع في هذا الصدد دفعاً قانونياً ظاهر البطال لا تلتزم المحكمة بالرد عليه.

١١) لما كان الثابت أن الطاعنين - حسبما بين من محاضر جلسات المرافعة أمام مرجعي القاضى - لم يطلبوا من محكمة الموضوع تدب غير تقدير عمر السيارات موضوع الإتهام فليس لهم من بعد أن ينهوا عليها فعودها عن قيام بإجراء لم يطلب منها، ولا يحل لهم من بعد - وقد قعدوا عن المنازعة في مدى خضوعها للقواعد الخاصة بذلك أن يهروا هذا الجدل لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه لا يعدو أن يكون دفعاً موضوعياً كان يجب التمسك به أمام محكمة الموضوع.

١٢) لما كانت العبرة في الإثبات في المواد الجنائية هي باقتناع القاضى وإطمئنانه إلى الأدلة المطروحة عليه فقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ بأي دليل يرتاح إليه من أى مصدر شاء سواء فى التحقيقات الأولى أو فى جلسة المحاكمة ولا يصح مصادره فى شئ من ذلك إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ولما كان الخطاب الذى اعتمد عليه الحكم - فضلاً عن ذلك هو صورة من خطاب صادر من وزير التجارة إلى وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء والرقابة وليس منه وخاص بتفسير بعض القرارات الوزارية فى شأن السلع والسيارات موضوع الدعوى - ومن ثم فلا على المحكمة إن هى أخذت بالتفسير الوارد به متى إرتاحت إليه ولا عليها كذلك إن هى لم ترد على الدفاع فى شأنه لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم بأن تستعقب المتهم فى كل جزئية من مناحي دفاعه لأن مفاد إلتفاتها عنها هو إطمئنانها إلى الأدلة التى عولت عليها وإطراحها جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة إطراحها.

١٣) لما كان ما زعمه الطاعن الخامس من أنه تمسك بدفاع حاصله أن ينفرد بموقف خاص فى الإتهام دون غيره من المتهمين فإنه مردود بأنه - وعلى ما بين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة الإستئنافية - وعلى

فرض أنه أبدى هذا الطلب بعد إقفال باب المرافعة وحجز الدعوى للحكم - فلا ترتب على المحكمة إذا هي لم تستجب لهذا الطلب أو ترد عليه.

(١٤) لما كانت العقوبة المقررة في القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الإستيوار والتصدير للجريمتين اللتين دين بهما الطاعنون أخف من تلك الواردة بالقانون المطبق رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ ذلك بأنها في المادة السابعة من القانون المطبق - إنما هي الحبس والغرامة التي لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين علاوة على تعويض يعادل مئتي رسوم الإستيوار المقررة بحكم به طريق التضامن على الفاعلين الأصليين وعلى الشركاء، وعلى الحكم بمصادرة السلع موضوع الجريمة أو بصويص يعادل ثمنها إذا لم يتيسر مصادرتها بينما هي في المادة ١٥ من القانون الجديد غرامة - لحسب - لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه علاوة على الحكم بمصادرة السلع موضوع الجريمة، ومن ثم فإن القانون الجديد يعد من هذه الوجهة قانوناً أصح للطاعنين وإذا كان الحكم المطعون فيه قد طبق هذا القانون في هذا الخصوص عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات حتى بالنسبة للوقائع التي أوقعت قبله - فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً.

(١٥) من المقرر أن المحكمة الإستئنافية إذا ما رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها ليس في القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الأسباب في حكمها بل يكفي أن تحمل عليها إذ الإحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها وتدل على أن المحكمة قد اعتبرتها كأنها صادرة منها، ومن ثم فإن ما ينهض الطاعنون في هذا الشأن يكون غير سليم.

#### الطعن رقم ٢٢٣٧ لسنة ٥٤ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ٥١٧ بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢

إن إعمال إنشاء أو تعديل أو ترميم المباني التي لا تتجاوز حصة آلاف جنيه دون موافقة اللجنة المختصة أصبحت أمراً غير مؤتمتة، ويسرى هذا الحكم عند تعدد تلك الأعمال في المبنى الوارد متى كانت القيمة الكلية لهذه الأعمال لا تتجاوز حصة آلاف جنيه في السنة الواحدة طبقاً للفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه.

#### الطعن رقم ٥٧٨٧ لسنة ٥٤ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ٦٠٧ بتاريخ ١٩٨٥/٥/٥

- لما كان القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ - في شأن تنظيم وإستعمال مكبرات الصوت المعمول به من ١٩٨٢/٨/٦ - قد نص في مادته الأولى على معاقبة من يخالف أحكامه بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه وبحكم فضلاً عن ذلك بمصادرة الآلات والأجهزة التي إستعملت في ارتكاب الجريمة في حالة العود وتضاعف عقوبة الغرامة في حدها الأدنى والأقصى فضلاً عن المصادرة وإغلاق المحل



الذى قام بالتركيب لمدة لا تتجاوز سبعة أيام، وإذا كان القانون الأخير - رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ - بما نص عليه في المادة الأولى، يتحقق به معنى القانون الأصلح للطاعن في حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات بما إشمطت عليه أحكامه من إلغاء عقوبة الحبس وقصر عقوبة الغلق على حالة العود.

- لما كانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض، تحول هذه المحكمة تصحيح الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون أصلح للمتهم، ومن ثم فإن المحكمة تقضى بتصحيح الحكم المطعون فيه وفقاً للقانون ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ بإلغاء ما قضى به من عقوبة الغلق.

#### الطعن رقم ١٠٠٠ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٥٤٤ بتاريخ ١٩٨٥/٤/٣

أن القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ بما تضمنه من أحكام توجب وقف نظر الدعوى المنظورة أمام المحاكم لمخالفة أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦، ما لم يكن قد صدر فيها حكم نهائي، وذلك للمدة التي تنتهي في ٧ يونيو ١٩٨٥، وتعفى من الغرامة المقررة في المادة الثالثة سائلة البیان الأعمال المخالفة التي لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه، يكون أصلح للمتهم، ويكون هو القانون الواجب التطبيق على المحكوم عليه ما دامت الدعوى الجنائية المرفوعة عليه لم يفصل فيها بحكم بات عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات.

#### الطعن رقم ١٧٨٣ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٩٢٣ بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٢٣

لما كان قد صدر القانون رقم ١١٦ لسنة ١٠٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة الصادر به القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦، بتاريخ الأول من أغسطس سنة ١٩٨٣، الذى صدر الحكم المطعون فيه فى ظله ونص فى المادة ١٥٢ منه على أن " يحظر إقامة أية مبان أو منشآت فى الأراضى الزراعية أو اتخاذ أية إجراءات فى شأن تقسيم هذه الأراضى لإقامة مبان عليها، وتعتبر فى حكم الأراضى الزراعية الأراضى البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية. ويستثنى من هذا الحظر : أ" الأراضى الواقعة داخل كردون المدن المعتمدة حتى ١٩٨١/١٢/١. ب" الأراضى الداخلة فى نطاق الحيز العمرانى للقرى والذى يصدر بتعديده قرار من وزير الزراعة بالإتفاق مع وزير التعمير. ج" ..... و" ..... هـ" ..... فإن إقامة بناء على أرض زراعية داخل كردون المدينة المعتمد حتى ١٩٨١/١٢/١ وإقامته على أرض زراعية داخل الحيز العمرانى للقرية الذى يصدر به قرار من وزير الزراعة بالإتفاق مع وزير التعمير، تضحي غير مؤثرة فى هذا النطاق، ويكون القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه بهذه المادة أصلح للمتهم من هذه الناحية متى

ثبت أن البناء محل الإتهام قد أقيم على أرض زراعية داخل كردون المدينة أو داخل الحيز العمراني للقرية على ما سلف بيانه، وبالتالي يكون هو القانون الواجب التطبيق على الطاعن، ما دامت الدعوى الجنائية المرفوعة عليه لم يفصل فيها بحكم بات.

الطعن رقم ٥٧٣٧ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٣٢٢ بتاريخ ١٩٨٦/٣/٢

إن المادة ١٠٦ مكرراً من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والمعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ كانت ترصد في فقرتها الثالثة لجرمة التجريف النصوص عليها في المادة ٧١ مكرراً عقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة وغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على ألف جنيه عن كل فدان أو جزء منه من الأرض موضوع الجريمة إذا كان المخالف هو المالك - كما نصت في الفقرة الخامسة منها على أنه لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة. لما كان ذلك وكان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ قد صدر بتاريخ أول أغسطس سنة ١٩٨٣ - بعد الحكم المطعون فيه وإستبدل المادتين ١٥٠، ١٥٤ على التوالي بالمادتين ٧١ مكرراً، ١٠٦ مكرراً من قانون الزراعة ونص في الفقرة الرابعة من المادة ١٥٤ على عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة، ومن ثم فإن هذا القانون الجديد يعد قانوناً أصح للمتهم إذ قصر حظر وقف تنفيذ العقوبة المقضى بها وفقاً لأحكامه على عقوبة الغرامة وحدها بما يجوز معه الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الحبس، وهو ما لم يكن جائزاً في القانون القديم، لما كان ذلك وكانت الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات تنص "أنه إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً قانون أصح للمتهم فهو الذي يتبع دون غيره" فإن القانون الجديد سالف البيان يضحى هو القانون الأصلح الواجب التطبيق في حق الطاعن عملاً بتلك الفقرة، إذ أنشأ له مركزاً قانونياً أصح لما إشمطت عليه أحكامه من إجازة الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها عليه.

الطعن رقم ٢٠٩٩ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٩٧٣ بتاريخ ١٩٨٧/١١/١٦

لما كان الأصل المقرر في القانون على مقتضى الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو أن يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها إلا أن الفقرة الثانية من تلك المادة تنص على أنه "ومع هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم نهائياً قانون أصح للمتهم فهو الذي يتبع دون غيره" ولئن كان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر - الساري المفعول اعتباراً من ١٩٧٧/٩/٩ وقد حدثت الواقعة في ظله - ينص في المادة ٢٦ على أن "لا يجوز للمؤجر مكالماً أو مستأجراً بالذات أو بالواسطة إقتضاء أى مبالغ أو أعقاب بسبب تحرير العقد أو

أى مبلغ إضافي خارج نطاق عقد الإيجار زيادة على التأمين والأجرة المنصوص عليها فى العقد. كما لا يجوز بأى صورة من الصور للمؤجر أن يتقاضى أى مقدم إيجار". وتنص المادة ٧٧ من ذات القانون على أنه " يعاقب كل من يخالف حكم المادة ٢٦ من هذا القانون سواء كان مؤجراً أو مستأجراً أو وسيطاً بالحس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة تعادل مئلى المبلغ الذى تقاضاه بالمخالفة لإحكام هذه المادة ويعنى من العقوبة كل من المستأجر والوسيط إذا أبلغ أو باذر بالإعتراف بالجريمة وفى جميع الأحوال يجب الحكم على المخالف بأن يرد إلى صاحب الشأن ما تقاضاه على خلاف أحكام المادة المشار إليها " إلا إنه لما كان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر قد صدر بتاريخ ٢٧ يوليو سنة ١٩٨١ - قبل صدور الحكم المطعون فيه - ونصت المادة السادسة منه على أنه يجوز للمالك المبنى المنشأ إعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون أن يتقاضى من المستأجر مقدم إيجار لا يتجاوز أجرة سنتين ذلك بالشروط التى حددها، ثم نصت تلك المادة على أنه "لا يسرى حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على مقدم الإيجار الذى يتقاضاه المالك وفقاً لأحكام هذه المادة" ومفاد ذلك أن تقاضى المالك مقدم إيجار لا يتجاوز أجرة سنتين وفقاً لأحكام المادة السادسة من القانون آف الذكر هو فعل مباح يخرج عن دائرة المسؤولية الجنائية ومن ثم فإن القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بما نص عليه فى المادة السادسة يتحقق به معنى القانون الأصلى فى حالة إنطباقها على المبنى موضوع التأجير.

الطعن رقم ٣٧٠٢ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٣٤٢ بتاريخ ١٩٨٧/٢/٢٦

لما كانت المادة ٢/٥ من قانون العقوبات تنص بأن إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً قانون أصلى للمتهم فهو الذى يطبق دون غيره وإذا كان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ الصادر بتاريخ ١٩٨٣/٨/١ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ يتحقق به معنى القانون الأصلى إذ أجاز فى المادة ١٥٤ منه وقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها وفقاً لأحكامه عن جرمى تخريف الأرض الزراعية بغير ترخيص وشراء أترية متخلفة عن عملية التجريف بغير ترخيص وهو ما لم يمكن جازاً بحكم المادة ١٠٦ مكرراً من قانون الزراعة التى تحكم الواقعة - قبل تعديلها بالقانون المشار إليه وقد صدر هذا القانون قبل صدور حكم نهائى فى الدعوى بتاريخ ١٩٨٣/١١/٣٠ فكان يجب تطبيق هذا القانون وحده دون غيره.

الطعن رقم ٤٦١٤ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١٢٩ بتاريخ ١٩٨٧/١/٢٥

لما كان الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - دان الطاعة لأنها بتاريخ ١٩٨١/٥/٩ أقامت بناء على أرض زراعية بدون ترخيص، وأوقع عليها عقوبة الحبس مع الشغل لمدة شهر وغرامة قدرها مائتا جنيه والإزالة، وذلك أعمالاً للمادتين رقمي ١٠٧، ١٠٧ مكرراً "ب" من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ الذي حدث الواقعة في ظله، غير أنه بعد صدور الحكم المطعون فيه بتاريخ ١٩٨٧/١٢/١٣ صدر القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ وذلك في أغسطس سنة ١٩٨٣ ونص في المادة ١٥٢ منه على إستثناء حالات معينة من الحظر على إقامة مباني في الأرض الزراعية كما نصت الفقرة الأخيرة من المادة ١٥٦ من القانون سالف الذكر على أنه توقف الإجراءات والدعاوى المرفوعة على أن أقاموا بناء على الأراضي الزراعية في القرى قبل تحديد الحيز العمراني لها بالمخالفة لحكم المادة الثانية من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بإصدار قانون التخطيط العمراني إذا كانت المباني داخلة في نطاق الحيز العمراني للقرية - لما كان ذلك، وكانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تخول هذه المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذ صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون أصلح للمتهم - وكان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ هو القانون الأصلح للمتهم - الطاعة - إذ أنشأ لها مركزاً قانونياً أصلح بما إشتملت عليه أحكامه من إستثناءات من الحظر الوارد على البناء في الأرض الزراعية في حالات معينة إذا ما تحققت موجباتها على النحو الوارد في ذلك القانون، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة حتى تنال للطاعة فرصة محاكمتها من جديد في ضوء أحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ سالف الذكر.

الطعن رقم ٣١٤٢ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٨٩١ بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٢٨

إذا تعاقب قانوناً ولم يكن الثاني أصلح للمتهم يجب دائماً تطبيق الأول على الأفعال التي وقعت قبل إلغائه، وذلك لإمتناع تطبيق الثاني على واقعة سبقت صدوره ولأن الشارع بنصه في القانون الثاني على إلغاء القانون الأول لم يقصد أن يشمل هذا الإلغاء عدم العقاب على الأفعال التي عاقب عليها أيضاً في القانون الثاني.

الطعن رقم ٧٤٠٧ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٦٥٣ بتاريخ ١٩٨٨/٤/٢٤

لما كانت النياية العامة أسندت إلى المطعون حده أنه بتاريخ ١٩٨١/١١/١١ بدائرة قسم الأوبكية وضع قمامة في غير الأماكن المحددة وطلبت عقابه بالمادتين ١، ٩ من القانون ٣٨ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقرار

بقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٨١ ومحكمة أول درجة قضت بحبسه ثلاثة أشهر مع الشغل لإستأنف المحكوم عليه ومحكمة الدرجة الثانية أصدرت حكمها المطعون فيه. لما كان ذلك وكان القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القرار بقانون ١٧٧ لسنة ١٩٨١ في شأن تنظيم مكبرات الصوت وإغمال الصناعة والتجارة وأغمال الطرق العامة والنظافة العامة قد صدر في ١٩٨٢/٨/٥ - بعد صدور الحكم المطعون فيه وجعل عقوبة الجريمة التي دين بها المطعون حده هي الغرامة التي لا تزيد عن مائة جنيه ومن ثم بعد هذا القانون قانوناً أصحح للمطعون حده ويكون هو الواجب التطبيق عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات. لما كان ذلك وكانت العقوبة التي قررها القانون الجديد رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ - وهي الغرامة التي لا تزيد على مائة جنيه - قد حددت نوع الجريمة التي دين بها المطعون حده وجعلتها من قبيل المخالفات إعمالاً لحكم المادة ١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ والتي تنص على أن " المخالفات هي الجرائم المعاقب عليها بالغرامة التي لا تزيد أقصى مقدارها على مائة جنيه "، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر في ١٩٨٢/٥/٢٦ فقررت النيابة العامة الطعن فيه بطريق النقض وأودعت أسباب طعنها في ١٩٨٢/٦/١٥ ولم يعرض الطعن على غرفة المشورة بالمحكمة إلا بتاريخ ١٩٨٠/٤/٣٠ وبذا يكون قد إنتقض على الدعوى الجنائية منذ يوم التقرير بالطعن في الحكم إلى يوم عرضه على محكمة النقض منعقدة في غرفة مشورة ما يزيد على مدة السنة المقررة في المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية لإنقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة في موارد المخالفات دون إتخاذ أى إجراء قاطع هذه المدة وتبعاً لذلك فإن الدعوى الجنائية تكون قد إنتقضت بمضي المدة. لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة وبراءة المطعون حده مما أسند إليه.

#### الطعن رقم ٦٢١٧ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٢٢٢ بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٧

لما كان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر الصادر بتاريخ ٢٧ من يوليو سنة ١٩٨١ - والمعمول به إعتباراً من ٣١ من يوليو سنة ١٩٨١ - قد نص في الفقرة الأولى من المادة ٢٤ منه على أنه : " فيما عدا العقوبة المقررة لجريمة خلو الرجل تلتى جميع العقوبات القيدة للحرية المنصوص عليها في القوانين المنظمة لتأجير الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر وذلك دون إخلال بأحكام المادة السابقة " . مما مفاده أن القانون المذكور قد أبقي على العقوبة القيدة للحرية مع عقوبة الغرامة لجريمة تقاضى خلو الرجل فقط دون جريمة تقاضى مقدم إيجار مما يتحقق به معنى القانون الأصحح للمتهم بما إشتعل عليه من إلغاء عقوبة الحبس التي

كانت مقررة للجريمة التي دانه الحكم المطعون فيه عنها وبالتالي يكون هو القانون الواجب التطبيق عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات، ما دامت الدعوى الجنائية المعروضة، لم يفصل فيها بحكم بات، فإنه يتعين تصحيح الحكم المطعون فيه بإلغاء ما قضى به من عقوبة مقيدة للحرية وتأييده فيما عدا ذلك، ولا ينال من ذلك ما أورده الطاعن بأسباب طعنه من أن فعله عدا غير مؤلم عملاً بنص المادة السادسة من القانون سالف الذكر الذي أجاز للمالك تقاضي مقدم إنجاز ذلك أن تلك المادة نصت صراحة على عدم إنطباق حكمها إلا على المبنى التي تنشأ اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في ٣١ من يوليو سنة ١٩٨١ ومن ثم فلا ينطبق حكمها على واقعة الدعوى إذ أقيم البناء قبل سريان أحكام القانون المذكور حسبما يبين من مدونات الحكم المطعون فيه.

#### الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ١١٣٢ بتاريخ ٢٨/١١/١٩٨٨

- لما كان القانون رقم ١١٦ سنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ قد صدر بتاريخ أول أغسطس سنة ١٩٨٣ - بعد الحكم المطعون فيه - واستبدل المادتين ١٥٠، ١٥٤ على التوالي بالمادتين ٧١ مكرراً، ١٠٦ مكرراً من قانون الزراعة ونص في الفقرة الأولى من المادة ١٥٤ على أنه " يعاقب على مخالفة حكم المادة < ١٥٠ > من هذا القانون بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه عن كل فدان أو جزء منه من الأرض موضوع المخالفة "، ثم استطرذ في الفقرة الثانية من هذه المادة بقوله " فإذا كان المخالف هو المالك وجب ألا يقل الحبس عن ستة أشهر " كما نص في الفقرة الرابعة من المادة ذاتها على أنه " في جميع الأحوال تعدد العقوبات بتعدد المخالفات وبحكم فعلاً عن العقوبة بمصادرة الأتربة المتخلفة عن التعريف وجميع الآلات والمعدات التي استخدمت في عملية التعريف أو النقل، ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة " فإن هذا القانون الجديد يعد قانوناً أصحح لمالك الأرض الزراعة التي يقوم بتجريفها دون أن تتعدد المخالفة إذ أنشأ له مركزاً قانونياً أصحح بهبوطه بالحد الأدنى للعقوبة الأعلى درجة وهي الحبس من سنة طبقاً للقانون القديم - إلى ستة أشهر فقط مع إجازته وقف تنفيذ تلك العقوبة.

- من المقرر أن محكمة النقض وفقاً للفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانوناً أصحح للمتهم.

## \* الموضوع الفرعى : القانون الوصى :

الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٧٤٤ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٥

من المقرر أن التشريع الصادر لقوة محددة ينهى أن يتضمن تحديداً صريحاً لها. فلا يكفى أن يكون التحديد ضمناً مستفاداً من ظروف وضع التشريع وملاصاته. وقد جرى قضاء النقض على هذا النظر وذلك بالنسبة إلى الأوامر العسكرية التى تصدر لمناسبة الأحكام العرفية فلهذا غير محددة المدة ولا جائزاً إبطال العمل بها إلا بناء على قانون يصدر بالغائها - وكذلك الشأن فى قوانين التسعيرة والقوانين والقرارات التموينية فاعتبرها غير محددة المدة ما لم تتضمن تحديداً صريحاً لها - وإذا ما كان الأمر العسكرية رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ قد خلا مما يدل على أنه محدد المدة فإنه يندرج تحت هذا الحكم.

الطعن رقم ٦٠٠ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٧٠١ بتاريخ ١٩٦٨/٦/١٧

جرى قضاء محكمة النقض على أن التشريع الصادر لقوة محددة ينهى أن يتضمن تحديداً صريحاً لها، فلا يكفى أن يكون التحديد ضمناً مستفاداً من ظروف وضع التشريع وملاصاته.

## \* الموضوع الفرعى : القوانين المنظمة لإقامة الأجانب :

الطعن رقم ١١١ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٣٩٥ بتاريخ ١٩٥٤/٣/١

إن المادة السابعة من الرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ قد أوجبت " على مدير الفندق أو المنزل أو أى محل آخر من هذا القبيل وكذلك كل من أى أجنبياً أو أسكنه أن يبلغ مقر البوليس الواقع فى دائرته محل سكن الأجنبى واسمه وعنوانه وذلك خلال ثمان وأربعين ساعة من وقت حلوله أو مغادرته " وبين من عبارة النص أن الأمر ليس بجبار من يأوى الأجنبى فى أن يبلغ عنه فى أحد معادين بل ألزمه القانون أن يبلغ البوليس عن إيوائه للأجنبى فى خلال ٤٨ ساعة من حلوله وكذلك فرض عليه أن يبلغ البوليس عن رحيله فى خلال ٤٨ ساعة من وقت مغادرته.

الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٦٨ بتاريخ ١٩٥٤/١٠/١٤

إن المادة الرابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ تنص فى فقرتها الأولى على ما يأتى " على كل أجنبى أن يتقدم بنفسه خلال ثلاثة أيام من وقت دخوله الأراضى المصرية إلى مقر البوليس فى الجهة التى يكون فيها وأن يجرى إقراراً عن حالته للشخصية وعن الفرض من مجته إلى المملكة المصرية ومدة الإقامة المرخص له فيها ومحل سكنه والمحل الذى يختاره لإقامته العادية، وتاريخ بدء الإقامة به وغير ذلك من البيانات التى يتضمنها النموذج المعد لذلك، وعليه أن يقدم ما يكون لديه من الأوراق المؤيدة لهذه البيانات وعلى

الأخص الأوراق المثبتة لشخصيته ". كما تنص في فقرتها الثانية على ما يأتي. " وبمضى من هذا الحكم الأجانب ذوى الإقامة الخاصة والأجانب ذوى الإقامة العادية المنصوص عليهم في البندين ٢٠١ من المادة العاشرة عند عودتهم إلى المملكة المصرية بشرط ألا تزيد مدة غيابهم في الخارج على ستة أشهر ". وتنص المادة ١١ من القانون على أنه " لا يجوز لأحد أفراد الفئتين الأولى والثانية الغياب في الخارج لمدة تزيد على ستة أشهر ما لم يحصل قبل سفره أو قبل انتهاء هذه المدة على إذن بذلك من وزارة الداخلية لأعذار تقبلها ولا يجوز أن تزيد مدة الغياب على ستين ويترتب على مخالفة هذه الأحكام سقوط حق الأجنبي في الإقامة المرخص له بها... ويستثنى من ذلك الأجانب الذين يعيرون لطلب العلم في الجامعات الأجنبية أو للخدمة الإجبارية إذا قدموا ما يثبت ذلك ". ويتضح من مقارنة هذين النصين أن الشارع في المادة الرابعة أورد حكماً عاماً بشأن الأجنبي الذي يدخل الأراضي المصرية وأوجب عليه تكاليف معينة يقوم بها ثم أعفى من هذه التكاليف الأجانب ذوى الإقامة الخاصة والأجانب ذوى الإقامة العادية، على ألا تزيد مدة غيابهم في الخارج على ستة أشهر ثم جاء الشارع في المادة ١١ يتناول حالة مخصصة هي حالة غياب الأجنبي في الخارج حالة كونه من ذوى الإقامة الخاصة أو الإقامة العادية، ولم يجر له أن يتحلب في الخارج لمدة تزيد على ستة أشهر إلا أن يؤذن له من وزارة الداخلية، وعين الحد الأقصى لمدة غيابه وفرض لتجاوزته جزاء هو سقوط حقه في الإقامة. و الإستثناء الوارد في الفقرة الثانية من المادة المذكورة متعلق بغياب الأجنبي لأغراض خاصة حصرها الشارع بالنص ومع إختلاف موضوع كل من النصين وإتجاه خطاب الشارع في كل منهما إلى تنظيم حالة معينة، فلا يصح قانوناً أن يصدى حكم الإعفاء الوارد في المادة ٤ إلى الحالة المبينة في المادة ١١ وإلا كان ذلك من قبيل التوسع في الإعفاء المذكور وبغير نص يوجهه وينبئ على ذلك أنه ما لم يكن الأجنبي معفى طبقاً لحكم الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة المذكورة " والتي عدلت فيما بعد بإضافة فقرة ثالثة إليها بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٣ " فإن إلزامه بشرط التقدم إلى البوليس في المدة القانونية يكون قائماً ويترتب على مخالفته العقاب المنصوص عليه في المادة ٢/٢٤ من القانون رقم ٧/٤ لسنة ١٩٥٢.

الطعن رقم ١٠٠٠ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٧٦ بتاريخ ١٤/١٠/١٩٥٤

إن هدف المشرع من إصدار القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠ واستبداله بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ هو تمكين السلطات المصرية من إحكام مراقبتها للأجانب الذين يدخلون الديار المصرية أو يغادرونها ومن تباع وتقلاتهم بداخل الجمهورية المصرية، ولتحقيق هذا الغرض أوجب على الأجنبي ذاته، إلا في بعض حالات إستثنائية حددها، وعلى كل من آواه أو أسكه، أن يبلغ مقر البوليس الواقع في دائرته محل سكن الأجنبي



فى الميعاد الذى عينه من وقت وصوله إلى محل إقامته أو من مغادرته له. وقد عمم المشرع هذا الإلتزام حتى شمل كل من يؤوى الأجنبى أو يسكنه معه أو يؤجر له محلاً للسكن فعبر عنه فى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠ بأن أوجب التبليغ على " كل من أوى أجنبياً أو أسكنه معه أو أجر له محلاً للسكن " وأبرزه فى القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ بقوله " على مدير الفندق أو النزل أو أى محل آخر من هذا القبيل وكذلك كل من أوى أجنبياً أو أسكنه "، لعبارة كلا النصين تشمل من يسكن الأجنبى معه فى سكن واحد بأجر أو بعير أجر، ومن يؤجر له مسكناً مستقلاً لسكناء وقد أفصح المشرع عن مراده هذا فى قانون سنة ١٩٥٢ بحذف كلمة " معه " الواردة فى قانون سنة ١٩٤٠ بعد " أسكن " حتى يشمل النص الموجز كل الحالات التى أوردتها تفصيلاً فى قانون سنة ١٩٤٠. ولا محل للقول بأن التعبير بكلمة " أسكنه " فى قانون سنة ١٩٥٢ دون النص صراحة على من يؤجر مسكناً للأجنبى كما كان الحال فى قانون سنة ١٩٤٠ قصد منه إخراج من يؤجر مسكناً للأجنبى من واجب الإلتزام بالتبليغ، لأن القول بهذا يتطوّل على تطبيق للمدلول اللغوى للفعل " أسكن " بلا مقتضى يبرره من صياغة المادة أو من روح التشريع.

#### الطعن رقم ١٠٠١ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٨٣٠ بتاريخ ١٢/٤/١٩٥٥

- إن الإخطار المنصوص عليه فى المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ هو واجب عام مطلق على من وجه إليهم الخطاب فى المادة المذكورة بدون إستثناء يسوى فى ذلك أن يكون الأجنبى ذاته معفى من تقديم نفسه للبوليس لأى سبب من أسباب الإغفاء أو غير معنى وذلك تحقيقاً للحكمة التى توخاها القانون من هذا النص وهى إحكام الرقابة على دخول الأجانب الأراضى المصرية ومخروجهم منها.

- إن إقامة الزوجة مع زوجها فى مسكن بذاته لما يدخل فى معنى الإيواء والإسكان الواردين فى نص المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢.

#### الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٤٦٧ بتاريخ ١٦/٤/١٩٦٨

- غير المقيم هو من يقيم فى مصر إقامة مؤقتة أو غير مشروعة، أما المقيم فهو من ينطبق عليه أحد الشروط الواردة فى المادة ٢٤ من قرار وزير الإقتصاد رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠.

- الإقامة فى الأصل واقعة مادية ومسألة فعلية، وإذا كان الشارع قد اعتبر من يقيم إقامة مؤقتة أو غير مشروعة فى حكم غير المقيم فمعنى ذلك أنه قصد بالإقامة المتحيرة أن يتوافر لها شروطا المشروعة والإعتياد ولما كان شرط الإعتياد يقبل التفاوت ويخضع للتأويل الذى لا تستد به المراتع وهو ما أراد الشارع تلافيه فقد حددت اللائحة مدة الإقامة المعتادة بخمس سنوات.

الطعن رقم ٢٢٤٨ لسنة ٤٧مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ١٦١ بتاريخ ١٢/١١/١٩٣٠

الجنسية إنما تكتسب للمستقل ولا تسند إلى ما قبل وقت إكسابها ولا يمكن أن يكون الررجعي يسحب على الماضي. ومن نتيجتها أن يدخل الشخص في جنسيته الجديدة حاملاً ما له وما عليه فإن كان جنس جنائية حوكم بسببها أثناء قيام جنسيته القديمة أمام السلطات المختصة فلا تجوز محاكمته مرة أخرى لدى سلطات جنسيته الجديدة. غير أن هذه القاعدة ليست صحيحة على إطلاقها فإنه إذا جاز تطبيقها على الجاني الذي حوكم وتنفذ الحكم عليه فعلاً أثناء قيام جنسيته القديمة فإنها تمتنع الإنطاق إذا كانت المحاكمة حصلت ولا تنفذ الحكم قبل الدخول في الجنسية الجديدة. بل إن هذه المحاكمة تعتبر غير موجودة هي والحكم الذي إنتهت به. ذلك لأن من لوازم كل دولة أن تكون مستقلة بشئون إدارتها وقضائها وأن تقوم هي دون غيرها بتنفيذ ما يصدره قضاؤها من الأحكام باسم السلطة الشرعية العليا فيها أو باسم أمته ولا تستطيع إلزام أى دولة أخرى بتنفيذ تلك الأحكام، كما أن أى دولة أخرى لا تقبل أن تنفذها ما لم يكن بين الدولتين إتفاق بهذا الخصوص. فإذا أصدرت دولة أجنبية حكماً ضد متهمة وتجنس المحكوم عليه بجنسية أخرى قبل تنفيذ الحكم فإن هذا الحكم الذي لا وجود لمن ينفعه يصبح في حكم المندوم ما دامت قيمة الأحكام هي بتنفيذها لا بمجرد تدوينها في بطون الأوراق. وسقوط هذا الحكم يبنى عليه حتماً سقوط ما تقدم من إجراءات المحاكمة ويصبح المحكوم عليه كأنه لم يحاكم قط ويصبح لسلطة الإتهام الخاص هو لها في جنسيته الجديدة أن تصرف في تهمة بحسب تقديرها هي لأفعالها الجنائية وطبقاً لأصول القانون المتبع.

الطعن رقم ١٣٤٩ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٢٥ بتاريخ ١١/١١/١٩٦٠

يبين من نص المادتين الرابعة والسابعة من المرسوم بقانون ٧٤ لسنة ١٩٥٢ - في شأن جوازات السفر وإقامة الأجانب - المعدل بالقانون ٥٥/٢٧٤ أن الإلتزام المنصوص عليه في المادة السابعة مستقل عن الإلتزام المنصوص عليه في المادة الرابعة ولا تنافي بينهما، فلا يؤثر أحدهما في الآخر من جهة وجوبه على صاحبة عند وجود سببه، فالإختار المنصوص عليه في المادة السابعة من المرسوم بقانون المذكور واجب على كل من وجه الشارع إليهم الخطاب في المادة المذكورة، وكذلك الحال بالنسبة إلى حكم المادة الرابعة وكل ذلك تحقيقاً للمحكمة التي توخاها الشارع من ازدواج التبليغ، وهي إحكام الرقابة على الأجنبي بعد دخوله الأراضي المصرية وأثناء إقامته بها تبعاً لما تقتضيه مصلحة الأمن العام وهذه الرقابة لا تنال إلا بقيام المؤدى بما فرضه عليه القانون من الإلتزام بالتبليغ إرتأى الشارع لأهميته جعل العقوبة على مخالفته أشد وطأة من العقوبة التي تقع على الأجنبي إذا هو لم يقم بالإلتزام المفروض عليه في المادة الرابعة.

**\* الموضوع الفرعي : القوانين المنظمة للإصلاح الزراعي :**

**الطعن رقم ١١٣ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٢٢٣ بتاريخ ١٩٥٤/١٢/٢**

إن التعديل الذى أدخل على الرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ بموجب المرسوم بقانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٣ اقتصر على المادتين ٩ و ١٠ من المرسوم الأول وتناول إستبدال الغرامة بعقوبة القلوع والمصادرة الواردتين بهما. ولم يتعرض للمادة الثانية عشرة التى تنص على العقوبة الأصلية، ومفاد ذلك وجوب الحكم بالغرامة المذكورة بوصفها غرامة تعويضية نظير ترك المحصول لزراعة دون مصادره لجانب الحكومة مما يقتضى وجوب أن يحكم أيضاً بالعقوبة الأصلية المنصوص عليها فى المادة ١٢ من القانون التى لم يتناولها التعديل.

**الطعن رقم ١٥٠١ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٣٥٢ بتاريخ ١٩٥٤/١٢/٢٧**

إن المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ بتحديد المساحة التى تزرع قطعاً فى السنوات ١٩٥٢/١٩٥٣ و ١٩٥٣/١٩٥٤ و ١٩٥٤/١٩٥٥ الزراعية إذ نص فى الفقرة [ أ ] من المادة الرابعة منه على أنه لا يجوز لأى شخص أن يزرع القطن فى السنوات الثلاث المذكورة فى أرض زرعته محصولاً شتوياً غير الرسم " القلب " فى السنة الزراعية نفسها، فقد اتبادر بذلك أنه قانون مزقت من نوع ما نص عليه فى الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من قانون العقوبات لأن أحكامه تنهى عن ارتكاب فعل فى مدة زمنية محددة ويطل العمل بها بانقضاء هذه المدة بغير حاجة إلى صدور قانون بالغائها. وقد صدر بعدئذ القانون رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون المتقدم الذكر ونص فيه على وقف العمل بأحكام الفقرة [ أ ] من المادة الرابعة المشار إليها آنفاً فى السنين ١٩٥٣/١٩٥٤ و ١٩٥٤/١٩٥٥ الزراعتين وهذا الوصف لا ينسحب أثره على السنة الزراعية السابقة عليهما ويلزم من ذلك وجوب تطبيق أحكام ذلك المرسوم بقانون على المخالفات التى وقعت فى ظله.

**الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١١٦٠ بتاريخ ١٩٥٥/٦/٢١**

إن قرار وزير الزراعة الصادر بتاريخ ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ تنفيذاً للقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٧ الخاص بتنظيم إنتاج بلرة القطن المدة للتقاوى وتداولها والإتجار فيها قد أوجب فى مادته الأولى " على من يرغب فى الحصول على بلرة التقاوى تقديم طلب بذلك على إستمارة خاصة " ونص فى المادة الثانية على أنه " لا تصرف التقاوى المطلوبة بالإستمارات المذكورة إلا إذا اعتمدها معاون الزراعة وختمت بخاتم مكتب الزراعة المختص بعد التحقق من صحة البيانات الواردة بها ". كما نص فى المادة الرابعة عشرة على " أن تحفظ الإستمارة التى حصل بموجبها صرف بلرة التقاوى لدى الجهة التى أجرت الصرف " ويستفاد

من هذه النصوص أن الصرف لكى يكون معافاً عليه طبقاً للقانون آنف الذكر يجب أن يكون مقرونًا بالتسليم الفعلى لا بمجرد التعاقد على البيع.

#### الظعن رقم ٧٤٥ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٤٠٣ بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٥

المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ بتحديد المساحة التى تزرع قطعاً فى السنوات ١٩٥٢/١٩٥٣ و ١٩٥٣/١٩٥٤ و ١٩٥٤/١٩٥٥ والزراعة إذ نص فى الفقرة ب من المادة الرابعة منه على أنه لا يجوز لأى شخص أن يزرع القطن فى السنوات الثلاث المذكورة فى أرض زرعت قطعاً فى السنة الزراعية السابقة قد أئاد بذلك أنه قانون مؤقت من نوع ما نصر عليه فى الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من قانون العقوبات لأن أحكامه تنهى عن ارتكاب فعل فى مدة زمنية محددة ويطلب العمل بها بانتقضاء هذه المدة بغير حاجة إلى صدور قانون بالغائه، وإذا كان قد صدر بعدئذ القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ ونص فيه على وقف العمل بأحكام الفقرة ب من المادة الرابعة المشار إليها آنفاً فى الستين الزراعتين ١٩٥٤/١٩٥٥ و ١٩٥٥/١٩٥٦ فإن هذا الوقف لا ينسحب أثره على السنة الزراعية السابقة عليهما بل يجب تطبيق أحكام ذلك المرسوم بقانون على المخالفات التى وقعت فى ظلّه.

#### الظعن رقم ١٨٤٨ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ١٨٨ بتاريخ ١٩٥٨/٢/١٨

إن ما فعله المشرع بإصداره القانون رقم ٧١ سنة ١٩٥٣ الذى لم يأت بمجديد لم ينص عليه فى القانون رقم ١ سنة ١٩٢٦ المعدل بالقانون رقم ٧٨ سنة ١٩٤٦ سوى تخفيف العقوبات الأصلية والتجبية هو الإلغاء الضمنى للقانون رقم ١ سنة ١٩٢٦ الذى ١٩٢٦ كان ينظم زراعة الأرز فى البلاد وإن لم ينص على ذلك صراحة فى دياجته ما دام التشريع الجديد قد أعاد تنظيم نفس الوضع تنظيمًا كاملاً.

#### الظعن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٢٨٥ بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢

منى كانت الخطة التى وضعها القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٣ - فى شأن شراء محصول القطن - المعدل بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥٤ - بتكليف لجنة القطن المصرية بشراء ما يعرض عليها من أقطان موسم ٥٣/٥٢ بالسعر الذى حدده على أن تقوم اللجنة ببيع ما لديها من أقطان للتصدير والإستهلاك المحلى على أساس الأسعار العالمية - إنما تنبى الحفاظ على مصلحة الدولة وتأمين التعامل فى محصول القطن، فإن الخروج عن مقتضى الواجبات التى أئملها وذلك بشراء الأقطان للإستهلاك المحلى عن غير طريق اللجنة المذكورة المنوط بها وحدها التعامل فيها وبسعر أداء الفرق بين سعر شراء اللجنة وسعر بيعها للأقطان الماثلة للأقطان موضوع المخالفة وقت وقوعها، تتوافر به الجريمة التى دين الطاعن بها، والتى يكفى لقيامها

علم الجاني بالفعل المثلث قانوناً أو قعوده عن التحقيق من سلامة عملية الشراء، وهو ما دلل الحكم المطعون فيه على إتمامها لحساب الطاعن وتهاونه في التحري عن مصدر تلك الأقطان. ومن ثم فإن الحكم قد أصاب صحيح القانون حين دان الطاعن بتلك الجريمة.

الطعن رقم ٢١٤٤ لسنة ٣٦ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ٥٨١ بتاريخ ١٩٦٧/٤/٢٥

إن تخصيص جزء من الأراضي الزراعية للمنفعة العامة لا يفتقد بالنسبة إلى حائزها صفتها كأرض زراعية ما دام أنها لم تستخدم بعد في الغرض العام الذي خصصت من أجله.

الطعن رقم ١٩٠١ لسنة ٢٩ مكتب قتي ١١ صفحة رقم ٥٣٥ بتاريخ ١٩٦٠/٥/٣١

تقع الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٥ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ - كما تدل عباراتها الصريحة بمجرد المخالفة وهي الزراعة في المنطقة التي حرمت زراعة الأرز فيها - في حين أن المخالفة في الأحوال الأخرى التي أوجب القانون الإعلان فيها إنما تقوم على عدم الاستجابة لأوامر مفتش الصحة في خصوص الإحتياطات التي رأى الشارع للصالح العام إلزام أصحاب الشأن بها - يؤكد هذا المعنى ما جاء بالمادة ٢٠ من القانون المذكور. إذ لو كان الشارع قد أطلق النص في المادة الثامنة عشرة وعمم حكمه لما كان هناك محل لأن يفرد للمادة ١٥ حكماً خاصاً وأن يفرق بينها وغيرها في العقوبات - وورود المادة الثامنة عشرة بعد المادة ١٥ ليس من شأنه أن يغير من طبيعة كل جريمة من الجريمتين المشار إليهما في المادتين - خصوصاً وأن الشارع لم يشترط لزراعة الأرز في المناطق اغرمة أية إحتياطات معينة أسوة بالجرائم الأخرى.

#### \* الموضوع الفرعي : القوانين المنظمة للمؤسسات الإقتصادية :

الطعن رقم ٢٧٤٨ لسنة ٣٢ مكتب قتي ١٤ صفحة رقم ٢٠٢ بتاريخ ١٩٦٣/٣/١٩

تنص المادة ٧٦ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ - بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة والتوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة - على أنه "لمدبري الشركات سلطة كاملة في النيابة عنها ما لم يقضى عقد تأسيس الشركة بغير ذلك". ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن عقد تأسيس الشركة لا يجرم على المظنون ضده تمثيلها في الدعاوى التي ترفع منها، وكانت الدعاوى المدنية قد رفعت منه بصفته نائباً عن الشركة، فإنها تكون قد رفعت من ذي صفة في رفعها ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعاوى المدنية وبقبولها صحيحاً في القانون.

الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٤ مكتب قتي ١٥ صفحة رقم ٣٤٩ بتاريخ ١١/٥/١٩٦٤

بين من إستقراء نصوص القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسة الاقتصادية وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦٥ لسنة ١٩٥٩ بتأسيس الشركة العامة لإستصلاح الأراضي وقرار مجلس إدارة المؤسسة الاقتصادية بإنشاء هذه الشركة وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة أنه قد رخص للمؤسسة الاقتصادية بتأسيس شركة مساهمة متمتعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة تدعى الشركة العامة لإستصلاح الأراضي لتحقيق غرض معين وهو القيام بعمليات إستصلاح الأراضي الزراعية في الجمهورية العربية المتحدة وتعميرها وإقامة المنشآت والمشروعات والقيام بالدراسات اللازمة لذلك - ثم ألحقت هذه الشركة بالمؤسسة العامة لإستصلاح الأراضي وبقيت تتمتع بشخصية معنوية وكيان مستقل عن شخصية الدولة ولا تخضع لقراراتها لإعتماد المؤسسة العامة إلا في مسائل محددة مثل تلك التي تمس السياسة العامة والتخطيط والنسويق - وقد ألغى المشرع عن ذلك صراحة في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة كما ألغى عن إنجازه إلى عدم اعتبار موظفي هذه الشركة من الموظفين المأمين بما نص عليه في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ بإصدار لائحة نظام موظفي وعمال الشركات التي تتبع المؤسسات العامة من سريان قوانين العمل والأمنيات الإجتماعية على موظفي هذه الشركات وذلك على خلاف موظفي المؤسسات العامة الذين أخصتهم لأحكام القوانين والنظم السارية على موظفي الدولة طبقاً لما نص عليه في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ - وذلك فيما عدا جريمة الرشوة إذ أضاف المشرع إلى المادة ١١١ من قانون العقوبات لفقرة مستحددة نصت على أنه يعد في حكم المرتشي " الموظف العمومي " مستخدمو الشركات التي تساهم الدولة في مالها بتصيب ما. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى أن الطاعن وهو يعمل سابقاً بالشركة العامة لإستصلاح الأراضي لا يعد موظفاً أو مستخدماً عموماً ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية قبله لرفعها من غير ذي صفة يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً.

الطعن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٣٤ مكتب قتي ١٦ صفحة رقم ٤٣٠ بتاريخ ٤/٥/١٩٦٥

أن شركة السكر والقطر المصرية بوضعها الذي أنشئت عليه طبقاً للقانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٦ - والذي وقع الحادث في ظل أحكامه - ظلت تحفظ بشخصيتها القانونية المستقلة عن الدولة وإشراك الدولة في رأس مالها بالتصيب الذي حدده القانون طبقاً للأسلوب المعروف في النطاق الإقتصادي بأسلوب الإقتصاد المختلط تمشياً مع خطة التنمية الإقتصادية والأهداف التي وضعت لها - ليس من شأنه أن يبرر من

شان تلك الشركة القانوني كشركة مساهمة تخضع لأحكام القانون الخاص وتسرى عليها أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات الترسية بالأسمهم والشركات ذات المسئولية المحدودة. ولا يمس طبيعة هذه الشركة كشخص معنوى يملك رأس المال دون المساهمين فيها بما فيهم الدولة وله ذمة مالية مستقلة عن ميزانيتها. ولا يقدح فى هذا ما تقوم به الدولة من هيمنة على الشركة تتمثل فى إشراكها بمندوبيها فى مجلس الإدارة وفى رقابتها على نشاطها ،، ذلك بأن حدود هذا الإشراف تقف عند حد التوجيه والتخطيط تمشياً مع السياسة الاقتصادية العامة وإتضاء تحقيق التوازن بين المصلحة العامة والمصالح الخاصة. بل إن سلطة الجمعية العمومية للشركة المشار إليها بوصفها من شركات المساهمة ظلت كاملة إلى وقت صدور القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢ بتحويل مجالس إدارة المؤسسات العامة الواردة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ سلطة الجمعية العمومية أو جماعة الشركاء بالنسبة إلى الشركات التابعة لها وذلك إستثناء من أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ وفى الحدود التى بينها القانون. ولما كان التعديل الذى أدخل على المادة ١١٣ من قانون العقوبات بمقتضى القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ - بعد ولعنة الدعوى - لا يعطى أثره على الواقعة المطروحة، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتطبيق المادة ١١٣ من قانون العقوبات المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ على اعتبار أن المال المستولى عليه مملوك لإحدى الهيئات العامة يكون قد أعطى فى تطبيق القانون.

#### الطعن رقم ١٣٨٣ لسنة ٣٦ مكتب قضاى ١٨ صفحة رقم ٢٠٩ بتاريخ ١٤/٢/١٩٦٧

المؤسسات العامة بحسب الأهل أجهزة إدارية لها شخصية اعتبارية مستقلة تشنها الدولة لتباشر عن طريقها بعض فروع نشاطها العام وتتيح فى إدارتها أساليب القانون العام وتمتع فى ممارستها بقسط من حقوق السلطة العامة بالقدر اللازم لتحقيق أغراضها. ولما كانت المؤسسة العامة التعاونية الإستهلاكية هى التى أسست بمفردها ومن مالها - المملوك للدولة بحكم القانون - الجمعية التعاونية الإستهلاكية المركزية وهى التى تتولى الإشراف على شئونها وإعتماد قراراتها التنظيمية فإن الجمعية بنظامها بادئ الذكر والذى خلا من أى عنصر من عناصر النظام التعاونى كنظام من أنظمة القانون الخاص تعتبر بحكم القانون جهازاً إدارياً من أجهزة المؤسسة العامة أو فرعاً من فروعها، وبالتالي فإن موقعى ومستخدمى تلك الجمعية يعتبرون موظفين ومستخدمين فى تلك المؤسسة وتجربى عليهم الأحكام الخاصة بهم. ومن ثم فإن العاملين فى المؤسسات العامة والجمعيات والشركات التى تشنها بمفردها يكونون فى حكم الموظفين العموميين فى تطبيق نصوص وأحكام الرشوة عملاً بالمادة ١١١ من قانون العقوبات.

**الطعن رقم ٢٠١٥ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٢٩٩ بتاريخ ١٩٦٧/٣/٦**

- مؤدى نصوص المواد ١، ١٥/١، ١٢ من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ أن الموظف في أحد بنوك الائتمان الزراعي والتعاوني يعتبر من موظفي الشركات التابعة للمؤسسة المصرية العامة للإئتمان الزراعي والتعاوني، أما رئيس مجلس إدارة كل من هذه البنوك وهو في الوقت نفسه ممثل المؤسسة فيعتبر من موظفي المؤسسات العامة.

- الموظف أو المستخدم العام هو الذي يعهد إليه بعمل دائم في عدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام عن طريق شغلته منصباً يدخل في التنظيم الإداري لذلك المرفق. والمؤسسات العامة على ما يبين من قوانين إصدارها رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ ورقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ فالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦، هي مرفق عامة يديرها أحد أشخاص القانون العام إقتصادياً أو زراعياً أو صناعياً أو مالياً. ومن ثم فإن العاملين فيها يعدون من الموظفين أو المستخدمين العامين. وقد ألغى المشرع عن هذا الاتجاه بما نص عليه في القرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بإصدار لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة من خضوعهم لأحكام القوانين والنظم السارية على موظفي الحكومة. ولا يغير من هذه النظم صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بمرافق أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها القرار رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين في المؤسسات العامة، ذلك بأن خضوع العاملين بالمؤسسات العامة لأحكام تلك اللائحة لا يسلب عنهم صفة الموظف أو المستخدم العام ما دام أنهم يشغلون مناصب تدخل في التنظيم الإداري لمرفق عام يديره أحد أشخاص القانون العام. ولما كان المظنون ضده بإعباره موظفاً بإحدى المؤسسات العامة يعد من الموظفين العامين، وكانت اللجنة المسندة إليه قد وقعت أثناء تأدية وظيفته وبسببها، فإنه يجري في شأنه القيد الذي قيد به المشرع رفع الدعوى الجنائية في الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية.

**الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٤٠٥ بتاريخ ١٩٦٧/٣/١٣**

ورد نص المادتين الرابعة والخامسة من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٨ بوجوب إستعمال اللغة العربية في المكتابات واللائقات - في عموم لم يخص في مسئول بعينه عن تنفيذ أحكام القانون، كما نصت الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة بإلزام الشركات وأعمال التجارية والصناعية به، وقد دل الشارع بذلك على أن المخاطب بأحكام المادتين المشار إليهما هو كل من إتصل بتلك السلع مسعوراً كان أو تاجراً يعرضها للبيع أو يبيعها للجمهور، ومن ثم فإن القول بأن المتزعم بذلك هو المسعرد وحده فيه تخصيص بغير تخصيص لا سند له من القانون.



- من مقتضى المادتين ٢٨، ٣٢ من القرار بقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الذي يحكم واقعة الدعوى أن شركة القطاع العام وحدة اقتصادية ذات شخصية اعتبارية تقوم على تنفيذ مشروع اقتصادي وفقاً لخطة التنمية، ووصولاً إلى هذه الغاية يحول مجلس إدارة الشركة السلطات اللازمة لمباشرة النشاط دون التقيد بموافقة المؤسسات العامة التي انحسرت سلطاتها وانصرفت - وفقاً للمادة الثالثة من القانون - على التخطيط ومتابعة تحقيق الأهداف المقررة للوحدات الاقتصادية التابعة لها والتنسيق بينها وتقييم أدائها دون تدخل في شئونها التشغيلية وذلك بحسبان أن المؤسسة أضحيت وحدة اقتصادية قابضة تقوم في مجال نشاطها بالمشاركة في تنمية الاقتصاد القومي الإشرافي ومعاونة الوزير في تحقيق أهداف خطة التنمية، وإنطلاقاً من هذا المفهوم في استقلال الشركة في أداء رسالتها عولت المادة ٤٩ من القرار بقانون آنف البيان لمجلس الإدارة جميع السلطات اللازمة للقيام بالأعمال التي تقتضيها أغراض الشركة، ورغبة في تحرير الشركات من القيود في حدود الإطار العام المرسوم لها نيط بالمجلس - كقيادة جماعية وضع اللوائح الداخلية لتنظيم أعمال الشركة وإدارتها، كما نصت المادة ٥٤ من القرار بقانون على أن ينص رئيس مجلس الإدارة بإدارة الشركة وتصريف شئونها ومن أحصاها تنفيذ قرارات مجلس الإدارة. وحول الوزير في المادة ٥٢ من القرار بقانون تحية رئيس وأعضاء مجلس الإدارة المعينين والتنشجين كلهم أو بعضهم إذا رأى في استمرارهم إضراراً بمصلحة العمل.

- لما كانت المادة الأولى من مواد إصدار القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام - الذي يحكم واقعة الدعوى - قد نصت على أن تسري أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص في هذا النظام. وكانت المادة الأولى منه قد حولت مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية وضع هيكل تنظيمي لها وجدول بالقرارات الوظيفية ونظمت المادة الخامسة منه طرق التعيين في الوظائف المختلفة للوحدة الاقتصادية نصت على أنه فيما عدا رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة الذين يعينون بقرار من رئيس الجمهورية يكون التعيين في وظائف الإدارة العليا بقرار من الوزير المختص. مما مفاده مجتمعاً استقلال شركة القطاع العام عن المؤسسة العامة في أداء نشاطها وإن عمل رئيس مجلس إدارة الشركة بعد وظيفة من وظائفها بتقاضى شغلها عنها أجراً وبدل تمثيل مقابل إنصرافه إلى عمله بها والفرغ لشئونها شأنه في ذلك شأن سائر العاملين مما يجعل علاقته بهذه الشركة ليست تنظيمية بل علاقة عمل تعاقدية تتميز بعنصر التبعية المميزة لعقد العمل وتنفي عنه صفة الموظف العام وليس من شأن إشراف المؤسسة العامة وما لها من سلطة التخطيط والتنسيق والمتابعة والتقييم أن يخضف على الوحدة الاقتصادية وصف السلطة العامة وإنما تظل هذه الوحدة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تمارس نشاطها في نطاق

القانون الخاص تربطها بموظفيها علاقة تعاقدية يحكمها قانون العمل كما تخضع لأحكام القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بظام العاملين بالقطاع العام ولا يغير من طبيعة هذه العلاقة ما نصت عليه المادة ٤٨ من القرار بقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ من أن تعيين رئيس مجلس إدارة الشركة يكون بقرار من رئيس الجمهورية لأن ذلك لا يعدو في حقيقته أن يكون تنظيمًا للعلاقة التعاقدية القائمة بين رئيس مجلس الإدارة وبين الشركة التي يعمل بها بالإضافة إلى أن أداة التعيين لا تسبغ عليه صفة الموظف العام ما دامت عناصرها غير متوافرة في جانبه وهي أن يعهد إلى الشخص بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أشخاص القانون العام الأخرى بأسلوب الإستغلال المباشر عن طريق شغل وظيفة تتدرج في التنظيم الإداري لهذا المرفق مما مؤده أن رئيس مجلس الإدارة لا يعد موظفًا عامًا في المفهوم العام للموظف العام.

- المشرع كلما رأى اعتبار العاملين في شركات القطاع العام في حكم الموظفين العاملين في موطن ما أورد فيه نصاً كالشأن في جرائم الرشوة وإختلاس الأموال الأمانة والتسبب باحطاً الجسم في إلحاق ضرر جسيم بالأموال العامة وغيرها من الجرائم الواردة في البابين الثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات حين أضاف بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ إلى المادة ١١١ من قانون العقوبات لفقرة مستحدثة نصت على أن يعد في حكم الموظفين العموميين في تطبيق نصوص الجرائم المشار إليها مستخدمو الشركات التي تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت فجعل هؤلاء العاملين في حكم أولئك الموظفين العموميين في هذا المجال فحسب دون سواء. لما كان ذلك وكان المشرع لم يورد نصاً من شأنه أن يجعل العاملين في شركات القطاع العام وعلى رأسهم رئيس مجلس الإدارة في حكم الموظف العام في مفهوم نص المادة ١٢٣ من قانون العقوبات ومن ثم فلا مجال لإنزال حكم هذه المادة على رئيس مجلس الإدارة الذي تنحصر عنه صفة الموظف العام.

- لما كان الطاعن وهو يشغل وظيفة رئيس مجلس إدارة إحدى شركات القطاع العام لا يعد موظفًا عامًا في حكم المادة ١٢٣ من قانون العقوبات، فإن النعي على الحكم باحطاً في تطبيق القانون يكون في محله، ومن لم يعين على هذه المحكمة عملاً لنص المادة ٣٩/١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تصحح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون والقضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه وبإعادة الطاعن لما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية.

للطعن رقم ٦٤٣٢ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٤٨١ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٣

من المقرر طبقاً لأحكام كل من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقرار بقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ وقانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ -

المعمول بهما في تاريخ واقعة الدعوى، واللذين حل محلهما قانون هينات القطاع العام وشركائه الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ وقانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - أن شركات القطاع العام تستقل عن المؤسسة العامة آنذاك في أداء نشاطها وأن عمل رئيس مجلس إدارة الشركة بعد وظيفة من وظائفها يتقاضى شغلها منها إجراء وبدل تمثيل مقابل إنصرافه إلى عمله بها والفرغ لشؤونها شأنه في ذلك شأن سائر العاملين ١٤ يجعل علاقه بهذه الشركة ليست تنظيمية بل علاقة تعاقدية تتميز بصنهر النجعة المعززة لعقد العمل وتتضى عنه صفة الموظف العام وليس من شأن إشراف المؤسسة العامة وما لها من سلطة التخطيط والتنسيق والمتابعة والتقييم أن يفضى على الوحدة الاقتصادية وصف السلطة العامة وإنما تذلل هذه الوحدة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تمارس نشاطها في نطاق القانون الخاص تربطها بموظفيها علاقة تعاقدية يحكمها قانون العمل كما تخضع لأحكام قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ولا يغير من طبيعة هذه العلاقة ما نصت عليه المادة ٤٨ من هذا القانون من أن تعيين رئيس مجلس إدارة الشركة يكون بقرار من رئيس الجمهورية لأن ذلك لا يعدو في حقيقته أن يكون تنظيمياً للعلاقة التعاقدية القائمة بين رئيس مجلس الإدارة وبين الشركة التي يعمل بها بالإضافة إلى أن أداة التعيين لا تسبغ عليه صفة الموظف العام ما دامت عناصرها غير متوافرة في جانبها وهي أن يعهد إلى الشخص بعمل دائم في عدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام الأخرى بأسلوب الاستغلال المباشر عن طريق شغله وظيفة تتدرج في التنظيم الإداري لهذا المرفق لما موداه أن رئيس مجلس الإدارة لا يعد موظفاً عاماً في المفهوم العام للموظف العام.

#### • الموضوع الفرعي : تطبيق القانون :

للظن رقم ١٤٠١ لسنة ١٩ مكتب قضي ١ صفحة رقم ٧٦٣ بتاريخ ١٤/٦/١٩٥٠

إن المفاضلة بين تطبيق قانون خاص وقانون عام إنما تكون عند وحدة الفعل المنصوص عليه في كل منهما وحدة تشمل كل عناصر هذا الفعل وأركانه. أما إذا كان الفعل المنصوص عليه في أحدهما يختلف عن الفعل الذي ينص عليه الآخر فإن المزاوجة بينهما مجتعة، ويمتنع بالتبع الإشكال في تطبيقهما لإتطابق كل من القانونين رقم ٥١ لسنة ١٩٣٤ ورقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يماج واقعة مستقلة عن الأخرى، إذ الأول يعاقب على مجرد خلط القطن ولو كان في حيازة مالكه، أو كان لم يصدر بشأنه أية معاملة، أو كان قد حصل الخلط قبل أن يباع أو يعرض للبيع، أى أنه يعاقب على عمل تحضيروى بالنسبة لجريمة الخديعة أو بالنسبة لجريمة الفش المنصوص عليها في المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١، وذلك مهالفة من الشارع في حماية محصول القطن بصفة كونه المحصول الرئيسى في البلاد، وتوغياً منه لنزع الفش

في ذلك المصطلح قبل وقوعه والثاني " القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ " - كما بين من نصوه - يعاقب على خدع المشتري أو الشروع في خدعه، وعلى غش البضاعة والمحاويل على الوجه المبين به كان لا يوجد بين القوانين وحدة في الواقعة التي يعالجها كل منهما. وذلك لا يمنع بالبداهة أن يكون الفعل الواحد مكوناً أحياناً للجريمة المنصوص عليها في كل منهما كان تتم جريمة الخدعة أو غش البضاعة بواسطة خلط أصناف القطن، وفي هذه الحالة يوجد التعدد المعنوي المنصوص عليه في المادة ٣٢ من قانون العقوبات وعندئذ يجب توقيع العقوبة الأشد وهي المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١. وإذا فإذا كانت الواقعة - كما أثبتها الحكم - تتوافر فيها جميع العناصر القانونية للجريمتين المنصوص عليهما في المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ فإنه لا يكون قد أعطي في تطبيق هذا القانون عليها.

الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٢١ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ٥٢٤ بتاريخ ١٩٥٢/٣/٣

إن المادة ٤١ من الدستور قد خولت السلطة التنفيذية تقدير موجبات الإسراع في اتخاذ التدابير التي لا تحمل التأخير، وإذا استعملت هذه السلطة هذا الحق المخول لها، لم عرضت الرسوم على البرلمان في أول اجتماع له وهو صاحب الحق في إسقاطه بعدم إقراره من أحد مجلسيه، فإنه لا يسوغ لسلطة أخرى أن تتدخل في تقدير تلك الموجبات.

الطعن رقم ١٠٢١ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٢٢٣ بتاريخ ١٩٥٢/١٢/٩

إن قانون الإجراءات الجنائية إنما نفذ مفعوله اعتباراً من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ فالحكم الصادر من محكمة الجناح بتاريخ ١٢ من نوفمبر من السنة المذكورة يكون قد صدر في ظل قانون تحقيق الجنايات ويكون للنهابة وفقاً لأحكام ذلك القانون أن تستأنفه ولو كان لم يقض إلا بغرامة قدرها مائة قرش إذ هي لها بمقتضاه أن تستأنف أي حكم صادر في مواد الجناح. وإذا كان الحكم الصادر بعدم جواز إستئناف من النهابة بمقولة إن النهابة لم تطلب إلا الحكم بالغرامة والمصاريف خاطئاً معنياً نقضه.

الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٩١٩ بتاريخ ١٩٥٣/٦/٤

- من المقرر قانوناً أن الإجراء الذي يتم صحيحاً في ظل قانون قائم بظل صحيحاً وخاضعاً لأحكام هذا القانون، فإذا كان التفتيش الذي يشكو منه الطاعن قد أجرى قبل نشر قانون الإجراءات الجنائية فإن قانون تحقيق الجنايات يكون هو الواجب التطبيق عليه.

- إن أحكام المادة ٥ من قانون العقوبات لا تسرى إلا بالنسبة للمسائل الموضوعية دون الإجراءات.

الطعن رقم ١٠٠٢ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٥٩ بتاريخ ١١/١٠/١٩٥٤

من المقرر في تفسير القانون أنه لا يرجع إلى القانون العام " قانون الإجراءات الجنائية " ما دام أنه توجد نصوص خاصة لتنظيم الإجراءات في القانون الخاص " وهو القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ " ومن ثم لا يصح الاحتجاج بمخالفة نصوص قانون الإجراءات الجنائية بشأن ضبط الأشياء ووضعها في إحرار في صدد قانون الفش.

الطعن رقم ١٤٢١ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٣٥١ بتاريخ ١٥/٣/١٩٥٦

قانون الإجراءات الجنائية لم يوجب ثلاثة تقارير الخبراء بالجلسة.

الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١١٩٩ بتاريخ ٢٧/١١/١٩٥٦

مضى كان خطأ المحكمة الإستئنافية فيما قضت به من إلغاء عقوبة الإزالة يلتقى في مؤداه مع ما نص عليه القانون رقم ٢٥٩ سنة ٥٦ من حيث عدم جواز الحكم بالعقوبات التكميلية المبينة فيه مما يبنى عليه إستحالة الحكم بالإزالة، فإن محكمة النقض تجتزئ، ببيان وجه الخطأ القانوني في الحكم وتقضى برفض الطعن.

الطعن رقم ١١٠ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٤٧٨ بتاريخ ٥/٥/١٩٥٨

إن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتقسيم الأراضي قد صدر ونشر بالجريدة الرسمية وفقاً للأوضاع الدستورية فأصبح بذلك نافذاً ونعومعه ممكن إعمالها بغض النظر عن اللاتحة أو القرارات الوزارية التي عولت المادة ٢٥ وزراء الأشغال والداخلية والصحة العمومية والعدل إصدارها ولا يصح تعطيل أى نص ما دام أن إعماله لا يعوقف على شرط.

الطعن رقم ٦٦٣ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٨٨٤ بتاريخ ٦/١١/١٩٦١

القاعدة التى أتت بها المادة ٣٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية إنما هى قاعدة تنظيمية لأعمال محكمة الجنايات لم يرتب القانون بطلاناً على عدم مراعاتها ولا هى تحبر من الإجراءات الجوهرية المشار إليها فى المادة ٣٣١ من ذلك القانون.

الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٧٩٥ بتاريخ ٨/١٢/١٩٦٤

جريمة ترويج العملة مستقلة عن جريمة تقليدها.

**الطعن رقم ٤٠٣٠٢ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٤٢٥ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٣١**

من المقرر أنه عند التعارض بين نصين أحدهما وارد في القانون والآخر في لائحته التنفيذية فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق باعتباره أصلاً للائحة التي هي أداة تشريعية أدنى من القانون. ولما كان مؤدى المادتين ٤١، ٤٣ من القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص ب نقابة الصحفيين أن عملية الانتخاب تباشرها الجمعية العمومية وتتم على مرحلتين متعاقبتين " الأولى " بانتخاب أعضاء مجلس النقابة و" الثانية " وتبدأ بعد إعلان نتيجة المرحلة الأولى بانتخاب النقيب من بين أعضاء مجلس النقابة فإنه لا محل للتحدى بما قصت به المادة ١٤ من اللائحة الداخلية لنقابة الصحفيين المصدق عليها من السيد نائب رئيس الوزراء للثقافة والإرشاد القومي من أن عمليات الانتخاب تبدأ بانتخاب النقيب وإعتباره عضواً من الأعضاء المطلوب إنتخابهم لمجلس النقابة ما لم يكن عضواً من قبل بالمجلس.

**الطعن رقم ٧٣٢ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٦٥٧ بتاريخ ١٩٦٥/١٠/٤**

لا يصح الإعتداد بالتعليمات في مقام تطبيق القانون.

**الطعن رقم ١٣٥٦ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٩٥٧ بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٢٧**

أقام القانون - حيازة المال - قرينة على تحقيق الملك حتى يرفع عن حائزه العت إذا طولب بتقديم سند ملكيته لكل ما في يده.

**الطعن رقم ١٥٨٠ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١١١٣ بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢٠**

لا يصح الإعتداد بالتعليمات في مقام تطبيق القانون.

**الطعن رقم ٢٠٦٦ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١٢٨٦ بتاريخ ١٩٦٧/١٢/١٩**

القاعدة العامة أنه متى كانت عبارة القانون واضحة ولا لبس فيها فإنه يجب أن تعد تعبيراً صادقاً عن إرادة الشارع ولا يجوز الإنحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل أيضاً كان الباعث على ذلك، وأنه لا محل للإجتهاد لإزاء صراحة نص القانون الواجب تطبيقه.

**الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٦٧٧ بتاريخ ١٩٧٠/٥/١٠**

إنه من الواجب على المحكمة أن تطبق القانون تطبيقاً صحيحاً على الوقائع الثابتة في الدعوى، ما دامت لم تخرج عن حدود الواقعة المرفوعة بها الدعوى أصلاً ولم تفقد نطاق عناصرها القانونية، وهو واجب عليها أن تمارسه حملاً قبل قضائها في الدعوى دون لفت نظر الدفاع، ولا يعطى ذلك للطاعن حقاً في إثارة دعوى الإخلال بحق الدفاع فمن واجب منهم أن يضمن دفاعه القانون الذى يعاقب على الواقعة المسندة

ومن ثم يكون إدعاء الطاعن أن الحكم قد إنتهى على الإخلال بحقه في الدفاع لأن النيابة طلبت عقابه بالمادتين ٢/٤، ٥٤ من قرار الصومين رقم ٥٤ لسنة ١٩٤٥، ولكن المحكمة أوقعت عليه العقوبة المقررة بالمادتين ١٤، ٢/٢٦ من قرار الصومين رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦، يكون غير صحيح.

الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٤٨٣ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٧

جرى نص الفقرة الأولى من المادة ٢٩٢ من قانون العقوبات بأن " يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تزيد على خمسين جنيهاً مصرياً أى الوالدين أو الجدين لم يسلم ولده الصغير أو ولد ولده إلى من له الحق في طلبه بناء على قرار من جهة القضاء صادر بشأن حضنته أو حفظه " لمناط تطبيق هذا النص أن يكون قد صدر قرار من القضاء بشأن حضانة الصغير أو حفظه وامتنع أحد من الوالدين أو الجدين عن تسليمه إلى من له الحق في طلبه بناء على هذا القرار.

الطعن رقم ٨٠٥ لسنة ٤٥ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٥٢٨ بتاريخ ١٩٧٥/٦/٢٢

لما كان حاصل تشريعات الرقابة على النقد الأجنبي وتنظيم الإستيراد هو حظر مطلق وتنظيم إداري يسمح بالإستثناء عن طريق إصدار القرارات اللازمة في حدود الضوابط التشريعي وكانت القرارات المتعاقبة الصادرة من الوزير المختص في شأن الإستيراد بدون تحويل عملة وإستيراد السلع من الخارج بدون ترخيص وفقاً لنظام السوق الموازية تخص فئات وأشخاصاً معينة هي المخاطبة بهذه القرارات أما غير المخاطبين بها والتي لا تسرى عليهم الصفات المنصوص عليها فيها فقد ظل الحظر بالنسبة إليهم قائماً، فإن الحكم المطعون فيه وقد خالف هذا النظر بما تردى فيه من تفسير وتأويل خاطئين حين إنتهى إلى أن مقتضى صدور هذه القرارات إباحة التعامل في النقد الأجنبي والمقاصة إذا لرتكبا لتمويل أذون الإستيراد، وإلغاء تراخيص الإستيراد بصورة مطلقة شاملة بدعوى أن تلك القرارات تعد من قبل القانون الأصلح للمتهم. مما مؤداه تعديل نص المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المشار إليه وتعطيل نص المادة الأولى من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ والمادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٣، يكون قد أعطى في تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٨٥٢ لسنة ٤٥ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٢٥٧ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٢

من المقرر أن قانون المرافعات يعتبر قانوناً عاماً بالنسبة لقانون الإجراءات الجنائية فمعين الرجوع إلى ذلك القانون لسد ما في القانون الأخير من نقص أو للإعانة على أعمال القواعد المنصوص عليها فيه.

الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١١١ بتاريخ ١٩٧٧/١/١٧

تفرع الطاعن بعدم إخطاره عن سملت إليه الصورة لا يجديه أيضاً ذلك أن البين من إجراءات الإعلان أنها قد تمت بعد ١٩٧٤/٨/٢٩ فيكون قد أدركها الصلح المدخل على الفقرة الثانية من المادة ١١ من قانون المرافعات بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٤ المعمول به إعتباراً من هذا التاريخ والتي لا تشترط إخطار المعلن إليه بكتاب سجل يحير فيه عن سملت إليه الصورة إذا كان الإعلان قد تم في موطنه وقصرت هذا الإخطار وعلى حالة الإعلان لجهة الإدارة.

الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٦٢٢ بتاريخ ١٩٧٧/٥/١٦

لا يصح الإعتداد بالتعليمات في مقام تطبيق القانون.

الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٧٥٢ بتاريخ ١٩٨١/١٠/٢٥

من المقرر أن أحكام القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٤٠ في شأن تقسيم الأراضي المعدة للبناء لا تنطبق على واقعة بناء الدور الأول العلوى، لأن القانون المذكور مقصور بالنسبة للبنى على تلك التى تقام على الأرض ومن لم فهو رهن بإقامة الطابق الأرضى ولا شأن له بالطوابق التالية غير المتصلة بها.

الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٤٩٦ بتاريخ ١٩٨٢/٤/٢٠

صدر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - فقد نص في المادة ١٧ منه على أنه " لا يجوز للمؤجر بالذات أو بالواسطة إقتضاء أى مقابل أو أتعاب بسبب تخمير العقد أو أى مبلغ إضافى خارج نطاق عقد الإيجار زيادة عن التأمين والأجرة المنصوص عليها في العقد ويسرى هذا الحظر أيضاً على المستأجر " . كما نصت المادة ٤٥ من هذا القانون على أنه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام المادة ١٧ سواء كان مؤجراً أو مستأجراً أو وسيطاً لم صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تأجير وبيع الأماكن - الذى حصلت واقعة الدعوى الرأهنا في ظله - وأعاد صياغة حكم الحظر المقرر بالمادة ٢٦ منه وهى التى حلت محل المادة ١٧ من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ دون أى تغيير في مضمون القاعدة - فقد افصح الشارع بجلاء وفي دقة تقطع دابر أى لبس عن هو مقصود بالحظر فنصت تلك المادة على أنه " لا يجوز للمؤجر مالكاً كان أو مستأجراً بالذات أو بالواسطة إقتضاء أى مقابل أو أتعاب بسبب تخمير العقد أو أى مبلغ إضافى خارج نطاق عقد الإيجار زيادة عن التأمين والأجرة المنصوص عليهما في العقد كما لا يجوز بأية صورة من الصور للمؤجر أن يقاضى أى مقدم إيجار " ونص في المادة ٧٧ منه على أنه " يعاقب كل من يخالف حكم المادة ٢٦ من هذا القانون سواء كان مؤجراً أو مستأجراً أو وسيطاً بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة تعادل مثلى المبلغ



الذى تقاضاه بالمخالفة لأحكام هذه المادة.. " ولما كان الواضح من إستقراء تلك النصوص والأعمال التشريعية التى إقوتت بإصدارها أن الشارع إنما يؤتم - فى ظل العمل بهذه التشريعات - أن يقاضى المؤجر بالذات أو بالواسطة أية مبالغ إضافية بسبب تحرير عقد الإيجار أو خارج نطاقه زيادة عن التأمين والأجرة المنصوص عليها فى العقد - سواء كان ذلك المؤجر مالك العقار أو مستأجره الذى يتولى تأجيره إلى غيره فتقوم لى جانبه حينئذ صفة المؤجر ومناسبة تحرير عقد الإيجار وهما مناط حظر إقتضاء تلك المبالغ الإضافية. ومن ثم فإن الحظر بمقتضيات تأثيمه تتحاذى فيه مسئولية المالك والمستأجر والوسيط طالما تحققت صفة المؤجر ومناسبة تحرير عقد الإيجار.

الطعن رقم ٢٤٠٨ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ١٦ بتاريخ ١٩٨٢/١/٥

لما كان نص الفقرة الأولى من المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن ائمال العامة قد جرى على أنه : " لا يجوز فى ائمال العامة لعب القمار أو مزاولة أية لعبة من الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور وهى التى يصدر بتعيينها قرار من وزير الداخلية " . مما مفاده أنه يشترط لتأثيم الفصل طبقاً لتلك المادة أن يقع فى أحد ائمال العامة. ولما كان الأصل أنه يجب التحرز فى تفسير القوانين الجنائية وإلتزام جانب الدقة فى ذلك وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتمل ومع مراعاة ما هو مقرر من أن القياس محظور فى مجال التأثيم، وكان لعب القمار فى واقعة الدعوى قد وقع فى طريق عام وليس فى أحد ائمال العامة فإنه كان يتعين على المحكمة أن تقضى ببراءة المطعون ضده مما يكون معه حكمها بإدانته معيباً بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٧٣٤ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ١٠٣ بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٧

لما كان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد نص فى المادة ١٧ منه على أنه " لا يجوز للمؤجر بالذات أو بالواسطة إقتضاء أى مقابل أو أتعاب بسبب تحرير العقد أو أى مبلغ إضافى خارج نطاق عقد الإيجار زيادة عن التأمين والأجرة المنصوص عليها فى العقد. ويسرى هذا الحظر أيضاً على المسأجر كما لا يجوز بأية صورة من الصور للمؤجر إقتضاء مقدم إيجار " . كما نصت المادة ٤٥ على أنه " يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام المادة ١٧ سواء كان مؤجراً أو مستأجراً أو وسيطاً. ويعفى من العقوبة كل من المسأجر أو الوسيط إذا أبلغ أو أعوف بالجريمة " . وكان نائب الحاكم العسكرى العام قد أصر الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ - الذى عمل به بتاريخ ١٩٧٦/٩/٢٣ - ونص فى المادة ١٣ منه على أن كل من يقاضى علو الرجل بأى صورة من الصور، يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن مئلى مبلغ الخلو وذلك فضلاً عن رد ما تقاضاه ثم صدر

القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذى عمل به بتاريخ ١٩٧٧/٩/٩ - ونص فى المادة ٢٦ على أن " لا يجوز للمؤجر مالكاً كان أو مستأجراً بالذات أو بالواسطة إقتضاء أى مقابل أو أتعاب بسبب تحجير العقار أو أى مبلغ إضافى خارج نطاق عقد الإيجار زيادة على التأمين والأجرة المتصوص عليها فى العقد، كما لا يجوز بأية صورة من الصور للمؤجر أن يتقاضى أى مقدم إيجار ". ونص فى المادة ٧٧ على أن " يعاقب كل من يخالف حكم المادة ٢٦ من هذا القانون سواء كان مؤجر أو مستأجر وسيطاً بالحس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة تعادل مئلى المبلغ الذى يتقاضاه بالمخالفة لأحكام هذه المادة. ويعطى من العقوبة كل من المستأجر والوسيط إذا أبلغ أو باهر بالإعتراف بالجرمة ". كما نص فى المادة ٨٦ على إلغاء أمر نائب الحاكم العسكرية العام رقم ٤ لسنة ١٩٧٦. وكانت المادة الخاصة من قانون العقوبات تنص على أن " يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها. ومع هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً قانون أصح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره ". فإن الأفعال المسندة إلى الطاعة - ولقد وقعت على ما جاء بالحكم فى شهرى نولمبر سنة ١٩٧٦ ويناير سنة ١٩٧٧ - يسرى عليها أمر نائب الحاكم العسكرية العام رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ - لوقوعها فى فترة العمل به - دون القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذى صدر بعد وقوعها ما دام أنه لم يتحقق فيه معنى القانون الأصح لتقريره عقوبة أشد من تلك المقررة فى أمر نائب الحاكم العسكرية العام المشار إليه بتحديد حد أدنى لعقوبة الحبس الواجب الحكم بها.

#### للعن رقم ٥٧٥٨ لسنة ٥١ مكتب قس ٢٣ صفحة رقم ٥٢٠ بتاريخ ١٩٨٢/٤/٢١

الذين من إستقراء نصوص التشريعات التى تناولت إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين أن أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ جاءت - عند صدوره - خلواً من النص صراحة على عقاب المؤجر الذى يتقاضى من المستأجر مبالغ إضافية خارج نطاق عقد الإيجار، مما حدا بالشارع إلى إصدار القرار بقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٢ بإضافة فقرة ثانية إلى المادة ١٦ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ تنص على أن " يعاقب بالعقوبة المشار إليها فى الفقرة الأولى، كل مؤجر يتقاضى أى مبالغ إضافية خارج نطاق عقد الإيجار كخلعو رجل أو ما يشبهه من المستأجر مباشرة أو عن طريق وسيط الإيجار، وفى الحالة الأخير تطبق العقوبة ذاتها على الوسيط ". وكانت المادة ١٦ ساقطة الذكر تنص على عقاب كل مؤجر يخالف أحكام المواد التى عددها، ومنها المادة ٤ وهى تفرض حداً أقصى لأجور الأماكن المنشأة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤، المادة ٥ مكرراً "٢" وعما تفرضان الحد الأقصى لأجور الأماكن المنشأة قبل ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٢، والمادة ٥ مكرراً "٤" وهى تفرض الحد الأقصى لأجور الأماكن المنشأة قبل ١٢

بأنه سنة ١٩٥٨. وقد ألغى الشارع عن مراده من إضافة الفقرة المشار إليها لهذه المادة فيما تضمنته المذكرة الإيضاحية للقرار بقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٢ من أن " بعض المجرمين مازالوا يحصلون على مبالغ إضافية خارج نطاق عقد الإيجار كغلو رجل تجارياً منهم على قوانين تخص الإيجار الأماكن التي قصد منها حماية المستأجرين من مغالة المجرمين في تقدير الإيجار... وأن المادة السادسة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ تنص على إلزام المجرم برد أية مبالغ يحصل عليها من المستأجر خارج نطاق عقد الإيجار سواء حصل عليها مباشرة أو عن طريق وسيط في الإيجار وهذه المبالغ هي ما يعرف اصطلاحاً بخلو الرجل أو أي مبالغ أخرى يحصل عليها المجرم دون سبب مشروع، والغرض من تقرير هذا الحكم هو حماية الآثار التي أستخدمها الشارع من تحديد الإيجار لصالح المستأجرين، إلا أن القانون لم يضع جزاء جنائياً على مخالفة هذه المادة ضمن العقوبات التي نص عليها في المادة ١٦ منه... لذلك يقتضى الأمر أخراج هذه المخالفة ضمن المخالفات الأخرى التي تسوجب الجزاء الجنائي الوارد بهذه المادة وتطبيقها على المجرم أو وسيط الإيجار في حالة الحصول على هذه المبالغ.... " ثم بعد ذلك وأصدر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - الذى يحكم واقعة الدعوى - فقد نص في المادة ١٧ منه على أن " لا يجوز للمجرم بالذات أو بالوساطة إقتضاء أى مقابل أو أتعاب بسبب تحرير العقد أو أى مبلغ إضافي خارج نطاق عقد الإيجار زيادة عن التأمين والأجرة المنصوص عليها في العقد. ويسرى هذا الحظر أيضاً على المستأجر كما لا يجوز بأى صورة من الصور للمجرم إقتضاء مقدم الإيجار ". كما نصت المادة ٤٥ من هذا القانون على أن " يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام المادة ١٧ سواء كان موجراً أو مستأجراً أو وسيطاً، ويعفى من العقوبة كل من المستأجر والوسيط إذا أبلغ أو أعرف بالجرمة " وبين من إستقرأ تلك النصوص والأعمال التشريعية التى أقتوت بإصدارها أن الشارع إنما يؤتم إقتضاء المجرم أية مبالغ " إضافية " بسبب تحرير عقد الإيجار أو خارج نطاقه زيادة عن الأجرة الواجبة قانوناً، وذلك بهدف الحيلولة دون إستغلال حاجة المستأجر الملحة إلى شغل المكان المجرم نتيجة تضخم أزمة الإسكان الناشئة عن ركود حركة البناء وعدم مساهمتها النمو المطرد فى عدد السكان. وقد ألفرد الشارع الفصل الثانى من الباب الأول من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المشار إليه - بعد أن خصص الفصل الأول للأحكام العامة - لأحكام تقدير وتحديد الأجرة، فأرسل القواعد الإجرائية والموضوعية لتحديد أجرة الأماكن فى المواد من السادسة إلى الخامسة عشرة، وعرض الفصل الثالث بالتزامات المجرم والمستأجر للإلزام المجرم فى المادة السادسة عشرة عند تأجير المبنى - أو وحدة منه - بأن يثبت فى عقد الإيجار تاريخ ورقم وجهة إصدار ترخيص البناء ومقدار الأجرة الإجمالية المقدرة للمبنى والوحدة المجرمة وفقاً للمادة السابعة من القانون، وهو إلزام لا يتصور أن يقوم إلا فى حق المجرم للوحدة

خالية، ثم حظر عليه في المادة التالية لها مباشرة - السابعة عشرة - إقتضاء أى مبلغ إضافي بالذات أو بالواسطة زيادة عن التأمين والأجرة المنصوص عليهما في العقد، ونص في المادة الخامسة والأربعين على عقاب من يخالف أحكام تلك المادة لم يحتم ذلك الباب بالفصل الرابع في خصوص إيجار - الأماكن المفروشة. لما كان ذلك، وكانت الأماكن المؤجرة مفروشة لا تسرى عليها أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المتعلقة بتحديد الأجرة، فإن إقتضاء مؤجرها مبالغ خارج نطاق العقد يكون أمراًباحاً لا عقاب عليه، وإذا تخالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في لعنائه على أن إقتضاء الطاعن مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار لعين مفروشة للمطعون ضدهما هو أمر حظرته المادة ١٧ من القانون المذكور تأسيساً على ورودها في الفصل الثالث من الباب الأول الذي نصت المادة الأولى منه على سرمان أحكامه على الأماكن المدة للسكنى أو لغير ذلك من الأغراض سواء كانت مفروشة أو غير مفروشة، فإنه يكون قد أخطأ في تأويل وتطبيق القانون.

#### الطعن رقم ٥٤٨٥ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٣٥٨ بتاريخ ١٥/٣/١٩٨٣

لما كان ما نص عليه الدسور في المادة الثانية منه من أن مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع ليس واجب الأعمال بذاته وإنما هو دعوة للشارع كي يتخذ الشريعة الإسلامية مصدراً رئيساً فيما سته من قوانين ومن ثم فإن أحكام تلك الشريعة لا تكون واجبة التطبيق بالصير على نص الدسور المشار إليه إلا إذا إستجاب الشارع لدعوته وأفرغ هذه الأحكام في نصوص تشريعية محددة ومنضبطة تنقلها إلى مجال العمل والتفيذ.

#### الطعن رقم ٢٣٩٦ لسنة ٢ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٦١ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٣٢

إن نص القانون رقم ٧ لسنة ١٩١٤ المعدل للمادة ٢٢٤ من قانون تحقيق الجنايات هو نص عام لماهكوم عليه غيابياً في اللجنة يجب عند حضوره تقديمه لقاضي الإحالة، إذا لم يكن سبق حضوره لديه وقاضي الإحالة يستطيع بعد إعادة النظر في القضية وسماع ما يراه من الإيضاحات أن يصدر قراراً بأن لا وجه لإقامة الدعوى قبله، كما لا مانع منعه من إحالته إلى النيابة لتقديمه محكمة الجرح دون إعادته إلى محكمة الجنايات، ما دامت اللجنة انفصلت فعلاً عن الجناية السابق الحكم فيها، وما دام أن إحالة اللجنة محكمة الجنايات هي في الأصل جوازية صرفة وللقاضى أن لا يأمر بها مهما يكن وجه الإرتباط قوياً، وما دام قراره الأول قد سقط بقوة القانون وأصبح هو حراً في الأخذ بأصل الجواز المخول له وعدم الأخذ به.

الظعن رقم ٢٤٣٣ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٢ بتاريخ ١٩٣٢/١١/٧

- إذا طُبقت المحكمة على متهم الفقرة الأولى من المادة ٢٠٤ من المادة ٢٠٧ من قانون العقوبات، وعلى التهم آخر الفقرة الأولى من المادة ٢٠٥ مع المادة ٢٠٧ من هذا القانون، وقضت على الأول بالحبس مع الشغل سنة، وعلى الثاني بالحبس مدة ثلاثة شهور، وكانت الجريمة المسندة إلى الأول منطبقاً على الفقرة الأولى من المادة ٢٠٤، والجريمة المسندة في الثاني واقعة تحت حكم الفقرة الأولى من المادة ٢٠٥، فالظعن على هذا الحكم لحقته في تطبيق المادة ٢٠٧ أيضاً غير منتج لا بالنسبة للمتهم الأول لأن جرمته جنابة أصل عقوبتها السجن، ولا بالنسبة للمتهم الثاني، لأنه لم يحكم عليه إلا بعقوبة تحملتها المادة المنطبقة على فعلته، فكلتا العقوبتين المقضى بهما قانونيتان بصرف النظر عن المادة ٢٠٧ التي يشكون من تطبيقها.

- ما دام المتهم لم يدع لدى محكمة الموضوع أنه كان في حالة دفاع شرعي فلا يجوز له أن يقدم بمثل هذا الدفع لأول مرة لدى محكمة التقاضي.

الظعن رقم ٢٦٥ لسنة ٣ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٧٩ بتاريخ ١٩٣٢/١٢/١٩

إن المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ تشير إلى كافة الأحوال المذكورة في المادة الثانية منه والفقرة الأخيرة من المادة التاسعة المذكورة تشير بنوع خاص إلى الأشخاص الذين عبرت عنهم الفقرة الخامسة من المادة الثانية بأنهم إشتهر عنهم لأسباب جدية الإعتداء على النفس أو المال أو الإعتداء على التهديد بذلك إلخ. ونص الفقرة لا يشمل فقط الجرائم المخلة بالأمن العام محصورة في أنواع مخصوصة كاختطف أو السطو مثلاً، بل هو نص عام يشمل كل صور الإعتداء الواقع على النفس أو المال فالضرب البسيط مثلاً يدخل فيه بلا نزاع. على أنه لما كانت حكمة هذا النص هي وقاية الأمن العام مما يخل به كان من الواجب تغيير الأحوال التي يصبح أن ينطبق عليها، كيلا يدخل فيه من صور الإعتداء ما لا إخلال فيه بالأمن العام وما ينو اللوق عن جواز إعتبار معاندها محلاً لأن يوسم بمسم الإشتباه. والمعول في ذلك على حكمة من يكل إليه القانون سلطة الإنذار. والمبرة فيما إذا كان لتطبيق الفقرة الأخيرة من المادة التاسعة محل هي بما تقرره محكمة الموضوع من حيث جدية الأسباب التي يعتمد عليها البوليس في طلب المراقبة أو عدم جديتها وحكمها في ذلك موضوعي لا رقابة عليه محكمة التقاضي، ما لم تخرج محكمة الموضوع عن المعقول في فهم الأسباب الجدية.

الظعن رقم ٨٧١ لسنة ٥ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٤٦٣ بتاريخ ١٩٣٥/٤/٨

إن التطبيق القانوني إنما يقوم على أساس الواقعة التي تثبت في الحكم، لا على أساس الوصف الذي وصفته النيابة للتهمة المطلوب محاكمة المتهم من أجلها. فإذا كانت الواقعة الثابتة في الحكم المطعون فيه هي واقعة

ضرب أحدث عادة مستديرة، ولم يكن فيما أثبتته الحكم ما يفيد وقوع الجريمة بسبق الإصرار أو ترصد للجس فمة عمل لأن تطبيق المحكمة حكم الفقرة الثانية من المادة ٢٠٤ الذى طلبه النيابة على أساس أن الجريمة قد وقعت مع سبق الإصرار، بل الواجب تطبيقه هو الحكم الفقرة الأولى من المادة المذكورة والعقاب المنصوص عليه فيها هو السجن من ثلاث سنين إلى خمس. فإذا أرادت المحكمة إستعمال الرافعة عندئذ جاز لها أن تنزل بالعقوبة إلى الحبس الذى لا يتقص عن ثلاثة شهور عملاً بالفقرة الأخيرة من المادة ١٧ عقوبات.

الطعن رقم ٩٦٨ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٦٦ بتاريخ ١٤/٣/١٩٣٨  
العقاب على الجرائم يكون بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها، إلا إذا صدر، بعد وقوع الفعل وقبل الحكم نهائياً فى الدعوى، قانون أصح للمتهم فإنه هو الذى يتبع دون غيره.

الطعن رقم ٦٩٧ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٤٧١ بتاريخ ١٩/٥/١٩٤١  
إنه وإن كان من المقرر أنه لا عقوبة إلا بنص يعرف الفصل المقابل عليه وبين العقوبة الموضوعة له مما يقتضاه عدم التوسع فى تفسير نصوص القانون الجنائى وعدم الأخذ فيه بطريق القياس إلا أن ذلك ليس معناه أن القاضى ممنوع من الرجوع إلى الوثائق التشريعية والأعمال التحضيرية لتحديد المعنى الصحيح للألفاظ التى ورد بها النص حسبما قصده واضع القانون. والمفروض فى هذا المقام هو إلمام الكافة بالقانون بمعناه الذى قصده الشارع ما دامت عبارة النص تتحمل هذا المعنى ولا تعارض معه.

الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٢١١ بتاريخ ٢٩/٣/١٩٤٣  
إن المادة ٣٤٧ من قانون العقوبات وإن كانت قد ألغيت بمقتضى المادة ١٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ إلا أن هذا القانون قد تناول بالعقاب ما كانت تنص عليه تلك المادة الملغاة. وإذن فالماللة موجودة بين الجرائم الواردة فى كل منهما وإن اختلفت العقوبة.

الطعن رقم ١٤٤٩ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٤٠٥ بتاريخ ٢٨/٢/١٩٤٤  
- إن الشريعة الإسلامية وسائر قوانين الأحوال الشخصية تعبر من القوانين الواجب على المحاكم تطبيقها فى مسائل الأحوال الشخصية التى تعرض لها ولا يكون فيها ما يستدعى أن توقف الدعوى حتى تنقضى فيها جهة الأحوال الشخصية المختصة أصلاً بنظرها. وفى هذه الحالة يكون على المحكمة أن تثبت من النهر الواجب تطبيقه فى الدعوى وأن تطبقه على وجهه الصحيح، كما تفعل جهة الأحوال الشخصية وقضاؤها فى ذلك يكون خاضعاً لرقابة محكمة النقض.

- إنه لما كان ثبوت إسلام الشخص أو عدم إسلامه هو من مسائل الأحوال الشخصية، ولما كان الشارع قد قرر في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ أن الأحكام الشرعية تصدر طبقاً لما هو مدون بها ولأرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة وللقواعد الخاصة التى يصدر بها قانون، فإن المحكمة إذا ما عرضت لما مسألة من ذلك يكون عليها أن تأخذ فيها بالقاعدة الشرعية الواردة على وأفتها حسبما جاء باللائحة المذكورة. ولما كان أمر الدخول فى الإسلام وثبوت الحكم به لم تعرض له لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ولم يصدر قانون فى خصوصه فإن القانون الواجب تطبيقه فى الدعوى يكون هو أرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة.

الطعن رقم ١١٥ لسنة ١٤ مجوعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٣٩٦ بتاريخ ١٤/٢/١٩٤٤  
إن ما جاء بالمادة ٢٢ من القانون المذكور من أن " كل شخص يسكن الأرضى المصرية يعتبر مصرياً ويعامل بهذه الصفة إلى أن تثبت جنسيته على الوجه الصحيح " - ذلك إنما أراد به الشارع المصرى وضع قرينة تساعد وزير الداخلية، ثم جهة القضاء، على الفصل فى مسائل الجنسية، ولكنها قرينة قوامها مجرد الافتراض، فتسقط بثبوت الجنسية الأجنبية على وجه قانونى ظاهر.

الطعن رقم ١٥٠٩ لسنة ١٤ مجوعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٦١٧ بتاريخ ١/٢٩/١٩٤٥  
- إن القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٥ الخاص بتنظيم المباني قد أصدر ونشر طبقاً للأوضاع التى رسمها الدستور فهو نافذ المفعول وأحكامه واجبة التطبيق. ولا يصح تعطيل هذه الأحكام لعدم إصدار اللوائح أو القرارات التنفيذية التى نص فيه على إصدارها ما دام إجراؤها ممكناً بغير هذه اللوائح والقرارات.  
- إنه متى ثبت أن المبنى المرفوعة بشأنها الدعوى قد أنشئت إنشاء على قطعة أرض كانت خالية من البناء مجاورة للمنزل القديم، فإن هذه المباني لا تخرج عن أحكام القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٥ مجرد إضافتها لمبنى ذلك المنزل.

الطعن رقم ٢٤٠٢ لسنة ٤٦ مجوعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣٦٨ بتاريخ ٧/١١/١٩٢٩  
المادة ٢٠٧ عقوبات الخاصة بالتجمهر متصلة بنصها بالمادتين ٢٠٥ و ٢٠٦ عقوبات فلا تطبق إذن إلا فى الضرب أو الجرح الوارد ذكرهما فيها ١.

الطعن رقم ١٢٣٠ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٤٨٨ بتاريخ ٢٨/٣/١٩٨٥  
لما كانت المادة الثالثة من القانون ١٦٢ سنة ١٩٥٨ قد نصت على أنه " لرئيس الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارئ أن يتخذ التدابير المناسبة للمحافظة على الأمن والنظام العام وله على وجه الخصوص وضع قيود على حرية الأشخاص فى الاجتماع والانتقال والحرور فى أماكن وأوقات معينة والقبض على المشتبه

لهم أو الخطرين على الأمن والنظام العام واعتقالهم والوعيش في تفتيش الأشخاص والأماكن دون التقيد بأحكام قانون الإجراءات الجنائية " لم نصت في عجزها على أنه يشترط في الحالات العاجلة التي تتخذ فيها التدابير المشار إليها في هذه المادة بمقتضى أوامر شفوية أن تعزز كتابة خلال ثمانية أيام. وكان قد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ سنة ٨٩ بإعلان حالة الطوارئ اعتباراً من ٨٩/١٠/٦ ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٢ سنة ٨٩ في ذات التاريخ بتفويض السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية في اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في المادة ٣ من قانون ١٦٢ سنة ١٩٥٨ - لما كان ذلك ولئن كان من المقرر قانوناً طبقاً لما سلف إن القرار الذي تصدره جهة الإمارة المختصة باتخاذ التدابير المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون ١٦٢ سنة ٥٨ من الجائز أن يكون شفاعاً إلا أن ذلك مشروط بأن يعزز كتابه من مصدره خلال ثمانية أيام على النحو المسفاد من المادة ساقلة الذكر كما يتعين أن يكون هذا التعزيز مطروحاً أمام محكمة الموضوع وهذا الإيجاب يكون لازماً في حالة تعلق هذه التدابير بحريات الأفراد. لما كان ذلك وكان الثابت من محاضر جلسة المحكمة ومذونات الحكم أنه صدر خطاب من وزير الداخلية بإنشاء نقاط التفتيش بتاريخ ٨٩/١٠/١٧ ولم يكن مطروحاً على محكمة الموضوع صدور أوامر شفوية من السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية بتاريخ ٨٩/١٠/١٠ بإنشاء نقاط التفتيش وإنما جاء ذلك في خطاب السيد مساعد وزير الداخلية المؤرخ ١٩٨٣/١١/٢٤ والتلاحق لصدور الحكم المطعون فيه لما كان ذلك. وكانت النهاية العامة لا تدعى أنها أثاراً أمام محكمة الموضوع صدور هذه الأوامر الشفوية باتخاذ التدابير بإنشاء نقاط التفتيش في تاريخ سابق على واقع الضبط وتقديم ما يدل على صدور تعزيز لهذه الأوامر الشفوية من مصدرها في الميعاد المحدد قانوناً فإن منعاها في هذا الخصوص يكون غير مديد. لما كان ما تقدم وكان ما أورده الحكم سائفاً ويستقيم به قضاءه مما ينحسر عنه عيب الخطأ في تطبيق القانون وكان من المقرر أنه لا يضير العدالة إفلات مجرم من العقاب بقدر ما يضرها الإفلات على حريات الناس والقبض عليهم بدون حق فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً.

الطعن رقم ٢٥٨٤ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٠٢٧ بتاريخ ١٩٨٥/١١/٢٠

لما كان الدستور هو القانون الوضعي الاسمي، صاحب الصدارة، فإن على ما دونه من التشريعات النزول عند أحكامه، فإذا ما تعارضت هذه وتلك وجب إلزام أحكام الدستور وإصدار ما سواها يستوى في ذلك أن يكون التعارض سابقاً أو لاحقاً على العمل بالدستور، فإذا ما أورد الدستور نصاً صالحاً بذاته للعمال



بغير حاجة إلى سن تشريع أدنى، لزم أعمال هذا النص في يوم العمل به، ويعتبر الحكم المخالف في هذه الحالة قد نسخ ضمناً بقوة الدستور نفسه.

الطعن رقم ٣٤٢٩ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ١٠٠٩ بتاريخ ١٤/١١/١٩٨٥  
لما كان ما نص عليه الدستور في المادة الثانية منه من أن مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع ليس واجب الأعمال بذاته إنما هو دعوة للشارع كي يتخذ الشريعة الإسلامية مصدراً رئيسياً فيما يسته من قوانين.

الطعن رقم ٣٣٠٧ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٧٩٢ بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٨٦  
لما كان ما نص عليه الدستور في المادة الثانية منه، من أن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، ليس واجب الأعمال بذاته إنما هو دعوى للشارع كي يتخذ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع، فيما يسته من قوانين فإن أحكام الشريعة الفراء، لا تكون واجبة التطبيق بالتحويل على نص الدستور بآدى الذكر إلا إذا إستجاب الشارع لدعوته وأفرغ هذه الأحكام فى نصوص تشريعية محددة ومنضبطة ففقلها إلى مجال العمل والتطبيق، وإذا كان الشارع لم يقيد القاضى الجنائى فى المالحكمات الجنائية بتوافر الإبصار فى الشاهد، وإنما ترك له حرية تكوين عقيدته من أى دليل يطمئن إليه ما دام أن له ماخذة الصحيح من الأوراق، فإن تحويل الحكم المطعون فيه - ضمن ما عول عليه - على شهادة شاهد لا يصبر لا تكبر منه مخالفة القانون.

الطعن رقم ٣٦٩٥ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٨٩٨ بتاريخ ١٢/١٠/١٩٨٨  
لما كان القانون رقم ٩٣ سنة ١٩٧٦ يحظر شرب الخمر بعد أن نص فى المادة الثانية منه على أن : " يحظر تقديم أو تناول المشروبات الروحية أو الكحولية أو المخمرة فى الأماكن العامة أو المجال العامة ويستثنى من هذا الحكم : أ- الفنادق والمنشآت السياحية المحددة طبقاً لأحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ فى شأن المنشآت الفندقية والسياحية. ب- الأندية ذات الطابع السياحى التى يصدر بتحديددها قرار من وزير السياحة....."، وأورد فى المادة الخامسة عقوبة مخالفة ذلك المحظر وهى الحبس لمدة تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين. كما نص فى المادة السابعة على أن " يعاقب كل من يضبط فى مكان عام أو فى محل عام فى حالة سكر بين بالحس الذى لا تقل مدته عن أسبوعين ولا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تتجاوز مائة جنيه ". لما مفاده أن مناطق التائيم فى جرملة المادة الثانية هو تقديم أو تناول المشروبات الروحية أو الكحولية أو المخمرة فى الأماكن والمجال العامة، بينما هو فى جرملة المادة السابعة وجود الجنائى فى حالة سكر بين فى مكان أو محل عام، ولا

ينصرف الإستثناء الوارد في عجز المادة الثانية إلا إلى الأفعال المكونة للجريمة الواردة فيها وهي تقديم أو تناول تلك المشروبات فلا يمتد إلى حالة السكر ما دام أن الشارع قد قصر هذا الإستثناء صراحة على الأولى دون الثانية، هذا فضلاً عن أن نص المادة السابعة جاء عاماً مطلقاً يشمل كل الأماكن والمحال العامة دون تخصيص بما ينصرف معه حكمها حتى إلى الفنادق والمنشآت السياحية والأندية، إذ أن لكل من المجرمين المذكورين كيانها المستقل عن الأخرى وأركانها التي تتميز بها.

#### **\* الموضوع الفرعي : تعديل القانون :**

الطعن رقم ١٦٩٤ لسنة ٤٠ مكتب قني ٢٢ صفحة رقم ٣٥ بتاريخ ١٩٧١/١/٤  
التشريع لا يُلغى أو يعدل إلا بتشريع لاحق مماثل له أو أقوى منه بنص صراحة على ذلك أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع. ولما كان بين من المادة ٢٤ من قرار التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن إستخراج الدقيق وصناعة الخبز المعدلة أنها حددت وزن الرغبة من الخبز البلدي بأوزان معينة بالنسبة إلى كل جهة من الجهات الواردة بها، كما أنه بين من قرار التموين رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٧ أنه رفع نسبة إستخراج دقيق القمح الصافي المنصوص عليها بالقرارين رقمي ٨٩ لسنة ١٩٥٧، ٩٠ لسنة ١٩٥٧ من ٩٠٪ إلى ٩٣,٣٪ بالنسبة لجميع أنواع القمح ولم يتعرض إلى ثمة أوزان للخبز المصنوع منه، وكان القرار رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٧ سالف البيان لم يتناول بالإلغاء الصريح أو الضمني أوزان الخبز البلدي التي حددتها المادة ٢٤ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر، لأن هذه الأوزان تكون باقية وسارية المفعول في شأن الخبز المصنوع من دقيق القمح الصافي إستخراج ٩٣,٣٪ حتى تاريخ العمل بالقرار ١١٦ لسنة ١٩٦٧.

#### **\* الموضوع الفرعي : تفسير القانون :**

الطعن رقم ١٢٤١ لسنة ١٩ مكتب قني ١ صفحة رقم ٦٥٧ بتاريخ ١٩٥٠/٥/١٧  
ما دام الحكم لم يحجر الجني عليه في جريمة القذف موطئاً عاماً أو ذا صفة نيابية عامة وأعد التهم بالمادة ٣٠٣ من قانون العقوبات لأنه يكون قد طبق الفقرة الأولى من تلك المادة، ولا يضره أنه لم يصرح بذلك.  
الطعن رقم ١٠٥٦ لسنة ٢٤ مكتب قني ٦ صفحة رقم ١٣٦ بتاريخ ١٩٥٤/١١/١  
إن الإستثناء بنصوص قانون المرافعات لا يكون لها محل إلا عند خلو قانون الإجراءات ذاته من القواعد التنظيمية.

الظعن رقم ١١٧٦ لسنة ٢٤ مكتب فتى ٦ صفحة رقم ٢٥٨ بتاريخ ١٢/٦/١٩٥٤

إن قضاء محكمة النقض مستقر على أن الحيازة الفعلية هي أساس ما أوجبه القانون من زراعة القمح بالنسب التي حددها، فإذا كان الحكم قد دان الطاعن على أساس أنه مالك لجزء من الأرض موضوع المعاقبة وأنه هو الذى يدير الأرض المملوكة له ولشركائه لأن عقود الإيجار الخاصة بها صدرت منه وحده وأنه يعتبر حائزاً سواء أكان يحوز الأرض بنفسه أم بواسطة الغير، فإنه يكون قد أعطى فى تأويل نص المادة الثانية من القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٠ إذ المقصود بالحائز فى معنى هذه المادة هو الحائز حقيقة وفعلاً للأرض موضوع التهمة.

الظعن رقم ٧٦١ لسنة ٢٥ مكتب فتى ٦ صفحة رقم ١٤٢١ بتاريخ ١٢/٥/١٩٥٥

الرجوع إلى نصوص قانون المرافعات لا يكون إلا عند غياب النص على الإجراء فى قانون الإجراءات الجنائية.

الظعن رقم ١١٠٠ لسنة ٢٥ مكتب فتى ٧ صفحة رقم ٤٣ بتاريخ ١/١٦/١٩٥٦

الظاهر من العنوان المصدر به القانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٦ بشأن مرابطة بذرة القطن إن الشارع قصد إتخاذ الاحتياطات لمرابطة بذرة القناوى لدواع من المصلحة العامة حفظاً للمحصول الرئيسى للبلاد والمرسوم بقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٧ بتعيين مناطق زراعة الأصناف المختلفة من القطن فى سنة ١٩٤٧/١٩٤٨ الزراعية والقرار الصادر بتاريخ ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ لم يتناول أيهما بالتعديل ما تناوله المادة الثانية من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٦ مما يدل على أن التعديل وإن تناول بعض أحكام القانون المذكور لم يتناول المساس بالإجراءات التى أوجب القانون فى المادة الثانية منه إتخاذها قبل إجراء الحلج، وليس فى القانون ما يحتم أن يتم فحص القطن بمعرفة موظفى وزارة الزراعة قبل إجراء الحلج.

الظعن رقم ٢٨ لسنة ٢٦ مكتب فتى ٧ صفحة رقم ٣١٥ بتاريخ ٣/٦/١٩٥٦

لا محل للرجوع إلى قانون المرافعات فيما نص عليه فى قانون الإجراءات الجنائية.

الظعن رقم ٤٣ لسنة ٢٦ مكتب فتى ٧ صفحة رقم ٤٢٢ بتاريخ ٣/٢٠/١٩٥٦

لا يصح القياس فى قانون العقوبات.

الظعن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ مكتب فتى ٩ صفحة رقم ٥٠٥ بتاريخ ٥/١٣/١٩٥٨

١) إن نية الإضرار بالمصالح القومية ليست شرطاً فى جريمة التجاير مع دولة أجنبية النصوص عنها فى المادة ٧٨ مكرراً ١ من قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٥.

٢) يشترط لتطبيق المادة ٨٠ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ المتعلقة بحماية تسليم سر من أسرار الدفاع عن البلاد إلى دولة أجنبية أو الحصول على السر بهذا القصد توافر شرطين أساسيين أولهما أن يكون الشئ ذا طبيعة سرية وثانيهما أن يكون متعلقاً بالدفاع عن البلاد وتقدير ذلك موكول إلى محكمة الموضوع فى كلا الأمرين ولهما فى سبيل ذلك أن تستعين بمن ترى الإستعانة به كما أن لها أن تأخذ برأيه أو لا تأخذ به دون معقب عليها ما دامت المحكمة أبانت فى حكمها الأسانيد التى إستندت إليها فى إستخلاص النتيجة التى إنتهت إليها فى طبيعة السر وفى علاقته بالدفاع عن البلاد وكان إستخلاصها لهذه النتيجة إستخلاصاً سائفاً يؤدى إليها.

٣) يعاقب القانون على مجرد الحصول على أسرار الدفاع بقصد تسليمها وعلى تسليمها لدولة أجنبية أو لأحد ممن يعملون لمصلحتها ولو لم تكن تلك الدولة الأجنبية فى حالة حرب مع مصر وكل ما إشرطه النص أن تكون مصر نفسها فى حالة حرب تباشرها قواتها النظامية.

٤) إن مفهوم نص المادة ٨٠ أن السر قد يكون مادياً وقد يكون معنوياً وأن مسئولية ناقل السر قائمة إذا ما حصل على سر معنوى وأبلغه إلى دولة أجنبية أو لمن يعمل لمصلحتها كما تكون قائمة إذا كان قد حصل على سر مادى وسلمه.

٥) إن المادة ٨٠ لم تفرق فى إستحقاق العقاب بين من حصل على السر ومن توسط فى توصيله إلى الدولة الأجنبية أو من يعمل لمصلحتها وجاء نصها عاماً حين ذكرت تسليم سر من أسرار الدفاع عن البلاد بأية صورة وعلى أى وجه وبأية وسيلة لدولة أجنبية أو لأحد مأموريها أو لشخص آخر يعمل لمصلحتها.

٦) إن المادة ٨٠ قصدت إلى التعميم والإطلاق يدل على ذلك ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون إذ جاء بها " أن المهم فى أمر هذه الجريمة هو الغرض الذى يرمى إليه الجانى فغير ذى بال الصورة التى يجرى بها تحقيق هذا الغرض أو الوسائل التى تستعمل فى ذلك. كما أنه ليس من المهم أن يكون السر قد علم بأكمله فإن عبارة " بأى وجه من الوجوه " يراد بها أن تطبق العقوبة ولو لم يفش من السر إلا بعضه وكذلك لو كان السر أفضى على وجه خاطئ أو ناقص ".

٧) إن سكوت السلطات عن المتهمين فترة زمنية لا يعنى فى شئ أن الأسرار التى الشوها لا تتعلق بالدفاع عن البلاد.

٨) إن ترمى أسرار الدفاع إلى طائفة من الناس لا يرفع عنها صفة السرية ولا يهدر ما يجب لها من الحفظ والكتمان.

٩) إنه وإن كان الأصل في قلة القانون الدولي أن الحرب بمعناها العام هي الصراع المسلح بين دولتين إلا أن للأمر الواقع أثره على تحديد هذا المعنى في الحالة القائمة بين مصر وإسرائيل وهي حالة لها كل مظاهر الحرب ومقوماتها.

١٠) القانون الجنائي قانون جزائي له نظام قانوني مستقل عن غيره من النظم القانونية الأخرى وله أهدافه الذاتية إذ يرمي من وراء العقاب إلى الدفاع عن أمن الدولة وحماية المصالح الجوهرية فيها وعلى المحكمة عند تطبيقه على جريمة منصوص عليها فيه وتوافرت أركانها وشروطها أن تتقيد بإرادة الشارع في هذا القانون الداخلي ومراعاة أحكامه التي خاطب بها المشرع القاضي الجنائي فهي الأولى في الاعتبار بغض النظر عما يفرضه القانون الدولي من قواعد أو مبادئ يخاطب بها الدول الأعضاء في الجماعة الدولية.

١١) للمحكمة الجنائية في تحديد معنى الحرب وزمن الحرب أن تهتدى بقصد المشرع الجنائي تحقيقاً للهدف الذي هدف إليه وهو حماية المصالح الجوهرية للجماعة متى كان ذلك مستنداً إلى أساس من الواقع الذي رآه في الدعوى وأقامت الدليل عليه.

١٢) إذا حصل الحكم أن الحرب بين مصر وإسرائيل قائمة فعلاً وإستند في ذلك إلى إتساع العمليات الحربية بين مصر والدول العربية من ناحية وإسرائيل من ناحية أخرى ومن إمتداد زمن هذه العمليات ومن تدخل الأمم المتحدة وعقد الهدنة التي لا تكون إلا بين متحاربين وإصدار مصر التشريعات المؤسدة على قيام الحرب كإنشاء مجلس الغنائم ومن إعراف بعض الدول بإسرائيل كدولة فإن الحكم يكون قد إستند في القول بقيام حالة الحرب بين مصر وإسرائيل إلى الواقع الذي رآه وللأسانيد والإعتبرات الصحيحة التي ذكرها.

١٣) الهدنة لا تحيى إلا في أثناء حرب قائمة فعلاً وهي إتفاق بين متحاربين على وقف القتال مع تقدير إستمرار حالة الحرب بينهم مهما طالت قوة الحرب ولا تتأثر بالهدنة حقوق وواجبات الفريقين المتحاربين فيما بينهما ولا بين المتحاربين وبين المحايدين أما الحرب فلا تنتهي إلا بإنتهاء النزاع بين الفريقين المتصارعين أو بإبرام صلح بينهما يحسم أسباب هذا النزاع نهائياً وإذن فلا يسى ما إستدل الحكم به على قيام حالة الحرب بين مصر وإسرائيل ما إعرض به المتهمان من عقد إتفاقية الهدنة التي توقف بها القتال أو أن دولة "بريطانيا" التي سلمت الأسرار إلى عملائها لم تكن تحارب مصر حين كان المتهمان يشاران نشاطهما.

١٤) إذا قرر الحكم بالنسبة للمتهم الرابع أنه كان يعلم بأن المتهمين الأول والثاني إنما يتسلمان منه في زمن حرب أسرار الدفاع عن البلاد لحساب دولة "بريطانيا" وأن هذا العمل في ذاته يكشف عن قصد ذلك المتهمين الآخرين من الإضرار بمركز مصر الحربي وأن المستندات التي تصال بها المتهم الرابع مع المتهمين الأول والثاني ناطقة في إثبات قيام المخابرة بينهما وبين دولتهما بما إشتملت عليه من تعليق على

المعلومات المسلمة لتلك الدولة أو توجيه نحو إستيفاء بعض جوانبها. كما قرر الحكم بالنسبة للمتهم السابع أنه كان يعلم بتخابر المتهم الأول وهو من مأموري الدولة الأجنبية التي يعمل لمصلحتها بما يدل عليه من تلقيه التعليمات والإستيضاحات في شأن ما يقدمه من معلومات وأن تبليغ هذه الأسرار ينطوي بطبيعته على الإضرار بمركز مصر الحربي فإن هذا التقرير يكفي في توافر القصد الجنائي لدى كل من المتهمين الرابع والسابع في جريمة الإشتراك في جناية التخابر المنصوص عليها في المادة ٧٨ مكرراً "أ" التي دانتها بها المحكمة.

١٥) إذا قرر الحكم أنه متى ثبت في حق المتهم عبثه بالأوراق المتوط به حفظها بسبب وظيفته بأن إنتزعتها من مكانها فإن ذلك يثبت عليه إغلاله بواجبات هذه الوظيفة ومتى كان مأجوراً لفعل ذلك من المخاطر البريطانية بما يقبله ويحصل عليه من مرتب شهري فرضته له يكون مرتكباً لفان الحكم يكون صحيحاً في القانون عمالاً من عب القصور في التدليل على الجريمة التي دان المتهم بها.

١٦) إذا أثبت الحكم على المتهمين أنهما كان يضطلعان بنقل معلومات وبيانات هي بطبيعتها وفي الظروف التي أبلغت فيها من أسرار الدفاع الحقيقية لا الحكمة فإن الإستناد إلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ يولييه سنة ١٩٥١ الذي بين طائفة من الأسرار الحكومية المشار إليها في المادة ٨٥ من قانون العقوبات لا يكون له محل.

#### الطعن رقم ١٢٣٥ لسنة ٢٨ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ١٠٩٠ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٥٨

نصت المادة الأولى من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ - بشأن مكافحة الدعارة - على تجريم كل من حرض ذكراً أو أنثى على إرتكاب الفجور والدعارة أو ساعده على ذلك أو ساعده له بصيغة عامة تفيد ثبوت الحكم على الإطلاق بحيث تتناول شتى صور التسهيل دون إشراط ركن الإعتياد، غير أن المادة التاسعة تكفلت في فقرتها الثانية بالنص على عقاب " كل من يمتلك أو يدير منزلاً مفروشاً أو غرفة مفروشة أو محلاً مفتوحاً للجمهور يكون قد سهل عادة الفجور أو الدعارة سواء بقوله أشخاصاً يرتكبون ذلك أو بسماعه في محله بالتحريض على الفجور والدعارة " - وهذا التخصيص بعد التعميم إبتداءً بفيد أن مراد الشارع إستثناء من ورد ذكرهم في النص الخاص من الحكم العام.

#### الطعن رقم ١٨٠٧ لسنة ٢٨ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ١٢٧ بتاريخ ٢/٢/١٩٥٩

صدر القانون رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ وكان من بين ما تضمنه التعديل نص مقدمة الجدول الخامس لإستبدال بها النص الآتي : " ويشروط أن تكون هذه الأصناف داخل عروات محكمة الغلق..... ومحظور تجزئتها في مخازن الأدوية البسيطة " ويتضح من عبارة

المذكورة الإيضاحية تلياً لهذا التعديل أن المشرع عمد إلى إصدار القانون الجديد ليفسر به القانون القديم ويصحح عن قصده الحقيقي منه، فهو بذلك قانون تفسيري لا يتضمن حكماً مستحدثاً، بل يقتصر على إيضاح وجلاء غموض القانون القديم ويبان قصد المشرع منه ومن ثم كان سارياً على الوقائع التي تمت قبل صدوره ما دامت لا تتجاوز تاريخ نفاذ القانون المقرر، ويكون الحكم المطعون فيه إذ كان المتهم بجرمة مزاوله مهنة الصيدلة لتجزئة مواد صيدلية بمخزنه البسيط إستناداً إلى المادتين ١، ٩٣ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ والجدول الخامس المرفق به صحيحاً في القانون.

#### الطعن رقم ١٨٨٦ لسنة ٢٨ مكتب قني ١٠ صفحة رقم ١٦٩ بتاريخ ١٩/٢/١٩٥٩

الاستيلاء الذي تنظمه قواعد القانون الدولي العام إنما هو الذي تلجأ إليه دولة محاربة عند قيام ضرورة ملحة لتسد حاجاتها عند توفر هذه الضرورة وتوجب عليها تعريض صاحب الشيء الذي إستولت عليه.

#### الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٢٩ مكتب قني ١٠ صفحة رقم ٦٣٦ بتاريخ ٩/٦/١٩٥٩

لضمت المادة ٦٩ من القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ - في شأن الخدمة العسكرية والوطنية بمعاينة من مخالف أحكام المادة ٥٥ بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٦٨، ولم تشترط للعقاب حصول الإعلان - خلافاً لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه - لما كان ذلك، وكانت الحاجة قد دعت إلى سن هذا الحكم - كما جاء بالمذكرة التفسيرية للقانون " لما لوحظ من كثرة عدد المتخلفين عن أداء الخدمة الإلزامية وغالبيتهم من ذوى المهن الذين ينتشرون في البلاد دون أن تربطهم المهنة بمكان أو بلد معين " مما يمتنع معه القول بوجوب الإعلان في خصوص هذه الحالة، وكان الحكم المطعون فيه قد أوجب للعقاب شرطاً لم يتطلبه القانون، وقضى بالبراءة إستناداً إلى تخلفه - والحال أنه غير لازم - فإنه يكون قد أعطى في تأويل القانون بما يوجب نقضه.

#### الطعن رقم ٦٥٩ لسنة ٢٩ مكتب قني ١٠ صفحة رقم ٦٣٩ بتاريخ ٩/٦/١٩٥٩

القاضي مطالب أولاً : لرجوع إلى نص القانون ذاته وإعماله على واقعة الدعوى في حدود عبارة النص فإذا كانت واضحة الدلالة فلا يجوز الأخذ بما يخالفها مما يورد في الأعمال التحضيرية - ومن بينها المذكرات التفسيرية المرافقة للقانون - وتعليقها على عبارة النص لخروج ذلك عن مراد الشارع، ولما كانت المادة الخامسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ٥٤ - في شأن تداول الأقطان الزهر الناتجة من مناطق تعميم تساوي القطن الأشنوني قد جعلت الجزاء على مخالفة حكم المادة الثانية من القانون توقيع عقوبتي الحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر والغرامة التي لا تقل عن خمسة جبهات ولا تزيد على مائتي جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين ومصادرة الأقطان موضوع المخالفة، فإنه كان من المتعين على المحكمة أن تطبق هذا النص على

الواقعة المطروحة - بعد أن ثبت لديها من العناصر التي أوردتها - وألا تجرى عليها حكم المادة السادسة التي تعاقب على مخالفة أحكام المادتين ٣ و٤ اللتين لا تنطبقان على الواقعة، ولا عيرة بما جاء بالمذكرة الإيضاحية من قول يخالف النص الصريح فإنه فضلاً عن مخالفة ذلك لقواعد التفسير، فإنه يبين من مطالعة المذكرة الإيضاحية سالفه الذكر أن الشارع خرج عن مقوحتها في شأن العقوبة الواجبة التطبيق عند مخالفة أحكام المادتين الأولى والثانية من القانون بأن جعل مدة الحبس لا تتجاوز ثلاثة أشهر بدلاً مما جاء بالمذكرة من قصره على مدة لا تتجاوز شهراً واحداً، ويبدو أن واقع الأمر هو حدوث خطأ مادي في هذه المذكرة حين تحدثت عن جزاء مخالفة المادتين الثالثة والرابعة بأن ذكرت المادة الثانية بدلاً من المادة الثالثة المقصودة، وهو ما تداركه الشارع في نص المادة السادسة من القانون، وليس أدل على وقوع هذا الخطأ من أن المذكرة سبق أن تناولت جزاء المادة الثانية وأشارت إليه مع الجزء المقرر للمادة الأولى فلم يكن سائفاً تكرار ذكر المادة الثانية مع المادة الرابعة، وهو خلط يجب أن يتزهد عنه الشارع.

الطعن رقم ٧٣٠ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ٦٢٩ بتاريخ ١٩٥٩/٦/٨

لم يأت القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ الصادر في ٢١ من مارس بتعديل المادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية بمجديد، بل أكد رأياً استقر عليه الفقه والقضاء من قبل صدوره وبعده.

الطعن رقم ١١٥١ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ٩٩٩ بتاريخ ١٩٥٩/١٢/٨

تفسير المادة الثامنة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ على أن مجرد تقديم طلب التقسيم للسلطة المختصة وإنقضاء أكثر من ستة أشهر على تقديمه دون رد على الطالب كاف وحده لإعتبار الطلب مقبولاً، هو تفسير بعيد عن مراد الشارع، ذلك بأن هذه المادة قد نصت صراحة على وجوب أن يقدم طلب التقسيم وفقاً لأحكام المادة السابعة - وهي توجب لإعتبار الطلب حقيقاً بهذا الوصف أن يكون قد استوفى الشروط والأوضاع المقررة في اللائحة التنفيذية، وأن يرفق به المستندات التي يثبتها تلك المادة، وذلك حتى يمكن القول بأن سكوت السلطة المختصة عن الرد على طلب التقسيم بعد إنقضاء ستة أشهر على تقديمه يعتبر بمثابة قبول لهذا الطلب.

الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ١٠٧٨ بتاريخ ١٩٥٩/١٢/٢٩

جرى قضاء محكمة النقض على أن الإخلال بواجب تقديم شهادة الجمرك القبمية في خلال الأجل المحدد بالقرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ يعتبر جنة منطقية على المادتين الأولى والتاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ والقرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨.



الطعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٢٤٢ بتاريخ ١٥/٣/١٩٦٠

القاعدة العامة أنه متى كانت عبارة القانون واضحة ولا لبس فيها - فإنه يجب أن تعد تبصراً صادقاً عن إرادة الشارع ولا يجوز الإنحراف عنها عن طريق التفسير والتأويل أبداً كان الباعث على ذلك، ولما كان التعبير بكلمة "الإرباط" وإيراد هذه الكلمة بذاتها مطلقة من كل قيد في الفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية المضافة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ - والقام مقام تطبيق القانون الجنائي - لا يمكن أن ينصرف إلى غير المعنى الذي قصده الشارع وأرشد عنه في المادة ٣٢ من قانون العقوبات - ولم تشر مذكرة القانون الإيضاحية بكلمة ما يمكن أن تجعل لها معنى جديداً يخالف المعنى الذي يتلهم مع هذه القاعدة العامة، مما مفاده أنه إذا كون الفعل الواحد تلك الجرائم جنابة داخلية في الجنابات المنصوص عليها في المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الثالثة أبداً كانت العقوبة المقررة لها بالقصاص إلى الجرائم الأخرى - جاز للنهابة العامة تقديم الدعوى برمتها إلى محكمة الجنابات بطريق تكليف المتهم الحضور أمامها مباشرة - هذا هو المعنى الذي قصدت إليه المادة ٢١٤ وهو المستفاد من سياق النص وعبارته وهو هو الذي كان قائماً في ذهن الشارع حين أجرى هذا التعديل وما يجب أن يجري عليه العمل بإعباره التفسير الصحيح للقانون، ويكون ما خاض فيه المتهم وما سمحه بالجرمة التابعة والجرمة المتبوعة - وإعبار الجرمية الحادثة تابعة إذا كانت عقوبتها أخف من عقوبة الجريمة الأصلية أو مساوية لها - وإعبارها متبوعة إذا كانت عقوبتها أشد - ما خاض فيه المتهم من ذلك لا يستقيم مع عبارة النص ولا غرض واضعه - فإذا كان الحكم قد أثبت أن إحراز السلاح كان بقصد ارتكاب جريمة القتل وأن الإرباط بالمعنى المفهوم قانوناً قائم بين الجرائم وبعضها فإن النيابة إذ وقعت الدعوى برمتها إلى محكمة الجنابات مباشرة بطريق التكليف بالحضور تكون قد تصرفت في حدود حقها ولم تتجاوز الحد المقرر لها في القانون.

الطعن رقم ١٣٤٩ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٢٥ بتاريخ ١١/١/١٩٦٠

لا محل للإجتهد عند صراحة نص القانون الواجب تطبيقه.

الطعن رقم ١١٠ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٤٨٦ بتاريخ ١٧/٥/١٩٦٠

(١) أعاد الشارع وضع قاعدة تنظيمية عامة لتشكيل محاكم الجنابات نص في الفقرة الأولى من المادة السادسة من قانون السلطة القضائية الصادر في ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٩ على أن "تشكل في كل محكمة إستئناف محكمة أو أكثر للجنابات وتؤلف كل منها من ثلاثة من مستشاري محكمة الإستئناف" وهي قاعدة سبق أن وردت في موضوعين - في المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء وفي المادة ٣٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية - ثم استحدث حكماً جديداً ضمنه نص

الفقرة الثانية من المادة السادسة سالفة الذكر الذى يقضى بأن " يرأس محكمة الجنايات رئيس المحكمة أو أحد رؤساء الدوائر وعند الضرورة يجوز أن يرأسها أحد المستشارين بها " وقد التصر المشرع على ذلك ولم يعرض لحالة الضرورة التى قد تطرأ على أحد مستشارى محكمة الجنايات أسوة بما فعل بالنسبة إلى رئيس الدائرة مكتفياً بما تكلفت به المادتان ٣٦٧، ٣٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية - المعدلين بالقانون رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٥٣ - من تنظيم هذه الحالة.

#### الطعن رقم ٢٣٢٣ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ١٩٦ بتاريخ ١٢/٢/١٩٦١

جاء نص المادة الأولى من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ - فى شأن تنظيم المباني مطلقاً من كل قيد وليس فيه ما يفيد قصر الرخصة على الأبنية التى تقام على الأملاك الخاصة دون العامة - ما دام الشارع قد أوجب فى هذه المادة الحصول على ترخيص لكل بناء يراد إقامته أو تعديله أو هدمه أو غير ذلك من الأعمال التى أشار إليها النص - أما المادة الثالثة من القانون فليس فى صيغتها ما يفيد تخصيص عموم الحكم الوارد فى المادة الأولى - إذ أن الشارع إنما قصد بهذه المادة بيان حكم للأحوال الغالبة فى أعمال التنظيم - وهى التى يكون فيها مالك الأرض هو نفسه صاحب البناء الذى يطلب عنه الترخيص.

#### الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٤ بتاريخ ١/١/١٩٦٢

لا يعيب الحكم استناده فى تفسير القانون إلى قواعد المنطق والمعادلة بما لا يخالف حكم القانون واستشهاده فى ذلك بقرارات لجنة التحكيم رأى أنها تتفق وذلك التفسير الصحيح.

#### الطعن رقم ٦٣٨ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٨٥٢ بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٦١

- جرى قضاء محكمة النقض على أن الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٠٩ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ليس فيها معنى الاتجار بالوظيفة وتختلف فى عناصرها عن جريمة الرشوة وإذا كان الشارع قد أعطاهما حكم الرشوة فإن مراده بأن يكون ذلك من حيث العقوبة المقيدة للحرية دون عقوبة الغرامة التى قصد بها أن تكون مقابل الإلتجار فى الوظيفة أو إفساد ذمة الموظف، ويؤكد هذا النظر نص عليه المادة ١٠٣ من أن الغرامة لا تزيد على ما أعطى أو وعد به - وهنا لا وعد ولا عطية.

- إذا كان الحكم قد استظهر استظهاراً سليماً من ظروف الواقعة أن غرض المتهم اتصرف إلى منح الجنى عليهما من أداء وظيفتهما وحبط أحد المهربين لبضائع حركية، فإن الجنائية المنصوص عليها فى المادة ١٠٩ من قانون العقوبات تكون متوافرة.

#### الطعن رقم ٢٩٤٣ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٧٢٩ بتاريخ ٢٩/١٠/١٩٦٣

من المقرر أن عنوان القانون ليس له قوة نصه الصريح وما يقتضيه منطوق ألفاظ هذا النص.

الطعن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٤٨٢ بتاريخ ١٨/٥/١٩٦٥

يجب التحرز فى تفسير القوانين الجزائية والتزام جانب الدقة فى ذلك وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتمل.

الطعن رقم ٦١ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٤٧١ بتاريخ ١٧/٥/١٩٦٥

من المقرر أنه عند التعارض بين نصين أحدهما وارد فى القانون والآخر فى لائحته التنفيذية - فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق باعتباره أصلاً للائحة. ومن ثم فإن ما ورد فى المادة الثانية من قرار وزير الزراعة الصادر فى ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ من الإشارة إلى تطبيق باقى مواد القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ على جميع جهات الجمهورية لا يلقى النص الصريح فى المادة الثالثة من القانون المذكور على أن نطاق تطبيق القانون حكم هذا النص فاصر على المدن فقط دون القرى وغيرها من الجهات الأخرى التى تأخذ حكمها.

الطعن رقم ١١٦٧ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٤١٥ بتاريخ ١٧/٥/١٩٦٦

الأصل فى قواعد الضم أن الشارع إذا أورد مصطلحاً معيناً فى نص ما لمعنى معين وجب صرفه إلى معناه فى كل نص آخر يرد فيه. وذلك توحيداً للغة القانون ومتناً للنس فى فهمه، والإبهام فى حكمه وتخريباً لوضوح خطابه إلى الكافة.

الطعن رقم ١٩٠٤ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٣٩٥ بتاريخ ٢٩/٣/١٩٦٦

مناف تطبيق المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد إنتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكتملة لبعضها البعض فتكونت منها مجمعة الوحدة الإجرامية التى عاها الشارع بالحكم الوارد فى الفقرة الثانية من المادة ٣٢ المذكورة.

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٤٠٦ بتاريخ ٢٩/٣/١٩٦٦

- القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ فى شأن مكافحة الأمية ونشر الثقافة الشعبية المعدل بالمرسوم بقانون ١٢٨ لسنة ١٩٤٦ لم يوقف العمل به وإنما أوقف العمل مؤقتاً بأحكام المادة ١٨ منه دون باقى مواده وذلك بالقوانين ٥٨٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٠ لسنة ١٩٥٩ و ٩ و ٢٨٢ لسنة ١٩٦٢ و ٢٥ لسنة ١٩٦٣ و ٣٤ لسنة ١٩٦٥. وكانت المادة المذكورة قد أوجبت - بعد مضى أربع سنوات من بدأ تنفيذ قانون مكافحة الأمية - عدم قبول الأشخاص الذين لا يحملون أجازة بتأدية الإمتحان الخاص بمحو الأمية فى خدمة الحكومة والمصالح التابعة لها ولا فى المؤسسات والمصانع والمحال التجارية. وما عناه الشارع من إيقاف العمل بهذه المادة هو إتاحة الفرصة للطوائف العديدة للتعليم وحتى لا يزيد عدد المتعطلين.

- أوجبت المادة العاشرة من القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ فى شأن مكافحة الأمية ونشر الثقافة الشعبية المعدل بالمرسوم بقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٤٦ على أصحاب الأعمال التجارية والصناعية الذين يستعملون عادة ثلاثين عاملاً فأكبر أن يهتوا على نظمهم وحدات لحر الأمية بين عمالهم وأن يتحققوا من قيام هذه الوحدات بمهمتها على الوجه المبين فى هذا القانون وإذا قصرت فى القيام بذلك إلتمزوا بنقبات تعليم هؤلاء العمال بشروط معينة.

الطعن رقم ١١٦٩ لسنة ٣٦ مكتب قسى ١٧ صفحة رقم ١٢٢٠ بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٦  
تقضى المادة ١٠٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية بأنه فى غير حالات العلبس بالجرمة لا يجوز إتخاذ أى إجراء من إجراءات التحقيق مع القاضى أو رفع الدعوى الجنائية عليه فى جنابة أو جنحة إلا بإذن اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٠٤ وبناء على طلب النائب العام. ومفاد ذلك أن الخطر المنصوص عليه فى تلك المادة إنما يكون بالنسبة إلى القضاء من بعد تعيينهم، فإذا ما إتخذ إجراء من إجراءات التحقيق أو رفعت الدعوى الجنائية على أحدهم قبل ذلك، فإن الإجراء أو رفع الدعوى يكون صحيحاً وبطل على هذه الصحة حتى يبلغ نهايته.

الطعن رقم ١٢٥٣ لسنة ٣٦ مكتب قسى ١٧ صفحة رقم ١٠٩٨ بتاريخ ١٩٦٦/١١/١٤  
إن عبارة " جرائم الإعتداء على النفس " الواردة بالفقرة " ب " من المادة السابعة من قانون الأسلحة والذخائر جاءت عامة، فهى تشمل - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - كل صور الإعتداء على النفس وإن لم يبلغ حد القضاء على الحياة، فبدخل فيها الضرب البسيط والضرب القسى إلى الموت متى توافرت باقى الشروط. ولا ريب أن من صدر عليه حكم ب عقوبة جنابة أو ب عقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل فى جريمة ضرب القسى إلى الموت بدخل فى عموم نص الفقرة " ب " المذكورة ويتوافر بالنسبة إليه الظرف المشدد، ما دام الحكم بالعقوبة قائماً فى التاريخ الذى إرتكب فيه جريمة إحراز السلاح، وتكون العقوبة لهذه الجريمة هى الأشغال الشاقة المؤبدة عملاً بالمادة ٣/٢٦ من القانون سالف الذكر.

الطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٣٧ مكتب قسى ١٨ صفحة رقم ٨٦٩ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٦  
الأصل فى قواعد التفسير أن الشارع إذا أورد مصطلحاً معيناً فى نص ما لعنى معين وجب صرفه لهذا المعنى فى كل نص آخر يرد فيه.

الطعن رقم ١٧٧٩ لسنة ٣٧ مكتب قسى ١٨ صفحة رقم ١٢٠٨ بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٤  
لا يجوز أن يؤخذ فى تفسير قانون العقوبات بطريق القياس حد مصلحة المتهم لأنه من المقرر أنه لا جريمة ولا عقوبة بغير نص.

الطعن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ١١٥ بتاريخ ١٩٦٨/١/٢٩

الأصل كى يحقق النص التشريعى العلة من وضعه أن يكون كاملاً مبنياً الفعل الإجرامى والعقوبة الواجبة التطبيق، إلا أنه لا حرج إن نص القانون على الفعل بصورة مجملة ثم حدد العقوبة تاركاً للاتحة أو قرار البيان التفضيلى لذلك الفعل.

الطعن رقم ٢٠١١ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٤٥٤ بتاريخ ١٩٧٠/٣/٢٣

يستهدف الشارع بما نص عليه فى المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها، على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون، أن يحيط بكافة الحالات التى يتصور أن تحدث عملاً وقد يفلت فيها حائز المادة المخدرة بغير قصد الإتجار أو التعاطى من العقاب.

الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ١١٤٣ بتاريخ ١٩٧٠/١١/٢٣

فرق قانون الإجراءات الجنائية بين الأحكام بصدد سريان ميعاد الإستئناف فنص فى المادة ٤٠٦ منه على بدء ميعاد إستئناف الأحكام المحسورة والأحكام الغائية التى تجوز المعارضة فيها وإعتبر هذا الميعاد سارياً من تاريخ النطق بالحكم المحسورى أو الحكم الصادر فى المعارضة أو الحكم بإعتبار المعارضة كأن لم تكن أو من تاريخ إنقضاء الميعاد المقرر للمعارضة فى الحكم الغائى، ونص فى المادة ٤٠٧ على الأحكام الصادرة فى الغيبة والمعتبرة حضورية وإعتبر بدء ميعاد إستئنافها بالنسبة للمتهم من تاريخ إعلانها، ذلك بأن هذه الأحكام - على ما يبين من المذكرة الإيضاحية لقانون الإجراءات الجنائية - غائية فى حقيقتها، وغاية ما هناك أنها غير قابلة للمعارضة، فلوجب القانون أن يكون بدء ميعاد إستئنافها من تاريخ إعلان المتهم بها وإذا كان ذلك وكان القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة - المطبق على واقعة الدعوى - قد نص فى المادة ٢١ منه على أنه لا يجوز الطعن فى الأحكام الصادرة فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو المقررات المنفذة له، بطريق المعارضة، وإذا كان الحكم الابتدائى الغائى الصادر بالتطبيق لهذا القانون، لا يقبل المعارضة وإن جاز إستئنافه، فإنه يخرج من عداد الأحكام الغائية المنصوص عليها فى المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية والناتى يقتصر على تلك التى يجوز المعارضة فيها، ويسرى بدء ميعاد إستئنافها من تاريخ إنقضاء ميعاد المعارضة أو من تاريخ الحكم الصادر فى المعارضة أو الصادر بإعتبار المعارضة كأن لم تكن وإنما يبدأ ميعاد إستئنافه بالنسبة للمتهم من تاريخ إعلانها به، أخذاً بما نص عليه فى

المادة ٤٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية بشأن الحكم الصادر في غيبة المتهم والمعتبر حضورياً، إذ أن كلا من هذين الحكمين غايى في حقيقته لا يقبل المعارضة وإن جاز إستثنائه إطلاقاً في مواد الجرح.

الطعن رقم ١٣٩٤ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ١٠٨ بتاريخ ١٩٧٢/١/٣١

يتعين لإدانة المتهم في جريمة الفش المؤثرة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الفش أو أنه يعلم بالفش الذى وقع. أما القرينة المنشأة بالتعديل المدخل بالقانونين الرقمين ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والتي افترض بها الشارع العلم بالفش إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة، فقد رفع بها عبء إثبات العلم عن كامل النيابة العامة دون أن ينال من قابليتها للإثبات العكس وبغير إشراط نوع من الأدلة لدحضها ودون أن يمس الركن المعنوي في جنحة الفش والذي يلزم توافره حتما للعقاب.

الطعن رقم ١٥٧٠ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ١٣٣ بتاريخ ١٩٧٢/٢/١٣

جرى قضاء محكمة النقض على أن الساعية في مفهوم المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعة أو تقليلها بصفة مستديمة وبذلك فإن الساعية يتحقق وجودها بفقد أحد الأعضاء أو الأجزاء أو تقليل قوة مقاومته الطبيعية. ومن ثم فإن المحكمة حين إعتبرت فقد جزء من عظم قوة الجسم عامة مستدعية تكون قد طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً.

الطعن رقم ١٦٢٧ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٣٠١ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٦

- القانون الجنائي هو قانون جزائي له نظام قانوني مستقل عن غيره من النظم القانونية الأخرى وله أهدافه الذاتية إذ يرمى من وراء العقاب إلى الدفاع عن أمن الدولة، ومهمته الأساسية حماية المصالح الجوهرية فيها فهو ليس بمجرد نظام قانوني تقتصر وظيفته على خدمة الأهداف التي تعنى بها تلك النظم. وعلى المحكمة عند تطبيقه على جريمة منصوص عليها فيه وتوافرت أركانها وشروطها أن تنقيد بإدارة الشارع في هذا القانون الداخلي ومرعاة أحكامه التي خاطب بها المشرع القاضى الجنائي فهي الأولى في الإعتبار بعض النظر عما يفرحه القانون الدولي من قواعد أو مبادئ يخاطب بها الدول الأعضاء في الجماعة الدولية.

- من المقرر أنه لا يجوز إلغاء نص تشريعي إلا بتشريع لا حق ينص صراحة على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص يعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذى سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع وإذا كان البين مما جاء بهداجة الإتفاقية الوحيدة للمخدرات الموقعة في نيويورك بتاريخ ٣٠ من مارس سنة ١٩٦١ والتي صدر القرار الجمهوري رقم ١٧٦٤ سنة ١٩٦٦ في ٢ مايو سنة ١٩٦٦ بالموافقة عليها أن غايتها قصر إستعمال المخدرات على الأغراض الطبية والعملية وقيام تعاون ومراقبة

دولين دائمين لتحقيق تلك الغاية وكان البين من إستقراء نصوص الإتفاقية وأحصائها المادتان الثانية - فى دعوتها الدول لئلا غاية جهودها لتطبيق إجراءات الإشراف الممكنة على المواد التى لا تتاولها الإتفاقية والتى قد تستعمل مع ذلك فى صنع المخدرات غير المشروع - والفقرة الأخيرة من المادة السادسة والثلاثين فيما نصت عليه من أن " لا تتضمن هذه المادة أى حكم يخل بمبدأ تعريف الجرائم التى تنص عليها ومحاكمة مرتكبها ومعاقبتها وفقاً للقوانين المحلية فى الدول والأطراف المعنية "، فإن هذه الإتفاقية لا تصدو مجرد دعوة إلى الدول بصفتها أشخاص القانون الدولى العام إلى القيام بعمل منسق لضمان فاعلية التدابير المتخذة ضد إساءة إستعمال المخدرات المعمول بها فى الدول التى تنضم إليها، بل لقد حرصت على الإفصاح عن عدم إخلال أحكامها بأحكام القوانين المحلية فى الدول الأطراف المعنية. وإذا كانت المادة ٣٢ من القانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ قد حولت الوزير المختص بقرار يصدره أن يعدل فى الجداول الملحقه به بال حذف وبالإضافة أو بتغيير النسب الواردة فيها فإن عدم صدور قرار بشئ من ذلك من بعد العمل بتلك الإتفاقية يعنى أن الشارع المصرى لم يرد الخروج عن تعريف المواد المخدرة الواردة بتلك الجداول.

#### الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٣ بتاريخ ١٩٧٢/١/٢

أوجب المشرع بنص القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ - المعدل للمادة ٣ مكرر من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المضافة إليه بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥١ - أن يثبت التاجر قيام العنصر الجدى أو المبرر المشروع لتوقفه عن الإتجار على الوجه المعتاد، وعبر عن إفساحه فى مجال العنصر بما يتسع لغير القوة القاهرة من الأعذار أو المبررات أو المواقف المشروعة. ومتى وجد إحداها بصورة جدية، كان الإمتناع بعيداً عن دائرة التجريم، وإذا قدم العنصر الجدى إلى وزارة التموين وإنتهت إلى سلامته تعين عليها قبوله وإذا دفع به أمام محكمة الموضوع تعين عليها النظر فيه وتحقيقه حتى إذا ما صح لديها قيامه وجب عليها تبرئة المتهم.

#### الطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٤٤٠ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٠

من المقرر أن جرائم التزوير المعاقب عليها بعقوبات مخففة والمشار إليها فى المادة ٢٢٤ من قانون العقوبات - التى تمنع سريان أحكام التزوير العامة على جرائم التزوير المنصوص عليها فى المواد المذكورة فيها أو على جرائم التزوير المنصوص عليها فى قوانين عقوبات خاصة قد جاءت على سبيل الإستثناء فلا يصح التوسع فى تطبيق تلك المواد أو القوانين بإدخال وقائع لا تتناولها نصوصها أو بما يمتد به حكمها إلى نوع آخر من أنواع التزوير الغير منصوص عليها فيها.

الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٤٨٣ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٧

- يختلف كل من حق الحضانة أو الحفظ عن حق الرؤية سواء أكان رؤية الأب ولده وهو فى حضانة النساء أم رؤية الأم ولدها إذا كان مع أبيه أو مع غيره من المصبات.

- من المقرر أنه لا عقوبة إلا بنص يعرف الفعل المعاقب عليه وبين العقوبة الموضوعة له مما يقتضاه عدم التوسع فى تفسير نصوص القانون الجنائى وعدم الأخذ فيه بطريق التماس والأخذ - فى حالة الشك - بالتفسير الأصح للمتهم.

الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٤٩٠ بتاريخ ١٩٧٥/٦/٨

إن مجال أعمال نص المادة ١٨٩ من قانون المرافعات، هو عندما يصدر الحكم بالمصاريف دون تقدير لقيمة تقديرها إستصدار أمر على عريضة يقدمها المحكوم له لرئيس الهيئة التى أصدرت الحكم، وإذا كان ذلك وكانت المحكمة عندما أصدرت حكمها فى الطعن قد أغفلت الفصل فى المصاريف وكانت المادة ١٩٣ من قانون المرافعات تنص على أنه " إذا أغفلت المحكمة الحكم فى بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن أن يعلن خصمه بصحيفة للحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه " وكانت المادة ١٨٤ من قانون المرافعات توجب على المحكمة عند إصدار الحكم الذى تنتهى به الدعوى أن تحكم فى مصارف الدعوى بما فيها مقابل أتعاب المحاماة على الخصم المحكوم عليه فيها، لما كان ذلك. وكان المظنون ضدهما قد خسر الطعن، فإنه يعين الحكم بإلزامهما بالمصاريف المدنية.

الطعن رقم ٨٠٥ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٥٢٨ بتاريخ ١٩٧٥/٦/٢٢

الأصل أنه يجب التحرز فى تفسير القوانين الجنائية والتزام جانب الدقة فى ذلك وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتمل، وأنه متى كانت عبارة القانون واضحة لا لبس فيها فإنه يجب أن تعد تبصراً صادقاً عن إرادة الشارع ولا يجوز الإنحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل إما كان الباعث على ذلك ولا الخروج على النص متى كان واضحاً جلى المعنى قاطعاً فى الدلالة على المراد منه بدعوى الإستهداء بالحكمة التى أملت أن البحث فى حكمه التشريع ودواعيه إنما تكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه، إذ تدور الأحكام القانونية مع علنها مع حكمها، وأنه لا محل للإجتهد لإزاء صراحة نص القانون الواجب تطبيقه فإن القول بأن خروج نظام الإستيراد بدون تحويل عمله إلى حيز الوجود بمقتضى القرارات الصادرة فى هذا الشأن يوجب بالضرورة وبطريق اللزوم العطفى المعارض مع حكم المادة الأولى من قانون النقد وأن المعارض يتركز على محل واحد هو التعامل فى النقد الأجنبى للاحتياج إليه فى التمويل وأن السماح بإستيراد السلع بدون ترخيص وفقاً لنظام السوق الموازية قد ألقى تراخيص الإستيراد بصورة مطلقة شاملة



يكون فضلاً عن مخالفته لصحيح القانون إجهاد غير جائز لزاء صراحة نص القانون الواجب تطبيقه وتوسماً  
فى تفسير القوانين الجنائية وأخذاً بحكمتها لا بعلتها وهو ما لا يجوز قانوناً.

الطعن رقم ١٠١٥ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٥٥٨ بتاريخ ١٩٧٥/٦/٢٢

مضى كانت المادة الأولى من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ تنص على أنه " لا يجوز لأحد أن يزاول مهنة  
الصيدلة بأية صفة كانت إلا إذا كان مصرحاً... ويعتبر مزاوله لمهنة الصيدلة فى حكم هذا القانون تجهيز أو  
تركيب أو تجزئة أى دواء أو عقار أو نبات طى أو مادة صيدلية تستعمل من الباطن أو الظاهر أو بطريق  
الحقن لوقاية الإنسان أو الحيوان من الأمراض أو علاجه منها أو توصف بأن لها هذه التأثيرات " كما تنص  
المادة ٩٣ من هذا القانون على أن " تعتمد الجداول الملحق بهذا القانون وتعتبر مكملة له " وجاء بمقدمة  
الجدول الخامس الملحق بالقانون ما يأتى : " ولا يصرح بالإتجار فى مواد أخرى أو تجزئتها أو حيازتها فى  
مخازن الأدوية البسيطة سوى ما هو مذكور فى الجدول المبين بعد ويشترط أن تكون هذه الأصناف داخل  
عبوات محكمة الغلق وميناً عليها إسم الصنف وكميته والتمن وإسم المؤسسة الصيدلية الواردة منها  
وعنوانها وإسم الصيدلى محضر أو مجزئ الصنف ويشترط أن تباع فى عبواتها الأصلية ومحظور تجزئتها فى  
مخازن الأدوية البسيطة. ومن بين هذه المواد الجلسرين وزيت الخروع والملح الإنجليزي وقد وردت مع  
أصناف أخرى بالجدول المشار إليه، وكان بين من نص مقدمة الجدول أنه وإن جاء مشوباً بالفموض إذ  
حظرت الفقرة الأولى منها على مخازن الأدوية البسيطة تجزئة المواد الأخرى غير المينة بالجدول بينما جاءت  
الفقرة الأخيرة منها لتخصت بمحظر تجزئة هذه المواد على مخازن الأدوية البسيطة غير أن الفموض لا يحول  
دون تفسير النص على هدى ما يستخلص من قصد المشرع وقد أفصح عن هذا القصد فى العبارة الأخيرة  
التي ختم بها مقدمة الجدول وهى تفيد حظر التجزئة على مخازن الأدوية البسيطة، ونظراً لما كان يشور من  
خلاف حول تفسير هذا النص رأى المشرع إصدار القانون رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام  
القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥، وكان من بين ما تضمنه التعديل نص مقدمة الجدول الخاص بإستبدال بها  
النص الآتى : " ويشترط أن تكون هذه الأصناف داخل عبوات محكمة الغلق وميناً عليها إسم الصنف  
وكميته والتمن وإسم المؤسسة الصيدلية الواردة منها وعنوانها وإسم الصيدلى محضر أو مجزئ الصنف  
ويشترط أن تباع فى عبواتها الأصلية ومحظور تجزئتها فى مخازن الأدوية البسيطة " وجاء فى المذكرة  
الإيضاحية لهذا القانون تعليلاً لهذا التعديل " أما بالنسبة للجدول الخامس وهو جدول المواد المصرح ببيعها  
فى مخازن الأدوية البسيطة فإن النص القائم يفيد جواز تجزئة تلك المواد فى المخزن مع أن هذه التجزئة لا  
يجوز أن تتم إلا فى الصيدليات العامة أو معامل الإنتاج ولذلك رأى تعديل النص لإزالة اللبس الموجود فيه

بالنسبة للتجزئة بحيث يصبح النص صريحاً على عدم جواز تلك التجزئة بالمعازن البسيطة " وواضح من التعديل سالف الذكر ومذكرته الإيضاحية أن تجزئة المواد الواردة في الجدول الخامس غير مصرح بها بالمعازن البسيطة أي كانت هذه التجزئة. لما كان ذلك، وكان الطاعن لا يجادل في أنه قام بتجزئة المواد المضبوطة لديه وهي الجلسرين النقي وزيت الخروع والملح الإنجليزي وتمتعها في أكياس صغيرة بقصد بيعها للجمهور، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى تقرير مسئولية يكون قد أصاب صحيح القانون.

الطعن رقم ١١٥٣ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣١١ بتاريخ ١٩٢٩/٥/٣٠

إن الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من قانون ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥ المعدل للنصاب الذي يكون فيه حكم القاضي الجزئي نهائياً تنص على عدم سريانه على الدعاوى التي صدر فيها حكم حضوري أو غيابي أو الموجلة لنطق الأحكام وتجعلها خاضعة لأحكام النصوص القديمة.

الطعن رقم ١١٩٤ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٨٤ بتاريخ ١٩٢٩/٥/٢

إنه وإن كان الظاهر لأول وهلة من نص المادتين ١٧٢ و ٢٨٢ من قانون تحقيق الجنايات أن بينهما شيئاً من التناقض إلا أنه تناقض ظاهري لا يلبث أن يزول إذا ما قورنت أحكامهما بشئ من الدقة والإيمان إذ يتضح من هذه المقارنة أن الحالة التي وضعت من أجلها المادة ١٧٢ هي خلاف الحالة التي استلزمت وضع المادة ٢٨٢. فالأداة الأولى خاصة بالخصم الذي ينضم إلى دعوى عمومية مقامة فعلاً ويقيم نفسه فيها مدعياً بحق مدني وهو ما يعرف فقهاً بالطرف المنظم " Partie jointe ". وأما المادة ٢٨٢ فهي خاصة بالشخص الذي يلجأ مباشرة إلى المحكمة الجنائية مطالباً بحقوقه المدنية فتحرك بدعواه نفس الدعوى العمومية التي لم تكن مقامة من قبل ويعرف فقهاً بالطرف الأصلي " partie principate ". وإذن فللكل معنى عليه الحق في أن يلجأ بالنسبة لحقوقه المدنية للقضاء الجنائي. وإذا ما فعل ذلك اعتماداً على أن الدعوى العمومية مرفوعة فعلاً من جانب النيابة فقد حق له السير في دعواه المدنية لدى المحكمة الجنائية وحق على هذه المحكمة الجنائية - وقد إرتبطت بالدعوى - أن تسير في نظرها إلى النهاية ولو ظهر في أثناء السير أن الدعوى العمومية قد سقطت. فإن لم يكن ثمة دعوى جنائية قائمة بسبب إنقضاء المدة المقررة لسقوطها فإنه لا يجوز للمجنى عليه أن يلجأ مباشرة للقضاء الجنائي، بل له إذا شاء أن يرفع دعواه أمام المحكمة المدنية وحدها.

الطعن رقم ١٤٩١ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١١١٧ بتاريخ ١٢/٢٤/١٩٨٠

الأصل أنه يجب التحرز فى تفسير القوانين الجنائية وإلزام جانب الدقة فى ذلك وعدم تحميل عبارتها فوق ما تحتمل، وأنه فى حالة غموض النص، فإن الغموض لا يحول دون تفسيره على هدى ما يستخلص من قصد الشارع، مع مراعاة ما هو مقرر من أن القياس محظور فى مجال التائيم.

الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٢١ بتاريخ ٣/٩/١٩٨١

لما كان من المقرر أن الأصل أنه يجب التحرز فى تفسير القوانين الجنائية وإلزام جانب الدقة فى ذلك وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتمل، وأنه متى كانت عبارة القانون واضحة لا لى فيها فإنه يجب أن تصد تعبيراً صادفاً عن إرادة الشارع ولا يجوز الإحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل أى كان الباعث على ذلك ولا الخروج على النص متى كان واضحاً جلى المعنى قاطعاً فى الدلالة على المراد منه، وكان نص المادة ٤٦ من القانون ٧٣ سنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية جاء واضحاً جلياً فى معاقبة كل من أخل بحرية الانتخاب أو الإستفتاء أو بنظام إجراءاته بإستعمال القوة أو التهديد بذات العقوبات الواردة بالمادة ٤٥ من القانون المذكور، وهى الحبس أو الغرامة التى لا تتجاوز مائتى جنيه، وكانت الواقعة حسبما حصلها الحكم المطعون فيه توافر فيها عناصر الجريمة المنصوص عليها فى تلك المادة وتخضع لحكمها، فإن الحكم المطعون فيه يكون صحيحاً فيما إنتهى إليه من أعمالها، وإذ كانت المادة ٥٠ من ذات القانون قد نصت على أن تسقط الدعوى العمومية والمدنية فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون بمضى ستة أشهر من يوم إعلان نتيجة الإنتخاب أو الإستفتاء أو من تاريخ آخر عمل متعلق بالتحقيق، وكانت الطاعنة لا تقارى فيما إستخلصه الحكم المطعون فيه من توافر شروط إعماله هذه المادة على الدعوى المطروحة، فإن ما تنعاه عليه من الخطأ فى تطبيق القانون لا يكون سديداً. ولا يهر من هذا النظر أن المادة ١٣٧ مكرراً من قانون العقوبات المعدلة بالقانون ١٢٠ سنة ١٩٦٢ اللاحق للقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ قد تضمنت المعاقبة بعقوبة الجنائية لكل من إستعمل القوة أو العنف أو التهديد مع موظف عام أو مكلف بخدمة عامة لحمله بغير حق على أداء عمل من أعمال وظيفته أو على الإمتناع عنه. ذلك أن القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية هو قانون خاص يتضمن تنظيماً لأحكام الجرائم الواردة به ومن المقرر أنه مع قيام قانون خاص لا يرجع إلى أحكام قانون عام إلا فيما لم ينظمه القانون الخاص من أحكام، وإن التشريع العام اللاحق لا ينسخ ضمنياً التشريع الخاص السابق بل يظل التشريع الخاص قائماً.

لما كان الأصل أنه يجب التحرز فى تفسير القوانين الجنائية وإلتزام جانب الدقة فى ذلك وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتمل، وأنه متى كانت عبارة القانون واضحة لا لبس فيها فإنه يجب أن تعد تعبيراً صادقاً عن إرادة المشرع ولا يجوز الإحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل أى كان الباعث على ذلك ولا الخروج على النص متى كان واضحاً جلى المعنى لاطعاً فى الدلالة على المراد منه بدعوى الإستهداء بالحكمة التى أملت لأن البحث فى حكمة التشريع ودواعيه إنما تكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه، إذ تدور الأحكام القانونية مع عليها لا مع حكمتها وأنه لا محل للإجتهد إزاء صراحة نص القانون الواجب تطبيقه. ولما كان البين من صريح نصوص التشريعات سواء ما تعلق منها بتنظيم إستثمار المال العربى والأجنبى وتلك التى تناولت تنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين أن مشروعات الإسكان التى تقام وفقاً لأحكام القانون المنظم لإستثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة لا تسرى عليها الأحكام الخاصة بتقدير وتحديد الأجرة والتأجير المقروء وبعض الأحكام الخاصة بامتلاك المنصوص عليها فى القوانين الخاصة بإيجارات الأماكن وقد ورد هذا الإستثناء فى تلك القوانين مع تعاقبها على سبيل الحصر ومن ثم فلا يسرى هذا الإستثناء على الأحكام الأخرى الواردة فى قوانين إيجار الأماكن الخاصة بمحضر تقاضى مبالغ إضافية خارج نطاق عقد الإيجار سواء كانت فى صورة خلو رجل أو مقدم إيجار يجاوز أجرة شهرين وفقاً لأحكام أمر نائب الحاكم المسمى العام رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ أو يجاوز أجرة سنتين وفقاً لأحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ وهو ما أكدته المادة السادسة من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ والمادة ١٩ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن نظام إستثمار المال العربى والأجنبى والفقرة الثانية من المادة ٤٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر وقد تضمنت التشريعات التى تناولت العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين سواء ما صدر منها بقانون أو بأمر من نائب الحاكم المسمى العام النص على تأييد فصل تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار وبيان ما يدخل فى نطاق هذا العقد أو ما يخرج عن نطاقه وتحديد العقوبات المقررة لهذه الجريمة، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أطلق القول بأن خضوع العقار المؤجر للطاعتين لنظام إستثمار المال العربى والأجنبى يخرج عن قواعد وتحديد الأجرة المنصوص عليها فى قوانين إيجار الأماكن بما مقتضاه أنه لا يجوز وضع قيد على حرية المطعون ضده فى تحديد القيمة الإيجارية وكيفية حصوله عليها دون أن يستظهر ما إذا كانت المبالغ التى تقاضاها من الطاعنين تدخل فى نطاق عقد الإيجار أم تخرج عن نطاقه كما أنه إذ اعتبر أن ما تقاضاه من هذه المبالغ يعد أجرة معجلة لم يبين سنداً فى ذلك وما إذا كان مقدم الإيجار الذى تقاضاه قد جاوز أو لم يجاوز الحد المقرر فى القانون وفقاً لتاريخ إنشاء المبنى

حسب الأحوال فإنه يكون معيماً بالقصور الذى له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون وهو ما يتسع له وجه الطعن لما يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى وإن تقول كلمتها فى شأن ما يثيره الطاعنان بوجه الطعن. لما كان ما تقدم، وكان الطعن مقدماً من المدعين بالحقوق المدنية فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة فيما قضى به فى الدعوى المدنية.

#### الطعن رقم ١٨٣٧ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٦٧١ بتاريخ ١٨/٥/١٩٨٢

ما تروى فيه - الحكم - من عطاء فى تفسير القانون بأن منطى التجرىم وجود أجزاء رئيسية على أفرادها بدلالة أن النص التجريعى قد جاء تالياً لتجرىم حيازة السلاح فيعتبر بمثابة ذكر الخاص بعد العام. فمردود بأنه من المقرر أن الأصل أنه يجب التحرز فى تفسير القوانين الجنائية وإلزام جانب الدقة فى ذلك وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتمل، وأنه متى كانت عبارة القانون واضحة لا لبس فيها فإنه يجب أن تعد تعبيراً صادقاً عن إرادة الشارع ولا يجوز الإنحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل أبداً كان الباعث على ذلك ولا الخروج عن النص متى كان واضحاً جلى المعنى قاطعاً فى الدلالة على المراد منه، وإذ جاء إسراء كلمة الأجزاء الرئيسية مطلقاً من كل قيد فى نص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ مكرر من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨. كما أن عبارة " تعتبر أسلحة نارية فى حكم هذا القانون أجزاء الأسلحة النارية " لا يمكن أن ينصرف إلى غير المداول العام الوارد ههنا عبارة النص، وهو الذى كان قائماً فى ذهن الشارع حين أجرى التعديل فإن ما عاض فيه الحكم المطعون فيه من القول بالفرقة بين الأجزاء الرئيسية على أفرادها وبينها مجمعة يكون منه تخصيص للنص بغير تخصيص وبلا سند من القانون كما أن من شأن الأخذ به الانتهاء إلى نتيجة بأبابها المنطق هى أن تخرج عن دائرة العائيم ذات الأجزاء الرئيسية المؤلفة حيازتها فجرد أنها جمعت فى شكل سلاح نقص جزء منه وهو ما لا يتصور أن يكون الشارع قد قصد إليه. لما كان ذلك، وكان هذا الخطأ قد جر المحكمة إلى عيب القصور فى التسبب لأنها لم تمن يبحث منطى العائيم من كون الأجزاء المضبوطة بموزة المطعون ضده تعد من الأجزاء الرئيسية للأسلحة النارية، وما إذا كان قد حازها بقصد الإستعمال، فإن محكمة النقض لا تستطيع إعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى كما صار إثباتها فى الحكم لما يجب الحكم بالقصور.

#### الطعن رقم ٢٤٨٣ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٣٢٤ بتاريخ ٨/٣/١٩٨٣

الأصل أنه يجب التحرز فى تفسير القوانين الجنائية وإلزام جانب الدقة فى ذلك وعدم تحميل عبارة النص فوق ما تحتمل، وأنه متى كانت عبارة القانون واضحة لا لبس فيها فإنه يجب أن تعد تعبيراً صادقاً عن إرادة

الشارع ولا يجوز الإنحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل أيًا كان الباعث على ذلك، ولا الخروج عن النص متى كان واضحاً جلي المعنى قاطعاً في الدلالة على المراد منه.

الطعن رقم ٥١٢٤ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ٥١٥ بتاريخ ١٤/٤/١٩٨٣  
لما كان ما نص عليه الدستور في المادة الثانية منه أن مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع ليس واجب الأعمال بذاته وإنما هو دعوة للشارع كي يتخذ الشريعة الإسلامية مصدراً رئيسياً فيما يستتبه من قوانين ومن ثم فإن أحكام تلك الشريعة لا تكون واجبة التطبيق بالتحويل على نص الدستور المشار إليه إلا إذا استجاب الشارع لدعوته وأفرغ هذه الأحكام في نصوص تشريعية محددة ومنظمة تنقلها إلى مجال العمل والتفيذ وبالتالي فإنه لا مجال للتحديد بأحكام الشريعة الإسلامية ما دام أن السلطة التشريعية لم تفرغ مبادئها في تشريع وضعي.

الطعن رقم ١٥٤٤ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ٩٠٢ بتاريخ ١١/١/١٩٨٣  
الأصل أنه يجب التحرز في تفسير القوانين الجنائية والالتزام بجانب الدقة في ذلك وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتمل وأنه في حالة غموض النص فإن الغموض لا يحول دون تفسير النص على هدى ما يستخلص من قصد المشرع مع مراعاة ما هو مقرر من أن القياس محظور في مجال التأويل.

الطعن رقم ٦٦٤٢ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٣٣٠ بتاريخ ٢٢/٣/١٩٨٤  
لما كان الأصل أنه يجب التحرز في تفسير القوانين الجنائية بأن لا تحمل عباراتها أكثر مما تحتمل وأنه متى كانت عبارة القانون واضحة في الدلالة على مراد الشارع منها فإنه يتعين قصر تطبيقها على ما يتأدى مع صريح نص القانون الواجب تطبيقه.

الطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٦١٧ بتاريخ ١٠/٢/١٩٨٤  
متى كان الأصل أنه يجب التحرز في تفسير القوانين الجنائية والالتزام بجانب الدقة في ذلك وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتمل وأنه في حالة غموض النص فإن الغموض لا يحول دون تفسير النص على هدى ما يستخلص من قصد المشرع، مع مراعاة ما هو مقرر من أن القياس محظور في مجال التأويل. والأصل في قواعد التفسير أن الشارع إذا ما أورد مصطلحاً معيّن في نص ما لعني معين وجب صرفه لهذا المعنى في كل نص آخر يرد فيه. لما كان ما تقدم وكان يبين من إسراء هذه النصوص جميعاً أن الشارع قد ألصق في المادة الأولى من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر عن مقصوده بالجواهر المخدرة وهي التي أتم الاتصال بها في المادة ٣٨ المار ذكرها عند إنعدام القصد من هذا الاتصال أما إحراز النباتات المذكورة في الجدول رقم " ٥ " بغير قصد وغشور بمقتضى المادة ٢٩ من

القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - وهو الواقعة المسجوة للعقوبة في الدعوى - فإن المشرع قد رصد لها بمقتضى المادة ٤٥ آفة البيان عقوبة المخالفة.

الطعن رقم ٦٦ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٤٦٩ بتاريخ ١٤/٣/١٩٣٧

- إن عبارة " نظام الحكومة المقرر في القطر المصري " الواردة في المادة ١٥١ المعدلة من قانون العقوبات كما تصدق لغة على نظام الحكم في نوعه أى في أساسه الإجمالى المقرر بالمادة الأولى من الدستور من أن حكومة مصر تكون ملكية وراثية نيابة تصدق لغة أيضاً على هذا النظام في صورته التفصيلية المقررة بباقي مواد الدستور.

- الحكومة ( Gouvernement ) فسى ماهيتها القانونية هى السيادة فسى مظهرها العملى La souverainete mise en oeuvre أى السيادة فعالة مجرية ما تقتضيه طبيعتها من تحقيق سلطانتها فى الناس، لكل الضوابط والأحكام الكلية التى تحدد سير السيادة فى تحقيق سلطانتها فى الناس هى التى يتكون منها فى مجموعها معنى الحكومة. وتلك الضوابط والأحكام متغيرة متقلبة على صور ووجوه شتى فكلما تحددت فى بلد على أى وجه من الوجوه وبأى كيفية من الكيفيات كانت الحكومة المقررة لذلك البلد هى ذلك الوجه المحدد، وأطلق على ذلك الوجه أنه نظام الحكومة المقرر. والسماتير هى الوثائق الأساسية التى تتكفل ببيان ذلك النظام وتقريره، وهى لا غرض من وضعها إلا هذا البيان والتقرير، فكل ما ورد فيها ما عدا بيان السيادة من جهة مصدرها ومستقرها ومستودعها هو نظام الحكومة المقرر، حتى الحقوق المدنية العامة التى تقرر عادة فى أوائل السماتير ليست على التحقيق إلا ضوابط تحدد مدى السيادة وإلى أى حد يجب وقوف سلطانتها.

الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣٤٩ بتاريخ ١١/٦/١٩٣٤

إن القانون لم يعرف المتهم فى أى نص من نصوصه. فبحتر متهماً كل من وجهت إليه تهمة من أية جهة كانت، ولو كان هذا التوجيه حاصلاً من المدعى المدنى وبغير تدخل النيابة. وإذن فلا مانع قانوناً من أن يعتبر الشخص متهماً أثناء قيام رجال الضبطية القضائية بمهمة جمع الاستدلالات التى يجرىها طبقاً للمادة العاشرة من قانون تحقيق الجنايات، ما دامت قد حامت حوله شبهة أن له ضلعاً فى ارتكاب الجريمة التى يقوم أولئك الرجال بجمع الاستدلالات فيها. ولا مانع قانوناً من وقوع أحد أولئك الرجال تحت طائلة المادة ١١٠ من قانون العقوبات إذا حدثه نفسه بتعذيب ذلك المتهم لحمله على الإعراف الذى يدل به التهم فى محضر تحقيق يجرى على يد السلطة المختصة والإعراف الذى يدل به فى محضر البوليس، فلا عورة به فى هذا المقام ما دام القاضى الجنائى غير مقيد - بحسب الأصل - بالأخذ بنوع معين من الدليل، وما

دامت له الحرية المطلقة في إستعداد الدليل من أى مصدر في الدعوى يكون مقتماً بصحته. ولا يمكن القول بأن الشارع إذ وضع نص المادة ١١٠ من قانون العقوبات إنما أراد حماية نوع معين من الإغوالات لأن ذلك يكون تخصيصاً غير مخصص ولا يتماشى مع عموم نص المادة المذكورة.

الطعن رقم ١٩٨٣ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٠١ بتاريخ ١٩٣٧/١١/٢٢  
ليس للمحاكم الجنائية أن ترجع إلى أحكام قانون المرافعات المدنية على اعتبار أنه القانون العام إلا عند غلو قانون تحقيق الجنايات من نص صريح، فليس لها أن ترجع إلى قانون المرافعات في أحكام الغيبة لأن حالات الحكم في الغيبة عند تخلف أحد أطراف الخصومة عن الحضور أما أحكام الجنائية بدرجاتها المختلفة وردت بنصوص صريحة في قانون تحقيق الجنايات " المواد ١٣٢ و ١٣٣ و ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٢ ". وهذه النصوص توجب الحكم في الموضوع غايياً إذا تخلف أحد الخصوم عن الحضور سواء أكان المتخلف هو المتهم أم المدعى بالحق المدني.

الطعن رقم ٦٩ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٥٩٦ بتاريخ ١٩٤٥/١/١٥  
إن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والفساد نص في المادة ١١ منه على أن " يثبت المخالفات لأحكام هذا القانون وأحكام اللوائح الصادرة بتنفيذه ولأحكام المراسيم المنصوص عليها في المادتين الخامسة والسادسة الموظفون المعينون خصيصاً لذلك بقرار وزاري. ويعتبر هؤلاء من مأموري الضبطية القضائية ويجوز لهم أن يدخلوا ..... وهم الحق في أن يأخذوا عينات من تلك المواد وفقاً لما تقرره اللوائح من الإجراءات "، وإذ نص في المادة ١٢ على أنه : " إذا وجدت لدى الموظف الممارس إليهم في المادة السابقة أسباب قوية لتحملهم على الاعتقاد بأن هناك مخالفة لأحكام هذا القانون جاز لهم ضبط المواد المشبهة فيها بصفة وقتية، وفي هذه الحالة يدعى أصحاب الشأن للحضور وتؤخذ خمس عينات على الأقل بقصد تحليلها تسلّم إثبات منها لصاحب الشأن، ويجري بهذه العملية محضر يحوى على جميع البيانات اللازمة للنجب من ذات العينات والمواد التي أخذت عنها ومع عدم الإخلال بحق التهم في طلب الإلراج عن البضاعة المضبوطة من القاضي الجزئي أو قاضي التحقيق حسب الأحوال، يفرج عنها بحكم القانون إذا لم يصدر أمر من القاضي بتأييد عملية الضبط في خلال السبعة الأيام التالية ليوم الضبط " - إذ نص على ذلك فقد دل بجلاء على أنه : " أولاً " لم يقصد - جرياً على ما سار عليه القضاء في البلاد المأخوذ عنها هذا النص - أن يربط أى بطلان على عدم إتباع أى إجراء من تلك الإجراءات الواردة به، بل إن غرضه لم يكن أكثر من أن ينظم ويوحد الإجراءات التي تتخذ بمعرفة موظفين لم يكونوا قبل ذلك يقتصى القانون العام من رجال الضبط القضائي، ولا هم في العادة شأن بإجراء التحقيقات الجنائية. ولم يكن من غرض



الشارع، في الواقع وحقيقة الأمر، أن يخضع مخالفات أحكام هذا القانون إلى قواعد إثبات خاصة بها، بل إنه تركها خاضعة للقواعد العامة بحيث إذا إطمأن القاضي إلى صحة الدليل المستمد من تحليل العينات التي تؤخذ ولم يساوره ريب في أية ناحية من نواحيه، خصوصاً من جهة أخذ العينة أو من جهة عملية التحليل ذاتها، أوقع حكمه على هذا الأسس، بغض النظر عن عدد العينات التي أخذت وعن الطريقة التي أخذت بها، وبلا اعتبار لما يثيره الدفاع عن التهم في هذا الخصوص. أم إذا وقع في نفسه أي شك فإنه بطبيعة الحال لا يقيم وزناً للعينات ولا للتحليل. " وثانياً " أنه لم يقصد بالنص أن يتحول من وكل إليهم تعيين الموظفين المذكورين، أو وضع لوائح الإجراءات الخاصة بأخذ العينات، أكثر مما أرادوه هو على النحو المتقدم. فإذا هم في اللوائح أو القرارات التي يصدرونها تنفيذاً للمادتين المذكورتين قد ضمنوها بطلاناً في الإجراءات من أي نوع كان، فإنهم بلا شك يكونون قد تجاوزوا السلطة التي أمدهم بها القانون ذاته بحلق حالات بطلان لم يردها الشارع وعلى خلاف الضوابط الصادر منه هم. وعملوا في ذات الوقت على تعطيل أحكام القانون الذي يعتمدون عليه. والقاضي في هذه الحالة لا يكون في وسعه وهو يفصل في الدعوى إلا أن يعمل القانون ويهتد باللائحة أو القرار الذي وصف بأنه مبدئ لتفيذه أو بناء على نص من نصوه. وذلك في الناحية التي حصلت فيها المخالفة. وإذن فالقرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣ الصادر من وزير التجارة الصناعة تنفيذاً لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المذكور ينص في المادة الخامسة على أنه : " يجب أن يتم تحليل العينات وأن يعلن صاحب الشأن نتيجة التحليل في مهلة لا تتجاوز شهراً من تاريخ تحرير المحضر، فإذا أظهر التحليل عدم وجود مخالفة أو إنقضى الميعاد المقرر دون أن يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل إعتبرت إجراءات أخذ العينة كأن لم تكن ووجب رد العينة المحفوظة لدى محرر المحضر إلى صاحبها " - هذا النص الذي مقتضاه بطلان إجراءات أخذ العينة إذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل في الأجل المحدد فيه، يكون قد خرج عن مراد القانون رقم ٤٨ المذكور. ولذلك لا يصح للمحاكم أن تعتبره وتبنى عليه قضاء. إذ لا شك في أن القاضي، إذا كان إزاء قانون لم يأت ببطلان ولم يقصد إليه، ولائحة وضعت لتنفيذ هذا القانون أو تنفيذاً له وتعارضت معه بأن نصت على البطلان، يكون عليه أن يعمل القانون، لأنه بالبداهة هو الأولى بالإتباع. فقد إشتراط الدستور " المادة ٣٧ " في اللوائح التي يضعها الملك لتنفيذ القوانين ألا يكون فيها تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها. ولا ريب في أنه يجب من باب أولى أن يلتزم القرار الوزاري، الذي يصدر بناء على نص في القانون، الحدود المرسومة له في الضوابط الصادر في شأنه من السلطة التشريعية... فإذا تجاوزها فإنه لا يكون صحيحاً ولا معتبراً فيما تجاوزه فيه تلك الحدود.

الطنن رقم ١١٧٥ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٤٣٣ بتاريخ ١/٣٠/١٩٣٠  
إن المقصود بمباراة " من تلقاء نفسها " الواردة فى المادة ٨٩ من المصاحات هو تحويل المحكمة المدنية سلطة المحاكمة والحكم بلا طلب من أحد تمكيناً لها من حفظ كرامة القضاء بالإسراع فى محاكمة من يعتدى عليه وإيقاع العقاب به فوراً أثناء انعقاد الجلسة.

الطنن رقم ١٦٩٠ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣٤١ بتاريخ ١٣/٦/١٩٢٩  
إن كلمة (علامة) Marque الواردة بالمادة ١٧٤ عقوبات لا تصدق إلا على آلة من الآلات التى يطبع بها أو على طابعها أى أثرها المنطبع. فلا يدخل فى مدلولها الصفحة النحاسية التى يحملها رجال البوليس وعليها نمر يعرفون بها. إذ هى ليست فى واقع الأمر إلا جزءاً من ملبسهم كالأحزمة والأزرار المخصوصة ولا تفرق عن غيرها من أجزاء اللبس إلا فى أنها رقعة معدنية عليها أسماء العساكر مرموزاً لها بأرقام. وما كانت أسماء العساكر ولا الأرقام المرموز لها بها علامة من علامات الحكومة، وإذن فلا عقاب على من قلدها. إنما قد يعاقب حاملها إذا كان قد إرتكب الجريمة المنصوص عليها بالمادة ١٣٧ أو بالمادة ٢٩٣ من قانون العقوبات.

الطنن رقم ٦١٣ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٤٦٩ بتاريخ ١٣/٧/١٩٣٠  
إن لفظ " سرق " ولفظ " إختلس " فى المادة ١٣٢ عقوبات يكادان يؤيدان معنى واحداً. ويؤكد ذلك النص الفرنسى لهذه المادة. فإستعمال الحكم عند الصبر عن الجريمة المنطبقة عليها المادة ١٣٢ ع للفظ " إختلس " فى معنى السرقة لا شائبة فيه.

الطنن رقم ٧٣٣ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢٦٧ بتاريخ ١٢/٣/١٩٣١  
ليس مراد الشارع من عبارة " عدم كفاية الأدلة " الواردة بالمادة ١٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات أن يورد قاضى الإحالة هذه العبارة بنصها فى قراره حتى تكون غرفة المشورة مختصة بنظر الطعن فيه بل الشارع يريد بهذه العبارة كل الأحوال التى يكون فيها عدم إقامة الدعوى راجعاً إلى تقدير أدلة وقائع الدعوى وإلى إفتناع القاضى بعدم إمكان الإحالة مع قصور تلك الأدلة أو إنتفائها، فهى تشمل صورة عدم إقامة الدعوى لعدم الجناية أى لقصور الدليل القائم على تولف بعض أركان الجريمة أو لإنتفائه، كما تشمل صورة عدم إقامة الدعوى لأن الجريمة فى ذاتها لم تحصل أصلاً، أو لأن نسبتها للمتهم هى نسبة ملفقة وغير صحيحة، أو لأن الأدلة على نسبتها إليه غير معروفة، أو ما مماثل ذلك من الوجوه الأخرى الراجعة إلى تقدير القاضى للموضوع. فإذا قرر قاضى الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى وعلل ذلك بعدم الجناية فى حين أن السبب هو عدم " كفاية الأدلة " فإن هذا التعليل لا يكون مانعاً من نظر الطعن أمام غرفة المشورة.

ولا عبرة باللفظ الذى يختاره القاضى للصبر عن مراده ما دام مراده واضحاً وهو أنه يلزم بالكف عن السير فى الدعوى لعدم كفاية الأدلة.

الطعن رقم ١٥٧٢ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٣٠٧ بتاريخ ١٩٦٩/١١/١٧

تفسير النصوص المتعلقة بالإعفاء على سبيل الحصر، فلا يصح التوسع فى تفسيرها بطريق القياس ولا كذلك أسباب الإباحة التى ترد كلها إلى مبدأ جامع هو ممارسة الحق أو القيام بالواجب. وعلى ذلك فلا يجوز للقاضى أن يعفى من العقوبة إلا إذا انطبقت شروط الإعفاء فى النص التشريعى على الواقعة المؤثرة إنطباقاً تاماً سواء من ناحية كنهها أو ظروفها أو الحكمة التى تليها المشرع من تقرير الإعفاء.

الطعن رقم ٨٤٢ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٨٧٢ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٣

الأصل أنه يجب التحرز فى تفسير القوانين الجنائية والزام جانب الدقة فى ذلك وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتمل وأنه فى حالة غموض النص فإن الغموض لا يحول دون تفسير النص على هدى ما يستخلص من قصد المشرع، مع مراعاة ما هو مقرر من أن القياس محظور فى مجال التأليم.

الطعن رقم ١٨١١ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٦٨٠ بتاريخ ١٩٨٩/٧/٢٧

— لما كانت المادة ١٣٤ من قانون التجارة قد نصت على أن " يؤرخ تحويل الكمبالة ويذكر فيه أن قيمتها وصلت وبين فيه إسم من إنتقلت الكمبالة تحت إذنه ويوضع عليه إمضاء المحيل أو ختمه ". كما نصت المادة ١٣٥ من القانون ذاته على أنه " إذا لم يكن التحويل مطابقاً لما تقرر بالمادة السابقة فلا يوجب انتقال ملكية الكمبالة لمن تتحول له بل يعثر ذلك توكيلاً له فقط فى قبض قيمتها ونقل ملكيتها لشخص آخر وإنما عليه أن يبين ما أجراه مما يتعلق بهذا التوكيل، وإذا نقل ملكيتها لآخر فى هذه الحالة يكون مستولاً بصفته محيل... إلخ ". لما كان ذلك، وكان الأصل فى التظهر الناقل للملكية الكمبالية وجوب توافر البيانات المذكورة فى المادة ١٣٤ من قانون التجارة، وهو تاريخ التظهر وإسم المظهر إليه وشروط الإذن ووصول القيمة وتوقيع المظهر. بحيث أنه إذا لم تسرف هذه البيانات يفرض طبقاً لنص المادة ١٣٥ من القانون سالف الذكر أن التظهر إنما قصد به التوكيل فى تحصيل قيمة الورقة التجارية.

— لما كان قانون التجارة، قد خلا من وضع تنظيم للتعامل بالشيك، ولم يورد بشأنه إلا نص المادة ١٩١ المتعلقة بإيجاب تقديمه إلى المسحوب عليه فى ميعاد خمسة أيام محسوباً منها اليوم المؤرخ فيه إذا كان مسحوباً من البلدة التى يكون الدفع فيها، أو فى ظرف ثمانية أيام إذا كان مسحوباً من بلدة أخرى محسوباً منها اليوم المؤرخ فيه الشيك، فإنه إزاء ذلك يصح الرجوع فى هذه الحالة إلى النصوص التى تسرى على

الكبيالة بحسابها تمثل الشريعة العامة للأوراق التجارية في التشريع المصري - ما لم تكن تتنافى مع طبيعة الشيك - ومنها نص المادتين ١٣٤، ١٣٥ آتفى الذكر لعدم تأيهما مع طبيعة الشيك.

**الطعن رقم ١٩٤١ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٧١ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢**

- من المقرر أنه يجب التحرز في تفسير القوانين الجنائية وإلتزام جانب الدقة في ذلك وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتمل، وأنه متى كانت عبارة القانون واضحة لا لبس فيها يجب أن تعد تعبيراً صادقاً عن إرادة الشارع ولا يجوز الإنحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل أيأ كان الباعث على ذلك ولا الخروج على النص متى كان واضحاً جلى المعنى قطعاً في الدلالة على المراد منه بدعوى الإستهداء بالحكمة التى أمله لأن البحث في حكمة التشريع ودواعيه إنما تكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه، إذ تدور الأحكام القانونية مع علتها لا مع حكمتها، وأنه لا محل للإجتهد إزاء صراحة نص القانون الواجب تطبيقه.

- الأصل في قواعد التفسير أن الشارع إذا ما أورد مصطلحاً معيناً في نص ما لمعنى معين وجب صرف هذا المعنى لى كل نص آخر يرد فيه.

**الطعن رقم ٢٦٤٠ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٠٧٨ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٧**

لما كان القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ بشأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر قد نص في المادة ٢٦ منه على أنه " لا يجوز للمؤجر مالكاً كان أو مستأجراً بالذات أو بالواسطة إقتضاء أى مبالغ أو أتعاب بسبب تحرير العقد أو أى مبلغ إضافى خارج نطاق عقد الإيجار زيادة على التأمين والأجرة المنصوص عليها فى العقد..... وكانت جريمة غلو الرجل لا تتحقق إلا بتوافر صفة المؤجر ومناسبة تحرير عقد الإيجار - وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت على نحو ما سلف بيانه - تقاضى الطاعن مبلغاً من المال مقابل شراء ربع العين. دون أن يبدل برأيه فى مدى توافر مناسبات التأمين وفقاً لأحكام المادة ٢٦ من القانون ١٩٧٧/٤٩ - لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة وظروف النسي وقعت فيها والأدلة التى إستخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه إستدلالها بها وسلامة مأخذها تحكيمياً محكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من إستظهار واقعة الدعوى بما توافر به عناصر الجريمة على صورة من الصور التى يؤفها القانون ١٩٧٧/٤٩ ومن إيراد الأدلة المثبتة للواقعة المؤثرة. فإن يكون قاصر البيان بما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة.

الطعن رقم ٤٦٨٤ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٨١٩ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢

- لن كانت المادتان ١١، ١٤ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية قد نصتا على إعتبار أموال الأحزاب من الأموال العامة وعلى إعتبار القائمين على شئون الأحزاب والعاملين بها فى حكم الموظفين العموميين فى صدد تطبيق أحكام قانون العقوبات، إلا أنه لم يرد بأى من ذينك النصين أو بغيرهما من نصوص القانون المذكور ولا فى نصوص القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة ولا فى أى قانون آخر، أى نص على إعتبار أموال الصحف - غير القومية - من الأموال العامة ولا على إعتبار العاملين بها من الموظفين العموميين أو من حكمهم.

- الأصل أنه يجب التحرز فى تفسير القوانين الجنائية بأن لا تحمل عباراتها أكثر مما تحتمل وأنه متى كانت عبارة القانون واضحة فى الدلالة على مراد الشارع منها فإنه يتعين قصر تطبيقها على ما يتأدى مع صريح نص القانون.

- لما كان ما تثيره الطاعة من إنطباق المادة ١١٩ من قانون العقوبات على جريمة الرشوة مردوداً بأن هذه المادة إنما وردت فى الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات وهو الذى أفرده الشارع لجرائم إعتلاس المال العام والإعتداء عليه والفساد، ومن ثم لزم قصر تطبيقها على هذه الجرائم فحسب الأمر الذى تخرج معه جرائم الرشوة من نطاقها بما يضحى معه منى النيابة العامة الطاعة فى هذا الخصوص غير مبدىة. - من المقرر أنه متى كانت عبارة النص واضحة لا لبس فيها ولا غموض فإنها يجب أن تعد تعبيراً صادقاً عن إرادة الشارع ولا يجوز الإنحراف بها عن طريق التفسير أو التأويل.

الطعن رقم ٦١٥١ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٩٧ بتاريخ ١٩٨٩/١/١٨

لما كانت الجريمة المنصوص عليها فى المادة التاسعة - من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ - هى من الجرائم العمدية، ولم يستلزم القانون هذه الجريمة قصداً خاصاً، بل يكفى لقيامها توافر القصد الجنائى العام، والسدى يقتضى تعدد إقرواف الفعل المادى وتعدد النتيجة المترتبة على هذا الفعل وكان ما أثبتته المحكم عن واقعة الدعوى كافياً فى الدلالة على توافر القصد الجنائى لدى الطاعن فإن ما يثيره فى خصوص إنضاء هذا القصد لديه بدعوى الجهل بالواقعة - محل التجريم - والغلط فيها، لما أحاط بها من ظروف تتمثل فى قيامه باستبدال النقد المصرى المصبوط - بالنقد السعودى - من إحدى المصارف بالمملكة العربية السعودية لا يعدو أن يكون مجرد إعتقاد خاطئ بمشروعية الواقعة وعدم فهمه للقانون وهو فى حقيقته دفع بالإعتذار بالجهل بالقانون - وهو لا يقبل منه، لما هو مقرر من أن الجهل بالقانون أو الغلط فى فهم نصوصه لا ينفى القصد الجنائى باعتبار أن العلم بالقانون العقابى وفهمه على وجهه الصحيح أمر مفروض فى الناس كافة

وإن كان هذا الإفراض يخالف الواقع في كثير من الأحيان إلا أنه إلزامي عليه المواعى العملية لحماية مصلحة المجموع، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن العلم بالقانون الجنائي - والقوانين العقابية المكمل له - مفروض في حق الكافة، ومن ثم فلا يقبل الدفع بالجهل أو الغلط فيه كدريئة لنفي القصد الجنائي. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أطرح ما دفع به الطاعن من إنضاء القصد الجنائي لديه لقيام حالة من الغلط في الواقعة والجهل بها واعتبره - في خصوصية واقعة الدعوى الرافعة والظروف التي أحاطت بوقوعها - مجرد دفع بالإعتذار بالجهل بالقانون، فإنه يكون قد صادف التطبيق القانوني الصحيح وبضحي النسي عليه في هذا الصدد غير مقبول.

الطعن رقم ٧٠٠٢ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٥٨١ بتاريخ ١٩٨٩/٥/١١  
الأصل أنه متى كانت عبارة القانون واضحة ولا لبس فيها فإنه يجب أن تعد تعبيراً صادقاً عن إرادة الشارع ولا يجوز الإنحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل أيما كان الباعث على ذلك ولا الخروج على النص متى كان واضحاً جلي المعنى قاطعاً في الدلالة على المراد منه.

الطعن رقم ١٥٠٨ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٢٧٤ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢١  
إن نص الفقرة الأولى من المادة ٤١ من الدستور قاطع الدلالة في أنه في غير أحوال العيب لا يجوز وضع أى قيد على الحرية الشخصية إلا بإذن من القاضى المختص أو من النيابة العامة، ولا يخبر من ذلك عبارة "وذلك وفقاً لأحكام القانون" التى وردت فى نهاية تلك الفقرة بعد إيرادها الضمان المشار إليه إذ أنها تشير إلى الإحالة إلى القانون العادى فى تحديد الأحوال التى يجوز فيها صدور الأمر من قاضى التحقيق والأحوال التى يجوز فيها صدوره من النيابة العامة طبقاً لنص المادتين ٦٤، ١٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ٣٥٤٠ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٩٧٣ بتاريخ ١٩٨٩/١١/١٥  
لما كان القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء قد نص فى مادته الثالثة على أنه يجوز لكل من إرتكب مخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ولائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون أن يقدم طلباً إلى الوحدة المحلية المختصة خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون لوقف الإجراءات التى اتخذت أو تتخذ ضده. وتضمن النص أن العقوبة فى الغرامة ينسب معينة من قيمة الأعمال المخالفة، ثم صدر القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ ونص فى مادته الأولى على أن يستبدل بنص المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ آتية الذكر النص الآتى "يجوز لكل من إرتكب مخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦

أو لائحة التنفيذية أو القرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون أن يقدم طلباً إلى الوحدة المحلية المختصة خلال مهلة تنتهي في ٨ يونيو سنة ١٩٨٥ لوقف الإجراءات التي اتخذت أو تتخذ حذره " وأبقت عقوبة الغرامة محددة بذات النسب المشار إليها في المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ وأن أعفت من الغرامة جميع الأعمال التي لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه. ثم صدر من بعد القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ ليستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون ٥٤ لسنة ١٩٨٤ المادة الأولى من القانون ٩٩ لسنة ١٩٨٦ ويجوز لكل من ارتكب مخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أن يقدم طلباً إلى الوحدة المحلية لوقف الإجراءات التي اتخذت أو تتخذ حذره ومد مهلة تقديم الطلب بأن جعلها تنتهي في يونيو سنة ١٩٨٧. لما كان ذلك وكان القانونان رقماً ٥٤ لسنة ١٩٨٤، ٩٩ لسنة ١٩٨٦ المشار إليهما، على ما يبين من تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الإسكان والمرافق العامة والتعمير ومكتب لجنة الحكم المحلي والتنظيمات الشعبية من مضبطة الجلسة السابعة والستين يوم ١٧ من يونيو سنة ١٩٨٦ قد صدر لمد المهلة المقررة لوقف الإجراءات والتنازع والنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ وذلك تقديراً لظروف الملاك وأصحاب النوايا الحسنة الذين تخلفوا عن تقديم طلباتهم في الموعد المقرر إلى الجهة الإدارية المختصة لعدم معرفتهم أصلاً بالمهلة إما لقصور الإعلام أو لوجودهم أثنائها خارج البلاد أو عجز معظمهم عن تدبير قيمة الغرامة المقررة عن المخالفات التي ارتكبوها مما يفصح عن عدم سريان أحكام القوانين المشار إليها إلا على المباني التي تمت بالمخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ قبل العمل بأحكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣.

#### الطعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٢٤٢ بتاريخ ١٥/٣/١٩٦٠

القاعدة العامة أنه متى كانت عبارة القانون واضحة ولا لبس فيها - فإنه يجب أن تعد تعبيراً صادقاً عن إرادة الشارع ولا يجوز الانحراف عنها عن طريق التفسير والتأويل أيًا كان الباحث على ذلك، ولما كان التعبير بكلمة "الإرباط" وإيراد هذه الكلمة بذاتها مطلقة من كل قيد في الفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية المضافة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ - والمقام مقام تطبيق القانون الجنائي - لا يمكن أن ينصرف إلى غير المعنى الذي قصده الشارع وأرشد عنه في المادة ٣٢ من قانون العقوبات - ولم تشر مذكرة القانون الإيضاحية بكلمة ما يمكن أن نجعل لها معنى جديداً يخالف المعنى الذي يتلأم مع هذه القاعدة العامة، مما مفاده أنه إذا كون الفعل الواحد تلك الجرائم جناية داخلة في الجنايات المنصوص عليها في المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الثالثة أيًا كانت العقوبة المقررة لها بالقوانين إلى الجرائم الأخرى - جاز للنسابة العامة تقديم الدعوى برمتها إلى محكمة الجنايات بطريق تكليف التهم

الحضور أمامها مباشرة - هذا هو المعنى الذى قصدت إليه المادة ٢١٤ وهو الاستفادة من سياق النص وعبارته وهو هو الذى كان قائماً فى ذهن الشارع حين أجرى هذا التعديل وما يجب أن يجرى عليه العمل باعتباره التفسير الصحيح للقانون، ويكون ما عاين فيه المتهم وما سماه بالجرمة التابعة والجرمة المتبوعة - واعتبار الجريمة الخادمة تابعة إذا كانت عقوبتها أخف من عقوبة الجريمة الأصلية أو مساوية لها - واعتبارها متبوعة إذا كانت عقوبتها أشد - ما عاين فيه المتهم من ذلك لا يستقيم مع عبارة النص ولا غرض واضحه - فإذا كان الحكم قد أثبت أن إحراز السلاح كان بقصد ارتكاب جرمين القتل وأن الارتباط بالمعنى المفهوم قانوناً قائم بين الجرائم وبعضها فإن النيابة إذ وقعت الدعوى برمتها إلى محكمة الجنايات مباشرة بطريق التكليف بالحضور تكون قد تصرفت فى حدود حقها ولم تتجاوز الحد المقرر لها فى القانون.

الطعن رقم ١٣٤٩ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٢٥ بتاريخ ١١/١/١٩٦٠

لا محل للإجتihad عند صراحة نص القانون الواجب تطبيقه.

الطعن رقم ٢٣٢٣ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ١٩٦ بتاريخ ١٣/٢/١٩٦١

جاء نص المادة الأولى من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ - فى شأن تنظيم المباني مطلقاً من كل قيد وليس فيه ما يفيد قصر الرخصة على الأبنية التى تقام على الأملاك الخاصة دون العامة - ما دام الشارع قد أوجب فى هذه المادة الحصول على ترخيص لكل بناء يراد إقامته أو تعديله أو هدمه أو غير ذلك من الأعمال التى أشار إليها النص - أما المادة الثالثة من القانون فليس فى صيغتها ما يفيد تخصيص عموم الحكم الوارد فى المادة الأولى - إذ أن الشارع إنما قصد بهذه المادة بيان حكم للأحوال الغالبة فى أعمال التنظيم - وهى التى يكون فيها مالك الأرض هو نفسه صاحب البناء الذى يطلب عنه الترخيص.

الطعن رقم ١ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٣٩٤ بتاريخ ٢٧/٦/١٩٦١

من المقرر أنه عند التعارض بين نصين أحدهما وارد فى القانون والآخر بالاتحته التنفيذية فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق باعتباره أصلاً.

الطعن رقم ٦٣٨٢ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٤١٦ بتاريخ ١٩/٣/١٩٨٥

لما كان ما نص عليه الدستور فى المادة الثانية منه من أن مبادئ الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع - ليس واجب الأعمال بفاته - وإنما هو دعوة للشارع كى يتخذ الشريعة الإسلامية مصدراً رئيسياً فيما يستنه من قوانين ومن ثم فإن أحكام تلك الشريعة لا تكون واجبة التطبيق بالتحويل على نص الدستور المشار إليه إلا إذا استجاب الشارع لدعوته وأخرج هذه الأحكام فى نصوص تشريعية محددة



ومنعطة تنقلها إلى مجال العمل والتنفيد لما كان ذلك فإن ما يثوره الطاعنة في شأن نصاب الشهادة التي عول الحكم المطعون فيه عليها يكون على غير سند من القانون.

**الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ١١٧ بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٤**

إن المادة الثانية من القانون رقم ١٨٢ سنة ٦٠ المعدل في شأن مكافحة المخدرات قد عدت الأمور المحظورة على الأشخاص ارتكابها بالنسبة للجواهر المخدرة وهي الجلب والتصدير والإنتاج والتملك والإحراز والشراء والبيع والتبادل والتنازل بأى صفة كانت والتدخل بصفته وسيطاً في شئ من ذلك وكان نص الفقرة الأولى من المادة ٣٤ من القانون المذكور قد جرى على عقاب تلك الحالات وأنه وإن كان قد أغفل ذكر الوساطة إلا أنه في حقيقة الأمر قد ساوى بينهما وبين غيرها من الحالات التي حظرها في المادة الثانية فتأخذ حكمها ولو قبل بغير ذلك لكان الوساطة في المادة الثانية والنسوبة بينهما وبين الحالات الأخرى عتاً يتزعمه الشارع ذلك لأن التدخل بالوساطة من حالات المحظور التي عدتها تلك المادة والجريمة قانوناً لا يعدو في حقيقته مساهمة في ارتكاب هذه الجريمة مما يرتبط بالفعل الإجرامي فيها ونتيجة برابطة السببية وبعد المساهم بهذا النشاط شريكاً في الجريمة تقع عليه عقوبتها.

**الطعن رقم ٨١١٣ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ١٨ بتاريخ ١٩٨٥/١/١**

لما كانت المادة ٨٠ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨، وأن إشرطت لقبول طلب التقيد بمجدول المحامين أمام محكمة النقض أن يكون المحامي قد إشتغل بالمحاماة فعلاً لمدة سبع سنوات على الأقل أمام محاكم الاستئناف، إلا أن المادة ٣٩ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ - الذي بدأ العمل به إعتباراً من أول إبريل سنة ١٩٨٣ - قد زادت تلك المدة إلى عشر سنوات على الأقل وإذا كان من المقرر بالنسبة لتنازع القوانين من حيث الزمان إن القانون بوجه عام يحكم الوقائع والمراكز القانونية التي تتم في الفترة ما بين تاريخ العمل به وإلغائه. وأن القانون الجديد يسرى بأثر مباشر على الوقائع والمراكز القانونية التي تقع أو تتم إعتباراً من نفاذه ولا يسرى على الوقائع السابقة عليه إلا إذا تقرر الأثر الرجعي بنص خاص هذا إلى أن المفهوم من إستقراء نصوص قانون المحاماة أنه متى تحققت لجانب قيد المحامين من توافر الشروط التي يتطلبها القانون في الطالب قررت قيد اسمه بالمجدول مما مفاده، أن قرار اللجنة لا يقرر للطالب مركزاً قانونياً ذا أثر رجعي، وإنما هو ينشئ هذا المركز من يوم صدوره فحسب، لما كان ذلك، وكان الطاعن يذهب في طعنه - إلى أنه تقدم بطلبه في سريان القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨٦ وقبل العمل بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ توصلاً إلى أعمال أحكام القانون الأول دون الثاني إلا أنه لما كان طلبه غفلاً من التاريخ وخلت الأوراق مما يفيد تقديم الطلب قبل العمل بالقانون رقم ١٧ لسنة

١٩٨٣، كما لم يقدم الطاعن دليلاً على صحة ما ذهب إليه - كما سلف لأن القرار المطعون فيه إذ انتهى إلى رفض طلب قبه إعمالاً للقانون الأخير باعتباره القانون الواجب التطبيق الذي قدم الطلب والفصل فيه في ظله لا يكون قد خالف القانون كما يضحى معه الطعن قائماً على غير أساس معيّنار رفضه موضوعاً.

#### الطعن رقم ٨١١٤ لسنة ٥٤ مكتب قتي ٣٦ صفحة رقم ٢٦ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٦

- من المقرر أنه ولئن خلا قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ من نص ينظم الطعن في قرارات لجنة القيد بمجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض، إلا أن ذلك ليس من شأنه أن تكون تلك القرارات بمنأى عن رقابة القضاء، لما ينطوي عليه ذلك من مصادرة حق التقاضي، وإفئات على حق المواطن في الإلجاء إلى قاضية الطبيعي، اللذين كفلهما الدستور في المادة ٦٨ منه، فضلاً عن أن مبدأ الطعن قد تقرر في التشريع ذاته بالنسبة لكافة القرارات التي تصدر برفض طلبات القيد بالمجداول الأخرى وليس ثمة وجه للمعايرة في هذا الخصوص بينها وبين القرارات التي تصدر برفض القيد بمجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض. لما كان ذلك، وكان من سلطة الشارع إستعداداً من التفويض المقرر له بمقتضى المادة ١٦٧ من الدستور أن يسند ولاية الفصل في بعض المنازعات الإدارية التي يخص القضاء الإداري بالفصل فيها طبقاً للقانون ١٧٢ من الدستور إلى هيئات قضائية أخرى وفقاً لمقتضيات الصالح العام وكان الشارع إعمالاً لهذه السلطة، قد درج - حين سن قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦١ - على نزع ولاية الفصل في الطعون في القرارات الصادرة برفض طلبات القيد بجميع جداول المحامين بغير إستثناء - من القضاء الإداري، وأسندها إلى القضاء العادي، وكان الشارع بما نص عليه في المواد ١٩، ٢٣، ٣٦ من قانون المحاماة القائم، من إختصاص محكمة إستئناف القاهرة بالفصل في الطعون في القرارات الصادرة برفض طلبات القيد في الجدول العام للمحامين وجدول المحامين المقبولين أمام المحاكم الابتدائية ومحاكم الإستئناف، وبما نص عليه في المادة ٤٤ من إختصاص الدائرة الجنائية بمحكمة النقض بالفصل في الطعون في القرارات التي تصدر بنقل إسم المحامي إلى جدول المحامين غير المشتغلين، قد أفصح عن إلتزامه في التشريع القائم بذات نهجه في التشريع السابق، من نزع الإختصاص بالفصل في الطعون في قرارات رفض طلبات القيد بمجدول المحامين، من ولاية القضاء الإداري، والإبقاء على ما كان معمولاً به في ظل قانون المحاماة السابق، من إسناد تلك الولاية بغير إستثناء إلى القضاء العادي.

- لما كان الطاعن قيد بمجدول المحامين المقبولين أمام محاكم الإستئناف في الثالث من مارس سنة ١٩٧٦ ثم تقدم بطلب القيد بمجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض في الخامس من مارس سنة ١٩٨٣ وأرفق به المستندات الدالة على توافر شروط القيد في ذلك الجدول وما يفيد سداد رسوم القيد وعدم صدور

أحكام تأديبية، هذه البعثة، إعمالاً لنص المادتين ٨٠، ١٦٥ من قانون المحاماة القائم وقتذاك الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨، وإذ عرض الطلب على اللجنة المختصة فقد أصدرت قراراً غير مسبب برفضه، بتاريخ ٣١ من مايو سنة ١٩٨٣. لما كان ذلك. وكانت وقائع الطعن المائل، قد تمت في الفترة بين تاريخ العمل بقانون المحاماة السابق آنف الذكر وبين تاريخ إلغائه بالقانون الحالي الصادر به القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ المعمول به في الأول من أبريل سنة ١٩٨٣، فإن القانون السابق يكون هو الساري على الوقائع المذكورة بما في ذلك ما يشترطه في المحامي طالب القيد بمجدول المحامين أمام محكمة النقض من أن يكون قد إشتغل بالمحاماة فعلاً لمدة سبع سنوات على الأقل أمام محاكم الاستئناف وهو ما كانت تنص عليه المادة ٨٠ منه - وليس القانون الحالي الذي زاد تلك المدة إلى عشر سنوات في المادة ٣٩ منه، لما هو مقرر بالنسبة لتنازع القوانين من حيث الزمان، إن القانون بوجه عام يحكم الوقائع والمراكز القانونية التي تتم في الفترة بين تاريخ العمل به وبين تاريخ إلغائه وأن القانون الجديد يسري بأثر مباشر على الوقائع والمراكز القانونية التي تتم بعد نفاذه، ولا يسري بأثر رجعي على الوقائع السابقة عليه إلا إذا تقرر الأثر الرجعي في غير المواد الجنائية بنص خاص، وهو ما خلا منه القانون القائم، فلا يسري على حالة الطاعن الذي إكتملت عناصر الواقعة المنشئة لحقه في القيد بمجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض - بتقديم الطلب مستوفياً شروط قبوله إلى اللجنة المختصة بنظره - قبل نفاذه.

الطعن رقم ٢٥٦٠ لسنة ٥٥ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ١١٥٧ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢٣  
لفظ القاضي بالفقرة الرابعة آتفة البيان إنما ينصرف لغة ودلالة إلى من يشغل منصب القاضي بالفعل بحبانه عضواً في الهيئة القضائية باعتبار أنها أضفت عليه حصانة خاصة مقررة لنصبه لا لشخصه فإذا انحسرت عنه هذه الصفة أصبح شأنه شأن أي موظف زالت عنه صفة الوظيفة لأي سبب من الأسباب وبالتالي فإن لفظ القاضي لا يمكن أن ينصرف إليه، ولما كانت الدعوى المائلة قد رفعت بعد أن زالت عن الطاعن صفة القاضي بقبول إستقالته فإن إحالتها من النيابة العامة إلى المحكمة دون إذن من مجلس القضاء الأعلى تكون قد تمت صحيحه وفقاً للطريق الذي رسمه القانون ويكون ما ينهه الطاعن على الحكم في هذا الوجه في غير محله.

الطعن رقم ٦٢٠٨ لسنة ٥٤ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٤٧٤ بتاريخ ١٩٨٦/٤/١٠  
من المقرر أنه يتعين عند تفسير النص عدم تحميل عباراته فوق ما تحتمل وأنه متى كانت عبارة القانون واضحة لا لبس فيها فإنها يجب أن تعد تعبيراً صادقاً عن إرادة الشارع ولا يجوز الإنحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل أبداً كان الباعث على ذلك.

الطعن رقم ٢٣٤٦ لسنة ٥٥ مكتب قتي ٣٧ صفحة رقم ٣٢٩ بتاريخ ١٩٨٦/٣/٣

لم كانت القاعدة العامة أنه متى كانت عبارة القانون واضحة لا لبس فيها فإنه يجب أن تعتبر تعبيراً صادقاً عن إرادة الشارع ولا يجوز الإعراف عنها عن طريق التفسير والتأويل أياً كان الباعث على ذلك، ولما كان مفاد نص المادة ٧٧ مكرراً "٤" من قانون السلطة القضائية آنف البيان أن المشرع قد إستبعد إختصاصات مجلس القضاء الأعلى المتعلقة بالتعيين أو الوقية أو النقل من جواز التفويض فيها أما فيما يتعلق بهاقى إختصاصات المجلس فقد أجاز له المشرع أن يفوض فى بعضها لجنة أو أكثر يشكلها من بين أعضائه، ولو أراد المشرع أن يكون التفويض شاملاً لباقى تلك الإختصاصات لنص على جواز أن يكون التفويض فى إختصاصات المجلس عدا ما يتعلق منها بالتعيين أو الوقية أو النقل وليس فى بعضها. لما كان ذلك، وكان الإذن برفع الدعوى الجنائية على المظعون ضده الأول قد صدر من لجنة لم تفوض فى إصداره تفويضاً سليماً طبقاً للقانون فإنه يكون باطلاً.

الطعن رقم ٣٣٠٥ لسنة ٥٥ مكتب قتي ٣٧ صفحة رقم ١٥٢ بتاريخ ١٩٨٦/١/٢٧

من المقرر أن الحكم هو القرار الصادر من محكمة مشكلة تشكلاً قانونياً فى منازعة مطروحة عليها بخصوصية رفعت إليها وفقاً للقانون، وهو بهذه المثابة يختلف عن الأوامر والقرارات التى يدعى إصدارها فى وظيفة القاضى الولائية وإن القرار الذى يصدر من المحكمة بما لها من سلطة ولاتية لا يعد حكماً ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، ومن قبيل ما نصت عليه المادة ٩٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية فى شأن القرار الذى تصدره المحكمة بالفراغة على من يتخلف من العاملين بها أو من الخصوم عن القيام بأى إجراء من إجراءات المرافعات فى الميعاد الذى حددته له، من أن هذا القرار لا يقبل الطعن فيه بأى طريق، وإن كان للمحكمة أن تقبل المحكوم عليه من الفراغة كلها أو بعضها إذا أبدى علزاً مقبولاً - فالحكم الصادر بالفراغة فى هذه الحالة يعد عملاً ولاتياً لأنه لا يفصل فى نزاع بين الخصوم أو هو بتصير أدق عمل من أعمال الإدارة القضائية، لا يجوز الطعن فيه بطرق الطعن المقررة بالنسبة للأحكام العادية بل رسم له القانون طريقاً خاصاً للتظلم منه وهو اللجوء إلى ذات المحكمة التى أصدرته التى لها أن تقبل المحكوم عليه من الفراغة كلها أو بعضها إذا أبدى علزاً مقبولاً.

الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٥٦ مكتب قتي ٣٧ صفحة رقم ٦٥٢ بتاريخ ١٩٨٦/٦/٥

من المقرر أنه يتعين التحرز فى تفسير القوانين الجنائية والالتزام جانب الدقة فى ذلك وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتمل وإنه متى كانت عبارة القانون واضحة لا لبس فيها فإنها يجب أن تعد تعبيراً صادقاً عن إرادة

الشارع ولا يجوز الإنحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل أما كان الباحث ولا الخروج عن النص متى كان واضحاً جلي المتى قاطعاً في الدلالة على المراد منه.

**الطعن رقم ٢٤٩٦ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٥١٩ بتاريخ ١٩٨٦/٤/٢٩**

إن ما تضمنه الدستور من نص على أن مبادئ الشريعة الإسلامية تعتبر مصدراً رئيسياً للتشريع لا يفيد وجوب تطبيق هذه الأحكام إلا باستجابة المشرع وتدخّل منه لإفراغ هذه الأحكام في نصوص تشريعية محددة ومنضبطة تنقلها إلى مجال العمل والتطبيق.

**الطعن رقم ٣٨٤٢ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٩٢٤ بتاريخ ١٩٨٦/١١/٢٠**

أن ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون ٢٦٠ سنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية المعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ من إحصاء مكاتب السجل المدني بتسجيل واقعات الأحوال المدنية ومنها واقعات الزواج وما أوجبه الفقرة الأولى من المادة ٢٦ من هذا القانون على السلطات المختصة بتوثيق عقود الزواج أو إشهادات الطلاق أو الصادق عليها من أن تقدم ما يبرمه من وثائق إلى أمين السجل المدني الذي حدثت بذاته الواقعة للبهذا في السجل الخاص وعصمها والتأشير عليها برقم القيد فقد قصد بالأخذ بنظام تسجيل الحالة المدنية - وعلى ما بين من المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ المعدل له - سرعة الحصول على بيانات حالة المواطن العائلية من زواج وطلاق بعد أن كانت بياناتها مشطّة بين دفتر المأفوفين والموقّنين وبين أعلام مكاتب الأحوال الشخصية مما يعرّض معه سرعة الوقوف عليها.

**الطعن رقم ٤٣٠١ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ١١٠٤ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/١٨**

لما كانت الفقرة الثالثة من المادة الثانية من القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ بتظيم الرقابة على الأشرطة السينمائية قد نصت على أنه "لا يجوز بث أو ترخيص من وزارة الإرشاد القومي عرض الأشرطة السينمائية أو لوحات الفانوس السحري أو ما يماثلها مكان عام". وجاء بالمذكرة الإيضاحية تعليقاً على هذه المادة "أنه لا يجوز للمعرض له إجراء أي تعديل..... أو إضافة في المصنف الموعود به ويجب تبعاً لذلك أن يتم إجراء التصوير..... أو العرض..... بالحالة التي وُلّقت عليها السلطة القائمة على الرقابة". وكان الحكم المطعون فيه قد نفى عن الطاعن واقعة عليها السلطة القائمة على الرقابة". وكان الحكم المطعون فيه قد نفى عن الطاعن واقعة إضافة المشهد الجنسي إلى الفيلم وإنه في ملفاته إلى أن الرقابة رخصت بعرضه بالحالة التي ضبط عليها، بما مؤداه عدم مخالفة الطاعن لأحكام القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ مالم يذكر مما كان يصح القضاء ببراءته عملاً بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية وإذ عايف الحكم المطعون فيه

هذا النظر وقضى بمعالجة الطاعن عن واقعة عرض المشهد الجنسي على الجمهور لأنه يكون بنى على خطأ فى تطبيق القانون - ولا يغير من هذا النظر أن المادة ١٧٨ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ اللاحق للقانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ قد تضمنت المعالجة لكل من يعرض علناً مخالفاً لمبادئ الآداب العامة، ذلك أن القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ هو قانون خاص يتضمن تنظيماً لأحكام الجرائم الواردة به، ومن المقرر أنه مع قيام قانون خاص لا يرجع إلى أحكام قانون عام إلا فيما لم ينظمه القانون الخاص من أحكام، وأن التشريع العام اللاحق لا ينسخ ضمناً التشريع الخاص السابق بل يظل التشريع الخاص قائماً.

الطعن رقم ٢ لسنة ٥٦ مكتب قضاى ٣٨ صفحة رقم ٥ بتاريخ ١٩٨٧/١١/١٧

الأصل أنه متى كانت عبارة القانون واضحة لا لبس فيها فإنه يجب أن تعد تعبيراً صادقاً عن إرادة الشارع ولا يجوز الإنحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل أيما كان الباعث على ذلك ولا الخروج على النص متى كان واضحاً جلي المعنى قاطعاً فى الدلالة على المراد منه.

الطعن رقم ٣٧٦٦ لسنة ٥٦ مكتب قضاى ٣٨ صفحة رقم ٤٨٢ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٢٥

صيغة النص فى عبارات واضحة جلية - يوجب إعتباره تعبيراً صادقاً عن إرادة الشارع، فلا يجوز الإنحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل بدعوى الإستهزاء بالحكمة التى تباها الشارع منها، ذلك، بأن الإستهزاء بحكمة التشريع ودواعيه، لا تكون إلا عند غموض النص أو إيهامه بالأحكام تدور مع علته لا مع حكمته، ولا مجال للإجتهاد مع صراحة النص.

الطعن رقم ١٤٤٢ لسنة ٥٧ مكتب قضاى ٣٨ صفحة رقم ٨٣٥ بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٢٢

من المقرر أن الإتفاقية الدولية للمخدرات الموقعة فى نيويورك فى ١٩٦١/٣/٣٠ والتى صدر بشأنها القرار الجمهورى رقم ١٧٦٤ لسنة ١٩٦٦ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢ هى مجرد دعوة من الدول بصفهم أشخاص القانون الدولى العام إلى القيام بعمل متسق لضمان فعالية التدابير المتخذة ضد إساءة استعمال المخدرات. وبين من الإطلاع على نصوصها إنها لم تلغ أو تعدل صراحة أو ضمناً من أحكام قرانين المخدرات المعمول بها فى الدول الموقعة عليها إذ نصت المادة ٣٦ منها على الأحوال التى تدعو الدول إلى تجريمها والمقاب عليها دون أن تعرض إلى تعريف الجرائم وإجراءات المحاكمة وتوقيع العقاب وترك ذلك كله إلى القوانين المحلية للدولة المنضمة إليها ويؤكد ذلك ما جرى به نص الفقرة الرابعة من تلك المادة من أنه لا تتضمن هذه المادة أى حكم محلل بمبدأ تعريف الجرائم التى ينص عليها ومحاكمة مرتكبها

ومعاليهم وفقاً للقوانين المحلية في الدول الأطراف المعنية. ومن ثم فإن مجال تطبيق أحكام هذه الاتفاقية يختلف عن مجال قانون المخدرات المعمول به في جمهورية مصر العربية \*.

الطعن رقم ١٤٦٨ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ١٠١٥ بتاريخ ١٩/١١/١٩٨٧

من المقرر أن صحة القرار الصادر بموجب التفويض التشريعي رهينة بعدم وجود تضاد بينه وبين نص القانون المحدد لأوضاعه وشروطه، وإنه عند التعارض بين نصين أحدهما وارد في القانون والآخر في لائحته التنفيذية فإن النص الأول هو الواجب التطبيق باعتباره أصلاً للائحة، ومن ثم فإن ما ورد في قرار وزير الداخلية سالف الذكر - الذي يعد خروجاً عن حدود التفويض المرسوم له في القانون - لا يعد به ولا يكون له أي أثر على إختصاصات النيابة العامة المنصوص عليها في القانون كاملة، كما لا يكون له أدنى أثر على إختصاص المحاكم العادية صاحبة الولاية العامة، دون سواها - بالفصل في كافة الجرائم إلا ما استثنى بنص خاص عملاً بالفقرة الأولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ سنة ١٩٧٢، ويستوى في ذلك أن تكون الجريمة معاقبة عليها بموجب القانون العام أو بمقتضى قانون خاص.

الطعن رقم ٢ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٣٧ بتاريخ ١/١٢/١٩٨٨

الأصل أنه متى كانت عبارة القانون واضحة لا لبس فيها، فإنه يجب أن تعد تعبيراً صادقاً عن إرادة الشارع ولا يجوز الإنحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل أيًا كان الباعث على ذلك ولا الخروج على النص متى كان واضحاً جلي المعنى لاطمأناً في الدلالة على المراد منه.

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٦٣٧ بتاريخ ٢١/٤/١٩٨٨

إن القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ فيما تضمنه من أحكام مكافحة الدعارة قد نص في مختلف مواده على جرائم شتى ميز كلاً منها - من حيث نطاق تطبيقها وعناصرها وأركانها والغرض من العقاب عليها من الأخرى، وإن كانت في عمومها تنقسم إلى طائفتين تتعلق الأولى بأفعال التحريض والتسهيل والمساعدة والمعاونة والإعتماد على ممارسة الفجور أو الدعارة وما يلحقها من ظروف مشددة وتنصرف الطائفة الثانية إلى أماكن إتيان تلك الأفعال، وإذا كان القانون المذكور قد نص في الفقرة الأولى من المادة الأولى منه على أن " كل من حرض شخصاً ذكراً كان أو أنثى على ارتكاب الفجور أو الدعارة أو ساعده على ذلك أو سهره له وكذلك من إستخدمه أو إستدرجه أو أغواه بقصد ارتكاب الفجور أو الدعارة يعاقب بالعارة يعاقب بالحس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة من مائة جنيه إلى ثلاثمائة جنيه ". بينما نص في الفقرة الأولى من المادة السادسة منه على أن " يعاقب بالحس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد عن ثلاث سنوات كل من عاون أنثى على ممارسة الدعارة ولو عن طريق الإنفاق المالي " فقد دل بالصيغة العامة

التي تضمنتها المادة الأولى على إطلاق حكمها بحيث تناول صور التحريض على البقاء وتسهيله بالنسبة للذكر والأنثى على السواء بينما قصر نطاق تطبيق الفقرة الأولى من المادة السادسة بعد هذا التصميم على دعاة الأنثى والتي تمهد لها صورة معينة من صور المساعدة والتسهيل هي المعاونة التي تكون وسيلتها الإغراق المالي لحسب بشئ سلبه كلياً أو جزئياً. لما كان ذلك، وكان مفاد نص الفقرة الأولى من المادة الأولى سالفة البيان أن الجرائم المنصوص عليها فيها لا تقوم إلا في حق من يحرص غرضه على ممارسة الفحشاء مع الناس بغير تمييز أو يسهل له هذا الفعل أو يساعده عليه فلا تقوم الجريمة إذا وقع الفعل من الخرض بنية ممارسته هو الفحشاء مع الخرض.

#### \* الموضوع الفرعي : مبرهن الققون :

الطعن رقم ١٤٦١ لسنة ٢١ مكتب قتي ٣ صفحة رقم ٥٠٦ بتاريخ ١٩٥٢/٢/٢٥  
إذا كانت الحادثة التي حكم على المتهم من أجلها قد وقعت في ظل قانون تحقيق الجنايات القديم وكان المتهم لا ينازع في أن إجراءات التحقيق قد تمت صحيحة طبقاً للقانون المعمول به وقت وقوعها، فلا يقبل الطعن عليها بمخالفتها الأحكام قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٢٨ مكتب قتي ١٠ صفحة رقم ١٢١ بتاريخ ١٩٥٩/١/٢٧  
لا محل لما يشوه الطاعن من سريان القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ على واقعة الدعوى وعدم جواز الحكم بالصحيح طبقاً له، ذلك لأنه لم ينص على القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ الذي دبر الطاعن وفقاً له.

الطعن رقم ٢٢٨٤ لسنة ٢٨ مكتب قتي ١٠ صفحة رقم ٤٩٩ بتاريخ ١٩٥٩/٤/٢٨  
نقل القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ إختصاص الفصل في مسائل التهريب من الدبنة الجمركية - المنصوص عليها في اللائحة الجمركية الصادرة في ١٣ مارس سنة ١٩٥٩ - إلى القضاء صاحب الولاية العامة، وبذلك أصبحت جرائم التهريب من الجرائم العامة التي تختص بالفصل فيها المحاكم الجنائية، ولم يعد للجان الجمركية إختصاص قضائي في مسألة التهريب بمجرد سريان القانون المذكور من تاريخ نشره في الوقائع المصرية في ١٩٥٥/١٢/٢٥، ليكون صحيحاً اتصال محكمة الموضوع بالواقعة التي تمت بتاريخ ١٩٥٥/١٢/١٥.



الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٣١٥ بتاريخ ١٦/٣/١٩٥٩

أجاز القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ - فى الفقرة الثانية من المادة الثانية منه - لوزير الصحة أن يصدر قراراً بالمواصفات والمقاييس الخاصة باللين ومنتجاته، وتنفيذاً لهذا التفويض التشريعى أصدر وزير الصحة قراراً رقم " ١٠٢ " فى ٧ يولييه سنة ١٩٥٢ فى شأن المواصفات والمقاييس الخاصة بالألبان ومنتجاتها.

الطعن رقم ١٣٧٢ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٨٣٦ بتاريخ ٢٨/١١/١٩٦٠

الأصل أن قوانين الإجراءات تسرى من يوم نفاذها على الإجراءات التى لم تكن قد تمت ولو كانت متعلقة بجرائم وقعت قبل نفاذها، وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن القوانين المعدلة للاختصاص تطبق بأثر فورى شأنها فى ذلك شأن قوانين الإجراءات - فإذا عدل القانون من اختصاص محكمة قائمة بنقل بعض ما كانت مختصة بنظره من القضايا طبقاً للقانون القديم إلى محكمة أو جهة قضاء أخرى فإن هذه الجهة الأخيرة تصبح مختصة ولا يكون للمحكمة التى عدل اختصاصها عمل بعد نفاذ القانون الجديد - ولو كانت الدعوى قد رفعت إليها بالفعل طالما أنها لم تنته بحكم بات - وذلك كله ما لم ينص الشارع على أحكام وقائية تنظم مرحلة الانتقال - كما فعل عند صدور القانون رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٥٦ - بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٥٥ بالتدابير التى تتخذ لمقاومة الآفات والأمراض الضارة بالنباتات - فهى وحدها التى تطبق. ولما كان القانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٥٥ إذ جعل الاختصاص بنظر الجرائم الناشئة عن إعمال مقاومة دودة القطن وصى البرسم بعد الميلاد القانونى فى المحافظات والمديريات للجان إدارية مشكلة لهذا الغرض لم يرد به حكم خاص فى شأن الدعاوى القائمة أمام القضاء وقت نفاذه، فإنه يعين على المحاكم أن تقضى بعدم اختصاصها.

الطعن رقم ٢ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٧٦١ بتاريخ ١٣/١١/١٩٦١

القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ فى شأن إخمادة أمام المحاكم مقصوراً على تنظيم مهنة إخمادة فى القطر المصرى، وليس فى نصوصه ما يمكن أن تمتد معه آثاره إلى طلب الطاعن نقل اسمه من جداول إخمادين بالإقليم السورى إلى جدول إخمادين بالإقليم المصرى - فإذا كان القرار المطعون فيه قد قضى برفض طلب الطاعن تأسيساً على عدم ولاية اللجنة لبحث طلبه أو إجابته إليه فإنه يكون متفقاً وصحيح القانون.

الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ١٠٧ بتاريخ ٢/٥/١٩٦٢

من المقرر أن نصوص قانون الإجراءات الجنائية هى الواجبة التطبيق على الإجراءات فى المواد الجنائية و فى الدعاوى المدنية التى ترفع بطريق التبعية أمام المحاكم الجنائية، ولا يرجع إلى نصوص قانون المرافعات إلا

لسد نقص - ومن ثم فإنه لا يصح للمحاكم الجنائية أن تحكم بانقطاع سيرة الخصومة لصور ممثل المدعى بالحقوق المدنية الذي كان قاصراً وبلغ سن الرشد، لأن ذلك لا يطبق بحسب طبيعته وأثاره مع تبعه الدعوى الجنائية ووجوب سورهما معاً بقدر المستطاع.

الطعن رقم ٣٤٢٣ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٥٤٦ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٦٧

من المقرر أن المحكمة الجنائية لا ترجع إلى قانون المرافعات المدنية إلا عند إحالة صريحة على حكم من أحكامه وردت في قانون الإجراءات الجنائية أو عند خلو هذا القانون من نص على قاعدة من القواعد العامة الواردة في قانون المرافعات. ولما كان قانون الإجراءات الجنائية قد خلا من إيراد قاعدة تنظم حالة إغفال النص في منطوق الحكم على عقوبة أحد المتهمين في الدعوى بالرغم من إشارته في الأسباب إلى ثبوت التهمة قبله، لما كان ذلك، وكانت المادة ٣٦٨ مرافعات نص على أنه "إذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن أن يكلف خصمه الحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه" فإنه يجب إعمال هذا النص أيضاً في الدعاوى الجنائية. ولما كانت المحكمة الجنائية قد أغفلت الفصل في التهمة المسندة للمطعون ضده بالطريق السوى أمام النيابة أن ترجع إلى ذات المحكمة التي نظرت الدعوى وأصدرت الحكم، وأن تطلب منها إكمالها بالفصل فيما أغفلته. وليس للنيابة أن تلجأ إلى المحكمة الاستئنافية لإكمال هذا النقص، ذلك أن هذه المحكمة إنما تعيد النظر فيما فصلت فيه محكمة أول درجة وطالما أنها لم تفعل في جزء من الدعوى فإن إختصاصها يظل بالياً بالنسبة له ولا يمكن للمحكمة الاستئنافية أن تحكم بنفسها في أمر لم تستند محكمة أول درجة بعد ولايتها في الفصل فيه، وإلا فوت بذلك درجة من درجات القاضى على المتهم.

الطعن رقم ٢٠١١ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٨٤٦ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٦٢

الأصل أن التمسك بتشريع أجنبي لا يعدو أن يكون مجرد والفة تستدعى التدليل عليها، إلا أنه في خصوص سريان قانون العقوبات المصري خارج الإقليم المصري عملاً بحكم المادة الثالثة من هذا القانون فإنه يتعين على قاضى الموضوع - وهو بصدد إزال حكم القانون على الواقعة المطروحة عليه - أن يتحقق من أن الفعل معاقب عليه بمقتضى قانون البلد الذى يرتكب فيه.

الطعن رقم ٦١ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٤٧١ بتاريخ ١٧/٥/١٩٦٥

مؤدى ما نصت عليه المادة الثالثة من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ في شأن الكلاب ومرض الكلب أن الفعل المؤثم بمقتضى هذا النص والمالعاب عليه طبقاً للمادة ١٤ منه إنما جعل الشارع نطاق تطبيقه قاصراً على الطرق والأماكن العامة بالبلد وحدها، مما مفاده أن حكم هذه المادة لا يسرى على الأماكن

الخصوصية بالمدن ولا على القرى جميعها والجهات الأخرى التي قد تأخذ حكمها، بل يظل الفعل بمقتضى هذا النص خارجاً عن نطاق العقاب عليه.

الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٣٥ مكتب قتي ١٦ صفحة رقم ٦٥٧ بتاريخ ١٩٦٥/١٠/٤

إذا كان الثابت أن جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها المسندة إلى الطاعن وقعت قبل صدور القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها بما تضمنه من بعض أحكام خاصة بالإعفاء من ديون معينة مستحقة للدولة، فإن إلهاماً تحقق شروط الإعفاء هذه بالنسبة إلى اللعين المحجوز من أجله لا يوجب عليه إعفاء الطاعن من المسؤولية الجنائية عن جريمة التبيد التي وقعت منه قبل صدور القانون المنظم لشروط الإعفاء.

الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ٣٦ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ٧٤٤ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٥

يسرى نص المادة الثالثة من الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ على جميع العمال الذهن عينوا بعد ٣٠ يولييه سنة ١٩٤١ أبداً ما كان تاريخ تعيينهم سابقاً أو لاحقاً لتاريخ سريان هذا الأمر ونفاذه.

الطعن رقم ١٥٩٧ لسنة ٣٧ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ١١٤٧ بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢١

الأصل أن كل إجراء تم صحيحاً في ظل قانون، يظل صحيحاً ومخاضاً لأحكام هذا القانون، ومن ثم فإذا تمت الدعوى الجنائية مرحلتى التحقيق والإحالة وتجاوزتهما إلى مرحلة المحاكمة التي بلغها فعلاً أمام محاكم الحدود وسعت إليها بإجراءات صحيحة في ظل القانون المعمول به وقت ذاك، فليس من شأن إلغائه نقض هذه الإجراءات أو إهدار ما تم منها عبر المرحلة السابقة على المحاكمة.

الطعن رقم ٢١٤٩ لسنة ٣٧ مكتب قتي ١٩ صفحة رقم ٣٩ بتاريخ ١٩٦٨/١/٨

مقتضى قاعدة شرعية الجريمة والعقاب أن القانون الجنائي يحكم ما يقع في ظله من جرائم إلى أن تزول عنه القوة الملزمة بقانون لا حق ينسخ أحكامه، وهذا ما كتبه الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات بنصها على أن " يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها " - أما ما أورده الفقرة الثانية من المادة المشار إليها من أنه " ومع ذلك إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً قانون أصح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره " فهو إستثناء من الأصل العام يؤخذ في تفسيره بالتضييق ويبدو وجوداً وعدمياً مع العلة التي دعت إلى تقريره، لأن المرجع في فعل التنازع بين القوانين من حيث الزمان هو قصد الشارع الذى لا تجوز مصادرته فيه.

الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٤٦٧ بتاريخ ١٦/٤/١٩٦٨

- القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بشأن الرقابة على عمليات النقد والقوانين المعدلة كان سارى المفعول قبل الوحدة فى الإقليم المصرى، مقصوداً به حماية النقد المصرى منظوراً إليه فى علاقته بالنقد الأجنبى فلا يحد نطاقه سواء بنص الدستور أو بحكم طبيعته إلى الإقليم السورى الذى يحتفظ بنقده السورى ولا يهيد من رخصه سوى أبناء الإقليم المصرى فيما أتيح لهم بنصوده، وعلى ذلك فإن الحظر على غير المقيمين فى مصر أو وكلائهم فى التعامل بالنقد المصرى والوارد فى الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون المذكور يسرى بالضرورة على أبناء الإقليم السورى متى كانوا غير مقيمين بالفعل فى الإقليم المصرى بالمعنى الذى عناه تشريع الرقابة على عمليات النقد وبينه.

- ليس من شأن إنساب جنسية الجمهورية العربية المتحدة على أبناء الإقليمين بمقتضى القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ فى شأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة أو صدور القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ فى شأن دخول وإقامة الأجانب بأراضى الجمهورية العربية المتحدة أو الخروج منها والذى أعطى السوريين من إجراءات الإقامة وتجديدها مانع من إنطباق القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ على أبناء الإقليم السورى، لأن لكل من هذه التشريعات مجاله وحكمه وحكمته فيما إستنه وأوجه.

- متى كان الحكم المطعون فيه قد أجرى حكم الحظر الوارد فى الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ على المتهم بصفته وكيلًا عن سورى غير مقيم فى مصر وتعامله بالنقد المصرى بهذه الصفة، فإنه يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً.

الطعن رقم ١٢٨٨ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٩٠٨ بتاريخ ١١/٤/١٩٦٨

إن قانون العقوبات إذ نص فى المادة ٣٦٩ على معاقبة كل من دخل عقاراً فى حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة.... إنما قصد أن يحمى حائز العقار من إعتداء الغير على هذه الحيازة ولو كانت لا تستند إلى حق ما دامت معتبرة قانوناً، ولفظ الحيازة إذا كان يدل على وجوب كون وضع اليد فعلياً، فإن محضر التسليم واجب إحرازه بوصف كونه عملاً رصمياً خاصاً بتنفيذ الأحكام والتسليم الذى يحصل بمقتضاه لا يصح وصفه بأنه لم ينقل الحيازة بالفعل إذ القول بذلك يعارض مع مقتضى التسليم وما يدل عليه معنى التسليم والتسلم من نقل الحيازة فى المال الذى حصل تسليمه نقلاً فعلياً ولو حصل التسليم بناء على حكم صدر فى غير مواجهة مدعى الحيازة. ومن ثم لا يكون الحكم المطعون فيه - وقد أثبت أن المطعون ضدهم قد تسلموا العين بموجب محضر تسليم على يد محضر تنفيذاً لحكم قضائى قائم - قد خالف القانون، فى شئ إذا إنتهى إلى إنتفاء جرمىي إختصاب الحيازة والسرقة فى حق المطعون ضدهم.

الطعن رقم ١٤٠٠ لسنة ٣٨ مكتب قضى ١٩ صفحة رقم ١٠٧٦ بتاريخ ١٩٦٨/١٢/١٦

إن القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها والممول به من تاريخ نشره فى ٣ مايو سنة ١٩٦٦ قد نص فى المادة الثامنة منه على أنه يجب أن يكون المشتغلون فى تداول الأغذية خاليين من الأمراض المعدية غير حاملين ليكروبياتها ويصدر بتحديد ذلك قرار من وزير الصحة. وإلى أن يصم إصدار القرارات التنفيذية لهذا القانون أوجبت المادة ٢٠ منه :! استمرار العمل بالموافقات الصحية المقررة فى التشريعات الغذائية القائمة ومنها قرار وزير الصحة رقم ٧٨٦ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقرار رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٣ بشأن الإجراءات الوقائية لمكافحة الأمراض المعدية التى تنقل عن طريق الغذاء والشراب والذى صدر تنفيذاً للمادة ٢٣ من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٨ فى شأن الإحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض المعدية وقد نصت المادة الأولى من ذلك القرار على أنه "لا يجوز الإشتغال فى أى عمل له إتصال بتحضير المواد الغذائية أو المشروبات من أى نوع كانت أو نقلها أو توزيعها أو بيعها أو إطرأها أو عرضها للبيع أو حيازتها بقصد البيع إلا لمن كان حاصلًا على شهادة من الجهة الصحية المختصة الواقع فى دائرتها محل العمل تثبت أنه خالٍ من الأمراض المعدية وأنه غير حامل لجراثيمها" وإذا أوجبت المادة ١٧ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ معاقبة كل من يخالف المادة الثامنة من هذا القانون والقرارات المنفذة لها بالخس مدة لا تزيد على شهر وغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز خمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين، فإن مخالفة ما نص عليه القرار الوزارى رقم ٧٨٦ لسنة ١٩٦٢ سالف البيان من وجوب حصول المشتغل فى تداول الأغذية على شهادة صحية تثبت خلوه من الأمراض المعدية وعدم حمله لجراثيمها أصبح معاقباً عليها منذ العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ فى ٣ مايو سنة ١٩٦٦ بمقتضى المادة ١٧ منه لا المادة ٢٦ من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٨ التى نصت على عقوبات مخالفة والنسب أضحى ملغاة بالنسبة للجرمة موضوع الدعوى إعمالاً لحكم المادة ٢٠ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ ومتى كانت الواقعة موضوع الدعوى قد تمت فى ظل القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ فإن عقابها يخضع لحكم المادة ١٧ من هذا القانون. ولما كانت المادة المذكورة قد جعلت الحد الأدنى لعقوبة الغرامة خمسة جنيهات، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتفريم المظنون حده مائة قرش يكون قد أعطى صحيح القانون.

الطعن رقم ١٦٥٥ لسنة ٣٧ مكتب قضى ٢٩ صفحة رقم ٥١٦ بتاريخ ١٩٧٨/٥/١٥

لما كان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات والإجراءات الجنائية قد صدر فى ١٩ يوليو سنة ١٩٧٥ - قبل الحكم النهائى فى الدعوى الماثلة - ونص فى المادة الخامسة منه على

إلغاء القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية المال العام - وهذا القانون الأخير ليس بقانون مؤلف إذ لم يطل العمل به إلا بقانون صدر يالغاته - فإنه بهذا الإلغاء يحسّر عن الواقعة المسندة إلى المظنون ضده وصف الجناية الذي كان يسببه عليها القانون الملغى وباتت جنة سرقة معاقباً عليها بالمادة ٣١٨ من قانون العقوبات.

الظعن رقم ١١٦٤ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١١٥١ بتاريخ ١٩٧٢/١١/٥

من المقرر قانوناً أن التشريع الجديد يسرى على الجريمة المستمرة حتى لو كانت أحكامه أشد مما سبقه لاستمرار ارتكاب الجريمة في ظل الأحكام الجديدة. وإذا كان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٥ سنة ١٩٧٠ والذي عمل به اعتباراً من ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٧٠ قد نص على أن تحال إلى القضاء العسكري جميع الجرائم النصوص عليها في القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ والقوانين المعدلة والجرائم المرتبطة بها والتي تقع خلال فترة إعلان الطوارئ ما لم تكن قد رفعت عنها الدعوى العمومية، وكانت الجريمة المسندة إلى المتهم - التغلف عن التجنيد - قد قامت في حقه بعد بلوغه الثلاثين ١٩٦٥/١/٩، وظلت مستمرة حتى بعد إعلان حالة الطوارئ في سنة ١٩٦٧ بالقرار الجمهوري ١٣٣٧ سنة ١٩٦٧ وحتى تحرير محضر ضبط الواقعة في ١٩٧١/٤/١٨ ولم تكن الدعوى العمومية قد رفعت عنها وقتئذ ومن ثم فإنه طبقاً للقرار الجمهوري رقم ١٩٠٥ لسنة ١٩٧٠ يكون القضاء العسكري هو المختص بنظر الجريمة المسندة إلى المظنون ضده دون المحاكم العادية.

الظعن رقم ١٢٣٩ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٦٩ بتاريخ ١٩٧٤/٢/٢٣

لما كانت الفقرة " أولاً " من المادة الثانية من قانون العقوبات قد نصت - إستثناء من قاعدة الإلحمة القوانين الجنائية - على أن تسرى أحكام هذا القانون على كل من يرتكب في خارج القطر فعلاً يجعله فاعلاً أو شريكاً في جريمة وقعت كلها أو بعضها في القطر المصري، فإن مفاد ذلك أن حكم هذه الفقرة ينصرف إلى كل شخص سواء أكان وطنياً أم أجنبياً يرتكب في الخارج فعلاً يجعله فاعلاً أصلياً أو شريكاً في جريمة وقعت كلها أو بعضها داخل إقليم الدولة، ويعم الإشراك بطريقة أو أكثر من طرق الإشراك النصوص عليها في القانون ويتحقق ولو كان الجاني أجنبياً مقيماً في الخارج ولم يسبق له الحضور إلى البلاد. لما كان ذلك فإنه لا محل لما تحتاج به الطاعة من أنها سورية الجنسية وأنه لم يسبق لها دخول البلاد قبل يوم ضبطها.

الطنع رقم ١٩٧٤ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ١٩٥ بتاريخ ١٩٨٠/٢/٦

الأصل أن قوانين الإجراءات تسرى من يوم نفاذها على الإجراءات التي لم تكن قد تمت ولو كانت متعلقة بجرائم وقعت قبل نفاذها. وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن القوانين المعدلة للإختصاص تطبق بأثر فوري شأنها في ذلك شأن قوانين الإجراءات - فإذا عدل القانون من إختصاص محكمة قائمة بنقل بعض ما كانت مختصة بنظره من القضايا طبقاً للقانون القديم إلى محكمة أو جهة قضاء أخرى فإن هذه الجهة الأخيرة تصبح مختصة ولا يكون للمحكمة التي عدل إختصاصها عمل بعد نفاذ القانون الجديد - ولو كانت الدعوى قد رفعت إليها بالفعل طالما أنها لم تنته بحكم بات - وذلك كله ما لم ينص الشارع على أحكام وقتية تنظم مرحلة الإنتقال.

الطنع رقم ٤٢٨ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٧٨٦ بتاريخ ١٩٨١/١٠/٢٨

من المقرر أن القوانين المنظمة لطرق الطعن في الأحكام عموماً - ومنها الجنائية - لا تسرى بالنسبة لما صدر من الأحكام قبل تاريخ العمل بها متى كانت هذه القوانين منشئة لطريق من تلك الطرق.

الطنع رقم ٦٦٧ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٩٥٧ بتاريخ ١٩٨١/١١/٢٢

لما كان القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ - المعمول به من تاريخ نشره في ١٩٦٦/٧/٧ في شأن الأعمال التي تمت بالمخالفة لأحكام قوانين تنظيم المباني وتقسيم الأراضي المعدة للبناء وتنظيم وتوجيه أعمال البناء والمعمد - قد نص في المادة الأولى منه على أنه " لا يجوز إصدار قرارات أو أحكام بإزالة أو بهدم أو بتصحیح الأبنية والأعمال التي تمت بالمخالفة لأحكام القوانين رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المعدة للبناء، ورقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن تنظيم المباني ورقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني ورقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم وتوجيه أعمال البناء والقوانين المعدلة لها وذلك حتى تاريخ العمل بالقانون ٢٩ لسنة ١٩٦٦، وكان الثابت من ملفونات الحكم المطعون فيه ومن المقررات المضمومة أن واقعة الدعوى وقعت في ١٩٧٥/١٢/١٦ أي بعد العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦، ومن ثم فلا ينسحب عليها حكم المادة الأولى منه. لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذ أعمل حكم تلك المادة على واقعة الدعوى وقضى بإلغاء عقوبة الإزالة المقضى بها ابتدائياً يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطنع رقم ١٨٠١ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ١١٩ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٩

لما كان الأصل أن قوانين الإجراءات تسرى من يوم نفاذها على الإجراءات التي لم تكن قد تمت ولو كانت متعلقة بجرائم وقعت قبل نفاذها - وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن القوانين المعدلة للإختصاص تطبق بأثر فوري شأنها في ذلك شأن قوانين الإجراءات فإذا عدل القانون من إختصاص محكمة قائمة بنقل

بعض ما كانت مختصة بنظره من القضايا طبقاً للقانون القديم إلى محكمة أو جهة قضاء أخرى فإن هذه الجهة الأخيرة تصبح مختصة ولا يكون للمحكمة التي عدل إختصاصها عمل بعد نفاذ القانون الجديد ولو كانت الدعوى قد رفعت إليها بالفعل طالما أنها لم تنته بحكم بات.

**الطنين رقم ٦٨٤٠ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٢٧٤ بتاريخ ١٤/٣/١٩٨٤**

لما كان الأصل في القانون أن الحكم أو القرار أو الأمر يخضع من حيث جواز الطعن فيه للقانون الساري وقت صدوره، أملاً بقاعدة عدم سريان أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها، وكان القرار المطعون فيه قد صدر بعد سريان القرار بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذي ألغى طريق الطعن بالنقض في القرارات والأوامر المتعلقة بالتحقيق، وكانت المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض آتية الذكر لا تحيز الطعن إلا في الأحكام النهائية، دون ما سواها، فإن الطعن في قرار محكمة الجنايات الصادر برفض الطعن في أمر النهاية العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية المرفوع من المدعي بالحقوق المدنية، يكون غير جائز، وهو ما يعين القضاء به، مع مصادرة الكفالة عملاً بالمادة ٣٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

**الطنين رقم ٣٨٨٣ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٦١٣ بتاريخ ١٠/١/١٩٨٤**

من المقرر قانوناً أن التشريع الجديد يسرى على الجريمة المستمرة حتى ولو كان أشد مما سبقه لاستمرار الجريمة في ظل الأحكام الجديدة.

**الطنين رقم ٣٩٠٩ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٦٦٣ بتاريخ ١٤/١٠/١٩٨٤**

لما كان الأصل أن قوانين الإجراءات تسرى من يوم نفاذها على الإجراءات التي لم تكن قد تمت وكانت متعلقة بمجرم وقت قبل نفاذها، وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن القوانين المعدلة للإختصاص تطبق بأثر فوري شأنها في ذلك شأن قوانين الإجراءات، فإذا عدل القانون من إختصاص محكمة قائمة بنقل بعض ما كانت مختصة بنظره من القضايا طبقاً للقانون القديم إلى محكمة أو جهة قضاء أخرى فإن هذه الجهة الأخيرة تصبح مختصة ولا يكون للمحكمة التي عدل إختصاصها عمل بعد نفاذ القانون الجديد ولو كانت الدعوى قد رفعت إليها بالفعل طالما أنها لم تنته بحكم بات - وكانت الواقعة المطروحة تعد بعد إعمال نصوص القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ من إختصاص محاكم أمن الدولة الجزئية دون غيرها ومن ثم كان يعين على محكمة أول درجة القضاء بعدم إختصاصها بنظر الدعوى. وإذ قضت محكمة ثاني درجة بتأييد الحكم المستأنف فإنها تكون قد أعطت في تطبيق القانون.



الطعن رقم ١٣٩١ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٧٨ بتاريخ ١٩٣٩/٦/٢٦

طبقاً لصريح نص المادة ٥ من قانون العقوبات، ووفقاً للقواعد الأساسية لمشروعية العقاب التي تقضى بأن لا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذي ينص عليها وبأن أحكام القوانين لا تسرى إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها ما لم ينص على خلاف ذلك بنص خاص، فإنه إذا تعاقب قانونان ولم يكن الثاني أصح للمتهم يجب دائماً تطبيق الأول على الأفعال التي وقعت قبل إنفاذه. وذلك لإمتناع تطبيق الثاني على واقعة سبقت صدوره، ولأن الشارع بنصه في القانون الثاني على إلغاء القانون الأول لم يقصد بالبداية أن يشمل هذا الإلغاء علم العقاب على الأفعال التي عاقب عليها أيضاً في القانون الثاني.

الطعن رقم ١٤٢٨ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١٦ بتاريخ ١٩٤٥/١٢/٣

يعاقب على الجريمة بمقتضى القانون الذي كان معمولاً به وقت ارتكابها ما دام القانون الجديد لم يعدل من أحكامه في صدها.

الطعن رقم ١١٢٧ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٥٨٨ بتاريخ ١٩٤٨/٦/٨

- متى كانت المحكمة لم تجر أى تغيير في واقعة الدعوى وإنما طبقت القانون الذى حل أثناء المحاكمة محل الأوامر العسكرية السابقة التي كانت تعاقب عليها، فلا يصح النعي عليها أنها لم تلتفت للدفاع.  
- لا جدوى للطاعن من وراء القول بانطباق واقعة الدعوى على قانون آخر غير الذى طبقته المحكمة عليها ما دام لا جدال في أن القانون الذى عوقب بمقتضاه ينطبق على ما وقع منه.

الطعن رقم ٢٦٧٦ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٤٠٠ بتاريخ ١٩٢٩/١٢/١٢

إن القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٩ لم يأت بمنع إحصاء المحاكم الجنائية من نظر دعاوى الجنيح التي تكون قد تحركت فيها الدعوى العمومية بصفة قانونية وإنما أتى بمنع تحريك الدعوى العمومية من المدعى بالحق المدني، فهو هذه العلة لا ينسحب إلا على ما يرفع من المدعى بالحق المدني من الدعاوى بعد صدوره. أما الدعاوى التي رفعت قبل صدوره وتحركت الدعوى العمومية برفعها فلا يمكن أن يؤثر فيها صدور هذا القانون، لأن حق المدعين فيها حق مكسب لا تأثر للقانون الجديد فيه.

الطعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٢٧١ بتاريخ ١٩٦٩/٢/١٧

من المقرر بنص الدستور والمادة الخامسة من قانون العقوبات أنه لا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لنفاذ القانون الذى ينص عليها والذي لا ينفذ بنص الدستور قبل نشره في الجريدة الرسمية حتى يتحقق علم الكافة بخطابه، وليس للقانون الجنائي أثر رجعي ينسحب على الوقائع السابقة على نفاذه. وهى قاعدة

أساسية إقتضتها شرعية الجريمة والعقاب. ولما كان قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن إلزام التجار لعرض السلع المخزونة لديهم أو لدى آخرين - الذى دين الطاعن بمقتضاه عن التهمة الأولى - وإن صدر فى ٣١ من أغسطس سنة ١٩٦٦ أى بعد الواقعة المنسوبة إلى الطاعن، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ دانه عن هذه التهمة يكون قد أخطأ.

#### الطعن رقم ٢١٨٥ لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٣٠٣ بتاريخ ١٩٦٩/٣/٣

مضى كان الحكم المطعون فيه قد عيّر الواقعة المسندة إلى المطعون حده مخالفة بالتطبيق للفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وذلك على الرغم من وقوعها لاحقة لسريان القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ الذى ألقى جريمة المخالفة المنصوص عليها فى هذه المادة بالنسبة لغير المواد الغذائية التى يسرى عليها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ فإنه يكون قد إنطوى على مخالفة للقانون بإعماله نصاً نسخ حكمه.

#### الطعن رقم ٧٦٥ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٩٤١ بتاريخ ١٩٦٩/٦/٢٣

مضى كان قرار وزير التموين رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٧ الذى رفع نسبة الرماد السموح به فى الردة قد صدر بتاريخ ٤ من يونيه سنة ١٩٦٧ ونص فيه على أن يعمل به من تاريخ نشره الحاصل فى هذا التاريخ وكان الثابت أن المطعون حده قد إقرّف الفعل المسند إليه فى ٢ من يوليه سنة ١٩٦٧ أى بعد تاريخ العمل بالقرار سالف الذكر، ومن ثم فإن القرار الواجب التطبيق يكون هو القرار رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٧ بإعماله القرار السارى وقت وقوع الفعل المسند إلى المطعون حده ويكون صحيحاً ما إنتهى إليه الحكم المطعون فيه من تطبيق هذا القرار.

#### الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٧٢٩ بتاريخ ١٩٨٥/٥/٣٠

- لما كانت الدعوى المطروحة قد سعت إلى محكمة الجتح المستعجلة بإجراءات صحيحة فى ظل قانون الإجراءات الجنائية فليس من شأن سلب إختصاصها بنظرها من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ نقض هذه الإجراءات أو إهدار ما تم منها ذلك أن كل إجراء تم صحيحاً فى ظل قانون يظل صحيحاً وخاضعاً لأحكام هذا القانون وليس فى قانون الإجراءات الجنائية ما يوجب إبطال إجراء تم وإنتهى صحيحاً وفقاً للتشريع الذى حصل الإجراء فى ظله.

- لما كان الأصل أن قوانين الإجراءات تسرى من يوم نفاذها على الإجراءات التى لم تكن قد تمت ولو كانت متعلقة بمجرانم وقعت قبل نفاذها وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن القوانين المعدلة للإختصاص تطبق بأثر فوري شأنها فى ذلك قوانين الإجراءات. ولما كانت الدعوى الراهنة قد أضحت بين يدي

القضاء وغدت منظورة أمام محكمة أمن الدولة الجزئية المختصة بنظرها وفقاً للقانون المعمول به فإنها تظل مختصة بنظر الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية ولا يحول بينها وبين بقاء هذا الاختصاص لها ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٠٨ سالف الذكر من عدم قبول الإدعاء بالحقوق المدنية أمامها إذ أن هذا الحكم لا يسرى إلا على الدعوى المدنية التي ترفع أمامها وقت العمل بهذا القانون دون الدعاوى التي رفعت بإجراءات صحيحة قبل سريانه وسعت إليها بعد ذلك طبقاً لأحكامه - كما هو الحال في الدعوى المدنية المطروحة - ذلك بأن الإحالة في مفهوم حكم المادة التاسعة من القانون سالف الذكر تشمل الدعوى الجنائية والدعوى المدنية التابعة لها ومبناها دلالة صريحة من الشارع غير عنها في ذلك تلك المادة بعبارة بالحالة التي تكون عليها " فلا مجال معها للإحتجاج بأن الإحالة تكون قاصرة على الدعوى الجنائية وحدها دون الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية لها على إعتبار أنها أصبحت غير مقبولة أمام محاكم أمن الدولة، إذ أنه لو كان ذلك هو مراد الشارع لكان قد نص عليه صراحة ومن المقرر أنه لا يصح تخصيص عموم النص بغير مخصص.

#### الطعن رقم ٦٣٣٥ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٧٨٢ بتاريخ ١٣/٦/١٩٨٥

لما كان القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش - الذي أدانت المحكمة الطاعن بمقتضاه بمحاكمة بنشر الحكم في جريدتين يوميتين على نفقته - قد صدر في ٢٠ من مايو ١٩٨٠ ونشر في الجريدة الرسمية في ٣١ من مايو سنة ١٩٨٠ وعمل به بعد شهر من تاريخ نشره أي بعد الواقعة المنسوبة إلى الطاعن في ٢٤ من يناير سنة ١٩٨٠ ولما كانت المادة ٦٦ من الدستور والمادة الخامسة من قانون العقوبات أنها لا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لنفاذ القانون الذي ينص عليها فضلاً عما أوجبه المادة ١٨٨ من الدستور بنشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال أسبوعين من يوم إصدارها، وإن يعمل بها بعد شهر من اليوم التالي لتاريخ نشرها حتى يتحقق علم الكافة بخطابه، وكذلك فإنه من المقرر أنه ليس للقانون الجنائي أثر رجعي ينسحب على الوقائع السابقة على نفاذه وهي قاعدة أساسية إقتضتها شريعة الجريمة والعقاب. وكانت التهمة المستندة إلى الطاعن قد وقعت قبل التاريخ اأحدد لنفاذ القانون الذي يوجب نشر الحكم في جريدتين يوميتين على نفقة الطاعن فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتلك العقوبة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

#### الطعن رقم ٨٣٤١ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٨٠٠ بتاريخ ١٤/٦/١٩٨٨

- لما كان الطاعن من الأوراق أن الحكم النهائي الابتدائي قد صدر بتاريخ ١٩٨١/١١/٧ بإدانة الطاعن الذي عارض فيه فقطت المحكمة بعدم جواز المعارضة تأسيساً على ما قالته من أن " المادة ١٩٨ فقرة أولى

من القانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض نصوص قانون الإجراءات الجنائية الصادرة بتاريخ ١٩٨١/١١/٤ قد نصت على " تقبل المعارضة في الأحكام النهائية الصادرة في الجرح والمخالفات ما لم يكن إستئنافها جائزاً "، وحيث إن اللجنة موضوع الدعوى كما يجوز إستئنافها لذلك فلا يحق للمتهم إقامة معارضة عن هذا الحكم. وحيث أن المادة ١٨٨ من الدستور الدائم الصادر عام ١٩٧١ تنص على أنه "تشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال أسبوعين من يوم إصدارها ويعمل بها بعد شهر من اليوم التالي لنشرها إلا إذا حددت لذلك مهلاً آخر ". قد دلت على أن إصدار القانون لا يستفاد إلا من نشره، فلا تستطيع المحاكم أن تطبق قانوناً لم ينشر ما دام الدستور يقضي بأن الإصدار إنما يستفاد من النشر ولا يحد إلا بالتاريخ الحقيقي لهذا النشر إذا ثبت حصوله في تاريخ لاحق للتاريخ المثبت بعدد الجريدة الرسمية. لما كان ذلك وكان الثابت من كتاب الهيئة العامة للمطابع الأميرية المرفق بالأوراق أن القرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ وإن كان قد طبع بتاريخ ١٩٨١/١١/٥ بالمصدر رقم ٤٤ مكرراً من الجريدة الرسمية الذي يحمل تاريخ ١٩٨١/١١/٤ إلا أن هذا العدد من الجريدة لم يسلم للجهة المختصة بالتوزيع إلا صباح يوم ١٩٨١/١١/٩ ومن ثم يتعين إعتبار التاريخ الأخير هو تاريخ نشر هذا القرار بقانون ويكون العمل به عملاً بالملادة الرابعة من قانون إصداره هو يوم ١٩٨١/١١/١٠.

— لما كان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن طرق الطعن في الأحكام الجنائية ينظمها القانون القائم وقت صدور الحكم محل الطعن، وكان الحكم الابتدائي المعارض فيه قد صدر بتاريخ ١٩٨١/١١/٧ قبل العمل بأحكام القرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ — على نحو ما سلف بيانه — فإن الطعن فيه بطريق المعارضة يكون جائزاً خلافاً لما إنتهى إليه الحكم المطعون فيه الذي يكون قد خالف بقضائه صحيح القانون كما يتعين منه نقضه فيما قضى به في موضوع الدعوى وتصحيحه بالقضاء في موضوع الإستئناف بإلغاء الحكم المستأنف القاضي بعدم جواز المعارضة وإعادة القضية لحكمة أول درجة لنظر المعارضة.

#### \* للموضوع الفرعي : فتون الأحوال المدنية :

الطعن رقم ٢٦١١ لسنة ٣٢ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ٥١٨ بتاريخ ١٩٦٣/٦/١١  
جاء القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٠ — في شأن الأحوال المدنية — غالياً من النص على إلزام صاحب البطاقة بحملها معه، وإنما أوجب تقديمها إلى من عينهم كلما طلبوا ذلك، كما مقتضاه أن الجريمة لا تقع بمجرد عدم حمل البطاقة بل بعدم تقديمها لمدى السلطات العامة عند طلبها أو بعد ذلك بقوة مناسبة. ولما كان الثابت أن المظنون ضدّه لم يقدم بطاقته عندما طالبه مندوب السلطة العامة، وتقاعس عن تقديمها زهاء خمسة

شهور ونصف من تاريخ مطالبة، فإن الجريمة تقع في حقه ويكون الحكم المطعون فيه إذ دانه بها قد طبق القانون تطبيقاً سليماً.

#### • الموضوع الفرعي : قانون الخدمة العامة :

الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٤٨ مكتب قتي ٢٩ صفحة رقم ٨٥٨ بتاريخ ١٧/٣/١٩٧٨  
من المقرر أن عضوية الاتحاد الإشرافي وإن تكن بالإختيار إلا أنها تصبح لمن يتضمنون إلى عضويته تكليفاً بالخدمة للقادرين على الوفاء بها، لما كان ذلك، وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن ولئن كان من العاملين بمحافظة الإسكندرية بالدرجة السابعة العمالية المهنية إلا أنه يشغل في نفس الوقت منصب أمين وحدة الاتحاد الإشرافي العربي لمراقبة الورش بمحافظة وأنه بصفته الأخيرة وقّع التقرير المؤرخ ١٩٧٠/١/٢٤ الذي تضمن وقائع الإخفاف وإستغلال النفوذ التي أسندتها إلى المطعون ضده وقدمه إلى المحافظ بناء على تكليف منه ومن أمين لجنة القسم - وهو ما لا يجادل فيه الطاعن - ومن ثم فإن ما نسب إلى الطاعن من عطاء في عصوص الوقائع التي تضمنتها هذا التقرير يكون منبت الصلة بوظيفته العامة ولم يقع أثناء تأديته لها أو بسببها وإنما بحكم كونه أميناً للجنة الوحدة بالإتحاد الإشرافي العربي ومن المكلفين بالخدمة العامة الذين تحسّر عنهم الحماية المقررة بالفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية، لما كان ذلك فإن منى الطاعن في هذا الشأن يكون غير مبدد.

#### • الموضوع الفرعي : قانون الخدمة العسكرية :

الطعن رقم ١٤٧٠ لسنة ٣٦ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ٥٥٩ بتاريخ ٤/٢٤/١٩٦٧  
يحتر المهندون بالقوات المسلحة طبقاً لقانون الخدمة العسكرية والوظيفة من المكلفين بخدمة عامة لا من الموظفين العامين الذين يقصر نطاق تطبيق المادتين ٢١١ و ٢١٣ من قانون العقوبات عليهم. ولما كانت الإيصالات موضوع التزوير عبارة عن إيصالات تزعت من دفتر مطبوع وليس عليها خاتم حكومي وقد نسبت بياناتها والوقوع عليها زوراً إلى جندي من المهندين بالقوات المسلحة وهو مكلف بخدمة عامة وليس موظفاً عاماً في باب التزوير. ومن ثم فلا يدخل التزوير فيها في عداد التزوير في الأوراق الرسمية.

الطعن رقم ٨٧٠ لسنة ٥٤ مكتب قتي ٣٥ صفحة رقم ٦٩٥ بتاريخ ٣٠/١/١٩٨٤  
لما كان القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون الخدمة العسكرية والوطنية قد صدر بتاريخ ٦ من يوليو سنة ١٩٨٠ ونص في المادة الأولى من مواد الإصدار على العمل بأحكامه إعتباراً من أول ديسمبر سنة ١٩٨٠ وعلى إلغاء القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية إعتباراً من

هذا التاريخ كما نص في المادة الثالثة من مواد الإصدار على مريان حكم المادة الثانية إصداراً من اليوم التالي لتاريخ نشره أى في ١٨ من يولييه سنة ١٩٨٠. وقد أوجست تلك المادة على كل فرد من الذكور أتم الثلاثين من عمره عند نشر هذا القانون ولا يتم الخامسة والثلاثين في أول ديسمبر سنة ١٩٨٠ أو يتم الثلاثين حتى هذا التاريخ ولم يتحدد موقفه بالنسبة إلى التجنيد أن يتقدم إلى منطقة التجنيد والخدمة المختصة في موعد غايته ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٠ لمعاملته على النحو الموضح بتلك المادة التي تقرر في البند " ب " منها توقيع عقوبة الغرامة التي لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه على المخلفين ممن أتموا أو يتمون الخامسة والثلاثين عند صدور القانون " ٦ " من يولييه سنة ١٩٨٠ وحتى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٠ لما كان ذلك وكان يبين من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - أن المطعون ضده من مواليد سنة ١٩٤٢ ومن ثم فهو يبلغ الخامسة والثلاثين من عمره في سنة ١٩٧٧ - أى أنه كان قد أتم من الخامسة والثلاثين عند صدور القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ في ٦ من يوليو سنة ١٩٨٠ وإذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده قد إستمر في التخلف عن التقدم لمعاملته تجديداً خلال الفترة الانتقالية المقررة في البند " ج - " من المادة الثانية إصدار والتي تنتهي في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٠ ومن ثم فإن أحكام القانون ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ تكون هي الواجبة التطبيق إعمالاً لنص المادتين الأولى والثانية من لفرة " ب "، " ج - " من قانون إصداره. لما كان ذلك وكانت العقوبة المقررة لجرعة التخلف عن التقدم للتجنيد طبقاً لما نصت عليه الفقرة " ب " من المادة الثانية ساقفة الذكر هي الغرامة التي لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد عن ألف جنيه فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يلتزم عند توقيع العقوبة الحد الأدنى لهذه العقوبة بل قضى بأقل منه فإنه يكون قد خالف القانون لما يتعين معه تصحيحه وفقاً للقانون ما دام تصحيح الخطأ لا يقتضى التعرض لموضوع الدعوى.

#### ° الموضوع الفرعي : قفون الرقبة على المعادن الثمينة :

الطعن رقم ١٥١٩ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٨٦٣ بتاريخ ٢٦/١٠/١٩٨٣  
المادة ٢٢ من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٦ في شأن دمع المصوغات المعدل بالقوانين أرقام ١٠٠ لسنة ١٩٦٣، ٣٨ لسنة ١٩٦٥، ٤٠ لسنة ١٩٦٧ قبل إلغائه بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ في شأن الرقابة على المعادن الثمينة والمعمول به في ٢٤ من فبراير سنة ١٩٧٧، تنص على أن " يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل تاجر أو صانع باع أو عرض للبيع أو حاز بقصد البيع أو تعامل بأية طريقة كانت في مشغولات ذهبية أو فضية غير مدموغة. وتضبط المشغولات وتحفظ على ذمة الدعوى، وبعد صدور حكم نهائى تقوم مصلحة الدمغة

والموازنين بفحص المشغولات فإذا ثبت أنها من أحد العيارات القانونية تدمغ بالدعفة الخاصة بها وإلا تكسر  
" وكانت المادة ٢٤ من القانون المذكور تنص على أنه " في الأحوال المبينة وفي المواد ٢١، ٢٢، ٢٣، لا  
ترد المشغولات والأصناف الضبوطة بعد كسرها إلا إذا دفعت الرسوم والمصاريف المستحقة " وكان مفاد  
هذين النصين في صريح ألفاظهما أن الشارع لم ينص على مصادرة المشغولات غير المدعومة.

#### \* الموضوع الفرعي : قانون إيجار الأملكن :

الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٥ صفحة رقم ٥٧١ بتاريخ ١٩٥٤/٥/٤  
القصد الجنائي الذي يتطلبه القانون في جريمة تاجر محل بأكثر من أجر المثل هو القصد الجنائي العام وليس  
بلازم أن نتحدث عنه المحكمة صراحة في الحكم.

الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٦٨٤ بتاريخ ١٩٧٣/٥/٢٨  
مضى كان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أنه حرر عقد إيجار الشقة المؤجرة للمدعى بالحقوق المدنية بعد أن  
تقاضى منه مبلغ ١٥٠ جنيهاً خلو رجل وإنتهى إلى معاقبة الطاعن طبقاً للمادتين ١٧ و ٤٥ من القانون  
رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - وأنه وإن كانت الواقعة موضوع الدعوى سابقة على سريان القانون المذكور إلا  
أنها فعل مؤثم وفقاً لحكم الفقرة الثانية من المادة السادسة عشر من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧  
المعدل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٢ وهو نص عام مطلق ينطبق على جميع الأفعال التي تقع بالمخالفة له  
أياً كان تاريخ إنشاء البنى موضوع الإيجار وهو مستقل في حكمه عن الأحكام الخاصة بتقدير الأجرة  
وتحديد المبالغ المختلفة وتجبر ما أمرت به أو نهت عنه. وقد جاء نص المادة ٤٣ من القانون رقم ٥٢  
لسنة ١٩٦٩ صريحاً في أنه " يستمر العمل بالأحكام المحددة للأجرة والأحكام المقررة على مخالفتها  
بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ و.. وذلك بالنسبة إلى نطاق سريان كل منها ". فالحكم المطعون فيه وإن  
أعطى في تطبيقه المادتين ١٧ و ٤٥ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على واقعة الدعوى إلا أن العقوبة  
التي قضى بها تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة المنصوص عليها في المادة ٢/١٦ من القانون رقم  
١٢١ لسنة ١٩٤٧ ومن ثم فلا مصلحة للطاعن فيما يثيره في هذا الشأن.

الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٢٣٧ بتاريخ ١٩٧٥/٣/١٦  
مضى كان دفاع الطاعن قائماً على أن عقد الإيجار لا ينص على حق المدهي بالحقوق المدنية في الحديقة أو  
غرف السطح وإن هذه ليست من ملحقات الشقة المؤجرة، ومن ثم فإنه لا يلتزم قانوناً بتوصيل المياه إليها  
وقدم المستندات المؤيدة لدفاعه. فإن هذا الدفاع بعد جوهرياً ومؤثراً في مصير الدعوى بحيث إذا صح  
لتغير به وجه الرأي في الدعوى، وإذا لم تظن المحكمة لفحواه وتقسطه حقه وتعني بتحقيقه بلوغاً إلى غاية

الأمر فيه أو ترد عليه بما يبرر رفضه ولم يتحدث عن المستندات المقدمة من الطاعن مع ما قد يكون له من دلالة على عدم توافر عناصر الجريمة المسندة إليه، فإن حكمها يكون معيباً بالقصور بما يطله ويوجب نقضه.

الطعن رقم ١٦٤٦ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٧٦ بتاريخ ١٩٨١/٢/٢٣

لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٨ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر نصت على أنه " لا يجوز للشخص أن يحتجز فى البلد الواحد أكثر من مسكن دون مقتضى " ونص فى المادة ٧٦ على عقاب كل من يخالف الحظر المذكور وعلى أن يحكم فضلاً عن العقوبة بإنهاء عقد السكن أو المساكن المحتجزة بالمخالفة لحكم القانون، وكان الين من قرار وزير الإسكان والمرافق رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٠ الذى يشير إليه الطاعن أنه خاص. بتبادل الوحدات السكنية بين مستأجر وآخر وأنه قد نص فى الفقرة الأولى من مادته الثانية على أنه " يجوز بأحياء كل من مدينتى القاهرة والإسكندرية تبادل الوحدات السكنية بين المستأجرين بسبب ظروف العمل إذا كانت مقار أعمالهم تهدد عن محال إقامتهم، وفى تطبيق هذا الحكم تعتبر القاهرة الكبرى "القاهرة - الجيزة - شبرا الخيمة" مدينة واحدة" لما مفاده أن اعتبار مدن القاهرة والجيزة وشبرا الخيمة مدينة واحدة علة للأصل إنما يكون بهدد تبادل الشقق السكنية بين مستأجر وآخر دون غيره وهو ما لا يجوز التوسع فى تفسيره أو القياس عليه، يؤكد ذلك أنه بالرجوع إلى مضطبة مجلس الأمة الجلسة التاسعة والثلاثين فى ١٣ يوليه ١٩٦٩ أنه حين عرض الفقرة الأولى من المادة ٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٩ وهى مطابقة للفقرة الأولى من المادة ٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه إقراح أحد أعضاء المجلس إعتبار القاهرة الكبرى بلداً واحداً ليسر الانتقال بين القاهرة والجيزة، أو بين شبرا وشبرا الخيمة فلم يوافق المجلس على هذا الإقراح مما لا محل معه للقول به، ومن ثم يكون النعى على الحكم بقالة الخطأ فى تطبيق القانون فى هذا الشأن غير مديد.

الطعن رقم ١٨٨٤ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٣٢ بتاريخ ١٩٨١/٢/٥

لما كانت المادة ١٧ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين قد نصت على أنه " لا يجوز للمؤجر بالذات أو بالواسطة إقتضاء أى مقابل أو أتعاب بسبب تحرير العقد أو أى مبلغ إضافى خارج نطاق عقد الإيجار زيادة عن التأمين والأجرة المنصوص عليها فى العقد ويسرى هذا الحظر أيضاً على المستأجر، كما لا يجوز بأى صورة من الصور للمؤجر إقتضاء مقدم إيجار " فإن المستفاد من نص هذه المادة أن القانون إذ حظر إقتضاء مقدم إيجار على أى صورة من الصور قد رعى بذلك بطريق القطع إلى تجريم إقتضاء المؤجر لأى مقدم إيجار أياً كانت صورته بسبب تحرير العقد



يسوى في ذلك أن يكون إقتضاء مقدم الإيجار قد تم قبل تسليم العين المؤجرة إلى المستأجر أو بعد تسليمها وبعض النظر عن الواعث الدافعة إلى إقتضائه إذ لم يستلزم القانون لتوافر أركان تلك الجريمة قصداً خاصاً إكفاء بالقصد الجنائي العام.

#### الطعن رقم ٢١٥٩ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٢٧٣ بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٨

لما كان البين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن عن جريمة خلع الرجل وقضى بمقابته وفقاً للمادتين ١، ٢ من أمر نائب الحاكم العسكري العام رقم ٦ لسنة ١٩٧٣، بإحس لمدة ثلاثة أشهر مع الشغل وبغريمه مبلغ مائتي جنيه والرّد والصّويض، ولما كان من المقرر أن محكمة النقض طبقاً للمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تنقض الحكم لصالح المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون أصليح للمتهم، وكان القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ - في شأن تنظيم العلاقة بين المجرمين والمستأجرين - بما نص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٢٤ منه على أنه " ومع ذلك يعفى من جميع العقوبات المقررة لجريمة خلع الرجل كل من باهر إلى رد ما تقاضاه، بالمعاقلة لأحكام القانون إلى صاحب الشأن وأداء مثله إلى صندوق تمويل الإسكان الإقتصادي بإحاطة وذلك قبل أن يصبح الحكم نهائياً في الدعوى " - يتحقق به معنى القانون الأصلح للطاعن في حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات، إذ أنشأ له مركز قانونياً أصليح بما إشتملت عليه أحكامه من إعفاء من العقوبات - المقررة للجريمة المسندة إليه إذا ما تحققت موجباته، فإنه يصين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة.

#### الطعن رقم ٢٣١٨ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٢٣٢ بتاريخ ١٩٨١/٣/٩

لما كان ما أورده الحكم لا يبين منه عناصر الخطأ الذي وقع من الطاعن إذ أن مجرد إحجاز أكثر من مسكن في بلد واحد لا يعتبر فعلاً مؤثماً إلا إذا لم يكن هناك ما يقتضى ذلك، وهو ما لم يعرض له الحكم أو يوضحه، فضلاً عن أن الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان ركن الضرر الذي لحق بالمدعى المدني ومن ثم فإنه يكون قد قضى في الدعوى المدنية دون أن يحيط بعناصرها إحاطة كافية بما يحيطه بالقصور الذي يوجب نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن الأخرى.

#### الطعن رقم ١٢٣٥ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ١٠٤٩ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٥

الشارع بما نص عليه في المادتين ١٧ و ٤٥ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المجرمين والمستأجرين - الذي حصلت الواقعة موضوع الدعوى الرافعة في ظله - إنما يؤلف، وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض، بالإضافة إلى فعل إقتضاء المؤجر من المستأجر مقدم إيجار، أن

يتقاضى منه أية مبالغ إضافية بسبب تحرير عقد الإيجار أو خروج نطاقه زيادة على التأمين والأجرة المنصوص عليهما في العقد سواء كان ذلك المؤجر مالك العقار أو مستأجره الذي يتنى تأجيره إلى غيره فقوم في جانبه حينئذ صفة المؤجر ومناسبة تحرير عقد الإيجار، وهما مناط حظر إقتضاء تلك المبالغ الإضافية بالذات أو بالوساطة، ومن ثم فإن هذا الحظر بمقتضيات تأليمة لا يسرى في شأن المستأجر إلا إذا أقدم على التأجير من الباطن إلى غيره، فيخرج عن دائرة التأليم المستأجر الذي يتقاضى بالذات أو بالوساطة من المؤجر أو المالك أو من طالب إيجار من الغير - كما هو الحال في الدعوى الثالثة - أية مبالغ في مقابل إنهاء عقد الإيجار وإخلاء المكان المؤجر، ولا يحل عقاب مثل هذا المستأجر طبقاً لأحكام القانون السالف الذكر أو أى قانون آخر، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ولغى بمقابلة الطاعن عن واقعة إقتضاء مبلغ من النقود من المطعون ضدهما مقابل إنهاء العلاقة الإيجارية بينه وبين مالك العين المؤجرة " انحكوم ببراءته " حتى تستأجرها المطعون ضدها من هذا الأخير فإنه يكون قد بنى على خطأ في تأويل القانون، وكان يصين على المحكمة القضاء ببراءة الطاعن عملاً بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية باعتبار أن الواقعة غير معاقبة عليها قانوناً.

الطعن رقم ٢٣٦٦ لسنة ٥٢ مكتب قتي ٣٣ صفحة رقم ٨٣٨ بتاريخ ١١/٢/١٩٨٢

لما كان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر - المنطبق على واقعة الدعوى - قد نص في المادة ٢٦ منه على أنه : " لا يجوز للمؤجر مالكاً كان أو مستأجراً بالذات أو بالوساطة إقتضاء أى مقابل أو تعاقب بسبب تحرير العقد أو أى مبلغ إضافي خارج نطاق عقد الإيجار زيادة على التأمين والأجرة المنصوص عليها في العقد. كما لا يجوز بأية صورة من الصور للمؤجر أن يتقاضى أى مقدم إيجار ". وكانت جريمة غلو الرجل لا تتحقق، وفقاً لهذا النص إلا بتوافر صفة المؤجر ومناسبة تحرير عقد الإيجار. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت - على نحو ما سلف - تقاضى الطاعن مبلغاً من المطعون ضده مقابل عدم تنفيذ حكم الطرد لصالحه دون أن يدل برأيه في مدى توافر مناط التأليم وفقاً لأحكام المادة ٢٦ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المار ذكره ولما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي إستخلصت منها المحكمة الإدانة، حتى يتضح وجه إستدلالاتها وسلامة مآخذها تمكيناً لمحكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إليها في الحكم. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من إستظهار واقعة الدعوى بما توافر به عناصر الجريمة على صورته من الصور التي يؤلفها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المار ذكره ومن

إيراد الأدلة المثبتة للواقعة المؤقتة، فإنه يكون لناصر البيان بما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة والإدلاء برأى فيما يجره الطاعن عن خطأ في تطبيق القانون. ولما كان ما تقدم فإنه يصح نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة لبحث سائر أوجه الطعن.

#### الطعن رقم ٢٤٢٣ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٣٠٠ بتاريخ ١٩٨٣/٣/١

لما كان الشارع، سواء بما نص عليه في المادتين ١٧ و ٤٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين أو في المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تأجير وبيع الأماكن - الذي حصلت الواقعة موضوع الطعن الراهن في ظله - إنما يؤتم وعليه ما جرى به قضاء هذه المحكمة، بالإضافة إلى فعل إقتضاء المؤجر من المستأجر مقدم إيجار، أن يتقاضى منه أجرة مبالغ إضافية بسبب تحرير عقد الإيجار أو خارج نطاق زيادة على التأمين والأجرة المنصوص عليهما في العقد سواء كان ذلك المؤجر مالك العقار أو مستأجره الذي يتطوّر تأجيره إلى غيره فتقوم في جانبه حينئذ صفة المؤجر ومناسبة تحرير عقد الإيجار وهما مناط حظر إقتضاء تلك المبالغ الإضافية بالذات أو الوساطة ومن ثم فإن هذا الحظر بمقتضيات تأليمه لا يسرى في شأن المستأجر إلا إذا أقدم على التأجير من الباطن إلى غيره، فيخرج عن دائرة التأميم المستأجر الذي يتقاضى - بالذات أو بالوساطة - أجرة مبالغ في مقابل إنهاء عقد الإيجار وإخلاء المكان المؤجر - كما هو الحال في الدعوى الماثلة - ولا يحل عقاب مثل هذا المستأجر طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ سالف الذكر أو أي قانون آخر ما لم تتوافر في حقه صفة الإشراك مع المؤجر أو الوساطة لديه في تقاضى المبلغ - وهو ما لا تنص مدونات الحكم المطعون فيه عن توافره بالنسبة إلى الطاعنة - وإذا عكف الحكم هذا النظر وقضى بمعاينة الطاعنة عن واقعة إقتضاء مبلغ من النقود من المطعون ضده مقابل إنهاء العلاقة الإيجارية بينها وبين مالك العين المؤجرة فإنه يكون قد بنى على خطأ في تأويل القانون، وكان يصح على المحكمة القضاء ببراءة الطاعنة عملاً بنص المادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية باعتبار أن الواقعة غير معاقب عليها.

#### الطعن رقم ٥٤٥٥ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ١٠٣٢ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٢

لما كانت الفقرة الثالثة من المادة ١٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - الذي يحكم واقعة الدعوى - قد نصت على أن " يحظر على المالك القيام بإبرام أكثر من عقد إيجار واحد للمبنى أو الوحدة منه " ونصت المادة ٤٤ من ذات القانون على أن يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام المادة ١٦ من هذا القانون وكان الأصل أنه يجب التحرز من تفسير القوانين الجنائية وإلزام جانب الدقة في ذلك وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحمل

وأن القياس محذور في مجال التأليم، وكان البين من نص المادة ١٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - الذي استند إليه الحكم المطعون فيه - أن الواقعة إبرام أكثر من عقد إيجار عن ذات الوحدة لا تكون مؤهلة إلا إذا حصلت من المالك دون سواء. لما كان ذلك، وكان الثابت من الحكم أن الطاعن لم يكن مالكا للعين المؤجرة ولا نائباً عن مالكيها عند التأجير، فضلاً عن أن الثابت أيضاً من الحكم أن المستأجر السابق للعين أقر بفسخ عقده عند بيع العقار للمشتري.... بتاريخ ١٩٧٢/٩/١ أى قبل أن يؤجر الطاعن العين للمدعى بالحقوق المدنية، فإن الواقعة التي دين بها لا تتوالى فيها عناصر الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩، وإذا كان الحكم قد دان الطاعن إستناداً إلى هذا القانون، فإنه يكون قد أعطى في تأويله وكان يعين على المحكمة القضاء ببراءته عملاً بالمادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية باعتبار أن الواقعة غير معاقب عليها قانوناً بعد أن نفت عن الطاعن إتخاذ صفة كاذبة أو إستعماله طرقاً احتيالية عند تأجيره العين للمدعى بالحقوق المدنية بما لا تتوالى معه في الواقعة المرفوعة بها الدعوى أركان جريمة النصب.

#### الطعن رقم ٦٩٢٨ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٦٤٥ بتاريخ ١٩٨٣/٥/١٨

لما كانت جريمة إقتضاء مبلغ إضافي خارج نطاق عقد الإيجار المؤهلة بالفقرة الأولى من المادة السابعة عشرة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذي يحكم واقعة الدعوى تغاير جريمة إقتضاء مقدم إيجار المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ذاتها وكان ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه في بعض أسبابه من أن، المبالغ التي دفعها المدعون بالحقوق المدنية إلى الطاعن هي مقدم إيجار يتأخر ما جاء بالأسباب ذاتها من أن هذه المبالغ دفعت من خارج نطاق عقد الإيجار، الأمر الذي يكشف عن إختلال فكرته عن عناصر الواقعة وعدم إستقرارها في عقيدة المحكمة الإستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع التابعة ويعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة.

#### الطعن رقم ٨٦١ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٨٣٥ بتاريخ ١٩٨٣/١٠/١٧

مضى كان بين من الإطلاع على المقررات المضمومة أن الطاعن تقدم بمذكرة وتمسك فيها بأن المسكن موضوع الدعوى قد إستأجره من قبل أن يقيم زوجته بمدينة ميت غمر ومستأجر المسكن الثاني وأن هذا المسكن كان يقيم فيه مع والدته وبه إسواحة لمدير الصيدلية - وقدم للتدليل على إلامة والدته بالمسكن آنف الذكر شهادة إدارية تضمنت أن زوجته كانت تقيم بالنصورة في سنة ١٩٧٤ في الوقت الذي كان يقيم فيه مع والدته..... من سنة ١٩٧١ بميت غمر بملك..... لما كان ذلك وكانت المادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ تنص على أنه " لا يجوز للشخص أن يحتجز في البلد الواحد أكثر من

مسكن دون مقتضى " ونص الشارع على العقوبة المقررة بهذه الجريمة بالمادة ٧٦ منه - وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بهما دون أن يعرض لهذا الدفاع إيراداً له ورداً عليه رغم جوهريته وجديته لإتصافه بواقعة الدعوى وتعلقه بموضوعها وتحقيق الدليل فيها مما شأنه لو ثبت أن يتغير وجه الرأى فيها ذلك بأنه لو صح وجود المقتضى لإحتجازه المسكن موضوع الإتهام فإن حكم المادة ٨ من القانون المشار إليه لا يسرى عليه وإذ إنفت الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع ولم يقسطه حقه ولم يعن بتمحيصه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه فإنه يكون فوق ما ران عليه من القصور وقد جاء مشوباً بالإخلال بحق الطاعن فى الدفاع.

الطعن رقم ١٥٤٤ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٩٠٢ بتاريخ ١٩٨٣/١١/١

الشارع إنما يؤتم - بالإضافة إلى فعل إقتضاء المؤجر من المستأجر مقدم - أن يتقاضى منه أية مبالغ إضافية بسبب تحرير عقد الإيجار أو خارج نطاقه زيادة عن التأمين والأجرة المنصوص عليها فى العقد سواء كان ذلك المؤجر مالك العقار أو مستأجره الذى يعطى تأجيره إلى غيره لظوم فى جانبته حيثذ صفة المؤجر ومناسبة تحرير عقد الإيجار وهو مناط حظر إقتضاء تلك المبالغ الإضافية وذلك بهدف الحيلولة دون إستغلال حاجة الطرف المستأجر الملحة إلى شغل المكان المؤجر نتيجة إزدحام أزمة الإسكان مما حمل المشرع على التدخل لتنظيم العلاقة بين مالكي العقارات لحاجته إلى المسكن فأرسي الأسس الموضوعية لتحديد أجرة المساكن فى المواد ١٠، ١١، ١٢ من القانون رقم لسنة ١٩٦٩ وحظر على المؤجرين فى المادتين ١٧، ٤٥ إقتضاء أية مبالغ بالذات أو بالواسطة تزيد على تلك الأجرة والتأمين المنصوص عليهما فى العقد ومن لم فإن هذا الحظر بمقتضيات تأثيمه لا يسرى إلا على المستأجر الذى يقدم على التأجر من الباطن إلى غيره ولا يغير من هذا النظر ما ورد فى نص المادة ٤٥ من ذات القانون فى شأن إعفاء المستأجر والوسيط من العقوبة إذا أبلغ وإعوف بالجريمة، ذلك أن الثابت من المناقشات التى دارت فى مجلس الأمة عند نظر مشروع هذا القانون أن الشارع قصد بحكم الإعفاء المستأجر الذى يدفع مبلغ الخلو المحظور إلى المؤجر ليكون قد شارك بفعله هذا فى وقوع الجريمة محل العقوبة وكذلك الحال بالنسبة للوسيط فرأى المجلس قصر الإعفاء منها عليهما دون المؤجر - باعتبار أن هذه الوسيلة الناجحة لعبط جرائم غلو الرجل، ومن ثم فإن حكم الإعفاء لا ينصرف إلى حالة المستأجر الذى يتقاضى غلو الرجل بوصفه مؤجراً من الباطن إلى غيره.

الطعن رقم ١٥٤٤ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٩٠٢ بتاريخ ١٩٨٣/١١/١

يؤكد قصد الشارع إلى عدم تأني ما يقاضاه المستأجر من المالك من مبالغ تعويضاً عن ترك العين المؤجرة له ما نص عليه في المواد ٤٩ وما بعدها من القانون الأخير من إلزام المالك بأن يدفع للمستأجر المبالغ المحددة في هذه المواد على سبيل التعويض في حالات الإخلال المؤقتة على ما استحدثته من أحكام في شأن هدم المباني لإعادة بنائها بشكل أوسع.

الطعن رقم ١٥٤٤ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٩٠٢ بتاريخ ١٩٨٣/١١/١

إن المستأجر الذي يقاضي بالذات أو بالوساطة من المؤجر أو المالك أية مبالغ في مقابل إنهاء عقد الإيجار وإخلاء المكان المؤجر يخرج عن دائرة التأني ولا يحل عقابه تطبيقاً لأحكام القانون ٤٩ سنة ١٩٧٧ أو أي قانون آخر فإن الحكم المطعون فيه وقد خالف هذا النظر وقضى بمعاقبة الطاعن عن واقعة إقتضاء مبلغ من النقود من اجنئ عليه وهو مالك العين مقابل إنهاء العلاقة التي كان بمقتضاها يشغل الطاعن العين يكون قد بنى على خطأ في تأويل القانون وكان يتعين على المحكمة القضاء ببراءة المتهم عملاً بالمادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية باعتبار أن الواقعة غير معاقبة عليها قانوناً.

الطعن رقم ١٧٦٧ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٩١٠ بتاريخ ١٩٨٣/١١/١

لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت - استناداً إلى أقوال اجنئ عليها أن عقد الإيجار أبرم منذ عامين فقط سابقين على ١٩٨٠/٧/٢ أى بعد سريان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المعمول به إعتباراً من ١٩٧٧/٩/٩، هذا فضلاً عن أن جريمة الإمتناع عن تحرير عقد إيجار هي من الجرائم المستمرة إستمراراً تجديداً وإذ كانت الطاعة لا تنازع في أنها لم تحرر عقد إيجار للمجنئ عليها إلى ما بعد العمل بالقانون المشار إليه فإنه لا يكون هناك محل لما تثيره من عدم إنطباق ذلك القانون على واقعة الدعوى.

الطعن رقم ١٨٤٠ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ١٠٩٠ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٧

لما كان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر - الذي يحكم واقعة الدعوى - قد نص في المادة ٧٧ منه على معاقبة من يقاضي أية مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار زيادة على التأمين والأجرة المنصوص عليها في العقد سواء كان مؤجراً أو مستأجراً أو وسيطاً بالحس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة تعادل ثلثي المبلغ الذي تقاضاه مع إلزامه برد المبالغ التي تحصل عليها، فإن الحكم المطعون فيه فيما قضى به من تعديل بالغاتة الحس التي قضى بها الحكم المستأنف، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون. وهذا الميب أن يقتضى إجابة الطاعة إلى نقض الحكم المطعون فيه لولا أنه قد

صدر بتاريخ ١٧ من يوليو سنة ١٩٨١ القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ينص في المادة ٢٤ منه على أنه " فيما عدا العقوبة المقررة لجرمة غلو الرجل تلغى جميع العقوبات المقررة للعقوبة المنصوص عليها في القوانين المنظمة لتأجير الأسكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ذلك دون إخلال بأحكام المادة السابقة " ومفاد ذلك النص أن الشارع قد ألغى العقوبات المقررة للعقوبة المنصوص عليها في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لجرمة تقاضى أية مبالغ خارج عقد الإيجار زيادة على التأمين والأجرة المنصوص عليها في العقد. لما كان ذلك، وكانت الجزية النسوبة إلى المظنون حده - حسبما - يبين من مدونات الحكم هي تقاضى مبالغ خارج عقد الإيجار " مقدم إيجار " زيادة على التأمين والأجرة المنصوص عليها في العقد وكان خطأ الحكم المظنون فيه فيما قضى به من إبطال القضاء بعقوبة الحبس يصبح غير ذي موضوع بصور القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المشار إليه بحسبانه القانون الأصح للمتهم الواجب التطبيق ومن ثم فإن المحكمة لا يسعها إزاء صدور القانون المذكور إلا أن تقضى برفض الدفع.

#### الطعن رقم ٥٧٥٢ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٩ بتاريخ ١٩٨٤/١/١

لما كان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المظنون فيه أنه حصل واقعة الدعوى بما مجمله أن الطاعن - وهو وكيل المستأجر الأصلي للعين المؤجرة - تنازل عن تلك العين للمالك مقابل تقاضيه مبلغ ألقى عليه من أخرى، ثم قضت المحكمة بمقابلته طبقاً لنص المادة ٢٦ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تأجير وبيع الأملاك، إستناداً إلى أن المبلغ الذى حصل عليه الطاعن مقابل التنازل لم يكن من المالك أو المؤجر. لما كان ذلك، وكان نص تلك المادة قد جرى على أنه " لا يجوز للمؤجر مالاً كان أو مستأجراً بالذات أو بالواسطة إقتضاء مقابل أو أتعاب بسبب تحرير العقد أو أى مبلغ إضافي خارج نطاق عقد الإيجار زيادة على التأمين والأجرة المنصوص عليها في العقد " .. وكان المشرع قد أفصح بذلك عن أن الحظر المؤتم لا يسرى إلا على المستأجر الذى يقدم على تأجير العين المؤجرة من الباطن أو التنازل عنها إلى غير ويتقاضى مبالغ تزيد على ما هو مقرر قانوناً باعتبار أن ما يتقاضاه المستأجر من مبالغ تعويضاً عن تركه العين المؤجرة للمالك يخرج عن نطاق التأثيم. لما كان ذلك وكانت القاعدة العامة أنه متى كانت عبارة القانون واضحة ولا لبس فيها فإنه يجب أن تعد تعبيراً صادقاً عن مراد الشارع، ولا يجوز الإنحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل أياً كان الباعث على ذلك، ولأنه لا إجهاد إزاء صراحة نص القانون الواجب تطبيقه - فإنه لا محل لقصر عدم التأثيم - على واقعة إقتضاء المستأجر مقابل التنازل من المالك أو المؤجر - على نحو ما ذهب إليه الحكم المظنون فيه - إذ يسعى في هذا الصدد أن يكون مقابل التنازل مدفوعاً من المؤجر أو غيره - طالما أن ما حصل عليه المستأجر من مبالغ لم يكن مقابل التأجير من الباطن أو التنازل

عن العين المؤجرة لمستأجر آخر، وإنما كان مقابل إنهاء عقد الإيجار وتسليم العين لمؤجرها أو مالكيها - وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله مما يتعين معه نقضه والقضاء ببراءة الطاعن مما أسند إليه.

الطعن رقم ٦٦٤٢ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٣٣٠ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٢

المناط في قيام جريمة البيع على خلاف مقتضى عقد سابق - سواء وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ أو الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٧٣ - هو أن يكون العقار المبيع مكاناً مبنياً أو جزءاً محدداً منه مهما للإنتفاع به في الغرض الذي أعد من أجله، وهو ما تفصح عنه في جلاء الدلالة اللغوية للفظ "مكان" التي جرت بها عبارة النصين المتقدمين.

الطعن رقم ٨٤٢ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٨٧٢ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٣

من الواضح أن الشارع إنما يؤتم - بالإضافة إلى فعل إقتضاء المؤجر من المستأجر مقدم إيجار - أن يتقاضى منه أية مبالغ إضافية بسبب تحرير عقد الإيجار أو خارج نطاقه زيادة عن التأمين والأجرة المنصوص عليها في العقد سواء كان ذلك المؤجر مالك العقار أو مستأجره الذي يعنى تأجيره إلى غيره ليقوم في جانبه حينئذ صفة المؤجر ومناسبة تحرير عقد الإيجار - وهما مناط حظر إقتضاء تلك المبالغ الإضافية، وذلك بهدف المحلولة دون إستغلال حاجة الطرف المستأجر الملحة إلى شغل المكان المؤجر - نتيجة إزدحام أزمة الإسكان الموثبة على زيادة عدد السكان زيادة فاحشة قد حلت المشرع على التدخل لتنظيم العلاقة بين مالكي العقارات ومستأجريها بقصد حماية الجمهور من إستغلال مالكي العقارات حاجته إلى السكن. وهو كإلغاء والكساء من ضرورات الحياة والأساسية، فأرصى الأسس الموضوعية لتحديد أجرة المساكن في المواد ١٠ و ١١ و ١٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وحظر على المؤجرين في المادتين ١٧ و ٤٥ إقتضاء أى مبالغ بالذات أو بالوساطة تزيد على تلك الأجرة والتأمين المنصوص عليهما في العقد - ومن ثم فإن الحظر بمقتضيات تأميمه لا يسرى إلا على المستأجر الذي يقدم على التأجير من الباطن إلى غيره. ولا يبرر من هذا النظر ما ورد في نص المادة ٤٥ من ذات القانون في شأن إعفاء المستأجر والوسيط من العقوبة إذا أبلغ أو أعرف بالجريمة، ذلك أن الثابت من المناقشات التي دارت في مجلس الأمة عند نظر مشروع هذا القانون أن الشارع قصد بحكم الإعفاء المستأجر الذي يدفع مبلغ الخلو المخطور إلى المؤجر ليكون قد شارك بفعله هذا في وقوع الجريمة محل العقوبة وكذلك الحال بالنسبة للوسيط فرأى المجلس قصر الإعفاء منها عليهما - دون المؤجر - باعتبار أن هذه هي الوسيلة الناجمة لضبط جرائم غلو الرجل، ومن ثم فإن حكم الإعفاء لا ينصرف إلى حالة المستأجر الذي يتقاضى غلو الرجل بوصفه مؤجراً من الباطن إلى غيره. وما يزيد الأمر



وضوحاً في تبيان قصد المشرع في تحديد نطاق التأميم أنه عند إعادة صياغة حكم الخطر المقرر بالمادة ٢٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تأجير وبيع الأماكن - وهي التي حلت محل المادة ١٧ من القانون السابق رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ دون أي تغيير في مضمون القاعدة - المصحح الشارع بجلاء وفي دقة تقطع دابر أي لبس عمن هو مقصود بالخطر المؤتمن نصت تلك المادة على أنه " لا يجوز للمؤجر مالكاً كان أو مستأجراً بالذات أو بالوساطة إقتضاء أي مقابل أو أتعاب بسبب تحرير العقد أو أي مبلغ إضافي خارج نطاق عقد الإيجار زيادة على التأمين والأجرة المنصوص عليها في العقد كما لا يجوز بأية صورة من الصور للمؤجر أن يقاضي أي مقدم إيجار بل إنه مما يؤكد قصد الشارع إلى عدم تأميم ما يقاضاه المستأجر من المالك من مبالغ تمويضاً عن ترك العين المؤجرة له ما نص عليه في المواد ٤٩ وما بعدها من القانون الأخير من إلزام المالك بأن يدفع للمستأجر المبالغ المحددة في هذه المواد على سبيل التعويض في حالات الإغلاء المؤتمنة على ما استحدثته من أحكام في شأن هدم المباني لإعادة بنائها بشكل أوسع. ولما كان مفاد ذلك جميعه أن المستأجر الذي يقاضي بالذات أو بالوساطة من المؤجر أو المالك أية مبالغ في مقابل إنهاء عقد الإيجار وإغلاء المكان المؤجر يخرج عن دائرة التأميم ولا يحل عقابه طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذي إستند إليه الحكم المطعون فيه أو أي قانون آخر، فإن الحكم المطعون فيه وقد عاين هذا النظر ولغى بمعالجة كل من الطاعن والمحكوم عليه " الوسيط " عن واقعة إقتضاء مبلغ من النقود ورد العين المؤجرة إليه - يكون قد بنى على خطأ في تأويل القانون، وكان يتعين على المحكمة القضاء ببراءة التهمين عملاً بالمادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية باعتبار أن الواقعة غير معاقبة عليها قانوناً.

الطعن رقم ٢٩٩٨ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٣٨٨ بتاريخ ١٥/٣/١٩٨٩

لما كان البين من إستقراء نصوص القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والأعمال التشريعية التي إقرنت بإصدارها أن الشارع إنما يؤتم إقتضاء المؤجر أية مبالغ إضافية بسبب تحرير عقد الإيجار أو خارج نطاقه زيادة عن الأجرة الواجبة قانوناً، وذلك بهدف الحلولة دون إستغلال حاجة المستأجر الملحة إلى شغل المكان المؤجر، نتيجة تعاقب أزمة الإسكان. وقد ألفرد الشارع الفصل الثاني من الباب الأول من القانون سالف الذكر - بعد أن خصص الفصل الأول للأحكام العامة - لأحكام تقدير وتحديد الأجرة فأرسي القواعد الإجرائية والموضوعية لتحديد أجرة الأماكن في المواد من العاشرة إلى الثالثة والعشرين فانزعم من يرغب في إقامة مبنى أن يرفق بطلب الرخيص له بالبناء المقدم إلى الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم بياناً بقيمة الأرض والمباني ومواصفات البناء لتقدير أجرة المبنى وتوزيعها على وحداته، ونص في المادة الحادية عشرة على أن يتضمن قرار الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم بالموافقة على إقامة البناء تقدير

الأجرة الإجمالية للمبنى وفقاً للأحكام الواردة في هذا الباب وتوزيعها على وحدات المبنى كما نص في المادة التالية - المادة الثانية عشرة - على أن تسوى تحديد أجرة الأماكن الخاضعة لأحكام هذا القانون وتوزيعها على وحداته لجان يصدر بتشكيلها قرار من المحافظ المختص ثم يبت في عجزها كيفية تشكيلها كما نص في المادة الثالثة عشرة على إلزام مالك البناء باخطار تلك اللجان من تاريخ نفاذ أول عقد إيجار أية وحدة من وحدات المبنى أو تاريخ شغلها لأول مرة... كما أجازت للمستأجر أن يخطر اللجنة بشغله المكان المؤجر ثم يبت المادة الرابعة عشرة كيفية تقدير أجرة المبنى فجعلته صافي عائد استثمار العقار بواقع ٧٪ من قيمة الأرض والمباني ومقابل استهلاك رأس المال ومصروفات الإصلاحات والصيانة والإدارة بواقع ٣٪ من قيمة المبنى، وقد خصص الفصل الثالث من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه بالتزامات المؤجر والمستأجر فالزم المؤجر في المادة الرابعة والعشرين عند تأجير المبنى أو وحدة منه - بأن يثبت في عقد الإيجار تاريخ ورقم وجهة إصدار ترخيص البناء ومقدار الأجرة الإجمالية المقدرة للمبنى والرحدة المؤجرة وفقاً للمادة الحادية عشرة من القانون، وهو إلزام لا يتصور أن يقوم إلا في حق المؤجر للوحدة عائلية، ثم حظر عليه في المادة السادسة والعشرين إقتضاء أى مبلغ إضافي بالذات أو بالواسطة زيادة عن التأمين والأجرة المنصوص عليها في العقد. وقضى في المادة السابعة والسبعين على عقاب من يخالف أحكام تلك المادة ثم إحتتم ذلك الباب بالفصل الرابع في خصوص إيجار الأماكن المفروشة. لما كان ذلك، وكان مفاد جميع ما تقدم أن الأماكن المؤجرة مفروشة أو بطريق الجدك لا تسرى عليها أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المتعلقة بتحديد الأجرة، فإن إقتضاء مؤجرها بمبالغ خارج نطاق العقد يكون أمراً مباحاً لا عقاب عليه.

**الطعن رقم ١١٢٥ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٣٤٦ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٦**  
لما كانت المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر بعد أن نصت في فقرتها الأولى على العقوبة المقررة لجريمة غلبو الرجل المنصوص عليها في المادة ٢٦ من القانون نفسه نصت فقرتها الثانية على أنه وفي جميع الأحوال يجب الحكم على المخالف بأن يرد إلى صاحب الشأن ما تقاضاه على خلاف أحكام المادة المشار إليها مما يقتضاه أن جزاء الرد يدور مع موجه من بقاء المال الذى تقاضاه المتهم على خلاف أحكام القانون في ذمته حتى الحكم عليه.

**الطعن رقم ٥٢٦٨ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٨٧٥ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٥**  
من المقرر أن الشارع - في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ - إنما يؤلم أن يتقاضى المؤجر من المستأجر أية مبالغ إضافية بسبب تحرير عقد الإيجار أو خارج نطاقه "زيادة عن

التأمين والأجرة المنصوص عليهما في العقد وفي حدود ما نص عليه القانون " فإن مناط تأنيق إقتضاء تلك المبالغ الإضافية هو صفة المؤجر فضلاً عن سببة أو مناسبة تحرير عقد الإيجار.

الطعن رقم ٦٧٠٣ لسنة ٥٣ مكتب قتي ٣٦ صفحة رقم ٣٨ بتاريخ ١٩٨٥/١/١

لما كان من المقرر أن الشارع إنما يؤتم - بالإضافة إلى فعل إقتضاء المؤجر من المستأجر مقدم إيجار - أن يتقاضى منه أية مبالغ إضافية بسبب تحرير عقد الإيجار أو عوارج نفاذه زيادة عن التأمين والأجرة المنصوص عليها في العقد - وفي حدود ما نص عليه القانون - سواء كان ذلك المؤجر مالك العقار أو مستأجرة الذي يروم تأجيره إلى غيره فتقوم في جانبه حينئذ صفة المؤجر وسببة تحرير عقد الإيجار وهما مناط حظر إقتضاء تلك المبالغ الإضافية وذلك بهدف المحاولة دون إستغلال حاجة الطرف المستأجر الملحة إلى شغل المكان المؤجر ومن ثم فإن إخطار المشار إليه لا يسرى على المستأجر الذي ينهى العلاقة الإيجارية ويتنازل للمؤجر أو للغير عن العين المؤجرة لتخلف الصفة والسببة مناط التأمين.

الطعن رقم ٣٦٠٥ لسنة ٥٦ مكتب قتي ٣٧ صفحة رقم ٨٠٠ بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٢٨

لما كانت المادة السادسة من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير ويسع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر والمعمول به من ١٩٨١/٧/٣١ قد نصت على أنه " يجوز لملك المبنى المنشأ اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون أن يتقاضى من المستأجر مقدم إيجار لا يجاوز أجره سنتين..... " وفقاً للشروط الواردة بتلك المادة. فإذا كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمعدل بالحكم المطعون فيه قد إقتصر في بيان وثبات وقوع الجريمة المستندة إلى الطاعن على القول : " وحيث أن الواقعة الدعوى تخلص فيما أبلغ به المجنى عليه.. وقرره بمحضر الشرطة من أنه قام بامتجار شقة من المتهم وقد تقاضى منه الأخير نظير ذلك مبلغ وقدره ٢٠٠٠ جنيه كعخلو رجل - مقدم إيجار ٢ - وقام بتأجير العين المؤجرة لأكثر من شخص، وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم لما تضمنته محضر ضبط الواقعة ولم يحضر المتهم بالجلسة لإبداء ما قدم يكون لديه من دفع أو دفاع ومن ثم تكون التهمة المستندة إليه ثابتة قبله..... " وإذا كانت الواقعة كما وردت بالحكم على هذا النحو لا يبين منها تفصيلات المبلغ الوارد بها وما دفع منه على سبيل مقدم الإيجار ومدى توافر شروط تقاضيه في الحالة الأخيرة وفقاً للمادة السادسة من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ آنفة الذكر من بيان لأجرة العين المؤجرة تاريخ إنشاء المبنى والقيام بالأعمال الأساسية للبناء والإتفاق كتابة على مقدار المقدم وكيفية خصمه من الأجرة إلى غير ذلك، فإنه لا يكون قد بين الواقعة المسترجعة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة التي دان الطاعن بها والظروف التي وقعت فيها

الأمر الذى يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إلتاتها بالحكم والتقير برأى فيما يثيره الطاعن بوجه الطعن بما يوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٣٩٢٨ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١٠٩٥ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٨٦

لما كان بين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أسس ما إنتهى إليه من عدم تمتع الطاعن بالإعفاء من العقاب المنصوص عليه فى المادة ٢٤ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١، على أن شرطى الإعفاء هما رد مبلغ الخلو، وأداء مئلى المبلغ لصندوق تمويل الإسكان بالمحافظة وأن الطاعن نفذ الشرط الأول على النحو الثابت بمحضر الصلح المؤرخ ٢٥ من يونه سنة ١٩٨٠... ويفيد تخالسه، إلا أنه لم ينفذ الشرط الثانى. لما كان ذلك، وكان ما إنتهى إليه الحكم فى هذا الشأن صحيح ويتفق وحكم المادة السادسة من القانون آنف البيان، فإن معنى الطاعن فى هذا الخصوص يكون غير سديد. لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المظنون ضده تخالص مع الطاعن على النحو الثابت بمحضر الصلح المقدم من الأخير فإنه ما كان للمحكمة أن تلزمه برد المبلغ المدفوع مرة أخرى - بعد أن تخالص عليه مع المظنون ضده أما وأنها قد فعلت فإنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٤٩١٦ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١٥٣ بتاريخ ٢٨/١/١٩٨٧

المادة الأولى من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥١ نصت على أن " يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من تسبب عمداً وبسوء قصد بأية وسيلة فى منع ورود المياه الرئيسة عن الأماكن المؤجرة المشار إليها فى المادة الأولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ". ونصت المادة الأولى من الفصل الأول من الباب الأول من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر والذى ألفى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذى ألفى بدوره القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على أنه " فيما عدا الأراضى الفضاء تسرى أحكام هذا الباب على الأماكن وأجزاء الأماكن على إختلاف أنواعها المعدلة للسكنى أو لغرض ذلك من الأغراض سواء كانت مفروشة أو غير مفروشة مؤجرة من المالك أو من غيره وذلك فى عواصم المحافظات والبلد المعترة مدناً بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون نظام الحكم المحلى والقوانين المعدلة له. ويجوز بقرار من وزير الإسكان والتعمير مد نطاق سريان أحكامه كلها أو بعضها على القرى بناء على إقراح المجلس المحلى للمحافظة وكذلك على المناطق السكنية التى لا ينطبق عليها قانون نظام الحكم المحلى المشار إليه..... " ومفاد ذلك جميعه أن القرى لا تخضع لقانون تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر إلا إذا صدر قرار من وزير الإسكان بسريان أحكامه عليها.

الطعن رقم ٦٩٩٣ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٦٦٢ بتاريخ ١٩٨٧/٥/٦

أوجبت المادة ٣١٠ إجراءات أن يشمل الحكم بالإدانة على بيان الواقعة المسببة للعقوبة بماذا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها بناصرها القانونية كافة في حق المتهم، وكان النص في الفقرة الثانية من المادة ٢٣ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر، على عقاب المالك الذي يتخلف دون مقتضى عن تسليم الوحدة في الموعد المحدد، بذات العقوبة الواردة في الفقرة الأولى من ذات المادة فضلاً عن إلزامه بأن يؤدي إلى الطرف الآخر مطلق مقدار المقدم، يدل على أن منطوق التجريم في هذا الخصوص يربط وجوداً وعلماً بقيام مقتضى للتخلف عن تسليم العين المؤجرة في الميعاد المحدد أو عدم قيامه، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه اتخذ من مجرد عدم تسليم العين المؤجرة في الميعاد المنطوق عليه بين الطرفين، دليلاً على تحقق الجريمة بناصرها القانونية كافة قبل الطاعة، دون أن يستظهر عدم وجود المقتضى للتخلف عن التسليم في الميعاد وهو منطوق التجريم في هذه الحالة، فإنه يكون قد تعيب بالقصور.

الطعن رقم ٧٤٢٢ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٨٢٠ بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٢١

لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بجماعة الطاعن بالحبس شهراً واحداً مع الشغل وكانت المادة ١/٢٤ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ قد نصت على إلغاء العقوبات المقيدة للحرية المنصوص عليها في القوانين المنظمة لتأجير الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر فيما عدا العقوبة المقررة لخلو الرجل والجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣ من هذا القانون والتي لا تنطبق على الواقعة لأن الجريمة التي دين بها الطاعن حسبما بين من مدوناته هي أنه أجر العين لشخص وباع نصفها لآخر، الأمر المؤتمم بالمادة ٨٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧.

الطعن رقم ٧٤٣١ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٧٧٦ بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٨

لما كان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر والصادر في ٢٧ يوليو سنة ١٩٨١، قد أجاز في مادته السادسة لمالك المباني المنشأ اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون أن يتقاضى من المستأجر مقدم إيجار لا يتجاوز أجره ستين وذلك بالشروط التي حددها، ومفاد ذلك أن يتقاضى المالك مقدم إيجار لا يتجاوز أجره ستين وفقاً لأحكام المادة السادسة من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ هو فعل يخرج عن دائرة التأميم.

الطنن رقم ٨٢٤٧ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٧٣٢ بتاريخ ١٩٨٨/٥/٢٩

لما كان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر، بما نص عليه فى الفقرة الأولى من المادة ٢٤ منه على أنه " فيما عدا العقوبة المقررة لجرمة حلو الرجل تلغى جميع العقوبات المفيدة للحرية المنصوص عليها فى القوانين المنظمة لتأجير الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر وذلك دون إخلال بأحكام المادة السابقة. وبما نص عليه أيضاً فى المادة السادسة منه على أنه " يجوز لمالك المبنى المنشأ اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون أن يتقاضى من المستأجر مقدماً إيجار لا يتجاوز أجره سنتين وذلك بالشروط الآتية..... ويصدر قرار من الوزير المختص بالإسكان بتنظيم تقاضى مقدم الإيجار والحد الأقصى لقدر المقدم بالنسبة لكل مستوى من مستويات البناء " يعتبر القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ قانوناً أصحح للمتهم، وفقاً لما نصت عليه المادة الخاصة من قانون العقوبات، إذ أنشأ له مركزاً قانونياً أصحح بما إشتملت عليه أحكامه من إلغاء عقوبة الحبس، ومن جواز تقاضى مقدم إيجار فى حدود وبشروط معينة، ومن ثم فقد أصبح هذا القانون هو الواجب التطبيق على الواقعة الدعوى وإذ طبق الحكم المطعون فيه القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ عليها فإنه يكون قد أعطى فى تطبيق القانون كما كان يسوجب بحسب الأصل تدخل محكمة النقض من تلقاء نفسها لإنزال حكم القانون على وجهه الصحيح إعمالاً لنص المادتين ٣٥، ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض إلا أنه ولما كان الحكم قد خلا من بيان الأجرة الشهريّة السارية، للتحقق مما إذا كان القدر المدفوع يتجاوز أجره السنتين فيكون الفعل مؤثماً أو لا يتجاوز فلا يكون كذلك، وكلنا التحقق من كيفية حساب الغرامة المقضى بها. والمبلغ الذى حكم برده وكانت الأجرة الشهريّة بهذه المثابة، تتصل بحكم القانون على الواقعة، فإن الحكم المطعون فيه يكون فوق خطئه فى تطبيق القانون بإنزال عقوبة الحبس على الطاعن - مشوباً بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون، مما يبين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة.

الطنن رقم ٦٢٠٦ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٥٣٠ بتاريخ ١٩٨٨/٤/٦

لما كان الشارع قد حدد فى كافة التشريعات المتعاقبة فى شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين النطاق المكانى لسريان أحكامها فنص فى المادة الأولى من كل من المرسوم بقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٦ والقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على سريان أحكامها على " المدن والجهات والأحياء المبينة فى الجدول المرفق..... "، ثم استحدثت فى القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٢ تعديلاً للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أصبحت بمقتضاها النطاق الخاص لأحكامه هى " عواصم محافظات والبلاد

المعتبر مدناً بالتطبيق لأحكام قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٧٤ لسنة ١٩٦٠، أما القرى فلا تسرى عليها أحكام هذا القانون إلا بقرار من وزير الإسكان والمرافق..... " ولا أصدر الشارع القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ إلترم فى المادة الأولى منه نهجه السابق فى تحديد البلاد التى تسرى عليها أحكامه، كما إلترمه فى المادة الأولى من القانون القائم رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ محيلاً إلى أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون نظام الحكم المحلى الذى حل محل قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٦٠، ولما كانت الفقرة الأولى من المادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - المقابلة لنص المادة العاشرة فى كل من القانونين رقمى ١٤٠ لسنة ١٩٤٦ و ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والمادة الخامسة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - تنص على أنه " لا يجوز للشخص أن يحتجز فى البلد الواحد أكثر من مسكن دون مقتضى " وكان القرار الجمهورى رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ - الصادر نفاذاً للمادة الأولى من قانون نظام الإدارة المحلية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ - قد نص على تقسيم الجمهورية إلى محافظات ومدن وقرى وفقاً للجدول المرفقة والتضمنة أسماء المدن والقرى فى كل محافظة، فإن مفاد تلك النصوص مجمعة أن لفظ " البلد " الوارد فى الفقرة الأولى من المادة الثامنة سالفة الذكر إنما ينصرف إلى المدينة أو القرية وفقاً للبيان الوارد بالجدول المرفقة للقرار الجمهورى المشار إليه، وهو ما يتبادى إلى أن البلد الواحد لا يعد مدينة واحدة أو قرية واحدة إعتباراً بأن كل وحدة منها لها كيانها المستقل عن الوحدات الأخرى المجاورة لها وفقاً لأحكام قانون نظام الحكم المحلى. يؤكد هذا النظر أنه بالرجوع إلى مضبطة مجلس الأمة فى جلسته المعقودة بتاريخ ١٣ من يوليو ١٩٦٩ وعند مناقشة نص المادة الخامسة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - المقابلة لنص المادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - إقترح أحد أعضاء المجلس إعتبار القاهرة الكبرى بلداً واحداً لسر الانتقال بين القاهرة والجيزة وبين شبرا وشبرا الخيمة فلم يوافق المجلس على هذا الإقترح واكتفى بإثباته فى مضبطة المجلس، وهو ما لا يحمل على معنى الموافقة على الإقترح المذكور أو إعتباره تفسيراً للنص، ذلك بأن ما يجب على المخططين بالتشريع إتباعه هو ما ورد به نصه خاصة وقد فرض الشارع جزاء جنائياً على مخالفة ما أسسته من حظر إحتجاز أكثر من مسكن فى البلد الواحد دون مقتضى، مما يوجب التحرز فى تحديد نطاق تطبيق هذا النص والإلتزام بما ورد فى عبارة النص ولئن كان قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٧٤ لسنة ١٩٦٠ الذى صدر نفاذاً له قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ وقد أُلغى بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ الذى حل محله قانون نظام الحكم المحلى القائم رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩، إلا أن هذين القانونين الأخيرين قد نصا صراحة على إستمرار العمل بأحكام اللوائح والقرارات التنظيمية العامة السارية فيما لا يتعارض مع أحكامهما، مما يقتضاه بقاء القرار الجمهورى آنف البيان قائماً حتى الآن، فلا يكون ثمة محل للقول بوجود الإعتداد فى صدد تحديد مدلول

البلد في قوانين إيجار الأماكن بأحكام القرار الجمهوري رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ بتقسيم جمهورية مصر العربية إلى أقاليم إقتصادية وإنشاء هيئات التخطيط الإقليمي الذي أجرى تقسيم الجمهورية إلى ثمانية أقاليم وأدمج أكثر من محافظة في كل إقليم منها، ذلك أن الهدف من هذا القرار هو تنسيق العمل بين محافظات الإقليم الواحد وتحقيق التعاون بينها في كافة المجالات، فهو منبت الصلة بتشريعات إيجار الأماكن ولا شأن له بتقسيم الجمهورية إلى مدن وقرى داخل كل محافظة على نحو ما ورد بالقرار الجمهوري رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٥ - لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واعتبر القاهرة والجيزة بلدًا واحدًا في نطاق تطبيق نص الفقرة الأولى من المادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه ورتب على ذلك إدانة الطاعن، فإنه يكون قد أعطى في تطبيق القانون وفي تأويله بما يوجب نقضه وإلغاء الحكم الابتدائي والقضاء ببراءة المتهم.

الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٥١٢ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٣٠

من المقرر أن جزاء الرد يدور مع موجه من بقاء مبلغ مقدم الإيجار في ذمة المتهم بتقاضيه وعدم رده إلى المبنى عليه حتى الحكم عليه.

الطعن رقم ٧١٨٥ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٦٦ بتاريخ ١٩٨٨/١/٤

من المقرر إن الإصلاحات والتحسينات التي يحدتها المؤجر بالمعين المؤجرة، وكذا المزايا التي يمنحها للمستأجر بحق للمؤجر أن يقتضى مقابلها، وإذا إتفق الطرفان على المقابل وجب إعمال الإتفاق ما لم يثبت أن القصد منه هو التحايل على أحكام القانون. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه، وقد إعتنى أسباب الحكم المستأنف الذي أخفل الإشارة إلى دفاع الطاعنة. ولم يورد مضمون المستندات المقدمة منها إثبات لهذا الدفاع بما يبين منه أن المحكمة واجهت عناصر الدعوى وألقت بها على وجه يفصح عن أنها لطنت إليها ووازنت بينها، وأنها أطرحت هذا الدفاع وهي على بينة من أمره وبعد أن قامت بما ينبغي عليها من تدقيق البحث لتعرف وجه الحقيقة، الأمر الذي يضم الحكم المطعون فيه بالقصور في البيان ويعجز بحكمة النقض عن إعمال رقابتها على الوجه الصحيح، ومن ثم يتعين نقضه وإعادة دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن.

الطعن رقم ٣٧٩٣ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ١٠٨٥ بتاريخ ١٩٨٨/١١/٢٢

لما كانت المادة السادسة من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ والمعمول به في ٣١ من يولييه سنة ١٩٨١ تنص على أنه "يجوز للمالك المبنى المنشأ إعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون أن يتقاضى من المستأجر مقدم



إيجار لا يجاوز أجره سنتين وذلك بالشروط الآتية : ١- أن تكون الأعمال الأساسية للبناء قد تمت ولم تبق إلا مرحلة التشطيب.

الطنن رقم ٥٢٢٨ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٧٢٥ بتاريخ ١٩٨٨/٥/٢٤

لما كان الالتزام الذى فرضه الشارع، فى قوانين إيجار الأساكن، على المؤجر بتحرير عقد إيجار كتابى للمستأجر إنما يقتضى بداهة قيام علاقة إيجارية مباشرة بين الطرفين وهى علاقة تعاقدية لا تتحقق إلا بتلاقى إرادة المؤجر وإرادة شخص معين بذاته يرغب فى إستئجار وحدة سكنية منه ويكون هو المستأجر الوحيد لهذه الوحدة. لما كان ذلك. وكان ما أورده الحكم المطعون فيه، فيما سلف يكشف عن عدم قيام أية علاقة إيجارية بين الطاعة والمجنى عليها، فإنه كان لازماً على المحكمة أن تعمل الأثر المترتب على ما أفصحت عنه من ذلك وهو القضاء ببراءة الطاعة أما وهى لم تفعل بل قضت على الرغم من ذلك بإدانة الطاعة فإنها تكون قد أعطت فى تطبيق القانون. ولا يغير من ذلك ما قاله الحكم من ثبوت العلاقة الإيجارية بين الطاعة وزوج المجنى عليها ذلك بأن هذه العلاقة - بفرض صحة ما ذكره الحكم فى شأن ثبوتها - إنما هى واقعة مستقلة تغاير تلك التى رفعت بها الدعوى موضوع هذا الطعن. لما كان ما تقدم، فإنه يمتنع نقض الحكم المطعون فيه والحكم ببراءة الطاعة.

الطنن رقم ٥٦٣٥ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٢٠٨ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١

لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعة دفعت التهمة بما أثارته فى وجه طمنها من أن محاميا الأستاذ /..... قام بإستغلال التوكيل الصادر منها له بالحضور عنها فى الدعاوى وقام بتأجير المسكن محل الجريمة للمجنى عليه وقدمت تأييداً لذلك صورة من التوكيل رقم..... لسنة ١٩٨١ رسمى عام الأهرام الصادر منها للمحامى فى..... وصورة من الشكوى الإدارى رقم..... لسنة ١٩٨٤ بولاق الدكرور المقدمة منها ضد محاميا لإستغلال التوكيل فى تأجير المسكن للمجنى عليه وشهادة رسمية عن دعوى قضائية مرفوعة منها ضد المجنى عليه والمحامى سالف الذكر وقد عرض الحكم لهذا الدفاع وأطرحه فى قوله. " وحيث إنه عن دفاع الحاضر عن المتهمه بأن محاميا..... قد إستغل التوكيل الصادر منها إليه فى تأجير الشقة للمجنى عليه وتقاضى المبالغ النقدية المنوه عنها بالأوراق فإنه قول مردود عليه بأن المحامى الموقع على عقد الإيجار وكيل ظاهر للشاكى ويسرى التعاقد الذى أجراه مع المجنى عليه فى مواجهة التهمة ". لما كان ذلك، وكان ما أورده الحكم فيما تقدم لا يفى بذاته لدحض دفاع الطاعة القائم على عدم ارتكابها الجريمة لأنها لم تزجر للمجنى عليه المسكن وبالتالي لم تقاض منه مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار وأن قيام المحامى بالتأجير كان بغير رضاها بدلالة الشكوى والدعوى المقدمة

والمرفوعة منها حذره، وأن سريان العقد في مواجهتها لصنوده من وكيل ظاهر - على فرض صحته - خاص بالعلاقة المدنية بين الطاعة والجنى عليه فيما يتعلق بسريان العقد بينهما مستقبلاً، الأمر الذي كان يتعين معه على الحكم أن يواجه دفاع الطاعة - الذي يعد في واقعة الدعوى دفاعاً جوهرياً - بما يحمل إطراره له أما وهو لم يفعل فقد تعيب بالتقصير فعلاً عن الفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه والإحالة.

#### \* للموضوع الفرعي : قرارات وزارية :

الطعن رقم ١٢٧٠ لسنة ١٩ مكتب قضي ١ صفحة رقم ١٥٤ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٤٩

- إنه لما كان المشرع قد أراد من إصدار القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ - على ما هو ظاهر من عنوانه ونصوصه - إتخاذ الإحتياطات اللازمة لمقاومة إنتشار حمى الملاريا ورخص في المادة الأولى منه لوزير الصحة العمومية أن يعين بقرار يصدره الأماكن والمدن والقرى التي تسرى عليها نصوص هذا القانون كلها أو بعضها، كان لا أساس للزعم بأن هذا القانون لا ينطبق على من لم يتخذ الإحتياطات اللازمة قانوناً لمنع إنتشار هذا المرض بمدينة [ الإسكندرية ] صدر قرار وزاري بسريان تلك النصوص عليها. فولاً بأن هذه المدينة لم تكن موبوءة، كذلك لا يؤبه للقول بانقضاء عدة أعوام منذ صدور القرار الوزاري المشار إليه ما دام هذا القرار قائماً لم يبلغ بقرار آخر.

- إن القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ قد قصد بصفة عامة إتخاذ الإحتياطات اللازمة لمنع توالد البعوض الناقل لحمى الملاريا، وكل ما جاء فيه عن مسببات توالد البعوض لم يرد على سبيل الحصر بل على سبيل التمثيل، وقد ترك للجهة الصحية الأمر في اعتبار بعض الأعمال مسببة لتوالد البعوض، ثم هو لم يبين على سبيل الحصر الأعمال والإحتياطات التي يفرض على الأشخاص إتباعها لمنع تلك المسببات ولا الإحتياطات التي يفرضها مفتشو الصحة على المخالفين، فكل عمل يرى رجال الصحة المنتدبون لمراقبة تنفيذ أحكامه أنه مسبب لتوالد البعوض وكل إجراء يرون القيام به لمنع هذا التوالد، محير في نظر هذا القانون.

الطعن رقم ٢ لسنة ٢٠ مكتب قضي ١ صفحة رقم ٣٦٧ بتاريخ ٢/٢/١٩٥٠

إن المادة ٨ من المرسوم الصادر في ٧ يولييه سنة ١٩٤٧ الخاص برسم الإنتاج والإستهلاك على الكحول إنما تتحدث عن رخصة إستحداثها هذا القانون وأوجب إستصدارها من وزير المالية علاوة على الرخصة التي تصدر من وزارة الداخلية وفقاً للأمر العالي الصادر في ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٠٤ وذلك بالنسبة إلى المحال التي يرخس لها في تقطير الكحول بعد صدور القانون رقم ٧ لسنة ١٩٤٧.

الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٢٠ مكتب فنى ١ صفحة رقم ٤٩٠ بتاريخ ١٩٥٠/٤/٤

إن المادة الثالثة من الأمر العسكري رقم ٥١٢ لسنة ١٩٤٤ المعدل للأمر رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٤٢ قد نصت على وجوب تنفيذ أمر التكليف أو قرار الإحالة فوراً، وأن ذلك لا يمنع من تقديم طلب المعارضة إلى رئيس مجلس الوزراء طبقاً للقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٥. فإذا كان المتهم قد صدر إليه بصفته صيدياً أمر من وزير الصحة بتكليفه بالإشتغال بمستشفى معين لإمتنع عن تنفيذ هذا الأمر بدعوى أنه سبق له أن نفذ أمراً لمدة سنتين وأن الوزير لا يملك التكليف بأكثر من ذلك وأنه قد عارض فى الأمر الجديد طبقاً للقانون، فإن إدانته فى عدم تنفيذه ذلك الأمر تكون صحيحة إذ كان عليه أن يقوم بتنفيذه من فوره.

الطعن رقم ٨٥٩ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٢٣٠ بتاريخ ١٩٥٢/١٢/١٥

إنه لما كان المشرع قد أراد من إصدار القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ - على ما هو ظاهر من عنوانه ونصوصه - إتخاذ الإحتياطات اللازمة لمقاومة إنتشار حصى الملاريا ورخص فى المادة الأولى منه لوزير الصحة المعمومة أن يعين بقرار يصدره، الأماكن والمدن والقرى التى تسرى عليها نصوص هذا القانون كلها أو بعضها، وكانت مدينة دمنهور قد صدر بشأنها قرار وزارى بمرىان نلك النصوص عليها، فإن الزعم بعدم سريان أحكام ذلك القانون على واقعة الدعوى بمقولة إنه لم يصدر قرار جديد بإتباطافه على مدينة دمنهور بعد صدور القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦، هذا الزعم لا أساس له ذلك بأن هذا القانون إنما جاء معدلاً لبعض أحكام القانون الأول دون مساس بالفعل الذى حرمه القانون فلم يكن هناك ما يسوجب صدور قرارات جديدة تحمل محل القرارات السابق صدورها لأن القرارات المشار إليها لا تزال قائمة.

الطعن رقم ٢١٥٧ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٣١٢ بتاريخ ١٩٦٧/٣/٦

إذ نصت المادة الرابعة عشرة من القرار الوزارى الصادر فى ٢ أكتوبر سنة ١٩١١ بشأن قلم السوابق المعدلة بقرار وزير العدل الصادر فى ٥ مايو سنة ١٩٥٥ على أنه : " لا يثبت فى الشهادة التى يطلبها المحكوم عليه الأحكام التى رد الإعتبار عنها قضاء والأحكام الصادرة فى أية جريمة بالفرامة أو بالحس مدة لا تزيد على ستة أشهر... " قد أفادت أن المقصود به صحف الحالة الجنائية التى تسلم إلى المحكوم عليه بناء على طلبه هو حتى لا تسد فى وجهه سبل الرزق إذا تكشفت صحيفته عما يشين سلوكه أما صحف الحالة الجنائية التى يرسلها قلم السوابق إلى المحاكم بناء على طلب النيابة العامة لإنها بالية على حكم المادة التاسعة من القرار الوزارى الصادر فى ٢ أكتوبر سنة ١٩١١ والنسب لم يتناولها التعديل. ومهما يكن من أمر القرار الصادر من وزير العدل فى شأن قيد السوابق فى صحفها فإنه ليس من شأنه أن يغير أحكام القانون

فيما أوجه بشأن اعتبار السوابق قائمة حتى تزول آثارها طبقاً لأحكامه، لأن القانون إنما يلغيه قانون لاحق في مثل قوته، ولا ينسخه قرار أدنى منه مرتبة في قوة الإلزام.

الطعن رقم ١١٤٥ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٩٤٦ بتاريخ ١٠/٩/١٩٦٧  
الأصل كي يحقق النص التشريعي العلة من وضعه أن يكون كاملاً مبنياً بالفعل الإجرائي والعقوبة الواجبة التطبيق - إلا أنه لا حرج إن نص القانون على الفعل بصورة مجعلة ثم حدد العقوبة تاركاً لللاحقة أو لقرار البيان التفصيلي لذلك الفعل.

الطعن رقم ٨٠٥ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٥٢٨ بتاريخ ٦/٢٢/١٩٧٥  
- إن من حق السلطة التنفيذية - طبقاً للمبادئ الدستورية الموضح عليها - أن تتولى أعمالاً تشريعية عن طريق إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها وليس معنى هذا الحق نزول السلطة التشريعية عن سلطتها في سن القوانين إلى السلطة التنفيذية، بل هو دعوة هذه السلطة لإستعمال حقها في وضع القواعد التفصيلية اللازمة لتنفيذ القوانين دون أن تزيد عليها شيئاً جديداً أو تعدل فيها أو تعطل تنفيذها أو أن تعفى من هذا التنفيذ، ومن ثم فإن اللاحقة التنفيذية لا يصح أن تلغى أو تنسخ نصاً أمراً في القانون.

- من المقرر أنه يشترط لصدور القرار في حدود التفويض التشريعي ألا يوجد أدنى لقاء بين الخطر الوارد في نص القانون بين الشروط والأوضاع المحددة في القرار، وأنه عند التصارض بين نصين : أحدهما وارد في القانون والآخر وارد في لائحته التنفيذية، فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق باعتباره أصلاً لللاحقة.

- لما كان غير المقيم هو من يقيم في مصر إقامة مؤقتة أو غير مشروعة، وأما المقيم فهو من ينطبق عليه أحد الشروط الواردة في المادة ٢٤ من قرار وزير الاقتصاد الرقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠، وكانت الإقامة في الأصل واقعة مادية ومسألة فعلية، وإذا اعتبر الشارع من يقيم إقامة مؤقتة أو غير مشروعة في حكم غير المقيم، فعني ذلك أنه قصد بالإقامة المعسرة أن يتوافر لها شروطا المشروعية والإعتبار، ولما كان شرط الإعتبار يقبل التفاوت ويخضع للتأويل الذي لا تسد به الذرائع وهو ما أراد الشارع تلافيه فقد حددت اللاحقة مدة الإقامة المعادة بمس سنوات تثبت للأجنبي بحمله بطلاقة إقامة هذه المدة أو إقامة لمدة متصلة يبلغ مجموعها خمس سنوات ميلادية ما لم يحتفظ بصفة غير المقيم بعد الحصول على موافقة اللجنة العليا للنقد على ذلك. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في معرض تبريره لقضائه ببراءة كل من المطعون ضدهم الرابع والسابع والتاسع.....و.....و..... من جرائم الإشراف في

التعامل بالنقد المصرى مع غير مقيم هو.. أنهم لا يعلمون بما فى تلك الصفقة لديه دون أن يستظهر شرطى الإقامة المتخيرة قانوناً من مشروعية وإعتماد فإن ذلك مما يهضم الحكم بالتخاذل وبالتقصير فى إيراد ما تدفع به عنهم تلك الجريمة بتناصرها سائلة البيان.

الطعن رقم ٦١٥٦ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٠٣ بتاريخ ١٩٨٩/١/١٩

- لكن كان من المقرر أن من حق السلطة التنفيذية - طبقاً للمبادئ الدستورية المتواضع عليها - أن تتولى أعمالاً تشريعية عن طريق إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل لها أو إعفاء من تنفيذها إلا أن هذا الحق لا يعنى نزول السلطة التشريعية عن سلطتها فى سن القوانين بل هو دعوة هذه السلطة لاستعمال حقها فى وضع القوانين التفصيلية اللازمة لتنفيذ القوانين دون أن تزيد عليها شيئاً جديداً أو أن تعدل فيها أو أن تعطل تنفيذها أو أن تعفى من هذا التنفيذ، ومن ثم فإن اللائحة التنفيذية لا يصح أن تضع قيداً على خلال نص فى القانون.

- يشترط لصدور القرار فى حدود التفويض التشريعى ألا يوجد أدنى تضاد بين الحظر الوارد فى نص القانون وبين الشروط والأوضاع المحددة فى القرار، وأنه عند التعارض بين نصين أحدهما وارد فى القانون والآخر وارد فى لائحته التنفيذية، فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق باعتباره أسمى درجة وأصلاً لللائحة.

- لما كان النص فى البند "أ" من المادة ٤٢ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ سائلة الذكر، على قصر حق المسافر فى حمل نقد أجنبى على ما يكون قد أثبت بإقراره الجمركى عند وصوله للبلاد فى المرة الأخيرة فحسب يتعارض مع ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة الأولى المشار إليها من القانون ذاته، من حظر فرض أية قيود على إخراج النقد الأجنبى الثابت إدخاله للبلاد، فإنه يعنى الإعتداد بما نص عليه القانون فى هذا الخصوص والإلتفات عما فرضته اللائحة التنفيذية من قيود فى هذا الصدد ومن ثم يكون للمسافر إلى الخارج حق حمل أى نقد أجنبى أثبت بإقراره الجمركى عند دخوله إلى مصر، أو إخراجها منها، ويكون فعله فى هذه الحالة، حلاً للنقد الأجنبى، أو إخراجاً له بمتأى عن التجريم، ويسعى فى ذلك أن يتم الخروج بالنقد الأجنبى فى السفرة التالية مباشرة للدخول به أو فى أى سفرة أخرى لاحقة.

الطعن رقم ٣٧٨٨ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١١٤٩ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٧

من المقرر أن من حق السلطة التنفيذية طبقاً للمبادئ الدستورية المقررة أن تتولى أعمالاً تشريعية عن طريق إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها إلا أن هذا الحق

لا يعنى نزول السلطة التشريعية عن سلطتها فى من القوانين بل هو دعوة هذه السلطة لإستعمال حقها فى وضع القواعد التفصيلية اللازمة لتنفيذ القوانين دون أن تزيد عليها شيئاً جديداً أو أن تعدل فيها أو تعطل تنفيذها أو تعفى من هذا التنفيذ، ومن ثم فإن اللامحة التنفيذية لا يصح أن تضع قيوداً على خلاف نص القانون.

الطعن رقم ٧٦٧١ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٧١٨ بتاريخ ١٤/١٧/١٩٨٩

- لكن كان من حق السلطة التنفيذية - طبقاً للمبادئ الدستورية المتراض عليها - إصدار اللوائح والقرارات التنفيذية اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها، إلا أن هذا الحق لا يعنى نزول السلطة التشريعية عن سلطتها فى من القوانين، بل هو دعوة هذه السلطة لإستعمال حقها فى وضع القواعد التفصيلية لتنفيذ القوانين دون أن تزيد عليها شيئاً جديداً أو أن تعدل فيها أو أن تعطل تنفيذها أو أن تعفى من هذا التنفيذ، ومن ثم فإن اللامحة التنفيذية، لا يصح أن تضع قيوداً على خلاف نص القانون.

- يشترط لصدور القرار أو اللامحة التنفيذية والعمل بهما، ألا يوجد أدنى تعارض أو تضاد بينهما وبين نص القانون، وأنه عند التعارض بين نصين أحدهما وارد فى القانون والآخر وارد فى لامحة التنفيذية أو القرار الوزارى بها فإن نص القانون يكون أولى بالتطبيق، إعصاراً بأنه الأسمى درجة والأصل للامحة التنفيذية أو القرار بها.

الطعن رقم ١٩٠١ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٥٣٥ بتاريخ ٣١/٥/١١٦٠

دل الشارع بما نص عليه فى المادتين ١٨، ١٩ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ على أن الإعلان لا يكون إلا حيث يوجب القانون إتخاذ إحتياطات إيجابية معينة لمقاومة إنتشار حمى الملاريا - فالفروض الشارع فى هذه الحالات دون غيرها أن أصحاب الشأن يجهلون طرق تنفيذها فالزم جهة الإختصاص بإعلاتهم وحدد الأحوال التى أوجب فيها الإعلان بالمادة ١٩ وهو بسبيل بيان شخص المسئول عن نفقات هذه الإجراءات، وليس من بينها المادة ١٥.

الطعن رقم ٣٨٤٢ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٩٢٤ بتاريخ ٢٠/١١/١٩٨٦

أن ما نصت عليه المادة ٢٤ من لامحة المأذونين الصادرة بقرار وزير العدل فى ١٤/٥/١٩٥٥ المعدلة بالقرار رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٧٢ من وجوب تحرير وثائق من أصل وثلاث صور تسلم إحداهما لأمين السجل المدنى وبقي الأصل محفوظاً بالدفع وما أوجبه المادة ٣٢ من هذه اللامحة على المأذون أن يقدم كل شهر دفوى الزواج والطلاق إلى المحكمة الجزئية التابع لها للمراجعة ولو لم يعمل بهما فقد قصد بهذه

الإجراءات الإشراف على أعمال المأذون في أدائه لواجبات وظيفته وسهولة حصول ذوى الشأن على صور من أصول هذه الوثائق المحفوظة بالدفور.

#### • الموضوع الفرعى : لوائح البريد :

الطعن رقم ١٨٧٤ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٢١١ بتاريخ ١٩٦٥/٣/٢

بين من نصوص المرسوم الصادر في ٦ مايو سنة ١٩١٥ بإنشاء أذونات البوستة المعدل بالمرسوم الصادر في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٣ وتعليمات مصلحة البريد عن الأشغال البريدية - أن أذن البريد منذ التصريح بإصدارها في سنة ١٩١٥ من أوراق الدولة المصرية سواء ما سحب منها أو صرف في مصر أو ما سحب أو ما صرف منها في السودان الذى كان في ذلك الحين تابعاً للإدارة المصرية، وقد ظل العمل جارياً بهذه الأذون حتى سنة ١٩٦٢ عندما إتجهت هيئة البريد إلى إنهاء نظام التعامل بها.

#### • الموضوع الفرعى : لوائح المسجون :

الطعن رقم ١٤٨٢ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٥٣٢ بتاريخ ١٩٤٤/١١/٢٠

إن المادة ٩٠ من لائحة المسجون الصادر بها الأمر العالى في ٩ من فبراير سنة ١٩٠٦ إذ نصت على عقاب " كل شخص ثبت إدانته أمام المحاكم بأنه أدخل أو حاول أن يدخل في السجن، خلافاً للوائح شيئاً ما من الأشياء، سواء بإخفائه أو بإلقائه من فوق الجدران أو بإصراره من النافذات الخ " قد دلت في جلاء على أن العقاب بمقتضاها لا يكون جائزاً إلا إذا كانت المنوعات ادخلت السجن بالفعل، أو شرع في إدخالها بإحدى الطرق المذكورة عن طريق البدء في التنفيذ وفقاً للمادة ٤٥ ع. فإذا كان الحكم ليس فيه ما يدل على أن المنوعات " وهى نقود ودفتر توفير " وصلت المسجون وهو في داخل السجن، فإنه يكون قاصر البيان معيّناً نقضه.

#### • الموضوع الفرعى : لوائح تنفيذية :

الطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٥٧٩ بتاريخ ١٩٥٤/٥/٤

لما كانت لائحة السيارات الصادرة في ١٦ يوليو سنة ١٩١٣ تنطبق على كل مركبة ذات محرك ميكانيكى معدة للسير في الطرقات العمومية ويدخل في هذا التعريف الذى نصت عليه المادة الأولى من هذه اللائحة جميع السيارات المعدة لأى إستعمال صناعى أو زراعى كالحارث وغيرها بصريح نص المادة ٣٥ من اللائحة المعدلة بالقرار الصادر في ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٠، لما كان ذلك وكانت الجرارات هى من قبيل

السيارات المعدة للإستعمال الزراعى لأنها تخضع لهذه اللاتحة وتسرى عليها أحكامها ومن هذه الأحكام وجوب وضع جهاز للتنبيه عملاً بالمادة ١٥ منها ما دامت معدة للسير فى الطرق العمومية.



## قبض

### • الموضوع الفرعي : إجراءات القبض :

الطعن رقم ١١٨٩ لسنة ٢١ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٢٩٧ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٥١  
إذا كانت المحكمة حين أجلت القضية بناء على طلب المتهم لإعلان شاهد قد أمرت بالقبض عليه وجسه فلا يصح أن ينعي عليها أنها بذلك قد كونت رأيها في الدعوى قبل إكمال تحقيقها، لأن القبض الذي أمرت به لا يعدو أن يكون إجراء تحفظياً مما يدخل في حدود سلطتها المخولة لها بمقتضى القانون.

الطعن رقم ٦٣٧ لسنة ٢٤ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٨٩٧ بتاريخ ٥/٧/١٩٥٤  
لأمور الضبط القضائي بمقتضى السلطة المخولة له بالمادتين ١/٣٤ و ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن يقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على إتهامه بجناية إحراز مخدر وأن يقتضيه دون حاجة إلى الأمر بذلك من سلطة التحقيق.

الطعن رقم ١٢١٣ لسنة ٢٤ مكتب فني ٦ صفحة رقم ٣١٩ بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٥٤  
إن القانون لا يستلزم أن يكون التكليف بالقبض مكتوباً.

الطعن رقم ٤٤٣ لسنة ٢٥ مكتب فني ٦ صفحة رقم ١٠٧١ بتاريخ ٦/٦/١٩٥٥  
إن المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن لأمور الضبط القضائي أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على إتهامه في حالات عددها الشارع حصراً بهذه المادة ومنها الجنايات ومؤدى هذا، أن القبض جائز لأمور الضبط القضائي سواء كانت الجناية متلبساً بها، أو في غير حالة التلبس متى كان ثمة دلائل كافية على إتهامه.

الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٢٥ مكتب فني ٦ صفحة رقم ١٢٤٤ بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٥٥  
الأمر بتفتيش المتهم يستتبع بطبيعته القبض عليه في حدود القدر اللازم لتنفيذ هذا الأمر.

الطعن رقم ٦٤٩ لسنة ٢٥ مكتب فني ٦ صفحة رقم ١٢٩٥ بتاريخ ٧/١١/١٩٥٥  
إذا مر مأمور الضبط القضائي ليلاً بدائرة القسم للبحث عن المشبه فيهم لكثرة حوادث السرقات فابصر بشخص يسير في الطريق وهو يظنك للخلف على صورة تبعث على الريبة في أمره ثم حاول أن يتواري عن نظر الضابط، حق لهذا الأخير أن يستوقفه ليتحرى عن شخصيته ووسائل تمشه لأن ظروف الأحوال تبرر إتخاذ هذا الإجراء فإذا تخلى الشخص المذكور بإرادته على أثر ذلك عن بعض المخبر الذي يحمله في

جيه بإلقائه على الأرض فإن هذا التخلي لا يعد نتيجة لإجراء غير مشروع من جانب الضابط ولا يقبل من المتهم التصل من تبة إحرار المخدر بمقولة بطلان الاستيقاف ويسوى نتيجة لذلك ظهور المخدر من الورقة التي ألقاها المتهم على الأرض وعدم ظهوره منها ما دام التخلي عنها بإختياره.

**الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٢٧ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ٧٦٥ بتاريخ ١٠/٨/١٩٥٧**

- لا تعرف القوانين الجنائية الإشتباه لعدم ذوى الشبهة والمتشدين، وليس في مجرد ما يبدو على الفرد من حيرة وإرباك أو وضع يده في جيبه - على فرض صحته - دلائل كافية على وجود إتهام يبرر القبض عليه ما دام أن المظاهر التي شاهدها رجل البوليس ليست كافية لخلق حالة التلبس بالجرمة التي يجوز لعدم رجال الضبط القضائية من آحاد الناس القبض فيها.

- متى كان المخبران قد إستقفا المتهم وهو سائر في الطريق وأمسكا بذراعيه و إلتداه على هذا الحال إلى مركز البوليس، فإن ما قاما به يعطى على تعطيل حرية الشخصية فهو القبض بمجناه القانوني المستفاد من الفعل الذي يقارنه رجل السلطة في حق الأفراد والذي لم تجزه المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية إلا لرجال الضبط القضائي والشروط المنصوص عليها فيها.

**الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ٩٣٠ بتاريخ ٢٣/١١/١٩٥٩**

- لا تجيز المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية لأمور الضبط القضائي القبض على المتهم وتفتيشه في حالة التلبس فقط، بل أجازت له ذلك أيضاً عند وجود الدلائل الكافية على إتهامه بإحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة المذكورة، وتقدير تلك الدلائل ومبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائي، على أن يكون تقديره خاضعاً لرقابة سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع.

- إذا كان الثابت من الحكم أن المتهم الأول في إعرافه قد دلّ على شخص المتهم الثاني ومكان وجوده القريب - في إنتظار تسليمه المواد المخدرة المضبوطة مع المتهم الأول- وقد وجد المتهم الثاني أولاً في هذا المكان، فيكون بذلك في حكم المتهم الحاضر - الذي تجيز المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية تبعة لضبطه وتفتيشه، ولو أراد الشارع المحذور الذي يمثل فيه الحاضر أمام رجال الضبط القضائي لما كان متيسراً لهؤلاء أن يقوموا بأداء واجباتهم التي فرضها القانون عليهم، من المبادرة إلى القبض على المتهم الذي توفرت الدلائل على إتهامه - وهو الأمر المراد أصلاً من خطاب الشارع لأموري الضبط في المادة ٣٤ المذكورة.

الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٩٠ بتاريخ ١٩٦٧/١/٢٩

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حق المتهم " الطاعن " أنه تخلى باختياره وإرادته عن المخدر بما تتوافر به العناصر القانونية لقيام حالة التلبس، فلا يقدح فى ذلك وقف رجال الشرطة لمنع دخول أو خروج رواد المقهى - الذى كان المتهم من بينهم - حتى ينتهى الضابط من المهمة التى كان مكلفاً بها وهى ضبط أحد تجار المخدرات وتفتيشه، إذ أن المقصود بهذا الإجراء إنما هو المحافظة على الأمن والنظام دون التعرض لحرية المتهم أو غيره. ومن ثم فإن ما ينهه هذا الأخير من أن حراسة باب المقهى تعد قبضاً بغير حق على من كانوا بداخله لما أُرهبه وجعله يلقى بالمخدر على غير إرادته، يكون غير سليم.

الطعن رقم ٢٧٥٥ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ٢٩٥ بتاريخ ١٩٦٣/٤/٨

من المقرر من صحيح القانون أن التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها لا مرتكبها، وأن قيام حالة التلبس يبيح القبض على كل من ساهم فى ارتكابها ويجز تفتيشه. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن السائق المبلغ ساير الطاعنين تظاهراً منه بعلم رياسته وبالاتفاق مع رجال القوة حتى تم تسليم المخدرات له، فنقلها إلى رجال القوة وتم ضبطها، وإستدل الحكم من ذلك على قيام حالة التلبس بالجريمة التى تجيز القبض على كل من ساهم فى ارتكابها، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً.

الطعن رقم ١٨٥٩ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٢٩٥ بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٨

يؤخذ من عموم نص الفقرتين الأولين من المادتين ٣٤، ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن الشارع وقد خول مأمور الضبط القضائي القبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على إتهامه بجناية أن يفتشه بغير إذن من سلطة التحقيق وبغير حاجة إلى أن تكون الجناية مطلباً بها بالمعنى الذى تضمنته المادة ٣٠ من القانون ذاته، لم يشترط لإيقاع هذين الإجراءين ترتيباً معيناً. ومن ثم فإن ما تنهيه الطاعنة من بطلان إجراءات الضبط وفساد دليل الكشف على المخدر المستند منها - إستناداً إلى أن القبض عليها كان تالياً لتفتيش عبايتها - لا يستند إلى أساس صحيح فى القانون.

الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ٥٠٠ بتاريخ ١٩٧٥/٦/٨

لما كان قانون الإجراءات الجنائية قد نص بصفة عامة فى المادة ٤٦ منه على أنه فى الأحوال التى يجوز فيها القبض صحيحاً كان التفتيش الذى يجريه من خول إجراؤه على المقبوض عليه صحيحاً أيضاً كان مسبب القبض أو الغرض منه، وذلك لعموم الصيغة التى ورد بها النص.

الطعن رقم ١٤٥٧ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٩٩٣ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٣١

لما كان الأصل المقرر بمقتضى المادة ٤٠ من قانون الإجراءات الجنائية أنه لا يجوز القبض على أى إنسان أو حمله إلا بأمر من السلطات المختصة بذلك قانوناً، وكانت المادة ١٢٦ من القانون المذكور - والتي يسرى حكمها بالنسبة لما تباشره النيابة العامة من تحقيق - تجيز لسلطة التحقيق فى جميع المواد أن تصدر حسب الأحوال أمراً بحضور المتهم أو بالقبض عليه وإحضاره، وأوجب المادة ١٢٧ من ذات القانون أن يشمل كل أمر بالقبض صادر من سلطة التحقيق على إسم المتهم ولقبه وصناعته ومحل إقامته والتهمة النسوبة إليه وتاريخ الأمر وإمضاء من أصدره والختم الرسمى، وكان مفاد ذلك أن الطلب الموجه إلى الشرطة من النيابة العامة للبحث والتحرى عن الجانى - غير المعروف - وضبطه لا يعد فى صحيح القانون أمراً بالقبض. ذلك بأن نص المادة ١٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية جاء صريحاً فى وجوب تحديد شخص المتهم الذى صدر أمر بالقبض عليه وإحضاره ممن يملكه قانوناً، ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر، وما أورده تبريراً لإطراحه دلع الطاعن بطلان إجراءات القبض والتفتيش لا يتفق مع القانون ولا يؤدي إلى ما رتب عليه، فإنه يكون معيأً بالخطأ فى تطبيق القانون خطأً حجه عن تقدير أدلة الدعوى ومنها إعراف الطاعن، ولا يبنى عن ذلك ما ذكره الحكم من أدلة أخرى، إذا الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضاً ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان لهذا الدليل الباطل فى الرأى الذى إنتهت إليه المحكمة.

الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١١٥٨ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٠

لما كانت المادة ٣٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن محكمة الجنايات فى جميع الأحوال أن تأمر بالقبض على المتهم وإحضاره ولها أن تأمر بحمله احتياطياً وأن تفرج بكفالة أو بغير كفالة عن التهم الملبوس احتياطياً فإنه لا وجه لما يقوله الطاعنون من أن المحكمة كونت رأياً فى الدعوى قبل إكمال نظرها وفقدت صلاحيتها لنظرها بإصدارها الأمر بالقبض عليهم وحسبهم ما دام أن ذلك لا يعدو أن يكون إجراءً تحفظياً مما يدخل فى حدود سلطتها المعولة لها بمقتضى القانون.

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٢١ بتاريخ ١٩٣٧/١٢/٢٠

مجرد التبليغ عن جريمة لا يكفى للقبض على المتهم وتفتيشه بل يجب أن يقوم البوليس بعمل تحريات، عما إشتمل عليه البلاغ، فإذا أسفرت هذه التحريات عن توافر دلائل قوية على صحة ما ورد فيه فعندئذ يسوغ له فى الحالات المبينة فى المادة ١٥ أن يقبض على المتهم ويفتشه.

الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٣٣ بتاريخ ١٢/٢٧/١٩٣٧

لا بطلان في الإجراءات التي يتخذها رجل البوليس توصلًا لضبط محرم لمخدر متلبسًا بجريته ما دام الغرض منها هو إكتشاف تلك الجريمة لا التعريض على إرتكابها. فإذا كلف كونستابل المباحث أحد المرشدين بشراء مادة مخدرة [أفيون] من عطار، ثم ضبط العطار وهو يقدم، بإرادته وإختياره، الأفيون إلى المرشد فهذا الضبط صحيح على أساس أن العطار متلبس بجريمة إحراز الأفيون.

الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٩٩ بتاريخ ٣/٢٧/١٩٣٩

متى كان القبض على المتهم لتفتيشه باطلاً لحصوله في غير الأحوال التي يجوز فيها قانوناً إجراء القبض والتفتيش كان الدليل المستمد منه أو مما هو نتيجة مباشرة له كإلقاء المتهم عند القبض عليه بما قصد تفتيشه من أجله باطلاً كذلك، إذ القانون يقضى بأن كل ما بني على الإجراء الباطل باطل. فإذا كان الواضح مما أثبتته الأحكام أن كونستابل البوليس قبض على المتهم بناء على بلاغ من مجهول بأنه يتجر في المواد المخدرة وذلك بغير أن يحصل على إذن من النيابة بإجراء هذا القبض، ولم يكن المتهم متلبسًا بالجريمة إذ لم يشاهد معه شيء من المواد المخدرة قبل حصول القبض، فإن القبض عليه يكون قد وقع باطلاً لمخالفته للقانون الذي بين بالمادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات الحالات التي يجوز فيها لرجال الضبطية القضائية القبض على المتهمين. وإلقاء هذا المتهم، وقت القبض عليه، بالمادة المخدرة التي كان يحملها عشية الغور عليها معه عند التفتيش لا يصح الإستشهاد به عليه، لأنه لم يكن إلا نتيجة حتمية للقبض عليه، وما دام القبض قد وقع باطلاً فيكون الحصول على المواد المخدرة باطلاً كذلك.

الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٢٥٦ بتاريخ ١٠/٢١/١٩٤٠

إذا كانت الواقعة الغائبة بالحكم هي أن الحفير قابل المتهمين راكبين دراجات فراه أمرهم لما يعلم عن أحدهم من أنه ممن يتجرون في المخدرات لإسواقهم فألقى واحد منهم على الفور كيساً به مادة مخدرة فامسك به الحفير وفر الباقيون فليس في ذلك ما يمكن عده من إجراءات القبض أو التفتيش قبل ظهور المخدر، فإن مجرد الإستيقاف من جانب الحفير لا يعد قبضاً، والعثور على الحشيش لم يكن نتيجة أى تفتيش.

الطعن رقم ٢٢٤٧ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٢٨ بتاريخ ١١/٢٣/١٩٤٢

إذا كان ضابط المباحث عندما دخل منزل مومس، في سبيل أداء وظيفته. قد رأى المتهم مسكاً بقطعة من الحشيش ظاهرة من بين أصابعه، فإن هذه الحالة تعتبر تلبساً بجريمة إحراز الحشيش. ويكون القبض على المتهم وتفتيشه صحيحين. ولا يقال إن الضابط وقد دخل المنزل لغرض معين هو مراقبة الأمن والإشراف

على تنفيذ اللوائح الخاصة بالاحال العمومية لم يكن له أن يضبط فيه غير ما هو متعلق بالفرض الذى دخله من أجله، فإن الضابط بعد دخوله المنزل لذلك الغرض المعلن يكون من واجبه قانوناً إذا ما شاهد وقوع جريمة فى هذا المنزل أن يتخذ فى حق الجاني الإجراءات القانونية التى له أن يتخذها لو أنه شاهد الجريمة تقع فى أى مكان آخر.

الطعن رقم ١٥٨ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٩٠ بتاريخ ١٩٤٣/١/٤

إذا كانت إدانة المتهم قد أقيمت على وجود المادة المخدرة فى الطرد المرسل منه إليه هو ذاته بطريق البريد وكان المخدر لم يضبط مع المتهم، بل حصل تفتيش الطرد بناء على قبول منه وإذن صريح من النيابة، فإن قبض وكيل البريد على المتهم، حتى ولو كان باطلاً، لا يكون له تأثير فى إدانته، إذ هذا القبض لم يكن له علاقة من قريب أو من بعد بضبط الطرد وتفتيشه.

الطعن رقم ١٤٨٦ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٢٤ بتاريخ ١٩٤٥/١٢/١٠

القبض على المتهم أثناء محاكمته قبل الفصل فى الدعوى المقامة عليه لا يدل بذاته على أن المحكمة كوت فى الدعوى رأياً نهائياً ضده، إذ هو إجراء تحفظي يؤمر به فى الأحوال التى يميزها القانون لا يتحتم قانوناً على الأمر به أن يتنحى من تلقاء نفسه عن الفصل فى الدعوى.

الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٦٨٣ بتاريخ ١٩٦٠/١٠/١٧

لا ينفي قيام حالة التلبس بالجريمة كون رجل الضبط القضائي قد انتقل إلى محل وقوعها بعد مقارعتها ما دام أنه باشر إلى الانتقال عقب علمه مباشرة على إثر ضبط الشخصين اللذين أحضرهما المغير إليه بحملان آثار الجريمة بادية وشاهد تلك الآثار بنفسه - ما دام أن ضبط هذين الشخصين فى الظروف التى أوردتها المحكم قد تم سليماً لما تمت عليه المظاهر الخارجية المنبئة عن ارتكاب جريمة ذبح لحوم خارج السلخانة والونسع المريب الذى وضع الشخصان المذكوران نفسيهما فيه مما يستلزم تدخل من إسوقفهما للكشف عن حقيقة أمرهما - وهو ما لا يعدو أن يكون تمرحاً مادياً وليس قبضاً بمعناه القانوني.

الطعن رقم ٢٧٦١ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٣٢٥ بتاريخ ١٩٨٧/٢/٢٥

من المقرر أن القبض على الإنسان إنما يعنى تقييد حريته والتعرض له بإمساكه وحجزه ولو لفترة قصيرة تمهيداً لاتخاذ بعض الإجراءات ضده، وهو يختلف عن الإجراءات التحفظي المنصوص عليه فى المادة ٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ والذى أوردت المذكرة الإيضاحية للقانون الأخير بشأنه أنه يعبر إجراء وقائي حتى يطلب من النيابة العامة صدور أمرها بالقبض، وأنه لا يعبر قبضاً بالمعنى القانوني وليس فيه أساس بجريمة الفرد، إذ أن هذه الجريمة يجب أن يزاولها فى الإطار

الإجتماعي للمصلحة العامة وفق ما أشار إليه بعض الشراح، فلا مساس بهذه الحرية إذا طلب من الشخص أن يمكث في مكانه لحظات أو فوة قصيرة ظلماً هو مقرر من أن لمأمور الضبط القضائي عند إنتقاله إلى مكان الحادث في حالة التلبس أن يمنع الحاضرين من مباحة محل الواقعة أو الإبتعاد عنه حتى يتم تحرير المحضر وهو ما لا يحترق قبضاً. لما كان ذلك، وكان الحكم قد سوغ تصدى مأمور الضبط القضائي للطاعن وتقييد حريته واحتجازه إستناداً إلى أنه إجراء مخفي مما تجزئه المادة ٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون خطأ حجب عن بحث صفة القبض الباطل بالإعذار المعزور إلى الطاعن في محضر ضبط الواقعة والذي أطرح الحكم الدفع بطلانه قولاً يأنفاه ما يشوبه.

#### \* الموضوع الفرعي : إختصاص مأموري الضبط القضائي :

الطعن رقم ١٢٨٧ لسنة ١٩ مكتب فني ٢ صفحة رقم ٢٥٥ بتاريخ ٢٨/١١/١٩٥٠

ما دام قد صدر قرار من مجلس الوزراء بإنشاء مكتبين فرعيين لمكافحة المواد المخدرة أحدهما للوجه البحري ومقره طنطا والآخر للوجه القبلي ومقره أسبوط، فإن إجراء تفتيش ببلد من مديرية الدقهلية التابعة في الإختصاص للفرع الأول بمعرفة ضابط ملحق بمكتب عذرات الزقاقين يكون باطلاً، إذ لا يدخل هذا العمل في حدود الدائرة المرسومة له. لأن إختصاص مأموري الضبطية القضائية مقصور على الجهات التي يؤدون فيها وظائفهم طبقاً للمادتين ٤ و ٩ من قانون تحقيق الجنايات، فإذا ما خرج المأمور عن دائرة إختصاصه لا تكون له سلطة ما وإنما يحترق فرداً عادياً، وهذه هي القاعدة العامة لأداء كل وظيفة رسمية. ولا يغير من ذلك صدور إنداب من النيابة المختصة إليه في إجراء ذلك التفتيش إذ شرط صحة التفتيش الحاصل بناء على هذا الإذن أن يكون من أجراء من مأموري الضبطية القضائية وهو لا يحترق كذلك إذا ما خرج عن دائرة إختصاصه. كما لا يغير منه صدور قرار وزاري بإنشاء إدارة عامة لمكافحة المواد المخدرة لوزارة الداخلية حلت محل مكتب المخابرات العامة للمواد المخدرة ما دام قد نص في هذا القرار على إستمرار الفروع الحالية في إدارة أعمالها على أن يزداد عليها غيرها أو تعدل مقارها على حسب مقتضيات الأحوال، مما يقتضاه أن الزيادة أو التعديل لا تكون إلا بالطريق القانوني من ناحية إستصدار قانون أو مرسوم بقانون أو قرار من مجلس الوزراء أو الوزير المختص. كذلك لا يجوز الأخذ بما دار من مكاتبات في شأن إنشاء فرع الزقاقين وما ذكر فيها من إزماع سريان إختصاصه على مديرية الدقهلية أو بما يقال من أن مكتب الزقاقين ولو أنه لم يتم إنشاؤه قانوناً إلا أنه يحترق وكأنه جزء من المكتب العام فيكون إختصاصه شاملاً لجميع أنحاء القطر - فإن هذا لا يصح الإعتبار به في تصحيح الأوضاع ما دام قد حدد إختصاص فرع طنطا ولم يلحق هذا الإختصاص تعديل بالطريق الذي رسمه القانون.

الطعن رقم ١٣٠٧ لسنة ١٩ مكتب قنى ١ صفحة رقم ١٠٧ بتاريخ ١٩٤٩/١١/٢٢

مضى كان للمأمور الضبطية القضائية الحق فى تفتيش منزل المتهم عن أسلحة أو متاعيات بمقتضى أمر صادر له من السلطة المختصة، فهذا يبيح له أن يجرى تفتيشه فى كل مكان يرى هو احتمال وجود تلك الأسلحة فيه هى وما يتبعها من ذخيرة بأية طريقة يراها موصلة لذلك. فإذا هو عثر فى أثناء التفتيش على علة إتضح أن بها مادة مخدرة كان حياى جريمة متلبس بها يجب عليه أن يضبطها ويبلغ عنها ولا يؤخذ عليه أنه تجاوز فى تفتيشه الحد الذى صرح به الأمر المذكور.

الطعن رقم ١٣١٩ لسنة ١٩ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٣٤١ بتاريخ ١٩٥٠/٢/٢٠

للمأمورى الضبطية القضائية - ومنهم رجال مكتب المخدرات - بل من واجبهى أن يجرؤا جميع التحرىات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع الجنائية التى تبلغ إلهى أو يعلمون هم بها بأية كيفية كانت وأن يتناولوا جميع الوسائل التحفظية للتمكن من ثبوتها ويجرؤوا بجميع ذلك محضراً يرسل إلى النيابة مع الأوراق الدالة على الثبوت، ولم إذا ما صدر إلهى إذن النيابة فى إجراء تفتيش أن يتخذوا ما يرونه كفيلاً بتحقيق الغرض منه دون أن يلتزموا فى ذلك طريقة بعينها ما داموا لا يخرجون فى إجراءاتهم على القانون.

الطعن رقم ١٤٣٩ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٧٥٤ بتاريخ ١٩٥٢/٣/٣

أن معاونى البولس وهم أصلاً من مأمورى الضبطية القضائية بمقتضى المادة الرابعة من قانون تحقيق الجنابات، قد حولوا بمقتضى المادة ٤٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ حق إثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكامه وجعل هم بموجب تلك المادة فى جميع الأحوال حق دخول المصانع والمحال وفحص الدفاتر والمستندات على الوجه المبين بتلك المادة.

الطعن رقم ١١٤٨ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٣٤٨ بتاريخ ١٩٥٣/١/٦

لا تبرى على رجال الضبط القضائى فيما يقومون به من التحرى عن الجرائم بقصد إكتشافها ما دام لم يقع منهم تحريض على ارتكابها. وإذا لمضى كان الحكم قد تعرض لدفاع المتهم القائم على أن جريمة جلب المواد المخدرة إلى القطر المصرى لم تقع إلا بتحريض من ضابط حرس الجمارك، ورد عليه بما إستظهره من وقائع الدعوى من أن المتهم هو الذى إستغل تعرفه إلى الضابط وعرض عليه المساهمة فى توزيع المخدرات التى يجلبها من الخارج على الباغرة التى يعمل حلالاً بها، فتظاهر الضابط بالقبول وأبلغ الأمر إلى رؤسائه ورجال مكتب المخدرات - فإن ما يتناه الطاعن لا يكون له محل.



#### الطعن رقم ٨٤ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٦٧٢ بتاريخ ١٩٥٣/٣/٣٠

إن المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية وهى التى تقابل المادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات الملقى قد حولت لمأمور الضبط القضائى فى أحوال معينة عددها غير أحوال التلبس بالجنح، وتوسعت فيها عما كانت تنص عليه المادة ١٥ السالف ذكرها، ومن تلك الأحوال الجنح المنصوص عليها فى قانون المخدرات فعولت للمأمور المذكور حق إجراء القبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على إتهامه فيها وتقدير تلك الدلائل وصلح كفايتها يكون بداية لرجل الضبط القضائى على أن يكون تقديره هذا خاضعاً لرقابة سلطات التحقيق وعلمكة الموضوع. وإذن فمنى كان الحكم قد إستخلص من وقائع الدعوى فى منطق سليم كفاية الدلائل التى إرتكن إليها رجل الضبط القضائى فى إجراء القبض على الطاعن وتفتيشه وقضى بناء على ذلك برفض الدفع بطلان القبض وصحة التفتيش فإنه لا يكون هناك وجه للنمى عليه.

#### الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٥٥٦ بتاريخ ١٩٥٤/٥/٣

لما كان لمأمور الضبط القضائى بمقتضى السلطة المخولة له بالمادتين ٤/٣٤ و ٤/٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن يقبض على المتهم الذى توجد دلائل كافية على إتهامه بمجازة مخدر، وأن يفتشه دون حاجة إلى الأمر بذلك من سلطة التحقيق، فإن الحكم إذ رفض الدفع بطلان التفتيش لا يكون مخطئاً.

#### الطعن رقم ٧٥٥ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٧٩٦ بتاريخ ١٩٥٤/٦/٢١

إن زراعة الحشيش فى وقت وقوع الحادث كانت من جرائم الجنح ولم يشترط القانون لإقامة الدعوى بالجنحة أن تكون مسبقة بتحقيق أو إجراءات معينة، وإن المادة الخامسة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٤ الخاص بمنع زراعة الحشيش والذى كان سارياً وقت الحادث إذ نصت على أن يتولى إثبات الجرائم المنصوص عليها فيه رجال الضبطية القضائية ومن تتدبرهم وزارة الزراعة لهذا الغرض من الموظفين الذين يكون لهم فى سبيل القيام بهذه المهمة صفة رجال الضبطية القضائية إذ نصت المادة على ذلك لم تقيد من حرية المحكمة فى الأخذ بأى دليل على ثبوت الواقعة يطرح أمامها فطمئن إليه.

#### الطعن رقم ١١٤٥ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ٢٣٤ بتاريخ ١٩٥٤/١٢/٧

إن المادة السابعة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٠٥ التى تنص على أنه "يعتبر موظفو وعمال الجمارك من رجال الضبطية القضائية أثناء قيامهم بتأدية وظيفتهم" قد أفادت بمضمون نصها شمول حكمها للموظفين الإداريين بالجمرك ورجال حرس الجمارك دون تفریق بينهم، وقد جاء الشارع فى المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٥٣ يؤكد هذه الصفة لهم، والجمع بين هذين النصين مفاده أن الشارع أسبغ على هؤلاء الموظفين والعمال إختصاص رجال الضبطية القضائية بالنسبة

للجرائم الجرمية وغيرها مما يعاقب عليها بمقتضى القانون العام متى وقعت فى دوائر عملهم وفى أثناء تأدية وظائفهم.

**الطعن رقم ٢٠٦٢ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٣٩٠ بتاريخ ١٠/١/١٩٥٥**

إن قيام مأمور الضبط القضائى بأخص واجبات وظيفته وهو الحرى عن الجريمة وجمع الاستدلالات التى تلزم للتحقيق، لا يحول دون نديه من النيابة العامة للقيام بالتفتيش بوصف كونه عملاً من أعمال التحقيق التى يجوز لها أن تكلفه بإجرائها، كما يجوز لها أن تعهد إليه فى وضع المضبوطات فى حوز مطلق.

**الطعن رقم ٢٢٢٨ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٥٢٨ بتاريخ ١٥/٢/١٩٥٥**

إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ لم يكن صدوره إلا لتصحيح وضع إدارة مكافحة المخدرات بإعادة إنشائها وإسباغ اختصاصها عليها بمن يملك ذلك بعد أن كانت منشأة بقرار من وزير الداخلية يؤولها اختصاص مكتب مخبرات المخدرات، وأصبحت بموجب قرار مجلس الوزراء المشار إليه وقرار وزير الداخلية الصادر تنفيذاً له منشأة على وجه قانونى صحيح، ويكون لجميع ضباطها، سواء منهم من كانوا بها من قبل أو من يلحقون بها بعد ذلك صفة مأمورى الضبط القضائى، إذ أسفها عليهم القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ الصادر بتاريخ ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥١ بإضافة مادة جديدة هى المادة ٤٧ مكررة إلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ التى تنص على اعتبار مدير ووكيل وضباط إدارة مكافحة المخدرات من رجال الضبط القضائى فيما يتعلق بتنفيذ أحكام هذا القانون، وأصبحت لهم هذه الصفة باعتبارها نوعية شاملة غير مقيدة بمكان على ما يستعين من المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون المشار إليه، ولا يؤثر على ذلك ألا يكون وزير الداخلية قد أصدر قراراً بإنشاء فروع هذه الإدارة فى أغسطس سنة ١٩٥٢ ما دام جميع ضباطها كانت لهم صفة مأمورى الضبط القضائى فى كافة أنحاء البلاد المصرية منذ صدور القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ وما دام الطاعن يقول إن الضابط الذى باشر إجراءات الضبط كان من ضباطها وقت إجرائه.

**الطعن رقم ٥٩ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٧٨٦ بتاريخ ٤/٤/١٩٥٥**

من حق رجال البوليس ولو لم يكونوا من رجال الضبطية القضائية أن يدخلوا المحال العامة المقروعة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح، وهذا الحق مسفاد لما نصت عليه المادتان ٢٢ و ٢٣ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٣١.

الطعن رقم ٧٨٧ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٤٦٠ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٥٥

لا محل للنمى بأن التفيش الذى يجريه مأمور الضبط القضائى فى منزل المتهم بإنتداب من سلطة التحقيق يكون باطلاً إذا حصل فى غيبة المتهم ودون حضور شاهدين إستاداً إلى المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية، ذلك أن مجال تطبيق هذه المادة مقصور على دخول رجال الضبط القضائى المنازل وتفيشها فى الأحوال التى أجاز فيها القانون ذلك لهم، أما التفيش الذى يقوم به بناء على إنتداب من سلطة التحقيق فإنه تسرى عليه أحكام المواد ٩٢ و ١٩٩ و ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ٢ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٦٥٩ بتاريخ ٤/٢٤/١٩٥٦

- بين القانون مأمورى الضبط القضائى بالمادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية على سبيل الحصر وهو لا يشمل مرءوسيههم كرجال البوليس والمختبرين منهم لهم لا يعدون من مأمورى الضبط القضائى ولا يعفى عنهم قيامهم بعمل رؤسائهم سلطة لم يسبها عليهم القانون وكل ما لهم وفقاً للمادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية هو الحصول على جميع الإيضاحات وإجراء المعاينات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التى تبلغ إليهم واتخاذ الوسائل التحفظية اللازمة للمحافظة على أدلة الجريمة وليس من ذلك القبض والتفيش وإذن لإحضار منهم إلى مركز البوليس لا يتحول للجوايش النوبتى القبض عليه ولا تفيشه.

- نص المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية إنما يخص مأمور الضبط القضائى دون غيره بحق التفيش.

الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١١٦١ بتاريخ ١١/١٩/١٩٥٦

مؤدى نص المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية أن القبض على المتهم الحاضر جائز قانوناً لمأمور الضبط القضائى سواء كانت الجنائية متلبساً بها أو فى غير حالات التلبس متى كان ثمة دلائل كافية على إتهامه.

الطعن رقم ٩٢٨ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٧٥١ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٥٨

لا يؤثر فى صحة الإجراء الذى قام به " باشجاوئش " بدائرة قسم معين كونه تابعاً لقسم آخر ما دام أنه يعمل فى المحافظة الى تضم القسمين وطالما أنه مختص أصلاً بتحقيق الحادث مما يقتضى إختصاصه بمتابعة تحقيقه فى غير القسم الذى يعمل فيه.

الطعن رقم ١٦٢٩ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٥ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٥٩

من الواجبات المفروضة قانوناً على مأمورى الضبط القضائى وعلى مرءوسيههم أن يحصلوا على جميع الإيضاحات ويجروا جميع التحريات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع الجنائية التى تبلغ إليهم أو التى يعلنون بها بأية كيفية كانت، وأن يتخذوا جميع الوسائل التحفظية للتمكن من ثبوت تلك الوقائع، وقيام النيابة العامة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى قعود هؤلاء المأمورين عن القيام إلى جانبها بهذه الواجبات فى

الوقت ذاته الذى تباشر فيه عملها، وكل ما فى الأمر أن المحاضر الواجبة على أولئك المأمورين تحريرها بما وصل إليه بمتهم ترسل إلى النيابة لتكون عنصراً من عناصر الدعوى تحقق النيابة ما ترى وجوب تحقيقه منها، وللمحكمة أن تستند فى الحكم إلى ما ورد بهذه المحاضر ما دامت قد عرضت مع باقى أوراق الدعوى على بساط البحث والتحقيق أمامها بالجلسة.

**الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٤٤١ بتاريخ ١٩٥٩/٤/٢٠**

أحكام اللائحة الجمركية الصادرة فى ١٣ من مارس سنة ١٩٠٩ وأحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣ صريحة فى تخويل رجال خفر السواحل وحرس الجمارك من ضباط أو ضباط صف وموظفى الجمارك وعملها على وجه العموم صفة مأمورى الضبطية القضائية، وحق تفتيش الأمتعة والأشخاص فى حدود الدائرة الجمركية التى يباشرون أعمالهم فيها بصرف النظر عن رضا المتهم بهذا التفتيش أو عدم رضائه به.

**الطعن رقم ٥٦١ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٤٨٧ بتاريخ ١٩٥٩/٤/٢٧**

من مهمة البوليس الكشف عن الجرائم والتوصل إلى معاقبة مرتكبيها، فكل إجراء يقوم به رجاله فى هذا السبيل يعد مستحقاً طالما أنهم لم يتدخلوا فى خلق الجريمة بطريق الغش والخداع أو التحريض على مقارفتها، فلا يصح فى أن يعاب على البوليس ما اتخذ من إجراءات - عقب التبليغ - من عرضه على والد الطفل المخطوف تسليمه إلى المبلغ تحت مراقبة البوليس وملاحظته ووضع خطة الضبط.

**الطعن رقم ٦٨٣ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٧٩٣ بتاريخ ١٩٥٩/١٠/١٩**

أورد الشارع فى المادة الثامنة من قانون تحقيق الجنايات القديم لفظ " الرؤية " فى مشاهدة الجريمة المتابسة بها تعبيراً عن الأغلب من طرق المشاهدة عند المفاجأة بجناية أو جثة تركب، والنص الجديد فى المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية لم يورد الرؤية وإنما عنى ببيان الحال التى ترتكب فيها تلك الجريمة جنائية كانت أو جثة أو جثة أو الوقوف على هذه الحال عقب إرتكاب أيهما بزهة يسيرة، ومفاد ذلك وطبقاً لما جرى عليه القضاء - حتى فى ظل النص القديم - أن الرؤية بذاتها ليست هى الوسيلة الوحيدة لكشف حالة التلبس، بل يكفى أن يكون شاهداً قد حضر إرتكابها بنفسه وأثرك وقوعها بأية حاسة من حواسه تسعى فى ذلك حاسة البصر، أو السمع، أو الشم، متى كان هذا الإدراك بطريقة يقينية لا تتحمل شكاً فيكون ما انتهى إليه الحكم - من أن الاعتماد على حاسة الشم للإستدلال على قيام حالة التلبس هو إستدلال غير جائز لما فيه من اعتداء على الحرية الشخصية - منطوقاً على تأويل خاطئ للقانون بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٩٥٩ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٧٦٧ بتاريخ ١٠/٦/١٩٥٩

ضباط البوليس فى المراكز والبنادر والأقسام بمقتضى المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية من مأمورى الضبطية القضائية الذين لهم فى الدوائر التى يؤدون فيها وظائفهم اختصاص عام بشأن جميع الجرائم من جنائيات وجنح ومخالفات - فإذا كانت المحكمة قد أثبتت بما أوردته من ظروف الدعوى أن المتهم كان يسير بسيارته مخالفاً للوائح يسيره فى شوارع المدينة بسرعة أكثر مما تستلزمه حسن القيادة فى مثل هذه الظروف، الأمر الذى هو مما يجب على ضباط البوليس مراعاة تنفيذه، فإن إستيقاله السيارة لإتخاذ ما يلزم بشأنها يكون صحيحاً.

الطعن رقم ٩٨٤ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٩٧٠ بتاريخ ١٢/١/١٩٥٩

يجب على مأمورى الضبط القضائي - بمقتضى المادة ٢١ من قانون الإجراءات الجنائية - أن يقوموا بالبحث عن الجرائم ومرتكبيها، وجمع الإستدلالات التى تلزم للتحقيق والدعوى، فبدخل فى اختصاصهم إتخاذ ما يلزم من الإحتياطات لإكتشاف الجرائم وضبط المتهمين فيها، ولا تشرى عليهم فيما يقومون به من التحرى عن الجرائم بقصد إكتشافها - ولو إتخذوا فى سبيل ذلك التخطى وإنتحال الصفات حتى يأنس الجاني لهم وبأمن جانبهم وليتمكنوا من أداء واجبهم، ما دام أن إرادة الجاني تبقى حرة غير معدومة - فإذا كان القاتل من الحكم أن الطاعن قد أوما للضابط من بدائى الأمر بما كان ينهى عليه من التقدم إليه مباشرة دون تداعل المتهم الآخر - الذى أوصله وأرشدته إليه - لتذليل ما يعرض مرور السيارة من عقبات، الأمر الذى فسرتة المحكمة بحق بأنه إيماء من الطاعن باستعداده للتفاوضى عن المخالفة الجمركية لقاء ما يبدل له من مال، ثم المساومة بعد ذلك على مبلغ الرشوة وبقبضه فعلاً وضبط بعضه فى جيبه، وأن ذلك كله حدث فى وقت كانت إرادة الطاعن فيه حرة طليقة، وكان إنزاله إلى مقارفة الجريمة وليد إرادة تامة فيكون صحيحاً ما خلص إليه الحكم من أن تحريضاً على إرتكاب الجريمة لم يقع من جانب رجلنى الضبط القضائي.

الطعن رقم ١١٢٥ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ١٠٤١ بتاريخ ٢٢/١٢/١٩٥٩

ندب النيابة العامة معاون البوليس لسؤال المتهمين، وما تلاه من تحقيق لا يعد قانوناً من إجراءات التحقيق القضائي الذى يضفى قوة على الأمر الصادر من النيابة بعد ذلك بحفظ الأوراق ويكسب خصوم الدعوى حقوقاً، ذلك بأن إستجواب المتهم - على هذا النحو - هو أمر يحظره القانون فى المادتين ٧٠ و ١٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلتين بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢.

الطعن رقم ١١٤٥ لسنة ٢٩ مكتب قتي ١٠ صفحة رقم ٨٦٦ بتاريخ ١٦/١١/١٩٥٩

لا تستلزم حالة التلبس إذناً من سلطة التحقيق لإجراء التفتيش، إذ أن هذه الحالة تحول مأمور الضبط القضائي متى كان له حق إيقاع القبض على المتهم تفتيش شخصه ومنزله كما هو مستفاد من المادتين ١/٤٦، ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية، فالأمر الصادر من النيابة بضبط المتهم متعلماً بجرمة الرشوة لم يقصد به المعنى الذي ذهب إليه الدفاع - وهو أن يكون الضبط مقيداً بقيام حالة التلبس كما هو معرف به في القانون - وواقع الحال أنه إنما قصد بهذا الأمر ضبط المتهم على إثر تسلمه مبلغ الرشوة المتفق عليه بينه وبين المبلغ - وهو ما حدث فعلاً على النحو الذي أورده الحكم - ذلك بأن جرمة الرشوة قد إنعقدت بذلك الإتفاق الذي تم بين الراشي والمرتشي، ولم يبق إلا إقامة الدليل على هذا الإتفاق وتنفيذ مقتضاه بتسلم المبلغ - وهو ما هدف إليه وكيل النيابة بالأمر الذي أصدره - وإذ كان الضابط الذي كلف تنفيذ طلب النيابة قد حوله القانون سلطة القبض على المتهم الذي توجد دلائل كافية على إتهامه بجنابة الرشوة ومتى كان القبض عليه صحيحاً كان التفتيش صحيحاً كذلك طبقاً للمادتين ٣٤، ١/٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية، فيكون لقضاء محكمة الموضوع برفض الدفع بطلان القبض والتفتيش بناء على هذا الأساس القانوني قضاء صحيحاً في القانون.

الطعن رقم ١١٨٦ لسنة ٢٩ مكتب قتي ١٠ صفحة رقم ٩٤٣ بتاريخ ٢٣/١١/١٩٥٩

لأمور الضبط القضائي - الذي يرافق مندوب إدارة الكهرباء والفاز - عند مشاهدته ما يدل على السرقة أن يقوم بالتفتيش دون حاجة إلى إذن من سلطة التحقيق إذ أن كل ما يظهر له من جرائم - في أثناء ذلك الفحص - يجعل الجريمة في حالة تلبس، ولا يؤثر في هذا الوجه من النظر أن تكون السرقة قد بدأت فعلاً في تاريخ سابق على هذا الإجراء، لأن جريمة السرقة - وإن كانت جريمة واقعية وتم وتنتهي بمجرد ارتكابها - إلا أنها في صورة الدعوى جريمة متتابعة الأفعال، يقتضى المضي فيها تدخّل إرادة الجاني في الفعل المعاقب عليه كلما أُلتم على ارتكابه، فلا يصح الطعن على الحكم من جهة استدلاله على المتهم بالدليل المستمد من الإجراءات التي تمت على أسس التلبس.

الطعن رقم ١٢٦١ لسنة ٢٩ مكتب قتي ١٠ صفحة رقم ١٠٢٤ بتاريخ ١٤/١٢/١٩٥٩

إذا كان بين ما أورده الحكم أن رجال مكتب المخدرات كانوا يشاركون عملاً من صميم اختصاصهم - هو البحث عن مجرم فار من المطلق إشتهر عنه الإتجار بالمخدر - وذلك تنفيذاً لأمر صدر لهم ممن يملكه فإن لهم في سبيل تنفيذ هذا الأمر أن يسوقوا السيارات التي يشتبه في أن يكون المعتقل موجوداً بها للقبض عليه - فإذا ما شم الضابط رائحة المخدر إثر فتح حقيبة السيارة للإطمئنان على عدم وجود المجرم الفار من

المعتقل محتباً فيها، فإن جريمة إحراز المخدر يكون متلباً بها، ويكون من حق الضابط أن يفتش الحقيبة وأن يقبض على كل متهم يرى أن له إتصلاً بهذه الجريمة.

الطعن رقم ١٥٩٤ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٤٤١ بتاريخ ١٠/٥/١٩٦٠

الأصل أن إختصاص مأموري الضبط القضائي مقصور على الجهات التي يؤدون فيها وظائفهم طبقاً للمادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية. فإذا ما خرج المأمور عن دائرة إختصاصه فإنه لا يفقد سلطة وظيفته وإنما يعتبر على الأقل أنه من رجال السلطة العامة الذين أشار إليهم الشارع في المادة ٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية، وتنبه من النيابة العامة لا يكسبه صفة مأمور الضبط القضائي ولا يسمح له أن يقوم بعمل كلف به بمقتضى وظيفته أو ندب إليه ممن يملك حق التدب وأن يجربه خارج دائرة إختصاصه، هذا هو الأصل في القانون - إلا أنه إذا صادف مأمور الضبط القضائي المأذون له قانوناً بفتش المتهم في دائرة إختصاصه - ذلك المتهم في أثناء توجيهه لتنفيذ إذن التفتيش على شخصه في مكان يقع خارج دائرة الإختصاص المكاني له وبدا له من المتهم المذكور من المظاهر والأفعال ما ينم على إحرازه جوهراً مخدراً ومحاولته التخلص منه - فإن هذا الظرف الإضطرابي المفاجئ - وهو محاولة المتهم التخلص من الجواهر المخدرة بعد صدور أمر النيابة المختصة بفتشه - هو الذي أوجد حالة الضرورة ودعا الضابط إلى ضبط المتهم في غير دائرة إختصاصه المكاني للقيام بواجبه المكلف به، ولم تكن لديه وسيلة أخرى لتنفيذ الأمر غير ذلك فيكون هذا الإجراء منه صحيحاً موافقاً للقانون - إذ لا يسوغ في هذه الحال أن يقف الضابط مغلول اليدين إزاء المتهم المنوط به تنفيذ القانون إذا صادفه في غير دائرة إختصاصه، وفي ظروف تؤكد إحرازه للجواهر المخدرة.

الطعن رقم ١٢١٩ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٧١٥ بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٦٠

ما يثيره المتهم من تجاوز المخبر حدود إختصاصه الإقليمي مردود بأن الحال لا تمت بصلة إلى إجراء القبض على مرتكبي الجريمة - وهو إجراء من إجراءات التحقيق - وإنما بالبحث عن متهم هارب من التنفيذ يستلزم القانون تعقبه لتنفيذ العقوبة المحكوم بها عليه.

الطعن رقم ١٢٤٠ لسنة ٢٠ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٧٤٢ بتاريخ ٣١/١٠/١٩٦٠

الأصل أن ضابط البوليس إنما يباشر أعمال وظيفته في دائرة إختصاصه - فإذا كان المتهم قد دفع ببطلان إجراءات التفتيش على أساس أن الضابط الذي باشرها لم يكون مختصاً بمحسب المكان، ولم يقدم الدفاع دليلاً على ذلك - فإنه ليس على المحكمة أن تتحرى حقيقة الإختصاص بتحقيق تجربهم بناء على ذلك

القول المجرد، ولا عبرة بالشهادة الإدارية التي قدمها المتهم أمام محكمة النقض، ما دام قد فاتته أن يقدمها محكمة الموضوع لتبدي رأيها فيها.

**الطعن رقم ١٣٠٨ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٧٩٦ بتاريخ ١٥/١١/١٩٦٠**

استقر قضاء محكمة النقض على أن مجال تطبيق المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية هو عند دخول رجال الضبط القضائي المنازل وتفتيشها في الأحوال التي يميز لهم القانون ذلك فيها - أما التفتيش الذي يقوم به مأمورو الضبط القضائي بناء على نذبتهم لذلك من سلطه التحقيق فإنه تسرى عليهم أحكام المادة ٩٢ من قانون الإجراءات الجنائية الخاصة بالتحقيق بمعرفة قاضي التحقيق - والتي تسرى على أن التفتيش يحصل بحضور المتهم أو من ينبيه عنه إن أمكن ذلك.

**الطعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٣ صفحة رقم ٢٩٠ بتاريخ ٤/٢/١٩٦٢**

إذ كان الأصل أن اختصاص مأموري الضبط القضائي مقصور على الجهات التي يؤدون فيها وظائفهم طبقاً للمادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية، إلا أنه من المقرر أيضاً أنه إذا صادف مأمور الضبط القضائي المتهم - المأذون له قانوناً بتفتيشه - أثناء قيامه لتنفيذ إذن التفتيش على شخصه، في مكان يقع خارج دائرة اختصاصه المكاني، وبدأ له منه ومن المظاهر والأفعال التي أتاها ما ينم عن إحرازه جوهراً محملاً ومحاولة التخلص منه، فإن هذا الطرف الاضطراري المجاني يجعله في حل من مباشرة تنفيذ إذن النيابة بالتفتيش قياماً بواجبه المكلف به والذي ليست لديه وسيلة أخرى لتنفيذه، إذ لا يسوغ مع هذه الضرورة أن يقف مأمور الضبط القضائي مغلول اليدين إزاء المتهم المتوط به تفتيشه مجرد أنه صادفه في غير دائرة اختصاصه ما دام قد وجده في ظروف يؤكد إحرازه الجواهر المخبرة. فإذا كان الثابت أن حالة الضرورة - التي وصفها الحكم المطعون فيه - قد أوجدتها التهمة " الطاعة " بصنعها وهي التي دعت الضابط إلى القيام بضبطها وتفتيشها فإن ما اتخذ من إجراءات قبلها يكون صحيحاً وبالتالي يكون الدفع بالبطان لا أساس له من القانون.

**الطعن رقم ٢٠٠٨ لسنة ٣٢ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ١٤٨ بتاريخ ٥/٣/١٩٦٣**

عولت المادة ٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية رجال السلطة العامة في حالات التلبس أن يحضروا المتهم إلى أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي، ومقتضى هذه السلطة أن يتحفظ رجل السلطة العامة على جسم الجريمة الذي شاهده مع المتهم في حالة التلبس كي يسلمه بدوره إلى مأمور الضبط القضائي، ولما كان الثابت أن رجال المباحث لم يقبضوا على الطاعن أو يفتشوه بل إقتادوا السيارة بمآلتها - وهي جسم الجريمة - كما إقتادوا الطاعن وزميله إلى قسم الشرطة حيث قاموا بإبلاغ الضابط بأمرها وهو ما لا يبدو



- في صحيح القانون - أن يكون مجرد تعرض مادي يقتضي واجبه نحو المحافظة على جسم الجريمة بالنظر إلى ما انتهى إليه الحكم من وجودها في حالة تلبس كشفت عنها مراقبتهم المشروعة، فإن النعي على الحكم بمخالفة القانون يكون في غير محله.

الطعن رقم ٢١٦٧ لسنة ٣٢ مكتب قني ١٤ صفحة رقم ٥٣ بتاريخ ١٩٦٣/١/٢٩

متى كانت الواقعة - كما إستخلصها الحكم من العناصر اساتفة التي أوردتها - تتوافر بها مبررات الإستيقاف الذي يمتحق بوضع المتهم نفسه طواعية واختياراً موضع شبهة أو رية ظاهرة بما يستلزم تدخل رجال السلطة للكشف عن حقيقة أمره، وكان التعرض المادي الذي قام به الضابط له ما يبرره بعد أن ثارت شبهته في الطاعن وزميله نتيجة الموقف الذي سلكاه، ولزادت شبهته حين أنهى إليه أحد المخبرين المراقبين له أن الطاعن وزميله من تجار المواد المخدرة، وكان ما أعقب ذلك من إجراءات تولاهما وكيل النيابة - المخول قانوناً سلطة التحقيق - بعد أن وجد فيما أدلى به رجال الشرطة عن الواقعة الدلائل الكافية على إتهام المتهمين بجناية إحراز مخدر فأجرى القبض عليهما وتفتيشهما ووجد مهمما المخدر، قد تمت صحيحة وأقرته محكمة الموضوع على ذلك، فإن إستناد الحكم إلى الدليل المستمد من هذه الإجراءات يكون سليماً ولا طعن عليه.

الطعن رقم ٢٥٩٩ لسنة ٣٢ مكتب قني ١٤ صفحة رقم ٩٧ بتاريخ ١٩٦٣/٢/٥

لما كان ما أجراه مأمور ضبط القضائي من تفتيش بعيداً عن دائرة إختصاصه إنما كان في صدد الدعوى ذاتها التي بدأ تحقيقها على أساس وقوع والفتها في إختصاصه فوجب أن يحدد إختصاصه بداية إلى جميع من إشركوا فيها أو إتصلوا بها وإن إختلفت الجهات التي يقومون فيها بما يجعل له الحق عند الضرورة في تتبع المسروقات المتحصلة من جريمة السرقة التي بدأ تحقيقها وأن ما يجري كل ما عوله القانون إياه من أعمال التحقيق سواء في حق المتهم بالسرقة أو في حق الطاعين على أثر ظهور إتصافهما بالجريمة. لما كان ذلك وكان الإذن الذي صدر له بالتفتيش قد صدر من وكيل النيابة المختص بمكان ضبط المسروقات وقد روعيت فيه هذه الإعتبارات فإن قيامه بتنفيذه يكون صحيحاً في القانون.

الطعن رقم ٢٦٥٢ لسنة ٣٢ مكتب قني ١٤ صفحة رقم ٢٢١ بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٥

متى كان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن الطاعن قد بادر إلى الجري والمهرب عند مشاهدة رجال مكتب المخدرات فأنار هذا التصرف شبهتهم فيه فبعبه رئيس المكتب والشرطي المرافق له إستعمالاً لحقهم المخول لهم بمقتضى المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية، فإن الطاعن إذ ألقى بكيس المخدر الذي كان يحمله في جيبه يكون قد أقدم على ذلك بإختياره، لا بوصف أن تحيله عن الكيس كان

ثمة عمل غير مشروع من جانب الضابط والشرطي المرافق له، فإذا ما إنقطع الضابط الكيس وفتح وتبين أن ما به هو مخدر فإن الجريمة تصبح وقتل في حالة تلبس، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع ببطلان التفتيش وبإدانة الطاعن بناء على الدليل المستمد من ضبط المخدرات التي ألقاها - متفقاً مع صحيح القانون.

الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٣٣ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٤٦٠ بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢٧

- لما كان الضابط الذي قُتل منزل المتهم الثانية قد دخله وفتشه بوجه قانوني بناء على رضا حر صريح منها مع علمها بظروف التفتيش والعرض منه وهو البحث عن المبلغ الذي إتهمها الطاعن بسرقة. فإن هذا الإذن يبيح له أن يجري تفتيش مسكنها في كل مكان يرى هو احتمال وجود المبلغ المسروق أو بعضه فيه وبأى طريقة يراها موصلة لذلك. ومتى كان قد تبين - أثناء التفتيش - وجود غلبة سجاتر وقدر أنه قد يوجد بها جزء من المبلغ المسروق، وظهر عرضاً أنها تخوى على قطع من الحشيش تنحج منا رائحته، فإنه بذلك يكون حياض جريمة تلبس بها ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش بوصف كونه مأموراً للضبطية القضائية يباشر عملاً من حقه قانوناً، وأن يقدمه إلى جهة الإختصاص وأن يقبض على الطاعن الذي وجدت من الدلائل والمظاهر ما يبنى بذاته عن اتصاله بجريمة إحراز هذا المخدر. ومن ثم يكون هذا التفتيش والاستشهاد بما أسفر عنه صحيحاً في القانون.

- مباشرة مأمور الضبط القضائي التفتيش بدائرة قسم غير القسم التابع له يصححه إختصاصه بالتحقيق مع المتهم الذي قُتل منزله بناء على ضبطه متلبساً بجريمة وقعت في دائرة إختصاصه وذلك على أساس أن التفتيش عمل من أعمال التحقيق المختص هو به. وقيام النيابة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضي أمود مأمور الضبط عن القيام بواجه ومتابعته.

الطعن رقم ١٤٨٥ لسنة ٣٣ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٨٧٣ بتاريخ ١٩٦٣/١٢/٢

إن تقدير المظاهر التي تحيط بالمتهم وكفاية الدلائل المستمدة منها والتي تسوغ لرجل الضبط القضائي تعرضه له وإستيقافه إياه، هو من الأمور الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع مراقبة منها لسلامة الإجراء الذي يباشره مأمور الضبط القضائي بالبناء عليها.

الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٣٦ بتاريخ ١٩٦٥/١/١١

تنص المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الثانية على أنه " ويجب أن تثبت جميع الإجراءات التي يقوم بها مأمورو الضبط القضائي في محاضر موقع عليها منهم بين بها وقت إتخاذ الإجراءات ومكان حصولها " مما يستفاد منه أن القانون وإن كان يوجب أن يحرر مأمور الضبط القضائي محضراً بكل ما يجريه

في الدعوى من إجراءات مبدئية فيه وقت إتخاذ الإجراءات ذاتها. هذا فضلاً عن أن ما نص عليه القانون فيما تقدم لم يرد إلا على سبيل التنظيم والإرشاد ولم يرتب على مخالفته البطلان.

الطعن رقم ١٢٣٩ لسنة ٣٥ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٩٧٤ بتاريخ ١٢/٢٨/١٩٦٥

الأصل هو أن لرجال السلطة العامة في دوائر اختصاصهم دخول المجال العامة أو المقروحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح. وأكدت المادة ٤١ من القانون رقم ٣٧٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن المجال العامة هذا الحق لأموري الضبط القضائي. وهو إجراء إداري مقيد بالفرض سالف البيان ولا يجاوزه إلى التعرض إلى حرية الأشخاص أو استكشاف الأشياء المعلقة غير الظاهرة ما لم يدرك الضابط بحسه قبل التعرض لها كنه ما فيها مما يجعل أمر حيازتها أو إحرازها جريمة تبيح التفتيش، فيكون هذا التفتيش في هذه الحالة قائماً على حالة التلبس لا على حق إرتداد المجال العامة والإشراف على تنفيذ القوانين واللوائح. ولما كان تخلي الطاعن عن الجواهر المخدرة وإلقاؤها على الأرض دون إتخاذ أي إجراء من ضابط المباحث - الذي كان دخوله المقهى مشروعاً على ما سلف بيانه - يعتبر أنه حصل طواعية وإختياراً مما يرتب قيام حالة التلبس بالجريمة التي تبيح التفتيش والقبض.

الطعن رقم ١٦٣٦ لسنة ٣٥ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٨٨٥ بتاريخ ١١/٢٣/١٩٦٥

مجرد إحالة الأوراق من النيابة العامة إلى أحد رجال الضبط القضائي لا يعد إنتدابه لإجراء التحقيق إذ أنه يجب لإعتباره كذلك أن ينصب الندب على عمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق - فيما عدا إستجواب المتهم - لا على تحقيق قضية برمتها. ومن ثم كان المحضر الذي يحرره مأمور الضبط القضائي بناء على هذه الإحالة هو مجرد محضر جمع إستدلالات لا محضر تحقيق فإذا ما قررت النيابة حفظه جاز لها رفع الدعوى الجنائية دون صدور أمر من النائب العام بإلغاء هذا القرار، إذ أن أمر الحفظ المانع من العودة إلى إقامة الدعوى الجنائية إنما هو الأمر الذي يسبقه تحقيق تجريره النيابة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على إنتداب منها في الحدود المشار إليها. ولما كان الحكم المعلن فيه إذ عيبر قرار الحفظ الصادر من النيابة العامة في الدعوى الماثلة قراراً إدارياً - يجوز لها العدول عنه ورفع الدعوى الجنائية دون حاجة إلى صدور أمر من النائب العام بإلغائه، لم يخلط صحيح القانون.

الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٣٥ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ٥ بتاريخ ١/٣/١٩٦٦

من الواجبات المفروضة قانوناً على مأموري الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم أن يقبلوا التبليغات والشكاوى التي ترد إليهم بشأن الجرائم وأن يقوموا بأنفسهم أو بواسطة مرعوسهم بإجراء التحريات

اللازمة عن الوقائع التي يعلمون بها بأى كيفية كانت وأن يستحصلوا على جميع الإيضاحات والإستدلالات المؤدية لثبوت أو نفي الوقائع المبلغ بها إليهم أو التي يشاهدونها بأنفسهم.

الطعن رقم ١٨٩١ لسنة ٣٥ مكتب قتي ١٧ صفحة رقم ١٣٤ بتاريخ ١٩٦٦/٢/١٤

- أسبغت المادة ٤٩ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٥ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإنجار فيها صفة مأمورى الضبطية القضائية على مديرى إدارة مكافحة المخدرات والقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونسبلات والمساعدين الأول والمساعدين الثانين فيما يخص بالجرائم المنصوص عليها في هذا القانون. وقد جرى نص المادة ٢١ من قانون الإجراءات الجنائية على أن " يقوم مأمور الضبط القضائي بالبحث عن الجرائم ومركبيها وجمع الإستدلالات التي تلزم للتحقيق والدعوى ". وأوجبت المادة ٢٤ من هذا القانون على مأمورى الضبط القضائي وعلى مرعوسهم أن يحصلوا على جميع الإيضاحات ويجروا المعائنات اللازمة لتسهيل تحقق الوقائع التي تبلغ إليهم أو التي يعلمون بها بأية كيفية كانت وأن يتخذوا جميع الوسائل التحفظية اللازمة للمحافظة على أدلة الجريمة. ولما كان مفاد ما أثبتته الحكم بياناً لواقعة الدعوى أن الإجراءات التي إتخذها ضباط إدارة مكافحة المخدرات قد قاموا بها إلتزاماً منهم بواجبهم في إتخاذ ما يلزم من الإحتياط لاكتشاف جريمة جلب المخدر وضبط المتهمين فيها، وهو ما يدخل في صميم إختصاصهم بوصفهم من مأمورى الضبط القضائي. فإن ما ينمى الطاعن على الإجراءات التي قاموا بها بدعوى البطلان لا يكون له محل.

- لا تنريب على مأمورى الضبط القضائي ومرعوسهم فيما يقومون به من التحرى عن الجرائم بقصد إكتشافها ولو إتخذوا في سبيل ذلك التخصى وانتحال الصفات حتى يأنس الجاني لهم ويأمن جانبهم لمسايرة رجال الضبط للجنة بقصد ضبط جريمة يقارنونها لا يجالى القانون ولا يعد تحريضاً على الجريمة ما دامت لإرادة هؤلاء تبقى حرة.

الطعن رقم ٩١ لسنة ٣٦ مكتب قتي ١٧ صفحة رقم ٥٦٣ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢

يبين من الرجوع إلى القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٥ في شأن منع تهريب البضائع والذي تضمن على إستقلال بعض الأحكام الإجرائية الواجب إتباعها في سبيل تنظيم إجراءات القبض والتفتيش وغيرها أنه نص في المادة السابعة منه على إعتبار كافة موظفى الجمارك وعمالها من رجال الضبطية القضائية أثناء قيامهم بتأدية وظيفتهم، ثم جاء الشارع في المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٥٣ يؤكد هذه الصفة لهم بما نص عليه من إعتبار النصوص الواردة في القوانين والمراسيم الأخرى في شأن تخويل بعض الموظفين إختصاص مأمورى الضبط القضائي بكتابة قرارات صادرة من وزير

العدل بالإتفاق مع الوزير المختص، ثم ردد القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب الجمركي ذلك الحكم حين أحضرت صفة الضبط القضائي على موظفي الجمارك وكل موظف يصدر بتعيينه قرار من وزير المالية والاقتصاد وإذا صدر القرار الجمهوري بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك أكد بدوره المبدأ سالف البيان حين نص في المادة ٢٥ منه على أنه يصير موظفوا الجمارك الذين يصدر بتعيينهم قرار من وزير الخزانة من مأموري الضبط القضائي وذلك في حدود اختصاصهم. والقانون المشار إليه حين عدد في مادته الثانية القوانين التي رأى إبطال العمل بأحكامها لم ينص على إلغاء القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٥ باعتباره قانوناً إجرائياً بحتاً ولا تمت بصلة إلى تلك القوانين الموضوعية التي ألغيت ومن بينها اللائحة الجمركية الصادرة في ٢ من أبريل سنة ١٨٨٤ والقوانين المعدلة لها وعلى أساس أنه لا يدخل في نطاق تلك القوانين الموضوعية المعدلة اللائحة الجمركية إذ هو قانون يتميز بطابع إجرائي خاص عالج قواعد وأحكام التهريب من الوجهة الإجرائية على استقلال ودون الأخذ بقواعد قانون تحقيق الجنايات على إطلاقها بالنظر إلى الصفة المدنية التي كانت بارزة حين إصداره في أعمال وجرائم التهريب ومن شأن ما تقدم أن تظل أحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٥ حية نافذة وسارية المفعول، بما مؤداه أن تبقى صفة الضبط القضائي التي أسبغها على موظفي وعمال الجمارك أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم قائمة ولاصقة بهم جميعاً بما يعطيهم الحق في مزاوله واجبات ووظائفهم في ضوتها. وليس من شأن أحكام المادة ٢٥ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أن تخلع عنهم كلهم أو بعضهم تلك الصفة قبل أن يصدر القرار الوزاري المحدد للوظائف التي يتمتع بها شاغلوها، فإذا صدر ذلك القرار الوزاري القائم على أساس تلويس تشريعي ينحصر عن لم ترد وظيفته به صفة مأمور الضبط بينما تستمر هذه الصفة بالنسبة إلى كل موظف أدرج عمله في ذلك القرار باعتباره قراراً كاشفاً ومحدداً للوظائف التي يصير العاملون فيها من مأموري الضبط القضائي ومقيداً من وقت نفاذه لأحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٥.

الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ١٧٥ يتلويخ ١٩٦٦/٢/٢١

الأمر الذي يصدره الضابط إلى بعض رجال القوة المراقبة له بالتحفظ على أفراد أسرة المتهم المأذون بتفتيش شخصه ومنزله ومن يتواجدون معهم، هو إجراء قصد به أن يستقر النظام في المكان الذي دخله مأمور الضبط القضائي حتى يتم المهمة التي حضر من أجلها على اعتبار أن هذا الإجراء هو من قبيل الإجراءات التنظيمية التي تقتضيها ظروف الحال تمكيناً له من أداء المأمورية المنوط بها.

الطعن رقم ٤٨٥ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ٧٠٨ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٣٠

الذين من نص المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية - بعد تعديلها بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٣ - أن الضباط العاملين بمصلحة الأمن العام وفي شعب البحث الجنائي بمديرية الأمن بما فيهم ضباط مكاتب المباحث الجنائية بالأقسام والبنادر والمراكز يختلف رتبهم قد منحهم القانون سلطة الضبط بصفة عامة وشاملة لما مؤداه أن يكون في متناول اختصاصهم ضبط جميع الجرائم ما دام أن قانون الإجراءات الجنائية حينما أضيف عليهم صفة الضبط القضائي لم يرد أن يقيدوا لديهم بأى قيد أو قيد من ولايتهم ليجعلها قاصرة على نوع معين من الجرائم لإعتبارات قدرها تحقيقاً للمصلحة العامة. فولاية ضباط مكاتب المباحث الجنائية ولاية عامة مصدرها نص المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية التي تكفلت بصدد من يصرون من مأموري الضبط القضائي. ومن ثم فإن تلك الولاية بحسب الأصل إنما تبسط على جميع أنواع الجرائم حتى ما كان منها قد أوردت له مكاتب خاصة، لما هو مقرر من أن إضفاء صفة الضبط القضائي على موظف ما في صدد جرائم معينة لا يعنى مطلقاً سلب الصفة في شأن هذه الجرائم عنها من مأموري الضبط القضائي ذوى الاختصاص العام. ولا ينال من هذا النظر ما إشتمل عليه قرار وزير الداخلية رقم ١١٥ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقرار رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ - في شأن تنظيم مصلحة الأمن العام وفروعها - من أحكام، فهو محض قرار نظامي لا يشتمل على ما يمس أحكام قانون الإجراءات الجنائية وليس فيه ما يحول وزير الداخلية حق إصدار قرارات بمنح صفة الضبط القضائي أو سلب أو تقييد هذه الصفة عن ضابط معين بالنسبة إلى نوع أو أنواع معينة من الجرائم. كما أن المادة ١٦٠ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ في شأن نظام هيئة البوليس لم تحوّل لوزير الداخلية سوى سلطة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ أحكامه وهي جميعها أحكام نظامية لا شأن لها بأحكام الضبط القضائي التي تكفل قانون الإجراءات الجنائية بتنظيمها. ولا محل للقياس بين وضع ضباط مكاتب المباحث الجنائية وبين وضع أعضاء النيابة العامة الذين يلحقون بنيابات تخصص بنوع معين من الجرائم مثل نيابة الشئون المالية. ذلك بأن تلك النيابة الخاصة إنما أنشئت بمقتضى قرارات من وزير العدل يصدرها بناء على تفويض تشريعي من قانون الإجراءات الجنائية والسلطة القضائية خلافاً للقرارات التي يصدرها وزير الداخلية ونيط بها اختصاص نوعي معين بخلاف رجال الضبط القضائي ذوى الاختصاص العام.

الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ٨٦٢ بتاريخ ١٩٦٦/٦/٢١

- الإستجواب - وهو إجراء يحظره القانون على غير سلطة التحقيق - هو مجابهة المتهم بالأدلة المختلفة قبله ومناقشته مناقشة تفصيلية كما يفندها إن كان منكراً للتهمة أو يعترف بها إذا شاء الإعراف.

- تنص الفقرة الأولى من المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية على أن "لأمورى الضبط القضائي أثناء جمع الاستدلالات أن يسموا أقوال من يكون لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية ومركبها وأن يسألوا عنهم عن ذلك". ولما كانت الطاعة تسلم في طعننا بأن كل ما جرى من مأمورى الضبط القضائي فى محضر جمع الاستدلالات هو أنه سأل المتهمين عن أفعالهم وعنايتهم وسنهم وعن التهم الموجهة إليهم، فإن الحكم المطعون فيه وقد عرض للدفع بطلان الدليل المستند من إعراف منهم فى ذلك المحضر ورد عليه - بأن لأمورى الضبط القضائي عملاً بالمادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يسأل المتهمين عن التهم المسندة إليهم وأنه قام بذلك على النحو الثابت بمحضر جمع الاستدلالات دون أن يستجوب المتهمين بالتفصيل أو يواجههم بالأدلة - يكون قد رد على الدفع رداً صحيحاً فى القانون يسوغ به إطراره.

- لا يوجب القانون على مأمورى الضبط القضائي بعد جمع الاستدلالات أن يعثوا بالشهود إلى النيابة العامة.

#### الطعن رقم ١٠١٧ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٩٥١ بتاريخ ١٧/١٠/١٩٦٦

من المقرر أن التفتيش الذى يجره القانون على رجال الضبطية القضائية هو الذى يكون فى إجرائه إعداد على الحرية الشخصية أو انتهاك حرمة المساكن، فيما عدا أحوال التلبس والأحوال الأخرى التى منحههم فيها القانون حق القبض والتفتيش بنصوص خاصة. على أن القيود الواردة على حق رجال الضبط القضائي فى إجراء القبض والتفتيش بالنسبة إلى السيارات إنما ينصرف إلى السيارات الخاصة فتحول دون تفتيشها أو القبض على ركبائها إلا فى الأحوال الاستثنائية التى رسمها القانون طالما هى فى حيازة أصحابها، أما بالنسبة للسيارات المدة للإيجار فإن من حق مأمورى الضبط القضائي إيقافها أثناء سيرها فى الطرق العامة للتحقق من عدم مخالفة أحكام قانون المرور. ولما كانت المحكمة قد إطمأنت إلى أقوال ضابط المرور وأعدت بما قرره من أن ضبط المخدر إنما وقع أثناء محاولة مشروعة للكشف عن حوالة السيارة ولم يكن نتيجة سعى من جانبه للبحث عن جريمة إحراز المخدر وأن أمر ضبط هذه الجريمة إنما جاء عرضاً ونتيجة لما إقتضاه أمر البحث عن الحموالة المخالفة مما جعله حيال جريمة تلبس بها، فإن الحكم يكون قد أصاب فيما انتهى إليه من رفض الدفع بطلان الضبط والتفتيش ويكون النعى على الحكم فى هذا الخصوص فى غير محله.

#### الطعن رقم ١١٨٦ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٩١٨ بتاريخ ٤/١٠/١٩٦٦

المادة ٤٩ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها جعلت لمديرى إدارة مكافحة المخدرات وأقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونستبلات والمساعدين الأول والمساعدين الثانين صفة مأمورى الضبطية القضائية فى جميع أنحاء الجمهورية فى الجرائم

النصوص عليها في هذا القانون ومن ثم فإن صبح قول الطاعن ببدء وقوع جريمة حيازة المخدر بدائرة مركز بلبس بمحافظة الشرقية، فإن ذلك لا يخرج الواقعة من إختصاص رئيس مكتب مكافحة المخدرات بالقليوبية الذى إستصدر الإذن، وما دام تنفيذ هذا الإذن كان معلقاً على إستمرار تلك الجريمة إلى دائرة إختصاصه.

الطعن رقم ١٢٩٧ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٩٠٣ بتاريخ ١٠/٣/١٩٦٦

نعت المادة الثالثة والعشرين من قانون الإجراءات الجنائية على أن : " يكون من مأمورى الضبط القضائى فى دوائر إختصاصهم..... مفتشو وضباط المباحث الجنائية... " وإذ صدر قرار وزير الداخلية رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء مكاتب فرعية لحماية الأحداث وتحديد إختصاصهم نص فى المادة الأولى منه على أن : " ينشأ بمديرية أمن القاهرة مكتب لحماية الأحداث ويخضع شعبة البحث الجنائى. " وحدد القرار إختصاص هذه المكاتب فى المادة الثالثة منه لجرى نصها بأن " تخص مكاتب حاية الأحداث بما يأتى : "١" ضبط ما يرتكبه الأحداث من جرائم " ٢ " ..... " ٣ " مكافحة إستغلال الأحداث إستغلالاً غير مشروع أو تخريضهم على البغاء أو التسول أو ارتكاب الجرائم وإتخاذ التدابير الكفيلة لوقايتهم من ذلك . " ووضح من هذه النصوص أن ضباط مكاتب حاية الأحداث هم - بحسب الأصل - من مأمورى الضبط القضائى بوصف كونهم من ضباط المباحث الجنائية وينبسط إختصاصهم طبقاً لما نص عليه فى المادة الثالثة من قرار وزير الداخلية المذكور على ما يرتكبه الأحداث من جرائم ويمتد إلى من عداهم من غير الأحداث حاية هؤلاء ومكافحة لإستغلالهم إستغلالاً غير مشروع أى كان نوع هذا الإستغلال أو طريقه، وقد أشارت المادة إلى جرائم رآها الشارع على درجة من الخطورة إستوجبت النص عليها بنواتها فذكر تخريض الأحداث على البغاء أو التسول أو ارتكاب الجرائم، وناط بمكاتب حاية الأحداث إتخاذ التدابير التى تراها كفيلة لوقايتهم من هذا الإستغلال أو التخريض ومكافحته. ومن ثم كان لضباط هذه المكاتب فى سبيل تنفيذ ما نيط بهم ضبط الجرائم التى تحصل بهم تخريباتهم أن فيها إستغلالاً للأحداث غير مشروع أو تخريباً لهم على البغاء أو التسول أو ارتكاب الجرائم.

الطعن رقم ١٣٨٣ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٢٠٩ بتاريخ ٢/٢/١٩٦٧

المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بعد أن عينت الموظفين الذين يعتبرون من مأمورى الضبط القضائى وأجازت لوزير العدل بالإتفاق مع الوزير المختص تحويل بعض الموظفين تلك الصفة بالنسبة إلى الجرائم التى تقع فى دوائر إختصاصهم وتكون متعلقة بأعمال وظائفهم - اعتبرت فى فقرتها الأخيرة النصوص الواردة فى القوانين والمراسيم والقرارات الأخرى بشأن تحويل بعض الموظفين إختصاص مأمورى



الضبط القضائي بمخاطبة قرارات صادرة من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص. ولما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٣ في شأن تحويل ضبط البوليس الحربي سلطة رجال الضبط القضائي - قد نصت على أن يكون للضباط القائمين بأعمال وواجبات البوليس الحربي صفة رجال الضبط القضائي بالنسبة إلى الأعمال والواجبات التي يكلفون بها من القيادة العامة للقوات المسلحة - وهي بذلك تكون قد أضفت عليهم تلك الصفة بالنسبة إلى كافة الجرائم التي يعطونها بتكليف من القيادة العامة للقوات المسلحة سواء في ذلك الجرائم التي تقع من أفراد القوات المسلحة أو من المدنيين وذلك لكي يكون للإجراءات التي يتخلونها في شأنها من الأثر القانوني أمام جهات القضاء العادية ما للإجراءات التي يقوم بها مأمورو الضبط القضائي بصفة عامة. وكانت المادة الثانية من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم إختصاصات وسلطات القوات المسلحة قد نصت على نقل إختصاصات وسلطات القائد العام المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦٢ إلى نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن قائد المباحث الجنائية العسكرية بالمنطقة الشمالية لم يتم بإجراءات ضبط الطاعن - وهو موظف بالجمعية التعاونية الإستهلاكية بالإسكندرية - إلا بناء على الأمر الصادر من نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة بتكليف رجال المباحث الجنائية العسكرية بضبط جميع الجرائم التي تقع في المؤسسة التعاونية الإستهلاكية والجمعيات التابعة لها، وهو ما من شأنه أن يعنى على الضابط المشار إليه صفة مأمور الضبط القضائي ويقول إختصاصاته في صدد الجرائم المبينة فيه، فإن ما إتخذه من إجراءات الضبط والتفتيش في حق الطاعن في نطاق ذلك الأمر بعد إستئذان النيابة العامة يكون صحيحاً.

الطعن رقم ١٤٣٨ لسنة ٣٦ مكتب قضى ١٧ صفحة رقم ١٠٤٤ بتاريخ ١٠/٣١/١٩٦٦

تنص المادة الرابعة من قانون الأحكام العسكرية الصادر سنة ١٨٩٣ المعدل على أنه : " عندما يرتكب أحد الأشخاص المخاضعين للأحكام العسكرية جريمة ما تقتضى إتخاذ ما يلزم من التدابير لأجل تحقيق قبضته بدون تأخير ويصر التحفظ على الجاني بحجزه أو وضعه في الحبس متى كانت الجريمة جسيمة أو إقتضت الحالة موافقة التحفظ عليه ". ولما كان دخول الطاعن المعسكر خلال الأسلاك الشائكة في منطقة قنمه الأوامر العسكرية من التواجد فيها يعتبر جريمة عسكرية طبقاً لنص المادة ١٤٤ من القانون سالف الذكر كما يعتبر سلوكاً مضرباً بحسن الإنظام والضبط والربط العسكى لما يعد جريمة طبقاً لنص المادة ١٦٨ من ذات القانون، فإن تفتيش الطاعن يكون قد وقع صحيحاً بيسفه القانون. لأن التفتيش - في مجال تطبيق الأحكام العسكرية - وإن لم يكن نظير التفتيش الذى عده القانون من إجراءات الإستدلال التي تجوز

لأمورى الضبط القضائى بالمعنى المشار إليه فى المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية، إلا أن سند إباحه هو كونه إجراءً تحفظياً يسوغ لأى فرد من أفراد السلطة المنفذة هذا الإجراء القيام به دفصاً لما قد يحتمل من أن يلحق المتهم من أذى بشخصه من شئ يكون معه أو أن يلحق مثل هذا الأذى بغيره ممن يباشرون التحفظ عليه أو يوجدون معه فى محبسه إذا أودع فيه.

الطعن رقم ١٢٨٩ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٠٤٧ بتاريخ ١٠/٣٠/١٩٦٧  
إن دخول مأمور الضبط منزل شخص لم يؤذن بتفتيشه لضبط متهم فيه لا يعد فى صحيح القانون تفتيشاً بل هو مجرد عمل مادى تقتضيه ضرورة تعقب المتهم أينما وجد لتنفيذ الأمر بضبطه وتفتيشه.

الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٢٤ بتاريخ ١٠/٢/١٩٦٨  
الأصل أنه لا يقدح فى صحة التفتيش أن ينفذه أى واحد من مأمورى الضبط القضائى إذا كان الإذن لم يعين مأموراً بعينه.

الطعن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٥٦ بتاريخ ١٠/٢/١٩٦٨  
- أباحت المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية لمأمور الضبط القضائى أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر التى توجد دلائل كافية على إتهامه فى حالات عددها حصراً ومنها الجنائيات. فالقبض جائز له سواء كانت الجنابة متلبساً بها أو فى غير حالات التلبس متى كانت ثمة دلائل كافية على إتهامه فيها.  
- يجوز لمأمور الضبط القضائى تفتيش المتهم فى الأحوال التى يجوز له فيها القبض عليه قانوناً إعمالاً لنص المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية.

- قيام النيابة العامة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى قعود مأمورى الضبط القضائى عن القيام إلى جانبها فى الوقت ذاته بواجباتهم التى فرض الشارع عليهم أداؤها بمقتضى المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية وكل ما فى الأمر أن ترسل هذه المحاضر إلى النيابة العامة فتكون عنصراً من عناصر الدعوى تحقق النيابة ما ترى وجوب تحقيقه منها.

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٣٢٨ بتاريخ ١٨/٣/١٩٦٨  
متى كان الإعتقال هو إجراء يقوم به رجل السلطة العامة فى سبيل التحرى عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه إشتباه تيره الظروف، فإن ملاحقة المتهم إثر فراره لإستكناه أمره يعد إستيقافاً.

الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٣٢٠ بتاريخ ١٩٦٨/٣/٤

- الأصل أن القيود الواردة على حق رجال الضبط القضائي في إجراء القبض والتفتيش بالنسبة إلى السيارات إنما ينصرف إلى السيارات الخاصة فتحول دون تفتيشها أو القبض على ركبائها إلا في الأحوال الاستثنائية التي رسمها القانون - طالما هي في حيازة أصحابها - فإذا كان الثابت مما يستظهره الحكم الطعن فيه - وله أصل في الأوراق - أن السيارة المذبوبة مملوكة لشخص كان تزيل أحد المظلات وقد يعرف الطاعن الثاني بأنه إستأجرها من زوجة مالكها لإستغلالها كسيارة أجرة، فإن هذه الحماية تسقط عنها.

- مجرد إيقاف مأمور الضبط لسيارة معدة للإيجار وهي سائرة في طريق عام بقصد مراقبة تنفيذ القوانين واللوائح في شأنها وإتخاذ إجراءات التحرى للبحث عن مرتكبى الجرائم في دائرة إختصاصه لا ينطوى على تعرض لحرية الركاب الشخصية ولا يمكن أن يحتر في ذاته قبضاً في صحيح القانون ومن ثم فإن الحكم يكون قد أصاب فيما إنتهى إليه للأسباب الساتفة التى أوردها - من رفض الدلع بطلان القبض والتفتيش وبحق للمحكمة من بعد، الإعتماد على الدليل المستمد من هذا الإجراء.

الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٤٣٨ بتاريخ ١٩٦٨/٤/١٥

إن مهمة مأمور الضبط بمقتضى المادة ٢١ من قانون الإجراءات الجنائية الكشف عن الجرائم والتوصل إلى معاقبة مرتكبها، فكل إجراء يقوم به في هذا السبيل يعتبر صحيحاً منتجاً لأثره ما لم يتدخل بفعله في خلق الجريمة أو التحريض على مقارفتها، وطالما بقيت إرادة الجاني حرة غير معدومة. ولا تعريب على مأمور الضبط أن يصطنع في تلك الحدود من الوسائل البارة ما يسلس لمقصوده في الكشف عن الجريمة ولا يتصادم مع أخلاق الجماعة.

الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٣٧١ بتاريخ ١٩٦٨/٣/٢٥

الإستيقاف أمر مباح لرجال السلطة العامة إذا ما وضع الشخص نفسه طواعية وإختياراً في موضع الريب والظن وكان هذا الوضع ينبىء عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحرى والكشف عن حقيقته عملاً بحكم المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ٦٢٨ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٦٢٧ بتاريخ ١٩٦٨/٦/٣

- يؤخذ من إستقراء نصوص المواد من ٢٦ إلى ٣٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أن الشارع منح موظفى الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائي في أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو في حدود نطاق الرقابة

الجمركية إذا ما قامت لديهم دواعي الشك في البضائع والأمتعة أو مظنة التهريب فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق ولم يتطلب بالنسبة إلى الأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية، بل أنه يكفي أن تقوم لدى الموظف المتوط بالمراقبة والتفتيش في تلك المناطق حالة تتم عن شبهة في توافر التهريب الجمركي فيها في الحدود المروفة بها في القانون، حيث يثبت له حق الكشف عنها. والشبهة المقصودة في هذا المقام هي حالة ذهنية تقوم بنفس المنوط بهم تنفيذ القوانين الجمركية يصح معها في العقل القول بقيام مظنة التهريب عند شخص موجود في حدود دائرة المراقبة الجمركية وتقدير ذلك منوط بالقائم بالتفتيش تحت إشراف محكمة الموضوع.

- لا محل للقول بأن حق موظفي الجمارك في مباشرة الضبط والتفتيش لا يكون إلا عند محاولة مغادرة الأسوار الجمركية لأن في ذلك تخصيص بلا محصص، فهذا الحق يشمل الدائرة الجمركية بأكملها وليس أسوارها فقط.

الطعن رقم ١٧٢٣ لسنة ٣٨ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٨٣٥ بتاريخ ١٤/١٠/١٩٦٨

- إن ضباط المباحث بالهيئة العامة للبريد هم - بحسب الأصل - من مأموري الضبط القضائي بوصف كونهم من ضباط شرطة السكة الحديد وينبسط إختصاصهم - وفقاً لنص المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة الأولى من قرار وزير الداخلية الرقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ الصادر في ٢٥ من أبريل سنة ١٩٦١ بإنشاء قسم للمباحث العامة للبريد وتحديد إختصاصه - على بحث وتحري وضبط الجرائم التي تقع بدائرة إختصاص هيئة البريد.

- لمأمور الضبط القضائي - وفقاً للمادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية - أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على إتهامه في حالات عددها الشارع حصراً بهذه المادة ومنها الجنابات وأن يفتشه بغير إذن من سلطة التحقيق وبغير حاجة إلى أن تكون الجنابة متلبساً بها.

الطعن رقم ٢٠٠٢ لسنة ٣٨ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ١١٤١ بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٦٨

- لا يشترط أن يكون مأمور الضبط الذي إستصدر إذن التفتيش قد نذب زميله كتابة أسوة بالأمر الصادر من النيابة نفسها بل يجوز أن يكون النذب شفاهة.

- من المقرر أن النيابة العامة إذا نذبت أحد مأموري الضبط بالذات لإجراء التفتيش كان له أن يصحب معه من يشاء من زملائه أو من رجال القوة العامة لمعاونته في تنفيذه، ويكون التفتيش الذي يجريه أى من هؤلاء تحت إشرافه كأنه حاصل منه مباشرة في حدود الأمر الصادر بنذبه.

الطعن رقم ١٥٨٠ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٩٤ بتاريخ ١٨/١/١٩٧٠

إذا كان الثابت من مدونات الحكم أن الطاعن ليس موظفاً، بل هو من آحاد الناس وأن الموظف المروض عليه الرشوة، هو الذى أبلغ عنها وسعى بنفسه إلى الرقابة الإدارية بالقاهرة طالباً ضبط الواقعة وصرح لعضوى الرقابة بالدخول إلى منزله والإستخفاء فيه لتسمع ما سوف يدور بينه وبين المتهم من حديث، مما لا يمكن معه القول بمقارفة هذا الموظف لجرمة، ومن ثم فقد إنحسرت عن عضوى الرقابة الإدارية اللذين قاما بضبط الواقعة صفة الضبطية القضائية في هذا الصدد، وإذ جاب الحكم الطعون فيه هذا النظر، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٤٧٨ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٢٣٩ بتاريخ ٢١/١٢/١٩٧٠

من المقرر أنه متى بدأت الواقعة في دائرة إختصاص أمور الضبط القضائي فوجب أن يمتد هذا الإختصاص بداهة إلى جميع من إشركوا فيها واتصلوا بها وإن اختلفت الجهات التى يقيمون فيها.

الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٦٢١ بتاريخ ٨/١١/١٩٧١

يتحقق الإستيفاف بوضع المتهم نفسه بإرادته وإختياره موضع الريب والشبهات مما يبرر لرجال السلطة إستيفاه للكشف عن حقيقة أمره. لإشارة رجل الضبطية القضائية لقائد " الموتوسكل " بالوقوف وعدم إمتثاله لذلك بل زاد من سرعته محاولاً الفرار مع علم الضابط بأنه يقوم بنقل كمية من المخدرات يعد إستيفافاً قانونياً له ما يبرره.

الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٨٣٨ بتاريخ ٢٧/١٢/١٩٧١

من حق ضابط مباحث التميمين وعلى ما نصت عليه المادة ١٧ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ دخول اأغال التجارية والمصانع والمخازن وغيرها من الأماكن المخصصة لصنع أو بيع أو تخزين المواد التميمينية لمراقبة تنفيذ أحكام المرسومين بقانون رقمى ٩٥ لسنة ١٩٤٥ و ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ فإذا ما تبين له إرتكاب الطاعن جريمة قومية بعدم الإعلان عن أسعار السلع وتخزين كمية من الفلفل الأسود الأمر المحظور بالقرار رقم ٧ لسنة ١٩٦٥، كان له التفتيش عن تلك المواد داخل المحل للتحقق من وقوع هذه الجرائم، فإذا ظهر أثناء هذا التفتيش الصحيح وجود أشياء تعد حيازتها جريمة أو تفيد فى كشف الحقيقة فى جريمة أخرى، جاز له وهو من مأمورى الضبط القضائي أن يضبطها ما دامت أنها ظهرت عرضاً أثناء التفتيش ودون سعى منه يستهدف البحث عنها.

**الطعن رقم ١٤٠٨ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٤٢ بتاريخ ١٠/١/١٩٧٢**

من المقرر أن جمع الاستدلالات الموصلة إلى التحقيق - على ما نصت عليه المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية - ليس مقصوراً على رجال الضبط القضائية بل إن القانون يحول ذلك لمساعدتهم. وما دام هؤلاء قد كلفوا بمساعدة مأموري الضبط القضائي في أداء ما يدخل في نطاق وظيفتهم فإنه يكون لهم الحق في تجوير محاضر بما أجروه.

**الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٦٨٢ بتاريخ ٨/٥/١٩٧٢**

من المقرر أنه ما دام من الجائز للضابط قانوناً القبض على الطاعن وإيداعه سجن القسم تمهيداً لمرجه على سلطة التحقيق وفقاً للمادتين ٣٤ و ٣٦ من قانون الإجراءات الجنائية، فإنه يجوز له تفتيشه على مقتضى المادة ٤٦ من ذلك القانون. ومتى كان الحكم قد أورد قوله " وحيث إن إيداع أى شخص حجز المركز أو القسم تمهيداً لمرجه على النيابة يقتضى تفتيش هذا الشخص قبل إيداعه دون حاجة في ذلك إلى الحصول على إذن الجهة المختصة وتكون الإجراءات التي تمت في الدعوى صحيحة ولا مغلن عليها " فإن ذلك كاف في الرد على الدفع بطلان التفتيش.

**الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٩٢٥ بتاريخ ١٢/٦/١٩٧٢**

من المقرر وفقاً للمادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن الجريمة تكون مطلباً بها حال إرتكابها أو عقب ذلك برهة يسيرة، وهي حالة تجزئ لمأمور الضبط القضائي عملاً بالمادة ٣٤ أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على إتهامه في الجنايات وكذلك في الجناح المشار إليها بهذه المادة. وهذا الحق في القبض يبيح للمأمور بمقتضى المادة ٤٦ تفتيش المتهم كما له طبقاً للمادة ٤٧ في حالة التلبس بجناية أو جنحة أن يفتش منزله ويضبط الأشياء والأوراق التي تقيده في كشف الحقيقة إذا إتضح من إمارات قوية أنها موجودة فيه. ولما كان ما أثبتته الحكم المطعون فيه من أن الضابط أبصر الطاعن يعرض المخدر على الرشيد السري قد جعل مأمور الضبط القضائي حيال جريمة متلبس بها فيحق له دون حاجة إلى إذن مسبق من سلطة التحقيق أن يقبض على موقوفها ويفتشه ويفتش منزله لأن تفتيش المنزل الذي لم يسبق للنيابة العامة تفتيشه بعد مباشرتها التحقيق إنما يستمد من الحق المخول لمأمور الضبط القضائي بالمادة ٤٧ ولأن تقييد نطاق تطبيقها ونصها عام يؤدي إلى نتائج قد تتأثر بها العدالة عندما تقتضي الظروف الغيطة بالحداث - كما الحال في واقعة الدعوى - أن لا يتقاعس المأمور عن واجب فرضه عليه القانون وغوله الحق في استعماله.

الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٩٣٦ بتاريخ ١٩٧٢/٦/١٩

من المقرر أن مجال تطبيق المادة ٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية التى تقضى بمحصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينيه عنه كلما أمكن ذلك ولا فيجب أن يكون بحضور شاهدين، هو عند دخول مأمورى الضبط القضائى المنازل وتفتيشها فى الأحوال التى يجيز لهم فيها القانون ذلك، أما التفتيش الذى يقومون به بناء على ندهم لذلك من سلطة التحقيق لتسرى عليه أحكام المواد ٩٢ و ١٩٩ و ٢٠٠ من ذلك القانون الخاصة بالتحقيق بمعرفة قاضى التحقيق التى تقضى بمحصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينيه عنه إن أمكن ذلك. ولما كان الثابت من مدونات الحكم أن التفتيش الذى أسفر عن ضبط المخدر قد أجراه مأمور الضبط القضائى بناء على نديه لذلك من النيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق، فيكون له السلطة من نديه. وبعد محضره محضر تحقيق. ويسرى عليه حينئذ حكم المادة ٩٢ لا المادة ٥٩ إذ أن هذه المادة الأخيرة إنما تسرى فى غير أحوال النذب.

الطعن رقم ١١٢٤ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٣١٧ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٣

- منحت المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٣ الضباط العاملين بمصلحة الأمن العام وفى شعب البحث الجنائى بمديرىات الأمن سلطة الضبط بصفة عامة وشاملة، لما مؤداه أن يكون فى متناول إختصاصهم ضبط جميع الجرائم ما دام أن قانون الإجراءات الجنائية حينما أضفى عليهم صفة الضبط القضائى لم يرد أن يقيدوا لديهم بأى قيد أو محدد من ولايتهم ليجعلها قاصرة على نوع معين من الجرائم لإعتبارات قدرها تحقيقاً لمصلحة العامة وتلك الولاية بحسب الأصل إنما تبسط على جميع أنواع الجرائم حتى ما كان منها قد أفردت له مكاتب خاصة لما هو مقرر من أن إضفاء صفة الضبط القضائى على موظف ما فى صدد جرائم معينة لا يعنى مطلقاً سلب تلك الصفة فى شأن هذه الجرائم عنها من مأمورى الضبط ذوى الإختصاص العام ولا ينال من هذا النظر ما إشتمل عليه قرار وزير الداخلية بتنظيم مصلحة الأمن العام وتحديد إختصاص كل إدارة منها فهو محض قرار نظامى لا يشتمل على ما عمس أحكام قانون الإجراءات الجنائية وليس فيه ما يتحول وزير الداخلية حق إصدار لقرارات بمنح صفة الضبط القضائى أو سلب أو تقيد هذه الصفة عن ضابط معين بالنسبة إلى نوع أو أنواع معينة من الجرائم.

- لما كانت المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية فضلاً عن أنها منحت الضباط العاملين بمصلحة الأمن العام وفى شعب البحث الجنائى بمديرىات الأمن سلطة عامة وشاملة فى ضبط جميع الجرائم فإنها كذلك قد خولتهم هذه السلطة فى كالة أنشاء الجمهورية، وكان إختصاص وكيل نيابة مخدرات القاهرة الإذن بالتفتيش يشمل التحقيق والتصرف فى قضايا المخدرات التى تقع بدائرة محافظة القاهرة وقسم أول وثانى

الجزيرة طبقاً لقرار وزير العدل الصادر في ١٨ فبراير سنة ١٩٥٨ بإنشاء نيابة عنديرات القاهرة. ولما كان الضابط المأذون بالتفتيش وتولى تنفيذ الإذن يعمل بإدارة البحث الجنائي بمدينة أمن القاهرة، فإنه في تبعه السيارة المأذون بتفتيشها من دائرة محافظة القاهرة إلى قسم الجزيرة ولقائه بتفتيشها إنما كان يمارس اختصاصاً أصيلاً له نوعياً ومكانياً بوصفه من رجال الضبط القضائي بناء على إذن صادر له من يملكه قانوناً ولم يجاوز حدود اختصاصه الذي ينسب على كل أنحاء الجمهورية ومن ثم يكون غير صحيح التسمي بطلان الإجراءات في هذا الصدد.

#### الطعن رقم ١١٨٣ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٢٧ بتاريخ ١٩٧٣/١/١

— إن القانون لا يوجب حتماً أن يتولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات والأبحاث التي يؤسس عليها الطلب بالإذن له بتفتيش الشخص أو أن يكون على معرفة شخصية سابقة به، بل له أن يستعين فيما قد يجريه من تحريات وأبحاث أو ما يتخذ من وسائل التتبع بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين ومن يتولون إبلاغه عما وقع بالفعل من جرائم ما دام أنه قد إلتفت شخصياً بما نقلوه إليه وبصدق ما تلقاه عنهم من معلومات.

— لا يجب الإجراءات أن تبقى شخصية المرشد غير معروفة وأن لا يفصح عنها رجل الضبط القضائي الذي إخطاره لمعاونته في مهمته.

#### الطعن رقم ١٤٧٦ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٢٣٥ بتاريخ ١٩٧٣/٢/٢٥

— أباح قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٤٨ منه للمأموري الضبط القضائي تفتيش منزل المتهم دون الرجوع إلى سلطات التحقيق إذا كان من الأشخاص الموضوعين تحت رقابة الشرطة ووجدت أوجه قوية للإشتباه في ارتكابه جريمة أو جنحة، وتقدير تلك الشبهات ومبلغ كفايتها يكون بداية لرجل الضبط القضائي على أن يخضع هذا التقدير لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع. وإذا كان الحكم قد استخلص في منطق سليم كفاية الشبهات التي استند إليها الضابط في تفتيش مسكن الطاعن الذي ثبت أنه من الأشخاص الموضوعين تحت مراقبة الشرطة، وقضى بناء على ذلك برفض الدفع بطلان تفتيش مسكنه فإنه لا يكون قد عالف القانون أو أخطأ في تطبيقه.

— إذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المتهم الآخر ضبط ضبطاً قانونياً محرزاً لمادة محددة وأن هذا المتهم دل على الطاعن بإعباره مصدر تلك المادة، فيكون إنتقال الضابط إلى منزل الطاعن وتفتيشه بإرشاد المتهم الآخر إجراءً صحيحاً في القانون إذ أن ضبط المخدر مع المتهم الآخر يجعل جرمهما



إحرازه مطلباً بها مما يبيح لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وأن يدخل منزله لفتيشه.

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٣ مكتب فني ٧٤ صفحة رقم ٣٧٣ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٥  
لا ينفي قيام حالة التلبس كون مأمور الضبط قد انتقل إلى محل الحادث بعد وقوعه بزمان، ما دام أنه قد بادر إلى الانتقال عقب علمه مباشرة، وما دام أنه قد شاهد آثار الجريمة بادية.

الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤٣ مكتب فني ٧٤ صفحة رقم ٣٨٢ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٥  
لا يوجب القانون حتماً أن يتولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات والأبحاث التي يؤسس عليها الطلب بالإذن له بفتيش الشخص أن يكون على معرفة سابقة به، بل له أن يستعين فيما قد يجريه من تحريات وأبحاث أو ما يتخذ من وسائل التقيب بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين ومن يتولون إبلاغه عما وقع بالفعل من جرائم ما دام أنه قد إلتنع شخصياً بصحة ما نقلوه إليه ويصدق ما تلقاه عنهم من معلومات.

الطعن رقم ٦٣٧ لسنة ٤٣ مكتب فني ٧٤ صفحة رقم ٩٧٢ بتاريخ ١٩٧٣/١١/١٣  
أجاز الشارع في المادتين ٣٤ و٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية لمأمور الضبط القضائي القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على إتهامه بإحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة الأولى ومنها الجريمة التي دين الطاعن بها وأن يفتشه بغير إذن من سلطة التحقيق وبغير حاجة إلى أن تكون الجريمة متلبساً بها بالمعنى الذي تضمنته المادة ٣٠ من القانون ذاته. وتقدير تلك الدلائل ومبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديره هذا خاضعاً لرقابة سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع. ولما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص من وقائع الدعوى في متعلق سليم كفاية الدلائل التي إرتكن إليها رجل الضبط القضائي في إجراء القبض على الطاعن والفتيش الذي أجراه وفقاً للمادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية، وقضى بناء على ذلك برفض الدفع بطلان القبض وبصحة الفتيش فإنه لا يكون مخطئاً في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٤٣ مكتب فني ٧٤ صفحة رقم ٨٥٠ بتاريخ ١٩٧٣/١٠/١٥  
إن شمول التحريات لأكثر من شخص لا يكشف بذاته عن عدم جديتها لأنه لا يحس ذاتيتها، ولا يجب الإجراءات أن لا يفصح رجل الضبط القضائي عن مصدر تحرياته أو عن وسيلة في التحري.

الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٤٣ مكتب قتي ٢٤ صفحة رقم ١٠٢٣ بتاريخ ١٩٧٣/١١/٢٠

- من المقرر أن مأمور الضبط القضائي لا يتجرد من صفته في غير أوقات العمل الرسمي بل تظل أعليته لمباشرة الأعمال التي ناطه بها القانون قائمة - حتى إن كان في إجازة أو عطلة رسمية - ما لم يوقف عن عمله أو يمنح إجازة إجبارية.

- إن المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية تجيز لرجل الضبط القضائي القبض على المتهم في أحوال التيسر بالجنح عامة إذا كان القانون يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر. ولما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون المذكور توجب عليه - أي على مأمور الضبط القضائي - أن يثبت جميع الإجراءات التي يقوم بها في محضر، وكان الثابت مما أورده الحكم أن أحد الضابطين اللذين شاهدا الطاعن مخالفاً شروط المراقبة - وهو معاون مباحث المركز - قام بضبطه متلبساً بهذه الجريمة وهي جنحة معاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على سنة وفقاً لنص المادتين ٢/٧ و ١٣ من المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥، فإن القبض على الطاعن يكون قد وقع صحيحاً، كما أن قيام الضابط المذكور بتحرير محضر ضبط الواقعة يكون قد تم وفقاً للقانون. ولا يؤثر في ذلك أن يكون الضابط قد مارس عمله في الوقت المخصص لراحته طالما أن إختصاصه لم يكن مطلقاً بحكم القانون.

- نص قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٤٦ منه على أنه في الأحوال التي يجوز فيها القبض على المتهم يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يفتشه إخباراً بأنه كلما كان القبض صحيحاً كان التفتيش الذي يرى من غول إجراؤه على المقبوض عليه صحيحاً أيما كان سبب القبض أو الغرض منه وذلك لمصوم الصيغة التي ورد بها النص. ولما كان البادي لما أثبتته الحكم أن القبض على الطاعن قد وقع صحيحاً - على ما سلف بيانه - فإن تفتيشه بمعرفة الضابط قبل إدعائه سجن مركز الشرطة تمهيداً لتفديده إلى سلطة التحقيق يكون صحيحاً أيضاً.

الطعن رقم ٧٠١ لسنة ٤٣ مكتب قتي ٢٤ صفحة رقم ١٢٢٠ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/١٦

تنص المادة ٢٣ من القانون رقم ٣٦٣ سنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم تحصيل رسم الإنساج أو الإستهلاك على الكحول على أنه " يكون لموظفي مصلحة الجمارك وغيرهم من الموظفين الذين ينضمهم وزير المالية والإقتصاد بقرار منه صفة مأموري الضبط القضائي فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون والقرارات المنفلة له - وفي سبيل ذلك يجوز لهم ولسائر مأموري الضبط القضائي في حالة الإشتباه تفتيش أي معمل أو مصنع أو محل أو مسكن أو غير ذلك لضبط أية عملية تجرى خفية من العمليات المنصوص عليها في المادتين ٥ و ٦ ولا يجوز القيام بالتفتيش المشار إليه في الفقرة السابقة إلا بأمر مكتوب من رئيس مكتب

الإنتاج المختص ومعاونة مندوب واحد على الأقل من موظفي المحافظة أو المديرية أو المراكز أو نقطة البوليس حسب الأحوال - وللموظفين المذكورين في جميع الحالات أخذ الصينات اللازمة لإجراء التحاليل والمقارنات والمراجعات ". وإذ كان يبين من مطالعة المقررات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن رئيس مكتب الإنتاج المختص قد أورد في محضر الضبط ما يبرر قيام حالة الإشباه لديه وأنه هو الذي باشر بنفسه تفتيش مسكن المطعون ضدها ومن ثم فإن الإجراءات التي إتخذها تكون صحيحة إستناداً إلى المادة ٢٣ من القانون رقم ٣٦٣ سنة ١٩٥٦ المشار إليه ويكون ما ذكره الحكم عن بطلان تلك الإجراءات وعدم جواز التحويل على الدليل المستمد منها غير سديد لما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة.

الطعن رقم ٩٥٣ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ١٠٥٣ بتاريخ ١٩٧٣/١١/٢٥

- إذا كان ما أجراه مأمور الضبط القضائي في الدعوى من وقائع ضبط خارج دائرة اختصاصه المكاني إنما كان في صدد الدعوى ذاتها التي بدأ تحقيقها على أساس وقوع والتمتها في اختصاصه وهو ما أقرته عليه محكمة الموضوع - فإن اختصاصه يمتد إلى جميع من إشاركوا فيها واتصلوا بها وإنما كانوا ويجعل له الحق عند الضرورة في مباشرة كل ما يحوله له القانون من إجراءات سواء في حق المتهم أو في حق غيره من المتصلين بالجريمة.

- لما كان لمأمور الضبط القضائي عملاً بالمادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة إليه دون أن يستجوبه تفصيلاً، وكان الإستجواب المحظور هو الذي يواجه فيه المتهم بأدلة الإتهام التي تساق عليه دليلاً ليقول كلمته فيها تسليمياً بها أو دحضاً لها. وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أطرح الدفع بطلان الإستجواب في قوله : " فإنه لما كان الثابت أن الرائد المأذون له بالضبط والتفتيش بعد أن أجرى ضبط المتهمات على النحو الشابت بمحضره سأل عن التهمة الموجهة إليهن والتي أسفر عنها الضبط، وكان لمأمور الضبط القضائي عملاً بالمادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة إليه وكان الثابت في محضر ضبط الواقعة أنه أثر الضبط سأل المتهمات عما هو منسوب إليهن فاعرفن بممارسة الدعارة عدا التهمة الأولى التي أنكرت ما نسب إليهن فالتبت ذلك الإعراف في محضره فلا تبرير عليه، ولا بطلان في سؤاله للمتهمات عن التهمة المسندة إليهن أو في إثبات ذلك الإعراف الذي أدلين به أمامه " فإن ما أورده الحكم صحيح في القانون ولا تشريب على المحكمة إن هي عولت على تلك الإعرافات في حكمها ما دامت قد إطمأنت إليها.

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ١٥١ بتاريخ ١٨/٢/١٩٧٤

يؤخذ من إستقراء نصوص المواد من ٢٦ إلى ٣٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أن الشارع منح موظفي الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائي في أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية إذا ما قامت لديهم دواعي الشك في البضائع والأمتعة أو مظنة التهريب فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق.

الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ١٩٥ بتاريخ ٢٥/٢/١٩٧٤

من المقرر أن ضابط مكافحة المخدرات من رجال الضبط القضائي فيما يتعلق بتنفيذ أحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات.

الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٣١٧ بتاريخ ٢٤/٣/١٩٧٤

لأمور الضبط القضائي عملاً بالمادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة إليه دون أن يستجوبه تفصيلاً، ومن ثم فإنه إذا كان الثابت مما أورده الحكم أن مفتش الإنتاج - وهو من مأموري الضبط القضائي في شأن الجرائم التي تقع بالمخالفة للقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ طبقاً لقرار وزير العدل الصادر في ٩ مارس سنة ١٩٦٥ - قد أثبت في محضره أن المظنون ضده حضر عقب ضبط شجيرات التبغ في حقله ولما سأله إعراف بما نسب إليه فلا تهريب عليه إن أثبت هذا الإعراف في محضره وللمحكمة أن تعول عليه في حكمها ما دامت قد إطمأنت إليه.

الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٣٧٨ بتاريخ ٧/٤/١٩٧٤

المستفاد من إستقراء نصوص المواد من ٢٦ إلى ٣٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أن الشارع منح موظفي الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائي في أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية إذا ما قامت دواعي الشك في البضائع والأمتعة أو مظنة التهريب فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق ولم يتطلب بالنسبة إلى الأشخاص توالف قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية بل يكفي أن يقوم لدى الموظف التواط بالمراقبة والتفتيش في تلك المناطق حالة تتم عن شبهة في توالف التهريب الجمركي فيها في حدود المعروف بها في القانون حتى يثبت له حق الكشف عنها.

الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٤٥٤ بتاريخ ١٩٧٤/٥/٥

إذا كان الثابت أن الطاعن يعمل في خدمة القوات المسلحة بنقل البترول من مستودعاتها فإنه يخضع لقانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ طبقاً للفقرة السابعة من المادة الرابعة منه، ومن ثم فإن جريمة الإعتلاس التي ارتكبتها بسبب تأديته أعمال وظيفته تسرى عليها أحكام هذا القانون وفقاً لما تقتضيه الفقرة الأولى من المادة السابعة منه، لما كان ذلك، وكانت الواقعة على الصورة التي أوردتها المحكمة تعبر في حالة تلبس بجريمة إعتلاس البترول فإنه يخضع لضباط القوات المسلحة بوصفهم من أعضاء الضبط القضائي العسكري القبض عليه وتفحصه طبقاً للمادتين ١٣، ١٦ من القانون المذكور وإذا ظهر عرضاً أثناء التفحص أن الطاعن يحرز مادة مخدرة جاز لهم ضبطها عملاً بالحق المخول لهم بالمادة ١٨ من ذات القانون.

الطعن رقم ٨١٢ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٧١٥ بتاريخ ١٩٧٤/١١/١٠

يؤخذ من عموم نص المادتين ٣٤، ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن الشارع قد غول مأموري الضبط القضائي القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه بتجانية. وأن يفحصه بغير إذن من سلطة التحقيق وبغير حاجة إلى أن تكون الجنابة تلبساً بها بالمعنى الذي تضمنته المادة ٣٠ من القانون ذاته - لما كان ذلك - وكان تقدير الدلائل التي تسوغ لمأمور الضبط القضائي والتفتيش وبلغ كتابتها يكون بداية لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديره هذا خاصاً ورقابة سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع. وكانت المحكمة قد إطمأنت إلى كفاية تلك الدلائل وفحصاً عن ذلك فقد أثبتت المحكمة المطعون فيه أن تفتيش منزل الطاعن قد تم برضائه وكان تقدير هذا الرضاء مما تفصل فيه محكمة الموضوع بما لها من السلطة في تقديره وكان غير لازم أن يكون الرضاء بالتفتيش تابعاً كتابة ممن حصل تفتيشه فإن ما يخبره الطاعن في هذا الصدد لا يكون مقبولاً.

الطعن رقم ٩١٤ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٦٥٤ بتاريخ ١٩٧٤/١٠/١٣

لما كان الحكم قد أثبت في محصله للواقعة أنه بعد الإستحصال على إذن من إمامي العام الأول لضبط وتفتيش المتهمين - ومن بينهم الطاعن - عاد المتهمان الثاني والثالث من بيروت إلى جمهورية مصر العربية عن طريق ليبيا، وإذا فتش مأمور أول جمر ك السليم حقيتهما ضبطت علب مغلقة على أنها تحوى مرسى مشمش وتبين أن بها مخدر الأفيون وقررا أن هاتين الحقيتين خاصتان بالمتهم الأول - الطاعن - لصحبهما ضابط مكتب مكافحة المخدرات إلى حيث قابلا الطاعن بفندق مسيل بالإسكندرية وما أن أمسك بإحدى الحقيتين حتى قاموا بضبطه فإن مؤدى ذلك أن تفتيش المتهمين الثاني والثالث الذي أسفر عن ضبط المخدر

إنما حصل في جرك السلوم بمعرفة الأمور الأول به على ما تحوله القوانين لرجال الجمارك ولم يكن بناء على الإذن الصادر من المسمى العام الأول الذي دفع الطاعن بطلانه لما لم تجدد معه المحكمة مبرراً للبحث في صحة ذلك الإذن أو بطلانه.

الطعن رقم ٩٢٦ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٨٢٢ بتاريخ ١٢/٨/١٩٧٤

البيان من استقراء نصوص المواد من ٢٦ إلى ٣٠ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أن الشارع منح موظفي الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائي في أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية إذا كانت لديهم دواعي الشك في البضائع والأمتعة أو مظنة التهريب فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق باعتبار أنها دوائر معينة ومغلقة حددها القانون سلفاً لإجراء الكشف والتفتيش والمراجعة فيها، وأن الشارع بالنظر إلى طبيعة التهريب الجمركي وصفه المباشرة بصالح الخزانة العامة ومواردها ومدى الاحترام الواجب للقيود المنظمة للإستيراد والتصدير لم يتطلب بالنسبة إلى الأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية أو إشروط وجود المراء تفتيشه في إحدى الحالات المبررة له في نطاق الفهم القانوني للمبادئ المقررة في القانون المذكور بل إنه إكتفى أن تقوم لدى الموظف المنوط بالمراقبة والتفتيش في تلك المناطق حالة تتم عن شبهة توافر التهريب الجمركي فيها - حتى يثبت حق الكشف عنها. والشبهة المقصودة في هذا المقام هي حالة ذهنية تقوم بنفس المنوط بهم تنفيذ القوانين الجمركية يصح معها في العقل القول بقيام مظنة التهريب من شخص موجود في حدود دائرة المراقبة الجمركية، وتقدير ذلك منوط بالقيام بالتفتيش تحت إشراف محكمة الموضوع. أما عارج نطاق الدائرة الجمركية أو منطقة الرقابة الجمركية فليس لموظفي الجمارك حق ما في تفتيش الأشخاص والأماكن والبضائع بخلاف عن مهربات، فإن الحكم المطعون فيه إذ إنتهى إلى رفض الدفع المشار إليه - بدعوى قيام حق موظفي الجمارك ومن معاونهم من رجال السلطات الأخرى في مصادرة البضائع المهربة ومواجهتها عند خروجها من نطاق الرقابة الجمركية دون أن يستجلى مدى نطاق دائرة الرقابة الجمركية، وما إذا كان وقوف السيارة وحبط الواقعة قد تم داخلها بما يستقيم معه حق إجراء ضبطها بواسطة موظفي الجمرك بغير مراعاة قيود التفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية، فإنه يكون قد حال دون تمكين محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون، بما يعيه بالقصور في البيان ويوجب نقضه.

الطعن رقم ٩٨٨ لسنة ٤٤ مكتب فتى ٢٥ صفحة رقم ٧٨٢ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/١

يؤخذ من إستراده نصوص المواد من ٢٦ إلى ٣٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أن الشارع منح موظفي الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائي أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية، إذا ما قامت لديهم دواعي الشك في البضائع أو الأصناف أو مظنة التهريب فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق، ولم يتطلب بالنسبة إلى الأشخاص توافر قبود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية، بل يكفي أن تقوم لدى الموظف المنوط بالمراقبة والتفتيش بتلك المناطق حالة تتم عن شبهة توافر التهريب الجمركي في الحدود المعروفة بها في القانون حتى يثبت له حق الكشف عنها والشبهة المقصودة في هذا المقام هي حالة ذهنية تقوم بنفس المنوط بهم تنفيذ القوانين الجمركية يصح معها في العقل القول بقيام مظنة التهريب عند شخص موجود في حدود دائرة المراقبة الجمركية وتقدير ذلك منوط بالقيام بالتفتيش تحت إشراف محكمة الموضوع. وإذا كان ذلك، وكان الحكم قد أثبت أن التفتيش الذي وقع على الطاعن إنما تم في نطاق الدائرة الجمركية وبعد أن ظهرت عليه أمارات الإضطراب فور مطالبة بإبراز جواز سفره وأوراقه الجمركية، مما أثار شبهة رجال الجمرك ودعاهم إلى الاعتقاد بأنه يحاول تهريب بضائع غير مشروعة، فإنه يكون على صواب فيما انتهى إليه من رفض الدفع بطلان التفتيش.

الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٥ مكتب فتى ٢٦ صفحة رقم ٥٠٠ بتاريخ ١٩٧٥/٦/٨

- إن المادة ٣٤ من قانون الإجراءات قد أجازت لرجل الضبط القضائي القبض على المتهم في أحوال التلبس بالجنح بصفة عامة إذا كان القانون يعاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر، والعبرة في تقدير العقوبة بما يرد به النص عليها في القانون، لا بما ينطق به القاضي في الحكم، وإذا كان ذلك وكانت جريمة الإمتناع بغير مبرر عن دفع أجرة سيارة قد ربط لها القانون عقوبة الحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر والغرامة التي لا تتجاوز عشرين جنهاً أو إحدى هاتين العقوبتين، فإنه يسوغ لرجل الضبط القبض على المتهم فيها.

- لا يشترط القانون إلا أن يجري التفتيش أحد مأموري الضبط القضائي دون أن يقصر ذلك على محرر الضبط.

الطعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٤٥ مكتب فتى ٢٦ صفحة رقم ٥٩٦ بتاريخ ١٩٧٥/١٠/١٩

لما كان مراد القانون من إشراط تفتيش الأتني بمعرفة أخرى هو أن يكون مكان التفتيش من المواضيع الجسمانية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الإطلاع عليها ومشاهدتها باعتبارها من عورات المرأة التي

تحدث حيائها إذا مست. فإن ضابط البوليس لا يكون قد خالف القانون إن هو أمسك بيد المتهم وأخذ العلبة التي كانت بها على النحو الذي ألته الحكم، ويكون النعى على الحكم بأنه أهمل نص الفقرة الثانية من المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية التي توجب تفتيش الأتني بمعرفة أنني مثلها هو نعى عليه بما ليس فيه.

الطعن رقم ١٤٨١ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٢٣ بتاريخ ١٩٧٦/١/٥

لا يشترط أن يوجه مأمور الضبط القضائي الشهود بالتمهم لأنه أمر لم يطلبه القانون.

الطعن رقم ١٦٢٧ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٧٨ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٨

لما كانت المادة ٢٣ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول تنص على أنه " يكون لموظفي مصلحة الجمارك وغيرهم من الموظفين الذين يعينهم وزير المالية والإقتصاد بقرار منه صفة مأموري الضبط القضائي فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له، وفي سبيل ذلك يجوز لهم ولسائر مأموري الضبط القضائي في أى وقت وبدون إجراءات سابقة معانة المعامل والمصانع والمحال المرخص فيها وتفتيشها كما يجوز لهم ولسائر مأموري الضبط القضائي في حالة الإشتباه تفتيش أى معمل أو مصنع أو محل أو مسكن أو غير ذلك لضبط أية عملية تجرى خفية من العمليات المنصوص عليها في المادتين ٦ و ٦٥ ولا يجوز القيام بالتفتيش المشار إليه في الفقرة السابقة إلا بأمر مكتوب من رئيس مكتب الإنتاج المختص ومعاونة مندوب واحد على الأقل من موظفي المحافظة أو المديرية أو المركز أو نقطة البوليس حسب الأحوال، وللموظفين المذكورين في جميع الحالات أخذ العينات اللازمة لإجراء التحاليل والمقارنات والمراجعات ". وكان بين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه رفض الدفع بطلان التفتيش تأسيساً على أن مراقب الجمارك بما له من سلطات خولها له نص المادة ٢٣ الأنفة الذكر قد أصدر إذنه في حدود تلك السلطة لأحد مرءوسيه بالانتقال إلى محل الطاعن لتفتيشه للإشتباه في قيامه بعمليات تجرى خفية من العمليات المنصوص عليها في المادتين ٦ و ٦٥ من القانون ذاته، وكان ما جرى تنفيذاً لهذا الإذن لا يخرج عن كونه نوعاً من البحث والاستقصاء لا يصل لمرحلة التحقيق القضائي الذي تتولاه النيابة العامة بصفتها سلطة تحقيق، فإن، منعى الطاعن بطلان التفتيش لعدم صدور الإذن به من النيابة العامة يكون في غير محله.

الطعن رقم ٢١١ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٥٢٧ بتاريخ ١٩٧٦/٥/٢٣

إن مهمة مأمور الضبط القضائي - بمقتضى المادة ٢١ من قانون الإجراءات الجنائية الكشف عن الجرائم والتوصل إلى مرتكبها، ومن ثم فإن كل إجراء يقوم به في هذا السبيل يعتبر صحيحاً منتجاً لأثره ما دام لم



يتدخل بفعله في خلق الجريمة أو التحريض على ممارستها، وطالما بقيت إرادة الجاني حرة غير معدومة، ومن ثم فلا ترتيب على مأمور الضبط أن يصطحب في تلك الحدود من الوسائل الباردة ما يسلس لمقصوده في الكشف عن الجريمة ولا يتصادم مع أخلاق الجماعة. وإذا كان الحكم قد أوضح - في حدود سلطته التقديرية - رداً على الدفع بأن جلب المخدر تم بتحريض رجال الشرطة أن الدور الذي لعبه ضابط الشرطة لم يتجاوز نقل المعلومات الخاصة بموعد إيجار المركب بشحنة المخدر ووصوله بعلامات التسليم والتسلم توصلًا للكشف عن الجريمة التي وقعت بمحض إرادة الطاعنين وإختيارهم فإن مناهم على الحكم في خصوص رفضه هذا الدفع يكون في غير محله.

الطعن رقم ٤٩٢ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ٧٧٤ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٧٦

إن ما تثيره الطاعة بشأن الدور الذي قام به رجال الشرطة في الدعوى والإجراءات التي إتخذوها لضبطها - بإتفاقهم مع الشاهدين - مردود بأن جريمة جلب المخدر وقعت بإرادة المتهمين وبالوئيب الذي وضعاه لها وتمت فعلاً لحسابهما وأن ما إتخذه رجال الشرطة من الإجراءات لضبطهما في هذه الواقعة بعد التبليغ عنهما لم يكن بقصد التحريض على ارتكابها بل كان لاكتشافها وليس من شأنه أن يؤثر في قيام الجريمة ذاتها.

الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ٧٣٢ بتاريخ ١٧/١٠/١٩٧٦

- لما كان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ قد خلا من كل قيد على حرية النيابة العامة في رفع الدعوى الجنائية عن أي من الجرائم الواردة به وهي جرائم مستقلة ومتميزة بعناصرها القانونية عن جرائم التهريب الجمركي المنصوص عليها في القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وكان الأصل المقرر بمقتضى المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية أن النيابة العامة تختص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقاً للقانون وأن اختصاصها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد إلا بإستثناء من نص الشارع فإن قيام مأموري الضبط القضائي بإتخاذ إجراءات التحري والمراقبة والقبض على الطاعنين وتفتيشهما وضبط ما يبرزونه من جوهر الخشيش وقيام النيابة العامة بمباشرة التحقيق في الواقعة ورفع الدعوى الجنائية بشأنها لا يتوقف على صدور إذن من مدير الجمارك، ومن ثم فإن ما ينهاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه بدعوى البطلان في الإجراءات لعدم الحصول على طلب كتابي من مدير عام الجمارك أو من ينيه قبل مباشرة إجراءات الضبط والتفتيش يكون غير ذي سند من القانون.

- لأمور الضبط القضائي وفقاً للمادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ - أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على إتهامه في حالات عددها الشارع حصراً في هذه المادة ومنها الجنايات وأن يفتش في هذه الحالة بغير إذن من سلطة التحقيق طبقاً للمادة ٤٦ منه وبغير حاجة إلى أن تكون الجناية متلبساً بها. وتقدير هذه الدلائل التي تسوغ لأمور الضبط القضائي القبض والتفتيش وملغ كفايتها يكون بداية لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديره هذا خاضعاً لرقابة سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع.

#### الطعن رقم ٩٠٣ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٥ بتاريخ ١٩٧٧/١/٢

من المقرر طبقاً لنص المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن لأمور الضبط القضائي أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة إليه دون أن يستوجه تفصيلاً وأن يثبت في محضره ما يجب به التهم بما في ذلك إعراله بالتهمة ويكون هذا المحضر عسراً من عناصر الدعوى تحقق النيابة ما ترى وجوب تحقيقه منه وللمحكمة أن تستند في حكمها إلى ما ورد به ما دام قد عرض مع باقي أوراق الدعوى على بساط البحث والتحقيق أمامها بالجلسة ولها أيضاً أن تعول على ما يتضمنه محضر جمع الاستدالات من إعوفات ما دامت قد إطمأت إليها لما هو مقرر من أن الإعوفات في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات بغير معقب ما دامت تقيمه على أسباب سائفة ولها سلطة مطلقة في الأخذ بأحواف المتهم في أي دور من التحقيق بما في ذلك محضر ضبط الواقعة متى إطمأت إلى صدقه ومطابقته للحق والواقع. لما كان ذلك فإن ما ينهه الطاعن في شأن بطلان محضر جمع الاستدالات وما تضمنه من إعوفاته بالجرائم المسندة إليه لا يكون له محل.

#### الطعن رقم ١١٠٥ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ١٥٩ بتاريخ ١٩٧٧/١/٣٠

التلبس على ما يبين من نص المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها، كما أن حالة التلبس بالجناية تبيح لأمور الضبط القضائي - طبقاً للمادتين ٣٤ و٤٦ من هذا القانون - أن يقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على إتهامه وأن يفتشه، وتقدير توافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من الأمور الموضوعية البحث التي توكل بداية لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديره خاضعاً لرقابة سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع - وفق الوقائع المعروضة عليها - بغير معقب، ما دامت النتيجة التي إنتهت إليها تتفق منطقياً مع المقدمات والوقائع التي أثبتتها في حكمها. ولما كانت المحكمة قد حصلت والقة الدعوى - بما مؤداه أن حالة التلبس بجناية إحراز جواهر مخدر قد توافرت بإخراج المحكوم عليه الآخر قطعة الحشيش من جيبه - كعبة - وأن الدلائل الكافية قد توافرت

كذلك على إتهام الطاعن، المرافق له بإحرازه بالقي كمية المخدر التي أبرزت منها تلك المينة، فإن المحكمة إذ انتهت إلى رفض الدفع بطلان إجراءات القبض على الطاعن وتضيئه - تأسيساً على توافر حالة التلبس التي تبيحها - تكون قد طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً، ويكون النعي على حكمها في هذا الخصوص غير سديد.

#### الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٧ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ٧١٣ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٦

١) من المقرر أنه ليس بلازم قيام التطابق بين الدليلين القولي والقني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل القني تناقضاً يستصعب على الملائمة والتوفيق، وكان البين من مجموع ما أورده الحكم المطعون فيه منقولاً عن الطاعن أنه طعن المجنى عليه بمطواة عدة طعنات عددها ثلاث أو أكثر فكان أن أحدث به الإصابات التي كشف عنها التقرير الطبي والتي أودت بحياته ومن ثم فلا يقدح في سلامة هذا الاستخلاص ما ورد بالتقرير الطبي من حدوث جرحين رطيين بفروة الرأس لا تكفيان لحدوث الوفاة ولا دخل لهما في حدوثها، ويكون ما يثوره الطاعن في شأن تناقض الدليل القولي مع الدليل القني غير سديد ذلك أن الأصل أنه متى كان الحكم قد أنصب على إصابة بعينها نسب إلى المتهم إحداثها وأثبت التقرير الطبي وجودها لإطمانت المحكمة إلى أن المتهم هو محدثها فليس به من حاجة إلى التعرض لغيرها من إصابات لم يكن لها من أثر في إحداث الوفاة.

٢) من المقرر أن المحكمة الموضوع السلطة المطلقة في الأخذ بإعزاف المتهم في أي دور من أدوار التحقيق ولو عدل عنه بعد ذلك متى إطمانت إلى صحته ومطابقته للواقع.

٣) المحكمة ليست ملزمة في أخذها بإعزاف المتهم أن تلتزم نفيه وظاهره بل لها أن تجزئه وأن تستبط منه الحقيقة كما كشف عنها.

٤) إستظهار الحكم في قضائه أن الإعزاف الذي أخذ به الطاعن ورد نصاً في الإعزاف بالجريمة وإطمانت المحكمة إلى مطابقته للحقيقة والواقع فلا يغير من إنتاجه عدم إشماله على توافر نية القتل أو ظرفي سبق الإصرار والورصد، ذلك أنه لا يلتزم أن يرد الإعزاف على الواقعة بكافة تفاصيلها بل يكفي فيه أن يرد على وقائع تستتبع المحكمة منها ومن باقي عناصر الدعوى بكافة الممكنات العقلية والاستنتاجية إقرار الجاني للجريمة - وهو ما لم يخطيء فيه الحكم.

٥) أن الخطأ في تسمية أقوال الطاعن إعزاف على فرض وقوعه - لا يعيب الحكم طالما أن المحكمة لم ترتب عليه وحدة الأثر القانوني للإعزاف وهو الإكتفاء به وحده والحكم على الطاعن بغير سماع شهود بل بنت معتقدها كذلك على أدلة أخرى عددها.

٦) أن قصد القتل أمر عفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني ويتم عما يضره في نفسه، فإن إستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية. ولما كان الحكم المطعون فيه قد دلت على قيام هذه النية بقوله " وحيث إن نية القتل قامت بنفس المتهم وتوافرت لديه من حاصل ما طرحه المحكمة عن ظروف الدعوى ومن ضمنية مسبقة مردها إحتدام النزاع حول شغل منصب العمودية بالبلدة وترشيح الجني عليه نفسه للمنصب منافساً لأخوي المتهم وهو معهما بدعوى أنهم الأحق بالمنصب علناً لوالدهم العمدة المتوفى، كما نهضت هذه النية بنفس المتهم وتوافرت من إستعماله سلاحاً مميّناً " مطواه " من شأنها أن تحدث الرفاة وتسديده طعنات منها بقوة وعنف إلى مواضع قاتلة من جسم الجني عليه وتعددت هذه الطعنات عن قصد منه قتله وروحه فكان أن أحدث به الإصابات التي كشف عنها التقرير الطبي الشرعي والتي أودت بحياته " . وهو تدليل سائب على توافر نية القتل لدى الطاعن ومن ثم يكون منعا على الحكم في هذا الخصوص غير مديد.

٧) سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة بل تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضي منها إستخلاصاً، وكان يكفي لتحقيق طرف الرصد مجرد ترصد الجاني للمجنى عليه مدة من الزمن طالت أو قصرت في مكان يوقع قدومه منه ليوصل بذلك إلى مفاجأته بالإعتداء عليه، وكان الحكم قد دلت على توافر ظرفي سبق الإصرار والرصد في حق الطاعن بقوله : " وحيث إن سبق الإصرار متوفر من الظروف التي ساقها المحكمة من قبل ومن وجود النزاع والضغينة المسبقة فيما بين المتهم والجني عليه هذا النزاع الذي دار حول منصب العمودية بالبلدة فأقدم المتهم على إنجته بعد أن تروى في تفكيره وتدبر أمر الخلاص من الجني عليه معداً مطواه " سلاحاً مميّناً " يزهق بها روح الجني عليه وراسداً خطوات الجني عليه ومتجهاً مساره وكامناً له بالطريق حتى إذا ما ظفر به عند أوتيه لبلدته إنزال عليه طعناً بالمطواة محدثاً به الإصابات التي أودت بحياته على ما ورد في التقرير الطبي الشرعي. وحيث إن الرصد ثابت وقائم من النزاع المسبق ومن إتخاذ المتهم الطريق وسط المزارع فيما بين بلدة كفور الرمل وعزبة فيشه مسرحاً لجرمه كامناً للمجنى عليه به ومرصداً إياه بهذا الطريق الممتد بين المزارع منتظراً إياه إلى بلدته على ظهر دابته وعن علم مسبق بهذا الأمر وتوقيتاً إنتفاء المتهم لمقارفة جرمه حوالي الساعة الثامنة والنصف مساء يوم الحادث حين أن إلحصر المرور على هذا الطريق الواقع خارج البلدة " . ولما كان ما إستظهره الحكم للإستدلال على توافر ظرفي سبق الإصرار والرصد من وقائع وأمارات كشف عنهما له معينه الصحيح من الأوراق وما يسوغ هذا الإستخلاص فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل.

٨) إن ما يفرضه الطاعن من إغفال الحكم بحث حالة الدفاع الشرعى التى تمسك بها مردود بأن البين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أنه جاء خلواً من تمسك الطاعن أو المدافع عنه بقيام هذه الحالة ولما كان من المقرر أن التمسك بقيام حالى الدفاع الشرعى - يجب حتى تلتزم المحكمة بالرد عليه - أن يكون جدياً وصريحاً أو أن تكون الواقعة كما أثبتتها المحكمة ترشح لقيام هذه الحالة، ومن ثم فلا يسوغ للطاعن مطالبة المحكمة بأن تتحدث فى حكمها عن إنضاء حالة الدفاع الشرعى لديه وقد أمسك هو عن طلب ذلك منها، وكانت المحكمة لم تر من جانبها بعد تحقيق الدعوى قيام هذه الحالة، بل أثبت الحكم فى مدوناته أن الطاعن كان لديه نية الإنتقام من المجنى عليه لثأفته أخويه فى منصب العمودية وأنه بادر المجنى عليه طعناً بمطواة بمجرد أن ظفر به وهو مرصده له دون أن يكون قد صدر منه أى فعل مسعوج للدفاع الشرعى فهذا الذى قاله الحكم ينفى حالة الدفاع الشرعى كما هى معرفة به فى القانون.

٩) لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما تمسك به الطاعن من بطلان إعوانه لوروده وليد التضييل ورد عليه بقوله : " أن المحكمة تظمن إلى إعراف المتهم بتحقيقات النيابة وأمام القاضى الجزئى ويرتاح ضميرها ووجدانها إليه. " فلقد صدر الإعراف من المتهم طوعية وإختياراً بإقراره وعن إرادة حرة ودون ما شائبة من إكراه وقع عليه أو عوف دفعه إليه. وما أثاره الدفاع فى خصوص الإعراف لا دليل عليه، ولا تعول المحكمة على عدول المتهم عن إعوانه فى مرحلة أخرى من مراحل تحقيقات النيابة ولا إلى إرشاده بالمعانة التى أجرتها لمكان آخر يعد نحو مائتى مرأ عن المكان الذى وجد مأمور الضبط القضائى اللجنة فيه كما لا تعول على إنكار المتهم التهمة المستندة إليه عند سؤاله بالجلسة وذلك كله ما دامت قد إطمأنت وإرتاح ضميرها ووجدانها إلى أدلة الثبوت التى سلف مردوها ". وهو تدليل ساتع فى الرد على دفع الطاعن ببطلان إعوانه، لما هو مقرر من الإعراف فى المسائل الجنائية من عناصر الإستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات فلها بغير معقب تقدير صحة ما يدعيه المتهم من أن إعوانه وليد إكراه أو خداع أو تضليل ما دامت تقيمه على أسباب سائغة.

١٠) من المقرر أنه ليس فى حضور ضابط الشرطة التحقيق ما يعيب إجراءاته، لأن سلطان الوظيفة فى ذاته بما يسببه على صاحبه من إختصاصات وسلطات لا يعد إكراها ما دام لم يستطل إلى المتهم بالأذى مادياً كان أو معنوياً، إذ مجرد الخشية منه لا يعدو من الإكراه الميطل للإعراف لا معنى ولا حكماً ما لم تستخلص المحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها تأثير إرادة المتهم من ذلك السلطان حين أدلى بإعوانه ومرجع الأمر فى ذلك بحكمة الموضوع. ولما كانت المحكمة قد إستخلصت سلامة إعراف الطاعن بتحقيق النيابة وتردده هذا الإعراف لدى سماع أقواله أمام القاضى الجزئى فإن ما ينهيه الطاعن على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير سديد.

١٩) إن من حق محكمة الموضوع أن تزن أقوال الشهود فتأخذ منها بما تظمن إليه لدى حق أحد المتهمين وتطرح ما لا تظمن إليه منها في حق منهم آخر دون أن يكون هذا تفضيلاً يجب حكمها ما دام يصح لدى العقل أن يكون الشاهد صادقاً في ناحية من أقواله وغير صادق في شطر منها، ما دام تقدير الدليل موثقاً إلى إقناعها وحدها، فإن قضاء الحكم المطعون فيه ببراءة المتهم الآخر لعدم إطمئنان المحكمة لأقوال شهود الإثبات في حقه لا يتناقض مع ما انتهى إليه الحكم من إدانة الطاعن أعزاً بأقوال هؤلاء الشهود والتي تأيدت بأدلة أخرى ساقها الحكم ووثق بها فإن ما يتعاه الطاعن على الحكم من قالة التناقض في التسبب يكون غير صديد.

٢٠) إن معنى الطاعن بحبس النيابة الكلية الحكم فور صدوره وعدم تمكينه من الإطلاع عليه أمر خارج عن الخصومة تال لصدور الحكم غير موجه لقضائه قد يطوع له عند ثبوته أن يكون سبباً لإنفتاح ميعاد الطعن عليه طيلة قيامه، أما والثابت أن الطعن قد انعقد مستكماً شروطه وأوضاعه القانونية في الميعاد المحدد وحوث مذكورة أسباب الطعن من الوجوه في المناحي المتعددة وما لا يتأتى صرف أثره إلا باعتبارها محصلة لبحث متعمق في دراسة الحكم وأسبابه فإن ما يثيره الطاعن بهذا النعي لا يكون مقبولاً.

٢١) إن المحكمة لا تلزم بأن تتبع المتهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال إذا الرد يستلزم دالة من أدلة الثبوت الساتفة التي أوردتها الحكم.

#### الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٧٧٥ بتاريخ ١٣/٦/١٩٧٧

- بين من نص المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٢٦ سنة ١٩٧١ أن مأموري الضبط القضائي ذوي الاختصاص العام بعضهم ذوو اختصاص عام ولكن في دوائر اختصاصهم فقط كأعضاء النيابة العامة ومعاونيها وضباط الشرطة والبعض الآخر ذو اختصاص عام في جميع أنحاء الجمهورية ومن بينهم الإدارة العامة لشرطة السكة الحديد والنقل والمواصلات وضباط هذه الإدارة. اختصاص هذه الفئة الأخيرة ضبط جميع الجرائم ما دام أن القانون حين أحصى عليهم صفة الضبطية القضائية لم يرد أن يتبعها لديهم بأي قيد أو عهد من ولايتهم فيجعلها قاصرة على نوع معين من الجرائم لإعتبارات قنرها تحريفاً للمصلحة العامة ولكن الولاية بحسب الأصل إنما تنبسط على جميع أنواع الجرائم حتى ما كان منها قد أفردت له مكاتب خاصة لما هو مقرر من أن إحصاء صفة الضبط القضائي على موظف ما في عدد جرائم معينة. لا يعني مطلقاً سلب تلك الصفة في شأن هذه الجرائم عنها من مأموري الضبط القضائي ذوي الاختصاص العام.

- مأمورو الضبط القضائي ذوو الاختصاص الخاص مقصور اختصاصهم على جرائم معينة تحددها لهم طيعة وظائفهم والمحكمة التي من أجلها أصبح القانون عليهم وعلى الهيئات التي ينتمون إليها كياناً خاصاً يميزهم من غيرهم وهم الذين عنهم المادة ٢٣ عندما أوردت بعد وضع قائمة مأموري الضبط السالف ذكرهم ويجوز بقرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص تخويل بعض الموظفين صفة مأموري الضبط القضائي بالنسبة إلى الجرائم التي تقع في دائرة اختصاصهم وتكون متعلقة بأعمال ووظائفهم.

الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٨٣ بتاريخ ١٩٧٨/١/٢٣

١) لما كان بين من مطالعة محضر جلسة ١٩٧٥/٢/٦، أن من بين ما أبداه الدفاع عن الطاعنين أن جوبهم قد لا تصح لكمية المخدر الكبيرة المضبوطة مع كل منهم، ونمى على النيابة لعودها عن تحقيق ذلك وخلص منه إلى أنه نقض يفيد منه التهمون، دون أن يطلب إلى المحكمة إتخاذ إجراء معين في هذا الخصوص، فإن ما أثاره الدفاع فيما سلف لا يبدو أن يكون تمييزاً لتحقيق الذي في المرحلة السابقة على المحاكمة لما لا يصح أن يكون سبباً للطعن على الحكم.

٢) ليس للطاعنين النعى على المحكمة لعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها ولم تر ترى هي حاجة إلى إجرائه بعد أن إطمأنت إلى صحة الواقعة كما رواها الشهود.

٣) من المقرر أن قرار المحكمة الذي تصدره في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يبدو أن يكون قراراً تحضرياً لا تولد عنه حقوق للمصوم توجب حتماً العمل على تنفيذه صوماً لهذه الحقوق - لما كان ذلك - وكان الحكم قد أفصح عن إطمئنانه إلى أن التفتيش كان لاحقاً على الإذن الصادر به، إستناد إلى وقت صدور الإذن والمواقف المبينة بملف الأحوال عند الانتقال لضبط الواقعة وعند العودة ملحقاً بذلك عن حالة شهود النفي ولا ينال من إطمئنان المحكمة قرارها بتأجيل نظر الدعوى وحسم الإحراز دون أن ينفذ هذا القرار حتى فصلت فيه.

٤) الدلع بصور الإذن بالتفتيش بعد الضبط إنما هو دفاع موجه، - لما كان ذلك - فإنه يكفى للرد عليه إطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط بناء على الإذن أخذاً بالأدلة التي أوردتها، ولا يجب الحكم بعد ذلك علوه من مواقف تخوير محضر التحريات أو صدور الإذن أو واقعة الضبط أو التفتيش.

٥) للمحكمة أن تعول على شهود الإثبات وتعرض عن حالة شهود النفي دون أن تكون ملزمة بالإشارة إلى اقترانهم أو الرد عليها رداً صريحاً، ولضأها بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت التي ينتهها يفيد دلالة أنها أطرحت شهادتهم ولم تر الأخذ بها.

٦) الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائل العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة للواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يتألفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق.

٧) أن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله منزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن به في معتق.

٨) متى أعدت المحكمة بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد إطراحها لجميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، لما كان ذلك وكانت المحكمة قد إطمأنت إلى أقوال الضباط الثلاثة وصحة تصويرهم للواقعة - بما تتوافر به حالة التلبس بالجريمة - فإن ما يشوه الطاعنون في ذلك إنما ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل، وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلته فيه أو مصادرة عقيدته في شأنه أمام محكمة النقض.

٩) إن المادتين ٣٤، ٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلين بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٢ المتعلق بضمان حريات المواطنين - قد أجازتا لأمر الضبط القضائي في أحوال التلبس بالجنايات أو الجنح المالعاب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر، أن يقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على إتهامه، فإذا لم يكن حاضراً جاز للمأمور إصدار أمر بضبطه وإحضاره، كما حوله المادة ٤٦ من القانون ذاته، بتفتيش المتهم في الحالات التي يجوز فيها القبض عليه قانوناً.

١٠) إن التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها، مما يبيح للمأمور الذي شاهده وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وأن يجري تفتيشه بغیر إذن من النيابة العامة. لما كان ذلك وكان الحال في الدعوى المطروحة أنه لما دخل الضباط الثلاثة منزل الطاعن الأول - المأذون بتفتيش شخصه ومسكنه - وجدوه بفناءه يجالس الطاعنين الآخرين، بينما كان الطاعن الثاني يحمل مزاناً بإحدى كفتيه كمية مخدر من الحشيش، ومن ثم فقد قامت الدلائل الكافية على مساهمة الطاعنين الثلاثة في ذات الجريمة وهو ما يجوز معه للمأمور الضبط القضائي القبض عليهم وتفتيشهم ويكون الطعن بأن المحكمة قد تناقضت عن تفتيش غير المساهمين فيها وارداً على غير محل.

١١) إن طريقة تنفيذ إذن التفتيش موكولة إلى رجل الضبط المأذون له بغيرها تحت إشراف سلطة التحقيق ورقابة محكمة الموضوع فله أن يتخذ من وسائل التحوط ما يمكنه من تحقيق الغرض من التفتيش المأذون له به وأن يستعين في ذلك بأعوانه من رجال الضبط القضائي أو بغيرهم من رجال السلطة العامة بحيث يكونون على مرأى منه وتحت بصره.



١٢) لما كان إذن النيابة العامة بالتفتيش قد صدر كتابة، وقد أجاز لمأمور الضبط القضائي الذي ندب للتفتيش أن يندب غيره من مأموري الضبط لإجرائه، فإنه لا يشترط في أمر الندب الصادر من المندوب الأصل لغيره من مأموري الضبط القضائي أن يكون ثابتاً بالكتاب، لأن من يجرى التفتيش في هذه الحالة لا يجريه باسم من ندبه له وإنما يجريه باسم النيابة العامة الأمرة.

١٣) من المقرر أن توافر قصد التجارب هو من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب، ما دام تقديرها سائفاً.

#### الطعن رقم ٨٣٣ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٧٨٥ بتاريخ ١٩٧٨/١١/١٦

جرى قضاء هذه المحكمة على أن تفتيش الأمعة والأشخاص الذين يدخلون إلى الدائرة الجمركية أو يخرجون منها أو يمرون بها هو ضرب من الكشف على أفعال التهريب، يستهدف به الشارع صالح الخزانة ويعبره موظفو الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبطية القضائية في أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم فبرد قيام مظنة التهريب فيمن يوجدون بمنطقة المراقبة، دون أن يتطلب الشارع توافر قبود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية وإشروط وجود الشخص المراد تفتيشه في إحدى الحالات المقررة له في نطاق الفهم القانوني للمبادئ المقررة في هذا القانون.

#### الطعن رقم ١٤٣٨ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٤٤٨ بتاريخ ١٩٨١/٥/٤

من المقرر في صحيح القانون أن إجراءات الاستدلال أيما كان من يمارسها لا تتحرر من إجراءات الخصومة الجنائية بل هي من الإجراءات الأولية التي لا يرد عليها قيد الشارع في توقفها على الطلب رجوعاً إلى حكم الأصل في الإطلاق وتخريباً للمقصود من خطاب الشارع بالإمضاء وتغديداً لحضي الدعوى الجنائية على الوجه الصحيح دون ما يسبقها من الإجراءات الممهدة لنشوتها، إذ لا يملك تلك الدعوى أصلاً غير النيابة العامة وحدها. لما كان ذلك وكانت المادة الثالثة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان تجيز لمأمور الضبط القضائي تفتيش مصانع الدخان ومخازنه وحوانيت بيعه في أي وقت كما أن له الحق في أخذ عينات من أنواع الأدخنة الموجودة بالمصنع أو المخزن لتعليقها، فإن أعمال الاستدلال التي قام بها مفتش الإنتاج تكون قد تمت إستناداً إلى الحق المحول أصلاً لرجل الضبط القضائي مما لا يرد عليها قيد الشارع في توقفها على الطلب.

#### الطعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٢٦٢ بتاريخ ١٩٨٠/٢/٢٤

من المقرر أنه لا تترتب على مأموري الضبط القضائي ومرعوسهم فيما يقومون به من التحري عن الجرائم بقصد إكتشافها ولو إغفلوا في سبيل ذلك التفتي وانتحال الصفات حتى يأنس الجنائي لهم وبأن جانبهم

فمسيرة رجال الضبط للجناة بقصد ضبط جريمة يقرؤها لا يخالف القانون ولا يعد تعريضاً منهم للجنة ما دام أن إرادة هؤلاء تبقى حرة غير معدومة وما دام أنه لم يقع منهم تعريض على ارتكاب هذه الجريمة.

الطعن رقم ٢٣٨٤ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٥٣٤ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢١

من الواجبات المفروضة قانوناً على مأموري الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم أن يقبلوا التبليغات والشكاوى التي ترد إليهم بشأن الجرائم وأن يقوموا بأنفسهم أو بواسطة مرؤسيهم بإجراء التحريات اللازمة عن الوقائع التي يعلمون بها بأي كيفية كانت وأن يستحصلوا على جميع الإيضاحات والإستدلالات المؤدية لثبوت ونفي الوقائع المبلغ بها إليهم أو التي يشاهدونها بأنفسهم، كما إن المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية تحول مأموري الضبط القضائي إنشاء جمع الإستدلالات أن يسموا أقوال من يكون لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية ومركبيها وأن يسألوا المتهم عن ذلك، ولما كان استدعاء مأمور الضبط القضائي للطاعن بسبب إتهامه في جريمة سرقة لا يعدو أن يكون توجيه الطلب إليه بالحضور لسؤاله عن الإتهام الذي حام حوله في نطاق ما يتطلبه جمع الإستدلالات ولا يقدح في ذلك أن يتم هذا الاستدعاء بواسطة أحد رجال السلطة العامة طالما أنه لم يتضمن تعريضاً مادياً للمستدعى يمكن أن يكون فيه مساس بحريته الشخصية أو تقييد لها مما قد ينتج حينئذ إجراء القبض المظنون على مأمور الضبط القضائي إذا لم تكن الجريمة في حالة تلبس، وإذا كانت المحكمة قد إطمأنت - في حدود سلطتها التقديرية - إلى أن استدعاء الطاعن لم يكن مقروناً بإكراه ينتقص من حريته فإن رفضها للدفع بطلان القبض. يكون سليماً بما تنطى معه قالة الخطأ في القانون.

الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٢٥٣ بتاريخ ١٩٨١/٣/١٩

- لما كان البين من إستقراء نصوص المواد من ٢٦ إلى ٣٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك أن الشارع منح موظفي الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائي في أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية، أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية، إذا قامت لديهم دواعي الشك في البضائع والأمتعة أو مظنة التهريب فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق وأن الشارع بالنظر إلى طبيعة التهريب الجمركي وصلته المباشرة بصالح الخزنة العامة ومواردها أو بمدى الإحرام الواجب للقيود المنظمة للإستيراد والتصدير لم يتطلب بالنسبة للأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية أو إشراف وجود المراد تفتيشه في إحدى الحالات المقررة له في نطاق الفهم القانوني للمبادئ المقررة في القانون المذكور بل يكفي أن يقوم لدى الموظف المنوط بالمراقبة والتفتيش في تلك المناطق حالة تنم عن شبهة توافر التهريب

الجمركى فيها فى الحدود المرف بها فى القانون حتى يثبت له حق الكشف عنها فإذا هو عثر أثناء التفتيش الذى يجريه على دليل يكشف عن جريمة غير متحركة معاقب عليها فى القانون العام فإنه يصح الإستدلال بهذا الدليل أمام المحاكم فى تلك الجريمة لأنه ظهر أثناء إجراء مشروع فى ذاته ولم ترتكب فى سبيل الحصول عليه أية مخالفة.

- من المقرر طبقاً لنص المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن لمأمور الضبط القضائي أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة إليه دون أن - يستجوبه تفصيلاً وأن يكتب فى محضره ما يجيب به المتهم بما فى ذلك إعرافه بالتهمة.

#### الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٧٤٢ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٩

لما كان القانون لا يوجب حقاً أن يعثر رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات والأبحاث التى يؤسس عليها الطلب بالإذن له بتفتيش الشخص أو أن يكون على معرفة شخصية سابقة به، بل أنه لا يستعين فيما يجريه من تحريات أو أبحاث أو ما يتخذ من وسائل التفتيش بمعاونه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين ومن يتولون إبلاغه عما وقع بالفعل من جرائم، ما دام أنه قد إلتفت شعاعاً بصحة ما نقلوه إليه ويصدق ما تلقاه عنهم من معلومات، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكافيتها لإصدار أمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع إذا كانت هذه الأخيرة قد إلتصت بجدية الإستدلالات التى بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسوية إجراءاته - فلا محظ عليها فى ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون، ولما كان إيراد إسم المأذون بتفتيشه محلاً من إسم والده فى محضر الإستدلالات لا يقدح فى جدية ما تضمنه من تحريات، وإذا كانت المحكمة قد سوت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع بطلانه لعدم جدية التحريات التى سبقته بأدلة منتجة لها أصلها الثابت فى الأوراق. فإنه لا يبرز المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض.

#### الطعن رقم ١٣٩٤ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٨٤٣ بتاريخ ١٩٨١/١١/١٠

لما كان عدم إلتزام مأمور الضبط القضائي ما نصت عليه المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية من إثبات كل إجراء يقوم به فى محضر بين وقت إلتخاذ الإجراء وتاريخه ومكان حصوله ليس من شأنه إهدار قيمة المحضر الذى حرره كله كمنصهر من عناصر الإثبات وإنما يخضع تقدير سلامة الإجراءات فيه لمحكمة الموضوع.

الطعن رقم ١٨٣٨ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٨٦ بتاريخ ١٩٨٢/٢/١٠

مضى كانت المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧١ قد أسبغت في فقرتها الثانية على ضباط الشرطة صفة مأمورى الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم وإذا كان الثابت من الإطلاع على المقررات المضمومة أن - ضابط مباحث شرطة ميناء بورسعيد هو الذى قام بإجراءات الضبط والتفتيش في نطاق دائرة اختصاصه مستعيناً في ذلك ببعض زملائه من مأمورى الضبط القضائي وبعض مرؤوسيه من رجال الشرطة السريين حيث تم بمعرفة وتحت إشرافه العثور على البضائع الموقوفة بالشروع في تهريبها دون أداء الرسوم الجمركية المقررة عليها وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه بالبراءة وما لزم عنه من رفض الدعوى المدنية على سند من بطلان إجراءات الضبط والتفتيش وما أسفرت عنه من دليل بقالة أنها لم تتخذ بمعرفة أحد مأمورى الضبط القضائي فإنه يكون قد تعيب بمخالفة الثابت في الأوراق، ولا يقدح في ذلك أن يكون مأمور الضبط القضائي قد إستعان في إجراء الضبط والتفتيش بمساعديه من غير مأمورى الضبط القضائي ما دام الثابت أنهم عملوا تحت إشرافه.

الطعن رقم ٤٤٨٥ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٢٥٨ بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٤

لما كان الأصل أن اختصاص مأمورى الضبط القضائي مقصور على الجهات التي يؤدون فيها وظائفهم طبقاً للمادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية فإذا خرج المأمور عن دائرة اختصاصه فإنه يعتبر من رجال السلطة العامة الذين أشار إليهم الشارع في المادة ٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية، وأنه لا يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يتجاوز اختصاصه المكاني إلا لضرورة وكان ما أورده الحكم المطعون فيه لا يواجه دفاع الطاعين في هذا الصدد وهو دفاع جوهري يتعين على المحكمة أن تعرض له وترد عليه بالقبول أو الرفض بأسباب سائفة، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور.

الطعن رقم ١٨٧٤ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٧١٦ بتاريخ ١٩٨٢/٦/١٥

إختصاص مأمورى الضبطية القضائية مقصور على الجهات التي يؤدون فيها وظائفهم، فإذا خرج المأمور عن دائرة اختصاصه لا تكون له سلطة ما وإنما يعتبر فرداً عادياً، وهى القاعدة العامة لأداء كل وظيفة رسمية. ولا يغير من ذلك صدور إنداب من النيابة المختصة إليه في إجراء ذلك التفتيش إذ شرط صحة التفتيش الحاصل بناء على هذا الإذن أن يكون من إجراء من مأمورى الضبطية القضائية وهو لا يعتبر كذلك إذا ما خرج عن دائرة اختصاصه. إلا أنه متى إستوجبت ظروف التفتيش ومقتضياته متابعة الإجراءات وامتدادها خارج تلك الدائرة أو كانت هناك ظروف إستطارية مفاجئة أو حالة ضرورة دعت

مأمور الضبط القضائي إلى مجاوزة حدود اختصاصه المكنى للقيام بواجبه المكلف به فإن هذا الإجراء منه أو من يندبه له تكون صحيحة.

الطعن رقم ٣٥٣٦ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٩٦٢ بتاريخ ١٢/٨/١٩٨٢

- من المقرر طبقاً لنص المادة ٢٨ من قانون الإجراءات الجنائية أن لمأمور الضبط القضائي أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة إليه دون أن يستجوبه تفصيلاً وأن يثبت في محضره ما يوجب به التهمة بما في ذلك إعرافه بالتهمة ويكون هذا المحضر عنصراً من عناصر الدعوى للمحكمة أن تستند إلى ما ورد به ما دام قد عرض مع باقي أوراق الدعوى على بساط البحث في الجلسة ولها أن تعمل على ما تضمنه محضر جمع الاستدلالات من إعراف ما دامت قد إطمأنت إليه.

- من مهمة مأمور الضبط القضائي بمقتضى المادة ٢١ من قانون الإجراءات الجنائية الكشف عن الجرائم والتوصل إلى مرتكبيها وكل إجراء يقوم به في هذا السبيل يعتبر صحيحاً منتجاً لأثوره ما دام لم يتدخل بفعله في خلق الجريمة أو التحريض على مقارفتها وطالما بقيت إرادة الجاني حرة غير معدومة.

الطعن رقم ٤٤٢٤ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٩٣٧ بتاريخ ٣٠/١١/١٩٨٢

لأمور الضبط القضائي إذا ما تعيب عن مقر عمله لقيامه بعمل آخر أن يصدر أمراً عاماً لمساعدته يتخذ ما يلزم من إجراءات الاستدلال وذلك حرصاً على حريات الناس التي أراد القانون المحافظة عليها.

الطعن رقم ٥٣١٤ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ١٠٧ بتاريخ ١٨/١/١٩٨٣

من المقرر طبقاً لنص المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن لمأمور الضبط القضائي أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة إليه دون أن يستجوبه تفصيلاً وأن يثبت في محضره ما يوجب به التهمة بما في ذلك إعرافه بالتهمة ويكون هذا المحضر عنصراً من عناصر الدعوى تحقق النيابة ما ترى وجوب تحقيقه منه.

الطعن رقم ٥٣٥٢ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ٣٤٤ بتاريخ ١٣/٣/١٩٨٣

لما كان ما يثيره الطاعن بشأن الدور الذي قام به رجال الشرطة في الدعوى والإجراءات التي اتخذت لضبط الواقعة - ياتفاقهم مع الشاهد... مردوداً بأن تلك الإجراءات لم تكن بقصد التحريض على ارتكاب الجريمة بل كانت لإكتشافها وليس من شأنها أن تؤثر في قيام الجريمة ذاتها.

الطعن رقم ٥٤٦٢ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ١٠٣٨ بتاريخ ٢٢/١٢/١٩٨٢

- لما كان من المقرر أن من الواجبات المفروضة قانوناً على مأموري الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم أن يقبلوا التبليغات التي ترد إليهم بشأن الجرائم وأن يقوموا بأنفسهم أو بواسطة مرءوسهم بإجراء

التحريرات اللازمة عن الوقائع التي يعلمون بها بأى كيفية كانت وأن يستحصلوا على جميع الإيضاحات والإستدلالات المؤدية لثبوت أو نفي الوقائع المبلغ بها إليهم، أو التى يشاهدونها بأنفسهم كما أن المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية تحول مأمورى الضبط القضائى أثناء جمع الإستدلالات أن يسموا أقوال من يكون لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية ومرتكيها وأن يسألوا المتهم عن ذلك. ولما كان توجه مأمورى الضبط القضائى إلى الطاعن وسؤاله عن الإتهام الذى حام حوله فى نطاق ما أسفرت عنه التحريات وما يتطلبه جمع الإستدلالات لا يعتبر بمجرد تعرضه مادياً فيه مساس بحريته الشخصية.

— من المقرر أن الإستجواب الذى حظره القانون على غير سلطة التحقيق هو مجابهة المتهم بالأدلة المختلفة لبله ومناقشته مناقشة تفصيلية كما يفندها إن كان منكراً للتهمة أو يعترف بها إن شاء الإعراف.

#### الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٥٣ مكتب قضاى ٣٤ صفحة رقم ٧٥٩ بتاريخ ١٣/٦/١٩٨٢

لما كانت المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٣ قد منحت الضباط العاملين بمصلحة الأمن العام سلطة الضبط بصفة عامة شاملة، مما مؤدها أن يكون فى متناول اختصاصهم ضبط جميع الجرائم ما دام أن قانون الإجراءات الجنائية حينما أحصى عليهم صفة الضبط القضائى لم يرد أن يقيدوا بهم بأى قيد أو محدد من ولايتهم ليجعلها قاصرة على نوع معين من الجرائم لإعتبارات قدرها تحقيقاً للمصلحة العامة وتلك الولاية بحسب الأصل إنما تنبسط على جميع أنواع الجرائم حتى لو كانوا يعملون فى مكاتب أخرى لأنواع معينة من الجرائم ولا ينال من هذا النظر ما إشتمل عليه قرار وزير الداخلية بتنظيم مصلحة الأمن العام وتحديد اختصاص كل إدارة منها، فهو محض قرار نظامى لا يشمل على ما يحس أحكام قانون الإجراءات الجنائية وليس معه ما يحول وزير الداخلية من إصدار قرارات بمنح صفة الضبط القضائى أو سلب أو تغيير هذه الصفة عن ضابط معين بالنسبة لنوع أو أنواع معينة من الجرائم. لما كان ذلك، وكانت المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية المشار إليها فضلاً عن أنها منحت الضباط العاملين بمصلحة الأمن العام سلطة عامة وشاملة فى ضبط جميع الجرائم لأنها كذلك قد حولتهم هذه السلطة فى كافة أنحاء الجمهورية، فإن قيام محرر محضر الضبط وهو مفتش بمصلحة الأمن العام بإدارة مكافحة جرائم الأموال العامة بدائرة قسم العجوزة إنما كان يمارس اختصاصاً أصيلاً نوعياً ومكانياً بوصفه من رجال الضبط القضائى بناء على إذن صادر له من قلمه قانوناً ولم يجاوز حدود اختصاصه الذى ينسب على كل أنحاء الجمهورية.

الطعن رقم ٢١٧٤ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ٩٤٠ بتاريخ ١٠/١١/١٩٨٣

لما كان التفتيش الذي يجرمه القانون على رجال الضبطية القضائية هو الذي يكون في إجرائه إعتداء على الحرية الشخصية أو إنتهاك حرمة المساكن فيما عدا أحوال التلبس والأحوال الأخرى التي منحهم فيها القانون حق القبض والتفتيش بنصوص خاصة، على أن القيود الواردة على حق رجل الضبط القضائي في إجراء القبض والتفتيش بالنسبة إلى السيارات إنما تنصرف إلى السيارات الخاصة بالطرق العامة فتحول دون تنفيذها أو القبض على ركبائها إلا في الأحوال الإستثنائية التي رسمها القانون طالما هي في حوزة أصحابها. أما بالنسبة للسيارات المعدة للإيجار - كالسيارة التي ضبط بها المخدر فإن من حق مأمور الضبط القضائي إيقافها أثناء سيرها في الطرق العامة للتحقق من عدم مخالفة أحكام قانون المرور.

الطعن رقم ٥٧٨٧ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ١٨٢ بتاريخ ١٥/٣/١٩٨٤

لما كان ذلك وكان يبين من نص المادة ٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧١ أن مأموري الضبط القضائي ذوي الإختصاص العام بعضهم ذوو إختصاص خاص مقصور على جرائم معينة تحددها لهم طبيعة وظائفهم والحكمة التي من أجلها أسبغ القانون عليهم وعلى الهيئات التي ينتمون إليها كياناً خاصاً يميزهم عن غيرهم وهم الذين عنتهم المادة ٢٣ عندما أوردت بعد وضع قائمة مأموري الضبط السالف ذكرهم قولها " ويجوز بقرار من وزير العدل بالإتشاق مع الوزير المختص تحويل بعض الموظفين صفة مأموري الضبط القضائي بالنسبة إلى الجرائم التي تقع في دائرة إختصاصهم وتكون متعلقة بأعمال وظائفهم ". كما نصت المادة ٤٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين على أن يتولى إثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم بقانون مأموري الضبط القضائي والموظفون الذين يندبهم وزير التموين لهذا الغرض ويكون لهم في أداء هذا العمل صفة الضبطية القضائية ويكون لهم في جميع الأحوال الحق في دخول المصانع والمحال والمخازن وغيرها من الأماكن لصنع أو بيع أو تخزين المواد المشار إليها في هذا المرسوم بقانون أو القرارات الصادرة تنفيذاً له.

الطعن رقم ٦٤٢٦ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٢٢٧ بتاريخ ٢٩/٢/١٩٨٤

إن المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ تحول لمأمور الضبط القضائي في الجنابات، والجنيح التي يعاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر، إذا كانت في حالة تلبس، أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على إتهامه.

الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٦٥٨ بتاريخ ١٤/١٠/١٩٨٤

لما كان الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - قد تناول الدفع بطلان القبض على الطاعن وإطراحه إستناداً إلى نص المادتين ٣٤، ٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية باعتبار أن ما اتخذته الضابط من إجراءات مع الطاعن كان من قبيل الإجراءات التحفظية منعاً من هروبه، وكان ما خلص إليه الحكم فى هذا الصدد صحيح فى القانون، ذلك أن من الواجبات المفروضة قانوناً على مأمورى الضبط القضائى فى دوائر اختصاصهم أن يقبلوا التبليغات والشكاوى التى ترد إليهم بشأن الجرائم وأن يقوموا بأنفسهم أو بواسطة مرءوسهم بإجراء التحريات اللازمة عن الوقائع التى يعلمون بها بأى كيفية كانت وأن يستحصلوا على جميع الإيضاحات والإستدلالات المؤدية لثبوت أو نفي الوقائع المبلغ بها إليهم أو التى يشاهدونها بأنفسهم كما أن المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية تحول مأمورى الضبط القضائى أثناء جمع الإستدلالات أن يسمعوا أقوال من يكون لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية ومركبتها وأن يسألوا المتهم عن ذلك، ولما كان إستدعاء مأمور الضبط القضائى للطاعن بسبب إتهامه فى جريمة سرقة لا يمدد أن يكون توجه الطلب إليه بالتحضر لسؤاله عن الإتهام الذى حام حوله فى نطاق ما يتطلبه جمع الإستدلالات والتحفظ عليه منعاً من هروبه حتى يتم عرضه على النيابة العامة فى خلال الوقت المحدد قانوناً، وإذ إلتزم الحكم الابتدائي هذا النظر فى الرد على الدفع المبدي من الطاعن بطلان القبض فإنه يكون سليماً بما تنصى معه قالة الخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٠١١ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٨٢٩ بتاريخ ٢٦/١١/١٩٨٤

١) إن الشارع إذ عاقب فى المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ على جلب المواد المخدرة فقد دل على أن المراد بجلب المخدر فى الأصل هو إستيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظاً فى ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان الجالب قد إستورده لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الحد الجرمكى قصداً من الشارع إلى القضاء على إنتشار المخدرات فى المجتمع الدولى، وإذ كان إستيراد المواد المخدرة لا يعدو فى واقع الأمر أن يكون حيازة مصحوبة بالنقل عبر الحدود إلى داخل أراضى الجمهورية فهو فى مدلوله القانونى الدقيق ينطوى ضمناً على عنصر الحيازة إلى جانب دلالة الظاهرة عليها. وكان لا بشرط لإعتبار الجانى حائزاً لمادة مخدرة أن يكون محرراً مادياً للمادة المخدرة بل يكفى لإعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطاً عليها ولو لم تكن فى حيازته المادية أو كان المحرز للمخدر شخصاً غيره، وكانت المادة ٣٩ من قانون العقوبات إذ نصت على أن يحترق فاعلاً فى الجريمة من يدخل فى إرتكابها إذا كانت تتكون من



جلة أعمال إياتي عمداً عملاً من الأعمال المكونة لها فقد دلت على أن الجريمة إذ تركزت من عدة أفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقاً لخطة تنفيذها فإن كل من تدخل في هذا التنفيذ بقدر ما يعد فاعلاً مع غيره فيها ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها متى وجدت لدى الجاني نية التدخل تحقيقاً لغرض مشكوك هو الغاية النهائية من الجريمة بحيث يكون كل منهم قد قصد قصد الفاعل معه في إيقاع تلك الجريمة المعنية وأسهم فعلاً بدور في تنفيذها.

٢) من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، وأن القانون لا يشترط شكلاً معيناً لإذن التفتيش فلا ينال من صحته خلوه من بيان إسم المأذون بتفتيشه كاملاً أو صفته أو صناعته أو محل إقامته ولا الخطأ في اسمه طالما أنه الشخص المقصود بالإذن.

٣) من المقرر أن الدفع بصور الإذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعاً موضوعياً يكفي للرد عليه إطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الإذن أخذاً منها بالأدلة السانفة التي أوردتها وكان الحكم المطعون فيه قد رد على هذا الدفع بقوله " وحيث أنه بالنسبة للدفع بطلان القبض والتفتيش لحصولهما قبل صدور إذن النيابة العامة فمردود عليه بأن الثابت من أوراق الدعوى وأقوال شهود الإثبات الذين تظمن المحكمة إلى أقوالهم أن إذن النيابة قد صدر في الساعة السادسة من مساء يوم..... وأن الضبط والتفتيش لما في الساعة السابعة والنصف من مساء نفس اليوم ومن ثم لا تعود المحكمة على هذا الدفع الذي جاء قولاً مرسلاً عارياً من دليله ". وكان ما راد به الحكم على الدفع سالف الذكر سائفاً لإطراحه، فإن نعى الطاعنين المذكورين على الحكم في هذا الشأن يكون على غير أساس.

٤) من المقرر أن القانون وإن أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المسعوبة للعقوبة والظرف التي وقعت فيها وأن يورد مؤدى الأدلة التي يستخلص منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها إلا أنه لم يوسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة والظروف التي وقعت فيها.

٥) التفتيش المظنون هو الذي يقع على الأشخاص والمساكن بغیر مرور من القانون، أما حرمة الجراج فمستمدة من إتصاله بشخص صاحبه أو مسكنه، وإذن فما دام هناك أمر من النيابة العامة بتفتيش أحدهما أو كليهما فإنه يشمل بالضرورة ما يكون متصلاً به والجراج كذلك، لما كان ذلك، فإن إطلاق القول ببطلان تفتيش الجراج لعدم التنصيص عليه صراحة في الأمر يكون على غير سند من صحيح القانون.

٦) متى كان البين من الحكم المطعون فيه أنه قد صدر إذن من النيابة بتفتيش شخص ومسكن الطاعن الأول فضلاً عن السيارة المين رقمها بالحكم، فإن تفتيش الجراج الخاص به سواء أكان ملحقاً بمسكنه أم غير ملحق به - يكون صحيحاً، ومن ثم فلا جدوى للطاعنين الأول والثاني من تعيمهما على الحكم غطاءه

لجما أسنده إلى معانة النيابة من أن الجراج ملحق بالسكن، إذ يفرض وقوع الحكم في هذا الخطأ المدعى به فإنه لا يصح لما هو مقرر من أن الخطأ في الإسناد الذي يجب الحكم هو الذي يقع فيما هو مؤثر في عقيدة المحكمة التي خلصت إليها.

(٧) لما كان من المقرر أنه وإن كان الأصل أن الأحكام في المواد الجنائية إنما تبني على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة في الجلسة وتسمع فيها الشهود متى كان سماعهم مكنأ، إلا أن المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية - المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ - تحول المحكمة الإستفتاء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك يستوى أن يكون القبول صريحاً أو ضمناً بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه، وهي وإن وردت في الباب الثاني من الكتاب الثاني من ذلك القانون الخاص بمحاكم المخالفات والجنح إلا أن حكمها واجب الإتياع أمام محاكم جنابات عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٢٨٩ من القانون ذاته، وإذا كان الثابت من محاضر جلسات المحكمة أن المدافعين عن الطاعنين تنازلوا صراحة بجملة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٣ عن سماع الشهود إكفاء بتلاوة أقوالهم بالرغم من حضور شاهدي الإثبات الخامس والسابع بتلك الجلسة، فإنه لا تترتب على المحكمة إن هي قضت في الدعوى دون سماع الشهود - الحاضر منهم والغائب - ومن ثم فإن معنى الطاعن الثاني على الحكم في هذا الصدد لا يكون له محل.

(٨) لما كان البين من محضر جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٣ سالف الذكر أنه وإن كان الأستاذ..... المأني قد تولى الدفاع عن الطاعنين الأول والثاني إلا أن الأستاذ..... المأني قد صرح بترك المرافعة عن الطاعن الأول لزملائه وإقتصر بعد ذلك على المرافعة عن الطاعن الثاني وحده، كما تولى محام ثالث المرافعة عن الطاعن الأول، ومن ثم فإن كلاً من الطاعنين الأول والثاني قد إنصرف بالدفاع عنه محام تسنى له أن يبدى ما يحل له من أوجه الدفاع في نطاق مصلحة موكله الخاصة دون غيرها بما تنفي معه مظنة الإخلال بحق أيهما في الدفاع، ويضحي معنى الطاعن الثاني على الحكم في هذا الشأن غير ذي وجه.

(٩) لما كان ما يثيره الطاعن الرابع من تحويل الحكم على إعراله الذي عدل عنه بالجلسة مردوداً بما هو مقرر من أن للمحكمة أن تأخذ بإعراف المتهم ولو كان وارداً بمحضر الشرطة متى إطمأنت إلى صدقه ومطابقته للواقع ولو عدل عنه في مراحل التحقيق الأخرى دون بيان السبب، وكان البين من محاضر جلسات المحكمة أن الطاعن الرابع وإن أثار أمام هيئة سابقة بجملة ١٧ من يولييه سنة ١٩٨٣ دعوى الإكراه بالضرب ودفع المدافع عنه بتلك الجلسة ببطان الإعراف المعزو إليه للإكراه الواقع عليه، إلا أنه عاد بجملة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٣ التي أختتمت بصدر الحكم المطعون فيه وقرر ما يفيد عدوله عن هذا الدفع بقوله أن بطان الإعراف مردد وجود الطاعن حين سؤاله بإدارة المخدرات وهو مكان يوحى

بالتهديد والإرهاب ومن لم يبدو معنى الطاعن الرابع على الحكم بعدم التعرض لما أثاره من تعيب الإعراف ولا محل له، لما هو مقرر من أن مجرد تواجد المتهم أمام رجال الشرطة وعشيته منهم لا يعد قرين الإكراه المبطل لإعوانه لا معنى ولا حكماً ما دام سلطان رجال الشرطة لم يستطل إليه بالأذى مادياً كان أو معنوياً.

١٠) لما كان من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بقصى أسباب إعفاء المتهم من العقاب في حكمها ما لم يدفع به أمامها، وكان بين من يحضر الجلسة الأخيرة للمحاكمة أن الطاعن الرابع لم يتمسك بإعفائه من العقاب عملاً بالمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فلا يكون له أن ينهى على حكمها إغفاله التحدث عن ذلك.

١١) لما كان من المقرر أن المحكمة لا تكون ملزمة بالرد على الدفاع إلا إذا كان من قدمه قد أصر عليه. وإذا كان الطاعن الرابع لم يتمسك أمام الهيئة الجديدة التي نظرت الدعوى وأصدرت الحكم المطعون فيه بإعفائه من العقاب فلا يكون له أن يطالب هذه الهيئة بالرد على دفاع لم يبد أمامها، ومن ثم يكون معنى الطاعن الرابع على الحكم في هذا الخصوص غير قويم.

١٢) لما كانت المادتان ٣٤، ٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلتان بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ المتعلق بضممان حريات المواطنين - قد أجازتا لأمور الضبط القضائي في أحوال التلبس بالجنايات أن يقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على إتهامه، فإذا لم يكن حاضراً جاز للمأمور إصدار أمر بقبضه وإحضاره كما يحوله المادة ٤٦ من القانون ذاته فتفتش المتهم في الحالات التي يجوز فيها القبض عليه قانوناً.

١٣) تقدير توافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من الأمور الموضوعية البحتة التي توكل بداءة لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديره خاضعاً لرقابة سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع - وفق الوقائع المعروضة عليها بغير مضغ، ما دامت النتيجة التي إنتهت إليها تتفق منطقياً مع المقدمات والوقائع التي أثبتتها في حكمها، كما أن التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها.

١٤) من المقرر أن الدفع الذي تلتزم المحكمة بتحقيقه والرد عليه هو الذي يبدى صراحة أمامها دون غيره من القول المرسل الذي لم يقصد به سوى مجرد التشكيك فيما إطمأنت إليه من أدلة البوت، ليس للطاعن الخامس من بعد أن ينهى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثره أمامها.

١٥) لما كان من المقرر أن محكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال المتهم على متهم آخر ولو كانت واردة في محضر الشرطة متى إطمأنت إلى صدقها ومطابقتها للواقع ولو عدل عنها في مراحل التحقيق الأخرى.

١٦) لما كان وزن أقوال الشاهد وتعمل القضاء عليها إنما مرجعه إلى محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض، فإن ما يثيره الطاعن الخامس في شأن أقوال الطاعن الرابع في حقه التي عول عليها الحكم ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز إثارته أمام هذه المحكمة.

الطعن رقم ٣٤٩٥ لسنة ٥٤ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ٦٣٦ بتاريخ ١٩٨٤/١٠/٨

لما كان ما أثاره الدفاع بجلسة المحكمة من أن الضابط الذي قام بفتيش الطاعن الثاني هو المأذون له بالفتيش بينما قام ضابط أكبر منه رتبة بدخول المنزل لتنفيذ الإذن، وما رتبته على ذلك من الدفع بطلان الفتحش إنما هو دفاع قانوني ظاهر البطلان لا تلزم المحكمة بالرد عليه، لما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة من أنه إذا كانت عبارة الإذن غير قاصرة على إنداب الضابط المأذون له بالفتيش وحده وإنما جاءت شاملة لمن يعاونه من رجال الضبط القضائي - على النحو الوارد بأسباب الطعن - فإنه لا محل لقصر هؤلاء الأعوان على الرؤوسين وحدهم.

الطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤١ بتاريخ ١٩٣٧/٢/٨

لرجال البوليس دائماً حق فتيش الأشخاص الذي يجرون القبض عليهم طبقاً للقانون، فكلما كان القبض صحيحاً كان الفتحش صحيحاً والعكس بالعكس.

الطعن رقم ١٨٨٧ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١١٩ بتاريخ ١٩٣٧/١٢/٢٠

لرجل الضبطية القضائية، بمقتضى المادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات، أن يقبض على المتهم ويفتشه إذا وجدت قرائن قوية تدل على وقوع جريمة منه. وتقدير كفاية تلك القرائن موكول لرجل الضبطية ما دام من شأنها أن تسوغ ما رتب عليها.

الطعن رقم ١٩٠٨ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٨٩ بتاريخ ١٩٣٧/١١/١

الفتيش من إجراءات التحقيق القضائي لا يملكه إلا رجال التحقيق، ولا يجوز أن يتولاه رجال الضبطية القضائية إلا في أحوال معينة جاءت على سبيل الحصر في القانون. وفيما عدا هذه الأحوال فهم ممنوعون عنه إلا إذا إذن لهم فيه من السلطة القضائية المختصة. والإذن في الفتحش لغرض معين لا يصح تجاوزه لغرض آخر، ولكن إذا كان الضابط المرخص له في الفتحش لغرض محدد [البحث عن سلاح] قد شاهد عرضاً أثناء إجراءات هذا الفتحش جريمة قائمة [خشعاً منزوعاً في المكان الذي كان يفتشه] فثبت ذلك في محضره ليس في عمله هذا ما يمكن أن يظن عليه بإعتباره تجاوزاً لحدود الترخيص المطلق له، لأنه لم يتم بأي عمل إيجابي بقصد البحث عن الجريمة بل إنه شاهدها صفة فائتها بمقتضى واجباته القانونية.

الظعن رقم ٢٧ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٧١ بتاريخ ١٩٣٧/١٢/٢٠

إن المادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات حولت مأمور الضبطية القضائية في حالات معينة عدا حالات التلبس القبض على المتهم الذي توجد دلائل قوية على إتهامه. ومن هذه الحالات وجود قرائن دالة على وقوع جريمة منه. وظاهر من هذا النص أن تقدير تلك الدلائل هو من حق مأمور الضبطية القضائية يرجع فيه إلى نفسه بشرط أن يكون ما إرتكبن عليه منها يؤدي عقلاً إلى صحة الإتهام.

الظعن رقم ٦٤٦ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٨٦ بتاريخ ١٩٣٩/٣/١٣

إن القانون - على خلاف ما أوجبه بالنسبة للنابئة وقاضى التحقيق - لم يوجب أن يحضر مع مأمور الضبطية القضائية وقت مباشرة التحقيق وجمع الاستدلالات الموقعة به كاتب لتحرير ما يجب تحريره من المحاضر. ومؤدى ذلك أن مأمور الضبطية القضائية هو المستول وحده عن صحة ما دون محاضره. وما دام هو يوقع عليها إقراراً منه بصحتها، فلا يهم بعد ذلك إن كان حررها بقلمه مباشرة أو بواسطة الإسماعانة بألة ميكانيكية أو يد أجنبية لأن عدم مباشرته تحريرها يخلط يده لا يؤثر في إعتبار أنها محررة في حضرته وتحت بعيره.

الظعن رقم ٨٨٧ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٦٠ بتاريخ ١٩٤٠/٣/٢٥

لضابط البوليس متى وجدت لديه قرائن تدل على أن المتهم قد إرتكب جريمة إختلاس أن يفتش هذا المتهم بدون إذن من النابئة، لأن التفتيش في هذه الحالة من مستلزمات القبض المخول قانوناً بمقتضى المادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات للمأمور الضبطية القضائية عند وجود قرائن أحوال تدل على وقوع جريمة من التهم.

الظعن رقم ١٢٥٠ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٢٥٥ بتاريخ ١٩٤٣/٥/١٧

إذا كان أحد الجنود قد وافق مأمور الضبطية القضائية لمعاونته في عمله فكلفه هذا أثناء قيامه هو بالتفتيش أن يبحث تحت إشرافه في أحد الأمكنة المراد تفتيشها فإن عمله لا يكون باطلاً، لأنه في هذه الحالة إنما يعمل لحساب مأمور الضبطية القضائية.

الظعن رقم ١٠٠٠ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٤٩٨ بتاريخ ١٩٤٤/٦/٥

- إن الضمانات التى رأى الشارع إلتخاذها في تفتيش المساكن لم يقصد بها إلا المحافظة على حرمتها وعدم إباحة دخولها ما لم تكن ثمة ضرورة لذلك. فمتى كان للمأمور الضبطية القضائية بمقتضى الأوامر العسكرية الحق في تفتيش المساكن عن أسلحة أو مسروقات من متعلقات الجيش فإن هذا، لكونه يبيح له إجراء التفتيش في كل مكان يرى هى احتمال وجود تلك الأسلحة أو المسروقات فيه بأية طريقة يراها موصلة

للغرض، يتوله ضبط كل ما يصادفه مما يتعلق بالجرائم كافة. وإذن لمّاذا هو عشر على ورقة. ولو كانت صغيرة، بين طيات القرائن كان له أن يفحصها ليعرف ما بها، فإن وجد فيها مادة من المواد المخدرة كان حيال جريمة متلبس بها يجب عليه بضبط جسمها.

- إذا كان المتهم لم يدفع بأن الكونستابل الذى أجرى تفتيش مسكنه ليس مستكملاً للصفات التى إشتطها القانون لإعتباره من رجال الضبطية القضائية فلا يقبل منه أن يدفع بذلك لأول مرة أمام محكمة النقص، إذ هذا الدفع من الدفع الذى يقتضى الفصل فيها إجراء تحقيق سابق.

الطعن رقم ١٥٣٤ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٥٢١ بتاريخ ١٠/٢٣/١٩٤٤

ما دام الثابت أن المتهم هو الذى قدم بإرادته مختاراً الأوراق المقلدة إلى الشخص الذى دفعه مفتش المباحث للإتصال به وشراء تلك الأوراق، فإنه لا يقبل من المتهم فى تبرير مسئولته أن يطن بأن ما فعله المفتش هو عمل مخالف للنظام العام والأداب، إذ الإجراءات التى إتخذها مفتش المباحث لم يكن من شأنها التعريض على إرتكاب الجريمة بل إكتشافها، وهذا من صميم اختصاصات مأمورى الضبطية القضائية.

الطعن رقم ٨٨٥ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١٢٧ بتاريخ ١٥/٤/١٩٤٦

إن مأمورى الضبط القضائي ليس لهم أن يباشروا خارج الجهة التى هم معنون لها أى إجراء من إجراءات التحقيق المخولة لهم فى أحوال التلبس بالجريمة. فإذا كانت الحال مقتضية إتخاذ إجراء بجهة فى غير دائرة اختصاص المأمور فى صدد دعوى من اختصاصه تحقيقها فإنه يكون عليه أن يندب لذلك المأمور المختص بالعمل فى تلك الجهة لا أن يباشر هو تنفيذ الإجراء متدخللاً فى اختصاص غيره. إلا أنه إذا باشر هو الإجراء فلا بطلان : أولاً - لعدم وجود نص بالقانون فى هذا الصدد، فيما يختص بمأمورى الضبط القضائي. ثانياً - لأن المأمور هو صاحب الحق فى الأمر بالإجراء ذاته، أى أن الإجراء هو من أصل اختصاصه، فإذا ما دعت ظروف الاستعجال، وصحت له ظروفه، إلى أن يقوم هو بتنفيذ خشية ضياع الفرصة، فإن القول ببطلان عمله لا يكون له وجه. وخصوصاً أن النزع فى هذه الحالة لا يمكن أن يكون ملحوظاً له - عدا مراعاة واجبات اللياقة فيما بين ذوى الإختصاص - إلا توفير الوقت على صاحب الإختصاص الأصل بعدم مطالبته بالإنتقال إلى جهات بعيدة عنه. ومن المسلم أن من يملك تكليف غيره القيام بعمل نيابة عنه يملك أن يقوم هو ذاته به، فإن الإنابة، كالتوكيل، إنما شرعت بصفة أصلية للتوسعة لا للتقييد، ومباشرة الأصل بنفحة الإجراء كلما إستطاع ذلك أولى وأكمل.

بجوهة

الطعن رقم ٢٢٤٤ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٤٥٦ بتاريخ ١٩٤٨/١/١٢

إذا كانت الواقعة الدعوى هي أن ضابط البوليس علم من تحرياته أن زيداً يتعجر في المواد المخدرة فاستعمله  
إذناً من النيابة في تفتيشه وتفتيش محله ومن يوجد فيه، وكلف غيراً لشراء مادة مخدرة منه فعاد المخبر وقدم  
للضابط قطعة من الأليون قال إنه إشارها من زيد هذا الذي أمر غلاماً يجلس أمام حانوته بتسليمه قطعة  
الأليون المذكورة، فدهام الضابط اغل وفش غلاماً كان فيه .بلى أنه الغلام الذي عناه المخبر، وفش زيداً  
فوجد كلاهما يحمل مادة مخدرة في جيبه، فهذا التفتيش صحيح. إذ أن بيع المادة المخدرة للمخبر هو  
حالة تلبس بجرمة إحراز المخدر تحول مأمور الضبطية القضائية تفتيش كل من يرى إشاراكه فيها.

الطعن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٨ مكتب فتى ٢٠ صفحة رقم ٢٧٧ بتاريخ ١٩٦٩/٢/٢٤

الإستجواب المخطور على مأموري الضبط القضائي - ورجال الرقابة الإدارية منهم - هو مجابهة المتهم  
بالأدلة المختلفة قبله ومناقشتها مناقشة تفصيلية كما يفندها إن كان منكراً لها أو يعترف بها إذا شاء  
الإعراف.

الطعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣٨ مكتب فتى ٢٠ صفحة رقم ٢٠٧ بتاريخ ١٩٦٩/٢/٣

إذا كان ما أجراه مأمورو الضبط القضائي في الدعوى من تحريات وضبط إنما كان في صدد الدعوى ذاتها  
التي بدأوا تحقيقها على أساس حصول واقعتها في اختصاصهم، فإن اختصاصهم يمتد إلى جمع من إشتراكوا  
فيها أو اتصلوا بها أينما كانوا ويجعل لهم الحق عند الضرورة في تتبع الأشياء المتحصلة من الجريمة التي  
بدأوا تحقيقها ومباشرة كل ما يخولهم القانون من إجراءات سواء في حق المتهم في الجريمة أو في حق غيره  
من المتصلين بها.

الطعن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٣٨ مكتب فتى ٢٠ صفحة رقم ٣٧٢ بتاريخ ١٩٦٩/٣/٢٤

إذ جعلت المادة ٤٩ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها  
والإنجاز فيها لمديرى إدارة مكافحة المخدرات وأقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونستبلات  
والمساعدين الأول والمساعدين الثانين صفة مأموري الضبطية القضائية في جميع أنحاء الجمهورية في الجرائم  
النصوص عليها في القانون المذكور، فإنه يكون من غير المجد ما يشره المتهم في شأن عدم اختصاص  
الضابط مكانياً بضبط الواقعة بدعوى وقوعها في دائرة اختصاص محافظة أخرى غير تلك التي يعمل فيها.

الطعن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٨ مكتب فتى ٢٠ صفحة رقم ٧٨٧ بتاريخ ١٩٦٩/٦/٢

تجيز المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية لمأموري الضبط القضائي أثناء جمع الإستدلالات أن يستمعوا  
بأهل الخبرة ويطلبوا رأيهم شفهاً أو بالكتابة.

الطعن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٧٩٥ بتاريخ ١٩٦٩/٦/٢

تحول المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية للمأمور الضبط أن يستعينوا أثناء جمع الاستدلالات بأهل الخبرة ويطلبوا رأيهم شفهاً أو بالكتابة، ومن ثم فإن إجراء الإسعانة بأهل الخبرة الذى قام به مأمور الضبط القضائى يعتبر من إجراءات الاستدلال التى لا يسرى عليها قيد الطلب الوارد بالمادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤.

الطعن رقم ٧ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٦٥٩ بتاريخ ١٩٦٩/٥/١٢

لمأمور الضبط القضائى عملاً بالمادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يسأل المتهم عن التهمة المسمدة إليه دون أن يستجوبه تفصيلاً ومن ثم إذا كان الثابت مما أورده الحكم أن الضابط أثبت فى محضره أن الطاعن حضر أثناء التفتيش وعرف بما نسب إليه فلا تشرب إن أثبت هذا الإعراف فى محضره وللمحكمة أن تعول عليه فى حكمها ما دامت قد إطمأنت إليه.

الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٦٧٣ بتاريخ ١٩٦٩/٥/١٢

لمأمور الضبط القضائى أن يسعين فى تنفيذ أمر التفتيش بمردوسيه ولو كانوا من غير رجال الضبط القضائى.

الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٩٧٦ بتاريخ ١٩٦٩/٦/٣٠

١) إن الأصل فى الأعمال الإجرائية أنها تجري على حكم الظاهر، وهى لا تبطل من بعد نزولاً على ما ينكشف من أمر الواقع، وقد أعمل الشارع هذا الأصل وأدار عليه نصوصه ورتب أحكامه ومن شواهد ما نصت عليه المواد ٣٠، ١٦٣، ٣٦٢، ٣٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية، مما حاصله أن الأخذ بالظاهر لا يوجب بطلان العمل الإجرائى الذى يتم على مقتضاه، وذلك تيسيراً لتنفيذ أحكام القانون وتحقيقاً للعدالة حتى لا يفلت الجناة من العقاب، فإذا كان الثابت من محضر التحرى أن الطاعنين يتجران فى المواد المخدرة ضمن عصابة توطأت على ذلك، فصدر الأمر من النيابة العامة بالتفتيش على هذا الأساس، فإنكشف جريمة التهريب عرناً أثناء تنفيذه، فإن الإجراء الذى تم يكون مشروعاً، ويكون أخذ المتهمين بنتيجته صحيحاً، ولا يصح الطعن بأن ما تم فيه تجاوز للأمر الصادر لمأمور الضبط، ما دام هو لم يقم بأى عمل إيجابى بقصد البحث عن جريمة أخرى غير التى صدر من أجلها الأمر.

٢) من البداهة أن الإجراء المشروع لا يتولد عن تنفيذه فى حدوده عمل باطل.

٣) من المقرر أن تقدير جدية التحريات موكول لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، فمتى أقرتها عليها فلا معقب عليها فى ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون.



- ٤) لا يقدح في جدية التحريات حسبما أثبت الحكم أن يكون ما أسفر عنه التفتيش غير ما انصبت عليه لأن الأعمال الإجرائية محكومة من جهة الصحة والبطلان بمقدماتها لا بنتائجها.
- ٥) لا يشترط لصحة الأمر بالتفتيش طبقاً للمادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون قد سبقه تحقيق أجرته السلطة التي ناط بها القانون بإجرائه، بل يجوز لهذه السلطة أن تصدره إذا رأت أن الدلائل المقدمة إليها في محضر الاستدلال كافية، وبعد حينئذ أمرها بالتفتيش إجراء مفتعلاً للتحقيق.
- ٦) متى كان الحكم المطعون فيه لم يدع - فيما رد عليه من دفوع ولقد من أوجه دفاع - مجالاً للشك في أن الأمر بالتفتيش قد صدر عن جريمة وقعت فعلاً وصحت نسبتها إلى مقارفها، وكان الطاعن إنما يرسل القول بالجريمة المحتملة بناء على أن ما ضبط من الدخان المهرب هو غير المخدر الذي جرى الضبط من أجله، وقد سبق الرد عليه، وعلى أن عبارات محضر التحري وطلب الإذن جاءت عامة، مع أنها محددة حسبما أثبت الحكم وبينه، مما تدفع به دعوى الاحتمال، فلا تكون المحكمة بحاجة إلى الرد إستقلالاً على ما تنزع به من ذلك - بفرض أنه تمسك به في مذكرته - لكونه ظاهر البطلان.
- ٧) إن الدفع بصدور الإذن بالتفتيش بعد الضبط إنما هو دفاع موضوعي يكفي للرد عليه، إطمئنان المحكمة بالأدلة السانعة التي أوردتها إلى وقوع الضبط بناء على الإذن.
- ٨) من المستقر عليه في قضاء محكمة التقض إنه لا يجوز الطعن بالبطلان في الدليل المستمد من التفتيش بسبب عدم مراعاة الأوضاع القانونية المقررة إلا ممن شرعت هذه الأوضاع لحمايتهم، ومن ثم فلا صفة للطاعن في الدفع ببطلان تفتيش السيارة التي ضبط بها بعض التبغ المهرب ما دام أن الثابت أنها غير مملوكة له ولم تكن في حيازته، وكذلك الحال بالنسبة للمخزن الذي ضبط به البعض الآخر من الدخان ما دام أنه غير مملوك ولا محوز له.
- ٩) التفتيش المخطور هو الذي يقع على الأشخاص والمساكن بغير مجر من القانون، أما حرمة السيارة الخاصة فمستمدة من إتصافها بشخص صاحبها أو حائزها، وإذن فما دام هناك أمر من النابه العامة بتفتيش شخص المتهم فإنه يشمل بالضرورة ما يكون متصلاً به - والسيارة الخاصة كذلك - ومن ثم فلا وجه لما نعاه الطاعن من بطلان.
- ١٠) متى كان الثابت أن الأمر بالتفتيش صدر لضبط جريمة إحراز مخدر، فإنكشفت جريمة تهريب الدخان اللبي عرضاً لمأمور الضبط دون معنى مقصود منه، فإن هذه الجريمة العارضة الظهور تكون في حالة تلبس ويصح لمأمور الضبط المضى في الإجراءات بشأنها بناء على حقه المخول له في أحوال التلبس بالجريمة - كما هو المسفد من نص المادتين ٤٦، ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية - لا بناء على الأمر بالتفتيش الذي إنقطع عمله، وانتهى أثره بظهور تلك الجريمة الجديدة.

(١١) جرى قضاء محكمة النقض في تفسير المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ ومفلاتها من النصوص الخاصة بتعليق رفع الدعوى الجنائية ومباشرة الإجراءات على طلب من يملكه على أن الخطأ موجه فيها من الشارع إلى النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية باعتبار أن أحوال الطلب كثيراً من أحوال الشكوى أو الإذن إنما هي قيود على حرية النيابة الجنائية باعتبار أن الأصل المقرر من أن حقها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد إلا في تحريك الدعوى الجنائية، إستثناء من الأصل المقرر من أن حقها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد إلا بنص خاص يؤخذ في تفسيره بالتضييق، ولا ينصرف فيها إلى غيرها من جهات الإستدلال.

(١٢) إذا كان الثابت من مدونات الحكم أن مأمور الضبط إنتقل لتفويض أمر النيابة بالفتيش ولما إنكشفت له جريمة التهريب في حالة تلبس إستصدار فور الضبط وقبل إجراء أى تحقيق من النيابة طلباً من مصلحة الجمارك، ثم من مصلحة الإستيراد بالسور في الإجراءات ثم صدر الطلب - بعد التحقيق وقبل رفع الدعوى - برفع الدعوى، فإن الإجراءات تكون قد تمت صحيحة لا مخالفة فيها للقانون.

(١٣) من المقرر أنه لا يشترط لإعتبار الشخص حائزاً للدخان المكون لجسم الجريمة، أن يكون محزراً له مادياً، بل يكفي لإعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبروطاً عليه، ولو كان المحرز له شخصاً آخر بالنسبة عنه.

(١٤) إذ نصت المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ، على اعتبار تداول الدخان اللبى المعروف بالطرابلسى أو حيازته أو نقله تهريباً، فقد أنشأت حالة من التهريب الإعتبارى لا يشترط في توافرها ما توجبه المادة ١٢١ من القانون رقم ٩٦ في شأن الجمارك، من ضرورة وقوع التهريب الفعلى أو الحكمى عند إجتياز الدائرة الجمركية، وعلى ذلك تعبير حيازة الدخان اللبى في داخل إقليم الجمهورية من أى شخص كان، تهريباً معاقباً عليه ولو كانت حيازة الدخان من غير المهرب له شاعلاً كان أو شريكاً.

(١٥) أوجبت المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ - فضلاً عن العقوبة الواردة فيها - الحكم على الفاعلين والشركاء بطريق التضامن بتعويض يؤدي إلى مصلحة الخزينة بواقع عشرين جنبهاً عن كل كيلو جرام أو جزء منه، وإذ قضى الحكم بذلك، فإنه يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً.

(١٦) إن المحكمة الإستئنافية إنما تقضى في الأصل على مقتضى الأوراق ولا تلزم بسماع شهود أو إجراء تحقيق، إلا ما ترى لزوماً له.

(١٧) أجازت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية الإستعانة عن سماع شهود الإثبات، إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمناً، وإذ كان ما تقدم، وكان الطاعن لم يتمسك هو أو محاميه أمام

دورجى التقاضى فى جلسات المرافعة الشفوية بسماع أحد من شهود الإثبات، فإنه بعد نازلاً عن سماعهم وليس له من بعد أن ينص على المحكمة لعودها عن القيام بإجراء أمسك هو عن المطالبة بتنفيذه.

١٨) من المقرر أنه ما دامت المحكمة قد سمعت مرافعة الدفاع الشفوية بالجلسة، وأمرت بإقفال بابها وحجرت القضية للحكم، فهي بعد لا تكون ملزمة بإجابة طلب التحقيق الذى يديه الطاعن فى مذكرته التى يقدمها فى فترة حجز القضية للحكم، أو الرد عليه، سواء قدمها بتصريح منها أو بغير تصريح، ما دام هو لم يطلب ذلك بجلسة المحاكمة.

١٩) إن وصف المحكمة دفاع الطاعن بالإصطناع يفيد عدم إطمئنانها إلى أدلة النفى التى ساقها الدفاع والتى سبق أن أشارت إليها فى حكمها.

٢٠) لا تناقض بين ثبوت الطاعن من تهمة إستيراد الدخان اللبى وبين إدانته فى حيازته باعتبار هذا الفعل تهريباً بنص الشارع حسبما تقدم، ولا تناقض كذلك بين إدانة غير المتهم فى حيازة الدخان المهرب، وبين إدانته هو معهم فى حيازة ذات القدر المهرب منه باعتبارهم جميعاً فاعلين أصليين فى جريمة التهريب، لما أثبتته من تواطئهم بحملة على الحيازة وإنساض سلطاتهم جميعاً على الدخان المخزى بناء على ما ساقه من الشواهد والبيانات التى أوردتها.

٢١) لا مصلحة للطاعن فى النفى على الحكم فى خصوص جريمة الإستيراد، إذ قضى ببراءته منها.

#### الطعن رقم ٨٤٦ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١١١٠ بتاريخ ١٠/٢٠/١٩٦٩

إن نص المادة ٤٩ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإنجاء فيها قد جرى على أنه: " يكون لمديرى إدارتى مكافحة المخدرات فى كل من الإقليمين وأقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونستابلات والمساعدين القانونيين صفة مأمور الضبطية القضائية فى جميع أنحاء الإقليمين... " ومن ثم فإن ضابط إدارة مخدرات القاهرة يكون قد أجرى الضبط - الذى تم بمنطقة الدقى - فى حدود اختصاصه المكاني الذى ينسبط على كل إقليم الجمهورية.

#### الطعن رقم ١٥٨٦ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٣٣٠ بتاريخ ٢٤/١١/١٩٦٩

- حول الشارع فى المادتين ٣٤، ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية مأمور الضبط القضائى القبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على إتهامه بإحدى الجرائم المنصوص عليها فى المادة الأولى ومنها جريمة السرقة وأن تفتيشه بغير إذن من سلطة التحقيق وبغير حاجة إلى أن تكون الجريمة متلبساً بها بالمعنى الذى تضمنته المادة ٣٠ من القانون ذاته، وتقدير تلك الدلائل ومبلغ كفايتها يكون بداية لرجل الضبط القضائى، على أن يكون تقديره عاجزاً لرقابة سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع.

- تنص المادة ٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه : " إذا لم يكن المتهم حاضراً في الأحوال المبينة في المادة السابقة جاز لأمور الضبط القضائي أن يصدر أمراً بضبطه وإحضاره ويذكر ذلك في المحضر وينفذ أمر الضبط والإحضار بواسطة أحد المحضرين أو بواسطة رجال السلطة العامة ". ولا يستلزم القانون أن يكون التكليف بالقبض مكتوباً.

الطعن رقم ١٦٢١ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ١٤٢٢ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٦٩

من المقرر أنه إذا وجدت مظاهر خارجية فيها بذاتها ما ينشئ ارتكاب الفعل الذي تتكون منه الجريمة فإن ذلك يكفي لقيام حالة التلبس بصرف النظر عما ينتهي إليه التحقيق أو تسفر عنه المحاكمة، ذلك بأنه لا يشترط لقيام حالة التلبس أن يؤدي التحقيق إلى ثبوت الجريمة قبل مرتكبها، وإذا كان ذلك وكان الضابط قد شاهد المتهم محملاً سلاحاً، فإنه يكون من حقّه أن يفتش المظنون ضده، فإذا عثر معه عرضاً على مخدر أثناء بحثه عن السلاح وذخيره، وقع ذلك الضبط صحيحاً طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ١٨٢٧ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٢٢٠ بتاريخ ٥/٣/١٩٧٩

من المقرر في القانون أنه إذا كان الأمر قد صدر من النيابة العامة لأحد مأموري الضبط أو لمن يعاونه أو ينييه، فإن انتقال أي من هؤلاء لتنفيذ ما جعله إجراءً يفرضه صحيحاً لوقوعه، في حدود الأمر الصادر من النيابة والذي غول كلاً منهما سلطة إجرائه، ما دام من إذن بالفتيش لم يقصد أن يقوم بتنفيذه واحد بالذات بحيث يكون مقصوداً عليه لإبتعاده بالإجازة إلى غيره، وإذا كان الثابت من مؤدى أقوال الشهود التي أوردتها الحكم أن الضابط المأذون له قد انتقل وفي صحبته الضابط الذي إشرك معه في التحريات إلى المنطقة التي يقع بها سكن المأذون بتفتيشه حيث قام الضابط الأخير بالتفتيش فإن التفتيش الذي تم بمعرفة يكون قد وقع صحيحاً لإسناده إليه من المأذون أصلاً بالتفتيش.

الطعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٤٩٠ بتاريخ ١٩/٤/١٩٧٩

من المقرر أنه متى صدر أمر من النيابة العامة بتفتيش شخص، كان لأمور الضبط القضائي المندوب لإجرائه أن ينفذه أينما وجده، ما دام المكان الذي جرى فيه التفتيش واقعاً في دائرة اختصاص من أصدر الأمر ومن نفذ.

الطعن رقم ١٢١٥ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٩٦٢ بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٧٩

إذا كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع بإعلان التفتيش لوقوع الجريمة نتيجة تحريض ورد عليه بقوله "أنه وإن كان هذا الدفاع لم يبيده أمام هذه الهيئة كما يعد أنه لا يتمسك به، فإنه بدوره دفع غير سليم ذلك

أنه لا يقبل القول أن تدخل الضابط لعقد صفقة مع تاجر مخدرات بالإسماطة بمجرد أن ذلك يعد خلقةً لجرمة الإتجار في المخدر إذ أنه إذا ما كان تاجر المخدرات يمارس تجارته ووجد الضابط الإسماطة بمجرد لعقد الصفقة معه ليمكن من ضبطه نظراً لشدة حرصه فإن ذلك لا يعد تحريضاً وخلقةً للجرمة ما يجعل هذا الدفع بدوره ظاهر الفساد ". وكان ما أورده الحكم فيما تقدم فضلاً عن أنه لا مخالفة فيه للثابت بالأوراق فإنه صحيح في القانون مجزئ في الرد على ما أثاره الطاعن لما هو مقرر من أنه متى كان التفتيش الذي قام به رجل الضبطية القضائية مأذوناً به قانوناً بطريقة إجراءاته مؤيدة لرأى القائم به ومن ثم فلا تشريب على الضابط إن هو رأى في سبيل تحقيق الغرض من التفتيش المأذون له به تكليف أحد المرشدين لاستدراج المتهم إلى خارج مسكنه بحجة شراء مادة مخدرة منه.

#### الطعن رقم ١٩٤٢ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٥٩٤ بتاريخ ١٩٨٩/٦/١

يتعين أن يقوم مأمور الضبط القضائي بنفسه بمباشرة الإجراء الذي ندب لتنفيذه أو أن يكون الإجراء في أقل القليل قد تم على مسمع ومرأى منه. كيما يكمل لهذا الإجراء مقومات صحته. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عول في قضائه بإدانة الطاعنين - ضمن ما عول عليه - على الدليل المستمد من التسجيلات الصوتية المدفوعة بطلان إجراءاتها، وأطرح الحكم الدفع المبدى في هذا الصدد بقوله " أنه إذن لضباط شرطة المرافق في تسجيل الأحاديث الشفوية والاتصالات التليفونية ورئيس نيابة أمن الدولة العليا له في هذا الحق وله أن يأذن بذلك طبقاً لما خوله له القانون والقول بأن إشواك..... في ذلك لا يغير من هذا النظر وسلامة الإجراءات " فإن ما أورده الحكم فيما تقدم يخالف صحيح القانون ولا يسوغ به إطراح هذا الدفع ما دام الثابت من مدوناته أن الشاهد المعنى ليس من مأموري الضبط القضائي ولم يثبت الحكم أن ما قام به من تسجيل كان تحت مسمع وبصر المأمور المأذون ويكون من ثم هذا الإجراء - بالصورة التي أوردها الحكم عنه في مدوناته على السابق المتقدم - قد وقع باطلاً وينسحب هذا البطلان على الدليل المستمد منه والمعول عليه في قضاء الحكم.

#### الطعن رقم ٥٧٩١ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٥٩٦ بتاريخ ١٩٨٩/١/١١

لما كان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع بطلان إذن التفتيش لصدوره لمأمور ضبط غير مختص بتنفيذه وأطرحه إستناداً إلى أن اختصاص ضبط الإدارة العامة لمكافحة المخدرات يشمل كافة أنحاء الجمهورية، كان الثابت من الأوراق أن إذن النيابة بالضبط والتفتيش قد صدر للعقيد..... المفتش بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات، وكان نص المادة ٤٩ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها قد جرى على أنه : " يكون لمديرى إدارتى مكافحة المخدرات في كل من الإقليمين

وأقسامها وفروعها ومعاونها من الضباط والكونسبلات والمساعدين الأول والمساعدين الثانين صفة مأموري الضبطية القضائية في جميع أنحاء الإقليمين" .... فإن ضباط الإدارة العامة لمكافحة المخدرات يكون قد أجرى التفتيش في حدود اختصاصه المكاني الذي ينسب على كل إقليم الجمهورية ويكون رد الحكم على الدفع سديداً.

الطعن رقم ٦١٧٤ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٢١ بتاريخ ١٩٨٩/١/٩

من المقرر أن من الواجبات المفروضة قانوناً على مأموري الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم أن يقبلوا التبليغات التي ترد إليهم بشأن الجرائم وأن يقوموا بأنفسهم أو بواسطة رؤوسهم بإجراء التحريات اللازمة عن الوقائع التي يعلمون بها بأى كيفية كانت وأن يستحصلوا على جميع الإيضاحات والإستدلالات المؤدية لثبوت أو نفي الوقائع المبلغ بها إليهم أو التي يشاهدونها بأنفسهم كما أن المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية تحول مأموري الضبط القضائي أثناء جمع الإستدلالات أن يسمعون أقوال من يكون لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية ومركبيها وأن يسألوا المتهم عن ذلك. ولما كان إستدعاء مأموري الضبط القضائي للطاعن وسؤاله عن الإتهام الذي حام حوله في نطاق ما أسفرت عنه التحريات وما يتطلبه جمع الإستدلالات - التي كلفته النيابة العامة بها على ما يبين من المفردات - لا يعتبر بمجرد تعرضه مادياً فيه مساس بحريته الشخصية فإن ما يثيره الطاعن يصدد ذلك عن بطلان القبض يكون غير سديد.

الطعن رقم ٦٨٢٣ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٢٠٧ بتاريخ ١٩٨٩/٢/١٤

من المقرر أن لأمر الضبط القضائي أن يستعين في إجراء الضبط والتفتيش بمن يرى مساعدته فيه ما دام يعمل تحت إشرافه.

الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٥٩ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٤٩١ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٤

من المقرر طبقاً لنص المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن لأمر الضبط القضائي أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة إليه دون أن يستجوبه تفصيلاً وأن يثبت في محضره ما يجيب به المتهم بما في ذلك إعوانه بالتهمة ويكون هذا المحضر عنصراً من عناصر الدعوى تحقق النيابة ما ترى وجوب تحقيقه منه وللمحكمة أن تستد في حكمها إلى ما ورد به ما دام قد عرض مع أوراق الدعوى على بساط البحث والتحقيق أمامها بالجلسة.

الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٥٩ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٤٦١ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٣

من المقرر طبقاً لنص المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن لأمر الضبط القضائي أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة إليه دون أن يستجوبه تفصيلاً وأن يثبت في محضره ما يجيب به المتهم بما في ذلك إعوانه

بالتهمة ويكون هذا المحضر عنصراً من عناصر الدعوى للمحكمة أن تستد إلى ما ورد به ما دام قد عرّض مع باقي أوراق الدعوى، على بساط البحث في الجلسة ولها أن تعمل على ما تضمنته محضر جمع الاستدلالات من إعراف ما دامت قد إطمأنت إليه.

#### الطعن رقم ١٥٠٠ لسنة ٥٩ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ١٢٧٤ بتاريخ ١٢/٧/١٩٨٩

- لما كانت المادتان ٣٤، ٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية المستبدلتان بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ قد نصت أوفهما على أنه " لأمور الضبط القضائي في أحوال التلبس بالجنايات أو الجنح التي يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر، أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على إتهامه". كما نصت ثانيتهما على أنه " إذا لم يكن المتهم حاضراً في الأحوال المبينة في المادة السابقة جاز لأمور الضبط القضائي أن يصدر أمراً بضبطه وإحضاره ويذكر ذلك في المحضر، وفي غير الأحوال السابقة إذا وجدت دلائل كافية على إتهام شخص بإرتكاب جناية أو جنحة سرقة أو نصب أو تعدد شديد أو مقاومة لرجال السلطة العامة بالقوة والعنف، جاز لأمور الضبط القضائي أن يتخذ الإجراءات التحفظية المناسبة وأن يطلب فوراً من النيابة العامة أن تصدر أمراً بالقبض عليه وفي جميع الأحوال تنفذ أوامر الضبط والإحضار والإجراءات التحفظية بواسطة أحد المحضرين أو بواسطة رجال السلطة العامة.

- لما كان ما ورد من نص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية المستبدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ من إجازته لأمور الضبط القضائي - في غير أحوال التلبس - بالجنايات أو الجنح التي يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر - يتخذ الإجراءات التحفظية المناسبة إذا وجدت دلائل كافية على إتهام شخص بإرتكاب جناية أو جنحة من الجنح المحددة حصراً في هذه الفقرة، فإن تلك الإجراءات لا يجوز أن تستعمل إلى ما يعتبر قبداً على الحرية الشخصية وفقاً لصريح نص الفقرة الأولى من المادة ٤١ من الدستور. وإذ كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه لم يستظهر في مدوناته ماهية الإجراءات التي إتخذت قبل الطاعن، وهل وصلت إلى حد القيد على حريته الشخصية انغطور إجراؤه إلا بالقيود الواردة في النص الدستوري آنف الذكر فتكون باطلة، أم أنها لم ترق إلى ذلك ولم تصل إلى حد القيود الواردة به فتكون صحيحة إعمالاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية، كما لم يستظهر أن الإعراف ذاك منبت الصلة بالإجراء المقول بطلانه، فإنه يكون قد تردى في حومة القصور في التسبب ووران عليه الغموض والإبهام في مقام الرد على الدفع بطلان إعراف الطاعن لأنه جاء وليد قبض باطل، ويعجز من ثم محكمة النقض عن إعمال رقابتها للحكم من حيث صحة تطبيق القانون على الوقائع كما صار إثباتها فيه وهو ما يعيب الحكم ويطله.

الطعن رقم ١٨٨٥ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٦٧٢ بتاريخ ١٩٨٩/٧/٦

الأصل أن إختصاص مأمورى الضبط القضائى مقصوراً على الجهات التى يؤدون فيها وظائفهم طبقاً للمادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية فإذا خرج المأمور عن دائرة إختصاصه فإنه يعتبر من رجال السلطة العامة الذين أشار إليهم الشارع فى المادة ٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية، وأنه لا يجوز لمأمور الضبط القضائى أن يتجاوز إختصاصه المكائى إلا لضرورة وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفع أو يرد عليه - وهو دفاع جوهري يتعين على المحكمة أن تعرض له وترد عليه بالقبول أو الرفض بأسباب سائفة - على الرغم من أنه اعتمد فيما اعتمد عليه فى الإدانة على نتيجة التفتيش التى أسفرت عن ضبط المخدر موضوع الجريمة فإنه يكون قد تعصب بالقصور فى النسيب والإخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ٤٣٩٩ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٩٨٨ بتاريخ ١٩٨٩/١١/١٦

لما كانت المادة ٤٩ من القانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإنجار فيها قد جعلت للمديرى إدارة مكافحة المخدرات... وأقسامها وفروعها ومعاونيها من الضابط والكونستبلات والمساعدين الأول والمساعدين الثانى صفة مأمور الضبطية القضائية فى جميع أنحاء الجمهورية فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون ومن ثم فإن من صدر إليه أمر التفتيش وهو رئيس منطقة الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بالعربية والضابط الذى ندبه للتفتيش والذى يعمل بنفس المنطقة يكونان مختصين بإجراء التفتيش الذى تم بمنطقة كفر الشيخ بموجب ما لهما من إختصاص عام.

الطعن رقم ١٥٩٤ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٤٤١ بتاريخ ١٩٦٠/٥/١٠

الأصل أن إختصاص مأمورى الضبط القضائى مقصور على الجهات التى يؤدون فيها وظائفهم طبقاً للمادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية. فإذا ما خرج المأمور عن دائرة إختصاصه فإنه لا يفقد سلطة وظيفته وإنما يعتبر على الأقل أنه من رجال السلطة العامة الذين أشار إليهم الشارع فى المادة ٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية، وندبه من النيابة العامة لا يكسبه صفة مأمور الضبط القضائى ولا يسوغ له أن يقوم بعمل كلف به بمقتضى وظيفته أو ندب إليه من يملك حق الندب وأن يجره خارج دائرة إختصاصه، هذا هو الأصل فى القانون - إلا أنه إذا صادف مأمور الضبط القضائى المأذون له قانوناً بتفتيش المتهم فى دائرة إختصاصه - ذلك المتهم فى أثناء توجهه لتنفيذ إذن التفتيش على شخصه فى مكان يقع خارج دائرة الإختصاص المكائى له وبدا له من المتهم المذكور من المظاهر والأفعال ما ينم على إحرازه جوهراً مخدراً ومحاولة التخلص منه - فإن هذا الطرف الإضطرابى المفاجئ - وهو محاولة المتهم التخلص من الجوهر المخدر بعد صدور أمر النيابة المختصة بتفتيشه - هو الذى أوجد حالة الضرورة ودعا الضابط إلى ضبط



التهمة في غير دائرة اختصاصه المكاني للقيام بواجبه المكلف به، ولم تكن لديه وسيلة أخرى لتنفيذ الأمر غير ذلك فيكون هذا الإجراء منه صحيحاً وفقاً للقانون - إذ لا يسوغ في هذه الحال أن يقف الضابط مفلول اليدين إزاء التهمة النوط به تفتيشه إذا صادفه في غير دائرة اختصاصه، وفي ظروف تؤكد إحرازه للجواهر المخدرة.

الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ٣٠ مكتب فني ١١ صفحة رقم ٥٤١ بتاريخ ١٩٦٠/٥/٣١

مفاد الأمر العسكري الصادر من رئيس هيئة أركان حرب الجيش في ٩ من يونيو سنة ١٩٥٣ أن رجال البوليس الحربي مكلفون أصلاً وبصفة دائمة بحكم وظائفهم بضبط الجرائم التي يرتكبها أفراد القوات المسلحة دون حاجة إلى تكليف خاص بذلك من القيادة العامة للقوات المسلحة في كل حالة على حدة - وما إستحدثه القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٣ في هذا الشأن هو أنه أسبغ على رجال البوليس الحربي صفة رجال الضبط القضائي بالنسبة لهذه الجرائم لكي يكون للإجراءات التي يتخذونها في ضبطها وتحقيقها من الأثر القانوني أمام جهات القضاء العادية ما للإجراءات التي يقوم مأمورو الضبط القضائي المكلفون بضبط الجرائم بصفة عامة - فإذا كان الثابت أن التهمة وهو جاويز بالقوات المسلحة قد نسب إليه إحراز مواد مخدرة، فإن أمر الضبط والتفتيش الذي صدر من وكيل النيابة المحقق بعد إطلاعه على التحريات التي أجراها ضابط البوليس الحربي وسواله بشأنها يكون قد صدر صحيحاً وبالتالي تكون إجراءات الضبط والتفتيش التي قام بها الضابط المذكور تنفيذاً لإذن النيابة صحيحة كذلك.

الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٣١ مكتب فني ١٢ صفحة رقم ٦٩٨ بتاريخ ١٩٦١/٦/١٣

تنص المادة ٧٦ من القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون على أنه يكون لمديري ومأموري السجون ووكلائهم وضباط مصلحة السجون صفة مأموري الضبط القضائي كل في دائرة اختصاصه، مما يقتضاه أن يكون من واجهم طبقاً لنصوص المواد ٢١ و ٢٤ و ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يقوموا بالبحث عن الجرائم ومرتكبيها في دائرة اختصاصهم وجمع الاستدلالات التي تلزم للتحقيق وأن يسموا أقوال من لهم معلومات في الوقائع الجنائية وسؤال المتهمين فيها، كما أن من واجهم أيضاً أن يثبتوا جميع الإجراءات التي يقومون بها في محاضر موقع عليها منهم.

الطعن رقم ٢٩٩٢ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٢٠٩ بتاريخ ١٩٨٥/٢/٥

إن المادتين ٣٤، ٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلتين بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٢ المتعلق بضمائن حريات المواطنين قد أجازا لمأموري الضبط القضائي في أحوال التلبس بالجنائيات أو الجنح المعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر أن يقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على إتهامه فإذا لم

يكن حاضراً أجاز للمأمور إصدار أمر بضبطه وإحضاره، كما خولته المادة ٤٦ من القانون ذاته تفويض التهم في الحالات التي يجوز فيها القبض عليه قانوناً.

الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٣٠٦ بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢٦

من المقرر أنه لا تبرير على مأموري الضبط القضائي ومروؤسيهم فيما يقومون به من التحري عن الجرائم بقصد إكتشافها ولو اتخذوا في سبيل ذلك التخفي وإنتحال الصفات حتى يأنس الجاني لهم ويأمن جانيهم. لمسيرة رجال الضبط للعناية بقصد ضبط جريمة يقارفونها لا يجالي القانون ولا يعد تحريضاً منهم للجنة ما دام أن إرادة هؤلاء تبقى حرة غير معدومة وما دام أنه لم يقع منهم تحريض على إرتكاب هذه الجريمة وإذ كان القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها من المسائل الموضوعية التي تستغل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دامت قد أأتمت لعضائها على أسباب ساتها.

الطعن رقم ١٤٢١ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٧٣٦ بتاريخ ١٩٨٥/٥/٣٠

إن حالة التلبس الجنائية توجب على مأمور الضبط القضائي - طبقاً للمادة ٣١ من قانون الإجراءات الجنائية - الإنتقال فوراً إلى محل الواقعة ومعاينة الآثار المادية للجريمة والمحافظة عليها، فضلاً عن أنها - طبقاً للمادتين ٣٤، ٤٦ من هذا القانون - تبيح له أن يقبض على التهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على إتهامه وأن يفتشه.

الطعن رقم ٣٦٥ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٤٨٣ بتاريخ ١٩٨٦/٤/١٦

- لما كانت المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية، تنص على أن "لمأموري الضبط القضائي أثناء جمع الاستدلالات أن يستمعوا إلى أقوال من يكون لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية ومركبيها، وأن يسألوا التهم عن ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن رجلى السلطة العامة بعد إقتيادها للطاعن ومعه الحفية سالقة الذكر، وعرض على مأمور الضبط القضائي، قام الأخير بسؤاله عن الإتهام المسند إليه فأعترف به، وقدم له الخاتم المقلد مفصلاً له عن نيته في إستخدامه، وعول الحكم على ذلك ضمن ما عول عليه في إثبات الجريمة قبل التهم، وتناهى - على السياق المتقدم - إلى رفض الدفع بطلان القبض والتفتيش، فإنه يكون قد برىء من عيب الخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله.

- لما كانت الحالة من حالات التلبس، فلا على مأمور الضبط القضائي إن هو لم يسع للحصول على إذن من سلطة التحقيق بالقبض والتفتيش، لم يكن في حاجة إليه.

- من المقرر أن مهمة مأمور الضبط القضائي، بموجب المادة ٢١ من قانون الإجراءات الجنائية، الكشف عن الجرائم والتوصل إلى معاقبة مرتكبيها، فإن كل إجراء يقوم به في هذا السبيل يعتبر صحيحاً منتجاً

لأثره، ما دام لم يتدخل بفعله فى خلق الجريمة أو التحريض على مقارفتها، وطالما بقيت إرادة الجانى حرة غير معلومة، فلا تثريب على مأمور الضبط القضائى أن يصطنع فى تلك الحدود من الوسائل البارة ما يسلس لمقصوده فى الكشف عن الجريمة، ولا يتصادم مع أخلاق الجماعة وتقاليده المجتمع.

الطعن رقم ٣٣٨٥ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٧٦٩ بتاريخ ١٥/١٠/١٩٨٦

- لما كانت المادتان ٣٤، ٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلتان بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ قد أجازتا لمأمور الضبط القضائى فى أحوال التلبس بالجنائيات، أو الجتح العقاب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر، أن يقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على إتهامه، فإذا لم يكن حاضراً جاز لمأمور الضبط القضائى أن يصدر أمراً بضبطه وإحضاره، وكانت المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية تجيز تفتيش المتهم فى الحالات التى يجوز فيها القبض عليه قانوناً، وكان التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها، مما يبيح لمأمور الضبط القضائى الذى شاهد وقوعها، أن يقبض على المتهم الذى تقوم دلائل كافية على إرتكابه لها، وأن يجرى تفتيشه بغير إذن من النيابة العامة.

- من المقرر أن مهمة مأمور الضبط القضائى، بمقتضى المادة الخادية والعشرين من قانون الإجراءات الجنائية، الكشف عن الجرائم والتوصل إلى معاقبة مرتكبها، فكل إجراء يقوم به فى هذا السبيل يحترى صحيحاً منتجاً لأثره، ما دام لم يتدخل فى خلق الجريمة بطريق الغش والخداع أو التحريض على مقارفتها وطالما بقيت إرادة الجانى حرة غير معدومة، ولا تثريب على مأمور الضبط القضائى فى أن يصطنع فى تلك الحدود من الوسائل البارة، ما يسلس لمقصوده فى الكشف عن الجريمة، ولا يتصادم مع أخلاق الجماعة.

الطعن رقم ٣٦٧٩ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٨١٢ بتاريخ ٢/١١/١٩٨٦

لما كان من مهمة مأمور الضبط القضائى بمقتضى المادة ٢١ من قانون الإجراءات الجنائية الكشف عن الجرائم والتوصل إلى معاقبة مرتكبها، وكل إجراء يقوم به فى هذا السبيل يعتبر صحيحاً منتجاً لأثره ما دام لزم يتدخل بفعله فى خلق الجريمة أو التحريض على مقارفتها، وطالما بقيت إرادة الجانى حرة غير معدومة ولا تثريب على مأمورى الضبط فى أن يصطنع فى تلك الحدود من الوسائل البارة ما يسلس لمقصوده فى الكشف عن الجريمة ولا يتصادم مع أخلاق الجماعة، ولما كان ما سطره الحكم المظنون فيه دور لرجل الضبط القضائى ما يجعل فعله إجراء مشروعاً يصح أخذ المتهم بنتيجته متى إطمأنت المحكمة إلى حصوله لأن تظاهر مأمور الضبط برغبته فى شراء نقد أجنبى من المظنون ضده ليس فيه خلق للجريمة أو تحريض عليها ومن ثم فإن الحكم المظنون فيه إذا أبطل الدليل المستند لما كشف عنه المظنون ضده طواعية من

تعامله في النقد الأجنبي على خلاف الشروط والأوضاع المقررة قانوناً يكون على غور سند من الواقع أو أساس من القانون مما يعيه.

الطعن رقم ٤٤٣٧ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ١٠١٦ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/١٠  
لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن محور محضر الضبط هو الرائد..... رئيس مباحث الأموال العامة بطنطا، وهو من ضباط الشرطة الذين أسبقت عليهم المادة الثالثة والعشرين من قائمة الإجراءات الجنائية صفه مأموري الضبط القضائي ذوى الإختصاص العام في دوائر إختصاصهم، مما مؤداه أن تنبسط ولايته المقررة في القانون على جميع أنواع الجرائم بما فيها الجريمة التي دين الطاعن بها، فإن النعى على الحكم تموله على محضر الضبط وعدم الرد على دفعه بطلانه يكون على غور أساس ولا على الحكم - بفرض إبداء الطاعن هذا الدفع - إن هو لم يرد عليه لأنه دفاع قانوني ظاهر البطلان.

الطعن رقم ٥٩٠٠ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٢٤٦ بتاريخ ١٩٨٧/٢/١١  
من المقرر أنه يشترط في أمر التذب الصادر من المدوب الأصيل لغيره من مأموري الضبط القضائي أن يكون ثابتاً بالكاتب، لأن من يجري التفتيش في هذه الحالة لا يجريه بإسم من ندبه، وإنما يجريه بإسم النيابة العامة الآمرة به.

الطعن رقم ٢٨١٩ لسنة ٥٧ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٩٠ بتاريخ ١٩٨٨/١/٧  
إن إستدعاء مأمور الضبط القضائي للطاعن بسبب إتهامه في جناية قتل مقونة بجناية سرقة لبلا مع حمل السلاح لا يعدو أن يكون توجه الطلب إليه بالخطور لسؤاله عن الإتهام الذي حام حوله في نطاق ما يتطلبه جمع الإستدلالات ولا يقدح في ذلك أن يتم هذا الإستدعاء بواسطة أحد رجال السلطة العامة طالما أنه لم يتضمن تعرضاً مادياً للممدعى يمكن أن يكون فيه مساساً بحريته الشخصية أو تقيد لها مما قد يلبس حينئذ بإجراء القبض المخطور على مأمور الضبط القضائي إذا لم تكن الجريمة في حالة تلبس.

الطعن رقم ٣٩٥٥ لسنة ٥٧ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٨١٦ بتاريخ ١٩٨٨/٦/١٦  
لما كان لا ينال من سلامة إجراءات القبض على المظنون ضدهم وتفتيشهم - وهى من قبيل إجراءات الإستدلال - أن من قام به ليس من موظفي الجمارك، ذلك بأن ضابط المباحث الجنائية الذى تولى القبض على المظنون ضدهم وتفتيشهم من مأموري الضبط القضائي الذين منحهم المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية في حدود إختصاصهم سلطة الضبط بصفة عامة وشاملة مما مؤداه أن تنبسط ولايته على جميع أنواع الجرائم بما فيها جريمة الشروع في التهريب الجمركي المسندة إلى المظنون ضدهم.

الطعن رقم ٤١٤٣ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٤٥٣ بتاريخ ١٩٨٨/٣/١٧

إن قرار وزير العدل رقم ٢٦٥٦ لسنة ١٩٨٣ صريح فى تحويل حسابات الشرطة بالإدارة العامة لشرطة ميناء القاهرة الجوى حق تفتيش الأمتعة والأشخاص فى حدود الدائرة الجمركية التى يباشرون أعمالهم فيها فإن ما يثيره الطاعن فى هذا العدد يكون غير سديد.

الطعن رقم ٥٩٤ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٦٢٧ بتاريخ ١٩٨٨/٤/١٧

من المقرر أنه لا تثريب على مأمورى الضبط القضائى ومرؤوسهم فيما يقومون به من التحرى على الجرائم بقصد إكتشافها ولو إتخذوا فى سبيل ذلك التخفى وإتحتال الصفات حتى يأنس الجاني لهم وبأمن جانبهم لمسايرة رجال الضبط للجنة بقصد ضبط جريمة يقارفونها لا يجافى القانون ولا يعد تحريضاً منهم للجنة ما دام أن إرادة هؤلاء تبقى حرة غير معدومة وما دام أنه لم يقع منهم تحريض على إرتكاب الجريمة.

الطعن رقم ٦٢٦ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٦٨٠ بتاريخ ١٩٨٨/٥/٨

إن مؤدى الفقرة ج من المادة الثانية والمادة ٦١ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ أن إختصاص أعضاء الرقابة الإدارية مقصور على الجرائم التى يقارفها الموظفون العموميون أثناء مباشرتهم لوظائفهم فلا تبسط ولا يتهم على أحاد الناس ما لم يكونوا أطرافاً فى الجريمة التى إرتكبتها الموظفون كما يختص أعضاء الرقابة الإدارية بكشف وضبط الجرائم التى تقع مع غير العاملين والتى تستهدف المساس بسلامة أداء واجبات الوظيفة والخدمات العامة، وإذ خلت مدونات الحكم من توافر أى من هذين الأمرين أو أن الظاهر كان يشرح لذلك فإنه يكون فضلاً عما تردى فيه من مخالفة للقانون قد شابه القصور فى السبب. لما كان ذلك، وكان الحكم قد عول من بين ما عول به على نتيجة التفتيش الذى أجراه عضو الرقابة الإدارية فإنه يكون معيباً ولا يعصمه من ذلك أن يكون قد عول على أدلة أخرى فى الدعوى، ذلك أن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً بحيث إذا سقط أحدها أو إستبعد تملز التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى الراى الذى إنتهت إليه المحكمة أو التعرف على ما كانت تنهى إليه أو أنها فطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم بما يتعين معه إعادة النظر فى كفاية باقى الأدلة لدعم الإدانة.

الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١١٥٩ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١

من مهمة مأمورى الضبط القضائى بمقتضى المادة ٢١ من قانون الإجراءات الجنائية الكشف عن الجرائم والتوصل إلى مرتكبيها وكل إجراء يقوم به فى هذا السبيل يعتبر صحيحاً منتجاً لأثره ما دام لم يتدخل بفعله فى خلق الجريمة أو التحريض على مقارفتها وظالماً إرادة الجاني حرة غير معدومة.

الطنين رقم ٣٩٣٤ لسنة ٥٨ مكتب قننى ٣٩ صفحة رقم ١٠٤٤ بتاريخ ١٩٨٨/١١/١٠

من المقرر أن إضفاء صفة الضبط القضائى على موظف ما فى صدد جرائم معينة لا يعنى البتة سلب هذه الصفة فى شأن هذه الجرائم عينها من مأمورى الضبط القضائى الذين منحتهم المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية - فى حدود إختصاصهم - سلطة الضبط بصفة عامة وشاملة بما مؤداه أن تبسط ولايتهم على جميع أنواع الجرائم بما فيها جريمة إقامة منشأة صناعية على أرض زراعية بدون ترخيص.

\* الموضوع الفرعى : إستيقاف :

الطنين رقم ٤٢٨ لسنة ٢٠ مكتب قننى ١ صفحة رقم ٦٠٦ بتاريخ ١٩٥٠/٥/٨

إن مجرد إستيقاف الدائرية الليلية لأشخاص سائرين على الأقدام فى الليل فى مكان غير معهود فيه ذلك لا يعد قبضاً، وفرار هؤلاء الأشخاص ومتابعة رجال الدائرية لهم ومشاهدتهم إياهم يلقون شيئاً على الأرض تبين أنه أفيون، ذلك يسوغ إدانتهم فى إحراز هذه المادة، إذ أن عشور رجال الدائرية على هذه المادة لم يكن نتيجة قبض أو تفتيش بل بعد أن ألقاها المتهمون وهم يجاولون القرار.

الطنين رقم ٤٣٥ لسنة ٢٠ مكتب قننى ١ صفحة رقم ٧٩١ بتاريخ ١٩٥٠/٦/١٤

متى كان المتهم قد وضع نفسه موضعاً محطاً بالشبهات والريب، فهذا يسمح لرجل الضبطية القضائية الذى شاهده فى هذا الوضع أن يستوقفه ليعرف أمره ويكشف عن الوضع الذى وضع هو نفسه فيه طواعية وإختياراً.

الطنين رقم ٧٤١٠ لسنة ٢٤ مكتب قننى ٦ صفحة رقم ٨٠٧ بتاريخ ١٩٥٥/٤/١١

إذ قام المخبرون فى غيبة الضابط المأذون له بالتفتيش بإصطحاب المتهمه فى سيارة عامة وغيروا إتجاه السيارة وحاولوا دون نزول المتهمه مع باقى الركاب إلى حين حضور الضابط المذكور، فهذا الإجراء الذى إتخذوه إن هو إلا صورة من صور الإستيقاف الذى لا يرقى إلى مرتبة القبض.

الطنين رقم ١١٦٤ لسنة ٢٧ مكتب قننى ٨ صفحة رقم ٩٩٨ بتاريخ ١٩٥٧/١٢/٣٠

لإستيقاف شروط ينهى توارها قبل إتخاذ هذا الإجراء وهى أن يعرض الشخص نفسه طواعية منه وإختياراً فى موضع الشبهات والريب وأن يبين هذا الوضع عن صورة تستلزم تدخل المستوقف للكشف عن حقيقته، ومن ثم فمتى كان المخبر قد إشتبه فى أمر انتهم مجرد تلفته وهو سائر فى الطريق، وهو عمل لا يتنافى مع طابع الأمور ولا يؤدى إلى ما يتطلبه الإستيقاف من مظاهر تبرره فإن الإستيقاف على هذه الصورة هو القبض الذى لا يستند إلى أساس فى القانون فهو باطل.

الطعن رقم ١١٣٧ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٧٧٢ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٥٩

إرتداء النهم الزى المؤلف لرجال البوليس السرى وحمله صفارة تشبه النوع الذى يستعمله رجال البوليس وإظهار جراب " الطنجة " من جيب جلبابه هو عمل يتالى مع طبائع الأمور ويدعو إلى الرية والإشتباه فمن حق رجال البوليس أن يستوقفوا المشتبه فيه وإقياده إلى مركز البوليس لإستجوابه والتحرى عن أمره ولا يعد ذلك قبضاً.

الطعن رقم ٤٧١ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٤٣٧ بتاريخ ٤/٢٠/١٩٥٩

إذا كان الثابت من الحكم أن المتهم أسرع بوضع ما يشبه علبه من " الصفيح " فى فمه بمجرد رؤية المخبر مضغها بأسنانه وحاول ابتلاعها، فإنه يكون له وضع نفسه بإرادته وإختياره موضع الريب والشبهات، مما يبرر لرجال السلطة إستيفائه للكشف عن حقيقة أمره، وإذا كانت حالة التلبس بالجرمة قد تحققت إثر هذا الإستيقاف فإنبعث رائحة الأفيون من فم المتهم وشم المخبر والضابط هذه الرائحة ورويتهما له وهو يحاول ابتلاع الشئ الذى فى فمه الذى تبعث منه رائحة الأفيون، فإن ما يثيره المتهم فى شأن بطلان القبض لا يكون له أساس.

الطعن رقم ١٨٣٥ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٣٩٩ بتاريخ ٥/٢/١٩٦٠

إذا كان الحكم قد أثبت أن المتهم تخلى عن الحقبة التى كان يحملها ولما سئل عنها أنكر صلتها بها الأمر الذى أثار شبهة رجال الشرطة لإستوقفوه وإقتادوه إلى الضابط القضائى وقصوا عليه ما حدث، وإذا وجد الضابط أن فيما أدلى به رجال الشرطة الدلائل الكافية على إتهام المتهم بجرمة إحراز مخدر أجرى تفتيش الحقبة ووجد بها حشيشاً وأفيوناً، فإن الحكم لا يكون مغلطاً فى تطبيق القانون، وتكون الإجراءات التى تمت صحيحة ويكون الإستناد إلى الدليل المستمد من هذه الإجراءات هو إستناد سليم ولا غبار عليه ذلك بأن إستيقاف المتهم وإقياده إلى مأمور الضبط القضائى إنما حصل فى سبيل تأدية رجال الشرطة لواجبهم إزاء الوضع المريب الذى وضع المتهم نفسه فيه.

الطعن رقم ٢٤١٣ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٥٠٥ بتاريخ ٥/٣/١٩٦٠

الإستيقاف إجراء لا يمكن إتخاذة دون توافر شرطه وهو أن يضع الشخص نفسه طواعية وإختياراً فى موضع شبهة أو رية ظاهرة بما يستلزم تدخل رجال السلطة للكشف عن حقيقة أمره - أما والمتهم وزميله لم يقوموا بما يثير شبهة رجل السلطة الذى أرتاب مجرد سبق ضبط حقبة تخوى على ذخيرة ممنوعة فى نفس الطريق فسمح لنفسه بإستيقاف المتهمين والإمساك بأحدهم وإقياده وهو تمسك به إلى مكان مضاء -

لذلك قبض صريح ليس له ما يبرره ولا سند له في القانون، ويكون ما ذهب إليه الحكم من بطلانه وبطلان ما نتج عنه من تفتيش لا مآخذ عليه من ناحية القانون ما دام التخلي قد حصل بعد ذلك القبض الباطل.

الطعن رقم ١٢١٩ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٧١٥ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٦٠  
فتح مخبر باب مقعد القيادة بحثاً عن محكوم عليه فار من وجه العدالة أمر داخل في نطاق تنفيذ المهمة التي كلف بها والتي تبيح له إستيقاف السيارة ولا يعد فعله تفتيشاً.

الطعن رقم ١٩٥٥ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ١٧٠ بتاريخ ٢/٦/١٩٦١  
الأمر بعدم التحرك الذى صدر من الضابط أو من الكونستابل الذى كان يرافقه، إجراء قصد به أن يستقر النظام فى المكان الذى دخله مأمور الضبط حتى يتم المهمة التى حضر من أجلها، والتى كانت - فى واقعة الدعوى - تفقد حالة الأمن والبحث عن المحكوم عليهم والمشوهين.

الطعن رقم ٢٣٢١ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٢٢٦ بتاريخ ١٤/٢/١٩٦١  
إذا كان المتهم قد وضع نفسه موضع الرية عندما حاول الحرب مجرد سماعه المخبرين وهما يفصحان عن شخصيتهما لغيره وأنهما حاولا إستيقافه لذلك وعندئذ أقر لهما بإحرازه المخدر ثم تبينا إنتفاخاً بجيبه فكان لازم هذا الإقرار تحقيق ما أقر به والتثبت من صحته، وكان للمخبرين أن يقتاداه إلى مأمور الضبط القضائى الذى تلقى منه المخبر الذى كان يحمله - فإن الدلع ببطلان إجراء التفتيش يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٧٦٢ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٣٣٩ بتاريخ ١٠/٤/١٩٦٢  
يجب لصحة الإستيقاف أن تتوفر له مظاهر تحرره، فهو يتطلب أن يكون المتهم قد وضع نفسه موضع الشبهات والريب بما يستلزم تدخل المستوقف للكشف عن حقيقة أمره. وإذن لمضى كان الثابت من القرار المطعون فيه أن المتهم قد إرتبك - عندما رأى الضابطين - ومد يده إلى صدره وحاول الخروج من المقهى ثم عدل عن ذلك، فليس فى هذا كله ما يدعو إلى الإشتباه فى أمره وإستيفاله، لأن ما أتاه لا يتنافى مع طبيعة الأمور. ومن ثم فإن إستيقاف أحد الضابطين له وإمساكه بيده وفتحها إنما هو القبض الذى لا يستند إلى أساس. فإذا كانت غرفة الإتهام قد إنتهت إلى بطلان القبض والتفتيش وما تلاهما من إجراءات فإن قرارها بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية يكون صحيحاً فى القانون.

الطعن رقم ١٦٥٠ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٤٣ بتاريخ ٥/١/١٩٧٠  
الإستيقاف هو إجراء يقوم به رجل السلطة العامة فى سبيل التحرى عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه إشتباه تحرره الظروف، ومن ثم فإن طلب الضابط البطاقة الشخصية للمتهم لإستكناه أمره يعد إستيقافاً لا



قبضاً، ويكون تخلى المتهم بعد ذلك عن الكيس الذى إنقرط وظهر ما به من عذر قد تم طوعية وإختياراً  
وعما يوفر قيام حالة التلبس التى تبيح القبض والتفتيش. وإذا خالف القرار المطعون فيه هذا النظر، فإنه  
يكون قد أعطى فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ١٧٠٨ لسنة ٣٩ مكتب قضاى ٢١ صفحة رقم ٧٤ بتاريخ ١٢/١/١٩٧٠

- الإستيقاف هو إجراء يقوم به رجل السلطة العامة فى سبيل التحرى عن الجرائم وكشف مرتكبها  
ويسوغه إشتباه تبرره الظروف.

- ملاحقة المتهم على إثر قراره لإستكناه أمره بعد إستيقافاً.

- الفصل فى قيام المير للإستيقاف أو تخلفه هو من الموضوع الذى يستقل به قاضيه بغير معقب ما دام  
لإستنتاجه وجه يسوغه.

- لا يصح النى على المحكمة أنها قضت ببراءة المتهم بناء على احتمال ترجح لديها بدعوى قيام  
إحتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها ما دام ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدان قاضيهما وما يطمئن إليه  
طالما قد أقام قضاءه على أسباب تحمله. والذين من عبارات الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تطمئن إلى  
إعواف المطعون ضده لما قدرته من أنه كان تحت تأثير الرهبة والفرع فأطرحته بإعتباره لا ينسب بذاته عن  
مقارفة المتهم للجريمة، كما لم تطمئن إلى الشواهد والأمارات المقدمة من سلطة الإتهام أياً كان الاسم الذى  
يطلق عليها فى القانون وأياً كان الوصف الذى يصدق عليها تلبساً أو دلائل كافية، وذلك حسبه ليستقيم  
قضاؤها ببطان الإجراء وليس من اللازم أن يسمى الحكم تلك الشواهد والأمارات بإسمها المعين فى نص  
القانون الذى تندرج تحت حكمه، ما دام هو قد تحرى حكم القانون فيها وحلها الوجه الذى تحمله من  
عدم كفايتها لتسوية القبض على المتهم الذى قضى ببراءته.

الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٣٩ مكتب قضاى ٢٠ صفحة رقم ١٠٧٨ بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٦٩

إن الإستيقاف أمر مباح لرجل السلطة العامة، إذا ما وضع الشخص نفسه طوعية منه وإختياراً موضوع  
الريب والظن، وكان هذا الوضع ينسب عن ضرورة تستلزم تدخل المستوفى للتحرى والكشف عن حقيقته  
عملاً بحكم المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ١٦٢٥ لسنة ٤٨ مكتب قضاى ٣٠ صفحة رقم ١٥٩ بتاريخ ٢٥/١/١٩٧٩

من المقرر أن الإستيقاف هو إجراء يقوم به رجل السلطة العامة فى سبيل التحرى عن الجرائم وكشف  
مرتكبها ويسوغه إشتباه تبرره الظروف، فهو أمر مباح لرجل السلطة العامة إذا ما وضع الشخص نفسه  
طوعية منه وإختياراً فى موضع الريب والظن وكان هذا الوضع ينسب عن ضرورة تستلزم تدخل المستوفى

للتحرى والكشف عن حقيقته - إعمالاً لحكم المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية - والفصل فى قيام المبرر للإستيقاف أو تخلفه من الأمور التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع بغير معقب ما دام لاستنتاجه ما يسوغه. ومتى توافرت مبررات الإستيقاف، حق لرجل السلطة إلقاء المستوقف إلى مأمور الضبط القضائى لإستيعاضه والتحرى عن حقيقة أمره.

الطعن رقم ١٨٣٥ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٣٩٩ بتاريخ ١٩٦٠/٥/٢

إذا كان الحكم قد أثبت أن المتهم تخلى عن الحقية التى كان يحملها ولما مثل عنها أنكر صلتها بها الأمر الذى أثار شبهة رجال الشرطة لاسترقاقه وإفادته إلى الضابط القضائى وقصوا عليه ما حدث، وإذا وجد الضابط أن فيما أدلى به رجال الشرطة الدلائل الكافية على إتهام المتهم بجرمة إحراز مخدر أجرى تفتيش الحقية ووجد بها حشيشاً وأفيوناً، فإن الحكم لا يكون غلطاً فى تطبيق القانون، وتكون الإجراءات التى تمت صحيحة ويكون الإستناد إلى الدليل المستمد من هذه الإجراءات هو إستناد سليم ولا غبار عليه، ذلك بأن إستيقاف المتهم وإفادته إلى مأمور الضبط القضائى إنما حصل فى سبيل تأديبة رجال الشرطة لواجبهم لزاء الوضع المريب الذى وضع المتهم نفسه فيه.

الطعن رقم ٢٤١٣ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٥٠٥ بتاريخ ١٩٦٠/٥/٣٠

الإستيقاف إجراء لا يمكن إتخاذ دون توافر شرطه وهو أن يضع الشخص نفسه طواعية وإختياراً فى موضع شبهة أو رية ظاهرة بما يستلزم تدخل رجال السلطة للكشف عن حقيقة أمره - أما والمتهم وزميله لم يقوموا بما يثير شبهة رجل السلطة الذى أرتاب مجرد سبق ضبط حقية تحتوى على ذخيرة ممنوعة فى نفس الطريق فسمح لنفسه بإستيقاف المتهمين والإمساك بأحدهم وإفادته وهو ممسك به إلى مكان مضاء - فذلك قبض صريح ليس له ما يبرره ولا سند له فى القانون، ويكون ما ذهب إليه الحكم من بطلانه وبطلان ما نتج عنه من تفتيش لا مأخذ عليه من ناسية القانون ما دام التخلى قد حصل بعد ذلك القبض الباطل.

الطعن رقم ٢٣٢١ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٢٢٦ بتاريخ ١٩٦١/٢/١٤

إذا كان المتهم قد وضع نفسه موضع الريبة عندما حاول الهرب فجرد سماعه المخبرين وهما بفصحان عن شخصيتهما لغيره وأنهما حاولا إستيقافه لذلك وعندئذ أقر لهما بإحرازه المخدر ثم تبينا إنتفاخاً بمجبه فكان لازم هذا الإقرار بتحقيق ما أقر به والتثبت من صحته، وكان للمخبرين أن يقناده إلى مأمور الضبط القضائى الذى تلقى منه المخدر الذى كان يحمله - فإن الدفع ببطلان إجراء التفتيش يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٥٦٣١ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٣٥٢ بتاريخ ١٠/٣/١٩٨٥

لما كان الإستيقاف هو إجراء يقوم به رجل السلطة العامة فى سبيل التحرى عن الجرائم وكشف مرتكبها ويسوغه إشتباه تيرره الظروف، وكان الحكم قد دلى بأدلة سائفة على أن إستيقاف الطاعن كان مبرراً وكان الفصل فى قيام المبرر للإستيقاف أو تخلفه من الموضوع الذى يستل به قاضيه بغير معقب، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون على غير أساس ويتحل به فى حقيقته إلى جندل موضوعى لا يثار لدى محكمة النقض.

الطعن رقم ٥٩٤١ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٢٢٣ بتاريخ ٢/٢/١٩٨٦

لما كان من المقرر أن الإستيقاف إجراء يقوم به رجل السلطة العامة فى سبيل التحرى عن الجرائم وكشف مرتكبها ويسوغه إشتباه تيرره الظروف وهو أمر مباح لرجال السلطة العامة إذا ما وضع الشخص نفسه طواعية وإختياراً فى موضع الريب والظن وكان هذا الوضع ينبىء عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحرى والكشف عن حقيقته عملاً بحكم المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية والفصل فى قيام المبرر للإستيقاف أو تخلفه من الأمور التى يستل بتقديرها قاضى الموضوع بغير معقب ما دام لإستنتاجه ما يسوغه - وكان الحكم المطعون فيه قد رد على ما دفع به الطاعن من بطلان إستيقافه بالتنازع بظروف ومبررات قيامه، ومن ثم فإن تخلى الطاعن بعد ذلك إختياراً عما تكشف بعد ذلك أنه مخدّر - يشكل حالة التلبس التى تبيح القبض والفتيش وإذ إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون.

الطعن رقم ١٣٩٨ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٧٤٥ بتاريخ ٦/٧/١٩٨٧

من المقرر إن الإستيقاف هو إجراء يقوم به رجل السلطة العامة فى سبيل التحرى عن الجرائم وكشف مرتكبها ويسوغه إشتباه تيرره الظروف. وهو أمر مباح لرجل السلطة العامة إذا ما وضع الشخص نفسه طواعية وإختياراً فى موضع الريب والظن. وكان هذا الوضع ينبىء عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحرى والكشف عن حقيقته عملاً بحكم المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية، ولما كان الفصل فى قيام المبرر للإستيقاف أو تخلفه من الأمور التى يستل بتقديرها قاضى الموضوع بغير معقب ما دام لإستنتاجه ما يسوغه، وكان الحكم قد إستظهر بحق إن الطاعن ومعه قائد السيارة قد وضعاً نفسيهما طواعية وإختياراً فى موضع الشبهات والريب وذلك بتحميل السيارة مواد تموينية والإتجاه بها مسرعة إلى خارج مدينة الإسكندرية بالرغم من أن القانون قد حظر ذلك فضلاً عن عدم حمل قائد السيارة لرخصة

القيادة الخاصة وكذا رخصة التسيير، مما يبرر لمساعد الشرطة إستيقافهما للكشف عن حقيقة امرهما وإتبادهما إلى مركز الشرطة دون أن يعد ذلك في صحيح القانون قبضاً.

الطعن رقم ٣١٠٠ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ١١٣١ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢٣

لما كان ضابط المباحث قرر أن المتهم كان يسير بالطريق العام ليلاً يتلفت يمناً ويساراً بين المجلات فليس في ذلك ما يدعو إلى الإشتباه في أمره وإستيقافه لأن ما أتاه لا يتنافى مع طبيعة الأمور، وبالتالي فإن إستيقافه وإصطحابه إلى ديوان القسم هو قبض باطل، لا يستند إلى أساس وينسحب هذا البطالان إلى تفشيش المتهم وما أسفر عنه من العثور على المادة المعدرة لأن ما بني على الباطل فهو باطل كما لا يصح التحويل على شهادة من أجريها القبض الباطل، ولما كان ذلك، وكان المتهم قد أنكر الإتهام المسند إليه في جميع مراحل التحقيق وبمجلسة المحاكمة، وجاءت الأوراق خالية من دليل آخر مستقل بدين المتهم فيما أسند إليه. لما كان ذلك، وكان الإستيقاف هو إجراء يقوم به رجل السلطة العامة في سبيل التحري عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه إشتباه تبرره الظروف، وكان الفصل في قيام المبرر للإستيقاف أو تخلفه هو من الموضوع الذي يستلزم به قاضيه بغير معقب، ما دام لإستنتاجه وجه يسوغه، وكان ما أوردته المحكمة في قيام بيان الأسباب التي بنت عليها قضاءها ببطالان القبض لعدم توافر الظروف المبررة لإستيقاف المظنون ضده وإتباده إلى قسم الشرطة كافياً وسائفاً فيما إنتهت إليه.

\* الموضوع الفرعي : المخول لهم القيام بأعمال مأموري الضبط القضائي :

الطعن رقم ٨٣ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٦٦٩ بتاريخ ١٩٥٣/٣/٣٠

إن القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ قد أسبغ صفة مأموري الضبطية القضائية على ضباط مكافحة المخدرات بالنسبة للجرائم المنصوص عنها في القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨، فما دام الطاعن يعلم بأن فرع مكافحة المخدرات بجهة ما قد أنشئ بالاتفاق بين إدارة الأمن العام والإدارة العام لمكافحة المخدرات فلا يجوز له من بعد أن ينازع في كون ضباط هذا الفرع هم صفة مأموري الضبطية القضائية.

الطعن رقم ٤٢٠ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ١٠٢٠ بتاريخ ١٩٥٣/٦/٢٧

إن إدارة مكافحة المخدرات قد أصبحت بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ وقرار وزير الداخلية الصادر تنفيذاً له منشأة على وجه قانوني صحيح، وصار لجميع ضباطها سواء منهم ما كانوا بها من قبل أو من يلحقون بها بعدئذ صفة مأموري الضبطية القضائية في كافة أنحاء الدولة فيما يتعلق بتنفيذ القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ ولا يؤثر في ذلك ألا يكون وزير الداخلية قد

أصدر قرار بإنشاء فروع لهذه الإدارة إلا في أغسطس سنة ١٩٥٢ ما دام جميع ضباطها كانت هم صفة مأمورى الضبطية القضائية فى كافة أنحاء الدولة منذ صدور القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١.

الطعن رقم ٨١٧ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١١٦٥ بتاريخ ١٩٥٣/٧/٩

إن قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ لم يكن صدوره إلا لتصحيح وضع إدارة مكافحة المخدرات بإعادة إنشائها وإسباغ اختصاصها عليها بمن يملك ذلك بعد أن كانت منشأة بقرار من وزير الداخلية يخلوها اختصاص مكتب مخبرات المخدرات المنشأة فى سنة ١٩٢٩ وأصبحت بموجب قرار مجلس الوزراء المشار إليه وقرار وزير الداخلية الصادر تنفيذاً له منشأة على وجه صحيح، ويكون لجميع ضباطها سواء منهم من كانوا بها من قبل أو من يلحقون بها بعد ذلك صفة مأمورى الضبط القضائى التى أسبغها عليهم القانون رقم ١٨٧ سنة ١٩٥١ الصادر بتاريخ ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥١ بإضافة مادة جديدة هى رقم ٤٧ مكررة إلى القانون رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ التى تنص على إعمار مدير ووكيل وضباط إدارة مكافحة المخدرات من رجال الضبط القضائى فيما يتعلق بتنفيذ أحكام هذا القانون، وأصبحت لهم هذه الصفة باعتبارها نوعية شاملة غير مقيدة بمكان على ما أوضحت عنه المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون المشار إليه، ولا يؤثر على ذلك ألا يكون وزير الداخلية قد أصدر قراراً بإنشاء فروع هذه الإدارة إلا فى أغسطس سنة ١٩٥٢ ما دام جميع ضباطها كانت هم صفة مأمورى الضبط القضائى فى كافة أنحاء الأراضى المصرية منذ صدور القانون رقم ١٨٧ سنة ١٩٥١ وما دام الطاعن يسلم فى طعنه أن الضابط الذى قام بالتفتيش كان من ضباطها وقت إجرائه.

٢) متى كان التفتيش لم يقع على منزل الطاعن بل على شخصه أثناء مروره فى الطريق فإنه لا يكون هناك محل لاستناد الطاعن إلى المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية الخاصة بتفتيش المنازل للدفع بطلان إجراءات التفتيش بقوله إن الأمر به لم يصدر فى تحقيق مفتوح ما دام الثابت من الحكم أن القبض والتفتيش قد وقعا صحيحين تطبيقاً للمادتين ٣٤ و٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ٧٥٥ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٧٩٦ بتاريخ ١٩٥٤/٦/٢١

إن ما نصت عليه المادة الرابعة من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص بمنع زراعة الحشيش بشأن قيام رجال الإدارة بناء على طلب وزارة الزراعة بإعدام كل زراعة حشيش قائمة أو مقلوعة وتحصيل نفقات ذلك بالطريق الإدارى لا شأن له بالحكمة الجنائية ولا يخل بأصولها المقررة بالقانون. وإذن فإنه يكون فى غير محله الدفع بطلان الإجراءات المؤسس على أن رجال مكتب المخدرات الذين لم تكن لهم صفة مأمورى الضبطية هم الذين قاموا بإعدام زراعة الحشيش المضبوطة.

الطعن رقم ٧٦٣ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٤٣٢ بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٥

إجراء التفتيش فى نقط التفتيش الجمركية مما يدخل فى اختصاص رجال حرس الجمارك.

الطعن رقم ١١٦٦ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١١٦ بتاريخ ١٩٥٦/١/٣١

لا يعيب الحكم أن يكون قد إستند فيما إستند إليه من أدلة إلى المعاينة التى أجراها وكيل شيخ الخفراء فإن ذلك مما يخوله له نص المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية باعتبار وكيل شيخ الخفراء من بين المرءوسين لأمورى الضبط القضائى.

الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٧٧٧ بتاريخ ١٩٥٧/١٠/٨

إن قرار وزير الزراعة الصادر فى ٨ من أبريل سنة ١٩٤٣ بتعيين الموظفين المكلفين بضبط وإتبات المخالفات لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع الفس والتدليس قد نص على اعتبار المفتشين البطريين من بين هؤلاء الموظفين.

الطعن رقم ٧٣ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٤٤٦ بتاريخ ١٩٥٨/٤/٢٩

إن القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٥٣ صريح فى تحويل رجال خطر السواحل وحرس الجمارك والمصايد من ضباط وضباط صف صفة مأمورى الضبطية القضائية وحق تفتيش الأمتعة والأشخاص فى حدود الدائرة الجمركية التى يتولون عملهم فيها، فإذا عثر أوماشى وهو من ضباط الصف أثناء تفتيش من يشبه فيه على مواد مخدرة فإن الضبط والتفتيش يكونان صحيحين فى القانون.

الطعن رقم ٦٨٢ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٥٨٩ بتاريخ ١٩٥٩/٦/١

يبين من نص المادة الأولى من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٣ - بتحويل ضباط البوليس الحربى سلطة رجال الضبط القضائى - أنه ليس لضباط البوليس الحربى صفة الضبط القضائى بالنسبة إلى ما يرتكبه الأفراد من جرائم طالما أنهم لم يكلفوا بذلك من القيادة العامة للقوات المسلحة، وبالنسبة إلى ضباط البوليس الحربى إذ أمر إثنين من رجاله بتسليم النهم إلى البوليس دون أن يكون مكلفاً بذلك من القيادة العامة للقوات المسلحة يكون قد أتى أمراً خارجاً عن اختصاصه ولا يكون لمرءوسيه اختصاص فى تنفيذ هذا الأمر.

الطعن رقم ٢٤١٥ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٥٠٨ بتاريخ ١٩٦٠/٥/٣٠

ما يشترطه القانون في نذب مأمور الضبط القضائي للتحقيق هو أن يكون المحقق مختصاً بإجراء العمل وأن يكون المندوب للتحقيق من مأموري الضبط القضائي، وأن يبين في أمر النذب المسائل المطلوب تحقيقها والإجراءات المطلوب إتخاذها فيما عدا إستجواب المتهم.

الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٥٤١ بتاريخ ١٩٦٠/٥/٣١

مفاد الأمر العسكري الصادر من رئيس هيئة أركان حرب الجيش في ٩ من يونيو سنة ١٩٥٣ أن رجال البوليس الحربي مكلفون أصلاً وبصفة دائمة بحكم وظائفهم بضبط الجرائم التي يرتكبها أفراد القوات المسلحة دون حاجة إلى تكليف خاص بذلك من القيادة العامة للقوات المسلحة في كل حالة على حدة - وما إستحدثه القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٣ في هذا الشأن هو أنه أسخ على رجال البوليس الحربي صفة رجال الضبط القضائي بالنسبة لهذه الجرائم لكي يكون للإجراءات التي يتخذونها في ضبطها وتحقيقها من الأثر القانوني أمام جهات القضاء العادية ما للإجراءات التي يقوم مأمورو الضبط القضائي المكلفون بضبط الجرائم بصفة عامة - فإذا كان الثابت أن المتهم وهو جوارش بالقوات المسلحة قد نسب إليه إحراز مواد مخدرة، فإن أمر الضبط والفتيش الذي صدر من وكيل النيابة المحقق بعد إطلاعها على التحريات التي أجراها ضابط البوليس الحربي وسؤاله بشأنها يكون قد صدر صحيحاً وبالتالي تكون إجراءات الضبط والفتيش التي قام بها الضابط المذكور تنفيذاً لإذن النيابة صحيحة كذلك.

الطعن رقم ١٥٦٧ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٧٣ بتاريخ ١٩٦١/١/١٠

ما ورد في المادتين السادسة والسابعة من القانون رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب الجمركي لا يفيد إلغاء ما نصت عليه المادة الأولى من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣ من إسباغ صفة مأموري الضبط القضائي على ضباط وضباط الصف بمصلحة خفر السواحل وحرس الجمارك والمصائد فيما يتعلق بجرائم التهريب ومخالفة القوانين واللوائح المعمول بها في الأقسام والجهات المختصة لإختصاص مصلحة خفر السواحل وحرس الجمارك والمصائد، وذلك لعدم وجود أى تعارض بين القانونين في هذا الخصوص - بل إن صياغة المادة السادسة من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ تفيد بجلاء أن ذكر الفتين المنصوص عليهما فيها لم يرد على سبيل الحصر وإنما قصد الشارع أن تثبت هذه الصفة لفئات أخرى من الموظفين نصت عليهم قوانين أخرى في شأن جرائم التهريب أيضاً - الأمر الذي ينتهي معه التفسير الصحيح إلى أن المادة السادسة من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ تكمل نص المادة الأولى من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣.

الطعن رقم ١٩٥٨ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ١٨١ بتاريخ ١٩٦١/٢/٦

أسبق القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٥ فى شأن منع تهريب البضائع حصة الضبط القضائى على موظفى الجمارك وعمالها أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم، وبقيت لهم هذه الصفة إعمالاً لنص المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ٢٤٣ لسنة ١٩٥٣، كما أيد القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب الجمركى هذه الصفة بالنسبة إلى موظفى الجمارك ولكل موظف يصدر بتعيينه قرار من " وزير المالية والإقتصاد "، وأضافها القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣ على الضباط وضباط الصف بمصلحة خفر السواحل وحرس الجمارك والمصائد فيما يتعلق بجرائم التهريب ومخالفة القوانين واللوائح المعمول بها فى الأقسام والجهات المختصة لإختصاص مصلحة خفر السواحل وحرس الجمارك والمصائد.

الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٦٩٨ بتاريخ ١٩٦١/٦/١٣

تنص المادة ٧٦ من القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم السجون على أنه يكون لمديرى ومأمورى السجون ووكلائهم وضباط مصلحة السجون حصة مأمورى الضبط القضائى كل فى دائرة إختصاصه، مما يقتضاه أن يكون من واجهم طبقاً لنصوص المواد ٢١ و ٢٤ و ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يقوموا بالبحث عن الجرائم ومرتكبيها فى دائرة إختصاصهم وجمع الاستدلالات التى تلزم للتحقيق وأن يسموا أقوال من هم معلومات فى الوقائع الجنائية وسؤال المتهمين فيها، كما أن من واجهم أيضاً أن يشيروا جميع الإجراءات التى يقومون بها فى محاضر موقع عليها منهم.

الطعن رقم ٩١ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٥٦٣ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٣

يؤخذ من استقرار نصوص المواد من ٢٦ إلى ٣٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أن الشارع منح موظفى الجمارك الذين أسبقت عليهم القوانين حصة الضبط القضائى فى أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية، أو فى حدود نطاق الرقابة الجمركية إذا ما قامت لديهم دواعى الشك فى البضائع والأمتعة أو مظنة التهريب لئمن يوجدون بداخل تلك المناطق، وأن الشارع بالنظر إلى طبيعة التهريب الجمركى وصلته المباشرة بمصالح الخزائنة العامة ومواردها ومدى الإحرام الواجب للقبود المنظمة للإستيراد والتصدير لم يتطلب بالنسبة إلى الأشخاص توافر قبود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية أو إشراط وجود المراد تفتيشه فى إحدى الحالات المبورة له فى نطاق الفهم القانونى للمبادئ المقررة فى القانون المذكور، بل إنه تكفى أن تقوم لدى الموظف النوط بالرقابة والتفتيش فى تلك المناطق حالة تتم عن شبهة فى توافر التهريب الجمركى فيها - فى الحدود المعرف بها فى القانون - حتى يثبت له حق الكشف عنها. والشبهة المقصودة فى هذا المقام هى



حالة ذهنية تقوم بنفس النوط بهم تنفيذ القوانين الجمركية يصح معها في العقل القول بقيام مظنة التهريب من شخص موجود في حدود دائرة المراقبة الجمركية وتقدير ذلك منوط بالقائم بالفتيش تحت إشراف محكمة الموضوع.

الطعن رقم ١٣٥٧ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٢٥١ بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢١

أضفى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣ على رجال غفر السواحل صفة الضبط القضائي فيما يتعلق بجرائم التهريب ومخالفات القوانين واللوائح المعمول بها في الجهات المختصة لإختصاص مصلحة خفر السواحل. وهذه الصفة ما زالت قائمة ولصيقة بهم في دوائر اختصاصهم فيما يتعلق بجرائم التهريب حتى بعد صدور قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وقرار وزير الخزانة رقم ٧١ لسنة ١٩٦٣ بتحديد موظفي الجمارك الذين لهم صفة الضبط القضائي بالتطبيق لنص المادة ٢٥ من القانون المشار إليه لأن هذا القانون لم يلغ اختصاص مصلحة خفر السواحل في مراقبة جرائم التهريب في الجهات المختصة لها ولم يلبس من رجالها صفة الضبط القضائي المخولة لهم قانوناً وليس من شأن المادة ٢٥ منه والقرار الوزاري الصادر إعمالاً لها ما يطلع عن رجال غفر السواحل تلك الصفة في دوائر عملهم لأن هذا القرار صادر في شأن موظفي مصلحة الجمارك لحسب باعتباره كاشفاً ومحدداً للوظائف التي يعتبر العاملون فيها من مأموري الضبط القضائي.

الطعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٣٨ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٩٤٠ بتاريخ ١٩٦٨/١١/١١

تنص الفقرتان الثانية والثالثة من المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٣ على أنه " يجوز بقرار من وزير العدل بالإتفاق مع الوزير المختص تخويل بعض الموظفين صفة مأموري الضبط القضائي بالنسبة إلى الجرائم التي تقع في دوائر اختصاصهم وتكون متعلقة بأعمال ووظائفهم... وتعتبر النصوص الواردة في القوانين والمراسيم والقرارات الأخرى بشأن تخويل بعض الموظفين اختصاص مأموري الضبط القضائي بمثابة قرارات صادرة من وزير العدل بالإتفاق مع الوزير المختص ". وقد صدر قرار وزير التموين رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٢ ونص في مادته الأولى على أنه : " يكون للموظفين الموضحة وظيفتهم بالكشف المرافق صفة مأموري الضبط القضائي لمراقبة تنفيذ أحكام المرسومين ٩٥ لسنة ١٩٤٥ و١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليهما وإثبات الجرائم التي تقع في دوائر اختصاصهم بالمخالفة لأحكامهما وأحكام القرارات المنفذة هما " وجاء بالبند الثاني من الكشف المرافق للقرار تحديد لأولئك الموظفين بمراقبات التموين بالمحافظات والمديريات وهم على النحو التالي : "١" المراقبون ووكلاؤهم "٢" رؤساء مكاتب التموين "٣" المفتشون. كما صدر قرار من وزير العدل في ١٤ أغسطس سنة ١٩٦١ نص

في مادته الأولى على أن يحول صفة مأمور الضبط القضائي في تنفيذ أحكام الرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه مدير أو إدارات التفتيش ووكلائهم بمراقبات التموين بالمحافظات كل في دائرة اختصاصه ". ولما كان البين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن إجراءات الضبط والتفتيش قام بها مفتش تموين أسوان وزميله وهم جميعاً من بين الموظفين الذين عولمهم قرار وزير التموين سالف الذكر صفة مأموري الضبط القضائي في كافة أرجاء المحافظة التي يعملون بمديرية تموينها وهي محافظة أسوان التي يقع مركز كوم أمبو " مكان الضبط " من بين مراكزها ومن ثم فإن إجراءات الضبط التي قاموا بها تكون قد تمت صحيحة في القانون وفي حدود دائرة اختصاصهم، ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الصدد غير سديد.

الطعن رقم ١٠٤٤ لسنة ٤١ مكتب قني ٢٢ صفحة رقم ٧٨٨ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٠

الإستيقاف هو إجراء يقوم به رجل السلطة العامة في سبيل التحري عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف وهو أمر مباح لرجال السلطة العامة إذا ما وضع الشخص نفسه طواعية وإختياراً في موضع الريب والظن وكان هذا الوضع ينشئ عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحري وللكشف عن حقيقته عملاً بحكم المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية، ومن ثم فإن ما ذكره الحكم المطعون فيه من أن مشاهدة رجل الشرطة للمتهم يحمل مقطعاً ويقف أسفل الكوبري في مكان مظلم يبيح للشرطي وهو المكلف بتفقد حالة الأمن أن يذهب إليه ويسوضحه أمره - صحيح في القانون.

الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٢ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ٨٠٢ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢٨

ولاية ضباط شعب البحث الجنائي هي ولاية عامة مصرها نص المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية التي تكلفت بعدد من يعتبرون من مأموري الضبط القضائي لأن تلك الولاية بحسب الأصل إنما تنبسط على جميع أنواع الجرائم حتى ما كان منها قد أفردت له مكاتب خاصة لما هو مقرر من إضفاء صفة الضبط القضائي على موظف ما في صدد جرائم معينة لا يعنى مطلقاً سلب تلك الصفة في شأن هذه الجرائم عنها من مأموري الضبط القضائي ذوي الاختصاص العام. ولما كان الطاعن يسلم في أسباب طعنه بشمول اختصاص الضباط رئيس وحدة تنفيذ الأحكام بإدارة البحث الجنائي لدائرة محافظة سوهاج بأكملها فإن الحكم المطعون فيه إذا إنتهى إلى رفض الدفع بطلان إجراءات الضبط والتفتيش التي قام بها هذا الضابط يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ولا محل للنمي عليه بالخطأ أو بالقصور في التسبب في هذا الصدد.

الذين من إستقرار نصوص المواد من ٢٦ إلى ٣٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك أن الشارع منح موظفى الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائى فى أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو فى حدود نطاق الرقابة الجمركية إذا ما قامت لديهم دواعى الشك فى البضائع والأمتعة ومظنة التهريب فمن يوجودون بدخل تلك المناطق وأن الشارع - بالنظر إلى طبيعة التهريب الجمركى وصلته المباشرة بصالح الخزانة العامة ومواردها ومدى الإحرام الواجب للقيود المنظمة للإستيراد والتصدير لم يتطلب بالنسبة للأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية أو إشراط وجود المراد تفتيشه فى إحدى الحالات المبينة له فى نطاق الفهم القانونى للمبادئ المقررة فى القانون المذكور، بل أنه يكفى أن يقوم لدى الموظف النوط بالمراقبة والتفتيش فى تلك المناطق حالة تتم عن شبهة فى توافر التهريب الجمركى فيها - فى الحدود المعروفة بها فى القانون - حتى يثبت له حق الكشف عنها، فإذا هو عثر أثناء التفتيش الذى يجره على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية معاقب عليها فى القانون العام، فإنه يصح الإستدلال بهذا الدليل أمام المحاكم فى تلك الجريمة لأنه ظهر أثناء إجراء مشروع فى ذاته ولم ترتكب فى سبيل الحصول عليه أية مخالفة. ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن تفتيش سيارة الطاعن الذى أسفر عن ضبط الجوهر المخدر فى مخايب سرية بها أعدت لذلك، تم داخل الدائرة الجمركية وبعد إبلاغ رجال الجمارك بما دلت عليه التحريات السرية لرئيس وحدة مكافحة المخدرات بالبناء من أنه يجوز جواهر مخدرة وأشياء مهربة أخرى يخفيها بحسمه وأمتعته وسيارته، وكانت اللجنة التى شكلت لإجراء هذا التفتيش برئاسة وكيل جرك الركاب وعضوية بعض مأمورى الجمارك وضباط الشرطة وميكانيكى بالجمرك، وأنه على فرض صحة ما يثبته الطاعن من أن بعض أعضاء اللجنة لم يكونوا من مأمورى الضبط القضائى فإن لو كبل جرك الركاب أن يستعين فى إجراء التفتيش بمن يرى مساعدته فيه ولو لم يكونوا من رجال الضبط القضائى ما داموا يعملون تحت إشرافه - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - وإذا نتج عن التفتيش الذى أجرى دليلاً يكشف عن جريمة جلب جوهر مخدر، فإنه يصح الإستشهاد بهذا الدليل على تلك الجريمة على إعتبار إنه نتيجة إجراء مشروع قانوناً، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح القانون فى ركنه للدفع.

الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٧٤ صفحة رقم ٥٥٩ بتاريخ ١٩٧٣/٤/٢٩

- جرى قضاء محكمة النقض على أن تفتش الأمسة والأشخاص الذين يدخلون إلى الدائرة الجمركية أو يخرجون منها أو يحرقون بها هو ضرب من الكسب عن الحال التهريب يستهدف به الشارع صالح الخزانة ويجريه عمال الجمارك وحراسه الذين أسبقت عليهم القوانين صفة الضبطية القضائية فى أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم مجرد قيام مظنة التهريب فبمع وجودهم بمنطقة المراقبة، دون أن يتطلب الشارع توافر قيود القبض والفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية وإشواط وجود الشخص المراد تفتيشه فى إحدى الحالات المبررة له فى نطاق الفهم القانونى للمبادئ المقررة فى هذا القانون.

- مأمور الجمرك هو من رجال الضبطية القضائية بمقتضى المادة ٢٥ من القانون رقم ٩٦ سنة ١٩٦٣ التى جرى نصها باعتبار موظفى الجمارك الذين يصدر بتحديد وظائفهم قرار من وزير الخزانة من مأمورى الضبط القضائى فى حدود اختصاصهم، وقد حدد وزير الخزانة فى قراره ٧١ سنة ١٩٦٣ هؤلاء الموظفين ومن بينهم مأمورى الجمارك.

الطعن رقم ٣٣٧ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٧٤ صفحة رقم ٦٣٩ بتاريخ ١٩٧٣/٥/٢١

واضح من نص المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية وقرار وزير الداخلية رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء مكاتب فرعية لحماية الأحداث وتحديد اختصاصاتها، أن ضباط مكاتب حماية الأحداث هم - بحسب الأصل - من مأمورى الضباط القضائى بوصف كونهم من ضباط المباحث الجنائية وبسبب اختصاصهم طبقاً لما نص عليه فى المادة الثالثة من قرار وزير الداخلية المذكور على ما يتركبه الأحداث من جرائم وبعد إلى من عداهم من غير الأحداث حماية هؤلاء ومكافحة لإستغلالهم إستغلالاً غير مشروع أى كان نوع هذا الإستغلال أو طريقه. وقد أشارت المادة إلى جرائم رآها الشارع على درجة من الخطورة إستوجب النص عليها بذواتها فذكر تحريض الأحداث على البغاء أو التسول أو ارتكاب الجرائم، وناط بمكاتب حماية الأحداث إتخاذ التدابير التى تراها كفيلة بحمايتهم من هذا الإستغلال أو التحريض ومكافحته، ومن ثم كان لضباط هذه المكاتب فى سبيل تنفيذ ما نيظ بهم ضبط الجرائم التى تصل بهم تحريضاتهم أن فيها إستغلالاً للأحداث غير مشروع أو تحريضاً لهم على البغاء أو التسول أو ارتكاب الجرائم. ولما كانت محكمة الموضوع قد إطمأنت إلى ما تضمنه محضر تحريات ضابط مكتب حماية الأحداث من أن الطاعن يستغل الأحداث فى ترويج المخدرات وأقرت النيابة العامة على جدية هذه التحريات وكفائتها لإصدار الإذن بالقبض والفتيش، فإن ما إنتهى إليه الحكم من رفض الدفع بعدم ولاية الضابط بإجراء الضبط والفتيش يتفق وصحيح القانون.

الطعن رقم ١٢٢٠ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٤٨ بتاريخ ١٩٧٤/١/٢١

الإستيقاف إجراء يقوم به رجل السلطة العامة في سبيل التحرى عن الجرائم وكشف مرتكبها ويسوغه إشتباه تبرره الظروف. وهو أمر مباح لرجال السلطة العامة إذا ما وضع الشخص نفسه طواعية وإختياراً في موضع الريب والظن، وكان هذا الوضع ينشأ عن ضرورة تستلزم تدخل المسوقف للتحرى والكشف عن حقيقته. ولما كان مفاد ما أورده الحكم أن مأمور الضبط القضائي. ضابط الشرطة قد إستوقف الطاعنة والمتهممة الأخرى لإستكناه حقيقة أمرهما بعد أن توافرت ميررات الإستيقاف وأنتهما أقربا له إثر إستيقافهما بأنهما مارسا الدعارة نظراً لجر واحد شقق المنزل وأيد قاطن تلك الشقة هذا الإقرار لبيان القبض عليهما عقب ذلك بمعرفة الضابط يكون قبضاً صحيحاً في القانون. ولا محل لما تثيره الطاعنة من منازعة في تصوير الواقعة وكيفية حصول الضبط طالما أن المحكمة قد إطمأنت - في نطاق سلطتها التقديرية - إلى ما أثبتته الضابط في محضره في هذا الشأن.

الطعن رقم ٤٥ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١١١ بتاريخ ١٩٧٤/٢/١٠

الإستيقاف إجراء يقوم به رجل السلطة العامة على سبيل التحرى عن الجرائم وكشف مرتكبها ويسوغه إشتباه تبرره الظروف، وهو أمر مباح لرجال السلطة إذا ما وضع الشخص نفسه طواعية منه وإختياراً في موضع الريب والظن وكان هذا الوضع ينشأ عن ضرورة تستلزم تدخل المسوقف للتحرى وللكشف عن حقيقته عملاً بحكم المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية. والفصل في قيام المير للإستيقاف أو تخلفه من الأمور التي يستقل بتقديرها قاضى الموضوع بغير معقب ما دام لإستنتاجه ما يسوغه. وإذا توافرت ميررات الإستيقاف حق لرجل الشرطة إقتياد المسوقف إلى مأمور الضبط القضائي لإستيضاحه والتحرى عن حقيقته أمره دون أن يعد ذلك في صحيح القانون قبضاً - وإذا كان ذلك - وكان الغابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الضابط إذ سأل الطاعن للتحرى عن حقيقته أمره إعرّف بأن له سوابق مما يوفر لدى الضابط دلالات كافية على كونه من المشتبه في أمرهم - وهو ما أقرته محكمة الموضوع في منطق سائع - ويميز له القبض عليه وتفتيشه وفقاً للمادتين ٣٤ و ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية تمهيداً لإرساله إلى قسم الشرطة المقيم بمذاتره لإتمام التحرى عنه. هذا فضلاً عن أن التفتيش في حالة الدعوى أمر لازم لأنه من وسائل التوقي والتحوط من شر من قبض عليه إذا ما سولت له نفسه إلتماساً للفرار أن يعتدى على غيره بما قد يكون محزراً له من سلاح أو نحوه لما كان ما تقدم فإن مجادلة الطاعن في صحة ضبطه وتفتيشه على غير أساس.

الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٥٦٨ بتاريخ ١٩٧٤/٦/٩

مضى كان الإستيقاف إجراء يقوم به رجل السلطة العامة في سبيل التحرى عن الجرائم وكشف مرتكبها ويسوغه إشتباه تبرره الظروف، وكانت المادة ٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية قد غولت لرجال السلطة العامة في الجرائم التلبس بها إذا لم يمكن معرفة شخصية المتهم أن يحضروه إلى القرب مأمور من مأمورى الضبط القضائى، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الشرطى المجبى عليه وزميله قد شاهدا المطعون ضده سائراً بالطريق في ساعة متأخرة من الليل، لإسواها في أمره وطلبا إليه تقديم بظافه الشخصية لإستكناه أمره، فإن هذا يعد إستيقافاً لا قبضاً، وإذا توافرت مبررات الإستيقاف وعجز المطعون ضده عن تقديم بظافه الشخصية بما يوفر في حقه حالة التلبس بالجريمة المعاقب عليها بمقتضى المادتين ٥٢، ٦٠ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية، فإنه يحق لرجل الشرطة قانوناً إقتياده إلى مأمور الضبط القضائى لإستيضاحه والتحرى عن حقيقة أمره، فإذا ما أمسكا بملابسة لإقتياده إلى نقطة الشرطة فإن قيامهما بذلك لا يعد قبضاً بالمضى القانونى، بل مجرد تعرض ماذى لحسب.

الطعن رقم ٩١٤ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٦٥٤ بتاريخ ١٩٧٤/١٠/١٣

لا وجه لما ينهه من أن الجريمة تعبر تحريضية بالنسبة له طالما أن كل ما قام به رجال مكتب مكافحة المخدرات في شأنها أنهم أجروا تحرياتهم وتابعوا المتهمين حتى تمكنوا من ضبط الحقيقتين اللتين تحويان المخدر عند تسليمهما للطاعن وليس في ذلك خلق للجريمة أو تحريض عليها.

الطعن رقم ١٤٨١ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٣٣ بتاريخ ١٩٧٦/١/٥

- من المقرر أن الإستيقاف هو إجراء يقوم به رجل السلطة العامة في سبيل التحرى عن الجرائم وكشف مرتكبها ويسوغه إشتباه تبرره الظروف، وهو أمر مباح لرجل السلطة العامة إذا ما وضع الشخص نفسه طواعية وإختياراً في موضع الريب والظن، وكان هذا الوضع ينشأ عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحرى وللكشف عن حقيقته عملاً بحكم المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية.

- لما كان الفصل في قيام الميز للإستيقاف وتختلف من الأمور التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع بغير معقب ما دام لإستنتاجه ما يسوغه. لما كان ذلك، وكان الحكم قد إستظهر بحق أن الطاعن وضع نفسه طواعية وإختياراً موضع الشبهات والريب بوفوفه بسيارة الأجرة في عدة أوضاع مريبة وغريبة في وقت متأخر من الليل وبها الشاهد والمهتمين. مما يبرر لرجل السلطة العامة إستيقافهم للكشف عن حقيقة أمرهم.

الطعن رقم ١٨١٤ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٢٢٥ بتاريخ ١٩٧٦/٢/١٦

الأصل أن لرجال السلطة العامة فى دوائر اختصاصهم دخول اأغال العامة المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح - وهو إجراء إدارى مقيد بالغرض سالف البيان ولا يجاوزه إلى التعرض إلى حرية الأشخاص أو استكشاف الأشياء المعلقة غير الظاهرة ما لم يدرك الضابط بحسه وقبل التعرض لها كنه ما فيها مما يجعل أمر حيازتها أو إحرازها تبيح التفتيش، فيكون التفتيش فى هذه الحالة قائماً على حالة التلبس لا على حق إرتداد اأغال العامة والإشراف على تنفيذ القوانين واللوائح.

الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٥١٩ بتاريخ ١٩٧٦/٥/٢٣

البين من استقراء نصوص المواد من ٢٦ إلى ٣٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار قانون الجمارك أن الشارع منح موظفى الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائى فى أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو فى حدود نطاق الرقابة الجمركية إذا قامت لديهم دواعى الشك فى البضائع والأمتعة ومظنة التهريب فىمن يوجدون بداخل تلك المناطق وأن الشارع - بالنظر إلى طبيعة التهريب الجمركى وصلته المباشرة بصالح اأخزانة العامة ومواردها وعمدى الإحترام الواجب للقيود المنظمة للإستيراد والتصدير - لم يتطلب بالنسبة للأشخاص توافر القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية أو إشراط وجود المراء تفتيشه فى إحدى الحالات المبيرة له فى نطاق الفهم القانونى للمبادئ المقررة فى القانون المذكور بل إنه يكفى أن يقوم لدى الموظف المنوط بالمراقبة والتفتيش فى تلك المناطق حالة تتم عن شبهة توافر التهريب الجمركى فيها - فى الحدود المعرف بها فى القانون - حتى يثبت له حق الكشف عنها، فإذا هو عشر أثناء التفتيش الذى يجبره على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية معاقب عليها فى القانون العام، فإنه يصح الإستدلال بهذا الدليل أمام اأحاكم فى تلك الجريمة لأنه ظهر أثناء إجراء مشروع فى ذاته ولم ترتكب فى سبيل اأصول عليه أية مخالفة.

الطعن رقم ١١٩ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٥٩١ بتاريخ ١٩٧٧/٥/١٥

من المقرر أن لرجال السلطة العامة فى دوائر اختصاصهم دخول اأغال العامة أو المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح. وهو إجراء إدارى أكدته المادة ٤١ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن اأغال العامة بيد أنه مقيد بالغرض سالف البيان ولا يجاوزه إلى التعرض لحرية الأشخاص أو استكشاف الأشياء المعلقة غير الظاهرة ما لم يدرك مأمور الضبط القضائى بحسه قبل التعرض لها كنه ما فيها مما يجعل

أمر حيازتها أو إحرازها جريمة تبيح التفتيش فيكون التفتيش في هذه الحالة قائماً على حالة التلبس لا على حق إرتداد المخال العامة والإشراف على تنفيذ القوانين واللوائح.

الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٧٠١ بتاريخ ١٥/١٠/١٩٨١

الذين من إستقراء نصوص المواد ٢٦ إلى ٣٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك أن الشارع منح موظفي الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائي في أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية إذا ما قامت لديهم دواعي الشك في البضائع والأمتعة ومظنة التهريب فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق وأن الشارع - بالنظر إلى طبيعة التهريب الجمركي وصلته المباشرة بصالح الخزانة العامة ومواردها ومدى الإحترام الواجب للقيود المنظمة للإستيراد والتصدير - لم يتطلب بالنسبة إلى الأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية أو إشراط وجود المراد تفتيشه في إحدى الحالات المبينة له في نطاق الفهم القانوني للمبادئ المقررة في القانون المذكور، بل إنه يكفي أن يقوم لدى الموظف المنوط بالمراقبة والتفتيش في تلك المناطق حالة تتم عن شبهة في توافر التهريب الجمركي فيها - في الحدود المعروفة بها في القانون - حتى يثبت له حق الكشف عنها فإذا هو عثر أثناء التفتيش الذي يجريه على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية معاقب عليها في القانون العام فإنه يصح الإستدلال بهذا الدليل أمام المحاكم في تلك الجريمة لأنه ظهر أثناء إجراء مشروع في ذاته ولم ترتكب في سبيل الحصول عليه أية مخالفة، ولما كان من المقرر أن الشبهة في توافر التهريب الجمركي حالة ذهنية تقوم بنفس النوط بهم تنفيذ القوانين الجمركية يصح معها في العقل القول بقيام مظنة التهريب من شخص موجود في دائرة المراقبة الجمركية ومعنى أقرت محكمة الموضوع أولئك الأشخاص فيما قام لديهم من اعتبارات أدت إلى الإشتباه في الأشخاص محل التفتيش - في حدود دائرة المراقبة الجمركية - على توافر فعل التهريب فلا معقب عليها. ولما كان الذين من الحكم المطعون فيه أن تفتيش سيارة الطاعن الذي أسفر عن ضبط الجوهر المخدر في علبة سرى بها تم داخل الدائرة الجمركية بمعرفة مأموري الضبط القضائي ومن بينهم مأمور الجمارك بعد أن قامت لديه من الاعتبارات ما يؤدي إلى الإشتباه على توافر فعل التهريب في حق الطاعن لما دلت عليه التحريات السرية لمفتش إدارة مكافحة المخدرات ومن شاركوه في جمعها من العباط من أنه يجوز جواهر مخدرة يخفيها في سيارته فإن الحكم يكون قد أصاب صحيح القانون في رفضه للدفع بطلان التفتيش لبطلان الإذن الصادر به ورد عليه رداً كافياً سائفاً، ولا يؤثر في ذلك أن يكون قد عاون مأمور الجمارك في إجراء التفتيش بعض مأموري الضبط القضائي بإدارة مكافحة المخدرات وإدارة



شرطة ومباحث الميناء إذ أن لأمور الجمرك أن يستعين في إجراء التفتيش بمن يرى مساعدته فيه ولو لم يكونوا من رجال الضبط القضائي ما داموا يعملون تحت إشرافه وإذ نتج عن التفتيش الذي أجرى دليلاً يكشف عن جريمة جلب جوهر مخدر فإنه هو يصح الاستشهاد بهذا الدليل على تلك الجريمة على اعتبار أنه نتيجة إجراء مشروع قانوناً، ولا محل لتعيب الحكم بإلغائه عن الرد صراحة على الدفع بطلان القبض والتفتيش لحصولهما قبل صدور الإذن بهما من النيابة طالما أنه يصبح بهذه المثابة دفاعاً قانونياً ظاهر البطلان ولا على المحكمة إن هي إنفتحت عن الرد عليه، هذا فضلاً عن أنه لا جدوى للطاعن فيما يشيره من بطلان التفتيش الأول للسيارة لبطلان الإذن الصادر به وحصوله قبل إصداره ما دام لا ينازع في صحة التفتيش الثاني للسيارة الذي أجرى بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٧ إذ أن ما أسفر عنه هذا التفتيش من ضبط الجوهر المخدر يحمل قضاء الحكم بإدائته ويكون منى الطاعن على الحكم في هذا الشأن غير سديد.

#### الطعن رقم ١٨٤٦ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ١١٤٤ بتاريخ ١٩٨١/١٢/١٩

و لما كان لا ينال من سلامة إجراءات القبض على المظنون ضده وتفتيشه - وهي من قبيل إجراءات الاستدلال - أن من قام بها ليس من موظفي الجمارك، ذلك بأن حابط المباحث الجنائية الذي تولى القبض على المظنون ضده وتفتيشه من مأموري الضبط القضائي الذين منحتهم المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية - في حدود اختصاصاتهم - سلطة الضبط بصفة عامة وشاملة مما مؤداه أن تبسط ولايته على جميع أنواع الجرائم بما فيها جريمة الشروع في التهريب الجمركي المسندة إلى المظنون ضده ولا يفر من ذلك تخويل صفة الضبطية القضائية الخاصة في صدد تلك الجريمة لبعض موظفي الجمارك وفقاً لحكم المادة ٢٥ من قانون الجمارك السالف البيان لما هو مقرر من أن إضفاء صفة الضبط القضائي على موظف ما في صدد جرائم معينة لا يعنى مطلقاً سلب تلك الصفة في شأن هذه الجرائم عنها من مأموري الضبط القضائي ذوي الاختصاص العام.

#### الطعن رقم ٢٢٤٥ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ١١٩٢ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٢

لما كانت المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ قد حددت أعضاء الضبط القضائي العسكري ومن بينهم ضباط المخابرات الحربية في دائرة اختصاصهم، وكانت المادة العشرون من القانون المذكور قد نصت على أن لأعضاء الضبط القضائي العسكري كل في دائرة اختصاصه تفتيش الداخلين أو الخارجين من منطلق الأعمال العسكرية، فإن مؤدى ذلك أن تفتيش الداخلين أو الخارجين - عسكريين كانوا أم مدنيين - من مناطق الأعمال العسكرية بمعرفة ضباط المخابرات الحربية هو أمر جائز قانوناً، ولم يتطلب الشارع بالنسبة للأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية أو

إشراط وجود الراد تفتيشه في إحدى الحالات المبررة له في نطاق الفهم القانوني للمبادئ المقررة في القانون المذكور، بل إنه يكفي أن يكون الشخص داخلياً أو خارجياً من مناطق الأعمال العسكرية حتى يثبت لضابط المخابرات الحرية المخصص حق تفتيشه، فإذا هو عثر أثناء التفتيش الذي يجريه على دليل يكشف عن جريمة معاقب عليها في القانون العام، فإنه يصح الاستدلال بهذا الدليل أمام المحاكم في تلك الجريمة لأنه ظهر أثناء إجراء مشروع في ذاته ولم ترتكب في سبيل الحصول عليه أية مخالفة.

#### الطن رقم ٥٧٧ لسنة ٥٣ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ٧١٤ بتاريخ ١٩٨٣/٦/١

لما كان القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك قد نص في المواد ١٣، ١٥، ٤٣، ٤٦، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٧٤، ٨٤، ١٠٧، ١١٠ على أن تخضع للضرائب الجمركية البضائع التي تدخل أراضي الجمهورية إلا ما يستثنى بنص خاص، وتلك التي تخرج منها لما ورد بشأنه نص خاص ولا يجوز الإفراج عن هذه البضائع قبل إتمام الإجراءات الجمركية وأداء الضرائب وأنه تعتبر ممنوعة كل بضاعة لا يسمح باستيرادها أو تصديرها، أما البضائع التي يسمح بها بقود معينة فلا يسمح بإدخالها أو إخراجها إلا إذا توافرت فيها الشروط المطلوبة ويجب تقديم بيان تفصيلي " شهادة إجراءات " عن أية بضاعة - ولو كانت معفاة من الضرائب الجمركية - قبل البدء في إتمام الإجراءات، ولا يجوز تعديل هذا البيان بعد تقديمه إلا بعذر مقبول وترخيص من مدير الجمرات الأعلى وقبل تحديد الطرود المعفاة للمعانة ويعمل الجمرات بعد تسجيل هذا البيان معانة البضاعة والتحقق من نوعها وقيمتها ومنشأها، وله إعادة المعانة ما دامت البضاعة تحت رقابته، وله أن يحلل بعض المواد للتأكد من نوعها أو مواصفاتها أو مطابقتها للأنظمة الصحية والزراعية وغيرها، وأن يتلف المواد التي يثبت التحليل ضررها، وأنه لا تقبل البضائع في المستودع العام أو الخاص ما لم يقدم عنها بيان وتتم معانيتها، كما نص على وجوب معانة الأمتعة الشخصية للموظفين الأجانب العاملين في البعثات الدبلوماسية أو القنصلية، والأشخاص القادمين إلى الجمهورية بقصد الإقامة فيها للمرة الأولى، والمسافرين، على الرغم من النص على إعفاء تلك الأمتعة من الضرائب الجمركية إذا توافرت شروط معينة، وكان مفاد هذه النصوص مجتمعة أن ما تجر به سلطات الجمارك من معانة البضائع وأمتعة المسافرين إنما هو نوع من التفتيش أو البحث لأغراض إقتصادية ومالية أو تتعلق بالصحة والوقاية العامة، تفتيشاً منه الشارع تحصيل ما قد يستحق على تلك البضائع والأمتعة من رسوم للخزينة العامة أو منع دخول وخروج ما هو محظور إستيراده أو تصديره، أو ما يكون غير مستوف للشروط والأوضاع والأنظمة المقررة في القوانين، أو ما يكون ضاراً، وهي تجر به دون تولف على رضا ذوي الشأن، أو توافر مظاهر الإشتباه فيهم، بوصفه تفتيشاً إدارياً لا تنقيد فيه بما توجه المادة ٤١ من

الدمسور بالنسبة للتفتيش بمعناه الصحيح من ضرورة إستصدار أمر قضائي يؤكد ذلك أن قانون الجمارك سالف الذكر خول في المادة ٢٦ منه جميع موظفي الجمارك الحق في إجراء هذا التفتيش ولم يقصره على من يعتبرون من مأموري الضبط القضائي منهم - وهم أولئك الذين يصدر بتحديد وظيفتهم قرار وزير الخزانة وفق نص المادة ٢٥ من ذلك القانون - وهو شرط لازم فيمن يجرى التفتيش القضائي. وقد كان القانون رقم ٩ لسنة ١٩٠٥ في شأن منع تهريب البضائع والذي تضمن على إستغلال بعض الأحكام الإجرائية الواجب إتباعها في سبيل إجراءات القبض والتفتيش وغيرها ينص في المادة السابعة منه على اعتبار جميع موظفي الجمارك وعمالها من رجال الضبطية القضائية أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم، ثم ردد القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب الجمركي ذلك الحكم حين أضيف في المادة السادسة منه صفة الضبط القضائي على موظفي الجمارك وعلى كل موظف يصدر بتعيينه قرار من وزير المالية والإقتصاد، إذ صدر من بعد القرار الجمهوري بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك ناصاً في المادة ٢٥ منه على أن "يعتبر موظفوا الجمارك الذين يصدر بتحديد وظيفتهم قرار وزير الخزانة من مأموري الضبط القضائي وذلك في حدود اختصاصهم" وفي المادة ٢٦ منه التالية لها على أن "لموظفي الجمارك الحق في تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية....." ثم صدر في ٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ قرار وزير الخزانة والتخطيط رقم ٧١ لسنة ١٩٦٣ وعمل به من تاريخ نشره في الثالث والعشرين من الشهر ذاته بمعدداً الوظائف التي يتمتع شاغلوها بصفة الضبط القضائي، فإنه من تاريخ صدور هذا القرار الوزاري القائم على أساس تفويض تشريعي، تكون صفة مأموري الضبط القضائي قد انحسرت عن لم ترد وظيفته به، ومع ذلك يظل قائماً حقه في إجراء التفتيش طبقاً لنص المادة ٢٦ سالفه البيان التي أطلقت لجميع موظفي الجمارك ذلك الحق ولو لم يكونوا من مأموري الضبط القضائي. لما كان ما تقدم، فإن ما يشهده الطاعن من عدم دسورية نص المادة ٢٦ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣. بدعوى مخالفته نص المادة ٤١ من الدستور، لا يكون جدياً.

الطعن رقم ١٨٧٧ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ١٠١٠ بتاريخ ١١/٢٩/١٩٧٣

- لما كان المشروع إذ نص في المادة ٢٦ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ إصداره قانون الجمارك على أن "لموظف الجمارك الحق في تفتيش الأماكن والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية وفي الأماكن والمستودعات الخاضعة لإشراف الجمارك، وللجمارك أن تتخذ التدابير التي تراها كفيلة بمنع التهريب داخل الدائرة الجمركية" قد أفصح عن أن الغاية من التفتيش الذي تجر به الجمارك وفقاً لأحكام هذه المادة هو منع التهريب داخل الدائرة الجمركية وأنه تفتيش من نوع خاص لا يتقيد بقيود القبض والتفتيش

المنظمة بأحكام قانون الإجراءات الجنائية وما توجه المادة ٤١ من الدستور من إستصدار أمر قضائي في غير حالة التلبس، كما لم يتطلب المشرع توافر صفة مأمور الضبط القضائي فيمن يجرى التفتيش من موظفي الجمارك.

- متى كان من أجرى تفتيش الطاعن ضابط بإدارة البحث الجنائي بمطار القاهرة الدولي وكان قد أجراه دون إستصدار أمر قضائي ودون قيام حالة من حالات التلبس فإن ما وقع على الطاعن هو قبض صريح ليس له ما يبرره ولا سند له من القانون.

#### الطعن رقم ٢٦٦٧ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ١١١٥ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٨

لما كانت المادة ٢٣ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول تنص على أن " يكون لصلحة الجمارك وغيرهم من الموظفين الذين يعينهم وزير المالية والاقتصاد بقرارات منه، صفة مأموري الضبط القضائي فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له، وفي سبيل ذلك يجوز لهم ولسائر مأموري الضبط القضائي في أى وقت وبدون إجراءات سابقة، معاينة المعامل والمصانع والمحال المرخص لهم فيها وتفتيشها، كما يجوز لهم ولسائر مأموري الضبط القضائي في حالة الإشباه تفتيش أى معمل أو مصنع أو محل أو مسكن أو غير ذلك لضبط أية عملية تجرى خفية من العمليات النصوص عليها في المادتين ٥، ٦، ولا يجوز القيام بالتفتيش المشار إليه في الفقرة السابقة إلا بأمر مكتوب من رئيس مكتب الإنتاج المختص ومعاونة مندوب واحد على الأقل من موظفي المحافظة أو المديرية أو المركز أو نقطة البوليس حسب الأحوال والموظفين المذكورين في جميع الحالات اخذ المينات اللازمة لإجراء التحاليل والمقارنات والمراجعات ولما كان هذا النص صريحاً في النهي عن القيام بالتفتيش المشار إليه فيه ما لم يصدر به إذن كتابي من رئيس مكتب الإنتاج المختص، وكان النهي، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة، أن عدم إصدار إذن كتابي بالتفتيش من رئيس مكتب الإنتاج المختص، يوجب عليه حتماً بطلان التفتيش وما أسفر عنه من ضبط وكذلك بطلان شهادة من أجروه، وكان البين من المقررات أن معاون الإنتاج قد فشى عجز الطاعن دون أن يحصل على إذن مكتوب من رئيس مكتب الإنتاج المختص، فإن الدفع ببطلان الدليل المستمد منه وبطلان الدليل المستمد منه وبطلان شهادة من أجراه.

#### الطعن رقم ٢٩٠٥ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٩٥ بتاريخ ١٩٨٤/١/٣١

الواضح من نص المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية وقرار وزير الداخلية رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء مكاتب فرعية لحماية الأحداث وتحديد اختصاصاتها أن ضباط مكاتب حماية الأحداث هم بحسب

الأصل من مأمورى الضبط القضائى بوصف كونهم من ضباط المباحث الجنائية وينضبط إختصاصهم طبقاً لما نص عليه فى المادة الثالثة من قرار وزير الداخلية المذكور على ما يرتكبه الأحداث من جرائم ويعتمد إلى ما عداهم من غير الأحداث حماية هؤلاء ومكافحة لإستغلالهم إستغلالاً غير مشروع.

الطعن رقم ٦٤٢٦ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٢٢ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٩

لما كانت المادة ١٧ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح المعدل تنص على أن يكون للموظفين الذين يندبهم وزير التجارة والصناعة بقرار منه صفة رجال الضبط القضائى فى إثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم بقانون والقرارات المنفذة له.. وكان قد صدر القرار الوزارى رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٢ ببيان الموظفين الذين لهم صفة رجال الضبط القضائى تنفيذاً لأحكام المرسومين بالقانونين رقمى ٩٥ لسنة ١٩٤٥، ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدلين، ناصاً فى مادته الأولى على أن يكون للموظفين الموضحة وظائفهم بالكشف المرفق صفة مأمورى الضبط القضائى لمراقبة تنفيذ أحكام المرسومين بالقانونين رقمى ٩٥ لسنة ١٩٤٥، ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وإثبات الجرائم التى تقع فى دائرة إختصاصهم بالمخالفة لأحكامهما وأحكام القرارات المنفذة هما، كما نص فى الكشف المرفق على أن مراقبى المناطق التموينية وكلاهما ومديرى إدارة التفتيش ورؤساء أقسام التفتيش والمفتشين ومساعدتهم بهذه المناطق كل فى دائرة إختصاصه، له صفة الضبط القضائى فى تنفيذ أحكام المرسومين بالقانونين سالفى الذكر، وكان البين من الحكم الطعون فيه - وما لا ينازع فيه الطاعن - أن الموظفين المعنى عليهم هم مفتشو ثوبين منطقة شمال القاهرة لإنهم تأسيساً على ما تقدم، يكونون من مأمورى الضبط القضائى فى تنفيذ أحكام المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠.

الطعن رقم ٦٤٩٧ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٧١٣ بتاريخ ١٩٨٤/١١/١

لما كانت المادة ٢٣ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الإنتاج أو الإستهلاك على الكحول تنص على أنه " يكون موظفى مصلحة الجمارك وغيرهم من الموظفين الذين يعينهم وزير المالية والإقتصاد بقرار منه، صفة مأمورى الضبط القضائى فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له - وفى سبيل ذلك يجوز لهم وسائر مأمورى الضبط القضائى فى أى وقت وبدون إجراءات سابقة، معاينة المعامل والمصانع والمحال المرخص فيها وتفتيشها - كما يجوز لهم وسائر مأمورى الضبط القضائى فى حالة الإشتباه تفتيش أى معمل أو مصنع أو محل أو مسكن أو غير ذلك لضبط أية عملية تجرى خفية من العمليات المنصوص عليها فى المادتين ٥، ٦ - ولا يجوز القيام بالتفتيش المشار إليه فى الفقرة السابقة إلا بأمر مكتوب من رئيس مكتب الإنتاج المختص ومعاونة مندوب واحد

على الأقل من موظفى المحافظة أو المديرية أو المركز أو نقطة البوليس حسب الأحوال - وللموظفين المذكورين فى جميع الحالات أخذ العينات اللازمة لإجراء التحاليل والمقارنات والمراجعات ". وكان مؤدى هذا النص أن الأمر الكتابى المشار إليه بالفقرة الرابعة منه لا يكون ضرورياً إلا فى تلك الأحوال المنصوص عليها فى الفقرة الثالثة فقط وهى تفتيش الأماكن المنصوص عليها فى حالة الإشتباه فى قيامها بعمليات تجرى خفية من العمليات المنصوص عليها فى المادتين ٥ ، ٦ من القانون ذاته، وهما المادتان اللتان تنظمان صناعة السوائل الكحولية - أما فى غير حالة الإشتباه هذه فإنه يجوز لمأمورى الضبط القضائى تفتيش العامل والمصانع والمحال المرخص بها وأخذ العينات اللازمة لإجراء التحليل فى أى وقت وبدون إجراءات سابقة.

#### الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٤١٤ بتاريخ ١٩٤٤/٢/٢٨

إن مفتش صحة المديرية معتبر بمقتضى الأمر العالى الصادر فى ٢٦ يونه سنة ١٩٠٣ من مأمورى الضبطية القضائية فيما يختص بالمخالفات التى تتعلق بالأعمال المنوطة به. فإذا كانت الواقعة المبلغ عنها هى أن أشخاصاً غير مرخص لهم فى إجراء عمليات الحثان قد أجروا هذه العمليات بمخالفين الأمر العالى الصادر فى ٨ فبراير سنة ١٨٨٦ الذى هو مما يجب على مفتش الصحة مراعاة تفيذه، فإن البلاغ يكون مقدماً لجهة مختصة.

#### الطعن رقم ٨٩٨ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٧٠٦ بتاريخ ١٩٤٥/٤/٣٠

إن لائحة الجمارك صريحة فى تحويل موظفيها حق تفتيش الأمتعة والأشخاص فى حدود الدائرة الجمركية التى يتولون عملهم فيها. فإذا هم عثروا أثناء التفتيش الذى يجرؤنه على دليل يكشف عن جريمة غير جرمية معاقب عليها بمقتضى القانون العام، فإنه يصح الإستشهاد بهذا الدليل أمام المحاكم فى تلك الجريمة على إعتبار أنه ثمرة إجراء مشروع فى ذاته ولم ترتكب فى سبيل الحصول عليه أية مخالفة.

#### الطعن رقم ١٤٢٨ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١٧٩ بتاريخ ١٩٤٦/٦/١٧

إن من سلطة جنود خفر السواحل وموظفى الجمارك البحث عند الإشتباه عن كل ما يكون مهرباً أو ممنوعاً ولو عن طريق تفتيش الأمتعة والمنقولات مهما كان نوعها ثم ضبطه وتقديمه إلى جهة الإختصاص. فإذا ضبط جندي من قوة خفر السواحل مخدراً فى وعاء من الصفيح كان مخبأ فيه بدائرة المراقبة الجمركية التى يعمل فيها والتى يخلص فيها نقل البضائع لإجراءات وتقيود معلومة فهذا الضبط يكون صحيحاً.

**الطعن رقم ١٤٨١ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١٧٢ بتاريخ ١٩٤٦/٦/٣**

إن تعيين موظفين لهم صفة مأموري الضبط القضائي في جرائم الفسح والتدليس المعاقب عليها بمقتضى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ليس معناه بالبداهة عدم إمكان رفع الدعوى الجنائية على المتهم إذا لم يحصل ضبط الواقعة بمعرفة أحد هؤلاء الموظفين. والنص في هذا القانون أو في اللوائح والقرارات المكملة له على إجراءات من ذلك القبيل ليس معناه، ولا يمكن أن يكون معناه، جعل مخالفة نصوصه خاضعة لنظام خاص بها من جهة الإثبات ما دام لا يوجد نص صريح يقضى بذلك. وإذن فيصح الحكم بالإدانة بناء على أى دليل يقدم فى الدعوى، ولو كان قولاً لأحد الأفراد الناس، متى إقنع القاضي بصدقه فى حق المتهم. وكذلك الحال بالنسبة إلى أخذ العينات وإلى معاد التحليل أو إعلان صاحب الشأن بتهنيته، فإن النصوص الخاصة بذلك لا يوجب على مخالفتها بطلان من أى نوع كان لأن الفرض منها لا يعدو أن يكون ترتيباً للعمل وتوحيداً للإجراءات بغية تنظيمها وحفظها عن طريق إرشادات موجهة إلى موظفين ليسوا من مأموري الضبط القضائي الأصليين المتحدث عنهم فى قانون تحقيق الجنايات.

**الطعن رقم ٢٢٢١ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٤٥٢ بتاريخ ١٩٤٨/١/١٢**

التفتيش المظهور إلا برخص من القانون أو إذن من سلطة التحقيق هو الذى يكون فى إجراءات اعتداء على الحرية الشخصية، أو انتهاك حرمة المساكن. أما ما يجريه رجال البوليس أثناء البحث عن مرتكبى الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة إلى الحقيقة ولا يقتضى إجراؤه تعرض حرية الأفراد أو حرمة المساكن فلا بطلان فيه. فإذا كانت الواقعة التى أجتتها المحكمة هى أن كونستابل ومعه بوليس ملكى ضبطا بالقطار شخصين معهما كمية من المخدرات، وفى أثناء هذا الضبط لاحظا أن شخصاً ثالثاً ظهرت عليه علامات الإرتباك وأخذ يتلفت باستمرار إلى ناحيتهما فوجها إليه فوجدا بجواره صحيفة فسأله البوليس الملكى عنها فأخبره بأنها له وأن بها زيتاً، فلما طلب إليه أن يرى الزيت سمح له بذلك فوضع فى الصحيفة عصاً لم تصل إلى قاعها فأيقن أن بها مخدرات ثم تبين من فحص الصحيفة أن لها قاعين وأن بالقاع السفلى لفات من الخشيش والأفيون، فهذا التفتيش صحيح. ولا يقدح فى صحته أن البوليس الملكى هو الذى فحص الصحيفة ما دام هذا الفحص قد حصل تحت إشراف الكونستابل باعتباره من رجال الضبطية القضائية والطاعن فيه لا يدعى فى طعنه أن الكونستابل من لا يصح عدهم من رجال الضبطية القضائية.

**الطعن رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٥٥٢ بتاريخ ١٩٤٨/٤/٢٨**

- المبرة فى الحال العمومية ليست بالأهماء التى تعطى لها، ولكن بحقيقة الواقع من أمرها، فمتى ثبت لرجال الضبطية القضائية أن محلاً من محال التى يسميها المستولون عنها محال خاصة هو فى حقيقة الواقع

محل عمومي كان لهم أن يدخلوه لمراقبة ما يجري به. فإذا توافرت لدى البوليس الأدلة على أن المكان الذي يدبره المتهم ليس نادياً خاصاً وإنما هو محل عمومي يقشاه الجمهور بلا تفريق ولا تمييز بينهم للعب القمار وأن ما قاله المتهم عنه من أنه ناد خاص لم يكن إلا للإغلات لما تقتضيه حقيقته من خضوعه لمراقبة البوليس فإن دخول البوليس فيه يكون جائزاً ولو لم يكن هناك إذن من النيابة.

- ما دامت المحكمة قد أثبتت في حكمها أن النادي محل الدعوى لم يفتح إلا للعب القمار، وما دام أن المتهم معزفاً بإدارته للنادي، فهو مسئول ولو كان غيره هو رئيس النادي.

#### الطعن رقم ٦٠٥ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٩٠٥ بتاريخ ١٩٤٩/٥/٣١

إن المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ يسبغ على موظفي التموين صفة رجال الضبطية القضائية بصدد الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكامه. فالضبط والتموين اللذان يجريهما أحد من أولئك الموظفين في مطحن وجد صاحبه متلبساً بجنحة تموين هي ضبط دقيق صاف في مطحنه مخالفاً في ذلك المادة الرابعة من المرسوم بقانون المذكور يقعان صحيحين. ويصح الاستناد في إدانة صاحب المطحن إلى الدليل المستمد من مقارنة السجلات والدفاتر التي وجدت بالمطحن عند تفتيشه سواء منها ما أوجب القرار الوزاري رقم ٤٣١ لسنة ١٩٤٦ إمساكه وما هو من الدفاتر الخاصة.

#### الطعن رقم ١١٧٥ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٤٣٣ بتاريخ ١٩٣٠/١/٣٠

الغامي لا يحتر من المأمورين الموظفين بالهاكم "officiers de justice". وأقصى ما يمكن قوله بالنسبة له هو أنه قد يؤدي عرضاً وظيفه لدى المحكمة ويمكن في أثناء أدائه إياها أن تسحب عليه حيازة المادة ٨٩ من المرات. وهذه الوظيفة العرضية هي دفاعه عن المتهمين بجنابة أو عن الفقراء المتدوب هو عنهم من لجنة المعاونة إذ في الصورة الأولى لا تصح المحاكمة بغير دفاعه وفي الصورة الثانية هو مكلف من قبل القانون بأداء مهمته.

#### الطعن رقم ١٧٦٩ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٩٦ بتاريخ ١٩٦٩/١/١٣

أجازت المادة ٣٤ من قانون الإجراءات لرجل الضبط القضائي القبض على المتهم في أحوال التلبس بالجنح بعامة إذا كان القانون يعاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر، وفي جنح معينة وردت في القانون على سبيل الحصر ومن بينها جريمة التعدي الشديد ولو في غير أحوال التلبس، متى وجدت دلالة كافية على إتهامه بالجريمة، والمبرة في تقدير العقوبة بما يرد به النص عليها في القانون لا بما ينطق به القاضي في الحكم، وإذا كان ذلك وكانت جريمة التعدي التي قارلها المتهم تندرج تحت نص المادتين ١٣٦،



١/١٣٧ من قانون العقوبات الذى ربط لها عقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين أو الغرامة التى لا تتجاوز عشرين جنهماً، فإنه يسوغ لرجل الضبط القضائى أن يقبض على المتهم.

الطعن رقم ١١٩٣ لسنة ٣٩ مكتب قضاى ٢٠ صفحة رقم ١٤٠٧ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٦٩  
نعت المادة الأولى من قرار وزير العدل - بعد الإتيان مع الوزير المختص - رقم ١٠٣٢ لسنة ١٩٦٧ والذى عمل به من تاريخ نشره فى ٢٥/١٠/١٩٦٧ على نه " يتحول صفة مأمورى الضبط القضائى بالنسبة إلى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام القوانين ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ ورقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ ورقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ المشار إليها والقرارات المنفذة لها، موظفو وزارة العمل المذكورون بعد كل فى دائرة إختصاصه : " ١ - مدير عام الإدارة العامة للأمن الصناعى والموظفون الفنيون العاملون بها " ٢ - مدير عام الإدارة العامة للتفتيش العمالى والموظفون الفنيون العاملون بها " ٣ - رؤساء ومفتشوا مكاتب ووحدات الأمن الصناعى ومكاتب تفتيش العمل بمديرىات العمل ومكاتبه المحلية. وإذا كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه براءة المطعون ضدهم على أساس أن مفتشى مكتب العمل ليس هم صفة مأمورى الضبط القضائى بالنسبة إلى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ يكون قد أعطأ فى القانون.

الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٥٩ مكتب قضاى ٤٠ صفحة رقم ٤٩١ بتاريخ ٤/٤/١٩٨٩  
لما كان البين من إستقراء نصوص المواد من ٢٦ إلى ٣٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك أن الشارع منح موظفى الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائى فى أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو فى حدود نطاق الرقابة الجمركية، إذ قامت لديهم دواعى الشك فى البضائع والأمتعة أو مظنة التهريب فىمن يوجدون بداخل تلك المناطق وأن الشارع بالنظر إلى طبيعة التهريب الجمركى وصلته المباشرة بصالح الخزانة العامة ومواردها أو بمدى الإحرام الواجب للقيود المنظمة للإستيراد والتصدير لم يتطلب بالنسبة للأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية أو إشراط وجود المراد تفتيشه فى إحدى الحالات المقررة فى نطاق الفهم القانونى للمبادئ المقررة فى القانون المذكور بل يكفى أن يقوم لدى الموظف المنوط بالمراقبة والتفتيش فى تلك المناطق حالة تتم عن شبهة توافر التهريب الجمركى فيها فى الحدود المعرف بها فى القانون حتى يثبت له حق الكشف عنها فإذا هو عثر أثناء التفتيش الذى يجريه على دليل يكشف عن جريمة غير جرمية معاقب عليها فى القانون العام فإنه يصح الإستدلال بهذا الدليل أمام المحاكم فى تلك الجريمة لأنه ظهر أثناء إجراء مشروع فى ذاته ولم ترتكب فى سبيل الحصول عليه أية

مخالفة، وإذا كان الثابت من مدونات الحكم والرد على الدفع بطلان القبض والتفتيش - على نحو ما سلف بيانه - أن واقعة ضبط المحكوم عليه بأمرها مأمور حرك الركاب مبناء... وروؤساؤهم ومساعدهم، وهم من يملكون حق التفتيش طبقاً لمواد قانون الجمارك المتقدم ذكرها وقرار وزير الخزانة رقم ٧١ لسنة ١٩٦٣ وذلك أثر إشتباههم في أمره أثناء إنهاء الإجراءات الجمركية معه، فإن إجراءات القبض والتفتيش تكون صحيحة ومنطقية مع القانون ويكون دفاع المحكوم عليه بشأنها غير سديد.

الطعن رقم ١٨٧٥ لسنة ٥٩ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٧٨٧ بتاريخ ١٩/١٠/١٩٨٩

لما كانت الواقعة كما صار إثباتها بالحكم قد تم ضبطها بمعرفة رجال حرس الحدود، وقد أضفى عليهم القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٥٣ صفة الضبط القضائي فيما يتعلق بجرائم التهريب ومخالفة القوانين واللوائح المعمول بها في الجهات الخاضعة لإختصاص حرس الحدود وهم عملاً بنص المادة ٢٠ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الأحكام العسكرية تفتيش الداخلين والخارجين من مناطق الحدود - عسكريين كانوا أم مدنيين، باعتبارهم من أعضاء الضبط العسكري الذين عدتهم المادة ١٢ من القانون المشار ذكره ولم يطلب الشارع بالنسبة للأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية أو إشراط وجود المراد تفتيشه في إحدى الحالات المبررة له في نطاق الفهم القانوني للمبادئ المقررة في القانون المذكور، بل إنه يكفي أن يكون الشخص داخلأ أو خارجأ من مناطق الحدود حتى يثبت لعضو الضبط القضائي العسكري المختص حق تفتيشه، فإذا هو عثر أثناء التفتيش الذي يجريه على دليل يكشف عن جريمة معاقب عليها في القانون فإنه يصبح الاستدلال بهذا الدليل أمام المحاكم في تلك الجريمة لأنه ظهر أثناء إجراء مشروع في ذاته ولم ترتكب في سبيل الحصول عليه أية مخالفة.

الطعن رقم ٢٥٥٢ لسنة ٥٩ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٧٠٩ بتاريخ ١/١٠/١٩٨٩

من المقرر أنه لا ينال من سلامة إجراءات القبض على الطاعن وتفتيشه - وهي من قبيل إجراءات الاستدلال - أن من قام بها ليس من موظفي الجمارك، ذلك بأن المقدم..... ضابط الباحث بشرطة ميناء السويس الذي تولى القبض على الطاعن وتفتيشه من مأموري الضبط القضائي الذين منحهم المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية - في حدود إختصاصاتهم - سلطة الضبط بصفة عامة وشاملة مما مؤداه أن تبسط ولايته على جميع أنواع الجرائم بما فيها جريمة الشروع في التهريب المسندة إلى الطاعن، ولا يغير من ذلك تحويل صفة الضبطية القضائية الخاصة في صدد تلك الجريمة لبعض موظفي الجمارك وفقاً لحكم المادة ٢٥ من قانون الجمارك الصادر به القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل، لما هو مقرر من أن إضفاء صفة الضبط القضائي على موظف ما في صدد جرائم معينة لا يعنى مطلقاً سلب تلك الصفة في شأن هذه

الجرائم عنها من مأمورى الضبط القضائى ذوى الاختصاص العام، ومن ثم فلا يعيب الحكم المطعون فيه إن أغفل - إيراداً وروداً - ما أثاره الطاعن فى هذا الصدد إذ هو لا يعدو أن يكون دفاعاً قانونياً ظاهر البطلان.

#### الطعن رقم ١٤٨٥ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ١٤٨ بتاريخ ١٩٦٠/٢/٨

نصت المادة ١٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية - وقد وردت فى الباب الرابع وعنوانه " فى التحقيق بمعرفة النيابة العامة " على أنه فيما عدا الجرائم التى يختص قاضى التحقيق بتحقيقها وفقاً لنص المادة " ٦٤ " تبأشر النيابة العامة التحقيق فى مواد الممنوع والممنوعات طبقاً للأحكام المقررة لقاضى التحقيق مع مراعاة ما هو منصوص عليه فى المواد التالية " كما نصت المادة " ٢٠٠ " على أن " لكل من أعضاء النيابة العامة فى حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور عن مأمورى الضبط القضائى ببعض الأعمال التى من خصائصه " ولم ترد فى هذا الباب أية إشارة إلى المادة " ٧٠ " من قانون الإجراءات الجنائية - فدل الشارح بذلك على أن المادة " ٢٠٠ " هى الأساس التى يرجع إليها وحدها فى تحديد نطاق الئدب من جانب النيابة ومدها - وقد جاء هذا النص عالياً من أى قيد ،، وتقدير كل ما يتعلق بالئدب مزوك للجهة الأمرة به.

#### الطعن رقم ١٥٦٧ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٧٣ بتاريخ ١٩٦١/١/١٠

ما ورد فى المادتين السادسة والسابعة من القانون رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب الجمركى لا يفيد إلغاء ما نصت عليه المادة الأولى من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣ من إسباغ صفة مأمورى الضبط القضائى على ضباط وضباط الصف بمصلحة غفر السواحل وحرس الجمارك والمهائد فيما يتعلق بجرائم التهريب ومخالفة القوانين واللوائح المعمول بها فى الأقسام والجهات المختصة لإختصاص مصلحة خفر السواحل وحرس الجمارك والمهائد، وذلك لعدم وجود أى تعارض بين القانونين فى هذا الخصوص - بل إن صياغة المادة السادسة من القانون ٢٦٣ لسنة ١٩٥٥ تفيد بجلاء أن ذكر الفئتين المنصوص عليهما فيها لم يرد على سبيل الحصر وإنما قصد الشارح أن تثبت هذه الصفة لفئات أخرى من الموظفين نصت عليهم قوانين أخرى فى شأن جرائم التهريب أيضاً - الأمر الذى ينتهى معه التفسير الصحيح إلى أن المادة السادسة من القانون ٢٦٣ لسنة ١٩٥٥ تكمل نص المادة الأولى من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣.

#### الطعن رقم ١٩٥٨ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ١٨١ بتاريخ ١٩٦١/٢/٦

أسبغ القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٥ فى شأن منع تهريب الضائع صفة الضبط القضائى على موظفى الجمارك وعمالها أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم، وبقيت لهم هذه الصفة إعمالاً لنص المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ٢٤٣ لسنة ١٩٥٣، كما أيد القانون رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٥٥ بأحكام

التهرب الجمركي هذه الصفة بالنسبة إلى موظفي الجمارك ولكل موظف يصدر بتعيينه قرار من " وزير المالية والإقتصاد "، وأضفاها القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣ على الضباط وحباط الصف بمصلحة خفر السواحل وحرس الجمارك والمصائد فيما يتعلق بجرائم التهريب ومخالفة القوانين واللوائح المعمول بها في الأقسام والجهات المختصة لإختصاص مصلحة خفر السواحل وحرس الجمارك والمصائد.

الطعن رقم ٦١٠ لسنة ٥٤ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ٢٢٣ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٣

إن الواقعة كما صار إثباتها بالحكم قد تم ضبطها بمعرفة رجال حرس الحدود وكان لا ينال من سلامة إجراءات الضبط أن تتم على أيديهم لأن صفة الضبط القضائي التي أضفاها عليهم القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣ فيما يتعلق بجرائم التهريب ومخالفة القوانين واللوائح المعمول بها في الجهات المختصة لإختصاص حرس الحدود وهذه الصفة ما زالت قائمة ولصيقة بهم في دوائر إختصاصهم فيما يتعلق بجرائم التهريب حتى بعد صدور قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وقرار وزير الخزانة رقم ٧١ لسنة ١٩٦٣ بتحديد موظفي الجمارك - الذين هم صفة الضبط القضائي بالتطبيق لنص المادة ٢٥ من القانون المشار إليه لأن هذا القانون لم يُلغ إختصاص رجال حرس الحدود في مراقبة جرائم التهريب في الجهات المختصة لها ولم يسلب من رجالها صفة الضبط القضائي المخولة لهم قانوناً وليس من شأن المادة ٢٥ منه والقرار الوزاري الصادر إعمالاً لها ما يخلع عن رجال حرس الحدود تلك الصفة في دوائر عملهم لأن هذا القرار الصادر في شأن موظفي مصلحة الجمارك لم يحسب بإعتباره كاشفاً ومحدداً للوظائف التي يعتبر العاملون فيها - في هذه المصلحة الأخيرة - من مأموري الضبط القضائي.

الطعن رقم ١٤٢١ لسنة ٥٥ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ٧٣٦ بتاريخ ١٩٨٥/٥/٣٠

إن المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية بعد إستبدالها بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧١ قد منحت أمناء الشرطة سلطة الضبط في دوائر إختصاصهم مما مؤده أن يكون في متناول إختصاصهم ضبط جميع الجرائم ما دام أن قانون الإجراءات الجنائية حين أضفى عليهم صفة الضبط القضائي لم يرد أن يقيدوا لديهم بأي قيد إلا بالإختصاص المكاني فلم يجد من ولايتهم فيجعلها قاصرة على نوع معين من الجرائم لإعتبارات قدرها تحقيقاً للمصلحة العامة، وتلك الولاية بحسب الأصل إنما تبسط على جميع أنواع الجرائم حتى ما كان منها قد أفردت له مكاتب خاصة لما هو مقرر من أن إضفاء صفة الضبط القضائي على موظف ما في صدد جرائم معينة لا يعني مطلقاً سلب تلك الصفة في شأن هذه الجرائم من مأموري الضبط القضائي ذوي الإختصاص العام، ولا ينال من هذا النظر ما إشتعل عليه قرار وزير الداخلية بتنظيم مصلحة الأمن العام وتحديد إختصاص كل إدارة منها فهو محض قرار تنظيمي لا يمس أحكام قانون الإجراءات الجنائية

وليس له ما يحول وزير الداخلية حتى إصدار قرارات بمنح صفة الضبط القضائي أو سلب أو تقييد هذه الصفة عن أى مما منحها لهم القانون بالنسبة إلى نوع أو أنواع معينة من الجرائم.

**الطعن رقم ١٧٤٠ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٩٠٩ بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٢١**

إن المادة ٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٣ قد منحت الضباط العاملين بمصلحة الأمن العام وفي شعب البحث الجنائي بمديرية الأمن سلطة الضبط بصفة عامة وشاملة مما مؤداه أن يكون فى متناول إختصاصهم ضبط جميع الجرائم ما دام أن قانون الإجراءات الجنائية حينما أضفى عليهم صفة الضبط القضائي لم يرد أن يقيدوا لديهم بأى قيد أو يحد من ولايتهم ليجعلها قاصرة على نوع معين من الجرائم لإعتبارات قدرها تحقيقاً للمصلحة العامة وتلك الولاية بحسب الأصل إنما تنبسط على جميع أنواع الجرائم حتى ما كان منها قد أفردت له مكاتب خاصة - أو جهات معينة - لما هو مقرر من إن إضفاء صفة الضبط القضائي على موظف ما فى صدد جرائم معينة لا يعنى مطلقاً سلب تلك الصفة فى شأن هذه الجرائم عنها من مأمورى الضبط ذوى الإختصاص العام.

**الطعن رقم ٥٥١٧ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٢١٧ بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢**

من المقرر أن الأصل هو أن لرجال السلطة العامة فى دوائر إختصاصهم دخول الأماكن العامة لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح وهو إجراء إدارى مقيد بالفرض سالف البيان ولا يجاوزه إلى التعرض إلى حرية الأشخاص أو إستكشاف الأشياء المغلفة غير الظاهرة ما لم يدرك الضابط بحسه وقبل التعرض لما كنه ما فيها مما يجعل أمر حمايتها أو إحراز جرعة تبغ الضعيف، فبكون هذا الضعيف فى هذه الحالة قائماً على حالة التلبس لا على حق إرتداد الحال العامة والإشراف على تنفيذ القوانين واللوائح.

**الطعن رقم ٦٢٣٩ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٣٦١ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٣**

لما كان من البين من إستقراء نصوص المواد من ٢٦ إلى ٣٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك أن الشارع منح موظفى الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائي فى أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية وفى حدود نطاق الرقابة الجمركية إذا قامت لديهم دواعى الشك فى البضائع والمصنع ومظنة التهريب فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق وأن الشارع بالنظر إلى طبيعته التهريب الجمركى وصلته المباشرة بصالح الخزانة العامة ومواردها ومدى الإحرام الواجب للقيود المنظمة للإستيراد والتصدير - لم يتطلب بالنسبة للأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية أو إضطرار وجود المراد تفتيشه فى إحدى الحالات المبينة له فى نطاق الفهم القانونى للمبادئ المقررة فى القانون المذكور، بل

أنه يمكن أن يقوم لدى الموظف المنوط بالمراقبة والتفتيش في تلك المناطق حالة تتم عن شبهة توافر التهريب الجمركي فيها - في الحدود المعرف بها في القانون - حتى يثبت له حق الكشف عنها، فإذا هو عشر أعضاء التفتيش الذي يجبره على دليل يكشف عن جريمة غير حركية معاقب عليها في القانون العام فإنه يصح الاستدلال بهذا الدليل أمام المحاكم في تلك الجريمة لأنه ظهر أثناء إجراء مشروع في ذاته ولم يوتكب في سبيل الحصول عليه أية مخالفة.

الطعن رقم ٣٩٥٥ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٨١٦ بتاريخ ١٦/٦/١٩٨٨

من المقرر أن إضفاء صفة الضبط القضائي على موظف ما في صدد جرائم معينة لا يعنى مطلقاً سلب تلك الصفة في شأن هذه الجرائم عنها من مأموري الضبط القضائي ذوي الاختصاص العام.

الطعن رقم ٣٠٥٥ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٩٣٠ بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٨٨

إن البين من إستقراء نصوص المواد ٢٦ إلى ٣٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك أن الشارع منح موظفي الجمارك أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية إذا ما قامت لديهم دواعي الشك في البضائع والأمتعة ومظنة التهريب فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق وأن الشارع - بالنظر إلى طبيعة التهريب الجمركي وصلته المباشرة بعالم الخزائن العامة ومواردها وعمدى الإحكام الواجب للقيود المنظمة للإستيراد والتصدير - وأنه وإن كان لم يتطلب بالنسبة إلى الأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية أو إشراط وجود المراد تفتيشه في إحدى الحالات المسيرة له في نطاق الفهم القانوني للمبادئ المقررة للقانون المذكور إلا أن الواضح من نصوصه أنه يتطلب أن يقوم لدى موظف الجمارك المنوط به المراقبة والتفتيش في تلك المناطق، هو نفسه مظنة التهريب - لا تلقى نأها عن الغر - فيمن يوجدون داخلها وهي حالة تتم عن شبهة في توافر التهريب الجمركي قبل المشتبه فيه - على السباق المتقدم - في الحدود المعرف بها في القانون - حتى يثبت له حق الكشف عنها وضبطها.

الطعن رقم ٣٨٨٧ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ١٠٥٢ بتاريخ ١٣/١١/١٩٨٨

لما كانت المادة ٤٩ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها قد جعلت لمديرى إدارة مكافحة المخدرات وأقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونستبلات والمساعدين الأول والمساعدين الثانى صفة مأموري الضبطية القضائية في جميع أنحاء الجمهورية في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون، فإنه غير محمداً ما يثيره الطاعن في شأن عدم إختصاص الضابط - مجرى التحريات وهو ضابط بقسم مكافحة المخدرات بالإسكندرية حسبما خلص إليه المحكم الطعون فيه ولم

ينازع فيه الطاعن - مكانياً بإجراء التحريات بدعوى أن المتهم يقيم في محافظة غير المحافظة التي يعمل بها الضابط.

#### • الموضوع الفرعي : بطلان القبض :

الطعن رقم ١٦١٥ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٤٥٩ بتاريخ ١٩٥٠/١/١

إن بطلان القبض والتفتيش ليس من شأنه أن يمنع المحكمة من الأخذ بعناصر الإثبات الأخرى التي قد تسمى من وقائع الدعوى وظروفها أنها مستقلة عنه وقائمة بذاتها. فإذا كانت المحكمة قد قضت ببطلان القبض والتفتيش وبراءة المتهم وكان من بين ما أوردته في أسباب حكمها أن المتهم قد إعرف بوجود المخدر معه أمام من باشر القبض ثم إعرف بذلك أمام الضابط المحقق من غير أن تبين رأيها في هذا الإعراف وحكمها فيه - فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً يسوجب نقضه.

الطعن رقم ١١٧٧ لسنة ٢٢ مكتب قضي ١٣ صفحة رقم ٧٨٥ بتاريخ ١٩٦٢/١١/٢٧

إذا كان الحكم المطعون فيه بعد أن إنتهى إلى بطلان القبض على الطاعن وتفتيشه قضى بإدانته قولاً منه إنه يستند في ذلك إلى عناصر الإثبات الأخرى المستقلة عن القبض والتفتيش والمؤدية إلى ذات النتيجة التي أسفر عنها، معتمداً في ذلك على أقوال إثنتين من الشهود قررا بأن الطاعن هو صاحب السلة المضبوطة وأنه كان يحملها على ركبته، وأن الضابط أخرج منها ومن جيوبه المخدرات المضبوطة وإلى ما قرره الطاعن في تحقيق النيابة من أن المواد المخدرة قد ضبطت بملك السلة، وإلى ما أسفر عنه تقرير التحليل من أن المادة المضبوطة حشيش وأفيون، وما تبين منه من وجود فئات من الحشيش مجبوب صديري الطاعن وأثار بالكبس الذي كان بالسلة. لما كان ذلك، وكانت شهادة الشاهدين التي إستندت عليها المحكمة في قضائها بالإدانة لا تخرج عن أن تكون تقريراً لما كشف عنه القبض والتفتيش الباطل وتأكيداً له، ولا يمكن أن يتصور لها وجود لولا وقوع التفتيش الباطل الذي أسفر عن وجود المخدر، وكان ما قرره الطاعن من العثور على المخدر في السلة لا يعد إعرافاً منه بمجازته أو إحرازه له ولا يعدو أن يكون تقريراً لما نتج عن التفتيش الباطل، كما أن نتيجة التحليل أثر من آثار ذلك التفتيش الباطل، وإذ إنهارت هذه الأدلة فإنه لا يبقى في الدعوى دليل على نسبة إحراز المخدر إلى الطاعن ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه، إذ قضى بالإدانة إستناداً إلى تلك الأدلة رغم قضائه ببطلان القبض والتفتيش، يكون معيباً ويعين نقضه والقضاء ببراءة الطاعن من التهمة المسندة إليه.

الطعن رقم ١٩٩٠ لسنة ٣٥ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ٢٥٥ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٧

من المقرر أن بطلان القبض لعدم مشروعته يبنى عليه عدم التحويل في الإدانة على أي دليل يكون مرتباً عليه أو مستمداً منه. وتقدير الصلة بين القبض الباطل وبين الدليل الذي تستند إليه سلطة الاتهام أبياً ما كان نوعه هو من المسائل الموضوعية التي يفصل فيها قاضيا بغير معقب ما دام الدليل عليها سائفاً مقبولاً. ولما كان إبطال القبض على المظنون حده لازمه بالضرورة إهدار كل دليل إنكشف نتيجة القبض الباطل وعدم الإعتداد به في إدانته، وكان لا جدوى من التصريح ببطلان الدليل المستمد من العور على محذر في جيب المنهم بعد إبطال مطلق القبض عليه والتقرير ببطلان ما تلاه متصلاً به مرتباً عليه، لأن ما هو لازم بالإقتضاء العقلي والمنطقي لا يحتاج إلى بيان. ومن ثم فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض.

الطعن رقم ٤٠٥ لسنة ٣٦ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ٦١٣ بتاريخ ١٩٦٦/٥/١٦

- القبض على الإنسان إنما يعني تنفيذ حريته والتعرض له بإسكاه وحجزه ولو لفترة يسيرة تمهيداً لإتخاذ بعض الإجراءات ضده. وتفتيش الشخص يعني البحث والتقيب بجسمه وملابسه بقصد العثور على الشيء المراد ضبطه. وقد حظر القانون القبض على أي إنسان أو تفتيشه إلا بإذنه أو بإذن من سلطة التحقيق المختصة، فلا يجوز للشرطي - وهو ليس من مأموري الضبط القضائي - أن يباشر أبياً من هذين الإجرامين، وكل ما حوله القانون إياه باعتباره من رجال السلطة العامة أن يحضر الجاني في الجرائم الملبس بها - بالتطبيق لأحكام المادتين ٣٧ و ٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية - ويسلمه إلى أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي، وليس له أن يجري قبضاً أو تفتيشاً. ولما كان الثابت في الحكم يدل على أن الطاعن لم يقبض عليه إلا مجرد إشبهاء رجل الشرطة في أمره ومن ثم فإن القبض عليه وتفتيشه قد وقعا باطلين.

- الاستيقاف قانوناً لا يعدو أن يكون مجرد إيقاف إنسان وضع نفسه موضع الريبة في سبيل التعرف على شخصيته، وهو مشروط بالألا تتضمن إجراءاته تعريضاً مادياً للمتحرى عنه يمكن أن يكون فيه مساس بحريته الشخصية أو إعتداء عليها.

الطعن رقم ١٠٠٨ لسنة ٣٦ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ٩٣٢ بتاريخ ١٩٦٦/١٠/١١

الاستيقاف أمر مباح لرجال السلطة العامة إذا ما وضع الشخص نفسه طواعية منه وإختياراً في موضع الريب والظن وكان هذا الوضع ينشأ عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحرى والكشف عن حقيقته عملاً بحكم المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية، فإذا كشف الاستيقاف أثر ذلك عن حالة تلبس



بالجريمة جاز لرجل السلطة العامة أن يحضره ويسلمه إلى أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي عملاً بحكم المادة ٣٨ من القانون المذكور.

الظعن رقم ١٨١٣ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٢١٩ بتاريخ ١٤/٢/١٩٦٧  
لا صفة في الدفع بطلان القبض لغير صاحب الشأن فيه من وقع القبض عليه باطلاً.

الظعن رقم ١٧٦٩ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٩٦ بتاريخ ١٣/١/١٩٦٩  
نص قانون الإجراءات الجنائية بصفة عامة في المادة ٤٦ منه على أنه في الأحوال التي يجوز فيها القبض على المتهم، يجوز لمأموري الضبط القضائي أن يفتشه إعتباراً بأنه كلما كان القبض صحيحاً، كان التفتيش الذي يرى من غول إجراءه على المقبوض عليه صحيحاً أيّاً كان سبب القبض أو الغرض منه وذلك لمعوم الصيغة التي ورد بها النص.

الظعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٦٨٣ بتاريخ ١٧/١٠/١٩٦٠  
لا يستفيد من بطلان القبض إلا صاحب الشأن فيه من وقع القبض عليه باطلاً، ولا شأن لغيره في طلب بطلان هذا الإجراء.

#### \* الموضوع الفرعي : جمع الاستدلالات :

الظعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٦٨٣ بتاريخ ١٧/١٠/١٩٦٠  
التفتيش الذي يقوم به رجال الشرطة في أثناء البحث عن مرتكبي الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة إلى الحقيقة ولا يقتضى إجراؤه التعرض لحرمة الأفراد أو حرمة المسكن إجراء غير محظور وبصح الاستشهاد به كدليل في الدعوى.

#### \* الموضوع الفرعي : سلطة مأموري الضبط القضائي :

الظعن رقم ١١٤٥ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ٢٣٤ بتاريخ ٢/١٢/١٩٥٤  
إن القانون لا يميز لمأموري الضبطية القضائية القبض على المتهم وتفتيشه في حالة التلبس فقط، بل أجاز ذلك لهم عند وجود الدلائل الكافية على إتهامه بإحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية.

الظعن رقم ٨٥٥ لسنة ٢٧ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ٨٥١ بتاريخ ٤/١١/١٩٥٧  
متى كان الضابط بعد أن شاهد حالة تلبس المتهم الأول بجريمة إحراز المخدر أمر مراقبيه من رجال القوة بمنع الحاضرين من مباحرة محل الواقعة أو الإبتعاد عنه حتى يتم محضره، فإن هذا الإجراء منه يكون

مشروعاً يحوله له القانون، فإن تخلى آخر على أثر ذلك عما يجوز من عذر يالقائه على الأرض للتخلص منه طوعية واختياراً، تقوم به حالة التلبس بالجريمة.

الطعن رقم ١٥٩٨ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٨٤ بتاريخ ١٩٥٨/١/٢١

لأمور الضبط القضائي الحق في القبض على المتهم وتفتيشه متى وجدت دلائل كالية على إتهامه بجريمة إحراز عذر تطبيقاً للمادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية، ولا بشروط لصحة هذا الإجراء أن يسفر التحقيق عن ثبوت صحة إسناد الجريمة إلى المتهم، إذ قد يتضح إنقطاع صلة التهم بها ومع ذلك يبقى التفتيش صحيحاً متنبهاً لأثره.

الطعن رقم ٥٥٠ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٦٢١ بتاريخ ١٩٥٨/٦/٣

متى كانت جريمة الرشوة قد تمت فعلاً بدفع جزء من المبلغ المتفق عليه إلى التهم في بناء محكمة شبرا الواقع في إختصاص قسم روض الفرج، فإن رجل الضبط القضائي الذي يتبع هذا القسم يكون مختصاً بإجراء كل ما يحوله إياه القانون من أعمال التحقيق - كالتفتيش - لتعقب التهم في أى مكان في المرحلة التالية الخاصة بدفع باقي الرشوة والتي لا تعتبر واقعة مستقلة عن الأولى.

الطعن رقم ١٢٣٧ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ١٠٠٦ بتاريخ ١٩٥٨/١٢/١

التلبس حالة تلازم ذات الجريمة لا شخص مرتكبها. فإذا كان الثابت من الحكم أنه لوحظ وجود شبكة كهربائية كبيرة تخرج من الشقة التي يقم بها الطاعن وتخفق الشارع فوق أسلاك الدوام وتعذى أماكن مختلفة بشوارع متجاورة شوهد منها نور كهربائي ينبعث من مصابيح كهربائية ولم يكن أصحابها متصافدين مع إدارة الكهرباء على إستيراد النور، وقد قرروا جميعاً أنهم إنما يستمدون التيار من ذلك المنزل فهذه حالة تلبس بجريمة سرقة التيار الكهربائي المملوك لإدارة الكهرباء تحول لأمور الضبطية القضائية أن يفتش منزل التهم بغير إذن من النيابة.

الطعن رقم ٢٠٣٢ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ١١ بتاريخ ١٩٦٠/١/٤

- التفتيش الذي يجره القانون على مأمور الضبط القضائي هو التفتيش الذي يكون في إحرازه اعتداء على الحرية الشخصية أو إنتهاك حرمة المنازل، أما ضبط الأشياء التي يحتمل أن تكون قد إستعملت في ارتكاب الجريمة، أو نتجت عن ارتكابها، أو ما وقعت عليه الجريمة، وكل ما يفيد في كشف الحقيقة فإنه مما يدخل في إختصاص هؤلاء المأمورين - طبقاً للمادة ٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية - بشرط أن تكون هذه الأشياء موجودة في محل يجوز لمأموري الضبط القضائي دخوله - فإذا كان مأمور الضبط القضائي الذي ضبط قطعة القماش في مكتب المتهم مأذوناً بضبطه وإحضاره، فإنه إذا شاهد هذه القطعة التي وصل إليه

نأ إستعمالها فى إرتكاب الحادث من المنجى عليه وقام بضبطها بإرشاده بنسة كشف الحقيقة، لا يكون قد خالف القانون.

– القانون حين أوجب المبادرة إلى وضع المضبوطات فى إحراز مغلقة إنما قصد تنظيم العمل والمحافظة على الدليل لعدم توهين قوته فى الإثبات، ولكن لم يرب على مجرد الإهمال فى ذلك أو بطلان، فالأمر مرجعه إلى إطمئنان المحكمة إلى سلامة هذا الدليل كغيره من عناصر الدعوى.

الطعن رقم ١٧٦٣ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٤٢٣ بتاريخ ١٩٦٢/٤/٢٤

تصر المادة ٣٤ إجراءات على أن لأمور الضبط القضائى أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على إتهامه فى حالات عددها الشارع حصر ومنها الجنائيات. والقول بواقر حالة التلبس أو قيام الدلائل الكافية على الاتهام أو عدم توافر شىء من ذلك هو من الأمور الموضوعية التى تقدرها غرفة الاتهام. فإذا رأت الغرفة فى حدود سلطتها التقديرية – وفى خصوص الدعوى المطروحة – أن محاولة المتهم، الذى لم يكن ماذوناً بفتيشه، الحرب من المقهى أثناء مدهمة الضابط لما ليس فيها ما ينبىء بوقوع جريمة تلبس بها كما هى معرفة بها فى القانون ورتبت على ذلك اعتبار القبض الواقع على المتهم باطلاً فإنها لا تكون قد تجاوزت سلطتها ويكون قرارها بالآ وجه لإقامة الدعوى الجنائية فى محله ويتعين رفض الطعن.

الطعن رقم ٢٧٢٤ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٢١٠ بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٥

منى كان الحكم قد إستظهر أن الطاعن وضع نفسه بإختياره موضع الرية بفتحه أحد دوابب العمال الموضوعة ببناء محطة القاهرة بعد أن تعددت شكاويهم من سرقة متعلقاتهم من هذه الدوابب مما يبرر لرجال السلطة العامة إستيقافه للكشف عن حقيقة أمره، وكانت حالة التلبس بالجرمة قد تحققت إثر هذا الإستيقاف بإلقاء الطاعن لفافة المخدر المضبوطة عن طوعية وإختيار فقد حق لرجل الضبط القضائى تفتيشه، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من قبض رجلى الشرطة للمكئين عليه قبل إلقاء المخدر على خلاف ما أورده الحكم لا يغير من الأمر شيئاً، إذ طالما أن مبررات الإستيقاف قد توافرت فقد حق لرجلى الشرطة إقتياده إلى مأمور الضبط القضائى لإستيضاحه والتحرى عن حقيقة أمره دون أن يمد ذلك فى صحيح القانون قبضاً.

الطعن رقم ١٠٤٤ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٧٨٨ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٠

تخلى المتهم عما فى حيازته وإنكاره ملكيته له بخول لرجل السلطة العامة الذى يجد الشئ المتخلى عنه أو يقع بصره عليه أن يستوقف المتهم ويلتقط ما تخلى عنه ويقدمه لمأمور الضبط القضائى. فإذا ما تبين أن

ذلك الشئ يحوى ما يعد إحرازه أو حيازته جريمة فإن الإجراءات التى تمت تكون صحيحة ويكون الإستاد إلى الدليل المستمد من هذه الإجراءات هو إستاد سليم لا غبار عليه. وإذ كان الثابت من مدونات الحكم المظنون فيه أن المتهم قد تغلى عن المقطف الذى كان يحملهُ وأنكر صلتَهُ به فإن أخذ الشرطى المقطف وتسليمهُ لضابط المظلة الذى قام بتفتيشه وعثر فيه على المخدر لا يكون فيه مخالفة للقانون.

الظعن رقم ٣٤٤ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٧٥٩ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢١

لرجل الضبط القضائى المتدرب لتفتيش إذن النيابة بالتفتيش تغير الظروف المناسب لإجرائه بطريقة مشمرة وفى الوقت الذى يراه مناسباً ما دام أن ذلك يتم فى خلال المدة المحددة بالإذن.

الظعن رقم ١٤٧١ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ٩ بتاريخ ١٩٧٦/١/٤

لما كان من المقرر قانوناً أن حالة التلبس بالجنابة تحول رجال الضبطية القضائية حق القبض والتفتيش بالنسبة إلى من توجد أمارات أو دلائل كافية على ارتكابهم لتلك الجنابة، وكان الثابت من مدونات الحكم أن الضابط ما أن تقدم من الطاعة عقب إنجامها الإجراءات الجرمية - وكان بادياً عليها التعب والإرهاق - وواجهها بما أسفرت عنه التحريات من حملها مواد مخدرة فى مكان حساس من جسمها حتى إعرفت له بذلك، فإن المظاهر الخارجة التى تنبئ بذاتها بارتكاب الفعل الذى تتكون منه الجريمة تكون قد توافرت بما يكفى لقيام حالة التلبس بالجريمة التى تتيح لرجل الضبط حق القبض على الطاعة وتفتيشها.

الظعن رقم ٨٨٢ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٤٤١ بتاريخ ١٩٨٢/٤/٦

من المقرر أن لأمور الضبط القضائى عملاً بالمادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة إليه دون أن يستجوبه.

الظعن رقم ١٦٢٢ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ٩٣٤ بتاريخ ١٩٨٣/١١/٩

لما كانت المادتان ٣٤، ٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلتين بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ قد أجازتا لأمور الضبط القضائى فى أحوال التلبس بالجنابات أو الجنح المعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر أن يقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على إتهامه بالجريمة، فإن لم يكن حاضراً جاز لأمور الضبط القضائى أن يصدر أمراً بضبطه وإحضاره، وكانت المادة ٤٦ من القانون ذاته، تجز تفتيش المتهم فى الحالات التى يجوز فيها القبض عليه قانوناً، فإذا أجاز القبض على الشخص جاز تفتيشه وإن لم يجز القبض عليه، لم يجز تفتيشه، وبطل ما أسفر عنه القبض والتفتيش الباطلين وكان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن حالة التلبس تستوجب أن يتحقق أمور الضبط القضائى من قيام الجريمة بمشاهدتها

بنفسه أو إدراكها بحاسة من حواسه ولا يفتيه عن ذلك تلقى نبأها عن طريق الرواية أو النقل من الغير شاهداً كان أم متهماً يقر على نفسه، ما دام هو لم يشهدا أو يشهد الثراء آثارها يتنى بذاته عن وقوعها.

الطعن رقم ٨٩٢ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٣٠ بتاريخ ١٧/٤/١٩٣٩

يجوز قانوناً لمأمور الضبطية القضائية عند مشاهدته جريمة ينطبق عليها وصف التلبس أن يفتش منزل كل متهم فيها بغر إذن من النيابة، وذلك سواء أكان فاعلاً أصلاً أم شريكاً، وسواء أشوهه تلبساً بهذه الجريمة أم لم يشاهد.

الطعن رقم ٦٥٤ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٣٧٨ بتاريخ ٢٧/١/١٩٤١

لضابط البوليس أن يدخل بيوت العاهرات لعبط ما يقع فيها عتافاً للراحة هذه البيوت. فلهم إذن أن يدخلوها للبحث عن يكن بها من قاصرات، فإذا وجدوا بها قاصرات صح الإستشهاد بذلك في كل جريمة تتعلق به.

الطعن رقم ١١١ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ٣٣٥ بتاريخ ١٧/٣/١٩٦٩

من المقرر أن مهمة مأمور الضبط القضائي - بمقتضى المادة ٢١ من قانون الإجراءات الجنائية - الكشف عن الجرائم والتوصل إلى معاقبة مرتكبيها، لكل إجراء يقوم به في هذا السبيل يحتر صحيحاً منتجاً لآثاره ما لم يتدخل بفعله من خلق الجريمة أو التحريض على مقارفتها وطالما بقيت إرادة الجاني حرة غير معدومة، ولا تثريب على مأمور الضبط أن يصطحب في تلك الحدود من الوسائل البارة ما يسلس لمقصوده في الكشف عن الجريمة ولا يتصادم مع أخلاق الجماعة، ومن ذلك التنصفي وانتحال الصفات، واصطناع المرشدين ولو أبقي أمرهم سراً مجهولاً.

الطعن رقم ٥٤٧ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ٨٩٠ بتاريخ ١٦/٦/١٩٦٩

من المقرر أن طريقة تنفيذ الإذن موكولة إلى رجل الضبط المأذون به بجريها تحت إشراف سلطة التحقيق ورقابة محكمة الموضوع فله أن يتخذ من وسائل التحوط ما يمكنه من تحقيق الغرض من التفتيش المأذون له به وأن يستعين في ذلك بأعوانه من رجال الضبط القضائي أو غيرهم من رجال السلطة العامة بحيث يكونون على مرأى منه وتحت بصره. ومتى كان الحكم قد أثبت - بما له أصل صحيح بالأوراق وعملاً لا يجادل فيه الطاعن - أن رجلى الرقابة الإدارية اللذين قبضا عليه وفتشاه قد قاما بهذا الإجراء على مرأى وياشرف من زميلهما رجل الرقابة المأذون له بالقبض والتفتيش، فإن معنى الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل.

**الطعن رقم ٢٠٣٢ لسنة ٢٩ مكتب فني ١١ صفحة رقم ١١ بتاريخ ١٩٦٠/١/٤**

- التفتيش الذي يجره القانون على مأمور الضبط القضائي هو التفتيش الذي يكون في إجراءات اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك حرمة المنازل، أما ضبط الأشياء التي يحتمل أن تكون قد إستعملت في ارتكاب الجريمة، أو نتجت عن ارتكابها، أو ما وقعت عليه الجريمة، وكل ما يفيد في كشف الحقيقة فإنه مما يدخل في اختصاص هؤلاء المأمورين - طبقاً للمادة ٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية - بشرط أن تكون هذه الأشياء موجودة في محل يجوز لمأموري الضبط القضائي دخوله - فإذا كان مأمور الضبط القضائي الذي ضبط قطعة القماش في مكتب النهم مأذوناً بضبطه وإحضاره، فإنه إذا شاهد هذه القطعة التي وصل إليه نأياً إستعمالها في ارتكاب الحادث من أجنبي عليه وقام بضبطها بإرشاده بنسبة كشف الحقيقة، لا يكون قد خالف القانون.

- القانون حين أوجب المبادرة إلى وضع المضبوطات في إحراز مغلقة إنما قصد تنظيم العمل والمحافظة على الدليل لعدم توهين قوته في الإثبات، ولكن لم يرب على مجرد الإهمال في ذلك أو بطلان، فالأمر مرجعه إلى إطمئنان المحكمة إلى سلامة هذا الدليل كغيره من عناصر الدعوى.

**الطعن رقم ٤٠٦٤ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٨٧٨ بتاريخ ١٩٨٦/١١/١٣**

لما كانت المادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ تحول لمأمور الضبط القضائي القبض على الشخص الموضوع تحت مراقبة الشرطة عند وجود قرائن قوية على أنه ارتكب جنابة أو شروع فيها أو جنحة مما يجوز الحكم فيها بالحبس فإن ما ساقه الطاعن من أن الضابط أثبت بمحضه أن المعلومات الواردة إليه من مصادر السرية الموثوق بها تفيد أن الطاعن عدل عن نشاطه في مجال السرقات متجهاً إلى الإتجار في المواد المخدرة وشرائه دعاية تجارية لإستخدامها في ترويج المواد المخدرة وأن سبب هروبه من المراقبة ذلك النشاط وأن الغرض من التفتيش كان البحث عن المواد المخدرة - بفرض صحة ذلك - فإنه بدوره يسوغ لرجل الضبط القبض على الطاعن.

**الطعن رقم ٢١٩٠ لسنة ٥٨ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٨٣٠ بتاريخ ١٩٨٨/٩/٢٠**

من حيث إن المحكوم عليه..... وإن قرر بالطعن بالنقض في الجهاد إلا أنه لم يودع أسبأباً لطعنه مما يتعين معه القضاء بعدم قبل طعنه شكلاً عملاً بحكم المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

**\* الموضوع الفرعي : قبض وحجز بدون وجه حق :**

**الطعن رقم ٢٠ لسنة ٢٠ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٧٠٩ بتاريخ ١٩٥٠/٥/٣٠**

إن الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات تتحقق سواء أكان التهديد بالقتل حصل في وقت القبض أو أثناء الحبس أو الحجز، فلا يشترط أن يكون التهديد بالقتل أو التعذيب تالياً للقبض.

**الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٤٥ بتاريخ ١٩٥١/١٠/١٥**

إذا كان الظاهر من ظروف الدعوى أن المتهمين عندما قبضوا على الجنى عليهما بدعوى أنهما إرتكبا جرائم تموينية لم يكن قصدهم من ذلك إلا ابتزاز المال منهما، فإنه لا يفيد هؤلاء المتهمين قوهم إن إرتكاب الجنى عليهما الجرائم التموينية يبيح لهم القبض عليهما. ذلك لأنه يفرض وقوع تلك الجرائم منهما فإن القبض المباح قانوناً هو الذى يكون الغرض منه إبلاغ الأمر لرجال البوليس وتسليم من إرتكب الجريمة لأحد رجال الضبطية القضائية.

**الطعن رقم ٤١٩ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٧٢٢ بتاريخ ١٩٥٦/٥/١٤**

متى كان الواضح من الحكم أن جريمة القبض بدون وجه حق مع التهديد أو التعذيب البدنية التى دين المتهمان بها قد تمت واكتملت عناصرها قبل فرار الجنى عليه فلا يؤثر فى مسئولتهما الجنائية أن يكون قراره قد حدث من تلقاء نفسه أو بموافقة اللجنة وإرشادهم.

**الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٥٠٦ بتاريخ ١٩٧٣/٤/٩**

من المقرر أنه لا يضير العدالة إفلات مجرم من العقاب بقدر ما يضيرها الإفلات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق.

**الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٦٣٧ بتاريخ ١٩٨٤/١٠/٨**

من المقرر أنه لا يضير العدالة إفلات مجرم من العقاب بقدر ما يضيرها الإفلات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق، كما أنه من المقرر أيضاً أن التلبس حالة تلزم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها، وأن تلقى مأمور الضبط القضائي نأ الجريمة عن الغير لا يكفى لقيام حالة التلبس ما دام هو لم يشهد أثراً من آثارها ينسب بذاته عن وقوعها، وكان مؤدى الواقعة التى أوردتها الحكم ليس فيه ما يدل على أن الطاعة شوهدت في حالة من حالات التلبس المينة بطريق الحصر بالمادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية ولا يصح الاستناد فى القول بأنها كانت وقت القبض عليها فى حالة تلبس بالجريمة إلا أنها من المعرفات لدى

الشرطة بالإعتماد على ممارسة الدعارة وإلى ما قرره حائزاً الشقة التي ضبطت فيها، ذلك أن مجرد دعوها إحدى الشقق وإخبار حائزها بأمور الضبط القضائي أنها قدمت إليه لممارسة الدعارة وأنها إعتادت ذلك كل هذا لا يثبت بذاته عن إدراك أمور الضبط بطريقة يقينية إرتكاب هذه الجريمة، ومن ثم فإن ما وقع على الطاعة هو قبض صريح ليس له ما يبرره ولا سند له في القانون. ذلك بأن المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ لا تجز بأمور الضبط القضائي القبض على المتهم إلا في أحوال التلبس بالجريمة وبالشروط المنصوص عليها فيها. لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وكان ما أورده تبريراً لإطراحه دفع الطاعة بطلان إجراءات القبض لا يتفق مع صحيح القانون ولا يؤدي إلى ما رتب عليه فإنه يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون خطأ حجبه عن استبعاد الدليل المستمد من القبض الباطل دون غيره وتقدير أدلة الدعوى ومنها إعراف الطاعة على هذا الأساس، ولا يفتى عن ذلك ما ذكره الحكم من أدلة أخرى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضاً، ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تضرع التعرف على مبلغ الأثر الذي كان هذا الدليل الباطل في الرأي الذي إنتهت إليه المحكمة، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة.

#### الطعن رقم ٤١١ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٣٥١ بتاريخ ١٣/١/١٩٤١

إذا كان الثابت بالحكم لا يستفاد منه أن المتهم قد شوهد وقت ضبطه في حالة تلبس، بل يفيد أنه لم يلق المخبر الذي كان معه إلا عند محاولة رجال البوليس القبض عليه لفتيشه، فلا يجوز الإستشهاد عليه بالمخبر المضبوط، فإن ضبطه ما كان ليحصل لولا محاولة القبض عليه بغير حق.

#### الطعن رقم ١٤٧٢ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٣٠٣ بتاريخ ٧/٥/١٩٣١

- المادة ١١٣ من قانون العقوبات لا تنطبق إلا على من يستعمل القوة من الموظفين إعتماً على سلطة وظيفته، ولا تنسح حالات القبض والحبس والحجز بدون وجه حق لاسيما إذا كانت مشفوعة بالتعذيبات البدنية المنصوص عليها بالمادتين ٢٤٢ و ٢٤٤ ع. أما هاتان المادتان فلورودهما بالكتاب الثالث في الباب الخامس من قانون العقوبات الذي عنوانه " القبض على الناس وحبسهم بدون وجه حق "، ولكون نصيهما مطلقين فهما وحدهما الواجب تطبيقهما في أحوال القبض والحبس والحجز المذكورة أيأ كان الجاني موظفاً أم غير موظف.



- إذا كانت الوقائع التي تكون الجناية المنصوص عليها بالمادة ٢٤٤ عقوبات حصلت لمناسبة إجراء إنتخابات بحيث يمكن أن يكون منها ما ينطبق كذلك على المادة ٧٧ من قانون الإنتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ فإنه يكون من المتعين على المحكمة توقيع أشد العقوبات.

الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٨٥٣ بتاريخ ١٩٦٩/٦/٩

القبض على الشخصى هو إمساكه من جسمه وتقييد حركته وحرمانه من حرية التجول كما يريد دون أن يتعلق الأمر بقضاء فترة زمنية معينة.

الطعن رقم ١٥٠٠٨ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٢٧٤ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢١

- لما كانت الفقرة الأولى من نص المادة ٤١ من الدستور قد نصت على أن الحرية الشخصية حق طبيعى وهى مصونة لا تفس، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تقييده أو حمله أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من التنقل، إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع، ويصدر هذا الأمر من القاضى المختص أو النيابة العامة، وذلك وفقاً لأحكام القانون ". وكان مؤدى هذا النص، أن أى قيد يرد على الحرية الشخصية بوصفها من الحقوق الطبيعية المقدسة للإنسان من حيث كونه كذلك، يسعى فى ذلك أن يكون القيد قبضاً أم تقييداً أم حبساً أو منعاً من التنقل أم كان غير ذلك من القيود على حريته الشخصية، لا يجوز إجراؤه إلا فى حالة من حالات التلبس كما هو معترف به قانوناً، أو بإذن من جهة قضائية مختصة.

- من المقرر أنه لا يضر العدالة إفلات مجرم من العقاب بقدر ما يضرها الإفلات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق.

الطعن رقم ٢٥٢٤ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٩٠٤ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٩

القبض على الشخص هو إمساكه من جسمه وتقييد حركته وحرمانه من حرية التجول كما يريد دون أن يتعلق الأمر بقضاء فترة زمنية معينة.

الطعن رقم ٢٩١٣ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٥٢٤ بتاريخ ١٩٨٥/٤/٣

لا يضر العدالة إفلات مجرم من العقاب بقدر ما يضرها الإفلات على حريات الناس والقبض عليهم بغير وجه الحق، وقد كفل الدستور هذه الحريات باعتبارها أقدس الحقوق الطبيعية للإنسان بما نص عليه فى المادة ٤١ منه من أن " الحرية الشخصية حق طبيعى وهى مصونة لا تفس وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تقييده أو حمله أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع، ويصدر هذا الأمر من القاضى المختص أو النيابة العامة وفقاً لأحكام القانون.

الطعن رقم ٢٩٩٢ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٢٠٩ بتاريخ ١٩٨٥/٢/٥

لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة من أنه ليس فى مجرد ما يعزى الشخص من مظاهر الحيرة والإرتباك مهما بلغا ما يوفر الدلائل الكافية على إتهامه بالجرمة التلبس بها ويصح من ثم القبض عليه وتفتيشه.

الطعن رقم ٦٣٩١ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٤٢٨ بتاريخ ١٩٨٦/٣/١٩

لما كان من المقرر أنه لا يعزى العدالة لإفلات مجرم من العقاب بقدر ما يضيرها الإفلات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق، وكان من المقرر أيضاً أن التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها، وكان مؤدى الواقعة التى أوردتها الحكم ليس فيه ما يدل على أن التهمة شوهدت فى حالة من حالات التلبس المبينة بطريق الحصر بالمادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية، ولا يصح القول بأنها كانت وقت القبض عليها فى حالة تلبس بالجريمة حتى ولو كانت التهمة من المدونات لدى الشرطة بالإعتياد على ممارسة الدعارة ذلك أن مجرد دعوها إحدى الشقق لا ينشئ بذاته عن إدراك الضابط بطريقة يقينية على ارتكاب هذه الجريمة. ومن ثم فإن ما وقع على الطاعة هو قبض صريح ليس له مبرره ولا سند له فى القانون. ذلك بأن المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ لا تجيز لأمور الضبط القضائى القبض على التهم إلا فى أحوال التلبس بالجريمة وبالشروط المنصوص عليها فيها.

الطعن رقم ٧١٢ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٦٧٠ بتاريخ ١٩٨٦/١٠/١

لا مصلحة للطاعن فيما يثيره فى شأن واقعة القبض والحجز بدون وجه حق - وأياً كان رأى فى الوصف القانونى الذى أسبغته المحكمة عليها - ما دامت المحكمة قد طبقت فى حقه المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقعت عليه عقوبة الجريمة الأولى - وهى إكراه الجنسى عليه على إمضاء الشيكات - بوصفها الجريمة الأشد.

الطعن رقم ٣٢٩٨ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٧٨٨ بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٢١

من المقرر أنه لا يعزى العدالة لإفلات مجرم من العقاب بقدر ما يضيرها الإفلات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق، وكان من المقرر أيضاً أن التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها، وكان مؤدى الواقعة التى أوردتها الحكم ليس فيه ما يدل على أن التهمة قد شوهدت فى حالة من حالات التلبس المبينة حصراً بالمادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية، والتى لا يوفرها مجرد معرفة رجل الشرطة الذى ألقى القبض عليه بأنه يعمل فى التجار فى المواد المخدرة أو محاولته الفرار عند رؤيته له كما أن مجرد ما

يبدو على الشخص من مظاهر الحيرة والارتباك مهما بلغ لا يمكن إعتباره دلائل كافية على وجود إتهام يرر القبض عليه وتفتيشه. لما كان ذلك فإن ما وقع على الطاعن هو قبض صريح ليس له ما يبرره ولا سند له في القانون. ذلك بأن المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ لا تجيز للمأمور الضبط القضائي - فضلاً عن رجل السلطة العامة - القبض على المتهم إلا في أحوال التلبس بالجريمة والشروط المنصوص عليها فيها.

الطعن رقم ٣٠٥٥ لسنة ٥٨ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ٩٣٠ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٨٨

لا يضر العدالة الفلات مجرم من العقاب بقدر ما يضرها الإفلات على حرية الناس والقبض عليهم وتفتيشهم بغير حق وقد كفل الدستور بوصفه القانون الأسمى صاحب الصدارة هذه الحرية باعتبارها حقاً طبيعياً للإنسان لا يمس إلا في الحالات التي نص عليها في المادة ٤١ منه في قوله أن " الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس وفيما عدا التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حمله أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ويصدر هذا الأمر القاضي المختص أو من النيابة العامة وفقاً لأحكام القانون.

#### \* الموضوع الفرعي : ماهية القبض :

الطعن رقم ١٦٧٨ لسنة ٢٨ مكتب قني ١٠ صفحة رقم ٦٠ بتاريخ ١٠/١/١٩٥٩

إن ما قارفه المخبران على الصورة التي أوردها الحكم من إستيقاف المتهم عقب نزوله من القطار والإمساك به وإتياده على هذا الحال إلى مركز البوليس، عمل ينطوي على تعطيل لحرية الشخصية فهو القبض بمعناه القانوني والذي لم تجزه المادة " ٣٤ " من قانون الإجراءات الجنائية إلا لرجال الضبط القضائي والشروط المنصوص عليها فيها، وإذا كان رجلاً البوليس الملكي اللذان قاما بالقبض على المتهم ليس من رجال الضبطية القضائية، وكانت القوانين الجنائية لا تعرف الإشتباه لغير ذوى الشهة والمتشربين ولم يكن المتهم منهم، فما قاله الحكم بأن ما وقع على المتهم ليس قبضاً وإنما هو مجرد إستيقاف لا يكون صحيحاً في القانون ولا يؤدي إلى تبرير القبض على المتهم، ويكون هذا القبض قد وقع باطلاً.

الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٢٩ مكتب قني ١٠ صفحة رقم ٤٨٢ بتاريخ ٤/٢٧/١٩٥٩

القبض على شخص هو إمساكه من جسمه وتقييد حركته وحرمانه من حرية التجول دون أن يتعلق الأمر على قضاء فترة زمنية معينة.

**\* الموضوع الفرعي : تدب مأمور الضبط القضائي للتحقيق :**

**الطعن رقم ٧٧٧ لسنة ٢٩ مكتب قني ١٠ صفحة رقم ٦٥١ بتاريخ ١٩٥٩/٦/٢٢**

الأمر الصادر من النيابة بحفظ الشكوى إدارياً الذي لم يسبقه تحقيق قضائي لا يكون ملزماً لها، بل لها حق الرجوع فيه بلا قيد ولا شرط بالنظر إلى طبيعته الإدارية - فإذا كان الثابت أن الضابط الذي أفتتح المحضر الأول لم يباشر تحقيقاً فيه، وأن المحضر الآخر الذي حرره " ملازم أول " لم يباشره بناء على إعتداب من النيابة العامة، بل سار فيه بناء على بلاغ شفوي من زوجة المجنى عليه - وهو بلاغ مستقل بذاته منفصل عن البلاغ الكتابي الذي قدمه المجنى عليه للنيابة والتي نذبت أحد الضباط لتحقيقه - ثم أعيدت الأوراق جميعها إلى النيابة فأمر وكيل النيابة بحفظ الشكوى إدارياً فإن هذا الأمر لا يكون حجة على المجنى عليه المعزور من الجريمة، ويكون من حقه الإلتجاء إلى رفع الدعوى بالطريق المباشر.

**الطعن رقم ١٤٨٥ لسنة ٢٩ مكتب قني ١١ صفحة رقم ١٤٨ بتاريخ ١٩٦٠/٢/٨**

نصت المادة ١٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية - وقد وردت في الباب الرابع وعنوانه " في التحقيق بمعرفة النيابة العامة " على أنه فيما عدا الجرائم التي يختص القاضي التحقيق بتحقيقها وفقاً لنص المادة " ٦٤ " تباشر النيابة العامة التحقيق في مواد الجرح والجنايات طبقاً للأحكام المقررة لقاضي التحقيق مع مراعاة ما هو منصوص عليه في المواد التالية " كما نصت المادة " ٢٠٠ " على أن " لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أي مأمور عن مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من خصائصه " ولم ترد في هذا الباب أية إشارة إلى المادة " ٧٠ " من قانون الإجراءات الجنائية - فدل الشارح بذلك على أن المادة " ٢٠٠ " هي الأساس التي يرجع إليها وحدها في تحديد نطاق التدب من جانب النيابة ومدها - وقد جاء هذا النص عالياً من أي قيد ،، وتقدير كل ما يتعلق بالتدب موزك للجهة الآمرة به.

**الطعن رقم ٢٤١٥ لسنة ٢٩ مكتب قني ١١ صفحة رقم ٥٠٨ بتاريخ ١٩٦٠/٥/٣٠**

- إذا كان الواضح من أمر التدب المكتوب على ذات إشارة الحوادث المبلغه للنيابة العامة أن المتدوب للتحقيق هو من أعضاء النيابة العامة، فإنه لا يلزم النص صراحة على درجته، طالما أن جميع أعضاء النيابة من مأموري الضبط القضائي.

- إذا كان الواضح من أمر التدب المكتوب على ذات إشارة الحوادث المبلغه للنيابة العامة أن المتدوب للتحقيق هو من أعضاء النيابة العامة، فإنه لا يلزم النص صراحة على درجته، طالما أن جميع أعضاء النيابة من مأموري الضبط القضائي.

## قتل خطأ

### • الموضوع الفرعي : لركان جريمة القتل الخطأ :

الطعن رقم ١١٩٨ لسنة ١٩ مكتب قنى ١ صفحة رقم ١٢٢ بتاريخ ١١/٢٩/١٩٤٩  
يجب على المحكمة ألا تبني حكمها إلا على الوقائع الثابتة فى لدعوى، وليس لها أن تقمه على أمور لا سند لها من التحقيقات، فإذا كانت المحكمة قد أقامت حكمها بالإدانة فى جريمة القتل الخطأ على ما ذكرته من أن الشهود شهدوا بأنهم وجدوا السيارة التى كان يقودها المتهم عقب الحادث فى منتصف الطريق، مع أن أحداً من هؤلاء الشهود لم يذكر ذلك لا فى التحقيقات الابتدائية ولا بـجلسة المحاكمة فهذا الحكم يكون قد أخطأ فى الإسناد ويتعين نقضه.

الطعن رقم ١١٢٣ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٩٩٤ بتاريخ ١٠/٢٣/١٩٦٧  
إذا كان الحكم قد أثبت أن قتل الجنى عليه كان نتيجة خطأ الطاعن ويتصل به اتصال السبب بالمسبب مستنداً فى ذلك إلى ما له أصله الثابت بالأوراق ومدللاً عليه بتدليلاً سائفاً فى العقل وسديداً فى القانون ويؤدى إلى ما رتبته الحكم عليه. فإن ما يثيره الطاعن من جدل فى هذا الشأن لا يكون له محل.

الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٢١ بتاريخ ١/٨/١٩٦٨  
من المقرر أن إباحة عمل الطبيب مشروطة بأن يكون ما يجربه مطابقاً للأصول العلمية المقررة، فإذا فرط فى إتباع هذه الأصول أو خالفها حقت عليه المسئولية الجنائية بحسب تعمده الفعل ونتيجته أو تقصيره وعدم تحريزه فى أداء عمله.

الطعن رقم ٢١٨٥ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٢٣٣ بتاريخ ٢/١٩/١٩٦٨  
يبين من المقارنة بين المادتين ٢٤٤، ٢٣٨ من قانون العقوبات ومن ورودهما على غير منوال واحد فى التشريع أنهما وإن كانتا من طبيعة واحدة إلا أنهما تمالجان جرمين متباينين لكل منهما كيانها الخاص وقد ربط القانون لكل منهما عقوبات مستقلة، وهما وإن تماثلتا فى ركضى الخطأ وعلاقة السببية بين الخطأ والنتيجة إلا أن مناط التمييز بينهما هو النتيجة المادية الضارة فهى القتل فى الأولى والإصابة فى الثانية. ولم يعتبر الشارع القتل ظرفاً مشدداً فى جريمة الإصابة الخطأ بل ركناً فى جريمة القتل الخطأ مما لا محل معه لإعتبار الجنى عليهم فى جريمة القتل الخطأ فى حكم المصابين فى جريمة الإصابة الخطأ أو أن القتل الخطأ يتضمن على وجه اللزوم وصف الإصابة الخطأ. ومن ثم فإن القول بوجوب تطبيق الفقرة الثالثة من المادة

٢٤٤ من قانون العقوبات على جريمة القتل الخطأ موضوع الدعوى التى أسفرت عن موت ثلاثة أشخاص وإصابة آخر - يكون تطبيقاً لمطلق نص الفقرة الأولى من المادة ٢٣٨ وتخصيصاً لعمومه بغير تخصيص.

الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٤٢٧ بتاريخ ١٩٧٠/٣/٢٢

إذا كان ما أورده الحكم فى مدوناته، لا يبين منه عناصر الخطأ الذى وقع من الطاعن، وكان مجرد الإنحراف من جهة إلى جهة أخرى بالسيارة ووجود آثار فراملها لا يعتبر دليلاً على الخطأ إلا إذا لم يكن هناك ما يبرر ذلك - وهو ما لم يوضحه الحكم - فضلاً عن أن الأسباب التى إستند إليها الحكم المطعون فيه خللت من بيان رابطة السببية بين ما وقع من المتهم وبين وفاة المجنى عليها، فإن الحكم يكون معيباً بالقصور مما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٦٢٦ بتاريخ ١٩٧٠/٤/٢٠

متى كان الحكم قد انتهى إلى ثبوت المطعون ضده من جرمينى القتل والإصابة الخطأ والتناس العنصر له وإسقاط الخطأ عنه نظراً لزوجة العمل، ولأنه لا يوجد بالوحدة الطبية سوى إناء واحد يقر فيه الماء أو يحضر فيه الطرطير مما أوقعه فى الغلط، وإلى أن من مات من الأطفال كان فى حالة مرضية تكفى وحدها للوفاة إلا أن الحقن عجل بوفاتهم مما يقطع رابطة السببية بين الخطأ بفرض ثبوته فى حقه وبين الموت الذى حدث وما ذكره الحكم من ذلك سواء فى نفيه الخطأ أو فى القول بإنقطاع رابطة السببية خطأ فى القانون، ذلك بأنه ما دام أن المطعون ضده وهو طبيب مزج الدواء بمحلول الطرطير بدلاً من الماء المقطر الذى كان يتعين مزجه فقد أخطأ سواء كان قد وقع فى هذا الخطأ وحده إشراكه مع الممرض فيه وبالتالي وجبت مساءلته فى الحالين لأن الخطأ المشترك لا يجب مسئولية أى من المشاركين فيه ولأن إستيثاق الطبيب من كنه الدواء الذى يتناوله المريض أو فى ما يطلب منه فى مقام بذل العناية فى شفايته وبالتالي فإن التقاعس عن تحريره والتحرز فيه والإحتياط له إهمال يخالف كل قواعد المهنة وتعاليمها وعليه أن يتحمل وزره. كما أن التسجيل بالموت مرادف لإحداثه فى توافر علاقة السببية واستيجاب المسئولية، ولا يصلح ما إستندت إليه المحكمة من إزهاق الطبيب بكثرة العمل مبرراً لإعفائه من العقوبة وإن صلح ظرفاً لتخفيفها. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً مما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١١٤٨ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٠٦٩ بتاريخ ١٩٧٠/١١/٨

تطلب رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل الخطأ إسناد النتيجة إلى خطأ الجانى ومساءلته عنها طالما كانت تتفق والسير العادى للأمر.

الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٧٣٤ بتاريخ ١٩٧٢/٥/١٥

مضى كان الحكم المطعون فيه بعد أن دلى تدليلاً سائفاً على توافر الخطأ فى حق الطاعن مما أدى إلى إصطدام الجرار بأجنى عليها، خلص إلى حدوث إصاباتهما التى أودت بحياتها نتيجة هذا الخطأ وإصطدام الجرار بهما ومرور إحدى إماراته فوقهما مستنداً فى ذلك إلى دليل قنى أعزأ بما أورده التقرير الطبي الموقع على الأجنى عليها، وكان ما أورده الحكم من ذلك سديداً وكافياً فى التدليل على قيام رابطة السببية بين خطأ الطاعن والضرر الذى حوسب عنه، فلا محل لما يثيره فى هذا الصدد.

الطعن رقم ١١٥٢ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٤٨٠ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٣١

من المقرر أن عدم مراعاة القوانين والقرواات واللوائح والأنظمة وإن أمكن اعتباره خطأ مستقلاً بذاته فى جرائم القتل الخطأ، إلا أن هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها. ولما كان الحكم قد اتخذ من مجرد ضيق المسافة بين الطاعن وبين السيارة التى أمامه ما يوفر الخطأ فى جانبه دون أن يستظهر مدى الحيطة الكافية التى ساءله عن قعوده عن إتخاذها ومدى العناية التى فاته بذها وأغفل بحث موقف الأجنى عليه وسلوكه برجوعه مسرعاً إلى الخلف بظهوره عندما لم يتمكن من اللحاق بالأخويس ليسن من بعد بيان قدرة الطاعن فى هذه الظروف وفى تلك المسافة على تلافى الحادث وأثر ذلك كله فى قيام أو عدم قيام ركن الخطأ ورابطة السببية، وسكت عن الرد على كل ما أثاره الدفاع فى هذا الشأن فإنه يكون معيأ بالقصور فى السبب بما يطله.

الطعن رقم ١١٧١ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٣٣٨ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٤

من المقرر أن رابطة السببية بين خطأ التهم والضرر الذى أصاب الأجنى عليه يكفى لتوافرها أن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر. ولما كان محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتناعها، وكان من حق المحكمة - بما لها من سلطة تقدير الأدلة - أن تأخذ بما ترتاح إليه نفسها وأن تعمل على أقوال الشاهد فى أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو عدل عنها فى مرحلة أخرى وكانت المحكمة قد آنست الصدق فى أقوال شاهد الإثبات الوحيد بمحضر الشرطة لإرتاحت إليها وأخذت بها وقد عززتها العناية وكتاب الشركة القائمة على إصلاح الطريق، وهى قاطعة فى أن الطريق فى جانبه الأيمن فى عطف سبر الطاعن كان قد تم إصلاحه وقت الحادث وكان القول بتعثر عجلة العربة التى كان يدفعها الأجنى عليه تضمنتها أقوال الشاهد بمحضر الجلسة وهو ما أطرحه الحكم بأسباب سائفة، فإن ما يثيره الطاعن لا يكون له محل إذ هو لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً وعوداً لمناقشة أقوال الشاهد.

من المقرر أن الخطأ في الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم، ويجب لسلامة الحكم بالإدانة في جريمة القتل الخطأ أن يبين فضلاً عن مؤدى الأدلة التي يعتمد عليها في ثبوت الواقعة - عنصر الخطأ وأن يورد الدليل عليه مردوداً إلى أصل صحيح ثابت في الأوراق. ولما كان البين من الحكم ومن الإطلاع على المقررات المضمومة أن دفاع الطاعن الذى أبداه بصدد نفى ركن الخطأ عنه يركز على أنه يشغل وظيفة إدارية هي مدير إدارة شئون الديوان الذى يشمل مبانى محافظة القاهرة، وأنه ليس من عمله القيام بتنفيذ أعمال الصيانة وإنما يتلقى الإخطارات فى شأنها من المسؤولين بكل مبنى ويلفها إلى الإدارات الفنية المختصة التابعة للمحافظة حسب كل نوع من أعمال الصيانات لإجراء اللازم فى حدود الميزانية وأنه فى شأن المبنى محل الحادث قد أخطر مدير إدارة المشروعات بالمحافظة فى تاريخ سابق على الحادث بأن أبواب المصعد غير مركبة فى أماكنها وأنه يخشى سقوط أحد منها أو حصول حادث نتيجة لذلك، وقدم محكمة ثانى درجة حافظة حوت المستندات المؤيدة لدفاعه ومنها كتاب السيد وكيل الوزارة بالمحافظة ببيان اختصاصه الوظيفي والكتب المبادلة بينه وبين مدير إدارة المشروعات، وتمسك بدلالة هذه المستندات فى نفى ركن الخطأ عنه، فإن هذا الدفاع المبدى من الطاعن يعد دفاعاً هاماً فى الدعوى ومؤثراً فى مصيره وإذا لم تلق المحكمة بالأى إلى هذا الدفاع فى جوهره. ولم تواجهه على حقيقته ولم تفتن إلى فحواه ولم تقسغه حقه وتعنى بتعميمه بلوغاً إلى غاية الأمر بل سكنت عنه إيراداً له ورداً عليه ولم تتحدث عن تلك المستندات مع ما يكون لها من دلالة فى نفى عنصر الخطأ، ولو أنها عنت ببحثها لجاز أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى، وإذا اتخذ الحكم من مجرد كون الطاعن مديراً لشئون الديوان مروراً لمساءله - وهو ما لا يجوز أن يصبح فى العقل عده لذاته خطأ مستوجباً للمسئولية - دون أن تستظهر مدى الحيلة الكافية التى ساءله عن قصوره عن إتخاذها والإجراءات التى كان يتعين عليه القيام بها مما يدخل فى اختصاصه الوظيفي كما تحدده القوانين واللوائح، فإنه يكون معيماً بالقصور البطل له.

إنه وإن أمكن اعتبار " مخالفة " عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة خطأ مستقلاً بذاته فى جرائم القتل الخطأ، إلا أن هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة هي بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها.



الطعن رقم ١٠١٤ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٢١٣ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٧٣

إن الخطأ المشترك - فى نطاق المسؤولية الجنائية - لا يخلو التهم من المسؤولية وما دام الحكم - فى صورة الدعوى - قد دلى على توافر الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ التى دان الطاعن بها من ثبوت نسبة الخطأ إليه ومن نتيجة مادية وهى وقوع الضرر بوفاة الجنى عليها ومن رابطة سببية بين الخطأ المرتكب والضرر الواقع، فإن ما يخره الطاعن من أن خطأ الجنى عليها كان السبب فى وقوع الحادث لا جدوى له منه لأنه - بفرض قيامه - لا ينفى مسئوليته الجنائية عن جريمة القتل الخطأ التى أثبت الحكم قيامها فى حقه.

الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٨٠ بتاريخ ٣/٢/١٩٧٤

الأصل أن التهم يسأل على جميع النتائج المحتملة حصولها نتيجة سلوكه الإجرامى ما لم تتدخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجانى والنتيجة - كما أن تقدير توافر رابطة السببية بين الفعل والنتيجة أو عدم توافره هو من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام تقديرها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة لها أصلها فى الأوراق، لما كان ذلك، وكانت المحكمة قد أقامت قضاها على ما إقتضت به من أدلة ترتد إلى أصل صحيح فى الأوراق واستخلصت فى منطق سائغ خطأ الجنى عليه واتصال هذا الخطأ بالنتيجة إتصال السبب بالسبب، فإن الحكم بذلك يكون قد أصاب الحق فى تقرير مسئولية الطاعن وما يشره فى هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٧٨٧ بتاريخ ٢/١٢/١٩٧٤

مضى كان يبين من المفردات المنضمة أن " الطاعنين كانا قد دلفا - لدى المحكمة الإستئنافية - بإنتفاء رابطة السببية بين ما قد يمكن نسبته للطاعن الأول من خطأ وبين وقوع الحادث، إذ أن الخطأ الجنى عليه وحده هو الذى أدى إلى وقوع الحادث مما من شأنه أن يقطع هذه الرابطة، ذلك أنه تسلل إلى حمام النادى خلعة دون أن يكون معه تصريح بدخوله وكان مرتدياً ملابس الإستحمام ونزل إلى المياه وسط السباحين وتوجه إلى الجزء العميق من الحمام على الرغم من أن الطاعن الأول كان قد حذرته من ذلك فى اليوم السابق وبرغم أنه لا يجيد السباحة وأن الطاعن الأول قد بذل أقصى ما فى إستطاعته بأن سارع إلى النزول خلفه بمجرد أن لاحظ أنه غطس ولم يظهر وأخرجه من المياه وأجرى له التنفس الصناعى، ولما لاحظ سوء حالته قام بنقله إلى المستشفى إلا أنه تولى، وما كان يوسع أى شخص آخر فى مكانه وظروفه أن يمنع وقوع الحادث، وكان يبين من الحكم الطعون فيه أنه سجل بعض هذا الدفاع بقوله أن الطاعنين دلفا بإنتفاء الخطأ

في جانب المتهم وأنه إذا وجد خطأ ف يرجع إلى الجنى عليه لتسليمه إلى المحاكم وإلقائه بنفسه في الماء وسط زحام من السباحين، وقد أطرحت المحكمة هذا الدفاع بقوله : إن الحكم المستأنف قد تكفل بالرد عليه رداً كافياً تأخذ المحكمة به اسباباً لها، ولما كان من المقرر أن رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل خطأ تتطلب إسناده النتيجة إلى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تتفق والسير العادي للأمر، وأن خطأ الجنى عليه يقطع رابطة السببية متى إستغرق خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لإحداث النتيجة فقد كان يتعين على المحكمة أن تحيط بدفاع الطاعن كاملاً وتلم به إلاماً شاملاً بجميع عناصره وتدلى برأيه فيه وتبين مدى أثره على توفر رابطة السببية، لأنه كان دفاعاً جوهرياً لما قد يترتب على ثبوت صحته من إنتفاء مسؤولية الطاعن الأول جنائياً ومدنياً لما يستتبع عدم مسؤولية الطاعن الثاني، ولا يكفي في الرد على ذلك الدفاع مجرد العقيب عليه بأن الحكم المستأنف قد تكفل بالرد عليه، طالما أن ذلك الحكم بدوره، وإن كان قد إستظهر خطأ الطاعن الأول، إلا أنه لم يكن قد عرض لذلك الدفاع ولم يبد رايه فيه، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد جاء قاصراً بما يعيه ويوجب نقضه.

#### الطعن رقم ١١ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٥٠٠ بتاريخ ١٧/٤/١٩٧٧

إنزال الطاعن الأسلاك الكهربائية القديمة حتى أصبحت قريبة من الأرض وانصرافه دون أن يفصل التيار الكهربائي عنها لإصطدم بها الجنى عليه أثناء محاولته العبور وصعقه التيار الكهربائي مخلفاً به آثار حرق كهربائي يتوافر به الخطأ في حقه ويتحقق به رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين النتيجة وهي وفاة الجنى عليه.

#### الطعن رقم ٨١٨ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ١٦٧ بتاريخ ٢٠/٢/١٩٧٨

من المقرر أن الخطأ المشترك في نطاق المسؤولية الجنائية - بفرض قيامه - لا يخلو المتهم من المسؤولية بمعنى أن خطأ الجنى عليه لا يسقط مسؤولية المتهم ما دام الخطأ لم يترتب عليه إنتفاء الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ النسوبة إلى المتهم وهو ما لم يتحقق في الدعوى المطروحة.

#### الطعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٣٢٢ بتاريخ ٢٧/٣/١٩٧٨

من المقرر أن السرعة التي تصلح أساساً للمساءلة الجنائية في جرمي القتل والإصابة الخطأ ليست لها حدود ثابتة وإنما هي التي تتجاوز الحد الذي يقتضيه ملائمة الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فتسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح، وأن تقدير ما إذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصراً من عناصر الخطأ أو لا تعد هو ما يتعلق بموضوع الدعوى، كما جرى قضاء هذه المحكمة بأنه وإن جاز لقائد عربة خلفية أن ينحرف إلى اليسار رغبة منه في أن يتقدم عربة أمامه فإن هذه المجاوزة مشروطة فيها أن

تحصل مع التبصر والإحاطة وتدبر العواقب كيلا يحدث من ورائه تصادم يودي بحياة شخص آخر فإذا لم يأخذ القائد حذره كان تصرفه مشوباً بخطأ من نوع ما يؤاخذ عليه القانون، وهو ما أكدته المادة الثالثة من قرار وزير الداخلية بتنفيذ أحكام القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور إذ أوجبت على قائد السيارة إن أراد أن يسبق سيارة أخرى تتقدمه أن يكون ذلك تدريجياً ومن يسارها وبعد التأكد من أن حالة الطريق تسمح بذلك، وكان الحكم الابتدائي قد إستظهر خطأ الطاعن فيما يجمل من أن شهود الواقعة قد أجمعوا على أنه كان مسرعاً في قيادته وأراد أن يتجاوز السيارة التي تتقدمه دون أن تفسح له الطريق لوجود عربة نقل أمامها وعلى رأى من الطاعن فلم يتمكن من إيقاف سيارته أو تهدئتها وهو ما حدا به إلى الانحراف يساراً نحو الجزيرة التي تتوسط الطريق، وغبة في تجاوز السيارة التي أمامه أو لتفادى الاصطدام بها غير أنه لم يستطع وإندفع نحو الاتجاه العكسي حيث اصطدم بالسيارة القادمة فيه والتي كانت تقل المجنى عليهم كما إستطرد الحكم إلى قوله " أن المتهم كان يستطيع دفع هذا الحادث بأن يسير في طريقه سراً عادياً بعيداً عن التهور في القيادة... ولا يحاول سباق سيارة أمامه أو يحاول المرور منها إلا إذا كانت حالة الطريق أمامه تسمح بذلك، وهو إذ لم يفعل ذلك فيكون هو المخطئ ولا يحتاج هنا إلى انفصال الوصلة المفصلة لمعجلة القيادة - التي أشار إليها المهندس الفني - كقوة قاهرة أو حادث فجائي لأن هذا الانفصال لم يحدث إلا بعد محاولته المرور من السيارة التي أمامه ونزوله في الجزيرة الوسطى تاركاً طريقه وسيره بسرعة... " وإذ عتق الحكم المطعون فيه أسباب هذا الحكم وكملها بأن المحكمة لا تطمئن لأقوال مهندس المرور التي ردها أمامها. لما كان ذلك، وكان تقدير الخطأ المسجوب لمسئولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً مما يتعلق بموضوع الدعوى، وهو ما إستظهره الحكم ودلل على ثبوته في حق الطاعن بما ينتجه من وجوه الأدلة السانغة الواردة في المساق المتقدم، وكان لا ينال منه ما تلزع به الطاعن من مناقضة الحكم الثابت بالأوراق إذ تبين من الرجوع إلى المقررات - التي أمرت المحكمة بضمها - أن ما قرره الطاعن والشاهد من أن السيارة التي كانت تتقدمه ما كادت تفسح له الطريق حتى إرتدت أمامه - وهو ما لم يغفل الحكم الإشارة إليه - إنما يتفق في ميناه ومعناه مع ما إستخلصه الحكم من أن تلك السيارة لم تكن قد أفسحت له الطريق بما يسمح له بتجاوزها، وأن تهوره وسرعته هي التي حدث به إلى الانحراف يساراً ومن ثم إلى الاتجاه العكسي حيث اصطدمت بالسيارة التي كانت تقل المجنى عليهم، وإذ كان يبين من مطالعة المقررات أن ما حصله الحكم من أقوال سائر الشهود وإستظهر به خطأ الطاعن له في الأوراق صداه ولم يجد في ذلك عن نص ما أنبات به أو فحواه فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون مجادلة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين تأدياً من ذلك إلى مناقضة الصورة التي إرتسمت لدى وجدان قاضي

الموضوع بالدليل الصحيح من أوراق الدعوى، ومن ثم فإن دعوى فساد الدليل وغطا التحصيل تكون ولا محل لها.

الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٤٨ مكتب قتي ٢٩ صفحة رقم ٦٤٥ بتاريخ ١٠/١/١٩٧٨

لما كان الحكم قد خلص لما أوردته من أدلة سائلة على ثبوت غطا الطاعن المتمثل في قيادته السيارة بسرعة شديدة وعدم إحتياطه حال سيره في منحى وانحرافه عن يمين إتجاهه، وكان من المقرر أنه لا يلزم للعقاب عن جريمة القتل الخطأ أن يقع الخطأ الذى يتسبب عنه الإصابة بجميع صوره التى أوردتها المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات بل يكفي لتحقيق الجريمة أن تتوافر صورة واحدة منها، ومن ثم فلا جدوى للمتهم من التحدى بأن العطل بفراصل السيارة كان نتيجة الحادث وليس سابقاً عليه ما دام أن الحكم قد أثبت توافر ركن الخطأ في حقه إستناداً إلى الصور التى أوردتها والتى منها السرعة الشديدة وعدم الإحتياط على الوجه بادى الذكر وهو ما يكفي وحده لإقامة الحكم وبالتالى فلا تبرير على المحكمة إذا هى لم تحقق هذا الدفاع غير الناتج في الدعوى أو أغفلت الرد عليه ويكون ما يتعاه الطاعن في هذا الشأن غير سديد.

الطعن رقم ٥٨٧٣ لسنة ٥٣ مكتب قتي ٣٤ صفحة رقم ١٠٨٢ بتاريخ ٢٧/١٢/١٩٨٣

إن المادة ٢/٦٦ من قانون المرور الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ تجعل من سكر قائد المركبة قرينة على وقوع الحادث بخلاف من جانيه إلى أن يقيم هو الدليل على إنضاء هذا الخطأ.

الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢٧٣ بتاريخ ٢٦/٢/١٩٣٤

أساس المسؤولية الجنائية، طبقاً للمادة ٢٠٢ من قانون العقوبات، هو الإهمال أو ما جرى مجراه، فحين ذلك في الحكم أمر لا مناص منه. فإذا طبقت المحكمة هذه المادة على شخص، لأنه قام بإجراء ختان لفلان وباشر الفيلار على الجروح حيناً وبواسطة صبيه حيناً آخر، ولكن هذا الفلام تولى عقب ذلك ولم تعرض المحكمة في حكمها لبيان ماهية الإهمال الذى وقع من ذلك الشخص فكان سبباً فيما أصاب الجنى عليه وأودى بحياته، بل ولم تذكر في الحكم أنه أهمل فعلاً، ولم تلتفت لما تمسك به هذا الشخص من أن له الحق في إجراء عملية الختان بموجب ترخيص رسمى بيده، كان بهذا الحكم قصور في بيان الوقائع مبطل له وموجب لنقضه.

الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٦ بتاريخ ٢٧/٣/١٩٣٠

يحظر الخفيير تابعاً للحكومة مسلطاً من قبلها فيما يقوم به عنها من حفظ النظام والأمن العام. فإذا وقع منه إهماله وفي أثناء تأدية وظيفته فعل ضار فقد وجب الضمان عليها.

الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٤٥٨ بتاريخ ١٩٣٠/١/٣٠

من المتفق عليه أنه يلزم لتحقيق جريمة القتل الخطأ النصوص عليها بالمادة ٢٠٢ عقوبات أن يكون الخطأ الذى ارتكبه الجاني هو السبب الذى أدى إلى حدوث القتل بحيث لو أمكن تصور حدوثه ولو لم يقع هذا الخطأ فلا جريمة ولا عقاب. وتطبيق هذه القاعدة يستدعى حتماً إستبعاد كافة صور القتل التى يقطع فيها عقل كل إنسان فى مركز الجاني لأسباب صحية مقبولة بأن نتائج الإهمال محصور مداها محددة نهايتها وأنها لا تصل إلى إصابة أحد ولا إماته. إذ فى هذه الصورة لا يكون القتل ناشئاً عن خطئه بل يكون ناشئاً عن سبب آخر لا شأن للمهمل به وليس مسئولاً عن نتيجته.

الطعن رقم ٧٦٦ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢٩٠ بتاريخ ١٩٣١/٤/١٦

على كل مدير لآلة بخارية أن يتخذ طرق الوقاية المانعة لأخطارها عن الجمهور المعرض للإقواب منها لا فرق فى ذلك بين أن يكون المدير مالكاً للآلة أو مستأجراً لها.

الطعن رقم ٨٣٩ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٢٩٤ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٥

من المقرر أن رابطة السببية كركن من أركان هذه الجريمة تتطلب إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تغف والسر العادى للأمر، كما أنه من المقرر أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى إستغرق خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لإحداث النتيجة.

الطعن رقم ٥٢٤١ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٦٢٢ بتاريخ ١٩٨٥/٥/٨

- من المقرر أن عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة وإن أمكن إعباره خطأ مستقلاً بذاته فى الجرائم القتل الخطأ إلا أن هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة هى بذاتها سبب الحادث لا يتصور وقوعه لولاها.

- من المقرر أنه يجب قانوناً لصحة الحكم فى جريمة القتل الخطأ أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكنهه الخطأ النسب إلى التهم وما كان عليه موقف كل من المجنى عليه والتهم حين وقوع الحادث.

الطعن رقم ٣٩٣٥ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٩٣٨ بتاريخ ١٩٨٦/١١/٢٠

لما كان عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة وإن أمكن إعباره خطأ مستقلاً بذاته فى جرائم القتل الخطأ إلا أن هذا مشروط أن تكون هذه المخالفة هى بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها.

الطعن رقم ٣٢٢١ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١١٤٤ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢٧

لما كان من المقرر أنه يجب قانوناً لصحة الحكم في جرمي القتل والإصابة الخطأ أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكيفية الخطأ المنسوب إلى المتهم وما كان عليه موقف كل من المجنى عليه والمتهم حين وقوع الحادث، وكانت رابطة السببية تركز من أركان هاتين الجريمتين تتطلب إسناده النتيجة إلى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت متفقة والسو العادي للأمر. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من مجرد ما قال به الشاهد من أن الطاعن سمح لقائد السيارة الأخرى بالمرور ثم انحرف نحوه ما يوفر الخطأ لى جانبه دون أن يستظهر كيفية سلوك قائد السيارة أثناء القيادة ومدى إتساع الطريق أمامه، وما إذا كانت الظروف والملايسات تسمح له أن يقدم بسيارته التى أمامه والتي يفوقها الطاعن لستين مدى قدرة الطاعن على تلافي الحادث من عدمه، خاصة - وقد أقدم المتهم الثانى على المرور من الجانب الأيمن لسيارة الطاعن وبيان أثر ذلك كله فى قيام أو عدم قيام ركن الخطأ ورابطة السببية التى دفع الطاعن - على ما جاء بمذونات الحكم وأقوال الشاهد..... بحضور جلسة المحاكمة - بإقطاعها وهو دفاع جوهري يوجب على ثبوته إنتفاء مسئولية الطاعن الجنائية والمدنية فإنه لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها بياناً كافياً يمكن محكمة النقض من إعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة الدعوى. لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور مما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة دون أن يمتد أثر هذا الطعن إلى المتهم الثانى الذى قضى الحكم المطعون فيه بعدم جواز إستئنائه.

الطعن رقم ٣٨٦١ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١١٥٦ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢٧

لما كان ما يشير به الطاعن من أن خطأ المجنى عليهم قد تسبب فى وقوع الحادث مردوداً بأن هذا الخطأ - بفرض قيامه - لا ينفي مسئولية الطاعن الجنائية عن جرمي القتل والإصابة الخطأ التى أثبت الحكم قيامها فى حقه، لما هو مقرر من أن الخطأ المشوك فى مجال المسئولية الجنائية - بفرض قيامه من جانب المجنى عليه أو الغير - لا يخلو المتهم من المسئولية، ما دام أن هذا الخطأ لا يوجب عليه عدم توافر أحد أركان الجريمة. ومن ثم فإن ما يشير به الطاعن فى هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعى فى شأن تقدير الأدلة مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلته فيه ولا مصادرة عقيدته بشأنه أمام محكمة النقض.

\* الموضوع الفرعى : الخطأ الطبى :

الطعن رقم ١٣٣٢ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٩١ بتاريخ ١٩٥٩/١/٢٧

إذا عرض الحكم لبيان ركن الخطأ المسند إلى المتهم الثانى [ طبيب ] بقوله " إنه طلب إلى الممرضة والتمرجى أن يقدموا له بنجاً موضوعياً بنسبة ١٪ دون أن يعين هذا المخدر ودون أن يطلع على الزجاجة

التي وضع فيها ليتحقق مما إذا كان هو المخدر الذي يريده أم غيره، ومن أن الكمية التي حقنت بها المجرى عليها تنوق إلى أكثر من الضعف الكمية المسموح بها، ومن أنه قبل أن يجري عملية جراحية قد تستغرق ساعة فأكتر دون أن يستعين بطبيب خاص بالمخدر ليغريغ هو إلى مباشرة العملية ومن أن الحادث وقع نتيجة مباشرة لإهماله وعدم تحريزه بأن حقن المجرى عليها بمحلول " البوتوكسين " بنسبة ١٪ وهي تزيد عشر مرات عن النسبة المسموح بها فتسببت وماتت - " فإن ما أورده الحكم من أدلة على ثبوت خطأ الطاعن من شأنه أن يؤدي إلى ما رتب عليه - أما ما يقوله المتهم من أن عمله في مستشفى عام قائم على نظام التقسيم والتخصيص بغية من أن يستغرق من نوع المخدر وصلاحيته وأنه ما دام ذلك المخدر قد أعد من موظف فني مختص وأودع غرفة العمليات، فإنه في حل من استعماله دون أي بحث - هذا الدفاع من جانب المتهم هو دفاع موضوعي لا تلزم المحكمة بالرد عليه بل إن الرد عليه مستفاد من أدلة الثبوت التي أوردها المحكمة على خطأ المتهم وأسست عليها إدانته وهو ما أولته المحكمة - بحق - على أنه خطأ طبي وتقصير من جانب المتهم لا يقع من طبيب يقظ يوجد في نفس الظروف الخارجية التي أحاطت بالطبيب المسؤول به فيجد أنه وقد حل محل أخصائي التخدير، فإنه يتحمل التزاماته ومنها الإشتياق من نوع المخدر.

#### \* الموضوع الفرعي : تعدد المتهمين في جريمة القتل الخطأ :

الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٢٦ مكتب قني ٧ صفحة رقم ١٠٢٤ بتاريخ ١٥/١٠/١٩٥٦  
يصح في قانون أن يكون الخطأ الذي أدى إلى وقوع حادث القتل الخطأ مشتركاً بين المتهم والمجرى عليه، فلا ينفي خطأ أحدهما مسؤولية الآخر.

#### \* الموضوع الفرعي : رابطة السببية في جريمة القتل الخطأ :

الطعن رقم ١٢٧٧ لسنة ١٩ مكتب قني ١ صفحة رقم ١٧٢ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٤٩  
إن جريمة قتل الخطأ حسبما هي معرفة به في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات تقتضي لإدانة المتهم بها أن يبين الحكم الخطأ الذي إرتكبه المتهم ورابطة السببية بين هذا الخطأ المرتكب وبين الفعل الضار الذي وقع بحيث لا يتصور وقوع الضرر إلا نتيجة لذلك الخطأ. فإذا كان مؤدى ما ذكره الحكم في تبرير إدانة المتهم في جريمة قتل الخطأ هو أن المتهم قد انحرف بالسيارة التي كان يقودها فصدمت المجرى عليه الذي كان سائراً في طريق فصبب عن ذلك وفاته، فهذا الحكم لا يكون قد عني بإستظهار الخطأ الذي إرتكبه المتهم ولا علاقة هذا الخطأ بوفاة المجرى عليه فيكون لذلك معيماً معنياً نقضه.

الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١١ بتاريخ ١٠/٨/١٩٥١

بحسب المحكمة أن تبين أن المتهم الذى أدانته فى جريمة القتل الخطأ قد أخطأ وأن علاقة السببية بين عطشه ووقوع الحادث قائمة وأن تقيم الدليل على ذلك .

الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١٦١ بتاريخ ٢٥/١١/١٩٥٢

إنه بعد صدور قرار وزارة التموين رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢ الذى نص فى المادة الأولى منه على أن يخصص السكر الذى تنتجه الشركة العامة لصانع السكر والتكرير المصرية للإستهلاك العائلى ويقتصر عليه سريان أحكام القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥، ونص فى المادة الثانية منه على أن تلتفى القرارات ٥٦٨ لسنة ١٩٤٥ و ١٦٥ لسنة ١٩٤٩ و ٦٧ و ١٠٠ لسنة ١٩٥١ و ٢٠ لسنة ١٩٥٢، بعد صدور هذا القرار وتطبيقاً للمادة الخامسة من قانون العقوبات بتعين القضاء براءة صاحب المحل الذى لم يخطر مراقبة التموين فى المحاد عما تسلمه من السكر وتاريخ تسلمه ومقدار ما إستخدمه فى صناعته و الكمية المتبقية لديه.

الطعن رقم ١٢٠٢ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١٦٩ بتاريخ ٢٥/١١/١٩٥٢

إن قيام رابطة السببية بين الخطأ والضرر وعدم قيامها من المسائل الموضوعية التى يفصل فيها لقاضى الموضوع بغير مقبب ما دام حكمه مؤسساً على أساسين مقبولة مستمدة من وقائع الدعوى. فإذا كانت المحكمة قد أوردت رداً سليماً على أن قيادة المتهم للسيارة المعنية بالخلل الذى يقول عنه الطاعن لا يقطع صلته هو بالحادث الذى ساهم بمخطئه فى وقوعه - فلا يقبل الجدل فى ذلك أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٥٩٩ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٨٠٤ بتاريخ ١٨/٥/١٩٥٣

إذا كان الحكم الذى أدان المتهم فى جريمة القتل الخطأ قد إستدل على خطأ المتهم بإسراعه فى قيادة السيارة بقوله إن المتهم قد قرر أنه رأى الجنى عليها أول مرة على مسافة أربعة أمتار وهى مسافة كانت كافية لتفادى الحادث بالإحتراف إلى جانب الطريق الخالى لو لم يكن مسرعاً، وكان ما ساقه الحكم فى شأن مسألة الأربعة الأمتار لا يكفى لبيان ركن الخطأ ما دام لم يستظهر مدى السرعة التى كان يجب على المتهم ألا يتجاوزها ولم يبين كيف كانت هذه المسافة فى الظروف التى وقع فيها الحادث كالمسافة لتفاديه وما هى السرعة التى تكون فيها هذه المسافة كافية لذلك - فهذا من الحكم قصور يصح بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٥٢ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٨٠٤ بتاريخ ٢٢/٦/١٩٥٤

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن كان يقود سيارته فى طريق ممنوع السير فيه ولم يتخذ أى احتياط حين إقبال على مفارق شارع شبليون وهو شارع رئيسى وكان عليه أن يهتث حتى يتحقق من خلو



الطريق ولكنه إنذفع مسرعاً ودون أن يطلق أداة التبيه، كما أثبت الحكم الإصابات التي حدثت بالجنى عليها نتيجة الإصطدام وأن الوفاة قد نشأت عنها فإنه يكون قد بين رابطة السببية بين خطأ الطاعن والضرر الذي حدث.

الطعن رقم ٧١٣ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٩٢٢ بتاريخ ١٩٥٦/٦/٢٦

مضى كان مفاد الحكم أن إصطدام السيارة التي كان يقودها المتهم بالجنى عليه لم يكن إلا نتيجة لقيادتها بسرعة وعدم احتياط وتحرز لتفادى الجنى عليه وعدم إطلاق جهاز التبيه لتبيهه، فإنه يكون قد دل على تورط ركن الخطأ واستظهر رابطة السببية.

الطعن رقم ٣١٤ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٤٤٨ بتاريخ ١٩٥٧/٥/٦

يكون المتهم مسئولاً جنائياً عن جميع النتائج المحتمل حصولها عن الإصابة التي أحدثها عن خطأ أو عمد ولو كانت عن طريق غير مباشر كالوإخى في العلاج أو الإعمال فيه ما لم يثبت أنه كان معصداً لتجسيم المسؤولية، كما أن مرض الجنى عليه وتقدمه في السن هي من الأمور الثانوية التي لا تقطع رابطة السببية بين فعل المتهم والنتيجة التي إنتهى إليها أمر الجنى عليه بسبب إصابته.

الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٥٤٨ بتاريخ ١٩٥٧/٥/٢٧

القصور في إستظهار علاقة السببية بين الخطأ والوفاة من واقع الدليل القنى " وهو التقرير الطبى " فى جريمة القتل الخطأ مما يعيب الحكم.

الطعن رقم ١٧٦٩ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ١٢٩ بتاريخ ١٩٥٨/٢/٣

مضى كان الحكم قد قطع أن الحادث وقع بناء على خطأ الجنى عليه وحده وإنتهى إلى أن خطأ المتهم - بفرض حدوثه - لم يكن له شأن فى وقوع الحادث لإنشاء رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين الضرر الذى لحق الجنى عليه، فإن الحكم لا يكون قاصراً ولا مشوباً بالخطأ فى القانون إن هو لم يتحدث عن جميع صور الخطأ المنسوبة إلى المتهم ولم يعرض لباقي صور الخطأ المشار إليها فى المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ١٣٣٢ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٩١ بتاريخ ١٩٥٩/١/٢٧

- إن الشارع إذ عر فى المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات عبارة " التسبب فى القتل بغير قصد " قد أراد أن يحد نطاق المسؤولية لتشمل من كان له نصيب فى الخطأ، وما دام يصح فى القانون أن يقع الحادث بناء على خطأ شخصين مختلفين أو أكثر لا يسوغ فى هذه الحالة القول بأن خطأ أحدهم يستغرق خطأ الآخر أو ينفى مسؤوليته، ويستوى فى ذلك أن يكون أحد هذه الأعطاء سبباً مباشراً أو غير مباشر فى حصول

الحادث - فإذا كان المتهم الأول - على ما أثبتته المحكمة - هو الذى حضر المادة المخدرة مخفياً فى تحضيرها، فإنه يكون مسئولاً عن خطئه مستقلاً عن خطأ غيره الذى إستعمل هذا المحلول.

- العلاقة السببية فى المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بفعل المسبب وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا أتاه عمداً، أو غروجه فيما يرتكبه بخطئه عن دائرة التبصر بالعواقب العادية لسلكه والتصور من أن يلحق عمله ضرراً بالغاً - فإذا كان تقرير الصفة التشريعية - كما نقل عنه الحكم - قد أثبت فى نتيجته أن إستعمال المخدر بالنسبة التى حضر بها بالقدر الذى إستعمل فى تخدير الجنى عليها جاء مخالفاً للتعاليم الطبية وقد أدى إلى حصول وفاة المريضة بعد فترة دقائق من حقنها بالمحلول نتيجة الأثر السام " للبونوكاين " بالتركيز وبالكمية التى حقنت بها - فإن ما ورد بنتيجة هذا التقرير صريح كل الصراحة فى أن الوفاة نتيجة التسمم وقد حدثت بعد دقائق من حقن الجنى عليها بهذا المحلول وهو ما يعتمد عليه الحكم بصفة أصلية فى إثبات توالى علاقة السببية - أما ما ورد بالحكم من "أنه لا محل لمناقشة وجود الحساسية لدى الجنى عليها من عدمه طالما أن الوفاة كانت متوقعة " فإنه فضلاً عن وروده فى معرض الرد على دفاع المتهم وما جاء بأقوال الأطباء الذين رجح بعضهم وجود تلك الحساسية واعتقد البعض الآخر وجودها، ولم يمنع فريق ثالث حدوث الوفاة حتى مع وجودها، ليس فيما قاله الحكم من ذلك بشأن الحساسية ما ينقض أو يتعارض مع ما أفصحت عنه المحكمة بصورة قطعية فى بيان واقعة الدعوى وعند سرد أدلتها، وأخذت فيه بما جاء بتقرير الصفة التشريعية من أن الوفاة نشأت مباشرة عن التسمم بمادة " البونوكاين ".

الطعن رقم ١٥٣٧ لسنة ٢٩ مكتب قضاى ١١ صفحة رقم ٢٩٦ بتاريخ ١٩٦٠/٣/٢٢

- لا مصلحة للمتهم فيما يثيره فى شأن مسئولية جهة الإدارة لإزاعها فى إخلاء المنزل من سكانه بعد إذ تحقق لها خطر سقوط المنزل، ذلك أن تقدير وجوب هذا التدخل أو عدم وجوبه موكول للسلطة القائمة على أعمال التنظيم - فإذا جاز القول بأن خطأها فى هذا التقدير يعرضها للمسئولية من ناحية القانون العام، فذلك إنما يكون بوصفها سلطة عامة ذات شخصية اعتبارية من أحصى واجباتها المحافظة على الأمن وعلى أرواح الناس، كما أنه يفرض قيام هذه المسئولية لأن هذا لا ينفى مسئولية المتهم طالما أن الحكم قد أثبت قيامها فى حقها.

- لا جدوى فيما يثيره المتهم فى شأن النقص على قرار الهدم عدم إستيفائه الشروط التى نص عليها القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ ووصول القرار إليه بعد الحادث، ذلك أن مجال البحث فى هذا الخصوص إنما

يكون عند تطبيق ذلك القانون وإعمال أحكامه مجرداً عن النتيجة التي وقعت والتي دين المتهم بها تأسيساً على توافر الخطأ في حقه بصرف النظر عن قرار المدم، وهو ما يكفي لحمل قضاء الحكم المطعون فيه.

الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٨٥٤ بتاريخ ١٩٦٠/١١/٢٩

إذا كان الثابت أن التقرير الطبي الذي أثبت أن إصابة المجنى عليه - وهي الإصابة القاتلة - يمكن أن تحدث من المسدس المضبوط قد خلا مما يدل على أن الطبيب الشرعي كان عندما أبدى هذا الرأي على بينه من مسافة الإطلاق بحيث لا يمكن القول بأن هذه المسافة كانت في تقديره عندما إنتهى إلى إمكان حصول الإصابة القاتلة من المسدس المضبوط، فإن ما أورده الحكم عن رأي الطبيب الشرعي لا يصلح بصورته سنداً لرفض دفاع المتهم المبتنى على أن الإصابة القاتلة لا تحدث من هذا المسدس من مثل هذه المسافة التي كانت بينه وبين المجنى عليه عند إصابته، والقطع في هذه المسألة الفنية البحت متوقف على استطلاع رأي أهل الخبرة.

الطعن رقم ٧٠٥ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٩٠٨ بتاريخ ١٩٦١/١١/١٤

إذا كان بين من الحكم المطعون فيه أنه إذا كان المتهم بجرمة قتل المجنى عليه خطأ، ورتب على ذلك مسؤولية متووعة، قد فاتته أن يبين إصابات المجنى عليه التي خلفته بسبب اصطدام السيارة به وإن يدل على قيام رابطة السببية بين هذه الإصابات وبين وفاة المجنى عليه إستاداً إلى دليل قضي - فإنه يكون مشوباً بالقصور مصحفاً نقضه.

الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٥ صفحة رقم ٥٦٨ بتاريخ ١٩٦٤/١٠/١٢

رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل الخطأ تتطلب إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تنفي والسير العادي للأمر، كما أنه من المقرر أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى إستغرق خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لإحداث النتيجة. وإذا كان الحكم المطعون فيه وإن أثبت توافر الخطأ في حق الطاعن قد أغفل التصدي إلى موقف المجنى عليه وكيفية سلوكه وأثر ذلك على قيام رابطة السببية أو إنتفائها، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة والحكم أن الطاعن دفع بإنقطاع رابطة السببية بين الخطأ وما لحق المجنى عليه من ضرر وبأن الحادث إنما نشأ عن خطأ المجنى عليه وحده بظهوره فجأة أمام السيارة وعلى مسافة تقل عن المتر، وهو دفاع جوهري قد يرتب على ثبوت صحته إنتفاء مسؤولية الطاعن الجنائية وكان لزاماً على المحكمة أن تعرض له وترد عليه وأن تبين كيف كان في إستطاعة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث وعلى هذه المسافة تلاقي إصابة المجنى عليه، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً بالقصور في السبب.

الطعن رقم ١٨١٤ لسنة ٣٥ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ٤٧٥ بتاريخ ١٩٦٦/٤/٢٥

من المقرر أن خطأ الجنى عليه يقطع رابطة السببية متى إستغرق خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لإحداث النتيجة. وتقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقديرها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق. ولما كان الحكم المطعون فيه قد إستظهر من الأقوال شاهدة الرؤية الوحيدة أن الجنى عليه كان أثناء عدوه عابراً الطريق على مسافة قريبة جداً من السيارة وأن القواها تنفق ودفاع المطعون ضده بأنه رأى الجنى عليه على مسافة ثلاثة أمتار، وكانت المعانة لا تنفي وقوع الحادث على هذه المسافة لأن ما تشهده الطاعة في هذا الصدد ينحل إلى جدل في تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز إثارته أمام هذه المحكمة.

الطعن رقم ١٨٧٦ لسنة ٣٥ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ١٥ بتاريخ ١٩٦٦/١/٣

الخطأ المشترك لا يخلئ المتهم من المسؤولية الجنائية، ما دام أن هذا الخطأ لا يرتب عليه إنتفاء أحد الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ المسندة إلى المتهم.

الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٥ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ٣١٧ بتاريخ ١٩٦٦/٣/١٥

الخطأ المشترك في نطاق المسؤولية الجنائية لا يخلئ المتهم من المسؤولية، بمعنى أن خطأ الجنى عليه لا يسقط مسؤولية المتهم ما دام أن هذا الخطأ لم يرتب عليه إنتفاء أحد الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ المسبوبة إلى المتهم.

الطعن رقم ٧٣٣ لسنة ٣٦ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ٨٠٢ بتاريخ ١٩٦٦/٦/١٣

رابطة السببية بين إصابات الجنى عليه وبين وفاته ركن في جريمة القتل الخطأ كما هي معرفة في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات، وهي تقتضي أن يكون الخطأ متصلاً بالقتل إتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير وجود هذا الخطأ مما يتعين إثبات توافره بالإستناد إلى دليل فني لكونه من الأمور الفنية البحث. ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه إذ دان الطاعن بجريمة قتل الجنى عليه خطأ قد فاته أن يبين إصابات الجنى عليه التي لحقت بسبب إصطدام السيارة به، وأن يدلل على قيام رابطة السببية بين هذه الإصابات وبين وفاة الجنى عليه إستناداً إلى دليل فني، فإنه يكون قاصر البيان في خصوص الدعوى الجنائية ويتعين لذلك القضاء بنقضه.

الطعن رقم ١٢٧٨ لسنة ٣٨ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ٩٠٤ بتاريخ ١٩٦٨/١١/٤

إذ كان الحكم الابتدائي المأخوذ بأسبابه في الحكم المطعون فيه قد أثبت بغير معقب أن صاحب البناء "المطعون ضده" عهد بتنفيذ قرار التنظيم إلى المتهم الثاني وهو الما قول الذي دين في جريمة القتل الخطأ لأنه

أهمل وحده في إتخاذ الإحتياطات اللازمة لوقاية السكان أثناء تنفيذ قرار الهدم مما أدى إلى وقوع الحوادث الذي نشأ عنه قتل المجنى عليه - وهو ما لا تنازع الطاعة فيه - لأن الحكم إذ خلص من ذلك إلى توبة المظنون ضده لعدم وقوع خطأ من جانبه وما يلزم من ذلك من رفض الدعوى المدنية قبله وإدانة المقاتل وحده يكون قد طابق صحيح القانون وذلك بعرف النظر عما تدعيه الطاعة من ثبوت الخطأ في جانب المالك ما دام لم يسهم في وقوع الحادث، وما دام هو لم يشرف على تنفيذ المقاتل لعملية الهدم مما يولفر خطأ في جانبه لأن خطأ المالك في تراخيه عن تنفيذ قرار الهدم، يكون حينئذ منقطع الصلة بالضرر الذي وقع.

الطعن رقم ١٥٣٧ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٢٩٤ بتاريخ ١٩٧١/٣/٢٨

لا تتطلب الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات لسرياتها أكثر من ثبوت وقوع خطأ من جانب المتهم وأن ينجم عن هذا الخطأ وفاة أكثر من ثلاث أشخاص.

الطعن رقم ٤٠ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٢٩٣ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٤

لما كان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه ما يتعلق بموضوع الدعوى، وكان تقدير توافر السببية بين الخطأ والإصابة التي أدت إلى الوفاة أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقديرها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق. وإذ كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المظنون فيه قد خلص في منطق سائغ وتدليل مقبول إلى توافر السببية بين خطأ الطاعن وصعق التيار الكهربائي للمجنى عليه الذي أدى لوفاته بقوله : " وبما أنه يبين مما تقدم أن المتهم قاد السيارة متجولاً بها في أراضي المعسكر بغير ضرورة ولم يتنبه للعاصف الحامل للأسلاك فأصطدمت به السيارة صدمة أدت إلى زحزحة قاعدته وتغير إتجاه الحوامل الحاملة لسلكي الكهرباء عليه وذلك خطأ من المتهم وقيادته السيارة بحالة ينجم عنها الخطر وليس في دفاع المتهم ما يصلح نفياً لخطئه - كما أن وفاة المجنى عليه نتيجة مس الكهرباء بعد إذ سرى التيار في السلك الشائك بوقع الأسلاك حاملة التيار عليه فهو ضرر واقع، ومن ثم توافر في التهمة المستندة للمتهم قيام الخطأ ووقوع الضرر وبقي أن تعرض المحكمة بالبيان لعلاقة السببية بينهما... ولما كانت وفاة المجنى عليه قد نشأت عن صعق التيار الكهربائي بعد أن سرى إلى السلك الشائك نتيجة قطع الأسلاك وسقوطها على هذا السلك الشائك وهو بطبيعته وبحكم إستخدامه معزول عن التيار غير معد لسريانه، وكان إنقطاع أسلاك الكهرباء في خطوط الشبكة قد نتج عن إلتماس أسلاك الكهرباء داخل أرض المشروع وهي موصولة به، فإن الأسباب وإن بدت الواقعة المادية بعيدة في التداعي إلا أن خطأ المتهم في صدمه العمود مما أدى إلى زحزحة وتماس

أسلاكه يصلح لأن يكون سبباً ملاحماً للنتيجة الأخيرة بولادة الجنى عليه وفقاً للمجرى العادى للأمر  
وكانت هذه النتيجة ممكنة وعادية بالنظر إلى العوامل والظروف التى حدثت، ومن لم تتوافر رابطة  
السببية..... " . فإن ما يناه الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون له محل.

#### الطعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ١١٦٢ بتاريخ ١٢/٩/١٩٧٣

- تطالب رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل الخطأ بإسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساءلته عنها  
طالما كانت تنفي والسير العادى للأمر.

- من المقرر أن خطأ الجنى عليه يقطع رابطة السببية متى إستغرق خطأ الجاني وكان كالياً بذاته لإحداث  
النتيجة.

#### الطعن رقم ٧٨٨ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ٣٢٣ بتاريخ ٤/١٣/١٩٧٥

لما كان الثابت من التحقيقات أن خطأ المتهم متصل بالحادث إتصال السبب بالسبب بحيث لم يكن من  
التصور وقوع الحادث بغير وجود هذا الخطأ فإن رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الذى وقع تكون  
موافقة مما يتعين معه الإلتفات عن دفاع المتهم والشركة المدعى عليها فى هذا الشأن.

#### الطعن رقم ١٢٢٩ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ٨٢٩ بتاريخ ٨/١٢/١٩٧٥

من المقرر أن رابطة السببية كركن فى جريمة القتل الخطأ، تقتضى أن يكون الخطأ متصلاً بالقتل إتصال  
السبب بالسبب بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير قيام هذا الخطأ، ومن التمين على الحكم إثبات قيامها  
إستاداً إلى دليل فى، لكونها من الأمور الفنية البحتة، وعليه أن يستظهر فى مدوناته ماهية الإصابات  
وعلاقتها بالوفاة، لأنه من البيانات الجوهرية وإلا كان معيماً بالقصور، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل  
كلية بيان إصابات الجنى عليه الأول نقلاً عن التقرير الطبى وكيف أنها أدت إلى وفاته من واقع هذا التقرير  
وكان الحكم لم يفصح فوق ذلك عن سند الفنى فيما ذهب من جزمه بسبب وفاة الجنى عليه الآخر، فإنه  
يكون معيماً بقصور يستوجب نقضه.

#### الطعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٣٢٢ بتاريخ ٣/٢٧/١٩٧٨

لما كان تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تفصل  
فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقديرها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة ولها أصلها فى  
الأوراق، وكان يكفى لتوافر رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الواقع أن تستخلص المحكمة من وقائع  
الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر، وهو الحال فى الدعوى المطروحة حسماً أفصح عنه الحكم  
فيما سلف، وكان يشترط لتوافر حالة الحادث القهرى ألا يكون للجاني يد فى حصول الضرر أو فى

قدرته منه، فإذا إطمأنت المحكمة إلى توافر الخطأ في حق المتهم بما يوجب عليه مسئوليته، فإن في ذلك ما ينفي معه القول بمحصول الواقعة عن حادث قهري. لما كان ذلك، وكان النفي لإغفال الحكم المظنون فيه بيان مؤدى شهادة مهندس المرور التي أفصح عن إطمئنانه لها، مردوداً بأنه لا تلتزم المحكمة بحسب الأصل بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاءها، ومن ثم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويعين رفضه موضوعاً.

الطعن رقم ٧١٢ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٨٣٦ بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٧

من المقرر أن رابطة السببية ركن في جريمة الإحابة والقتل الخطأ وهي تقتضى أن يكون الخطأ متصلاً بالجرح أو القتل اتصال السبب بالسبب بحيث لا يتصور وقوع الجرح أو القتل بغير قيام هذا الخطأ مما يعين إثبات توافره بالإستناد إلى دليل قنى لكونه من الأمور الفنية البحت. ومن ثم فإن الحكم المظنون فيه يكون قاصر البيان في إستظهار رابطة السببية بين الخطأ والضرر مما يبيحه.

الطعن رقم ١٥٩٠ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٥٣ بتاريخ ١٩٢٨/٥/٣٠

إنه لا يكفى للإدانة في جريمة القتل الخطأ أن يثبت وقوع القتل وحصول خطأ من اخطأ عليه، بل يجب أيضاً أن يكون الخطأ متصلاً بالقتل اتصال السبب بالسبب بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير وجود هذا الخطأ. وينبى على ذلك أنه إذا إنعدمت رابطة السببية، وأمكن تصور حدوث القتل ولو لم يقع الخطأ إنعدمت الجريمة معها لعدم توافر أحد العناصر القانونية المكونة لها. فإذا كان الحكم قد اعتبر الطاعن مسئولاً جنائياً عن جثة القتل الخطأ لأنه ترك سيارته في الطريق العام مع شخص آخر يعمل معه، وأن هذا الشخص الآخر دفع العربة بقوة جسمه إلى الخلف بغير إحياط فقتل الجنى عليه، فإنه يكون قد أخطأ في ذلك لإنعدام رابطة السببية بين عمل المتهم وبين قتل الجنى عليه، لأن ترك المتهم سيارته في الطريق العام يجرسها تابع له ليس له أية علاقة أو صلة بالخطأ الذى تسبب عنه القتل والذى وقع من التابع وحده. على إن إخلاء المتهم [صاحب السيارة] من المسئولية الجنائية لا يخلقه من المسئولية المدنية، بل إن مسئوليته مدنياً تتوافر جميع عناصرها القانونية متى أثبت الحكم أن التابع كان يعمل عند الطاعن ولحسابه وقت أن تسبب بخطئه في قتل الجنى عليه.

الطعن رقم ٢٦١ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ١٠٠ بتاريخ ١٩٤٣/١/١٨

إن القانون يوجب في جريمة القتل الخطأ أن يكون المتهم هو السبب في وفاة الجنى عليه بحيث لا يتصور أن تحدث الوفاة لولا وقوع الخطأ. فإذا كان ما أورده الحكم، مع صراحته في أن المتهم كان مسرعاً بسيارته ولم يكن ينفع في البوق، لا يفهم منه كيف أن السرعة وعدم النفع كانا سبباً في إصابة الجنى عليه وهو

جالس في عرض الطريق العام الذي حصلت فيه الواقعة في الظروف والملابسات التي وقعت فيها، فإنه يكون قد أغفل بيان توافر رابطة السببية ويتعين نقضه لقصوره.

الطعن رقم ١٢٥٩ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٥٠٨ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٤٤

إذا لم يبين الحكم الصادر بالإدانة في جريمة القتل الخطأ نوع الخطأ الذي وقع من المتهم فإنه يكون متعيناً نقضه. إذ يجب في هذه الجريمة أن يقع من المتهم خطأ مما نص عليه في المادة ٢٣٨ ع، وأن تتوافر علاقة السببية بين الخطأ والوفاة.

الطعن رقم ١٣٠٤ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٥٠٩ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٤٤

يكفي لقيام رابطة السببية في جرائم القتل والجرح الخطأ المنصوص عليها في المادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات أن يكون القتل أو الجرح سبباً عن خطأ مما هو مبين في تلك المادتين، سواء أكانت السببية مباشرة أم غير مباشرة، ما دام الضرر لا يمكن تصور حدوثه لولا وقوع الخطأ. فإذا كان الحكم قد أسس إدانة المتهم على تسببه في الحادث بخطئه في قيادة سيارته، إذ أسرع بها إسراعاً زائداً، ولم يصمد إلى التهدئة أو الوقوف لما شاهد الفتاة أمامه، بل اندفع بالسيارة بقوة فصدم أحد المجنئ عليهم، ثم عاد في نفس السرعة بالسيارة إلى اليمين فاختل توازنها، فإنتقلت على الأرض بعد أن سقط بعض ركابها وأصيبوا، فهذا الذي أثبت الحكم فيه ما يدل على أن المتهم قد أخطأ في قيادته السيارة، وأنه لولا عطره لم وقع الحادث. وإذا فلا يكون ثمة محل لما يثيره من أن الإسراع الذي أثبت عليه الحكم ليس هو السبب المباشر للحادث بل السبب هو إنحرافه بسرعة لتفادي إصابة الطفلة التي إعوضت السيارة.

الطعن رقم ١١١ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٥٥٠ بتاريخ ٤/١٢/١٩٤٤

متى كان الحكم قد أثبت بالأدلة التي أوردتها أن المتهم هو الذي صدم المجنئ عليه بالسيارة التي يقودها فتسبب في قتله من غير قصد ولا تعمد، بأن قام بعد وقوعه أمام المنزل الذي كان يقصده بحركة إنصاف فجائية إذ عرج بسيارته فجأة دون أن ينبه بزماته المارة، للجانب الأيسر من الطريق فصدم المجنئ عليه وقد كان عن كعب من رصيف الطريق، وأنه كذلك عجل بالنزول من مقعده ووقع جثة المجنئ عليه من تحت العجلات وأرقلها بميداً، فهذا فيه ما يكفي لبيان الخطأ الذي وقع من المتهم وتسببت عنه وفاة المجنئ عليه مما يبرر إدانته في جريمة القتل الخطأ.

الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٦٢٠ بتاريخ ٢٩/١/١٩٤٥

إذا كانت التهمة المرفوعة بها الدعوى على المتهمين " سائق سيارة وسائق قطار " هي أنهما تسببا بغير قصد ولا تعمد في قتل أحد ركاب السيارة وإصابة الباقيين بأن قاد الأول سيارته بسرعة ينجم عنها الخطر ولم



يتبه لمرور القطار ولم يحفل لإشارة جندى المرور، وقاد الثاني قطار الدلتا بسرعة دون أن ينبه المارة بالصغرة فتصادمت السيارة مع القطار وتسبب عن ذلك القتل والإصابة، ثم برأت المحكمة الأول وأدانت الثاني، وكان كل ما جاء بمحكمها من أسباب لتبرئته هو ما إستخلصته من أنه لم يكن مسرعاً السرعة الخطرة، وأنه يفرض إمكانه رؤية القطار قادماً فهذا ما كان ليمتعه من متابعة السير طالما أن علامة التحذير عند التلاقي لم تكن ظاهرة له وتحرك القطار خافياً عليه، وأنه وإن كان رأى جندى المرور يشير إليه فإنه ما كان عليه أن يفهم من ذلك أكثر من وجوب وقوفه عند كشك المرور للتفتيش عليه فإذا هو كان قد تابع سيره على نية أن يقف - كما قال - عند الكشك الواقع بعد المزلقان للتفتيش عليه تلبية الأمر كما فهمه، فإنه لا يعتبر مخالفاً لإشارة المرور، فهذا الحكم يكون خاطئاً، لأن كل ما ذكره من ذلك لا ينهض سبباً للبراءة، بل هو تلزم عنه الإدانة لما يجعله في طياته من الدليل على الخطأ الذى يقوم على عدم الإلتباه والإهمال، فإن المقام هنا ليس مقام خطأ متعمد حتى يصبح الإستدلال بالنطق الذى سار عليه الحكم من أن المتهم لم ير بالفعل ولم يدرك بالفعل ولم يفهم بالفعل، بل هو مقام عدم إحباط وتحرز وعدم إنتباه وترو وعدم مراعاة اللوائح مما يكفى فيه، كما هو مقتضى القانون فى هذا الصدد، أن يكون المتهم فى الظروف التى كان فيها قد وقع منه خطأ ما كان له أثره فى الحادث. ففرقته مثلا السكة الحديدية - وهو لا يقبل منه أن يقول إنه لم يرها - معروضة طريقه كانت توجب عليه ألا يقدم على عبور المزلقان قبل أن يمد بصره ذات اليمين وذات الشمال على طريق السكة الحديدية ويثبت هو من غلواها من القطارات. فإذا كان قد شاهد عليها بالفعل قطاراً والحكم لم ينف ذلك عنه، فلا يحق له أن يفرض أن هذا القطار لم يكن فى حالة تحرك وأنه ما دام لم ينيه إلى أن القطار كان أتياً نحوه يجرى على عجل فى الطريق الممد له فإن الخطأ ليس خطأه - لا يحق له ذلك وخصوصاً إذا لوحظ أن القانون - كما هو مفهوم المادة ١٦ من لائحة السكة الحديدية الصادر بها قرار وزير المواصلات فى ٤ مارس سنة ١٩٢٦ - قد جعل للقطارات حق الأسبقية فى المرور وفرض على كل من يريد أن يعبر السكك الحديدية أو المزلقات أن يثبت أولاً من غلو الطريق الذى يعبره وإلا أعد مرتكباً لمخالفة معاقب عليها.

الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٧٠٣ بتاريخ ١٩٤٥/٤/٢٣

إذا كانت واقعة الإهمال التى رفعت بها الدعوى على المتهم هى أنه لم يتبه إلى وجود الجنى عليه على القضبان الحديدية أثناء قيادة القطار، فإنه إذ كان الجنى عليه قد قصر فى حق نفسه تقصيراً جسيماً بنومه على القضبان التى هى معدة لسير القطارات عليها، وكان ذلك - لمخالفته للمألوف بل للمعقول - لا يمكن أن يرد على أى سائق، وكان لا يوجد من واجب يقضى بأن يستمر السائق طوال سير القطار فى

إطلاق زمارته ولو لم يكن تحت بصره في طريقه أشخاص أو أصحاب - إذ كان ذلك كذلك فإن المحكمة إذا دانت هذا السائق في هذه الظروف يكون واجباً عليها، خصوصاً وقد تمسك المتهم أمامها في صدد عدم إطلاق الصفارة بأن اللاتحة العمومية للسكة الحديدية لا تلزمه بإطلاقها، أن تتحدث في غير ما غموض عن رابطة السببية بين عدم إطلاقه الزمارة وبين إصابة المجنى عليه، فبين كيف كان واجباً عليه وقت الحادث أن يطلق الزمارة، وكيف كان عدم إطلاقها سبباً فيما وقع وأنه لو كان أطلقها لنتبه المجنى عليه من نومه الذي كان مستغرقاً فيه وإستطاع النجاة قبل أن يقاوجه القطار ويصيبه، فإذا هي لم تفعل فإن حكمها يكون قاصر البيان مصناً نقضه.

الطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٦٨ بتاريخ ١٠/٣٠/١٩٣٠  
في جريمة القتل خطأ يجب مع بيان نوع الخطأ الذي وقع من المتهم أن يعنى الحكم بيان أن هذا الخطأ هو الذي سبب موت المجنى عليه حتى يكون هناك محل للمسئولية الجنائية. فإذا إستعمل شخص سيارة نقل لركوب أشخاص من بينهم المجنى عليه وجاء حكم الإدانة مقتصرأ على مجرد بيان هذا الخطأ كان حكماً معيأ واجباً نقضه، إذ لا يكفي أن يكون مالك السيارة قد إرتكب خطأ بصورة ما حتى يكون مسئولأ جنائياً عن كل حادث يقع لأحد ركاب السيارة فيقتضى على حياته، بل لابد أن يكون بين ذلك الخطأ والوفاة رابطة السببية المباشرة.

الطعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٩٢ بتاريخ ٢/٣/١٩٦٩  
مضى كان ما أورده الحكم سديداً وكافياً لبيان أوجه الخطأ التي أتاهها المتهم، وكانت من بين الأسباب التي أدت إلى تصدع الحائط المشوك وإنهيار المنزلين على من فيهما من السكان وولادة البعض وإصابة الآخرين فإن هذا مما يتوافر به قيام رابطة السببية بين ذلك الخطأ والنتيجة الضارة التي حوسب عليها المتهم بحسب ما هي معرفة به في القانون.

الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٧٢٨ بتاريخ ٥/١٩/١٩٦٩  
إن السرعة التي تصلح أساساً للمساءلة الجنائية في جريمة القتل خطأ ليست لها حدود ثابتة، وإنما هي التي تجاوز الحد الذي تقتضيه ملاسبات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيسبب عن هذا التجاوز الموت.

الطعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٩٩٣ بتاريخ ٣٠/٣/١٩٦٩  
- الأصل المقرر في القانون أن الإنسان لا يسأل إلا عن خطئه الشخصي، فصاحب المركب لا يعتبر مسئولأ جنائياً أو مدنياً عما يصيب الناس من أضرار عن خطأ الملتزم بتسييره، إلا إذا كان العمل جارياً تحت ملاحظته وإشرافه الخاص، فإذا كان هو قد سلم المركب إلى غيره على مقتضى الإلتزام الذي حصل

عليه من الجهة الإدارية المختصة لتسييره في الغرض المصين بوثيقته، فإن مساءلته هو تكون مجتمعة إلا أن تكون يده لازالت مسوطة عليه وعلى سير العمل فيه، أما إذا كانت قد غلّت أو إرتفعت فلا وجه لمساءلته، والظاهر من مدونات الحكم أنه قال ببقاء المالك لإفادة من الملك ذاته مع اختلاف الأمرين.

- تقتضي جريمة القتل الخطأ - حسبما هي معرفة به في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات - لإدانة المتهم بها أن يبين الحكم الخطأ الذي قارفه ورابطة السببية بين الخطأ وبين القتل، بحيث لا يتصور وقوع جريمة القتل بغير هذا الخطأ. ولما كان الحكم لم يبين أوجه الخطأ التي نسبت إلى الطاعنين بما ينحسم به أمرها ولم يحققها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها، كما لا يبين علاقة السببية أيضاً بالإستناد إلى الدليل القننى المثبت لسبب القتل لكونه من الأمور الفنية البحث، فإنه يكون واجب النقض والإحالة بالنسبة إلى الطاعنين الأول والثالث، وكذلك بالنسبة إلى الطاعن الثاني ولو أنه لم يقرر بالظن وذلك بالنظر إلى وحدة الواقعة وحسن سير العدالة.

- متى وجدت القوة القاهرة وتوافرت شرائطها في القانون، كانت النتيجة محمولة عليها وانقطعت علاقة السببية بينها وبين الخطأ، وامتنعت المسؤولية عن أخطأ إلا إذا كون عطفه بذاته جريمة.

الطعن رقم ٩١١ لسنة ٣٩ مكتب قننى ٢٠ صفحة رقم ١٧٧٠ بتاريخ ١٦/١١/١٩٦٩

من المقرر أن رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل الخطأ تتطلب إسناد النتيجة إلى خطأ الجانى ومساءلته عنها طالما كانت تتفق مع السير العادى للأمر، وأن خطأ الغير ومنهم الجنى عليه يقطع رابطة السببية متى إستغرق خطأ الجانى وكان كافياً بذاته لإحداث النتيجة. ولما كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة الإستئنافية أن المدافع عن الطاعن دافع وإنقطاع رابطة السببية بين ما عزى إليه من خطأ بوصفه حارساً على العقار - من تركه المصعد يعمل دون إصلاح عيوبه وبين ما لحق الجنى عليه من ضرر تأسيساً على أن الحادث إنما نشأ بخطأ المتهم الآخر وهو عامل المصعد فضلاً عن خطأ الجنى عليه وذويه على النحو الذى فصله في وجه طعنه وأن كلاً من هذين الخطأين بالنظر لجسامته وغرابته يوفر سلوكاً شاذاً لا يتفق مع السير العادى للأمر وما كان للطاعن بوصفه حارساً على العقار أن يتوقعه أو يدخله فى تقديره حالة أنه لم يقصر فى صيانة المصعد بل أناط ذلك بشركة مختصة بأعمال المصاعد وصيانتها وهو دفاع جوهرى لما يستهدفه من نفي عنصر أساسى من عناصر الجريمة قد يترتب على ثبوت صحته إنتفاء مسؤوليته الجنائية والمدنية، وكان لزاماً على المحكمة أن تعرض له بما يدل على أنها كانت على بينة من أمره بحقيقة مناهه وأن تقسطة حقه لإراداً له ورداً عليه. وذلك بالصدى لوقف كل من المتهم الثانى فى الدعوى والجنى

وفضله وكيفية سلوكهم وأثر ذلك على قيام رابطة السببية بين الخطأ المغزو للطاعن أو إتهانها، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيياً بالقصور في السبب، كما يتعين معه نقضه.

#### الطعن رقم ٩٥٢ لسنة ٢٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ١٢٤٢ بتاريخ ١٠/١١/١٩٦٩

مضى كان الحكم الابتدائي الذي اعتق أسبابه الحكم المطعون فيه بعد أن أورد الأدلة القائمة في الدعوى خلص إلى أن المحكمة تستخلص من العادة ومن شهادة شاهدي الإثبات ومن الكشف الطبي المتوقع على الجنى عليها أن المتهم كان يسير بسيارة النقل قيادته بسرعة تتجاوز السرعة التي تقتضيها ظروف الحادث ودون أن يتخطى لمسار الجنى عليها فأحدث بها الإصابات الميئة بالكشف الطبي والتي أودت بحياتها وكان يبين من المفردات المضمومة أن التقرير الطبي المقدم في الدعوى قد إلتصر على بيان وصف إصابات الجنى عليها دون أن يبين سببها وصلتها بالوفاة، فإن الحكم لا يكون قد دلت على قيام رابطة السببية بين تلك الإصابات وبين وفاة الجنى عليها إستناداً إلى دليل قضي مما يصمه بالقصور الذي يعبه بما يوجب نقضه.

#### الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٩٨٠ بتاريخ ٢٦/١٢/١٩٧٩

من المقرر أن السرعة التي لا تصلح أساساً للمساءلة الجنائية في جرمتي القتل والإصابة الخطأ ليس لها حدود ثابتة وإنما هي التي تتجاوز الحد الذي تقتضيه ملائمة الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيستبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح، وكان تقدير ما إذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصراً من عناصر الخطأ أو لا تعد مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع وحدها وكان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً ومدنياً مما يتعلق بموضوع الدعوى ولا يقبل الجادلة فيه أمام محكمة التقض، وكان تقدير رابطة السببية بين الخطأ والضرر أو عدم توافرها من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقديرها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق وأنه يكفي لتوافر رابطة السببية بين الخطأ والمتهم والضرر الواقع أن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر، فإن ما ساقه الحكم المطعون فيه من عطاء الطاعن وتوافر رابطة السببية بينه وبين وفاة الجنى عليه من إنطلاقه بالسيارة قيادته بسرعة كبيرة وبين عدم إستعماله آلة التنبيه وعدم صلاحية الفرامل للإستعمال فضلاً عن عدم ملاحظته للطريق الأمر الذي أدى إلى مدهامة الجنى عليه وقذفه على مسافة من السيارة ثم المرور على رأسه وأن الطاعن لو كان يسير بسرعة مقبولة لأمكنه الوقوف في الوقت المناسب وقبل المرور على رأسه، يتوافر الخطأ في حق الطاعن ويتحقق به رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين النتيجة وهي وفاة الجنى عليه، ويكون النعي عليه في هذا الخصوص غير سديد.

الطعن رقم ١٥٢٧ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٢٩٦ بتاريخ ١٩٦٠/٣/٢٢

لا مصلحة للمتهم فيما يفرضه في شأن مسؤولية جهة الإدارة لواجبها في إخلاء المنزل من مكانه بعد إذ تحقق لها خطر سقوط المنزل، ذلك أن تقدير وجوب هذا التدخل أو عدم وجوبه موكول للسلطة القائمة على أعمال التنظيم - فإذا جاز القول بأن خطأها في هذا التقدير يعرضها للمسئولية من ناحية القانون العام، فذلك إنما يكون بوصفها سلطة عامة ذات شخصية اعتبارية من أخص واجباتها المحافظة على الأمن وعلى أرواح الناس، كما أنه يفرض قيام هذه المسئولية فإن هذا لا ينفي مسؤولية المتهم طالما أن الحكم قد أثبت قيامه في حقه.

الطعن رقم ٥٢٤١ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٦٢٢ بتاريخ ١٩٨٥/٥/٨

لما كانت رابطة السببية كركن من أركان هذه الجريمة تتطلب إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تنفي والسير العادى للأمر، كما أنه من المقرر أن خطأ الجاني عليه يقطع رابطة السببية متى إستغرق خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لأحداث النتيجة لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ من مجرد قيادة الطاعن للسيارة بسرعة ودون إستعمال آلة التنبيه ما يوفى الخطأ في جانبه ودون أن يستظهر قدر الضرورة التي كانت توجب عليه إستعمال آلة التنبيه، و كيف كان عدم إستعماله لها مع القيادة السريعة سبباً في وقوع الحادث كما أغفل بحث موقف الجاني عليه وكيفية سلوكه ليتسنى - من بعد - بيان مدة قدرة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث على تلافي وقوعه وأثر ذلك في قيام أو عدم قيام ركن الخطأ ورابطة السببية، فإنه لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها بياناً كافياً يمكن بحكمة النقض من إعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى مما يعيه.

الطعن رقم ٧٨٧٠ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٢٩١ بتاريخ ١٩٨٥/٣/١٣

من المقرر أنه يشترط لتوافر حالة الحادث القهري ألا يكون للجاني يد في حصول الضرر أو في قدرته منعه، ومتى وجد الحادث القهري وتوافرت شرائطه في القانون، كانت النتيجة محمولة عليه وإنقطعت علاقة السببية بينها وبين الخطأ.

الطعن رقم ١٧٥٥ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٨١٠ بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٣

- رابطة السببية كركن من أركان هذه الجريمة تتطلب إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تنفي والسير العادى للأمر، كما أنه من المقرر أن خطأ الجاني عليه يقطع رابطة السببية متى إستغرق خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لأحداث النتيجة.

- لما كان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من مجرد قيادة الطاعن للسيارة مسرعاً ما يورف الخطأ في جانبه دون أن يستظهر قدر الضرورة التي كانت توجب عليه السير بسرعة معينة تقادياً لوقوع الحادث، كما أغفل بحث موقف المجنى عليه وكيفية سلوكه لئلا يتسنى - من بعد - بيان مدى قدرة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث على تلافي وقوعه وأثر ذلك كله في قيام أو عدم قيام ركني الخطأ ورابطة السببية التي دفع الطاعن - على ما جاء بمذونات الحكم - بإنقطاعها، وهو دفاع جوهرى يزوب على ثبوته إنتفاء مسئولية الطاعن الجنائية، فإنه لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها بياناً كافياً يمكن محكمة النقض من أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى. بما يعيبه بالقصور.

الطعن رقم ٤٩٤٩ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٣٤٢ بتاريخ ١٩٨٦/٣/٥

لا ينال من مسئولية الطاعن أن يكون الخطأ الذى أدى إلى وقوع الحادث مشتركاً بينه وبين آخرين، ما دام أن خطأ الآخرين لا ينفي خطئه هو ولا يستغفره.

الطعن رقم ٣٩٣٥ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٩٣٨ بتاريخ ١٩٨٦/١١/٢٠

لما كانت رابطة السببية كركن من أركان هذه الجريمة تتطلب إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تنطق والسير العادى للأمر، كما أنه من المقرر أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لأحداث النتيجة. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من مجرد ما قال به من قيادة الطاعن للسيارة مسرعاً ودون استعمال آلة التنبيه ومن عدم مراعاته قواعد وآداب المرور ما يورف الخطأ في جانبه دون أن يستظهر قدر الضرورة التي كانت توجب عليه استعمال آلة التنبيه وكيف كان عدم استعماله لها مع القيادة السريعة سبباً في وقوع الحادث كما أغفل بحث موقف المجنى عليه وكيفية سلوكه الطريق لئلا يتسنى - من بعد - بيان مدى قدرة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث على تلافي وقوعه وأثر ذلك كله في قيام أو عدم قيام ركني الخطأ ورابطة السببية التي دفع الطاعن - على ما جاء بمذونات الحكم - بإنقطاعها وهو دفاع جوهرى يزوب على ثبوته إنتفاء مسئولية الطاعن الجنائية والمدنية، فإنه لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها بياناً كافياً يمكن محكمة الموضوع من أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى.

الطعن رقم ٤٧١٦ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ١٩٤ بتاريخ ١٩٨٧/٢/٤

إن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً وتقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافره هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير عقب ما دام تقديرها سائغاً ومستنداً إلى أدلة مقبولة ولها أصل في الأوراق.

الطعن رقم ٣٨٦١ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ١١٥٦ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢٧

الأصل أن التهم يسأل عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامى ما لم تتدخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجاني والنتيجة. وكان تقدير توافر السببية بين الفعل والنتيجة أو عدم توافره هو من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير مطبق ما دام تقديرها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة لها أصلها فى الأوراق. وكان من المقرر أيضاً أن تعدد الأعطاء الموجبة لوقوع الحادث يوجب مساءلة كل من أسهم فيها أما كان قدر الخطأ المنسوب إليه، يسعى فى ذلك أن يكون سبباً مباشراً أو غير مباشر فى حصوله. ولما كان ما أورده الحكم يتوافق به الخطأ فى حق الطاعن وتحقق به رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين النتيجة وهى وفاة بعض الجنى عليهم وإصابة الآخرين، فيكون ما خلص إليه الحكم فى هذا الشأن سديداً، ويكون النعى على الحكم فى هذا الصدد غير سديد.

الطعن رقم ٩٧ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٣٢٢ بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢١

من المقرر أنه يجب قانوناً لصحة الحكم فى جريمة القتل والإصابة الخطأ أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية الخطأ المنسوب إلى التهم وما كان عليه موقف كل من التهم والجنى عليه حين وقوع الحادث. وكانت رابطة السببية كركن من أركان هذه الجريمة تقتضى أن يكون الخطأ متصلاً بالجرح أو القتل اتصال السبب بالسبب بحيث لا يتصور وقوع الجرح أو القتل بغير قيام هذا الخطأ مما يتعين إثبات توافره بالإستناد إلى دليل فنى لكونه من الأمور الفنية البحتة. لما كان ذلك وكان الحكم لم يبين مؤدى الأدلة التى اعتمد عليها فى ثبوت عنصر الخطأ - كما أغفل الإشارة إلى الكشف الطبية وخلا من أى بيان عن الإصابات التى حدثت بالجنى عليهم ونوعها وكيف أنها خلقت بهم من جراء التصادم إستناداً إلى دليل فنى فإنه لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها بياناً كافياً يمكن محكمة النقض من أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى، لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور.

الطعن رقم ٦٠٥٤ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ١٢١٣ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١

من المقرر أنه متى وجد الحادث القهرى وتوافرت شرائطه فى القانون كانت النتيجة محمولة عليه وانقطعت علاقة السببية بينها وبين الخطأ، فإن دفاع الطاعن بأن الحادث وقع نتيجة سبب أجنبى لا يد له فيه هو - فى صورة هذه الدعوى - دفاع جوهرى كان لزاماً على المحكمة أن تحققه أو ترد عليه بما يدلعه لما يبنى على ثبوت صحته من تغير وجه الرأى فى الدعوى أما وقد أسكت عن ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع والقصور فى النسيب.

الطعن رقم ٥٦٥ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٩٧ بتاريخ ١٠/٣٠/١٩٥١

إن قول الطاعن الذى أدعى فى جريمة القتل خطأ بأن المزلتان الذى وقع الحادث حين كان يحاول المرور منه لم يكن عنده غفر - بغرض صحته - لا ينفي مسؤوليته.

الطعن رقم ١١١٦ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٢٩٢ بتاريخ ١١/٢٨/١٩٥٠

مضى كان الحكم الذى أدان المتهم فى جريمة القتل خطأ قد بين الخطأ الواقع منه، ثم بين رابطة السببية بين ذلك الخطأ ووفاته الجنى عليه، فالجدل فى ذلك لا تقبل إثارته لدى محكمة النقض.

الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٢١ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٨٣٥ بتاريخ ٣/٢١/١٩٥١

إن جريمة القتل الخطأ تتحقق فى القانون بقيام أى نوع من أنواع الخطأ المينة به متى كان هو علة الضرر الحاصل. فإذا كانت المحكمة قد أدانت المتهم ولم تعتمد فى هذه الإدانة على السرعة وحدها بل على عدة أعطاء أخرى يكفى كل منها بذاته لتوافر ركن الخطأ كما هو معرف به فى القانون - فلا يجديه أن يجادل فى أن النيابة لم تسند إليه السرعة فى القيادة حين رفعت الدعوى العمومية عليه.

الطعن رقم ٣٥٣ لسنة ٢١ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ١٠٧٩ بتاريخ ٥/٨/١٩٥١

إذا إستظهرت المحكمة الإستئنافى فى جريمة قتل خطأ أن ركن الخطأ هو الإسراع وعدم تنبيه الجنى عليه بالزمارة فذلك ليس فيه إضافة جديدة إلى التهمة التى رفعت بها الدعوى أمام محكمة أول درجة وهى قيادة الطاعن للسيارة بحالة يتجم عنها الخطر بل هو بيان وتحديد لعناصر تلك التهمة.

الطعن رقم ٧٢ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ١٠٣٣ بتاريخ ٦/٣٠/١٩٥٣

إن المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات لا تستلزم توافر جميع مظاهر الخطأ الواردة بها. وإذن لمضى كان الحكم قد أثبت توافر عنصر الإهمال فى حق المتهم " مفتش صحة " بعدم إتباعه ما يقضى به منشور وزارة الداخلية رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ الذى يقضى بإرسال المقهورين إلى مستشفى الكلب، ولوقوعه فى خطأ يتعين على كل طبيب أن يدركه ويروايعه بغض النظر عن تعليمات وزارة الصحة - فإن ما يثيره الطاعن من عدم العلم بهذا المنشور لصدوره قبل إلحاقه بالخدمة لا يكون له أساس، ذلك أن الطبيب الذى يعمل مفتشاً للصحة يجب عليه أن يلم بكافة التعليمات الصادرة لأمثاله ويتفحصها سواء أكانت قد صدرت قبل تعيينه أم بعد ذلك.



الطعن رقم ١٣٥٦ لسنة ٢٣ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٨٦ بتاريخ ١٩٥٣/١١/١٧

إذا كان الحكم قد ألبت على التهم من وجوه الخطأ الذي تسبب عنه قتل المجنى عليه الأول وإصابة الآخرين ما يكفي وحده لإقامته فإنه لا محل للبحث في شأن صور الخطأ الأخرى.

الطعن رقم ٢٤٠٩ لسنة ٢٣ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٤٧١ بتاريخ ١٩٥٤/٤/٦

لا تستلزم المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات للعقاب أن يقع الخطأ الذي يتسبب عنه القتل بجميع صورته التي أوردتها، بل يكفي لتحقيق الجريمة أن تتوافر صورة واحدة منها. وإذا فُتني كان الحكم قد ألبت أن التهم كان يقود السيارة التي صدمت المجنى عليها بسرعة ودون استعمال آلة التنبيه، فلا جدوى من المجادلة في صور الخطأ الأخرى التي تحدث عنها الحكم المذكور.

الطعن رقم ١١٦٦ لسنة ٢٤ مكتب قني ٦ صفحة رقم ٢٤٩ بتاريخ ١٩٥٤/١٢/٦

إن الشارع إذ عدد صور الخطأ في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات اعتبر كل صورة من هذه الصور خطأ قائماً بذاته يوجب عليه مسئولية فاعله ولو لم يقع منه خطأ آخر.

الطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٢٥ مكتب قني ٦ صفحة رقم ١٥١٥ بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٢٤

إذا كان الحكم قد تحدث عن خطأ التهم في قوله " إنه ثابت من قيادته بسرعة شهد بها الشاهدان في مكان ضيق وعدم إحتياطه بالتمهل كما يفرضه الواجب في مكان ضيق لا يسمح للسيارات بسرعة وعرضه لا يزيد على عدة خطوات " فإن ما قاله الحكم من ذلك كاف في بيان توافر ركن الخطأ.

الطعن رقم ٧٥٨ لسنة ٢٥ مكتب قني ٦ صفحة رقم ١٤١٦ بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٥

يصح في القانون أن يكون الخطأ مشتركاً بين شخصين مختلفين أو أكثر.

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٢٦ مكتب قني ٧ صفحة رقم ٥٠٤ بتاريخ ١٩٥٦/٤/٣

متى كان مفاد ما أثبتته الحكم مستخلصاً من أقوال شاهدي الرؤية ومن المعاينة أن المجنى عليه وزميله وكل منهما يركب دراجته - كانا ملتزمين الجانب الأيمن من الطريق بالنسبة لإتجاههما فلما أبصرا بالتهمة مقبلاً نحوهما بسرعة بالسيارة التي يقودها من الإتجاه المضاد ولكن في ذات الجانب تاركاً الجانب الأيمن لإتجاهه هو خشياً أن يدهمهما فأغرفا إلى يسارهما لمقابلة ذلك، غير أن التهم لم يتمكن من إيقاف السيارة نظراً لسرعتهما فأغرف هو الآخر إلى جانبه الأيمن حيث اصطدم بالمجنى عليه بالمجلة الخلفية اليمنى للسيارة فبان الواقعة على هذه الصورة الذي استخلصها الحكم يتحقق بها ركن الخطأ في جريمة القتل الخطأ كما هو معروف به في القانون.

الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٦٧٠ بتاريخ ١٩٥٦/٤/٣٠

السرعة التي تعتبر خطراً على حياة الجمهور وتصلح أساساً للمساءلة الجنائية عن جريمة القتل الخطأ أو الإصابة الخطأ إنما يختلف تقديرها بحسب الزمان والمكان والظروف المحيطة بالحادثة، وهو أمر موضوعي يحث تقديره محكمة الموضوع في حدود سلطتها دون مغيب.

الطعن رقم ١١٨٦ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٨٨ بتاريخ ١٩٥٧/١/٢٩

يصح في القانون أن يقع حادث القتل الخطأ بناء على خطئين من شخصين مختلفين ولا يسوغ القول بأن أحد الخطئين ينفي المسؤولية عن مرتكب الآخر.

الطعن رقم ١٥١٢ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٩٨٨ بتاريخ ١٩٥٧/١٢/١٦

- السرعة لا تصلح أساساً للمساءلة الجنائية في جرمي القتل والإصابة الخطأ هي التي تتجاوز الحد الذي تقتضيه ملاسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فينسب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح ولا يهمل من ذلك أن تكون السرعة داخلية في الحدود المسموح بها طبقاً لقرار وزارة الداخلية الصادر بتنفيذ القانون رقم ٤٤٩ سنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور.

- إن تقرير ما إذا كانت السرعة تعد عنصراً من عناصر الخطأ أو لا تعد هو مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع وحدها.

الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٦٥٥ بتاريخ ١٩٥٨/٦/١٠

إذا كان الحكم قد أثبت بالأدلة السانقة التي أوردها أن المتهم هو الذي صدم المجنى عليها بالسيارة التي يقودها فتسبب في قتلها من غير قصد ولا تعمد بأن سار بسيارته في شارع مزدحم بالمارة والسيارات بسرعة كبيرة دون أن يبه المارة فصدم المجنى عليها رغم رؤيته لها على مسافة كان يمكنه الوقوف بها لو أنه كان يسير بسرعة عادية، فهذا يكفي لبیان الخطأ الذي وقع من المتهم وتسبب عنه وفاة المجنى عليها والذي لولاه لما وقع الحادث مما يبرر إدانته في جريمة القتل الخطأ.

الطعن رقم ١٥٣٧ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٢٩٦ بتاريخ ١٩٦٠/٣/٢٢

- إذا كان الحكم قد أثبت على المتهم مسؤوليته عن حادث القتل والإصابة الخطأ بأدلة سانقة تقوم أساساً على إهماله في صيانة المنزل المنوط به حراسته والمستول عنه وحده حسب إقراره على رغم التنبيه عليه بقيام خطر سقوط المنزل، وتقصيره في الحفاظ على سكان المنزل ودرء الخطر عنهم وإقدامه على تأجيرهم قبل الحوادث، فإن صور الخطأ المؤتم قانوناً تكون متوافرة.

- عدم إذعان المجنى عليهم لطلب الإعلاء الوجه إليهم لا ينفي عن المتهم الخطأ الموجب لمسئوليته عن الحادث، إذ يصح في القانون أن يكون الخطأ الذي أدى إلى وقوع الحادث مشتركاً بين المتهم والمجنى عليه فلا ينفي خطأ أحدهما مسؤولية الآخر.

الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٦٣٨ بتاريخ ١٩٦٠/٦/٢٨

لا تستلزم المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات أن يقع الخطأ الذي يتسبب عنه الإصابة بجميع صورة التي أوردتها، بل يكفي لتحقيق الجريمة أن توافر صورة واحدة منها، ولهذا لا جدوى للمتهم من المجادلة بشأن وجود معانة سابقة على تلك التي إستند إليها الحكم ولم يثبت فيها أثر للقرامل - مما ينفي القول بأنه كان يقود السيارة بسرعة - ما دام الحكم قد إستند - إلى جانب الأدلة التي أوردتها إلى أن المتهم قد أخطأ بسره على مسار الطريق، ولم يكن محتاطاً وهو ما يكفي وحده لإقامة الحكم.

الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٧٤٣ بتاريخ ١٩٦١/٦/٢٧

من المقرر أن السرعة التي تصلح أساساً للمساءلة الجنائية في جرمي القتل والإصابة الخطأ هي التي تتجاوز الحد الذي تقتضيه ملائمة الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فينسب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح، ولا يغير من ذلك أن تكون السرعة داخلية في الحدود المسموح بها طبقاً للقرارات واللوائح المنظمة للقواعد المرور - وتقدير ما إذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصراً من عناصر الخطأ أو لا تعد هو مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لحكمة الموضوع وحدها.

الطعن رقم ١٥ لسنة ٣٣ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٦٠٣ بتاريخ ١٩٦٣/١٠/١٤

من المقرر أن متى إطمأنت المحكمة إلى توافر الخطأ في حق المتهم واعدت صور هذا الخطأ، وكانت كل صورة منها تكفي لترتيب مسئوليته ولو لم يقع منه خطأ آخر فإنه لا جدوى للمتهم من المجادلة في باقي صور الخطأ التي أسندتها الحكم إليه.

الطعن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٣٣ مكتب قضي ١٥ صفحة رقم ٩٢ بتاريخ ١٩٦٤/١/٢٧

الخطأ في الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم، ومن ثم فإنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة في جريمة القتل الخطأ أن يبين - فضلاً عن مؤدى الأدلة التي إعتمد عليها في ثبوت الواقعة - عنصر الخطأ المرتكب وإن يورد الدليل عليه مردوداً إلى أصل صحيح ثابت في الأوراق.

الطعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٢٤٧ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٧  
من المقرر أن الخطأ المشترك في نطاق المسؤولية الجنائية لا يخلو التهم من المسؤولية، بمعنى أن خطأ الجنى عليه لا يسقط مسؤولية التهم ما دام هذا الخطأ لم يرتب عليه إنتفاء الأركان القانونية لجريمة القتل والإحابة الخطأ المنسوبين إلى التهم.

الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٢ بتاريخ ١٩٦٨/١/٨  
الخطأ المشترك في نطاق المسؤولية الجنائية لا يخلو التهم من المسؤولية، بمعنى أن خطأ الجنى عليه لا يسقط مسؤولية التهم، ما دام هذا الخطأ لم يرتب عليه إنتفاء الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ.

الطعن رقم ٥٢ لسنة ١ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٣٠ بتاريخ ١٩٣١/٥/٢٨  
جريمة القتل الخطأ ترتب واقعتها من أمرين : أولهما أن الجاني جرح الجنى عليه، وثانيهما أن هذا الجرح نشأت عنه الوفاة. فلمحكمة الموضوع إذا استبعدت ظرف نشوء الوفاة عن الجرح أن تعدل وصف التهمة من قتل خطأ إلى جرح خطأ وتطبق المادة ٢٠٨ بدلاً من المادة ٢٠٢ عقوبات.

الطعن رقم ١٨٩١ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥٦٥ بتاريخ ١٩٤١/١١/٣  
إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن التهم كان معه طفل لا يتجاوز السنتين من العمر فأهمل المخالفة عليه إذ تركه بمفرده بجوار موقد غاز مشعل على ماء فسقط عليه الماء فحدثت منه حروق أودت بحياته فإن هذا التهم يصح عقابه على جريمة القتل الخطأ على أساس أن التقصير الذى ثبت عليه يستوجب ذلك سواء أكان هو والد الطفل أم لم يكن.

الطعن رقم ٧٢٣ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٤٨٩ بتاريخ ١٩٤٤/٥/٢٢  
إن قانون العقوبات إذ عدد صور الخطأ في المادة ٢٣٨ قد إحصى عدم مراعاة اللوائح خطأ قائماً بذاته توجب عليه مسؤولية المخالف عما ينشأ من الحوادث بسببه ولو لم يقع منه أى خطأ آخر.

الطعن رقم ١٩٠ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٦٧ بتاريخ ١٩٤٦/١/٢٨  
متى كانت الواقعة، كما هو ظاهر من بيانات الحكم، أن الجنى عليه كان راكباً سيارة فوق بالات القطن المحملة بها ثم وقف عند إقترابها من كوبرى كانت تمر من تحته فصدمه الكوبرى فتولّى، فهذا يدل على أن الجنى عليه هو الذى تسبب بإهماله وتقصيره فى حق نفسه فيما وقع له إذ هو لو كان متنبهاً إلى الطريق الذى تسير فيه السيارة وظل جالساً فى مكانه بها لا أصيب بأذى. ومن الخطأ معاينة السائق بمقولة إنه قد

سأهم في وقوع الحادث إذ سمح للمجنى عليه أن يركب فوق بالات القطن وأنه كان عليه أن يجلسه بحيث يكون في مأمن من الضرر، فإن هذا من جانب السائق لم يكن له دخل في وقوع الحادث.

الطعن رقم ٢٢٤٩ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١٧٠ بتاريخ ١٢/٢٥/١٩٣٠  
إذا وقعت حادثة قتل خطأ وثبت أن المسؤولية عن وقوعها مشتركة بين المجنى عليه والجاني فإن ذلك لا يخلو الجاني من المسؤولية المدنية حتى لو كان قسط المجنى عليه من المسؤولية أعظم من قسطه وإنما يكون قسط الجاني من المسؤولية المدنية مناسباً لقسطه من الخطأ الذي ترتبت عليه الجريمة.

الطعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٨ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ٢٠١ بتاريخ ٢/٣/١٩٦٩  
لا يلزم للعقاب على جريمة القتل الخطأ أن يقع الخطأ الذي يتسبب عنه الإصابة بجميع صورته التي أوردتها المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات، بل يكفي لتحقيق الجريمة أن توافر صورة واحدة منها، ومن ثم فلا جدوى للمتهم من التحدى بأن الخطأ لا يثبت في حقه إلا إذا كان ما صدر عنه مخالفاً للقواعد الدولية لمنع المصادمات بالبحار أو مخالفاً للاتحة الميناء فحسب ولا من المجادلة في ثبوت أو عدم ثبوت خطأ المجنى عليه بالتطبيق لتلك القواعد واللوائح ما دام أن الحكم قد أثبت توافر ركن الخطأ في حقه إستناداً إلى الصور التي أوردتها والتي منها عدم الإحتياط والتوقي وهو ما يكفي وحده لإقامة الحكم.

الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ١١٥٧ بتاريخ ٢٧/١٠/١٩٦٩  
الإخلال الجسمي بواجبات الوظيفة، من صور الخطأ، وينصرف معناه إلى الإستهانة والتفريط بمقتضيات الحرص على المال أو المصلحة وإساءة استعمال السلطة، إذ أن المشرع وإن كان قد ترك للموظف بعضاً من الحرية في ممارسة سلطاته يقرره بمحض إختياره في حدود الصالح العام ووفقاً لظروف الحال، ما يراه محققاً لهذه الغاية، وهو ما يسمى بالسلطة التقديرية، إلا أنه إذا انحرف عن غاية المصلحة العامة التي يجب أن يتبناها في تصرفه وسلك سبيلاً يحقق باعاً لا يمت لتلك المصلحة فإن تصرفه يكون مشوباً بصيب الانحراف في استعمال السلطة.

الطعن رقم ١٥٣٧ لسنة ٢٩ مكتب فني ١١ صفحة رقم ٢٩٦ بتاريخ ٢٢/٣/١٩٦٠  
- إذا كان الحكم قد أثبت على المتهم مسؤوليته عن حادث القتل والإصابة الخطأ بأدلة سائفة تقوم أساساً على إهماله في صيانة المنزل المتوط به حراسته والمسئول عنه وحده حسب إقراره على رغم التنبيه عليه بقيام خطر سقوط المنزل، وتقصيره في الحفاظ على سكان المنزل ودرء الخطر عنهم وإقدامه على تأجيله قبيل الحادث، فإن صور الخطأ المؤتم قانوناً تكون متوافرة.

- عدم إذعان الجنى عليهم لطلب الإخلاء الوجه إليهم لا ينفي عن المتهم الخطأ الموجب لمستوليه عن الحادث، إذ يصح في القانون أن يكون الخطأ الذي أدى إلى وقوع الحادث مشتركاً بين المتهم والجنى عليه فلا ينفي خطأ أحدهما مسؤولية الآخر.

- لا جدوى فيما يثيره المتهم في شأن النفي على قرار الهدم عدم إستيفاته الشروط التي نص عليها القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ ووصول القرار إليه بعد الحادث، ذلك أن مجال البحث في هذا الخصوص إنما يكون عند تطبيق ذلك القانون وإعمال أحكامه مجرداً عن النتيجة التي وقعت والتي دين المتهم بها تأسيساً على توافر الخطأ في حقه بصرف النظر عن قرار الهدم، وهو ما يكفي لحمل قضاء الحكم المطعون فيه.

الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٦٣٨ بتاريخ ١٩٦٠/٦/٢٨

لا تستلزم المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات أن يقع الخطأ الذي يتسبب عنه الإصابة بجميع صورة التي أوردتها، بل يكفي لتحقيق الجريمة أن توافر صورة واحدة منها، ولهذا لا جدوى للمتهم من المجادلة بشأن وجود معاناة سابقة على تلك التي إستند إليها الحكم ولم يثبت فيها أثر للفرامل - مما ينفي القول بأنه كان يقود السيارة بسرعة - ما دام الحكم قد إستند - إلى جانب الأدلة التي أوردتها إلى أن المتهم قد أخطأ بسيوره على مسار الطريق، ولم يكن محتاطاً وهو ما يكفي وحده لإقامة الحكم.

الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٧٤٣ بتاريخ ١٩٦١/٦/٢٧

من المقرر أن السرعة التي تصلح أساساً للمسائلة الجنائية في جرمي القتل والإصابة الخطأ هي التي تتجاوز الحد الذي تقتضيه ملائمة الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيتسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح، ولا يغير من ذلك أن تكون السرعة داخلية في الحدود المسموح بها طبقاً للقرارات واللوائح المنظمة لقواعد المرور - وتقدير ما إذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصراً من عناصر الخطأ أو لا تعد هو مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع وحدها.

\* الموضوع الفرعي : عقوبة جريمة القتل الخطأ :

الطعن رقم ١٥٩٣ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٧٥ بتاريخ ١٩٧١/١/١٨

متى كان الثابت أن الدعوى الجنائية أقيمت على المظنون ضده بتهمة القتل الخطأ وقيادة سيارة بحالة ينجم عنها الخطر، فقضت محكمة أول درجة غيابياً بحقه ثلاثة أشهر عن التهمتين بالتطبيق للمادة ٣٢ عقوبات، فعارض وقضى في معارضته بالتأييد، لإستأنف وحده، وقضت محكمة ثاني درجة غيابياً بالتأييد فعارض وقضى الحكم المطعون فيه في المعارضة الإستئنافية بتعديل العقوبة إلى الحبس مدة شهر واحد وكانت عقوبة جريمة القتل الخطأ وهي الجريمة الأخذ التي دين بها المظنون ضده طبقاً لنص المادة ١/٢٣٨

عقوبات هي الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر والغرامة التي لا تتجاوز مائتي جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين وكان الحكم المطعون فيه قد نزل بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر قانوناً على النحو المار بيانه، فيكون بذلك قد أخطأ في تطبيق القانون. ولما كانت النياية العامة لم تستأنف حكم محكمة أول درجة الذي قضى بحبس الملعون ضده ثلاثة أشهر، فإنه كان يتعين على المحكمة الإستئنافية وهي مقيدة بقاعدة أن الطاعن لا يضار بطلعه - أن تقضى بتأييد الحكم الغيائي الإستئنافي المعارض فيه.

#### الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٥٥٣ بتاريخ ١٨/١٠/١٩٧١

جملت الفقرة الأولى من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات الحد الأدنى لعقوبة الحبس في جريمة القتل الخطأ ستة شهور. ولما كان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا الحد عند توقيع العقوبة بل قضى بأقل منه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه وتصحيحه، إلا أنه وقد جعل الشارع لهذه الجريمة عقوبتين تخييرتين، وكان تطبيق العقوبة في حدود النص المطبق هو من خصائص قاضى الموضوع فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة.

#### الطعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٣٨٠ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٧٢

لما كانت العقوبة المقررة لجريمة القتل الخطأ إذا نشأ عنها وفاة أكثر من ثلاثة أشخاص المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ هي الحبس وجوباً الذى لا تقل مدته عن سنة ولا تزيد على سبع سنوات وهي أشد من عقوبة الحبس المقررة لجريمة الإصابة الخطأ طبقاً للفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الملعون ضده بجريمتي القتل الخطأ لأكثر من ثلاثة أشخاص والإصابة الخطأ لأكثر من ثلاثة أشخاص وقضى بتعديل الحكم المستأنف وإكفى بتغريم الملعون ضده خمسين جنيهاً عنهما، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه جزئياً وتصحيحه وفقاً للقانون والحكمة وهي تقلد العقوبة تقضى بحبس الملعون ضده سنة واحدة مع الشغل.

#### الطعن رقم ٥١ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٦٥ بتاريخ ٦/١٢/١٩٢٨

تطبق المادة ١/٢٠٠ عقوبات حتى ولو كان المرتب على الإصابة هو مجرد التعجيل بوفاته انجنى عليه.

## قتل عمد

\* الموضوع الفرعي : إثبات جريمة القتل عمد :

الطعن رقم ٤٤٣ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٤١٩ بتاريخ ١٥/١/١٩٥٢

إذا كان الحكم حين تحدث عن نية القتل لدى الطاعن قال إنها " متوافرة لدى المتهم الأول من إستعماله سلاحاً قاتلاً [ سكيناً ] وطمعته المجنى عليه بها عمداً بحملة طعنات قوية، قاصداً قتله، وفى مقتل من جسمه وهو رقبته، حتى أن إحداها قطعت العضلات والمظم اللامي... وأن المتهم الثانى - الطاعن إنتوى التدخل فى هذه الجريمة، وتحدثت إرادته مع إرادة المتهم الأول إذ هو الذى إستخرج المجنى عليه من محل عمله بأسوطة حتى مكان الحادث بدرانكة وكان متفقاً مع المتهم الأول على إرتكاب جريمة السرقة لضرب المجنى عليه بعضاً ثقيلة فوق رأسه فأعجزه عن الدفاع عن نفسه وسلبه بذلك قوة المقاومة ثم حمله مع المتهم الأول إلى المقبرة حيث إستطاع المتهم الأول طعنه بالمديعة عدة طعنات فى رقبته ثم إشرك معه فعلاً فى السرقة الأمر الذى يجعل المتهم الثانى شريكاً بصفة أصلية co-auteur مع المتهم الأول إذ القصد مشترك بينهما وهو مسئول مع المتهم الأول عن فعله. وأنه طبقاً لما تقدم يكون المتهمان الأول والثانى شرعاً فى قتل فلان عمداً بأن ضربه المتهم الثانى بعضاً على رأسه ثم طعنه المتهم الأول عدة طعنات بسكين فى رقبته قاصدين من ذلك قتله " - فإنه يكون قاصراً، إذ دان الطاعن على الصورة المتقدمة بجريمة الشروع فى قتل المجنى عليه، مقتصرأ على بيان الفعل المادى الذى وقع منه وهو ضرب المجنى عليه بالعصا على رأسه، دون إقامة الدليل على إئتوانه بهذا الضرب، إحداث الموت.

الطعن رقم ١٣٣٢ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٨١٥ بتاريخ ٢٢/١١/١٩٦٠

إذا كان الحكم الصادر بإدانة المتهم عن جريمة القتل العمد لم يبين كيف إنتهى إلى أن الإصابات الواردة بتقرير الصفة التشريحية هى التى سببت وفاة المجنى عليهم، فإنه يكون قاصراً معيناً نقضه، ولا يقدر فى ذلك ما أورده الحكم فى ختامه من أن الإصابات النارية أودت بحياة المجنى عليه - ذلك أنه أغفل عند بيانه مضمون التقرير الطبى صلة الوفاة بالإصابات التى أشار إليها من واقع الدليل القنى - وهو الكشف الطبى - مما يجعل بيانه هذا قاصراً قصوراً لا تستطيع معه محكمة النقض أن ترأب سلامة إستخلاص الحكم لرابطة السببية بين فعل المتهم والنتيجة التى آخذ بها.



(١) الأصل هو أن إستحلاف الشاهد - عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٢٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية التي أحالت إليها المادة ٣٨٩ المعدلة بالقانونين رقمي ٦٢٧ لسنة ١٩٥٥ و ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ في باب الإجراءات أمام محاكم الجنايات - هم من الضمانات التي شرعت فيما شرعت لمصلحة المتهم ولا يجوز أن يترتب البطالان على إتخاذ هذا الضمان الذي قصد به حمل الشاهد على قول الصدق.

(٢) من المقرر أن المادة ٢٧٨ من قانون الإجراءات الجنائية والتي أحالت إليها المادة ٣٨٩ من هذا القانون وإن كانت قد نصت على أن " ينادى على الشهود بأسمائهم وبعد الإجابة منهم يحجزون في الغرفة المخصصة لهم ولا يخرجون منها إلا بالتوالي لتأدية الشهادة أمام المحكمة. ومن تسمع شهادته منهم يبقى في قاعة الجلسة إلى حين إقتال باب المرافعة " فإنها لم ترتب على مخالفة هذه الإجراءات أو عدم الإشارة إلى إتباعها في محضر الجلسة بطلاناً.

(٣) سبق الإصرار حالة ذهنية بنفس الجاني قد لا يكون له في الخارج أثر محسوس يدل عليه مباشرة وإنما هو يستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلص منها القاضي توافره، ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلاً مع هذا الإستنتاج وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره - ولا يضيره أن يستظهر هذا الطرف من الضغينة القائمة بين المتهم والجاني عليه والتي دلت على قيامها تدليلاً سائفاً.

(٤) الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق - وهي في ذلك ليست مطالبة بالأخذ إلا بالأدلة المباشرة بل إن لها أن تستخلص صورة الواقعة كما إرتسمت في وجدانها بطريق الإستنتاج والإستقراء وكافة المكينات العقلية ما دام ذلك سليماً متفقاً مع حكم العقل والمنطق دون تقييد هذا التصوير بدليل معين.

(٥) شحكة الموضوع أن تجزئ الدليل فتأخذ به في حق منهم دون الآخر لما هو مقرر لها من سلطة وزن عناصر الدعوى وأدلتها بما لا يعقب عليها فيه.

(٦) تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو إنتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى شحكة الموضوع الفصل فيها - لا يعقب طالما كان إستدلال الحكم سليماً يؤدي إلى ما إنتهى إليه.

(٧) البيان الممول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذي يبدو فيه إقتناع القاضي دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الإقتناع.

(٨) يصح الإستشهاد - شهادة المنقولة عن الغير متى إطمأنت المحكمة إلى صحة صدورهما عن نقلت عنه.

- ٩) لا يضير الحكم أن يأخذ بأقوال متهم على آخر متى وثقت المحكمة فيها وإرتاحت إليها.
- ١٠) الأصل أن الدافع بظنق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردّاً صريحاً.
- ١١) لا تلزم المحكمة بمناخبة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى وفى كل شبهة يثيرها أو إستنتاج يستنتجه من ظروف الواقعة أو أقوال الشهود وترد عليه على إستقلال، طالما أن الرد يسفاد دلالة من أدلة البوت الساتفة التى أوردها الحكم.
- ١٢) إختلاف الشهود فى تحديد أوصاف آلة الإعتداء وإعتقاد الحكم على شهادتهم بالرغم من هذا الإختلاف لا يعيب الحكم ما دام قد أخذ من أقوالهم بما رآه صورة صحيحة للواقعة، هذا فضلاً عن آلة القتل ليست من الأركان الجوهرية فى الجريمة.
- ١٣) محكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به إلتبيب الشرعى فى تقديره متى كانت وقائع الدعوى قد أبدت ذلك عندها وأكدته لديها.

#### الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٥٦ بتاريخ ١٩٣٢/١٢/٥

إذا ذكرت المحكمة فى حكمها نقلاً عن تقرير الطبيب الشرعى أن بيانات الصفة التشريحية لم تساعده على تعيين وفاة القتل تعيناً دقيقاً، ولكنها من جهة أخرى حددت هى بنفسها تلك الساعة أخذاً " بما تبينه من ظروف الدعوى وملابساتها وشهادة الشهود "، فلا مطعن عليها فى ذلك، إذ هى قد بنت حكمها على أساس صحيح لها الحق فى الإعتداد عليه لإستخلاص ما ترى إستخلاصه منه. على أساس صحيح لها الحق فى الإعتداد عليه لإستخلاص ما ترى إستخلاصه منه.

#### الطعن رقم ٩٩٩ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣٠٩ بتاريخ ١٩٣٤/٤/١٦

القول بتوفر نية القتل فى جريمة الشروع فى قتل عمد هو مسألة موضوعية تتحررها محكمة الموضوع من أدلة الدعوى وظروفها. وبكفى لإثبات نية القتل أن تقول المحكمة فى حكمها " إن نية القتل العمد واضحة بجلاء لدى المتهم، من إستعماله آلة قاتلة وهى ساطور حاد قاطع وضربه به الجنى عليهما فى الرأس ومواقع أخرى من جسميهما بقصد قتلهما، فأصابهما بتلك الإصابات الموصوفة آنفاً " فى الحكم ". وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو إسفاف الجنى عليهما بالملاج " إلخ ".

#### الطعن رقم ١٥٤٤ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٢٩ بتاريخ ١٩٣٨/٥/٩

إن القانون لا يشترط ثبوت جريمة القتل والحكم بالإعدام على مرتكبها وجود شهود رؤية أو قيام أدلة معينة، بل للمحكمة أن تكون إعتقادها بالإدانة فى تلك الجريمة من كل ما تظمن إليه من ظروف الدعوى

ولرائها. ومتى رأت الإدانة كان لها أن تقضى بالإعدام على مرتكب القتل المستوجب للقصاص دون حاجة إلى إقرار منه أو إلى شهادة شاهدين برؤيته حال وقوع الفعل منه.

الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٢٤٣ بتاريخ ١٢/٢/١٩٧٩

(١) من المقرر أنه ليس بلام أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل القنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القوى غير متناقض مع الدليل القنى تالفاً يستصحب على الملاءمة والتوفيق، ولما كان الحكم قد عرض لما أثاره الدفاع من قيام تعارض بين الدليلين القنى والقولى وأطرحه فى إستدلال سائغ بقوله : " إن التقرير الطبى القنى أورد من أن بعض ما أصاب الجنى عليهم من أعية يتعلو بالنسبة له القطع بموقف الضارب فيها من الجنى عليه مسوى واتجهاً ومن ثم فليس فى التقرير ما يناقض أقوال الشاهدين عن إتجاه إطلاق الأعية التى أصابت الجنى عليهم ويضاف إلى ذلك أن التقرير القنى لم يجدد مسافة الإطلاق سوى للمجنى عليه..... موضحاً أنها جاوزت مدى الإطلاق القريب وهو ما يقدر بربع مولى فى الأسلحة ذات السرعة المتوسطة وتجاوز هذه المسافة لا يناقض أن المتهمين أطلقوا الأعية من خارج السيارة وإلى جوار نافذتها من مسافة تزيد على ربع المولى بالنسبة للمجنى عليه المذكور إذ ليس من المضم أن تكون مسافة الإطلاق أقل من ربع مولى على التصوير الذى قرره الشاهدان فى التحقيق، ومن ثم فإن النعى على الحكم فى هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير الأدلة لما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

(٢) من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وماتر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتاعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولما أصلها فى الأوراق وأن تحول فى قضائها على رواية للشاهد فى أى مرحلة من مراحل الدعوى ولو خالفت قولاً آخر له إذ مرجع الأمر فى ذلك إطمئنانها إلى ما تأخذ به دون ما تعرض عنه.

(٣) أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله التنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تظمن إليه وهى متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها.

(٤) لما كان الحكم قد أظهر إطمئنانها إلى أقوال الشاهدين..... التى أدلى بها بتحقيقات النيابة فور الحدث وذكر أنها تأيدت بأقوال الجنى عليه..... فضلاً عما بان من المعاينة وما أسفر عنه تقرير الصفة التشريحية من أن أحد الأعية التى إستقرت بهيكل السيارة معمر برصاصة آلى أنفيلد وأن من بين إصابات

الجنى عليه..... إصابين من عيارين حدثت كل منهما برصاصة عيار ٩ مم كما أحاف الحكم من أقوال الشاهدين تأييد أيضاً مما أثبتته رئيس مباحث الجرم من عبوره بمحل الحادث بمجدار السيارة على الطلقتين فارغتين آلى أنفيلد وطلقة فارغة مما تستعمل في الطنجات وأطرح الحكم عدول الشاهد الثاني بالجلسة عما رواه تفصيلاً بالتحقيقات وما إدعاه من أنه لم ير التهمين حال ارتكاب الحادث وأن إتهامه هما إنما كان وليد تأثير رجال الشرطة عليه فأظهر إطمئنان المحكمة إلى أقوال ذلك الشاهد بالتحقيقات والنسب ردها أثناء المعينة وكان إبداءها أمام سلطة التحقيق وبعيداً عن سلطان الشرطة كما رد الحكم على ما أثاره الطاعنين من أن السائق... لم يكن قائد السيارة رقم ٢٥٣ أجرة سوهاج وقت الحادث بأن تسلم..... لتلك السيارة - وهو مالئها - بعد الحادث لا يتعارض مع كون الشاهد هو الذى كان يقودها وقت الحادث خاصة وقد إطمأنت المحكمة إلى صحة رواية الأخير التي تأيدت بأقوال السائق..... سواء بالتحقيقات أو بالجلسة رغم محاولته العدول بالأخيرة عن الأولى لما كان ما تقدم جمعه فإنه يكون من غير المقبول ما يثيره الطاعنان من نواحي التشكك في تلك الأدلة أو ما يطرحانه من تصوير مجاف لواقعة الدعوى.

٥) لما كان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعنين لم يطلب استدعاء ركاب السيارتين لمناقشتهم فليس هما من بعد النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها ولم تر هي من جانبها لزوماً لإجرائه.

٦) من المقرر أن المحكمة لا تلتزم أن تتبع التهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على إستقلال إذ الرد مستفاد دلالة من أدلة الثبوت الساتفة التي أوردتها الحكم فإن ما ينهائ الطاعنان بخصوص كيفية ضبط السلاحين وعدم إنجاعت رائحة البارود منهما لا يكون له محل.

٧) من المقرر أن سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني قد لا يكون لها في الخارج أثر محسوس يدل عليها مباشرة وإنما هي تستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلصها القاضي منها إستخلاصاً ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلاً مع هذا الإستنتاج.

٨) متى توافر ظرف سبق الإصرار فإن القتل يعتبر مقرباً به وملزماً له ولو أخطأ الجاني الهدف فأصاب آخر. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت توافر قصد القتل مع سبق الإصرار في حق الطاعنين بالنسبة لواقعة قتل..... فإن هذين العنصرين قائمين في حقهما كذلك بالنسبة للواقعتين اللتين إقرنتا بهما زماناً ومكاناً وهما قتل..... والشروع في قتل..... ولو لم يكن أيهما هو المستهدف أصلاً بفعل القتل الذى إنتوى الطاعنان ارتكابه وعقداً عليه تصميمهما وأعدا له عدته على نحو ما سلف، الأمر الذى يرتب في صحيح القانون تضامناً بينهما في المسؤولية الجنائية فيكون كلاً منهما مسئولاً عن جرائم القتل

والشروع فيه والتي وقعت تنفيذاً لقصدتهما المشترك الذى يبتا النية عليه. باعتبارهما فاعلين أصليين طبقاً لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات يستوى في هذا أن يكون محدث الإصابة التى أدت إلى الوفاة معلوماً ومعيناً من بينهما أو غير معلوم.

٩) إن الحكم المطعون فيه وقد دان الطاعنين بجنايات قتل..... و.... والشروع فى قتل..... وأعمل فى حقهما المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليهما عقوبة واحدة هى العقوبة المقررة لجناية قتل..... عمداً مع سبق الإصرار التى انتهت فى حقهما باعتبارها الجريمة الأشد فإنه لا جدوى للطاعنين مما يثيرانه تبعياً للحكم فى غصوص جنايتى القتل والشروع فيه.

١٠) من المقرر أن إجراءات التحريز المنصوص عليها فى المواد ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية إنما قصد بها إلى تنظيم العمل للمحافظة على الدليل عشية توينه ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلاناً، بل ترك الأمر فى ذلك إلى إلمتتان المحكمة إلى سلامة الدليل، وكان مفاد ما أورده الحكم هو أن المحكمة إذ عولت على تقرير الطبيب الشرعى بشأن فعوى الطلقات المضبوطة بمحل الحادث. قد إطمأنت إلى سلامة إجراءات تحريزها والدليل المستمد من فحصها كما أن الدفاع عن الطاعنين لم يذهب إلى أن يد العيث قد امتدت إلى المضبوطات على نحو معين فإن ما يثيره الطاعنان فى هذا الوجه يكون فى غير محله.

#### ° الموضوع الفرعى : ارتباط جريمة القتل العمد بأخرى :

الطعن رقم ٢٠١٦ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٢٣٤ بتاريخ ١٩٥٩/٢/٢٣  
سوى القانون بين إرتكاب الجنية والشروع فيها، فكل منهما جريمة جعلها الشارع ظرفاً مشدداً للقتل متى وقع منضماً إلى الجنية وسبباً لإرتكابها - فإذا كانت المحكمة قد إستخلصت من إصرااف الطاعن وما ورد فى شعاينة أنه بعد أن إغتال اغنى عليها قد شرع فى سرقة مالها، فإنها إذ طبقت الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات على ما فعل تكون قد أصابت فى تكييف الواقعة من ناحية القانون ولم تخطئ فى تطبيقه.

الطعن رقم ٤٥٣ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٤٢٢ بتاريخ ١٩٥٩/٤/١٣  
يكفى لتطبيق الشطر الأول من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات وقوع أى فعل مستقل عن الفعل المكون لجناية القتل العمد متميز عنه ومكون بذاته لجناية من أى نوع كان.

الطعن رقم ١٥٦٣ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٤٢٤ بتاريخ ١٩٦٠/٥/١٠  
قيام علاقة السببية أو عدم قيامها وكذلك قيام الإرتباط السببى المشار إليه فى المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات فى فقرتها الثالثة هو فصل فى مسألة موضوعية يستقل به قاضى الدعوى عند نظرها أمام محكمة

الموضوع ولا معقب عليه فيه من محكمة النقض - فإذا كان الحكم بحسب ما استظهرته المحكمة لم يرقبام  
إرتباط بين جنابة الشروع فى القتل وبين السرقة ياكراه، فإن ما يثبته التهمون بشأن الفقرة الثالثة من المادة  
٢٣٤ لا يكون له محل.

الطعن رقم ١٨٠٠ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٣٥٦ بتاريخ ١٩٦٠/٤/٢٥

جعل الشارع - فى المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات بفقرتها الثانية والثالثة - من الجنابة المقرنة بالقتل  
العمد أو من الجنحة المرتبطة به ظرفاً مشدداً لجنابة القتل التى شدد عقابها فى هاتين الصورتين، ففرض  
عقوبة الإعدام عند إقتران القتل بجنابة والإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة عند إرتباطه بجنحة ومقتضى هذا  
أن تكون الجنابة المقرنة بالقتل مستقلة عنه، وألا تكون مشتركة مع القتل فى أى عنصر من عناصره ولا  
أى ظرف من ظروفه التى يعتبرها القانون عاملاً مشدداً للعقاب - فإذا كان القانون لم يعتبرها جنابة إلا بناء  
على ظرف مشدد وكان هذا الظرف هو المكون لجنابة القتل العمد وجب عند توقيع العقاب على المتهم أن  
لا ينظر إليها إلا مجردة عن هذا الظرف. ومتى تقرر ذلك، وكان كل من جنابى القتل العمد والسرقة  
بالإكراه إذا نظر إليهما معاً يتبين أن هناك عاملاً مشتركاً بينهما وهو فعل الاعتداء الذى وقع على المجنى  
عليها - فإنه يكون جريمة القتل، ويكون فى الوقت نفسه ركن الإكراه فى السرقة، فيكون عقاب المتهمه  
طبقاً لنص المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات فى فقرتها الثالثة - لا الثانية التى أعمل نصها الحكم، على أن  
ما إنتهى إليه الحكم فى التكييف القانونى وإعتباره القتل مقروناً بجنابة السرقة بالإكراه - وإن كان يخالف  
وجهة النظر سالفة الذكر - إلا أن ذلك لا يؤثر فى سلامة الحكم، ذلك بأن عقوبة الإعدام التى قضى  
الحكم بها مقررة أيضاً لجنابة القتل المرتبطة بجنحة كما هى مقررة أيضاً للقتل العمد مع سبق الإصرار الذى  
أثبتته الحكم فى حق المتهمه - فإذا رأت المحكمة توقيع هذه العقوبة للظروف والملايسات التى بينها فى  
أسباب الحكم فإن قضاءها يكون سليماً.

الطعن رقم ٢٠٥٥ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٠٣ بتاريخ ١٩٣٤/١٢/١٧

متى إقتضت محكمة الموضوع بأن ما وقع من التهم كان إشراكاً فى قتل إقترنت به جنابة أخرى وطبقت  
المادتين ١٩٨ و١٩٩ فقرة ثانية و١٩٩ عقوبات وأوقعت بالمتهمين جميعاً عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بوصف  
أنهم شركاء مجهول من بينهم فى جنابة القتل المقرن بالجنابة الأخرى، فليس عليها بعد ذلك أن تعرض  
لعقوبة كل من الجرمين، إذ لا دخل لأيهما فى العقوبة الواجب تطبيقها فى هذه الحالة.

الطعن رقم ٨٩٥ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٦٩ بتاريخ ١٩٣٥/٤/٢٢

- إن الرابطة التي يجب توافرها طبقاً للمادة ١٩٨ من قانون العقوبات في الحالة الواردة بشرطها الأخير تنحصر في أن يكون القتل قد وقع بقصد المساعدة على الهرب بعد ارتكاب جريمة أو بقصد التخلص من عقوبتها.

- ولو أن ظاهر عبارة الشطر الأخير من المادة ١٩٨ عقوبات، قد يفيد أن النص يشير إلى حالة حصول الجريمة من شخصين مختلفين، إلا أنه لا نزاع في أن النص يتناول أيضاً حالة ما إذا وقعت الجريمة أو الجريمة من شخص واحد.

الطعن رقم ١٩١٦ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٩١ بتاريخ ١٩٣٩/١٠/٣٠

إن الشق الأول من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات يتناول نصه على تغليظ العقاب في جريمة القتل العمد متى "تقدمتها أو إقترنت بها أو تلتهما جريمة أخرى" جميع الأحوال التي يرتكب فيها الجاني علاوة على فعل القتل أي فعل مستقل متميز عنه، مكون في ذاته لجريمة أخرى مرتبطة مع جريمة القتل برابطة الزمنية ولو كانت الأفعال قد وقعت أثناء مشاجرة واحدة، بل ولو كانت لم ترتكب إلا لغرض واحد أو بناء على تصميم جنائي واحد أو تحت تأثير سورة إجرامية واحدة، إذ العبرة هي بتعدد الأفعال وتميزها بعضها عن بعض بالقدر الذي يعتبر به كل منها مكوناً لجريمة مستقلة، فإذا أثبت الحكم على المتهم أنه عقب ارتكابه لفعل القتل على شخص شرع في قتل آخر وأوقع به القصاص طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ ع، فإنه يكون قد طبق القانون على الوجه الصحيح.

الطعن رقم ٧٤٦ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٧١٣ بتاريخ ١٩٤٥/٥/٢١

إن القانون حين نص في المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات على تغليظ عقوبة جريمة القتل إذا تقدمته أو إقترنت به أو تلته جريمة أخرى إلخ قد قدر أن الجاني ارتكب جريمة لكل منهما عقوبتها بالنسبة إليه فقرر لها معاً عقوبة واحدة مغلظة ينطوي فيها عقابه عن الجريمة. ومقتضى ذلك أنه إذا كانت الجريمة الأخرى لا عقاب عليها لسبب خاص بالمتهم فإن التغليظ يكون له من مبرر. وإذن فإذا قتل الأبس أباه لسرقة ماله فلا يصح الحكم بالعقوبة المغلظة عليه. إذ الحكم عليه بهذه العقوبة معناه أنه قد عوقب أيضاً على السرقة في حين أن القانون لا يعاقبه عليها.

الطعن رقم ١٨٠٠ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٣٥٦ بتاريخ ١٩٦٠/٤/٢٥

جعل الشارع - في المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات بفقرتيها الثانية والثالثة - من الجريمة المقررة بالقتل العمد أو من الجريمة المرتبطة به ظرفاً مشدداً لجريمة القتل التي شدد عقابها في هاتين الصورتين، ففرض

عقوبة الإعدام عند إقوان القتل بجناية والإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة عند إرتباطه بجنحة ومقتضى هذا أن تكون الجناية المقرنة بالقتل مستقلة عنه، وألا تكون مشتركة مع القتل فى أى عنصر من عناصره ولا أى ظرف من ظروفه التى يعتبرها القانون عاملاً مشدداً للعقاب - فإذا كان القانون لم يعتبرها جناية إلا بناء على ظرف مشدد وكان هذا الظرف هو المكون لجناية القتل العمد وجب عند توقيع العقاب على المتهم أن لا ينظر إليها إلا مجردة عن هذا الظرف. ومتى تقرر ذلك، وكان كل من جنايتى القتل العمد والسرقة بالإكراه إذا نظر إليهما معاً يتبين أن هناك عاملاً مشتركاً بينهما وهو فعل الإعتداء الذى وقع على الجنى عليها - فإنه يكون جريمة القتل، ويكون فى الوقت نفسه ركن الإكراه فى السرقة، فيكون عقاب المتهم طبقاً لنص المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات فى فقرتها الثالثة لا الثالثة التى أعمل نصها الحكم، على أن ما إنتهى إليه الحكم فى التكيف القانونى وإعتباره القتل مقوناً بجناية السرقة بالإكراه - وإن كان يخالف وجهة النظر سالفة الذكر - إلا أن ذلك لا يؤثر فى سلامة الحكم ذلك بأن عقوبة الإعدام التى قضى الحكم بها مقرررة أيضاً لجناية القتل المرتبطة بجنحة، كما هى مقرررة أيضاً للقتل العمد مع سبق الإصرار الذى ألبه الحكم فى حق المتهم - فإذا رأت المحكمة توقيع هذه العقوبة للظروف والملابسات التى بيتهها فى أسباب الحكم فإن قضاءها يكون سليماً.

#### الطعن رقم ٨٧٤ لسنة ١٩ مكتب قنى ١ صفحة رقم ١١٨ بتاريخ ٢٩/١١/١٩٤٩

إن المادة ٣/٢٣٤ من قانون العقوبات تستوجب لإستحقاق العقوبة المنصوص عليها فيها أن يقع القاتل لأحد المقاصد المبينة بها، وهى التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو إرتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة، وإذن فإذا كان بين من الحكم الذى طبق هذه المادة أن المحكمة إستخلصت من عبارة التهديد التى صدرت من المتهم أنه حقد على زوج الجنى عليها وإنتوى إلحاق الأذى به بالكيفية التى يراها، وأنه قد نفذ وعيده فقتل زوجته وسرق مصوغاتها، مما يفيد أن قتل الزوجة كان مقصوداً لذاته، وأن سرقة المصوغات كانت مقصودة لذاتها، وأن القتل والسرقة كليهما كانا من الأذى الذى إنتوى إلتوى المتهم إلحاقه بزواج الجنى عليها، فهذا الحكم يكون قاصراً لعدم بيان أن جريمة القتل التى أوقع من أجلها العقوبة المغلظة الواردة بتلك المادة قد ارتكبت لأحد المقاصد المبينة فيها. ولا يفسر من هذا ما قالته المحكمة من أن المتهم وزميله يتآان النية على سرقة الجنى عليها ولما ذهباً لتنفيذ ما إنتواه إعرضتهما الجنى عليها لقتلها حقاً، فإن ذلك لا يفيد حتماً أن القتل كان بينه وبين السرقة رابطة السببية إذ يحتمل أن يكون إعراض الجنى عليها لما هو الذى هيا لها الفرصة لتنفيذ وعيد المتهم.



الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ١٩ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٢٥٩ بتاريخ ١٧/١/١٩٥٠

إنه لما كانت جناية القتل العمد تتميز قانوناً عن غيرها من جرائم العدى على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجانى من ارتكابه الفعل الجنائى إزهاق روح الجنى عليه ولما كان هذا العنصر ذا طابع خاص يختلف عن القصد الجنائى العام الذى يتطلبه القانون فى سائر الجرائم وكان هو بطبيعته أمراً يطنه الجانى ويضمرة فى نفسه، فإن الحكم الذى يقضى بإدانة متهم فى هذه الجناية يجب أن يعنى بالتحدث عنه إستقلاً واستظهاره بإيراد الأدلة التى عليه وتكشف عنه. وبديهي إنه لكى تصلح تلك الأدلة أساساً تنبى عليه النتيجة التى يتطلب القانون تحقيقها يجب أن تبين بياناً يوضحها ويرجعها إلى أصولها من أوراق الدعوى والأى يكفى سرد أمور دون إسنادها إلى أصولها، إلا أن يكون ذلك بالإحالة على ما سبق بيانه عنها فى الحكم. فإذا كان بين من الحكم أن مما إستندت إليه المحكمة فى الدليل على توفر نية القتل لدى المتهم أنه صوب مسدسه نحو الجنى عليه ولى مقتل منه، من غير أن تبين الأصل الذى يرجع إليه الدليل، مع أنه لم يسبق لها ذكر شيء عن واقعة التصويب فيما ساقته قبل ذلك من بيان واقعة الدعوى فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢٠ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٣٨٩ بتاريخ ٦/٣/١٩٥٠

إنه لما كانت جريمة القتل العمد تتميز قانوناً عن غيرها من جرائم العدى على النفس بعنصر خاص هو إئتواء الجانى، وهو يرتكب الفعل الجنائى، قتل الجنى عليه وإزهاق روحه، ولما كان لهذا العنصر طابع خاص يختلف عن القصد الجنائى العام الذى يتطلبه القانون فى سائر الجرائم، لما كان ذلك كان من الواجب أن يعنى الحكم بالإدانة فى الجريمة عناية خاصة باستظهار هذا العنصر وإيراد الأدلة التى تثبت توافره. فإذا كان الحكم قد إقتصر فى الإستدلال على قيام نية القتل على قوله فى موضع [ إنه ثبت أن المتهم هو الذى أطلق العيار النارى على الجنى عليه عامداً فقتله ] وقوله فى موضوع آخر [ إن المتهم لم يكن ميئاً النية على قتل الجنى عليه بل كان يقصد إتلاف زراعة شخص آخر فلما طلب من الجنى عليه الإرشاد عن الحقل وتباطأ ولدت نية القتل فى اللحظة تغيظاً منه ومن تباطئه فقتله ] فهذا الحكم يكون قاصر البيان متعيناً نقضه.

الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٢٠ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٦٦٥ بتاريخ ١٧/٥/١٩٥٠

إذا كانت النيابة قد رفعت الدعوى على المتهمين بأنهما قتلا عمداً الجنى عليه ثم إستخلصت المحكمة من الأدلة التى طرحت أمامها أن هذين المتهمين قد أطلق كل منهما عياراً نارياً على الجنى عليه أصابه أحدهما فقتلى عليه ولم يعرف من منهما الذى أصابه عياره، فعُدلت وصف هذه الوقائع ذاتها من القتل العمد إلى

الشروع فيه فإنها إنما تكون قد إستعملت الحق الذي غولها إياه القانون، ولا يكون عليها أن تلتف الدفاع في هذه الحالة إذ هي لم تخرج عن الوقائع التي إشتعل عليها التحقيق وخصوصاً أنها نزلت بالتعديل إلى الأضعف.

الطعن رقم ١٠٢٤ لسنة ٢٠ مكتب فني ٢ صفحة رقم ٨٠ بتاريخ ١٠/٢٣/١٩٥٠

إذا كانت المحكمة قد أثبتت في حكمها أن وفاة الجني عليه إنما نشأت من عيار نارى أطلقه عليه واحد من المتهمين فقط، ومع ذلك أدانت المتهمين جميعاً في القتل العمد مع سبق الإصرار، بانية قولها بثبوت سبق الإصرار على ما كان منهم من تدبير سابق وإعدادهم المدة بالتسلح لتنفيذ الجريمة لدى الجني عليه إنقاماً منه بسبب إعتدائه على أحد أقاربهم من سنة سابقة في حين أنها في صدد نفى ظرف الرصد قد قالت إن الذى ثبت لها هو أن مقابلة المتهمين الجني عليه إنما كانت من طريق الصدفة لإنها لوالا عليه ضرباً للضعيفة السابق ذكرها، فإن لما قالته في صدد ثبوت سبق الإصرار فضلاً عن أنه يتعذر التوفيق بين بعضه وبين بعض ما قالته في صدد نفى ظرف الرصد قاصر في التدليل على ثبوت سبق الإصرار وما رتبته المحكمة على ذلك من مساءلة المتهمين جميعاً عن القتل العمد.

الطعن رقم ١٠٥١ لسنة ٢٠ مكتب فني ٢ صفحة رقم ٤٣٥ بتاريخ ١/١/١٩٥٠

من الواجب على المحكمة أن تتحدث صراحة في حكمها بالإدانة من أجل جريمة القتل العمد عن نية القتل وتبين الأدلة التي إستخلصت منها ثبوتها. فإن خلا الحكم من ذلك كان قاصراً قصوراً يعبه ويسروجب نقضه.

الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٢١ مكتب فني ٢ صفحة رقم ١٠٩٢ بتاريخ ١٤/٥/١٩٥١

إن سبق الإصرار ونية القتل وكتان للجنة مستقلاً، فلم توفّر أحدهما لا يستتبع عدم توفر الآخر.

الطعن رقم ٣٤٦ لسنة ٢٢ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٨٣٦ بتاريخ ١٤/٤/١٩٥٢

لا يمنع من توافر سبق الإصرار تعليق تنفيذ ما إتفق عليه المتهمان من قبل على سراح القصة للظفر بالجاني عليه حتى إذا سنحت نتيجة الظروف التي تصادف وقوعها ليلة الحادث قتلاه تنفيذاً لما عقدا عليه النية من قبل.

الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٢٥ مكتب فني ٦ صفحة رقم ٩٦٥ بتاريخ ١٠/٥/١٩٥٥

يصح في العقل أن تكون نية القتل عند الجاني منتهية ولو كان قد إستعمل في إحداث الجرح بالجنى عليه قصداً، آلة قاتلة بطبيعتها [ مسدساً ] وكان المقتول قد أصاب من جسمه مقتلماً من مسافة قريبة إذ النية

أمر داخلي يضممه الجنائي وطويه في نفسه ويستظهره القاضي عن طريق بحث الوقائع المطروحة أمامه وتقضي ظروف الدعوى وملابساتها، وتقدير قيام هذه النية أو عدم قيامها موضوعي بحث مزكك أمره إليه دون معقب متى كانت الوقائع والظروف التي بينها وأسس رأيها عليها من شأنها أن تؤدي عقلاً إلى النتيجة التي رتبها عليها.

الطعن رقم ١٥٢٢ لسنة ٢٦ مكتب فني ٨ صفحة رقم ٢٧٨ بتاريخ ١٩٥٧/٣/٢٥

إنه وإن كان صحيحاً أنه يكفي للعقاب على القتل العمد أن يكون الجنائي قد قصد بالفعل الذي قاربه إزهاق روح إنسان ولو كان القتل الذي إنترهه قد أصاب غير المقصود - سواء أكان ذلك ناشئاً عن الخطأ في شخص من وقع عليه الفعل أو عن الخطأ في توجيه الفعل - إلا أنه يجب بالبداهة أن تتحقق نية القتل بادئ ذي بدء بالنسبة إلى الشخص المقصود إصابته أولاً وبالدات. فإن سكنت الحكم عن إستظهار هذه النية كان معيباً.

الطعن رقم ١٥٣٣ لسنة ٢٦ مكتب فني ٨ صفحة رقم ١٥٢ بتاريخ ١٩٥٧/٢/١٨

متى كانت جريمة القتل العمد والضرب المسندان إلى المتهم تخلفان في العناصر المكونة لكل منهما والتي يتطلبها القانون فليس ثمة ما يمنع من توافر نية القتل لدى المتهم بالنسبة إلى أحد الجاني عليهما وعدم توافرها لديه بالنسبة إلى الجاني عليه الآخر.

الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٧ مكتب فني ٨ صفحة رقم ٤١١ بتاريخ ١٩٥٧/٤/١٥

- تصويب السلاح الناري نحو الجاني عليه لا يفيد حتماً أن مطلقه إنشوى إزهاق روحه، كما أن إصابة إنسان في مقتل لا يصح أن يستنتج منها نية القتل إلا إذا ثبت أن مطلق المار قد وجهه إلى من أصيب وصوبه متعمداً إلى الموضع الذي يعد مقتلاً من جسمه.

- متى كان الحكم قد إستند في بيان نية القتل إلى إستعمال المتهمين آلات نارية من شأنها إحداث القتل بذاتها وتصويبها نحو الجاني عليهما وإطلاقها عليهما فأصابهما في مواضع قاتلة هي رأس أولهما وبطن الثاني، وكان الثابت من الحكم أن المار الذي أطلقه المتهم الأول أصاب الجاني عليه الأول في راحة يده اليسرى وهذا الجزء من الجسم ليس من المقاتل، فإن الحكم يكون قاصر البيان.

الطعن رقم ٣٢٩ لسنة ٢٧ مكتب فني ٨ صفحة رقم ٤٨٣ بتاريخ ١٩٥٧/٥/٧

إستخلاص الحكم نية القتل من ظروف الدعوى وملابساتها ومن حداثة سن الجاني عليه ومرضه وهزاله ومن ضربه بشدة وعنف بجذء خشبي ضربات متوالية في مواضع قاتلة من جسمه الضئيل وإستمرار

التهمة في الضرب إلى أن حضرت الشاهدة وانتزعت المجنى عليه منها، هو إستخلاص سائح يكفى في إثبات توافر نية القتل.

الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٨٣٨ بتاريخ ٢٩/١٠/١٩٥٧

إذا كان ما حدث من قتل المتهم للمجنى عليه إما كان إعتداء وقع منه لوقته بعد غصبة عرضت له عندما ظن أن هذا المجنى عليه حين هم للملاقاة كان يفي مساعدة خصمه فهو - أى المتهم - وإن تعمد القتل إلا أن هذه النية لم تقم بنفسه إلا عندما أقدم على إرتكاب فعله مما لا يعاير به سبق الإصرار.

الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٥٢١ بتاريخ ٣١/٥/١٩٦٠

إذا كان الحكم قد بين ثبوت واقعة القتل ثبوتاً كاملاً، كما بين الظروف التى وقعت فيها والأدلة التى إستخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهمين، كما إستخلص أن المتهمين إستعملوا فى الجريمة بقصد القتل - الفأس والحجارة - وهى وسائل على الصورة التى أوردتها الحكم - تحدث الموت - بل وتحقق بها القتل فعلاً - فلا يقدح فى هذا الثبوت عدم العثور على جثتى المجنى عليهما أو عدم ضبط الوسائل التى إستعملت فى الحادث.

الطعن رقم ١٩٥٧ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ١٧٤ بتاريخ ٦/٢/١٩٦١

المبرة فى قيام الرصد هى بزه الجاني وترقبه للمجنى عليه فترة من الزمن طالت أم قصرت فى مكان يتوقع قدومه إليه ليتوصل بذلك إلى الإعتداء عليه، دون أن يؤثر فى ذلك أن يكون الرصد فى مكان خاص بالجاني نفسه.

الطعن رقم ٢ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٣٨٥ بتاريخ ١٦/٥/١٩٦١

القصد الجنائي فى جريمة القتل العمد يتميز عن القصد الجنائي العام فى سائر جرائم التعدى على النفس بعنصر خاص، هو أن يقصد الجاني من إرتكاب الفعل الجنائي إزهاق روح المجنى عليه، وهذا العنصر بطبيعته أمر داخلي فى نفس الجاني، ويجب لصحة الحكم بإدانة متهم فى هذه الجريمة أن تعنى المحكمة بالتحدث عنه إستقلالاً وإيراد الأدلة التى تكون قد إستخلصت منها أن الجاني حين إرتكب الفعل المادى المسند إليه قد كان فى الواقع يقصد به إزهاق روح المجنى عليه. فإذا كان الحكم قد إقتصر على بيان إصابات المجنى عليهما دون أن يستظهر نية إزهاق الروح، كما أنه لم يستظهر علاقة السببية بين تلك الإصابات كما أوردتها الكشف الطبي وبين الوفاة التى حدثت، فإنه يكون ممياً بما يكفى لنقصه بالنسبة إلى الطاعن الأول وكذلك بالنسبة إلى الطاعن الثانى - ولو أنه لم يقدم أسباباً لطعنه - لإتصال هذا الوجه

من الطعن به عملاً بنص المادة ٤٢ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

الطعن رقم ٨٠١ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ٨٢٣ بتاريخ ١٨/١١/١٩٦٣

لا يشترط لتوافر سبق الإصرار أن يكون غرض المصّر هو العدوان على شخص معين بالذات، بل يكفي أن يكون غرضه المصمم عليه منصراً إلى شخص غير معين وجده أو التقى به مصادفة. ومن ثم فإن ما أثبتته الحكم من تصميم المتهمين على القتل بمن يصادفهم من أفراد العائلة التي بينها وبين عائلتهم ثار ويناصبونها العداء، وإعتقادهم أن المجنى عليه الأول من أفراد عائلة غريمهم جعلهم يبادرون إلى القتل به وبصهره - المجنى عليه الثاني - الذي كان إلى جواره : وهو ما يربط بينهم تضامناً في المسؤولية يستوي في ذلك أن يكون الفعل الذي قاربه كل منهم محدداً بالذات أم غير محدد، وبصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل في النتيجة المترتبة عليه، إذ يكفي ظهورهم معاً على مسرح الجريمة وقت ارتكابها وإسهامهم في الإعتداء على المجنى عليهما، فإذا ما أخذت المحكمة الطاعنين عن النتيجة التي لحقت بالمجنى عليهما تنفيذاً لهذا الإتفاق والتصميم الذي أنشأه دون تحديد لفعل كل طاعن، ومحدث الإصابات التي أدت إلى وفاتهما بناء على ما إقتضت به للأسباب الساتفة التي أوردتها من أن تدبيرهم قد أنتج النتيجة التي قصدوا إحداثها وهي الوفاة. فإن النعي على الحكم بالخطأ في القانون والفساد في الإستدلال، يكون غير سديد.

الطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٣٥ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٧١٨ بتاريخ ١٩/١٠/١٩٦٥

لا تناقض بين نفي سبق الإصرار والرصد وبين ثبوت حصول الإتفاق على الفعل بين الفاعلين الأصليين.

الطعن رقم ١٨٦٤ لسنة ٣٥ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ٩٤ بتاريخ ٧/٢/١٩٦٦

قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحواس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضمّره في نفسه - وإستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية.

الطعن رقم ١١٩ لسنة ٣٦ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ٧١٥ بتاريخ ٣١/٥/١٩٦٦

يكفي لتلغيط العقاب عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات أن يثبت الحكم إستقلال الجريمة المقرنة عن جنائية القتل وتمييزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما، ولا أهمية لما إذا وقعت الجنائيات المتعددة لغرض واحد أو تحت تأثير ثورة إجرامية واحدة، إذ العبرة هي بتعدد الأفعال وتمييزها عن بعضها البعض بالقدر الذي يعتبر به كل منهما مكوناً لجريمة مستقلة عن الأخرى.

الطعن رقم ١١٩٢ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٩٢٥ بتاريخ ١٠/٤/١٩٦٦

تستوجب المادة ٣/٢٣٤ من قانون العقوبات لإستحقاق العقوبة المنصوص عليها فيها أن يقع القتل لأحد المقاصد المبينة بها ومن بينها التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو إرتكابها بالفعل. ومن ثم يتعين على محكمة الموضوع فى حالة إرتباط القتل بجنحة سرقة أن تبين غرض المتهم من القتل وأن تقسم الدليل على توافر رابطة السببية بين القتل والسرقة. ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه من أن جريمة القتل أرتكبت بقصد السرقة مشوباً باحطاً فى الإسناد ومخالفاً للثابت فى الأوراق، إذ إستند إلى أقوال لم يقلها الشاهد وإلى إعراف لم يصدر من الطاعن، فإنه يكون معيياً بما يستوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٧٥٠ بتاريخ ٦/٢٤/١٩٦٨

الأصل أن محكمة الموضوع أن تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتناعها ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولما أصلها فى الأوراق، ولما فى سبيل ذلك أن تعول على شهادة شهود الإثبات وأن تعرض عن شادة شهود النفى إذ مرجع الأمر إلى تقديرها للدليل، فما اطمأنت إليه أخذت به وما لم تطمئن إليه أعرضت عنه.

الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٥٥٩ بتاريخ ٤/٩/١٩٧٢

قصد القتل أمر غفى لا يدرك بالجلس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتياها الجانى ويتم عما يضممره فى نفسه فإن إستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضى الموضوع فى جدد سلطته التقديرية. وإذا كان الحكم قد دلل على قيام هذه النية تدليلاً سائفاً واضحاً فى إثبات توافرها لدى الطاعنين. وكان البين فى مساق الحكم أن ما قاله فى معرض هذا التدليل من أن الطاعنين لم يكفيا عن الإعتداء على الجنى عليه إلا بعد أن أيقنا أنهما نالا بفتنهما وأجهزا عليه، قد عنى الحكم به - على ما بين من مدوناته الكاملة - أن الطاعنين لم يكفيا عن الإعتداء على الجنى عليه إلا بعد أن أيقنا أنهما حققا قصدهما من الإجهاز عليه بما أحدثاه من إصابات من شأنها أن تؤدى إلى الوفاة وهو ما يتسق مع ما ذكره فيما أورده بياناً لواقعة الدعوى من أنهما لم يكفيا عن ضربه - أى الجنى عليه - إلا بعد أن سقط أرضاً مغلوباً على أمره " وقد أحدثا به عديداً من الإصابات أودت بحياته " ومن ثم فإن ما ينهه الطاعنان على الحكم فى شأن إستدلاله على توافر نية القتل من أنه قاصر وغير سائغ يكون غير سديد.

**الطعن رقم ١٦٣٤ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٥٧ بتاريخ ١٩٧٠/١/٢٦**

- من المقرر فى تفسير المادة ٢٣١ من قانون العقوبات، أن سبق الإصرار - وهو ظرف مشدد عام فى جرائم القتل والجرح والضرب - بتحقيق بإعداد وسيلة الجريمة ورسم خطة تنفيذها بعيداً عن سورة الإنفعال، مما يقتضى الهدوء والروية قبل إرتكابها، لا أن تكون وليدة الدفعة الأولى فى نفس جاشت بالإضطراب، وجمع بها الغضب حتى عرج صاحبها عن طوره، وكلما طال الزمن بين الباعث عليها وبين وقوعها، صح إلهاض قياها، وهو يتحقق كذلك ولو كانت خطة التنفيذ معلقة على شرط أو ظرف، بل ولو كانت نية القتل لدى الجاني غير محددة، قصد بها شخصاً معين أو غير معين صادفه حتى ولو أصاب بفعله شخصاً وجده غير الشخص الذى لقده، وهو ما لا ينفى المصادفة أو الإحتمال، وسبق الإصرار بهذا المعنى ظرف مستقل عن نية القتل التى تلبس الفعل المادى المكون للجريمة.

- إذا كان الحكم قد إستفاد نية القتل من إستعمال آلات قاتلة، وإستهداف التهمين مقاتل أجنبي عليهما وتعدد الضربات المزهقة للحياة، فإن ذلك يكفى لإقامة قضائه.

**الطعن رقم ١٧٩٠ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٢٥٥ بتاريخ ١٩٧٠/٢/٩**

ظرف الوجد لا يقصد به ألا أن يكون ظرفاً مشدداً للعقوبة وليس عنصراً يدخل فى تكوين الجريمة بحيث يؤثر فى المسؤولية وجوداً أو عدماً. ومن ثم فإن ما قصده المحكمة من إستبعاد نية القتل وظرف الوجد هو إنتفاء مقتضيات تشديد العقوبة دون أن يترتب على ذلك إنتفاء ثبوت إعراف الطاعن لجريمة الضرب المفضى إلى الموت التى دين بها.

**الطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٦٥٥ بتاريخ ١٩٧٠/٥/٤**

من المقرر أن تعتمد القتل أمر داخلى يتعلق بالإرادة يرجع تقدير توافره أو عدم توافره إلى سلطة قاضى الموضوع وحرية فى تقدير الوقائع متى كان ما أورده من الظروف والملابسات سائفاً يكفى لإثبات توافر هذه النية.

**الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٦٦٤ بتاريخ ١٩٧٠/٥/٤**

تميز جنائية القتل العمد عن غيرها من جرائم التعدى على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من إرتكابه الفعل الجنائي إزهاق روح أجنبي عليه، وهذا العنصر ذو طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذى يتطلبه القانون فى سائر الجرائم، وهو بطبيعته أمر يعطنه الجاني ويضمرة فى نفسه ويعين على القاضى أن يعنى بالتحدث عنه إستقلالاً وإستظهاره بإيراد الأدلة التى تدل عليه وتكشف عنه. ولما كان ما أورده الحكم بياناً لنية القتل العمد لا يفيد سوى الحديث عن الفعل المادى الذى قارفه الطاعن الأول من أنه كان

يحمل سلاحاً نارياً معصراً بالرصاص وقد أطلق منه طلقات أصابت إحداها الجنى عليه دون أن يكشف الحكم عن قيام نية القتل بنفس الطاعن الأول، وكان لا يبنى عن ذلك ما قاله الحكم من أن الطاعن الأول أطلق المذوف النارى الذى أصاب الجنى عليه " بقصد قتله على أثر كشف واقعة السرقة والتعاساً للخلاص منها دون ضبط الجناة ". وهذا الذى ذهب إليه الحكم فى هذا الخصوص لا يفيد حتماً وبطريق اللزوم أن الجنى إنصوى إزهاق روح الجنى عليه وهو القصد الخاص المطلوب إستظهاره بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية على توافره، وهو ما لم يدلل عليه الحكم إذ قد يكون إطلاق النار بقصد التعدى فقط أو شل حركة الجنى عليه أو مجرد إرهابه، الأمر الذى يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

#### الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٦٨٩ بتاريخ ١٠/٥/١٩٧٠

تتميز جنابة القتل العمد عن غيرها من جرائم التعدى على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجنى من إرتكابه الفعل الجنائى إزهاق روح الجنى عليه، وهذا العنصر ذو طابع خاص يختلف عن القصد الجنائى العام الذى يطلبه القانون فى سائر الجرائم وهو بطبيعته أمر يطله الجنى ويضمه فى نفسه. ومن ثم فإن الحكم الذى يقضى بإدانة متهم فى هذه الجنابة أو بالشروع فيها يجب أن يعنى بالتحدث عن هذا الركن إستقلالاً وإستظهاره بإيراد الأدلة التى تكون المحكمة قد إستخلصت منها أن الجنى حين إرتكب الفعل المادى المسند إليه كان فى الواقع يقصد إزهاق روح الجنى عليه. ولكى تصلح تلك الأدلة أساساً تبنى عليه النتيجة التى يطلب القانون تحقيقها يجب أن تبين ببياناً يوضحها ويرجعها إلى أصولها من أوراق الدعوى وأن لا يكفى بسرد أمور دون إسنادها إلى أصولها إلا أن يكون ذلك بالإحالة على ما سبق بيانه عنها فى الحكم. ولما كان الحكم المطعون فيه لم يعرض كلية لإستظهار قيام نية القتل بنفس الطاعن وكان ما أورده فى مدوناته لا يفيد سوى الحديث عن الفعل المادى الذى قارفه الطاعن، وكان لا يبنى فى إستظهار نية القتل ما قاله الحكم فى معرض بيانه لمؤدى أقوال الجنى عليه من أن الطاعن قد أطلق عليه عياراً نارياً من مسدس قاصداً قتله، إذ أن إزهاق الروح إنما هو القصد الخاص المطلوب إستظهاره بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التى رأت المحكمة أنها تدل عليها، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور مما يستوجب نقضه والإحالة.

#### الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٧٦٠ بتاريخ ٣١/٥/١٩٧٠

— لا تعتبر الجريمة فى عداد الجرائم المستحيلة إلا إذا لم يكن فى الإمكان تحقيقها مطلقاً كان تكون الوسيلة التى استخدمت فى إرتكابها غير صالحة البتة لذلك. أما إذا كانت الوسيلة صالحة بطبيعتها ولكن لم تتحقق بسبب ظرف آخر خارج عن إرادة الجنى، فإنه لا يصح القول بالإستحالة. فبإذا كان الثابت أن الطاعن لأول أطلق النار على الجنى عليه من بندقية خرطوش عيار ١٦ قاصداً قتله فأصابه فى إذنه اليسرى، ودل



التقرير الطبي الشرعي أنه أصيب بجرح سطحي بأعلى صيوان الأذن اليسرى يحدث من عيار نارى أطلق من مثل أى البندقيتين الخرطوش المضبوطتين عيار ١٦ وعيار ١٢ وأن كلا من البندقيتين صالحة للإستعمال وأطلقت فى وقت يتفق وتاريخ الحادث فهذا يكفى لتحقق جريمة الشروع فى القتل، أما كون الجنى عليه لم يصب إلا برشة واحدة فلا يفيد إستعالة إرتكاب الجريمة بها لأنه ظرف خارج عن إرادة الجاني قد يحول دون إتمامها.

- لا جدوى مما يثيره الطاعن، من أن جريمة الشروع فى القتل تعتبر مستحيلة ما دامت المحكمة قد دانتته فى جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والرصد باعتبارها الجريمة الأشد.

الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٩١١ بتاريخ ١٩٧٠/٦/٢٢

إن تعمد القتل أمر داخلى مستو يرجع تقدير توفره أو عدم توفره إلى سلطة قاضى الموضوع وحريته فى تقدير الوقائع.

الطعن رقم ١١٠٩ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٠٠٩ بتاريخ ١٩٧٠/١٠/٢٦

متى كان الغائب من الحكم أن الجنى عليه أصيب من العيار النارى أثناء الشجار - فى فعذه الأيسر وهذا الجزء من الجسم ليس من المقاتل، وكان إطلاق العيار النارى صوب الجنى عليه ومن مسافة قريبة لا يفيد حتماً أن الجاني إنوى إزهاق روحه، وهو ما لم يدلل عليه الحكم، فإنه يكون قاصر اليان متيناً نقضه.

الطعن رقم ٥٩ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٣١٩ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٦

قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحواس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتها الجاني وتتم عما يضره فى نفسه وإستخلاص هذه النية موكل إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية، ولما كان الحكم قد عرض لنية القتل وأثبت توافرها فى حق المتهمين فى قوله بأن نية القتل ثابتة من إستعمال المتهمين لسلح نارى قاتل بطبيعته ومن تعدد الأعيمة النارية بجسم الجنى عليه ومن إصابته فى مقتل بالطرف العلوى الأيمن والصدر والبطن والركبة اليسرى ومن إطلاق النار على الجنى عليه على مقربة منه فيما أصابه من إصابة على بعد نصف متر إلى متر فإن الحكم يكون قد دلل بذلك على قيام هذه النية تدليلاً سائفاً.

الطعن رقم ٧١ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٣٤٠ بتاريخ ١٩٧٢/٣/١٢

قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحواس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتها الجاني وتتم عما يضره فى نفسه وإستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية. وإذ ما كان قد دلل على قيام هذه النية تدليلاً واضحاً فى

إلحاق توارها لدى الطاعن في قوله " إنها متوافرة في حقه من استعمال آلة قاتلة " سكين " ذات حافة حادة أخذ يعملها على رقبة الجنى عليها قاصداً من ذلك قتلها فحدثت بها الإصابات الجسيمة التي ألحقها تقرير الصفة التشريعية ولم يتركها حتى فاضت روحها كل ذلك قاطع في الدلالة على تعمد إزهاق روح الجنى عليها " - فإن ما يثيره الطاعن في هذا العدد يكون غير سليم ولا محل له.

**الطعن رقم ٩١ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٣٧٩ بتاريخ ١٣/٣/١٩٧٢**

مضى ثبت محكمة الموضوع أن المتهم ضرب الجنى عليه بسكين قاصداً قتله وأن الوفاة حصلت من آثار بعض الضربات وتسببت عنها فهذا المتهم يكون قاتلاً وعقابه ينطبق على المادة ١/٣٤ من قانون العقوبات التي لا تتطلب سوى إرتكاب فعل على الجنى عليه يؤدي بطبيعته إلى وفاته بنية قتله سواء أكانت الوفاة حصلت من جرح وقع في مقتل أم من جرح وقع في غير مقتل ما دامت الوفاة نتيجة مباشرة للجريمة. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خلص - في حدود سلطته الموضوعية - للصورة الصحيحة لواقعة الدعوى أن الطاعن هو الذي إنفرد بالجنى عليه وأحدث إصابته النافذة وغير النافذة واللتين توفى على أثرهما ووفر في حقه تعمد الإحباتين معاً وتوفر القصد الجنائي العام والخاص على السواء بإرتكابه فعلاً عن عمد وإرادة وعلم ونية إزهاق الروح وما يوفر في حقه جنابة القتل العمد فلا محل لما يعتصم به الطاعن بوجه النعى من وقوف مسئوليته عند أخذه بالقدر المتيقن باعتباره أن ما إرتكبه هو جنحة ضرب منطبقة على المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات.

**الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٤٨٧ بتاريخ ٢٧/٣/١٩٧٢**

تتميز جنابة القتل العمد قانوناً عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجنائي من إرتكابه الفعل الجنائي إزهاق روح الجنى عليه وهذا القصد ذو طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي الذي يطلبه القانون في سائر تلك الجرائم وهو بطبيعته أمر يبطئه الجنائي ويضمه في نفسه والحكم الذي يقضى بإدانة متهم في هذه الجنابة يجب أن يعنى بالتحدث عن هذا الركن استقلالاً وإستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه. وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يتحدث عن نية القتل استقلالاً وإنما عرض لها في صدد بيانه لواقعة الدعوى وفي معرض رده على دفاع الطاعن وكان ما أورده في هذا الخصوص إستدلالاً منه على توارها لدى الطاعن من تصويبه البندقية نحو الجنى عليه وإطلاقه منها عياراً نارياً عليه لا يفيد سوى مجرد تعمد الطاعن إرتكاب الفعل المادى من استعمال سلاح قاتل بطبيعته وإطلاق عيار نارى منه على الجنى عليه وهو ما لا يكفى بذاته لثبوت نية القتل ما دام لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفس الطاعن. ولا يبنى في ذلك ما قاله الحكم - سواء في معرض بيانه لواقعة الدعوى أو في مقام رده

على دفاع الطاعن من أن الطاعن قد أطلق المقذوف النارى الذى أصاب الجنى عليه قاصداً قتله أو بقصد إزهاق روحه إذ أن قصد إزهاق الروح إنما هو القصد الخاص المطلوب إستظهاره بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التى رأت المحكمة أنها تدل عليه وتكشف عنه فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور.

الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٦١٤ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٢٤

إن تعمد القتل أمر داخلى متعلق بالإرادة يرجع تقدير توفره أو عدم توفره إلى سلطة قاضى الموضوع وحرية فى تقدير الوقائع. ولما كان الحكم المطعون فيه عرض لنية القتل وإستظهارها ثبوتاً فى حق الطاعن من إستعماله سلاحاً قاتلاً بطبيعته وهو " مدفع رشاش " ومن إطلاقه منه على جسم الجنى عليه ومن الباعث على الحادث وهو الإنتقام لإصابة والده ورداً على المشاجرة التى حدثت فى صباح يوم الحادث وكان أحد أطرافها شقيقه، وكان ما أورده الحكم تدليلاً على قيام تلك النية من الظروف والملابسات التى أوضحها فى هذا الشأن سائفاً وكاف لإثبات توافرها فإن منى الطاعن فى هذا الخصوص لا يبدو أن يكون عوداً منه إلى مناقشة أدلة الدعوى التى إلتصت بها المحكمة مما لا تجوز إثارته لدى محكمة النقض.

الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٦٧٢ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٨

قصد القتل أمر خفى لا يترك بالخاص الظاهر وإنما يترك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتيها الجانى وتتم عما يضره فى نفسه.

الطعن رقم ٩٢٥ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ١٢١٦ بتاريخ ١٩٧٢/١١/١٩

- لما كانت نية القتل هى من الأمور الموضوعية التى يستظهرها القاضى فى حدود سلطته التقديرية باعتبارها أمراً داخلياً متعلقاً بالإرادة - يرجع تقدير توافره إلى سلطة قاضى الموضوع وحرية فى تقدير الوقائع وكان الحكم المطعون فيه قد إستظهر نية القتل فى قوله " إن المحكمة ترى أن التهم قد إرتكبت جريمة القتل العمد وأن نية القتل وإن كانت أمراً باطنياً يضره الجانى إلا أن الأعمال المادية التى تصدر عنه تدل عليها بطريق مباشر أو غير مباشر فالتهم أطلق النار على الجنى عليه من بندقية وهى سلاح قاتل بطبيعته وكان الجنى عليه فى وضع لا يمكنه معه إلا أن يصيبه الطلق النارى فى مقتل من جسمه كما ثبت ذلك من تقرير الصفة التشريحية إذ الإصابات فى البطن والصدر كلها مقاتل فى جسم الإنسان وقد أطلق العيار النارى قاصداً به الجنى عليه وإصابته بعد أن ألقى الجنى عليه بالمسروقات ولاذ بالفرار خروجاً من الكوة الموجودة بالسلك ويقول التهم فى فخر وصلف أنه لا حاجة له بأعيرة الإرهاب فهو يريد الجنى عليه ذاته فأطلق عليه العيار النارى ولا يمكن أن يقال إنه أطلقه لإصابة رجله فهو يقرر أن الجنى عليه إنجنى للخروج من الفتحة بينما هو أى التهم واقعاً منتصباً وأطلق العيار النارى وهو على هذه الحالة فأصاب من

الجنى عليه مقتلاً وهو ذلك الرجل الأعزل بإعتراف المتهم وأنه ما كان ليخشاه لأنه يعلم أنه لا يحمل شيئاً حتى ولا عصاً". فإن ما أورده الحكم تدليلاً على قيام نية القتل في حق الطاعن يكفي لحمل قضائه ولا يعدو ما يثيره الطاعن في هذا شأن أن يكون محاولة جديدة لمناقشة أدلة الدعوى التي إقتضت بها المحكمة ويكون النفي في هذا العدد ليس له محل.

- إذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن قد أقر بأنه أطلق النار على الجنى عليه من البندقية المضبوطة معه بقصد إصابته كما ثبت من التقرير الطبي الشرعي أن البندقية وإن كانت من نوع جريمير إلا أنها تطلق الخرطوش وقد سلم الطاعن نفسه بذلك في صحيفة طعنه ومن ثم فلا يجديده ما يشيره في شأن نوع الذخيرة المستعملة " من أنه أطلق أعيرة جريمير ولم يطلق خرطوشاً عيار ١٦ " كما أن في إستناد الحكم إلى أدلة الإدانة التي أوردها ما يتضمن إطراره لهذا الدفاع القائم على نفي التهمة.

#### الطعن رقم ٩٣٣ لسنة ٤٢ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ١١٧٤ بتاريخ ١١/١٢/١٩٧٢

تميز جريمة القتل العمد قانوناً عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بخصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي إزهاق روح الجنى عليه، وهذا العنصر ذا طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم وهو بطبيعته أمر يطنه الجاني ويضمرة في نفسه، ومن ثم فإن الحكم الذي يقضي بإدانة المتهم في هذه الجريمة أو الشروع فيها يجب أن يعنى بالتحدث عن هذا الركن إستقلالاً وإستظهاره بإيراد الأدلة التي تكون المحكمة قد إستخلصت منها أن الجاني حين ارتكب الفعل المادى المسند إليه كان في الواقع يقصد إزهاق روح الجنى عليه، وحتى تصلح تلك الأدلة أساساً تبنى عليه النتيجة التي يتطلب القانون تحقيقها يجب أن تين بياناً واضحاً ويرجعها إلى أصولها في أوراق الدعوى وأن لا يكفى بسرد أمور دون إستنادها إلى أصولها إلا أن يكون ذلك بالإحالة إلى ما سبق بيانه عنها في الحكم. ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه لا يفيد سوى الحديث عن الفعل المادى الذي قاربه الطاعنان، ذلك أن إستعمال الطاعن الأول ل سلاح قاتل بطبيعته وإصابة الجنى عليهما في مقتل وعلى مسافة قريبة، كما أن إستعمال الطاعن الثاني مطواة وتعدد الضربات وإصابة الجنى عليه الثاني في مقتل وسابقة حصول مشادة وهروب الطاعنين عقب الحادث لا يكفي بذاته لثبوت نية القتل في حقهما - إذ لم يكشف الحكم عن قيام هذه الية بنفس الجانين لأن تلك الإصابات قد تتحقق بغير القتل العمد. ولا يفني في ذلك ما قاله الحكم من أن الطاعنين قصدا قتل الجنى عليهما، إذ أن قصد إزهاق الروح إنما هو القصد الخاص المطلوب إستظهاره بإيراد الأدلة ومظاهر الخارجية التي رأت المحكمة أنها تدل عليه. لما كان ما تقدم فإن ما ذكره

الحكم المطعون فيه تدليلاً على توفر نية القتل والشروع فيه لا يبلغ حد الكفاية مما يشوبه بالقصور وهذا يحية بما يستوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١١٣ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٤٢٧ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٦

لا يضير الحكم أن يكون قد أشار إلى أن الباعث على الجريمة هو الرغبة في الأخذ بالثار دون توضيح للمصلحة بين من إقروا القتل وبين من يراد الثار له والرابطة بين الجاني عليه وبين من يراد الثار منه، لأن الباعث على ارتكاب الجريمة ليس ركناً من أركانها أو عنصراً من عناصرها، فلا يقدح في سلامة الحكم عدم بيان الباعث تفصيلاً أو الخطأ فيه أو إبتاؤه على الظن أو إغفاله جملة.

الطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ٥٧٤ بتاريخ ١٩٧٦/٥/٣١

لما كان الطاعنون لا ينازعون فيما أثبتته المحكمة من توافر ظرف سبق الإصرار في جرمي القتل اللتين دهنوا بها، وكانت العقوبة التي أوقعها عليهم - بعد تطبيق المادتين ٢/٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات وهي الأشغال الشاقة المؤبدة بالنسبة للطاعن الأول والأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة بالنسبة للطاعنين الثاني والثالث - تدخل في الحدود المقررة لأي من جرمي القتل المعمد مع سبق الإصرار مجردة من ظرف الإقربان، فإنه لا يكون لهم مصلحة فيما اتاروه من تخلف هذا الظرف.

الطعن رقم ٦٨٢ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ٩٠٥ بتاريخ ١٩٧٦/١١/١٥

لما كان قصد القتل أمراً خفياً لا يدرك بالحواس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتم عما يضره في نفسه فإن إستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية.

الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ٩٩٥ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٢٧

إن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحواس الظاهر. وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتم عما يضره في نفسه. وإستخلاص هذه النية موكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية - لما كان الحكم المطعون فيه قد إستظهر نية القتل وأثبت توافرها في حق الطاعن " من إستعماله سلاح ناري قاتل بطبيعته ومن توجيهه إلى أماكن قاتلة من جسد الجاني عليهما وهي مناطق الرأس والبطن على مرمى قريب قدره التقرير الطبي الشرعي بأمتار ستة مما يسهل من إحكام الرمي ومن تنبئة الإطلاق على الجاني عليه الأول ثم في سقوطه من الإطلاق على الجاني عليه الثاني على ذات البعد القريب ومن ذات السلاح القاتل بإحكام التوجيه إلى مقتل من جسم الجاني عليه، كل ذلك توافر به لدى المحكمة إطمئناناً يقينياً بأن المتهم كان يبغي من الإطلاق على الجاني عليهما قتلاً، وقد تحقق

بالنسبة لأولهما، وعقاب معناه بالنسبة لثانيتها لمداكرته بالعلاج وشفاؤه ". فإن هذا حسبه للتدليل على  
توافر نية القتل كما هي معرفة به في القانون.

الطعن رقم ٢٤٥٠ لسنة ٥١ مكتب قسي ٢٣ صفحة رقم ٢٠ بتاريخ ١٩٨٢/١/١٠  
قصد القتل أمر عني لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالطرووف المحيطة بالدعوى والمظاهر والأمارات  
الخارجية التي بأنتها الجاني وتتم عما يضره في نفسه فإن إستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى  
موكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية.

الطعن رقم ٢٤٣٨ لسنة ٢ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٧ بتاريخ ١٩٣٧/١١/٧  
يجب لتطبيق الفقرة الأخيرة من المادة ١٩٨ عقوبات أن يعنى الحكم ببيان الواقعة بياناً صريحاً يتكشف معه  
غرض المتهم من ارتكاب جريمة القتل، هل كان للتأهب للسرقة أو لتسهيلها وإن لم تتم، أو كان لتصميم  
لارتكابها بالفعل، أم أن السرقة كانت تمت أو شرع فيها قبل القتل وكان القصد منه تمكين النهم من  
الهروب. إذ أن ثبوت القتل، لأحد المقاصد المذكورة، شرط أساسى لإستحقاق العقوبة المغلظة المنصوص  
عليها بالفقرة المذكورة بحيث لو لم يتوافر هذا الشرط، بل كانت جريمة القتل وقعت لمعرض آخر غير  
المنصوص عليه، واقتوت بها أو تلتها جنحة السرقة، وليس بين الجرمين سوى مجرد الإرتباط الزمنى، فإن  
الفقرة المذكورة لا تطبق.

الطعن رقم ٢١٠٥ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٧ بتاريخ ١٩٣٦/١٢/٢٨  
إن تعجز شخص عن الحركة بضربه ضرباً مبرحاً، وتركه في مكان منعزل محروماً من وسائل الحياة يعتبر  
قتلاً عمداً متى إقون ذلك بنية القتل وكانت الوفاة نتيجة مباشرة لتلك الأفعال.

الطعن رقم ١٩٧٥ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٤٥ بتاريخ ١٩٣٨/١/٢٤  
إذا كانت محكمة الموضوع قد بينت بجلاء في حكمها الأدلة التي أقرتها بوقوع جنابة القتل على شخص  
اجنبي عليه والتي تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها منها فإن عدم العثور على جثة القتيل لا يظمن في  
ثبوت وقوع القتل بناء على ما إرتأته المحكمة.

الطعن رقم ١٤٠٣ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٦٤ بتاريخ ١٩٤٢/٥/١٨  
متى كان المتهم قد تعمد القتل فإنه يعتبر قاتلاً عمداً ولو كان المقتول شخصاً غير الذى تعمد قتله وذلك  
لأنه إنوى القتل وتعمد لهو مسئول عنه بغض النظر عن شخص القتيل.

الطعن رقم ١٨٩٩ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٤ بتاريخ ١٩٤٢/١١/٢

إن الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات إذ نصت على تغليب العقاب في جناية القتل إذا تقدمتها أو إقترنت بها أو تلتهما جناية أخرى، فإنها لا تتطلب سوى أن تجمع بين الجرمين رابطة الزمنية وأن تكون الجريمة الأخرى التي قارفها المتهم مع القتل جناية. وإذن فلا يشترط أن يكون بين الجنايتين رابطة أخرى كإتخاذ القصد أو الغرض. كما لا يشترط أن تكون الجناية الأخرى من نوع آخر غير القتل، إذ النص إنما ذكر "جناية أخرى" لا "جناية من نوع آخر". فيصح أن تكون الجناية المقرنة بالفعل جناية قتل أيضاً. ولكن لكي يصدق على هذه الجناية وصف أنها جناية أخرى يشترط أن يكون الفعل المكون لها مستقلاً عن فعل القتل، بحيث إنه لم يكن هناك سوى فعل واحد وصفه في القانون بوصفين مختلفين، أو كان هناك فعلان أو عدة أفعال لا يمكن أن تكون في القانون إلا جريمة واحدة، فلا ينطبق ذلك النص. أما إذا تعددت الأفعال وكان كل منها يكون جريمة، فإنه يجب تطبيق النص المذكور متى كانت إحدى الجرائم قتلًا، والأخرى جناية كانتا ما كان نوعها. وذلك بغض النظر عما قد يكون هناك من إرتباط أو إتحاد في الغرض. وبناء على ذلك فإن إطلاق المتهم عياراً نارياً بقصد القتل أصاب به شخصاً، ثم إطلاقه عياراً ثانياً أصاب به شخصاً آخر - ذلك يقع تحت حكم الفقرة الثانية المذكورة، لأنه مكون من فعلين مستقلين متميزين أحدهما عن الآخر كل منهما يكون جناية.

الطعن رقم ٣٨١ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٤٥٤ بتاريخ ١٩٤٤/٤/١٠

- متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم أطلق عياراً نارياً بقصد قتل زوجته فأخطئها وأصاب امرأة أخرى كانت معها، فإنه يكون مسئولاً جنائياً عن الشروع في قتل زوجته المصابة. وذلك لأنه انتهى القتل وتعمده، فهو مسئول عنه بغض النظر عن شخص الجنى عليها.

- في هذه الواقعة إذا اعتمدت المحكمة في إثبات نية القتل لدى المتهم على أنه استعمل آلة قاتلة بطبيعتها وهي بندقية، أطلقها عمداً فأصاب الجنى عليها في مقتل، في رأسها، فإنه يكون قد جاء قاصراً في بيان الأسباب التي استند إليها في إثبات توافر نية القتل لديه. وذلك لأن إطلاق مقذوف من سلاح نارى لا يكفي وحده في إثبات أن مطلقه كان يقصد به القتل ولو كان قد أطلقه عن قصد وإصابة إنسان في مقتل لا يصح أن يستنتج منها نية القتل إلا إذا كان مطلق العيار قد وجهه إلى من أصيب به وصوبه إلى جسمه في الموضع الذي يعد مقتلاً، وخصوصاً إذا كان الثابت بالحكم أن الميار كان موجهاً إلى شخص آخر غير من أصيب به.

الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٨٨ بتاريخ ١٩٢٨/١٢/٢٠  
مجرد قول المحكمة " إن التهمة تكون قتلأ عمداً معاقباً عليه بالمادة ١٩٨ " لا يفنى عن إيراد الدليل على قصد العمد. إذ هذا الدليل هو وحده المفيد للوصف الذى إختارته المحكمة والمفرق بين القتل العمد والضرب القضى إلى الموت.

الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٢١ بتاريخ ١٩٢٩/١/٣  
إذا لم تكن المحكمة بأن تذكر فى حكمها الظروف التى إستخلصت منها ثبوت نية القتل لدى المتهمين عند ارتكاب فعلتهم كان حكمها باطلاً.

الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٢٢ بتاريخ ١٩٢٩/١/٣  
العمد فى القتل هو التوجه إليه بإرادة إحدائه. ولا يعد القتل عمداً إذا إنضت هذه النية مهما كانت درجة احتمال حدوثه. بل يعتبر الفعل ضرباً أو جرحاً أفضى إلى الموت منطبقاً على المادة ٢٠٠ عقوبات. فنية القتل هى الفارق الجوهرى بين الجرمين. وإذا فليس من القتل العمد أن يكتم شخص نفس آخر بقصد هتك عرضه فيموت. بل تكون الجريمة هتك عرض بالقوة مرتبطة إرتباطاً غير متجزئ مع ضرب أفضى إلى الموت بغير سبق إصرار.

الطعن رقم ٢٠٨٥ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣٤٧ بتاريخ ١٩٢٩/١٠/١٠  
من تعمد قتل إنسان فأصاب إنساناً آخر يعتبر قاتلاً عمداً لهذا الآخر.

الطعن رقم ١٨١٩ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ١٢٥ بتاريخ ١٩٣٠/١١/٢٠  
إذا صوب شخص على إنسان عياراً نارياً بقصد قتله فأخطأه وأصاب إنساناً آخر فقتله وجب إعتبار هذا الشخص قاتلاً عمداً لأنه نوى القتل وتعمد ففعل وهو مسئول عن النتائج الإحتمالية التى ترتبت على قصده الجنائى.

الطعن رقم ٦٧٣ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٨٥٩ بتاريخ ١٩٦٩/٦/٩  
تتميز جريمة القتل العمد عن غيرها من جرائم التعدى على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجنائى من ارتكابه الفعل الجنائى إزهاق روح المجنى عليه وهذا العنصر ذو طابع خاص يختلف عن القصد الجنائى العام الذى يتطلبه القانون فى سائر الجرائم وهو بطبيعته أمر يبطنه الجنائى ويضمه فى نفسه ويتعين على القاضى أن يعنى بالتحدث عنه إستقلالاً وإستظهاره بإيراد الأدلة التى تدل عليه وتكشف عنه. ولما كان إستدلال الحكم من أقوال الشاهدين وكيفية التصويب وظروف الحال فى الدعوى على توافر نية القتل لدى الطاعن



لم يكن سوى مجرد رأى إستنتاجى لا يفيد العلم الحقيقى بنية الفاعل ثم إن إغضاض مستوى التصويب وإتجاهه إلى الناحية التى كان بها الأجنبى عليه لا يدل على وجه اليقين بأن التصويب فى هذه الصورة كان بقصد إزهاق روحه، وكان ما قاله الحكم من عنف الخصومة فى المعركة وعدد الأعيرة المسند إلى الطاعن إطلاقاً لا تؤدي حتماً إلى إثبات نية القتل لديه لإحتمال أن لا تتعدى نيته فى هذه الحالة مجرد الإصابة وهو لا يكفى فى إثبات نية القتل، كما أن تعدد الأعيرة التى أطلقت دون أن تحدث إصابة إلا من واحد منها مما يتعذر معه القول بأن مطلقاً وهو غير نظامى عالم بأصول التصويب كانت لديه نية القتل. ومن ثم فإن ما أورده الحكم فى هذا الصدد لا يكفى فى الكشف عن القصد الخاص فى جريمة القتل التى دان الطاعن بها وهو ما كان الحكم مطالباً باستخلاصه مما يعنيه بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٢٨٦ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٣٦٦ بتاريخ ١٨/٣/١٩٧٩

لئن كان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص واقعة الدعوى من أدلتها وسائر عناصرها إلا أن ذلك مشروط بأن يكون إستخلاصها سابقاً وأن يكون الدليل الذى تعول عليه مؤدياً إلى ما رتبته عليه من نتائج فى غير تصنف فى الإستنتاج ولا تتأثر مع حكم العقل والمنطق. لما كان ذلك، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قد إستدل فى إدانة الطاعنة بأقوال الشهود الإلثبات التى إقتصرت على مجرد رؤيتهم الطفلة الأجنبى عليها وهى على قيد الحياة مع جدتها الطاعنة فى مركز الشرطة قبل إعلان الأعيرة عن موتها وعلى ما جاء بتقرير الصفة التشريعية عن وفاة الأجنبى عليها بسبب أسفكسيا كتم النفس. ولما كانت أقوال الشهود كما حصلها الحكم قد خلت مما يفيد رؤيتهم الطاعنة ترتكب الفعل المادى لجريمة القتل المسندة إليها وكان الحكم لم يورد أية شواهد أو قرائن تؤدي بطريق اللزوم إلى ثبوت مقارفة الطاعنة لواقعة كتم نفس الأجنبى عليها التى أودت بحياتها - ولم يبين كيف إنتهى إلى هذه النتيجة حين دان المتهمه بجريمة القتل العمد، ولا يفنى عن ذلك ما أورده عن توافر نية القتل وظرف سبق الإصرار فى حقها طالما أنه لم يقم الدليل على ثبوت إقوالها الفعل المكون لهذه الجريمة - لما كان ما تقدم، فإن تدليل الحكم يكون غير سائغ وقاصراً عن حمل قضائه.

الطعن رقم ١٧٩٣ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٢٩٤ بتاريخ ٢٥/٢/١٩٧٩

إن سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجانى قد لا يكون لها فى الخارج أثر محسوس يدل عليها مباشرة وإنما هى تستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلصها القاضى منها إستخلاصاً ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتأثر عقلاً مع هذا الإستنتاج وهو ما لم يخطئ الحكم فى تقديره ومن ثم فإن معنى الطاعنين فى خصوص توافر ظرف سبق الإصرار، يكون غير سديد.

الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤٩ بتاريخ ١٩٨٩/١/١١

- من المقرر أن نية القتل أمر خفى لا يدرك بالجلس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتيا الجانى وتم عما يضره فى نفسه، وكان الثابت من الأدلة التى إطمأنت إليها هذه المحكمة أن خلافاً شجر بين المتهم والجنى عليه فى شأن إلتزام الأول بنظام الحراسة فى موقع العمل وأن الجنى عليه قد شكوا المسئولين من ذلك وحقت الشكوى لما أثار حفيظة المشكو فى حقه فأصر على التخلص من رئيسه فى العمل وإنتهز فرصة نومه بمفرده فى الكشك المخصص لبيته لإلتحمة حاملاً بنديقه المعرمة بالمقذوفات النارية وهى سلاح قاتل بطبيعته وأطلق عليه عدة أعيرة نارية أصابته فى رأسه وصدره وبطنه وهى كلها إصابات قاتلة مما أودى بحياته، فإن نية القتل تتكون قد توافرت فى حق المتهم.

- من المقرر أن طرف سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجانى تستفاد من وقائع خارجية، وكانت المحكمة قد إقتضت بعوافر هذا الطرف فى حق المتهم بما أضمره من غل وضغينة بسبب الخلاف فى العمل بينه وبين الجنى عليه على النحو المفصل فيما سبق فصمم على التخلص منه والفنك به وظل يتربص إستراقبه فى النوم فى المكان المخصص لذلك فى موقع العمل حتى قيل فجر يوم الحادث وإقتحم عليه مددعه وأطلق عليه النار، فإن طرف سبق الإصرار - بما يعنيه من تدبر وروية وإعمال الفكر فى هدوء - يكون ثابتاً فى حق المتهم.

الطعن رقم ٦١٧٦ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٣ بتاريخ ١٩٨٩/١/١٠

من المقرر أن قصد القتل أمر عفى لا يدرك بالجلس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتيا الجانى وتم عما يضره فى نفسه وأن إستخلاص هذه النية موكل إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية، فإن الحكم المطروح - على ما سلف بيانه يكون قد أثبت بأسباب سائغة توافر نية القتل فى حق المحكوم عليه الأول.

الطعن رقم ٨٢٤٣ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤٠٩ بتاريخ ١٩٨٩/٣/١٦

- من المقرر أنه لا مانع قانوناً من إعتبار نية القتل إنما نشأت لدى الجانى إثر مشادة وقية.

- إن الباعث على الجريمة ليس ركناً من أركانها أو عنصراً من عناصرها.

الطعن رقم ١٢٤٩٤ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١١٩٦ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/١٢

من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالجلس الظاهر وإنما يدرك - بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتيا الجانى وتم عما يضره فى نفسه، وإستخلاص هذه النية موكل

إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية. وما دام الحكم قد دلت على قيام هذه النية تدليلاً سائفاً فإن ما يؤثر الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد.

الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٧٥٦ بتاريخ ١١/٧/١٩٦٠

القصل في إمتناع مسئولية المتهم تأسيساً على وجوده في حالة سكر وقت الحادث أمر يتعلق بوقائع الدعوى يقره قاضي الموضوع دون معقب عليه - فإذا كان الحكم قد محص دفاع المتهم في هذا الخصوص وإنهى للأسباب الساتفة التي أوردها إلى أنه كان أهلاً لحمل المسئولية الجنائية لتوافر الإدراك والإختيار لديه وقت مقارفة الفعل الذي ثبت في حقه، فإن ما ينهيه المتهم على الحكم من خطأ في تطبيق القانون غير سديد.

الطعن رقم ١٩٥٧ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ١٧٤ بتاريخ ١٦/٢/١٩٦١

المبرة في قيام الرصد هي بزه الجاني وترقبه للمجنى عليه فورة من الزمن طالت أم قصرت في مكان يتوقع قدمه إليه ليحصل بذلك إلى الإعتداء عليه، دون أن يؤثر في ذلك أن يكون الرصد في مكان خاص بالجاني نفسه.

الطعن رقم ٢ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٣٨٥ بتاريخ ١٦/٥/١٩٦١

القصد الجنائي في جريمة القتل العمد يتميز عن القصد الجنائي العام في سائر جرائم التعدي على النفس بمنصر خاص، هو أن يقصد الجاني من إرتكاب الفعل الجنائي إزهاق روح المجنى عليه، وهذا المنصر بطبيعته أمر داخلي في نفس الجاني، ويجب لصحة الحكم بإدانة متهم في هذه الجريمة أن تعني المحكمة بالتحدث عنه استقلالاً وإيراد الأدلة التي تكون قد إستخلصت منها أن الجاني حين إرتكب الفعل المادي المسند إليه قد كان في الواقع يقصد به إزهاق روح المجنى عليه. فإذا كان الحكم قد إقتص على بيان إصابات المجنى عليهما دون أن يستظهر نية إزهاق الروح، كما أنه لم يستظهر علاقة السببية بين تلك الإصابات كما أوردها الكشف الطبي وبين الوفاة التي حدثت، فإنه يكون معيماً بما يكفي لنقصه بالنسبة إلى الطاعن الأول وكذلك بالنسبة إلى الطاعن الثاني - ولو أنه لم يقدم أسباباً لطعنه - لإتصال هذا الوجه من الطعن به عملاً بنص المادة ٤٢ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٥٥ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٣٨١ بتاريخ ١٩٨٦/٣/١٢

من المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالجلس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيا الجاني وتتم عما يضمرة في نفسه، ومن ثم فإن إستخلاص نية القتل من عناصر الدعوى موكلول إلى محكمة الموضوع في حدود سلطته التقديرية ما دام تدليلها على توافرها كافياً.

الطعن رقم ٢٢٦٩ لسنة ٥٥ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ١٣٧ بتاريخ ١٩٨٦/١/٢٣

من المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالجلس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيا الجاني وتتم عما يضمرة في صدره وإستخلاص هذه النية موكلول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية.

الطعن رقم ٥٩٤٤ لسنة ٥٥ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٢٩٠ بتاريخ ١٩٨٦/٢/١٧

لما كان قصد القتل أمراً خفياً لا يدرك بالجلس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيا الجاني وتتم عما يضمرة في نفسه، فإن إستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكلول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية، وإذا ما كان الحكم قد دلل على قيام هذه النية تدليلاً سائغاً واضحاً في إثبات توافرها لدى الطاعنين، فإن ما يثوره في هذا الصدد يكون غير سديد ولا محل له.

الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٥٦ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٤٥٣ بتاريخ ١٩٨٦/٤/٣

أن النيابة العامة ولئن كانت قد عرضت هذه القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم عملاً بنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد ميعاد الأربعين يوماً المبين بالمادة ٣٤ من ذلك القانون وطلبت إقرار الحكم إلا أن تجاوز الميعاد المذكور لا يوجب عليه عدم قبول عرض النيابة، ذلك لأن الشارع إنما أراد بتعديده مجرد وضع قاعدة تنظيمية وعدم ترك الباب مفتوحاً إلى غير نهاية والتعجيل بعرض الأحكام الصادرة بالإعدام على محكمة النقض في كل الأحوال متى صدر الحكم حضورياً، على أي الأحوال فإن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها طبقاً للمادة ٤٦ سالف الذكر وتفصل فيها لتسعين - من تلقاء نفسها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من أخطاء أو عيوب سواء قدمت النيابة العامة مذكرة برأيها أو لم تقدم، وسواء قدمت هذه المذكرة قبل فوات الميعاد المحدد للطعن أو بعده. ومن ثم يتعين قبول عرض النيابة العامة لهذه القضية.

الطعن رقم ٤١٠٦ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٩٩٢ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٤

لما كان الحكم قد إستظهر توافر ظرف سبق الإصرار فى قوله " وحيث أن ظرف سبق الإصرار قد توافر فى جانب المتهمين بإتفاقهم على قتل الجنى عليه قبل إرتكاب الحادث بفترة طويلة بسبب الخلاف السابق بين الجنى عليه وبين المتهم..... الشهر..... ومن التصميم على إزهاق روحه فى هدوء وروية ومبادرته بالتعدى دون مقدمات وإشعال النار فى الخاتون الذى إحتوى فيه لتفهد الغرض الذى عقدوا العزم عليه بالصورة التى كشفت عنها التحقيقات بما يرتب فى صحيح القانون تظمتاً بين المتهمين فى المسؤولية الجنائية بسرى فى ذلك أن يكون الفعل الذى قارفه لك منهم محدد بالذات أم غير محدد، قل نصيبه فى الأفعال المادية المكونة للجريمة أو قام بنصيب أوفى من هذه الأفعال، فإن كلاً منهم يكون مسئولاً عن جرائم الشروع فى القتل والحريق العمدى والإتلاف العمدى التى وقعت تنفيذاً لقصدهم المشترك الذى يتوالت عليه باعتبارهم فاعلين أصليين طبقاً لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات وكان ما ساقه الحكم مما سلف سائغ ويتحقق به توافر ظرف سبق الإصرار حسبما هو معروف به فى القانون.

الطعن رقم ١٢٨١ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٧٠٩ بتاريخ ١٩٨٧/٥/٢٠

جريمة القتل العمد تتميز قانوناً بنية خاصة هى إئتواء إزهاق الروح وهى تختلف عن القصد الجنائى العام الذى يتطلبه القانون فى سائر الجرائم العمدية، فإنه يجب على الحكم الصادر بالإدانة فى هذه النية وبيان توافرها بأدلة سائغة.

الطعن رقم ٤١١٢ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٥٧٤ بتاريخ ١٩٨٨/٤/١٢

لما كانت نية القتل قد تتوافر أثر مشادة وقتية، فإنه لا محل للنمى على الحكم بقالة التناقض بين ما أثبتته من توافر نية القتل لدى الطاعن، وبين ما قاله فى معرض نفيه لظرف سبق الإصرار من أن هذه النية قد نشأت لدى الطاعن أثر المشادة التى حدثت بينه وبين الجنى عليهم.

الطعن رقم ٤٢١٤ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١١٦٧ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١

(١) من المقرر أنه لا يلزم فى الاعتراف أن يرد على الواقعة بكافة تفاصيلها بل يكفى فيه أن يرد على وقائع تستتج المحكمة منها ومن باقى عناصر الدعوى بكافة الممكنات العقلية والإستنتاجية لإتوافر الجنائى للجريمة.

(٢) لا يلزم فى الأدلة التى يعول عليها الحكم أن ينشأ كل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتهجة فى إكتمال إتساع المحكمة وإطمئنانها إلى ما إنتهت إليه.

٣) لا يلزم لصحة الحكم أن يكون الدليل الذى تستند إليه المحكمة صريحاً ومباشراً فى الدلالة وعلى ما تستخلصه المحكمة منه، بل لها أن تركز فى تكوين عقيدتها عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى واستظهار الحقائق القانونية المتصلة بها، إلى ما تخلص إليه من جماع العناصر المطروحة بطريق الاستنتاج والإستقراء وكافة الممكنات العقلية ما دام إستخلاصها سليماً لا يخرج عن الإقتضاء العقلى والمنطقى.

٤) لما كان الحكم المطعون فيه عرض لأدلة الدعوى التى إستند إليها فى قضائه، وحصل إعراف الطاعن الأول بما مؤداه أن الجنى عليه - فى الدعوى الماثلة - قتل شقيقه..... بتاريخ ١٤/٩/١٩٨٦ وبعد الإفراج عنه من محبسه إحتياطياً دأب على إثارة وإستغرازه، مما أثار حفيظته وقرر الإنتقام منه وأعد لذلك الفرض البندقية المضبوطة. وفى طريق عودة الجنى عليه من حقله أطلق عليه عياراً نارياً لم يصبه فتجمعه بإطلاق الأعيرة النارية حتى بلغ مقصده وقله أخذاً بنار شقيقه، ثم بين أقوال الشاهدين ما محصله أن لدى عودتهما من الحقل صحبه الجنى عليه يوم الحادث وعند بلوغهما حظيرة المتهم الثانى - المحكوم عليه غيابياً - والذى كان يجلس على بابها خرج الطاعنان وكان الأول منهما يحمل بندقية آلية > المضبوطة على ذمة القضية < وأطلق على الجنى عليه عياراً نارياً لم يصبه فلذا الجنى عليه بالهرب إلا أن الطاعن الأول تبعه بالمدنو خلفه ومعه الطاعن الثانى والمتهم الآخر وحق به وأصابه بعدة طلقات أجهزت عليه. وحصل شهادة رئيس مباحث المركز بما مؤداه أن تحريات السرية دللت على المتهمين قتلوا الجنى عليه ثاراً لقتل شقيق المتهمين الأول والثانى. وعلى النحو الذى شهد به الشاهد الأول.. كما أورد الحكم مضمون تقرير الصفة التشريحية وتقرير فحص السلاح. والذى جاء به أن وفاة الجنى عليه تعزى إلى الإصابات النارية الموصوفة بجثته فى وقت يعاصر تاريخ الحادث ومن الممكن حدوثها بإستعمال مثل البندقية المضبوطة والطلقات على النحو الوارد بمذكرة النيابة. وإذ كانت هذه الأدلة فى مجموعها كافية لأن تؤدى إلى ما رتبته المحكمة عليها ومنتجة فى إكتمال إقتناع المحكمة فإن هذا بحسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه وتنحسر به عن الحكم دعوى الفساد فى الإستدلال.

٥) من المقرر أنه ليس بلامم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى كما أعذت به المحكمة غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضاً يستعصى على الملاءمة والتوفيق.

٦) إن المحكمة غير ملزمة بالتحدث فى حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها.

٧) إن جسم الإنسان بطبيعته متحرك ولا يتخذ وضعاً ثابتاً وقت الإعتداء مما يجوز معه حدوث الإصابات بالأمم والضارب له واقف خلفه حسب الوضع الذى يكون فيه الجسم وقت الإعتداء وتقدير ذلك لا يحتاج إلى خبرة خاصة. فإنه لا يكون هناك ثمة تناقض بين ما قرره الشهود وأقره الطاعن الأول وبين تقرير الصفة التشريحية، ويكون الحكم قد خلا مما يظهر دعوى الخلاف بين الدليلين القولى والفنى فى هذا

المحصر، ويكون متى الطاعين في هذا غير سليم. ولا يعدو الطعن عليه في هذا الشأن أن يكون محاولة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين تأدياً من ذلك إلى مناقشة الصورة التي ارتسمت في وجدان قاضي الموضوع بالدليل الصحيح وهو ما لا يقبل لدى محكمة النقض.

٨) لما كان من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التديلية لتقرير الأخير شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة، وهي غير ملزمة من بعد بإجابة طلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته، ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها حاجة إلى اتخاذ هذا الإجراء، وكانت المحكمة قد أقامت قضاءها على ما إقتضت به مما حواه تقرير الصفة التشريحية بما لا يتعارض مع إقرار الطاعن الأول وأقوال الشهود، فلا تشرب على المحكمة إن هي ألغيت عن طلب دعوة الطبيب الشرعي لتحقيق دفاع الطاعين المبني على المنازعة في صورة الواقعة ما دام أنه غير منتج في نفس التهمة عنهما ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بقالة الإخلال بحق الدفاع لهذا السبب في غير محله.

٩) من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتحويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع لتزله النزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه، فلها أن تأخذ بشهادة الشاهد ولو كانت بينه وبين التهم خصومة قائمة، كما أن قرابة الشاهد للمجنى عليه لا تمنع من الأخذ بأقواله متى إقتضت المحكمة بصدقها.

١٠) لما كان ما يثيره الطاعنان من تشكيك في أقوال شاهدي الإثبات الأولين لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية والجدل في تقدير الدليل وفي سلطة المحكمة في إسقاط معتقدها مما لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض.

١١) لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى بأن طلب ضم قضية بقصد إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي إطمأنت إليها المحكمة - وهو طلب لا يتجه مباشرة إلى نفي الفعل المكون للجريمة، فلا على المحكمة أن هي أعرضت عنه وألغيت عن إجابته، وهو لا يستلزم منها عند رفضه ردّاً صريحاً، وكان البين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعنين طلب ضم القضية رقم..... جنابات السنطة وأشار في مرافعته إلى أن القصد من ذلك هو وقوف المحكمة على إبعاد الخصومة بين المجنى عليه والشاهدين وبين الطاعنين والمحكوم عليه الآخر، فإنه فضلاً عن أن المحكمة لم تفتت إليه وكان من بين العناصر التي كوتت منها عقيدتها في الدعوى وحصلته في بيانها لواقعها وأوردته ضمن إقرار الطاعن الأول الممول عليه في قضائها، فإن القصد منه ليس سوى إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي إطمأنت إليها المحكمة، ومن

ثم لا يحق للطاعين - من بعد - إثارة دعوى القصور والإخلال بحق الدفاع لانتهاك المحكمة عن طلب ضم هذه القضية.

(١٢) من المقرر أن قصد القتل أمر عفي لا يدرك بالحقس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتها الجاني وتتم عما يضره في نفسه فإن إستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية، وإذا كان ما أورده الحكم على النحو المتقدم كافياً وسائفاً في التدليل على ثبوت نية القتل لدى الطاعين، وهو ما يتحسر به عن الحكم قالة القصور في البيان في هذا الصدد.

(١٣) من المقرر أنه يتعين لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً محدداً مبنياً به ما يرمى إليه مقدمه حتى يتضح مدى أهميته في الدعوى المطروحة وكونه منتجاً مما تلتزم بحكمة الموضوع بالتصدي له إيراداً له ورداً عليه.

(١٤) من المقرر أن مجرد إثبات سبق الإصرار على المتهمين يلزم عنه الإشواك بالإتفاق بالنسبة لمن لم يقارف الجريمة بنفسه من المصيرين عليها وليست المحكمة ملزمة ببيان وقائع خاصة لإفادة الإتفاق غير ما تبينه من الوقائع المقيدة لسبق الإصرار.

(١٥) إذ كان الحكم قد أثبت تصميم المتهمين على قتل المجنى عليه، فإن ذلك يوجب تضامناً في المسؤولية يستوى في ذلك أن يكون الفعل الذي قاربه كل منهم محدداً بالذات أم غير محدد، وبصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل في النتيجة المروبة عليه، هذا إلى أن ما أثبتته المحكمة كاف بذاته للتدليل على إتفاق الطاعن الثاني مع الطاعن الأول على قتل المجنى عليه من معينه في الزمان والمكان ونوع الصلة بينهما وصدور الجريمة عن باعث واحد وإتجاههما وجهة واحدة في تنفيذها وأن كلاً منهما قصد قصد الآخر في إيقاعها، بالإضافة إلى وحدة الحق المعتدى عليه، ومن ثم يصح طبقاً للمادة ٣٩ من قانون العقوبات اعتبار الطاعن - الثاني - فاعلاً أصلياً في جريمة القتل التي وقعت تنفيذاً لذلك التصميم أو هذا الإتفاق، ويكون النعي على الحكم بالقصور في هذا الصدد في غير محله.

(١٦) لما كان من المقرر أن الطلب الذي تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يقرع سمع المحكمة ويشتمل على بيان ما يرمى إليه به، ويصر عليه مقدمه في طلباته الختامية، وإذا كان البين من محضر جلسة المرافعة الأخيرة أن الدفاع عن الطاعين وإن أشار في مرافعته إلى شخصين كان يجب أن يقدم أولهما كشاهد وإن الثاني لم يحضر للإدلاء بشهادته، إلا أنه لم يتمسك بطلب سماعهما في طلباته الختامية فليس له من بعد أن ينعي على المحكمة، عدم إجابته إلى هذا الطلب أو الرد عليه، هذا إلى أنه يفرض إصرار الطاعين على طلب سماع شاعدي النفي في ختام مرافعته، فإنه لا جناح على المحكمة إن هي أعرضت عن هذا الطلب ما دام الطاعنان لم يتبعا الطريق الذي رسمه قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ١٧٠



لسنة ١٩٨١ في المادة ٢١٤ مكرراً منه، بالنسبة لإعلان الشهود الذين يطلب منهم سماع شهادتهم أمام محكمة الجنايات

**\* الموضوع الفرعي : إقراران جريمة القتل عمد بأخرى :**

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٢٥ مكتب قني ٦ صفحة رقم ٧٠١ بتاريخ ١٩٥٥/٣/٢٨

إن القانون لا يشترط أن يكون قد مضى بين جناية القتل العمد والجناية الأخرى التي إقرنت بها قدر معين من الزمن ما دامت الجنايتان قد نتجتا عن أفعال متعددة تميزها بعضهما عن بعض بالقدر الذي تكون به كل منهما جريمة مستقلة.

الطعن رقم ١٧٢٣ لسنة ٣٢ مكتب قني ١٣ صفحة رقم ٥٧٠ بتاريخ ١٩٦٢/٦/٢٦

يكفي لتعليق العقاب عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ عقوبات أن يثبت الحكم إسقاط الجريمة المقرنة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما أن تكون الجنايتان قد ارتكبتا في وقت واحد أو في فترة قصيرة من الزمن، وتقدير ذلك مما يستقل به قاضي الموضوع. فتمنى قدر الحكم قيام رابطة الزمنية هذه فلا يجوز إثارة الجدل في ذلك أمام محكمة النقض. فإذا كان الثابت من وقائع الدعوى، كما أوردها الحكم المطعون فيه، أن الطاعن شرع في قتل.. بأن أطلق عليها عيارين نارين قاصداً قتلها وما أن أسرعت لنجدتها والدتها.. وشقيقتها.. حتى أطلق عليهما عدة أعيرة نارية قاصداً قتلها ففضيحا ثم أودف ذلك بقتل.. كل ذلك ثم في مسرح واحد، وقد ارتكب كل جريمة من هذه الجرائم بفعل مستقل فكونت كل منها جناية قتل قائمة بذاتها، ولما كانت جناية الشروع في القتل قد تقدمتها وقد جمعتها جميعاً رابطة الزمنية بما يتحقق به معنى الإقوان المنصوص عنه في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ عقوبات، فإن الحكم يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى.

الطعن رقم ١٢٩٧ لسنة ٣٨ مكتب قني ١٩ صفحة رقم ٩١٦ بتاريخ ١٩٦٨/١١/٤

متى كان الين من الحكم المطعون فيه أن محكمة إعادة المحاكمة سألت في حكمها المطعون فيه وهى بصدد بيانها لواقعة الدعوى أن المطعون ضدهما الأول والثاني والجنى عليه توجهاً ليلاً لسرقة أحد المحال، وكان المطعون ضده الأول يحمل سلاحاً نارياً " فرد خرطوش " وأنه والجنى عليه تقدماً إلى المحل وحاولاً فصح نافذته بينما وقف المطعون ضده الثاني يرقب الطريق وعندما شعر بهم صاحب المحل وأطل عليهم من النافذة منعفاً إياهم، أطلق عليه المطعون ضده الأول عياراً نارياً من السلاح الناري بقصد قتله فأعطاه وأصاب الجنى عليه وأودى بحياته، ثم حصلت المحكمة أقوال المطعون ضده الثاني بما يفيد إقراره بأنه أثناء سيره مع المطعون ضده الأول والجنى عليه شعر باتفاقهم على ارتكاب جريمة سرقة ثم خلصت المحكمة إلى

عدم مساءلة المظنون ضده الثانى وبرأئته مما أسند إليه لعدم مقارفته أى فعل من الأفعال المكونة للجريمة وإطمئنانها منها لتصويره وأن نيته لم تكن قد إنقضت مع المظنون ضده الأول وانجس على ارتكاب جناية السرقة. وإذا كان هذا الاستخلاص ينسب بذاته عن أن المحكمة كانت على بينة من أن المظنون ضده الثانى لم يكن مساهماً فى ارتكاب الجريمة سواء بطريق الإضواء أو كفاعل أصلى، فإن الحكم المظنون فيه لا يكون قد جانب صحيح القانون حين انتهى إلى تبرئة ذلك المظنون ضده. ومن ثم فإن ما تشير النيابة العامة من أن الحكم المظنون فيه فاته مساءلة المظنون ضده الثانى طبقاً لنص المادة ٤٣ من قانون العقوبات على اعتبار أن جناية القتل كانت نتيجة متوقعة لجناية الشروع فى السرقة مع حمل سلاح النى قصد ارتكابها، يكون غير سديد.

الظعن رقم ٦٤٥ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٥١٣ بتاريخ ١٥/٦/١٩٧٥

إذا كانت العقوبة الموقعة على الطاعين - وهى الأشغال الشاقة المؤبدة - تدخل فى حدود المقررة لجناية القتل العمد مجردة من أى ظروف مشددة، فإنه لا يكون لهم مصلحة فيما اتهموه من قصور الحكم فى استظهار ظرفى سبق الإصرار والرصد.

الظعن رقم ٣٦١ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٠٦٥ بتاريخ ٤/١٢/١٩٨٠

يكفى لتعليق العقاب عملاً بالمادة ٢/٢٣٤ عقوبات أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقررة عن جناية القتل وتميزها عنها وقام المصاحبة الزمنية بينهما بأن تكون الجنايتان قد ارتكبتا فى وقت واحد وفى قوة قصيرة من الزمن وتقدير ذلك مما يستلزم به قاضى الموضوع.

الظعن رقم ١١٢٤ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٤٥ بتاريخ ٢٠/٤/١٩٤٢

إن كل ما تشترطه الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات هو أن تكون الجناية الأخرى مستقلة عن جناية القتل ولا يكونهما فعل واحد. وإذا فلا يجب أن يكون قد مضى بين وقوع كل من الجنايتين فترة محددة من الزمن. على أن هذه الفقرة صريحة فى تعليق العقاب عندما تكون الجناية الثانية مقرنة بالأولى، وهذا يدل على أنه يصح ألا يكون بين الجنايتين زمن مذكور.

الظعن رقم ١٧٥٤ لسنة ٤٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣٦ بتاريخ ٢٢/١١/١٩٢٨

إن الشارع فى الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ عقوبات قصد بربط جناية القتل العمد بجناية أخرى تقارنها أو تتلوها أو تسبقها أن ينزل هذه الجناية الأخرى منزلة الظرف المشدد لجريمة القتل المذكورة. ولما كان لا مانع يمنع من أن يكون لجناية القتل العمد المقررة بظرف مشدد شروع يعاقب عليه القانون وجب تطبيق هذه

الفقرة على الشروع في القتل العمد إذا إقترنت به أو سبقته أو تلته جناية أخرى ولو كانت هذه الجناية الأخرى شروعا في قتل كذلك.

**\* الموضوع الفرعي : الإشتراك في جريمة القتل عمد :**

الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٢١ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٩٢٦ بتاريخ ١٩٥١/٤/٩

يكفي لإعتبار التهمين لفاعلين أصليين أن يكونا قد إتفقا على ارتكاب القتل وعملا على تنفيذه فأصابه أحدهما الإصابة القاتلة وإرتكب الآخر فعلا من الأفعال التي يصح عدنها شروعا في القتل ولو لم يساهم بفعل في الإصابة التي سببت القتل.

الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ٧٩٧ بتاريخ ١٩٥٢/٤/٨

ما دام الطاعن وزميله قد إتفقا على ارتكاب جريمة القتل وساهم كلاهما فيها بإطلاق النار على المجنى عليه فإن إدانة الطاعن باعتباره لفاعلا في جريمة القتل تكون صحيحة حتى ولو كانت وفاة المجنى عليه لم تحدث من الأعيرة النارية التي أطلقها هو بل حدثت من العياران التي أطلقها زميله.

الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ١٠٠٥ بتاريخ ١٩٥٢/٥/٢٧

متى كان الطابت أن الطاعن ومن معه قد إتفقوا على قتل المجنى عليه لدى رؤية فريق منهم له بالسوق أخذوا بالنار القائم بين العائلتين وأن الجميع قد ساهموا في إقواف الجرم واستمر الطاعن يواصل إعتداده حتى خر المجنى عليه قتيلا تنفيذا لهذا الإتفاق فإن الطاعن يكون لفاعلا في جريمة القتل سواء أكان ارتكب الفعل الذي أدى إلى الوفاة وحده أو كانت الوفاة لم تحدث بفعله منفردا بل نشأت عنه وعن أفعال واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه.

الطعن رقم ١٠١٤ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٣٣٢ بتاريخ ١٩٥٣/١/١

ما دام الحكم قد أثبت أن المتهمين قد إتفقا على إغتيال المجنى عليه وإن كلا منهما قد ساهم في تنفيذ الجريمة، فإن مساءلتهما معا عن جريمة القتل العمد تكون صحيحة، ولا يفي من ذلك أن تكون إحدى الضريبتين هي التي أحدثت الوفاة.

الطعن رقم ٧٩١ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ١٤٦٦ بتاريخ ١٩٥٥/١٢/١٢

مجرد توافق المتهمين على القتل لا يربط في صحيح القانون تضامنا بينهم في المسؤولية الجنائية، بل يجعل كلا منهم مسئولا عن نتيجة الفعل الذي ارتكبه.

الطعن رقم ٧٩٩ لسنة ٢٥ مكتب قني ٧ صفحة رقم ٧٧ بتاريخ ١٩٥٦/١/٢٥

تضامن المتهمين في المسؤولية الجنائية عن جريمة القتل لا يترتب في تصحيح القانون ما لم يثبت إتفاقهما معاً على ارتكاب هذه الجريمة.

الطعن رقم ٣٧٨ لسنة ٣١ مكتب قني ١٢ صفحة رقم ٦٣٨ بتاريخ ١٩٦١/٦/٥

إذا كان الثابت أن المتهمين قد إتفقا على سرقة القطن الذي كان اجنبي عليه قائماً بحراسته، فلما إعرض ووقف حائلاً دون تمكيبهما من إعتلاسه، أمسك به المتهم الثاني لشل مقاومته وطعنه الآخر بسكين، فإن ذلك لما يصح معه قانوناً وصف المتهم الثاني بأنه فاعل أصلي ما دام أنه تداعل تداعلاً مباشراً في تنفيذ جريمة الشروع في القتل لما عناه الشارع في الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات، لأن كلا منهما قد أتى عمداً عملاً من الأعمال المكونة للجريمة.

الطعن رقم ١٦٢٥ لسنة ٣١ مكتب قني ١٢ صفحة رقم ٩٣١ بتاريخ ١٩٦١/١١/٢٨

لا تعارض بين ما قاله الحكم حين نفي قيام ظرف سبق الإصرار في حق المتهمين وبين ثبوت إتفاقهما على الإعتداء على اجنبي عليه وظهورهما سوياً على مسرح الجريمة وقت ارتكابها وإسهامهما في الإعتداء على اجنبي عليه - فإذا ما أخذت المحكمة المتهمين عن النتيجة التي لحقت باجنبي عليه تنفيذاً لهذا الإتفاق دون تحديد محدث الإصابات التي أدت إلى وفاته، بناء على أن تدبيرهما قد أنتج النتيجة التي قصدوا إحداثها وهي الوفاة، فلا تثريب عليهما في ذلك.

الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٣٨ مكتب قني ١٩ صفحة رقم ٧٥٠ بتاريخ ١٩٦٨/٦/٢٤

البين من نص المادة ٣٩ من قانون العقوبات في صريح لفظه وواضح دلالتيه، ومن الأعمال التحضيرية المصاحبة له ومن المصدر التشريعي الذي إستمد منه وهو المادة ٣٧ من القانون المندي أن الفاعل إما أن ينفرد بجريمته أو يسهم معه غيره في ارتكابها، فإذا أسهم فلما أن يصدق على فعله وحده وصف الجريمة التامة وإما أن يأتي عمداً عملاً تنفيذياً فيها إذا كانت الجريمة تتركب من جملة أفعال سواء بمحسب طبيعتها أو طبقاً لخطة تنفيذها، وحينئذ يكون فاعلاً مع غيره إذا صحت لدية نية التدخل في ارتكابها ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده، بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها عرف أو لم يعرف إعتباراً بأن الفاعل مع غيره هو بالضرورة شريك يجب أن يتوافر لديه على الأقل ما يتوافر لدى الشريك من قصد المساهمة في الجريمة وإلا فلا يسأل إلا عن فعله وحده.

الطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٤٦٧ بتاريخ ١٩٣٧/٢/٢٩

إذا بين الحكم الصادر في جريمة القتل العمد بدون سبق إصرار ما يفهم منه أن الموت كان نتيجة لفعل كل من المتهمين فيكون هذا الحكم قد أصاب إذا هو إعتير كلاً من هذين المتهمين فاعلاً أصلياً. ولا يصح الطعن في هذا الحكم بزعم أنه لم يبين ما هو مسند إلى كل من المتهمين على حدثه من الأفعال التي جعلته مسئولاً على إفراد عن جريمة القتل العمد ما دام الفعل الذي قاربه كل منهما على إفراد كان من شأنه أن يحدث الموت.

الطعن رقم ١٩٩٧ لسنة ٣ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ١٩٧ بتاريخ ١٩٣٣/٦/١٩

إذا نقل الحكم عن الكشف الطبي والصفة التشريعية أن بالجنى عليه عدة جروح نارية أصابته من رش ثلاثة أعيرة، وأن سبب الوفاة هو هبوط القلب من النزيف، ثم إعتير المتهم وزميله المجهول فاعلين أصليين، فما نقله الحكم لا يمكن تخريبه على أنه قرر أن الوفاة كانت نتيجة عيار نارى واحد، بل المستفاد أن الوفاة كانت نتيجة هبوط القلب الناشئ عن النزيف الذى سببه الجروح العديدة الناشئة عن الأعيرة النارية الثلاثة التى أطلقها عليه المتهم وزميله المجهول، فلا وجه بعد ذلك للإعراض على ما قرره الحكم من إعتبار الطاعن وزميله فاعلين أصليين ما دام كل منهما قد أتى عملاً من الأعمال التى سببت النزيف فهبوط القلب وأحدثت الوفاة في النهاية.

الطعن رقم ١٥٩٨ لسنة ٨ مجموعة عمر ٢٤ صفحة رقم ٣١٨ بتاريخ ١٩٣٨/١١/٧

مضى كان الثابت بالحكم أن كلا من المتهمين قد ضرب القتل، وأن ضربته ساهمت في الوفاة، كان كل منهم مسئولاً عن الوفاة ولو كانت الضربة الحاصلة منه ليست بذاتها قاتلة. فإذا كان كل منهم قد قصد القتل فإنه يعد مسئولاً عن جناية القتل العمد ولو لم يكن بينه وبين زملائه اتفاق على القتل.

الطعن رقم ١٩٠٤ لسنة ٨ مجموعة عمر ٢٤ صفحة رقم ٤٢٣ بتاريخ ١٩٣٩/١/٩

الإشراك في جناية القتل سواء أكان بطريق الاتفاق أم بغيره قد يكون وليد اللحظة التى تلاها وقوع الجريمة ولا يتحتم أن يكون وليد سبق الإصرار. فلا تعارض إذن بين ما يقول به الحكم من إنتفاء سبق الإصرار لدى المتهمين على مقارفة الجريمة وقوله إنهم جميعاً إنتسروا قتل الجنى عليه فجأة عندما رأوه يمر عليهم، واتفقوا على ذلك في هذه اللحظة ذاتها.

الطعن رقم ٢١١٧ لسنة ٨ مجموعة عمر ٢٤ صفحة رقم ٤٣٣ بتاريخ ١٩٣٩/١/٢٣

إذا كانت الوقائع التى أوردتها الحكم بإدانة المتهمين في جناية القتل العمد المقرون بظرف من الظروف المشددة التى أوردتها القانون لا تؤدي إلى نسبة وفاة الجنى عليه لفعل جنائى ماضى وقع من واحد منهم

معين بالذات، وكانت الإدانة قد بنيت على أساس توافر ظرفي سبق الإصرار والوصد لديهم، فذلك يقتضي قانوناً باعتبار كل من المتهمين مجرد شريك في القتل بطريق الإقتاف والمساعدة لفاعل أصلي مجهول من بينهم. فإذا كان الحكم قد اعتبر المتهمين جميعاً فاعلين أصليين في هذه الجناية فإنه يكون قد أعطى في هذا الاعتبار. ولكن إذا كان هذا الحكم مع ذلك لم يقض على المتهمين إلا بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة وهي العقوبة المقررة لجناية الإشتراك في القتل لظروفها فعلاً والتي كان يجب توقيع العقوبة على أساسها فتكون مصلحتهم في التمسك بالخطأ الذي وقع فيه الحكم بشأن الوصف القانوني للفعل الجنائي الذي وقع منهم منطوية.

#### الطعن رقم ٦٣٢ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٤٤ بتاريخ ١٩٣٩/٥/٨

- إذا أدين الحكم المتهمين في جناية قتل على أساس أن كلا منهم مجرد شريك لفاعل أصلي من بينهم بسبب تعلم معرفة الفعل الذي قام به كل منهم في تنفيذ الجريمة التي إنفقوا على إرتكابها فكيفي أن يبين الحكم وقوع الجناية منهم وطريقة إشتراكهم فيها على الصورة المذكورة دون حاجة به إلى بيان الأعمال التي قام بها كل منهم بالذات في تنفيذها.

- يشترط لعقاب الشريك في جناية القتل العمد ثبوت علمه بها وقت مقارفته لفعل الإشتراك.

#### الطعن رقم ١٩١٦ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٥٩ بتاريخ ١٩٤٢/١٢/١٤

إنه وإن كان صحيحاً أنه لا يشترط في القانون إعتبار المتهمين فاعلين لجناية القتل أو الشروع فيه أن يكون كل منهم ساهم بفعل منه في الإصابة التي سببت القتل، بل يكفي أن يكونوا قد إنفقوا على إرتكابها وعملوا على تنفيذها فارتكب كل منهم فعلاً من الأفعال التي يصح عدّها شروعاً فيها، إلا أنه لا يكفي لإعتبار المتهمين فاعلين أن يكون الحكم قد إستظهر توافر سبق الإصرار لديهم، وإتفاقهم على إرتكاب الجرائم التي وقعت، وأن كلاً منهم وقع منه فعل أو أفعال مادية في سبيل تنفيذ مقصدهم إذا كانت الوقائع التي أوردتها غير قاطعة في أن كل واحد منهم قد باشر بنفسه فعلاً يمكن وصفه في القانون بأنه شروع. فإذا كانت الوقائع التي أثبتتها الحكم لا تنفي إحتمال أن العياران التي أطلقها أحد المتهمين لم تعصب أحد القتيلين إلا بعد وفاته ولم تطلق صوب القتل الآخر ولا صوب الجاني عليه الذي لم يقتل، مما لا يصح معه إعتبار إطلاقها بالنسبة إليه شروعاً في قتل لإصابته ميتاً وعدم تصويبها إلى حى فإنه، مع هذا الإحتمال الذي يجب حتماً أن يستفيد منه المتهمون إلا شركاء لفاعل غير معين من بينهم في الجرائم التي وقعت. على أنه ليس هؤلاء المتهمين أن يتوصلوا بهذا الخطأ لطلب نقض الحكم بمقولة إن المحكمة وهي تقدر العقوبة كانت تحت تأثير الوصف القانوني الذي وصفت فعلتهم به. وذلك لأن تقدير المحكمة لعوامل الرأفة

مداره ذات الواقعة الجنائية التي قارفها المتهم، وما أحاط بها من ظروف وملابسات، لا الوصف القانوني للواقعة. فلو أن المحكمة كانت أرادت أن تنزل بالعقوبة إلى الأقل من الأشغال الشاقة المؤبدة التي أوقعتها على المتهمين لكان في وسعها، حتى مع الوصف الخاطئ الذي إرثته، أن تنزل إلى الأشغال الشاقة المؤقتة وفقاً للحدود المبينة في المادة ١٧ ع. أما وهي قد أوقعت عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة، فإنها تكون قد رأت أن هذه العقوبة - لا الأقل منها - هي المناسبة لواقعة الدعوى بغض النظر عن وصفها القانوني. إنما يكون التمسك بهذا الخطأ جائزاً في حالة نزول المحكمة بالعقاب إلى أقل عقوبة يسمح بها القانون، إذ عندئذ تقوم الشبهة في أن الوصف القانوني الخاطئ هو الذي منع المحكمة من النزول إلى عقوبة أقل من التي أوقعتها فعلاً، ويصح بناء على ذلك القول بأن للمحكوم عليه مصلحة في إعادة النظر في تقدير العقوبة على أساس الوصف الصحيح.

#### الطعن رقم ١٩٤٨ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٦٥ بتاريخ ١٤/١٢/١٩٤٢

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم وآخر غير معلوم أطلقا، بقصد القتل وبناء على إصرار سابق أربع رصاصات على الجني عليه فأصابته فمات، فإن كلا منهما يكون، على مقتضى المادة ٣٩ ع، فاعلاً للقتل، سواء أكان الفعل الذي تسببت عنه الوفاة قد وقع من المتهم أو من زميله.

#### الطعن رقم ١١٢٠ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٧٣٠ بتاريخ ٤/٦/١٩٤٥

٤) إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهمين إتفقا على قتل الجني عليه فلما أبصره قادماً في الطريق إنقضا عليه، وحسبه أحدهما بالمصا، وأطلق عليه الآخر عياراً نارياً أصابه فوفى من هذه الإصابة، فإن العارِب بالمصا يكون هو أيضاً فاعلاً في جناية قتل الجني عليه ولو أن الوفاة لم تحدث من الضرب الذي أوقعه.

٢) متى كان الحكم قد أودع قلم الكتاب موقفاً عليه قبل إنقضاء الثلاثين يوماً على النطق به فلا يصح طلب إبطاله بمقولة إن هذا الإيداع إنما كان بعد إنتهاء الموظفين من عملهم وإنصرالهم من المحكمة في اليوم الثلاثين. فإن ذلك لا تأثير له، إذ إقتال قلم الكتاب أو عدم إقتاله لا يهم البحث فيه إلا إذا كان الإجراء المطلوب عمله في قلم الكتاب لم يتم. أما إذا كان قد تم بالفعل فلا يهم إذا كان تمامه حصل في الوقت المقرر لعمل الموظفين في مكاتبتهم أو بعده، لأن نظام تقرير أوقات لعمل الموظفين ليس معناه بالبداهة منعهم من العمل في غير الأوقات المقررة بل معناه فقط عدم إلزامهم بأن يعملوا في غير تلك الأوقات.

الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٥٣٧ بتاريخ ١٩٤٨/٤/٦  
ما دام الحكم قد عاقب المتهم على الإشتراك في الشروع في القتل على أساس أن القتل كان نتيجة محتملة لإضافة مع آخرين على إرتكاب السرقة بطرولها التي وقعت فيها، لا على أساس الإلتحاق على القتل مباشرة، فلا يقبل النعي عليه أنه لم يقم الدليل على إلتحاق المتهمين على القتل.

الطعن رقم ٩٨١ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٥٠ بتاريخ ١٩٢٩/٣/٢٨  
إذا ظهر من أوراق الدعوى أن القتل لم يحصل إلا من عيار واحد وقضت المحكمة بالعقوبة ضد إثنين دون أن تبين من منهما هو الفاعل الأصلي ومن هو الشريك ولم يظهر من الحكم إن كان كلا المتهمين حاضرين وقت الحادثة أم أحدهما فقط كان الحكم معيلاً لعدم بيانه الواقعة بياناً كافياً ووجب نقضه بالنسبة للإثنين إذ أن عقوبة الشريك في جناية القتل العمد مع سبق الإصرار تختلف قانوناً عن عقوبة الفاعل الأصلي.

الطعن رقم ٢٠٩٠ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣٤٧ بتاريخ ١٩٢٩/١٠/١٠  
إذا ثبت على متهمين بالقتل إلتحاقهم على إرتكابهم وإصرارهم عليه فهم جميعاً مسئولون عنه. ومتى ثبت ذلك بالحكم فلا وجه للطعن عليه بقصوره عن بيان الإصابات التي وقعت من كل منهم والميت منها وغير الميت.

الطعن رقم ١٨٦٠ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ١٣٤ بتاريخ ١٩٣٠/١٢/٤  
إذا كانت الوقائع الثابتة في الحكم لا تدل على أن المتهم إرتكب عملاً من الأعمال المكونة للشروع في القتل وإنما تدل على أنه هو صاحب المصلحة في الجريمة وأنه كان مسرراً للضحية في نفسه لإستعانة بآخرين على إرتكابها وأنه مر قبيل الحادثة مع أحد الفاعلين الأصليين فإن هذا البيان دال على الإشتراك في إرتكاب الجريمة بطريق الإلتحاق وعلى أن الجريمة قد وقعت بناء على هذا الإلتحاق. فإذا كانت المحكمة مع ذلك قد اعتبرت المتهم فاعلاً أصلياً وحكمت عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة طبقاً للمواد ٤٥ و ٤٦ و ١٩٤ و ١٧ من قانون العقوبات تعين على محكمة النقض أن تصحح هذا الحكم وتعبر المتهم شريكاً بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١٩٤ و ١٩٩ ع وتعامله بالمادة ١٧ التي طبقها محكمة الموضوع وتجعل العقوبة السجن فقط دون الأشغال الشاقة.

الطعن رقم ٣٦٥ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢٤٢ بتاريخ ١٩٣١/١/٢٢  
يجب على المحكمة في حق من تريد إعتباره فاعلاً أصلياً في جريمة القتل العمد أن تبين أنه قد إلتزم في الواقع فعلاً مادياً من الأفعال المادية الداخلة في تكوين الجريمة وإلا فإنه قد لا يكون إلا مجرد شريك. فإذا اتهم متهمان بأن كلا منهما أطلق عياراً نارياً على المني عليه وأثبت الكشف الطبي أن الوفاة حصلت من



مقلوف واحد ولم يبين أى مقلوف من الإثنين هو الذى تسبب عنه القتل فمن التحكم وتجاوز حد القانون إعتبارهما فاعلين أصليين مجرد أنهما كانا معاً، وأن كلا منهما أطلق عياراً نارياً وأنهما كانا مصرين على ارتكاب الجريمة، وإنما القدر المتيقن فى هذه الحالة فى حق كل من المتهمين هو أنه إتفق مع زميله على ارتكاب الجريمة وصمم كلاهما على تنفيذها فبمعين إعتبار كل منهما شريكاً لا فاعلاً أصلياً.

#### \* الموضوع الفرعى : الشروع فى جريمة القتل عدد :

الطعن رقم ٩٦١ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١٦٣ بتاريخ ١٩٥٢/١١/٢٥  
متى كان الحكم قد أثبت على الطاعين أنهما أطلقا على الجنى عليه العيارين بقصد إزهاق روحه، وأن ذلك منهما كان تنفيذاً للجريمة التى إتفقا على مقارفتها بقصد الوصول إلى النتيجة التى أرادها، أى أنهما قصدا بما إقرفاه ارتكاب الجريمة كاملة - فإن هذا يكفى لقيام الشروع فى القتل ولا يكون هناك محل لما يشوه الطاعنان من جدل حول السبب الذى من أجله غاب أثر الجريمة، وما إذا كان هو مداركة الجنى عليه بالملاج كما قال أو عدم إحكام الرماية كما يقول الطاعنان، إذ أنهما لا يدعيان أن عدم تمام الجريمة يرجع إلى عدولهما باختيارهما عن إتمامها وأنهما تمسكاً بذلك أمام محكمة الموضوع.

الطعن رقم ١٩٠٨ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٧١٣ بتاريخ ١٩٦٢/١١/٦  
إذا كانت النية العامة قد أسندت للطاعين أنهما شرعاً فى قتل الجنى عليهما بسلاحين كانا يحملانهما وكان الحكم المطعون فيه قد أستبعد نية القتل لعدم إقتناعه بواقفها وانتهى إلى إعتبار الحادث جنحة منطبعة على المادة ١/٢٤٢ عقوبات وجناية إحراز سلاح، وطبق المادة ٣٢ عقوبات فلقضى بعقوبة الجريمة الأشد وهى العقوبة المقررة لجريمة إحراز السلاح والذخيرة، وكان الحكم لم يسند إلى الطاعين إحراز السلاح المضبوطين وإنما أسند إلى كل منهما إحراز السلاح والطلقة اللذين إستعملهما فى الحادث وإعتمد فى ذلك على أقوال الجنى عليهما وما أسفر عنه التقرير الطبى من أن إصابة كل منهما حدثت من عيار نارى معمر بالرأس مما يلزم عند إحرازهما للأسلحة النارية التى أحدثت هذه الإصابات ولذخائرها، وهو لم يعرض السلاحين المضبوطين إلا بصدد القضاء بمصادرتهما عملاً بنص المادة ٣٠ عقوبات، فإن النى على الحكم بالفساد بمصادرتهما عملاً بنص المادة ٣٠ عقوبات فإن النى على الحكم بالفساد فى الإستدلال يكون فى غير محله.

الطعن رقم ٢٤٢١ لسنة ٢ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٤٥ بتاريخ ١٩٣٧/١٢/٥  
لا أهمية لعدم بيان السبب الذى حال دون إتمام الجريمة فى تهمة الشروع فى القتل، ما دام سياق الحكم يفهم منه هذا السبب.

الطعن رقم ٩٩٩ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣٠٩ بتاريخ ١٦/٤/١٩٣٤

إذا تحقق محكمة الموضوع أن المبادرة بملاحقة الجنى عليه مما أصابه من جروح قصد بها الجاني قتله قد أنتقلته من محالب الموت فذلك نتيجة خارجة عن إرادة الجاني غيبة أمله فيما أراد إيقافه. ولا ريب في أن ما ارتكبه يكون شروعاً في قتل.

الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٩٢ بتاريخ ١٧/٦/١٩٣٥

إن تقدير كون الأسباب التي من أجلها تم الجريمة، هي إرادة أم خارجة عن إرادة الجاني، هو أمر متعلق بالواقع يفصل فيه قاضي الموضوع بغير رقابة عليه من محكمة النقض. فإذا كان الثابت بالحكم أن الجاني عزم على قتل الجنى عليه وهو نائم، فوضع كمية من مادة السيترو على فراشه ثم أشعل ورقة بقصد إلقائها على القرائش لإشعال الغاز فيه، وإستيقظ الجنى عليه على أثر ذلك فاطفأ الجاني النار وهرب وقدرت محكمة الموضوع أن عدول الجاني عن إنجام جرمته لم يكن إرادياً بل كان لسبب خارج عن إرادته وهو إستيقاظ الجنى عليه وغشية الجاني من ضبطه متلبساً بجرمته، فذلك تقدير موضوعي مقبول عقلاً ولا معيب عليه شكمة النقض.

الطعن رقم ٨٦٨ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٦٥ بتاريخ ١٢/٤/١٩٣٧

إن بيان ركن العمد في جرائم الشروع في القتل أمر واجب، وإغفاله يقتضى نقض الحكم.

الطعن رقم ١٦١٠ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٠٦ بتاريخ ٣١/١٠/١٩٣٨

إذا كان الثابت بالحكم أن المتهمين ارتكبوا جريمة الشروع في قتل الجنى عليه بإطلاق أعيرة نارية أصابته وأنهم في الوقت نفسه ارتكبوا جريمة سرقة أمتعة ليلاً، فليس للمتهمين أن يعيوا الحكم بزعم أن ما وقع منهم لا يكون إلا جريمة واحدة هي جريمة السرقة الإكراه بالأسباب النارية التي أحدثوها بالجنى عليه، لأن المحكمة، وقد إستبعدت ظرف الإكراه ولم تحاسبهم عليه في جريمة السرقة على أساس أن الفعل المكون له يكون في الوقت ذاته فعل الشروع في القتل الذي أدانته في، لا تكون قد أخطأت في اعتبار الجنايتين اللتين ألتصهما على المتهمين مستقلين لأنهما كذلك في الواقع.

الطعن رقم ٦٣ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٩٨ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٣٨

لا تعتبر الجريمة مستحيلة إلا إذا لم يكن في الإمكان تحقيقها مطلقاً كان تكون الوسيلة التي أستخدمت في ارتكابها غير صالحة بالمرّة لما أعدت له. أما إذا كانت الوسيلة بطبيعتها تصلح لذلك ولكن الجريمة لم تتحقق بسبب ظرف آخر خارج عن إرادة الجاني فلا يصح القول باستحالة الجريمة. فمتى ثبت أن المتهم وضع مادة سلفات النحاس في الماء المد لشرب غريمه متعمداً قتله بها ولم يتم له مقصده، فإن فعله هذا يكون

شروعاً في قتل بالسـم. وذلك لأن سلفات النحاس من المواد السامة التي قد تحدث الوفاة. أما مجرد كونها مما يتندر حدوث الوفاة به لما تحدثه من قىء يطردها من جوف من شربها، فلا يفيد إستحالة إرتكاب الجريمة بها لأنه ظرف خارج عن إرادة الجاني قد يحول دون إتمامها.

#### الطعن رقم ١٦٨٥ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٠ بتاريخ ١٩٣٩/١٢/٢٥

إذا كان السلاح صالحاً بطبيعته لإحداث النتيجة التي قصدها المتهم من إستعماله وهي قتل الجنى عليه فإن عدم تحقق هذا المقصد - إذا كان لأسباب خارجة عن إرادة المتهم - لا يكون به الفعل جريمة مستحيلة بل هو جريمة خاتبة. فإطلاق الرصاص على سيارة بقصد قتل من فيها، وعدم تمام هذه الجريمة بسبب أن السيارة كانت مسرعة في سيرها ومغلقة نوافذها هو شروع في قتل بحسب نص المادة ٤٥ من قانون العقوبات.

#### الطعن رقم ١٠٣٤ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٧٢٦ بتاريخ ١٩٤٥/٦/٤

إن تقدير العوامل التي أدت إلى وقف الفعل الجنائي أو خيبة أثره متعلق بالوقائع ولا رقابة فيه حكمية النقض على قاضي الموضوع. فإذا كانت المحكمة قد إستخلصت من القرائن وسائر أدلة الثبوت في الدعوى أن المتهم وزميلة أطلقا على الجنى عليهما عدة نارية بقصد قتلها ولكن قصدهما خاب لظرف خارج عن إرادتهما، وهو عدم إحكام الرماية، فإنها بذلك تكون قد فصلت في أمر موضوعي لا معقب عليها فيه.

#### الطعن رقم ٢١٢٤ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣٥٣ بتاريخ ١٩٢٩/١٠/١٧

إذا كانت المحكمة في حادثة شروع في قتل قد وجهت الواقعة التوجيه الذي إقتضت بصحته وجزمت من الوقائع الثابتة أمامها أن المتهمين أطلقا عيارين على الجنى عليه أصابه أحدهما وأن إطلاقهما العيارين كان منهما بقصد القتل وسبق إصرار ثم حكمت بالعقوبة بناء على ذلك وذكرت في حكمها أن لا داعي لمعرفة صاحب العيار الصائب ما دامت نية القتل مع سبق الإصرار كانت قائمة عندهما كان حكمها هذا صحيحاً قانوناً.

#### الطعن رقم ١٨١٤ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٥٣١ بتاريخ ١٩٣٢/٥/١٦

إذا تعمد شخص قتل شخص آخر مستعملاً لذلك بندقية وهو يعتقد صلاحيتها لإخراج مقلولها فإذا بها غير صالحة لإخراج ذلك المقلدوف فإن الحادثة تكون شروعاً في قتل ووقف الفعل فيه أو خاب أثره لأسباب خارجة عن إرادة الفاعل فهو شروع معاقب عليه قانوناً. أما القول بأن هناك إستحالة في تنفيذ الجريمة لعدم

صلاحية الآلة وأن وجود هذه الإستحالة يمتنع معه القول بالشروع فلا يؤخذ به في صدد هذه الحادثة إذ عبارة المادة ٤٥ عقوبات عامة تشملها.

الطعن رقم ١٨٥٥ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٢٤ صفحة رقم ١٣٤ بتاريخ ١٩٣٠/١٢/٤  
إن الواجب بيانه والتدليل عليه في الحكم الصادر بالعقوبة في جريمة الشروع في القتل إنما هو نية إرتكاب الجريمة التامة لا نية الشروع فيها. لأن نية الشروع في القتل نية غير مفهوم لها مدلول موضوعي ولا حكم قانوني بل لو صح تصورها وكان مدى فكر الجاني هو الإقتصار من فعلته التي يقصد بها القتل أن تقف عند حد الشروع فيه لما كانت فعلته إلا مجرد تعمد الإيذاء بالضرب أو الجرح بحسب النتيجة الواقعية للفعل.

الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٢٤٣ بتاريخ ١٩٧٩/٢/١٢  
إن الحكم المطعون فيه وقد دان الطاعنين بجنايات قتل..... و.... والشروع في قتل..... وأعمل في حقهما المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليهما عقوبة واحدة هي العقوبة المقررة لجناية قتل..... عمداً مع سبق الإصرار التي أثبتها في حقهما باعتبارها الجريمة الأشد لأنه لا جدوى للطاعنين مما يثيرانه تبعياً للحكم في خصوص جنائبي القتل والشروع فيه.

الطعن رقم ٨٩٨٩ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٣٤٧ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢  
من المقرر أن تعمد القتل أمر داخلي متعلق بالإرادة يرجع تقديره أو عدم توافره إلى سلطة قاضي الموضوع وحرمة في تقدير الوقائع، وكان ما أورده الحكم تدليلاً على قيام نية القتل لدى الطاعن وزميله من الظروف والملاسات التي أوضحها هو دليل سائب ويكفي لإثبات توافر هذه النية، فإن ما يثيره الطاعن في شأن ذلك كله لا يكون له محل.

الطعن رقم ٣٧٨ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٦٣٨ بتاريخ ١٩٦١/٦/٥  
إذا كان الثابت أن المتهمين قد إنغفا على سرقة القطن الذي كان المجنى عليه قائماً بحراسته، فلما إعرض ووقف حائلاً دون تمكينهما من إغتسله، أمسك به المتهم الثاني لشل مقاومته وطعنه الآخر بسكين، فإن ذلك لما يصح معه قانوناً وصف المتهم الثاني بأنه فاعل أصلي ما دام أنه تدخل تداخلاً مباشراً في تنفيذ جريمة الشروع في القتل لما عناه الشارع في الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات، لأن كلا منهما قد أتى عمداً عملاً من الأعمال المكونة للجريمة.

**\* الموضوع الفرعي : الفاعل الأصلي في جريمة القتل عمد :**

**الطعن رقم ٤٦ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٨٤٦ بتاريخ ١٢/٤/١٩٥٥**

إذا إتفق منهم مع آخرين على قتل شخص وأطلق هذا المتهم أعيرة نارية لم تصب المجنى عليه الذى توفى نتيجة أعيرة أطلقها عليه الآخرون، فإن المتهم يكون مسئولاً عن جريمة قتل المجنى عليه باعتباره فاعلاً أصلياً فى حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات على ما جرى عليه قضاء محكمة النقض ذلك أن ما ساهم به من أفعال يعد من الأعمال التنفيذية فى الجريمة المذكورة.

**الطعن رقم ٨٣ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٨٥١ بتاريخ ١٢/٤/١٩٥٥**

إذا كان الحكم قد بين ما ساهم به المتهم مع آخرين من إلقاءهم على قتل المجنى عليهم وسرقة ما معهم وإصرارهم السابق على القتل وشد أزر أحدهم بوجود الباقين معه فى مكان الحادث وقت مقارفة الجرائم وإعداد الخفرة لدفن الضحايا وإهالة الزراب عليهم بعد سرقة النقود والمصوغات التى كانت معهم وإقسامها فيما بينهم، فإن الحكم إذ بين ذلك وأقام الدليل عليه يكون قد أصاب فى اعتبار ذلك المتهم فاعلاً أصلياً لا شريكاً ولو كانت وفاة المجنى عليه لم تنشأ إلا من فعل منهم آخر.

**الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٨٧٨ بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٦٨**

متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى منطق سليم وبأدلة سائدة وجود الطاعنين - معاً على مسرح الجريمة وإطلاقهم الأعيرة النارية على المجنى عليه تنغيذاً لقصدهم المشترك الذى يبرأ النية عليه فإن فى هذا ما تتحقق به مسئولية الطاعنين - جميعاً - من جناية قتل المجنى عليه عمداً كفاعلين أصليين فيها طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات يستوى فى هذا أن يكون مطلق الأعيرة التى أودت بحياة المجنى عليه معلوماً معيناً بالذات أو غير معلوم.

**الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٦٣١ بتاريخ ١٣/٥/١٩٧٣**

من المقرر قانوناً أن الفاعل إما أن ينفرد بجريمته أو يسهم معه غيره فى ارتكابها، فإذا أسهم فإما أن يصدق على فعله وحده وصفه الجرمية التامة وإما أن يأتى عمداً عملاً تنفيذياً فيها إذا كانت الجريمة تتركب من جملة أفعال بحسب طبيعتها أو طبقاً لخطة تنفيذها ويكون فاعلاً مع غيره إذا صحت لديه نية التدخل فى ارتكابها، ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها، عرف أو لم يعرف، إعتباراً بأن الفاعل مع غيره هو بالضرورة شريك يجب أن يتوافر لديه على الأقل ما يتوافر لدى الشريك من قصد المساهمة فى الجريمة وإلا فلا يسأل إلا عن فعله وحده. ولما كان الحكم المطعون فيه مع إطمئنانه لما حصله من وقائع الدعوى وأدلة الثبوت فيها إلى أن الطاعنين هما وحدهما اللذان إعتديا على

الجنى عليه وأحدثا إصابته التي نشأت عنها الوفاة - قد أثبت في حقهما أخلداً بأعرافهما أن كلا منهما قد أصاب الجنى عليه بطلعه بمطواة في ظهره بقصد قتله وإزهاق روحه بدافع الشار لقتل عمهما وكبير أسرتهما، وأن هاتين الإصابتين على ما عُلص إليه تقرير الصفة التشريعية وشهد به الطبيب الشرعى بالجلسة - تعدان في مقتل وأنهما كفيلتان بإحداث الوفاة وحدهما بل أن كل إصابة على حدة تعد خطيئة وفي مقتل وتؤدي إلى الوفاة، فإنه إذا إنتهى وبفرض صحة دفاع الطاعنين من إسهام آخرين في الإعتداء - إلى مساءلتهم عن جريمة القتل العمد بوصفهما فاعلين أصليين، يكون قد أصاب صحيح القانون.

#### الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٢٧٥ بتاريخ ١٣/٣/١٩٧٨

إذا كان الحكم قد أثبت تصميم المتهمين على قتل الجنى عليه، فإن ذلك يرتب تضامناً في المسؤولية يستوى في ذلك أن يكون الفعل الذى قارله كل منهم عمداً بالذات أو غير محدد، وبصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل في النتيجة الموتية عليه، هذا إلى أن ما أثبت الحكم كاف بذاته للتدليل على إتيان الطاعن الثانى مع الطاعن الأول على قتل الجنى عليه من معيته في الزمان والمكان ونوع الصلة بينهما وصدور الجريمة عن باعث واحد واتجاههما وجهة واحدة في تنفيذها وإن كلا منهما قصد الآخر فى إيقاعها، بالإضافة إلى وحدة الحق المصدى عليه، ومن ثم يصح طبقاً للمادة ٣٩ من قانون العقوبات إعتبار الطاعن فاعلاً أصلياً في جريمة القتل التي وقعت تنفيذاً لذلك التصميم أو هذا الاتفاق ويكون النعى على الحكم بالقصور في هذا الصدد في غير محله.

#### الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٩١٦ بتاريخ ١١/١٢/١٩٧٨

متى كان الثابت في حق المتهمين أنهما كانا على مسرح الجريمة وأعمل المتهم الأول مومسه وأعمل المتهم الثانى مطرقته الحديدية.... تنفيذاً لقصدتهما المشترك الذى بيتا النية عليه - فإن في هذا ما يتحقق به مسؤولية المتهمين عن جناية قتل الجنى عليهما عمداً كفاعلين أصليين فيها طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات. لما كان ذلك صحيحاً فى القانون، وكان الحكم قد أثبت توافر ظرف سبق الإصرار في حق المتهمين مما يوجب في صحيح القانون تضامناً بينهما في المسؤولية الجنائية فإن كلا منهما يكون مسئولاً عن جريمة القتل العمد التي وقعت تنفيذاً لقصدتهما المشترك الذى بيتا النية عليه باعتبارهما فاعلين أصليين طبقاً لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات.

#### الطعن رقم ٦٤٧٠ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٥٤٤ بتاريخ ٤/٤/١٩٨٣

لما كان ما أثبت الحكم كاف بذاته للتدليل على إتيان الطاعن مع الطاعنين الثانى والثالث والمتهمين الآخرين - المحكوم عليهم غيابياً - على قتل الجنى عليه من معيهم في الزمان والمكان ونوع الصلة بينهم وصدور

الجرمة عن باحث واحد واتجاههم وجهة واحدة في تنفيذها وأن كلاً منهم قد قصد الآخر في إيقافها بالإحاطة إلى وحدة المعتدى عليه ومن ثم يصح طبقاً للمادة ٣٩ من قانون العقوبات اعتبار الطاعن فاعلاً أصلياً في جريمة القتل العمد المقرون التي وقعت تنفيذاً لذلك التصميم أو هذا الاتفاق.

الطعن رقم ٢١١٧ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٣٣ بتاريخ ١٩٣٩/١/٢٣

إن محكمة الموضوع إنما تقدر ظروف الواقعة بالنسبة للواقعة الجنائية التي تثبت لديها قبل التهم لا بالنسبة للوصف القانوني الذي تصفها به. فإذا وصفت المحكمة التهم في جنابة قتل عمد إقرون بظرف قانوني مشدد بأنه فاعل أصلي فيها، وعاملته بالمادة ١٧ من قانون العقوبات فأوقعت عليه عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بدلاً من عقوبة الإعدام المقررة قانوناً لهذه الجنابة، وكان الوصف الصحيح للفعل الجنائي الذي وقع منه هو مجرد الإشراك في هذه الجنابة المعاقب عليه قانوناً بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة فلا يصح طلب نقض هذا الحكم بمقولة إن المحكمة، إذ قضت بالعقوبة التي أوقعتها، كانت تحت تأثير الوصف الجنائي الذي إرتأته، وإن ذلك يستدعي إعادة النظر في تقدير العقوبة على أساس الوصف الصحيح. ذلك لأن المحكمة كان في وسعها - لو كانت قد أرادت أن تنزل بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت إليه - أن تنزل إلى الأشغال الشاقة المؤقتة وفقاً للحدود المرسومة بالمادة ١٧ من قانون العقوبات، وما دامت هي لم تفعل فإنها تكون قد رأت تناسب العقوبة التي قضت بها فعلاً مع الواقعة التي ثبتت لديها بعرف النظر عن وصفها القانوني. أما إذا كانت المحكمة قد نزلت فعلاً بالعقوبة إلى أقل حد يسمح لها القانون بالنزول إليه في هذه الحالة - وفي هذه الحالة وحدها - يصح القول بإمكان قيام الشك في وجود الخطأ في تقدير العقوبة وتحقق بذلك مصلحة المحكوم عليه في التمسك بخطأ الحكم في وصف الواقعة التي قاربها.

الطعن رقم ١٠٩٨ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٨٤ بتاريخ ١٩٣٩/١٠/٢٣

إذا كان الظاهر من الواقعة الثابتة بالحكم أن أحد المتهمين يرتكب وحده الفعل المكون للجرمة بإطلاقه عيارين ناريتين على المجنى عليه أو ديار بجاته، وأن الآخر إنما صاحبه وقت ارتكاب هذا الفعل لشد أزره ومساعدته دون أن يرتكب أي فعل من الأفعال الداخلة في الجرمية، فإن كلا من المتهمين يعتبر شريكاً للآخر في جنابة القتل، وذلك لتعذر معرفة من منهما الذي باشر القتل. ولكن إذا أخطأت المحكمة فاعتبرت المتهمين الإثنين فاعلين أصليين وحكمت عليهما بالأشغال الشاقة المؤبدة، فإن هذا الخطأ لا يستوجب نقض حكمهما، لأن العقوبة التي وقعتها على كل منهما مقررة لجنابة الإشراك في القتل التي كان يجب توقيع العقوبة على أساسها. ولا يغير من هذا النظر القول بأن المحكمة أخذت التهمين بالرافقة، وأنها كانت عند تقدير العقوبة تحت تأثير الوصف الذي أعطته للواقعة. وذلك لأن المحكمة إنما تقدر ظروف

الرافعة بالنسبة للواقعة الجنائية التي تبين وقوعها لا بالنسبة للوصف القانوني الذي تعطيه للواقعة. فلو أنها كانت رأت أن تلك الظروف تقتضي النزول بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت إليه لما منعتها من ذلك الوصف الذي وصفته بها. أما وهي لم تنزل إلى الحد الأدنى، فإنها تكون قد رأت تناسب العقوبة التي قضت بها مع الواقعة التي ألبستها بصرف النظر عن وصفها القانوني.

الطعن رقم ١١٧٩ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٢٤٩ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٤٠

إن جنابة القتل العمد تتميز عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص يختلف عن القصد الجنائي في سائر الجرائم. وهذا العنصر هو إضرار الجاني إزهاق روح المجنى عليه. ولذلك يجب دائماً عند الحكم بالإدانة إظهار هذا العنصر صراحة مع إيراد الأدلة على توافره، وذلك على السواء فاعلاً أصلياً كان المحكوم عليه أو شريكاً.

الطعن رقم ١٨٨٢ لسنة ١١ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٥٦٣ بتاريخ ٢٧/١٠/١٩٤١

إذا إتفق شخصان أو أكثر على ارتكاب جريمة قتل ثم إعتدى كل منهم على المجنى عليه تنفيذاً لما إتفقوا عليه فإن كلاً منهم يعتبر فاعلاً أصلياً لا شريكاً في القتل ولو كانت الوفاة لم تنشأ إلا عن فعل واحد عرف مرتكبه أو لم يعرف.

الطعن رقم ١٨٠٧ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٣٤٢ بتاريخ ٢٩/١١/١٩٤٣

إنه يؤخذ من عبارة المادة ٣٩ من قانون العقوبات وتعليقات نظارة الحفانية عليها والأمثلة التي وردت في هذه التعليقات شرحاً لها أنه يعتبر فاعلاً : " أولاً " من يرتكب الفعل المكون للجريمة كلها سواء أكان وحده أم كان معه غيره " ثانياً " من يكون لديه نية التدخل في ارتكاب الجريمة فيأتي عمداً عملاً من الأعمال التي أرتكبت في سبيل تنفيذها متى كان هذا العمل في ذاته يعتبر شروعاً في ارتكابها ولو كانت الجريمة لم تتم به وإنما تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها. ومن قبيل ذلك ما جاء في التعليقات المذكورة من أنه : " إذا أوقف زيد مثلاً عربة عمرو ثم قتل بكر عمرو فزيد فاعل للقتل إذا كان أوقف العربة بقصد القتل ". وإذاً فإذا إتفق شخصان فأكثر على ارتكاب جريمة القتل، ثم إعتدى كل منهم على المجنى عليه تنفيذاً لما إتفقوا عليه، فإن كلاً منهم يعتبر فاعلاً لا شريكاً، ولو كانت وفاة المجنى عليه قد نشأت عن فعل واحد منهم بمهنة.



الطعن رقم ١٢٥٤ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٥٠٨ بتاريخ ١٢/٦/١٩٤٤

إذا كانت المحكمة قد اعتبرت التهم هو وحده المحدث للإصابات التي أدت إلى القتل، فإنه يكون مستولاً عن هذه الجناية ولو كانت الإصابات تدل على تعدد القاتلين، ما دام الثابت أنه قد تدخل في ارتكابها بأن أتى عمداً عملاً من الأعمال المكونة لها.

الطعن رقم ١٣٥٤ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١ بتاريخ ٥/١١/١٩٤٥

إذا كان الحكم قد أدان المتهمين بجناية القتل على أساس أنهما هما اللذان ضربا المجنى عليه بقصد قتله فأحدثا به الإصابات التي شوهت برأسه، فإنه لا يؤثر فيما إنتهت إليه المحكمة من ذلك أن بعض الضربات لم يكن له دخل في الوفاة إذ ما دام كل من المتهمين كان متربطاً بالقتل مع الآخر وباشر بعمل الإعتداء في سبيل تنفيذ مقصدهما المشترك فإنه يعتبر فاعلاً في القتل ولو كانت الوفاة لم تنشأ من فعله بل من فعله زميله.

الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٣٢ بتاريخ ٢١/٤/١٩٤٧

إذا كان الحكم في بيانه الأفعال التي صدرت من المتهمين قد ذكر أنهما إتقضا فجأة، كل بالعصا التي كان يحملها، على المجنى عليه فضربه على رأسه وجسمه، فلما حاول الحرب تعقباه، وظل هو يقاومهما ولكنهما إستمرّا بضربانه إلى أن سقط على الأرض جثة هامدة، ثم إنتهى الحكم إلى أن ذلك كان من المتهمين عن عمد وسبق إصرار، فإنه يكون بذلك قد أثبت أن كلا منهما قد ارتكب عملاً من الأعمال التي ارتكب القتل بها وتكون مساءلتهم كفاعلين صحيحة.

الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٤٠٠ بتاريخ ١٧/١١/١٩٤٧

متى كانت المحكمة قد إستخلصت من الأدلة التي أوردتها في الحكم أن المتهمين كانا متفقين على قتل المجنى عليه وأن كلا منهما أطلق عليه العيار لقتله تنفيذاً للمقصود المظن عليه، فإن معالجتهم باعتبار كل منهما فاعلاً للقتل تكون صحيحة ولو كانت الوفاة لم تقع إلا من عيار واحد.

الطعن رقم ١٥٥٥ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٦٦٣ بتاريخ ٦/١٢/١٩٤٨

إذا كان الحكم قد أثبت أن إصابة المجنى عليه هي من عيار ناري واحد، وإستبعد ظرف سبق الإصرار ومع ذلك أدان عدة متهمين بالقتل العمد دون أن يقول بوجود إتفاق سابق بينهم على القتل فإنه يكون قاصر البيان واجب التقض.

الطعن رقم ٦٣٠ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٨٧٤ بتاريخ ١٩٤٩/٥/٩

مضى كان الثابت في الحكم أن المتهمين إقتضا معاً على قتل كل من المجنى عليهما ثم ذهبا إلى مكان وجودهما وأطلق كل منهما عياراً نارياً صوبهما فقتل أحدهما وأصيب الآخر، كان كل من المتهمين قد أتى عملاً من الأعمال المكونة لكل من الجرمين اللتين وقتنا بناءً على إقتضاهما، ويكون الحكم صحيحاً إذ اعتبرهما فاعلين أصليين في جنايتي القتل والشروع فيه.

الطعن رقم ١٥٢١ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٢٤ بتاريخ ١٩٧٩/١/٨

لما كان الحكم قد أورد في تحصيله للواقعة - بعد بيان وقوع مشاجرة بين شقيق الطاعن الأول وابن عمه المجنى عليه تدخل فيها المجنى عليه وشقيقه لفضنها - أن الطاعن الأول حضر إلى مكان المشاجرة حاملاً بندقيته الأمامية ومعه صهره الطاعن الثاني حاملاً عصا وأطلق المتهم الأول العيار الناري الذي أصاب المجنى عليه فسقط أرضاً وحينئذ باذره الطاعن الثاني وضربه بالعصا التي كان يحملها عدة مرات على ظهره فأحدث به كدمات رضية متعددة - ثم نقل الحكم عن تقرير الصفة التشريعية وجود كدمات رضية طويلة متعددة متقاطعة بأعلى الظهر أطوالها تتراوح ما بين ٦، ٨ سم عرض حوالي ٣ سم يقابلها إنسكابات دموية بالأنسجة الرخوة - ثم أورد ما انتهى إليه التقرير من أن وفاة المجنى عليه نتجت من الإصابات النارية وما أحدثته من كسور بقاع الجمجمة ونزيف على سطح المخ وصدمة عصبية ومن أنه نظراً لما تحدثه الإصابات الرضية من صدمة عصبية بسيطة فإنها تكون قد ساهمت بقدر ما في التعجيل بالوفاة، فإن الحكم يكون قد أثبت بأسباب مؤدية وما تملك محكمة الموضوع تقديره بغير معقب عليها من محكمة النقض وجود علاقة السببية بين فعل الطاعن الثاني وبين وفاة المجنى عليه بما تحقق به مسئولية كفاعل أصلي من جريمة القتل التي دانه بها.

الطعن رقم ١٥٩٥ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٧٨٩ بتاريخ ١٩٨٥/٦/١٣

إن الحكم المطعون فيه وقد أثبت توافر ظرفي سبب الإصرار والوصد في حق الطاعن، مما يرتب في صحيح القانون بينه وبين المتهم الآخر تضامناً في المسئولية الجنائية ويكون كلاهما مسئولاً عن جريمة القتل التي وقعت تنفيذاً لتقصدهما المشترك الذي يتألف من التآمر عليه باعتبارهما فاعلين أصليين طبقاً لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات يسعى في هذا أن يكون محدث الإصابة التي أدت إلى الوفاة معلوماً ومعيناً من بينهما أو غير معلوم.

الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٥٧٦ بتاريخ ١٩٨٧/٤/٧

لما كان ما أورده الحكم - فيما تقدم - كاف بذاته للتدليل على اتفاق المتهمين على الضرب من معيهم فى الزمان والمكان، ونوع الصلة بينهم وصدور الجريمة عن باعث واحد واتجاههم جميعاً وجهة واحدة فى تنفيذها وأن كلاً منهم قصد الآخر فى إيقاعها بالإضافة إلى وحدة الحق المعتدى عليه، ويصح من ثم طبقاً للمادة ٣٩ من قانون العقوبات إعتبارهم فاعلين أصليين فى جناية الضرب المفضى إلى موت ويترتب بينهم فى صحيح القانون تضامناً فى المسئولية الجنائية عرف عدت الضربات التى ساهمت فى الوفاة أو لم يعرف.

\* الموضوع الفرعى : القصد الجنائى فى جريمة القتل عمد :

الطعن رقم ١٢٠٨ لسنة ١٩ مكتب فنى ١ صفحة رقم ١٦ بتاريخ ١٩٤٩/١٠/١٨

يكفى فى بيان نية القتل أن يقول الحكم إنها " متوافرة لدى المتهم من إستعماله مطواة وهى لا شك آلة قاتلة، وطعنه الجنى عليه بها فى مقتل لما يؤكد أنه قصد إزهاق روحه وقد أحدث به الإصابة الموصولة بالتقرير الطبى الشرعى وهى إصابة خطيرة ".

الطعن رقم ١٣٨٢ لسنة ١٩ مكتب فنى ١ صفحة رقم ١٦٦ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١٣

يكفى فى التدليل على توافر نية القتل قول الحكم إنه " ظهر من مطالعة تقرير الصفة التشريحية أن المصاب قد أصيب بخراج فى المخ وأنه جاء فى نتيجة هذا التقرير أن الكسر الشرعى المنخفض والجرح الطعنى بالمنطقة الجدارية والصدغية اليمنى حدثا نتيجة الطعن بالمطواة وقد إستلزمت هذه الحالة إجراء عملية رفع العظام المنخفضة فى مساحة قطرها بوصة من العظم الجدارى الصدغى الأيمن وقد حصل خراج فى القصر الصدغى الأيمن مكان الإصابة وتسبب الخراج فى إحداث الوفاة التى هى نتيجة مباشرة لإصابة الرأس وإن نية القتل ثابتة من إستعمال المتهم سلاحاً قاتلاً بطبيعته لأن تصل المطواة التى إستعملها طوله سبعة سنتيمترات كما أن الطعنة كانت فى مقتل وبعنف شديد أدى إلى كسر مضاعف بقطاع الرأس كما وصف التقرير الطبى، وقد إستبان من مطالعة التقارير الطبية الشرعية سائلة الذكر أن الوفاة كانت نتيجة للإصابة التى أحدثها المتهم بالجنى عليه " . ولا يؤثر فى سلامة الحكم من هذه الناحية ما جاء به قبل ذلك من قوله "إنه بان للمحكمة من مطالعة أوراق القضية أن الجنى عليه بعد أن تحسنت حالته بعد الإصابة خرج من المستشفى وسافر لمصر فخطب بمعرفة رجال الصحة لإشتباههم فى أنه مصاب بالكوليرا ونقل لمستشفى الحميات ومنه إلى مستشفى الملك ثم منه إلى المجموعة الصحية حيث توفى بعد ما أصيب بالشلل " .

الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ١٩ مكتب قضي ١ صفحة رقم ٥٠٠ بتاريخ ١٧/٤/١٩٥٠

إذا كانت المحكمة قد أثبتت توافر نية القتل لدى المتهمين من إعدادهما وحملهما سلاحاً قاتلاً بطبيعته "بنادق ماوزر" وإطلاق هذه الأعيرة على الجنى عليهما وإصابة أحدهما عدة إصابات في مقتل "فى الظهر وفى أسفل يسار مؤخر العنق وفى أعلى يمين العنق وفى الجانب الأيمن للوجه وفى الرأس" وإصابة الآخر فى مقدمة وحشية الركبة، فذلك يكفى.

الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٢٠ مكتب قضي ١ صفحة رقم ٥٢٠ بتاريخ ٢٤/٤/١٩٥٠

ليس فى القانون ما ينهى أن يكون القتل المرتكب قد حصل الإصرار عليه لتسهيل السرقه، وإذن فلا مانع من إعتبار المتهم شريكاً مع مجهول فى إرتكاب جريمة القتل المقرون بسبق الإصرار وتطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات عليه فى ذات الوقت على أساس أنه وباقى من أدانتهم المحكمة قارلوا جريمة القتل مع سبق الإصرار لتسهيل السرقه. وإذا كانت المحكمة قد قدرت أن عقوبة الإعدام هى الواجبة التطبيق فى واقعة الدعوى على هذا المتهم أيضاً فلا معقب عليها فى ذلك، إذ أن عقوبة الإعدام جائز توقيعها على الشريك سواء فى جريمة القتل العمد المقرون بسبق الإصرار أو فى جريمة القتل المرتكب لتسهيل السرقه.

الطعن رقم ٤١٤ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ١٢ بتاريخ ٩/١٠/١٩٥٠

يكفى فى إثبات توافر نية القتل لدى المتهمين بالشروع فى القتل قول الحكم : إن نية القتل العمد لائحة قبلهما من إستعمال كل منهما بندقية محشوة بمقلوفات وهى آلة قاتلة بطبيعتها وتصويب كل منهما البندقية نحو الجنى عليه وإطلاقها عليه عقب المشادة فأصاب مقلوف كل منهما الجنى عليه إصابة كادت تقضى على حياته لولا نقله إلى المستشفى وإسعافه بالعلاج.

الطعن رقم ١٠٣٩ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٦٣٤ بتاريخ ١٩/٢/١٩٥١

مضى كان الحكم قد تحدث عن القصد الجنائى الخاص الواجب توافره فى جريمة القتل العمد فأورد الأدلة التى تؤدى إلى ثبوت هذه النتيجة فى حق الطاعن سواء بالنسبة لجناية القتل أو لجناية الشروع فيه التى تقدمتها والتى إعتبرها طرفاً مشدداً لها ثم تعرض لدفاع المتهم لفنده فى منطق سليم للإعتبارات التى أوردتها - فلا يقدح فيه أن يكون فى تعرضه لبعض ما أثاره الدفاع قد أورد فروضاً وإحتمالات سافها إستخلاصاً من ظروف الدعوى وملابساتها ما دام أن ما ذكره من ذلك لا يمكن أن يغير الحقيقة التى أثبتها على وجه اليقين من أن دفاع الطاعن غير صحيح.

الطعن رقم ١٠٩٤ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٢٠٥ بتاريخ ١١/٢٠/١٩٥٠

يكفى للتدليل على توافر نية القتل لدى المتهم قول المحكمة فى حكمها [ إن نية القتل مستفادة من استعمال المتهم آلة حادة مدببة فى الاعتداء على الجنى عليه وضربه بها فى مقتل فى مقابل القلب والرئة اليسرى وبشكل جعل الضربة تغور فى جسم الجنى عليه إلى مسافة عشرة سنتيمترات حتى أصابت الرئة وشريان القلب ].

الطعن رقم ١٧٩٢ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٧٧٣ بتاريخ ١٩/٣/١٩٥١

يكفى فى التدليل على توافر نية القتل قول المحكمة إنها متوافرة لدى المتهم من أنه " لما إشدت الشجار بينه وبين الجنى عليها تركها وركب دراجته وعاد ومعه السكين المضبوطة وطعنها بها فى عنقها تلك الطعنة القوية التى قطعت الجلد والأنسجة والأوعية الدموية ووصلت إلى الفقرة العنقية الخامسة وأحدثت بها كسراً فتكون نية القتل ثابتة من الآلة المستعملة أى السكين وهى قاتلة بطبيعتها وثابتة من موضع الطعنة فى العنق وهو مقتل " .

الطعن رقم ١٨١٨ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٧٨٥ بتاريخ ١٩/٣/١٩٥١

يجب على محكمة الموضوع فى قضايا القتل العمد أن تقيم الدليل على أن المتهم كان يقصد قتل الجنى عليه أى إزهاق روحه ولا تكفى بأن ثبت عليه الفعل المادى الذى تعتمد إرتكابه وإلا كان حكمها معيباً واجباً نقضه .

الطعن رقم ٦٠ لسنة ٢١ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٩١٦ بتاريخ ٩/٤/١٩٥١

يكفى لإستظهار نية القتل أن تقول المحكمة أنها " ثابتة قبل المتهم ثبوتاً قطعاً من ظروف الحادث ومن أنه إستعمل سلاحاً نارياً وأطلق منه مقلولين صوب الجنى عليه بقصد إزهاق روحه " .

الطعن رقم ١٠٤٠ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١٤٣ بتاريخ ٥/١١/١٩٥١

إنه وإن كان صحيحاً أن مجرد استعمال سلاح قاتل وإصابة الجنى عليه فى مقتل وإن نشأ عن ذلك جرح خطير لا يكفى لثبوت نية القتل لدى الجانى إلا أن عمل ذلك أن يكون من المحتمل معه حصول الإصابة عن غير قصد أو بقصد آخر غير قصد القتل وإزهاق الروح، فإذا كان واضحاً أن المحكمة إستخلصت أن المتهمين قصدوا بإعتدائهما على الجنى عليهما إزهاق روحهما من تعمد ضربهما بآلة قاتلة وطعنهما بها بقوة فى مقتل قطعاً أحدثت جرحاً خطيراً، فذلك يكون إستخلاصاً سائفاً وبياناً كافياً فى إثبات توافر نية القتل لدى المتهمين . وليس من شأن مجرد قول الجنى عليه إنه لا يعرف حقيقة قصد الجانى أن يفقد حرية المحكمة فى إستخلاص قصده من كافة ظروف الدعوى .

الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٣٠٠ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٥١  
لا يقدح في سلامة الحكم أن يقول إن الآلة التي استعملت في القتل كانت إما مطواة أو منجلًا ما دام أنه قد قطع باعتداء المتهم على الجنى عليه بآلة قاطعة بنية قتله وما دام ما قاله عن نوع تلك الآلة كان استخلاصاً سائفاً له أصله في أقوال الشهود وسنده في تقرير الطبيب الشرعى.

الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١٣٣ بتاريخ ١٧/١١/١٩٥٢  
إنه لما كان تعمد إزهاق الروح هو العنصر الذى تتميز به نية الجانى في جريمة القتل العمد بحيث لا يكفى لتقيامها القصد العام الذى يتطلبه القانون في جرائم التعدى على النفس، فإنه يكون لازماً على المحكمة حين تقضى بإدانة المتهم في جريمة القتل العمد أن تعنى في حكمها بإستظهار تلك النية لديه وقت مقارنته الجريمة وأن تورد العناصر التى إستخلصت منها هذه النية.

الطعن رقم ١٠١٤ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٣٣٢ بتاريخ ١/١/١٩٥٣  
مضى كان الحكم قد تحدث عن نية القتل وإستظهارها من ظروف الواقعة وتعمد الطاعنين إحداث إصابات قاتلة، فإنه لا يقدح في ذلك أن يكون المتهمان قد إستعلا في القتل آلة غير قاتلة بطبيعتها وهى عصا غليظة، ما دامت هذه الآلة تحدث القتل، وما دام الطبيب قد أثبت حدوث الوفاة نتيجة إصابة رضية بجوز أن تكون من الضرب بعصا.

الطعن رقم ١١٥٤ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٣٥٢ بتاريخ ٦/١/١٩٥٣  
ما دام الحكم قد أثبت في جلاء أن الطاعن وأخاه كانا مبينين النية على قتل من يصادفانه من غرائهما أو أقاربهم أو ممن يلود بهم، وأن الجنى عليه من أقاربهم ويسكن وسط مساكنهم واعتاد الجلوس في السوق حيث قتل في المكان المخصص لهم - فذلك مفاده أن هذا الجنى عليه ممن شملهم التصميم السابق ويكون هذا القتل وليد إصرار سابق.

الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٧١٦ بتاريخ ١٤/٤/١٩٥٣  
إن توافر نية القتل أمر موضوعى تفصل فيه محكمة الموضوع من غير معقب ما دام أنها أوردت الأدلة التى إستخلصت منها ثبوتها.

الطعن رقم ٢٤٤٣ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٣٤٦ بتاريخ ١٦/٢/١٩٥٤  
إن القصد الجنائى في جريمة القتل العمد يتميز عن القصد الجنائى العام في سائر جرائم التعدى على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجنائى من إرتكابه الفعل الجنائى إزهاق روح الجنى عليه، وهذا العنصر بطبيعته

أمر داخلي في نفس الجاني ويجب لصحة الحكم بإدانة متهم في هذه الجريمة أن تعنى المحكمة بالحدث عنه استقلالاً، وإيراد الأدلة التي تكون قد استخلصت منها أن الجاني حين ارتكب الفعل المادى المسند إليه، قد كان في الواقع يقصد به إزهاق روح المجنى عليه وإذن لمعنى كان الحكم المطعون فيه حين تعرض لإثبات نية القتل قال : " إن القصد الجاني معترف من استعمال آلة قاتلة ومعالجة المجنى عليه بضربة واحدة قوية في قلبه أصابته بتمزق التامور والقلب وقضت عليه وكان قاصد بذلك إزهاق روح المجنى عليه لإمتناعه عن تقديم ذرة للتمهم أو دفع ثمنها له " فإن ذلك لا يفيد سوى مجرد تعمد التهم ارتكاب الفعل المادى وهو ضربة سكين ووقوع ذلك الفعل في قلب المجنى عليه وترتب الوفاة عليه، ولا قيمة لما عقبته به المحكمة من أن الجاني كان يقصد إزهاق روح المجنى عليه فإن ذلك إنما هو القصد الخاص المطلوب إستظهاره بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التي رأت المحكمة أنها تدل عليه وتكشف عنه. متى كان ذلك فإن الحكم يكون معيياً بالقصور مما يستوجب نقضه.

#### الطعن رقم ٢٤ لسنة ٢٣ مكتب قتي • صفحة رقم ٣٥٤ بتاريخ ١٩٥٤/٢/٢٢

متى كان الحكم المطعون فيه، إذ تعرض لنية القتل عند الطاعن قد قال " إنها توافرت لديه، إذ تستشفها المحكمة من استعماله في الإعتداء على المجنى عليه آلة من شأنها إحداث القتل وإحداثه بها إصابة جسيمة وفي مقتل تؤدي إلى إزهاق روح المجنى عليه نظراً لدرجة خطورتها ونفاذها إلى التجويف الصدري لولا تدارك المجنى عليه بالعلاج " وكان يبين من ذلك أن الحكم قد إستدل على نية القتل باستعمال الطاعن لتلك الآلة ومن تعمد إصابة المجنى عليه بها في مقتل إصابة جسيمة واستخلص من ذلك أنه قصد إزهاق روحه وهو إستخلاص سليم لا عيب فيه، متى كان ذلك، فإن الحكم لا يكون قاصراً.

#### الطعن رقم ٦٥ لسنة ٢٤ مكتب قتي • صفحة رقم ٧٧٥ بتاريخ ١٩٥٤/٦/١٦

إذا كان الحكم قد دل على توافر نية القتل عند الطاعن بقوله " وحيث إن نية القتل ثابتة تماماً قبل التهمين ثبوته لا يحتمل الشك من غروجهم هم وآخرون من أقاربهم وأهلبيهم من منازلهم على أثر الشجار الذي حصل ليل الغروب يحمل كل منهم سلاحاً نارياً معاً بالذخيرة وأخذوا يطلقون مقلوباتها على خصومهم قاصدين إزهاق أرواحهم فمات من مات وأصيب الآخرون بالإصابات الموصولة بالتقرير الطبي والتي كادت تؤدي بحياتهم لولا مداركتهم بالعلاج وكان الدافع على ذلك الشجار التالي الذي حدث بين.... وبين.... والذي حرك فيهم كوامن الحقد والغضب للحزازات القديمة فأقدموا على فعلتهم غير عابئين بنتيجة أعمالهم أو مقدرين لما يترتب عليها من مسئوليات " فإن ما قاله الحكم كاف لإثبات توافر نية القتل عند الطاعن.

الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٢٤ مكتب قنى • صفحة رقم ٤٦٠ بتاريخ ١٩٥٤/٤/٥

إذا كان الحكم قد تحدث عن نية القتل واستظهرها من ظروف الواقعة بقوله إن أقدام المتهم على إطلاق عيار نارى على الجنى عليه من بندقية معمرة بالرصاح وهو سلاح قاتل بطبيعته وإصابة الجنى عليه بهذا المقذوف النارى يقطع بأنه تصمد قتله - فإن ما قاله الحكم يكفى للتدليل على توافر هذه النية.

الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٢٤ مكتب قنى • صفحة رقم ٧١٤ بتاريخ ١٩٥٤/٥/٢٥

إذا كانت المحكمة قد قالت بشأن نية القتل " إنها ثابتة لدى الطاعين من أن كلا منهما إستعمل سلاحاً نارياً قتالاً وأنهما أطلقا النار من سلاحهما بقصد الإجهاز عليهما أخذاً بالتأثر الذى أشارت إليه فيما أوردته من مؤدى شهادة زوجة الجنى عليه " فبان هذا البيان مجزئ فى التدليل على قصد القتل لدى الطاعين.

الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٢٤ مكتب قنى • صفحة رقم ٨١١ بتاريخ ١٩٥٤/٦/٢٢

إذا كان الحكم قد تحدث عن نية القتل واستظهرها فى قوله " وحيث إنه عن نية القتل فالثابت مما تقدم أن المتهم تخير لإرتكاب الجريمة وقتاً كان الجنى عليه فيه نائماً وجثم فوقه حتى يشل حركته إذا ما إستيقظ وطمعه ثلاث طعنات بألة قاتلة هى سكين وفى إحدى هذه الطعنات أغمد المتهم سكينه فى جدار الصدر الأيسر للمجنى عليه فوق حلقة الثدي الأيسر تماماً فنفذت الطعنة إلى تجويف الصدر الأيسر وأصابته مقتلاً من الجنى عليه وذلك يدل على أن المتهم قصد إزهاق روح الجنى عليه فتوافر فى حقه القصد الجنائى الخاص " فإن ما قاله الحكم من ذلك سائح، أما مجرد عدم قول الجنى عليه إن نية الطاعن كانت منصرفة إلى القتل أو قوله إنه لا يعرف قصد الجنائى فإنه ليس من شأنه أن يقيد حربة المحكمة فى إستخلاص ذلك القصد من كافة ظروف الدعوى.

الطعن رقم ٦١٧ لسنة ٢٤ مكتب قنى • صفحة رقم ٧٣٤ بتاريخ ١٩٥٤/٦/٧

إذا كان الحكم قال فى التدليل على توافر نية القتل " إن نية القتل معروفة لدى المتهم من إستعماله سلاحاً قتالاً بطبيعته وهى البندقية المضبوطة التى عمرها بالذخيرة وأطلق منها ثلاث مقذوفات نارية على الجنى عليه قاصداً قتله فأصابه الأخير منها بفخذه الأيمن وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو مداراة الجنى عليه بالملاج " - فإن هذا الذى قاله الحكم يكفى رداً على ما يثيره الطاعن من إنعدام نية القتل.



الطعن رقم ٦٢٠ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٥ صفحة رقم ٧٣٧ بتاريخ ١٩٥٤/٦/٧

إذا كان الحكم قد استظهر ظرفي سبق الإصرار والصد بقله " إن سبق إصرار التهمين الأول والثالث على ارتكاب جرميهما ثابت من الباعث عليها وهو النثر لقتيلهما من الجنى عليه وثابت مما تكشف عنه التحقيقات من تورقهما الجنى عليه وتعبهما له وتوصلهما إياه فضلاً عن إيقاعهما مع بعض الأشخاص ممن كانوا معه للإخفاء في زراعة الليرة لقطع الطريق عليه وإنهاء حياته وخروج هؤلاء الآخرين على الجنى عليه وهو يجري يلتمس النجاة وسدعم الطريق في وجهه بينما كان يلاحقه التهمان الأول والثالث شاهرين مسدسيهما للقضاء عليه ثم إطلاق التهم الأول والثالث عدة أعيرة نارية على الجنى عليه أودت بحياته مما يقطع بأنهما ارتكبا جريمة القتل بإصرار سابق ونية عقداها من قبل - " فإنه يكون قد دلت على توفر هذين الظرفين تدليلاً سائفاً.

الطعن رقم ٦٥٣ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٥ صفحة رقم ٩١٠ بتاريخ ١٩٥٤/٧/٦

إذا كان الحكم قد استظهر نية القتل بقله " إن هذه النية موفرة من تعدد الضربات والآلة المستعملة وشدة الضربات ونفاذها ومكانها كما هو واضح من التقارير الطبية " فإنه يكون قد استدل على قيام هذه النية لدى الطاعن بأدلة مقبولة.

الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ٢٧ بتاريخ ١٩٥٤/١٠/٥

يكفي لإستظهار نية القتل لدى التهمين قول الحكم إنها ثابتة " من إستعمالها سلاحاً قاتلاً بطبيعته " بنادق خرطوش " ومن تصويبهما في مقتل من الجنى عليهما " بطنيهما " وإصابتهما فعلاً في تلك المواضع الإصابات الخطرة التي كانت سبباً في وفاة أولهما " .

الطعن رقم ١٢١٨ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ٢٥٥ بتاريخ ١٩٥٥/١/١١

إن إصابة الجنى عليه في غير مقتل، لا تنفي معه قانوناً توفر نية القتل.

الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ١١٩٥ بتاريخ ١٩٥٥/١٠/٣

إذا كان الحكم قد تحدث عن نية القتل في قوله " وحيث إن نية القتل عند التهم متوافرة ومستقاة من طعن التهم للمجنى عليه بالآلة حادة قاتلة وهي سنجة في مقتلين من جسمه وهما رأسه وحررقته اليسرى ومن تعدد الإصابات التي بالجنى عليه وتبدو نية التهم لإزهاق روح الجنى عليه فضلاً عما ذكر من سبق توعده للأخير بالقتل إنتقاماً و تشفياً منه لسبب فوز الجنى عليه بخطيته دونه " - فإن ما قاله الحكم من ذلك سائق في إستخلاص نية القتل.

الطعن رقم ٥٨٨ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ١٢٣٤ بتاريخ ١٧/١٠/١٩٥٥

إن تعمد إزهاق الروح هو العنصر الذي تتميز به نية الجاني في جريمة القتل العمد بحيث لا يكفي لقيامها القصد العام الذي يتطلبه القانون في جرائم التعدي على النفس، ولذلك كان لازماً على المحكمة حين تقضي بإدانة المتهم في جريمة القتل العمد أن تعني في حكمها باستظهار تلك النية لديه وقت مقارفة الجريمة وأن تورد العناصر التي استخلصت منها ثبوتها. وإذن فإذا كان الحكم عندما يتحدث عن نية القتل قال " إن نية القتل - وقد وافتها التحقيق بياناً - تراها المحكمة قائمة في الدعوى من استعمال المتهم لآلة قاتلة بطبيعتها [ بندقية ] وإطلاقه الرصاص منها على الجاني عليها وإصابته في موضع قاتل من جسمها " - دون أن يوضح الأدلة الواردة في التحقيق والتي استخلص منها ثبوت نية القتل فإنه يكون قاصر البيان مصيئاً نقضه.

الطعن رقم ٦٠٩ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ١٢٥٥ بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٥٥

- نفى سبق الإصرار لا يعارض في العقل والمنطق مع ثبوت نية القتل، لأن قيام أحد هذين العنصرين المستقلين لا يلزم عنه قيام الآخر ولا تلازم بينهما إذ ليس ثمة ما يمنع من أن تولد نية القتل فجأة عند أحد المتشاجرين أثناء المشاجرة.

- من المقرر أن خطأ الجاني في شخص من تعمد إطلاق العيار الناري عليه وإصابته بالعيار هو وآخر لم يكن بقصد إصابته لا تأثر له على القصد الجنائي لأنه لا ينفي عن الجاني وصف العمد كون أحد الجاني عليهما لم يكن مقصوداً بإطلاق العيار ما دام المقصود به هو قتل الجاني عليه الآخر ويكون المتهم مسئولاً عن الشروع في قتل كلا الجاني عليهما.

الطعن رقم ١٤٠٤ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ٣٠٧ بتاريخ ٦/٣/١٩٥٦

نية القتل العمد أمر موضوعي يستخلصه قاضي الموضوع دون مقب عليه متى كانت الوقائع والظروف التي أثبتتها وأسس رايه عليها من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليها.

الطعن رقم ٨٨ لسنة ٢٦ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ٤٧٨ بتاريخ ٢/٤/١٩٥٦

متى كان الحكم قد تحدث عن نية القتل في جريمة القتل العمد المسندة للمتهم واستظهرها في قوله "وحيث إنه عن توفر نية القتل عند المتهم أنه إستل سكيناً ذات حد واحد مدب الطرف طولها ١٥,٥ سم طعن بها الجاني عليه طعنة شديدة وسدها بقوة إلى موضع قاتلة للقلب والحجاب الحاجز والكبد والدافع له على إقواف جريمة القتل سابقة إتهام أخ القتل في قتل ابن عم المتهم قبل هذا الحادث يومين ". فإن هذا الذي قاله الحكم سائق في إستخلاص نية القتل لدى المتهم وصحيح في القانون.

الطعن رقم ٤٥٧ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٧٤٦ بتاريخ ١٩٥٦/٥/٢١

معى أثبت المحكمة أن المتهم بإسعمل سلاحاً " مسدس " من شأنه إحداث القتل وإزهاق الروح وأنه صوب هذا السلاح إلى رأس الجنى عليه بقصد قتله فأصابه فى مكان قاتل من جسمه ثم ذكرت الباعث من ضغينة سابقة فإنها تكون قد إستخلصت توفير نية القتل مما يؤدى إليه، ولا ينفى توفير هذه النية القول بشفاء الجنى عليه بغير علاج.

الطعن رقم ٧٩٦ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٠٤٢ بتاريخ ١٩٥٦/١٠/١٦

إستعمال سلاح قاتل بطبيعته وإصابة مقتل من الجنى عليه لا يكفى بلذاته لبوت نية القتل ما لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفس الجانى.

الطعن رقم ١٢٠٠ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٧٩ بتاريخ ١٩٥٨/١/٢١

إن مجرد إستعمال سلاح نارى وإلحاق إصابات متعددة بمواضع خطيرة من جسم الجنى عليه لا يفيد حماساً أن المتهم قصد إزهاق روحه، ولا يكفى الإستدلال بهذه الصورة فى إثبات قيام هذا القصد.

الطعن رقم ١٠٣٤ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٨٠٧ بتاريخ ١٩٥٨/١٠/٢٠

إذا تحدثت الحكم عن نية القتل واستظهرها فى قوله " إن نية القتل ثابتة لدى المتهم من إقدامه على إطلاق عيار على الجنى عليه الأول من سلاح نارى [ فرد ] محشو بالمقلوف صوب إليه نحو قلبه وهو سلاح قاتل بطبيعته مما تستخلص منه المحكمة أن ذلك المتهم إنما أطلق العيار على هذا الجنى عليه بقصد قتله وإزهاق روحه، ولا يغير من رأى شيئاً أن العيار أخطئه وأصاب المقلوف شخصاً آخر فإن المتهم فى هذه الحالة يتحمل كذلك مسئولية جريمة الشروع فى قتل هذا الجنى عليه الثانى أيضاً طالما أنه حين أطلق العيار على الجنى عليه الأول إنما كان يقصد قتله وإزهاق روحه، فقصد القتل وإزهاق الروح ثابت لدى المتهم بالنسبة للممتنى عليهما الإثنى كليهما " فإن ما قاله الحكم من ذلك يكون سائفاً فى إستخلاص نية القتل العمد لدى المتهم وصحيحاً فى القانون.

الطعن رقم ١١٧٢ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٩٣٠ بتاريخ ١٩٥٨/١١/١٧

- جرائم القتل والشروع فيه تتميز قانوناً بنية خاصة هى إتواء القتل وإزهاق الروح، وهذه تختلف عن القصد الجنائى العام الذى يتطلبه القانون فى سائر الجرائم العمدية، ومن الواجب أن يعنى الحكم الصادر بالإدانة فى جرائم القتل والشروع فيه عناية خاصة باستظهار هذا العنصر وإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التى تدل عليه وتكشف عنه.

- لا يكفى بذاته استعمال سلاح قاتل بطبيعته وتعدد الضربات لثبوت نية القتل ما لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفس الجاني - فإذا كان الحكم المطعون فيه قد ذهب فى التدليل على نية القتل وإزهاق الروح إلى القول " إن نية القتل متوافرة من استعمال المتهم لسلاح قاتل بطبيعته هو مطواة ومن إنهائه بالطعنة المتعددة على الجنى عليه " فإنه يكون مشوباً بالقصور، إذ أن ما أثبتته المحكمة لا يفيد سوى مجرد تعمد المتهم ارتكاب الفعل المادى وهو ضربات مطواة.

الطعن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٨٩٦ بتاريخ ١٧/١١/١٩٥٩

- تعمد القتل مسألة موضوعية لم يعرفها القانون، وهى أمر داخلى مصلق بالإرادة يرجع تقرير توفره أو عدم توفره إلى سلطة قاضى الموضوع وحرية فى تقدير الوقائع - فإذا إستظهر الحكم نية القتل فى قوله "... إن الثابت من ظروف الدعوى وما تقدم تفصيلاً ومن التقارير الطبية وما أوردته الصور أن المتهم فاجأ أمه بالضرب العنيف " بيد المحون " على رأسها ثم إنزال على رأسها مرات أخرى بلا رحمة وبعنف حتى سقطت بين يديه مضرجة بدمائها ولم يتركها بعد سقوطها، بل إنزال عليها ضرباً على رقبته وهى ملقاة على ظهرها، وفشت الضربات عظام الفصوف الدرقى، يذعه حقه وحفظته - تلك التى قطعت أوصال المودة فى القربى - بما توافر معه نية القتل العمد المدون وإزهاق الروح، وما نشأت عنه الصدمة العصبية، والإرتجاج الممى وإستداد المسالك الهوائية التى إنتهت بما أراده وصمم عليه من قتلها والتخلص منها " فإن ما أورده الحكم تدليلاً على قيام هذه النية سائح واضح فى إثبات توافرها لدى المتهم.

- سبق الإصرار ظرف مشدد ووصف للقصد الجنائى، والبحث فى وجوده أو عدم وجوده داخل تحت سلطة قاضى الموضوع، وإذا كان هذا الظرف من الأمور النفسية الذى قد لا يكون له فى الخارج أثر محسوس يدل عليه مباشرة، فللقاضى أن يستنتج من وقائع الدعوى وظروفها، ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلاً مع هذا الإستنتاج، وما دامت المحكمة لم تخطئ فى تقدير هذا الظرف كما عرفه القانون - فإذا إستدل الحكم على سبق الإصرار بقوله : " إنه متوافر من الظروف السابقة كلها التى شرحتها المحكمة تفصيلاً ومن حاجة المتهم الملحة إلى المال وجشعه وإستدانته من أمه وغيرها ومغامرته فى الحصول عليه بكل الوسائل - حتى على حساب أمانته وشرف وظيفته وما وصل إليه حاله فى الشهر الأخير من الضيق المالى - مع كثرة مطالب الحياة ومع إعتقاده أن أمه فى بسطة من العيش وسعة من المال ومع ذلك فإنها تضن عليه ببعض هذا المال مما لها من معاش وإستحقاق فى الوقف ورصيد البنك - فضايق ذرعاً بكل ذلك وظن أن هذا منتهى القسوة عليه وأنه لا سبيل ولا أمل له إلا فى الإجهاز عليها، ولا غلص له مما هو فيه إلا أن يتخلص منها فيرتها فى الوقف وفى أمورها ويأخذ ما لديها، فدهر الأمر وفكر فيه

وتروى منذ أن أغلقت بابها دونه في الصباح ورفضت أن تعطيه ما طلب أو بعضه فلذهب يرتب جريمته ويدبر لها ويجوز شهودها من قبل ولم يقل لزوجه ولا لأخوها - الذى لقيه مصادفة - شيئاً عن ذهابه لها لأنه أعد للأمر جريمته وسلك سبيل التخفى في ذهابه إليها وفي الوصول إليها وفي كيفية قتلها، بل دبر أمر كيفية إخفاء آثار جريمته، بما يقطع كله في أنه إنما فكر وصمم وتروى قبل مقارفته جريمة قتل أمه بما يتوالى معه سبق الإصرار " - فإن ما إستخلصته المحكمة من وقائع الدعوى وظروفها ورتبت عليه قيام ظرف سبق الإصرار يكون إستخلاصاً سليماً متفقاً مع حكم القانون.

الظعن رقم ٥٦٨ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٧٨٠ بتاريخ ١٠/٩/١٩٦١

إذا كان الثابت من التقرير الطبي أن الوفاة نشأت عن الإصابة، فإن إهمال العلاج أو حدوث مضاعفات تؤدي إلى الوفاة لا تقطع علاقة السببية بين الإصابة والوفاة وهى النتيجة المباشرة التى قصد إليها المتهم حين طعن الجنى عليه عمداً بنية قتله.

الظعن رقم ١٨٠٥ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٤٣٤ بتاريخ ٥/٧/١٩٦٢

عدم توافر ظرف التصد لا يترتب عليه إنشاء نية القتل كم أنه ليس ثمة ما يمنع من أن تتغير نية المتهم من مجرد الاعتداء إلى إرادة القتل ما دامت وقائع الدعوى وأدلتها تؤيد ذلك. ولما كانت نية القتل هى من الأمور الموضوعية التى يستظهرها القاضى فى حدود سلطته التقديرية، وكان ما أرادته المحكمة تدليلاً عليها يكفى لحمل قضائها، وكان ما يثيره الطاعن عنها لا يعدو أن يكون محاولة جديدة لمناقشة الأدلة التى إلتفتت بها المحكمة فإن النعى على الحكم بالقصور يكون متنياً.

الظعن رقم ١١٢٩ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٧٥٢ بتاريخ ٢٠/١١/١٩٦٢

لا يقدح فى سلامة الحكم ما إستطرد إليه من قول وهو فى معرض التدليل على نية القتل من أنه " وإن كانت إصابات بعض المصابين لم تكن فى مقتل فإن هذا لا ينفى قيام نية القتل التى ظهر أثرها فى إزهاق روح من توفى من مصابين "، ذلك بأن هذا التقرير، وإن كان مجافياً لفهم القانونى الصحيح لإستدلاله على قيام نية القتل من إزهاق روح من توفى من المصابين وهى النتيجة التى يضمها الجانى ويعين على القضاى أن يستظهرها، إلا أن هذا التقرير القانونى الخاطيء لا يضر الحكم ولا يعدو أن يكون تزييداً منه لا يعيه بعد أن أورد الأدلة والمظاهر التى تدل على نية القتل وتكشف عنها فى مجموع ما قاله فى مدوناته عن تلك النية وعن سبق الإصرار وما حصله من التقارير الطبية الشرعية.

الطعن رقم ٢٨٣٦ لسنة ٣٢ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ٤١٩ بتاريخ ١٤/٥/١٩٦٣

من المقرر أنه متى أثبت الحكم توفر نية القتل في حق الفاعل فإن ذلك يفيد توافرها في حق من أدانته معه بالإشتراك في القتل مع علمه بذلك. ولما كان الحكم المطعون فيه قد دلل تدليلاً سائفاً على توافر ثبوت إشراك الطاعن مع الفاعل الأصلي في قتل المجنى عليها ومع علمه بذلك، فإن النسي على الحكم بالقصور في بيان توفر نية القتل بالنسبة للطاعن يكون غير سديد.

الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٥ صفحة رقم ٣٦٦ بتاريخ ١١/٥/١٩٦٤

قصد القتل أمر غفي لا يدرك بالحس الظاهر إنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضره في نفسه، واستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى المطروحة أمام المحكمة موكول لقاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية.

الطعن رقم ٧٠١ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٥ صفحة رقم ٦٧٥ بتاريخ ١٦/١١/١٩٦٤

من المقرر أن جريمة القتل العمد تتميز عن غيرها من جرائم العدى على النفس بتعصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي إزهاق روح المجنى عليه، وهذا العنصر ذو طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم وهو بطبيعته أمر يعطيه الجاني ويضمه في نفسه ويتعين على القاضي أن يعنى بالتحدث عنه إسقاطاً وإستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه. فإذا كان ما ذكره الحكم مقصوداً على الإستدلال على هذه النية حمل الطاعنين أسلحة نارية معمرة بقصد إطلاقها على المجنى عليه وإصابة هذا الأخير بعيارين في رأسه أوديا بحياته - وهو ما لا يكفي في إستخلاص نية القتل وخاصة بعد أن أثبت الحكم في معرض تحصيله واقعة الدعوى أن الطاعنين لم يطلقوا النار على المجنى عليه وإنما أطلقوها في الهواء للإرهاب دون أن يفصح عن أثر هذه الواقعة في تبيان قصدهما المشترك الذي نسب إليهما تبين النية على تنفيذه، وكانت إصابة المجنى عليه بعيارين ناريتين أوديا بحياته هي نتيجة قد تتحقق بغر القتل العمد، ولا يخفى في هذا الشأن ما قاله الحكم من أن الطاعنين كانوا قد عقدوا النية على إزهاق روح المجنى عليه - طالما أن إزهاق الروح هو النتيجة التي قصدتها الجاني ويتعين على القاضي أن يستظهرها. كما لا يجدي ما أورده الحكم في مدوناته من أن الطاعن الأول قد أطلق عياراً نارياً على المجنى عليه أصابه وأردفه ببيار آخر أجهز عليه لإقتصار هذا البيان على مجرد سرد الفعل المادى في الجريمة دون أن يكشف عن القصد الخاص فيها وهو ما كان الحكم مطالباً باستخلاصه. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه قاصراً متعيناً نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٨٤٠ بتاريخ ١٢/٢١/١٩٦٤

لما كان ما أورده الحكم يفيد أن المحكمة قد إستندت - ضمن ما إستندت إليه - فى إثبات القصد الخاص لجرمة الشروع فى القتل إلى إصابة الجنى عليه، فى حين أن الثابت من الحكم أن الطاعن أطلق العيار على الجنى عليه فأصابه فى فخذه الأيمن ونفذ منه إلى فخذه الأيسر وهى أجزاء من الجسم ليست من المقاتل كما جاء بالتقرير الطبى - حسبما حصله الحكم - خلواً من إثبات أن إصابات الجنى عليه فى مقتل. ولما كان إطلاق العيار النارى صوب الجنى عليه لا يفيد حتماً أن الجانى إتسوى إزهاق روحه وكانت الإصابة فى مقتل لا يصح أن يستنتج منها قصد القتل إلا إذا أثبت أن الجانى صوب العيار إلى الجنى عليه متممداً إصابته فى الموضع الذى يعد مقتلاً من جسمه وهو ما لم يدلل عليه الحكم، فإنه يكون معيياً بالقصور فى البيان.

الطعن رقم ١٦٤٢ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١٦ بتاريخ ١/٤/١٩٦٥

القصد الجنائى فى جريمة القتل العمد يتميز عن القصد الجنائى العام فى سائر جرائم التعدى على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجانى من إرتكابه الفعل إزهاق روح الجنى عليه. ولما كان هذا العنصر بطبيعته أمراً داخلياً فى نفس الجانى، فإنه يجب لصحة الحكم بإدانة متهم فى هذه الجريمة أو بالشروع فيها أن تعنى المحكمة بالتحدث عنه استقلالاً وأن تورد الأدلة التى تكون قد إستخلصت منها أن الجانى حين إرتكب الفعل المادى المسند إليه كان فى الواقع يقصد إزهاق روح الجنى عليه. ولما كان ما إستدل به الحكم على توافر نية القتل لدى الطاعنين الأولين من إحلالهما أعيرة نارية من بنادق سريعة الطلقات وهى أسلحة قاتلة بطبيعتها لا يوفر وحده الدليل على ثبوتها، إذ أن مجرد إستعمال سلاح نارى لا يفيد حتماً أن القصد هو إزهاق الروح، وكان ما أورده الحكم لا يفيد سوى الحديث عن الفعل المادى الذى قارفه الطاعنان دون أن يكشف عن نية القتل، فإنه يكون قاصراً مما يستوجب نقضه بالنسبة إلى الطاعنين الأولين.

الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٠٣٤ بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٦٧

- قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحوس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتياها الجانى وتتم عما يضمرة فى نفسه.

- سبق الإصرار حالة ذهنية بنفس الجانى لا يكون له فى الخارج أثر محسوس يدل عليه مباشرة، وإنما يستفاد من وقائع الدعوى وظروف خارجية يستخلص منها القاضى توافره، ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلاً مع هذا الاستنتاج.

**الطعن رقم ٦٥ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٢٧٦ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٦**

تميز جنابة القتل العمد قانوناً عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بمتنصر خاص هو أن يقصد الجانى عن ارتكابه الفعل الجنائى إزهاق روح الجنى عليه، وهذا المتنصر ذو طابع خاص يختلف عن القصد الجنائى العام الذى يتطلبه القانون فى سائر الجرائم وهو بطبيعته أمر يبطنه الجانى ويضمره فى نفسه، ومن ثم فإن الحكم الذى يقضى بإدانة متهم فى هذه الجنابة أو بالشروع فيها يجب أن يعنى بالتحدث عن هذا الركن إستقلالاً وإستظهاره بإيراد الأدلة التى تكون الحكمة قد إستخلصت منها أن الجانى حين ارتكب الفعل المادى المسند إليه كان فى الواقع يقصد إزهاق روح الجنى عليه. ولكى تصلح الأدلة أساساً تبنى عليه النتيجة التى يتطلب القانون تحقيقها يجب أن تبين بياناً يوضحها ويرجعها إلى أصولها من أوراق الدعوى وأن لا يكفى بسرد أمور دون إسنادها إلى أصولها إلا أن يكون ذلك بالإحالة على ما سبق بيانه عنها فى الحكم. ولما كان ما أورده الحكم لا يفيد سوى الحديث عن الفعل المادى الذى قاربه الطاعنان من أن كلا منهما حمل سلاحاً نارياً وأن أولهما أطلق عياراً على أحد الجنى عليهما فأصابه فى جانبه الأيمن كما أطلق عياراً آخر لم يصب أحداً وأن ثانيهما أطلق أيضاً مقذوفاً أصاب الجنى عليه الثانى فى صدره دون أن يكشف الحكم عن قيام نية القتل بنفس أى من الطاعنين وكان لا يعنى فى ذلك ما قاله الحكم - فى معرض بيانه لواقعة الدعوى - من أن الطاعن الثانى قد أطلق المقذوف الذى أصاب الجنى عليه " قاصداً قتله " إذ أن قصد إزهاق الروح إنما هو القصد الخاص المطلوب إستظهاره بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التى رأت الحكمة أنها تدل عليه. فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور مما يستوجب نقضه والإحالة.

**الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٤٢٤ بتاريخ ١٩٦٨/٤/١٥**

نية القتل أمر داخلى يرجع فى تقدير توافره أو عدم توافره إلى سلطة محكمة الموضوع وحريةا فى تقدير الأدلة، وهى ليست مطالبة بالآخذ إلا بالأدلة المباشرة بل لها أن تستخلص الواقعة كما إرتسمت فى وجدانها بطريق الإستنتاج والإستقراء وكافة الممكنات العقلية ما دام ذلك سليماً متفقاً مع حكم العقل والمنطق.

**الطعن رقم ١٦٣٤ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٥٧ بتاريخ ١٩٧٠/١/٢٦**

إذا كان ما أثبتته الحكم كاف بدهائه للتدليل على إتفاق المتهمين على القتل، من معيتم فى الزمان والمكان ونوع الصلة بينهم، وصدور الجريمة عن باعث واحد، واتجاههم جميعاً وجهة واحدة فى تنفيذها وأن كلا منهم قصد قصد الآخر فى إيقاعها بالإضافة إلى وحدة الحق المتحدى عليه، ومن ثم يصح طبقاً للمادة ٣٩



من قانون العقوبات إعتبارهم فاعلين أصليين في جناية القتل العمد المقنن بجناية قتل أخرى، ويرتب بينهم في صحيح القانون تضامناً في المسؤولية الجنائية عرف محدث الإصابات القاتلة منهم أو لم يعرف.

الطعن رقم ١٨٩٤ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ١٨١ بتاريخ ١٩٧٠/١/٢٦  
لا تعارض بين نفي الحكم سبق الإصرار وبين إثباته ركن القصد الخاص في جريمة القتل العمد في حق الطاعن لكل مقوماته.

الطعن رقم ٦٧٨ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٧٦٧ بتاريخ ١٩٧١/١٢/١٩  
من المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحواس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتياها الجاني وتتم عما يضره في نفسه.

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ٣٧٣ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٥  
لما كان قصد القتل أمراً خفياً لا يدرك بالحواس الظاهر، وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التي يأتياها الجاني وتتم عما يضره في نفسه، فإن إستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية، ولما كان الحكم المطعون فيه قد إستظهر نية القتل بقوله " وحث أن نية القتل ثابتة قبل المتهمين من قيامهم مجتمعين بالإعتداء على الجنى عليها بعضاً غليظة أحدثت القتل وبضربات متعددة من جسمها وكذلك في رأسها وهي مقتل إذ حرك فيهم كوامن الحقد والغضب الذي يحملونه بين جوانهم لقتيلهم الراحل فألدموا على فعلتهم غير عابئين بنتيجة أعمالهم أو مقدرين لما يوجب عليها من مسؤوليات ولم يتركها إلا قتيلاً وهو ما إتيته المتهمون ومن إصراف المتهم الأول تفصيلاً في التحقيقات ". وإذ كان ما أورده الحكم من ذلك كافياً وسافياً في التدليل على ثبوت نية القتل لدى الطاعنين، فإنه لا محل للنعي عليه في هذا الصدد.

الطعن رقم ٩٠ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ٣٨٨ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٥  
تتميز جرائم القتل العمد والشروع فيه قانوناً - بنية خاصة هي إنتواء القتل وإزهاق الروح وهذه تختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم العمدية ومن الواجب أن يعنى الحكم الصادر بالإدانة في تلك الجرائم عناية خاصة بإستظهار هذا العنصر وإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التي تدل عليه وتكشف عنه. ولما كان ما قاله الحكم من إستعمال الطاعن سلاحاً قاتلاً بطبيعته وقوله تارة أنه أطلق عيارين في اتجاه عائلة الجنى عليه، وتارة أخرى أنه صوب سلاحه في مستوى الجنى عليه، هذا القول لا يصح أن يستج منه قصد القتل إلا إذا أثبت الحكم أن الطاعن صوب العيار إلى الجنى عليه متعمداً إصابته في موضع يعد مقتلاً من جسمه وهو ما لم يدل على ذلك الحكم إذ قد يكون إطلاق النار بقصد التعدى فقط أو

يُجرد إرهاب المجنى عليه وفريقه وهو احتمال لا يهدده إنخفاض مستوى التصويب أو وجود الخصومة لأنهما لا يؤيدان حتماً وبطريق اللزوم إلى أن الطاعن إنتوى إزهاق روح المجنى عليه، ومن ثم يكون الحكم معيياً بالقصور.

**الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ٥٨٦ بتاريخ ١٩٧٣/٤/٢٩**

لما كان تعمد القتل أمر داخلي يتعلق بالإرادة يرجع تقدير توافره أو عدم توافره إلى سلطة محكمة الموضوع وحريتها في تقدير الوقائع متى كانت ما أورده الحكم المطعون فيه تدليلاً على قيام نية القتل لدى الطاعن وزميله من الظروف والملاسات التي أوضحها في قوله : " فإنه لا جدال في توافر نية القتل لديهم ذلك من وجود الباعث على إزهاق الروح وهو ما قبل من أن المتهم الأول - الطاعن - قد إختصر في نفسه ضغن للمجنى عليه الذي أساء إلى من تعلق قلبه بها فينت له أفضح النوايا وأبشع الإجراءات إذ صمم على قتله في سكون الليل بأن أتفق مع المتهم الثاني الذي وضع الحبل حول عنقه وجذبه بعنف هو والمتهم الثالث ثم ذبحه بمطواة محدثاً به الإصابة التي كانت من يد تقصد إزهاق الروح ففقدت إلى اغوار رقبته ففطعت الأوعية الدموية الرئيسية والألياف العصبية والقصة الهوائية والغضروف الدرقي والنخاع الشوكي بالعنق على الوجه الوارد بقرار الطبيب الشرعي هذا جميعه يقطع بوافر نية القتل ". فإن الحكم يكون قد عرض لنية القتل وأثبت توافرها في حق الطاعن والمتهمين الآخرين في تدليل سائب.

**الطعن رقم ١٠٠٥ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ١١٧٢ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٩**

قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحواس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتم عما يضمرة في نفسه. واستخلاص هذه النية موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية. ولما كان الحكم المطعون فيه قد إستظهر نية القتل وأثبت توافرها في حق الطاعن من إستعماله سلاحاً قاتلاً بطبيعته " مسدس " وتصويبه نحو المجنى عليه وهو على مسافة قريبة جداً منه وإطلاقه منه عياراً نارياً أصابه في مقتل، ومن سبق وجود نزاع بينه وبين المجنى عليه ومن مجاهرته بعد الحادث وإعترافه لرجال الشرطة بأنه القاتل ومقاومته لهم وقت الضبط مهدداً إياهم بإطلاق عيارى نارى آخر وإطلاقه ذلك العيار بالفعل وإصابته جدار مبنى مركز الشرطة، فإن هذا حسبه للتدليل على توافر نية القتل كما هي معرفة به في القانون.

**الطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ١٢٩٢ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٣٠**

تعتمد القتل مسألة موضوعية لم يعرفها القانون وهي أمر داخلي متعلق بالإرادة يرجع تقدير توافره أو عدم توافره إلى سلطة قاضي الموضوع وحرية في تقدير الوقائع، ولما كان الحكم المطعون فيه قد إستظهر نية

القتل من ظروف الدعوى وملابساتها ومن استعمال النهم سلاحاً نارياً محسوّاً بمقذوفات نارية وهى آلة قاتلة بطبيعتها وتصويبه نحو الجنى عليه الأول وإطلاعه العيار نحو مقتل من جسمه وعلى مسافة قريبة نجم عنها أن نفذ العيار منه إلى الجنى عليه الثانى الذى كان يقف بجواره فأحدث بهما الإصابات الموصوفة بالقرار الطبى الشرعى والتي أدت إلى وفاتهما. لأن ما أورده الحكم تدليلاً على قيام هذه النية سائق واضح فى إثبات توافرها لدى الطاعن.

الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٤٠٣ بتاريخ ١٤/٤/١٩٧٤

قصد القتل أمر غفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتياها الجانى وتتم عما يضمرة فى نفسه، وهو موكول إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية - لما كان ذلك وكان ما أورده الحكم المطعون فيه سائق وكاف فى التدليل على توافر قصد القتل فى حق الطاعن لأن منازعته فى ذلك لا يكون لها محل.

الطعن رقم ١٧٧٨ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٥٦ بتاريخ ١٩/١/١٩٧٥

قصد القتل أمر غفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتياها الجانى وتتم عما يضمرة فى نفسه ومن ثم فإن إستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية وإذ كان ذلك وكان الحكم قد ساق على قيام هذه النية تدليلاً سائفاً واضحاً فى إثبات توافرها لدى الطاعن بقوله " وحيث أن نية القتل ثابتة قبل النهم من قيامه بالأطباق على رقبة الجنى عليها بيديه ووضع جلبابها فى قمها حتى منع عنها النفس ومن ذهبه إلى منزلها فى هذا المزيج الأخير من الليل ومؤاها عما سمع من الأطفال وما أدلت به من حملها سفاحاً وكذلك من إعرافه بالقتل وأنه قصد إزهاق روحها " ومن ثم فإن ما يتعاه الطاعن على الحكم فى أن إستدلالة على توافر نية القتل يكون غير سليم.

الطعن رقم ١١ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٤٠ بتاريخ ١٠/٧/١٩٧٥

من المقرر أن قصد القتل أمر غفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتياها الجانى وتتم عما يضمرة فى نفسه، فإن إستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية.

الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٥١٣ بتاريخ ١٥/٦/١٩٧٥

معى كان قصد القتل أمراً غفياً لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتياها الجانى وتتم عما يضمرة فى نفسه، وإستخلاص هذا القصد من عناصر

الدعوى موكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية، وكان الحكم المطعون فيه قد إستظهر نية القتل في قوله " وحيث إنه قد توافر قصد إزهاق روح المجنى عليه لدى المتهمين من قيام كل من المتهمين ..... و ..... باستخدام مدية لها سلاح ذو حافة مدببة وهو سلاح خطر وميت إذا أصاب مقتلاً، إنها لا بهما طعناً في مواضع متعددة من جسم المجنى عليه معظمها في رأسه وعنقه وصدره وهي مواضع قاتلة فزاد ذلك من خطورتها، ذلك بالإضافة إلى أن المتهمين ..... و ..... قد كشفوا في إقرارهما بمحض تحقيقات النيابة عما يضرهما للمجنى عليه وأن القتل جزاءً له على قتل عههما " فإن ما أورده الحكم من ذلك كاف وساتع في التدليل على ثبوت تلك النية كما هي معرفة به في القانون.

الطعن رقم ٦٦٤ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٤٩٣ بتاريخ ١٩٧٥/٦/٨

- لنن كان إستخلاص نية القتل لدى الجاني وتقدير قيام هذه النية أو عدم قيامها، أمراً موضوعياً موكناً بحكمة الموضوع دون معقب، إلا أن شرط ذلك أن يكون إستخلاصها سائفاً وأن تكون الوقائع والظروف التي إستندت إليها وأسست عليها رأيها تؤدي عقلاً إلى النتيجة التي رتبها عليها، وحكمة النقض أن تراقب ما إذا كانت الأسباب التي أوردتها تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها.

- من المقرر أنه لا مانع قانوناً من إعتبار نية القتل إنما نشأت لدى الجاني أثر مشادة وقتية كما أن الباعث على الجريمة لا تأثير له على كيانها.

الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٤٠٥ بتاريخ ١٩٧٥/٥/١١

لم كان الحكم قد أثبت في تدليل ساتع توافر طرف سبق الإصرار في حق الطاعن ووالده مما يوجب في صحيح القانون تضامناً بينهما في المسؤولية الجنائية، لأن الحكم إذ إنتهى إلى مساءلة الطاعن بوصفه فاعلاً أصلياً طبقاً لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات يكون قد أصاب صحيح القانون ويضحي ما يشيروه الطاعن في هذا الشأن غير سديد.

الطعن رقم ٥١٧٥ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ١٢٨ بتاريخ ١٩٧٦/١/٢٦

من المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحواس الظاهر إنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني ويتم عما يضره في نفسه وإستخلاص هذه النية موكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية.

الطعن رقم ٥٨ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٦٧ بتاريخ ١٩٢٨/١٢/٦

نية القتل مسألة موضوعية بخلاف لقاضي الموضوع تقديرها بحسب ما يقوم لديه من الدلائل. ومتى تقرر أنها حاصلة للأسباب التي بينها في حكمه فلا رقابة بحكمة النقض عليه. اللهم إلا إذا كان العقل لا يتصور إمكان دلالة هذه الأسباب عليها.

الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صاغة رقم ٩١ بتاريخ ١٩٢٨/١٢/٢٧

يكفي لإثبات القصد الجنائي أن تذكر المحكمة في حكمها مرة أن النهم طعن الجنى عليه بألة حادة مصحداً قتله ومرة أخرى أن العمد ثابت من استعمال آلة قاتلة في موجه هو مقتل.

الطعن رقم ١٢١٣ لسنة ٤٦ مكتب ققى ٢٨ صفحة رقم ٣٤٠ بتاريخ ١٩٧٧/٣/١٣

لما كان قصد القتل أمراً خفياً لا يدرك بالحواس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والمظاهر والأمارات الخارجية التي يأتيها الجنائي ويتم عما يضره في نفسه فإن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية، ولما كان الحكم المطعون فيه إستظهر نية القتل بقوله " وحيث أنه عن نية القتل وهي نية إزهاق الروح فهي لا ريب ثابتة من ظروف الدعوى ومن استعمال المتهم آلة حادة " سكيناً " في الإعتداء على الجنى عليها وطعن بها عدة طعنات في مقاتل من جسدها فضلاً عن شدة هذه الطعنات وخطورتها قاصداً من ذلك إزهاق روحها ولم يوكها إلا جثة هامدة كل ذلك يؤكد في يقين المحكمة أنه قد إنتوى إزهاق روح الجنى عليها ". وإذا كان ما أورده الحكم من ذلك كافياً وساتفاً في التدليل على ثبوت نية القتل لدى الطاعن، فإنه لا محل للنعي عليه في هذا الصدد.

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٧ مكتب ققى ٢٨ صفحة رقم ٥١٠ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٢٥

من المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحواس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجنائي ويتم عما يضره في نفسه، واستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية. وكان الحكم قد دلل على توافر نية القتل بقوله " وأما أن نية الجناة قد إنتصرفت إلى إزهاق روح الجنى عليه وليس إلى مجرد ضربه فقط فيدل على ذلك أن الإعتداء وقد حدث في مواطن أربعة حسبما شهدت بذلك زوجة الجنى عليه وما هو مستفاد من أقوال الشهود كل عن الوقائع التي شهدها فقد بدأ الجناة بإعتدائهم بالحقول وتكنوا من إصابة الجنى عليه وشج رأسه ولو كان قصدهم مجرد ضربه إنتظاماً لما كان منه لإكتفوا بهذا القدر بل إنه وقد استطاع الهرب ولجأ إلى داره وأغلق من خلفه بابها، ولو أن نيتهم كانت مجرد الإعتداء وإصابته وقد فعلوا ذلك لآثروا العسوة، بيد أن واقع الحال يدل على أنهم كسروا الباب ودخلوا الدار حيث لحقوا بالجنى عليه بردها وإنهاؤا

عليه ضرباً إلى أن أطلق سلاحه وهرب إلى غرفة نومه وأغلق بابها عليه، وكان في هذا القدر الكفاية، لو أن نية الجناة كانت متصرفية إلى مجرد الإعتداء، أما أنهم يكسرون عليه الباب ويمادون ضربه بعضهم فذلك يكشف بدلالة أكثر عن أن نيتهم قد انجذبت إلى إزهاق روحه. ويؤكد هذا تأكيد اليقين أن الجنى عليه وقد فقد قواه وغر صريعاً لم يكفهم هذا فجروه إلى خارج الدار حيث أقوه أرحاً وإنهالت ضرباتهم تروى عليه حتى صار أقرب إلى الموت منه إلى الحياة وأتذك ذلك وقد ظنوا أن غرضهم قد تحقق إنصرفوا عنه. ويكشف عن ثبوت نية القتل قبلهم بالإحالة إلى ما ذكر جسامة الإعتداء وشموله لعموم جسم الجنى عليه وكثرة عدد الضربات وعدد الجناة وآلات الإعتداء " وكان ما أورده الحكم تدليلاً على ثبوت نية القتل لدى الطاعنين سائفاً وكالياً لحمل فضائه.

الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٧٥٩ بتاريخ ١٣/٦/١٩٧٧

(١) من المقرر أن الدفع بطلان القبض والفتيش إنما هو من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التي لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع به أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم تحمل مقوماته نظراً لأنه يقتضي تحقيقاً تنأى عنه وظيفة هذه المحكمة.

(٢) من المقرر أن تعيب التحقيق الابتدائي أمام محكمة النقض غير جائز ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن بشأن بطلان تحقيقات النيابة العسكرية يكون في غير محله.

(٣) لما كانت النيابة العسكرية قد قررت عدم إختصاصها بالواقعة وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن النيابة العسكرية هي صاحبة القول الفصل الذي لا تعقيب عليه فيما إذا كانت الجريمة تدخل في إختصاصها وبالتالي في إختصاص القضاء العسكري ومن ثم يكون النعي على الحكم بأنه صدر من جهة غير مختصة ولائياً بإصداره على غير سند من القانون.

(٤) إذا كان المدافع عن الطاعن أثار بجملة المحاكمة أن الطاعن كان منه يقل عن ثمانية عشر عاماً وقت الحوادث دون أن يقدم الدليل على ذلك ثم أثبت تنازله عن التمسك بهذا الدفع وإذا كان هذا الدفع القانوني ظاهر البطلان فلا حرج على المحكمة إن هي ألغت عن الرد عليه ويكون ما يثيره الطاعن بشأنه على غير أساس.

(٥) إن ما يثيره الطاعن من إنتفاء نية السرقة لديه مردود ذلك أن التابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قد خلص في بيان كاف إلى توافر أركان جريمة الشروع في السرقة وتوافر الدليل عليها فلا يبيح عدم تحلته صراحة عن نية السرقة.

٦) لما كان الحكم المطعون فيه قد دلتل إستناداً إلى تقرير الصفة التشريعية وأقوال الشهود على أن..... وهو أحد الجناة في الحادث قد قتل بعيارين - نازرين أحدهما أطلق من المدفع الرشاش الذي كان يحملها المحكوم عليه الأول والمقلوب الثاني أطلق من بندقية الخفيف..... وأن كلاً من العيارين قد ساهم بقدر متساو في إحداث الوفاة بالإضافة إلى أن كلاً من الإصابتين منفردة وحدها قد تؤدي إلى الوفاة، فإن الجدل بعد ذلك فيما إنتهى إليه الحكم من إدانة الطاعن بالجرائم المسندة إليه بما فيها جناية القتل التي كانت نتيجة محتملة لمساهمة في جناية الشروع في السرقة، إنما ينحل إلى جدل موضوعي مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض.

٧) لا يعيب الحكم أن يحيل في إيراد أقوال الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت متفقة مع ما إستند إليه الحكم منها، ولما كان الطاعن لا ينازع في أن ما أورده الحكم من أقوال الشاهد التي أحال إليها الحكم لها معناها الصحيح في الأوراق فإن نفيه في هذا الصدد يكون في غير محله.

٨) من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق.

٩) لا يشترط في الدليل أن يكون صريحاً ودالاً بنفسه على الواقعة المراد إثباتها بل يكفي أن يكون ثبوته من طريق الإستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على القدمات.

١٠) لا يقدح في سلامة الحكم خطأ المحكمة في تسمية أقوال المتهم إقراراً طالما أن المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانوني للإعتراف.

١١) محكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال متهم على متهم آخر ولو كانت واردة في محضر الشرطة متى إطمأنت إلى صدقها ومطابقتها للواقع ولو عدل عنها في مراحل التحقيق الأخرى، ومن ثم فإنه لا يكون ثمة محل لتعيب الحكم في إحالته في إيراد أقوال بعض شهود الإثبات على أقوال الشاهد.....، وفي تعويله في قضائه بالإدانة عن جريمة قتل..... وغيرها على ما إستخلصه من أقوال الشهود وما قرره المحكوم عليهم - عدا الأول - من أقوال تفيد إرتكابها الجرائم التي دانهم بها الحكم جميعاً.

١٢) من المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحواس الظاهر وإنما يدرك بالظروف الغيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيا الجاني وتتم عما يضره في نفسه، وإستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية.

١٣) لما كان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن الثالث أو المدافع عنه قد دفع أى منهما بأن الإعراف المنسوب إليه قد صدر منه نتيجة إكراه وقع أثناء التحقيق معه، فلا يقبل منه أن يشر هذا الأمر لأول مرة أمام محكمة النقض.

لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى في قوله : حيث إن وقائع الدعوى حسبما إستخلصتها المحكمة من الإطلاع على الأوراق وما تم فيها من تحقيقات وما دار بشأنها بجلسة المحكمة تحمل في أنه في يوم ١٩٧٢/١١/٢٧ تناول ..... وشقيقه ..... المجنى عليه - طعام العشاء ثم توجها إلى محل الأول وبعد قليل حضر إليهما المتهمان " الطاعنان واشترى كل منهما خبثي سجاير وكان أولهما الطاعن الأول - يحمل فرد خرطوش وفي هذه الأثناء كان ..... المجنى عليه - ينتظر أعاءه عاراج المحل وقد ولي وجه شطر المحل ولما خرج المتهمان من المحل إقبوا ..... الطاعن الأول من المجنى عليه حتى أصبح قبالة وعلى يمينه لم صوب الفرد ناحيته من قرب وأطلق عليه عياراً نارياً أصابه يمين مقدم الصدر أسفل حلقة الشدى اليمنى وكان ... - شقيق المجنى عليه - يقف وقتئذ في مدخل محله حاملاً لـ ١٠ ترضى ما أمامها وكانت إصابة المجنى عليه قاتلة فما لبث أن لفظ أنفاسه الأخيرة " وأورد الحكم على لسان شقيق المجنى عليه أن الحادث إرتكب أخذاً بالثأر - لإتهام والده وعمه بقتل ابن عم الطاعن الثاني وهو نسب الطاعن الأول منذ خمسة عشرة عاماً - ثم تحدث الحكم عن نية القتل وظرف سبق الإصرار بقوله " وحيث إن نية القتل ثابتة قبل المتهمين - الطاعنين - من إستعمال سلاح قاتل بطبيعته - فرد خرطوش - ومن إطلاقه من مسافة قريبة جداً وفي مقتل من أن الحادث إرتكب أخذاً بالثأر. وحيث إن ركن سبق الإصرار ثابت قبل المتهمين من إرتكابهما الحادث على النحو المفاجئ الذي حدث ودون حدوث مشادة أو إستفزاز من جانب المجنى عليه لما يفصح عن نيتهما بقتل المجنى عليه بمجرد أن انتهما القرعة المناسبة لذلك. " لما كان ذلك وكان لا يبين من هذا الذي أورده الحكم - سواء في مقام بيانه واقعة الدعوى، أو معرض حديثه عن نية القتل وظرف سبق الإصرار توافر نية القتل في حق الطاعن الثاني، ذلك بأنه لا يكفى في إثبات هذه النية في حقه ما سجله الحكم من أن الحادث قد إرتكب أخذاً بثار ابن عمه ما دام قصارى ما أسنده إليه الحكم إنما هو مجرد وجوده بصحبة الطاعن الأول في غضون إرتكاب الحادث وأثناء إطلاق العيار الناري فجأة على المجنى عليه وهو مالا يتوفا به - في حد ذاته الدليل على تعمد الطاعن الثاني وقوع الإعتداء على المجنى عليه، فضلاً عن تعمده المساهمة في إزهاق روحه، لما كان ذلك. فإن الحكم يكون معيباً بالنقص في التدليل على توافر القتل في حق الطاعن الثاني مما يوجب نقضه - بالنسبة إلى الطاعنين - والإحالة وذلك لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة.



الطعن رقم ٦٤٦ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٥٩ بتاريخ ١٦/١/١٩٧٨

لما كان المقصود المقتضى بها على الطاعن وهي الأشغال الشاقة المؤبدة - تدخل فى الحدود المقررة لجناية القتل العمد مجردة عن أى ظروف مشددة، فإنه لا يكون له مصلحة فيما أثاره من فساد إستدلال الحكم فى إستظهار طرف سبق الإصرار.

الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٤٢٨ بتاريخ ٢٤/٤/١٩٧٨

مضى كان الحكم المطعون فيه قد إستظهر نية القتل فى قوله : " وكان بين من أقوال الشهود أن كلا من المتهمين ضرب واحداً معيناً من الجنى عليهم ولم يشرك إثنان منهم أو يشرك ثلاثتهم فى ضرب شخص واحد من بين الجنى عليهم وكانت ضرباتهم من الضراوة والبشاعة والعمق وتوجهها إلى مقتل الجنى عليهم وتمتددها فى أكثر من مقتل بالنسبة للمجنى عليهما الأولين وإستعمالهم آلات حادة ذات حافة حادة " مطواة " فى مقارفة الحادث على نحو يقطع بتوافر نية إزهاق أرواح الجنى عليهم فى جانبهم " وكان من المقرر أن قصد القتل أمر عفى لا يترك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتيا الجانى وتتم عما يضمرة فى نفسه فإن إستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية، وكان ما أورده الحكم على النحو المتضمن كائناً وسائفاً فى التدليل على توافر نية القتل فإن ما يثوره الطاعنون فى هذا الشأن يكون غير سديد.

الطعن رقم ١٣٩٤ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٥٩٨ بتاريخ ١٢/٦/١٩٧٨

من المقرر أن جرائم القتل العمد والشروع فيه تتميز قانوناً بنية خاصة هى إنتواء القتل وإزهاق الروح وهذه تختلف عن القصد الجنائى العام الذى يتطلبه القانون فى سائر الجرائم الممثلة، ومن الواجب أن يعنى الحكم الصادر بالإدانة فى تلك الجرائم - القتل العمد والشروع فيه - عناية خاصة بإستظهار هذا العنصر وإيراد المظاهر الخارجية التى تدل عليه، ومن ثم فإنه لا يشفع للحكم المطعون فيه فى هذا المقام ما ساقه من أسباب للتدليل على توافر قصد القتل، ذلك بأننا لا نضد فى مجموعها - على ما سلف بيانه - سوى الحديث عن الأعمال المادية التى إقفلها الطاعن، والتى لا تنسب بذاتها عن توافر هذا القصد لديه، ولا يعنى فى ذلك ما قاله الحكم من أن الطاعن قصد قتل الجنى عليه، إذ أن قصد إزهاق الروح إنما هو القصد الخاص المطلوب إستظهاره بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التى رأته المحكمة أنها تدل عليه، الأمر الذى يعيب الحكم.

الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٨ مكتب فتى ٢٩ صفحة رقم ٦٣٨ بتاريخ ١٩/٦/١٩٧٨

إن جرائم القتل العمد والشروع فيه تتميز قانوناً بنية خاصة هي إتياء القتل وإزهاق الروح وهذه تختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم العمدية. لما كان ذلك، فإن من الواجب أن يعنى الحكم الصادر بالإدانة في جرائم القتل العمد والشروع فيه عناية خاصة باستظهار هذا العنصر وإيراد الأدلة التي تثبت توافره.

الطعن رقم ٢٠٠٧ لسنة ٤٩ مكتب فتى ٣١ صفحة رقم ٣١٣ بتاريخ ٣/٣/١٩٨٠

مضى كان قصد القتل أمراً خفياً لا يدرك بالبحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التي يأت بها الجاني وتتم عما يضره نفسه، واستخلاص هذا القصد من عناصر موكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل في قوله: "أنها ثابتة في حق المتهمين ثبوتاً قاطعاً من أقدامهم على الإعتداء على الجنى عليه..... بآلات حادة بيضاء هي قاتلة بطبيعتها إذا ما استعملت كوسيلة للإعتداء كالسكينة والبلطة والساطور وضربهم للمجنى عليه بطك الآلات في أكثر من مقتل من جسمه في رأسه وعنقه وظهره ولم يتركوه إلا بعد أن أجروا تهميم رأسه تهشيماً بما يؤكد أنهم قصدوا إزهاق روحه ولم يتركوه إلا قتيلاً" فإن هذا الذي استخلصته المحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها هو استخلاص سائغ وكاف.

الطعن رقم ٢١١٤ لسنة ٤٩ مكتب فتى ٣١ صفحة رقم ٤٠٧ بتاريخ ١٧/٣/١٩٨٠

لما كان قصد القتل أمراً خفياً لا يدرك بالبحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التي يأت بها الجاني وتتم عما يضره في نفسه واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل في قوله: "وحيث أنه عن قصد القتل فهو متوافر في حق المتهمين من استعمالهم آلات قاتلة بطبيعتها "سكاكين ومدى" واستهدافهم مقاتل الجنى عليه كما أن تعدد الضربات المجددة للجرح الطعنية والقطعنية بقطع بقيام نية إزهاق روحه لديهم". وإذا كان هذا الذي استخلصته المحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها هو استخلاص سائغ وكاف في التدليل على ثبوت توافر نية القتل لدى الطاعن فإنه لا محل للنمي عليه في هذا الصدد.

الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٧٢٣ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٨

من المقرر أن قصد القتل أمر غفياً لا يدرك بالخاص الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التي يأتها الجاني ويتم عما يضمه في نفسه، فإن إستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية.

الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٩٢٩ بتاريخ ١٩٨٠/١٠/٢٩

لما كان قد القتل أمراً غفياً لا يدرك بالخاص الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى، والإمارات والمظاهر الخارجية التي يأتها الجاني ويتم عما يضمه في نفسه، فإن إستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية. ولما كان الحكم المطعون فيه قد إستخلص قصد القتل بقوله " ومن حيث أنه عنة نية القتل العمد فقد توافرت لدى المتهم بما لا يدع مجالاً للشك وهي مستفادة من ظروف الدعوى وملابساتها وما بان من تقرير الصفة التشريعية من أن المتهم إستل سكيناً ذات نصل حاد مذهب طعن بها الجنى عليه عديداً من الطعنات وسددها بقوة وعنف إلى أكثر من موضع قاتل في جسم الجنى عليه منها ما سدده إلى مقدم يسار صدر الجنى عليه نفذ إلى داخله قاطعاً للعضروف الضلع الثالث الأيسر ونافذاً لتجويف الصدر وقاطعاً للغشاء البلوري وغنولاً نسج الفص العلوي للثنية اليسرى وقاطعاً لقاعدة الشريان الرئوي وأعلى عضلة البطن الأيمن للقلب ومنها ما سدده في غلظة ووحشية إلى أعلى يسار مقدم بطن الجنى عليه نفذ إلى تجويف البطن وقاطعاً للوجه الأمامي للفص الأيسر للكبد وغائر بنسجه مما يقطع ويؤكد أن المتهم ما قصد من ذلك الإعتداء إلا إزهاق روح الجنى عليه عمداً ولم يركه إلا بعد أن ولع بجنة هامة والدافع له على إرتكاب جرمته سابقة إتهام والد الجنى عليه للمتهم ووالده بسرقة محراثه وإتلاف زراعته وكل ذلك يؤكد توافر نية إزهاق روح الجنى عليه والقضاء على حياته تماماً لدى المتهم، وإذا كان ما أوردته الحكم فيما تقدم كالياً وسائفاً في التدليل على ثبوت قصد القتل لدى الطاعن فإن منعه في هذا الشأن لا يكون له محل.

الطعن رقم ١٣٢٣ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٩٢٩ بتاريخ ١٩٨١/١١/١٧

لما كانت جرائم القتل العمد والشروع فيه تتميز قانوناً بنية خاصة هي إتياء القتل وإزهاق الروح وهذه تختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم العمدية فإن من الواجب أن يعنى الحكم الصادر بالإدانة في جرائم القتل العمد والشروع فيه عناية خاصة بإستظهار هذا العنصر وإيراد الأدلة التي تثبت توافره " وكان ما إستدل به الحكم - فيما تقدم - على توافر نية القتل لدى الطاعن من إستعماله سلاحاً من شأنه إحداث القتل وإطلاقه على الجنى عليه في مقتل لا يفيد سوى مجرد تعمد الطاعن

إرتكاب الفعل المادى من استعمال سلاح قاتل بطبيعته وإصابة الجنى عليه فى مقتل وهو ما لا يكفى بذاته لثبوت نية القتل ما لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفس الجانى بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التى تدل على القصد الخاص وتكشف عنه.

الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٨٩٣ بتاريخ ١٩٨١/١١/١٧

من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالأس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتياها الجانى ويتم عما يضره فى نفسه وإستخلاص هذه النية موكول إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية.

الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٣٥٦ بتاريخ ١٩٨٢/٣/١٤

من المقرر أن إستخلاص نية القتل لدى الجانى وتقدير قيام هذه النية أو عدم قيامها وأن كان أمراً موضوعياً موزوفاً بحكمة الموضوع دون تعقيب إلا أن شرط ذلك أن يكون إستخلاصها سائفاً وأن تكون الوقائع والظروف التى إستندت إليها وأسست عليها رأيها تؤدى عقلاً إلى النتيجة التى رتبها عليها وبحكمة النقض أن ترالب ما إذا كانت الأسباب التى أوردتها تؤدى إلى النتيجة التى خلصت إليها.

الطعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٨٣٤ بتاريخ ١٩٨١/١١/١٠

من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالأس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتياها الجانى ويتم عما يضره فى نفسه، وأن إستخلاص هذه النية موكول إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية.

الطعن رقم ١٤٢٤ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٧٦٣ بتاريخ ١٩٨١/١٠/٢٧

١) قضاء محكمة النقض قد إستقر على إعتبار الإحالة من مراحل التحقيق، وأن المحكمة هى جهة التحقيق النهائى ويجوز للمتهم أن يطلب منها إستكمال ما فات مستشار الإحالة من إجراءات التحقيق وإبداء دلائله بشأنها أمامه ومن ثم فلا محل للقول بوجود ضرر يستدعى بطلان قرار الإحالة وإلا ترتب على البطلان إعادة الدعوى إلى جهة التحقيق من بعد إتصالها بالحكمة وهو غير جائز.

٢) لما كانت المادة ٣٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن "شككة الجنائيات فى جميع الأحوال أن تأمر بالقبض على المتهم وإحضاره ولها أن تأمر بحبه إحتياطياً، وأن تفرج بكفالة أو بغير كفالة عن المتهم الموقوف إحتياطياً. فإنه لا وجه لما يقوله الطاعن من أن المحكمة كونت رأيها فى الدعوى قبل إكمال نظرها بإصدارها الأمر بالقبض عليه وحبه.

٣) لما كانت دياجة الحكم المطعون فيه قد تضمنت عبارة " وبمجلسة اليوم نظرت الدعوى على الوجه الموضح تفصيلاً بحضور الجلسة " إلا أنه من الواضح أن المعنى المقصود من ذلك هو أن إجراءات نظر الدعوى وردت تفصيلاً بمحاضر جلسات المحاكمة، ولا يعمد ما ورد من خطأ في دياجة الحكم أن يكون خطأ مادياً لا يؤثر في سلامته.

٤) محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى، حسبما يؤدي إليه إقتناعها، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولما أصلها في الأوراق.

٥) للمحكمة كامل الحرية في أن تستمد إقتناعها بثبوت الجريمة من أى دليل تطمئن إليه طالما أن هذا الدليل له ما عذده الصحيح من الأوراق.

٦) وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتحويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله التنزلة التي يراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه.

٧) تناقض رواية الشهود في بعض تفاصيلها لا يجب الحكم أو يقترح في سلامته ما دام قد إستخلص الحقيقة من أقوالهم إستخلاصاً سائفاً لا تناقضاً فيه.

٨) محكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال الشاهد بالتحقيقات ولو خالفت أقواله أمامها.

٩) من المقرر أنه ليس بلامزم أن يورد الحكم ما أثاره الدفاع من وجود تناقض بين الدليلين ما دام أن ما أورده في مدوناته يتضمن الرد على ذلك الدفاع إذ المحكمة لا تلتزم بمطابقة التهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد عليها على إستقلال طالما أن الرد يستفاد من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم.

١٠) من المقرر أن قصد القتل أمر غسى لا يدرك بالحنس الظاهر إنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضره في نفسه، وإستخلاص هذه النية موكول إلى قاضى الموضوع في حدود سلطته التقديرية.

١١) الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصير عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه في طلباته الختامية.

١٢) إجراءات التحريز إنما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل عسنية توينه ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلاناً. بل ترك الأمر في ذلك إلى إطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل.

١٣) إذ كان ما أوردته الحكم فيما تقدم يستقيم به أطراح الدفاع الطاعن بشأن طلب إجراء المعاينة وكان هذا الدفاع لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى استحالة حصول الواقعة بل كان المقصود به إثارة الشبهة في الأدلة التي إطمأت إليها المحكمة ويحتر دفاعاً موضوعياً لا تلزم بإجابه.

الطعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ١٠٨٤ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٨١  
من المقرر أن قصد القتل أمر غي لا يدرك بالجلس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى أو الأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضره في نفسه وإستخلاص هذه النية موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية.

الطعن رقم ٢٥٠٣ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٣ صفحة رقم ٣٧ بتاريخ ١٩/١/١٩٨٢  
من المقرر أن قصد القتل أمر غي لا يدرك بالجلس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضره في نفسه وأن إستخلاص هذه النية موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية.

الطعن رقم ٨٦٧ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٣ صفحة رقم ٤٢٣ بتاريخ ٣١/٣/١٩٨٢  
- لما كان قصد القتل أمراً غيلاً لا يدرك بالجلس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضره في نفسه.  
- إستخلاص نية القتل من عناصر الدعوى موكولاً إلى محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية ما دام تدليلها على توافرها كافياً.

الطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٣ صفحة رقم ٤٤١ بتاريخ ٦/٤/١٩٨٢  
لقد القتل أمراً غيلاً لا يدرك بالجلس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضره في نفسه، وإستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية.

الطعن رقم ١٦٤٦ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٣ صفحة رقم ٥٧٢ بتاريخ ١٠/٥/١٩٨٢  
جناية القتل العمد تتميز قانوناً عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من إرتكابه الفعل الجنائي إزهاق روح المجنى عليه، وكان هذا العنصر ذا طابع يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم وهو بطبيعته أمر يطنه الجاني ويضره في نفسه فإن الحكم الذي يقضى بإدانة المتهم في هذه الجناية أو الشروع فيها يجب أن يعني بالتحدث عن هذا الركن إستقلاً

أو إستهاره بإيراد الأدلة التي تكون المحكمة قد إستخلصت منها أن الجاني حين يرتكب الفعل المادى المسند إليه كان في الواقع يقصد إزهاق روح المجنى عليه، وحتى تصلح تلك الأدلة أساساً تبنى عليه النتيجة التي يطلب القانون بمقتضاها يجب أن يبنى بياناً واضحاً ويوجهها إلى أصولها في الدعوى وأن لا يكتفى بسرد أمور دون إستنادها إلى أصولها إلا أن يكون ذلك بالإحالة على ما سبق بيانه عنها في الحكم ولما كان ما أورده الحكم لا يفيد سوى الحديث عن الفعل المادى الذي قارفه الطاعن الثاني ذلك أن إستعماله مطواه وهي سلاح قاتل إذا أصابه مقتلأ وتعدد الإصابات القطعية والطوعية بجسم المجنى عليه والتي جاء بعضها في مقتل منه لا يكتفى بذاته لثبوت نية القتل في حق الطاعين إذ لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفس الجانين لأن تلك الإصابات قد تتحقق بغير القتل العمد، فإن ما ذكره الحكم المطعون فيه تدليلاً على توفر نية القتل لا يبلغ حد الكفاية بما يشوبه يعيب القصور في التسيب بما يطلبه.

الطعن رقم ٢٢٧١ لسنة ٥٢ مكتب قضى ٣٣ صفحة رقم ٨٨٧ بتاريخ ١٦/١١/١٩٨٢

لما كانت جناية القتل العمد تتميز قانوناً عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي إزهاق روح المجنى عليه، وكان هذا العنصر ذا طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر تلك الجرائم وهو بطبيعته أمر يعطيه الجاني ويضممه في نفسه، فإن الحكم الذي يقضى بإدانة متهم في هذه الجناية يجب أن يعنى بالتحدث عن هذا الركن إستقلالاً وإستهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه، وإذا كان المطعون فيه لم يتحدث عن نية القتل إستقلالاً ولم يعرض لها إلا في مجال رفض دفاع المتهم بأن ما أتاه يعتبر عملاً مشروعاً في تطبيق المادتين ٦١، ٦٣ من قانون العقوبات وكل ما أورده الحكم في خصوص توافرها قوله أنه " بمجرد عدم إستجابة السيارة النقل لأمره " أى لأمر الطاعن " بالوقوف إكتفى بإطلاق عبار واحد صوبه على المجنى عليه مباشرة وقد كان يحتل ظهر السيارة من الخلف وعن قرب شديد لا يجاوز نصف المتر فأصابه في رأسه أى في مقتل من مقاتله " ثم إستطرد الحكم إلى أن ما أتاه المتهم " ينم عن إستهانة بالتعليمات المقررة عليه واستخفاف بالأرواح لا يجيزه القانون ". ولما كان هذا الذي أورده الحكم في إثبات نية القتل لا يتحقق به سوى مجرد إتجاه قصد الطاعن إلى ارتكاب الفعل المادى، وهو ما لا يكتفى بذاته لثبوت نية القتل ما دام الحكم لم يكشف عن قيام تلك النية بنفس الطاعن فإنه يكون معيأ في هذا الشأن بالقصور الذي يوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن الأخرى.

١) لما كان ما نص عليه الدستور فى المادة الثانية منه أن مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع ليس واجب الأعمال بذاته وإنما هو دعوة للشارع كى يتخذ الشريعة الإسلامية مصدراً رئيساً فيما يستنه من قوانين ومن ثم فإن أحكام تلك الشريعة لا تكون واجبة التطبيق بالتحويل على نص الدستور المشار إليه إلا إذا إستجاب الشارع لدعوته وأفرغ هذه الأحكام فى نصوص تشريعية محددة ومنضبطة تنقلها إلى مجال العمل والتنفيذ وبالتالى فإنه لا مجال للتحدى بأحكام الشريعة الإسلامية ما دام أن السلطة التشريعية لم تفرغ مبادئها فى تشريع وضعى.

٢) لما كان الشارع لم يقيد القاضى الجنائى فى المحاكمات الجنائية بدليل معين - إلا إذا نص على ذلك بالنسبة لجرائم معينة - وإنما ترك حرية تكوين عقيدته من أى دليل يطمئن إليه ما دام أن له ماأخذه من الأوراق، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها الشهادة مزكوك لتقدير محكمة الموضوع ومضى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التى ساقها الدفاع حملها على عدم الأخذ بها، كما أن تأخر الشاهد فى أداء شهادته لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقواله ما دامت قد إطمأنت إليها ذلك أن تقدير الدليل من سلطة محكمة الموضوع ومن ثم فإن تحويل الحكم المطعون فيه على شهادة الجنى عليه الثالث فى قضائه بالإدانة بعد أن أفصحت المحكمة عن إطمئنانها إلى شهادته وأنها كانت على بينة بالظروف التى أحاطت بشهادته يكون مبرراً من مخالفة القانون وبحل نعى الطاعنين فى هذا الصدد إلى جدل فى تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب.

٣) لما كان بين من المفردات المضمومة تحقيلاً للظعن أن ما أورده الحكم من أقوال الجنى عليه الثالث له ماأخذه الصحيح من التحقيقات - وهو ما لا ينازع فيه الطاعنين - وكان لا ينال من سلامة الحكم أن ينسب أقوال الشاهد إلى التحقيق الابتدائى وجلسة المحاكمة رغم غلو أقواله بالجلسة من أن الطاعنين الأول والثانى تقدموا بالالفين مرتدين زياً عسكرياً، إذ أن الخطأ فى مصدر الدليل لا يضيغ أثره فإن النعى على الحكم بالخطأ فى الإنسان يكون غير مديد.

٤) لما كان يعين لقول وجه الظعن أن يكون واضحاً محدداً مبنياً به ما يرمى إليه مقدمه حتى يتضح مدى أهميته فى الدعوى المطروحة وكونه منتجاً مما تلتزم محكمة الموضوع بالتصدى إيوائه له ورداً عليه، وكان الطاعنون لم يكشفوا بأسباب الظعن عن أوجه التناقض بين أقوال الجنى عليه الثالث والشاهد "....." والتضارب فيها بل ساقوا قوهم مرسلاً مجهلاً فضلاً عما هو مقرر من أنه لا يقدر فى سلامة الحكم عدم إتفاق أقوال شهود الإثبات فى بعض تفاصيلها ما دام الثابت أنه حصل التوافق بما لا تنافى فيه ولم يورد



تلك التفصيلات أو يركز إليها في تكوين عقيدته - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإن النemy على الحكم في هذا المقام فضلاً عن عدم قبوله يكون غير شديد.

٥٠ لما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن الأصل أنه ليس يلزم أن تتطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي - كما أخذت به المحكمة - غير متناقض مع الدليل الفني تناقضاً يستعصى على الملازمة والتوفيق، وكان الحكم المطعون فيه لم يحصل من أقوال المجنى عليه الثالث أن الأرض مسوية بمكان الحادث بل أورد من أقواله أن عمه المجنى عليهما الأولين كانا جالسين "على مصطبة" بينما كان هو جالساً على مقعد يتناولون جميعاً طعام الإفطار وأثناء ذلك دخل عليهم الطاعنون حاملين بنادق سريعة الطلقات وما أن إقربوا منهم إلى مسافة أربعة أمتار حتى أطلقوا عليهم أجرة نارية أصابت عمه كما أصابته إحداها في ساقه اليمنى فسارع بالحرب بينما استمر الطاعنون في إطلاق الأجرة على عمه، ونقل عن التقرير الطبي الشرعي الموقع عليه أن إصابته بالساق اليمنى نارية تنشأ من عيار نارى معمر بمقذوف مفرد يتصلو تحديد نوعه لعدم استقراره وأطلق من مسافة تجاوزت مدى الإطلاق القريب ويمكن حدوثها وفق التصوير الوارد بأقواله وفي تاريخ يتفق وتاريخ الحادث ومن كل من البندقية الروسية المضبوطة وأى من الطلقات والمقلوبين من عيارهما وأيضاً من أى من البندقيتين آلى أنفلد المضبوطتين وكذا من أى الطلقات التشيكى والألماني، وإذا كان ما أورده الحكم من أقوال المجنى عليه المذكور لا يتعارض بل يتلاءم مع ما نقله عن الدليل الفني فيما تقدم فإن ما يثرو الطاعنون من قالة جمع الحكم بين دليلين متناقضين يكون على غير أساس.

٦١ لما كان من المقرر أنه لا يجب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها. وكان من المقرر كذلك أن محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد روايات كل الشهود - إن تعددت - وبيان وجه أخذها بما إقتضت به بل حسبها أن تورد منها ما تظمن إليه وتطرح ما عداها، وإذا كان الطاعنون لا يجادلون في أن أقوال الشاهدين ..... و..... متفقة في مجلتها مع ما استند إليه الحكم منها في الواقعة الجوهرية المشهود عليها وهي مشاهدتهما الطاعنين حاملين أسلحتهم متجهين بها صوب مكان جلوس المجنى عليهم ثم سماعهما صوت الأجرة النارية فلا يؤثر في سلامة الحكم اختلاف أقوالهما في غير ذلك إذ أن مفاد إحالة الحكم في بيان أقوال ثانيهما إلى ما حصله من أقوال أولهما فيما إتفقا فيه أنه لم يستند في قضائه إلى ما إختلفا فيه من أقوال طالما أن من حق محكمة الموضوع تجزئه أقوال الشاهد والأخذ منها بما تظمن إليه وإطراح ما عداها دون أن يعد هذا تناقضاً في حكمها ومن ثم فإن النemy على الحكم في هذا الصدد لا يكون له محل.

٧) لما كان من المقرر أنه لا يلزم قانوناً إيراد النص الكامل لأقوال الشاهد الذي يعتمد عليها الحكم بل يكفي أن يورد مضمونها ولا يقبل النص على المحكمة إسقاطها بعض أقوال الشاهد لأن فيما أوردته منها وعولت عليه ما يعنى أنها أطرحت ما لم تشر إليه منها لما للمحكمة من حرية في تجزئة الدليل والأخذ منه لا تتراح إليه والإلتفات عما لا ترى الأخذ به ما دام أنها قد أحاطت بأقوال الشاهد ومارست سلطتها في تجزئتها بغير بطل لقبحها أو مسخها بما يجليها عن معناها أو يحرفها عن مواضعها كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ومن ثم فإن ما ينهه الطاعنون على الحكم من إغفاله تحصيل بعض أقوال الشاهدين... و... في شأن وصف الملابس التي كان يرتديها الطاعنون وكيفية مشاهدة الثاني لبعضهم لا يكون له محل.

٨) لما كان من المقرر أنه لا يلزم في الأدلة التي يعتمد عليها الحكم أن ينشأ كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى، لأن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي ومن ثم فلا ينظر إلى دليل بعينه مناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤيدة إلى ما قصد منها الحكم ومنتجة في إكمال إقتناع المحكمة وإطمئنانها إلى ما انتهت إليه فإن ما يثيره الطاعنون في شأن إستناد الحكم إلى أقوال شهود الإثبات رغم أن شهادة كل منهم لا تغني بذاتها تدليلاً على مقارفتهم الجريمة لا يكون مقبولاً.

٩) لما كان ما يثيره الطاعنون في شأن عدم إشتغال التليغ عن الحادث على أسماء الجناة مردوداً بما هو مقرر من أنه لا عورة بما إشتغل عليه بلاغ الواقعة وإنما العبرة بما إطمأنت إليه المحكمة مما إستخلصته من التحقيقات فإن النص على الحكم في هذا الخصوص ينحل إلى جمل موضوعي في تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومصادرة لها في عقيدتها مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

١٠) من المقرر أن قصد القتل أمر غني لا يدرك بالخاص الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني ويتم عما يضره في نفسه فإن إستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية.

١١) جريمة القتل العمد لا تتطلب سوى إرتكاب فعل على الجاني عليه بنية قتله يؤدي بطبيعته إلى وفاته سواء أكانت الوفاة حصلت من إصابة وقعت في مقتل أم من إصابة ولقت في غير مقتل ما دامت الوفاة نتيجة مباشرة للجريمة ومتى بين الحكم جريمة القتل من ثبوت نية القتل وإستعمال أسلحة نارية قاتلة بطبيعتها وحدوث الوفاة من الإصابات النارية فلا يعيه عدم بيان الإصابات الواقعة في مقتل وتلك الواقعة في غير مقتل ما دام أنه بينها جيماً - كما هو الحال في الدعوى الماثلة - ونسب حدوثها إلى الطاعنين جيماً دون غيرهم.

١٢) قول المجنى عليه الثالث بجملة المحاكمة أن الطاعين إستهدفوا عمه بإطلاق النار عليهما أو أنه نفى في التحقيقات قصد قلته - كما يثير الطاعين في طعنهم - فإن هذا القول لا يقيد حرية المحكمة في إستخلاص قصد القتل بالنسبة له من كافة ظروف الدعوى وملابساتها ولأن ما أورده الحكم بياناً لنية القتل وتوافرها لدى الطاعين بالنسبة لجريمة قتل المجنى عليهما الأولين ينطفئ حكمه بطريق اللزوم إلى جريمة الشروع في قتل المجنى عليه الثالث ومن ثم فإن كل ما يثيره الطاعنون حول نصيب الحكم في بيانه نية القتل يكون غير سديد.

١٣) من المقرر أن سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة بل تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضي منها إستخلاصاً، وكان يكفي لتحقيق ظرف الرصد بمجرد تربص الجاني للمجنى عليه مدة من الزمن طالت أو قصرت من كان يتوقع قدوماً إليه أو وجوده به ليحصل بذلك إلى مفاجاته والإعتداء عليه، وكان البحث في توافر سبق الإصرار والرصد من إطلاقات قاضي الموضوع يستتجه من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلاً مع ذلك الإستنتاج.

١٤) لا يشترط في الدليل في المواد الجنائية أن يكون صريحاً ودالاً مباشرة على الواقعة المراد إثباتها بل يكفي أن يكون إستخلاص ثبوتها منه عن طريق الإستنتاج مما يتكشف من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات. ولما كان ما قاله الحكم في تدليله على توافر ظرفي سبق الإصرار والرصد في حق الطاعين من علمهم باعتياد المجنى عليهم الجلوس في مكان الحادث وما إستطرد إليه من أنهم جاؤا المجنى عليهم في هذا المكان باعتهم على القتل الأخذ بالفار بعد أن أعملوا الفكر وأعدوا أسلحتهم وملابسهم لهذا الغرض له ما عذره من أوراق الدعوى ومستمداً مما شهد به شهود الإثبات الذين لا يجادل الطاعنون في صحة ما حصله الحكم من أقوالهم فضلاً عن إستخلاص الحكم توافر هذين الطرفين من ظروف الدعوى وملابساتها وقرائن الأحوال فيها. وكن ما إستظهره الحكم للإستدلال على هذين الطرفين من وقائع وأمارات كشفت عنهما هو ما يسوغ به هذا الإستخلاص لأن ما يثيره الطاعنون في هذا الصدد لا يكون له محل.

١٥) لما كانت العقوبة الموقعة على الطاعين - وهي الأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة - تدخل في الحدود المقررة لأي من جنايات القتل العمد التي قارفوها مجردة من أي ظروف مشددة، وكان الحكم قد أثبت في حق الطاعين إتفاقهم على قتل المجنى عليهما الأولين وياشر كل منهم فعل القتل تنفيذاً لما إتفقوا عليه مما يقتضاه قانوناً مساءلتهم جميعاً عن جريمة القتل العمد دون حاجة إلى تعيين من منهم أحدث

الإصابات القتالة فإن مصلحتهم في إثارة الجدل حول توافر ظرفي سبق الإصرار والوصد في حقهم أو عدم توافرها تكون متغية.

١٦) الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة الواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق.

١٧) الأصل أنه متى كان الحكم قد أنصب على إصابة بمنها نسب إلى التهم إحدائها وثبت التقرير الطبي الشرعي وجودها وإطمأنت المحكمة إلى أن التهم هو محدثها فليس به من حاجة إلى التعرض لغيرها من إصابات لم تكن محل إتهام ولم ترفع بشأنها دعوى مما لا يصح معه القول بأن سكوت الحكم عن ذكرها يرجع إلى أنه لم يفتن لها.

١٨) تحديد وقت وقوع الحادث لا تأثير له في ثبوت الواقعة ما دامت المحكمة قد إطمأنت بالأدلة التي ساقها إلى أن الجني عليه الثالث قد رأى الطاعنين وتحقق منهم وهم يطلقون الأعيرة النارية على عمه الجني عليهما الأولين وإصابته من إحداهما أثناء تناولهم طعام الإفطار وإلى أن بعض شهود الإثبات قد رأوا الطاعنين وهم حاملين أسلحتهم متوجهين بها صوب مكان جلوس الجني عليهم ثم سماعهم صوت الأعيرة النارية وإلى أن البعض الآخر رأوا الطاعنين بعد إرتكاب الحادث وهم يطلقون الأعيرة النارية أثناء فرارهم وإسراع هؤلاء إلى مكان الحادث حيث شاهدوا الجني عليهما الأولين صريحين والجني عليه الثالث مصاباً على مسافة منهما.

١٩) لما كان من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لتقرير الخبر شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة، وهي غير ملزمة من بعد إجراء طلب مناقشة الطبيب الشرعي ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها حاجة إلى إتخاذ هذا الإجراء، وكانت المحكمة قد أقامت قضاءها على ما إقتضت به مما حواه تقرير الصفة التشريعية بما لا يعارض مع ما قاله الجني عليه الثالث من وقوع الحادث في الصباح أثناء تناول الجني عليهم طعام الإفطار فلا تريب على المحكمة إن هي إلتفتت عن طلب دعوة الطبيب الشرعي لتحقيق دواع الطاعنين المبني على المنازعة في صورة الواقعة ووقت وقوعها ما دام أنه غير منتج في نفي التهمة عنهم على ما سلف بيانه ويكون النعي على الحكم المطعون فيه بقالة الإخلال بحق الدفاع لهذا السبب في غير محله.

الطعن رقم ٦٤٧٠ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٥٤٤ بتاريخ ١٤/٤/١٩٨٣

من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحواس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتها الجاني وتم عما يضمرة فى نفسه فإن إستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية.

الطعن رقم ٦٢٨١ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٣٥٣ بتاريخ ٢٧/٣/١٩٨٤

- لما كان من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحواس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتها الجاني وتم عما يضمرة فى نفسه فإن إستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية.  
- لا تأثير للإسفرزاز أو الغضب فى إثبات توافر نية القتل أو فيها.

الطعن رقم ٦٨٢٣ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٣٠٤ بتاريخ ١٨/٣/١٩٨٤

لما كان قصد القتل أمراً خفياً لا يدرك بالحواس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتها الجاني وتم عما يضمرة فى نفسه، فإن إستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى المطروحة أمام المحكمة موكل لقاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية، ولما كان ما أورده الحكم تدليلاً على قيام هذه النية سابقاً واضحاً فى إثبات توافرها لدى الطاعن، وكان من الجائز أن تنشأ نية القتل لدى الجاني إثر مشادة كلامية، فإن النعى على الحكم فى هذا الصدد لا يكون له محل.

الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٦٧٠ بتاريخ ١٥/١٠/١٩٨٤

لما كان قصد القتل أمراً خفياً لا يدرك بالحواس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتها الجاني وتم عما يضمرة فى نفسه وإستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية، وإذا كان الحكم قد دلل على قيام هذه النية تدليلاً سابقاً واضحاً فى إثبات توافرها لدى الطاعن، وكان البين من مساق الحكم أن ما قاله فى معرض هذا الدليل من أن الطاعن لم يكف عن طعن أجنبى عليها بالمطواة إلا بعد أن أصبحت جثة هامدة. قد عنى الحكم به - على ما بين من مدوناته الكاملة - أن الطاعن لم يكف عن الإعتداء على أجنبى عليها إلا بعد أن أبين أنه حقق قصده من الإجهاز عليها بما أحدثه بها من إصابات بمواضع قاتلة فى الصدر والبطن والظهر من شأنها أن تؤدى إلى الوفاة وهو ما يتسق مع ما ذكره فيما أورده بياناً لواقعة الدعوى وتقللاً عن تقرير الصفة التشريعية من أنه لم يكف عن ضرب أجنبى عليها بالمطواة إلا بعد أن أحدث بها عديداً من الإصابات أودت بحياتها نتيجة ما أحدثته الإصابات الطعن من تهتك بالأحشاء الصدرية والبطنية وما

صاحب ذلك من نزيف، ومن ثم فإن ما يتناه الطاعن على الحكم في شأن إستدلالة على توافر نية القتل يكون غير شديد.

**الطعن رقم ٨١٨ لسنة ٥٤ مكتب قتي ٣٥ صفحة رقم ٨٨٩ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/١١**

لما كانت جنابة القتل العمد تتميز قانوناً عن غيرها من جرائم القتل على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي إزهاق روح المجنى عليه، وهذا العنصر الخاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر تلك الجرائم، وهو بطبيعته أمر يطمئه الجاني ويضمّره في نفسه فلا يدرك بالسر الطاهر وإنما هو يستخلص من الأمارات والمظاهر الخارجية التي تدل عليه واستخلاصه من هذه الأمارات والمظاهر وإن كان من شأن محكمة الموضوع إلا أنه يعين أن يكون ما أثبتته المحكمة منها كافياً بذاته للكشف عن قيام ذلك القصد الخاص، ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه وإستدل به على ثبوت نية قتل المجنى عليه الأول في حق الطاعن لا يكشف عن قيام هذه النية إذ هو لا يعدو أن يكون سرّاً للفعل المادى في الجريمة. ذلك أن إطلاق عبار ناري على المجنى عليه من مسافة قريبة، وإصابته في مقتل لا يفيد حتماً أن الطاعن كان ينوي إزهاق روحه خاصة وأن الحكم حين نفى نية القتل عن الطاعن بالنسبة لواقعة الإعتداء على المجنى عليه الثاني التي سبقت مباشرة الواقعة الإعتداء على المجنى عليه الأول قد ذهب إلى أن الطاعن لم يكن قد إستبد به الغضب إلى الحد الذي يدفعه إلى القتل، ولم يبين الحكم ما الذي طرأ بعد ذلك وجعل قصد الطاعن يتجه إلى غير ما كان قد إتجه إليه في البداية من مجرد الإيذاء والعدوى بحيث أنه يعمد إلى قتل المجنى عليه الأول الذي لم يكن طرفاً في المشاجرة، كما لم يكن - وفق ما أثبتته المحكمة - قد برر منه ما يدعو إلى قتله، ومن ثم فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور في التسيب مما يوجب نقضه.

**الطعن رقم ١٠١٠ لسنة ٥٤ مكتب قتي ٣٥ صفحة رقم ٧٤٥ بتاريخ ١٩٨٤/١١/١١**

لما كانت جرائم القتل العمد والشروع فيه تتميز قانوناً بنية خاصة هي إنتواء القتل وإزهاق الروح وهذه تختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم المصدية. لما كان ذلك، فإن من الواجب أن يعنى الحكم الصادر بالإدانة في هذه الجرائم عناية خاصة باستظهار هذا العنصر وإيراد الأدلة التي تثبت توافره، ولما كان الحكم المطعون فيه قد ذهب في التدليل عليه إلى القول بأنه " ومن حيث إنه بالنسبة لنية القتل فهي متوافرة في الدعوى وذلك على الخلاف الذي حدث بين التهم والمجنى عليه وتهديده إياه بإطلاق النار عليه ثم إطلاق النار عليه من سلاح قاتل بطبيعته وعلى مسافة يسيرة من المجنى عليه ولم يركه إلا بعد أن سقط فاقد الحركة ". وكان ذلك لا يفيد في مجموعه سوى الحديث عن الأفعال المادية التي إقرفها الطاعن والتي لا تنفي بذاتها على توافر هذا القصد لديه مما لم يكشف الحكم عن قيام

هذه النية بنفس الجاني. لما كان ما تقدم، وكان الحكم لم يستظهر القصد الجنائي الخاص بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التي تدل عليه وتكشف عنه فإنه يكون مشوباً بالقصور بما يعيه.

الطعن رقم ٢٩٨٩ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٥٦٠ بتاريخ ١٩٨٤/٦/٥

لما كان قصد القتل أمراً خفياً لا يدرك بالحواس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني ويتم عما يضمرة في نفسه، وإستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكول إلى قاضى الموضوع في حدود سلطته التقديرية، كما أنه من المقرر أن البحث في توافر ظرف سبق الإصرار من إطلاقات قاضى الموضوع يستتجه من ظروف الدعوى وعناصرها، ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتأفر عقلاً مع ذلك الإستنتاج، وكان ما أورده الحكم فيما سلف يكفى في إستظهار نية القتل لدى الطاعن، وفي الكشف عن توافر ظرف سبق الإصرار في حقه وقد ساق لإثباتهما قبله من الأدلة والقرائن ما يكفى لتحقيقهما طبقاً للقانون.

الطعن رقم ٣٠٦٢ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٦٠٤ بتاريخ ١٩٨٤/٦/١٤

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحواس الظاهر وإنما تستنبطه المحكمة من الظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني ويتم عما يضمرة في نفسه وأن إستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكول إلى قاضى الموضوع في حدود سلطته التقديرية.

الطعن رقم ١٥٨٩ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٤٩٠ بتاريخ ١٩٣٢/٣/٢٨

إذا إستتجت المحكمة نية القتل من معاناة " الكريك " الذى إستعمل في ضرب الجنى عليه ومن موضع الإصابة وجسامتها وشدة الضربة ومن باقى ظروف الحادثة التي إستعرضتها في حكمها فلا يجب حكمها أن يكون قد أوضح مع ذلك ما يفيد أن المتهم ارتكب فعلته تحت تأثير الغضب ولا أنه لم يرد على دفع المتهم بأنه كان يحمل " الكريك " الذى إستعمله في القتل بمقتضى صناعته، إذ لا تناقض بين قيام نية القتل عند المتهم وبين كونه ارتكب فعلته تحت تأثير الغضب، لأن الغضب يعد سبق الإصرار فقط ولأن وجود الكريك بيد المتهم لا يمنع المتهم عند إنفعاله من أن ينوى القتل في الحال وينفذ نيته بما في يده.

الطعن رقم ٢٤١٥ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٦٠٩ بتاريخ ١٩٣٢/١٠/٣١

لا حرج على المحكمة في أن تستخلص نية القتل من نوع الآلة التي إستعملها الجاني في الجريمة ومن إقدامه على طعن الجنى عليه في موضع عطر طعنة شديدة، لأن ذكر هذين الأمرين معاً كاف في إثبات قيام نية القتل لدى الجاني.

**الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٥٩ بتاريخ ١٩٣٢/١٢/٥**

يكفى أن تبين المحكمة في معرض الكلام على سبق الإصرار الواقعة التي إجمعت لدى القاتل فدفعه إلى التصميم على جريمة القتل وأنه ارتكب هذه الجريمة فعلاً تنفيذاً لهذا التصميم، وسواء بعد ذلك آكانت الآلة التي إستعملها هي سكيناً كما وصفها الحكم أم كانت " مطواة " كما يصفها القاتل، فإن كلنا الآتين آلة قتل. وسواء آكان القاتل معنأً على حمل هذه الآلة أم لم يكن معنأً، فلا أهمية لذلك ما دام أنه على كل حال قد فكر في إستعمالها للقتل وأعدّها له.

**الطعن رقم ١٨٤٠ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ١٩١ بتاريخ ١٩٣٣/٦/١٢**

إن توافر نية القتل أو عدم توافرها في ظرف خاص أمر متعلق بالموضوع ومتى فصلت فيه المحكمة برأى وكان هذا الرأى لا يتجافى مع الوقائع، فهو نهائى، ولا رقابة لمحكمة النقض عليه. فإذا إستخلص الحكم توافر نية القتل لدى المتهم من إستعماله آلة قاتلة " سكيناً مثلاً " وطعنه الجنى عليه الأول بها عدة طعنات في مقتل من جسمه ومحاولة مرتين طعنه بها في بطنه، ثم من محاولته طعن الجنى عليه الثانى بها في رأسه فليس فيما إستنتجه في هذا الشأن شطط ولا مجافاة للوقائع.

**الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢٥٩ بتاريخ ١٩٣٤/١/٢٢**

متى إستاتبت محكمة الموضوع من أدلة الدعوى وظروفها أن المتهم كان متربهاً فيما صدر منه من الإعتداء قتل المحدثى عليه بفعل مادمى موصل لذلك، فلا بهم إذن نوع الآلة المستعملة - مطواة كانت أم غير ذلك - ما دام الفعل من شأنه تحقيق النتيجة الميتة.

**الطعن رقم ٧٨٩ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢٩٢ بتاريخ ١٩٣٤/٣/١٢**

متى ثبتت محكمة الموضوع أن المتهم ضرب الجنى عليه بسكين عدة ضربات قاصداً قاتله وأن الوفاة حصلت من آثار بعض هذه الضربات وتسببت عنها، فهذا المتهم يكون قاتلاً وعقابه ينطبق حقاً على المادة ١٩٨ فقرة أولى من قانون العقوبات، التى لا تتطلب سوى إرتكاب فعل على الجنى عليه يؤدى بطبيعته إلى وفاته بنية قتله، سواء آكانت الوفاة حصلت من جرح وقع فى مقتل أم من جرح وقع فى غير مقتل ما دامت الوفاة نتيجة مباشرة للجريمة. ومتى بين الحكم جريمة القتل من ثبوت نية القتل والطعن بآلة قاتلة وحدوث الوفاة من الطعنات، فلا يعيه عدم بيان الجروح الواقعة فى مقتل والجروح الواقعة فى غير مقتل ما دام أنه بينها جميعها ونسب حدوثها إلى المتهم.



الطعن رقم ٧٩٦ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢٩٢ بتاريخ ١٢/٣/١٩٣٤

نية القتل مسألة موضوعية بحتة، لقاضي الموضوع تقديرها بحسب ما يقوم لديه من الدلائل. ومنى قرار أنها حاصلة للأسباب التي بينها في حكمه فلا رقابة محكمة النقض عليه، إلا إذا كان القتل لا يتصور إمكان دلالة هذه الأسباب عليها أو إذا كان فيما إستنتجته المحكمة في هذا الشأن من وقائع الدعوى أو ظروفها شطط أو مجافاة لتلك الوقائع.

الطعن رقم ١٦١٠ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣٧٢ بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٣٤

إن المتفق عليه أن القتل يعبر مقروناً بسبق الإصرار ولو أصاب القاتل شخصاً غير الذي صمم على قتله لأن ظرف سبق الإصرار حالة قائمة بنفس الجاني وملازمة له سواء أصاب الشخص الذي أصر على قتله أم أخطأ وأصاب الجاني غيره.

الطعن رقم ٢١٤١ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٥٤٢ بتاريخ ١٣/١/١٩٣٦

ثبوت ظرف الوعد يكفي وحده لتطبيق حكم المادة ١٩٤ من قانون العقوبات. فإذا كان في الوقائع الثابتة بالحكم ما يدل على أن المتهمين ارتكبوا الجريمة التي إلتزموها مع الوعد فإن إستبعاد الظروف الدالة على سبق الإصرار من ذلك الحكم لا يؤثر في سلامته.

الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٥ بتاريخ ٨/٣/١٩٣٧

لا مانع قانوناً من إعتبار نية القتل إنما نشأت لدى الجاني إثر مشادة وقية. فإذا ما إستخلصت محكمة الموضوع هذه النية مع قيام هذا الظرف فلا تترتب عليها في ذلك.

الطعن رقم ١٤٩٥ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٧٨ بتاريخ ١٤/٦/١٩٣٧

إذا دلت المحكمة على توافر نية القتل العمد لدى المتهم من إستعماله آلة قاتلة [ هي آلة نارية ] وتصويبها نحو الجاني عليه إلى مقتل من جسمه، ثم ذكرت في الوقت نفسه أن الجريمة لم تتم لسبب خارج عن إرادة المتهم هو إنفراج ساقى الجاني عليه صدفة عند إطلاق المبار عليه مما جعل المقتول يصيب جليابه فقط دون جسمه، ولم تبين الموضع الذي إعتبرته مقتلاً، فإنها تكون قد إستنتجت نية القتل من واقعة غير مينة، إذ من الممكن أن يكون المتهم قد أطلق المبار نحو ساقى الجاني عليه. ومع عدم بيان المحكمة في هذه الحالة علّة إعتبارها هذا الموضع من الجسم مقتلاً، تكون محكمة النقض عاجزة عن مراقبة تطبيق القانون على الواقعة الثابتة بالحكم تطبيقاً سليماً، وهذا يقتضى نقضه.

الطعن رقم ١٢٩٤ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٤٧ بتاريخ ١٩٢٨/٥/٣٠

إذا كان الثابت بالحكم أن المتهمين إتفقوا على قتل الجنى عليهم، وأصرروا على ذلك لأنظروهم حتى مروا بهم وإنهالوا عليهم ضرباً بالمصى الغليظة وأيدى البدالات وألقوا بهم فى النيل، وكانوا كلما حاول الجنى عليهم النجاة والعودة إلى الشاطئ يضربونهم ويقتلونهم بالطوب حتى فاضت أرواحهم وإبتلعهم اليم فبقيا ذكره الحكم من إتفاق المتهمين على قتل الجنى عليهم وإصرارهم عليه ومساهمة كل منهم فى مقارفته بمباشرة عمداً عملاً من الأعمال المكونة له ما يدل بجلاء على أن كلا من المتهمين إرتكب جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار.

الطعن رقم ١٣٢٤ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٦٧ بتاريخ ١٩٣٨/٦/١٣

إن البحث فى ثبوت نية القتل لدى الجاني من سلطة قاضى الموضوع. وهو متى إتسع بثبوتها وأورد دليل إتساعه كان تقديره فى ذلك بمنجاة من رقابة محكمة النقض. فإذا إستخلصت المحكمة ثبوت هذه النية من الآلة المستعملة فى الجريمة ومواقع الإصابات وظروف الحادثة، وكلها عناصر صالحة لبني عليها ذلك، فلا سبيل للمجدل لدى محكمة النقض فيما إرتأته المحكمة.

الطعن رقم ١٥٧٤ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٩١ بتاريخ ١٩٣٨/١٠/٢٤

ما دامت المحكمة قد حصلت من وقائع الدعوى والأدلة المروضة عليها ومن الكشف الطبى أن المتهمين إستعملوا فى إصابة الجنى عليهم المدى والطاوى فلها أن تعتمد على ذلك فى ثبوت نية القتل ولو كانت هذه الأسلحة لم تضبط فى التحقيق.

الطعن رقم ١٨٩٨ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٩٦ بتاريخ ١٩٣٨/١٠/٢٤

يجب بيان الواقعة فى الحكم بياناً كافياً تتمكن به محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى وإلا كان هذا الحكم معيأً لقصوره. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أدان المتهمين على أساس توافر شرف سبق الإصرار قبلهم فى جريمة القتل العمد إعتماً على ما بينهم وبين الجنى عليه من ضفائن وكان الثابت به أن الجنى عليه هو الذى بدأ بضرب الطاعنين بالمصا، وأنهم لم يضربوه إلا بعد أن إعتدى هو عليهم، ولم يذكر الحكم السبب الذى دعا الجنى عليه إلى أن يتسدر الطاعنين بالضرب لمعرفة إن كان ذلك للدفاع عن نفسه لأنهم حضروا مصرين على ضربه أو أنه كان لأى سبب فجائى آخر وأن الطاعنين إنما ضربوه لمقاومة الإعتداء بالمثل، فإن إكتفاء الحكم، فى مقام التدليل على سبق الإصرار، بثبوت الضعفة بين الطرفين، وسكوته عن إستظهار تلك العوامل، وعدم تعرضه لواقعة ضرب الجنى عليه للطاعنين، تلك الواقعة التى أعقبها وقوع الضرب منهم عليه - ذلك قصور يوجب الحكم ويوجب نقضه.

### الطعن رقم ٢١١٦ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤١٨ بتاريخ ١٩٣٩/١/٢

إنه لما كانت جنابة القتل العمد تتميز في القانون عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو إتياء الجاني، وهو يرتكب القتل الجنائي، إزهاق روح المجنى عليه. ولما كان هذا العنصر ذا طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم، وكان أيضاً بطبيعته أمراً داخلياً يطنه الجاني ويعتمده في نفسه فلا يستطيع تعرفه إلا بمظاهر خارجية من شأنها أن تكشف عن قصد الجاني وتظهره، لذلك كان من الواجب أن يعنى الحكم القاضي بإدانة متهم في هذه الجريمة عناية خاصة باستظهار هذا العنصر وإيراد الأدلة التي تثبت توافره. فإذا أخفل ذلك كان قاصراً قصوراً يعيبه عيباً موجباً لنقضه.

### الطعن رقم ٩٣ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٠٢ بتاريخ ١٩٣٨/١٢/١٩

في جنابة القتل العمد يجب أن تستظهر المحكمة في حكمها أن الجاني إتيى إزهاق روح المجنى عليه وأن تدلل على ذلك بالأدلة المؤيدة إلى توافر هذه النية. وذلك لأن الأفعال التي تقع من الجاني في جرائم القتل العمد والضرب المفضي إلى الموت والقتل الخطأ تتحد في مظهرها الخارجي، وإنما الذي يميز جريمة من هذه الجرائم عن الأخرى هي النية التي عقدتها مقارف الجريمة عند ارتكاب الفعل المكون لها. فمتى كانت الجريمة المروضة على المحكمة جريمة قتل عمد وجب على المحكمة أن تتحقق من توافر هذا العمد وأن تدلل عليه بالدليل الكافي حتى لا يكون هناك محل للشك في أن الموت هو نتيجة جريمة ضرب أفضى إلى الموت أو إصابة خطأ، وحتى يتيسر محكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون.

### الطعن رقم ٥٠١ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٧٦ بتاريخ ١٩٣٩/٢/٢٧

إن تعمد إزهاق الروح هو العنصر الذي تتميز به قانوناً جنابة القتل العمد عن غيرها من جرائم التعدي على النفس. وهذا العنصر يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في الجرائم الأخرى. لذلك كان لازماً على المحكمة التي تقضي بإدانة متهم في جريمة قتل عمد أن تعنى في حكمها باستظهار نية القتل وتورد العناصر التي إستخلصتها منها. ولا يكفي في هذا الصدد أن تكون الإصابة جاءت في مقتل من المجنى عليه إذا كان الحكم لم يبين أن الجاني تعمد إصابة المجنى عليه في هذا القتل، وأنه كان يقصد بذلك إزهاق روحه.

### الطعن رقم ٩٢٨ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٤٣٥ بتاريخ ١٩٤١/٤/٧

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم أطلق عياراً نارياً بقصد قتل شخص معين فأصابه وأصاب آخر معه فالتهم يكون مسئولاً عن جنابة الشروع في قتل المجنى عليهما الإثنين ما دام العيار الذي أصابهما

كان مقصوداً به القتل. ولا يهم إذن عدم تحدث الحكم عن توافر نية القتل في الجريمة بالنسبة للمجنى عليه الآخر.

الطعن رقم ١٦٢١ لسنة ١١ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٥٦١ بتاريخ ١٠/٢٧/١٩٤١  
إذا كان المتهم قد ابتوى قتل المجنى عليهما فأطلق عياراً نارياً على كل منهما أراحه قليلاً فإنه يكون مرتكباً لجنايتين على أساس ارتكابه فعلين مستقلين كل منهما يكفى لتكوين جريمة القتل، وتطبق عليه الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ ع.

الطعن رقم ١٨١٦ لسنة ١١ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٥٦٢ بتاريخ ١٠/٢٧/١٩٤١  
إن ثبوت توافر نية القتل وظرف سبق الإصرار من المسائل التي تقررها محكمة الموضوع على حسب ظروف كل دعوى ووقائعها. ولا رقابة عليها في ذلك ما دامت تبين في حكمها تحقيقهما كما يطلب القانون، وتدلل على توافرها بأسباب مقبولة. فإذا كانت الأدلة التي استعملت في الجريمة لا تؤدي بطبيعتها إلى الموت لذلك لا يقلل من قيمتها كدليل ما دامت المحكمة قد أثبتت أن الإعتداء بها كان بقصد القتل، وأن القتل قد تحقق به فعلاً بسبب استعمالها بقوة.

الطعن رقم ١٢٢٦ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٧٩ بتاريخ ١٥/٦/١٩٤٢  
إن جريمة القتل العمد تستلزم قانوناً توافراً قصداً جتائياً خاص بها هو الذي يميزها عن غيرها من جرائم الإعتداء على النفس التي لا تبلغ مبلغها في الجسامه. وإذن فإذا أدين الحكم متهماً في جناية الشروع في القتل العمد، ولم يتحدث بصفة خاصة في جلاء ووضوح عن توافر نية القتل لديه، وبين في ذات الوقت الأساسيات التي إعتد عليها فيما إنتهى إليه من أنه كان ينوى قتل المجنى عليه، فإنه يكون قد قصر في بيان الأسباب التي ألجم عليها.

الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٢١ بتاريخ ٢٣/١١/١٩٤٢  
متى أثبت الحكم أن المتهم تربص للمجنى عليه في الطريق للفتك به فذلك يكفى في بيان توافر ظرف الرصد، ولا يفر من ذلك قصر مدة الإنتظار. وإذا كان الرصد ظرفاً قائماً بذاته حكمه في تشديد عقوبة القتل العمد بمقتضى المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات حكم سبق الإصرار تماماً، فإن قيامه وحده يبرر توقيع العقوبة المنصوص عليها في المادة المذكورة. وإذن فمتى أثبت الحكم توافره فلا تكون للمتهم مصلحة في أن يتمسك بعدم توافر ظرف سبق الإصرار أبداً.

الطعن رقم ١١٤٦ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٢٥٢ بتاريخ ١٠/٥/١٩٤٣  
يكفى للعقاب على القتل العمد أن يكون المتهم قد قصد بالفعل الذى قارفه إزهاق روح إنسان ولو كان القتل الذى إنتواه قد أصاب غير المقصود، سواء أكان ذلك ناشئاً عن خطأ فى شخص من وقع عليه الفعل أو عن خطأ فى توجيه الفعل، فإن العناصر القانونية للجناية تكون متوافرة فى الحالتين كما لو وقع الفعل على ذات المقصود قله.

الطعن رقم ٦٣٠ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٣٢٥ بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٤٣  
إنه لما كانت جناية القتل العمد تتميز قانوناً عن غيرها من جرائم الصدى على النفس بعنصر خاص هو إنتواء الجانى، وهو يرتكب الفعل الجنائى، قتل الجنى عليه وإزهاق روحه، ولما كان هذا العنصر طابع خاص يختلف عن العنصر الجنائى العام الذى يتطلبه القانون فى سائر الجرائم - لما كان ذلك وجب أن يعنى عناية خاصة فى الحكم القاضى بالإدانة من أجل هذه الجناية بإستظهار هذا العنصر وإيراد الأدلة التى تثبت توافره. فإذا كانت المحكمة لم تبين فى حكمها موضوع الإصابة من جسم الجنى عليه مقتصرة على القول بأن إصابته كانت من مقلوف محشو بالرماس الصغير أطلق من مسافة تزيد على حصة أمتار لأنها تكون قد أغفلت بيان توافر نية القتل لدى المتهم وتعين نقض حكمها.

الطعن رقم ٣٥٣ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٣٨٦ بتاريخ ١٧/١/١٩٤٤  
متى أثبت الحكم أن المتهمين قد أعدوا البنادق والذخيرة وتربصوا بها فى طريق الجنى عليهم حتى إذا ما راوا سيارتهم قادمة قتلهم أطلقوا عليهم عدة أعيرة قاصدين قتلهم، فذلك فيه ما يكفى لبيان نية القتل لدى المتهمين والعناصر التى إستخلصت منها هذه النية.

الطعن رقم ٧٣١ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٤٤٠ بتاريخ ٢٧/٣/١٩٤٤  
إذا كانت المحكمة فى إستدلالها على توافر نية القتل لدى المتهم لم تعتمد إلا على ما قالته من إستعمال آلة قاتلة وتصويبها نحو الجنى عليه فى الرأس وهو مقتل، وكان ما أثبتته الحكم نقلاً عن الكشف الطبى هو أن العيار أصاب الجنى عليه بالوجه الخلفى للكف الأيسر، وأن إتجاه المقلوف فى جسم المصاب كان من أسفل إلى أعلى لأنه كان عند إصابته متى الجزء الأعلى من جسمه إلى الأمام، فهذا الذى جاء به الحكم ليس من شأنه أن يورث إلى النتيجة التى إنتهت إليها المحكمة من أن تصويب العيار كان نحو الجنى عليه إلى الرأس وهو مقتل الأمر الذى بنت عليه قولها بتوافر نية القتل، إذ أنه متى كان الجنى عليه ثانياً الجزء الأعلى من جسمه - كما أثبتته الحكم نقلاً عن الكشف الطبى - فإن إتجاه الإصابة وهو على هذا الوضع من أسفل إلى أعلى لا يفيد أن تصويب العيار كان إلى الرأس. ولهذا يكون الحكم قاصراً قصور يعبه.

الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١٠٨ بتاريخ ١٨/٣/١٩٤٦

الإسفراف لذاته لا ينفي نية القتل.

الطعن رقم ٤٠٣ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٨٢ بتاريخ ٢٥/٢/١٩٤٦

إذا كان المتهم في جريمة الشروع في القتل قد تمسك بانه لم يكن يقصد بإطلاقه الأفعرة النارية التي أطلقها قتلًا، بل كان قصده فقط فض المشاجرة التي كانت قائمة يارهاب المتشاجرين، وأن المتهم عليه الذي لم تكن له علاقة بالمتشاجرين كان واقفاً على جزء مرتفع من الأرض فأصيب وحده عفواً دون قصد ولا تعمد بمقذوف إحدى تلك الأفعرة التي أطلقت في الهواء، ثم أدانته المحكمة في هذه الجريمة مستدلة على ثبوت نية القتل لديه بقولها إنه أطلق على المتهم عليه عياراً أصابه في مقتل، دون أن تورد فيما أوردته أى دليل على أنه صوب سلاحه إلى شخص المتهم عليه قصداً وأطلق المقذوف عليه بالذات بل كل ما قالته في ذلك هو أنه أطلق المقذوف نحو فريق من المتشاجرين، مما لا ينفي قول المتهم ولا ينفي لعدم تعيين النجوة المذكورة أو تحديد مداها بالنسبة إلى ذوات أشخاص المراد الفريق المشار إليه وذلك مع أن المتهم عليه وحده هو الذى أصيب في الحادث من تلك المقذوفات رغم تعدد الأفعرة ووفرة عدد أفراد الفريق الذى أطلقت نحوه، فإن حكمها يكون قاصر البيان معنياً نقضه.

الطعن رقم ٦٩٤ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١٢٨ بتاريخ ١٣/٥/١٩٤٦

إذا كانت المحكمة قد إستخلصت قيام نية القتل لدى المتهم من نوع الآلة التي إستعملها ومن موضع الإصابة وشدها، وكانت الأدلة التي إستعملت عليها في ذلك من شأنها أن تؤدي إلى هذه النتيجة فلا شأن بحكمة النقض بها، وإذن فلا سبيل على محكمة الموضوع إذا هي إستخلصت توفر هذه النية من إستعمال المتهم منجلة كبيرة وتصويبها إلى المتهم عليه في مقتل بطعنه إياه بها ففى ظهره طعنة نفذت إلى التجويف الصدرى.

الطعن رقم ٦٩٧ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١٣٩ بتاريخ ١٣/٥/١٩٤٦

إذا كانت المحكمة حين تحدثت عن نية القتل لم تقل إلا أنها " ثابتة من إستعمال المتهم مسدساً صالحاً للإستعمال وهو آلة قاتلة بطبيعتها ومغشو بمقذوف نارى ثم تصويب المسدس على هذه الصورة إلى المتهم عليه وإطلاقه على عضده الأيسر وهو جزء واقع في منطقة خطيرة من جسم الإنسان يوجب عليه قتل المتهم عليه " فذلك لا يكفى في إثبات هذه النية، إذ أن إستعمال آلة قاتلة لا يكفى وحده لأن يتخذ دليلاً على نية القتل، إذ يجوز أن يكون القصد منه مجرد الإيذاء، وإطلاق المسدس على عضد المتهم عليه لا ينعى دليلاً على وجود هذه النية، لأن العضد ليس بمقتل.

الطعن رقم ١٨٤٩ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٢٢٢ بتاريخ ١٩٤٦/١١/١١

إذا كان كل ما ذكره الحكم في إثبات نية القتل لدى المتهم بجناية القتل العمد هو قوله : " إن هذه النية معروفة من تعديه أول الأمر على فلان فلما منعه شهود الحادث عن الاستمرار في الإعداد عليه ذهب فوراً إلى جرنه القريب واحترق ببندلية وأطلق منها مقلوباً عليه بقصد إصابته أو إصابة ابن عمه فغاب أثره فغشى الموجودون استمراره في التعدي فأمسك بعضهم بماسورة البندلية ولكنهم ظل ممسكاً بها من مؤخرتها ويده على زنادها وأطلق منها مقلوباً آخر نحوه فأصاب ابن عمه الذي كان واقفاً بجواره " فإن هذا الحكم يكون قاصراً لأنه لم يورد ما يفيد أن المتهم حين أطلق كبل عيار كان يقصد إزهاق روح من وجهه إليه ولقصد إصابته به.

الطعن رقم ٢١٤٦ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٨٧٥ بتاريخ ١٩٤٩/٥/١٠

إذا كانت المحكمة بعد أن ذكرت ما جاء بتقرير الكشف الطبي الأول من أن الجني عليه أصيب من فردة محشوة بالبارود مع الحشار وأن إصاباته هي حروق نارية فوق الحاجب الأيسر وغش بارودي منتشر بالرقبة ومقدم الصدر، وما جاء بتقرير الطبيب الشرعي الذي أعاد الكشف عليه من آثار الإصابات ومن أنه ليس ثمة ما يمكن معه الجزم بأن العيار الذي أصابه كان معمراً بالبارود فقط ومن الجائز أنه كان به قطعة رصاص واحدة، وأن العيار الموصوف يجوز أن يحدث وفاة المصاب - إذا كانت بعد ذكرها ذلك قد قالت إن هذا الذي قرره الطبيب الشرعي يؤيده ما أثبت العلم من أن البارود كاف بنفسه لإحداث الموت وعلى الأخص إذا أصاب العنق، ثم انتهت إلى القول بأن نية القتل ثابتة على المتهم من استعمال ذلك السلاح وتصويبه إلى الجني عليه وإطلاقه عليه وإصابته به في موضع من جسمه هو مقتل - لذلك لا يكفي للقول بثبوت توفر هذه النية في حق المتهم، ويكون حكمها قاصراً قصوراً يعيه بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٣٩٥ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٧٧٨ بتاريخ ١٩٤٩/٢/٢٢

متى ألت الحكم توفر نية القتل في حق الفاعل فذلك يفيد توفرها في حق من أدانته معه بالإشتراك في القتل العمد مع علمه به.

الطعن رقم ١٧٦٢ لسنة ٤٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٠ بتاريخ ١٩٢٨/١١/١٥

مسألة تعمد القتل هي مسألة موضوعية محضة لم يرد بالقانون تعريف لها. وهي زيادة على ذلك أمر داخلي متعلق بالإرادة لا يشترط فيه أن يستفاد حتماً من ظرف معين، بل يرجع أمر توفره إلى سلطة قاضي الموضوع وحده وحرية في تقدير الوقائع. فله أن يستخلصه ويثبت توفره استقلالاً وخارجاً عن البيانات التي يثبتها في حكمه للأركان المادية الظاهرة. وليس في وسع محكمة النقض أن تتدخل في بحث هذه

المسألة إلا في حالة وجود تناقض ظاهر بين بعض الظروف المادية التي يبحثها قاضي الموضوع وبين النتيجة المباشرة التي يستخلصها منها. لأن وجود مثل هذا التناقض الصريح - حتى ولو كان خاصاً بالموضوع - من شأنه أن يلحق بالحكم بطلاناً جوهرياً.

الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٤٤ بتاريخ ١٩٢٨/١١/٢٢

إن نية القتل ليست بالنسبة لمركب الجناية حالة محددة ومعرفة قانوناً بحيث يعين التحقق من توفر الأركان المكونة لها. بل هي مجرد حالة فعلية أو إستعداد نفسي داخلي يقدرها قاضي الموضوع وحده على حسب ما يتوالت لديه من عناصر الإلتناع بقيامها دون أن يكون ملزماً بالتدليل على قيامها بوقائع أو أدلة محسوسة ما دامت الوقائع الأخرى الثابتة في الحكم لا تتناقض مع القول بقيامها.

الطعن رقم ٥٢ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٦٦ بتاريخ ١٩٢٨/١٢/٦

- لا مانع مطلقاً من جمع قاضي الموضوع من أن يستدل على نية القتل بنوع الآلة التي إستعملها الجاني. فبان هذه قرينة، والقانون جعل القرائن من طرق الإستدلال.  
- موطن القول بأن مجرد إستعمال آلة قاتلة ليس وحده دليلاً على نية القتل هو أن لا تكون المحكمة تعرضت لمسألة النية والتعمد بخصوصها بل تكون قد أهملتها وانحصرت على مجرد إثبات نوع الآلة. أما إذا تعرضت لمسألة النية فعلاً وفصلت فيها فعلاً فلا محل لهذا القول.

الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٨٠ بتاريخ ١٩٢٨/١٢/٢٠

لا يكفي في إثبات نية القتل العمد أن تقول المحكمة في حكمها " إنها تستخلص من الوقائع وأدلتها أن تهمة القتل العمد صحيحة وثابتة على المتهم " إذا كانت هذه الوقائع والأدلة لا تشير إلى مسألة القصد الجنائي.

الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٨٦ بتاريخ ١٩٢٨/١٢/٢٠

لا يصح الإعراض على المحكمة بإدعاء أنها لم تبحث في توفر نية القتل ما دام الحكم في مجموعه وفي كيفية صياخته يستفاد منه أن المحكمة لاحظت ضرورة توفر تعمد القتل وأشارت إليه وقررت أنه ثابت على المتهم.



الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٨٨ بتاريخ ١٩٢٨/١٢/٢٠  
مهما تكن الآلة التي تستعمل في ارتكاب الجريمة من آلات القتل فلا بد لإعتبار الجريمة قتلًا عمدًا من توافر نية القتل عند الجنائي وقت ارتكاب الفعل. ولا بد في تطبيق أية مادة من المواد الخاصة بالقتل العمد من بيان هذا القصد الجنائي والدليل عليه إستقلالاً في الحكم.

الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٨٩ بتاريخ ١٩٢٨/١٢/٢٠  
مهما بينت المحكمة من تعاضل المتهمين على ضرب اغتحي عليه الضرب الشديد الذي أدى إلى وفاته ومهما تكن الآلة التي استعملت فيه هي ما يستعمل للقتل، فإنه لا بد لها من ذكر بيان نية القتل وثبوتها عند المتهمين وقت ارتكاب الجريمة. ولا يعني عن ذلك أن تكون المحكمة في آخر حكمها قد وصفت الفعل الذي صدر من المتهمين بأنه قتل عمد ما دام أن البيان الذي أوردته يصح أيضاً أن يكون ضرباً أفضى إلى موت. وإذا كان لا بد من التفرقة بين الأمرين كان عليها أن تتناول قصد القتل إستقلالاً وتقيم الدليل على توافره عند المتهمين.

الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١١٩ بتاريخ ١٩٢٩/١/٣  
إذا ذهب رجل ليقول زيدا فوجد معه بكرًا فظن أنه جاء مع خصمه لمساعدته فقتل بكرًا هذا فإن سبق إصراره على قتل زيد لا ينصب على قتل بكر وتكون تهمته بقتل بكر إذا قتلًا عمدًا بدون سبق إصرار.

الطعن رقم ١٣٣٨ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٧٨ بتاريخ ١٩٢٩/٤/٢٥  
فيما يتعلق بإثبات نية القتل ليس من الضروري أن تتكلم المحكمة في حكمها عن نية القتل إستقلالاً. بل يكفي أن يظهر من حكمها أنها افتتحت بوجود هذه النية لما قام لديها من الدلائل المستخلصة من الأفعال المادية التي ألتبتها في حكمها.

الطعن رقم ١٥٦٨ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣٠٩ بتاريخ ١٩٢٩/٥/٢٣  
إذا أطلق شخص عباراً نارياً على جماعة بنية القتل فأصاب آخر ليس من هذه الجماعة المشاجرة فقتله اعتبر قتلًا عمدًا.

الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٧٤٣ بتاريخ ١٩٦٩/٥/١٩  
- سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجنائي فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة بل تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضي منها إستغلاً هو من إطلاقاته، ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا

يتناظر عقلاً مع هذا الإستنتاج. ويشترط لتوفره في حق الجاني أن يكون في حالة يتسنى له فيها التفكير في عمله والتصميم عليه في رؤية وهذوء.

- ليس في سبق إستعمال الحبل مشجياً للثياب ما ينفي قيام النية على إعداده للقتل، ذلك أن الإستخدام المشروع للحبل شيء وإختيار الطاعن له أداة لإرتكاب جريمته بعد أن عقد العزم عليها وإعداده لهذا الغرض شيء آخر.

الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٨٣٢ بتاريخ ١٩٦٩/٦/٢

من المقرر أن قصد القتل أمر غفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتياها الجاني وتتم عما يضره في نفسه.

الطعن رقم ٦٥١ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٧٨٠ بتاريخ ١٩٦٩/٥/٢٦

قصد القتل أمر غفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتياها الجاني وتتم عما يضره في نفسه، وإستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول إلى فاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية.

الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٢٤٣ بتاريخ ١٩٧٩/٢/١٢

منى توافر طرف سبق الإصرار فإن القتل يعتبر مقزناً به وملزماً له ولو أعطى الجاني الهدف فاصاب آخر. لما كان ذلك، وكان الحكم الطعون فيه قد أثبت توافر قصد القتل مع سبق الإصرار في حق الطاعنين بالنسبة لواقعة قتل..... فإن هذين العنصرين قائمين في حقهما كذلك بالنسبة للواقعتين اللتين إقرننا بهما زماناً ومكاناً وهما قتل..... والشروع في قتل..... ولو لم يكن أيهما هو المستهدف أصلاً بفعل القتل الذي إنتوى الطاعنان إرتكابه وعقداً عليه تصميمهما وأعدا له عدته على نحو ما سلف، الأمر الذي يرتب في صحيح القانون تضامناً بينهما في المسؤولية الجنائية فيكون كلاً منهما مسؤولاً عن جرائم القتل والشروع فيه والتي وقعت تفهلاً للقصدما المشترك الذي بينا النية عليه باعتبارهما فاعلين أصليين طبقاً لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات يسعى في هذا أن يكون محدث الإصابة التي أدت إلى الوفاة معلوماً ومعيناً من بينهما أو غير معلوم.

الطعن رقم ١٤٤٢ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٢٢٧ بتاريخ ١٩٧٩/٢/٨

من المقرر أن قصد القتل أمر غفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتياها الجاني وتتم عما يضره في نفسه فإن إستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول إلى فاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية وإذ كان الحكم قد ساق هذه النية تدليلاً

سائفاً واضحاً في إثبات توافرها لدى الطاعن بقوله " وحيث إن نية القتل ثابتة قبل التهم من قيامه بتفريق الجنى عليه بقصد إزهاق روحه وعدم إلالته لرأس الجنى عليه إلا بعد أن تحقق ما ربه وتيقنه من وفاته ". ومن ثم فإن ما ينهض الطاعن على الحكم في شأن استدلاله على توافر نية القتل يكون غير سديد.

الطعن رقم ١٥٢١ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٢٤ بتاريخ ١٩٧٩/١/٨

- من المقرر أن قصد القتل أمر خطي لا يدرك بالحواس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضمرة في نفسه وإستخلاص هذه النية موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية. وما دام الحكم قد دلت على قيام هذه النية تدليلاً سائفاً فإن ما ينهض الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد.

- من المقرر أنه لا مصلحة للطاعن في أن يثير عدم إسهام الإصابات التي أحدثها في التسجيل بوفاة الجنى عليه ما دام الحكم قد أثبت في حقه القتل ووقع عليه عقوبة مبررة في القانون لجناية الشروع في القتل.

الطعن رقم ١٥٢٣ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٤١ بتاريخ ١٩٧٩/١/٨

من المقرر أن قصد القتل أمر خطي لا يدرك بالحواس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات التي يأتيها الجاني وتتم عما يضمرة في نفسه. وإستخلاص هذه النية موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية، ولما كان الحكم المطعون فيه قد إستظهر نية القتل وأثبت توافرها في حق الطاعن بقوله "ومن حيث أنه عن نية القتل فقد إستخلصتها المحكمة إستخلاصاً سائفاً من واقع الدعوى ومنطق مسالها المتمثل في الشجار الذي نشب بين الفريقين فأبقى حفيظة التهم وأثار فيه كوامن العدوان والرغبة في الإجهاز على الجنى عليه لإتمكس ذلك في الأداة القاتلة التي صوبها إلى مقتل من الجنى عليه ثم أطلقها عليه... " فإن هذا حسيه للتدليل على نية القتل حسبما هي معرفة به في القانون وليس على المحكمة من بعد أن تناقش كل الأدلة الإستنتاجية التي تمسك بها الدفاع بعد أن إطمأنت إلى أدلة الثبوت التي أوردتها وينحل جدل الطاعن في توافر نية القتل بدوره إلى جدل موضوعي في حق محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى وإستباط معتقدها منها لما لا يجوز إثارته أمام محكمة التقض.

الطعن رقم ١٧٩٣ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٢٩٤ بتاريخ ١٩٧٩/٢/٢٥

من المقرر أن قصد القتل أمر لا يدرك بالحواس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضمرة في نفسه، إستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية. وإذ كان الحكم قد دلت على قيام هذه النية تدليلاً سائفاً واضحاً في إثبات توافرها لدى الطاعن في قوله "أنهما إستعلما سلاحين ناريتين من شأنهما إحداث

القتل و صوب كل منهما سلاحاً إلى الجنى عليه وأطلق منه عدة أعيرة عليه قاصداً من ذلك قتله وإزهاق روحه وأصابه أحد الأعيرة في جسمه والدافع لها على إقواف جريمة القتل سابقة لإتهامها الجنى عليه .  
فإن معنى الطاعنين في خصوص قصد القتل يكون غير سديد.

#### الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٦٦٢ بتاريخ ١٩٧٩/٦/١٠

لما كان من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحواس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتها الجاني وتتم عما يضمرة فى نفسه، وإستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية، وكان الحكم قد دلل على توفر نية القتل بقوله : " وحيث أن نية القتل متوافرة فى حق المتهم من إستعماله آلة حادة ذات حافة حادة "مطواه" من شأنها إحداث الوفاة ومن إعتدائه على الجنى عليه مرتين : الأولى فى رقبته وما صاحب ذلك من قطع الأعصاب والأوعية الدموية مقابلة للإصابة وحدث نزيف دموى، والثانية فى خصره الأيسر نفذت إلى التجويف البطنى وأبرزت الأمعاء الدقاق وأن هاتين الإصاباتين تعتبران خطيرتين وفى مقتل ".  
وكان ما أورده الحكم تدليلاً على ثبوت نية القتل فى حق الطاعن سائفاً وكافياً لحمل قضائه، فإن ما ينهاه الطاعن على الحكم فى هذا الشأن يكون على غير أساس.

#### الطعن رقم ١٠١٢ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٨٣٩ بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٦

من المقرر أن إستخلاص نية القتل لدى الجاني، وتقدير هذه النية أو عدم قيامها وإن كان أمراً موضوعياً مبروكاً بحكمة الموضوع دون معقب إلا أن شرط ذلك أن يكون إستخلاصها سائفاً وأن تكون الوقائع والظروف التى إستندت إليها وأسست عليها رأيها تؤدى عقلاً إلى النتيجة التى رتبها عليها وبحكمة النقص أن ترأب ما إذا كانت الأسباب التى أوردتها تؤدى إلى النتيجة التى خلصت إليها. لما كان ذلك وكان ما ألبته الحكم فى بيانه لواقعة الدعوى وما نقله عن تقرير الصفة التشريعية وما عول عليه فى إنتفاء نية القتل لا يؤدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها إذ قد تتوافر نية القتل لدى الجاني أو مشادة وقية، كما أن مناهر الندم بعد ارتكاب الفعل ليس من شأنها نفي نية القتل، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالفساد فى الإستدلال بما يصبه ويوجب نقضه والإحالة.

#### الطعن رقم ١٢٨٣ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٩٩٤ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٣٠

- من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحواس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتها الجاني وتتم عما يضمرة فى نفسه كما إستخلاص هذه النية فى

عناصر الدعوى موكول إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية. وأن إصابة الجنى عليه فى غير مقتل لا تنطى معه قانوناً توافر نية القتل

- لما كان ما أثبتته الحكم كافيًا بذاته للتدليل على اتفاق التهمين على القتل من معيتمهم فى الزمان والمكان ونوع الصلة بينهم، وصدور الجريمة عن باعث واحد واتجاههم جميعاً وجهة واحدة فى تنفيذها وأن كلاً منهم قصد قصد الآخر فى إيقاعها، مما يترتب بينهم فى صحيح القانون تضامناً فى المسؤولية الجنائية ومن ثم فإن كلاً منهم يكون مستولاً عن الجريمة القتل العمد المقنون بجناية الشروع فى القتل التى وقعت تنفيذاً لقصدهم المشترك الذى يتوالت عليه باعتباره فاعلين أصليين طبقاً لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ٨٢٢٤ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢٨٠ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٠

من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحواس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتيا الجانى وتتم عما يضره فى نفسه فإن إستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية.

الطعن رقم ٨٢٤٣ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤٠٩ بتاريخ ١٩٨٩/٣/١٦

من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحواس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتيا الجانى وتتم عما يضره فى نفسه وإستخلاص هذه النية موكول إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية وكان الحكم قد دلى على توافر نية القتل بقوله " ... إن المحكمة تستخلص نية القتل مما هو ثابت فى الأوراق من لجوء المتهم إلى إستعمال سكين من شأنه إحداث القتل وتسديده إلى مقتل ومن تعدد الطعنات فى رقبة الجنى عليها وحدها وملاحقتها بعد خروجها إلى ردهة المنزل ومعاودة طعناتها حتى أثبت أن أزهر روحها كل هذا مما يكشف عن قيام هذه النية بنفس الجانى ويؤكدها أيضاً ما صرح به بعد بلوغه غايته أنه قتل الجنى عليها ثم طعن نفسه بعد ذلك " وكان ما أورده الحكم تدليلاً على ثبوت نية القتل فى حق الطاعن على الساق المتقدم - سائلاً وكافياً لحمل قضائه، فإن ما ينمى الطاعن على الحكم يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٢٨٠٥ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٠٣٨ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٣

لما كان الحكم المطعون فيه قد إستظهر نية القتل ودلى على توافرها فى حق المحكوم عليهما فى قوله:- "وحيث إن نية القتل ثابتة فى حق المتهمين من إقرارهما الذى تضمن أنه عقب عودة الجنى عليه من الخارج وعشيت زوجته التهمة الأولى إلتصاح أمر حملها سفاحاً من عشيقها المتهم الثانى كما تضابق هذا الأخير من وجود الجنى عليه مما يحول دون تروده على عشيقته فقد وجد أنه لا بدليل عن التخلص من الجنى

عليه واشتوت التهمة الأولى مركباً ساماً إغرض عليه عشيقها المتهم الثاني لاستبدلاه بسم آخر أكثر فاعلية  
وقد تمت التهمة الأولى لزوجها الجني عليه في شراب الليمون تحت رقابة وتشجيع المتهم الثاني قاصدين من  
ذلك قتل الجني عليه الذي تناول السم وتوفي بعد ذلك ". وكان قصد القتل أمراً خفياً لا يدرك بالحواس  
الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتها الجاني وتتم عما  
يضمرة في نفسه، واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته  
التقديرية، وجاء فيما أورده الحكم - على نحو ما سلف - ما يكفي لاستظهار توافر نية القتل لدى المحكوم  
عليهما وفي التدليل على إستعمالهما السم في قتل الجني عليه ما يتحقق به الظرف المشدد لجريمة القتل  
حسبما عرفته المادة ٢٣٣ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ٣٦٧٢ لسنة ٥٩ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٨٩٣ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٨

لما كان قصد القتل أمراً خفياً لا يدرك بالحواس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات  
والمظاهر الخارجية التي يأتها الجاني وتتم عما يضمرة في نفسه واستخلاص هذا القصد من عناصر  
الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية وكان الحكم المطعون فيه قد إستظهر نية  
القتل في قوله " فهي قد ثبتت في حق المتهم من ظروف الحادث وملابساته على التفصيل سالف البيان  
وذلك من طعن الجني عليها بسكين في مقتل عدة طعنات وخنقها بالضغط على عنقها بيديه وللتأكد من  
إزهاق روحها قيامه بخلعها بمعدل حول عنقها ثم الضغط عليه ولم يتركها إلا أن فارت الحياة. " فإنه يكون  
قد دلت على توافر نية القتل بما يكفي لثبوتها، ويكون ما ينهض الطاعن في هذا الخصوص وبأن الواقعة  
بمجرد ضرب الفضي إلى الموت غير مقبول.

الطعن رقم ٤١٤٧ لسنة ٥٩ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ١٠٤٨ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٣

من المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحواس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات  
والمظاهر الخارجية التي يأتها الجاني وتتم عما يضمرة في نفسه، واستخلاص هذه النية موكل إلى قاضي  
الموضوع في حدود سلطته التقديرية، وإذا كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه - على السياق بآدى  
الذكر - قد دلت على هذه النية تدليلاً سافهاً، فإن ما يشهده الطاعنون في هذا الصدد ينحل إلى جمل  
موضوعي في حق محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى وإستباط معتقدها منها مما لا يجوز إثارتها أمام  
محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٩٩١ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٩٠ بتاريخ ١٩٨٥/١/١٦

من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحواس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التى يأتىها الجاني وتتم عما يضمرة فى نفسه، واستخلاص هذه النية موكل إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية.

الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٠٧٢ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٥

من المقرر أن جرائم القتل العمد والشروع فيه تتميز قانوناً بنية خاصة هى إتياء القتل وإزهاق الروح وهذه تختلف عن القصد الجنائى العام الذى يتطلبه القانون فى سائر الجرائم العمدية، وأنه لا يكفى لتوافر تلك النية لدى المتهم من استعماله سلاحاً من شأنه إحداث القتل وإطلاقه على الجنى عليه فى مقتل، إذ أن ذلك لا يفيد سوى مجرد تعمد المتهم لإرتكاب الفعل المادى من استعمال سلاح قاتل بطبيعته وإصابة الجنى عليه فى مقتل وهو ما لا يكفى بذاته لثبوت نية القتل ما لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفس الجاني بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التى تدل على القصد الخاص وتكشف عنه.

الطعن رقم ١٣٦٤ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٧٤٥ بتاريخ ١٩٨٥/٦/٤

قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحواس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتىها الجاني وتتم عما يضمرة فى نفسه، واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكل إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية.

الطعن رقم ١٥٨٧ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٧٧٢ بتاريخ ١٩٨٥/٦/١٢

من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحواس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر التى يأتىها الجاني وتتم عما يضمرة فى نفسه، واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكل إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية.

الطعن رقم ١٧٦٧ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٠١٦ بتاريخ ١٩٨٥/١١/٢٠

إن قصد القتل أمراً خفياً لا يدرك بالحواس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتىها الجاني وتتم عما يضمرة فى نفسه واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكل إلى قاضى الموضوع وفى حدود سلطته التقديرية.

١) لما كان من المقرر أن للمحكمة أن تستغني عن سماع شهود الإثبات إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمناً دون أن يحول عدم سماعهم أمامها من أن تعتمد في حكمها على الأقوال التي أدلوا بها في التحقيقات ما دامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث، وكان الثابت من مطالعة محضر جلسة المرافعة أن المدافع عن الطاعن قد تنازل صراحة عن سماع شاهد الإثبات الغائب - مكتفياً بتلاوة أقواله فليس له من بعد أن ينهى على المحكمة لقودها عن سماعه.

٢) لما كان الأصل في الإجراءات الصحة ولا يجوز الإدعاء بما يخالف ما أثبت بمحضر الجلسة أو في الحكم - إلا بطريق الطعن بالتزوير - وكان الثابت أن الطاعن لم يسلك هذا السبل في خصوص ما أثبت بمحضر جلسة المرافعة من إكفاء الدفاع بالأقوال الواردة بالتحقيقات لشاهد الإثبات الذي لم يسمع، فإن الزعم بأن ما أثبت من ذلك مغاير للواقع يكون غير مقبول.

٣) من المقرر أن تقدير حالة التهم العقلية التي يوجب عليها الإغفاء من المسؤولية الجنائية أمر يتعلق بوقائع الدعوى يفصل فيه قاضي الموضوع بلا معقب عليه طالما أنه يقيمه على أسباب سائفة. وكان الحكم قد أطرح الشهادة المقدمة من الطاعن لأنها غير رسمية وعن مدة سابقة على تاريخ الحادث وأثبت في منطق سليم بأدلة سائفة سلامة إدراك الطاعن وقت إقراره الجريمة، ورد على ما تمسك به الدفاع بشأن حالة الطاعن العقلية ولم ير الأخذ به أو إجابته للأسباب السائفة التي أوردتها استناداً إلى ما تحققت المحكمة من أن الطاعن وقت ارتكابه الجريمة كان حافطاً لشعوره وإختياره، وهي غير ملزمة بالإلتجاء إلى أهل الخبرة إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحث التي يتعذر عليها أن تشق طريقها فيها.

٤) إن العبرة في المحاكمة الجنائية هي بالافتناع القاضي من كافة عناصر الدعوى المطروحة أمامه فلا يصح مطالبته بالأخذ بدليل دون آخر.

٥) من المقرر أن القانون قد أجاز سماع الشهود الذين لم يبلغ سنهم أربع عشرة سنة بدون حلف يمين على سبيل الاستدلال، ولم يحرم الشارع على القاضي الأخذ بتلك الأقوال التي يدلى بها على سبيل الاستدلال إذا أنس فيها الصدق، فهي عنصر من عناصر الإثبات يقدره القاضي حسب إقتناعه. فإنه لا يقبل من الطاعن النعي على الحكم أخذه بأقوال شاهد الإثبات بحجة أنه لم يبلغ من العمر أربع عشرة سنة. ما دامت المحكمة قد إطمأنت إلى صحة ما أدلى به وركت إلى أقواله على إعتبار أنه يدرك ما يقول ويعيه.

٦) من المقرر أن تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله أو مع أقوال غيره لا يجب الحكم ما دامت المحكمة قد إستخلصت الحقيقة من تلك الأقوال إستخلاصاً سائفاً بما لا تناقض فيه.



٧) من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بما تظمن إليه من أقوال الشاهد في حق أحد المتهمين وتطرح ما لا تظمن إليه منها في حق متهم آخر دون أن يعد هذا تناقضاً منها يجب حكمها ما دام تقدير الدليل موكولاً إليها وحدها ومادام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقاً في ناحية من أقواله وغير صادق في ناحية أخرى.

٨) من المقرر أنه ليس يلزم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني في كل جزئية منه بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضاً يستصحب على الملائمة والتوفيق.

٩) لما كان الواضح من مدونات الحكم أنه يستظهر قيام علاقة السببية بين إصابات القاتل التي أورد تعليقاتها عن تقرير الصفة التشريعية وبين وفاته فأورد من واقع ذلك التقرير أن وفاة المجنى عليه نتيجة إصاباته النارية والطعنية مجتمعة وما صاحبها من نزيف دموي غزير، فإنه ينحصر عن الحكم ما يشوه الطاعن من قصور.

١٠) لما كان الحكم قد استند في إثبات التهمة في حق الطاعن إلى أقوال شاهد الإثبات وتقرير الصفة التشريعية وتقرير فحص السلاح المضبوط، ولم يعول في ذلك على ما تضمنته معاينة الشرطة والنيابة اللتين لم يشر إليهما في مدوناته، فإن النعي على الحكم في هذا الشأن يكون غير سديد.

١١) من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولما أصلها في الأوراق.

١٢) إن تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو إنفاذها متعلق بموضوع الدعوى بحكمة الموضوع الفصل فيه بلا معقب عليها ما دام إستدلالها سليماً يؤدي إلى ما إنتهى إليه.

١٣) لما كان بين من الرجوع إلى محاضر جلسات المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن لم يدفع ببطلان إعرافه لصدوره نتيجة إكراه، وكل ما قاله الدفاع عنه في هذا الصدد هو أن الطاعن " قدم نفسه للشرطة نتيجة القبض على كبير العائلة مما قد يواجهه من ضغط وإكراه " دون أن يبين وجه ما ينهض على إعرافه ولا يمكن القول بأن هذه العبارة المرسلة التي سالفها تشكل دفعاً ببطلان الإعراف أو تشير إلى الإكراه المبطل له وكل ما يمكن أن تنصرف إليه هو التشكيك في الدليل المستند من الإعراف توصلت إلى عدم تعويل المحكمة عليه. وكان الحكم قد أورد مؤدى هذا الإعراف الذي عول عليه في الإدانة - ضمن ما عول عليه - وإطمأن إلى سلامته. وكان لا يقبل من الطاعن أن يثير أمام محكمة النقض لأول مرة بطلان الإعراف.

١٤) لما كان قصد القتل أمراً خفياً لا يدرك بالجلس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجنائي ويتم عما يضره في نفسه، واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية.

١٥) من المقرر أن البحث في توافر ظرفي سبق الإصرار والرصد من إطلاقات قاضي الموضوع يستتجه من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلاً مع ذلك الاستنتاج.

#### الطعن رقم ٣٢٦٨ لسنة ٥٥ مكتب قتي ٣٦ صفحة رقم ٨٣١ بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٩

لما كان قصد القتل أمراً خفياً لا يدرك بالجلس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجنائي ويتم عما يضره في نفسه، واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية. كما أنه من المقرر أن البحث في توافر ظرف سبق الإصرار من إطلاقات قاضي الموضوع يستتجه من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافى عقلاً مع ذلك الاستنتاج، ويتحقق هذا الظرف ولو كانت خطة التنفيذ معلقة على شرط أو ظرف، وهو وصف للقصد الجنائي وبالتالي لا شأن له بالوسيلة التي تسعمل في الإحشاء على الجنى عليه نتيجة لهذا القصد المصمم عليه من قبل.

#### الطعن رقم ٥٢٦٧ لسنة ٥٤ مكتب قتي ٣٧ صفحة رقم ٨٧ بتاريخ ١٩٨٦/١/١٦

أن نية القتل قد توافرت في حق النهم من إعرافه المفصل بتحقيقات النيابة الذي أبهته الدلائل المادية إذ يستعمل آلة قاتلة بطبيعتها " سكين " وطعن به الجنى عليها وموالاته توجه الطعنات حتى بلغت سبعة وتسعين طعنة بعضها في مواقع قاتلة من جسمها وهي الصدر والبطن والعنق والنسي أحدثت على نحو ما أوردته تقرير الصفة التشريعية قطوع متعددة بالرئتين والأمعاء الدقيقة والورعدين الودعيين الداخلي والخارجي الأيسرين والشرهان الزندي الأيسر وما صاحبهما جميعاً من نزيف معوي وصدمة عصبية.

#### الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٥٦ مكتب قتي ٣٧ صفحة رقم ٤٥٣ بتاريخ ١٩٨٦/٤/٣

- من المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالجلس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجنائي ويتم عما يضره في نفسه، واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية.

- من المقرر أن البحث في توافر ظرف سبق الإصرار من إطلاقات قاضي الموضوع يستتجه من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافى عقلاً مع ذلك الاستنتاج.

الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٦٩٩ بتاريخ ١٠/٥/١٩٨٦

لما كان الحكم قد استظهر نية القتل في حق الطاعن بقوله " وحيث أن قصد القتل ثابت في حق المتهم ثبوتاً كاملاً من ظروف الواقعة وملابساتها ومن استخدامه آلة من شأنها إحداث القتل أنهال بها طعناً على الجني عليه في أجزاء متعددة من جسمه بعضها في مقتل وقد بلغت هذه الطعنات من الشراسة والضرارة حداً كبيراً إذ كانت بعض الجروح يصل طولها إلى عشرة سنتيمترات ومن إعراف المتهم بالتحقيقات بأنه قتل الجني عليه لما فشل في إجراء الصلح معه." وكان قصد القتل أمراً خفياً لا يدرك بالحيس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتها الجاني وتتم عما يضمره في نفسه واستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية، وإذا كان ما أورده الحكم تدليلاً على قيام نية القتل هو ما يكفى ويسوغ به الاستدلال عليها ومن ثم فإن ما ينهه الطاعن على الحكم في هذا الشأن يكون غير سديد.

الطعن رقم ٣٨٦٣ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٩٨٩ بتاريخ ١٢/١/١٩٨٦

لما كانت جناية القتل العمد تتميز قانوناً عن غيرها من جرائم الصدى على النفس بمقتضى خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي إزهاق روح الجني عليه، وكان هذا المقتضى ذا طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر تلك الجرائم وهو بطبيعته أمر يطنه الجاني ويضمّره في نفسه، فإن الحكم الذي يقضى بإدانة المتهم في هذه الجناية يجب أن يعنى بالتحدث عن هذا الركن استقلالاً واستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه - على النحو المتقدم - لا يفيد سوى الحديث عن الفعل المادي الذي قاربه الطاعن والمتهم المحكوم عليه الآخر من أنهما قاما بمقتضى الجني عليه بملفحة كانت معهما حتى فارق الحياة دون أن يكشف الحكم عن قيام نية القتل بنفس الطاعن فإنه يكون مشوباً بالقصور مما يطله ويوجب نقضه بالنسبة إلى الطاعن وحده وإعادة دون المحكوم عليه الذي صدر الحكم غيابياً له من محكمة الجنايات.

الطعن رقم ٤٠٨٩ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ١٠٦٩ بتاريخ ١٢/١٦/١٩٨٦

من المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحيس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتها الجاني وتتم عما يضمره في نفسه واستخلاص هذه النية موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية.

الطعن رقم ٦٢٤٣ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٣٧٨ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٤

- قصد القتل أمراً غفياً لا يدرك بالحواس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضمرة في نفسه، وإستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية.

- لا مانع قانوناً من نشوء نية القتل لدى الجاني أثر مشادة وقية.

الطعن رقم ٢٨٥٣ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٩٤٨ بتاريخ ١٩٨٧/١١/١٢

من المقرر أن قصد القتل أمر غفياً لا يدرك بالحواس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضمرة في نفسه وإستخلاص هذه النية موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية. ولما كان الحكم بعد أن أثبت إصابة الجاني عليها نقلاً عن تقرير الصفة التشريعية على النحو المشار ذكره إستظهر نية القتل وأثبت توافرها في حق الطاعن بقوله " وحيث إنه عن نية القتل فهي ثابتة في حق المتهم من ظروف الدعوى وملابساتها ومن طعن الجاني عليها بألة صلبة حادة من شأنها إحداث القتل وقد أحدثه لعلاً ومن طعن الجاني عليها في عنقها أي في مقتل منها مما يؤكد أن المتهم قد قصد من ذلك قتلها عشية إفتتاح أمره " فإن هذا حجه للدليل على نية القتل حسبما هي معرفة به في القانون.

الطعن رقم ٢٨١٩ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٩٠ بتاريخ ١٩٨٨/١/٧

لما كان قصد القتل أمراً غفياً لا يدرك بالحواس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة، والإمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضمرة في نفسه، فإن إستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية. ولما كان الحكم المصون فيه قد إستخلص قصد القتل بقوله : " وحيث أن نية القتل ثابتة قبل المتهمين وتستخلصها المحكمة من أنهما أعدا سلاحاً قاتلاً بطبيعته هو مطوأتين قرن غزال وما أن ظفرا عليه حتى إنها لا عليه طعناً بهذا السلاح عدة طعنات في مقابل من جسم الجاني عليه بقصد إزهاق روحه، وذلك بطعنه بالمطوأتين في ظهره بالناحية اليمنى واليسرى منه وإحداث تسعة جروح طعنات نافذة نفذت كلها في الرئة اليمنى واليسرى على النحو آنف البيان وأن أياً من تلك الجروح التسع القطعية النافذة كافية بذاتها لإحداث الوفاة وذلك لنفاذها للرئتين والقلب وما صاحبهما من نزيف دموي من وجود سبب للقتل لدى المتهمين هو رغبتهما في سرقة نقود الجاني عليه التي يحتفظ بها بسيارته الأجرة وضماناً لعدم الإبلاغ عن جرمهما وإفتتاح أمرهما وذلك حسبما كشفاً في إعرافهما آنف البيان " - كما عرض الحكم لدفاع الطاعن بإنتفاء نية القتل في حقه وأن الواقعة جنائية

حُزِبَ الفِئْىَ إىلَى المَوْتِ المَعَالِبِ عَليْهَا بِالمَادَّةِ ٢٣٦ مَن قَانُونِ المَعْقُوبَاتِ وَأَطْرَحَهُ بِقَوْلِهِ : " كَمَا أَنَّهُ بِالنِّسْبَةِ لِمَا أَثَارَهُ الدِّفَاعُ مَن تَكْثِيفِ الحَادِثِ بِأَنَّهُ حُزِبَ الفِئْىَ إىلَى المَوْتِ مُرَدُّودٌ بِمَا سَبَقَ أَنَّ أَشَارَتِ إىلَيْهِ الحُكْمَةُ مَن أَنَّ المُتَّهَمِينَ كَانَا قَدْ إِنْطَقَا فِيمَا بَيْنَهُمَا عَلَى قَتْلِ المَجْنِيِّ عَلَيْهِ وَاعْدَا لِدَلِّكَ سِلَاحاً قَاتِلاً بِطَبِيعَتِهِ وَمَا أَنَّ ظُفْرًا بِهِ بَعْدَ إِسْتِغْرَاجِهِ لِلْمَكَانِ الَّذِى إِخْتَارَهُ لِإِرْتِكَابِ جُرْمَتَهُمَا حَتَّى إِنْهَالَا عَلَيْهِ طَعْنًا بِمَطْوَاتَيْنِ مَعَهُمَا وَلَمْ يَكُنِ الحَادِثُ وَلَيْدَ مَشَاجِرَةٍ أَوْ مَعْرَكَةٍ طَارِئَةٍ بَيْنَ المُتَّهَمِينَ وَالمَجْنِيِّ عَلَيْهِ وَاعْتَدَاتُهُمَا عَلَيْهِ فُجِرْدَ إِذْءَاءِ الأُخَيْرِ فَحَسَبَ الأَمْرُ الَّذِى يَضْحَى هَذَا الدِّفَاعُ عَلَى غَيْرِ أُسَاسٍ مِّنَ الوَاقِعِ أَوْ القَانُونِ " وَإِذْ كَانَ مَا أَوْرَدَهُ الحُكْمُ فِيمَا تَقَدَّمَ كَافِيًا وَسَاتِعًا فِى الدَّلِيلِ عَلَى بُرْهَانِ قَصْدِ القَتْلِ لَدَى الطَّاعِنِ فَإِنَّ مَعْنَاهُ فِى هَذَا الشَّأْنِ لَا يَكُونُ لَهُ مَحَلٌّ.

الطعن رقم ٤١١٧ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٥٧٤ بتاريخ ١٢/٤/١٩٨٨

مِنَ المَقْرُورِ أَنَّ قَصْدَ القَتْلِ أَمْرٌ غَفِى لَا يَدْرُكُ بِالحَسِّ الظَّاهِرِ وَإِنَّمَا يَدْرُكُ بِالظُّرُوفِ المُحِيطَةِ بِالدَّعْوَى وَالإِمَارَاتِ وَالمَظَاهِرِ الخَارِجَةِ الَّتِى يَأْتِيهَا المُجَانِي وَتَمَّ عَمَّا يَضُرُّهُ فِى صَدْرِهِ وَاسْتِخْلَاصِ هَذِهِ النِّتَةِ مِّنَ عَنَاصِرِ الدَّعْوَى مُوَكَّوْلٌ إِلَى قَاضِى المَوْضُوعِ فِى حُدُودِ سُلْطَتِهِ التَّقْدِيرِيَّةِ.

\* المَوْضُوعُ الفِرْعَوِى : رَابِطَةُ السَّبَبِيَّةِ فِى جُرْمَةِ القَتْلِ عَمْد :

الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٢٨٦ بتاريخ ٢/٤/١٩٦٢

رَابِطَةُ السَّبَبِيَّةِ بَيْنَ الإِصَابَاتِ وَالمَوْتِ فِى جُرْمَةِ القَتْلِ العَمْدِ وَالدَّلِيلُ عَلَى قِيَامِهَا هُمَا مَن الِیَّانَاتِ المُجَوَّرَةِ الَّتِى يَجِبُ أَنَّ يَحْتَمِلَ الحُكْمُ بِاسْتِظْهَارِهَا وَإِلَّا كَانَ مُشَوِّبًا بِالقَصُورِ المُوجِبِ لِنَقْضِهِ. فَإِذَا كَانَ الحُكْمُ المُطْعَمُونَ فِى صَدَدِ حَدِيثِهِ عَنِ تَهْمَةِ القَتْلِ الَّتِى دَانَ بِهَا الطَّاعِنُ قَدْ اقْتَصَرَ عَلَى نَقْلِ مَا أَثْبَتَهُ تَقْرِيرُ الصِّفَةِ التَّشْرِيعِيَّةِ عَنِ الإِصَابَاتِ الَّتِى وَجَدَتْ بِالقَتْلِ وَلَمْ يَحْضُرْ بَيَانُ رَابِطَةِ السَّبَبِيَّةِ بَيْنَ هَذِهِ الإِصَابَاتِ وَالمَوْتِ مِّنَ وَاقِعِ الدَّلِيلِ الْفَنِ فَإِنَّ النِّتَى عَلَيْهِ بِالقَصُورِ يَكُونُ مَقْبُولًا وَيَعْنِي نَقْضَهُ.

الطعن رقم ١٦١٦ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٢٤٣ بتاريخ ٢٥/٢/١٩٧٣

إِذَا كَانَ الحُكْمُ قَدْ نَقَلَ عَنِ التَّقْرِيرِ الطَّبِیِّ الشَّرْعِیِّ وَصَفَ إِصَابَاتِ المَجْنِيِّ عَلَيْهَا وَأَنَّ وَفَاتَهَا تَعَزَّى إِلَى إِصَابَتِهَا النَّارِيَّةِ بِمُجْتَمِعَةٍ بِمَا أَحْدَثَتْهُ مَن كَسُورِ وَتَهْنُكَ نَزِيفِ فِى مَوَاضِعَ حَدِّدَهَا، فَإِنَّهُ يَكُونُ بِذَلِكَ قَدْ دَلَّلَ عَلَى تَوَالِفِ رَابِطَةِ السَّبَبِيَّةِ بَيْنَ إِصَابَاتِ المَجْنِيِّ عَلَيْهَا وَسَبَبِهَا بِمَا يَنْفِى عَنْهُ قَالَةُ القَصُورِ فِى التَّسْبِيبِ.

الطعن رقم ٢٩٩٦ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٩٠ بتاريخ ١٦/١/١٩٨٥

إثبات علاقة السببية في المواد الجنائية مسألة موضوعية يفرد قاضي الموضوع بتقديرها فلا يجوز بمجادته في ذلك أمام محكمة النقض ما دام الحكم قد أقام قضاءه في هذا الشأن على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه.

الطعن رقم ٧٢٥٥ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٥٠٨ بتاريخ ٣١/٣/١٩٨٥

يكفي لتوافر رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الواقع أن تستخلص المحكمة من واقع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص العناصر القانونية لجرمة القتل الخطأ في قوله " أن المتهم أطلق النار من مسدسه الأميري على المجنى عليه دون تحمّز أو تحوط، وشاب قوله تقصير في إتيان وإبراع مراعاة ما تقتضيه به التعليمات الخاصة بشأن احتياطات الأمن الواجب إتخاذها في مثل هذه الحالة، فأصاب المجنى عليه في مقتل وتسبب في وفاته.... " وكان من غير المنصور وقوع الحادث بغير وجود هذا الخطأ، فإن ما أورده الحكم - على نحو ما تقدم - يتوافر به الخطأ في حق الطاعن تتحقق به رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين النتيجة وهي وفاة المجنى عليه، ومن ثم يكون منعى الطاعن في هذا الشأن في غير محله.

الطعن رقم ٨٩ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٣٤٣ بتاريخ ٧/٣/١٩٨٥

من المقرر أن علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الذي قاربه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمداً، وكانت هذه العلاقة مسألة موضوعية يفرد قاضي الموضوع بتقديرها ومتى فصل فيها إثباتاً أو نفياً فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ما دام قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه، وكان لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبر المقدم إليها، وكانت المحكمة قد إطمأنت إلى تقرير الطبيب الشرعي للأسانيد الفنية التي بنى عليها وأوردها الحكم في مدوناته فلا يجوز للطاعن من بعد أن ينعي على المحكمة قصورها عن الرد على دفاع لم يشره أمامها أو إجراء تحقيق لم يطلبه منها ولم تره هي موجبا لإجرائه إطمئناناً منها إلى تقرير الخبر ويكون على الحكم في هذا العدد غير سديد.

الطعن رقم ١٧٦٧ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ١٠١٦ بتاريخ ٢٠/١١/١٩٨٥

من المقرر أن علاقة السببية مسألة موضوعية يفرد قاضي الموضوع بتقديرها ومتى فصل فيها إثباتاً أو نفياً فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ما دام قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدي إليه، وأن محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة الدفاع إلى ما طلبه من مناقشة الطبيب الشرعي ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر

هى من جانبها حاجة إلى إتخاذ هذا الإجراء وكان الإهمال فى علاج الجنى عليها أو الواعى فيه - بفرض صحته - لا يقطع رابطة السببية ما لم يثبت أنه كان متعمداً لتجسيم المسئولية.

الطعن رقم ٢٤٥٥ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٩٣٥ بتاريخ ٢٧/١٠/١٩٨٥  
لما كان الواضح من مدونات الحكم أنه إستظهر قيام علاقة السببية بين إصابات القتيل التى أورد تفصيلها عن تقرير الصفة التشريعية وبين وفاته فأورد من واقع ذلك التقرير أن وفاة الجنى عليه نتيجة إصاباته النارية والطبية مجتمعة وما صاحبها من نزيف دموى غزير، فإنه ينحسر عن الحكم ما يثيره الطاعن من قصور.

الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٩٧٥ بتاريخ ١/١١/١٩٨٨  
من المقرر أن الحكم إذ إستظهر قيام علاقة السببية بين إصابات الجنى عليه سالف الذكر التى أورد تفصيلها عن تقرير الصفة التشريعية وبين وفاته فإنه ينحسر عن الحكم ما يثيره الطاعنان من قصور فى هذا الصدد.

#### \* الموضوع الفرعى : قتل بالمسم :

الطعن رقم ٣٢٧ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٤٦٥ بتاريخ ٥/٦/١٩٥٧  
مضى كان الحكم قد دان المتهم بجناية الشروع فى القتل العمد بجواهر يتسبب عنها الموت المنصوص عليها فى المواد ٤٥، ٤٦، ٢٣٣ من قانون العقوبات وعاقبه بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات بعد تطبيق المادة ١٧ من ذلك القانون وكانت العقوبة القضى بها تدخل فى حدود العقوبة التى نص عليها بعد تطبيق المواد السالفة الذكر، فإن الحكم حين أنزل العقوبة بالمتهم يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ولا محل للنمى بأن إعمال المادة ١٧ عقوبات كان يقتضى النزول بالعقوبة إلى السجن أو إلى الحبس.

الطعن رقم ١٠٢٠ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٥٧٨ بتاريخ ٢٣/٦/١٩٧٥  
مضى كانت المحكمة قد دانت المظعون ضده بجرمة القتل بالمسم وذكرت فى حكمها أنها رأت أخذه بالرافة ثم قضت فى منطوق حكمها بحبس سنة مع الشغل لأنها تكون قد أعطت فى تطبيق القانون إذ ما كان لها أن تنزل بالعقوبة عن الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة، ولا يغير من ذلك ما أورده الحكم المظعون فيه فى أسبابه مخالفاً لمنطوقه من أن المحكمة رأت معاقبة المتهم بالأشغال الشاقة المؤقتة، إذ العبرة فيما تقتضى به الأحكام هى بما ينطق به القاضى فى وجه الخصوم بمجلس القضاء عقب نظر الدعوى فلا يعمل على الأسباب التى يدونها القاضى فى حكمه الذى يصدره إلا بقدر ما تكون هذه الأسباب موضحه ومدعمة للمنطوق. لما كان ذلك، وكان خطأ الذى بنى عليه الحكم لا يفضع لأى تقدير موضوعى ما دامت المحكمة قد قالت كلمتها من حيث ثبوت صحة إسناد الإتهام مادياً إلى المظعون ضده فإنه يتعين نقض الحكم

نقضاً جزئياً وتصحيحه وفقاً للقانون، وذلك إعمالاً لنص المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٨١٦ لسنة ٥ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٤٥٨ بتاريخ ١٩٣٥/٤/٨

وضع الزئبق في إذن شخص بنية قتله هو من الأعمال التنفيذية لجرمة القتل بالسّم، وما دامت تلك المادة المستعملة تؤدي في بعض الصور إلى النتيجة المقصودة منها، كصورة ما إذا كان بالإذن جروح يمكن أن ينفذ منها السم إلى داخل الجسم فإذا لم تحدث الوفاة عد العمل شروعاً في قتل لم يتم لسبب خارج عن إرادة الفاعل ووجب العقاب على ذلك، لأن وجود الجروح في الإذن أو عدم وجودها هو ظرف عارض لا دخل له فيه. ولا محل للقول باستحالة لجرمة ما دام أن المادة المستعملة تصلح في بعض الحالات لتحقيق الغرض المقصود منها.

الطعن رقم ٦٢٠ لسنة ٦ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٥٤٤ بتاريخ ١٩٣٦/١/٢٠

إن جريمة القتل بالتسميم هي كجريمة القتل بأي وسيلة أخرى يجب أن تثبت فيها بحكمة الموضوع من أن الجاني كان في عمله متوهماً القضاء على حياة المجنى عليه، فإذا سكت الحكم عن إبراز هذه النية كان مشوباً بقصور يوجب نقضه.

الطعن رقم ١٤٣٧ لسنة ٦ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٦٠١ بتاريخ ١٩٣٦/٥/١١

إن كون الجريمة مستحيلة معناه ألا يكون في الإمكان تحقق تلك الجريمة مطلقاً كأن تكون الوسيلة التي استخدمت في ارتكابها غير صالحة بالمرة لتحقيق الغرض المقصود منها. أما إذا كانت تلك الوسيلة صالحة بطبيعتها لتحقيق الغرض ولكنه لم يحقق لظرف آخر فلا يصح القول باستحالة الجريمة في هذه الحالة. فإذا وضع متهم في الماء الذي شرب منه المجنى عليه مادة سامة بطبيعتها من شأنها أن تحدث الوفاة إذا أخذت بكميات كبيرة " هي في هذه القضية مادة سلفات النحاس " ولم يمت المجنى عليه لهذا الفعل يعتبر شروعاً في قتل إذا إقرون بنية القتل العمد. ولا يصح اعتبار هذا الفعل من قبيل الجريمة المستحيلة على أساس أن المادة الموضوعة في الماء لا تحدث الوفاة إلا إذا أخذت بكميات كبيرة، وأن طعمها اللاذع يمنع الشارب من تناول كمية كبيرة منها، وأن القيء الذي تحدثه يطردها، فإن هذه ظروف خارجة عن إرادة الفاعل حالت دون إتمام الجريمة.

الطعن رقم ١٠١ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٣١ صفحة رقم ٦٨ بتاريخ ١٩٢٨/١٢/١٣

يجب لتطبيق المادة ١٩٧ من قانون العقوبات على من دس السم لأحد أن تثبت نية القتل لديه.



الطعن رقم ٧٧٩ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٤٠ بتاريخ ١٢/٦/١٩٣٠

التسميم وإن كان صورة من صور القتل العمد إلا أن الشارع المصري قد ميزها عن الصور العادية الأخرى بجعل الوسيلة التي تستخدم فيها لإحداث الموت ظرفاً مشدداً للجريمة لما تتم به عن غدر وخيانة لا مثيل لها في صور القتل الأخرى. ولذلك أفرد التسميم بالذكر في المادة ١٩٧ عقوبات وعاقب عليه بالإعدام ولو لم يقدر فيه العمد سبق الإصرار.

**° الموضوع الفرعي : قتل عمد مع سبق الإصرار :**

الطعن رقم ١٨٦٧ لسنة ١٩ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٢٤٢ بتاريخ ٩/١/١٩٥٠

إذا رفعت الدعوى على عدة متهمين بقتلهم الجنى عليه مع سبق الإصرار بأن فاجأه بضربة سيف أصابت رأسه فوق على الأرض وإنهال عليه الباكون بالضرب، فأدانت المحكمة هذا المتهم في جريمة القتل العمد وبرأت الباقيين، ونفت عنه سبق الإصرار أو الاتفاق مع الآخرين على القتل ولم تقم الدليل على أنه هو الذى أحدث بالي إصابات الرأس التى ساهمت في الوفاة، فإن إستادها بعد ذلك في توفيرية القتل لديه إلى تعدد الإصابات بالرأس وتعدد الكسور بها، يجعل حكمها قاصراً معيّناً نقضه.

الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٢١ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٩٢٣ بتاريخ ٩/٤/١٩٥١

إن مناط قيام سبق الإصرار هو أن يرتكب الجاني الجريمة وهو هادئ البال بعد إعمال فكر وروية. فإذا كان الحكم في تحدته عن توافر هذا الظرف قد خلا من الإستدلال على هذا بل على العكس من ذلك ورد به من العبارات ما يدل على أن الطاعن حين شرع في قتل الجنى عليه كانت ثورة الغضب لازالت تملكه وتسد عليه سبيل التفكير الهادئ المطنن، فإنه يكون قد أعطى في إعباره هذا الظرف قاتماً.

الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٩٥٢ بتاريخ ١٩/٥/١٩٥٢

متى كان الحكم قد أثبت في حق المتهم توفر ظرف سبق الإصرار فلا يجدي نفعه على الحكم أنه أعطى في التدليل على توفر ظرف الرصد، لأن قيام ظرف سبق الإصرار وحده يبرر توقيع العقوبة المغلظة بقطع النظر عن وجود الرصد، إذ أن القانون وقد غاير بين الطرفين في نفعه أفاد أنه لا يشترط لوجود أحدهما أن يكون مقبلاً بالآخر.

الطعن رقم ١٩٥٣ لسنة ٢٤ مكتب فني ٦ صفحة رقم ٤٤١ بتاريخ ١٩٥٥/١١/١١

يعبر الحكم قد استظهر في منطق سليم ظرف سبق الإصرار إذ قال " إنه متوفر من أجل المتهم لهذا السلاح [ بندقية ] وإعداده، والتوجه به إلى مكان الجنى عليه، وإطلاقه عليه بمجرد رؤيته مما يدل على سبق إصرار القتل للحزازات التي أثارها في نفس المتهم توبة قريب الجنى عليه من تهمة قتل ابن عم المتهم " .

الطعن رقم ٢٢٤٧ لسنة ٢٤ مكتب فني ٦ صفحة رقم ٥٣١ بتاريخ ١٩٥٥/٢/١٥

إذا كان الحكم إذ تعرض لبيان طرفي سبق الإصرار والوصد قال " إنهما متوافران من إنتظار المتهمين للمجنى عليهم في زراعة القطن، حتى إذا ما رأوهم قادمين على الطريق المجاور هذه الزراعة فاجتوهم بإطلاق النار عليهم للضعفة القائمة بين العائلتين بسبب مقتل قطب عوض قبل هذه الحادثة بثمانية شهور تقريباً "، فإن ما أورده الحكم من ذلك يتحقق به الطرفان المشار إليهما كما هو معرف به في القانون.

الطعن رقم ١٤٠٦ لسنة ٢٥ مكتب فني ٧ صفحة رقم ٢٨٤ بتاريخ ١٩٥٦/٣/٥

سبق الإصرار بتوافر ولو لم يكن الشهم علماً بأن الجنى عليه سيمر من مكان الحادث وقت وقوعه.

الطعن رقم ٨٦٨ لسنة ٢٦ مكتب فني ٧ صفحة رقم ١١١٨ بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٣٠

مضى قال الحكم إن سبق الإصرار متوفر من اتفاق المتهمين الثلاثة معاً على جريمة القتل وإعدادهم للسلاح اللازم في تنفيذها وقيامهم من بلدتهم صوب بلدة الجنى عليه واستصحابه معهم غل الحادث حيث قتلوه متنهزين فرصة إزالته للضرورة - فإنه يكون قد استظهر ظرف سبق الإصرار ودل على توافره تدليلاً سائلاً.

الطعن رقم ١٢٤٤ لسنة ٢٧ مكتب فني ٨ صفحة رقم ٩٦٤ بتاريخ ١٩٥٧/١٢/٩

لا يشوب لتوفر ظرف سبق الإصرار أن يكون غرض المص هو العدوان على شخص معين بالذات بل يكفي أن يكون غرضه المصمم عليه منصراً إلى شخص غير معين وجده أو إنقضى به مصادفة ومن ثم فإن تصميم المتهمين فيما بينهم قبل ارتكاب الجريمة على الفتك بأى فرد يصادفونه في السوق من أفراد عائلة غريمهم يتوفر به ظرف سبق الإصرار .

الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٣١ مكتب فني ١٢ صفحة رقم ٧٦٩ بتاريخ ١٩٦١/١٠/٢

- إذا كان الحكم قد أثبت توفر سبق الإصرار في حق المتهم فقد وجبت مساءلته عن جريمة القتل العمد سواء ارتكبها وحده أو مع غيره، ويكون ما انتهى إليه الحكم في حدود سلطته التقديرية من مساءلته وحده عن النتيجة صحيحاً في القانون.

- الأصل أن الجاني يسأل عن جريمة القتل التي يوتكها مع غيره - متى توافر سبق الإصرار - وإن قل نفيه من الأفعال المكونة لها، فلا يغير من أساس المسؤولية في حكم القانون أن يثبت أن الجاني قد قام بنصيب أولى من هذه الأفعال.

الطعن رقم ٢٣٦٦ لسنة ٣١ مكتب قتي ١٣ صفحة رقم ٥٩٩ بتاريخ ١٠/٢/١٩٦٧

لم يرسم القانون حدوداً شكلية بتعين موارعها في تخيير الأحكام غير ما أوجبه من ذكر البيانات المنصوص عليها في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد إستخلص توافر نية القتل وظرفي سبق الإصرار والوصد إستخلاصاً سليماً فلا يعيبه أن جمع بين هذين الطرفين عند تحدده عنهما.

الطعن رقم ٢١٩٠ لسنة ٣٢ مكتب قتي ١٤ صفحة رقم ٧٢ بتاريخ ٢/٤/١٩٦٣

البحث في توافر ظرف سبق الإصرار أو عدم توافره داخل تحت سلطة القاضي الموضوع يستتجه من وقائع الدعوى وظروفها ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلاً مع هذا الإستنتاج، وما دامت المحكمة قد إستخلصت في إستدلال سائق أن الحادث لم يكن وليد إصرار سابق بل حدث فجأة فإنها تكون قد فصلت في مسألة موضوعية لا رقابة محكمة النقض عليها فيها.

الطعن رقم ٢١٩٢ لسنة ٣٢ مكتب قتي ١٤ صفحة رقم ٢٤٥ بتاريخ ٣/٢/١٩٦٣

يكفي لتوافر ظرف الوصد - كما هو معرف به في القانون - في حق المتهم ما إستخلصه الحكم من ترهبه بالجنى عليه وانتظاره إياه على مقربة من الدار التي يعلم بوجوده بها وتركه مفادته لها للإعداد عليه ومباغتته بضربه بالمصا عندما ظفر به، وذلك بصرف النظر عن حالة المتهم الذهنية وقت مفادته الجريمة إذ أن هذه الحالة لا يعيد بها إلا في صدد التدليل على ظرف سبق الإصرار.

الطعن رقم ٩٨٧ لسنة ٣٣ مكتب قتي ١٤ صفحة رقم ٨٩٤ بتاريخ ١٢/٩/١٩٦٣

سبق الإصرار حالة ذهنية بنفس الجاني قد لا يكون له في الخارج أثر محسوس يدل عليه مباشرة، وإنما هو يستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلص منها القاضي توافره، ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلاً مع هذا الإستنتاج وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره - ولا يضيره أن يستظهر هذا الظرف من الضميمة القائمة بين المتهم والجنى عليه والتي دلت على قيامها تدليلاً سائفاً.

الطعن رقم ٨٧٥ لسنة ٣٥ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٨٣٣ بتاريخ ١٩٦٥/١١/٩

سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني، فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة، وإنما هي تستفاد من وقائع خارجية يستخلص منها القاضي مدى توافره ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلاً مع هذا الاستنتاج.

الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٣٥ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ٢٥ بتاريخ ١٩٦٦/١/٤

- إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعنين أنهما إقولا جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والرصد فقد وجبت مساءلتهما عنها سواء ارتكباها وحدهما أو مع غيرهما - ويكون ما انتهى إليه الحكم في حدود سلطته التقديرية من مساءلتهما وحدهما عن النتيجة صحيحاً فسي القانون، ولا يعبه أن نسب إليهما إستعمال آلات راحة خلافاً لما جاء بأمر الإحالة - من إستعمالهما أسلحة نارية - ما دام الحكم لم يتناول التهمة التي رفعت بها الدعوى بالتعديل - وهي تهمة القتل العمد مع سبق الإصرار والرصد - وما دام يحق للمحكمة أن تستبين الصورة الصحيحة التي وقع بها الحادث أخذاً من كافة ظروف الدعوى وأدلتها، وكان كل من الطاعنين لم يسأل إلا عن جريمة القتل - بغض النظر عن الوسيلة - وهي الجريمة التي كانت معروضة على بساط البحث.

- الأصل أن الجاني يسأل عن الجريمة التي يرتكبها مع غيره متى توافر ظرف سبق الإصرار أو الرصد وإن قل نصيبه في الأفعال المادية المكونة لها. ولا يغير من أساس المسؤولية في حكم القانون أن يثبت أن الجاني قد قام بنصيب أوفى من هذه الأفعال - وهو ما ثبت في حق الطاعنين - ومن ثم فإن المحكمة لا تلتزم بلفت نظر الدفاع إلى مثل التعديل الذي تم في هذه الدعوى.

الطعن رقم ١٨٦٤ لسنة ٣٥ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ٩٤ بتاريخ ١٩٦٦/٢/٧

- متى كان الحكم قد أثبت مقارفة الطاعن لجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار فقد وجبت مساءلته عنها سواء ارتكباها وحده أو مع غيره ويكون ما انتهى إليه الحكم من مساءلته وحده عن النتيجة صحيحاً فسي القانون. ولا يعبه أن نسب إلى الطاعن إحداث إصابة الصدر خلافاً لما جاء بأمر الإحالة ما دام الحكم لم يتناول التهمة التي رفعت بها الدعوى بالتعديل وهي تهمة القتل العمد مع سبق الإصرار وما دام أن إصابته العنق والظهر - اللتين نسب إلى الطاعن بأمر الإحالة إحداثهما قد ساهمتا في إحداث الوفاة ومنى كان الطاعن لم يسأل في النتيجة إلا عن جريمة القتل العمد - بغض النظر عن عدد الإصابات وهي الجريمة التي كانت معروضة على بساط البحث.

- الأصل أن الجاني يسأل عن جريمة القتل التي يرتكبها مع غيره متى توالى سبق الإصرار - وإن قل نصيبه في الأفعال المادية المكونة لها. ومن ثم فإنه لا يغير من أساس المسؤولية في حكم القانون أن يثبت أن الجاني قد قام بنصيب أولي من هذه الأفعال.

- سبق الإصرار حالة ذهنية بنفس الجاني قد لا يكون له في الخارج أثر محسوس يدل عليه مباشرة وإنما هو يستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلص منها القاضي توافره ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلاً مع هذا الاستنتاج.

#### الطعن رقم ٨٥ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٩٣ بتاريخ ١٩٦٦/٢/٢٢

أوجبت المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات عند إنتفاء موجبات الرافعة إنزال العقوبة الوحيدة وهي عقوبة الإعدام لكل من قتل نفساً عمداً مع سبق الإصرار على ذلك والرصد في حين نصت المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات في فقرتها الثالثة على أنه "... وأما إذا كان القصد منها - أى من جنابة القتل العمد المجرد من سبق الإصرار والرصد - الضأهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو إرتكابها أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة فيحكم بالإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة ". ولما كان الحكم المطعون فيه - وعلى ما يبين من مدوناته - قد جمع في قضائه بين الطرفين المشددين سبق الإصرار والإرتباط - وجعلهما معاً عمادة في إنزال عقوبة الإعدام بالطاعن، فإنه وقد شاب إستدلال الحكم على ظرف سبق الإصرار قصور بعينه فلا يمكن - والحالة هذه - الوقوف على ما كانت تنتهي إليه المحكمة لو أنها تفتتت إلى ذلك، ولا يعرف مبلغ الأثر الذى كان يتركه تخلف الطرف المشار إليه في وجدان المحكمة لو أنها إقتصرت على إعمال الظرف المشدد الآخر - وهو الإرتباط - الذى يبرر عند توافره توقيع عقوبة مخيرة أخرى مع الإعدام. مما يتعين معه نقض الحكم.

#### الطعن رقم ١٧٢٧ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٠٦٩ بتاريخ ١٩٦٦/١١/١

تقضى المادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات بأن عقوبة القتل العمد من غير سبق إصرار أو ترصد هي الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة. كما تقضى المادة ٤٦ منه بأن يعاقب على الشروع في الجنايات بالأشغال الشاقة المؤقتة إذا كانت عقوبة الجناية الأشغال الشاقة المؤبدة، والمحكمة غير مقيدة في تحديد مدة عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة إلا بما نص عليه في المادة ١٤ من قانون العقوبات من عدم جواز النزول بها عن ثلاث سنوات أو مجاوزة خمس عشرة سنة. ومن ثم فإن العقوبة المقررة لها على الطاعن - وهي الأشغال الشاقة مدة عشر سنوات - تكون في نطاق العقوبة المقررة قانوناً لجرائم الشروع في القتل وإحراز السلاح والذخيرة التي دين بها.

الطعن رقم ١٨٤٧ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ١٠٨ بتاريخ ١٩٦٧/١/٣٠

البحث في توافر نية القتل لدى الجاني وقيام طرف سبق الإصرار لديه بما يدخل في سلطة قاضي الموضوع حسبما يستخلصه من وقائع الدعوى وظروفها ما دام موجب هذه الظروف وتلك الوقائع لا يتساقط عقلاً مع ما انتهى إليه. وإذا كانت المحكمة قد استخلصت في استدلال سائق أن الحوادث لم يكن وليد إصرار سابق بل وقع فجأة على أثر المشاحة التي قامت بين المجنى عليه والجاني وأن هذا الأخير لم يكن ينوي إزهاق روح المجنى عليه، فإنها تكون قد فصلت في مسائل موضوعية لا رقابة محكمة النقض عليها فيها.

الطعن رقم ٩٥٧ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٨٧٥ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٦

البحث في توافر ظروف سبق الإصرار والوجد من إطلاقات قاضي الموضوع يستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلاً مع ذلك الاستنتاج.

الطعن رقم ١٦٣٤ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ١٥٧ بتاريخ ١٩٧٠/١/٢٦

- جرى قضاء محكمة النقض، على أن تقدير الظروف التي يستفاد منها توافر سبق الإصرار من الموضوع الذي يسقط به قاضيه بغير مقب، ما دام لاستخلاصه وجه مقبول. وإذا كان ذلك، وكان ما أثبتته الحكم يسوغ به في مجموعة ما استنبطه من توافره، فإن قوله في بيانه بأن غرض المتهمين كان الإعتداء يراد به الإعتداء المنصوص الموصوف بالقتل حسبما يبين من مدونات الحكم التكاملية، لأن أداة التعريف تفيد التخصيص ولا يصح إقطاع عبارته تلك من سياقها لصرافها عن معناها الذي قصده كما أن عبارة الحكم بتدخل بعض أقارب الطرفين لتهدئة الموقف، إنما تنصرف إلى أزمة ومحاولة إصلاح ذات بينهما ولا شأن لها بنفوس المتهمين التي كانت مهياة من قبل للإعتداء بعدته وأدواته، وسعوا إليه بكرة الصباح، سواء تشابكت الحوادث في رباط زمني متصل، أو وقعت بينها فجرة من الوقت تفسح لسبق الإصرار ولا تنفيه.

- متى كانت العقوبة الموقعة على الطاعنين وهي الأشغال الشاقة خمس عشرة سنة، تدخل في الحدود المقررة لجناية القتل مجردة عن أي ظرف مشدد فلا مصلحة للطاعنين فيما أثاروه من تخلف سبق الإصرار.

- من المقرر في صحيح القانون أنه متى أثبت الحكم التدبير للجرمة، سواء بتوفر سبق الإصرار أو إنعقاد الاتفاق على إيقاعها، أو التحيل لإرتكابها، انتهى حتماً موجب الدفاع الشرعي الذي يفرض رداً حالاً لمعدوان حال دون الإسلاس، وأعمال الحطة في إنفاذه لهذا، ولأن الدفاع الشرعي لم يشرع للإنتقام من الفرءاء بل لكف الإعتداء، وهو ما أثبتته الحكم بغير مقب، فلا محل لما أثاره الطاعنون بهذا الصدد.

الطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٤٠ مكتب فتى ٢١ صفحة رقم ٦٥٥ بتاريخ ١٩٧٠/٥/٤

إن البحث في توافر ظرف سبق الإصرار من إطلاقات قاضي الموضوع يستتجه من ظروف الدعوى وعناصرها، ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلاً مع ذلك الاستنتاج.

الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٤٠ مكتب فتى ٢١ صفحة رقم ٩٦٦ بتاريخ ١٩٧٠/١٠/١١

إن البحث في توافر ظرف سبق الإصرار من إطلاقات قاضي الموضوع يستتجه من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلاً مع ذلك الاستنتاج.

الطعن رقم ١٤٨١ لسنة ٤٠ مكتب فتى ٢١ صفحة رقم ١١٢٤ بتاريخ ١٩٧٠/١١/٢٢

البحث في توافر ظرفي سبق الإصرار والردع من إطلاقات قاضي الموضوع يستتجهما من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف والعناصر لا يتنافر عقلاً مع ذلك الاستنتاج.

الطعن رقم ١١ لسنة ٤٥ مكتب فتى ٢٦ صفحة رقم ١٤٠ بتاريخ ١٩٧٥/٢/١٠

إن البحث في توافر ظرف سبق الإصرار من إطلاقات قاضي الموضوع يستتجه من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلاً مع ذلك الاستنتاج.

الطعن رقم ٥١٧٥ لسنة ٤٥ مكتب فتى ٢٧ صفحة رقم ١٢٨ بتاريخ ١٩٧٦/١/٢٦

سبق الإصرار هو حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني تستفاد من الوقائع والظروف التي يستخلص منها توافره والبحث في وجوده أو عدم وجوده من إطلاقات قاضي الموضوع يستتجه من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر مع ذلك الاستنتاج.

الطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٥٢ مكتب فتى ٣٣ صفحة رقم ٤٤١ بتاريخ ١٩٨٢/٤/٦

من المقرر أن البحث في توافر ظرف سبق الإصرار من إطلاقات قاضي الموضوع يستتجه من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلاً مع ذلك الاستنتاج.

الطعن رقم ٢٣٩٣ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٦٠٦ بتاريخ ١٩٣٢/١٠/٢٤

الردع وسبق الإصرار هما من الظروف المشددة. والبحث في وجود أيهما أو عدم وجوده داخل تحت سلطة قاضي الموضوع. مثلهما مثل العناصر الأساسية التي تتكون منها الجريمة تماماً، وللقاضي أن يستتج توافر أي منهما بما يحصل لديه من ظروف الدعوى وقرائنها، ومتى قال بوجوده فلا رقابة بحكمة النقض عليه في ذلك اللهم إلا إذا كانت تلك الظروف والقرائن التي يشتبه لا تصلح عقلاً لهذا الاستنتاج.

الظعن رقم ٤٩٥ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٤٨٥ بتاريخ ١٥/٥/١٩٤٤

إلا استخلصت المحكمة قيام طرف سبق الإصرار من الضحية القائمة بين المتهم والجنى عليه، ومن جملة المهمل من بلدته إلى مكان الحادثة الذى يبعد عنها ثلاثين كيلو متراً، ومن تربصه له بجوار الطريق الذى صير به حتى إذا ما رآه إنقض عليه وطمعه تلك الطعنات التى أودت بحياته، فهذا استخلاص يؤدى إليه ما ذكرته المحكمة من الأسباب.

الظعن رقم ١٧٦٣ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٨٥ بتاريخ ١٣/١/١٩٦٩

إن مجرد إثبات سبق الإصرار على المتهمين يلزم عنه الإشواك بالاتفاق بالنسبة لم يقارف بنفسه الجريمة من المصيرين عليها، وليست المحكمة ملزمة ببيان وقائع خاصة لإفادة الاتفاق غير ما تبينه من الوقائع المفيدة لسبق الإصرار.

الظعن رقم ٦١٧٦ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٣ بتاريخ ١٠/١/١٩٨٩

لما كان الحكم قد دلت على توافر طرف سبق الإصرار فى حق المحكوم عليه الأول فى قوله : " وحيث أنه عن طرف سبق الإصرار فهو ثابت فى حق المتهم الأول هو والمتهم الثانى بالنسبة ل..... من إعراف المتهم الأول بجميع مراحل الاستدلالات وبتحقيقات النيابة، وبجلسة تجديد الحبس من استيقافه للمجنى عليهم وإصطحابهم إلى أماكن نائية وتكليفهم من الخلف ثم وضع الرباط حول عنق الضحية المجنى عليها حتى الموت بعد أن يوهم الضحية بأنه من رجال الشرطة السريع، وأنه سيجر له محضراً بالشرطة لعدم حمله البطاقة الشخصية أو أداء الخدمة العسكرية أو التحرى ثم الحرب " فإن الحكم يكون قد دلت على توافر طرف سبق الإصرار بما ينتج، لما كان ذلك، وكان الحكم المطروح قد بين ثبوت وقائع القتل العمد مع سبق الإصرار فى حق المحكوم عليه الأول ثبوتاً كافياً، كما بين الظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المحكوم عليه الأول، فإنه لا يعميه - من بعد - عدم العثور على جثث المجنى عليهم، لما هو مقرر من أنه لا يقدح فى ثبوت جريمة القتل العمد عدم العثور على جثة المجنى عليه.

الظعن رقم ٨٩٨٩ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٤٧ بتاريخ ٢/٣/١٩٨٩

لما كان الحكم قد أثبت توافر طرف سبق الإصرار فى حق الطاعن والمتهم الآخر مما يرتب فى صحيح القانون تضامناً بينهما فى المسؤولية الجنائية فإن كلاً منهما يكون مسئولاً عن جريمة الشروع فى القتل التى وقعت تنفيذاً لقصدتهما المشترك الذى يتنا النية عليه باعتبارهما فاعلين أصليين طبقاً لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات، ومن ثم يضحى النعى على الحكم فى هذا الصدد غير سديد.



## • الموضوع الفرعي : نية القتل :

الطعن رقم ١٠٤١ لسنة ٢٠ مكتب قني ٢ صفحة رقم ٦٠ بتاريخ ١٦/١٠/١٩٥٠

إنه لما كانت جريمة القتل العمد تتميز عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو إنتواء الجاني عند مفارقته جرمه قتل المجنى عليه وإزهاق روحه، وكان هذا العنصر ذا طابع خاص يختلف عن العنصر الجنائي العام، كان على المحكمة أن تعنى عناية خاصة في الحكم بإدانة المتهم في هذه الجنابة باستظهار هذا العنصر وإيراد الأدلة المثبتة لتوافره. ولا يكفي في ذلك أن يقول الحكم إن المتهم قد استعمل في إعداته سلاحاً نارياً، فإن مجرد استعمال هذا السلاح لا يفيد حتماً أنه كان يقصد من ذلك إزهاق روح المجنى عليه.

الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٢٠ مكتب قني ٢ صفحة رقم ٢٠٧ بتاريخ ٢٠/١١/١٩٥٠

إذا كانت المحكمة قد إستدلت في ثبوت نية القتل لدى المتهم إلى أنه أطلق عيارين نارين على المجنى عليه فأصيب في يده. وأنه لولا أن إختفى خلف الدابة التي كان يركبها لقضى عليه بدليل أن الأعيرة قد أصابت من الدابة مقتلًا نفقت، فليس لما يؤثر في سلامة الحكم من هذه الناحية أن يكون قد أعطى في قوله إن الدابة نفقت حالة كونها قد شفت من إصابتها إذ هذا لم يكن ليؤثر على ما أرادت المحكمة أن تستخلصه من إصابة الدابة بقطع النظر عن نتيجة هذه الإصابة.

الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٢١ مكتب قني ٢ صفحة رقم ١٠٩٢ بتاريخ ١٤/٥/١٩٥١

إن توفر نية القتل أمر موضوعي تحكمة الموضوع القول الفصل فيه من غير معقب.

الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٢١ مكتب قني ٢ صفحة رقم ١١٦٦ بتاريخ ٢٨/٥/١٩٥١

إذا كان الحكم قد إستدل على نية القتل لدى المتهم بالنسبة إلى المجنى عليه بأدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ثم في صدد تحدته عن هذه النية لدى المتهم بالنسبة إلى مجنى عليه آخر قد نفى هذه النية عنه مستنداً في ذلك إلى ما قاله من عدم وجود خفية تدعو إلى الشروع في قتله وأنه وإن كان إعتدى عليه بنفس الآلة إلا أنه فعل ذلك عندما وقف المجنى عليه المذكور في طريقه ليمنعه من الإعتداء على المجنى عليه الأول وأنه طعنه طعنة واحدة وخفيفة قصد بها أن يحلّفه ويزيحه من طريقه، فهذا إستخلاص سائغ ولا يقدح فيه كون الآلة التي إستعملت في الإعتداء على المجنى عليهما كليهما واحدة.

الطعن رقم ١٨ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٦٦١ بتاريخ ١٩/٣/١٩٥٥

يجبر الحكم لم إستهظهر نية القتل ودل على توافرها إذا قال " إن نية القتل ظاهرة من إستخدام المتهم آلة قاتلة [ مطواه ] وقد أصاب بها الجنى عليه إصابة جسيمة وفي مقتل وأوقف أثر الإصابة بتدارك الجنى عليه بالعلاج " .

الطعن رقم ١٣٨٨ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٢٦٧ بتاريخ ٢٧/٢/١٩٥٦

إذا كان الحكم قد عرض لبيان توفر نية القتل فى قوله " وحيث إن الحاضر مع المتهم الأول طلب إعتبار الواقعة جنحة ضرب بالنسبة له وإستبعاد نية القتل عنه لأن المطواة التى إستعملها فى طعن..... ليست قاتلة بطبيعتها ولا تنسئ عن نية القتل - وحيث إن هذا الدفاع مردود بما قرره الطيب الشرعى من نفاذ الجرح إلى التجويف الصدرى وأن الإصابة التى أحدثها تعتبر جسيمة وفى مقتل، وترى المحكمة أن نية القتل واضحة لدى المتهم الأول من إختياره مكان الطعنة التى صوبها إلى الجنى عليه ومن ظروف الحادث التى تدل على أن المتهم لم أراد بطعنه الجنى عليه إزهاق روحه. " فإن هذا الذى قرره الحكم من شأنه أن يؤدى إلى ما رتب عليه.

الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٧٥٦ بتاريخ ٧/١١/١٩٦٠

الفصل فى إمتناع مسئولية المتهم تأسيساً على وجوده فى حالة سكر وقت الحادث أمر يتعلق بوقائع الدعوى يقدره قاضى الموضوع دون معقب عليه - فبإذا كان الحكم قد حصص دفاع المتهم فى هذا الخصوص وإنتهى للأسباب الساتفة التى أوردها إلى أنه كان أهلاً لحمل المسئولية الجنائية لتوافر الإدراك والإختيار لديه وقت مقارفة الفعل الذى ثبت فى حقه، فإن ما ينهيه المتهم على الحكم من خطأ فى تطبيق القانون غير سديد.

الطعن رقم ١٥٩٨ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٨٧ بتاريخ ١٦/١/١٩٦١

قول بعض شهود الإثبات إنهم لا يعرفون قصد المتهم من إطلاق النار على الجنى عليهما، وقول البعض الآخر إنه لم يكن يقصد قتلاً - لا يقيّد حرية المحكمة فى إستخلاص قصد القتل من كافة ظروف الدعوى وملابساتها.

الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٧٨٠ بتاريخ ٩/١٠/١٩٦١

متى كان الحكم قد تحدث عن نية القتل وإستهظهرها من ظروف الواقعة وتعتمد المتهم إحداث إصابة قاتلة بالجنى عليه بقصد إزهاق روحه، فإنه لا يهم بعد ذلك نوع الآلة المستعملة مطواة كانت أو مدية ما دامت هذه الآلة تحدث القتل.

الطعن رقم ٨٤٧ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٣٥ بتاريخ ١٩٦٢/١/٩

ما ذكره الحكم من أن " نية القتل ثابتة فى حق المتهمين من الحقد الذى ملأ قلوبهم ومن إستعمال أسلحة نارية قاتلة " لا يوفر وحده الدليل على ثبوتها، ولو كان المقلوب قد أطلق عن قصد - ذلك أنه لا يبين مما أورده الحكم أن المتهمين تمعدوا تصويب أعيرة النارية إلى مقاتل من الجنى عليهما، ولا يغير من الموقف ما عقبته به المحكمة من " أن التهم الأخرى قد أطلق النار على الجنى عليه الثانى بقصد إزهاق روحه " ذلك بأن إزهاق الروح هى النتيجة التى يضررها الجانى ويتعين على القاضى أن يستظهرها بإيراد الأدلة والمظاهر التى تدل عليها وتكشف عنها، ومن ثم فإن هذا الحكم يكون قاصراً متعياً نقضه.

الطعن رقم ٣١٣١ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ١٦ بتاريخ ١٩٦٢/١/١

تتميز جريمة القتل العمد عن غيرها من جرائم التعدى على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجانى من ارتكابه الفعل الجنائى إزهاق روح الجنى عليه، وهذا العنصر ذو طابع خاص يختلف عن القصد الجنائى العام الذى يتطلبه القانون فى سائر الجرائم، وهو يطنه الجانى ويضمرة فى نفسه - ومن ثم فإن الحكم الذى يقضى بإدانة منهم فى هذه الجريمة أو بالشروع فيها يجب أن يعنى بالتحدث عنه استقلاً وإستظهاره بإيراد الأدلة التى تدل عليه وتكشف عنه. فإذا كان الثابت من الواقعة كما أوردها الحكم المطمون فيه أن فريقاً من رجال الشرطة " المخبرين " من بينهم المتهم " الطاعن " كانوا كامنين فى الزراعة حين ألقب الجنى عليه بحمل بندقيته، ولما تنبه إلى وجودهم ناداه التهم مخبراً إياه من محاولة الحرب ولكنه استدار يريد العودة من حيث أتى فعاجله التهم بعار نارى أراده قتيلاً ثم ضبط البندقية التى كان يحملها - متى كان ذلك وكانت الواقعة على هذه الصورة ليس فيها ما يدعو التهم إلى إزهاق روح الجنى عليه، فإن الحكم المطمون فيه إذ دانه بجناية القتل العمد واستدل على توافر نية القتل لديه من أن إطلاق النار على الجنى عليه كان مخالفاً لتعليمات رئيسه وأنه كان يتعين عليه أن يبدأ بإرهاقه ثم بإطلاق النار على غير مقل من جسمه - ما استدل به الحكم من ذلك لا يفيد توافر القصد الخاص فى جناية القتل العمد، ومن ثم فإنه يكون مشوباً بالقصور متعياً نقضه.

الطعن رقم ١٨١٥ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٢٠٦ بتاريخ ١٩٦٥/٣/٢

تتميز جريمة القتل العمد والشروع فيها عن غيرها من جرائم التعدى على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجانى من إرتكابه الفعل الجنائى إزهاق روح الجنى عليه. وهذا العنصر ذو طابع خاص يخالف عن القصد الجنائى الذى يتطلبه القانون فى سائر الجرائم، وهو بطبيعته أمر يطنه الجانى ويضمرة فى نفسه. والحكم الذى يقضى بإدانة منهم فى هذه الجريمة أو بالشروع فيها يجب أن يعنى بالتحدث عن هذا الركن

استقلالاً واستظهاره بإبداء الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه. ولما كان ما استدل به الحكم المعلوم فيه على توافر نية القتل لدى الطاعن من حضوره إلى مكان الحادث حاملاً سلاحاً من شأنه إحداث القتل وإطلاقه على الجنى عليه في مقتل لا يفيد سوى مجرد تعمد الطاعن إرتكاب الفعل المادى من استعمال سلاح قاتل بطبيعته وإصابة الجنى عليه في مقتل وهو ما لا يكفي بذاته لثبوت نية القتل ما لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفس الجاني. ومن ثم يكون الحكم معيماً بالقصور معيماً نقضه.

الطعن رقم ٩٥٧ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٨٧٥ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٦

تعمد القتل أمر داخلي يرجع تقدير توافره أو عدم توافره إلى سلطة قاضي الموضوع وحرية في تقدير الوقائع.

الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٤٠٨ بتاريخ ١٩٧٤/٤/١٤

لما كان البين من مطالعة ما أورده الحكم تدليلاً على توافر نية القتل أنه يعتمد بين ما يعتمد عليه في هذا الشأن على إعراف الطاعن الأول بجلسة المحاكمة من أنه ضرب الجنى عليه بمطرقة على رأسه وخنقه بحبل حتى أسلم الروح وهو ما يفاير الثابت بمحضر جلسة المحاكمة الذي يبين منه أن كل ما إعرّف به الطاعن المذكور هو أنه قد ضرب الجنى عليه بالمطرقة على رأسه فسقط ميتاً دون أن يخنقه فإن الحكم يكون قد أورد في سياق إستدلالة على توافر نية القتل وقائع لا معين لها من الأوراق مما يعيبه بالخطأ في الإسناد.

الطعن رقم ٦٤٧٠ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٥٤٤ بتاريخ ١٩٨٣/٤/١٤

١) من المقرر أن لقد القتل أمر خفى لا يدرك بالحواس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتم عما يضره في نفسه فإن إستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية.

٢) من المقرر أن التافى الذى يعيب الحكم ويطله هو الذى يقع بين أسبابه بحيث يتفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين لقدته المحكمة.

٣) من المقرر أن علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الذى إقره الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمداً وهذه العلاقة مسألة موضوعية يفرد قاضي الموضوع بتقديرها ومتى فصل فيها إلباتاً أو نفيّاً فلا رقابة لحكمة النقض عليه ما دام قد أقام قضائه في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما إنتهى إليه.

٤) متى كان الواضح من مدونات الحكم أنه إستظهر علاقة السببية بين إصابات الجنى عليه التي أورد تفصيلها عن تقرير الصفة التشريحية وفعل التفريق الذى قارله الجناة بدفع الجنى عليه في مياه الوعدة بعد

إحداث إصاباته والضغط على كفيه وبين وفاته فأورد من واقع ذلك التقرير أن حدوث هذه الإصابات بالجنى عليه تؤثر على درجة الوعي لديه أو تفقده الوعي ومن شأنها مع الوجود في وسط مائي أن يحدث الفرق وأن الوفاة نشأت عن أسفكسيا الفرق الذي ساهمت فيه هذه الإصابات فإنه ينحصر عن الحكم ما يشره الطاعن من قصور في هذا الصدد.

٥) الأصل أن غشمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الخبير في تقديره متى كانت وقائع الدعوى قد أبدت ذلك عندهما وأكدها لديها - كما هو واقع الحال في الدعوى المطروحة - ومن ثم فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص لا يكون سديداً.

٦) إذا كان من المقرر أن مجرد إثبات ظرف سبق الإصرار على المتهمين يلزم عنه الإشتراك بالإتفاق بالنسبة لمن لم يقارفر الجريمة بنفسه من المصيرين عليها وليست المحكمة ملزمة ببيان وقائع خاصة لإفاداة الإتفاق غير ما تبينه من الوقائع المقيدة لسبق الإصرار، وكان الحكم قد أثبت تصميم المتهمين على قتل الجنى عليه فإن ذلك يرتب تضامناً في المسؤولية يستوى في ذلك أن يكون الفعل الذي قارفره كل منهم محدداً بالذات أو غير محدد ويصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل في النتيجة المروية عليه.

٧) لما كان ما أئجه الحكم كاف بذاته للدليل على إتفاق الطاعن مع الطاعنين الثاني والثالث والمتهمين الآخرين - المحكوم عليهم غيابياً - على قتل الجنى عليه من معيهم في الزمان والمكان ونوع الصلة بينهم وصدور الجريمة عن باعث واحد واتجاههم وجهة واحدة في تنفيذها وأن كلاً منهم قد قصد الآخر في إيقاعها بالإضافة إلى وحدة الممتدى عليه ومن ثم يصح طبقاً للمادة ٣٩ من قانون العقوبات اعتبار الطاعن فاعلاً أصلياً في جريمة القتل العمد المقرر التي وقعت تنفيذاً لذلك التصميم أو هذا الإتفاق.

٨) لما كانت العقوبة المقررة بها على الطاعن - وهي الأشغال الشاقة المؤبدة - تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة الإشتراك في جناية القتل العمد مع سبق الإصرار مجردة من ظرف الإقتران فإن مجادلته فيما أثبتته المحكمة من وصف الجريمة بالنسبة له بإعتباره فاعلاً أصلياً ونعته على الحكم لعدم توافر ظرف الإقتران لا يكون له محل ولا مصلحة له منه، ولا يغير من ذلك القول بأن المحكمة قد أخذته بالرأفة وأنها كانت عند تقدير هذه العقوبة تحت تأثير الوصف الذي أعطته للواقعة بالنسبة له إذ أن تقدير المحكمة للعقوبة مردده ذات الواقعة الجنائية التي قارفرها الجاني وما أحاط بها من ظروف لا الوصف القانوني الذي تعطيه المحكمة لها ومن ثم فإن النعي على الحكم المطعون فيه بدعوى الخطأ في تطبيق القانون يكون غير سديد.

٩) متى كان يبين من الإطلاع على المقررات المضمومة أن ما حصله الحكم من إعزاف الطاعنين الأول والثالث والمتهمين الثاني والرابع والسادس المحكوم عليهم غيابياً له صداه وأصله الثابت في الأوراق فإن ما ينعاه الطاعنان على الحكم بدعوى الخطأ في الإسناد لا يكون له محل بما تتحلل معه منازعتهم في سلامة

إستخلاص الحكم لأدلة الإدانة في الدعوى إلى جدل موضوعي حول تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى ومصادرتها في عقيدتها وهو ما لا يقلل إثارته أمام محكمة النقض.

١٠) من المقرر أن الإعراف في المواد الجنائية هو من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات فلها بهذه الثابتة أن تقرر عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن الإعراف المعزى إليه أو إلى غيره من المتهمين قد إنتزع منهم بطريق الإكراه بغير مقبض عليها ما دامت تقيم تقديرها على أسباب سائغة - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإن تعيب الحكم في هذا الخصوص يكون في غير محله.

١١) لا يقدح في سلامة الحكم ما أورده من أن المتهم المتوفى قد أصيب بالإغماء أمام وكيل النيابة في حين أن الثابت - على ما بين من المقررات أنه أصيب بالإغماء أمام رئيس المباحث عقب القبض عليه لقيام بنقله إلى المستشفى وأثبت هذه الواقعة في محضره المؤرخ ١٩٨٠/٥/٢٥ وقام بعرضه على النيابة في ذات التاريخ، فإنه مع التسليم بأن الأمور جرت بداية وآلاً على هذا النحو فإنها ليست بذات أثر على جوهر الواقعة التي إنتجت بها المحكمة وهي أن هذا المتهم قد أصيب بالإغماء ونقل إلى المستشفى وتوفى بها وفاة طبيعية نتيجة حالته المرضية يسوى في هذا المقام أن يكون قد أصيب بالإغماء أمام وكيل النيابة أو الضابط وأن يقوم هذا الأخير بنقله إلى المستشفى تلقائياً أو تنفيذاً لأمر النيابة ومن ثم فإن دعوى الخطأ في الإسناد في هذا الصدد لا تكون مقبولة لما هو مقرر من أنه لا يجب الحكم الخطأ في الإسناد طالما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة.

١٢) من المقرر أن سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم في نفس الجاني قد لا يكون لها في الخارج أثر محسوس يدل عليها مباشرة وإنما هي تستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلصها القاضي منها إستخلاصاً ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلاً مع هذا الإستنتاج.

١٣) ليست العبرة في توافر ظرف سبق الإصرار بمضى الزمن لذاته بين التصميم على الجريمة ووقوعها - طال هذا الزمن أو قصر - بل العبرة هي بما يقع في ذلك الزمن من التفكير والتدبير، فما دام الجاني إنتهى بتفكيره إلى خطة معينة رسمها لنفسه قبل تنفيذ الجريمة كان ظرف سبق الإصرار متوافراً ولا تقبل المنازعة فيه أمام محكمة النقض.

١٤) إذا كان ما أورده الحكم سائفاً وسليداً ويستقيم به الدليل على تحقق قيام ظرف سبق الإصرار في حق الطاعين كما هو معرف به في القانون وهو ما يرتب بينهما وبين من أسهموا في إرتكاب الفعل مهما تضامناً في المسؤولية يستوى في ذلك أن يكون الفعل الذي قارقه كل منهم محدداً بالذات أو غير محدد وبصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل في النتيجة المذمومة عليه إذ يكفي ظهورهم معاً على مسرح

الجريمة وقت ارتكابها وإسهامهم في الإعتداء على الجنى عليه فإذا ما أخذت المحكمة الطاعنين عن النتيجة التي لحقت بالجنى عليه تليداً لهذا القصد والتصميم الذي إبترياه دون تحديد لفعليهما وفعل من كانوا معهما ومحدث الإصابات وفعل التفريق الذي أدى إلى وفاته بناء على ما إقتضت به للأسباب السانفة التي أوردتها من أن تدبيرهما للجريمة قد أنتج النتيجة التي قصدا إحداثها وهي الوفاة فإن ما يثره الطاعنان بشأن عدم تحديد الحكم من قام من المتهمين بالإعتداء على الجنى عليه بالضرب وإغراقه في المياه وعدم إشارته إلى مساهمة الطاعنين بنصيب قل أو أولى في هذه الأفعال يكون غير سديد.

الطعن رقم ٧٥٥ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٥٦٣ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٤٤  
لا يقدح في صحة الأدلة على توافر نية القتل أن يكون من بينها خطورة الإصابة التي أحدثها المتهم، ما دامت المحكمة قد رأت أن هذه الخطورة إنما كانت ناشئة مباشرة عن الفعل المادى الذي تعمد المتهم إحداثه ولم تنشأ عن عامل آخر. كما أنه لا جناح على المحكمة إذا رأت عدم توافر نية القتل في إعتداء وقع من الطاعن على شخص آخر بسبب أن اثر الجروح التي أحدثها به كانت أقل جسامه.

الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٤٥ بتاريخ ١٠/١/١٩٦٩  
إن تعمد القتل أمر داخلي متعلق بالإدارة يرجع تقدير توفره أو عدم توفره إلى سلطة قاضى الموضوع وحرية في تقدير الوقائع. ومتى كان الحكم المطعون فيه قد دلل على توافر نية القتل لدى الطاعنين من إحاطتهم بالجنى عليه وقت أن ظفروا به وطعنهم له العديد من الطعنات بالسكين في مقاتل من جسمه في رقبته وصدرة وظهره وقيام الطاعن الثانى بذبحه بعد أن سقط أرضاً ولم يركوه إلا بعد أن تيقنوا من الإجهاز عليه وأنه أصبح جثة هامدة وأن دافعهم في ذلك الأخذ بثأر والد المتهم الثانى الذى أنهم الجنى عليه فى قتله ولكن حكم ببراءته قبل الحادث بيومين مما أثار حفيظة الجناة للأخذ بثأرهم، فإن ما أوردته المحكمة تدليلاً على قيام تلك النية لدى الطاعنين من الظروف والملابسات التى أوجحها فى هذا الشأن سائغ وكاف لإثبات توافر نية القتل لديهم.

الطعن رقم ١٥٩٨ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٨٧ بتاريخ ١٠/١/١٩٦١  
قول بعض شهود الإثبات إنهم لا يعرفون قصد المتهم من إطلاق النار على الجنى عليهما، وقول البعض الآخر إنه لم يكن بقصد قتل - لا يفيد حرية المحكمة في إستخلاص قصد القتل من كافة ظروف الدعوى وملابساتها.

## قضاة

### \* الموضوع الفرعي : إختصاصات القضاة :

الطعن رقم ٥٨٨ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٥٢٨ بتاريخ ١٢/٥/١٩٥٩

المرة فى الإثبات فى المواد الجنائية هى بإقتناع المحكمة وإطمئنانها إلى الدليل المقدم إليها، فإذا كانت قد تعرضت - بما هو واجب عليها من تطبيق القانون على الوجه الصحيح - إلى بحث ما أخذ الدليل والنظر فى قبوله فى الإثبات أمامها - وهى فى ذلك لا تنقيد بوجهات نظر الخصوم أنفسهم - فلا يصح النعى عليها بأنها تجاوزت فى ذلك حدود سلطتها، لأن واجبها فى فحص الدليل قبل الأخذ به يمنع معه القول بأن هناك من الأدلة ما يحرم عليها الخوض فيه.

الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٨٩٢ بتاريخ ٧/١١/١٩٦١

إستخلاص النتائج من المقدمات هو من صميم عمل القاضى، فلا يصح معه أن يقال عنه إنه قضى بعلمه.

الطعن رقم ٩٥٧ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٨٧٥ بتاريخ ٢٦/٦/١٩٦٧

القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية لم ينسخ فيما أورده من أحكام - أحكام المادتين ٣٦٧، ٣٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية فبقيت هاتان المادتان معمولاً بهما تكمل أحكامها أحكام القانون الجديد - ومن ثم يبقى لرؤساء المحاكم الابتدائية ولاية القضاء المخولة لهم بموجب المادتين سالفتي الذكر.

الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١١٧٣ بتاريخ ٢٧/١١/١٩٦٧

يكفى فى المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضى فى صحة إسناد التهمة إلى التهم لكى يقضى بالبراءة، إذ مرجع الأمر فى ذلك إلى ما يطمئن إليه فى تقدير الدليل، ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة.

الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٢٤ بتاريخ ٥/٢/١٩٦٨

١) لم يشوط القانون شكلاً معيناً لإذن التفتيش ولم يوجب النص فيه على تحديد نطاق تنفيذه بدائرة الإختصاص المكاني لمصدره، وكل ما يتطلبه القانون فى هذا الصدد أن يكون الإذن واضحاً ومحددًا بالنسبة إلى تعيين الأشخاص والأماكن المراد تفتيشها وأن يكون مصدره مختصاً مكانياً بإصداره وأن يكون مدوناً بخطه وموقعاً عليه بإمضائه.



٢) الأصل أنه لا يقدح في صحة التفتيش أن ينفذه أى واحد من مأمورى الضبط القضائى إذا كان الإذن لم يعين مأموراً بعينه.

٣) لا يجب الإذن عدم تعيين إسم المأمور بإجراء التفتيش.

٤) لم يقيد القانون سلطة التحقيق في وجوب إصدار الإذن لمن قام بالتحريات بل ترك الأمر في ذلك لمطلق تقديرها.

٥) لرئيس مكتب المخدرات الحق في أن يستعين في إجراء التفتيش بمن يرى مساعدته فيه من معاونيه ولو لم يكونوا من رجال الضبط ما داموا يعملون تحت إشرافه.

٦) الدفاع بطلان التفتيش لعدم جدية التحريات من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع وهي لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض لأنها تقتضى تحقيقاً موضوعياً لا شأن لمحكمة النقض به.

٧) تقدير جدية التحريات وكفائتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع. فمضى كانت المحكمة قد إقتضت بمجدية الإستدلالات التى بنى عليها أمر التفتيش وكفائتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في شأن ذلك فلا معقب عليها فيما إرتأته لصلقه بالموضوع لا بالقانون.

٨) جعلت المادة ٤٩ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٥ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها - لمديرى إدارة مكافحة المخدرات وأقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونستبلات والمساعدين الأول والمساعدين الثانئين صفة مأمورى الضبطية القضائية في جميع أنحاء الجمهورية في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون. ومن ثم فإن صح قول الطاعين ببدء وقوع جريمة نقل الجواهر المخدرة بدائرة محافظة القاهرة فإن لك لا يخرج الواقعة عن إختصاص رئيس مكتب مكافحة المخدرات بسوهاج الذى أسهم في التحريات التى بنى عليها صدور الإذن بمعاونة رئيس وحدة التحريات بالمكتب المذكور.

٩) لو كلاء النيابة الكلية إختصاص شامل في تحقيق جميع الحوادث التى تقع بدائرة المحكمة الكلية التى يتبعونها.

١٠) الإختصاص بإصدار إذن التفتيش كما يتحدد بمكان وقوع الجريمة يتحدد أيضاً بمحل إقامة المتهم وكذلك بالمكان الذى يضبط فيه وذلك وفقاً لنص المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية.

١١) لا يقبل من الطاعن إثارة أمر إنحسار إختصاص الضابط المحلى عن الإمتداد إلى مكان الضبط لأول مرة أمام محكمة النقض.

١٢) جريمة إحراز أو حيازة المخدر من الجرائم المستمرة.

١٣) الأصل أن من يقوم بإجراء باطل لا تقبل منه الشهادة عليه، ولا يكون ذلك إلا عند قيام البطلان وثبوته. ومنى كان لا بطلان فيما قام به الضابطان فإنه لا تترتب على المحكمة إن هي عولت على أقوالهما ضمن ما عولت عليه في إدانة الطاعنين.

١٤) لا يجوز للقاضي أن يقضى بطله، وإنما له أن يستند في قضائه إلى المعلومات العامة التي يفرض في كل شخص أن يكون ملماً بها مما لا تلزم المحكمة قانوناً ببيان الدليل عليه.

١٥) الطالب الذى تلزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الصريح المجازم.

١٦) طلب المعاينة الذى لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة أو إثبات إستعالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل المقصود به إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التى إطمأت إليها المحكمة طبقاً للتصوير الذى أخذت به يعتبر دفاعاً موضوعياً، لا يستلزم رداً صريحاً من المحكمة بل يكفى أن يكون الرد عليه مستفاداً من الحكم بالإدانة.

١٧) لا تكون المحكمة مطالبة ببيان مدى أقوال الشهود إلا إذا كانت قد إستندت إليها في حكمها بالإدانة، أما إذا لم تعتمد على شئ من تلك الأقوال فإنها لا تكون مكلفة بأن تذكر عنها شيئاً ومن ثم فإن عدم إيراد المحكمة لمؤدى أقوال الشاهد لا يعيب الحكم طالما أنها قد أفصحت في مدونات حكمها عن كفاية الأدلة التى أوردتها لحمل قضائها بالإدانة إذ أن تقدير الدليل موكل إليها.

١٨) لا يعيب الحكم أن يحيل في إيراد أقوال الشاهد على ما أوردته من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهما متفقة فيما إستند إليه الحكم.

١٩) الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليها إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها ساتفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق.

٢٠) الأصل أنه منى أعذت المحكمة بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد إطراحها لجميع الإعتبارات التى سألها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها.

٢١) محكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على ما تظمن إليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ما عداها، وفي عدم إيراد الحكم لتفصيلات معينة إختلف فيها الشهود ما يفيد إطراحها.

٢٢) الخطأ في الإسناد لا يعيب الحكم طالما أنه لا أثر له في منطقته.

٢٣) لا يعيب الحكم إغفال ما تضمنه إذن التفتيش عن تفتيش متهمين آخرين لا علاقة لهم بالدعوى.

الطعن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٤٨ بتاريخ ١٩٦٧/٢/٥

ليس ثمة ما يمنع القاضى الذى عرضت عليه الدعوى بمحكمة أول درجة ثم أجلها إلى جلسة أخرى دون أن يبدى فيها رأياً أو يصدر فيها حكماً من أن يشترك فى الهيئة الإستئنافية التى أصدرت الحكم.

الطعن رقم ٧ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٨١ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٥

يقوم القضاء فى المواد الجنائية على حرية القاضى فى تكوين عقيدته، فلا يصح مطالبة بالأخذ بدليل معين إذ جعل القانون من سلطته أن يزن قوة الإثبات وأن يأخذ من أى بيئة أو قرينة يتراح إليها دليلاً لحكمه، إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه.

الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٤٦٥ بتاريخ ١٩٣٠/٢/٦

لمن جلس من القضاة بهيئة محكمة النقض أن يجلس ضمن هيئة المحكمة التى تنظر موضوع الدعوى بعد نقض الحكم الصادر فيها لأنه - وهو لم يشترك مع زملائه فى محكمة النقض إلا فى مراقبة صحة تطبيق القانون - لا يمكن اعتباره قد أبدى رأياً فى موضوع الدعوى التى جلس أعيراً للفصل فيها.

الطعن رقم ٦٧٧ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ١٠٥ بتاريخ ١٩٣٣/١/١٦

جرى قضاء محكمة النقض بطريقة ثابتة على أن وكيل النيابة العامة الذى يباشر تحقيقاً فى قضية ما ويعين بعدئذ قاضياً، ولا يجوز له أن يجلس للفصل فى هذه القضية نفسها، سواء أكان أبدى رأياً فيما أجراه من هذا التحقيق أم لم يبد رأياً ما. وهذا القضاء مؤسس على ما تقتضى به أصول العدل الطبيعى التى تأبى أن يكون الإنسان خصماً وحكماً فى آن واحد، وأن بين وظيفة النيابة ووظيفة القضاء تنافراً تاماً، ولا يمكن الجمع بينهما فى دعوى واحدة. وهذا الأصل فى عدم إمكان الجمع بين الوظيفتين "incompatibilite" غير الأصل الذى يبنى عليه رد القضاة "recusation"، فهو أصل من أصول النظام الطبيعى العام المفهومة بالضرورة، والتى لا تحتاج فى وجوب إحترامها إلى نص قانونى خاص، بخلاف أحوال رد القضاة فإنها ليست من النظام العام، بل لذوى الشأن أن يتناولوا عنها وللقانون أن يسقط الحق فيها إذا لم يستعمله ذوو الشأن بالشروط والأوضاع وفى المواعيد التى يحددها. وذلك الأصل القاضى بعده الجمع بين الوظيفتين يأخذ حكمه مهما كان عمل رجل النيابة فى تحقيق الدعوى ضيقاً، بل حتى ولو لم يقم إلا ببعض إجراءات التحقيق ولم يبد بشأنه رأياً كما تقدم.

الطعن رقم ١٨٦١ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ١٩٦ بتاريخ ١٩٣٣/٦/١٩

لا يجوز لأحد القضاة الذين إشتركوا فى الحكم المنقوض أن يكون عضواً بالهيئة التى تميد نظر القضية.

١) إن الشارع في المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات قد نص على أن الأصل في إجراءات المحاكمة هو اعتبار أنها جميعاً - على اختلاف أهميتها - قد روعيت أثناء الدعوى، على ألا يكون من وراء ذلك إخلال بما لصاحب الشأن من الحق في أن يثبت أن تلك الإجراءات قد أتممت أو عوقبت في الواقع. وذلك بكل الطرق القانونية إلا إذا كان ثابتاً بمحضر الجلسة أو بالحكم أن هذه الإجراءات قد روعيت ففي هذه الحالة لا يكون لمن يدعى مخالفتها سوى أن يظن بالتزوير في المحضر أو في الحكم. وهذا يلزم عنه أن تكون العبرة في مخالفة الإجراءات أو عدم مخالفتها هي بحقيقة الواقع. ولذلك فإن مجرد عدم الإشارة في محضر الجلسة أو في الحكم إلى شيء خاص بها أو مجرد الإشارة خطأ إلى شيء منها لا يور في حد ذاته القول بوقوع المخالفة بالفعل، بل يجب على من يدعى المخالفة أن يقيم الدليل على مدعاه بالطريقة التي رسمها القانون.

٢) إن الشارع إذ نص في المادة ١٠٢ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية على أنه إذا حصل لأحد القضاة الذين سمعوا الدعوى مانع يمنعه من الحضور وقت تلاوة الحكم فيكفي بأن يوقع على نسخة الحكم الأصلية قبل تلاوته - إذ نص على ذلك، ولم ينص على البطلان إذا لم يحصل هذا التوقيع مع أنه عني بالنص عليه بصدد مخالفة الإجراءات الواردة في المواد السابقة على هذه المادة والمواد التالية لها مباشرة، إنما أراد بإيجابه التوقيع مجرد إثبات أن الحكم صدر عن سمع الدعوى، ولم يرد أن يوجب على مخالفة هذا الإجراء أي بطلان. فإذا لم يوجد أي توقيع للقاضي الذي سمع الدعوى ولم يحضر النطق بالحكم فلا بطلان ما لم يثبت أن هذا القاضي لم يشترك بالفعل في إصدار الحكم، ففي هذه الحالة يكون الحكم باطلاً كما تقول المادة ١٠٠ من القانون المذكور. وكلما ثبت إشراك هذا القاضي في الحكم كان الحكم صحيحاً مهما كانت طريقة الثبوت. فالتوقيع على مسودة الحكم لا على النسخة الأصلية لا يطل الحكم.

٣) إن صدور مرسوم بنقل القاضي من محكمة إلى أخرى أو بوقيته في السلك القضائي إلى أعلى من وظيفته بمحكمة أخرى لا يزيل عنه ولاية القضاء في المحكمة المنقول منها إلا إذا أبلغ إليه المرسوم من وزير العدل بصفة رسمية.

٤) إن المادتين ٢٧٣ و ٢٧٧ من قانون العقوبات الحالي " المقابلتين للمادتين ٢٣٥ و ٢٣٩ قديم " إذ قلنا عن المحاكمة في جريمة الزنا بأنها لا تكون إلا بناء على دعوى الزوج لم نقصد بكلمة " دعوى " إلى أكثر من مجرد شكوى الزوج أو طلبه رفع الدعوى.

٥) إن جريمة الزنا ليست إلا جريمة كسائر الجرائم تمس المجتمع لما فيها من إخلال بواجبات الزواج الذي هو قوام الأسرة والنظام الذي تعيش فيه الجماعة، ولكن لما كانت هذه الجريمة تتأذى بها ذات الوقت

مصلحة الزوج وأولاده وعائلته فقد رأى الشارع فى سبيل رعاية هذه المصلحة أن يوجب رضا الزوج عن رفع الدعوى العمومية بها. وإذا كان هذا الإيجاب قد جاء على خلاف الأصل كان من المعين عدم التوسع فيه وقصره على الحالة الوارد بها النص. وهذا يقتضى اعتبار الدعوى التى ترفع بهذه الجريمة من الدعوى العمومية فى جميع الوجوه إلا ما تناوله الإشتاء فى الحدود المرسومة له، أى فيما عدا البلاغ وتقديمه والتنازل عنه. وإذا فتمى قدم الزوج شكواه فإن الدعوى تكون ككل دعوى تجرى فيها جميع الأحكام المقررة للتحقيق الابتدائى وتسرى عليها إجراءات المحاكمة، ولا يجوز تحريكها ومباشرتها أمام المحاكم من صاحب الشكوى إلا إذا كان مدعياً بحق مدنى.

٦) إن المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات الحالى المقابلة للمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات القديم لم تقصد بالمتهم بالزنا فى قولها " إن الأدلة التى تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا هى القبض عليه حين تلبسه بالفعل أو إعدائه أو وجود مكاتيب أو أوراق أعر مكتوبة منه أو وجوده فى منزل مسلم فى المحل المخصص للحريم " - لم تقصد بذلك سوى الرجل الذى يرتكب الزنا مع المرأة المتزوجة، فهو وحده الذى رأى الشارع أن يخصه بالأدلة المعنية المذكورة بحيث لا تجوز إدانته إلا بناء على دليل أو أكثر منها أما المرأة فإثبات الزنا عليها يصح بطرق الإثبات كافة وفقاً للقواعد العامة.

٧) إن المادة ٢٧٦ المذكورة إذ نصت على التلبس بفعل الزنا كدليل من أدلة الإثبات على المتهم بالزنا مع المرأة المتزوجة لم تقصد التلبس كما عرفته المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات. وإذا فلا يشترط فيه أن يكون المتهم قد شوهد حال ارتكابه الزنا بالفعل، بل يكفى أن يكون قد شوهد فى ظروف لا تترك عند القاضى مجالاً للشك فى أنه ارتكب فعل الزنا. وإثبات هذه الحالة غير عاجز لشروط خاصة أو أوضاع معينة. فلا يجب أن يكون بمحاضر مجرورها مأمورو الضبطية القضائية فى وقتها. بل يجوز للقاضى أن يكون عقيدته فى شأنها من شهادة الشهود الذين يكونون قد شاهدوها ثم شهدوا بها لديه. وذلك لأن الفرض من المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات غير الفرض المحفوظ فى المادة ٢٧٦ المذكورة إذ المقصود من الأولى هو بيان الحالات الإستثنائية التى يحول فيها لأمورى الضبطية القضائية مباشرة أعمال التحقيق مما تقتضاه - لئى يكون عملهم صحيحاً - أن يجروه ويثبتوه فى وقتها. أما الثانية فالمقصود منها ألا يعتمد فى إثبات الزنا على المتهم به إلا على ما كان من الأدلة صريحاً ومدلوله قريباً من ذات الفعل إن لم يكن معاصراً له، لا على أمارات وقرائن لا يبلغ مدلولها هذا المبلغ.

٨) إن القانون فى المادة ٢٧٦ المذكورة بتحديد الأدلة التى لا يقبل الإثبات بغيرها على الرجل الذى يزنى مع المرأة المتزوجة لا يشترط أن تكون هذه الأدلة مؤدية بذاتها فوراً ومباشرة إلى ثبوت فعل الزنا. وإذا فعند توافر قيام دليل من الأدلة المعنية - كالتلبس أو المكاتيب - يصح للقاضى أن يعتمد عليه فى

ثبوت الزنا ولو لم يكن صريحاً في الدلالة عليه ومنصباً على حصوله. وذلك معنى إطمأن بهاء عليه إلى أن الزنا قد وقع فعلاً. وفي هذه الحالة لا تقبل مناقشة القاضي فيما انتهى إليه على هذه الصورة إلا إذا كان الدليل الذي إجمد عليه ليس من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي وصل إليها. ذلك لأنه بمقتضى القواعد العامة لا يجب أن يكون الدليل الذي ينسب عليه الحكم مباشراً بل للمحاكم - وهذا من أمثلة خصائص وظيقتها التي أنشئت من أجلها - أن تكمل الدليل مستينة بالمثل والمنطق وتستخلص منه ما ترى أنه لابد مؤد إليه.

٩) إنه وإن كان من المقرر أنه لا عقوبة إلا بنسب يعرف الفعل المعاقب عليه وبين العقوبة الموضوعة له مما مقتضاه عدم التوسع في تفسير نصوص القانون الجنائي وعدم الأخذ فيه بطريق القياس إلا أن ذلك ليس معناه أن القاضي ممنوع من الرجوع إلى الوثائق التشريعية والأعمال التحضيرية لتحديد المعنى الصحيح للألفاظ التي ورد بها النص حسبما قصده واضع القانون. والمفروض في هذا المقام هو إلزام الكافة بالقانون بمعناه الذي قصده الشارع ما دامت عبارة النص تتحمل هذا المعنى ولا تعارض معه.

١٠) إن التنازل الذي يدعي صدوره من الزوج المرفوعة دعوى الزنا بناء على شكواه لا يصح إقراره والأخذ فيه بطريق الظن، لأنه نوع من التوك لا بد من إقامة الدليل على حصوله. والتنازل إن كان صريحاً أي صدرت به عبارات تفيد ذات ألفاظها، فإن القاضي يكون ملزماً به، ولا يجوز له أن يحمل معناه تنبؤ عنه الألفاظ. أما إن كان ضمنياً، أي مستفاداً من عبارات لا تدل عليه بذاتها أو من تصرفات معزوة لمن نسب صدورها إليه، كان للقاضي أن يقول بقيامه أو بعدم قيامه على ضوء ما يستخلصه من الأدلة والوقائع المروجة عليه. ومعنى إنتهى إلى نتيجة في شأنه فلا تجوز مناقشته فيها إلا إذا كانت المقدمات التي أقام عليها النتيجة التي لا تؤدي إليها على مقتضى أصول المنطق.

١١) إن الزوج في علاقته مع زوجته ليس على الإطلاق بمثابة الغير في صدد السرية المقررة للمكاتبات فإن عشرتهما ومكون كل منهما إلى الآخر وما يفرجه عقد الزواج عليهما من تكاليف لصيانة الأسرة في كيانها وصحتها - ذلك يحول كلياً منهما ما لا يباح للغير من مراقبة زميله في سلوكه وفي سيرة وفي غير ذلك مما يتصل بالحياة الزوجية لكي يكون على بينة من عهده. وهذا يسمح له عند الإقتضاء أن يظفر ما عساه يساوه من ظنون أو شكوك لينفي فيها باله أو ليثبت منه فيقرر فيه ما يرتبه. وإذاً فإذا كانت الزوجة قد حامت حولها عند زوجها شبهات قوية فإنه يكون له أن يسعول ولو جلسة - على ما يعتقد بوجوده من رسائل المشق في حبيبها الموجودة في يده وتحت بصره، ثم أن يستشهد بها عليها إذا رأى محاسنها جنائياً لإخلائها بعقد الزواج.

١٢) إن عدم الفصل في واقعة زنا حصلت في بلد أجنبية " فرنسا " وحقت هناك لا يمنع من محاكمة المتهم عن واقعة أخرى حصلت في مصر تكون وحدها - بغض النظر عن الواقعة الأخرى - جريمة الزنا.

١٣) يصح في الدعاوى الجنائية الإشتهاد بالصور الفوتوغرافية للأوراق متى كان القاضي قد إطمأن من أدلة الدعوى ووقائنها إلى أنها مطابقة تمام المطابقة للأصول التي أخذت عنها. وتقدره في هذا الشأن لا تصح المجادلة فيه لدى محكمة التقض لتعلقه بموضوع الدعوى وكفاية الثبوت فيها.

١٤) متى كان القاضي قد سمع الدعوى وفقاً للأوضاع المقررة في القانون فلا يصح - إذا ما خلا إلى نفسه ليصدر حكمه فيها - أن يحاسب عما يجريه في هذه الخطوة، وعما إذا كانت قد إتسعت له للزوى في الحكم قبل النطق به أو ضاقت عن ذلك، فإن مرد ذلك جميعاً إلى ضمير القاضي وحده لا حساب عنه لأحد ولا يمكن أن يراقبه أحد فيه.

الطعن رقم ١٧١٦ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٦١ بتاريخ ١٩٤٢/٥/١١

ليس في القانون ما يمنع القاضي من النظر في موضوع الدعوى بعد أن يكون قد حكم في دفع فرعى فيها بل إن المادة ٢٤٠ من قانون تحقيق الجنايات إذ غولت المحكمة الفصل في المسائل الفرعية التي تعرض لها أثناء نظر الدعوى قد أجازت لها أن تفضل بعد ذلك في الموضوع.

الطعن رقم ٤٨٥ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٤٥٨ بتاريخ ١٩٤٤/٤/١٠

إذا أدانت المحكمة المتهم في تهمة عرضه جنناً مفشوشاً للبيع مع علمه بذلك وقالت فيما قلته في حكمها إن الجنب كلما طال به الزمن نقصت كمية المياه فيه وزادت نسبة الدم، فهذا القول منها لا يعتبر قضاء من القاضي علمه. إذ هذا محله أن يكون علم القاضي منصباً على واقعة معينة لا على دليل يرجع إلى رأى يقول به العلم أو يجري به العرف.

الطعن رقم ١٣٦٨ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٧٦٥ بتاريخ ١٩٤٥/١٠/١٥

إن مجرد تقرير القاضي في الحاكم الابتدائية تأجيل قضية إلى جلسة أخرى لأى سبب من الأسباب لا يدل بذاته على أنه كون نفسه رأياً فيها بعد درسها. وإذن فهذا لا يكون من شأنه أن يجرم عليه الفصل في القضية الإستئنافية.

الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٥٨ بتاريخ ١٩٢٩/٢/٧

لا يوجب على تشكيل دوائر المحكمة تشكيلاً جديداً أن تتحلل عن قضاء دوائرها القديمة ولاية النطق بالأحكام التي أصدرها في القضايا التي نظروها بهااتهم الأولى. فلا تبطل هذه الأحكام إذا نطقوا بها بعد تشكيل الدوائر الجديدة.

الطعن رقم ١١٤٠ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٥٤ بتاريخ ١٩٢٩/٣/٢٨

نظر أحد قضاة المحكمة الإستئنافية معارضة المتهم فى الأمر الصادر بحسبه إحتياطياً على ذمة التحقيق وتقريره رفضها لا يمنعه من الإشواك مع الهيئة الإستئنافية فى نظر القضية. لأن ذلك لا بعد إبداء لراى ما فى الدعوى بحسبى أن يتأثر به هذا القاضى عند نظره موضوعها.

الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢٨٣ بتاريخ ١٩٣١/٤/٥

يجوز أن يقضى المستشار فى موضوع الدعوى وإن كان سبق له أن قضى فى نقطة قانونية فى نفس الدعوى عندما عرضت على محكمة النقض لأن قضاءه الأول لم يتدخل فى الموضوع من أية ناحية ولم يحسمه من أية وجهة.

الطعن رقم ١١٤٧ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢٩٨ بتاريخ ١٩٣١/٤/١٦

إذا وجد ضمن هيئة المحكمة الإستئنافية قاض كان عضواً بالنيابة التى إستأنف أحداً أعضائها الآخرين الحكم الابتدائى فلا يكون ذلك سبباً لمنعه عن نظر الدعوى ما دام لم يسبق له هو ذاته أن تصرف فى شئ من التحقيقات الخاصة بها.

#### \* الموضوع الفرعى : الإنبابة القضائية :

الطعن رقم ١٧٤٥ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٦٧١ بتاريخ ١٩٦١/٦/١٣

الإنبابة القضائية مظهر من مظاهر التعاون الدولى بين الهيئات القضائية، وقد حرصت الدول على تنظيم مجموعة الإجراءات التى تحكم الإنبابة وما يتصل بها إثارةً منها على إرساء قواعد العدالة مع المحافظة على إستقلالها وبسط سيادتها على إقليمها. وقد إرتبطت مصر قبل الوحدة مع دول الجامعة العربية باتفاقية خاصة بالإعلانات والإنبابات القضائية ووفق عليها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٤. فإذا كانت أوراق الإنبابة - فى هذه الدعوى - قد أرسلت إلى السلطات المختصة بسوريا بالطريق الدبلوماسى، طبقاً للإجراءات النصوص عليها فى المادة السابعة من تلك الإتفاقية، فإن ما يشهده المتهم من بطلان التحقيق وبطلان الإنبابة التى تم بمقتضاها لا يكون له محل.

#### \* الموضوع الفرعى : الحصانة القضائية :

الطعن رقم ١٤١٥ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٣٤٦ بتاريخ ١٩٥٦/٣/١٥

إن المادة الثامنة من القسم السابع عشر لفقرة ب من الإتفاق الخاص بمنظمة الأمم المتحدة للأغلبية والزراعة الصادر بالموافقة عليه القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٢ تنص - من بين التزايا والحصانات التى يتمتع بها



موظفو المنظمة - على " الحصانة القضائية " وجاء نصها عاماً لا يفرق بين الموظف المصرى الجنسية والموظف التابع لجنسية أجنبية بل إنه ينظم كافة الموظفين الذين يعملون فى المنظمة المذكورة.

للطنين رقم ١١٠٤ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٦٣٠ بتاريخ ٢٦/١٠/١٩٧٥

الإميازات والحصانات القضائية المقررة بمقتضى الإتفاقيات الدولية وطبقاً للعرف الدولى للمبعوثين الدبلوماسيين، إنما تقررت لهم بحكم أن لهم صفة التمثيل السياسى لبلد أجنبى لا يمتنع للولاية القضائية للدولة الموفدين إليها، وبالتالي فإنهم يتمتعون وأفراد أسرهم بالحصانة القضائية بمقتضى تلك الإتفاقيات الدولية وطبقاً للعرف الدولى. لما كان ذلك، وكانت هذه الإميازات والحصانات قاصرة على المبعوثين الدبلوماسيين بالمعنى المتضخم ولا يستفيد منها غيرهم من أمناء وموظفى المنظمات الدولية إلا بمقتضى إتفاقيات وقوانين تقرر ذلك، وكانت الطاعة لا تنازع فى أنها زوجة سكرتير أول بجامعة الدول العربية التى هى مجرد منظمة إقليمية عربية مقرها القاهرة وليس لها صفة التمثيل السياسى لبلد أجنبى كما لا تجادل فى صحة ما نقله الحكم المطعون فيه من إفادة وزارة الخارجية من أن الحكومة المصرية قد تحفظت على قبول ما جاء بالمادة الثانية والعشرين من إتفاقية مزايا وحصانات الجامعة العربية من تمتع الموظفين الرئيسيين بتلك المنظمة هم وزوجاتهم وأولادهم القصر بالمزايا والحصانات التى تمنح للمبعوثين الدبلوماسيين، مما مؤداه عدم إلتزامها بها. فإن مؤدى ذلك أن الذى يحكم مركز الطاعة فى الخصوصية مثار البحث وعلى ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه بحق هو نص المادة ٢٠ من ميثاق جامعة الدول العربية المبرم فى ١٩٥٣/٥/١٠ دون غيرها والتى يجرى نصها على أن يتمتع موظفوا الأمانة العامة بجامعة الدول العربية بصرف النظر عن جنسياتهم بالحصانة القضائية عما يصدر منهم بصفتهم الرسمية ". بما مؤداه عدم تمتع من دونهم من أزواجهم وأولادهم بتلك الحصانة وهى الإتفاقية التى إنضمت إليها مصر فى ١٩٥٤/٣/٨ بعد أن تحفظت على قبول ما تضمنته المادة ٢٢ منها من تمتع الموظفين الرئيسيين بجامعة الدول العربية وزوجاتهم وأولادهم القصر بالمزايا والحصانات التى تمنح للمبعوثين الدبلوماسيين على النحو السابق ذكره. الأمر الذى يضحى معه قيام رجال الجمارك بتفتيش حقائب الطاعة فى غير حضور مندوب من وزارة الخارجية بعد أن توافرت لديهم دواعى إجراء ذلك التفتيش على موجب إختصاصهم المقرر بالمواد من ٢٦ إلى ٣٠ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ إجراء لا شائبة فيه.

## \* الموضوع الفرعي : تحقيقات النيابة الإدارية :

الطعن رقم ٣٢٧ لسنة ٣١ مكتب قضى ١٢ صفحة رقم ٦٠٠ بتاريخ ١٩٦١/٥/٢٢

- ما نصت عليه المادة الثالثة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ فى فقرتها الأخيرة من وجوب إرسال إخطار إلى الوزير أو الرئيس الذى يتبعه الموظف بإجراء التحقيق قبل البدء به - قصد به توجيه الخطاب إلى النيابة الإدارية فى خصوص ما تجر به من تحقيق طبقاً لأحكام الفصل الثانى من الباب الثانى من القانون المذكور، ومراد الشارع من ذلك هو تنظيم العلاقة بين جهة الرقابة وجهة الإدارة، ولا شأن له بالإجراءات السابقة على التحقيق لأنها إجراءات تفرض السرية التى يصعب أن تحاط بها حتى توصل إلى النتيجة المرتقبة، وهو ما يؤيده ما أفصحته عنه المذكرة الإيضاحية المصاحبة لهذا القانون.

- لا شأن للنسبة العامة فيما تجر به من تحقيقات - بما تنص عليه المادة الثالثة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ من وجوب إرسال إخطار إلى الوزير أو الرئيس الذى يتبعه الموظف بإجراء التحقيق قبل البدء به - لأنها تسر فى التحقيق والتصرف فيه وفقاً لقانون الإجراءات الجنائية، ولم يقصد الشارع من المادة الثالثة ساقطة الذكر وضع قيود جديدة على حرية النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية ومباشرتها ولم يرتب بطلاناً ما على مخالفة أحكامها، إذ أنه نص تنظيمى كما بين من صيغته وطبيعته.

- ما نصت عليه المادة الثالثة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ فى فقرتها الأخيرة من وجوب إرسال إخطار إلى الوزير أو الرئيس الذى يتبعه الموظف بإجراء التحقيق قبل البدء به - قصد به توجيه الخطاب إلى النيابة الإدارية فى خصوص ما تجر به من تحقيق طبقاً لأحكام الفصل الثانى من الباب الثانى من القانون المذكور، ومراد الشارع من ذلك هو تنظيم العلاقة بين جهة الرقابة وجهة الإدارة، ولا شأن له بالإجراءات السابقة على التحقيق لأنها إجراءات تفرض السرية التى يصعب أن تحاط بها حتى توصل إلى النتيجة المرتقبة، وهو ما يؤيده ما أفصحته عنه المذكرة الإيضاحية المصاحبة لهذا القانون.

- لا شأن للنسبة العامة فيما تجر به من تحقيقات - بما تنص عليه المادة الثالثة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ من وجوب إرسال إخطار إلى الوزير أو الرئيس الذى يتبعه الموظف بإجراء التحقيق قبل البدء به - لأنها تسر فى التحقيق والتصرف فيه وفقاً لقانون الإجراءات الجنائية، ولم يقصد الشارع من المادة الثالثة ساقطة الذكر وضع قيود جديدة على حرية النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية ومباشرتها ولم يرتب بطلاناً ما على مخالفة أحكامها، إذ أنه نص تنظيمى كما بين من صيغته وطبيعته.

**\* الموضوع الفرعي : تعيين القضاة :**

الظعن رقم ٨٥ لسنة ٢٧ مكتب قني ٣ صفحة رقم ٤٩٧ بتاريخ ١٩٥٢/٢/١٩

إن عضو النيابة يعين قاضياً لا تزول عنه صلته حتى يبلغ مرسوم تعيينه في القضاء.

الظعن رقم ١٨٤٥ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٥٧٦ بتاريخ ١٩٤٤/١٢/٢٥

إن ما نص عليه في المادة السابعة من قانون استقلال القضاء من أن التعيين في وظائف القضاء يكون بمرسوم - ذلك لا ينفي أن وكيل النيابة العمومية الذي صدر مرسوم بتعيينه قاضياً يبقى على وظيفته الأولى حتى يبلغ له المرسوم ويخلف اليمين المنصوص عليها في المادة ١٥ من القانون نفسه، إذ هو قبل ذلك لا يستطيع أن يشغل بوظيفة القضاء.

**\* الموضوع الفرعي : رد القضاة :**

الظعن رقم ١٨٨٧ لسنة ٢٠ مكتب قني ٢ صفحة رقم ٨٤٢ بتاريخ ١٩٥١/٣/٢٦

إن رد القاضي عن الحكم في الدعوى إجراء رسمه قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية بالمادة ٣٢١ منه. فليس يكفي لتحقيق هذا الإجراء مجرد إبداء الطاعن رغبته في رد أحد أعضاء المحكمة وإثبات ذلك بمحضر الجلسة.

الظعن رقم ١٨٩٥ لسنة ٢٠ مكتب قني ٢ صفحة رقم ٨٥٣ بتاريخ ١٩٥١/٣/٢٦

إن رد القاضي عن الحكم هو بطبيعته حق شخصي للخصم نفسه، وليس شامه أن ينوب عنه فيه إلا بوكيل خاص.

الظعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٢٢ مكتب قني ٤ صفحة رقم ٧٠٤ بتاريخ ١٩٥٣/٤/١٤

إذا كان ما جاء بوجه الظعن من أمور ينسبها الطاعن إلى قاض من الهيئة التي أصدرت الحكم قد سبق قولاً مرسلاً ولم يقدم الطاعن دليلاً على قيام سبب من الأسباب التي تجعل القاضي غير صالح لنظر الدعوى وكان لم يسلك سبيل الرد الذي رسمه القانون - فإن ذلك الذي أثاره لا يقبل أمام محكمة النقض.

الظعن رقم ٢٤٦٢ لسنة ٢٣ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٢٢١ بتاريخ ١٩٥٤/١/٩

إن المحاكم الجنائية هي وحدها المختصة دون المحاكم المدنية بالحكم في طلب رد القاضي عن نظر دعوى جنائية، لأن القانون يقضي بأن المحكمة التي تفصل في طلب الرد هي المحكمة المرفوعة أمامها القضية الأصلية، وإذا كانت تشمل جملة دوائر الدائرة المختصة هي التي قدمت إليها القضية الأصلية، وأن الأحكام الصادرة في طلبات رد القضاة في المواد الجنائية على اعتبار أنها أحكام صادرة في مسائل فرعية

خاصة بصحة تشكيل المحكمة لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض إستقلالاً عن الأحكام الصادرة في موضوع الدعوى الأصلية، وذلك على أساس أنها لو كانت منهية للمصومة في دعوى الرد إلا أنها لا تنهى الخصومة في الدعوى الأصلية التي تفرع الرد عنها. وقد أكد قانون الإجراءات الجنائية ذلك بما نص عليه في المادة ٤٠٥ من فقرة أولى من أنه " لا يجوز قبل أن يفصل في موضوع الدعوى إستئناف الأحكام التحضيرية والتمهيدية الصادرة في مسائل فرعية " مما يؤكد أن المقصود بالفصل في موضوع الدعوى هو الفصل في موضوع الدعوى الأصلية لا موضوع الدعاوى المتفرعة عنها وكذلك بما نص عليه في المادة ٤٢١ فقرة أولى من أنه لا يجوز الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع إلا إذا إبنى عليها منع السر في الدعوى، فالمقصود بهذا النص هو عين المقصود بنص المادة ٤٠٥ فقرة أولى من أن الغرض هو منع الطعن بالإستئناف أو النقض في الأحكام التحضيرية والتمهيدية، وكذلك الأحكام الصادرة في دعاوى فرعية إلا مع الحكم الصادر في الدعوى الأصلية كما أن المقصود بالأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع والتي يبنى عليها منع السر في الدعوى والتي أجازت تلك المادة الطعن فيها بطريق النقض على حدة إنما هي الأحكام التي يبنى عليها منع السر في الدعوى الأصلية.

#### الطعن رقم ٢٠٤٦ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ٦٢٢ بتاريخ ١٤/٣/١٩٥٥

- إن أسباب عدم صلاحية القاضي لنظر الدعوى قد وردت في المواد ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية و ٣١٢ من قانون المرافعات و ١٨ من قانون إستقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ وليس من بينها حالة إستشعار القاضي الخرج من نظر الدعوى.

- إن قيام سبب من أسباب الرد غير أسباب عدم الصلاحية لا يؤثر على صحة الحكم ما دام لم يتقدم أحد بطلب رد المحكمة عن نظر الدعوى.

#### الطعن رقم ٤٢٦ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ١٠٨٧ بتاريخ ٧/٦/١٩٥٥

إن أحوال عدم الصلاحية المنصوص عليها في المادتين ٣١٣ من قانون المرافعات و ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية هي مما يتعلق بالنظام العام وقد أوجب الشارع إمتناع القاضي فيها من تلقاء نفسه عن الحكم ولو لم يطلب أحد الخصوم رده. وإذن لإذا كان المتهم قد أبدى للمحكمة ما يستشعره من حرج خاصة ما سجلته من رأى في حكم سابق لها ومع ذلك فصلت في الدعوى مستندة إلى أن المتهم لم يسلك الطريق المرسوم للرد فإن ما ذهبت إليه من ذلك هو مله لا يقره القانون.

الطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٣٢٥ بتاريخ ١٩٥٦/١٢/٢٥

- متى كانت المحكمة قد أصدرت قراراً بتأجيل الدعوى بعد أن طلب المتهم رد رئيس الدائرة، فإن هذا الإجراء من المحكمة لا عب فيه ما دام المتهم لم يكن قد سلك الطريق الذى رسمه القانون بالتقرير بالرد فى قلم الكتاب ولم تكن المحكمة قد أحيطت علماً بحصول هذا التقرير.

- طلب الرد متى كان متعلقاً بدعوى جنائية تنظرها محكمة جنائيات فإن نظره والفصل فيه يكون من اختصاص محكمة الجنائيات المنظورة أمامها الدعوى.

الطعن رقم ١٤٩٣ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٢٠٢ بتاريخ ١٩٥٧/٣/٥

- جرى قضاء هذه المحكمة على أن الأحكام الصادرة فى طلبات رد القضاة فى المواد الجنائية هى أحكام صادرة فى مسائل فرعية خاصة بصحة تشكيل المحكمة لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض إستقلالاً عن الأحكام الصادرة فى موضوع الدعوى.

- المقصود من نص الفقرة الأولى من المادة ٢٥٠ إجراءات فيما نصت عليه من إتباع الإجراءات والأحكام المقررة بقانون المرافعات هو الإجراءات الخاصة بتقديم طلب الرد ونظره حتى الفصل فيه أما إجراءات الطعن فى الحكم الصادر فى طلب الرد فإنها تخضع للقواعد الخاصة بها التى أوردها الشارع فى قانون الإجراءات الجنائية.

- لم يقصد الشارع من نص الفقرة الثانية من المادة ٢٥٠ إجراءات أن يخالف القاعدة الأصلية التى وضعها فى الفقرة الأولى من تلك المادة من أن المحكمة المنظورة أمامها الدعوى هى المختصة بالفصل فيه وإنما أراد بيان الجهة التى تفصل فى هذا الطلب ما دام القاضى الجزئى مجرد إنقاد الخصومة بتقديم طلب الرد لا يصح أن يقع له قضاء فى طلب هو خصم فيه.

الطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٨٧٢ بتاريخ ١٩٥٧/١١/٥

إذا قام سبب من أسباب الرد غير أسباب عدم الصلاحية، فإن القانون رسم للمتهم طريقاً معيماً يسلكه فى مثل هذه الحالة أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الموضوع، فإن لم يفعل فليس له أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١١٦١ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٩٢٢ بتاريخ ١٩٥٨/١١/١٧

إن قول المحكمة فى محضر الجلسة أن التجربة التى قامت بها أبدت إمكان ضبط المخدر على الصورة الواردة فى التحقيقات لا يدل بذاته على أن المحكمة قد أبدت رأياً يمنعها من القضاء فى موضوع الدعوى

إذ أنه ليس فيه ما يفيد أن المحكمة كونت رأياً مستقراً في مصلحة التهم أو ضد مصلحته في خصوص  
بوت واقعة ضبط المخدر معه.

الطنين رقم ١٤٤ لسنة ٢٩ مكتب فني ١٠ صفحة رقم ٦٦٢ بتاريخ ١٩٥٩/٦/٢٣

- يرتب على تقديم طلب الرد وقف الدعوى الأصلية إلى أن يحكم فيه نهائياً طبقاً لنص المادة ٣٣٢ من  
قانون المرافعات التي أحال عليها قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٢٥٠ منه، ويكون قضاء القاضي قبل  
ذلك باطلاً لتعلقه بأصل من أصول المحاكمة تقرر لإعتبارات تتصل بالإطمئنان إلى توزيع العدالة ولا يعني  
عن ذلك كون طلب الرد قضى فيه إستئنافياً بالرفض إذ العبرة في قيام المصلحة في الطعن هي بقيامها وقت  
صدور الحكم المطعون فيه، فلا يعتد بانعدامها بعد ذلك.

- قضاء القاضي المطلوب رده في الدعوى قبل الفصل في طلب الرد هو قضاء ممن حجب عن الفصل في  
الدعوى لأجل معين لا تستند به محكمة أول درجة سلطتها في موضوع الدعوى الأصلية، مما يصح معه  
إعادتها إليها.

الطنين رقم ٢٠٤٨ لسنة ٢٩ مكتب فني ١١ صفحة رقم ٤٧٧ بتاريخ ١٩٦٠/٥/١٧

- قضاء المحكمة في دعوى أخرى ضد التهم ليس من شأنه أن يقيد بها بشئ وهي بعدد الفصل في  
الدعوى المطروحة، ولا يعد من بين أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في المادة ٢٤٧ من قانون  
الإجراءات الجنائية والتي يحظر فيها على القاضي الذي يقوم به أحد هذه الأسباب أن يجلس للفصل في  
الدعوى وذلك دعواً لشبهة تأثره بصالحه الشخصي أو بصله خاصة أو برأى سبق له أن أبداه في الدعوى  
ذاتها صوتاً لمكانة القضاء وعلو كلمته في أعين الناس.

- من المقرر أنه إذ قام بالمحكمة سبب من أسباب الرد غير أسباب عدم الصلاحية فإن القانون رسم للمتهم  
طريقاً معيناً لكي يسلكه في مثل هذه الحالة أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الموضوع - فإن لم يفعل فليس له  
أن يغير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطنين رقم ١٤٤ لسنة ٣٥ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٦٣٢ بتاريخ ١٩٦٥/٦/٢٨

من المقرر أن القبض على المتهم أثناء محاكمته قبل الفصل في الدعوى المقامة عليه لا يدل بذاته على أن  
المحكمة كونت في الدعوى رأياً نهائياً ضدّه إذ هو إجراء تحفظي يؤمر به في الأحوال التي يميزها القانون كما  
يدخل في حدود سلطتها المخولة لها بمقتضى القانون.

**الطعن رقم ١٧٨ لسنة ٣٥ مكتب قتي ١٦ صفحة رقم ٤٢٤ بتاريخ ١٩٦٥/٥/٣**

مفاد المادتين ٣١٣، ٣١٤ من قانون المرافعات صريح في أنه إذا ما كشف القاضي عن اعتناقه لرأى معين في الدعوى قبل الحكم فيها يفقد صلاحيته للحكم لما في إبداء الرأي من تعارض مع ما يشترط فيه من علو الذهن عن موضوع الدعوى ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزناً مجرداً. فإذا ما حكم في الدعوى - على الرغم من ذلك - فإن قضاءه يقع باطلاً. ولما كان الثابت أن المحكمة عندما أصدرت حكمها بتبرئة التهمة الثانية قد أوضحت فيه عن أن الطاعن هو مرتكب الجريمة التي كانت مسندة إلى كليهما ثم عادت لدانته بحكمها المطعون فيه، وبذلك يكون هذا الحكم الآخر باطلاً لصدوره من هيئة فقدت صلاحيتها مما يعين معه نقضه.

**الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٤٩ مكتب قتي ٣١ صفحة رقم ٨٨ بتاريخ ١٩٨٠/١/١٧**

الرد خصومة بين طالب الرد والقاضي ترمي إلى وجوب إلزام القاضي بالتحي وعدم صلاحته لنظر الدعوى، وهي خصومة ذات طبيعة قضائية وليست متعلقة بالنظام العام.

**الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٠ مكتب قتي ٣٢ صفحة رقم ٧٩ بتاريخ ١٩٨١/١/٢٦**

١) " لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت على النحو سالف البيان أن رئيس النيابة عندما أصدر الإذن قد وقع باعتباره متنبأ من النائب العام وهو ما لا يمارى فيه الطاعن فإن مفاد ذلك أنه كان متنبأً ممن يملك نذبه قانوناً " وكان يكفي في أمر النذب للتحقيق أن يثبت حصول هذا النذب من أوراق الدعوى فإن ما أثبتته المحكمة يكفي لأعتبار الإذن صحيحاً صادراً ممن يملك إصداره ويكون الحكم سليماً فيما انتهى إليه من رفض الدعوى بطلان إذن التفتيش.

٢) من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجر به النيابة أو تأذن في إجرائه في مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحريات واستدلالاته أن جريمة معينة - جنابة أو جنحة - قد وقعت من شخص معين وأن تكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التفتيش لحرمة أو حرمة مسكنه في سبيل كشف اتصاله بالجريمة.

٣) تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر لها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع.

٤) إذ كانت المحكمة قد التفتت بمجدية الاستدلالات التي أسفرت عن أن الطاعن الأول وآخرين مجلبون كميات كبيرة من المواد المخدرة ويروجونها بها وأن الأمر بالتفتيش إنما صدر لضبط الطاعن الأول حال

نقلها إلى القاهرة من المكان الذى يحضرها فيه بعد تهريبها إلى الساحل الشمالى الغربى للبلاد باعتبار أن هذا النقل مظهر لنشاطه فى ترويج المواد المخدرة التى يحوزها ويتجر فيها بما يفهمه أن الأمر صدر لضبط جريمة تخضع للقانون الجنائى المصرى تحقق وقوعها من مقارفيها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة ومن ثم فإن ما أثبتته الحكم المطعون فيه يكفى لإعتبار الإذن صحيحاً صادراً لضبط جريمة واقعة بالفعل ترجحت نسبتها إلى المأذون بتفتشه ويكون ما ينعاه الطاعنان فى هذا الصدد غير سديد.

٥) لما كان من المقرر أن محكمة الموضوع أن تكون عقيدتها بما تضمن إليه من أدلة وعناصر فى الدعوى وكانت المحكمة قد إطمأنت للأدلة السائفة التى أوردتها إلى أن المراقبة التليفونية لم يكن لها أثر فى إجراءات القبض والتفتيش التى تمت تنفيذاً للإذن الصادر من النيابة العامة بذلك فإن ردها على الدفع بطلان الإذن بإجراء المراقبة التليفونية يكون رداً كافياً وساتفاً لتبرير رفضه.

٦) وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها الشهادة وتحويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حررها من شهادات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تضمن إليه بغير معقب عليها.

٧) تناقض الشهود فى أقوالهم لا يعيب الحكم ولا يقدر فى سلامته ما دام قد استخلص الحقيقة من القوالهم استخلاصاً ساتفاً لا تناقض فيه.

٨) قضاء محكمة النقض قد إسطر على أن إجراءات تحرير المضبوطات وفقاً لما نصت عليه المادة ٥٢ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية لا يترتب على مخالفتها أى بطلان وترك الأمر فى ذلك إلى إطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل وأن الأحراز المضبوطة لم يصل إليها العبث.

٩) لما كان ما يثيره الطاعنان من اختلاف وزن المخدر وشكله مردود بما هو مقرر من أنه متى كانت المحكمة قد إطمأنت إلى أن العينة المضبوطة هى التى أرسلت للتحويل وصار تحليلها وإطمأنت كذلك إلى النتيجة التى إنتهى إليها التحليل - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فلا تترتب عليها إن هى قضت فى الدعوى بناء على ذلك ولا جناح عليها إن هى إنقضت عن الرد على دفاعه فى هذا الشأن ما دام أنه ظاهر البطلان ويبعد عن محجة الصواب.

١٠) لما كان الحكم قد أورد : " أنه بالنسبة للمتهم الثانى فإن ركن علمه بالمخدرات مستفاد من ملازمته للمتهم الأول ثم قيادته السيارة من الإسكندرية ومن الحالة التى كانت عليها المخدرات بالسيارة فقد عثر عليها بداخل الحقيبة الخلفية وعلى المقعد الخلفى وفى القسراغ بين هذا المقعد والمقعد الأمامى أى كانت خلف المتهم المذكور مباشرة مما يقطع بأنه كان قد علم بأمرها وشارك بصفته القائد فى وضعها على هذه الصورة " ، وكان قصص العلم بحقيقة الجواهر المخدرة هو من شئون محكمة الموضوع، وإذا كان هذا الذى



ساقته المحكمة فيما تقدم كائناً في الدلالة على أن الطاعن الثاني كان يعلم بكنه المادة المخدرة المضبوطة فإن ما ينمى في هذا الخصوص لا يكون له محل.

(١١) لما كان من المقرر أن حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها مائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق.

(١٢) الجرائم على اختلاف أنواعها - إلا ما إستثنى بنص خاص - جائز إثباتها بكافة الطرق القانونية ومنها البينة وقرائن الأحوال فلا يصح مطالبة القاضي بالأخذ بدليل دون دليل أو القيد في تكوين عقيدته بدليل معين.

(١٣) العبرة في المحاكمات الجنائية هي بإقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه فله أن يكون عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح إليها ما دام أن هذا الدليل له ما عذبه الصحيح من أوراق الدعوى.

(١٤) لما كان الأصل أن المحكمة لا تنقيد بالوصف القانوني الذي تسببه النهاية العامة على الفعل المسند إلى التهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف القانوني السليم، وكانت المحكمة قد رأت أن أوراق الدعوى خالية من الدليل اليقيني القاطع على قيام واقعة الجلب في حق الطاعن الأول وقسرت أنه نظراً لكثير حجم كمية المخدرات المضبوطة وما قرره جميع الشهود من أنه يتجر في المواد المخدرة وإنتهت إلى أن التكيف الصحيح للواقعة قبله هو حيازة جوهر مخدر بقصد الإتجار فلا يكون هناك وجه لدعوى الإخلال بحق الدفاع أو البطالان في الإجراءات ذلك أن المراد بجلب المخدر هو إستيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظاً في ذلك طرحه وتداوله بين الناس متى تجاوز بفعله الخط الجرمي ومن حق المحكمة أن تنزل على الواقعة التي صحت لديها الوصف القانوني السليم نزولاً من الوصف المبين بأمر الإحالة وهو الجلب إلى وصف أخف هو الحيازة بقصد الإتجار ولا يتضمن هذا التعديل إسناداً لواقعة مادية أو إحالة عناصر جديدة تختلف عن الواقعة التي إنعقدت أمر الإحالة أساساً للوصف الذي لارتآه.

(١٥) من المقرر أن سكوت المدافع عن التمسك بإعادة مناقشة الشهود في حضرته ومواصلة المرافعة دون إصرار على طلب سماعهم إنما يفيد أنه قد تنازل عن ذلك ضمناً.

(١٦) لما كان الثابت بمحاضر جلسات المحكمة أن المحامي الموكل عن الطاعن الثاني..... قد تولى في مرافعته الدفاع عن موكله فقط مشيراً إلى اختلاف موقفه عن موقف الطاعن الأول فإن مفاد ذلك أنه حضر جلسات المحكمة موكلاً عن الطاعن الثاني وحده يكون ما ورد ببعض تلك المحاضر من إثبات

حضوره مع الطاعن الأول أو مع الطاعنين معاً هو مجرد خطأ مادي لا يقدح في صحة الحكم أو يؤثر في سلامة إجراءات المحاكمة. هذا فضلاً عن أن كلاً من الطاعنين قد انفرد بالدفاع عنه أكثر من محام تسنى له أن يبدى ما يعن له من أوجه الدفاع في نطاق مصلحة موكله الخاصة دون غيره بما تنطى معه مظنة الإخلال بحق أيهما في الدفاع.

١٧) لما كان النائب بمحاضر جلسات المحاكمة أن الشاهد التاسع المتقدم..... قد تولى إلى رحمة الله وبنات سماع شهادته متصراً فلا على المحكمة إن هي لم تقرر تلاوة أقواله بالجلسة، ذلك أن تلاوة أقوال الشاهد الغائب هي من الإجازات ولا تكون واجبة إلا إذا طلب المتهم أو المدافع عنه ذلك وهو ما خللت محاضر جلسات المحاكمة من إثباته الأمر الذي ينتج عنه وجه الطعن على الحكم في هذا الخصوص.

١٨) من المقرر أنه وإن كان القانون قد أوجب على محكمة الموضوع سماع ما يبدىه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه إلا أنه متى كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فلها أن تعرض عن ذلك مع بيان العلة.

١٩) لما كان من المقرر أن جريمة إحراز أو حيازة المخدر من الجرائم المستمرة، وكان وقوع الجريمة موضوع الدعوى الماثلة وإن بدأ بدائرة محافظة الإسكندرية وكان ضبط المخدر قد تم عند الكيلو متر ٥٣/٥٢ من الطريق الصحراوي إلى القاهرة في مكان تابع لمحافظة الجيزة إلا أنه ليس من شأن هذا أن ينفي وقوع الجريمة بدائرة اختصاص محافظة البحيرة التي مر بها الطاعنان حيث فطن أفراد الكمين الأول إلى مرور سيارتهما، ولا يغير من ذلك الأمر أن يكون ضبطهما قد إنتضى إستمرار المطاردة حتى حدود المحافظة التالية والحكم المطعون فيه إذ إعتق هذا النظر واعتبر أن الدفع بعدم اختصاص محكمة جنابات دمنهور على غير سند من القانون فإنه لا يكون قد خالف القانون في شيء ويكون النعي عليه في هذا الخصوص غير مبدى.

٢٠) لما كانت المادة ٣٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية نص على أن تشكل محكمة الجنابات من ثلاثة من مستشاري محكمة الإستئناف، وكانت المادة ٣٦٧ من القانون ذاته نص على أن " تعين الجمعية العامة لكل محكمة من محاكم الإستئناف في كل سنة بناء على طلب رئيسها من يعهد إليه من مستشاريها القضاء بمحاكم الجنابات وأنه إذا حصل مانع لأحد المستشارين المعينين لدور من أدوار محكمة الجنابات يستبدل به آخر من المستشارين يندبه رئيس محكمة الإستئناف، ويجوز عند الإستعجال أن يجلس مكانه رئيس المحكمة الابتدائية الكائنة بالجهة التي تتعد بها محكمة الجنابات أو وكيلها ولا يجوز في هذه الحالة أن يشارك في الحكم أكثر من واحد من غير المستشارين " وكان مؤدى ذلك أن الشارع لم يرتب البطالان إلا في هذه الحالة الأخيرة التي تشكل فيها الدائرة من أكثر من واحد من غير المستشارين. لما كان ذلك، وكان البين

من مطالعة ملف طلب الرد رقم ٢٠٩ لسنة ٣٥ قضائية إستئناف الإسكندرية أن هذا الطلب قد نظرت به محكمة جنابات دمنهور مشكلة من ثلاثة من مستشارى محكمة إستئناف الإسكندرية فى حضور ممثل النيابة العامة وأصدرت فيه حكمها بتاريخ ٥ من مارس سنة ١٩٧٩ قاضياً بقبول طلب الرد شكلاً وفى الموضوع برفضه وبتعريم طالب الرد مبلغ ثلاثمائة جنيه ومصادرة الكفالة فإن حكمها يكون قد صدر من هيئة مشكلة وفق القانون، ولا يؤثر فى هذا أن تكون تلك الدائرة مختصة أصلاً بالمواد المدنية ذلك أن توزيع العمل على دوائر محكمة الإستئناف وبالتالي تعيين من يعهد إليه من المستشارين القضاء بمحكمة الجنائيات لا يعدو أن يكون تنظيمًا إدارياً بين دوائر المحكمة المختصة وليس من شأن ذلك التوزيع أن يخلق نوعاً من الإختصاص تنفرد به دائرة دون دائرة أخرى مما لا يترتب البطلان على مخالفته، ويكون ما يدعيه الطاعن من بطلان الحكم الصادر فى دعوى الرد لصدوره من دائرة لا إختصاص لها بإصداره لا أساس له.

٢١) لما كان الأصل فى الإجراءات الصحة، فإن الحكم برفض طلب الرد الأصلى الصادر بتاريخ ٥ من مارس سنة ١٩٧٩ من قبل أن يحاط أعضاء الهيئة التى أصدرته علماً بحصول التقرير بطلب ردهم يكون قد صدر صحيحاً فى القانون ويكون النعى على الحكم بالبطلان لصدوره من هيئة معجوبة عن نظر الدعوى الجنائية على غير سند وبمعين رفضه.

#### الطعن رقم ٧٨٨ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٥٤٨ بتاريخ ١٧/٢/١٩٣٦

مجرد حضور القاضى فى إحدى الجلسات التى نظرت فيها الدعوى لا يدل قطعاً على أنه أبدى رأياً فيها بمنع من القضاء فى دعوى أخرى متفرعة عنها. فإذا حضر أحد القضاة إحدى الجلسات التى نظرت فيها دعوى مدنية بالمطالبة بقيمة سند إدعى بزيوره فذلك لا يمنعه من نظر الدعوى الجنائية الخاصة بالتزوير. على أنه إذا كان المتهم لم يعرض أمام محكمة الموضوع على إشراك هذا القاضى فى الفصل فى الدعوى ولم يردده طبقاً للقانون، إذا كان لديه وجه لذلك، وكان الثابت فوق هذا أن محامى المتهم قرر أنه ليس لديه أى اعتراض على أن ينظر هذا القاضى القضية، فليس له بعد ذلك أن يرفع هذا الأمر إلى محكمة النقض مباشرة بدعوى أن هذه المسألة هى من النظام العام، إذ أن له قانوناً أن يقبل قضاء القاضى مهما كان قد أبدى من رأى فى الدعوى ولا علاقة لهذه الحالة بالنظام العام.

#### الطعن رقم ١٧٠٠ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٢٩ بتاريخ ٤/١٢/١٩٣٩

إن أعضاء النيابة العمومية فى حضورهم جلسات اتحاكم الجنائية ليسوا خاضعين - كالقضاة - لأحكام الرد والتسحي لأنهم فى موقفهم، وهم يمثلون سلطة الإتهام فى الدعوى لا شأن لهم بالحكم فيها، بل هم

مخافة الخصم فقط. وإذا فالتحى غير واجب عليهم والد غير جائز فى حقهم. فإذا تحى القاضى عن نظر الدعوى، لم عين وكيلاً للتبابة، ثم حضر فى نفس الدعوى وتوافع فيها، فلا بطلان.

الطنن رقم ٧٠٣ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٧ بتاريخ ١٠/٣/١٩٤١

– المحاكم الجنابة هى وحدها المختصة دون المحاكم المدنية بالمحكم فى طلب رد قاضى المحكمة الجنابة عن نظر الدعوى المرفوعة إليها. وذلك لأن القانون يقضى بأن المحكمة التى تفصل فى طلب الرد هى المحكمة المرفوعة أمامها القضية الأصلية، فإن كانت هذه المحكمة تتكون من جملة دوائر الدائرة المختصة تكون هى المقدمة إليها القضية الأصلية. وإذا كان المطلوب رد قاضى محكمة جزئية فالفصل فى رده يكون من اختصاص المحكمة الابتدائية التابع هو لها مشكلة بهتة جنح ومخالفات مستأنفة، والحكم الذى تصدره لا يكون قابلاً للإستئناف لصدوره من محكمة لا يوجد فوقها هيئة تستأنف إليها أحكامها.

– الأحكام الصادرة فى طلبات رد القضاة فى المواد الجنابة – على إعتبار أنها أحكام صادرة فى مسائل فرعية خاصة بتشكيل المحكمة للنظر فى الدعوى الأصلية – لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض إستقلالاً عن الأحكام الصادرة فى موضوع الدعوى الأصلية. وذلك لأن هذه الأحكام وإن كانت تنهى الخصومة فى أمر الرد إلا أنها لا تنهى فى الدعوى الأصلية التى تفرع الرد عنها، وطبقاً للقواعد العامة لا يكون الطعن فيها جائزاً إلا مع الحكم النهائى فى الدعوى الأصلية.

الطنن رقم ١٢٠٥ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٥٩ بتاريخ ٤/٥/١٩٤٢

إن مجرد إثبات القاضى أثناء نظر الدعوى المدنية وجود تصليح ظاهر فى أحد المستندات المقدمة فيها لا يدل على أنه أبدى رأياً يمنعه من القضاء فى موضوع الدعوى الجنابة بتزوير هذا المستند، إذ هذه الملاحظة فى ذاتها ليس معناها أن من أثبتها مقتنع بأن التغير الذى شاهده يكون تزويراً معاقباً عليه وأن متهماً معيناً هو الذى أرتكبه، بل هو لا يعدو أن يكون إثباتاً لواقعة مادية صرف.

الطنن رقم ١٢ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٤٢٣ بتاريخ ٩/١/١٩٣٠

لا يجوز رد القضاة بمذكرة تعطى لكاتب المحكمة الحاضر بالجلسة تحت تجديدهم بقلم كاتب المحكمة فى ظرف أربع وعشرين ساعة إلا إذا كان الرد واقعاً فى حق قاضٍ جلس أول مرة لسماع الدعوى بمواجهة الأخصام. وطلب الرد الذى يقدم بهذه الطريقة فى حق قاضٍ لم يجلس لأول مرة يعتبر باطلاً شكلاً ولا وجود له. وللمحكمة المقدم إليها مثل هذا الطلب أن تفصل فى موضوع الدعوى من غير حاجة لترك الفصل فى صحة طلب الرد أو بطلانه لدائرة أخرى. إذ أن نصوص القانون فى رد القضاة هى نصوص إستثنائية تفسر بأحق معانيها حتى لا يتدخل مير القضاء.

الطعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ٤٧٧ بتاريخ ١٧/٥/١٩٦٠

- قضاء المحكمة فى دعوى أخرى ضد المتهم ليس من شأنه أن يقيد بها بشئ وهى بصدد الفصل فى الدعوى المطروحة، ولا يعد من بين أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها فى المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية والتي يحظر فيها على القاضى الذى يقوم به أحد هذه الأسباب أن يجلس للفصل فى الدعوى وذلك درءاً لشبهة تأثره بصالحه الشخصى أو بصله خاصة أو برأى سبق له أن أبداه فى الدعوى ذاتها صوناً لمكانة القضاء وعلو كلمته فى أعين الناس.

- من المقرر أنه إذ قام بالمحكمة سبب من أسباب الرد غير أسباب عدم الصلاحية فإن القانون رسم للمتهم طريقاً معيناً لكى يسلكه فى مثل هذه الحالة أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الموضوع - فإن لم يفعل فليس له أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة التقض.

الطعن رقم ٦٢٠٨ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٤٧٤ بتاريخ ١٠/٤/١٩٨٦

أن نص المادة ١٦٢ مرافعات قد جرى على أن يزوب على تقديم طلب الرد وقف الدعوى الأصلية إلى أن يحكم فيه نهائياً ومع ذلك يجوز للمحكمة فى حال الإستعجال وبناء على طلب الخصم الآخر نذب قاضى بدلاً من طلب رده - كذلك يجوز طلب النذب إذا صدر الحكم الابتدائى برضى طلب الرد وطعن فيه بالاستئناف مما مؤداه أن المقصود بالمحكمة فى هذا الصدد هو رئيسها الذى يتولى سلطة الإشراف والذى يدخل فى سلطته التنظيمية سلطة نذب القضاة ولا يقصد به القاضى الذى ينظر الدعوى إذ أن النذب لا يدخل فى سلطته الإدارية أو التنظيمية ويؤكد هذا المعنى ما أورده الفقرة الثانية من المادة ١٦٢ مرافعات إذ أن طلب النذب وصدر قرار به يصدر فى غير ما دعوى منظورة.

الطعن رقم ٤٠٧١ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٩٤٣ بتاريخ ٢٠/١١/١٩٨٦

أن رد القاضى عن الحكم فى الدعوى هو حق شرع لمصلحة المتقاضين أنفسهم، فهم أن يباشروه أو يتنازلوا عنه ولذا نص المشرع فى الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من قانون المرافعات على وجوب تقديم طلب الرد قبل تقديم أى دفع أو دفاع فى الدعوى وإلا سقط الحق فيه إعتباراً من المشرع بأن التكلم فى الموضوع أو إبداء أى دفع أو دفاع يتنافى حتماً مع طلب الرد لأنه ينطوى على رضا بتولى القاضى الفصل فى الدعوى، وهو ما يفترض بداهة أن يكون طالب الرد على علم بقيام سبب الرد بالقاضى الذى يطلب رده. أما إذا حدثت أسباب الرد، أو إذا أثبت طالب الرد أنه لم يعلم بها إلا بعد إبداء دفاعه فإنه يجوز له طلب الرد برغم إبداء دفعه أو دفاعه فى الدعوى وهو ما نصت عليه صراحة المادة ١/١٥٢ من قانون المرافعات.

## \* الموضوع الفرعي : صلاحية القضاة :

الطنن رقم ١٨٩٥ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٨٥٣ بتاريخ ١٩٥١/٣/٢٦

إن المادة ٣١٣ من قانون المرافعات فى فقرتها الثانية إذ نصت على أن " يكون القاضى غير صالح للحكم فى الدعوى إذا كان له أو لزوجته خصومة قائمة مع أحد الخصوم فى الدعوى أو مع زوجته " إنما تقصد بالخصومة النزاع القائم أمام القضاء، ويشترط لهذه الخصومة أن تكون قائمة فعلاً وقت نظر القاضى للدعوى المطروحة أمامه. فإذا كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المتهم لإهانته رئيس المحكمة أثناء قيام الدعوى المطروحة عليه، فإن قيام دعوى الإهانة المذكورة لا يعتبر حينئذ مانعاً من سماعه للدعوى أو سبباً من أسباب عدم صلاحيته لنظرها ولا يكون ثمة سبيل لمنعه من نظر الدعوى إلا طريق الرد.

الطنن رقم ٧٠٤ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٩١٠ بتاريخ ١٩٥٦/٦/٢٦

مؤدى نص المادة ١٨ من القانون رقم ٢٨٨ سنة ١٩٥٢ أن مجال تطبيقه أن يجلس فى دائرة واحدة قضاة بينهم صلة خاصة - أو أن يكون بين ممثل النيابة أو ممثل أحد الخصوم وأحد القضاة الذين ينظرون الدعوى صلة من ذلك النوع - وهذا المنع وارد على سبيل الاستثناء فلا يقاس عليه - ومن ثم فلا يقوم بالقاضى عدم الصلاحية بمجرد كونه قريباً لقاضى التحقيق الذى نددته النيابة لتنفيذ ما أمرت غرفة الإتهام بإجرائه من إستجواب المتهمين.

الطنن رقم ٢٠٨١ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٢٨٤ بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٧

نصوص المواد ٣١٣ و ٣١٤ من قانون المرافعات و ٢٤٧ " فقرة ثانية " من قانون الإجراءات الجنائية صريحة فى عدم صلاحية القاضى وإمتناع إشراكه فى الحكم فى الطعن إذا كان قد سبق وأصدر الحكم المطعون عليه، فإذا حكم فى الطعن - على الرغم من ذلك - فإن قضاءه يقع باطلاً. ولما كان الثابت أن القاضى الذى أصدر الحكم الابتدائى الصادر فى المعارضة المرفوعة من المطعون ضده عاد لإشراك فى الهيئة التى أصدرت الحكم المطعون فيه الصادر فى الاستئناف المرفوع منه، فإن هذا الحكم الأخير يكون باطلاً لصدوره من هيئة فقدت صلاحيتها ويعين لذلك نقضه والإحالة.

الطنن رقم ٥٦٢ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٦٥٥ بتاريخ ١٩٦٧/٥/١٥

إن مجرد كون رئيس الهيئة التى أصدرت الحكم المطعون فيه أعزاً للنائب العام لا ينهض سبباً لعدم صلاحيته للإشراك فى نظر الدعوى، ما دام أن النائب العام لم يقم بنفسه بتمثيل النيابة العامة فى الدعوى ذاتها، مما لا يتطرق معه أى احتمال للإخلال بمظهر الحيادة أو الثقة فى القضاء أو التأثير برأى أو الإنقياد له.

الطعن رقم ٦٦٦ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٧١٣ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٦

إن ما يقوله الطاعن من أن أحد قضاة المينة التي أصدرت الحكم الطعون فيه كان قد نظر القضية بمحكمة أول درجة مردود بما تبين من محاضر الجلسات من أن هذا القاضي، وإن عرضت عليه الدعوى فى إحدى جلساتها بمحكمة أول درجة إلا أن عمله فيها اقتصر على سماع شهادة المجنى عليه ثم أجلها لجلسة أخرى لسماع شهادة محرر المحضر دون أن يبدى فيها رأياً أو يصدر حكماً ومن ثم يكون ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا محل له.

الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٩١٤ بتاريخ ١٩٧٢/٦/١٢

- إن أساس وجوب إمتناع القاضى عن الحكم فى الدعوى فى الحالات المينة فى المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية هو قيام القاضى بعمل يجعل له رأياً فى الدعوى يتعارض مع ما يشترط فى القاضى خلو ذهنه عن موضوعها ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزناً مجرداً.

- حددت المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية الأحوال التى يمتنع فيها على القاضى الحكم فى الدعوى لما بينها وبين وظيفة القضاء من تعارض. ومن هذه الأحوال أن يكون قد قام فى الدعوى بعمل من أعمال التحقيق. وهو نص مقتبس ١٤ ورد فى المادة ٣١٣ من قانون المرافعات الصادر به القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ المطابقة لنص المادة ١٤٦ من قانون المرافعات الحالى ومتعلق بالنظام العام فيتعين على القاضى فى تلك الأحوال أن يمتنع من تلقاء نفسه عن الحكم فى الدعوى ولو لم يطلب أحد الخصوم رده وإلا وقع قضاؤه باطلاً بحكم القانون لتعلقه بأصل من أصول المحاكمة مقرر للإطمتنان إلى توزيع العدالة بالفصل بين أعمال التحقيق والقضاء.

- إن التحقيق فى مفهوم حكم المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية كسبب لإمتناع القاضى عن الحكم هو ما يجريه القاضى فى نطاق تطبيق قانون الإجراءات الجنائية بصفته سلطة تحقيق.

- متى كان الثابت من مدونات الحكم الابتدائى أن قاضى محكمة الآداب أصدر إذناً للنياية العامة بمراقبة وتسجيل المحادثات المتعلقة بتليفون الطاعة الأولى كما أصدر إذناً بتفتيش مسكينين لغير متهمين وذلك لضبط ما يوجد بهما من حالات دعاية ونسوة ساقطات سهلت دعواتهن الطاعة الأولى وكان الثابت من مدونات الحكم الإستئنافى الطعون فيه أن القاضى الذى إذن بمراقبة وتسجيل تلك المحادثات وتفتيش مساكن غير المتهمين هو الذى نظر الدعوى ابتدائياً وأصدر فيها الحكم المستأنف المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم الطعون فيه، وإذ كانت هذه الدعوى قد جاءت نتيجة ما إذن به هذا القاضى ذاته من مراقبة وتفتيش، مما كان لزومه أن يمتنع عن نظرها والحكم فيها، ومن ثم كان لقضاؤه فيها قد وقع باطلاً، ويكون

الحكم الاستثنائي المطعون فيه - إذ قضى برفض الدفع بطلان الحكم المستأنف - معيماً بالخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٤٧٠ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ١٠٢١ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢

حددت المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية الأحوال التي يجتمع فيها على القاضي أن يشرك في نظر الدعوى وفي الحكم فيها، لما بينها وبين وظيفة القضاء من تعارض، ومن هذه الأحوال أن يكون القاضي قد قام بوظيفة النيابة العامة في الدعوى فيعين على القاضي في هذه الأحوال أن يجتمع من تلقاء نفسه عن الحكم في الدعوى ولو لم يطلب أحد الخصوم رده، وإلا وقع فضاؤه باطلاً متصلاً بالنظام العام لصدوره من قاض محظور عليه الفصل، وأساس وجوب الإمتناع هو أن قيام القاضي بعمل يجعل له رأياً في الدعوى يعارض مع ما يشترط في القاضي من غلو الذهن عن موضوعها ليستطيع أن يزن حجج الخصوم في حيدة وتجرد. لما كان ذلك وكان الثابت من الإطلاع على المفرادات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن، أن عضو اليسار بالهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه كان وكيل النائب العام الذي طعن بالإستئناف في الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه، فإن هذا الحكم يكون قد وقع باطلاً.

الطعن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٣٦ بتاريخ ١٩٨٣/١/٤

١) لما كان قضاء محكمة النقض قد استقر على أن عدم إعلان أمر الإحالة لا يبنى عليه بطلانه، وأن قضاء الإحالة ليس إلا المرحلة النهائية من مراحل التحقيق، وأن ما يصدره مستشار الإحالة من قرارات لا يعد أحكاماً في المعنى الصحيح للقانون فلا محل لإعضاع أوامره لما يجري على الأحكام من قواعد البطلان فضلاً عن إبطال أمر إحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع بعد إتصالها بها يقتضي إعادتها إلى مرحلة الإحالة وهو غير جائز باعتبار تلك المرحلة لا تخرج عن كونها جهة تحقيق فلا يجوز إعادة الدعوى إليها بعد دخولها في حوزة المحكمة، وأن أوجه البطلان المتعلقة بإجراءات التكليف بالحضور ليست من النظام العام، فإذا حضر التهم في الجلسة بنفسه أو بوكيل عنه فليس له أن يتمسك بهذا البطلان، وإنما له أن يطلب تصحيح التكليف أو إستيفاء أى نقص فيه وإعطاء ميعاداً لمحضر دفاعه قبل البدء في سماع الدعوى، لما كان ذلك فإن ما ينهه الطاعنان معاً على عدم إعلانهما بأمر الإحالة يكون في غير محله.

٢) لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن الأول لم يثر شيئاً عما ينهيه في أسباب طعنه عن بطلان التسجيلات التي أجرتها الشرطة فليس له من بعد أن يثر هذا الأمر لأول مرة أمام محكمة النقض إذ هو لا يعدو أن يكون تعييباً للإجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سبباً للطعن في الحكم،



هذا إلى أنه ليس ما يمنع المحكمة من الأخذ بهذه التسجيلات - على فرض بطلانها - على أنها عنصر من عناصر الاستدلال ما دام أنه كان مطروحاً على بساط البحث وتناوله الدفاع بالناقشة.

(٣) لما كان ما ورد بمحضر الجلسة على لسان المدافع عن الطاعن من أنه يدفع ببطلان كافة الإجراءات التي أتت مع الطاعن فقد سبق في عبارة مرسله مبهمة بما لا يعد دفْعاً جدياً تلزم المحكمة بالرد عليه ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون مقبولاً.

(٤) لما كان الحكم قد حصل دفع الطاعن الأول ببطلان إعماله وإستجوابه، وبعد أن رد عليه بما يكفي لإطراحه عن أن إعراف الطاعن بجلسة المحاكمة وموافقته على إستجوابه وإجابه بما لا يخرج عما تضمنه تحقيق النيابة العامة يؤكد عدم صحة هذا الدفع، وإذ كان الطاعن لا يجادل فيما أسنده إليه الحكم في هذا الخصوص، فإن ما يثيره في شأنه يكون غير سديد.

(٥) من المقرر أن العذر المفي من عقوبة الرشوة وفق المادة ١٠٧ مكرراً من قانون العقوبات مقصوداً على حالة وقوع جريمة المرتشي بقبوله الرشوة المعروضة عليه دون حالة إستناع الموظف عن قبول الرشوة كما هو الحال في واقعة الطعن، فإن منعى الطاعن في شأن نمعه بالإعفاء لا يكون له محل.

(٦) لما كان الحكم قد عرض لطلب الطاعن الأول إعمال حكم المادة ١٠٩ مكرراً ثانياً في حقه ورد عليه في قوله "... فإنه واضح من عبارة المادة ١٠٩ مكرراً ثانياً من قانون العقوبات وما كشفت عنه الأعمال التشريعية هذه المادة أن المشرع هدف بهذه المادة المستحدثة على مجرد عرض الوساطة في الرشوة أو قبول هذه الوساطة وأن يقف الأمر عند هذا الحد دون أن يصل الأمر إلى إسهامه في عرض الرشوة، وواضح أن عرض الوساطة غير عرض الرشوة والثابت في حق المتهم أنه قام بعرض الرشوة ولم يقف أمره عند حد عرض الوساطة " وإذ كان ما أورده الحكم فيما تقدم كافياً وسائفاً في أطراح هذا الدفاع فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير قويم.

(٧) لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن الأول لم يتمسك بسماع شهود - على خلاف ما ذهب إليه في أسباب طعنه - فليس له من بعد أن يعيب على المحكمة عدم إتخاذها إجراء لم يطلبه منها.

(٨) لما كان الثابت بمدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن هو الذي سعى بنفسه إلى رئيس المحكمة المبلغ في منزله ثم في الأماكن الأخرى التي إتفقا على اللقاء فيها، وأنه هو الذي عرض وقدم مبلغ الرشوة بناء على الإلتفاق الذي جرى بينهما والطاعن الثاني، فإن مفاد ذلك أن الطاعن هو الذي إنزلق إلى مقارفة جريمة عرض الرشوة وكان ذلك منه عن إرادة حرة طليقة. وإذ كان ما أثبتته المحكمة فيما تقدم كافياً وسائفاً لإدانة

الطاعن الأول بجرمة عرض الرشوة، فإن ما يثيره عن القول بأن المبلغ هو الذى حرّضه على ارتكاب الجريمة، أو أن الحكم لم يفصح عن الأفعال المادية التى صدرت منه - لا يكون صحيحاً.

٩) لما كان تقدير العقوبة فى الحدود المقررة قانوناً وتقدير مناسبة العقوبة بالنسبة إلى كل متهم هو من إطلاقات محكمة الموضوع دون معقب ودون أن تسأل حساباً عن الأسباب التى من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذى إرتأته، فإن ما يثيره الطاعن الأول عن مقدار العقوبة التى أوقعتها المحكمة عليه بالمقارنة بالعقوبة التى أوقعتها على المحكوم عليه الآخر، لا يكون مقبولاً.

١٠) من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة. أن رجال السلطة القضائية يدخلون فى عداد الموظفين العموميين الذين عناهم الشارع فى المادة ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن بأن رجال القضاء لا يعدون من الموظفين العموميين فى صدد تطبيق هذا النص ويأخسار هذه الصفة عن المبلغ لتقديراته صلاحية الفصل فى الدعوى ورد عليه بأنه قول ظاهر الفساد " إذ أنه من المقرر أن المراد بالموظف العام بحسب " قصد الشارع فى المادة ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات كل شخص من رجال الحكومة بيده نصيب من السلطة العامة، ولا عبرة بالنظام القانونى الذى يحكم طائفة معينة من الموظفين، فلا يشترط خضوعه للقانون الخاص بنظام العاملين المدنيين بالدولة إذ أن هناك طوائف من الموظفين ينضمون لأنظمة خاصة كأعضاء الهيئات القضائية وهيئة التدريس بالجامعات وأفراد القوات المسلحة والشرطة، ولم يثر أى جدال أو خلاف فى أنهم يدخلون فى نطاق الموظفين العموميين بالنسبة لتطبيق المادة ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات أما القول بأن رئيس المحكمة بعد أن جالس المتهم المعروض أمر قضيه عليه قد فقد صلاحيته وإنقطعت صلته بالدعوى فهو قول يتضمن مغالطة كبيرة إذ أن المتهمين وهما يرضان عليه الرشوة كانا يعلمان بأنه القاضى الذى سيفصل فى الاستئناف المرفوع من المتهم الثانى وصاحب الاختصاص ". وكان ما أورده الحكم فيما سلف صحيحاً فى القانون ذلك بأن فقد القاضى صلاحيته للفصل فى دعوى معينة لا صلة له - بحسب الأصل بولاية للقضاء، ولا يترتب عليه إحسار صفة الوظيفة العامة عنه فى خصوص المادة ١٠٩ مكرراً سالف الذكر، فإن ما يثيره الطاعن الثانى فى شأن ذلك لا يكون له محل.

١١) من المقرر أن محكمة الموضوع الحق فى أن تستخلص جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليها إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق، ولا يشترط أن تكون الأدلة التى إعتد عليها الحكم بحيث يبنى كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ أن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجمعة تتكون

عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل يعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ونتيجة فى إلتنازع المحكمة وإطمئنانها إلى ما إنتهت إليه.

١٢) من المقرر أن محكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال المتهم فى حق نفسه وفى حق غيره من المتهمين.

١٣) إن القانون لم يرسم شكلاً أو غطاءً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها، بل يكفى أن يكون مجموع ما أورده الحكم كافياً لى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما إستخلصها المحكمة.

١٤) إذ كان البين من الحكم أن مجموع ما أورده كاف وماتع فى تفهم ما خطى إليه من أنه إتفاقاً تم بين الطاعنين ورئيس المحكمة - المبلغ عن دفع مبلغ الرشوة للأخير مقابل إصداره حكماً براءة الطاعن الثانى فى قضية تهريب كانت منظورة أمامه، لما مقتضاه صحة مساءلة كل منهما بإعجله لفاعلاً أصلاً فإنه ياتناء الحكم إلى ذلك يكون قد أصاب صحيح القانون.

١٥) لما كان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن الثانى بأن المبلغ الذى دفعه كان أمعاباً للطاعن الأول بإعتباره مدافعاً عنه ورد عليه بقوله " فإن هذا الأمر يكذبه أنه كان قد وكل محامياً لىولى الدفاع عنه وأقلل باب المرافعة ومن ثم لم يكن هناك ما يدعو إلى توكيل محام آخر، كما يقطع بكذبه فيما ذهب إليه من مقابلته ومعه المتهم الأول لرئيس المحكمة بفندق هيلتون وتحدثه معه فى شأن قضيته وإن كان الحديث لم يتضمن صراحة أمر الرشوة إلا أنه كان معروفاً ضمناً من ظروف هذا اللقاء أن رشوة مدافع مقابل حصوله على حكم بالبراءة وإن كانت آداب الحديث حالت دون التصريح بأمر الرشوة إلا أن أمرها كان مستقراً فى يقين المتهمين وهو ما عبر عنه المتهم الأول فى حديثه مع رئيس المحكمة عند مقابلته بمنزله يوم ٣١-١٢-١٩٨١ والمسجل بالصوت والصورة من أن المعنى فى بطن الشاعر. وكان هذا الذى أورده الحكم فيما تقدم كافياً وسائفاً فى إطراح دفاع الطاعن الثانى من أن ذلك بمثابة أتعاب للمحامى لا رشوة، فإن نعيه فى هذا الخصوص يكون غير سديد.

١٦) من المقرر أن التناقض الذى يعب الحكم ويطله هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة أما النعى على الحكم بالتناقض واختلال فكرته عن وقائع الدعوى تأسيساً على أنه أورده فى شق منه أن الجنى عليه إستجاب لعرض الرشوة وقبلها ثم أدانته الطاعن الثانى بجرمة عرض رشوة لم تقبل لمردود بما هو بين من مدونات الحكم من أنه إنتهى إلى الإدانة بناء على يقين ثبت لديه من أن الجريمة القائمة هى جريمة عرض رشوة لم تقبل وإنما تظاهر المبلغ بقبولها، وما كان إبراده لما أشار إليه الطاعن الثانى بأسباب طعنه إلا بمناسبة إستعراضه للوقائع بما لا ينفى هذا التظاهر ومن ثم فإن ما يتعاه الطاعن الثانى فى هذا الصدد يكون فى غير محله.

١٧) لما كان ما أسنده الحكم للطاعن الثاني من أنه طلب من المجنى عليه الحكم ببراءته من قضية التهريب التهم بها له صدى في أقوال هذا الأخير بمحضر جلسة المحاكمة، كما أن الطاعن الأول أقر بمحضر الجلسة ذاتها بتسليمه النقود للمجنى عليه، على خلاف ما يذهب إليه الطاعن الثاني في أسباب طعنه فإن دعوى الخطأ في الإسناد تكون في غير محلها.

#### الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٢٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٢٨٤ بتاريخ ١٩٦٩/٣/٢٤

نص المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية على أنه : " لا يجوز أن يجلس في دائرة واحدة قضاء بينهم قرابة أو مصاهرة لغاية الدرجة الرابعة بدخول الغاية - كما لا يجوز أن يكون ممثل النيابة أو ممثل أحد الخصوم أو المدافع عنه ممن تربطهم الصلة المذكورة بأحد القضاة الذين ينظرون الدعوى ". والقرابة والمصاهرة كسب من أسباب عدم صلاحية القاضي هي التي تمتد إلى الدرجة الرابعة أما إذا تجاوزتها فإنها لا تمنع القاضي من نظر الدعوى.

#### الطعن رقم ٧٨٦ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ١٠٧٤ بتاريخ ١٩٦٩/١٠/٢٠

- من المقرر أن أساس وجوب إمتناع القاضي عن نظر الدعوى هو قيامه بعمل يجعل له رأياً في الدعوى أو معلومات شخصية تعارض مع ما يشترط في القاضي من علو الذهن عن موضوع الدعوى ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزناً مجرداً.

- حددت المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية الأحوال التي يمنع فيها على القاضي نظر الدعوى لما بينها وبين القضاء من تعارض، ومن هذه الأحوال أن يكون القاضي قد قام في الدعوى بعمل مأمور الضبط القضائي أو بوظيفة النيابة العامة، أو بعمل من أعمال التحقيق أو الإحالة. وهو نص مقتبس مما ورد في المادة ٣١٣ من قانون المرافعات القديم ومتعلق بالنظام العام.

#### الطعن رقم ١٦٠٤ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٦٨ بتاريخ ١٩٨٩/١/١٢

٢) لما كانت المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد حددت الأحوال التي يمنع فيها على القاضي الحكم في الدعوى لما بينها وبين وظيفة القضاء من تعارض، ومن هذه الأحوال أن يكون القاضي قد قام في الدعوى بعمل من أعمال التحقيق، وهو نص مقتبس مما ورد في المادة ٣١٣ من قانون المرافعات، الملفى الصادر به القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ والمطابقة لنص المادة ١٤٦ قانون المرافعات القائم - ومتعلق بالنظام العام فيمنع على القاضي في تلك الأحوال أن يتمتع من تلقاء نفسه عن أخكم في الدعوى ولو لم يطلب أحد الخصوم رده، وإلا وقع قضاءه باطلاً بحكم القانون لتعلقه بأصل من أصول المحاكمة، مقرر لللاطمئنان إلى توزيع العدالة بالفصل بين أعمال التحقيق والقضاء، إذ أساس وجوب هذا الإمتناع هو قيام

القاضي بعمل يجعل له رأياً في الدعوى يتعارض مع ما يشترط في القاضي من خلو ذهنه عن موضوعها ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزناً مجرداً، وكان معنى التحقيق في مفهوم حكم المادة ٢٤٧ ساقفة الذكر كسب لإمتناع القاضي عن الحكم، هو ما يجريه القاضي في نطاق تطبيق قانون الإجراءات الجنائية بصفته سلطة تحقيق. لما كان ذلك وكان الثابت من الإطلاع على المقررات المضمومة أن السيد عضو اليسار باهتة التي أصدرت الحكم المطعون فيه قد باشر عملاً من أعمال التحقيق الابتدائي في الدعوى بوصفه وكيلاً للنياية العامة وهي السلطة الأصلية صاحبة الإختصاص العام بالتحقيق الابتدائي، وذلك قبل تعيينه قاضياً مما كان لزومه أن يتنحى عن نظر الدعوى تلك، والحكم فيها، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلاً متعين النقض والإعادة وذلك بغير حاجة إلى بحث باقي وجوه الطعن.

#### الطعن رقم ٣٧٤٩ لسنة ٥٩ مكتب قني ٤٠ صفحة رقم ٩٠١ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٨

إن المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد قضت على أن " يتنحى على القاضي أن يشرك في نظر الدعوى إذا كانت الجريمة قد وقعت عليه شخصياً، أو إذا كان قد قام في الدعوى بعمل مأمور الضبط القضائي، أو بوظيفة النيابة العامة... ". وكان البين من الأوراق أن جلسة ١٩٨٥/٦/٢٧ كانت مخصصة للنطق بالحكم فقط وكانت هيئة المحكمة مشككة من القاضي.... وممثلاً للنياية العامة. لما كان ذلك وكان من المقرر أن أساس وجوب إمتناع القاضي عن الإشتراك في نظر الدعوى هو قيامه بعمل يجعل له رأياً فيها يتعارض مع ما يشترط في القاضي من الحيطة فضلاً عن خلو ذهنه عن موضوعها ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزناً مجرداً وهو ما لا يتحقق إذا كان القاضي قد قام بوظيفة النيابة العامة في الدعوى وكان حضور ممثل النيابة... جلسة النطق بالحكم - بمجرد - لا يجعل له رأياً في الدعوى يمنع من القضاء فيها، فإنه لا يعيب الحكم المطعون فيه أن يكون ممثل النيابة المذكور عضواً في هيئة المحكمة الإستئنافية التي أصدرت الحكم الإستئنافي المطعون فيه، ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الشأن غير سديد. لما كان ذلك وكان الطاعن لم يقدم هذه المحكمة دليل على تخلفه عن حضور جلسة المعارضة الإستئنافية، فإن ما ينهه في هذا الشأن يكون على غير سند.

#### الطعن رقم ٤٤٠٨ لسنة ٥٩ مكتب قني ٤٠ صفحة رقم ٩٥٠ بتاريخ ١٩٨٩/١١/١٢

من المقرر أن مجرد نظر القاضي المعارضة التي رفعت من التهم في الأمر الصادر بحمسه إحتياطياً ورفضها ليس من شأنه أن يمنعه من الحكم عليه بعد ذلك في الدعوى ذاتها، إذ أن الفصل في المعارضة لا يلزم له بمقتضى القانون من القاضي والتحقيق في مرحلته الأولى الرأي المستقر الذي يتحرج معه إذا ما رأى العدول عنه بعد إستكمال الدعوى، وهي في دور المحاكمة تقدير كل عناصرها ونفاً.

لما كان البين من إستقراء التشريعات الإجرائية المتعاقبة أن الشارع قد حرص على التخصيص - وعلى سبيل  
الخصر - على الأسباب التى يتأبى معها صلاحية القاضى لنظر الدعوى والفصل فيها فأوردتها فى المادة  
٣١٣ من قانون المرافعات القديم ومنها إستقى المشرع المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية التى  
يجرى فيها بأن " يتمتع القاضى أن يشترك فى نظر الدعوى إذا..... " وكذلك المادة ١٤٦ من قانون  
المرافعات المدنية والتجارية التى تنص " يكون القاضى غير صالح لنظر الدعوى ممنوعاً من سماعها ولو لم  
يرده أحد الخصوم فى الأحوال الآتية..... " ورأى المشرع من إيراد أسباب عدم الصلاحية التى إعتبرها  
من النظام العام وهو خلوه ذهن القاضى عن موضوع الدعوى ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزناً  
مجرداً..... ولذلك فإن النص فى المادة ٧٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل  
بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ فى شأن السلطة القضائية والتى تقابل المادة ١٨ من قانون إستقلال  
القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ على أنه " لا يجوز أن يجلس فى دائرة واحدة قضاة بينهم درجة قرابة أو  
مصاهرة حتى الدرجة الرابعة بدعوى الغاية كما لا يجوز أن يكون ممثل النيابة أو ممثل أحد الخصوم أو  
المدافع عنه ممن تربطهم الصلة المذكورة بأحد القضاة الذين ينظرون الدعوى ولا بعد بتوكيل المحامى إذا  
كانت الوكالة لاحقة لقيام القاضى بنظر الدعوى " يدل على شرعية المشرع ومنهاجه فى أصل من أصول  
قضاء الحكم تحصيلاً للقاضى من مواطن التأثير التى يذعن لها البشر وإستشراقاً لتوسخ مظهر الحيطة - وهو  
جوهر العدالة فى صدور المواطنين وقطعاً لدابر الإسراية فى حكم القاضى وحفاظاً على توقيره وجلال  
الحكم فى نفوس الناس عامة أياً كان مآل الحكم فى الدعوى ولما كان المشرع إذ رتب البطلان جزاء على  
مخالفة ما حظره الأمر الذى نصت عليه المادة ١٤٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية بأن " يقع باطلاً  
عمل القاضى أو قضاؤه فى الأحوال المتقدمة الذكر ولو تم بإتفاق الخصوم..... " فقد أوجب على  
القاضى التنحي إذا قام به سبب من الأسباب المنصوص عليها حتى ولو لم يكن هناك طلب من الخصوم  
برده، ذلك لأن صلاحية القاضى هى من القواعد المتعلقة بالنظام العام والتى يترتب على مخالفتها بطلان  
تشكيل المحكمة وبالتالي بطلان جميع الإجراءات التى باشرتها. لما كان ذلك وكان الشارع قد حرص على  
المادة ٧٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ٧٢ أن تكون قاطعة الدلالة فى منبأها ومعناها على عدم الإعتداد  
بتوكيل المحامى إذا كانت الوكالة لاحقة لقيام القاضى بنظر الدعوى فإنها كذلك قد أوجبت على القاضى  
التنحي عن نظر الدعوى إذا وجدت صلة بين المدافع عن الخصوم وبين القاضى الذى نظر الدعوى لإتخاذ  
العملة سواء تمثل إتصال المحامى بالدعوى بمحضره أمام ذلك القاضى وإبداء الدفاع شفاعته أو تقديم دفاع  
مسطور شملته أوراق الدعوى ذلك لأن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن القاضى الجنائى يكون عقيدته

من أوراق الدعوى جميعها المطروحة أمامه والتي تؤثر في تكوين هذه العقيدة، لما كان ذلك، وكان الثابت من الإطلاع على الفقرات التي أمرت المحكمة بضمها أن الأستاذ.... المحامي شقيق السيد المستشار... رئيس الدائرة التي فصلت في الدعوى قد حضر مع المتهمين السادس والثامن التحقيقات التي باشرتها النيابة العامة كما حضر مع المتهم الثامن أمام قاضي المعارضات بجلسته ١٩٨٣/٤/٢٣ وحضر مع المتهم السادس جلسته سماع الأقوال أمام محكمة الجنايات بتاريخ ١٩٨٣/٦/٦ وتولى الدفاع عنه شفاهة واطر دفاعه الموضوعي بمحضر الجلسة كما قدم طلباً إلى السيد المحامي العام لنيابة غرب الإسكندرية عن المتهم الثامن يطلب سماع شهود تتضمن دفاعاً موضوعياً، لما كان ذلك، وكان البين من الأوراق أن المحكمة بذلك التشكيل قد فصلت في الدعوى رغم توالم سبب من أسباب عدم الصلاحية الواردة في المادة ٧٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية مما كان لزومه أن يتمتع القاضي الذي قام به المانع عن نظرها والحكم فيها، لما كان ذلك وكانت النيابة العامة قد سالت تأكيداً لهذا السبب من أسباب طعنها أن الحكم قد تساند في قضائه براءة المتهمين السادس والثامن إلى ما سطر بدفاع المتهم السادس بجلسته سماع الأقوال أمام محكمة الجنايات وما ورد بالذاكرة المقدمة للمعالي العام لنيابة غرب الإسكندرية بدفاع المتهم الثامن إلا أن منعاها في هذا الخصوص - وأياً كان وجه الرأي فيه - إذ ينصرف إلى أسباب الحكم فإنه يكون عديم الجدوى لأنه لا يرد على محل قابل له ما دام أن الثابت مما سلف البيان أن أحد قضاة المحكمة التي فصلت في الدعوى قام به سبب يجعله غير صالح لنظرها ومن ثم يضي الحكم الصادر منها برمته باطلاً لصدوره من هيئة فقدت صلاحيتها، لما كان ذلك فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة.

الطعن رقم ٤٨٥٧ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٢١ بتاريخ ١٩٨٦/١/٥

لما كانت المادة ٧٥ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه " لا يجوز أن يجلس في دائرة واحدة قضاة بينهم قرابة أو مصاهرة حتى الدرجة الرابعة بدخول الغاية كما لا يجوز أن يكون ممثل النيابة أو ممثل أحد الخصوم أو المدافع عنه ممن تربطهم الصلة المذكورة بأحد القضاة الذين ينظرون الدعوى... " ومفاد النص أن القرابة والمصاهرة - كسبب من أسباب عدم صلاحية القاضي - هي التي تمتد إلى الدرجة الرابعة - لما كان ذلك، وكان بين من حضر جلسة المحاكمة الاستئنافية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن عضو اليمين بهيئة المحكمة هو القاضي..... وإن المحامي..... شارك في الدفاع عن المطعون ضده وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت بمدوناته أن المحكمة تبينت بعد النطق بالحكم أن المحامي..... تربطه بالقاضي عضو اليمين صلة قرابة من الدرجة الرابعة إذ هو أبن عم شقيق له، وكانت هذه الصلة تمتع من نظر الدعوى فإن الحكم يكون قد صدر باطلاً متعيناً نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٧٤٧٥ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ١٠٥٧ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢

المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية حددت الأحوال التي يتمتع فيها على القاضي نظراً لدعوى لما بينها وبين ولاية القضاء من تعارض ومن بين هذه الأحوال أن يكون القاضي قد قام في الدعوى بعمل مأمور الضبط القضائي أو بوظيفة النيابة العامة أو بعمل من أعمال التحقيق أو الإحالة، ولما كان إمتناع القاضي عن نظر الدعوى في الحالات الواردة في المادة ٢٤٧ المذكورة إنما يشمل نظرها من حيث شكلها أو موضوعها أو كليهما لورود النص في شأن نظر الدعوى بصيغة العموم، وكان ما أورده الطاعن بأسباب الطعن - بغرض صحته - أن رئيس الدائرة الإستئنافية كان مأموراً لنظمية الطاعن التي ما زالت في مرحلة تحقيق الديون والتي ضمنها المدعي بالحقوق المدنية قيمة المحجرين الكريمين ضمن دينه المطلوب إعتماده، لا يعنى في حد ذاته أن رئيس الدائرة لدى مباشرته إختصاصه كمأمور للنظمية قد أبدى رأياً في التهديد أو إتخذ أى قرار يكشف عن إعتقاده بصحتها ما دام الطاعن لا يدعى أن هذه الواقعة قد عرضت عليه كأساس لإنشغال ذهنه بقيمة المحجرين المشار إليهما، وكانت الإجراءات التي باشرها بالصفة المذكورة لا تعد من أعمال جمع الاستدلالات أو التحقيق في موضوع جريمة التهديد وقد جاء النص بشأنها عارياً عن دليله، فإنه لم يكن هناك ما يمنعه من نظر الدعوى الجنائية والفصل فيها لما هو مقرر من أن التحقيق في مفهوم حكم المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية - كسب لإمتناع القاضي عن الحكم - هو ما يجبره القاضي أو يصدره في نطاق الدعوى الجنائية سواء بصفته سلطة تحقيق أو حكم، ولا كذلك التحقيق الذي يقوم به قاضي المحكمة التجارية في دعوى إفلاس في نطاق إختصاصه القانوني.

#### \* الموضوع الفرعي : قضى الإحالة :

الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٢١ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ١٢٤ بتاريخ ١٩٥١/١١/٥

إذا أحيل متهمون إلى قاضي الإحالة بعضهم بجنابة الضرب المفضى إلى الموت وبعضهم بالضرب البسيط لإستبعاد مساءلة الأولين عن الوفاة وبذلك إستبقى تهمة إحداث الضرب ذاته بقطع النظر عن نتيجته. وكانت هذه التهمة من بين ما اتهموا به وشمله لقرار الإتهام، فإنه يكون واجباً عليه - وهو لم يجد في الأفعال التي إنتهى إليها إلا الجنحة مخالفاً بذلك حكم محكمة الجنج الصادر بعدم الإختصاص والذي أصبح نهائياً - أن يحيل القضية إلى محكمة الجنابات لمحاكمة هؤلاء البعض بطريق الحيرة بين الجنابة المسندة إليهم في تقرير الإتهام المقدم إليه من النيابة وبين الجنحة التي إنتهى إليها وإرتآها هو، وذلك عملاً بالمادة ١٤٨ من قانون تحقيق الجنابات. فإذا هو لم يفعل وأحال القضية إلى محكمة الجنابات على أساس الجنحة وحدها فإن قراره يكون مغلطاً متعيناً نقعه.



الطعن رقم ١٠٧٢ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٧٠ بتاريخ ١١/٢/١٩٥٤

إذا كان قرار قاضي الإحالة قد صدر فى ظل قانون تحقيق الجنايات الملقى، بإحالة القضية للمحكمة الجزئية، على أساس أن الواقعة جنائية إقترنت بطروف مخفية طبقاً للمادة الأولى من القانون الصادر فى ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ بتجنيح بعض الجنايات، فإن قضاء المحكمة الجزئية الذى كان قد صدر قبل ذلك بعدم الإختصاص - لأن الواقعة جنائية - لا يمنعها من نظر الدعوى لعدم تعارضه مع الوصف الذى أحيلت به القضية إليها من جديد، ولأن قرار الإحالة قد أسخى عليها ولاية جديدة مستمدة من القانون سالف الذكر.

الطعن رقم ١٨٧٣ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ١٩٤ بتاريخ ٢/٢٤/١٩٥٨

إن نقض الحكم بعد الدعوى أمام محكمة الإحالة إلى سيرتها الأولى قبل صدور الحكم المنقوض وتجربى فيها المحاكمة على أساس أمر الإحالة الأصيل فلا تنفيد المحكمة بما ورد فى حكمها الأول حول تقدير وقائع الدعوى ولا يقيد بها حكم النقض فى إعادة تقديرها لأن مصادره هو القانون وليس الواقع، ومن ثم فإن القول بالزام محكمة الإحالة تصحيح الميب الذى نقض الحكم الأول من أجله والإقتصاص على التصحيح يكون على غير أساس من القانون.

الطعن رقم ٢٣١٤ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٢٦٨ بتاريخ ٢/٢٦/١٩٦٨

المادة ١٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أن النائب العام والمدعى بالحقوق المدنية الطعن أمام محكمة النقض فى الأمر الصادر من مستشار الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية قد أفادت أنه لا يقبل الطعن سواء من النيابة العامة أو من المدعى بالحقوق المدنية على الأمر الذى يصدر من مستشار الإحالة إلا فى خصوص مضمونة بعدم وجود وجه للسير فى الدعوى الجنائية، بتقدير أن قضاء الإحالة ليس إلا سلطة تحقيق لا جهة حكم، ومن ثم فلا ولاية له فى الفصل فى الدعوى المدنية وإذا كان ذلك وكان مستشار الإحالة قد تصدى للدعوى المدنية وقضى فيها بالرفض فإن قضاءه يكون لغواً لا يعتد به ولا يجوز قوة الأمر المقضى ولا يرتب النعى عليه سوى تقرير لأمر نظرى بحث لا يفيد منه أحد من الخصوم ولا يضار به غيره الأمر الذى لا تتحقق به المصلحة المعيرة لقبول الطعن.

الطعن رقم ٧ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٨١ بتاريخ ٢/٥/١٩٦٨

قضاء الإحالة ليس إلا المرحلة النهائية من مراحل التحقيق وما يباشره من سلطات إنفاذاً باعتباره سلطة تحقيق وليس جزءاً من قضاء الحكم. ومن ثم فإنه لا يلزم لصحة قراراته صدورها بإسم الأمة، ما دام أن الدستور لا يوجب هذا البيان إلا فى الأحكام.

الطعن رقم ٩٩٧ لسنة ٣٨ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٨٦٤ بتاريخ ١٠/٢٨/١٩٦٨

- إن قضاء الإحالة ليس إلا المرحلة النهائية من مراحل التحقيق وهو فيما يباشره من سلطات ليس إلا سلطة تحقيق، وليس جزءاً من قضاء الحكم. ومن ثم فعنه لا يلزم لصحة قراراته صدورهما باسم الأمة ما دام أن كلا من الدستور وقانون السلطة القضائية لا يوجب هذا البيان إلا في الأحكام.

- لا يقبل إثارة أمر بطلان قرار الإحالة - باعتباره إجراء سابقاً على المحاكمة - لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٧٣٣ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٢٦٧ بتاريخ ١٢/٣/١٩٣١

يكون النظر في الطعن الحاصل من النائب العام في قرار قاضي الإحالة من اختصاص غرفة المشورة إذا كان القرار مبنياً على عدم كفاية الأدلة. أما إذا كان طعنه في القرار مبنياً على خطأ القاضي في تطبيق القانون أو تأويله فيكون نظره من اختصاص محكمة النقض.

الطعن رقم ١٦٩١ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٥٤٧ بتاريخ ١٦/٥/١٩٣٢

المادة ١٢ " ب " من قانون تشكيل محاكم الجنايات والمادة ٢٢٤ المعدلة من قانون تحقيق الجنايات صريحان في أنه إذا صدر أمر بإحالة متهم على محكمة الجنايات ولم يكن سبق حضوره أمام قاضي الإحالة وقبله عليه قبل الحكم في قضية من محكمة الجنايات فيكون الإجراء كما لو كانت القضية لم تقدم لقاضي الإحالة وأن من يحكم عليه غيابياً من محكمة الجنايات ولم يكن سبق حضوره أمام قاضي الإحالة يكون الإجراء بشأنه كما لو كانت القضية لم تقدم قبل إلى هذا القاضي. وهذا النص في المادتين لا يدع مجالاً للشك في أن ضبط المتهم الذي أحاله غيابياً قاضي الإحالة إلى محكمة الجنايات يبطل كل الإجراءات التي حصلت في حقه ابتداء من قرار الإحالة النهائي وتصبح هذه الإجراءات كأنها في حكم العدم. فإذا نظرت محكمة الجنايات موضوع القضية وقضت فيها معتمدة على تنازل المتهم عن هذه المرحلة من الإجراءات بحجة أن نظام الإحالة وضع لمصلحة المتهم وحده فله أن يتنازل عنه كان هذا المتهم كأنه محال من غير أمر بالإحالة إذ الأمر الصادر في غيبته لا وجود قانونياً له. وهذا لا يقره القانون إذ المادة التاسعة وما بعدها من قانون تشكيل محاكم الجنايات تقضي بأن كل قضية جنائية حقيقتها النيابة ينظرها قاضي الإحالة قبل تقديمها لمحكمة الجنايات ويصدر فيها أمراً بإحالتها عليها متى وجد مسوغاً لذلك. فما لم يتم هذا الإجراء ويسبق قائماً فلا تعتبر محكمة الجنايات متصلة بالدعوى إتصلاً قانونياً. ومثل ذلك المتهم الذي قدم مباشرة إلى محكمة الجنايات إذا قضت تلك المحكمة بتبرئته لا يجوز له أن يدفع بأنه اكتسب بهذه الرأية حقاً لأن الحق لا يعتبر

مكتسباً له حرمة إلا إذا كان تملك هذا الحق ذا أهلية لتمليكها، ومحكمة الجنايات لم تتصل بالدعوى إتصلاً قانونياً يجعلها في حل من نظرها.

#### الطعن رقم ١١١٨ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ١٥٠ بتاريخ ١٩٣٣/٣/٢٠

إن التصرف المخول لقاضي الإحالة بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ١٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات التي تنص على أنه "إذا رأى قاضي الإحالة وجود شبهة تدل على أن الواقعة جنحة أو مخالفة يعيد القضية إلى النيابة لإجراء اللازم عنها قانوناً إلخ" - هذا التصرف إنما يكون محلّه عند ما يرى قاضي الإحالة أن العناصر الأصلية المكونة للفعل المرفوعة عنه الدعوى العمومية لا تتوافر فيها أركان الجناية، بل هي لا تعدو أن تكون جنحة أو مخالفة. ففي هذه الحالة يعيد القضية إلى النيابة لتعطيها السير القانوني لأنها على كل حال ليست من اختصاص محكمة الجنايات. أما إذا كانت عناصر الجناية متوافرة وكل ما في الأمر أنها كانت مقدّمة بعذر قانوني أو ظرف مخفف من شأنه تخفيض عقوبة الجاني فليس لقاضي الإحالة أن يخرج الجريمة بعد إقوائها بذلك العذر أو بالظروف المخففة عن نوعها ويحكم بإتزانها إلى مصاف الجنب ويعطيها بناء على ذلك السير الذي أباح له القانون أن يعطيه للجريمة التي يرى أنها بطبيعتها وبحكم العناصر المكونة لها لا تخرج عن أن تكون جنحة أو مخالفة، بل كل ماله بحسب قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ - أن يحيل هذه الجناية التي لا بسبها عذر أو ظرف مخفف إلى محكمة الجنب باعتبارها جنابة، لتحكم فيها المحكمة المذكورة على هذا الاعتبار.

#### الطعن رقم ١٦٥٣ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ١٨٦ بتاريخ ١٩٣٣/٥/٢٢

ليس لقرار قاضي الإحالة من القوة إلا بالقدر الوارد في نصه. فإذا نص فيه على أن لا وجه لإقامة الدعوى على ثلاثة أشخاص قدمتهم النيابة إلى قاضي الإحالة مع رابع، ففوة ذلك القرار منحصرة في أن هؤلاء الثلاثة الأشخاص بأعيانهم لم يكونوا هم الذين قارفوا الجريمة بإشتراك الرابع معهم، ولكن ليست له أية قوة في إفادة أن هذا الرابع هو وحده الذي قارف الجريمة دون سواه، فالمحكمة الجنايات مطلق الحرية في تحرى حقيقة الواقعة كيف حصلت، وما إذا كان مع هذا الرابع أشخاص آخرون غير من أخرجهم قاضي الإحالة، ولو كان هؤلاء الآخرون مجهولين لم تعرف ذواتهم ولا أفعالهم، ومتى تيقنت المحكمة وجود هؤلاء المجهولين فلها بالبدهة أن تعتبر وجودهم حاصلًا مرتباً عليه ما يقتضيه نص القانون الخاص بظرف تعدد المجرمين.

الطعن رقم ١٨٦٥ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ١٩٨ بتاريخ ١٩٣٣/٦/٢٦

إذا كان قرار قاضي الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى مبنياً على عدم ثبوت التهمة من جهة الموضوع لا من جهة القانون فقط، ففي هذه الصورة لا يصح الطعن في هذا القرار لدى محكمة النقض، بل يكون الطعن فيه لدى غرفة المشورة عملاً بالمادة ١٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات.

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢١٨ بتاريخ ١٩٣٣/١١/٢٧

قدمت النيابة المتهمين إلى قاضي الإحالة بتهمة شروعهما في قتل، فقاضي الإحالة أصدر قراراً بالواقعة جنحة منطبقة على المادة ٢٠٥ عقوبات وإعادة الأوراق للنيابة لإجراء شؤونها فيها. فقدمت النيابة الدعوى للمحكمة الجزئية، ولكنها طلبت أمامها الحكم بعدم الاختصاص. فقضت هذه المحكمة غيابياً بعدم اختصاصها باعتبار الواقعة جناية شروع في قتل وإحالة الأوراق للنيابة العمومية لإجراء شؤونها فيها فعارض المتهمان في هذا الحكم، والمحكمة أبدته. فاستأنف أحدهما الحكم، وقضت محكمة المرحل الاستئنافية بإلغائه واعتبار الحادثة جنحة منطبقة على المادة ٢/٢٠٥ عقوبات وإعادة الأوراق كحكم الدرجة الأولى للفصل فيها على هذا الأساس، وصار الحكم الابتدائي الصادر بعدم الاختصاص إنتهاياً بالنسبة للمتهم الآخر. ولكن النيابة قدمت التهمين للقاضي الإحالة، فرأى أنه إزاء ضرورة الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص نهائياً بالنسبة للمتهم الذي لم يستأنفه لا يسعه إلا إحالة القضية بالنسبة له على محكمة الجنايات بطريق الخبرة، ومعه المتهم الآخر الذي حكم إنتهاياً باعتبار الواقعة جنحة بالنسبة له. ومحكمة الجنايات حكمت باعتبار ما دفع من المتهمين جنحة ضرب مع سبق الإصرار منطبقة على المادة ٢/٢٠٦ عقوبات. فطعن اشكوك عليهما بطريق النقض. ومحكمة النقض لاحظت أن قرار قاضي الإحالة الثاني غير قانوني فيما يتعلق بالمتهم الذي صدر حكم المحكمة الاستئنافية نهائياً باعتبار الحادثة جنحة بالنسبة له وإعادة القضية إلى المحكمة الجزئية للفصل فيها، إذ مثل هذا المتهم ما كان يصح تقديمه لقاضي الإحالة ما دامت المحكمة الاستئنافية حكمت نهائياً حكماً لا مطلق فيه بتكليف محكمة المرحل بنظر دعواه لأنها جنحة. أما بالنسبة للمتهم الأول فالقرار لا شك صحيح، لأن هذا المتهم قد صار الحكم الصادر بعدم الاختصاص بالنسبة له نهائياً، فالسبيل الوحيد هي تقديمه لقاضي الإحالة لتحويله حتماً على محكمة الجنايات بطريق الخبرة. وقضت بأنه مهما يكن من خطأ الإجراءات الأولى في هذه الدعوى فإن محكمة الجنايات، ما دامت قد اعتبرت الحادثة بالنسبة للطاعنين معاً جنحة بالمادة ٢٠٦ عقوبات لا جناية كما تطلب النيابة، ولا جنحة بالمادة ٢/٢٠٥ كما تقول المحكمة الاستئنافية، فإنه لا يكون ثمة أساس قانوني لطعن المتهم الأول في حكمها ولا مصلحة للمتهم الثاني في طعنه.

### الظعن رقم ٥٦٣ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢٧١ بتاريخ ١٩/٢/١٩٣٤

إن المادة ١٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات لا تجيز للنائب العمومي الظعن بطريق النقض والإبرام في الأوامر الصادرة من قاضي الإحالة إلا في حالتين : " أولاًهما " حالة ما إذا كان الأمر صادراً بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى، " وثانيتهما " حالة ما إذا كان الأمر الصادر بإعادة القضية إلى النيابة العامة لأن الأفعال المسندة إلى المتهم لا تخرج عن كونها جنحة أو مخالفة. وبشرط أن يكون الظعن في الحالتين مبنياً على حصول خطأ في تطبيق القانون أو في تأويله. وإذا فلا يجوز الظعن بطريق النقض في قرار قاضي الإحالة القاضي بإيقاف الدعوى الجنائية والدعوى المدنية المرتبطة بها حتى يفصل في دعوى النسب المرفوعة أمام المحكمة الشرعية.

### الظعن رقم ١١٧٩ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣٥٠ بتاريخ ١١/٦/١٩٣٤

إن قرار قاضي الإحالة بإحالة نظر الجناية إلى القاضي الجزئي متى رأى أن الفعل المعاقب عليه قد إقرن بأحد الأعداء المنصوص عليها في المادتين ٦٥، ٢١٥ من قانون العقوبات أو بطرؤف مخففة من شأنها تبرير تطبيق عقوبة الجنبعة طبقاً للمادة الأولى من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ - هذا القرار له قوة الشيء المحكوم فيه، لأنه يكسب المتهم حقاً بإحالاته إلى محكمة الجنبع لتطبيق عقوبة الجنبعة عليه. وقد رسم القانون طريقة الظعن فيه، فأجاز للنائب العمومي وحده الظعن فيه بطريق المعارضة أمام المحكمة الابتدائية منقذة بهينة غرفة مشورة، بقرار يعمل في فلم كتاب المحكمة في ظرف عشرة أيام كاملة من تاريخ القرار. فإذا لم يظعن فيه النائب العمومي في المدة المذكورة يصبح نهائياً، ولا يجوز للقاضي الإحالة الرجوع فيه لأنه إستنفد سلطته بشأنه. كما لا يجوز للمحكمة التي أحيلت إليها الدعوى بموجب هذا القرار أن تقضى بعدم اختصاصها.

### الظعن رقم ١٣٤٨ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٩٠ بتاريخ ٣/٦/١٩٣٥

إن نظر الدعوى الجنائية لدى قاضي الإحالة هو مرحلة ذات شأن في المحاكمة الجنائية والإعلال به يعتبر إخلالاً بإجراء جوهري في الدعوى ماس بالنظام العام. لكل جنابة يجب أن ينظرها قاضي الإحالة قبل تقديمها لمحكمة الجنايات، حتى ولو كانت هذه الجنابة مرتبطة بجنابة أخرى سبق أن قدمها قاضي الإحالة إلى المحكمة فلا يجوز للنسابة العمومية أن ترفع الدعوى أمام محكمة الجنايات رأساً بجنابة جديدة على شخص مقدم لتلك المحكمة بجنابة أخرى، إعتماً على أن تلك الجنابة الجديدة مرتبطة بالجنابة الأخرى المنظورة أمام المحكمة فعلاً، لأن هذا الإرتباط لا يمكن بحال أن يتخذ شفعاً في مخالفة القانون بتخطي مرحلة قاضي

الإحالة. فإذا قبلت المحكمة سماع الدعوى برغم هذا الشذوذ في الإجراءات كان حكمها باطلاً فيما يتعلق بالتهمة الجديدة.

الطنن رقم ١٩٩ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤١ بتاريخ ١٩٣٧/٢/٨

إن قاضي الإحالة لا يملك، بعد الحكم نهائياً من محكمة الجناح بعدم اختصاصها بنظر الدعوى على اعتبار أن الواقعة جنائية، أن يأمر بإعادة القضية إليها للحكم فيها على أساس أنها جنحة. وذلك لأنها قد تخلت عن ولاية الحكم فيها بحكم حاز قوة الشيء المحكوم فيه. ولكن القانون قد أجاز له - إذا رأى أن الواقعة جنحة - أن يبت رأيه هذا في الأمر الذي يصدره بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات المختصة على صورة توجيه اللجنة مع الجنابة إلى المتهم بطريق الخبرة.

الطنن رقم ٥٨ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٣١ بتاريخ ١٩٣٧/١٢/٢٠

طنن النيابة في أمر قاضي الإحالة بإحالة جريمة شروع في قتل إلى محكمة الجناح مباشرة للفصل فيها على أساس عقوبة الجناح يكون دائماً أمام غرفة المشورة طبقاً للمادة الثانية من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ سواء أكان هذا الطعن خطأ في تطبيق القانون أم خطأ في تقدير الوقائع. فإذا كان هذا الأمر مبنياً على استبعاد نية القتل لدى المتهم بأسباب موضوعية متعلقة بتقدير الأدلة مما يفيد أن قاضي الإحالة قد اعتبر الواقعة جنحة، لا جنابة مقترنة بعذر قانوني أو ظرف مخفف، فللنيابة أيضاً أن تطعن في هذا القرار أمام غرفة المشورة طبقاً للمادة ١٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات.

الطنن رقم ٢٨٧ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٤٦ بتاريخ ١٩٣٨/١/٢٤

متى كان خطأ قاضي الإحالة واقعاً في التطبيق القانوني على الواقعة التي أثبتتها في قراره، لا في تقديره لأدلة الدعوى، فالطعن في القرار يكون بطريق النقض.

الطنن رقم ٢٩٤ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٦١ بتاريخ ١٩٣٨/٣/١٤

متى حكمت محكمة الجناح بعدم اختصاصها بنظر القضية المروضة لديها لأن الواقعة جنائية، وأصبح حكمها نهائياً، فعلى النيابة أن تقدم هذه القضية إلى قاضي الإحالة. فإن رأى هو أيضاً أن الواقعة جنائية أصدر أمراً بإحالتها على محكمة الجنايات. وإن رأى أنها جنابة مقترنة بأحد الأعذار المنصوص عليها في المادتين ٦٠ و ٢١٥ من قانون العقوبات أو بظروف مخففة من شأنها تبرير عقوبة الجناح أصدر أمراً بإحالة القضية إلى القاضي الجزئي المختص للحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة، وذلك في غير الأحوال المستثناة بقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥. أما إذا اختلف قاضي الإحالة مع محكمة الجناح فلم ير في الأفعال المسندة إلى المتهم إلا شبهة الجنحة أو المخالفة فيجب عليه قانوناً أن يحيل القضية إلى محكمة الجنايات ذات

الإختصاص الأوسع لفصل فيها بطريق الحيرة بين الجنابة التي رأتها محكمة الجنج وبين الجنحة أو المخالفة التي رآها هو. ولكن لا يجوز له قانوناً في هذه الصورة أن يحيل القضية إلى محكمة الجنج لفصل فيها بطريق الحيرة بين الجنابة والجنحة، فإذا هو فعل وقدم المتهم إلى المحكمة الجزئية فقتضت بمسدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها منها فإنها لا تكون قد أخطأت. وإنما كان يجب على النيابة أن تمنع في قرار قاضي الإحالة بطريق النقص حتى كان يمكن نقض قراره هذا ووضع الأمور في نصابها، ما وهى لم تفعل فقد سدت الطريق أمامها للسير في الدعوى.

#### الطعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٩٨ بتاريخ ١٩٣٨/٤/٤

مضى حكمت محكمة الجنج بمسدم الإختصاص لأن الواقعة جنابة بسبب سوابق المتهم وصار هذا الحكم نهائياً ولقد تمت القضية لقاضي الإحالة فيجب عليه بمقتضى المادة ١٤٨ من قانون تحقيق الجنابات - إذا ما رأى أن السوابق لا تجعل الواقعة جنابة - أن يوجه إلى المتهم في أمر الإحالة تهمة الجنحة بطريق الحيرة مع الجنابة وأن يحيل القضية إلى محكمة الجنابات لفصل فيها على هذا الأساس.

#### الطعن رقم ٦٣١ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٨٠ بتاريخ ١٩٣٩/٣/٦

إن سلطة قاضي الإحالة في تقديم الجنابات إلى محكمة الجنج طبقاً لقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ مفيدة بأن يكون أقصى العقوبة المقررة في القانون للجنابة الأشغال الشاقة المؤقتة. فإذا كانت العقوبة هي "الأشغال الشاقة المؤقتة أو المؤقتة" إمتنع على قاضي الإحالة أن يقدمها إلى محكمة الجنج ووجب عليه إحالتها إلى محكمة الجنابات، لأن الخيار بين العقوبتين المقررتين في القانون للجنابة الواحدة من عمل المحكمة المنوط بها توقيع العقوبة، وهذا يستلزم بقاء الإختصاص بنظر مثل هذه الجنابة محكمة الجنابات.

#### الطعن رقم ٤٥٣ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٢٩ بتاريخ ١٩٤٠/٣/١٨

إذا وجد لدى قاضي الإحالة شك في نسبة أية عاهة من العاهتين المتخلفتين برأس الجنسى عليه إلى الضربة التي رأى أن المتهم أحدثها وأنه نشأت عنها واحدة من الإنتين فهذا يخوله أن يأمر بإحالة المتهم إلى محكمة الجنابات ليحاكم بطريق الحيرة عن عاهة واحدة من العاهتين. وعندئذ لا يكون ثمة محل للقول بأنه لم يبين التهمة بياناً يسمح للمتهم بالمداخلة عنها كما يجب، فإن على التهم في هذه الحالة ألا يقتصر دفاعه على واحدة من العاهتين، فإذا فعل فلا يلومن إلا نفسه. هذا وإذا كانت المحكمة قد برأت أحد التهمين، وأدانت الآخر في العاهتين، ولم تكن قد لفتت الدفاع فإنها تكون أخطأت إذ الدعوى لم تكن مرفوعة أمامها بأن المتهم إرتكب العاهتين الإنتين، بل بأنه إرتكب عاهة واحدة هي التي ترك قاضي الإحالة للمحكمة أمر تحديدها وتعيينها. ولكن هذا الخطأ لا يستوجب نقض الحكم ما دام التهم لم يوقع عليه سوى عقوبة واحدة

بمقتضى النص القانوني الذى يعاقب على جريمة إحداث العاهة. وذلك حتى لو كانت المحكمة قد حاسبتها عن العاهة الثانية لتتخذ منها سبباً لتشديد العقوبة عليه، إذ أن هذا من حقها على كل حال سواء أكانت الواقعة مقدمة لها وفقاً للأوضاع القانونية وثابتة على المتهم أم كانت من العناصر الواقعية التى تحكمها الموضوع أن تستظهرها من نفسها وتقديرها بما تراه بحيث أنها إذا كانت قد صرحت فى الحكم بإدانة هذا المتهم فى واحدة من العاهتين فقط مع تشديد العقاب عليه فى ذات الوقت على اعتبار أنه هو فى رأيها - خلافاً لما قاله قاضى الإحالة - الذى أحدث كل الإصابات بالجنى عليه فإنها تكون قد عملت على مقتضى القانون. ولا يصح فى هذه الحالة أن يوجه إلى حكمها أى معطن.

#### الطعن رقم ٦٩٣ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٣٦ بتاريخ ١٨/٣/١٩٤٠

لا يجوز لقاضى الإحالة إذا رأى محاكمة المتهم بطريق الخبرة بين الجناية والجنحة أن يحمله إلى محكمة الجنب لأن محكمة الجنب لا اختصاص لها بتوقيع عقوبة الجناية. وإنما يجب عليه فى هذه الحالة أن تكون الإحالة إلى محكمة الجنابات لأنها هى التى تملك توقيع عقوبة الجنحة أو الجناية. وهذا هو ما تقتضى به المادتان ١٤٨ من قانون تحقيق الجنابات و٣٣ من قانون تشكيل محاكم الجنابات.

#### الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٣٦ بتاريخ ١٨/٣/١٩٤٠

إن المادة ١٢ من قانون تشكيل محاكم الجنابات بتحويلها النائب العمومى حق الطعن بطريق المعارضة أمام المحكمة الابتدائية منقطة بهيئة أودة مشورة فى كل أمر صادر من قاضى الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة إنما حوله ذلك فى كل الأحوال التى يرى أن قاضى الإحالة قد أخطأ تقدير وقائع الدعوى وأدلة الثبوت فيها فى الأمر الذى أصدره بأن لا وجه لإقامة الدعوى أو بإعادة القضية إلى النيابة لإجراء اللازم عنها قانوناً لأن الواقعة ليست إلا جنحة أو مخالفة. ولم يقصد منها قصر هذا الحق على حالة الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى فقط. خصوصاً وأن إستبعاد القاضى لطرف من ظروف الجناية على أساس عدم كفاية الدليل على توافره مع إستبقاء الفعل الأصلى يتضمن فى الحقيقة والواقع أنه رأى فيما يختص بهذا الطرف أن لا وجه لإقامة الدعوى.

#### الطعن رقم ١١٦٠ لسنة ٤٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٤٨ بتاريخ ٢٩/١١/١٩٢٨

لنائب العمومى وحده بصفته نائباً عاماً حق تقرير الطعن بالنقض فى قرار قاضى الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى. فالقرار الذى يصدر من رئيس النيابة بالطعن فى مثل هذا القرار من غير أن يكون لديه توكيل خاص من النائب العام يعتبر باطلاً شكلاً. ولا محل للتمسك بمبدأ عدم تجزئة النيابة العامة والقول بأن عمل المرعوس يعتبر صادراً من الرئيس. لأن القانون ثمة ٤ سنة ١٩٠٥ قصد أن يحتفظ للنائب العام وحده بهذا



الحق بنص صريح. إذ في ذلك ضمان للدفاع بحول دون التسرع في رفع الطعون بخلاف أحوال الطعن الإعتيادية الواردة في المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات وما يليها فإن الحق فيها محول للنيابة العامة.

الطعن رقم ١٦٦٠ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣٢٦ بتاريخ ١٣/١١/١٩٢٩  
معارضة المدعى بالحق المدني في أمر قاضي الإحالة الصادر بأن لا وجه للإقامة الدعوى تحرك الدعوى العمومية لدى غرفة المشورة كما تحركها معارضة النائب العمومي فيه سواء بسواء.

الطعن رقم ١٦٩١ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣٤٥ بتاريخ ١٣/١١/١٩٢٩  
إذا وكل النائب العمومي رئيس إحدى النيابة في التقرير بالطعن بطريق النقض في قرار صادر من قاضي الإحالة ولم يقرر بذلك بصفته وكيلًا عن النائب العمومي بل قرر بصفته رئيس نيابة قطعته غير مقبول شكلاً. ولا يبدى أن يكون خطاب النائب العمومي بتوكيل الرئيس مرافقاً للأوراق هو وتقرير الأسباب.

الطعن رقم ٢٤٣٦ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣٨٠ بتاريخ ٢١/١١/١٩٢٩  
لا يجوز الطعن من المدعى بالحق المدني في قرار قاضي الإحالة الصادر بتقديم دعوى جنائية للمحكمة الجزئية عملاً بقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ الذي أجاز إحالة بعض الجنايات على محاكم الجنج متى كانت مقترنة بأعذار قانونية أو بطرور مخفية.

الطعن رقم ٣١٤ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢٨ بتاريخ ١/٥/١٩٣٠  
إن الشارع قصد بقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ أن يجعل قرار قاضي الإحالة الصادر بتولر بعض الأعدار الشرعية أو الطرور المخفية التي تبيح الحكم في جنابة بعقوبة الجنجة حائزاً لقوة الشئ المحكوم فيه بعد صيرورته إنتهائياً على خلاف ما عرف من أن القرارات الصادرة عادة من سلطة التحقيق ليست لها هذه القوة. فإذا قرر قاضي الإحالة أن المتهم كان في حالة دفاع شرعي وأنه تخطى حدود هذا الدفاع وبناء على ذلك أحال القضية إلى محكمة الجنج للفصل فيها وأصبح هذا القرار نهائياً كان على محكمة الجنج أن تراعى النتيجة القانونية التي قررها قاضي الإحالة إحواماً لما لهذا القرار من القوة.

الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٤٦٧ بتاريخ ١٣/٢/١٩٣٠  
لقرار قاضي الإحالة القاضي بإحالة الدعوى لمحكمة الجنج عملاً بقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ لا يتعارض مع سبق الحكم بعدم الإختصاص من هذه المحكمة.

**الظعن رقم ١٥١٤ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٥٧ بتاريخ ١٩/٦/١٩٣٠**

إذا قدمت النيابة إلى قاضي الإحالة قضية وصفتها بأنها شروع في سرقة بإكراه لاستبعاد القاضي طرف الإكراه واعتبر التهمة شروعاً في سرقة بسيطة وجب عليه أن يراعى ما للمتهمين من سوابق فيحيلهم على محكمة الجنايات تطبيقاً للمادة الأولى من دكريعو الإجرام إذا كانت سوابقهم تقتضي تطبيق هذه المادة، ولا يؤخره عن ذلك عدم طلب النيابة منه تطبيقها بصفة احتياطية لأن حقه في تعديل التهمة وتشديدها غير مفيد إلا بعدم جواز إسناده ما لم يشمل التحقيق من الوقائع للمتهم.

**الظعن رقم ١٧٧٩ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٩٦ بتاريخ ١٣/١١/١٩٣٠**

إن المادة ١٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات إذ عولت للنائب العمومي الظعن بطريق النقض في الأمر الصادر من قاضي الإحالة إنما أرادت أن يصدر الظعن عن النائب العمومي نفسه حتى يكون في ذلك ضماناً للمتهم الذي قرر قاضي الإحالة أن لا وجه لإقامة الدعوى العمومية عليه أو أن الفعل المسند إليه لا يعدو أن يكون جنحة أو مخالفة. فإذا وكل النائب العمومي أحد أعوانه بتقرير الظعن بقلم الكتاب وهو عمل مادي يسعى فيه أن يشاره النائب العمومي بنفسه أو أن يكل أمره إلى غيره بتوكيل منه فعليه أن يتولى هو وضع أسباب ذلك الظعن. فإن كلف أحد أعوانه بوضعها فيجب عليه أن يوقع هو على ورقتها بما يفيد إقراره إياها لأن الأسباب هي في الواقع كل شيء ووجهها من أخص اختصاصات النائب العمومي. أما تقديم ورقة الأسباب بقلم الكتاب فلا مانع من أن يحصل فيه التوكيل كما هو الشأن في التقرير بالظعن.

**الظعن رقم ١٨٢٥ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ١٣١ بتاريخ ٢٧/١١/١٩٣٠**

إذا كان الظعن في القرار الصادر من قاضي الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى حاصلاً من رئيس النيابة بتوكيل من النائب العام ولكن كان التقرير المتضمن لأسباب الظعن موقفاً عليه من رئيس النيابة فقط وليس عليه أي توقيع يفيد إطلاع النائب العمومي عليه وإقراره إياه فإن هذا الظعن يكون غير مقبول شكلاً.

**الظعن رقم ١٩٩١ لسنة ٣٨ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ٤٠١ بتاريخ ٣١/٣/١٩٦٩**

محكمة النقض نقض الأمر المظنون فيه الصادر من مستشار الإحالة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى وتصحيحه على مقتضى القانون لصلحة التهمين عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الظعن أمام محكمة النقض. ولما كان الأمر متعلقاً بإعلان أصلى شاب إتصال قضاء الإحالة بالدعوى الجنائية فإنه يتعين القضاء بعدم قبولها لرفعها بطريق القانوني

وذلك بما تضمنته من تهم لا وجه لإلزام قضاء الإحالة الإجترأ بأبيها ما دامت قد سمعت إليه جملة - باعتبارها مرتبطة ببعضها البعض - بإجراءات ماطلة مطلاتاً أصلياً

الطعن رقم ٧٨٦ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ١٠٧٤ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٦٩

إن التحقيق والإحالة في مفهوم حكم المادة ٢٤٧ إجراءات كسب لإمتاع القاضي عن الحكم هو ما يجبره القاضي أو يصدره في نطاق تطبيق قانون الإجراءات الجنائية سواء بصفته سلطة تحقيق أو حكم.

\* الموضوع الفرعي : قاضي الأمور المستعجلة :

الطعن رقم ٦٦٣ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ١٥٢٥ بتاريخ ١٢/٢٦/١٩٥٥

للقاضي المستعجل أن يتناول مؤقتاً في نطاق الدعوى المستعجلة تقدير مبلغ الجد في المنازعة لا للفصل في الموضوع ذاته بل لفصل فيما يبدو له أنه وجه الصواب في الإجراء المطلوب.

\* الموضوع الفرعي : قاضي التحقيق :

الطعن رقم ١٢٧٣ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٥٩٠ بتاريخ ٣/٣/١٩٥٣

إن المشرع ترك لقاضي التحقيق بمقتضى المادة ١١٠ من قانون الإجراءات الجنائية سلطة التقدير فيمن يرى لزوماً لسماع أقواله من الشهود الذين يطلب الخصوم سماعهم ومن لا يرى في سماعهم فائدة، كما حول في المواد ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦ لفرقة الإتهام تقدير ما إذا كان هناك محل لإجراء تحقيق تكميلي عند إحالة الدعوى إليها من قاضي التحقيق طبقاً للمادة ١٥٨ أو عند النظر في مد الحبس الاحتياطي أو في الاستئنافات التي يرفعها الخصوم أو في الأوامر الصادرة لها بالإحالة من قاضي التحقيق. وإذن فالتمس على أمر غرفة الإتهام الصادر بتأييد أمر قاضي التحقيق بأن لا وجه لإقامة الدعوى، بأنه مخالف للقانون إذ لم يجب الطاعن إلى سماع الشهود في طلب مقدم منه لقاضي التحقيق وفي إستئنافه أمام غرفة الإتهام، لا يكون مقبولاً.

الطعن رقم ٧٩٣ لسنة ٢٦ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ١١٦٧ بتاريخ ١١/٢٠/١٩٥٦

- متى كانت النيابة لم تستعمل حقها في التقرير بحفظ الدعوى وفقاً لقانون تحقيق الجنائيات وأحوال الأوراق إلى قاضي التحقيق بعد سريان قانون الإجراءات الجنائية الجديد، فإن له بهذه الإحالة أن يباشر جميع سلطاته المخولة له بالقانون الجديد.

- لا حرج على القاضي من أن يتصرف في التحقيق طبقاً لما يعمليه عليه ضميره ويصدر القرار الذي يراه ولو كان مخالفاً لطلبات النيابة.

## • الموضوع الفرعي : لجنة الشئون الوقتية :

الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٩٢٢ بتاريخ ١٩٥٥/٤/٢٦

إن تقدير صفة الإستعجال للمائل التى تنظرها لجنة الشئون الوقتية [ المنو عنها فى المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن إستغلال القضاء ] هو مما يدخل فى سلطتها.

## • الموضوع الفرعي : مدير علم النيابة الإدارية :

الطعن رقم ٣٢٧ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٦٠٠ بتاريخ ١٩٦١/٥/٢٢

- لا يشترط بحسب نص المادة الخامسة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٩ أن يصدر تفويض خاص للوكيل العام النيابة الإدارية فى كل حال على حدة وفى كل قضية على وجه التخصيص، بل يكفى أن يكون التفويض خاصاً فى نوع العمل بحسب تقسيمه بين الوكلاء العامين حسبما يراعى للمدير العام صاحب الحق فى هذا التقسيم. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد دلت على صدور الإذن باتخاذ الإجراءات الموصلة لضبط الجريمة فى حالة تلبس من الوكيل العام المختص بشئون الرقابة، وكان الطاعن لم يطلب إلى محكمة الموضوع على وجه الجزم تحقيق صدور التفويض إلى الوكيل العام، فلا يقبل منه إثارة الجدل حول هذه الصفة لأول مرة أمام محكمة النقض.

- لا يشترط بحسب نص المادة الخامسة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٩ أن يصدر تفويض خاص للوكيل العام النيابة الإدارية فى كل حال على حدة وفى كل قضية على وجه التخصيص، بل يكفى أن يكون التفويض خاصاً فى نوع العمل بحسب تقسيمه بين الوكلاء العامين حسبما يراعى للمدير العام صاحب الحق فى هذا التقسيم. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد دلت على صدور الإذن باتخاذ الإجراءات الموصلة لضبط الجريمة فى حالة تلبس من الوكيل العام المختص بشئون الرقابة، وكان الطاعن لم يطلب إلى محكمة الموضوع على وجه الجزم تحقيق صدور التفويض إلى الوكيل العام، فلا يقبل منه إثارة الجدل حول هذه الصفة لأول مرة أمام محكمة النقض.

## • الموضوع الفرعي : نذب القضاة :

الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٣٨٠ بتاريخ ١٩٦٠/٤/٢٦

نذب رئيس محكمة الإستئناف أحد مستشارى المحكمة لنظر الطلب الذى تقدم به المتهم ببطان الحكم بدلاً من المستشار الأسمى - الذى وجد لديه مانع - إجراء مطابق لما نصت عليه المادة ٧١ فى فقرتها الثانية من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ - فى شأن السلطة القضائية - والواردة فى الفصل الثانى منه المعنون

"فى نقل القضاء ونديهم" - سواء فى محاكم الإستئناف، أو فى المحاكم الابتدائية - ولا يلزم الإشارة إلى هذا الندب فى الحكم.

الطعن رقم ٩٨٦ لسنة ٤٧ مكتب قضاى ٢٩ صفحة رقم ١٩٣ بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٧

لما كان البين من مطالعة المقررات أن الإذن الصادر بوضع جهاز التليفون الخاص بالطاعة تحت المراقبة قد صدر من أحد القضاة بدرجة رئيس محكمة بناء على نديه من رئيس المحكمة الابتدائية إعمالاً لنص المادة ٢/٦١ من القانون رقم ٤٦ سنة ٧٣ فى شأن السلطة القضائية التى تميز لرئيس المحكمة ندب أحد قضاتها عند غياب زميل له أو قيام مانع لديه فإنه يكون صحيحاً فى القانون.

الطعن رقم ٦٩٧ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٤٧١ بتاريخ ١٩٤١/٥/١٩

إن صدور مرسوم بنقل القاضي من محكمة إلى أخرى أو بوقته فى السلك القضائى إلى أعلى من وظيفته بمحكمة أخرى لا يزيل عنه ولاية القضاء فى المحكمة المنقول منها إلا إذا أبلغ إليه المرسوم من وزير العدل بصفة رسمية.

الطعن رقم ٤ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٢٥٠ بتاريخ ١٩٤٦/١٢/١٠

ندب أحد قضاة المحكمة الابتدائية لتكملة هيئة محكمة الجنايات يصح لمن يقوم مقام رئيس المحكمة الابتدائية عند غيابيه.

الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٤٢٦ بتاريخ ١٩٤٧/١٢/١٦

لا محل للقول بأن تشكيل محكمة الجنايات من مستشارين وقاضٍ فيه إنتقاص للضمانات التى تحراها القانون فى محاكمة المتهمين ما دام القانون نفسه قد أجاز ندب قاضٍ بدلاً من مستشار، وإلا لصح القول بأن الشارع فرط فى حق المتهمين إذ أجاز أن يحاكموا أمام محكمة الجنايات مشكلة على هذا النحو، وهو ما لا يمكن التسليم به. وحالة السرعة التى أجاز القانون فيها ندب قاضٍ بدلاً من مستشار لا يقصد بها الحالة التى يتعذر فيها وصول المستشار المتدب إلى مقر محكمة الجنايات فحسب بل أيضاً كل حالة أخرى يتعذر فيها إنعقاد المحكمة فى الوقت المقرر لإنعقادها.

الطعن رقم ٢١٥٦ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٧٤٦ بتاريخ ١٩٤٩/١/١٠

إن القانون قد أجاز ندب أحد قضاة المحكمة الابتدائية لتكملة تشكيل هيئة محكمة الجنايات بشروط ذكرها، والأصل أن هذه الشروط تحترق قد روعيت فى هذا الإجراء، فما دام الطاعن لا يؤكد فى طعنه أنها خولفت فلا يحق له أن يثير شيئاً فى هذا الصدد.

الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٩٣ بتاريخ ١٩٢٨/١٢/٢٧

لا يطل الحكم الصادر من محكمة الجنايات إذا لم يبين التاريخ الذي حصل فيه نذب قاض من المحكمة الابتدائية جلس فيها بدل مستشار لمرض منعه عن شهود الجلسة أو لم يبين مدة إنتداب هذا القاضي. لأن هذا البيان لا يعنى المهتم البتة وإنما الذى يعنيه أولاً أن يكون القاضى صالحاً لنذب محاكمته وأن يكون نذب فعلاً. ومعنى ذكر نذبه بمحضر الجلسة كان ذلك حجة على الكافة.

الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٩٥ بتاريخ ١٩٢٨/١٢/٢٧

لا داعى لأن تذكر المحكمة الأسباب التى تستلزم نذب قاض لتكميل هيئة محكمة الجنايات.

\* الموضوع الفرعى : ولاية القاضى :

الطعن رقم ٣٦٥ لسنة ٢٠ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٧٠٢ بتاريخ ١٩٥٠/٥/٢٩

إن زوال ولاية القاضى بالإستقالة لا يتم إلا بقبولها وإعطائه بذلك.

## قمار

### \* الموضوع الفرعي : إثبات جريمة لعب القمار :

الطعن رقم ١١٧٥ لسنة ٢٢ مكتب قتي ٤ صفحة رقم ٦١٩ بتاريخ ١٧/٣/١٩٥٣  
ما دام الحكم قد أثبت أن المتهم قد أعد غرفتين من منزله للعب القمار وضع فيهما الموائد وصفت حواها الكراسي، وبشئ الناس هذا المنزل للعب دون تمييز بينهم بحيث إن من تردد تارة قد لا يوجد أخرى وأنه يعطى اللاعبين فيشا ويقاضى عن اللب نقوداً - فإن هذا الذي أثبتته الحكم يجعل من منزله محلاً عاماً يشاهد الجمهور بلا تفریق للعب القمار مما يبيح لرجال البوليس الدخول فيه بغیر إذن من النيابة. ولا جدوى لهذا الطاعن لما ينهه على الحكم من أنه اعتبر منزله نادياً ما دامت العقوبة التي أوقعها عليه تدخل في العقوبة المقررة للجريمة التي أثبتها عليه موصوفة بوصفها الصحيح.

### \* الموضوع الفرعي : إدارة محل للعب القمار :

الطعن رقم ١٥١٤ لسنة ٢٧ مكتب قتي ٩ صفحة رقم ٢٨٥ بتاريخ ١٧/٣/١٩٥٨  
مضى كان المتهم قد ارتكب جريمة سماحه للغير بلبب القمار في مقهاه في ظل القانون رقم ٣٨ سنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ١٨ سنة ١٩٥٥، وقبل الحكم عليه نهائياً صدر القانون رقم ٣٧١ سنة ١٩٥٦ الذي أبقى القانون السابق وقضى بخلق أجل مدة لا تتجاوز شهرين على واقعة الدعوى بدلاً من الغلق نهائياً، فإن القانون الأخير يكون هو الواجب التطبيق باعتباره القانون الأصلح للمتهم.

الطعن رقم ١٦٠١ لسنة ٢٧ مكتب قتي ٩ صفحة رقم ١٨٣ بتاريخ ١٨/٢/١٩٥٨  
إن المراد بالعب القمار في معنى المادة ١٩ من القانون رقم ٣٨ سنة ١٩٤١ هو الألعاب التي سمحت تلك المادة وأوردتها على سبيل التمثيل للنهي عن مزاوتها في المجال العامة وكذلك الألعاب المشابهة لها وهي التي يكون الربح فيها موكولاً للحظ أكثر منه للمهارة، وكما يتحقق الربح في صورة المقامرة على مبلغ من النقود قد يتحقق أيضاً في المقامرة على طعام أو شراب أو على أي شيء آخر يقوم بمال.

الطعن رقم ٢١١٦ لسنة ٣٥ مكتب قتي ١٧ صفحة رقم ٢٩٥ بتاريخ ١٤/٣/١٩٦٦  
يشترط لتطبيق المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٥ أن يكون المخل مفتوحاً لألعاب القمار معداً ليدخل فيه من يشاء من الناس بغیر قيد أو شرط.

الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٦٤٩ بتاريخ ١٩٧٣/٥/٢٧

التنافس الذى يعيب الحكم هو الذى من شأنه أن يجعل الدليل متهاذماً متساقطاً لا شئى باقياً فيه يمكن أن يعتبر قوماً نتيجة سليمة يصح معه الاعتماد عليها والأخذ بها. ولما كان القضاء بتروثة المحكوم عليه من جريمة إعداده عمله لألعاب القمار وتهيته لدخول الناس فيه المنصوص عليها فى المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات - لا يتأدى منه إنشاء مساءلة عن جريمة سماحه بلعب القمار فى عمله العام المعاقب عليها طبقاً للمادتين ١٩، ٣٨ من القانون ٣٧١ سنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المحال العامة لتفاير أركان الجريمة وتجزئ كل منهما بعناصرها القانونية، وكان الحكم قد أقام قضاءه على أسباب سائلة تؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها، فإن دعوى التناقص فى التسبب لا تكون مقبولة.

الطعن رقم ٩٢٠ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٢٣ بتاريخ ١٩٢٩/٢/٢٨

- المسكن الخاص يمكن اعتباره محلاً للعب القمار إذا كان صاحبه قد أعده جميعه أو غرفه أو مكاناً منه أو من ملحقاته لهذا اللعب وجعله مباحاً لدخول الناس فيه لهذا الغرض.  
- مجرد وجود أشخاص بمنزل خصوصى وأمامهم ورق لعب ونقد لا يدل على أن صاحب المنزل قد أعد منزله للعب القمار وأباح للجمهور دخوله لهذا الغرض بل لابد من قيام الدليل على ذلك حتى يمكن تطبيق المادة ٣٠٧ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ٦٥٦ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٩٣٠ بتاريخ ١٩٧٧/١١/٧

لا يقدح فى تحقق الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون ١٧ لسنة ١٩٥٥ إدعاء الطاعن أنه لم يكن قد أعد المكان خصيصاً لألعاب القمار وإنما كان قد أعد مسكناً خاصاً له ولعائلته، ذلك لأنه لا يشترط فى العقاب على تلك الجريمة أن يكون المحل قد أعد خصيصاً لألعاب القمار أو أن يكون الغرض الأصلي من فتحه هو إستغلاله فى هذه الألعاب بل يكفى أن يكون مفتوحاً للاعبين يدخلونه فى الأوقات المقررة بينهم يزاولون فيه ألعاب القمار حتى ولو كان مخصصاً لغرض آخر.

الطعن رقم ٣٩٢٢ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٦٧٨ بتاريخ ١٩٨٤/١٠/١٦

لما كان نص الفقرة الأولى من المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المحال العامة قد جرى على أنه : " لا يجوز فى المحال العامة لعب القمار أو مزاوله أية لعبة من الألعاب ذات الخطر على صالح الجمهور وهى التى يصدر بتحديدها قرار من وزير الداخلية ". وكان قرار وزير الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ قد نص فى مادته الأولى على اعتبار بعض الألعاب من ألعاب القمار والتى لا يجوز مباشرتها فى المحال العامة والأندية وإعتبر هذا القرار أيضاً من ألعاب القمار تلك التى تنزع من الألعاب التى



بمدها هذا النص أو التي تكون مشابهة لها وكان من المقرر أن المراد بالألعاب القمار معنى نص المادة ١٩ من القانون سالف الذكر إنما هي الألعاب التي تكون ذات خطر على مصانخ الجمهور وقد عدد القرار بعض أنواع ألعاب القمار في بيان على سبيل المثال وتلك التي تنفرع منها أو تكون مشابهة لها وذلك للنهي عن مزاولتها في المجال العامة والأندية وهي التي يكون الربح فيها موكولاً للحظ أكثر منه للمهارة وأنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة بمقتضى هذا القانون أن تبين المحكمة نوع اللعب الذي ثبت حصوله فإن كان من غير الألعاب المذكورة في النص كان عليها فوق ذلك أن تبين ما يفيد توافر الشرط سالف الذكر وإلا كان حكمها قاصراً. وإد كان الحكم المطعون فيه قد إكتفى بقوله أن التهمة ثابتة قبل المتهم مما أتبعه محرر المحضر بمحضره فلم يذكر نوع اللعبة ولم يبين كيفيتها وأوجه الشبه بينها وبين أى من الألعاب التي يشملها نص القرار الوزاري المذكور وأن للحظ فيها النصب الأوفر وبذلك جاء مجهلاً في هذا الخصوص مما يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها بالحكم والإدلاء برأى فيما يشهده الطاعن بأسباب طعنه وهو ما يعيبه بالقصور ويستوجب نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث وجه الطعن.

#### الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٢٣٦ بتاريخ ١٩/٤/١٩٤٣

إن القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن ائغال العمومية إذ عرف في المادة الأولى ائغال التي تسرى عليها أحكامه بأنها "١" الأماكن المعدة لبيع المأكولات والمشروبات بقصد تعاطيها في نفس ائغل "٢" الفنادق المعدة لإيواء الجمهور، وإذ نص في المادة ٤٤ على أنه " فيما يتعلق بتطبيق أحكام المواد ١٨ و ١٩ و ٢٨ تعد ائغال التي يشاها الجمهور ائغال عمومية " - إذ نص القانون على هذا بعد أن أورد ذلك التعريف لقد دل على أنه إذا كان المكان قد أعد للعب القمار بحيث يدخله الناس لهذا الغرض بلا تمييز بينهم وكان لا ينطبق عليه تعريف ائغال العمومية كما جاءت به المادة الأولى لعدم إعداده للأكل أو الشرب أو النوم، فإنه لا يعد من ائغال العمومية إلا فيما يختص بأحكام المواد ١٨ و ١٩ و ٢٨ المذكورة. ولما كانت العقوبة المقررة بالمواد ١٩ و ٣٥ فقرة أخيرة و ٣٨ للعب القمار في ائغال العمومية هي الحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة شهور والغرامة التي لا تتجاوز عشرة جنيهات أو إحدى هاتين العقوبتين وإغلاق المكان لمدة لا تزيد على شهرين، ثم لما كان المكان الذي يختص للعب القمار فقط لا يفرض على من يفتحه إخطار جهة الإدارة عنه وعن الغرض المخصص له، لأن لعب القمار ممنوع أصلاً في ائغال العمومية فلا يمكن أن يكون محل ترخيص صريح أو ضمنى حتى كانت تصح المطالبة بالإخطار عنه مقدماً، ولأن هذا الإخطار، بمقتضى المادة الرابعة، خاص بائغال الواردة ذكرها في المادة الأولى - لما كان ذلك كذلك فإن فتح ناد يشاه

الجمهور للعب القمار بدون ترخيص لا يمكن عده مخالفاً للعادة الرابعة من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ ولا يكون إذن محل لمعاقبة صاحبه عن جريمة فصحه بغير إخطار سابق، وكل ما يمكن أن يعاقب عليه هو تركه الناس يلعبون القمار في محل أعدده خصيصاً لذلك، الأمر المعاقب عليه بالمادة ١٩ من القانون المذكور.

الطعن رقم ١٧٧ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٤١٧ بتاريخ ١٩٤٤/٣/٦

- إن النوادي وإن كانت بحسب الأصل أماكن خاصة لا يعاقب على لعب القمار فيها، كما هو الحال بالنسبة للمساكن، إلا أنه يشترط أن يكون دخولها مقصوراً على أعضائها محظوراً على الجمهور، وألا يقبل فيها عضو إلا بشروط معينة مبنية في القانون المعمول لها. أما الأماكن التي تفتح أبوابها لكل من يريد اللعب من الجمهور، أو تكون القيود والشروط الموضوعة للقبول فيها صورية غير معمول بها فإنها تعد من الأماكن المفتوحة لألعاب القمار بالمعنى المقصود في المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات. وإذا استخلصت المحكمة في منطق سليم، مما تبينه من التحقيقات من وجود شخص غير مقيد اسمه في عداد أعضاء النادي يلعب القمار وسبق ترده عليه هذا الغرض دون أن يكون عضواً فيه، أن هذا الخلل قد فتح لألعاب القمار وأعد لدخول من شاء من الناس بلا قيد ولا شرط، فتقديرها هذا كما تختص به بلا معقب من محكمة النقض.

- إن القانون إذ نص في المادة المذكورة على عقاب كل من فتح محلاً لألعاب القمار ومن تولى أعمال الصيرفة فيه إنما أراد أن ينال بالعقاب كل من يشرك في إدارة الخلل ويعمل على تسهيل اللعب للراغبين فيه بتقديم ما يلزم له، سواء في ذلك صياغة الخلل ومديره ولو لم يكن لهم دخل في فتحه وتأسيسه. وهذا لا يمنع من تطبيق قواعد الإشراك العامة على من معاونونهم من موظفين ومرعوسين وغيرهم.

الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ٨٦ بتاريخ ١٩٤٦/٢/٢٥

إنه لما كان القانون رقم ٣٨ الصادر في ٢١ يوليو سنة ١٩٤١ بشأن الخلل العمومية قد ذكر في المادة ١٩ على سبيل التمثيل بعض الألعاب التي نهى عنها في الخلل العمومية على اعتبار أنها من ألعاب القمار وكان يجب قانوناً في هذه الألعاب أن يكون الربح فيها موكولاً للحظ أكثر منه للمهارة، فإنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة بمقتضى هذا القانون أن تبين المحكمة فيه نوع اللعب الذي ثبت حصوله فإن كان من غير الألعاب المذكورة في النص كان عليها فوق ذلك أن تبين ما يفيد توافر الشرط السالف ذكره، وإلا كان حكمها قاصر البيان معيناً نقضه.

الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٧٤ صفحة رقم ٢٩٠ بتاريخ ١٠/٢/١٩٤٧

إن القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال العمومية قد ذكر في المادة ١٩ على سبيل التمثيل بعض الألعاب التي نهى عنها في المحال المذكورة باعتبارها من ألعاب القمار، وإذا كان الواجب قانوناً في هذه الألعاب أن يكون الربح فيها موكولاً للحظ أكثر منه إلى المهارة، فإنه يكون من اللازم للإدانة بموجب هذه المادة أن يبين الحكم اللب الذي ثبت حصوله، فإن كان من غير الألعاب المذكورة في النص لزم أن يبين أيضاً ما يفيد توافر الشرط السالف ذكره فيها. وإذاً فإذا إتصر الحكم على القول بأن اللعب إنما كان من النوع المحظور فإنه يكون قاصراً واجباً نقضه.

الطعن رقم ١٦٣٢ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧٤ صفحة رقم ٦٨٢ بتاريخ ١٢/٢/١٩٤٨

منى كانت المحكمة قد اعتبرت أن لعبة " البصرة " قمار على أساس أن مهارة اللاعبين في الربح إنما تعين في المحل الثاني بالنسبة إلى ما يصادفهم من الحظ، وذكرت الإعتبارات التي اعتمدت عليها في ذلك فهذا حسبها ليكون حكمها سليماً.

الطعن رقم ١٩٢١ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧٤ صفحة رقم ٧١٠ بتاريخ ١٢/٢٨/١٩٤٨

إن المادة ١٩ من قانون المحال العمومية قد نصت على أنه لا يجوز في المحال العمومية أن يترك أحد يلعب القمار على اختلاف أنواعه كلعب " البكارة " و لعبة " السكة الحديد " إلى آخره، وما شابه ذلك من أنواع اللعب. وإذا كانت لمى " الكومى طر " ليست مما سماه النص فإنه يجب للعقاب عليها باعتبارها من ألعاب القمار أن تكون مثل الألعاب المسماة من ناحية أن الربح فيها يكون موكولاً لحظ اللاعبين أكثر منه لمهارتهم كما هو مفهوم معنى كلمة القمار. فإذا كان الحكم الذى عاقب على هذه اللعبة قد خلا من بيان كيفيتها وأن للحظ فيها النصب الأوفر، فإنه يكون قاصر البيان معيناً نقضه.

الطعن رقم ٢٣٤٧ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧٤ صفحة رقم ٧٢٥ بتاريخ ١٢/٣/١٩٤٩

إذا كان الحكم الذى عاقب المتهم على سماحه بلعب القمار في مقهاه لم يقل إلا أن ضابط المباحث دخل المقهى فوجد بعض من فيه يلعبون لعبة " السيف " دون أن يبين أن هذه اللعبة من ألعاب القمار التى يرجع الكسب فيها إلى حظ اللاعبين أكثر مما يرجع إلى مهارتهم فهذا قصور يجب الحكم ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ٤٨٩١ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ١٣٦١ بتاريخ ١٢/٢٨/١٩٨٩

لما كانت عقوبة جريمة لعب القمار في محل عام - كمنص المادة ٣٤ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ هي الحبس والغرامة التى لا تتجاوز ألف جنيه ومصادرة الأدوات والنقود وغيرها من الأشياء التى إستعملت في ارتكاب الجريمة، وكان الحكم المطعون فيه قد ألغى عقوبة الحبس المقضى بها ابتدائياً فإنه يكون قد أخطأ

فى تطبيق القانون، لما كان ذلك، وكان العيب الذى شاب الحكم مقصوراً على الخطأ فى تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم فإنه يتعين حسبما أوجبت الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تصحح محكمة النقض الخطأ وتحكم بمقتضى القانون، وهو ما يتعين معه تصحيح الحكم المطعون فيه بوقوع عقوبة الحبس على المطعون ضده، وإذ كان المطعون ضده هو المستأنف وحده وكان من المقرر أنه لا يصح أن يعثار التهم بناء على الإستاناف المرفوع منه وحده، فإنه يتعين ألا تزيد مدة الحبس المقتضى بها عن المدة التى لفتت بها محكمة أول درجة مما لازمه القضاء بتأييد الحكم المستأنف.

الطعن رقم ٥٨٨٩ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٣١٠ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٥

من المقرر أنه لا يشترط للعقاب على الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات أن يكون الخلل قد أعد خصيصاً لألعاب القمار أو أن يكون الغرض الأسمى من فتحه هو إستغلاله فى هذه الألعاب بل يكفى أن يكون مفتوحاً للاعبين يدخلونه فى الأوقات المقررة بينهم يزاولون فيه ألعاب القمار حتى ولو كان مخصصاً لغرض آخر وكان الحكم قد إستخلص مما أثبت بمحضر الضبط ومن أقوال اللاعبين توافر العمومية فى المكان الذى تم فيه الضبط وعدم وجود صلة تربطهم بالطاعن إلا مزاولتهم ألعاب القمار فى هذا المكان، وهو ما يكفى لتوافر أركان الجريمة التى دان الطاعن بها حتى وإن إنتفى الإعتياد لأنها ليست من جرائم العادة، ومن ثم فإن ما يلوّه الطاعن بشأن إنتفاء العمومية والإعتياد لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى سلطة المحكمة فى إستخلاص الواقعة حسبما إطمأنت إليها من أقوال الشهود والأدلة الأخرى المطروحة عليها وهو ما تستقل به دون معقب.

#### • الموضوع الفرعى : أركان جريمة القمار :

الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٧٧٤ بتاريخ ١٩٥٦/٥/٢٢

لا تدخل لعبة الطمبولا فى أى من الألعاب والأعمال الرياضية بالمعنى الوارد فى القانون رقم ١٠ سنة ١٩٢٢ المعدل بالقانون رقم ١٣٥ سنة ١٩٤٧ بشأن المراهنة على سباق الخيل ورمى الحماص وغيرها من أنواع الألعاب والأعمال الرياضية وليست أيضاً من أنواع القمار المحظور مزاولتها فى الحال العامة بمقتضى المادة ١٩ من القانون رقم ٣٨ سنة ١٩٤١ قبل صدور قرار وزير الداخلية فى ١٠/٢/١٩٥٥ باعتبار بعض الألعاب من ألعاب القمار ومن بينها الطمبولا وأنها لم تكن تعدو وقتذاك عملاً من أعمال اليانصيب مما يندرج تحت أحكام القانون رقم ١٠ سنة ١٩٠٥ بشأن أعمال اليانصيب.

الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٦٢١ بتاريخ ١٤/١٠/١٩٦٣

لا يشترط فى المقاب على الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٥ أن يكون الخلل قد أعد خصيصاً لألعاب القمار أو أن يكون الغرض الأسمى من فتحه هو إستغلاله فى هذه الألعاب بل يكفى أن يكون مفتوحاً - للاعبين يدخلونه فى الأوقات المقررة بينهم يزاولون فيه ألعاب القمار حتى لو كان مخصصاً لغرض آخر. ولما كان الحكم المطعون فيه قد غلص فيما أورده فى منطق سائغ أن الطاعن فتح مسكنه لألعاب القمار وأعدّه ليدخل فيه من يشاء من الناس بغير قيد أو شرط، فإن ما ذكره الحكم يكفى فى صحيح القانون لتطبيق المادة سائفة الذكر.

الطعن رقم ٩٠٧ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٩٢٠ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٦٣

المراد بالألعاب القمار فى معنى نص المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ إنما هى الألعاب التى تكون ذات خطر على مصالح الجمهور، وقد عدد القانون بعض أنواع ألعاب القمار فى بيان على سبيل المثال وتلك التى تنفرع منها أو تكون مشابهة لها وذلك للنهى عن مزاولتها فى اأغال العامة والأندية - وهى التى يكون الربح فيها موكولاً للخطأ أكثر منه للمهارة - ولما كان الربح كما يتحقق فى صورة المقامرة على مبلغ من النقود قد يتحقق أيضاً فى المقامرة على طعام أو شراب فنه مستحق الأداء لصاحب المقهى أو على أى شئ آخر يقوم بهال، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين نوع اللعب الذى ثبت حصوله فى المقهى وبذلك جاء مجهاً فى هذا الخصوص لما يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إباتها بالحكم وهو مما يعيه بالبطلان ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ٩٦١ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١٠١٤ بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٦٣

منى كان الحكم قد أثبت أن اللعبة التى كان يزاولها بعض رواد المقهى هى لعبة " الكونكان " وهى من ألعاب القمار المحظور فى اأغال العامة طبقاً لنص المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ وقرار وزير الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧، وكان الربح كما يتحقق فى صورة المقامرة على مبلغ من النقود قد يتحقق أيضاً فى المقامرة على طعام أو شراب فنه مستحق الأداء لصاحب المقهى أو على شئ آخر يقوم بهال، وكانت المادة ٣٨ من القانون سالف الذكر تنص على أن يكون مسئول الخلل ومديره والمشراف على الأعمال فيه مسئولين معاً عن أية مخالفة لأحكامه، وهى مسئولية أقامها الشارع وفرض بها علم هؤلاء بما يقع من مخالفات حتى ولو لم يكن أبهم موجوداً بأخل وقت وقوعها فلا يقبل من أحد منهم أن يعتذر بعدم علمه. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة الطعون ضدتهما من جريمة السماح بلعب القمار

تأسساً على أن لعب الورق لقاء دفع الخاسر من اللاعبين ثمن الشراب لا يعتبر من قبيل المقامرة، وعلى أنه لا يمكن افتراض علم صاحب المقهى بالجرعة غير صحيح في القانون مما يعيه ويستوجب تقضه.

الطعن رقم ١٠٠٤ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٥ صفحة رقم ٤٢ بتاريخ ١٩٦٤/١/١٣

- نهت المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن احوال العامة عن لعب القمار في احوالات العامة بقوها " لا يجوز في احوال العامة لعب القمار أو مزاوله أية لعبة من الألعاب ذات اخطر على مصالح الجمهور وهي التي يصدر بتعيينها قرار من وزير الداخلية - وفي حالة مخالفة حكم هذه المادة تضبط الأدوات والنقود وغيرها من الأشياء التي استعملت في ارتكاب الجريمة ". وقد جاء هذا النص عاماً لم يخص المشرع به طائفة بالخطاب دون الأخرى، ومن ثم فإنه ينطبق على الكافة سواء أكانوا من القاطنين على أمر هذه احوال أم ممن يترادونها ويحاولون فيها لعب القمار، فالنص المتبادر فهمه من عبارة النص يدور مع علته التي إنضبط عليها وهي دفع مفسدة القمار التي قصد الشارع القضاء عليها بجمعها عملاً مؤثماً في ذاته وتناول مقارفوها بالمقاب - وهذا النظر لا يتعارض مع القول بمساءلة مستغل احوال العام ومديره والمشرع على إعمال فيه تلك المسؤولية التي أوجبها المشرع بنص المادة ٣٨ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ وألزامها على قصد جنائي مفروض قانوناً، خلافاً لمسئولية لاعب القمار التي تتطلب لتوافرها قيام المتهم بعمل إجرامي هو فعل اللب في ذاته.

- لعبة الكومي من ألعاب القمار المؤلفة طبقاً لقرار وزير الداخلية رقم ٣ لسنة ١٩٥٥ الصادر في ٦ من فبراير سنة ١٩٥٥ تنفيذاً للمادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦.

الطعن رقم ١٣٠٥ لسنة ٤٥ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٨٣٩ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢١

من المقرر طبقاً للمادة ١٩ من القانون رقم ٣٢١ لسنة ١٩٥٦ أنه لا يجوز في احوال العام لعب القمار أو مزاوله أية لعبة من الألعاب ذات اخطر على مصالح الجمهور، وكان مستغل احوال ومديره مسئولين عما يقع باحوال خلافاً لذلك عملاً بالمادة ٣٨ من القانون ذاته. وكان الربح الذي يستهدفه لاعب القمار قد يتحقق باستحقاق ثمن طعام أو شراب لصاحب احوال أو بمحصله على شيء آخر يقوم بمال. وكان تمام جريمة لعب القمار لا يتوقف على قبض ثمن الطلبات فعلاً، فإن الحكم الطعون فيه يكون قد صادف صحيح القانون ويكون ما ذهب إليه الطاعنون من أن فعلهم يعد شروعاً في جنحة غير معاقب عليه غير سديد.

الطعن رقم ١٨٠٧ لسنة ٤٥ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٢١٢ بتاريخ ١٩٧٦/٢/١٥

لما كان بين من محضر جلسة المحاكمة أمام المحكمة الإستئنافية أن المدافع عن الطاعن دفع بعدم توافر جريمة إعداد منزل لألعاب القمار تأسيساً على أن المنزل لم يكن مفتوحاً للجمهور بغير تمييز وأن جميع من ضبطوا

فيه هم من أقره وأصدقائه. لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه يشترط لتطبيق المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات - المعدلة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٥ - أن يكون اخل مفتوحاً لألعاب القمار معداً ليدخل فيه من يشاء بغير قيد أو شرط، فإن هذا الدفاع الذي تمسك به الطاعن هو دفاع جوهري يبنى عليه - إن صح - تغير وجه الرأي في الدعوى، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد إكتفى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن يعرض لهذا الدفاع إيراداً له ورداً عليه فإنه يكون معيماً بالقصور في التسيب بما يستوجب نقضه.

#### الطعن رقم ١٩٥٦ لسنة ٤٥ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ٣٤٤ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٢

لما كان البين في محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن الدفاع عن المتهمين قرر أن المتهمين تربطهم ببعض صلة القرابة كما تربط بعضهم الآخر صلة صداقة، وقدم حافظة مستندات تأييداً لدفاعه كما أن البين من مدونات الحكم المستأنف المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه قد ردد هذا الدفاع وأشار إلى أن المتهمين قدموا حافظة مستندات طويت على خطاب مرسل من المتهم الثاني " الطاعن " إلى المتهم الرابع يتضمن أشواقه لبعض المتهمين، وكذلك على صورة مرسله للمتهم الثاني أثناء إقامته بباريس إلى والدته ثم خلاص الحكم إلى إدانة الطاعن واتهم الأول ومعالقتهما طبقاً لأحكام المادة ٣٥٢ عقوبات استناداً إلى " ضبطهم وباقى المتهمين في السكن يلعبون القمار، وفي إعرافهم جميعاً في محضر الشرطة وأنه لا تربطهم ببعض صلة صداقة أو سابق معرفة باستثناء المتهم الأخير "، لما كان ذلك. وكان من المقرر أنه يشترط لتطبيق المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٧ سنة ١٩٥٥ أن يكون اخل مفتوحاً لألعاب القمار معداً ليدخل فيه من يشاء من الناس بغير قيد أو شرط - وكان الحكم المطعون فيه قد إلتفت عن تمحيص المستندات والخطابات المقدمة ولم يتحدث عنها، مع ما قد يكون لها من دلالة على صحة دفاع الطاعن، ولو أنه غنى بحثها وتمحيص الدفاع المؤسس عليها لجاز أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور بما يطله ويوجب نقضه والإحالة بالنسبة إلى الطاعن والمحكوم عليه الآخر لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة، وذلك بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن.

#### الطعن رقم ٥٦٠٥ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٣ صفحة رقم ٣٧٦ بتاريخ ١٩٨٢/٣/١٧

لما كان من المقرر طبقاً لنص المادة ١٩ من القانون رقم ٣٢١ لسنة ١٩٥٦ أنه لا يجوز في احوال العامة لعب القمار أو مزاولة أية لعبة من الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور، وكان مستغل اخل ومديره مسئولين عما يقع باخل خلا لذلك عملاً بالمادة ٣٨ من القانون ذاته وكان الربح الذي يستهدفه لاعب القمار قد يتحقق باستحقاق ثمن طعام أو شراب لصاحب اخل أو يحصله على شيء آخر يقوم به، وكان تمام جريمة لعب القمار لا يتوقف على قبض ثمن الطلبات فضلاً فإن ما أثاره الطاعن من أن الواقعة تعد

شروعاً غير مؤتم لأن اللاعبين لم يكونوا قد سددوا ثمن الطلبات حين تم ضبطهم يكون دفاعاً قانونياً ظاهر  
البطلان مما لا تلزم المحكمة بالرد عليه.

#### الطعن رقم ٦٦٤٩ لسنة ٥٦ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ٦٥٩ بتاريخ ١٩٨٧/٥/٥

من المقرر أن المراد بالألعاب القمار في مفهوم هذا النص إنما هي الألعاب التي تكون ذات خطر على مصالح  
الجمهور، وقد عدد القانون بعض أنواع ألعاب القمار في بيان على سبيل المثال وتلك التي تنزع منها أو  
تكون مشابهة لها وذلك للنهي عن مزاومتها في المجال العامة والأندية، وهي التي يكون الربح فيها موكولاً  
للحظ أكثر منه للمهارة، وأنه يجب سلامة الحكم بالإدانة بمقتضى هذا القانون أن تبين المحكمة فيه نوع  
اللعب الذي ثبت ممارسته، فإن كان من غير الألعاب المذكورة في النص، كان عليها فوق ذلك أن تبين ما  
يفيد توافر الشرط سالف الذكر وإلا كان حكمها قاصراً.

#### • الموضوع الفرعي : إنتاج ورق اللعب :

#### الطعن رقم ١٥٧٠ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٠ صفحة رقم ١٢٥٢ بتاريخ ١٩٦٩/١١/١٠

إن المناط في تجريم إنتاج أوراق اللعب، رهن بنتمام عملية الإنتاج، بحيث يقع الفعل المحرم بانقضاء الأجل  
القانوني من تمام تلك العملية دون إخطار مصلحة الجمارك ودفع رسم الإنتاج إليها، وقد خلت نصوص  
المرسوم الصادر في ١٩٣٤/١٠/١٠ بوضع أحكام تكميلية للمرسوم الصادر في ١٩٣٣/٣/٢٣ بفرض  
إنتاج أو إستهلاك على أوراق اللعب، من العقاب على الشروع في هذه الجريمة أو تأثيم حيازة الأدوات  
المعدة لصنع أوراق اللعب، وإذا كان ما تقدم، وكان الثابت من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه  
بالحكم المطعون فيه، أن دفاع الطاعن قام على مشروعية ما أتاه من فعل لم يدخل بعد نطاق التجريم، وهو  
دفاع لم يعن الحكم بتمجيحه وخلت مدوناته مما يدل على تمام عملية الإنتاج وإنقضاء الأجل الذي ضربه  
القانون موعداً لحصول الإخطار عن هذا الإنتاج ودفع رسم الإنتاج عنه، بل جاءت على العكس فيما  
حوته من إستعراض مضمون محضر الضبط بما ينبي عن أن المضبوطات كانت ما زالت مصنعة ولم يتم  
إنتاجها بعد، إذ أن أوراق اللعب كانت آنذاك شرائط لم تقطع وحتى ما قلع منها جاء الحكم خلواً من  
وصفها بما ينفي عنها مواصفات ورق لعب الأطفال التي حددتها الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القرار  
الوزاري سالف البيان والتي ينحصر عنها تطبيق أحكام المرسوم آنف الذكر، فإن الحكم يكون معيباً  
بالقصور مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح والتقرير برأى في شأن ما  
أناره الطاعن من دعوى الخطأ في القانون، ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه.



## \* الموضوع الفرعي : سباق الخيل :

الطعن رقم ١٢٤٠ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٩٧٣ بتاريخ ١٦/١٠/١٩٦٧

- يبين من إستعراض نصوص المواد ١، ٤، ٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ المعدل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ والقانون ٤٥٦ لسنة ١٩٥٤ أن المشرع حظر أصلاً عرض أو إعطاء أو تلقى الرهان على سباق الخيل ورمى الحمام وغيرهما من الألعاب الرياضية بكافة صورها سواء أكان ذلك بالذات أم بالوساطة ولم يستثن من الحظر المذكور سوى جمعيات السباق الموجودة وقت صدور القانون وغيرها من الجمعيات والأفراد الذين يقومون بتنظيم ألعاب وأعمال رياضية فأجاز لهذه الجهات وحدها إجراء الرهان التبادل وغيره من أنواع الرهان بمقتضى إذن خاص.

- يفيد سياق نص المادة الأولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ أن المشرع قصد بالعقوبة الملقطة الواردة بها معاقبة كل شخص يقبل الرهان من آخرين على سباق الخيل أو الألعاب الأخرى سواء كان هذا القبول لحسابه الخاص أو لحساب شخص آخر.

- يعاقب بالعقوبة المخففة المنصوص عليها في المادة الثانية في فقرتها الثانية من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ المعدل بالقانون ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ من راهن على نوع من الألعاب المذكورة في الفقرة الأولى منها إذا كان ذلك مع أحد الأشخاص المنصوص عليهم في المادة الأولى من ذات القانون.

الطعن رقم ١٤١٠ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٤٥ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٧٢

جرى نص المادة الأولى من القانون رقم ١٠ سنة ١٩٢٢ في شأن المراهنة على سباق الخيل ورمى الحمام وغيرها من أنواع الألعاب وأعمال الرياضة المعدل بالقانون ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ على أنه : " فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في المادة الرابعة يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تتجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه : "أ" كل من عرض أو أعطى أو تلقى في أية جهة بأية صورة رهاناً على سباق الخيل أو رمى الحمام أو غيرهما من أنواع الألعاب وأعمال الرياضة سواء أكان ذلك بالذات أو بالوساطة..... وفي جميع الأحوال تضبط النقود والأوراق والأدوات المستعملة في الرهان ويحكم بمصادرتها لجانب الحكومة ". وإذا كان الحكم الابتدائي المؤبد لأسبابه - في شأن بيان واقعة الدعوى وأدلة الثبوت والتطبيق القانوني - بالحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة المظنون ضده بالحبس مع الشغل لمدة سنة وتغريمه ثلاثمائة جنيه ومصادرة النقود والأوراق المضبوطة، وكان الحكم المطعون فيه قضى بتعديل الحكم المستأنف فيما قضى به من عقوبتي الحبس والغرامة والإكفاء بتغريم المظنون ضده خمسين جنيهاً وتأييده فيما عدا ذلك، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون فيما قضى به من تعديل لعقوبتي

الحبس والغرامة المقضى بهما بالحكم المستأنف، لما يعين معه نقضه وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف الذى صادف صحيح القانون ما دام تصحيح هذا الخطأ لا يخضع لأى تقدير موضوعى بعد أن قالت محكمة الموضوع كلمتها من حيث ثبوت صحة إسناد التهمة مادياً إلى المظنون ضده وذلك إعمالاً لنص المادة ٣٩ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض.

#### الطعن رقم ١٨٥٤ لسنة ٤٤ مكتب قضاى ٢٦ صفحة رقم ١٠٠ بتاريخ ١٩٧٥/٢/٢

لما كان الحكم الابتدائى المؤيد أسبابه والمكمل بالحكم المظنون فيه فقد بين واقعة الدعوى بما مفاده أن الطاعن تلقى المراهات من المتهم الثانى وأثبتها فى " التوبة " الخاصة وأن الأخير أقر بقيامه باللعب لدى الطاعن طبقاً للمراهات المدونة بالورقة المضبوطة. وهو ما لا يجادل الطاعن فى صحة معينة من الأوراق - فإن ما وقع من الطاعن بعد جريمة تامة لا شروفاً فيها. ولا يقدح فى هذا أن يكون مبلغ المراهات قد ضبط فى حوزة المتهم الثانى ذلك أن جريمة تلقى المراهات خفية تتم بمجرد تلقيها من الآخرين ولا يتوقف تمامها على تسليم المبلغ المراهن به إلى من يتلقاها.

#### \* الموضوع الفرعى : عقوبة جريمة لعب القمار :

#### الطعن رقم ١٨٥٤ لسنة ٣٨ مكتب قضاى ٢٠ صفحة رقم ٣٥٣ بتاريخ ١٩٦٩/٣/٢٤

نصت المادة ٣٤ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن افعال العامة المعدل بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٥٧ على أنه يعاقب على مخالفة أحكام المادة ١٩ - التى تؤزم لعب القمار فى افعال العامة بالحبس وبغرامة لا تتجاوز ألف جنيه وبحكم بمصادرة الأدوات والنقود وغيرها من الأشياء التى إستعملت فى ارتكاب الجريمة، كما نصت المادة ١/٣٦ من هذا القانون على أنه فى حالة مخالفة أحكام المواد ٢ و ٣ - التى تؤزم فتح اغل العام بدون ترخيص - و ١٠ و ١٢ يجب الحكم بإغلاق اغل. وإذ كان الحكم المظنون فيه قد أغفل القضاء بمصادرة الأدوات وغيرها من الأشياء الخاصة بالمظنون ضده والتى إستعملت فى ارتكاب الجريمة كما قضى بتوقيف عقوبة الغل، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

## كسب غير مشروع

\* الموضوع الفرعي : أركان جريمة الكسب غير المشروع :

الطعن رقم ٧٦٨ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٩٨٧ بتاريخ ١٠/٨/١٩٧٢

- نص الرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ فى المادة الخامسة المعدلة بالرسوم بقانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٢ على تعريف الكسب غير المشروع بأنه " بعد كسباً غير مشروع كل مال حصل عليه أى شخص من المذكورين بالمادة الأولى بسبب أعمال أو نفوذ وظيفته أو مركزه أو بسبب إستغلال شئ من ذلك وكل زيادة يعجز مقدم الإقرار عن إثبات مصدرها بحسب كسباً غير مشروع ". ويبين من هذين النصين أن المقصود بالكسب غير المشروع كل مال تملكه الموظف أو من فى حكمه لمصدر ضمن ذمته المالية عنصراً من عناصرها بإستغلال ما تسببه عليه وظيفته أو يتولاه مركزه من إمكانيات تطوع له الإجراء على محارم القانون مما يمس ما يفترض فى الموظف العام أو من فى حكمه من الأمانة والنزاهة. والكسب غير المشروع أخذاً من نص قانونه لا يعدو صورتين. الأولى - : المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة الخامسة المشار إليها وهى التى يثبت فيها على الموظف ومن فى حكمه أياً كان نوع وظيفته إستغلاله بالفعل لأعمال أو نفوذ أو ظروف وظيفته أو مركزه وحصوله كذلك بالفعل على مال مؤتم نتيجة هذا الإستغلال. والثانية : - التى تواجهها الفقرة الثانية من المادة الخامسة وهى التى لا يثبت فيها الإستغلال الفعلى على الموظف ومن فى حكمه ولكن يثبت أن لديه فى ماله زيادة عاجز عن إثبات مصدرها وفى هذه الحالة يتعين أن يكون نوع وظيفة الموظف مما يتيح له فرص الإستغلال على حساب الدولة أو على حساب الغير ويتعين على قاضى الموضوع لإعمال هذه القرينة أن يثبت فى حكمه توافر هذين الأمرين وهما الزيادة غير المبررة فى مال الموظف وكون نوع وظيفته بالذات يتيح له فرص ذلك الإستغلال حتى يصبح إعتبار عاجزه عن إثبات مصدر الزيادة فى ماله قرينة قانونية عامة على أن هذه الزيادة تمثل كسباً غير مشروع.

- إذا كان الحكم المطعون فيه وقد دان الطاعن بجرمة الكسب غير المشروع لم يبين أن الطاعن حصل على الكسب بسبب إستغلاله بالفعل لأعمال أو نفوذ أو ظروف وظيفته أو مركزه أو أن نوع وظيفته مما يتيح له فرص الإستغلال وإنما اعتبر مجرد عاجزه عن إثبات مصدر الزيادة فى ثروته دليلاً على أن ما كسبه غير مشروع، فإن الحكم يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون فوق قصوره فى التسيب مما يحسمه ويجب نقضه وإلحالة.

## \* الموضوع الفرعي : صور الكسب غير المشروع :

الطعن رقم ١٣٥٦ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٩٥٧ بتاريخ ١٢/٢٧/١٩٦٥

- الكسب غير المشروع أعذاً من نص قانونه لا يعلو صورتين الأولى : وهى التى يثبت فيها على الموظف ومن فى حكمه أياً كان نوع وظيفته إستغلالاً بالفعل لأعمال أو نفوذ أو ظروف وظيفته أو مركزه وحصوله كذلك بالفعل على مال مؤتم نتيجة لهذا الإستغلال. وهذه الصورة تواجهها الفقرة الأولى من المادة الخامسة من القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ فى صريح مدلولها. والثانية : وهى التى لا يثبت فيها الإستغلال الفعلى على الموظف ومن فى حكمه ولكى يثبت أن لديه فى ماله زيادة عجز عن إثبات مصدرها. وهذا هو موضوع الفقرة الثانية من المادة وفى هذه الحالة يتعين أن يكون نوع وظيفته المتهم مما يتيح له فرصة الإستغلال على حساب الدولة أو على حساب الغير.

- يتعين على قاضى الموضوع لأخذ المتهم بجرمة الكسب غير المشروع أن يثبت فى حكمه توافر أمرين هما الزيادة غير المبررة فى مال الموظف وكون نوع وظيفته بالذات يتيح له فرصة ذلك الإستغلال حتى يصح إعتباره عجزه عن إثبات مصدر الزيادة فى ماله قرينة قانونية عامة على أن هذه الزيادة تمثل كسباً غير مشروع ولا يسار إلى حكم القرينة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية حتى يثبت ذلك فى شأن الموظف أو من فى حكمه لأن الفقرة الثانية تالية للفقرة الأولى من نص المادة الخامسة من القانون ١٣١ لسنة ١٩٥٢ - منقطعة عليها فى الحكم، مرتبطة بها فى المعنى. والقول بغير ذلك يؤدى إلى إعتبار القرينة العامة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية دليلاً مطلقاً لا يندفع إذا أقطع حكمها غير مرتبط بحكم الفقرة الأولى - غرض كون المتهم الذى نسب إليه الكسب موظفاً أو من فى حكمه - وهو بعيد أن يتعلق به مراد الشارع الذى أراد إيجاد مجرد قرينة عامة فى حق المتهم حتى لا تكلف سلطة الإتهام مؤونة تقديم الدليل على مصدر الزيادة فى ثروته الأمر الذى قد يعجزها إثباته خصوصاً وأن لقانون الكسب غير المشروع أثراً رجحاً ينقطع إلى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ حين لم يكن يتوقع أحد من الموظفين أو من فى حكمهم أن سيجب وقت يسال فيه عن مصادر إيراده.

## \* الموضوع الفرعي : قانون الكسب غير المشروع :

الطعن رقم ٤٨٧٢ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٣١٨ بتاريخ ٣/٩/١٩٨٢

لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الكسب غير المشروع - والذى صدر فى ظل العمل بقانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ - قد أغضمت لأحكامها كافة العاملين بالجهاز الإدارى فى الدولة، عدا شاغلي فئات المستوى الوظيفى الثالث، وكان

قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - والذي حل محل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ - قد أعاد تنظيم تدرج الوظائف، فجعل الدرجة الثالثة التي إستحدثها، معادلة لفتات المستوى الوظيفي الثاني في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ السابق عليه، والتي أخضع القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن الكسب غير المشروع شاغلها لأحكامه فإن الحكم المطعون فيه - إذ قضى بإبراء المطعون ضده على سند من أن شغله للدرجة الثالثة التي إستحدثها قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨، يجعله في عداد شاغلي المستوى الوظيفي الثالث في ظل العمل بقانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١، وبعبارة - من ثم من الخضوع لأحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن الكسب غير المشروع يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

#### **\* الموضوع الفرعي : مصدر الإيراد :**

الطعن رقم ١٣٥٦ لسنة ٣٥ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٩٥٧ بتاريخ ١٢/٢٧/١٩٦٥  
المواد بمصدر الإيراد بالنسبة لقانون الكسب غير المشروع هو عموم المورد المالي دون تفاصيل أسبابه ودقائق أسانيدِه لأنه ليس في مقدور أحد - والقانون ذو أثر رجعي - أن يقدم الدليل المعتمد - عند التنازع - على ملكيته لكل ما لديه بالعين والتحديد ما لا مالاً.

#### **\* الموضوع الفرعي : وصف للكسب غير المشروع :**

الطعن رقم ١١٧٣ لسنة ٣٥ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٩٣١ بتاريخ ١٢/٢٧/١٩٦٥  
من المقرر أن الكسب لا يمكن أن يوصف بأنه حرام ما لم تكن الوظيفة قد طوعت أمر الحصول عليه بما يخرج عن مقتضى الأمانة والنزاهة. بمعنى أنه لا يكون حراماً كل ما يرد إلى الموظف أو من في حكمه عن طريق وظيفته دون أن يكون قد أتى من جانبه ما يتحقق به هذا الكسب الحرام. ولما كانت أقوال الشهود فضلاً عن الأوراق مؤداها عن بعض ما حصله الحكم نقلاً عنها مخالفاً بذلك ما هو ثابت بالأوراق لا تكشف في مجموعها عن أن التهم - ويعمل مهندساً للتنظيم - قد أتى عملاً من جانبه يحمل أصحاب المباني الذين لجئوا إليه على معاملته وهو ما عول عليه الحكم في إستخلاص أنه إنخراف بوظيفته إنحرافاً يؤدي إلى التبايُم فقد فسد بذلك إستدلالة وأصبح قاصراً عما يحمل قضاءه مما يعيه ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٣٥٦ لسنة ٣٥ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٩٥٧ بتاريخ ١٢/٢٧/١٩٦٥  
يبين من نصوص القانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥١ المعدل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٢ بشأن الكسب غير المشروع والقانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٢ - أن المقصود بالكسب غير المشروع كل مال تملكه

الموظف أو من في حكمه لضرار ضمن ذمته المالية عتصراً من عناصرها باستغلال ما تسببه عليه وظيفته أو يتحوله مركزه من إمكانيات تطوع له الإجراء على محارم القانون مما يحس ما يفرض في الموظف العام أو من في حكمه من الأمانة والنزاهة. وهذا هو المعنى الذي عناه الشارع وبينه سواء فيما أورده من نعه أو فيما ألصق عنه من إسمداده لقانون الكسب غير المشروع من نظيره القانون الفرنسي الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٤٥ أو في الأعمال التحضيرية إستهدفاً للقضاء على الشره إلى المال وقلة الأمانة والإبقاء على سلامة أداة الحكم وسمته وذلك بإحكام الرقابة على الموظفين ومن في حكمهم من ذوى الصفة النيابية العامة.

## محكمة الأحداث

\* الموضوع الفرعي : إختصاص محكمة الأحداث :

الطعن رقم ٨٥٢ لسنة ٢١ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٦٢ بتاريخ ١٥/١٠/١٩٥١

إذا كانت محكمة الجنايات قد أسست قضاءها بعدم الإختصاص على أن المتهم لم يتجاوز الخامسة عشرة من عمره وقدم للمحاكمة بمفرده ولم يشترك معه فيها غيره فإنها تكون قد أخطأت، إذ فضلاً عن أن المادة ٢٤٢ من قانون تحقيق الجنايات التى كانت تجعل الإختصاص فى مثل هذه الحالة لمحكمة الجناح قد ألغيت بالمادة ٥٦ من القانون رقم ٤ الصادر فى ١٢ من يناير سنة ١٩٥٥ بتشكيل محاكم الجنايات فصارت الجنايات التى يرتكبها الأحداث من إختصاص تلك المحاكم ولو لم يكن معهم فى المحاكمة من تزيد عمره على خمس عشرة سنة بصفة فاعل أصلى أو شريك - فضلاً عن ذلك فإن القانون الصادر فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ قد نص فى مادته الأولى على أن لقاضى الإحالة بدلاً من تقديمه منهم إلى محكمة الجنايات أن يصدر أمراً بإحالة الدعوى على القاضى الجزئى المختص إذا رأى أن الفصل المأقوب عليه قد إقرون بمعذر صغر السن المنصوص عليه فى المادة ٦٥ من قانون العقوبات. وهذا يفيد أن القانون لا يرى للعقوبة المخففة بسبب السن أى تأثير فى الإختصاص بل أبقيت محكمة الجنايات حق الفصل فى الجنايات التى يرتكبها الأحداث بدليل وجوب تقديمها لقاضى الإحالة توطئة لإحالتها إلى محكمة الجنايات إلا إذا رأى هو إحالتها على محكمة الجناح.

الطعن رقم ٧٩١ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٤٩٩ بتاريخ ١٠/٢/١٩٥٣

إن المادة ٣٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية تحدثت عن إختصاص محكمة الأحداث فنصت على أنه "تختص محكمة الأحداث بالفصل فى الجنايات والجناح والمخالفات التى يتهم فيها صغير لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة وفى مواد الجنايات تقدم القضية مباشرة إلى محكمة الأحداث بمعرفة قاضى التحقيق، فإذا كان مع المتهم الصغير من تزيد سنه على خمس عشرة سنة بصفة فاعل أو شريك فى نفس الجريمة، وكانت سن الصغير تتجاوز إثنتى عشرة سنة جاز لقاضى التحقيق تقديم الصغير وحده إلى محكمة الأحداث أو إحالة القضية إلى غرفة الإتهام بالنسبة إلى جميع المتهمين لتأمر بإحالتهم إلى محكمة الجنايات. فإذا كانت سن الصغير تقل عن إثنتى عشرة سنة كاملة وجب تقديم الصغير وحده إلى محكمة الأحداث. أما فى مواد الجناح والمخالفات فتكون محكمة الأحداث هى المختصة بنظر الدعوى بالنسبة إلى جميع المتهمين وتختص محكمة الأحداث أيضاً بالنظر فى قضايا الأحداث المشردين". وبذلك فإن القانون قد أجاز لقاضى

التحقيق إحالة الحدث إلى غرفة الاتهام في حالة واحدة وهي وجود فاعل أو شريك في نفس الجريمة تزيد منه على خمس عشرة سنة مع التهم الصغير الذي تتجاوز سنة إلى عشر سنوات. وإذا لم تكن هناك قرينة على الإتهام قد أثبت أن التهم حدث لم يكتمل بعد الخامسة عشرة من عمره وأنه قد وجه عليه الإتهام وحده بإرتكابه لجناية إشراك في تزوير أوراق رسمية، ولغنى بعدم إختصاص غرفة الإتهام بنظر الدعوى فإنه لا يكون قد خالف القانون. وإذا كانت غرفة الإتهام غير مختصة أصلاً بنظر الدعوى إلا أنه وقد رفع إليها الأمر فإن القانون قد غولها حق إحالتها إلى المحكمة الجزئية المختصة طبقاً للفقرة الثانية من المادة ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ١٠٨٧ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٢٦٧ بتاريخ ١٢/٢٢/١٩٥٢

إن قواعد الإختصاص في المواد الجنائية من النظام العام بحيث تجوز إثارة الدفع بمخالفتها لأول مرة أمام محكمة النقض متى كانت عناصر المخالفة ثابتة بالحكم. وإذا فإذا كان التهم حدثاً، وكانت محكمة الجنائيات، وإن أحلت إليها الدعوى قبل العمل بقانون الإجراءات الجنائية الذي ينص في الفقرة الأولى من المادة ٣٤٤ على أن تختص محكمة الأحداث بالفصل في الجنايات والجنح والمخالفات التي يتهم فيها صغير لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة قد نظرت الدعوى وأصدرت فيها حكماً فلى ظل هذا القانون بعد أن أصبحت غير مختصة بنظرها، فهذا الحكم يكون واجباً نقضه.

الطعن رقم ٥٥٤ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٢١٥ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٥٥

إن قواعد الإختصاص في المواد الجنائية من النظام العام بحيث تجوز إثارة الدفع بمخالفتها لأول مرة أمام محكمة النقض متى كانت عناصر المخالفة ثابتة بالحكم. وإذا فإذا كان الواقع في الدعوى هو أن التهم لم يكن قد بلغ خمس عشرة سنة كاملة وقت إرتكابه الجريمة فإن محكمة الأحداث تكون هي المختصة بنظر الدعوى وتكون محكمة الجنح إذ فصلت فيها بعد أن قدم لها التهم شهادة ميلاده، قد خالفت القانون مما يصح معه نقض حكمها.

الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٩١٦ بتاريخ ٢٠/١١/١٩٦١

محكمة الأحداث لا تختص بمحاكمة الصغير إلا إذا كان عمره أقل من خمس عشرة سنة كاملة يوم وقوع الجريمة المسندة إليه طبقاً للمادة ٣٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية - فإذا كان التهم قد تجاوز هذه السن فإن محكمة الجنائيات تكون قد أخطأت في قضائها بعدم الإختصاص، مع أن القانون يجعل لها ولاية الفصل في الدعوى، مما يصح معه نقض الحكم.



الطعن رقم ٨٣٢ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٩١٤ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٦٣

من المقرر أن قواعد الإختصاص فى المواد الجنائية من حيث أشخاص التهمين من النظام العام وبمجرد إثارة الدفيع لمخالفتها لأول مرة أمام محكمة النقض أو تقضى هى فيه من تلقاء نفسها بدون طلب، متى كان ذلك لمصلحة الطاعن وكانت عناصر المخالفة ثابتة فى الحكم. ولا كانت الفقرة الأولى من المادة ٣٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه " تختص محكمة الأحداث بالفصل فى الجنايات والجنح والمخالفات التى يهتم فيها صغير لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة وقت ارتكاب الجريمة ". فإن محكمة الجنايات إذ قضت فى موضوع جريمة القتل العمد التى دين بها الطاعن على الرغم من أن سنه لم يتجاوز خمس عشرة سنة كاملة وقت ارتكابه إياها، تكون قد خالفت القانون لتجاوزها الإختصاص المقرر لمحكمة الأحداث وحدها بنظر الدعوى، ويتعين لذلك نقض الحكم لمصلحة الطاعن طبقاً للحق المقرر لمحكمة النقض فى المادة ٣٥ فى فقرتها الثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض والقضاء بعدم إختصاص محكمة الجنايات بنظر الدعوى.

الطعن رقم ١٠٤٣ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٧ بتاريخ ١/١/١٩٧٣

تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية على أن محكمة الأحداث تختص بالنظر فى قضايا الأحداث المشردين. ولما كان البين من نصوص القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ أن المادة الأولى منه بينت الحالات التى يعد فيها الحدث مشرداً وأن المادة الثانية حددت الإجراءات الذى يتبعه البوليس إذا ضبط الحدث فى إحدى تلك الحالات وهو تسليم إنذار لمولى أمره، ثم بينت المادة الثالثة العقوبة التى يحكم بها القاضى إذا عاد الحدث إلى ارتكاب أمر من الأمور المبينة فى الفقرات " أ، ب، ج، د " من المادة الأولى بعد حصول الإنذار لولى أمره، وكان مفاد هذه النصوص أن محكمة الأحداث لا تكون مختصة بنظر قضايا الأحداث المشردين فى الحالات المبينة فى الفقرات الأربع " أ، ب، ج، د " من المادة الأولى من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ إلا إذا عاد الحدث إلى ارتكاب أمر من الأمور الواردة فى أى منها بعد إنذار لولى أمره. لما كان ذلك، وكانت النيابة الطاعنة لا تدعى أن المطعون ضدها عادت إلى القيام بأعمال تتصل بالدعارة بعد إنذار لولى أمرها كما أنها لا تمارى فى أن المطعون ضدها ليست من الأحداث الذين لم يبلغ سنهم خمس عشرة سنة كاملة وكانت التهمة التى أسندت إليها وأقيمت عنها الدعوى الجنائية هى الإعتياد على ممارسة الدعارة بالمخالفة للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ فى شأن مكالفة الدعارة مما يخص به محكمة جرائم الآداب التى قدمت إليها الدعوى ابتداءً، فإن هذه المحكمة إذ فصلت فى الدعوى بإعتبارها تدخل فى إختصاصها النوعى لا تكون قد أعطت فى شئ، كما أن المحكمة الإستئنافية إذ إلغيت عن

الدفع بعدم اختصاصها بنظر الدعوى - الذى أهداه أمامها الحاضر مع المطعون ضدها - لا تكون بدورها قد خالفت القانون. ولا يجب حكمها سكوته عن الرد على هذا الدفع لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم بالرد على دفاع قانونى ظاهر البطلان.

الطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٧٩٠ بتاريخ ١٩٧٣/٦/٢٥  
نص الفقرة الأولى من المادة ٣٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه : " تختص محكمة الأحداث بالفصل فى الجنايات والجنح والمخالفات التى يتهم فيها صغير لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة ".  
والعبرة فى سن المتهم هى بمقدارها وقت ارتكاب الجريمة.

الطعن رقم ٩٢ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٥٧ بتاريخ ١٩٧٤/٢/١٨  
نص الفقرة الأولى من المادة ٣٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية على أن " تختص محكمة الأحداث بالفصل فى الجنايات والجنح والمخالفات التى يتهم فيها صغير لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة ".

الطعن رقم ١٤٩٤ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٤٧٢ بتاريخ ١٩٧٧/٤/١٠  
لما كان القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث المصوب به منذ ١٦ من مايو سنة ١٩٧٤ قد نص فى مادته الأولى على أنه " يقصد " بالحدث فى حكم هذا القانون من لم تجاوز سنه ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة... " كما نص فى المادة ٣٢ منه على أنه " لا يعتد فى تقدير سن الحدث بصغير وثيقة رسمية، فإذا ثبت عدم وجودها تقدر سنه بواسطة غير "، وكان يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة الأحداث أن والدة المتهم قدمت بملزمة ١٠ من يونيو سنة ١٩٧٥ شهادة ميلاده التى ثبت من إطلاع المحكمة عليها أنه من مواليد ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠ مما يقطع بأن سن المتهم وقت ارتكاب الحادث بتاريخ ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٩ قد تجاوزت ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة، ومن ثم فلا يعد حدثاً فى حكم القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤. ولما كان الحكم الصادر من محكمة جنابات القاهرة بإحالة المتهم..... إلى محكمة الأحداث قد عول فى تقدير سنه على أقوال هذا المتهم التى لم تتأيد بوثيقة رسمية أو بتقدير غير، وكان هذا الخطأ الذى كشفت عنه شهادة ميلاد المتهم قد حجب محكمة الجنابات عن إستبانة اختصاصها بالفصل فى موضوع الدعوى لأنه يكون من المتعين إعمالاً لنص المادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية قبول طلب النيابة العامة لتعين المحكمة المختصة بتعيين محكمة جنابات القاهرة للفصل فى الدعوى بالنسبة للمتهم.

لما كان بين من الإطلاع على الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت على التهمة لمرضاها للبيع لبناً مشوشاً مع علمها بذلك. ومحكمة جنح قسم شين الكوم قضت حضورياً بإيداع التهمة إحدى المؤسسات الإجماعية، إستأنفت التهمة، ومحكمة شين الكوم الابتدائية - بهينة إستئنافية - قضت حضورياً بقبول الإستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة الأوراق إلى النيابة العامة لإجراء شئونها فيها - إستاداً إلى أن الحكم المستأنف قد صدر من محكمة لم تكن مشكلة وفقاً للقانون ولا ولاية لها بالفصل في الدعوى لأن التهمة حدثت وكان يتعين أن تجري محاكمتها أمام محكمة مشكلة من قاضي معاونه غيران من الأشخاصين أحدهما على الأقل من النساء وفق ما تنص عليه المادة ٢٨ من قانون الأحداث رقم ٣١ سنة ٧٤ المعمول به اعتباراً من ١٩٧٤/٥/١٦، لما كان ذلك وهذا الذي أورده الحكم وأمس عليه قضاء هو في واقع قضاء بعدم اختصاص محكمة الجنح العادية بنظر الدعوى لخروجها عن ولايتها لأن التهمة حدثت كان يتعين أن تجري محاكمتها أمام محكمة الأحداث المختصة وفقاً لنص المادة ٢٩ من القانون ٣١ سنة ١٩٧٤ في شأن الأحداث الذي جرت المحاكمة في ظله، ذلك أن الشارع إذ نص في المادة المذكورة على أنه " تختص محكمة الأحداث دون غيرها بالنظر في أمر اخذت عند إتهامه في الجرائم وعند تعرضه للإخفاف " فقد دل بذلك على أن الاختصاص بمحاكمة الحدث يحقد لمحكمة الأحداث وحدها دون غيرها ولا يشاركها فيه أي محكمة أخرى سواها - لما كان ذلك - وكانت قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين متعلقة بالنظام العام، وكان بين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن التهمة المطعون ضدها حدثت لم تتجاوز الرابعة عشرة من عمرها وعلى الرغم من ذلك ومن جريان المحاكمة في ظل قانون الأحداث الجديد الذي سبق صدوره واقعة الدعوى وإنطبقت عليها أحكامه لم تقدمها النيابة العامة لمحكمة الأحداث المختصة وحدها بمحاكمتها بل قدمتها إلى محكمة الجنح العادية "محكمة جنح قسم شين الكوم المشكلة من قاض فرد قضى في الدعوى دون أن تكون له ولاية الفصل فيها فإن محكمة ثاني درجة إذ قضت بإلغاء الحكم المستأنف لإنعدام ولاية القاضي الذي أصدره وإعادة الأوراق إلى النيابة لإجراء شئونها فيها فإنها تكون قد إلترمت صحيح القانون " ولا محل لما ذهب إليه النيابة الطاعنة من أنه كان من المتعين على المحكمة الإستئنافية أن تصحح البطلان الذي شاب حكم محكمة أول درجة وتتصدى للفصل في الدعوى عملاً بالمادة ١٩ ١/٤ من قانون الإجراءات الجنائية لأن ذلك محله أن يكون شكمة أول درجة ولاية الفصل في الدعوى ابتدائياً، وإذا كانت ولايتها منحسرة عن الحكم في الدعوى فإن قضاءها فيها - ولو بقوةيات مقررة للأحداث - يكون في هذه الحالة معدوم الأثر قانوناً ولا تملك المحكمة الإستئنافية عند رفع الأمر إليها أن تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه، بل يتعين عليها أن

يقتصر حكمها على القضاء بإلغاء الحكم المستأنف على نحو ما فعل المحكم المظنون فيه لأن القول بغير ذلك معناه أجازة محاكمة التهمة أمام المحكمة الإستئنافية مباشرة عن والمة لا تمكك محكمة الدرجة الأولى بمحاكمتها عنها خروجا عن دائرة ولايتها، فضلاً عن أن ذلك يكون منها قضاء فيما لا تصل به المحكمة طبقاً للقانون، علاوة على ما فيه من حرمان للمتهم من درجة من درجات التقاضي. وهذا لتعلقه بالنظام القضائي ودرجاته يعد مخالفاً للأحكام المتعلقة بالنظام العام. لما كان ذلك، وكان الإختصاص بمحاكمة التهمة - المظنون ضدها - ينطقد بمحكمة الأحداث وحدها على ما سلف بيانه، فإن الحكم المظنون فيه إذ انتهى في قضائه إلى إلغاء الحكم المستأنف وإعادة الأوراق إلى النيابة العامة لإجراء شئونها فيها وفق ما توجهه المادة ٤١٤ من قانون الإجراءات الجنائية لا يكون قد خالف القانون في شيء مما ينحسر عنه دعوى الخطأ في تطبيقه.

#### المظنون رقم ٦٥٤ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٨١٥ بتاريخ ١٠/٢/١٩٨٠

٢٠١) من المقرر أن القانون رقم ٣١ سنة ١٩٧٤ في شأن الأحداث المعمول به إعتبار من ١٩٧٤/٥/١٦ - قبل الحكم المظنون فيه - قد نسخ الأحكام الإجرائية والموضوعية الواردة في قانون الإجراءات الجنائية والعقوبات في صدد محاكمة الأحداث ومعالجتهم ومن بين ما أورده ما نص عليه في المادة الأولى منه أنه "يقصد بالحدث في حكم هذا القانون من لم يتجاوز سنة ثمانية عشر سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة". وفي المادة ٢٩ منه على "أنه تختص بمحاكمة الأحداث دون غيرها بالنظر في أمر الحدث عند إتهامه في الجرائم وعند تعرضه للإخفاف..." فقد دل بذلك على أن العبرة في سن التهم هي مقدارها وقت ارتكاب الجريمة، وأن الإختصاص بمحاكمة الحدث ينطقد بمحكمة الأحداث وحدها دون غيرها. ولا تشاركها فيه أي محكمة أخرى سواها.

٣) قواعد الإختصاص في المواد الجنائية. من حيث أشخاص المتهمين متعلقة بالنظام العام.

٤) متى كان بين من الحكم المظنون فيه أن التهم المظنون ضده حدث لم يتجاوز سنة ثمانية عشر سنة وقت ارتكاب الجريمة بما لا تمأري فيه الطاعة وعلى الرغم من ذلك ومن جريان المحاكمة أمام محكمة أول درجة في ظل قانون الأحداث الجديد فقد نظرت الدعوى محكمة الجنب العادية، محكمة جنح دشنا المشكلة من قاض فرد قضي في الدعوى دون أن تكون له ولاية الفصل فيها فإن محكمة ثاني درجة إذ قضت بإلغاء الحكم المستأنف لإنعدام ولاية القاضي الذي أصدره وإحالة الدعوى إلى محكمة الأحداث المختصة وحدها بمحاكمته فإنها تكون قد إلتزمت صحيح القانون، ولما كان هذا القضاء غير منه للخصومة في موضوع الدعوى ولا يبنى عليه منع السير فيها فإن الظن فيه بطريق التقض يكون غير جائز.

٥) من المقرر أن التعويض المنصوص عليه في المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ سنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ يعتبر عقوبة تكميلية تطوى على عنصر التعويض وتلازم عقوبة الحبس والغرامة التي يحكم بها على الجاني تحقيقاً للغرض المقصود من العقوبة من ناحية كفايتها للردع والزجر وقد حدد الشارع مقدار هذا التعويض تحديداً تحكيمياً غير مرتبط بوقوع أى ضرر ومضى فيه بين الجريمة الناجمة والشروع فيها مع مضاعفته في حالة العود، ويرتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم به إلا من محكمة جنائية وأن الحكم به حتى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها وبلا ضرورة لدخول الخزنة في الدعوى وبدون توقف على تحقق وقوع ضرر عليها.

الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٦٣٦ بتاريخ ١٠/٦/١٩٨١

و من حيث أن قضاء محكمة النقض قد إستقر على أن المحاكم العادية هي صاحبة الولاية العامة بالفصل في الجرائم كافة إلا ما إستثنى بنص خاص عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في حين أن غيرها من المحاكم ليست إلا محاكم إستثنائية وأنه وإن أجازت القوانين في بعض الأحوال إحالة جرائم معينة إلى محاكم خاصة فإن هذا لا يسلب المحاكم العادية ولايتها بالفصل في تلك الجرائم ما دام أن القانون الخاص لم يرد به أى نص على إنفراد المحكمة الخاصة بالإختصاص ويستوى في ذلك أن تكون الجريمة معاقبة عليها بموجب القانون العام أو بمقتضى قانون خاص إذ لو أراد الشارع أن يقصر الاختصاص على محكمة معينة ويفردها به لما أعوزه النص على ذلك صراحة على غرار ما جرى عليه في تشريعات عدة من ذلك المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية سالفة الذكر التي ناطت بدوائر المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض " دون غيرها " الفصل في الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء القرارات الجمهورية والوزارية المتعلقة بشئونهم وفي شأن طلبات التعويض والمنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت، كما نصت المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ على اختصاص محاكم مجلس الدولة " دون غيرها " بالفصل في المسائل التي حددها. وقد أخذ الدستور بهذا المفهوم عندما نص في المادة ١٧٥ على أن تتولى المحاكم الدستورية " دون غيرها " الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح. لما كان ذلك، وكانت المادة ٢٩ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ - بشأن الأحداث - قد نصت على أن " تختص محكمة الأحداث دون غيرها بالنظر في أمر الحدث عند إتهامه في الجرائم وعند تعرضه للإخفاف، كما تختص بالفصل في الجرائم الأخرى التي ينص عليها هذا القانون وإذا أسهم في الجريمة غير حدث وجب تقديم الحدث وحده إلى محكمة الأحداث " وكان البين من إستقراء المادة سالفة الذكر أن الشارع أفرد محكمة الأحداث دون

غيرها بالنظر في أمر الحدث عند تعرضه للإخفاق وعند إتهامه في الجرائم كافة سواء ارتكب هذه الجرائم وحده أو أسهم فيها معه غير حدث فاعلاً أصلياً كان أو شريكاً وذلك عدا الجرائم التي تقع من الأحداث الخاضعين لأحكام القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الأحكام العسكرية وكذلك الجرائم التي تقع من الأحداث الذين تسرى في شأنهم أحكام هذا القانون إذا وقعت الجريمة على واحد أو أكثر من الخاضعين لأحكامه إذ يختص القضاء العسكري بالفصل فيها إثناء من أحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث على ما يقضى به نص المادة ٨ مكرراً من القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٦٦ - أما غير الحدث إذا أسهم في جريمة ما عدا تلك التي نص عليها قانون الأحداث فلا تختص محكمة الأحداث بمحاكمته بل يكون الاختصاص للمحكمة المختصة وفقاً لقواعد الاختصاص المقررة قانوناً. وأما الجرائم الأخرى المنصوص عليها في قانون الأحداث - ومن بينها جريمة تعريض الحدث للإخفاق - المسندة إلى المظنون ضده - فإن الشارع وإن جعل محكمة الأحداث اختصاصاً بنظرها إلا أنه لم يسلب المحاكم العادية ولايتها بالفصل فيها، إذ لو أراد الشارع إفراد محكمة الأحداث بنظرها لنص في الفقرة الثانية من المادة المذكورة على غرار ما ورد في الفقرة الأولى أو نص على ذلك بطريق الوجوب كما فعل في الفقرة الأخيرة من المادة ذاتها.

الطعن رقم ٥١٥ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٨٠٩ بتاريخ ١٩٨١/١١/٤

- لما كان الشارع قد نص في المادة الأولى من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث والمعمول به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ١٦ مايو سنة ١٩٧٤ على أن " - يقصد بالحدث في حكم هذا القانون من لم يتجاوز منه ثمانى عشرة سنة ميلادية وقت ارتكاب الجريمة " كما نص في المادة ٢٩ منه على أن " تختص محكمة الأحداث دون غيرها بالنظر في أمر الحدث عند إتهامه في الجرائم وعند تعرضه للإخفاق، كما تختص بالفصل في الجرائم الأخرى التي نص عليها هذا القانون، وإذا أسهم في الجريمة غير حدث وجب تقديم الحدث وحده إلى محكمة الأحداث " فبدل بذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أنه اختص محكمة الأحداث دون سواها بنظر الجرائم التي يتهم فيها الحدث، وإشراكها مع المحكمة الجزئية - صاحبة الاختصاص العام - في نظر الجرائم المنصوص عليها في القانون المذكور والتي تقع من غير الحدث، أما الجرائم الأخرى التي يساهم فيها غير حدث فاعلاً أصلياً كان أو شريكاً - والمنصوص عليها في قانون العقوبات أو في القوانين العقابية الخاصة أو أي قانون آخر فهذه لا شأن لمحكمة الأحداث بمحاكمة غير الحدث فيها. ولما كان ذلك وكان المظنون ضده قد تجاوز الثماني عشرة سنة عند ارتكابه جريمة إدارة محل بدون ترخيص المسندة إليه، وهي جريمة لم ينص عليها القانون رقم ٣١ لسنة

١٩٧٤ بشأن الأحداث، فإن محكمة الأحداث لا تختص بمحاكمته عنها ويتعقد الإختصاص بحكمة الجنب الجزئية ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم إختصاصها قد خالف القانون، وإذ جاء منهاً للخصومة على خلاف ظاهره اعتباراً بأن محكمة الأحداث سوف تحكم حتماً بعدم إختصاصها بنظر الدعوى فيما لو رفعت إليها فإن الطعن في هذا الحكم يكون جائزاً.

- لما كانت المحكمة قد أعطت في قضائها بعدم الإختصاص مع أن القانون يجعل لها ولاية الفصل في الدعوى، وقد حججها هذا الخطأ عن نظر موضوع الإستئناف، فإنه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والإعادة.

الطعن رقم ٢٤٤٤ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٨٨ بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٧

لما كان القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث المعمول به اعتباراً من ١٦ من مايو سنة ١٩٧٤ قد نص في مادته الأولى على أن " يقصد بالحدث في حكم هذا القانون من لم يتجاوز سنة ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت إرتكابه الجريمة.. " كما نص في المادة ٣٢ منه على أن " لا في تقدير سن الحدث بغير وثيقة رسمية فإذا ثبت عدم وجودها تقدر سنة بواسطة غير " وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن تاريخ ميلاد التهم الثبت في بطاقته الشخصية إستمداداً من شهادة ميلاده على ما أفاد السجل المدني المختص بذلك، هو ٢١ من يونيو سنة ١٩٥١ ولما كانت البطاقة الشخصية تعتبر دليلاً على صحة البيانات الواردة بها طبقاً لنص المادة ٥١ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية فهي تعد من قبيل الوثيقة الرسمية التي يعتد بها في تقدير سن الحدث طبقاً لنص المادة ٣٢ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ سالف الذكر، لما كان ذلك فإنه يكون قد ثبت يتعين أن سن المتهم وقت إرتكاب الحادث بتاريخ ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٧١ قد جاوزت ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة، ومن ثم فلا يعد حدثاً في حكم القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ ولئن كان حكم محكمة جنابات أسوط قد عول في تقدير سن المتهم على تقرير غير، إلا أنه إذا ما إستبان من بعد بأوراق رسمية حقيقة سنة فإنه يتعين الركون إلى هذه الأوراق دون سواها. لما كان ذلك وأنه يتوجب حرماً على العدالة أن يتعطل سيرها بإعبار الطعن المقدم من النيابة العامة طلباً بتعيين المحكمة المختصة بنظر الدعوى وقبول هذا الطلب على أساس وقوع النزاع السلي بين المحكمتين، وتعيين محكمة جنابات أسوط للفصل في الدعوى.

الطعن رقم ٤٥٦٤ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٢٠٤ بتاريخ ١٩٨٢/٢/١٥

أن المادة ٤١ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث، تنص على أنه " إذا حكم على متهم بعقوبة بإعتبار أن سنه جاوزت الخامسة عشرة ثم ثبت بأوراق رسمية أنه لم يجاوزها، رفع رئيس النيابة الأمر

إلى المحكمة التي أصدرت الحكم لإعادة النظر فيه وفقاً للقانون. وإذا حكم على متهم باعتباره أن سنة جاوزت الثامنة عشرة، ثم ثبت بأوراق رسمية أنه لم يجاوزها، رفع رئيس النيابة الأمر إلى المحكمة التي أصدرت الحكم لإعادة النظر فيه والقضاء بإلغاء حكمها وإحالة الأوراق إلى النيابة العامة للتصرف فيها. وفي الحالتين السابقتين يوقف تنفيذ الحكم ويجوز التحفظ على المحكوم عليه طبقاً للمادة ٢٦ من هذا القانون. وإذا حكم على متهم باعتباره حدثاً، ثم ثبت بأوراق رسمية أنه جاوز الثامنة عشرة. يجوز لرئيس النيابة أن يرفع الأمر إلى المحكمة التي أصدرت الحكم لتعيد النظر فيه على النحو المبين في الفقرتين السابقتين. فإن الحالة مثار البحث وهي حالة صدور حكم بتدبير التسليم المنصوص عليه في البند الثاني من المادة السابعة من قانون الأحداث على متهم جاوزت سنة الخامسة عشرة سنة، تخرج من عداد الحالات المشار إليها في المادة ٤١ المذكورة، إعتباراً بأن الحكم الصادر من محكمة الأحداث بتدبير التسليم قد أخطأ في تطبيق القانون إذ صدر على خلاف أحكام الفقرة الثالثة من المادة ١٥ من قانون الأحداث التي تنص على أنه " أما إذا ارتكب الحدث " الذي تزيد سنة على خمس عشرة سنة ولا تجاوز ثمانية عشرة سنة " جنحة يجوز الحكم فيها بالحبس للمحكمة بدلاً من العقوبة المقررة لها، أن تحكم بأحد التدبيرين الخامس أو السادس المنصوص عليهما في المادة ٧ من هذا القانون وخطأ حكم محكمة الأحداث في تطبيق القانون في شأن الحكم بتدبير التسليم في غير الحالات المقررة قانوناً، يجوز إستئناف الحكم الصادر به، وفق نص الفقرة الأولى من المادة ٤٠ من قانون الأحداث التي تنص على أنه " يجوز إستئناف الأحكام الصادرة من محكمة الأحداث عدا الأحكام التي تصدر بالتوبيخ وتسليم الحدث لوالديه أو لمن له الولاية عليه، فلا يجوز إستئنافها إلا خطأ في تطبيق القانون أو بطلان في الحكم أو في الإجراءات أثر فيه، لما كان ذلك، فإنه كان من المتعين على المحكمة الإستئنافية أن تصحح هذا الخطأ بأن تصدر للفصل في موضوع الدعوى وأن تحكم بالتدبير أو بالعقوبة المقررة قانوناً. أما لأنها لم تفعل وقضت بإعادة الأوراق للنسبة العامة لإتخاذ شئونها فيها، فإن حكمها يكون قد إبنى على خطأ في تطبيق القانون. ولما كان هذا القضاء يبنى عليه منع السر في الدعوى إذ أنه سيقابل حتماً من محكمة الأحداث بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فإنه يجوز الطعن فيه بالنقض. لما كان ذلك وكان الطعن قد إستوفى باقي شروطه المقررة في القانون فإنه يتعين القضاء بقبوله شكلاً لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون خطأ حجب المحكمة عن نظر الموضوع، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة.



الظعن رقم ٢٤٣٠ لسنة ٥٢ مكتب قتي ٣٣ صفحة رقم ٨٥٥ بتاريخ ١٩٨٢/١١/٩

لما كانت قواعد الإختصاص في المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين متعلقة بالنظام العام، وكان البين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة الإستئنافية أن المتهم المظنون ضده حدث لم يتجاوز منه ثماني عشرة سنة وقت إرتكاب الجريمة وعلى الرغم من ذلك ومن جريان المحاكمة في ظل القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث الذي سبق صدوره واقعة الدعوى وإنطبقت عليها أحكامه لم تقدمه النيابة العامة بحكمة الأحداث المختصة وحدها بمحاكمته بل لدمته إلى محكمة الجنح العادية " محكمة جنح درب نجم " المشكلة من قاض فرد قضى في الدعوى دون أن تكون له ولاية الفصل فيها فإن محكمة ثاني درجة إذ قضت بتعديل الحكم المستأنف تكون قد أعطت في تطبيق القانون إذ كان يتعين عليها أن يقتصر حكمها على القضاء بإلغاء الحكم المستأنف لأن القول بغير ذلك معناه أجازة محاكمة المتهم أمام المحكمة الإستئنافية مباشرة عن واقعة لا تملك محكمة الدرجة الأولى محاكمته عنها خروجها عن دائرة ولايتها، فضلاً عن أن ذلك يكون منها قضاء فيما لم تتصل به المحكمة طبقاً للقانون، علاوة على ما فيه من حرمان للمتهم من درجة من درجات التقاضي وهذا لتعلقه بالنظام القضائي ودرجاته يعد مخالفاً للأحكام المتعلقة بالنظام العام ومن ثم يتعين قبول هذا الوجه من الظعن ونقض الحكم المظنون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء المستأنف وإحالة الدعوى إلى النيابة العامة لإتخاذ ما يلزم فيها.

الظعن رقم ٤٩٩٨ لسنة ٥٢ مكتب قتي ٣٣ صفحة رقم ٩٧٩ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/١٤

لما كانت المادة ٢٩ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث، التي حددت إختصاص محكمة الأحداث، قد جرى نصها بأن " تختص محكمة الأحداث دون غيرها بالنظر في أمر الحدث عند إتهامه في الجرائم وعند تعرضه للإخفاف، كما تختص بالفصل في الجرائم الأخرى التي ينص عليها هذا القانون. وإذا أسهم في الجريمة غير حدث وجب تقديم الحدث وحده إلى محكمة الأحداث " وكان مقتضى هذا النص أن محكمة الأحداث لا تختص بمحاكمة غير الحدث إلا إذا كانت الجريمة المنسوبة إليه من بين الجرائم المنصوص عليها في ذلك القانون - وهي في ذلك وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة تشارك القضاء العادي في هذا الإختصاص دون أن تفرد به - وإذا كانت جريمة السرقة - موضوع الطلب المعروض - ليست من بين الجرائم - المنصوص عليها في قانون الأحداث سالف الذكر فإن الإختصاص بمحاكمة المتهمين البالغين عنها ينحصر عن محكمة الأحداث ويكون متقدماً للمحاكم العادية. ولما كانت محكمة الجنح المستأنفة قد قضت - على الرغم من ذلك - في الإستئناف المرفوع من هذين المتهمين عن الحكم الصادر من محكمة أول درجة، بإلغائه وبعدم إختصاصها بنظر الدعوى فإنها تكون قد خالفت القانون الأمر الذي يتعين معه

قبول الطلب وتعين محكمة الجناح المستأنفة بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية للفصل فى الدعوى بالنسبة إلى المتهمين سالفى الذكر.

الطعن رقم ٦٥٢٨ لسنة ٥٢ مكتب قضاى ٣٤ صفحة رقم ٤٢٣ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٤

— لما كانت المادة ٢٩ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث قد نصت على أن "تختص محكمة الأحداث دون غيرها بالنظر فى أمر الحدث عند إتهامه فى الجرائم وعند تعرضه للإحرفاء. كما تختص بالفصل فى الجرائم التى ينص عليها هذا القانون. وإذا أسهم فى الجريمة غير حدث وجب تقديم الحدث وحده إلى محكمة الأحداث". ولما كان البين من إستقراء المادة سالفة الذكر أن الشارع أفرد محاكم الأحداث دون غيرها بالنظر فى أمر الحدث عند تعرضه للإحرفاء وعند إتهامه فى الجرائم كالة سواء إرتكب هذه الجرائم وحده أو أسهم فيها معه غير حدث فاعلاً أصلياً كان أو شريكاً وذلك عدا الجرائم التى تقع من الأحداث الخاضعين لأحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الأحكام العسكرية وكذلك الجرائم التى تقع من الأحداث الذين تسرى فى شأنهم أحكام هذا القانون إذا وقعت الجريمة على واحد أو أكثر من الخاضعين لأحكامه إذ يختص القضاء العسكري بالفصل فيها إستثناء من أحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث على ما تقضى به المادة ٨ مكرراً من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ أما الجرائم الأخرى المنصوص عليها فى قانون الأحداث فإن الشارع وإن جعل محكمة الأحداث مختصة بنظرها بالنسبة لغير الحدث إلا أنه لم يسلب المحاكم العادية ولايتها بالفصل فيها إذ لو أراد الشارع إفراد محكمة الأحداث بنظرها لنص على ذلك فى الفقرة الثانية من المادة المذكورة على غرار ما قرره فى الفقرة الأولى أو نص على ذلك بطريق الوجوب كما فعل فى الفقرة الأخيرة من المادة ذاتها.

— لما كانت جريمة بيع سلعة مسخرة بأزيد من السعر المقرر قانوناً المسندة إلى المتهم غير الحدث ليست من بين الجرائم المنصوص عليها فى قانون الأحداث فإن قضاء محكمة الأحداث بعدم إختصاصها بنظر الدعوى بالنسبة للمتهم غير الحدث يكون صحيحاً فى القانون، وتكون محكمة الجناح والمخالفات المستعجلة قد أخطأت حين قضت بعدم إختصاصها بنظر الدعوى بالنسبة لهذا المتهم.

الطعن رقم ٢٤٥٢ لسنة ٥٣ مكتب قضاى ٣٥ صفحة رقم ٥٠٢ بتاريخ ١٩٨٤/٥/١٥

من المقرر أن القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ — فى شأن الأحداث المعمول به إعتباراً من ١٦ مايو سنة ١٩٧٤ — قبل صدور الحكم المطعون فيه — قد نسخ الأحكام الإجرائية والموضوعية الواردة فى قانونى الإجراءات الجنائية والعقوبات فى صدد محاكمة الأحداث ومعاقتهم ومن بين ما أورده ما نص عليه فى المادة الأولى من أنه " يقصد بالحدث فى حكم هذا القانون من لم تجاوز سنة ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة

وقت ارتكاب الجريمة " وفي المادة ٢٩ منه على أنه " تخصص محكمة الأحداث دون غيرها بالنظر في أمر الحدث عند إتهامه في الجرائم وعند تعرضه للإعتراف... " فقد دل بذلك على أن العبرة في سن المتهم هي بمقدارها وقت ارتكاب الجريمة، وأن الاختصاص بمحاكمة الأحداث يتقيد بحكمة الأحداث وحدها دون غيرها ولا تشاركها فيه أية محكمة أخرى سواها " .

الطعن رقم ٩٥٨ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٥٦ بتاريخ ١٩٣٨/٣/٧  
إن ظرف صغر سن المتهم ليس إلا عنراً قانونياً مخففاً للعقاب ولكنه لا يؤثر في الاختصاص. فإذا كانت التهمة المسندة إلى المتهم هي إحداثه بائخى عليه جرحاً نشأت عنه عاهة مستديعة فإن صغر سنه لا يغير هذه التهمة من جنابة إلى جنحة، ولا يمنع بالتالي محكمة الجنابات من نظرها. وإذا فليس لقاضي الإحالة، إذا ما قدم إليه متهم صغير السن، أن يعتبر الجنابة المقدم بها إليه جنحة ويحيلها إلى النيابة لإجراء شئونها فيها، بل عليه - إذا رأى أن تفصل محكمة الجناح لا محكمة الجنابات في أمر المتهم - أن يحيل الدعوى إليها عملاً بالمادة الأولى من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ التي تخول له حق إحالة المتهم بجنابة في هذه الحالة إلى القاضي الجزئي، لا لأن الجريمة في ذاتها جنحة، بل لتوقيع عقوبة الجنحة مع اعتبارها جنابة.

الطعن رقم ٥٤٠٢ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٧١١ بتاريخ ١٩٨٩/١/٢٥  
من المقرر أن القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ في شأن الأحداث المعمول به اعتباراً من ١٩٧٤/٥/١٦، قد نسخ الأحكام الإجرائية والموضوعية الواردة في قانوني الإجراءات الجنائية والعقوبات في صدد محاكمة الأحداث ومعالجتهم، ومن بين ما أورده ما نص عليه في مادته الأولى من أن " يقصد بالحدث في حكم هذا القانون من لم يتجاوز سنه ثمانى عشرة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة " وفي المادة ٢٩ منه على أن "تخصص محكمة الأحداث دون غيرها بالنظر في أمر الحدث عند إتهامه في الجرائم وعند تعرضه للإعتراف..... " فقد دل بذلك على أن الاختصاص بمحاكمة الحدث يتقيد بحكمة الأحداث وحدها دون غيرها ولا تشاركها فيه أى محكمة أخرى سواها وكانت قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين متعلقة بالنظام العام، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض للدفع - المار ذكره - برغم جوهرته وتعلقه بالنظام العام - إيراداً ورداً - فإنه يكون معيماً أيضاً بالقصور.

الطعن رقم ٨٨ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٢٩٦ بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢١  
لما كان القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث المعمول به منذ ١٦ من مايو سنة ١٩٧٤ قد نص في مادته الأولى على أنه " يقصد بالحدث في هذا القانون من لم يتجاوز سنه ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة... " كما نص في المادة ٣٢ منه على أنه " لا يعتد في تقدير سن الحدث بغير وثيقة

رسمية لإثبات عدم وجودها تقدر منه بواسطة خبر "، وكان البين من المقررات المضمومة أن التهم قدم شهادة ميلاده التي ثبت من إطلاع المحكمة عليها أنه من مواليد ١٩٦٤/٧/١٨ مما يقطع بأن سن التهم وقت ارتكاب الجريمة بتاريخ ١٩٨٢/٧/٣٠ قد تجاوزت ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة خلافاً لما ذهب إليه محكمة الجناح المستأنفة في حكمها، لما كان ذلك وكانت محكمة الجناح المستأنفة قد أعطت بتبليها من نظر الدعوى، وكانت محكمة الأحداث سوف تقضى حتماً بعدم اختصاصها بنظرها فيما لو أحملت إليها لما ثبت أن سن التهم كانت وقت ارتكاب الجريمة تزيد على ثمانى عشرة سنة ميلادية مما يولر وقوع النزاع السلى بين المحكمتين.

الطعن رقم ٢٩٥٥ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٠٩٩ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/١١  
لما كانت المادة ٤٠ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ فى شأن الأحداث قد نصت فى فقرتها الأخيرة على أن إستئناف الأحكام الصادرة من محكمة الأحداث يرفع أمام دائرة تخصص لذلك فى المحكمة الابتدائية، ولم تشروط تشكيلاً معيناً لها خلاف تشكيها العادى وكان قانون الأحداث لا يوجب حضور أى من الخبراء الاختصاصيين إجراءات محاكمة الأحداث أمام المحكمة الإستئنافية فإن ما يشوه الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد.

الطعن رقم ٢٠٣٥ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٧١٧ بتاريخ ١٩٨٧/٥/٢٦  
لما كان قانون الأحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بعد أن أفصح فى الفقرة الأولى من المادة ٢٩ منه على إفراد محكمة الأحداث بالفصل فيما ينسب للحدث من جرائم نعى فى فقرتها الثانية على إنه " وإذا أسهم فى الجريمة غير حدث وجب تقديم الحدث وحده إلى محكمة الأحداث " . فقد دل بذلك دلالة واضحة قاطعة على أن اختصاص محكمة الأحداث ينحصر فى الفصل فيما ينسب إلى هؤلاء من جرائم دون أن يمتد إلى غيرهم من المساهمين فى الجريمة ذاتها بل تظل المحاكم العادية صاحبة الإختصاص العام هى المختصة بمحاكمتهم، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن أحد المتهمين المستأنفين هو من الأحداث الذين تخصص محكمة الأحداث بنظر الدعوى بالنسبة لهم، فقد كان على المحكمة أن تقتصر قضاءها بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص محكمة الجناح العادية بنظر الدعوى. على هذا التهم الحدث فحسب، وأن تقضى هى فى نظر موضوع الإستئناف المرفوع من التهمين الآخرين فى الدعوى، أما وقد خالفت هذا النظر وفضت بعدم اختصاص محكمة الجناح العادية بنظر الدعوى برمتها لأنها تكون قد أعطت صحيح القانون. لما كان ذلك، وكان قضاء الحكم المطعون فيه بعدم الإختصاص بالنسبة إلى المطعون ضدهما الأول والأخير يعد منها للخصومة بالنسبة لهما - على خلاف ظاهره - ذلك بأن محكمة الأحداث سوف تقضى حتماً

بعدم اختصاصها بنظر الدعوى بالنسبة إلى هذين المظنون ضدهما فيما لو رفعت إليها، فإن الظعن في الحكم المظنون فيه بطريق التقضى يكون جائزاً.

الظعن رقم ٦٠٨٨ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١١٨٥ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٣١  
لما كان القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ في شأن الأحداث المعمول به اعتباراً من ١٩٧٤/٥/١٦ قبل الحكم المظنون فيه - قد نسخ الأحكام والموضوعية الواردة في قانونى الإجراءات الجنائية والعقوبات في صدد محاكمة الأحداث ومعالجتهم ومن بين ما أورده ما نص عليه في المادة الأولى منه أنه " يقصد بالأحداث في حكم هذا القانون من لم يجاوز منه ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة وفي المادة ٢٩ منه على أنه تخصص محكمة الأحداث دون غيرها بالنظر في أمر الحدث عند اتهامه في الجرائم وعند تعرضه للإخفاف.

الظعن رقم ٦٥٦٦ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٤٧١ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٢٢  
لما كانت قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين متعلقة بالنظام العام. لما كان ذلك وكان بين من محاضر جلسات المحاكمة أن التهم الطاعن حدث لم يتجاوز منه ثمانى عشرة سنة وقت ارتكاب الجريمة على نحو ما تقدم بيانه، وإذا لم تظعن المحكمة الاستئنافية إلى إنعدام ولاية محكمة أول درجة في الفصل في الدعوى بما كان يتعين معه عليها أن تقضى ومن تلقاء نفسها بإلغاء الحكم المستأنف وإحالة الدعوى إلى محكمة الأحداث المختصة وحدها بمحاكمته أما وهى لم تفصل وقضت في موضوع الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون على وجهه الصحيح.

#### \* الموضوع الفرعى : تشكيل محكمة الأحداث :

الظعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٢٥٥ بتاريخ ١٩٨٠/٢/١٨  
لما كان مفاد نص المادة ٢٨ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ في شأن الأحداث - وما ورد بتقرير لجنة مجلس الشعب - إن محكمة الأحداث تشكل قاض يعاونه خبيران من الأعضاء اثنين أحدهما على الأقل من النساء يتعين حضورهما المحاكمة وتقديم تقرير عن حالة الحدث من جميع الوجوه ليسرشد به القاضي في حكمه تحقيقاً للوظيفة الاجتماعية حكمة الأحداث وإلا كان الحكم باطلاً، وكان البين من مراجعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المظنون فيه - إن الأعضاء اثنين الاجتماعيين قد حضرا جلسة المحاكمة ولقدما تقريرهما - وكانت النيابة الطاعنة لا تدعى ما يخالف ذلك فإن مجرد إغفال إسمي الخبيرين في محضر الجلسة والحكم يكون مجرد سهو لا يترتب عليه البطلان، وما تثيره الطاعنة في هذا الشأن غير سديد.

الطعن رقم ٢١٤٦ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٧٤٧ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٨٢

القانون أوجب أن يدخل في تشكيل محكمة الأحداث خبران من الأخصائيين إلى جانب القاضي، وهو لم يفعله في شأن المحكمة الاستئنافية إذ لا يمر له - على ما سلف بيانه - وإقتصار في شأن هذه المحكمة الأخيرة على أن تكون إحدى دوائر المحكمة الابتدائية تخصص لهذا النوع من الاستئناف، ومن ثم فإن ما ذهبت إليه الطاعنة من وجوب أن يدخل في تشكيل الهيئة الاستئنافية المختصة لنظر إستئناف أحكام محكمة الأحداث - الخبران من الأخصائيين، أسوة بمحكمة الأحداث يكون غير مفيد في القانون.

الطعن رقم ٤١٦٩ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٧٩٢ بتاريخ ٢١/١٠/١٩٨٢

لما كان خطاب الشارع بما نص عليه في المادة ٢٨ من قانون الأحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ أن تشكل محكمة الأحداث من قاض واحد يعاونه خبران من الأخصائيين أحدهما على الأقل من النساء ويكون حضورهما إجراءات المحاكمة وجوباً وإنما يتجه أصلاً وبطريق الإستثناء من الأصل العام إلى محكمة أول درجة دون المحكمة الاستئنافية يؤكد ذلك أن الفقرة الثانية من المادة ٤٠ من القانون سالف الذكر إذ نصت على أن يرفع الاستئناف أمام دائرة تخصص لذلك في المحكمة الابتدائية فلم تشترط - خروجاً على القاعدة العامة لتشكيل المحاكم الابتدائية - أن يكون بين تشكيلها خبران من الأخصائيين أحدهما على الأقل من النساء. لما كان ذلك، وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن مندوبي الشئون الاجتماعية كانوا حاضرين في إجراءات المحاكمة، وكان القانون على ما سلف بيانه - لا يشترط حضورهما في المحاكمة الاستئنافية فإن تشكيل المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه يكون صحيحاً ومن ثم فإن ما تنهه الطاعنة على الحكم المطعون فيه من بطلان تشكيل المحكمة يكون بلا سند في القانون.

الطعن رقم ١٨١٦ لسنة ٥٨ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٩٧٨ بتاريخ ١٦/١١/١٩٨٩

لما كان الشارع إذ نص في المادة ٢٨ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث على أن " تشكل محكمة الأحداث من قاض واحد يعاونه خبران من الأخصائيين أحدهما على الأقل من النساء ويكون حضورهما إجراءات المحاكمة وجوباً " وفي المادة ٢٩ منه على أن " تختص محكمة الأحداث دون غيرها بالنظر في أمر الحدث عند إتهامه في الجرائم وعند تعرضه للانحراف " فقد دل بذلك على أن الاختصاص بمحاكمة الحدث يتعقد لمحكمة الأحداث وحدها دون غيرها - ولا تشاركها فيه أي محكمة أخرى سواها لما كان ذلك وكانت قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين متعلقة بالنظام العام وكان البين من الإطلاع على الفروقات التي أقرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه النعمى - أن التهم المطعون ضده حدث لم يتجاوز سنة ثمان عشرة سنة وقت ارتكاب الجريمة وعلى الرغم من ذلك ومن جريان

المحاكمة لدى ظل القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث الذي سبق صدوره والعهدة الدعوى وانطبقت عليها أحكامه لم يقدم إلى محكمة الأحداث - المختصة وحدها بمحاكمته - بل قدم إلى محكمة الجناح العادية - محكمة مركز طلخا - المشكلة من قاض فرد قضى في الدعوى دون أن تكون له ولاية الفصل فيها لأن محكمة ثاني درجة إذ قضت بتعديل الحكم المستأنف تكون أعطت في تطبيق القانون إذ كان يتعين عليها أن تقهر حكمها على القضاء بإلغاء الحكم المستأنف لأن القول بغير ذلك معناه إجازة محاكمة المتهم أمام المحكمة الإستئنافية مباشرة عن العهدة لا تملك محكمة الدرجة الأولى محاكمته عنها لخروجها عن دائرة ولايتها، فضلاً عن أن ذلك يكون منها قضاء فيما لم تصل به المحكمة طبقاً للقانون علاوة، على ما فيه من حرمان المتهم من درجات التقاضي وهذا لتعلقه بالنظام القضائي ودرجته بعد مخالفاً للأحكام المتعلقة بالنظام العام، ومن ثم تعين قبول هذا الوجه من الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والقضاء - بإلغاء الحكم المستأنف وعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة الأحداث المختصة.

الطعن رقم ٧٣٨٦ لسنة ٥٦ مكتب قضى ٢٨ صفحة رقم ٧٤٢ بتاريخ ١٩٨٧/٦/٤

لما كان مفاد نص المادة ٢٨ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ في شأن الأحداث - وما ورد بتقرير لجنة مجلس الشعب - إن محكمة الأحداث تشكل من قاض يعاونه خبيران من الأخصائيين أحدهما على الأقل من النساء ويتعين حضورهما المحكمة وتقديم تقرير عن حالة الحدث من جميع الوجوه ليرشد به القاضي في حكمه تحقيقاً للوظيفة الاجتماعية لمحكمة الأحداث وإلا كان الحكم باطلاً. وكان البين من الإطلاع على محاضر جلسات محكمة أول درجة إنها خلست جميعاً من إحدى الأخصائيين الإجتماعيين وما بقيد حضورهما أو إنهما قدما تقريرهما كما خلا الحكم من ذلك أيضاً، ومن ثم يكون قد لحق به البطلان.

## محكمة الاستئناف

\* الموضوع الفرعي : تبويب الحكم الاستئنافي :

الطعن رقم ١٢٣٤ لسنة ٢٠ مكتب قتي ٢ صفحة رقم ٦٠٨ بتاريخ ١٩٥١/٢/١٢

من حق المحكمة الاستئنافية أن تقول بصلاحيه الحكم الابتدائي وأن تأخذ بأسبابه، وفي هذه الحالة تكون قد جعلت من أسباب الحكم الابتدائي أسباباً لحكمها.

الطعن رقم ٣٦٣ لسنة ٢٢ مكتب قتي ٣ صفحة رقم ٨٩٩ بتاريخ ١٩٥٢/٥/٧

لا يضير حكم المحكمة الاستئنافية أنها بعد إذ إستجابت إلى طلب سماع الشهود الذين طلب المتهم سماعهم وسمعتهم لعلّاً قد فضت بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه، إذ أن مفاد ذلك هو أن التحقيق الذي أجرته لم ينتج جديداً في الدعوى يجعلها ترى غير ما رآته محكمة أول درجة أو يستحق تعليقاً أو تعليقاً من جانبها.

الطعن رقم ٤٨ لسنة ٢٦ مكتب قتي ٧ صفحة رقم ٤٢٦ بتاريخ ١٩٥٦/٣/٢٠

ليس ثمة ما يمنع المحكمة الاستئنافية إن هي رأت كفاية الأسباب التي بنى عليها الحكم المستأنف من أن تتخذها أسباباً لحكمها، وتحتج عندئذ أسباب الحكم المستأنف أسباباً لحكمها.

الطعن رقم ٣٨٧ لسنة ٢٧ مكتب قتي ٨ صفحة رقم ٥٦٢ بتاريخ ١٩٥٧/٥/٢٨

متى كانت المحكمة الاستئنافية قد بينت مواد الإتهام بمصدر حكمها وأخذت بما جاء بحكم محكمة أول درجة من أسباب وقد تضمن هذا الأخير إشارة صريحة إلى المواد التي طبقت فإن النعي على الحكم بأنه لم يشر إلى المواد التي طبقها يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٣١ مكتب قتي ١٢ صفحة رقم ٨٢٠ بتاريخ ١٩٦١/١٠/١٦

متى كان الحكم المطعون فيه، وإن استوفى بياناته، إلا أنه لم ينشئ لقضائه أسباباً بل اقتصر على اعتناق أسباب الحكم الابتدائي الباطل قانوناً فإنه يكون باطلاً.

الطعن رقم ٢١٠٦ لسنة ٣٧ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ١٢٨٠ بتاريخ ١٩٦٧/١٢/١٨

من المقرر أنه إذا رأت المحكمة الاستئنافية تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها، فليس في القانون ما يلزمها بأن تعيد ذكر تلك الأسباب في حكمها، بل يكفي أن تحيل عليها إذ الإحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها وبيانها وتدل على أن المحكمة قد اعتبرتها كأنها صادرة منها.



الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٤٠٢ بتاريخ ١٩٦٨/٤/٨  
من المقرر أنه إذا كان الحكم الاستئنافي قد أورد أسباباً جديدة لقضائه وأخذ بأسباب الحكم المستأنف كأسباب مكملته لحكمه، فإن ذلك يكون مفاده أنه يأخذ بها فيما لا يتعارض مع الأسباب التي أنشأها نفسه.

الطعن رقم ١٢٧٣ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٩٦٩ بتاريخ ١٩٦٨/١١/١٨  
من المقرر أن المحكمة الاستئنافية إذا رأت إلغاء حكم صادر بالبراءة أن تفند ما استندت إليه محكمة الدرجة الأولى من أسباب وإلا كان حكمها بالإلغاء ناقصاً نقصاً جوهرياً موجباً لنقضه.

الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٧٠٧ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٦  
من المقرر أن المحكمة الاستئنافية إذا ما رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها فليس في القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الأسباب في حكمها بل يكفي أن تحيل عليها، إذ الإحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها وتدل على أن المحكمة قد إعتبرتها كأنها صادرة منها، وإذ بين الحكم المستأنف واقعة الدعوى وبرر قضاءه بأسباب سائفة تؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها واعتنى الحكم المطعون فيه تلك الأسباب فإن ما يشتره الطاعن من دعوى البطلان يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٣٤١ بتاريخ ١٩٧٣/٣/١٩  
من المقرر أنه إذا كانت المحكمة الاستئنافية قد رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها فليس في القانون ما يلزمها بأن تعيد ذكر تلك الأسباب في حكمها، بل يكفي أن تحيل عليها، إذ الإحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها وبيانها وتدل على أن المحكمة قد إعتبرتها كأنها صادرة منها.

الطعن رقم ١٥٦٦ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٨٠ بتاريخ ١٩٧٣/٢/١١  
من المقرر أن مؤدى إيراد الحكم الاستئنافي أسباباً مكملته لأسباب حكم محكمة أول درجة - الذي إعتنقه - أنه يأخذ بهذه الأسباب فيما لا يتعارض مع الأسباب التي أحفلها.

الطعن رقم ٩ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٢٧٢ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٤  
لا يقدح في سلامة الحكم المطعون فيه إلغاء المحكمة الاستئنافية عن طلب ضم إحدى حوافظ مستندات الطاعن السابق تقديمها إلى محكمة أول درجة ذلك أنه فضلاً عن عدم تمسك الطاعن بهذا الطلب في الجلسة الأخيرة أمام المحكمة الاستئنافية بما بعد تنازلاً ضمناً عن تمسكه بدلالة ما حوته تلك الحافظة من مستندات في تأييد دفاعه، فإن الثابت أن حكم محكمة أول درجة قد أورد لحوى ما إشتملت عليه تلك

الحفاظة بما لا يمدو أن تكون صورةً لأحكام سبق صدورها في قضايا مماثلة رأى الطاعن أن يدعم بها دفاعه. ومن ثم فهي لا تعتبر دليلاً من أدلة الدعوى يمكن القول بأنه يتعلق بدفاع جوهرى للطاعن كان على المحكمة أن تعنى بتحقيقه وتقصده حقه من البحث والتحصيل.

**الطعن رقم ٧٠٦ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٢٢٣ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٧٣**

من المقرر أن المحكمة الإستئنافية إذا ما رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التى بنى عليها فليس فى القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الأسباب فى حكمها بل يكفى أن تحيل عليها، إذ الإحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها وتدل على أن المحكمة قد اعتبرتها كأنها صادرة منها.

**الطعن رقم ٧٨٤ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٦٤ بتاريخ ٣١/١/١٩٧٧**

إذا رأت المحكمة الإستئنافية تأييد الحكم المستأنف للأسباب التى بنى عليها فليس فى القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الأسباب فى حكمها بل يكفى أن تحيل عليها، إذ الإحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها وتدل على أن المحكمة قد اعتبرتها كأنها صادرة منها.

**الطعن رقم ١٠٥٤ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١١٩ بتاريخ ١٧/١/١٩٧٧**

٢) من المقرر أن المحكمة الإستئنافية إذا ما رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التى بنى عليها فليس فى القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الأسباب فى حكمها بل يكفى أن تحيل عليها إذ الإحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها وتدل على أن المحكمة اعتبرتها كأنها صادرة منها، ولما كان الحكم الابتدائى قد بين والفة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية بجرمى غش اللبن وعرضه للبيع اللتين دان الطاعن بهما وأقام عليهما فى حقه أدلة مائغة تؤدي إلى ما رتبته عليها وكانت المحكمة الإستئنافية رأت كفاية الأسباب التى بنى عليها الحكم المستأنف بالنسبة لثبوت التهمة فإن ذلك يكون فيها تسيباً كافياً.

٣) تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه ما دام قد قضى بتأييد الحكم الابتدائى المستأنف أخذاً بأسبابه، مما يجب معه اعتبار هذه الأسباب صادرة من محكمة ثانية درجة ومن ثم فإن ما يصره الطاعن من دعوى القصور فى التسيب والبطالان يكون فى غير محله.

٤) جناية الغش فى عقد التوريد المنصوص عليها فى المادة ١١٦ مكرراً من قانون العقوبات هى جريمة عمدية يشترط لقيامها توافر القصد الجنائى بإتجاه إرادة المتعاقد إلى الإخلال بالعقد أو الغش فى تنفيذه مع علمه بذلك، لما كان ذلك.. وكان سياق نص المادة السابقة قد خلا من القرينة المنشأة بالتعديل المدخل على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بالقانونين الرقمين ٥٢٢ سنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ التى إفوض بها الشارع العلم بالغش إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة، ومن ثم فلا تناقض

إد دان الحكم المطعون فيه الطاعن بجنحة بيع لبن مفشوش مع علمه بذلك أخذاً بالقرينة القانونية المنصوص عليها بالقانونين رقمي ٥٢٢ سنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ باعتبار أنه من المشتغلين بالتجارة وأخفق في إثبات حسن نيته - ذلك لأن التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع في أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة ومن ثم فإنه لا يلزم في توافر أركان جريمة بيع اللبن المفشوش في حق الطاعن مع علمه بالفلس الذي إستفاد الحكم من القرينة الواردة بالمادة الثانية من القانون ٤٨ سنة ٤١ المعدل لقيام الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكرراً من قانون العقوبات وللمحكمة مطلق الحرية في تقدير الدليل على حسن نية الطاعن من عدمه ولا تقبل منه المحاولة في هذا الشأن أمام محكمة النقض إذ هو أمر من إطلاقات محكمة الموضوع والجلد الموضوعي لا يقبل أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٢٨٥ لسنة ٤٦ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٤١٠ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٨  
من المقرر أن الأصل أن محكمة ثاني درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق. وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوماً لإجرائه.

الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٨ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ٣٥٣ بتاريخ ١٩٧٨/٤/٣  
من المقرر أن المحكمة الإستئنافية إذا ما رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها فليس في القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الأسباب في حكمها بل يكفي أن تحمل عليها، إذ الإحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها وتدل على أن المحكمة قد إعتبرتها كأنها صادرة منها، ومن ثم فإن ما ينهه الطاعن بشأن إعتناق الحكم المطعون فيه لأسباب الحكم المستأنف يكون في غير محله.

الطعن رقم ٦٦٧ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٣٥ بتاريخ ١٩٨٠/١/٦  
من المقرر أن محكمة ثاني درجة إنما تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق. وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوماً لإجرائه.

الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ١٧ بتاريخ ١٩٨٠/١/٢  
من المقرر أن الأصل أن محكمة ثاني درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوماً لإجرائه.

الطعن رقم ١٣١٩ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٢٥ بتاريخ ١٩٨٠/١/٣  
إن في سكوت المحكمة الإستئنافية عن الإشارة إلى الأقوال التي أدلى بها المحكوم عليه أمامها وقضائها بتأييد الحكم المستأنف ما يفيد أنها لم ترى في أقواله ما يغير إقتناعها بما قضت به محكمة أول درجة.

الطعن رقم ١٣٢٨ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٢٠٨ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٧

من المقرر أن على المحكمة أن تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها لى حق المتهم من جهة وقوعه وصحة نسبته إليه لرتب على ذلك آثاره القانونية غير مقيدة فى ذلك بقضاء المحكمة الأولى، ولا يمنع من هذا كون الحكم فى الدعوى الجنائية قد حاز قوة الأمر المقضى لأن الدعويين - الجنائية والمدنية - وإن كانت ناشتتين عن سبب واحد إلا أن الموضوع فى كل منهما يختلف عنه فى الأخرى مما لا يمكن معه التمسك بمحجة الحكم الجنائى.

الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٦٤٧ بتاريخ ١٩٨٠/٥/١٩

ليس على المحكمة الإستئنافية متى كونت عقيدتها براءة المتهم بعد الحكم ابتدائياً بإدانته أن تلتزم بالرد على كل أسباب الحكم المستأنف أو كل من أدلة الإتهام، ما دام قضاؤه قد بنى على أساس سليم.

الطعن رقم ٥٤١٠ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٢٣٧ بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٠

من المقرر أنه لا يضىر حكم المحكمة الإستئنافية أنها بعد أن إستجابت إلى طلب سماع الشهود الذين طلب التهم سماعهم وسمعتهم فعلاً قد قضت بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه، إذ أن مفاد ذلك هو أن التحقيق الذى أجرته لم ينتج جديداً فى الدعوى يجعلها ترى ما رآته محكمة أول درجة أو يستحق تعليقاً أو تعقيماً من جانبها.

الطعن رقم ٦٩٨٨ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٤٧٢ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٤

من المقرر أن ليس على المحكمة الإستئنافية متى كونت عقيدتها براءة المتهم بعد الحكم ابتدائياً بإدانته أن تلتزم بالرد على كل أسباب الحكم المستأنف أو كل دليل من أدلة الإتهام ما دام قضاؤها قد بنى على أساس سليم.

الطعن رقم ٢١٢٩ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣١٩ بتاريخ ١٩٣٨/١١/٧

إن النظام الذى سنه القانون يجعل المحاكمة فى مواد الجنب والمخالفات على درجتين يستلزم أن يكون القضاة الذين يفصلون فى الإستئناف غير القضاة الذين أصدروا الحكم الابتدائى. وهذا اللزوم يقتضى بطلان الحكم الإستئنافى إذا اشترك فى إصداره القاضى الذى أصدر الحكم الابتدائى، لأن فى فصله إستئنافاً فى التظلم المرفوع عن حكمه إهداراً لضمائنات العدالة التى يفرضها القانون فى نظام الدرجتين ومخالفة لقاعدة هى من خصائص النظام العام فى المواد الجنائية.

الطعن رقم ٨٥٨ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٧٩٢ بتاريخ ١١/٧/١٩٧٩

من المقرر أن المحكمة الإستئنافية إذا ما رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التى بنى عليها فليس فى القانون ما يلزمها بأن تعيد ذكرها فى حكمها. بل يكفى أن تحيل عليها إذا الإحالة على الأسباب تقدم مقام إيرادها وتدل على أن المحكمة قد إعتبرتها كأنها صادرة منها.

الطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٦٤٧ بتاريخ ٤/٢١/١٩٨٨

من المقرر أن المحكمة الإستئنافية إذا ما رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التى بنى عليها فليس فى القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الأسباب فى حكمها بل يكفى أن تحيل عليها، إذ الإحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها وتدل على أن المحكمة إعتبرتها كأنها صادرة منها. لما كان ذلك وكانت المحكمة الإستئنافية رأت وبحق كفاية الأسباب التى بنى عليها الحكم المستأنف بالنسبة لثبوت التهمة فإن ذلك يكون منها تسيباً كالياً.

• الموضوع الفرعى : سلطة محكمة الإستئناف فى إجراء التحقيق :

الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٦٨٩ بتاريخ ٦/٣/١٩٥١

الأصل أن المحكمة الإستئنافية تحكم فى الدعوى بناء على أوراق القضية وبدون إجراء تحقيق أو سماع شهود إلا إذا رأت هى لزوم ذلك. فإذا كانت المحكمة مع ذلك قد أجابت المتهم إلى ما طلبه من تأجيل الدعوى ليقدم لها مخالصة ثبت وفاءه الدين المحجوز من أجله فلم يفعل فلا يكون له أن ينمى عليها أنها أخلت بحقه فى الدفاع إذ هى لم تجبه بعد ذلك إلى طلبه التأجيل لإعلان الشاهد.

الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٢١ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٨٦٧ بتاريخ ٣/٣/١٩٥١

ليس فى القانون ما يمنع المحكمة الإستئنافية - وهى تفصل فى الدعوى - من إتخاذ أى إجراء من إجراءات التحقيق إذ هى رأت لزوماً لذلك لإستظهار وجه الحق فى الدعوى، ولو كان هذا بعد نقض الحكم بناء على طعن المتهم، أو كان المتهم وحده هو المستأنف، ما دامت لم تسوئ مركزه بالعقوبة التى قضت بها عليه.

الطعن رقم ١٠٣٥ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٧٠٤ بتاريخ ١٩/٢/١٩٥٢

إن المحكمة الإستئنافية، إنما تحكم فى الدعوى على مقتضى الأوراق، وليست ملزمة بإجراء تحقيق إلا ما ترى هى لزومه.

الطعن رقم ٢٢٢٤ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٤٩٣ بتاريخ ١٩٥٥/٢/١

المحكمة الاستئنافية إنما تحكم فى الأصل فى الدعوى على مقتضى الأوراق، وهى غير ملزمة بإجراء تحقيق إلا ما ترى هى لزوماً لإجرائه أو إستكمال ما كان يجب على محكمة أول درجة إجراؤه.

الطعن رقم ١٥ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٦٠٣ بتاريخ ١٩٦٣/١٠/١٤

من المقرر أن المحكمة الاستئنافية إنما تقضى على مقتضى الأوراق، وهى لا تلتزم بأن تجرى تحقيقاً إلا ما ترى لزوماً لإجرائه. ومن ثم فلا جناح عليها إن هى إلتفتت عن الطلب المبدى بسماع أقوال الشهود سيما وقد عنت بتبرير ذلك فى حكمها تبريراً سائفاً وسلمياً.

الطعن رقم ١٥٥٧ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٥١ بتاريخ ١٩٧١/١/١٧

الأصل أن محكمة ثانية درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق وهى لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوماً لإجرائه.

الطعن رقم ٤٠ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٢٩٣ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٤

الأصل أن محكمة الدرجة الثانية إنما تحكم على مقتضى الأوراق وهى لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى هى لزوماً لإجرائه، وإذا كان الثابت من الإطلاع على محضر جلسة المحكمة الاستئنافية أن الطاعن أبدى دفاعه دون أن يطلب إجراء أى تحقيق أو سماع شهود فليس له أن ينعى على المحكمة الإخلال بحقه فى الدفاع بقعودها عن إجراء سكت هو عن المطالبة بتنفيذه.

الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٨٠ بتاريخ ١٩٧٤/٢/٣

الأصل أن المحكمة الاستئنافية تفصل على مقتضى الأوراق ما لم ترى لزوماً لإجراء تحقيق معين أو سماع شهادة شهود إلا ما كان يجب أن تجربه محكمة أول درجة. وإذا كان ذلك، وكان الطاعن يسلم فى طعنه أنه لم يقدم بطلبه إلى محكمة أول درجة فإن المحكمة الاستئنافية تكون غير ملزمة بإجابهته أو حتى الرد عليه.

الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٦١٤ بتاريخ ١٩٧٧/٥/١٦

الأصل أن المحكمة الاستئنافية تحكم على مقتضى الأوراق وهى لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوماً لإجرائه.

الطعن رقم ١٦٤٧ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٣٣٣ بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢

الأصل أن محكمة الدرجة الثانية إنما تحكم على مقتضى الأوراق وهى لا تلتزم بإجراء تحقيق إلا ما فات محكمة أول درجة إجراؤه أو ما ترى هى لزوماً لإجرائه، وإذا كان الثابت من الإطلاع على محاضر جلسات

محكمة الدرجة الأولى أنها سمعت شهادة كبير مهندسى مرور إسكندرية وناقشته فيما أثاره الطاعن بشأن لجالية الحادث وقد إشرك الدفاع عنه فى المناقشة ومن ثم لا تكون محكمة الدرجة الثانية ملزمة بإجابة طلب إعادة مناقشة الخبر أو الرد عليه ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر لزوماً لذلك.

الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٧٣١ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٨

من المقرر أن محكمة ثانى درجة إنما تقضى على مقتضى الأوراق المطروحة وهى ليست ملزمة بإجراء تحقيق إلا ما يستكمل به النفس الذى شاب المحاكمة أمام محكمة الدرجة الأولى أو ما ترى هى لزوماً لإجرائه.

الطعن رقم ١٠١٣ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ١٠٢٥ بتاريخ ١٩٨٠/١١/٢٠

الأصل أن محكمة ثانى درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق وهى لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوماً لإجرائه.

الطعن رقم ٩٥٢ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٨٥٢ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٣

محكمة ثانى درجة إنما تحكم فى الأصل على مقتضى الأوراق وهى لا تجزئ من التحقيقات إلا ما ترى لزوماً لإجرائه ولا تلتزم إلا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة.

الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٥ مجموعة عمر ٣٢ صفحة رقم ٤٥٨ بتاريخ ١٩٣٥/٤/٨

إن المحكمة الإستئنافية غير مكلفة بحسب الأصل بإجراء أى تحقيق جديد إلا إذا رأت هى لزوماً له. فإذا لم يسبق للدفاع عن المتهم أن طلب من محكمة الدرجة الأولى ضم قضيته إلى القضية المنظورة، فرفضت تلك المحكمة إجابته إلى طلبه، فليس له أن يكلف المحكمة الإستئنافية لأول مرة ضم تلك القضية إذ أن لها بحسب الأصل أن تكفى بما هو مسطور فى الأوراق التى بين يديها وأن تبني عليه حكمها.

الطعن رقم ٩٣٨ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٢٤ بتاريخ ١٩٢٩/٢/٢٨

للمحكمة الإستئنافية تمام الحرية ومطلق السلطة فى أن لا تجرى من التحقيق إلا ما تراه هى نفسها ضرورياً لكشف الحقيقة. فهى ليست ملزمة بمتابعة التهم فيما يطلبه منها فى هذا الصدد ما دامت قد وجدت فى عناصر الدعوى وما بها من التحقيقات الأخرى ما يكفى لتكوين إعتقادها.

الطعن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٣٨ بتاريخ ١٩٦٩/١/٦

أن محكمة ثانى درجة إنما تحكم بحسب الأصل على مقتضى الأوراق وهى لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوماً لإجرائه أو لإستكمال نقص فى إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة.

الطعن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٣٨ مكتب قتي ٢٠ صفحة رقم ٤٥٨ بتاريخ ١٩٦٩/٤/٧

الأصل أن المحكمة الاستئنافية إنما تقضى على مقتضى الأوراق المطروحة وهي ليست ملزمة بإجراء تحقيق إلا ما تستكمل به النقص الذي شاب إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أو ما ترى هي لزوماً لإجرائه.

الطعن رقم ٦١ لسنة ٣٩ مكتب قتي ٢٠ صفحة رقم ٥٨٧ بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢٨

الأصل أن محكمة ثاني درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى هي لزوماً لإجرائه. وإذا كان ذلك، وكان الطاعن لم يطلب من المحكمة سماع أقوال شهود الإثبات ولم يوجه أمامها مطلباً ما على إجراءات محكمة أول درجة، فلا يجوز له أن يثير نفيه في هذا الشأن لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٨٣٢ لسنة ٣٩ مكتب قتي ٢٠ صفحة رقم ١٠٩٠ بتاريخ ١٩٦٩/١٠/٢٠

إن المحكمة الاستئنافية تقضى في الأصل من واقع الأوراق، وهي لا تلزم بإجراء تحقيق إلا ما ترى لزوماً له وكذلك هي غير ملزمة بإعادة الدعوى إلى المرافعة لإجراء المزيد من تحقيق المسألة الفنية المطروحة، إذا كانت قد وضحت لديها خصوصاً إذا كان الخصم لم يسق طلبه مساق الجازم.

الطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٥٨ مكتب قتي ٣٩ صفحة رقم ٦٤٧ بتاريخ ١٩٨٨/٤/٢١

لما كان الأصل أن المحكمة الاستئنافية تحكم على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوماً لإجرائه.

\* الموضوع الفرعي : سلطة محكمة الاستئناف في استخلاص الوقائع :

الطعن رقم ١٨٤٧ لسنة ٢٧ مكتب قتي ٩ صفحة رقم ١٨٠ بتاريخ ١٩٥٨/٢/١٧

يترتب على رفع الاستئناف من النيابة العمومية أن تتصل المحكمة الاستئنافية بموضوع الدعوى الجنائية إتصلاً بخونها النظر فيه من جميع نواحيه، وهي مكلفة بأن تمحص الواقعة المطروحة عليها والتي صح إتصافها بها وذلك بجميع كيفوها وأوصافها القانونية وأن تنزل عليها حكم القانون الصحيح غير مقيدة في ذلك بطلبات النيابة.

الطعن رقم ٨ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٦٤ بتاريخ ١٩٢٨/١٢/٦

للمحكمة الاستئنافية بسلطة قاضي الموضوع أن تتناول ما كان للمتهم من السوابق فتتخذ منها قرينة تكملية في إثبات التهمة كما تتناول عناصر التقدير الأخرى التي توجد في الدعوى.



**\* الموضوع الفرعي : سلطة محكمة الاستئناف في تصحيح البطلان :**

**الطعن رقم ٩٠٠ لسنة ٢١ مكتب قني ٣ صفحة رقم ٣٤٤ بتاريخ ١٩٥١/١٢/٣١**

إذا قضت المحكمة الاستئنافية ببطلان الحكم الابتدائي لعدم توقيعه في بحر ثلاثين يوماً ثم نظرت موضوع الدعوى وحكمت فيه فإنها لا تكون قد عاقلت القانون. ذلك لأن محكمة أول درجة وقد استغدت ولايتها بإصدار حكمها في الموضوع فلا سبيل إلى إعادة القضية إليها. ولا تكون المحكمة الاستئنافية في هذه الحالة ملزمة أن تسمع الشهود الذين سمعهم محكمة أول درجة من جديد لأن البطلان إنما ينسحب إلى الحكم الابتدائي ولا يتعدى إلى إجراءات المحاكمة التي تمت وفقاً للقانون.

**الطعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٢٥ مكتب قني ٧ صفحة رقم ٥٣٨ بتاريخ ١٩٥٦/٤/١٠**

إذا رأت المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلاناً في الإجراءات أو في الحكم الصادر من محكمة أول درجة في الموضوع فلا تملك أن تقتصر على إلغاء الحكم وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للمحكم فيها من جديد بل تصحح البطلان وتحكم في الدعوى، وذلك وفقاً لما تلتزم به المادة ١٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية، ولا تكون المحكمة الاستئنافية عند نظر الموضوع ملزمة بأن تسمع الشهود الذين سمعهم محكمة أول درجة من جديد، إذ أن البطلان إنما ينصب على الحكم الابتدائي ولا يتعداه إلى إجراءات المحاكمة التي تمت وفقاً للقانون طالما أن محكمة الدرجة الأولى كانت مختصة بنظر الدعوى وكانت الدعوى قد رفعت أمامها على وجه صحيح.

**الطعن رقم ٨٤١ لسنة ٢٦ مكتب قني ٧ صفحة رقم ١٠٤٩ بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٢٢**

لم يوجب الشارع على المحكمة الاستئنافية أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة إلا إذا قضت هذه المحكمة الأخيرة بعدم الإختصاص أو بقبول دفع فرعي يترتب عليه منع السير في الدعوى، أما حالة بطلان الإجراءات أو بطلان الحكم فقد أوجب الشارع بمقتضى المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية للمحكمة الاستئنافية أن تصحح هذا البطلان وتحكم في الدعوى.

**الطعن رقم ١٢٣٤ لسنة ٢٧ مكتب قني ٨ صفحة رقم ٩٥٥ بتاريخ ١٩٥٧/١٢/٣**

لم يوجب الشارع على المحكمة الاستئنافية أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة إلا إذا كان الحكم الصادر من هذه المحكمة الأخيرة قاضياً بعدم الإختصاص أو بقبول دفع فرعي يترتب عليه منع السير في الدعوى أما إذا وقع في الحكم المذكور بطلان أو وقع في الإجراءات ببطلان فإن المحكمة الاستئنافية بمقتضى الفقرة الأولى من المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية تصحح البطلان وتحكم في الدعوى.

الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٢٨ مكتب فنى ٩ صفحة رقم ٣٣٩ بتاريخ ١٩٥٨/٣/٢٤

لم يوجب الشارع على المحكمة الاستئنافية أن تعد القضية محكمة أول درجة إلا إذا قعنت هذه المحكمة الأخيرة بعدم الإعتصاص أو بقول دفع فرعى يترتب عليه منع السر فى الدعوى، أما فى حالة بطلان الإجراءات أو بطلان الحكم فقد حوّل الشارع بمقتضى المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات أن تصحح هذا البطلان وتحكم فى الدعوى.

الطعن رقم ١٧١ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ٣٣٧ بتاريخ ١٩٥٩/٣/٢٣

سلطة المحكمة الاستئنافية فى تصحيح البطلان عملاً بالمادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية قاصرة على حكم محكمة أول درجة، ولا يجوز أن تمتد إلى الحكم الذى تصدره هى لما ينطوى عليه هذا من إفتات على حجة الأحكام.

الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ٤٥١ بتاريخ ١٩٥٩/٤/٢٠

الأصل أنه إذا حكمت محكمة أول درجة فى الموضوع ورأت المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلاً فى الإجراءات أو فى الحكم الابتدائى تصحح البطلان وتحكم فى الدعوى عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية، على أنه يشترط لذلك أن تكون الدعوى داخلة تحت ولاية المحكمة ورفعت إليها على وجه صحيح - فإذا كانت الدعوى قد أقيمت على المنهم ممن لا يملك رفعها قانوناً وعلى خلاف ما تقتضى به المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ فإن اتصال المحكمة فى هذه الحالة بالدعوى يكون معدوماً قانوناً ولا يحق لها أن تعرض لموضوعها، فإن هى فعلت كان حكمها وما بنى عليه من إجراءات معدوم الأثر، ولا تخلك المحكمة الاستئنافية عند رفع الأمر إليها أن تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه، بل يتعين عليها أن تقصر حكمها على القضاء ببطلان الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى باعتبار أن باب المحاكمة موصد دونها، إلا أن تتوفر لها الشروط التى فرضها الشارع لقبولها.

الطعن رقم ٧١٨٦ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ٦٤ بتاريخ ١٩٦٣/٢/٤

منى كانت محكمة أول درجة قد سبق لها الفصل فى الدعوى واستفدت ولايتها بنظرها - بالحكم الصادر فى موضوع المعارضة برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه - وكانت المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه " إذا حكمت محكمة أول درجة فى الموضوع، ورأت المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلاً فى الإجراءات أو فى الحكم، تصحح البطلان وتحكم فى الدعوى ". لما كان ذلك، فإن المحكمة الاستئنافية - إذ قعنت بإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فى معارضة المنهم بالرغم من سابقة

فصلها في موضوعها - تكون قد خالفت القانون، ولا كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة الإستئنافية عن الحكم في موضوع الدعوى، فإنه يتعين أن يكون مع النقص الإحالة.

الطعن رقم ٢٧٥٧ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٣٠٦ بتاريخ ١٩٦٣/٤/٨

متى كانت محكمة أول درجة قد إستندت ولايتها بالحكم في موضوع المعارضة بالتأييد، وكان على المحكمة الإستئنافية وفقاً للمادة ١٩٤/١ من قانون الإجراءات الجنائية - وقد رأت أن هناك بطلاناً في الإجراءات أو في الحكم أن تقوم هي بتصحيح البطلان والحكم في الدعوى، فإن الحكم إذ قضى بإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة على خلاف حكم المادة ٤١٩ ساقطة الذكر يكون قد أخطأ مما يتعين معه نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٩٤١ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٧٦١ بتاريخ ١٩٦٥/١١/١

الأصل أن المحكمة الإستئنافية لا تجرى تحقيقاً بالجلسة وإنما تبني قضاءها على ما تسمعه من الخصوم وما تستخلصه من الأوراق المعروضة عليها، إلا أن حقها في هذا النطاق مقيد بوجود مراعاتها مقتضيات حق الدفاع - بل إن القانون يوجب عليها طبقاً لنص المادة ١٩٣/١ من قانون الإجراءات الجنائية أن تسمع بنفسها أو بواسطة أحد القضاة تدبئة لذلك الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وتستوفي كل نقص آخر في إجراءات التحقيق.

الطعن رقم ١١ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٢٧٩ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٤

لما كانت المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت تحرير الحكم بأسبابه والتوقيع عليه من القاضى الذى أصدره وقضت ببطلان الحكم إذا حصل مانع للقاضى ولم يكن قد كسب الأسباب بخلطه أو إذا مضى ثلاثون يوماً دون حصول التوقيع ما لم يكن صادراً بالبراءة، فإن قول الطاعن - بإنعدام الحكم الابتدائى لعدم التوقيع عليه من القاضى الذى أصدره وعطأ محكمة ثانى درجة في التصدى للموضوع لما ينطوى عليه ذلك من تفويت إحدى درجات التقاضى على المتهم - غير سديد، وتكون المحكمة الإستئنافية قد أصابت حين نظرت موضوع الدعوى وقضت فيها - بحكمها الطعون فيه نزولاً منها على حكم القفيرة الأولى من المادة ٤١٩ من ذلك القانون.

الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٢٠١ بتاريخ ١٩٧٤/٣/٣

تنص المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه " إذا حكمت محكمة أول درجة في الموضوع ورات المحكمة الإستئنافية أن هناك بطلاناً في الإجراءات أو الحكم تصحح البطلان وتحكم في الدعوى أما إذا حكمت بعدم الإختصاص أو بقبول دفع لرفعى يتوجب عليه منع السير في الدعوى وحكمت المحكمة

الإستئنافية بإلغاء الحكم وبإختصاص المحكمة أو برفض الدفع الفرعى وبنظر الدعوى بحسب عليها أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة للحكم فى موضوعها ". ولما كانت محكمة أول درجة قد قضت غيابياً بعدم قبول الدعوى تأسيساً على بطلان إجراءات تحريك الدعوى الجنائية. فاستأنفت النيابة العامة الحكم وقضت المحكمة الإستئنافية غيابياً بقبول الإستئناف شكلاً وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وتغريم المتهم مائة جنيه وتعويض مقداره عشرة آلاف وغرامة جنبيه لمصلحة الجمارك ومصادرة التبع المضبوط. فعارض المحكوم عليه وقضت المحكمة باعتبار المعارضة كأن لم تكن. فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطلان الحكم الصادر من محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى تأسيساً على بطلان إجراءات تحريك الدعوى الجنائية ولم يقض بإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل فيها، بل قضى فى موضوعها وفوت بذلك على المحكوم عليه إحدى درجتي التقاضى فإنه يكون معيماً بالخطأ فى القانون بما يسوجب نقضه والإحالة إلى محكمة أول درجة للفصل فى موضوع الدعوى.

#### الطعن رقم ٨١٦ لسنة ٥٠ مكتب قضاى ٣١ صفحة رقم ٩١٧ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٨٠

لما كان البين من الإطلاع على محاضر جلسات المعارضة أمام محكمة أول درجة أن الطاعن لم يدفع ببطلان الحكم الغايى لعدم إعلانه بالجلسة التى صدر فيها، وكان من المقرر أن حق المتهم فى الدفع ببطلان الإجراءات لعدم إعلانه بالجلسة المحددة لهاكمته أمام محكمة أول درجة يسقط إذا لم يده بجلسة المعارضة وكان من المقرر أيضاً أن العبرة ببطلان الإجراءات هو بما يتم منها أمام المحكمة الإستئنافية وكان الثابت أن الطاعن لم يتر أمامها شيئاً فى شأن البطلان المدعى به فى إجراءات اشكائه أمام محكمة أول درجة لأنه ليس له من بعد أن يتحدث عن هذا البطلان أمام محكمة النقض، ومن ثم يكون هذا الوجه على غير أساس واجب الرفض.

#### الطعن رقم ١٧٦ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٦٠٥ بتاريخ ١٤/٦/١٩٤٨

المقصود من عرض الأحكام على المحكمة الإستئنافية هو تصحيح ما قد يقع من محكمة أول درجة من أخطاء فيها. فإذا كان الخطأ شكلياً وتداركه المحكمة قبل نظر الموضوع أصبح الحكم صحيحاً فى شكله. وإذا كان المتهم قد دفع أمام المحكمة الإستئنافية ببطلان محضر الجلسة والحكم الابتدائى لعدم التوقيع عليهما من القاضى، فأعادت المحكمة الإستئنافية الأوراق إلى المحكمة الابتدائية لتدارك هذا النقص، وبعد أن تم التوقيع قضت برفض الدفع وبتأييد الحكم الابتدائى لذلك لا يجب حكمها متى كان الثابت أنه فى التاريخ الذى صدر فيه كان الحكم الابتدائى من حيث الشكل مسعولاً بجميع شرائط الصحة التى يقتضيها القانون. وليس من شأن إرسال أوراق الدعوى إلى المحكمة المختصة بنظر الإستئناف عقب التقرير به وقبل

توقيع القاضي على الحكم أن يغير من ذلك ما دام هذا التوقيع قد تم قبل الفصل في الاستئناف وما دامت  
المرة في كل ما يتعلق بالحكم الاستئنافي هي بالوقت الذي يصدر فيه.

الطعن رقم ١٥٦٦ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٦١٧ بتاريخ ١١/١٠/١٩٤٨  
إذا دفع أمام المحكمة الاستئنافية بطلان الحكم الابتدائي لعدم ختمه في المعاد القانوني، قبلت هذا الدفع  
ولغيت بطلان الحكم، فإنه يكون عليها أن تقضي في موضوع الدعوى ولا تعيدها إلى محكمة أول درجة  
إذ هذه المحكمة قد إستنفدت كل سلطتها في الدعوى بالحكم الذي أصدرته في موضوعها.

الطعن رقم ٨٥٣ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٠ صفحة رقم ٩٤٤ بتاريخ ١٩٦٩/٦/٢٣  
من المقرر أن الشارع لم يوجب على المحكمة الاستئنافية أن تعيد القضية إلى محكمة أول درجة إلا إذا لغت  
هذه الأخيرة بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعي يزعم عليه منع السير في الدعوى، أما في حالة بطلان  
الإجراءات أو بطلان الحكم فقد عول الشارع المحكمة الاستئنافية بمقتضى المادة ٤١٩ من قانون  
الإجراءات الجنائية أن تصحح هذا البطلان وتحكم في المدعى. ولا كان الثابت أن محكمة أول درجة قد  
إستنفدت ولايتها بالفصل في موضوع الدعوى بإدانة الطاعنين، فإن المحكمة الاستئنافية إذ صححت  
البطلان الذي عاب الحكم المستأنف وحكمت في موضوع الدعوى، فإنها لا تكون قد أعطت في تطبيق  
القانون، ولا ينال من هذا النظر أن محكمة أول درجة لم تفصل في الدفوع المبداء من المتهمين عند فصلها  
في الموضوع لأن عدم فصلها في هذه الدفوع لا يوجب على المحكمة الاستئنافية أن تعيد الدعوى إلى  
محكمة أول درجة التي فصلت في الموضوع، مما يجعل هذه الدفوع معروض مع موضوع الدعوى على  
المحكمة الاستئنافية. ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الخصوص لا يكون سديداً.

الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٠ صفحة رقم ١٤٣٠ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٢٢  
منى كانت محكمة أول درجة قد إستنفدت ولايتها على الدعوى بالحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم  
برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه، فما كان يصح لها من بعد عند إعادة القضية إليها خطأ من المحكمة  
الإستئنافية صاحبة الولاية عليها أن تفصل فيها، وكان من المصين على المحكمة الاستئنافية وقد إتصلت  
بالدعوى من جديد، أن تقضي بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم جواز نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة  
لسبق الفصل فيها، وأن تصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة ٤١٩ من  
قانون الإجراءات الجنائية، أما وهي لم تفعل، فإن حكمها يكون معيباً بالخطأ في القانون بما يستوجب نقضه  
وتصحيحه بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم جواز نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة لسبق الفصل فيها  
وبمعاينة المتهم مع الحبس مع الشغل لمدة ستة شهور وبوجبه تحت مراقبة الشرطة لمدة سنة في المكان الذي

يعينه وزير الداخلية، نظراً لأن الاستئناف مرفوع من المتهم وحده ولا يسوغ تشديد العقوبة المقررة بها من أول درجة.

الطعن رقم ٨٧٤٨ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٨٦٥ بتاريخ ١٢/١١/١٩٨٦

لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه قضى بإعادة الأوراق لمحكمة أول درجة للفصل فيها مجدداً تريباً على إلغائه الحكم المستأنف لخلوه من تاريخ صدوره ومن بيان المحكمة التي أصدرته وإسم المتهم. لما كان ذلك، وكانت المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على إنه : " إذا حكمت محكمة أول درجة في الموضوع، ورات المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلاً في الإجراءات أو في الحكم، تصحح البطلان وتحكم في الدعوى، أما إذا حكمت بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعي يوجب عليه منع السير في الدعوى، وحكمت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم وبإختصاص المحكمة أو برفض الدفع الفرعي وبمنظر الدعوى، يجب عليها أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة للحكم في موضوعها"، فإن إعادة القضية لمحكمة أول درجة لا تجوز إلا في الحالتين المنصوص عليهما في الفقرة الثانية من المادة المذكورة ولم تتوفر أيهما في الدعوى. لما كان ذلك، وكانت محكمة أول درجة قد سبق لها الفصل في موضوع الدعوى الجنائية والمدنية بالحكم الذي أصدرته بإدانة الطاعن وإلزامه بالتعويض المؤقت لاستنفدت بذلك ولايتها بنظرهما، فإنه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تنظر الدعويين وتحكم في موضوعهما، أما وهي لم تفعل ولقضت بإعادة الأوراق لمحكمة أول درجة للفصل فيها مجدداً، فإن حكمها يكون قد خالف القانون متعباً نقضه وإعادة الدعويين الجنائية والمدنية إلى المحكمة الاستئنافية للفصل في موضوعهما ما دامت مخالفة القانون قد حجت المحكمة عن الفصل فيه.

\* الموضوع الفرعي : سلطة محكمة الاستئناف في تعديل وصف التهمة :

الطعن رقم ١٣٦٥ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٧١١ بتاريخ ١٤/٤/١٩٥٣

إذا كان الواضح من الحكم المطعون فيه أن ترونة التهم من تهمة النصب قد أسست على انتفاء الإحتمال وسلب مال الطاعن، وكانت الوقائع المؤسسة عليها تهمة النصب هي بذاتها المؤسسة عليها تهمة الشروع في النصب، وكان الحكم الابتدائي إذ أدان المتهم في التهمتين قد عاقبه عليهما بعقوبة واحدة فإن إلغاء هذا الحكم وبرائة المتهم تأسيساً على انعدام الإحتمال في الوقائع المسندة إلى التهم والمبينة في صدر الحكم القاضي بالإلغاء - ذلك يكون فصلاً في كلتا التهمتين.

**الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٥٥٨ بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٢٧**

إذا كانت المحكمة الإستئنافية قد غيرت الوصف القانوني للواقعة التى أبتتها الحكم الابتدائى دون أن تضيف إليها شيئاً من الأفعال أو العناصر التى لم تكن موجهة للمتهم بل كانت الواقعة المادية التى إتخذتها المحكمة فى حكمها أساساً للوصف الجديد هى نفس الواقعة المسندة إلى المتهم والتى كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة، فإن المحكمة لا تكون قد أخلت فى شئ بدفاع المتهم إذ لم تفلت نظره إلى التعديل المذكور.

**الطعن رقم ٢١٦٠ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٢٧٩ بتاريخ ١٩٥٩/٣/٢**

يمنع على محكمة الإستئناف متعاً باتاً أن تعدل التهمة المسندة إلى المتهم وتقييمها على أساس من الوقائع غير التى رفعت بها الدعوى عليه - فإذا كان الفعل الذى نسبته النيابة للمتهم ورفعت من أجله الدعوى لدى المحكمة الجزئية وحكم فيه من تلك المحكمة لا يشمل سوى عدم تقديمه إقراراً قبل شروعه فى صناعة الدخان، وكانت مسألة وجود الدخان فى محل مملوك لغير المتهم، إنما وردت فى الحكم بياناً للباعث على التفيتش، ولم تقل النيابة أن المتهم قام بصناعة الدخان فعلاً، ولم ترفع عنها الدعوى، فلا تجوز - والوقائع منفصلة ومستقلة بعضها عن بعض - أن يوجه إلى المتهم أمام محكمة ثانى درجة أية تهمة على أساسها.

**الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٤٣٥ بتاريخ ١٩٧١/٦/٦**

من المقرر أن الإستئناف يعيد طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية، فيكون لها أن تعطى الوقائع التى سبق طرحها على محكمة أول درجة وصفها القانونى الصحيح، وكل ما عليها ألا توجه أفعالاً جديدة إلى المتهم أو أن تشدد عليه العقوبة إذا كان هو المستأنف وحده. ولما كانت واقعة السرقة المرفوعة بها الدعوى تتضمن إتصال الطاعنين بالأشياء المسروقة مع علمهما بسرقتها، وكانت المحكمة فيما ذهبت إليه قد أقامت حكمها على الواقعة المادية ذاتها التى شملها التحقيق ورفعت بها الدعوى وهو ما لم ينازع فيه الطاعنان - فإن التعديل الذى أجرته المحكمة فى وصف التهمة حين إعتبرت الطاعنين مرتكبين لجريمة إخفاء أشياء متحصلة من جريمة سرقة لا يعطى للطاعنين حقاً فى إثارة دعوى الإخلال بحق الدفاع، إذ أن المحكمة لا تلتزم فى مثل هذه الحالة بتبني الطاعنين أو المدافع عنهما إلى ما أجرته من تعديل فى الوصف ما دامت واقعة السرقة تتضمن واقعة الإخفاء. ومن ثم فإن النعى على الحكم فى هذا الصدد لا يكون له محل.

**الطعن رقم ٧٢٠ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٥٢٤ بتاريخ ١٩٧١/١٠/٤**

من المقرر أن المحكمة وإن صح لها ألا تقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته، وليس من شأنه أن يمنعه من تعديله متى رأت أن ترد

الواقعة بعد تحميمها إلى الوصف الذي تراه أنه الوصف القانوني السليم، إلا أنه ليس لها أن تحدث تغييراً في أساس الدعوى نفسه بإضافة وقائع جديدة لم ترفع بها الدعوى ولم يتاولها التحقيق أو المرافعة.

الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٤٧ مكتب قتي ٢٨ صفحة رقم ٩٩٨ بتاريخ ١٩٧٧/١١/٢٨

لما كان الطاعن حين إستئناف الحكم الابتدائي الصادر بإدائته على أساس التعديل الذي أجرته محكمة أول درجة في التهمة من تبديد إلى نصب كان على علم بهذا التعديل، وكان إستئناف الحكم الابتدائي منصبا على هذا التعديل الوارد به، فلا وجه للقول بأن الدفاع لم يخطر به طالما أن المحكمة الإستئنافية لم تجر أي تعديل في التهمة.

الطعن رقم ٣٠٥٠ لسنة ٥٤ مكتب قتي ٣٥ صفحة رقم ٥٩٥ بتاريخ ١٩٨٤/٦/١٤

متى كان الطاعن لا يمارى في أن الواقعة المادية التي شملتها التحقيقات في القضية الأولى هي واقعة شراء أرتبة ناتجة عن عملية تجريف وكانت محكمة أول درجة قد عدلت التهمة إلى الوصف الصحيح الذي أسبغته على الواقعة ونهت التهم إلى هذا التعديل فلا تكون قد أعطت في شيء وكان الطاعن حين إستئناف الحكم الابتدائي الصادر بإدائته على أساس التعديل الذي أجرته محكمة أول درجة في التهمة كان على علم بهذا التعديل وكان إستئناف الحكم الابتدائي منصبا على هذا التعديل الوارد به فلا وجه لما يعيه الطاعن على الحكم المطعون فيه.

الطعن رقم ١١٤٥ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٧٤٨ بتاريخ ١٩٤٥/١٠/٨

إذا كان الحكم الابتدائي الصادر في واقعة السرقة ببراءة المتهمين بها لعدم ثبوت وقوع فعل السرقة من مال الجنى عليه المعين في وصف التهمة هو الذي قضى بإدانة المتهم بإخفاء الأشياء المسروقة مع علمه بسرقتها، فإن إستئناف النيابة هذا الحكم بالنسبة إلى هذا المتهم، دون المتهمين في السرقة، لا يمكن قانوناً أن ينتقص من سلطة المحكمة الإستئنافية في تقدير الواقعة المعروضة عليها والحكم فيها على أساس ما ترى هي أنه هو الحاصل من أمرها، ولو جاء قضاؤها متعارضاً مع القضاء الابتدائي الذي صار إنتهائياً بالنسبة إلى من لم يرفع ضدهم إستئناف. وهذا التعارض لا يصح بحال النظر إليه من ناحية مخالفة قوة الشيء المحكوم فيه، لأنه إنما كان ضرورة إقتضاها إستعمال المحكمة الإستئنافية حقها المقرر بالقانون في الفصل في الإستئناف المرفوع أمامها على إعتبار واقعة الدعوى كما كانت معروضة على محكمة الدرجة الأولى.



الطعن رقم ٢١٩٧ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٤٧٤ بتاريخ ١٩٤٨/١/٢٠  
لا يقدح في حكم المحكمة الإستئنافية أنها - مع عدم إستئناف النيابة الحكم الابتدائي - قد أضافت مادة  
العود إلى المواد التي عاقبت المتهم بها محكمة الدرجة الأولى، ما دامت لم تشدد العقوبة المحكوم بها عليه ولم  
ترب على ذلك أى اثر.

الطعن رقم ٤٢٨٧ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٥٦ بتاريخ ١٩٨٨/١/١٤  
لما كان الطاعن لم يتر شيئاً أمام محكمة الموضوع - بدرجتها - بخصوص تعديل وصف التهمة، فلا يجوز له  
أن يبدى ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض.

**\* الموضوع الفرعى : سلطة محكمة الإستئناف فى سماع الشهود :**

الطعن رقم ١٠٤٨ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٤٣٣ بتاريخ ١٩٥٠/١/١  
الأصل أن المحكمة الإستئنافية تفصل فى الدعوى على مقتضى الأوراق ما لم تر هى لزوماً لإجراء تحقيق  
معين أو سماع شهادة الشهود. فإذا كان التهم قد طلب إلى المحكمة تأجيل الدعوى لسماع شاهد نفى فلم  
تجه المحكمة إلى طلبه فإنها لا تكون قد خالفت القانون.

الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٢١ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٧٥٨ بتاريخ ١٩٥١/٣/١٢  
الحكمة الإستئنافية ليست ملزمة قانوناً بإجابة طلبات التحقيق إلا إذا رأت هى إستيفاء تحقيق أو سماع  
شهود كما تقضى بذلك المادتان ١٨٥ و ١٨٦ من قانون تحقيق الجنايات.

الطعن رقم ٤٧٧ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٢٨٢ بتاريخ ١٩٥١/١٢/١٧  
الأصل أن المحكمة الإستئنافية تحكم فى الدعوى من إطلاعها على الأوراق دون أى تحقيق إلا ما ترى هى  
لزوم إجرائه، فإذا كانت المحكمة الإستئنافية قد أمرت باستدعاء شهود لسماعهم لم لا تغيرت هيئتها لم تر  
هذه الهيئة الجديدة ما يدعو لسماع أولئك الشهود فعدلت عن ذلك فلا يصح أن ينمى عليها أنها أخلت  
بحق المتهم فى الدفاع.

الطعن رقم ٨٣٩ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٢٠ بتاريخ ١٩٥١/١٠/٨  
إن المحكمة الإستئنافية إنما تحكم على مقتضى الأوراق وليست ملزمة بسماع شهود إلا إذا رأت هى من  
جانبها ضرورة ذلك.

الطعن رقم ١٣٢٨ لسنة ٢٢ مكتب قني ٤ صفحة رقم ٩٥٦ بتاريخ ١٩٥٣/٦/٩

إن المحكمة الاستئنافية إنما تحكم في الأصل في الدعوى على مقتضى الأوراق وليست ملزمة بإجراء تحقيق إلا ما ترى هي لزومه أو تستكمل به النقص في إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة. وإذن لم تكن كان الثابت من محاضر الجلسات أن محكمة أول درجة قد سمعت جميع شهود الدعوى في جلسة المحاكمة التي تخلف فيها الطاعن عن الحضور بغير عذر مقبول مع حضوره في الجلسة السابقة مما حدا بها إلى اعتبار الحكم حضورياً عملاً بنص المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية، فإنه ليس للطاعن أن ينعى عليها سماع شهود الإثبات في غيبته ولا أن ينعى على المحكمة الاستئنافية عدم إعادة سماع هؤلاء الشهود في مواجته.

الطعن رقم ١٣٥٠ لسنة ٢٢ مكتب قني ٤ صفحة رقم ٥٩٩ بتاريخ ١٩٥٣/٣/٩

إن المحكمة الاستئنافية إنما تقضي في الدعوى من واقع أوراقها وهي غير ملزمة بإجراء تحقيق إلا إستكمال ما كان يجب على محكمة أول درجة إجراؤه أو ما ترى هي لزوماً لإجرائه. فإذا كانت محكمة أول درجة قد أجرت تحقيق الدعوى وسمعت من حضر من شهودها في حضور الطاعن دون أن يطلب منها سماع شهود آخرين أو يتمسك بضم القضية التي طلب ضمها أمام المحكمة الاستئنافية، فإن المحكمة الاستئنافية لا تكون ملزمة بإجابة هذا الطلب أو الرد عليه.

الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٢٣ مكتب قني ٤ صفحة رقم ٦٤١ بتاريخ ١٩٥٣/٣/١٧

إن المحكمة الاستئنافية إنما تقضي في الأصل بعد إطلاعها على الأوراق دون أن تجري من التحقيق إلا ما ترى هي لزوماً لإجرائه. وإذن لم تكن كان يبين من الإطلاع على محاضر الجلسات أن المحكمة الاستئنافية أمرت بإعلان الشهود لسماع شهادتهم وبعد تأجيل نظر الدعوى مرات عدة لهذا الغرض سمعت في الجلسة الأخيرة من حضر منهم في حضور المدافع عن المتهم الذي ناقشهم وأبدى دفاعه في موضوع الدعوى دون أن يطلب سماع من تخلف منهم، فإنه لا يقلل منه أن يقرر عدم سماعهم أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١١٢٨ لسنة ٢٤ مكتب قني ٦ صفحة رقم ٢١١ بتاريخ ١٩٥٤/١١/٢٢

إن المحكمة الاستئنافية إنما تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق، وليست ملزمة قانوناً بأن تسمع شهوداً إلا من ترى هي لزوم سماعهم.

الطعن رقم ١٧٤٣ لسنة ٣٠ مكتب قني ١٢ صفحة رقم ٧٩ بتاريخ ١٩٦١/١/١٠

محكمة ثاني درجة إنما تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق، وهي لا تجري من التحقيقات إلا ما ترى لزوماً لإجرائه - فإذا هي لم تر من جانبها حاجة إلى سماع شهود الإثبات الذين طلب التهم منها سماعهم

بعد أن كان قد اكتفى أمام محكمة أول درجة بطلب سماع شهادى الفنى - مما يعتبر بمثابة تنازل عن سماع شهود الإثبات، فإن ما ينهيه المتهم على المحكمة الاستئنافية إعلائها بشفوية المرافعة لا يكون مقبولاً

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ٤٨٠ بتاريخ ١٩٦٣/٦/٣

الأصل أن المحكمة الاستئنافية إنما تقضى على مقتضى الأوراق، وهى لا تسمع من شهود الإثبات إلا من ترى لزوماً لسماعهم، وما دامت لم تجد بها حاجة إلى إتخاذ هذا الإجراء فى شىء يعيب حكمها.

الطعن رقم ١٦٣٦ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٨٨٥ بتاريخ ١٩٦٥/١١/٢٣

الأصل أن المحاكمات الجنائية تبنى على التحقيقات الشفوية التى تجربها المحكمة بالجلسة فى حضور المتهم وتسمع فيها الشهود مادام سماعهم ممكناً.

الطعن رقم ١٦٦٣ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٢٠٣ بتاريخ ١٩٧١/٣/٨

الأصل أن المحكمة الاستئنافية إنما تقضى فى الدعوى من واقع الأوراق وهى بعد ليست ملزمة بإجراء تحقيق أو سماع شهود إلا إذا رأت هى لزوماً لذلك. ولما كان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة الابتدائية والاستئنافية أن الطاعن أو المدافع عنه طلب من المحكمة سماع أقوال المهندس الفنى أو الطبيب الكشاف أو شهود الإثبات، فإن معنى الإخلال بحق الدفاع لعدم سماعهم لا يكون له من وجه ولا يعتد به. ولا يفدح فى ذلك أن تكون المحكمة قد أجلت الدعوى لإعلان شهود الإثبات والمهندس الفنى ثم عدلت عن ذلك لأن قرار المحكمة الذى تصدره فى صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قراراً تحضيرياً لا تولد عنه حقوق للخصوم توجب حتماً العمل على تنفيذه صواباً لهذه الحقوق.

الطعن رقم ١٨٦٨ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٨٦ بتاريخ ١٩٧١/١/١٨

مضى كان يبين من جلسات المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن تمسك بمناقشة الجنى عليه وتقديم الإيصال الدال على تسلمه الأشياء المقاتل بتيديها، وكان الدفاع المسوق من الطاعن على هذا النحو - فى صورة الدعوى المطروحة - جوهرياً لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فى الدعوى، بحيث إذا صح لتغير به وجه الرأى فيها لإنهيار الركن المادى للجريمة، وكان الحكم المطعون فيه لم يجب الطاعن إلى طلب مناقشة الجنى عليه وتقديم الإيصال للطعن فيه بالتزوير والنقض كلية عن التعرض لهذا الدفاع، مكتفياً بتأييد الحكم الغيابى الصادر من محكمة أول درجة لأسبابه، الذى خلا كلية من التعرض أو الرد على هذا الدفاع، فإنه يكون مغلاً بحق الدفاع، ذلك بأنه وإن كان الأصل أن المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقاً وإنما تحكم على مقتضى الأوراق، إلا أن حقها فى ذلك مقيد بوجود مراعاتها مقتضيات حق الدفاع، بل إن القانون يوجب عليها طبقاً لنص المادة ٤١٣ من قانون الإجراءات الجنائية، أن تسمع بنفسها أو بواسطة أحد القضاة تدبه

لذلك، الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وتسوفى كل نقص في إجراءات التحقيق ثم تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها. وإذا كان ذلك، وكانت المحكمة قد أغفلت ما تقدم، فإنه يصح نقض الحكم المطعون فيه.

الطعن رقم ١٤ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٣١٤ بتاريخ ١٩٧١/٣/٢٨

الأصل أن المحكمة الإستئنافية تحكم على مقتضى الأوراق وهي لا تجري من التحقيقات إلا ما ترى لزوماً لإجرائه. ولما كان الثابت أن الطاعن لم يتمسك بطلب سماع الشاهدين أمام محكمة أول درجة مما يعد نازلاً عنه، كما أن ما أثبتته هذان الشاهدان في إقراريهما لا يعدو في حقيقته إلا أن يكون تكذيباً لأقوال الشهود الذين إطمأنت المحكمة إلى شهادتهم، فإن المحكمة إذ ألغت عن ذلك الطلب لا تكون قد أعلنت بحق الطاعن في الدفاع، ولا عليها إن هي لم ترد عليه صراحة ما دام أن ردها مستفاد ضمناً من قضائها بالإدانة استناداً إلى أدلة الثبوت التي أخذت بها.

الطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٥٤ بتاريخ ١٩٧٣/١/٨

من المقرر أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الإثبات إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمناً دون أن يحول عدم سماعهم أمامها من أن تصمد في حكمها على اقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات الأولية ما دامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث في الجلسة، وأن محكمة ثاني درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق وهي لا تجري من التحقيقات إلا ما ترى لزوماً لإجرائه. ولما كانت الطاعنتان قد أبدعنا دفاعهما في الجلسة الأخيرة أمام محكمة أول درجة دون أن تنصرا على سماع شهود الإثبات مما يعد تنازلاً ضمناً منهما عن سماعهم، كما أن المحكمة الإستئنافية لم تر من جانبها حاجة لإجابة طلب مناقشة هؤلاء الشهود - فإن النعي في هذا الشق يكون غير سديد.

الطعن رقم ٩ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٢٧٢ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٤

الأصل أن المحكمة الإستئنافية إنما تقضي على مقتضى الأوراق المطروحة عليها، وهي ليست ملزمة بإجراء تحقيق إلا ما تستكمل به النقص الذي شاب إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أو إذا إرتأت هي لزوماً لإجرائه. وإذا كان الثابت من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يد طلب سماع محضر المحضر أمام محكمة أول درجة إلا على سبيل الإحتياط، كما أنه وإن تمسك به أمام محكمة ثاني درجة إلا أنه لم يصر عليه في ختام مرافعته، فإنه لا على هذه إن هي ألغت عن ذلك الطلب ولم ترد عليه لما هو

مقرر من أن الطالب الذى تلزم محكمة الموضوع بإجابه أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه ولا ينفذ عن التمسك به والإصرار عليه فى طلباته الختامية.

الطعن رقم ٦٣٠ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٨١٨ بتاريخ ١٠/٨/١٩٧٣  
من المقرر أن محكمة ثانى درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق وهى لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوماً لإجرائه أو إستكمال ما كان يجب على محكمة أول درجة إجراؤه. ولما كان الثابت من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعنة قد أبدى دفاعه أمام المحكمة الإستئنافية دون أن يتمسك بسماع شهود الإثبات. فإن النعى على الحكم فى هذا الصدد يكون غير سديد.

الطعن رقم ٧٨٨ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٢٢٨ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٧٣  
إنه وإن كان الأصل أن المحكمة الإستئنافية لا تجرى تحقيقاً وتحكم على مقتضى الأوراق إلا أن حقها فى ذلك مفيد بموجب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع بل إن القانون يوجب عليها طبقاً لنص المادة ٤١٣ من قانون الإجراءات الجنائية أن تسمع نفسها أو بواسطة أحد القضاة تنديه لذلك الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وتسوفى كل نقص فى إجراءات التحقيق ثم تورد فى حكمها ما يدل على أنها واجهت الدعوى وألتم بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها.

الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٨٧ بتاريخ ١٤/٢/١٩٧٤  
الأصل أن محكمة ثانى درجة إنما تحكم على مقتضى أوراق وهى لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوماً لإجرائه. وإذا كان ذلك، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة الإستئنافية أن أباً من الطاعنين أو المدافع عنهما لم يتمسك بطلب سماع شهود الإثبات الأمر الذى يستفاد منه أنهما تنازلا عن سماعهم على فرض إبداء هذا الطلب أمام محكمة أول درجة. ومن ثم يكون النعى على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع غير سديد.

الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٥١٩ بتاريخ ٢٧/٥/١٩٧٤  
الأصل أن المحكمة الإستئنافية تحكم على مقتضى الأوراق وهى لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوماً لإجرائه. ولما كان بين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة ثانى درجة أن المدافع عن الطاعن طلب سماع شهود الإثبات - وكان الثابت أن الطاعن لم يتمسك بهذا الطلب أمام محكمة أول درجة لما يعد نازلاً عنه، فإن المحكمة إذ ألغت عن ذلك الطلب لا تكون قد أخلت بحق الطاعن فى الدفاع.

الطعن رقم ٨٦٧ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٧٥٠ بتاريخ ١٨/١١/١٩٧٤

تخول المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية - المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ - المحكمة الاستثناء عن سماع الشهود إذ قبل التهم أو المدافع عنه ذلك ويستوى أن يكون القبول صريحاً أو ضمنياً بتصرف التهم أو المدافع عنه بما يدل عليه. ولما كان المدافع عن الطاعن لم يتمسك فى ختام مرافعته " أمام المحكمة الاستئنافية " بطلب سماع الشهود، فلا تثريب على المحكمة إن هى ألفتت عن إجابة طلب لم يصبر عليه مقدمه، وخاصة أن الأصل أن المحكمة الاستئنافية تقضى على مقتضى الأوراق المطروحة ولا تلزم بإجراء تحقيق إلا ما ترى هى لزوماً لإجرائه.

الطعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٨٠٨ بتاريخ ٣/١٢/١٩٧٤

من المقرر أن محكمة ثانية درجة إنما تحكم بحسب الأصل على مقتضى الأوراق، وهى لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوماً لإجرائه أو إستكمال ما كان يجب على محكمة أول درجة إجراؤه، ومن ثم فإن النعى على المحكمة الاستئنافية إلتفاتاً عن إجابة الطاعن إلى طلبه إعادة سماع الشهود يكون على غير أساس، ما دامت هى لم ترى من جانبها حاجة إليه، وما دامت محكمة أول درجة قد حققت شفوية المرافعة بسماع شهودي الإثبات وشاهدى النفى.

الطعن رقم ١٩٣١ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٣١٦ بتاريخ ١٥/٣/١٩٧٦

من المقرر أنه وإن كان الأصل وفق المادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية أن المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقاً وإنما تحكم على مقتضى الأوراق إلا أن حقها فى ذلك مقيد بوجوب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع بل إن المادة ٤١٣ من ذلك القانون توجب على المحكمة أن تسمع بنفسها أو بواسطة أحد القضاة تدبه لسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وتستوفى كل نقص آخر فى التحقيق وترتباً على ذلك عليها أن تورد فى حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألقت بها على وجهه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها، وإذا كان الحال فى الطعن المائل أن المدافع عن الطاعن قد إستمسك بمجلة المعارضة الاستئنافية بسماع شهادة... تأسيساً على أنه كان متهماً وإياه فى الدعوى وأدائه محكمة أول درجة ثم قضى ببراءته إستئنافاً وكان قوله من بين ما عولت عليه بمحكمة أول وثنائي درجة فى إدانة الطاعن، فكان على الحكم المطعون فيه أن يعرض لهذا الطلب الجوهري إيراداً ورداً، ذلك بأنه ليس يسوغ محاجة الطاعن بأنه لم يبد هذا الطلب أمام محكمة أول درجة، لأن سببه لما يكن قد قام أمام تلك المحكمة، وإنما جدد من بعد ذلك حين أنقشع الإتهام نهائياً عن المطلوب سماع شهادته بقضاء محكمة

لاني درجة براءته فصار يجوز سماعه شاهداً بعد أداء اليمين - عملاً بحكم المادة ٢٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيماً بما يوجب نقضه والإعادة.

الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٤٦ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٧٦٦ بتاريخ ١٨/١٠/١٩٧٦

من المقرر أن محكمة ثاني درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق وهي لا تجري من التحقيقات إلا ما ترى لزوماً لإجرائه، ولا تلتزم إلا بسماع الشهود الذين كان يجب على محكمة أول درجة سماعهم فإذا لم تر من جانبها حاجة إلى سماعهم وكان الطاعن عد نازلاً عن هذا الطلب بسكوته عن التمسك به أمام محكمة أول درجة، فإن النعي على الحكم بقالة الإخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٨٢٩ لسنة ٤٦ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٢٥ بتاريخ ٣/١/١٩٧٧

إنه وإن كان الأصل وفق المادة ٤١١ من ذلك القانون أن المحكمة الإستئنافية لا تجري تحقيقاً وإنما تحكم على مقتضى الأوراق إلا أن حقاً في ذلك مفيد بوجود مراعاتها مقتضيات حق الدفاع، بل أن المادة ٤١٣ من القانون نفسه توجب على المحكمة أن تسمح بنفسها أو بواسطة أحد القضاء تدبه لذلك الشهود الذين كان يجب سماعهم وتستوفي في كل نقص آخر في إجراءات التحقيق. وترتباً على ذلك عليها أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها.

الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٤٦ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٣١٠ بتاريخ ٢٨/٢/١٩٧٧

لما كان الين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن الطاعن الرابع أو المدافع عنه لم يطلب سماع أحد الشهود، وكانت محكمة ثاني درجه إنما تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق وهي لا تجري من التحقيقات إلا ما ترى لزوماً لإجرائه ولا تلتزم إلا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة، فإذا لم ترى من جانبها حاجة إلى سماعهم، وكان المدافع المذكور وإن أبدى طلب سماع أقوال الضابط محرم محضر ضبط الواقعة أمام المحكمة الإستئنافية فإن يعتبر متازلاً عنه لسكوته عن التمسك به أمام محكمة أول درجة. ومن ثم فإن النعي على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع يكون في غير محله.

الطعن رقم ١٦٣٢ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٢٥٠ بتاريخ ١٧/٢/١٩٨٠

من المقرر أن محكمة ثاني درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق وهي لا تجري من التحقيقات إلا ما ترى لزوماً لإجرائه وكان الثابت من الإطلاع على محاضر جلسات المحكمة الإستئنافية أن الطاعن لم يطلب سماع أقوال النسوة اللاتي قبل بؤدهن على المسكن فليس له أن ينعي على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها ولم تلتزم هي بإجرائه.

الطعن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٢٢٢ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٣

من المقرر أن محكمة ثاني درجة تحكم فى الأصل على مقتضى الأوراق وهى لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوماً لإجرائه ولا تلتزم إلا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وإذا كان البين من محاضر الجلسات أمام محكمة أول درجة أن الطاعن لم يطلب إلى المحكمة سماع أحد من الشهود وكان ما قررت محكمة أول درجة من تلقاء نفسها من تأجيل الدعوى لإعلان محرر المحضر لا يعدو أن يكون قراراً تحضيراً لا تتولد عنه حقوق للمصوم توجب العمل على تنفيذها صراحةً هذه الحقوق فإن النعى على الحكم المطعون فيه بأنه قضى فى الدعوى بغير سماع الشهود لا يكون سديداً.

الطعن رقم ٢٣٨٤ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٥٢٤ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢١

محكمة ثاني درجة إنما تحكم فى الأصل على مقتضى الأوراق وهى لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوماً لإجرائه ولا تلتزم إلا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة، فإذا لم تر من جانبها حاجة إلى سماعهم وكان المدافع عن الطاعن وإن أبدى طلب سماع شاهد النفى أمام محكمة أول درجة إلا أنه يعتبر متزلاً عنه لسكوته عن التمسك به أمام المحكمة الاستئنافية ومن ثم فإن النعى على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع يكون ولا محل له.

الطعن رقم ١٥٠٥ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ١٥٢ بتاريخ ١٩٨١/٢/١١

لما كان الأصل أن محكمة الدرجة الثانية إنما تحكم على مقتضى الأوراق، وهى لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوماً لإجرائه وكان الثابت من الإطلاع على محضر جلسة المحكمة الاستئنافية إن الطاعن أبدى دفاعه دون أن يطلب إجراء أى تحقيق أو سماع شهود، فليس له من بعد أن ينهى على المحكمة الإخلال بحقه فى الدفاع بقعودها عن القيام بإجراء سكت هو عن المطالبة به.

الطعن رقم ١٧٠٧ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٧٣٢ بتاريخ ١٩٨١/١٠/٢٠

الأصل أن محكمة ثاني درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق وهى لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوماً لإجرائه، ولا تلتزم بسماع الشهود إلا من كان يجب على محكمة أول درجة سماعهم.

الطعن رقم ٥٥٣٣ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٢٩٥ بتاريخ ١٩٨٢/٣/٦

لما كان البين من الإطلاع على محاضر جلسات المحكمة سواء أمام محكمة أول أو ثان درجة أن الطاعن لم يطلب سماع شاهد الإنبات أو إجراء أى تحقيق فإنه يعتبر متزلاً عن ذلك. لما كان ذلك وكان نص المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية يحول للمحكمة الاستئنافية عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك، يستوى فى ذلك أن يكون القبول صريحاً أو ضمناً بتصريف المتهم أو المدافع عنه مما يدل عليه، لما



كان هذا وكان الأصل أن محكمة ثاني درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى هي لزوماً لأجرائه أو لإستكمال نقص في إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة، وكان الطاعن - على ما سلف بيانه - يعتبر متنازلاً عن سماع شاهد الإثبات أمام درجتي التقاضي. فبان ما يشتره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد.

الطعن رقم ٦٤١٩ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ٢٣٢ بتاريخ ١٣/٢/١٩٨٣

لما كانت محكمة ثاني درجة إنما تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوماً لأجرائه ولا تلتزم إلا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وكان المدافع عن الطاعن - على ما سلف - قد عد متنازلاً عن طلب سماع الشاهد الثاني أمام محكمة أول درجة لعدم التمسك بسماعه بالجلسة الأخيرة فإنه - على فرض تمسكه بطلب سماعه في مذكرته المقدمة أمام المحكمة الإستئنافية - يعتبر أيضاً متنازلاً عن التمسك به أمام المحكمة الإستئنافية، ومن ثم فبان النعي على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع يكون في غير محله.

الطعن رقم ٦٧٧٤ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٤٢٥ بتاريخ ١٦/٤/١٩٨٤

من المقرر أن محكمة ثاني درجة تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما رأت لزوماً لأجرائه إلا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة.

الطعن رقم ٦٩٠٣ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٥١٧ بتاريخ ٢٢/٥/١٩٨٤

محكمة ثاني درجة تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق، وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوماً لأجرائه ولا تلتزم إلا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة، وإذا لم تر المحكمة الإستئنافية من جانبها حاجة إلى سماع الشهود الذين طلب الطاعنون - بمذكرتهم المار ذكرها سماعهم، فبان النعي على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع يكون ولا محل له.

الطعن رقم ٤١ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٥١٥ بتاريخ ١/٣/١٩٤٨

إذا كان الثابت أن والد المجني عليه لم يبد منه أثناء المحاكمة سوى أنه تقدم إلى المحكمة الإستئنافية وعرف أن ابنه الذي لم يسأل أمام محكمة الدرجة الأولى حضر معه وأنه يطلب سماعه فأجابته إلى ما طلب، فليس في ذلك ما يؤثر في صحة إجراءات المحاكمة، إذ هذا لا يعدو أن يكون مجرد تنبيه إلى أنه لا حاجة إلى تأجيل الدعوى لإعلان المجني عليه لوجوده في دار المحكمة عند نظر القضية.

الطعن رقم ١٥٦٦ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ٦١٧ بتاريخ ١١/١٠/١٩٤٨

إنه لما كانت المحكمة الإستئنافية تقضى بناءً على الأوراق من واقع الأدلة التي سمعت أمام محكمة أول درجة، ولا تلزم بسماع الدليل، فإنها إذا ما سمعت الشاهد في جلسة، ثم تنيب أحد الأعضاء الذين سمعوه وحل محله لآخر، يكون لها أن تعتمد على تلك الشهادة ولو أن العضو الجديد لم يسمعها.

الطعن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٤٤٩ بتاريخ ٤/٧/١٩٦٩

القرار الذي تصدره المحكمة في مجال تجهيز الدعوى وجع الأدلة لا يعدو أن يكون قراراً تحضيرياً لا يتولد عنه حقوق للمخصوم توجب حتماً العمل على تنفيذه صوتاً لهذه الحقوق فليس بدى شأن أن تكون هي التي قررت من تلقاء نفسها التأجيل لإعلان شهود الإثبات ثم عدلت قرارها.

الطعن رقم ١٥٨٤ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ١٣٢١ بتاريخ ٢٤/١١/١٩٦٩

الأصل أن محكمة ثاني درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق، وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوماً لإجرائه، وما دامت لم تر من جانبها حاجة إلى سماع الشهود نظراً لما إرتأته من وضوح الواقعة المطروحة عليها، وكان الطاعن قد عد متنازلاً عن سماعهم بتصرفه مما يدل على ذلك أمام محكمة أول درجة فضلاً عن أن الطاعن لم يتمسك أمام المحكمة الإستئنافية، بسماع الشهود، الأمر الذي يفقد طلبه في هذا الخصوص خصائص الطلب الجازم الذي تلزم المحكمة بإجابته، حتى ولو أنه سبق أن أبداه في جلسة سابقة.

الطعن رقم ١١٥٨ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٩٣٢ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٧٩

يخول نهر المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية للمحكمة الإستئنافية عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك، يستوى في ذلك أن يكون القبول صريحاً أو ضمنياً بتصرف التهم والمدافع عنه بما يدل عليه، لما كان هذا، وكان الأصل أن محكمة ثاني درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى هي لزوماً لإجرائه أو لإستكمال نقص في إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة، وكان الطاعن - يهتر متنازلاً عن سماع شاعدي نفيه أمام الدرجة الأولى، وعن سماع الشاهد الثاني منهما أمام الدرجة الثانية، وذلك بتصرفه ومخاميه بما يدل على ذلك مما ثبت بمحاضر جلسات المحاكمة أما درجتي القاضي. فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد.

**\* الموضوع الفرعي : سلطة محكمة الاستئناف في سماع المتهم :**

**الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٨٠ بتاريخ ١١/٦/١٩٣٠**

إن المحكمة الاستئنافية غير ملزمة بسؤال المتهم عن تهمته كما هو الشأن لدى محكمة أول درجة وإنما هي مكلفة بسماع ظلامة المستأنف سواء أكان هو المتهم أو النيابة أو المدعى بالحق المدني أو المنول عن هذا الحق المدني ثم سماع كلام خصمه في هذه الظلامة على أن يكون التهم آخر من يتكلم.

**\* الموضوع الفرعي : سلطة محكمة الاستئناف في ضم دعويين :**

**الطعن رقم ٣١٥٤ لسنة ٣١ مكتب فني ١٣ صفحة رقم ٤٩٥ بتاريخ ٥/٢٨/١٩٦٢**

لا يجب الحكم أن ينتهي إلى توقيع عقوبة واحدة على الأفعال المسندة إلى الطاعن، لما رآه من الارتباط القائم بينها في حكم المادة ٣٢ عقوبات، في الوقت الذي يأخذ فيه بأسباب الحكمين المستأنفين من حيث بيان الوقائع والأدلة والتطبيق القانوني على الوقائع كما ثبت في حق الطاعن. وإذا كان الاستئناف قد رفع عن كل من الحكمين الصادرين من محكمة أول درجة على إستقلال وكان هذا هو منطاد إتصال المحكمة الاستئنافية بالدعويين فإن قيام هذه المحكمة بالفصل في الدعويين المدنيتين المرفوعتين ضد المتهم على أساس إختلاف شخصي وانفصالي لا تناقض فيه.

**\* الموضوع الفرعي : نطاق الاستئناف :**

**الطعن رقم ٩٠٩ لسنة ٢٢ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٦١١ بتاريخ ٣/٣/١٩٥٣**

إن الاستئناف ينقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية في حدود مصلحة رافع الاستئناف. فإذا كان حكم محكمة الدرجة الأولى قد ألزم الطاعن بفرق العلالة لكنه جهلها فجاء الحكم الاستئنافي وفصلها فإنه لا يكون قد خرج على هذه القاعدة ولم يتصد إلى واقعة جديدة، بل إنه يكون قد حقق مصلحة الطاعن في عدم تكبده مؤونة المقاضاة مستقبلاً في سبيل تحديد قيمة العلالة المقضى بها.

**الطعن رقم ١٢٦٩ لسنة ٢٢ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٥٨٧ بتاريخ ٣/٣/١٩٥٣**

إذا كان الحكم قد صدر من المحكمة الاستئنافية بتشديد عقوبة الغرامة المحكوم بها من محكمة أول درجة دون أن يذكر فيه أنه صدر بإجماع آراء القضاة خلافاً لما تقتضى به المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية من عدم جواز تشديد العقوبة المحكوم بها إذا كان الاستئناف مرفوعاً من النيابة إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة، فإن هذا الحكم يصبح باطلاً فيما قضى به من تشديد العقوبة لتخلف شرط صحة الحكم

هذا التشديد وفقاً للقانون، ويكون محكمة النقض طبقاً لنص المادة ٤٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها.

الطعن رقم ٦١ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٧٧٧ بتاريخ ١٩٥٣/٥/١١

إن القول بأنه يتعين على المحكمة الاستئنافية - والنهـم عائد - أن تنقض إما بعدم اختصاصها، وإما طبقاً لما جاء بالمادتين ٤١٤ و ٤١٥ من قانون الإجراءات الجنائية تأسيساً على ما تكشف لها من مراجعة صحيفة سوابق المتهم - هذا القول إنما يكون محل إعتبار إذا كان إستئناف النيابة جائزاً ومقبولاً حتى يتسنى للمحكمة الموضوعية أن تتصل عن طريق إستئنافها بالموضوع.

الطعن رقم ٩٦٥ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ١٠١٦ بتاريخ ١٩٥٣/٦/٢٣

مضى كان يبين من الإطلاع على أوراق الدعوى أن الطاعن تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بما قضى به الحكم الابتدائي من عدم قبول الدعوى المباشرة، وكان الحكم المطعون فيه قد ألغى الحكم الابتدائي وقضى بقبول الدعوى، فإنه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة لتحكم فى موضوعها تطبيقاً لنص المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية لا أن تصرض للموضوع وتفصل فيه وذلك حتى لا يجرم الطاعن من الإنفاع بإحدى درجتي الطاضي.

الطعن رقم ٩٠٤ لسنة ٢٦ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ١١٤٤ بتاريخ ١٩٥٦/١١/١٢

إذا كانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة الأوراق لمحكمة أول درجة لنظر معارضة المتهم وأست قضاءها على أن محكمة أول درجة حكمت فى الدعوى دون أن تسمع دفاع المتهم فإنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون ذلك أن إعادة القضية لمحكمة أول درجة غير جائز إلا فى الحالتين المنصوص عليهما فى الفقرة الثانية من المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ١٥١٤ لسنة ٢٦ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ١٤٠ بتاريخ ١٩٥٧/٢/١١

المقصود من عرض الدعوى على المحكمة الاستئنافية هو تصحيح ما قد يقع فى الحكم المستأنف الصادر من محكمة أول درجة من الخطأ - فمن حقها بل من واجبها وقد نقل الموضوع برمته إليها أن ترجع الأمور إلى نصابها الصحيح وتفصل فى موضوع الدعوى بناء على ما تراه هى من واقع أوراقها والأدلة القائمة فيها.

الطعن رقم ٢٠٣٩ لسنة ٢٧ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٣٦٧ بتاريخ ١٩٥٨/٤/٨

أوجب الشارع على المحكمة الاستئنافية فى المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن تصحح كل بطلان ماضى فى الإجراءات أو فى الحكم المستأنف وتحكم فى الدعوى ولم يجز لها أن تعيد القضية لمحكمة

أول درجة إلا إذا قضت هذه المحكمة الأخيرة بعدم الإختصاص أو بقبول دفع فرعى يوجب عليه منع السير في الدعوى وحكمت المحكمة الإستئنافية بإلغاء الحكم وبإختصاص المحكمة أو برفض الدفع الفرعى وينظر الدعوى.

الطعن رقم ٧٢٠ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٥٢٤ بتاريخ ١٠/٤/١٩٧١

من المقرر طبقاً للمادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية أنه لا يجوز معاقبة المتهم عن واقعة أخرى غير التى وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور، وأن محكمة ثانية درجة إنما تتصل بالدعوى متقدمة بالوقائع التى طرحت على المحكمة الجزئية.

الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ١٣٧٤ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٧٢

إذا كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى إعتبار المَطعون ضدهما " الموظفين بشركة مؤتمة " من الموظفين أو المستخدمين العموميين، ورتب على ذلك إنعطاف الحماية المقررة بالفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية عليهما بتأييده لحكم محكمة أول درجة القاضى بعدم جواز نظر الدعوى لرفعها من غير ذى صفة فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون. وإذ كَانَ يعين على المحكمة الإستئنافية أن تقضى فى الإستئناف المرفوع إليها عن حكم محكمة أول درجة بإلغائه ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فى الموضوع حتى لا تفوت إحدى درجتى التقاضى على المتهمين وذلك طبقاً لنص المادة ٢/٤١٩ لا من قانون الإجراءات الجنائية، أما هى لم تفعل لأنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون، لما يعين معه نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه والقضاء فى موضوع الإستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل فى الموضوع.

الطعن رقم ١٦٠١ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ١٥٢ بتاريخ ٢/٢/١٩٧٦

إذا كانت المحكمة الإستئنافية قد قضت فى الإستئناف المرفوع إليها من المَطعون ضده " المدعى بالحقوق المدنية ". عن الحكم الصادر بعدم قبول الدعوى المدنية التابعة إستاداً إلى قضائها بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها بغير الطريق القانوني، وتصدت لموضوع الدعوى المدنية وفصلت فيه فصلاً مبتدأً بالإزام الطاعن التصويص، مع أنه كان من المتعين عليها أن تقضى بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فى موضوعها حتى لا تفوت إحدى درجتى التقاضى على المتهم، وذلك طبقاً لنص المادة ٢/٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية، تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون، ومن ثم يعين نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه والقضاء فى موضوع الإستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فى موضوع الدعوى المدنية.

الطعن رقم ٣٨ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ٤٠٧ بتاريخ ١٩٧٦/٤/١١

لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية توجب على المحكمة الاستئنافية إذا ما أصدرت محكمة أول درجة حكمها بعدم الإختصاص وحكمت هى بإلغائه وبإختصاص المحكمة أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة للحكم فى موضوعها، فإن الحكم المطعون فيه إذ فصل فى موضوع الدعوى - بعد ما ألقى الحكم الابتدائى القاضى بعدم الإختصاص - ولم يعد القضية لمحكمة أول درجة يكون قد خالف القانون لما يوجب نقضه.

الطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ١١٧ بتاريخ ١٩٨٠/١/٢١

من المقرر أن المحكمة الاستئنافية إنما تتصل بالدعوى مقيدة بالوقائع التى أطرحت على المحكمة الجزئية.

الطعن رقم ٦٩٧٨ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٤٨٣ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٦

لما كان الحكم المطعون فيه إذ لغى بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى، فقد كان يعين عليه إعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فى موضوعها حتى لا تقوت إحدى درجتى التقاضى على الملهم، وذلك طبقاً لنص المادة ٢/٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية. لما كان ذلك كذلك فإنه يعين نقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فى موضوع الدعوى.

الطعن رقم ١٦٨٢ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٦٤٠ بتاريخ ١٩٤٨/١١/٣

الإستئناف بعد الدعوى بجميع وقائعها أمام المحكمة الإستئنافية ويطرحها على بساط البحث بكامل أجزائها، فليس على المحكمة الإستئنافية أن تلف المتهم إلى أى دفاع متعلق بوقائع الدعوى.

الطعن رقم ٣٧٦ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٨٥ بتاريخ ١٩٢٩/٢/٢٨

ليس بالقانون المصرى نص يماثل المادة " ٢١٥ " من قانون تحقيق الجنايات الفرنسى يوجب على محكمة إستئناف الجنب إنتزاع موضوع الدعوى العمومية والمدنية فى بعض الأحوال والفصل لهما. ولا يصح الأخذ ببقه هذا النص لوروده فى القانون الفرنسى إستثناء لأصل عام هو حد سلطة المحكمة الإستئنافية بما يطلب منها فيما قام عليه الإستئناف أمامها بين طرفيه.

الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٩٢ بتاريخ ١٩٢٩/٢/٢٨

ليس لمحكمة الجنب الإستئنافية أن تنتزع دعوى الحق المدنى المحكوم بعدم قبولها من قاضى الدرجة الأولى وتفصل فيها. غير أنه إذا رضى المدعى بالحق المدنى بنظر موضوع دعواه لأول مرة لدى المحكمة الإستئنافية ولم يطلب إليها أن تعيد القضية إلى المحكمة الأولى يعتبر سلوكه هذا تنازلاً منه عن الإنطاع بالدرجة الأولى

ورب تنازله هذا خصمه حقاً لا يستطيع هو المساس به. وهذا الحق هو صفة حكم المحكمة الإستئنافية فيما لقضى به لأول مرة في موضوع الخلاف المدني الذى بينهما.

الطعن رقم ١٧٩٨ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ١٢٥ بتاريخ ١١/٢٠/١٩٣٠  
إذا حكمت المحكمة الجزئية حكماً غيائياً بإدانة متهم وعارض فى الحكم وحكمت المحكمة بعدم قبول المعارضة لرفعها بعد الميعاد ثم إستأنف التهم هذا الحكم الأخرى، وطلبت النيابة الحكم بعدم قبول الإستئناف لرفع المعارضة بعد الميعاد فتناولت المحكمة الإستئنافية موضوع الدعوى وحكمت ببراءة المتهم من التهمة لأنها تكون مخطرة فى حكمها هذا خطأ جوهرياً مطلقاً له. لأنها بذلك تكون قد تخطت حكم رفض المعارضة المستأنف لديها ونظرت موضوع الدعوى دون أن يكون مطروحاً أمامها، وكان الواجب عليها أن تقتصر على بحث حكم عدم قبول المعارضة والفصل فيما إذا كان للمتهم وجه فى إستئنافه أم لا. فإذا كان له وجه ألقت الحكم وأعدت القضية للمحكمة الأولى لتسير فى نظر المعارضة وإن لم يكن له وجه أيدت الحكم، وفى هذه الحالة إذا كان التهم لم يستأنف الحكم الغيائى يصبح نهائياً بالنسبة له نافذاً عليه. وإذا كان قد إستأنفه فينظر إستئنافه على حدة ويقضى فيه بما يستحقه.

الطعن رقم ٢٢٧٠ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٨٧١ بتاريخ ١١/١٣/١٩٨٦  
- لما كان من المقرر أن طرق الطعن فى الأحكام الجنائية ينظمها القانون القائم وقت صدور الحكم محل الطعن، وكانت المادة ٣٩٨ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ تنص فى فقرتها الأولى على أن " تقبل المعارضة فى الأحكام الغيائية الصادرة فى المخالفات والجنح ما لم يكن إستئنافها جائزاً وذلك من التهم والمسئول عن الحقوق المدنية فى طرف الثلاثة أيام التالية لإعلانه بالحكم الغيائى خلاف ميعاد مسافة الطريق ويجوز أن يكون هذا الإعلان بملخص على النموذج الذى يقرره وزير العدل "، وإذا كان الحكم الابتدائى الغيائى قد صدر بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٣ فى ظل سريان أحكام هذه المادة التى لا تبيح المعارضة فيه من التهم ما دام إستئنافه جائزاً فقد إستأنفه الطاعنان الأول والرابع بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٤ ثم صدر القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٨٣ المنشور فى الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٤ والمعمول به إعتباراً من ١٩٨٣/٣/٢٥ وهو اليوم التالى لتاريخ نشره ونص فى مادته الأولى على أن " يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة ٣٩٨ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨٠ النص الآتى : - تقبل المعارضة فى الأحكام الغيائية الصادرة فى المخالفات والجنح وذلك من التهم أو من المسئول عن الحقوق المدنية فى طرف العشرة أيام التالية لإعلانه بالحكم الغيائى خلاف ميعاد المسافة القانونية ويجوز أن يكون هذا الإعلان بملخص على النموذج الذى يقرره وزير

العدل " ونصر في مادته الثانية على أن " تحال القضايا المنظورة أمام دوائر الجرح المستأنفة التي لم يفعل فيها محاكم أول درجة للفصل فيها إذا طلب المتهم ذلك على أن تحدد هذه الدوائر مواعيد الجلسات التي تنظر فيها هذه القضايا " وبين من أحكام هذا القانون أن المشرع أطلق حق الطعن بالمعارضة في الأحكام الغائية الصادرة في المخالفات والجرح ولم يقده بأى قيد وأوجب على المحكمة الإستئنافية في حالة إستئناف الحكم الابتدائي الصادر ضد المتهم غيابياً والذي أنقلب عليه باب الطعن بالمعارضة طبقاً لأحكام المادة ٣٩٨ من قانون الإجراءات الجنائية قبل تعديلها بالقانون سالف الذكر أن تحيل الدعوى إلى محكمة أول درجة لفصل فيها إذا طلب المتهم ذلك، على اعتبار أن الشارع قد أحل المعارضة الابتدائية في هذه الحالة - محل الطعن بالإستئناف حتى لا تفوت عى المتهم إحدى درجتى التقاضى لما كان ذلك، وكان الطاعنان الأول والرابع قد إستأنفا الحكم الغيائى الابتدائي قبل العمل بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٨٣ بإدائى الذكر ولدى نظر إستئنافهما تمسكاً بإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل فيها فكان على المحكمة الإستئنافية أن تعمل بحكم القانون بأن تعيد القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في معارضتهما أم وهى لم تفعل وفوت عليهما إحدى درجتى التقاضى بقضائهما في موضوع الدعوى فإنها تكون قد خالفت القانون مما يتعين معه نقض الحكم المطعون بالنسبة للطاعنين الأول والرابع وتصحيحه بإعادة القضية إلى محكمة أول درجة لنظر معارضتهما.

- لما كان الثابت أن الطاعنين الثانى والثالث قد إستأنفا الحكم الغيائى الابتدائي بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٦ بعد العمل بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٨٣ الذى أباح لهما حق المعارضة فيه، وكان من المقرر أن إستئناف المحكوم عليه للحكم الابتدائي الصادر ضده غيابياً يفيد أنه تجاوز عن إستعمال حقه في المعارضة إكتفاء منه باللجوء إلى طريق الإستئناف ومن ثم فإنه ما كان على المحكمة الإستئنافية أن تلتفت لما إذا كان الحكم المستأنف منهما هو حكم قابل لمعارضة من عدمه أو أن تستجلى موافقتهما على النزول عن هذا الطريق من طرق الطعن ولا عليها أن هى لم توجهما إلى طلبهما بإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة بعد أن تنازلا عن هذا الطريق من طرق الطعن ومن ثم فإن نعيهما على الحكم المطعون به في هذا الشأن لا يكون له محل.



## محكمة الجنائيات

• الموضوع الفرعي : إختصاص محكمة الجنائيات :

الطعن رقم ٩٩٥ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٥٨٩ بتاريخ ١٩٥١/٢/٦  
الأصل في توزيع الإختصاص بين المحاكم الجنائية والمحاكم المدنية هو أن تنظر المحاكم المدنية الدعاوى المدنية والمحاكم الجنائية الدعاوى الجنائية. ولم يخرج الشارع عن هذا الأصل إلا بقدر ما خول المحاكم الجنائية من حق نظر دعاوى التعويض عن الأضرار الناشئة عن الجرائم المرفوعة إليها باعتبار أن ذلك متفرع عن إقامة الدعوى أمامها على متهمين معينين بجرائم معينة منسوبة إليهم بالذات قام عليها طلب المحاكمة الجنائية وطلب التعويض معاً. وإذن فلا إختصاص للمحكمة الجنائية بنظر دعوى تعويض عن وقائع لم ترفع بها الدعوى العمومية، كما لا إختصاص لها بالحكم بالتعويض عن وقائع لم يثبت وقوعها من المتهم الذي تحكمه مهما يكن قد صح عندها أنها وقعت من غيره ما دام هذا الغير لم تقم عليه الدعوى الجنائية بالطريق القانوني.

الطعن رقم ١١٠١ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٢٢٥ بتاريخ ١٩٥٠/١١/٢٧  
إن المحكمة الجنائية لا تختص بالحكم في التعويضات المدنية إلا إذا كانت ناشئة عن الفعل الخاطئ المرفوعة به الدعوى باعتباره مكوناً لجريمة. وإذن فإذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد برأت المتهم من التهمة المسندة إليه والتي رفعت الدعوى المدنية بالتبعية لها، ورفضت الدعوى المدنية على أساس أن الموضوع لا جريمة فيه، ثم جاءت محكمة الدرجة الثانية فحكمت على هذا المتهم بالتعويض على أساس الإخلال بالتعاقد الذي قالت بمحصوله وإخلال أحدهما به فإنها تكون قد قضت في أمر هو من إختصاص المحاكم المدنية وحدها ولا شأن للمحاكم الجنائية به.

الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٢١ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ١١٩٢ بتاريخ ١٩٥١/٦/٤  
إن إختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية هو إختصاص إستثنائي لا يقوم إلا إذا كان التعويض مبنياً على ذات الفعل المرفوعة عنه الدعوى العمومية. وإذن فإذا كان الحكم مع قضائه ببراءة المتهم من تهمة الإصابة الخطأ المسندة إليه لإنعدام أى خطأ من جانبه قد قضى عليه بالتعويض مؤسساً قضاءه هذا على المسؤولية التعاقدية الناشئة عن عقد النقل فإنه يكون قد خالف القانون لأن الفعل الذي رفعت عنه الدعوى لم يكن هو عقد النقل بل كان الخطأ الذي نشأ عنه الحادث.

الطعن رقم ٥٣ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٧٦٣ بتاريخ ١٤/٦/١٩٥٤

الأصل فى الدعوى المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية وإنما أياح القانون بصفة إستثنائية رفعها إلى المحاكم الجنائية بطريق التبعية للدعوى العمومية متى كان الحق فيها ناشئاً عن ضرر حاصل من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية فإذا لم يكن الضرر ناشئاً عن تلك الجريمة إنتضت علة الإستثناء كما إنتضى هذا الإختصاص. وإذن فمتى كان المتهم قد برئ من التهمة التى رفعت بها الدعوى الجنائية وهى تهمة القتل الخطأ ورأت محكمة الجنح رفض الدعوى المدنية بالنسبة له فإن مسؤولية الطاعة عن الفصل المسد للمتهم باعتباره تابعاً لها تكون على غير أساس، أما ما أسنده الحكم إليها من إهمال وقع منها قبل الحادث جعله اسماً لإلزامها بالتعويض فامر يختلف عن الأساس الذى قامت عليه الدعوى العمومية وقام عليه إختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى المدنية قبل المتهم تبعاً لها وقبل الطاعة باعتبارها مسئولة عن خطئه.

الطعن رقم ٤١٨ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٥٦٢ بتاريخ ٥/٣/١٩٥٤

حكمة الجنائيات وفقاً لنص المادة ٣٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية إذا رأت أن الواقعة كما هى مينة فى أمر الإحالة وقبل تحقيقها بالجلسة تعد جنحة أن تحكم بعدم إختصاصها وتحيلها إلى المحكمة الجزئية أما إذا لم تر ذلك إلا بعد تحقيقها فإنه يمين عليها أن تفصل فيها.

الطعن رقم ٧٣٧ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ٨٨ بتاريخ ١٨/١٠/١٩٥٤

إن المادة ٢٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية فيما نصت عليه من أنه إذا كان الحكم فى الدعوى الجنائية يتوقف على الفصل فى مسألة من مسائل الأحوال الشخصية يجب على المحكمة الجنائية أن توقف الدعوى وتحدد للمتهم أو المدعى بالحقوق المدنية أو الجنى عليه على حسب الأحوال أجلاً لرفع المسألة المذكورة إلى الجهة ذات الإختصاص، هذه المادة لم ترد على أن رددت القاعدة العامة المقررة فى المادة ١٧ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء، دون أن تفيد حق المحكمة فى تقديرها لجدية النزاع وما إذا كان يستوجب وقف الدعوى أو أن الأمر من الوضوح أو عدم الجدية بما لا لزوم معه لوقفها وإستصدار حكم فيه من الجهة المختصة، وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد رأى أن بعضى فى نظر دعوى الزنا مقررراً للإعتبارات الساتفة التى أوردها أن الطلاق رجعى لا يسقط حق الزوج فى طلب محاكمة الزوجة وشريكها وكانت عبارة الزوج كما هى واردة فى محضر التحقيق الذى أمرت هذه المحكمة بضمه لمراقبة تقدير المحكمة لها، لا تفيد أن الطلاق باتن ولم يدل الطاعن بأى سند على هذه البيونة، فإن ما ينهائ الطاعن على الحكم من أنه إذ تصدى للفصل فى مسألة الطلاق قد خالف القانون، لا يكون له أساس.

الطعن رقم ١٠٢٨ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١١٩ بتاريخ ١٩٥٤/١٠/١٩

إن حق التصدى المخصوص عليه فى المادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية مبروك محكمة الجنايات تستعمله متى رأت ذلك دون أن تلزم بإجابة طلبات الخصوم فى هذا الشأن.

الطعن رقم ٢٤٢٠ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٥٢١ بتاريخ ١٩٥٥/٢/١٤

إذا كان الثابت من التحقيقات ووصف التهمة أن الواقعة المسندة إلى المتهم هى جنابة معاقب عليها طبقاً للمادة ١١٢ من قانون العقوبات فلا يغير من صفة هذه الجريمة إحالتها إلى محكمة الجناح للحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة بل تظل على صفتها قائمة وتسمى على سقوطها وانقضاء الدعوى العمومية فيها المدة المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجنايات وهى عشر سنين من يوم وقوع الجريمة.

الطعن رقم ٢٤٧٥ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٦٠٣ بتاريخ ١٩٥٥/٣/٧

إن قانون الإجراءات الجنائية إذ أجاز بالمادتين ٢/١٥٨ و ٢/١٧٩ إحالة بعض الجنايات إلى المحكمة الجزئية إذا رأى أنها قد إلتزمت بأحد الأعدار القانونية أو بظروف مخلفة من شأنها تخفيض العقوبة إلى حدود الجناح، لم يقصد إلى تغيير طبيعة الجريمة من جنابة إلى جنحة، وإنما أراد تخفيف العبء عن محاكم الجنايات بإعفائها من نظر بعض الجنايات التى تقتضى أحوالها إستعمال الرأفة، ومن مقتضى ذلك أن إحالة الجنابة إلى المحكمة الجزئية للفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة، وإن كان يوجب عليها أن تبص فى الفصل فيها الإجراءات المقررة فى مواد الجناح عملاً بالمادة ٣/٣٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية إلا أنه لا يوجب عليه أن تفقد الجنابة طبيعتها ومقوماتها أو ألا تلزم محكمة الجناح فى قضائها الحدود المبينة فى المادة ١٧ من قانون العقوبات عند النزول بالعقوبة، وإذن فالحكم الذى يقضى بالحبس لمدة تقل عن ثلاثة شهور فى جنابة عقوبتها الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن، يكون قد أعطى فى القانون بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٩٩٤ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٤٠٥ بتاريخ ١٩٥٦/٣/٢٠

مؤدى نص المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية أنه يصح على سلطة الإحالة سواء أكان قاضى التحقيق أم غرفة الإتهام أن تحيل الواقعة إلى محكمة الجنايات ما دام قد سبق لمحكمة الجناح أن قضت بعدم اختصاصها بنظرها لأن من شأن هذا الحكم أن يمنع هذه المحكمة من نظر الدعوى، ولا يغير من ذلك أن تحيل غرفة الإتهام الدعوى إلى محكمة الجناح بوصف كونها جنابة لتحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة.

الطعن رقم ١٨ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٤٥١ بتاريخ ١٩٥٦/٣/٢٧

فصل تهمة الجنحة المسندة إلى متهمين آخرين عن الجنابة المسندة إلى الطاعن ليس من شأنه أن يحول دون تحقيق الدعوى برمتها بما فيه واقعة الجنحة التى فصلت على الوجه الذى يكفل إستيفاء دفاع الطاعن ومن

حق المحكمة بل من واجبها أن تعرض لها بوصفها عنصراً من عناصر الأدلة العروضة عليها في صدد دفاع الطاعن لتقول كلمتها في حقيقته بما لا يتجاوز حاجات الدعوى المطلوب من المحكمة الفصل فيها ولا خصوصياتها.

الطعن رقم ٧٣٤ لسنة ٢٦ مكتب قني ٧ صفحة رقم ٩٧٢ بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٢  
الناكم الجنائية هي المختصة بالفصل في مخالفة أحكام القانون رقم ٧٤ سنة ١٩٣٣ بشأن تنظيم صناعة وتجارة الدخان.

الطعن رقم ٦١ لسنة ٢٨ مكتب قني ٩ صفحة رقم ١١٥١ بتاريخ ١٩٥٨/١٢/٢٢  
تتمسك الجريمة المرتبطة وتضم بقوة الارتباط القانوني إلى الجريمة الأصلية وتسري في مجراها وتدور معها في محيط واحد في سائر مراحل الدعوى، في الإحالة والمحاكمة إلى أن يتم الفصل فيهما.

الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٣٠ مكتب قني ١١ صفحة رقم ٦٠٠ بتاريخ ١٩٦٠/٦/٢٧  
ما ينهائ المتهمون على الحكم من سيده في دعوى تزوير عقد بيع على الرغم من قيام دعوى صحة ونفاذ هذا العقد أمام القضاء المدني مردود بأنه فضلاً عن أن المتهمين أو المدافع عنهم لم يثيروا هذا الدفع - فلا يقبل منهم طرحه لأول مرة أمام محكمة النقض، فإنه من المقرر أن القاضي الجنائي غير مكلف بوقف الدعوى الجنائية في هذه الحال لخروجها عن نطاق المسائل الفرعية التي عنها الشارع بالإيقاف في المادة ٢٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية، ولعدم إتصالها بأركان الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية، أو بشروط تحقق وجودها.

الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٣١ مكتب قني ١٢ صفحة رقم ٥٢٣ بتاريخ ١٩٦١/٥/١  
- إذا كانت محكمة الجنائيات لم تتحقق من أن الواقعة التي دانت المتهمين من أجلها جنحة إلا بعد التحقيق الذي أجرته، فإنها إذ قضت فيها تكون قد عملت حكم القانون على الوجه الصحيح.  
- القول بوجود إعادة محكمة الجنائيات القضية إلى محكمة الجنب للفصل فيها بعد أن حكمت هذه بعدم اختصاصها باعتبار الواقعة جنائية، لا ينفق مع حكم القانون.

الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٣١ مكتب قني ١٢ صفحة رقم ٧١٦ بتاريخ ١٩٦١/٦/١٩  
حق التصدي المنصوص عليه في المادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية هو حق خوله الشارع لمحكمة الجنائيات أن تستعمله، متى رأت هي ذلك، وليس في صيغة المادة المذكورة إيجاب إلتزام المحكمة به.

الطعن رقم ٩٩٣ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ١٤٧ بتاريخ ١٩٦٢/٢/١٢

تنص المادة ٣٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه "إذا رأت محكمة الجنايات أن الواقعة كما هي مبنية في أمر الإحالة وقبل تحقيقها بالجلسة تعد جثة فلها أن تحكم بصدمة الاختصاص وتحيلها إلى المحكمة الجزئية، أما إذا لم تر ذلك إلا بعد التحقيق تحكم فيها " وإذن فمضى كانت الدعوى قد رفعت على المتهمين بوصف أنهما مع آخر أحداث الإصابات التي نشأت عنها العاعة برأس الجنى عليه، فإنتهت المحكمة بعد تحقيق الدعوى إلى مساءلة المتهمين على أساس الجثة أخذاً بالقدر المتيقن في حقهما وهو ما يتفق مع التطبيق السليم للقانون، فإن فصل محكمة الجنايات في الدعوى لا يكون منظوياً على خطأ في تطبيق القانون ويكون ما يشتره الطاعن من بطلان الحكم بصدوره من محكمة غير مختصة لنظر الدعوى في غير محله.

الطعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٣٦٨ بتاريخ ١٩٦٢/٤/١٧

مؤدى نص المادة السابعة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية أن إختصاص محكمة الجنايات إنما ينعقد صحيحاً بالنسبة لجميع الجنايات التي تقع بدائرة المحكمة الابتدائية. ولا يفر من ذلك ما نصت عليه المادة ٣٥ من القانون المذكور من إجتمع محكمة الإستئناف بهينة جمعة عمومية للنظر في توزيع القضايا على الدوائر المختلفة، فإنه لم يقص به سلب محكمة الجنايات إختصاصها المنعقد لها قانوناً بمقتضى المادة السابعة سالفة الذكر بل هو تنظيم إدارى لتوزيع الأعمال بين تلك الدوائر، ومن ثم فلا يكون صحيحاً في القانون ما يدعيه المتهم " الطاعن " من بطلان الحكم المطعون فيه بقوله أن قرار الجمعية العمومية بمحكمة إستئناف الإسكندرية قضى بتوزيع العمل بين دائرتى محكمة الجنايات بها على أساس إختصاص كل منهما بنظر الجنايات التي تقع في الأسم معينة من المدينة وان الجنايات التي حوكم من أجلها وقلت في قسم " من البطل " الذي لم يخص به الدائرة التي أصدرت الحكم - طالما أنه لا يجحد أن المحكمة التي أصدرته هي إحدى دوائر محكمة الجنايات بمحكمة إستئناف الإسكندرية.

الطعن رقم ٢١٧٣ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١٦٩ بتاريخ ١٩٦٢/٣/٥

الأصل أن إختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية المرفوعة أمامها بطريق التبعية هو إختصاص إستثنائي لا يقوم إلا إذا كان التعويض مبنياً عن الفعل ذاته المرفوعة عنه الدعوى الجنائية، فإذا تبين للمحكمة الجنائية أن الحق المدعى به عن الفعل الخاطئ المكون لهذه الجريمة لم يثبت وجود صلة للمتهم به سقطت هذه الدعوى التابعة بجانبها التي رفعت بها مهما يكن قد بصرح عندها وأن الجريمة وقعت من غيره ما دام المسئول الحقيقي عن الحادث لم يعين ولم ترفع عليه الدعوى بالطريق القانوني.

الطعن رقم ٨٢٨ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١٠٠٣ بتاريخ ١٩٦٣/١٢/٣٠

من المقرر أنه لا يوجد فى القانون ما يمنع محكمة الجنايات عند إعادة محاكمة المتهم الذى كان غائباً من أن تورد الأسباب ذاتها التى اتخذها الحكم الغائى الساقط أسباباً لحكمها، ما دامت تصلح لى ذاتها لإقامة قضائها بالإدانة.

الطعن رقم ١١ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٢٢١ بتاريخ ١٩٦٤/٣/٣٠

المادة ٣٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية صريحة فى أنه إذا لم تر محكمة الجنايات أن الواقعة كما هى مبنية لى أمر الإحالة - جنحة إلا بعد التحقيق، فإنه يتعين عليها أن تحكم فيها.

الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٤٧٩ بتاريخ ١٩٦٤/٦/٨

جريمة عدم الحصول على بطاقة شخصية من بين الجرائم المحددة بقرار وزير العدل الصادر فى ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٦١ والتى تبط محكمة الجناح والمخالفات المستعجلة الفصل فيها وفقاً للفقرة " ز " من المادة الثانية. فإذا كانت النيابة العامة قد اتهمت الملعون ضده بأنه لم يحصل على بطاقة شخصية وطلبت عقابه بالمادتين ١/٤٤، ١/٥٨ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠. فإن الحكم الملعون فيه إذ صدر من محكمة الجناح والمخالفات المستعجلة يكون قد صدر من محكمة مختصة ويضحي النعى عليه بالبطالان فى غير محله.

الطعن رقم ١١٩٤ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٩٨٨ بتاريخ ١٩٦٦/١٠/١٨

إختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى من مسائل النظام العام التى يجوز التمسك بها فى أية حالة كانت عليها الدعوى، إلا أن الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بأن يكون مستنداً إلى وقائع أثبتها الحكم وأن لا يقتضى تحقيقاً موضوعياً.

الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١١٤٩ بتاريخ ١٩٦٦/١١/٢٨

تختص المحكمة الجنائية بموجب المادة ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية بالفصل فى جميع المسائل المدنية الفرعية التى يتوقف عليها الحكم فى الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها. ولما كان البت فى صورية الحوالة يتوقف عليه - فى خصوص الدعوى المطروحة - الفصل فى جريمة التبديد، فإن الإختصاص لى شأنها يعهد للمحكمة الجنائية. وإذا خالف الحكم الملعون فيه هذا النظر، فإنه يكون قد أعطى فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه بالنسبة إلى الدعوى المدنية المرفوعة عنها الطعن.

الظعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٢٤٥ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٠

- الأصل هو أن المحكمة مقيدة بمحدود الواقعة التي ترد بورقة التكليف بالحضور أو بأمر الإحالة، إلا أنه أجاز من باب الإستثناء لكل من محكمة الجنايات والدائرة الجنائية بمحكمة النقض في حالة نظر الموضوع بناء على الظعن في الحكم الثانى مرة لدواعي من المصلحة العليا لإعبارات قدرها المشرع نفسه أن تقييم الدعوى الجنائية على غير من أقيمت الدعوى عليهم أو عن وقائع أخرى غير المسندة فيها إليهم أو عن جنابة أو جنحة مرتبطة بالتهمة المروضة عليها ولا يوجب على إستعمال هذا الحق غير تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق أو المستشار المدبوب لتحقيقها من بين أعضاء الدائرة التي تصدر لها ويكون بعدئذ للجهة التي تجرى التحقيق حرية التصرف في الأوراق حسبما يوراء لها، فلها أن تقرر فيها بألا وجه لإقامة الدعوى أو تأمر بإحالتها إلى محكمة وإذا كانت المحكمة لم تفصل في الدعوى الأصلية حين التصدى وجب عليها تأجيل نظرها حتى يتم التصرف في الدعوى الجديدة التي تصدرت لها.

- لا تترتب على محكمة الجنايات إذا أحالت الدعوى الجنائية التي تصدرت هيئة سابقة لإقامتها إلى النيابة العامة وفقاً لنص المادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية، ولا عليها إذا لم تستعمل الرخصة المخولة لها بندب أحد مستشاريها للتحقيق.

الظعن رقم ٨٠ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٣٥٦ بتاريخ ١٩٧١/٤/١١

من المقرر أنه متى إستبعدت المحكمة إصابة العامة لعدم حصولها من المتهم، فلا يصح لها أن تسند إليه إحداث إصابات أخرى بالجنى عليه وأخذه بالقدر المتيقن في حقه، ذلك لأن القدر المتيقن الذي يصح العقاب عليه في مثل هذه الحالة، هو الذي يكون إعلان التهمة قد شمله وتكون المحاكمة قد دارت عليه وهو ما لم يتوالى في هذه الدعوى، إذ أن مفاد ما أورده الحكم أنه إستبعد أن المظعون ضده هو الذي أحدث الإصابة التي نجمت عنها العامة، وأسند إليه إحداث إصابات أخرى بالجنى عليه لم ترفع بها الدعوى أو تدور المرافعة عليها، ومن ثم فإن الحكم المظعون فيه يكون قد أعطى في تطبيق القانون مما يهيئه ويستوجب نقضه.

الظعن رقم ١١٨٨ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٢٩ بتاريخ ١٩٧٤/١/١٤

إن المادة ٣٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية بعد أن نصت على أن محكمة الأحداث تختص بالفصل في الجنايات والجنح والمخالفات التي يتهم فيها صغير لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة، أتبع ذلك بالنص على أنه " إذا كان مع المتهم الصغير من تزيد سنه على خمس عشرة سنة بصفة فاعل أو شريك في نفس الجريمة وكانت سن الصغير لا تتجاوز إثني عشر سنة، جاز لرئيس النيابة العامة أو لقاضى التحقيق

تقديم الصغير وحده إلى محكمة الأحداث أو إحالة القضية إلى مستشار الإحالة بالنسبة إلى جميع المتهمين فيأمر بإحالتهم إلى محكمة الجنايات فإذا كانت سن الصغير تقل عن إثنتى عشرة سنة كاملة وجب تقديم الصغير وحده إلى محكمة الأحداث... " لما كان ذلك وكان الثابت أن الطاعن كان قد تجاوز الثانية عشرة من عمره وقت ارتكاب الجريمة، وقد أنهم معه فى نفس الجريمة - بصفة فاعل - منهم آخر كان قد تجاوز الخامسة عشر من العمر وقت ارتكابه إياها - وهو ما لا يجادل فيه الطاعن فإن نظر محكمة الجنايات للدعوى والفصل فيها بالنسبة لهما يكون متفقاً وصحيح القانون لعدم تجاوزها الإختصاص المقرر لها.

الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٨٠ بتاريخ ١٩٧٤/٢/٣

الضرر الذى يصلح أساساً للمطالبة بتعويض أمام المحكمة الجنائية يجب أن يكون ناشئاً مباشرة عن الجريمة ومن ذات الواقعة المطروحة على المحكمة والمطلوب المحاكمة عنها، فإذا كان نتيجة لطروف خارج عن الجريمة ولو متصلاً بواقعها فلا يجوز المطالبة بتعويض عنه أمام تلك المحكمة لأن قضاءها فى الدعوى المدنية إستثناء لا يقبل التوسع، ومزود ذلك أن المحاكم الجنائية لا يكون لها ولاية الفصل فى الدعاوى المدنية إذا كانت محمولة على أسباب غير الجريمة المطروحة أمامها حتى يظل القضاء الجنائى بمعزل عن وحدة النزاع المدني وتغادياً من التطرق إلى البحث فى مسائل مدنية صرف وترتباً على ذلك فإنه لا محل لما يرمى به الطاعنان الحكم المطعون فيه من القصور فى التسبب لعدم تصديه لبحث مدى مسئولية المظنون ضدهم طبقاً لقواعد المسئولية الشئبة ومسئولية المتبوع عن أعمال تابعه بإعتبار أنها من الدعامات التى أقاما عليها دعواهما المدنية.

الطعن رقم ٩٨٥ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٦٤٨ بتاريخ ١٩٧٤/١٠/٧

لا تختص المحكمة الجنائية بالتعويضات المدنية إلا إذا كانت متعلقة بالفعل الجنائى المسند إلى المتهم. فإذا كانت المحكمة قد برأت المتهم من التهمة المسندة إليه " السب غير العلنى " لعدم ثبوتها فإن ذلك يستلزم حتماً رفض طلب التعويض لأنه ليس لدعوى التعويض محل عن فعل لم يثبت فى حق من نسب إليه. أما الحكم بالتعويض ولو قضى بالبراءة فشرطه ألا تكون البراءة قد بنيت على عدم حصول الواقعة أصلاً أو على عدم صحتها أو عدم ثبوت إسنادها إلى المتهم لأنه فى هذه الأحوال لا تملك المحكمة أن تقضى بالتعويض على المتهم لقيام المسئولين الجنائية والمدنية معاً على ثبوت حصول الواقعة وصحة إسنادها إلى صاحبها. ولما كان الحكم المطعون فيه قد أسس لقضاء بالبراءة على عدم توافر أركان الجريمة المسندة إلى المظنون ضده، فإن هذه الأسباب بذاتها فى هذه الحالة تكون أسباباً للحكم برفض دعوى التعويض.



لما كان بين من مجموع نصوص القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ١٧١ سنة ١٩٥٧ والذي كان معمولاً به قبل إلغائه بالقانون رقم ١١ سنة ١٩٦٨ الصادر بتاريخ ٣٠ من أبريل سنة ١٩٦٨ أن محكمة الاستئناف هي المختصة بالحكم بالرد وأن الإجراءات التي تتبع هي تلك المقررة لمحاكم الجنايات في مواد الجنايات في رفع الدعوى ونظرها والحكم فيها فيما لا يتعارض مع الإجراءات المنصوص عليها في ذلك القانون، وأنه يجوز الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة وفقاً له بمراعاة القواعد والإجراءات المقررة لذلك في قانون الإجراءات الجنائية، وأن القانون أناط بالنجاسة العامة التحقيق في جرائم الإثراء غير المشروع وإقامة الدعوى على المدعى عليه أمام محكمة الاستئناف التي يقع في دائرة اختصاصها محل عمله فإن مفاد ذلك أن محكمة الجنايات - وهي أصلاً إحدى دوائر محكمة الاستئناف طبقاً لكشوف توزيع العمل بالمحكمة هي التي ينطد لها الإختصاص بنظر دعاوى الكسب غير المشروع. يؤكد هذا النظر أحكام القانون رقم ١١ سنة ١٩٦٨ المعمول به حالياً فقد نصت المادة ١٢ منه على أن "يعاقب من يخضع لأحكام هذا القانون ويحصل لنفسه أو لغيره على كسب غير مشروع بالسجن وبغرامة مساوية لقيمة الكسب غير المشروع فضلاً عن الحكم برد هذا الكسب ولا يمنع إنقضاء الدعوى الجنائية بالوفاء من الحكم برد الكسب غير المشروع ويكون ذلك من المحكمة المختصة بنظر الدعوى الجنائية وبالإجراءات المتبعة أمامها....." ومؤداها إنقضاء الإختصاص بنظر تلك الدعاوى محكمة الجنايات حيث رأى المشرع - تحقيقاً للردع والزجر أن يرتفع بعقوبة جريمة الإثراء غير المشروع إلى عقوبة الجنابة ويمتد لها الإختصاص بنظر دعوى الرد حتى ولو انقضت الدعوى الجنائية بالوفاء بتقدير أن الأمر يستدعي التعرض في كل حالة لعناصر قيام الجريمة - لما كان ذلك - وكانت المادة ٢١ من القانون رقم ١١ سنة ١٩٦٨ قد نصت على إلغاء المرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ على أن يستمر العمل به بالنسبة إلى من كانوا يخضعون له وتركوا الخدمة قبل العمل الجديد، فإن دعاوى الكسب غير المشروع - حتى ولو ظل يحكمها المرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ - يتعين إحالتها وفقاً للقواعد العامة المقررة في قانون الإجراءات الجنائية إلى الدوائر الجنائية المختصة من حيث المكان بالوقائع موضوع الدعوى ذلك أنه من المقرر أن قوانين الإجراءات سرى من يوم نفاذها على الإجراءات التي لم تكن قد تمت حتى ولو كانت متعلقة بجرائم وقعت قبل نفاذها.

الطعن رقم ١٥٩٦ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٤٥ بتاريخ ١٩٧٦/٢/١

إذا لم تر محكمة الجنايات أن الواقعة - كما هي مينة في أمر الإحالة - جنة إلا بعد التحقيق - فإنه يعين عليها أن تحكم فيها، ولما كان الغائب من الأوراق أن الدعوى قدمت بوصفها جنابة إغفاء أخصاء متحصلة من جريمة سرقة يعود منطبقاً على المواد ١/٤٤ مكرر و٤٩ و٥١ من قانون العقوبات، إلا أن المحكمة لم تبين أن الواقعة المطروحة عليها جنة لعدم توافر ظرف العود إلا بعد أن قامت بتحقيقها فإنها إذ تعدت للمحكم فيها تكون قد إلتزمت صحيح القانون ولا محل للنعي عليها من هذه الناحية.

الطعن رقم ١٣٣٤ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٤٧١ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٨

و في خصوص ما أثاره الطاعن من عدم إستجابة المحكمة إلى طلب وقف الدعوى حين الفصل في طعنه حول قانونية قرار الهدم من القضاء الإدارى فمردود بأنه وإن كان من المقرر أنه ليس للمحاكم الجنائية تأويل الأمر الإدارى أو وقف تنفيذه، فإذا عرضت للمحكمة أثناء نظرها الدعوى مسألة من اختصاص القضاء الإدارى يعرّف الفصل فى الدعوى على الفصل فيها يعين عليها أن توقف الدعوى حتى يفصل فى هذه المسألة من الجهة المختصة إلا أنه من المقرر أيضاً أنه يشترط فى الدفع بطلب الإيقاف إلى حين الفصل فى مسألة فرعية أن يكون جدياً غير مقصود به مجرد الماطلة والتسويق وأن تكون المسئولية متوقفة على نتيجة الفصل فى المسألة المدعى بها، فإذا رأت المحكمة أن المسئولية الجنائية قائمة على كل حال فلا محل للإيقاف. لما كان ذلك، وكان الطاعن فضلاً عن إنه لم يقدم أى دليل للمحكمة على إقامة الطعن المشار إليه أقام القضاء الإدارى، فإن البين من مساق دفاعه ودلالة مستدلته أنه يوجه طعنه فى الطعن المذكور إلى قرار الهدم الصادر من السلطة القائمة على أعمال التنظيم بعد أن أقام الطاعن البناء خارج غط التنظيم مما لا يتعلق بأمر مسئوليته عن أعمال الهدم التى أسندت إليه والسابقة على صدور قرار الهدم المطعون عليه من جانبه أمام القضاء الإدارى وهو ما كشف عنه تقرير الخبير المنتدب فى الدعوى وتأييد بأقوال الطاعن لذاته بمحض الشرطة المؤرخ ١٩٦٨/٢/٢٨ فى الدعويين ١٢١، ١٢٣ لسنة ١٩٦٨ جنح مصر الجديدة، هذا بالإضافة إلى أن الطاعن قال بلسان محاميه بالجلسة أن مصر الطعن المقام منه أمام جهة القضاء الإدارى كان الرفض مما يدل على عدم جديته وإذا إنتهت المحكمة بحكمها المطعون فيه إلى إدانة الطاعن عن التهم المسندة إليه، فإنها تكون قد إترتات ضمناً عدم وقف سر الدعوى الجنائية لإستصدار حكم من جهة القضاء الإدارى ملتزمة بتطبيق الحكم القانونى الصحيح ويكون تعيب بقالة الخطأ فى تطبيق القانون لا سند له. وإذا كان ما تقدم فإن الدفع الذى أبداه المدافع عن الطاعن بوجوب وقف الدعوى يكون دفعاً ظاهر البطلان فلا تترتب على المحكمة أن هي سكنت عنه إيراداً له ورداً عليه.

الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٩٠٢ بتاريخ ١٩٧٧/١١/٦

لما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الدعوى أحيلت أصلاً إلى محكمة الجنايات بوصفها جريمة قتل عمد ولم تر هي أن الواقعة تعد جريمة إلا بعد تلاوة أقوال الشهود وسماع مرافعة الدفاع عن الطاعن فإنه كان متعيناً عليها أن تحكم فيها باعتبارها كذلك إعمالاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٨٢ من قانون الإجراءات. أما الحكم بعدم الإختصاص والإحالة إلى المحكمة الجزئية فلا مجال له - وعلى ما جاء بصريح الفقرة الأولى من تلك المادة - إلا إذا رأت محكمة الجنايات أن الواقعة كما هي مينة في أمر الإحالة وقبل تحقيقها بالجلسة تعد جريمة.

الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٥٦٥ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٤

إن ما يفرضه الطاعن من وجوب إنتظار الفصل في الدعوى التي رفعها ضد مصلحة الشهر العقاري بطلب إزائها بشهر عقود يعمد للعقار موضوع الإتهام لا يتفق وصحيح القانون لما هو مسطر عليه من أن المحكمة الجنائية مختصة بالفصل في المسائل المدنية في الحدود اللازمة للقضاء في الدعوى الجنائية ولا يجوز مطالبتها بوقف النظر في ذلك حتى يفصل في دعوى مدنية رفعت بشأنها.

الطعن رقم ١٤٠٨ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٧١ بتاريخ ١٩٨٠/١/١٦

من المقرر في حكم المادة ٣٧١ من قانون الإجراءات الجنائية أن محكمة الجنايات أن توالي عملها في نظر الدعوى المعروضة عليها في دور الإنقاذ حتى تنتهي منها ولو جاوز ذلك التاريخ واُحدد لنهايته ومن ثم فإن المحكمة في الدعوى المطروحة - إذ واصلت نظرها حتى أصدرت حكمها المطعون فيه بعد إنقضاء الدور لا تكون قد خالفت القانون في شيء.

الطعن رقم ٢٣٨٩ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٥٤٩ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢١

متى كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن مستشار الإحالة أحال المطعون حده إلى محكمة جنايات السويس بتقرير إتهام وقائمة شهود محاكمته بتهمة إغشاء أشياء متحصلة من جريمة إستيلاء بغير حق على مال مملوك لشركة..... مع علمه بذلك. وقد رفضت المحكمة بعدم إختصاصها بنظر الدعوى إستناداً إلى أنها لم تنبئ وجود تقرير الإتهام وقائمة شهود الإثبات من بين مرافقات الدعوى. لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم إختصاص المحكمة رغم إختصاصها بنظر الدعوى طبقاً للمادة ٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية قد أخطأ في القانون بما يوجب نقضه. ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة من الفصل في موضوع الدعوى، فإنه يكون متعيناً مع النقض الإحالة.

الطعن رقم ١٨١ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٦١٨ بتاريخ ١٤/٥/١٩٨٠

لما كانت المحكمة قد اعتبرت الواقعة جنحة شروع فى سرقة معاقب عليها بالمواد ٤٥، ٤٧، ٣١٨ من قانون العقوبات وهو ما يصادف صحيح القانون كانت المادة ٣٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أنه " إذا رأت محكمة الجنايات أن الواقعة كما هى مينة بأمر الإحالة وقبل تحقيقها بالجلسة تعد جنحة فلها أن تحكم بعدم الإختصاص وتحيلها إلى المحكمة الجزئية. أما إذا لم تر ذلك إلا بعد التحقيق تحكم فيها ". ومفاد ذلك وفقاً للفقرة الأولى من هذه المادة أنه إذا تبين لمحكمة الجنايات قبل إجراء التحقيق أو الواقعة المطروحة بشكل جنحة وليست جنابة. فقد كفل لها القانون إختصاصاً جوازياً بين أن تنظر الدعوى وتفصل فيها أو تحيلها إلى المحكمة الجزئية وفى الحالتين على السواء يكون قضاؤها متفقاً مع القانون، ومن ثم إذ تصدرت محكمة الجنايات لنظر الدعوى الثالثة - وهى جنحة وأصدرت حكمها المظنون ليه فإنها لا تكون قد أعطت فى القانون.

الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٦٢١ بتاريخ ١٥/٥/١٩٨٠

لما كانت إعادة المحاكمة طبقاً للمادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية ليس منها ما ينظم يرفع من المحكوم عليه بل هى بحكم القانون بمثابة محاكمة معدة وبالتالي فإنه محكمة الإعادة أن تفصل فى الدعوى بكامل حريتها غير مقيدة بشئ مما جاء بالحكم الفياى ولها أن تشدد العقوبة أو تخففها وحكمها فى كلا الحالتين صحيح قانوناً.

الطعن رقم ١٨٣١ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٦٠ بتاريخ ١٢/١/١٩٨١

لفصل محكمة الجنايات فى الجنحة. واجب. ما دامت لم تبين تكييفها إلا بعد تحقيقها وسماع الدفاع. قضاؤها بعدم الإختصاص. خطأ المادة ٨٢ إجراءات.

الطعن رقم ١٠٢٦ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٤٨٥ بتاريخ ١٤/٤/١٩٨٢

لما كان ارتباط الجنحة بالجنابة المخالفة إلى محكمة الجنايات هو من الأمور الموضوعية التى تخضع لتقدير محكمة الجنايات إستناداً إلى حكم المادة ٣٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية التى أجازت لتلك المحكمة إذا أحيلت إليها جنحة مرتبطة بجنابة ورأت قبل تحقيقها أن لا وجه لهذا الإرتباط أن تفصل الجنحة وتحيلها إلى المحكمة الجزئية المختصة للفصل فيها، هذا فضلاً عن القاعدة التى أتت بها المادة ٣٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية إنما هى قاعدة تنظيمية لأعمال محكمة الجنايات لم يرتب القانون بطلاناً على عدم مراعاتها ولا هى تعبر من الإجراءات الجوهرية المشار إليها فى المادة ٣٣١ من ذلك القانون، فإن ما ينهض الطاعنون فى هذا الخصوص يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٦٧٧٧ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٥٦١ بتاريخ ١٤/٤/١٩٨٣

المحكمة الجنائية تختص بموجب المادة ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك دون أن يتقيد بالأحكام المدنية التي صدرت أو تعلق قضاؤها على ما عساه أن يصدر من أحكام بشأن نزاع مدني قائم على موضوع الجريمة، ومتى كان ذلك فإنه كان متعيناً على المحكمة - وقد تبين لزوم الفصل في ملكية المقار محل النزاع للقضاء في الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها - أن تتصدى بنفسها لبحث عناصر هذه الملكية والفصل فيها فإن استشكل الأمر عليها أو استعصى إسعادت بأهل الخبرة وما تجر به من تحقيقات مؤدية حتى يتكشف لها وجه الحق، أما وإنها لم تفعل فإن حكمها يكون معيماً بما يستوجب نقضه بالنسبة إلى الدعوى المدنية والإحالة.

الطعن رقم ١٧٦٧ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٩١٠ بتاريخ ١١/١/١٩٨٣

المقرر أن للقاضي الجنائي الفصل في المسائل المدنية التي يتوقف عليها الفصل في الدعوى الجنائية - مما يكون معه النفي بعدم اختصاص المحكمة الجنائية ببحث أو ثبوت العلاقة الإجارية غير سديد.

الطعن رقم ٢٣٢٦ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ١٠٦٦ بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٨٣

مناط اختصاص المحكمة الجنائية بالدعوى المدنية أن يكون الضرر ناشئاً مباشرة عن الجريمة التي رفضت عنها الدعوى الجنائية أمامها فإذا نشأ الضرر عن فعل لا يعد جريمة - كما هو الحال في الدعوى الراحنة فإن المطالبة بالتعويض عنه لا تخرج عن ولاية المحاكم الجنائية.

الطعن رقم ٨٥٨ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ١٢٦ بتاريخ ٢٣/١/١٩٣٣

كل ما تختص به المحكمة الجنائية من الوجهة المدنية هو أن تقضي في النتائج المترتبة على الجريمة من تعويض ضرر ونحوه، أما المسائل الخارجة عن هذه الدائرة فلا اختصاص لها فيها. فإذا قضى حكم على المتهم بالتزوير بحسبه، وبإلزامه بتعويض للمجنى عليه، وبإلزامه أيضاً بتسليم مستندات محررة لصالح الجاني عليه كانت قد سلمت للمتهم، وبطلان الحجز المتوقع عليها تحت يد المتهم، تعين نقض هذا الحكم من جهة قضائه بتسليم المستندات المشار إليها ومن جهة قضائه ببطلان الحجز المتوقع عليها مع بقاءه على حاله فيما عدا ذلك مما قضى به.

الطعن رقم ١٤٣١ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ١٧٣ بتاريخ ٢٤/٤/١٩٣٣

إن محكمة الجناح إنما يجب عليها الإمتناع عن نظر الدعوى طبقاً للمادة ١٧٤ "تحقيق جنابات" إذ هي وجدت في وقائعها شبهة الجنائية، وعندئذ فقط يمتنع عليها التقدير، بل يتعين أن تترك ذلك إلى المحكمة التي

تملكه، لأن حكمها في قوة القرائن الدالة على توفر عنصر الجناية أو ضعفها يكون تعرضاً منها لأمر خارج عن اختصاصها. أما إذا لم تقم لدى المحكمة أية شبهة من حيث طبيعة الجريمة، وكانت مقتتعة بأن الوصف القانوني الوحيد الذي يصح إطباقه على الوقائع المقدمة إليها هو وصف اللجنة كان متعباً عليها في هذه الحالة أن تفصل في القضية حسب الوصف الذي إقتتعت بصحته، وليس لها عندئذ أن تحكم بعدم الإختصاص.

الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢٦٢ بتاريخ ١٩٣٤/١/٢٩

إن الواضح جلياً من نص المادة ١٤٨ من قانون تحقيق الجنايات هو أن قاضي الإحالة لا يملك، بعد الحكم نهائياً من محكمة الجنب بعدم الإختصاص، أن يعيد لها القضية ثانياً للحكم فيها على أساس أنها جنته بعد أن تخلت عن ولاية الحكم فيها بحكم حاز قوة الشيء المحكوم فيه. وإنما أجاز له الشارع إذا بدا له هذا الرأي - أن يثبت في قراره وبمحل الدعوى إلى محكمة الجنايات المختصة للحكم فيها بطريق الخبرة.

الطعن رقم ١١٧٩ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣٥٠ بتاريخ ١٩٣٤/٦/١١

إن قضاء محكمة الجنب لأول مرة بعدم الإختصاص لجناية الواقعة لا يمنعها من نظر الدعوى فيما بعد إذا أحيلت إليها من جديد لفصل فيها على أساس أنها جناية إقرنت بأعذار قانونية أو ظروف مخففة لعدم تعارض ذلك مع قضائها الأول بعدم الإختصاص، وهذا هو ما قصد إليه الشارع بتحريمه في الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ على محاكم الجنب بعدم الإختصاص في الدعاوى التي تحال عليها طبقاً للقانون المذكور. وقد أتى أمر التحريم بصيغة عامة، فهو يشمل الدعاوى التي تعرض على محاكم الجنب لأول مرة والتي سبق لها الحكم فيها بعدم الإختصاص لجناية الواقعة. وبمحل كل ذلك إذا لم تستجد وقائع لم يتناولها التحقيق ويكون من شأنها تغير التهمة إلى جناية أشد، فإذا إستجد شيء من ذلك فلا ينطبق عليها هذا التحريم.

الطعن رقم ١٥٣٤ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٦٧ بتاريخ ١٩٣٨/٦/١٣

إذا أحيل متهمون إلى محكمة الجنايات شاكستهم، بعضهم عن جناية وبعضهم عن جنته، فلا جناح على محكمة الجنايات إن هي فصلت اللجنة عن الجناية، كما لا جناح عليها إذا هي سمعت المتهم في اللجنة بعد فصلها شامداً في الجناية، فإنه لا شيء في كلا الأمرين مخالف للقانون.

الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ١١٠ بتاريخ ١٩٤٣/١/١٨

إنه لما كانت المحاكم الجناحية هي صاحبة الإختصاص الأصلي بالفصل في جميع الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام، ولما كان القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالأحكام العرفية ليس فيه ولا في غيره من

القوانين أى نص على إستقلال المحاكم العسكرية بالإختصاص بالفصل فى الجرائم التى يعاقب عليها قانون العقوبات والتى تحال عليها من السلطة القائمة على إصدار الأحكام العرفية، فإنه يجب القول بأن المحاكم العسكرية إنما أنشئت لتؤدى عملها فى هذه الجرائم بجانب المحاكم العادية. وفى الحق فإن الإعصارات التى تقتضى الخروج عن الأصل وتستدعى المحاكمة العسكرية فيما هو من إختصاص المحاكم العادية يجب أن يكون أمر تقديرها موكولاً إلى المحاكم العسكرية على حسب ظروف وملابسات الجرائم والدعاوى المختلفة. فإذا ما رأى المحاكم العسكرية لسبب من الأسباب عدم تقديم القضية إلى المحاكم العسكرية فذلك لا يمكن بداهة أن يكون من شأنه إفلات الجانى من العقاب على مقتضى أحكام القانون العام. وإذا ما رأى وجوب تقديم القضية إلى المحاكم العسكرية كان العمل بما رأى متعباً. ولذلك فإذا ما قدمت قضية من القضايا المذكورة من النيابة العمومية إلى المحاكم العادية فلا يجوز لهذه المحاكم أن تتغلى من تلقاء نفسها عن إختصاصها بمقولة إن المحاكم العسكرية مختصة بالفصل فيها ما دام المحاكم العسكرية لم يطالب بحقه فى وجوب تقديم القضية إلى المحاكم العسكرية.

#### الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ١٧١ بتاريخ ١٩٤٣/٢/٢٢

إنه لما كانت المحاكم الجنائية هى صاحبة الإختصاص الأصل بالفصل فى جميع الجرائم التى يعاقب عليها القانون العام، ولما كان القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالأحكام العرفية ليس فيه ولا فى غيره من القوانين أى نص على إنفراد المحاكم العسكرية بالإختصاص بالفصل فى الجرائم التى يعاقب عليها قانون العقوبات والتى تحال من السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية، فإنه يجب القول بأن المحاكم العسكرية إنما أنشئت لتؤدى عملها فى هذه الجرائم إلى جانب المحاكم العادية. وفى الواقع فإن الاعتبارات التى تقتضى الخروج على الأصل وتستدعى المحاكمة العسكرية فيما هو من إختصاص المحاكم العادية يجب أن يكون أمر تقديرها موكولاً إلى المحاكم العسكرية على حسب ظروف الجرائم والدعاوى المختلفة وملابساتها. فإذا ما رأى المحاكم العسكرية لسبب من الأسباب عدم تقديم قضية إلى المحاكم العسكرية فذلك لا يمكن بداهة أن يكون من شأنه إفلات الجانى من العقاب على مقتضى أحكام القانون العام. وإذا ما رأى وجوب تقديم القضية إلى المحاكم العسكرية كان العمل بما رأى متعباً. ولذلك فإذا قدمت قضية من القضايا المذكورة من النيابة العمومية إلى المحاكم العادية فلا يجوز لهذه المحاكم أن تتغلى من تلقاء نفسها عن إختصاصها بمقولة إن المحاكم العسكرية هى المختصة بالفصل فيها ما دام المحاكم العسكرية لم يطالب بحقه فى وجوب تقديم القضية إلى المحاكم العسكرية.

إن القانون إذ نعر في المادة ٢٣٧ عقوبات على أن " من فاجأ زوجته حال تلبسها بالزنا وقتلها في الحال هي ومن يزنئ بها يعاقب بالعقوبات المقررة في المادتين ٢٣٤ و ٢٣٦ " قد أضاف أنه أراد أن يجعل من القتل في هذه الحالة جريمة خاصة أقل جسامة، ثم إنه لما كان قد عرف في المادة ١٠ ع الجنابات بأنها هي المعاقب عليها بالإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو السجن، وفي المادة ١١ ع الجنح بأنها هي المعاقب عليها بالجس الذي يزيد أقصى مدته على أسبوع أو الغرامة التي يزيد أقصى مقدارها على جنيه مصري، فإن الجريمة المنصوص عليها في تلك المادة تكون بحكم القانون جنحة. لأن عقوبتها الأصلية هي الحبس وجوباً، لا جوازاً، كما هو الشأن في الجنابات التي تلبسها الظروف المخففة القضائية أو الأعذار القانونية. وإذن فإن الحكم فيها يكون من اختصاص محكمة الجنح لا محكمة الجنابات. وذلك طبقاً للمادة ١٥٦ من قانون تحقيق الجنابات التي تقضى بأن " يحكم قاضي الأمور الجزئية في الأفعال التي تعتبر جنحاً بنهر قانوني "، والمادة الأولى من قانون تشكيل محاكم الجنابات التي تنص على أن " الأفعال التي تعد جنابة بمقتضى القانون تحكم فيها محاكم الجنابات ما عدا ما يكون الحكم فيه من خصائص محاكم مخصوصة ". ولا يصح القول بأن تقدير قيام العذر يجب أن يترك إلى محاكم الجنابات، فإن القانون لا يوجد فيه نص يقضى بذلك، أو بإعراج الوقائع التي تعتبر جنحاً لما لا بساها من عذر قانوني مخفف من اختصاص محاكم الجنح. وعصوماً أن القانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ قد نص في مادته الأولى على أن في حالة ما يرى قاضي الإحالة وجود شبهة تدل على أن الواقعة جنابة وأن الدلائل المقدمة كافية يجوز له بدلاً من تقديم المتهم إلى محكمة الجنابات، أن يصدر أمراً بإحالة الدعوى إلى القاضي الجزئي المختص إذا رأى أن الفعل المعاقب عليه قد إقون بأحد الأعذار المنصوص عنها في المادتين ٦٠ و ٢١٥ من قانون العقوبات " ٦٦ و ٢٥١ من القانون الحالي " أو بطروف مخففة من شأنها تبرير تطبيق عقوبة الجنحة... إلخ. وهو وإن لم يذكر ضمن الجنابات، التي يجوز لقاضي الإحالة تقديم مرتكبها إلى محكمة الجنح بدلاً من محكمة الجنابات، الأفعال التي يلبسها الطرف المنصوص عليه في المادة ٢٣٧ ع إلا أن عدم ذكره إياها لا يمكن أن يجعل على أن الشارع أراد أن يكون محكمة الجنابات دون غيرها تقدير هذا الطرف الذي لا يختلف في طبيعته عن العذر المنصوص عليه في المادة ٢٥١ ع إلا من جهة أنه يجب على القاضي متى ثبت له قيامه أن يطبق عقوبة الجنحة، على حين ترك له الخيار في أن يطبق عقوبة الجنابة أو الجنحة إذا ثبت له العذر المنصوص عليه في المادة ٢٥١ ع. ولو كان مراد الشارع أن تفرد محاكم الجنابات بتقديم الأعذار القانونية إطلاقاً لكان الأولى بذلك عذر المادة ٢٥١ ع، لأن العقوبة المقررة أصلاً للجريمة المقررة بهذا العذر هي عقوبة جنابة، في حين أن العقوبة المقررة للجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣٧ هي عقوبة



جنته. وإنما السبب في هذا الإغفال - على ما يظهر من روح التشريع ومن المذكرة الإيضاحية المرفوعة مع مشروع القانون القاضى بجعل بعض الجنايات جنحاً - هو أن المشرع يعتبر الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣٧ جنحة لا جناية ما دام العقاب المقرر لها هو الحبس، ولذلك لم يرهناك من حاجة إلى النص على جواز إحالتها إلى محكمة الجنت. فقد جاء بطلب المذكرة أن " الفرض القصور منه هو إيجاد طريقة... لا تحول دون مقتضيات الزجر ولكنها تحول الفصل في القضايا التي لا تتجاوز العقوبة فيها عادة بسبب الظروف العقوبات المنصوص عليها في مواد الجنت ". ثم جاء بها في موضع آخر أن المشرع رأى أن يستشد في بيان الجنايات التي يجوز لقاضى الإحالة إحالتها إلى محكمة الجنت " بنوع العقوبة المنصوص عليها قانوناً ". وهذا النظر لا يصح الإعراض عليه بأن المادة الأولى من ذلك القانون نصت على الجريمة التي يلبسها العذر المنصوص عليه في المادة ٦٠ ضمن الجرائم التي يجوز لقاضى الإحالة إحالتها إلى محكمة الجنت، مما مفاده أنه يجوز له أيضاً أن يجعلها على محكمة الجنايات مع أن العقاب المقرر في تلك المادة هو الحبس فقط - لا يصح الإعراض بذلك لأن العذر المنصوص عليه في المادة ٦٠ يتصل بشخص الجاني فقط ولا تأثير له في طبيعة الجريمة التي يرتكبها الصغير من حيث خطورتها وجسامتها الذاتية. أما الظرف المنصوص عليه في المادة ٢٣٧ فهو متصل بذات الجريمة يخفف من وقعها ويقلل من جسامتها.

#### الطعن رقم ٤١٢ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٤٤٥ بتاريخ ١٩٤٤/٤/٣

إن عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية عن تعويض ضرر ليس ناشئاً عن الجريمة هو ما يتعلق بولايتها القضائية. فهو إذن من صميم النظام العام ويجب على المحكمة أن تحكم به ولو من تلقاء نفسها، ويجوز الدفع به في أية حالة تكون عليها الدعوى ولو أمام محكمة النقض.

#### الطعن رقم ٦١٩ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٦٩٩ بتاريخ ١٩٤٥/٤/١٦

إذا دفعت الشريكة في الزنا بأنها مطلقة فعنت لها المحكمة أجلاً لإثبات طلاقها، ولما لم ترفع دعوى إثبات الطلاق أمام المحكمة الشرعية في الأجل المعين قضت بإدانتها هي والمتهم تأسيساً على ذلك فهذا من المحكمة مفاده أنها إعتبرت أن ليس لها أن تفصل في الدفع الذي أبدته هذه التهمة، وأن مجرد عدم رفعها الدعوى أمام الجهة المختصة في المدة التي حددتها لها يوجب عليه لذاته إعتبر الزوجة قائمة وهذا منها خطأ إذ كان يتعين عليها - متى رأت عدم إمكان الفصل في النزاع الشرعي من الجهة المختصة بالفصل فيه أن تتولى هي الفصل في الدعوى بجميع أوجه الدلائل فيها حسبما يؤول لها من ظروفها وتصرفات الخصوم فيها، ثم إذا كانت المحكمة الإستئنافية بعد ذلك، مع دفع التهم لديها بأن المدعى طلق زوجته وطلب إليها

أن تضم ملف خدمته الثابت فيه إقراره بتطبيقها، قد قضت بتأييد الحكم الإبدائي لأسبابه دون أن تقول كلمتها في هذا الدفع، لأنها تكون قد قصرت في بيان أسباب حكمها.

الطعن رقم ٢٣٨٩ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٥٨٨ بتاريخ ١٩٤٨/٦/٨  
لا اختصاص للمحكمة الجنائية برد حيازة العين المتنازع عليها، فإن اختصاصها مقصور على التصديقات الناشئة عن ارتكاب الجريمة. ثم إن من حقها أن تتغلب عن الدعوى المدنية إذا رأت من الظروف أن الحكم فيها يقتضى إجراء تحقيقات خاصة لا تتفق مع طيبة مهمتها.

الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٦٨ بتاريخ ١٩٢٩/٢/٢١  
الدعوى التي تدخل تحت تناول المادة الأولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ يكون نظرها أيضاً من اختصاص قاضي الجنايات دون قاضي الجرح. لأن عقوبة السجن التي تجرم المادة المذكورة توقيعها هي عقوبة جنائية. ولا يمكن أن يحول القانون جواز توقيع هذه العقوبة إلا للقاضي الذي يملك توقيعها وهو قاضي الجنايات.

الطعن رقم ١٠١٠ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٤١ بتاريخ ١٩٢٩/٣/٢١  
إذا حكم القاضي الجزئي بعدم اختصاصه بنظر الدعوى لما رآه فيها من شبهة الجنائية وأصبح حكمه نهائياً وقدمت النيابة الدعوى للقاضي الإحالة فعلى القاضي الإحالة أن يحيل الدعوى لمحكمة الجنايات دون سواها إما باعتبارها جنائية فقط كمقتضى حكم عدم الاختصاص أو باعتبارها جنائية وجنحة بطريق الخيرة إن كان لا يرى فيها إلا جنحة. وليس له بأية حال أن يحيلها إلى القاضي الجزئي ولو باعتبارها جنائية تلبسها ظروف مخفية لأن حكم عدم الاختصاص الذي أصبح نهائياً يترتب عليه حتماً تجريد محاكم الجرح من نظر الدعوى ومنها نهائياً عن رؤيتها.

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٤٧٤ بتاريخ ١٩٣٠/١/٩  
إذا حكمت محكمة الجرح في دعوى بعدم الاختصاص باعتبار الواقعة جنائية وأصبح هذا الحكم نهائياً وقدمت الدعوى بعد ذلك للقاضي الإحالة وهذا لم ير فيها إلا أنها مجرد جنحة وجب عليه أن يحيلها إلى محكمة الجنايات موجهاً التهمة فيها بأنها جنحة بطريق الخيرة مع الجنائية.

الطعن رقم ٤٩ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٤٠٨ بتاريخ ١٩٢٩/١٢/١٩  
لقاضي الإحالة - في قضية محكوم فيها بعدم الاختصاص من محكمة الجرح شبهة الجنائية إذا رأى هو أيضاً أنها جنائية ولكن تلبسها أضرار أو ظروف مخفية - أن يقرر بإعادتها إلى محكمة الجرح عملاً بالمادة الأولى

من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥. لأن هذا القرار لا يتعارض مع الحكم السابق صدوره من محكمة الجنح بعدم الإختصاص. إذ تقرير قيام الأعدار أو الظروف المخففة غير حالة الجنابة من جهة مقدار العقوبة فجعلها في مقدور محكمة الجنح، وهو أمر يملكه قاضي الإحالة قانوناً وما كانت محكمة الجنح تملكه من قبل عند إصدارها حكم عدم الإختصاص. ومع إرتفاع التعارض لا يبقى محل لإمتناع محكمة الجنح عن نظر الدعوى. وهذا النظر يمكن من جهة أخرى بناؤه على اعتبار أن المادة الخامسة من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ فى نصها بمنع القاضى الجزئى من الحكم بعدم الإختصاص قد أنت غنصصة لمعوم المادتين ١٧٤ و١٤٨ من قانون تحقيق الجنابات.

الطنع رقم ٤٣٧ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٤٦٧ بتاريخ ١٩٣٠/١/٣٠  
الحكم النهائي بعدم إختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى غير مانع لها من نظرها إذا أحاطها قاضى الإحالة إليها طبقاً لقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ لوجود أعدار قانونية أو ظروف مخففة.

الطنع رقم ١١٠٧ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢٧ بتاريخ ١٩٣٠/٤/١٧  
إنه وإن علت المادة الخامسة من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ من النص على ما يجب إجراؤه عند صدور الحكم من المحكمة الإستئنافية بعدم الإختصاص فى القضية التى أحيلت على محكمة الجنح للفصل فيها طبقاً للقانون المذكور إلا أنه يعين قياس هذه الصورة على الحالة المبينة بالفقرة الأخيرة من المادة ١٤٨ تحقيق جنابات وإعادة القضية لقاضى الإحالة ليحيلها على محكمة الجنابات.

الطنع رقم ٤٥ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٥٣٩ بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢١  
مفاد المواد ٢١٥، ٢١٦، ٣٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية بمخاسة، وسياسة التشريع الإجرائى بعامه أن توزيع الإختصاص بين محاكم الجنابات والمحاكم الجزئية يجرى على أساس نوع العقوبة التى تهدد الجانى ابتداء عن التهمة المسندة إليه بحسب ما إذا كانت جنابة أو جنحة أو مخالفة بصرف النظر عن نوع العقوبة التى قد توقع بالفعل بالنسبة إلى الجريمة التى تثبت فى حقه.

الطنع رقم ١٣٩٠ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٥٣٥ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٢٠  
لما كان قضاء الحكم المظنون فيه بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة يعد منهيّاً للخصومة على خلاف ظاهره دام أن المحكمة المدنية المحالة إليها الدعوى غير مختصة بنظرها ومن ثم فإن الطعن بالنقض يكون جائزاً.

الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٣٠٢ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٥

لما كان البين من أسباب الطعن أن المدعى بالحقوق المدنية أسست دعواها أمام المحكمة المدنية على المطالبة بتسليم الجهاز أو رد قيمته، كما أسست دعواها أمام المحكمة الجنائية على المطالبة بتعويض مؤقت عن الضرر القملى الناتج عن جريمة تهديد الجهاز - فإن الدعويين - والحال كذلك مختلفان سبباً وموضوعاً ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن بشأن عدم قبول الدعوى المدنية لسبق إختبار المدعى الطريق المدنى أو عدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها - يفرض تحسكه بذلك أمام المحكمة الإستئنافية يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٦٠٠ بتاريخ ١٩٦٠/٦/٢٧

- الطعن بالتزوير هو من وسائل الدفاع التى لا يجوز أن تنفد فى سبيل حرية النيابة العامة فى مباشرة الدعوى الجنائية فى حدود القانون، أو أن تعطل الأفراد عن ممارسة الحق المخول لهم قانوناً فى التبليغ عن الجرائم أو الإلتجاء إلى الطريق الجنائى المباشر عند الإقتضاء، وهو من جهة أخرى بعد تطبيقاً خاصاً لحالة توقف الفصل فى الدعوى الجنائية المطروحة على نتيجة الفصل فى دعوى جنائية أخرى طبقاً للإجراءات التى رسمها القانون، وفى نطاق هذه الإجراءات - دون التوسع فيها أو القياس عليها وقد جعل القانون هذا الإيقاف جوازياً لا وجوبياً - إذ قد ترى المحكمة أن التزوير واضح، أو أن الورقة نفسها لا لزوم لها للفصل فى الدعوى أو أن الدفع بالتزوير غير جدى.

- ما ينهأ المتهمون على الحكم من سيره فى دعوى تزوير عقد بيع على الرغم من قيام دعوى صحة ونفاذ هذا العقد أمام القضاء المدنى مردود بأنه فضلاً عن أن المتهمين أو المدافع عنهم لم يثروا هذا الدفع فلا يقبل منهم طرحه لأول مرة أمام محكمة النقض، فإنه من المقرر أن القاضى الجنائى غير مكلف بوقف الدعوى الجنائية فى هذه الحال لخروجها عن نطاق المسائل الفرعية التى عناها الشارع بالإيقاف فى المادة ٢٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية، ولعدم إتصالها بأركان الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية، أو بشروط تحقق وجودها.

الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٥٢٣ بتاريخ ١٩٦١/٥/١

إذا كانت محكمة الجنائيات لم تتحقق من أن الواقعة التى دانت المتهمين من أجلها جنحة إلا بعد التحقيق الذى أجبرته، فإنها إذ قضت فيها تكون قد أعملت حكم القانون على الوجه الصحيح.

الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٧١٦ بتاريخ ١٩٦١/٦/١٩

حق التصدى المنصوص عليه فى المادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية هو حق خوله الشارع لحكمة الجنائيات أن تستعمله، متى رأت هى ذلك، وليس فى صيغة المادة المذكورة إيجاب إلتزام المحكمة به.

الطعن رقم ٣٣٠٥ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١٥٢ بتاريخ ١٩٨٦/١/٢٧

إن المادة ٣٧٥ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تنص على أنه "فيما عدا حالة العذر أو المانع الذى يثبت صحته يجب على المالحى سواء أكان متنبأ من قاضى التحقيق أو النيابة العامة أو رئيس محكمة الجنايات أم كان موكلًا من قبل المتهم أن يدافع عن المتهم فى الجلسة أو يعين من يقوم مقامه وإلا حكم عليه من محكمة الجنايات بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهًا مع عدم الإخلال بالمحاكمة العادية إذا إقضاها الحال. وللمحكمة إعفاؤه من الغرامة إذا أثبت لها أنه كان من المستحيل عليه أن يحضر فى الجلسة بنفسه أو من ينيب عنه غيره" ومضى نص هذه المادة أن الحكم الذى تصدره محكمة الجنايات بتفريم المالحى فى الحالة المنصوص عليها فيها إنما هو من قبيل الأعمال الولائية أو هو عمل من أعمال الإدارة القضائية وليس حكمًا بالمعنى القانونى السليم، وقد رسم القانون طريقًا خاصًا للتظلم منه هو الإلتجاء إلى ذات المحكمة التى صدر عنها ذلك الأمر والتى لها أن تعفى المالحى من الغرامة المحكوم بها عليه إذا أثبت للمحكمة أنه كان من المستحيل عليه أن يحضر فى الجلسة بنفسه أو أن ينيب عنه غيره، ولا وجه فى هذا المجال لقياس حكم الغرامة المنصوص عليها فى هذه المادة على أحكام الغرامة الصادرة على الشهود طبقًا للمواد ١١٧، ١١٩، ٢٧٩، ٢٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية، ذلك لأن الشارع نص صراحة فى المادتين ١٢٠، ٢٨٢ من القانون آف الذكر على إجازة الطعن فى هذه الأحكام - بما مؤداه أن هذه الإجازة هى إستثناء من الأصل العام لا يجوز القياس عليه.

الطعن رقم ٣٢٧٤ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٧٤٠ بتاريخ ١٩٨٦/١٠/١٢

لما كانت جريمة إحراز سلاح أبيض " مطواه " بدون ترخيص المسندة إلى المظنون ضده والمنصوص عليها فى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ الصادر بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر معاقب عليها بعقوبة الجنبحة ويشترك فى الإختصاص بنظرها مع القضاء العام صاحب الولاية العامة الأصلية، محاكم أمن الدولة الجزئية المنصوص عليها فى قانون الطوارئ، وذلك عملاً بالفقرة الثالثة من المادة الأولى من أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ والمادة السابعة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ المعدل فى حين أن جريمة إحراز الجوهر المخدر فى غير الأحوال المصرح بها قانونًا المسندة كذلك إلى المظنون ضده معاقب عليها بعقوبة الجنابة، وهى ليست من الجرائم التى تخص محاكم أمن الدولة العليا " طوارئ " بنظرها وبالتالي فإن قالة إختصاص هذه المحاكم بها لإرتباطها بجريمة إحراز السلاح الأبيض بدون ترخيص لا تتفق والتفسير الصحيح للمادة الثانية من أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ والتى يجرى نصها على أنه " إذا كون الفعل الواحد جرائم

معددة أو وقعت عدة جرائم مرتبطة بعضها ببعض لغرض واحد وكانت إحدى تلك الجرائم داخلية في اختصاص محاكم أمن الدولة، فعلى النيابة العامة تقديم الدعوى برمتها إلى محاكم أمن الدولة "طوارئ" وتطبق هذه المحاكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات " ذلك أن قواعد التفسير الصحيح للقانون تستوجب بحكم اللزوم العقلي أن تتبع الجريمة ذات العقوبة الأضعف الجريمة ذات العقوبة الأشد المرتبطة بها في التحقيق والإحالة والمحاكمة وتدور في فلكها، بموجب الأمر القانوني للإرتباط بحسبان أن عقوبة الجريمة الأشد هي الواجبة التطبيق على الجرمين وفقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات وإذا كانت جريمة إحراز الجواهر المخدرة سالفة الذكر تخص بنظرها محكمة الجنايات وحدها وهي المحكمة الأعلى درجة من محكمة أمن الدولة الجزئية " طوارئ " التي تشترك مع القضاء العام في الاختصاص بنظر جريمة إحراز السلاح الأبيض بدون ترخيص المسندة أيضاً إلى المظنون ضده، فإنه يتعين أن تتبع الجريمة الأخيرة الأولى في التحقيق والإحالة والاختصاص بالمحاكمة، وهو ما يوجبه نص المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ من إحالة الجرائم التي تخص بها محاكم من درجات مختلفة إلى المحكمة الأعلى درجة، وهي قاعدة عامة واجبة الإلتزام في المحاكمات الجنائية.

#### الطعن رقم ٣٨٤٤ لسنة ٥٦ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٩٦٠ بتاريخ ١١/٢٣/١٩٨٦

لما كانت جريمة إحراز سلاح أبيض " مطواه " بدون ترخيص المسندة إلى المظنون ضده والمؤتمة بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ الصادر بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر معاقب عليها بعقوبة الجنحة، ويشترك في الاختصاص بنظرها مع القضاء العام، صاحب الولاية العامة الأصلية، محاكم أمن الدولة الجزئية المنصوص عليها في قانون الطوارئ وذلك عملاً بالفقرة الثالثة من المادة الأولى من أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ والمادة السابعة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ المعدل في حين أن جريمة إستعمال القوة والعنف مع موظف عام لحمله بغير حق على الإمتناع عن أداء عمل من أعمال الجرائم التي تختص بمحاكم أمن الدولة العليا " طوارئ " بنظرها وبالتالي فإن حالة اختصاص هذه المحاكم بها لإرتباطها بجريمة إحراز السلاح الأبيض بدون ترخيص لا تتفق والتفسير الصحيح للمادة الثانية من أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ والتي يجري نصها على أنه " إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة أو وقعت عدة جرائم مرتبطة بعضها ببعض لغرض واحد وكانت إحدى تلك الجرائم داخلية في اختصاص محاكم أمن الدولة فعلى النيابة العامة تقديم الدعوى برمتها إلى محاكم أمن الدولة " طوارئ " وتطبق هذه المحاكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات " ذلك أن قواعد التفسير الصحيح للقانون تستوجب بحكم اللزوم العقلي أن تتبع الجريمة ذات العقوبة الأضعف الجريمة ذات العقوبة

الأشد المرتبطة بها في التحقيق والإحالة والمحاكمة وتدور في ظلها بموجب الأمر القانوني للإرتباط بمحسبان أن عقوبة الجريمة الأشد هي الواجبة التطبيق على الجرمين وفقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات وإذا كانت جريمة استعمال القوة والعنف مع موظف عام لحمله بغير حق على الإمتناع عن عمل من أعمال وظيفته سالفة الذكر تختص بنظرها محكمة الجنايات وحدها وهي المحكمة الأعلى درجة من محكمة أمن الدولة الجزئية " طوارئ " التي تشترك مع القضاء العام في الاختصاص بنظر جريمة إحراز السلاح الأبيض بدون ترخيص المسندة أيضاً إلى المظنون ضده، فإنه يتعين أن تنبع الجريمة الأخيرة الأولى في التحقيق والإحالة والاختصاص بالمحاكمة وهو ما يوجبه نص المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية من إحالة الجرائم التي تختص بها محاكم من درجات مختلفة إلى المحكمة الأعلى درجة، وهي قاعدة عامة واجبة الإتباع في المحاكمات الجنائية.

#### الطعن رقم ٣١١٨ لسنة ٥٥ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ٣٨٨ بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٨٧

من المقرر في قضاء محكمة النقض أن القواعد المتعلقة بالإختصاص في المواد الجنائية، كافة، من النظام العام، بالنظر - إلى أن الشارع في تحديدها قد أقام ذلك اعتبارات عامة تتعلق بحسن سير العدالة وكان البين من دياجاة الحكم الابتدائي ومحاضر الجلسات أن الحكم ذاك قد صدر من محكمة جنتج..... في ظل سريان القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ الصادر بإنشاء محاكم أمن الدولة والذي عقد لها الإختصاص دون ما سواها بنظر الجريمة المقامة بها الدعوى الجنائية، فقد كان لزاماً على المحكمة الجزئية تلك أن تحيل الدعوى إلى محكمة أمن الدولة الجزئية، عملاً بنص المادة التاسعة من القانون بإدى الذكر وإذا خالفت محكمة أول درجة هذا النظر وسايرتها فيه محكمة ثاني درجة بمحكمها المظنون فيه وتصدت للفصل في موضوع الدعوى، ولم تقم بإلغاء الحكم الابتدائي لصدوره من محكمة غير مختصة، فإنها بذلك تكون قد خالفت القانون وحازت عن تطبيقه التطبيق الصحيح، بما يوجب نقضه وإلغاء الحكم المستأنف والقضاء بعدم اختصاص محكمة الجنتج الجزئية بالفصل في الدعوى.

#### الطعن رقم ٥٩١٩ لسنة ٥٦ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ٤٤٧ بتاريخ ١٦/٣/١٩٨٧

إن قضاء محكمة جنايات طنطا بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالتها إلى النيابة العامة لإتخاذ شئونها فيها - وما أوردته بأسباب حكمها من أن الإختصاص الفعلي إنما هو لمحكمة أمن الدولة " طوارئ " هو في حقيقته قضاء منه للخصومة على خلاف ظاهرة، ذلك أن التهمة الأولى المسندة إلى المظنون ضده جنائية ضرب نشأت عنه عاهة مستديرة ولا تختص محكمة أمن الدولة " طوارئ " بنظرها ومن ثم فستحكم حكماً بعدم اختصاصها بنظر الدعوى فيما لو رفعت إليها من النيابة العامة، وإذا كان الحكم المظنون فيه وإن

صدر في غيصة المطعون ضده من محكمة الجنايات بعدم إختصاصها بنظر الدعوى في جنابة ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة ارتبطت بها جريمة إحراز سلاح أبيض بغو ترخيص إلا أنه لا يحذر إنه أحضر بالمطعون ضده لأنه لم يدنه بهما، ومن ثم فهو لا يظل محضوره أو القبض عليه لأن البطالان وإعادة نظر الدعوى أمام محكمة الجنايات مقصوران على الحكم الصادر بالقوية في غيبة المتهم بجنابة حسبما بين من صريح المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ٤٢٨٧ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٥٦ بتاريخ ١٩٨٨/١/١٤  
من المقرر أن المحكمة الجنائية تختص بموجب المادة ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك.  
\* الموضوع الفرعي : إختصاص محكمة الجنايات بنظر الدعوى المدنية :

الطعن رقم ٢١٧٣ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١٦٩ بتاريخ ١٩٦٣/٣/٥  
الإحالة في مفهوم حكم المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية لا يؤمر بها إلا عندما تكون المحكمة الجنائية مختصة بنظر الدعوى المدنية المرفوعة إليها بطريق التبعة وترى أن الفصل في التعويضات المطالب بها يستلزم إجراء تحقيق خاص يبنى عليه إرجاء الفصل في الدعوى الجنائية.

الطعن رقم ١٢٧٧ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٩٥٤ بتاريخ ١٩٦٣/١٢/١٧  
مناط إختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية أن يكون التعويض المطالب به ناشئاً عن الضرر الذي خلفته الجرائم المرفوعة بها الدعوى الجنائية. ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام مسئولية صندوق التوفير على إهمال موظفيه فإن المحكمة تكون قد خرجت عن ولايتها، حيث ينبغي أن يكون التعويض المدنى به أمام المحكمة الجنائية موتباً على الواقعة الجنائية المطروحة على المحكمة ترتيباً مباشراً، وحيث تنفى السببية المباشرة بين الجريمة والضرر فإن الإختصاص بالفصل في التعويض ينعقد للمحاكم المدنية. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه في خصوص ما قضى به من إلزام صندوق التوفير بالتعويض يكون باطلاً بما يعين نقضه نقضاً جزئياً.

الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٤٠٢ بتاريخ ١٩٧١/٥/١٦  
من المقرر أن ولاية المحكمة الجنائية في الأصل مقصورة على نظر ما يطرح أمامها من الجرائم وإختصاصها بنظر الدعاوى المدنية الناشئة عنها إنما هو إستثناء من القاعدة للإرتباط بين الدعويين ووحدة السبب الذى



تقوم عليه كل منهما فيشروط أن لا تنظر الدعوى المدنية إلا بالتبعية للدعوى الجنائية ومتى رفعت الدعوى المدنية صحيحة بالتبعية للدعوى الجنائية فيعين الفصل فيها وفي موضوع الدعوى الجنائية معاً بحكم واحد.

الطعن رقم ٤٣٥٦ لسنة ٥٢ مكتب قتي ٣٣ صفحة رقم ١٠٠٤ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٨٢

لما كان الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية وإنما أباح الشارع إستثناءً رفعها إلى المحكمة الجنائية، متى كانت تابعة للدعوى الجنائية، وكان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية، أى أن يكون طلب التعويض ناشئاً مباشرة عن الفعل الخاطيء المكون للجريمة محل الدعوى الجنائية المنظورة، فإذا لم يكن كذلك سقطت تلك الإباحة وكانت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية، ومتى تقرر أن تلك الإجازة مبناه الإستثناء، فقد وجب أن تكون ممارستها في الحدود التي رسمها القانون، ويكون توزيع الاختصاص على هذا النحو من النظام العام لتعلقه بالولاية، وإذ كان ذلك، وكان الحكم قد قضى على الطاعن لصالح المسئول عن الحقوق المدنية بأن يدفع له ما عساه يدفعه الأخير إلى المدعى بالحقوق المدنية، تأسيساً على حق المسئول في الرجوع عليه بما يدفعه عنه من تعويض، فإن الدعوى على هذا الأساس تكون محمولة على سبب غير الجريمة المطروحة على المحكمة ويكون الحكم المطعون فيه قد أعطى في القانون من هذه الناحية.

الطعن رقم ٥٤٥٥ لسنة ٥٢ مكتب قتي ٣٣ صفحة رقم ١٠٣٢ بتاريخ ٢٢/١٢/١٩٨٢

لما كان من المقرر طبقاً للمادتين ٢٢٠، ٢٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية أن ولاية محكمة الجناح والمخالفات تقتصر بحسب الأصل على نظر ما يطرح أمامها من تلك الجرائم وإختصاصها بنظر الدعوى المدنية الناشئة عنها إستثناء من القاعدة مبنى على الإرتباط بين الدعويين ووحدة السبب الذي تقدم عليه كل منهما ومشروط فيه ألا تنظر الدعوى المدنية إلا بالتبعية للدعوى الجنائية بحيث لا يصح رفعها إستقلالاً أمام المحكمة الجنائية، ومؤدى ذلك أن المحاكم الجنائية لا يكون لها ولاية الفصل في الدعوى المدنية متى كان الفعل موضوع الدعوى الجنائية ومناط التعويض في الدعوى المدنية المرفوعة تبعاً لها غير معاقب عليه قانوناً - كما هو الحال في الدعوى الماثلة - فإنه كان يتعين على المحكمة أن تقضى بعدم إختصاصها بنظرها.

الطعن رقم ١٣ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٥٠ بتاريخ ٧/١٢/١٩٤٢

للمحكمة الجنائية، وهي تقضى في الدعوى، أن تفصل في المسائل المدنية كافة في الحدود اللازمة للقضاء في الدعوى العمومية. فإذا كانت محكمة الجناح، وهي تبحث في أمر مصادرة المركب الذي نقل فيه المخدر، قد تصدت لبث ملكيتها وتعرف مالكها ومبلغ إتصاله بالجريمة، فإن ذلك يكون من حقها. ثم إن الأمر الصادر بالحجز على المركب مقابل الأجرة المستحقة على المستاجر ليس بحكم في الملكية حتى يصح

للمتهم الاستدلال به على عدم ملكيته إياها. وعلى أنه لا مصلحة للمتهم في التمسك بكونه غير مالك فإن المصادرة، مع التسليم بأنه غير مالك، لا تكون موقعة عليه حتى يحق له التظلم منها.

#### \* الموضوع الفرعي : الإجراءات أمام محكمة الجنائيات :

الطعن رقم ٥٤١ لسنة ٢٥ مكتب قتي ٦ صفحة رقم ١٥٥٣ بتاريخ ١٢/٢٧/١٩٥٥

قانون الإجراءات الجنائية لا يسوجب حضور المتهم أمام غرفة الاتهام كشرط لنظر الدعوى بحضوره أمام محكمة الجنائيات، وذلك بما نص عليه في المادة ١٩١ منه من أنه إذا صدر أمر بإحالة متهم بجناية إلى محكمة الجنائيات في غيبته ثم حضر أو قبض عليه تنظر الدعوى بحضوره أمام المحكمة.

الطعن رقم ١٥٦٨ لسنة ٢٩ مكتب قتي ١١ صفحة رقم ٢١٨ بتاريخ ٢/٣/١٩٦٠

أوجب الشارع حضور مدافع عن كل متهم بجناية أحيلت لنظرها على محكمة الجنائيات، ولا يتحقق هذا الغرض إلا إذا كان المدافع قد حضر إجراءات محاكمة المتهم عن أولها حتى نهايتها - فلا بد أن يتم سماع الشهود وطلبات النيابة في وجوده بشخصه أو ممثلاً عن بنوب عنه.

الطعن رقم ١٩٠٥ لسنة ٢٩ مكتب قتي ١١ صفحة رقم ١٢٦ بتاريخ ٢/١/١٩٦٠

تنص المادة ٣٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية على أن المتهمين المقبولين للمرافعة أمام محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية يكونون مختصين دون غيرهم بالمرافعة أمام محكمة الجنائيات - فإذا كان الثابت أن المتهم الذي باشر الدفاع عن المتهم أمام محكمة الجنائيات غير مقرر للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية، فإن إجراءات المحاكمة تكون قد وقعت باطلة.

الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٣٠ مكتب قتي ١١ صفحة رقم ٦٠٠ بتاريخ ٦/٢٧/١٩٦٠

الطعن بالتزوير هو من وسائل الدفاع التي لا يجوز أن تقف في سبيل حرية النيابة العامة في مباشرة الدعوى الجنائية في حدود القانون، أو أن تعطّل الأفراد عن ممارسة الحق المعول لهم قانوناً في التبليغ عن الجرائم أو الإلتجاء إلى الطريق الجنائي المباشر عند الإقتضاء، وهو من جهة أخرى بعد تطبيقاً خاصاً لحالة تولف الفصل في الدعوى الجنائية المطروحة على نتيجة الفصل في دعوى جنائية أخرى طبقاً للإجراءات التي رسمها القانون، وفي نطاق هذه الإجراءات - دون التوسع فيها أو القياس عليها - وقد جعل القانون هذا الإيقاف جوازياً لا وجوبياً - إذ قد ترى المحكمة أن التزوير واضح، أو أن الورقة نفسها لا لزوم لها للفصل في الدعوى أو أن الدافع بالتزوير غير جدي.

الطعن رقم ١٢١٣ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٣٤٠ بتاريخ ١٣/٣/١٩٧٧

أن ما يفرضه الطاعن بشأن خطأ الحكم المطعون فيه للقضائه بتعويض يزيد عن المحكوم به وقت صدور الحكم الغايبى مردود بأن قاعدة عدم وجوب تسوى مركز الطاعن لا تنطبق على الحكم الصادر غائبياً من محكمة الجنايات فى مواد الجنايات ذلك بأن الحكم الصادر منها فى هذه الحال يظل حتماً إذا حضر المحكوم عليه فى غيبته أو قبض عليه قبل صدور الحكم بمعنى المدة سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتعويضات ويعدا نظر الدعوى من جديد أمام المحكمة إعمالاً لنص المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية، فضلاً عن ذلك فقد نصت المادة ٣٩٦ من ذلك القانون على أنه فى حالة تنفيذ الحكم السابق بالتعويض تأمر المحكمة - فى حالة إعادة نظر الدعوى برد المبالغ المتحصلة كلها أو بعضها كما أنه إذا توفى المحكوم عليه فى غيبته يعاد الحكم فى التعويضات فى مواجهة الورثة.

الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٨٢١ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٨٠

مفاد ما نصت عليه المادة ٢٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية أنه يجوز للمحاكم - ومحكمة الجنايات من بينها - أن تسمع نظر الدعوى - فى سبيل إستكمال إقتاعها والسعى وراء الحصول على الحقيقة شهوداً ممن لم ترد أسماءهم فى القائمة أو لم يعلنهم الخصوم - سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم أم بناء على حضور الشاهد من تلقاء نفسه بغير إعلان، وأن تستدعى أى شخص ترى أن هناك فائدة من سماع أقواله.

الطعن رقم ٧١٠ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٨٦٩ بتاريخ ٩/١٠/١٩٨٠

إن المادة ٣٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن المحكمة الجنائية فى جميع الأحوال أن تأمر بالقبض على المتهم وإحضاره ولها أن تأمر بحبسه إحتياطياً وأن تفرج بكفالة أو بغير كفالة عن المتهم المهبوس إحتياطياً ومن لم فلا وجه لما يقوله الطاعن من أن المحكمة كونت رأيها فى الدعوى قبل إكمال نظرها بإصدارها الأمر بالقبض عليه وحبسه ما دام أن ذلك لا يعدو أن يكون إجراءً تحفظياً لما يدخل فى حدود سلطتها المعولة لها بمقتضى القانون.

الطعن رقم ١٨٢٩ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٩٣ بتاريخ ٢٩/٣/١٩٨١

حق التصدى المنصوص عليه فى المادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية هو حق خوله الشارع لمحكمة الجنايات لها أن تتعامل متى رأت هى ذلك، وليس فى صيغة المادة المذكورة ما يفيد إيجاب إلترام المحكمة به.

**\* الموضوع الفرعي : الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات :**

**الطعن رقم ٥٩٦ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ٥٣١ بتاريخ ١٢/٥/١٩٥٩**

مناط التفرقة بين نص المادتين ٣٩٥ و ٣٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية هو الوصف الذي ترفع به الدعوى، فإذا رفعت بوصفها جناية سرى في حقها حكم المادة ٣٩٥ من القانون المذكور ويظل حتماً الحكم الصادر فيها في غيبة المتهم الذي لا يجوز له عند إعادة محاكمته أن يتمسك بالعقوبة المقررة بها فيها، بل إن المحكمة تفصل في الدعوى في مثل تلك الحالة بكامل حريتها غير مقيدة بشئ مما جاء في الحكم المذكور. لأن إعادة الإجراءات لم تشرع لمصلحة المحكوم عليه فقط بل أنها شرعت للمصلحة العامة، ومن الخطأ قياس سقوط الأحكام الغيابية في مواد الجنائيات على حالة المعارضة في الأحكام الغيابية الصادرة في مواد الجناح والتي يسرى في حقها نص المادة ٣٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية ويكون الحكم الصادر فيها قابلاً للمعارضة.

**الطعن رقم ١ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٦٤٣ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٦٠**

مفاد النص الصريح للمادة ٣٣٣ من قانون أصول المحاكمات السوري أنه يوجب على حضور المحكوم عليه أو القبض عليه سقوط الحكم الغيابي حتماً بقوة القانون، وعلة ذلك أن إعادة الإجراءات لم تكن على نظم مرفوع من المحكوم عليه - بل هي يحكم القانون محاكمة مبتدأة، وترتباً على ذلك جاء نص المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مقصوداً على تحويل الطعن في مثل هذا الحكم للنابذة العامة والمدعى بالحقوق المدنية والمستول عنها - كل فيما يختص به - وفي هذا يختلف الحكم الصادر غيابياً من محكمة الجنائيات في جناية عن الحكم الصادر غيابياً من محكمة الجناح والمخالفات - فقد أجاز القانون المعارضة في الحكم الأخير، ولم يجوز أن يضار معارض بناء على معارضة رفعها - أما الحكم الأول فلا يتعلق به حق للمتهم ولا يجوز له التمسك بقبوله - وإنما هو يسقط حتماً بحضوره أو القبض عليه، ومتى تقرر ذلك فإنه لا يقبل من المتهم الذي قبض عليه بعد حكم غيابي صادر عليه في جناية من محكمة الجنائيات أن يتمسك بالعقوبة المقررة بها غيابياً - بل إن محكمة الإعادة تفصل في الدعوى بكامل حريتها - غير مقيدة بشئ مما جاء بالحكم الغيابي، فلها أن تشدد العقوبة في غير طعن النابذة على الحكم المذكور، كما أن لها أن تخفف العقوبة - وحكمها في كلا الحالتين صحيح قانوناً - الأمر الذي ترى معه الهيئة العامة للمواد الجزائية المدول عما يكون قد صدر من أحكام مخالفة لهذا النظر والفصل في الدعوى المحالة إليها على هذا الأساس.

الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٢٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٥٨٧ بتاريخ ١٩٦٠/٦/٢٠

مؤدى نص المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية هو تقرير بطلان الحكم الصادر فى غيبة المتهم واعتباره كأن لم يكن. ولما كان هذا البطلان الذى أصاب الحكم الغيابى الصادر من محكمة الجنايات فى الجناية المنسوبة إلى المطعون ضده فيه معنى سقوط ذلك الحكم مما يجعل الطعن فيه غير ذى موضوع، فإن الطعن المقدم عن الحكم الغيابى يعتبر ساقطاً بسقوط ذلك الحكم الذى كان محلاً للطعن.

**\* الموضوع الفرعى : تشكيل محكمة الجنايات :**

الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٩٢٢ بتاريخ ١٩٥٥/٤/٢٦

- الأصل طبقاً للمادة ٣٦٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن تتعدّد محاكم الجنايات كل شهر ما لم يصدر قرار من وزير العدل بخالف ذلك.

- إن المادة ٣٧٠ من قانون الإجراءات الجنائية فيما نصت عليه من تحديد تاريخ إلتحاق كل دور من أدوار إنعقاد محاكم الجنايات قبله بشهر بقرار من وزير العدل بناء على طلب رئيس محكمة الإستئناف وبشتر هذا القرار فى الجريدة الرسمية لم تهدف إلا إلى وضع قواعد تنظيمية فى الأحوال العادية التى لا تطرأ فيها ضرورة توجب الإستعجال ولا يوجب على مخالفتها أى بطلان.

الطعن رقم ٦٩٢ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٣٩٤ بتاريخ ١٩٥٦/٣/٢٠

- ندب أحد رؤساء المحاكم الابتدائية أو أحد وكالاتها المتدبين للعمل بإدارة التفتيش القضائى للجلوس بمحكمة الجنايات لا يوجب عليه بطلان تشكيلها، ذلك أن ندب رئيس المحكمة الابتدائية أو وكيلها للعمل بإدارة التفتيش القضائى لا يرفع عن أيهما صفة القاضى أو يخلع عنه ولاية القضاء.

- المادة ٣٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٥٣ الصادر فى ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ تجيز لوزير العدل عند الضرورة بناء على طلب رئيس محكمة الإستئناف أن يندب أحد رؤساء المحاكم الابتدائية أو وكالاتها للجلوس بمحكمة الجنايات مدة دور واحد من أدوار إنعقادها كما تجيز له ندبه لأكثر من دور واحد بموافقة مجلس القضاء الأعلى.

الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٨٤٢ بتاريخ ١٩٥٦/٦/٤

مضى بان من الإطلاع على القرار الصادر من وزير العدل أنه صدر بندب وكيل محكمة القاهرة الابتدائية للجلوس بمحكمة جنايات أسبوت، وذلك بناء على طلب السيد رئيس محكمة إستئناف أسبوت، فإن هذا القرار يكون قد صدر وفقاً للقانون ومقتضى الحق المخول لوزير العدل بمقتضى المادة ٣٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية.

**الطعن رقم ٦٣ لسنة ٢٨ مكتب قني ٩ صفحة رقم ٤١٩ بتاريخ ١٩٥٨/٤/٢٨**

إن ما نصت عليه المادة ٣٧٠ من قانون الإجراءات الجنائية من تحديد تاريخ إفتتاح كل دور من أدوار إنعقاد محاكم الجنائيات قبله بشهر بقرار من وزير العدل بناء على طلب رئيس محكمة الإستئناف ونشر هذا القرار بالجريدة الرسمية لم تهدف إلا إلى وضع قواعد تنظيمية لا يرتب على مخالفتها أى بطلان.

**الطعن رقم ١١٠ لسنة ٣٠ مكتب قني ١١ صفحة رقم ٤٨٦ بتاريخ ١٩٦٠/٥/١٧**

أعاد الشارع وضع قاعدة تنظيمية عامة لتشكيل محاكم الجنائيات نص في الفقرة الأولى من المادة السادسة من قانون السلطة القضائية الصادر في ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٩ على أن "تشكل في كل محكمة إستئناف محكمة أو أكثر للجنائيات وتولف كل منها من ثلاثة من مستشاري محكمة الإستئناف" وهي قاعدة سبق أن وردت في موضوعين - في المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء وفي المادة ٣٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية - ثم استحدث حكماً جديداً ضمنه نص الفقرة الثانية من المادة السادسة مألفة الذكر الذي يقضى بأن "يرأس محكمة الجنائيات رئيس المحكمة أو أحد رؤساء الدوائر وعند الضرورة يجوز أن يرأسها أحد المستشارين بها" وقد انصهر المشروع على ذلك ولم يعرض حالة الضرورة التي قد تطرأ على أحد مستشاري محكمة الجنائيات أسوة بما فعل بالنسبة إلى رئيس الدائرة مكفياً بما تكلفت به المادتان ٣٦٧، ٣٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلتين بالقانون رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٥٣ - من تنظيم هذه الحالة.

**الطعن رقم ٣٦٠ لسنة ٣١ مكتب قني ١٢ صفحة رقم ٦٢٨ بتاريخ ١٩٦١/٥/٢٩**

أجاز القانون ندب رئيس المحكمة الابتدائية الكاتبة بالجهة التي تعقد بها محكمة الجنائيات، كما أجاز ندب أحد رؤساء المحاكم الابتدائية للجلوس بمحاكم الجنائيات بشروط حددها، والأصل إعتبار أن هذه الشروط قد روعيت - وما دام الطاعن لا يدعى في طعنه أنها خولفت فلا يحق له أن يثير شيئاً في هذا الصدد.

**الطعن رقم ٢٠٢٧ لسنة ٣٣ مكتب قني ١٥ صفحة رقم ١٤١ بتاريخ ١٩٦٤/٢/٢٤**

تنص المادتان ٦ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية و ٣٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية على أن تشكل محكمة الجنائيات من ثلاثة من مستشاري محكمة الإستئناف، كما تنص المادة ٣٦٧ من القانون الأخير على أن تعين الجمعية العامة لكل من محاكم الإستئناف في كل سنة بناء على طلب رئيسها من يعهد إليه من مستشاريها القضاء بمحاكم الجنائيات وأنه إذا حصل مانع لأحد المستشارين المعينين لدور من أدوار إنعقاد محكمة الجنائيات يستبدل به آخر من المستشارين يندبه رئيس محكمة الإستئناف ويجوز عند الإستعجال أن يجلس مكانه رئيس المحكمة الابتدائية الكاتبة بالجهة التي تعقد بها محكمة

الجنايات أو وكيلها، ولا يجوز في هذه الحالة أن يشارك في الحكم أكثر من واحد من غير المستشارين. ومؤدى ذلك أن الشارع لم يربط البطلان إلا في هذه الحالة الأخيرة التي تشكل فيها الدائرة من أكثر من واحد من غير المستشارين. فإذا كان بين من الحكم المطعون فيه أنه صدر من دائرة شكلت من مستشارين من محكمة الإستئناف ورئيس محكمة باعظمة الابتدائية فإنه يكون قد صدر من هيئة مشكلية وفق القانون وأن الأمر في شأنها لا يقتضى العرض على الجمعية العامة بمحكمة الإستئناف لإعادة تشكيل الدائرة إذ أن اختصاص هذه الجمعية بتعين من يعهد إليه من المستشارين للقضاء بمحكمة الجنايات لا يعدو أن يكون تنظيمًا إداريًا بين دوائر المحكمة المختلفة مما لا يوجب البطلان على مخالفته.

#### الطعن رقم ١١٥١ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٧٤٧ بتاريخ ١١/٣٠/١٩٦٤

استحدث القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ في المادة ٣٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية تنظيمًا خاصاً بتشكيل محكمة الجنايات يقضى بأن تؤلف هذه المحكمة من ثلاث من المستشارين، ومع ذلك تشكل محكمة الجنايات من مستشار فرد من بين رؤساء الدوائر عند النظر في جناية من الجنايات المنصوص عليها في المادتين ٥١ و ٢٤٠ من قانون العقوبات وفي القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر والقوانين المعدلة له ما لم تكن هذه الجناية مرتبطة ارتباطاً غير قابل للتجزئة بجناية أخرى غير ما ذكر فتكون محكمة الجنايات المشكلة من ثلاث مستشارين هي المختصة بنظر الدعوى برمتها. ونصت المادة الخامسة من هذا القانون في فقرتها الثانية على أن تحال بمجالتها إلى المستشار الفرد الجنايات المعروضة على محاكم الجنايات في دور إنعقادها الجارى وقت العمل بهذا القانون والتي أصبحت من اختصاصه ما لم تكن صالحة للفصل في ذات الدور. فإذا كانت جناية إحراز السلاح الناري بغير ترخيص وإحراز الذخائر المسندة إلى الطاعن غير مرتبطة بجناية أخرى غير ما ذكر بالمادة ٣٦٦ سالفة البان بل أنها أوحلت إلى المستشار الفرد بأمر إحالة واحد شملها وجنحة القتل الخطأ على إعتبار أنها مرتبطة بها، فإن الاختصاص ينقذ للمستشار الفرد لإقتصاص الإرتباط على جنحة وتعين عليه تبعاً لذلك الفصل في الجرمين ما لم يتبين له عدم وجود إرتباط.

#### الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٧٠٢ بتاريخ ١٨/١٠/١٩٦٥

إذا كانت النيابة العامة قد رفعت الدعوى مباشرة أمام محكمة الجنايات في حدود حقها المخول لها في المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ سنة ١٩٥٧. ثم صدر القانون رقم ١٠٧ سنة ١٩٦٢ الذى استحدث في المادة ٣٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية تنظيمًا خاصاً بتشكيل محكمة الجنايات يقضى بأن تؤلف هذه المحكمة من ثلاثة من المستشارين ومع ذلك تشكل محكمة الجنايات من

مستشار فرد من بين رؤساء الدوائر عند النظر في جنابة من الجنايات المنصوص عليها في المادتين ٥١ و ٢٤٠ من قانون العقوبات وفي القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر والقوانين المعدلة له ما لم تكن هذه الجنابة مرتبطة إرتباطاً غير قابل للتجزئة بجنابة أخرى غير ما ذكر. فتكون محكمة الجنايات المشكلة من ثلاثة مستشارين هي المختصة بنظر الدعوى برمتها. وكانت المادة الخامسة من هذا القانون قد نصت في فقرتها الثانية على أن مجال بحثاتها إلى المستشار الفرد الجنايات المروضة على محاكم الجنايات في دور إنقاذها الجارى وقت العمل بهذا القانون. ولما كانت جنابة إحراز السلاح الناري والذخيرة بغير ترخيص المسندة إلى الطاعن غير مرتبطة بجنابة أخرى غير ما ذكر بالمادة ٣٩٦ مאלفة البيان بل إنها أحملت إلى المستشار الفرد في أمر إحالة واحد شملها وجنحة القتل والإصابة الخطأ على إعتبار أنها مرتبطة. ومن ثم فإنه ينقد الإختصاص للمستشار الفرد لإقتصار الإرتباط على جنحة، ويتعين عليه تبعاً لذلك الفصل في الجرمين ما لم يتبين له عدم وجود إرتباط.

#### الطعن رقم ٩٥٧ لسنة ٣٧ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ٨٧٥ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٦

لم يرتب القانون بطلان تشكيل دائرة الجنايات إلا في الحالة التي تشكل فيها من أكثر من واحد من غير المستشارين على ما ورد بالفقرة الأخيرة من المادة ٣٦٧ من قانون الإجراءات الجنائية.

#### الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٧ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ٩١٥ بتاريخ ١٩٦٧/١٠/٢

- القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية لم ينسخ فيما أورده من أحكام - أحكام المادتين ٣٦٧، ٣٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية بقيت هاتان المادتان معمولاً بهما تكمل أحكامهما أحكام القانون الجديد. ومن ثم يبقى لرؤساء المحاكم الابتدائية ولاية القضاء المخولة لهم بموجب هاتين المادتين.

- لم يرتب القانون بطلان تشكيل دائرة الجنايات إلا في الحالة التي تشكل فيها من أكثر من واحد من غير المستشارين على ما ورد بالفقرة الأخيرة من المادة ٣٦٧ من قانون الإجراءات الجنائية.

#### الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٠ مكتب قتي ٢١ صفحة رقم ٤٣١ بتاريخ ١٩٧٠/٣/٢٢

١) نص المادة ٣٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية على أن تشكل محكمة الجنايات من ثلاثة من مستشاري محكمة الإستئناف. ونص المادة ٣٦٧ من القانون ذاته على أن تعين الجمعية العامة لكل محكمة من محاكم الإستئناف في كل سنة بناء على طلب رئيسها من يعهد إليه من مستشاريها القضاء بمحاكم الجنايات وأنه إذا حصل مانع لأحد المستشارين المعينين لدور من أدوار إنقضاء محكمة الجنايات يستبدل به آخر من المستشارين يتدبه رئيس محكمة الإستئناف ويجوز عند الاستعجال أن يجلس مكانه رئيس المحكمة الابتدائية



الكاتبة بالجهة التي تنطق بها محكمة الجنايات أو وكيلها ولا يجوز في هذه الحالة أن يشترك في الحكم أكثر من واحد من غير المستشارين. ومؤدى ذلك أن الشارع لم يوجب البطلان إلا في هذه الحالة الأخيرة التي تشكل فيها الدائرة من أكثر من واحد من غير المستشارين. ولما كان ما يبين من الحكم المطعون فيه أنه صدر من دائرة شكلت من ثلاثة من مستشاري محكمة إستئناف القاهرة، فإنه يكون قد صدر من هيئة مشكلة وفق القانون، ولا يؤثر في هذا أن تلك الدائرة أصبحت تخصص بالمواد المدنية قبل النطق بالحكم ذلك أن توزيع العمل على دوائر محكمة الإستئناف وبالتالي تعيين من يهده إليه من المستشارين للقضاء بمحكمة الجنايات لا يعدو أن يكون تنظيمًا إداريًا بين دوائر المحكمة المختصة وليس من شأن ذلك التوزيع أن يخلق نوعاً من الاختصاص تفرد به دائرة دون دائرة أخرى مما لا يوجب البطلان على مخالفته، فإن ما يدعيه الطاعن من بطلان الحكم في هذا الصدد لا يقوم على أساس من القانون.

٢) متى كان الثابت من مطالعة محضر الجلسة أن إستجواب الطاعن تم بموافقة الدفاع دون إعراض منه فليس له أن ينعى عليها من بعد أنها إستجوبته، هذا إلى أن حقه في الدفع ببطلان الإجراءات المبني على هذا السبب قد سقط وفقاً للفقرة الأولى من المادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية لحصوله بحضور محامي الطاعن بدون إعراض منه عليه.

٣) العبرة في المحاكمة الجنائية هي بالافتتاح القاضي بناء على ما يجريه من تحقيق في الدعوى ومن كافة عناصرها المعروضة على بساط البحث فلا يصح مطالبته بالأخذ بدليل دون آخر. ومتى إقتنع القاضي من الأدلة المعروضة أمامه بالصورة التي إرتسمت في وجدانه للواقعة وخلص إلى إرتكاب المتهم لها وجب عليه أن ينزل العقاب به طبقاً للقانون بمعنى أنه يكون في حل من الأخذ بدليل النفي ولو تضمنته ورقة رسمية ما دام هذا الدليل غير مقطوع بصحته ويصح في العقل أن يكون مخالفاً للحقيقة، أما ما جاء في القانون من حجية الأوراق الرسمية والأحكام المقررة للظمن فيها لمحلل الإجراءات المدنية والتجارية فحسب حيث عينت الأدلة ووضعت لها الأحكام وألزم القاضي بأن يجري في قضائه على مقتضاها.

٤) لا تثريب على المحكمة إن هي عولت على الإستدلالات التي أجراها الضابط متى إطمأنت إليها وأطرحت أقوال شاهدي النفي ولم تأخذ بما حواه دفتر الأحوال.

٥) ليس في نصوص القانون ما يوجب على المحكمة أن ترصد بيانات دفتر الأحوال بمحضر الجلسة طالما أنه كان في مكتة الدفاع عن الطاعن الإطلاع عليه وإبداء ما يعن له من أوجه دفاع في شأنه.

٦) لا جناح على المحكمة إن هي أصرت باستدعاء الضابط الشاهد وإستوضحته فيما رأت لزوماً لإستيضاحه فيه ما دام الثابت من محضر جلسة المحكمة أن هذا الإجراء تم في حضور الطاعن ومحاميه.

٧) لا تلزم المحكمة بأن تتبع المتهم في مناسي دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على إستقلال إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت الساتفة التي أوردتها الحكم.

٨) لا تترتب على المحكمة إذا هي لم تحقق الدفاع غير المتج في الدعوى أو أغفلت الرد عليه.

٩) محكمة الموضوع تجزئة الدليل ولو كان إعرافاً والأخذ منه بما تطمئن إليه وإطراح ما عدها. ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه لم يورد عند بيانه لواقعة الدعوى أن الطاعن إستعمل سلاحه الأسمى بل إقتصر على أنه قتل المجنى عليها بطبقة أعدها لذلك وعندما أورد إعراف الطاعن ذكر أنه أقر بأنه أطلق على المجنى عليها العيار من مسدس الأسمى المسلم إليه ثم أخذ بما إطمأن إليه من إعراف الطاعن في شأن مفارقه للقتل وإطرح ما عدها في شأن السلاح المستعمل، فإن ما ينصاه الحكم من دعوى التناقض في التسبب في هذا الشأن لا يكون لها محل.

١٠) الإعراف في المسائل الجنائية من العناصر التي تثقل محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ولها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الإعراف المعزى إليه قد إنتزع منه بطريق الخيلة أو الإكراه. ومتى تحققت أن الإعراف سليم مما يشوبه وإطمأنت إليه كان لها أن تأخذ بما لا معقب عليه.

١١) لا جدوى مما يثيره الطاعن من بطلان إعرافه بسبب مخالفة المادة ١٤٠ من قانون الإجراءات الجنائية، ذلك بأن المخاطب بهذا النص يحكم وروده في الفصل التاسع من الباب الثالث الخاص بقاضي التحقيق من القانون المذكور هو مأمور السجن بقصد تحذيره من إتصال رجال السلطة بالمتهم المخبوس داخل السجن، ولا يوجب على هذا الإتصال بذاته بطلان ما للإجراءات وكل ما يلحقه هو مظنة التأثير على المتهم وتقدير ذلك موكل إلى محكمة الموضوع.

١٢) إن قيام النيابة العامة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى قعود مأموري الضبط القضائي عن القيام إلى جانبها في الوقت ذاته بواجباتهم التي فرض الشارع عليهم أداءها بمقتضى المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية وكل ما في الأمر أن ترسل هذه المحاضر إلى النيابة العامة فتكون عنصراً من عناصر الدعوى تحقّق النيابة ما ترى وجوب تحقيقه منها.

١٣) محكمة الموضوع أن تستخلص من جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها دون أن تنقيد في هذا الشأن بدليل بعينه وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها ما دام إستخلاصها سائفاً مستمداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق.

الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٣٣٤ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٦

تنص المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية، في فقرتها الثانية على أنه " يمتنع على القاضي أن يشرك في الحكم إذا كان قد قام في الدعوى بعمل من أعمال التحقيق أو الإحالة أو أن يشرك في الحكم في الطعن إذا كان الحكم المطعون فيه صادراً منه ". وجاء في المذكرة الإيضاحية تعليقاً على هذه المادة : " إن أساس وجوب إمتناع القاضي عن نظر الدعوى هو قيامه بعمل يجعل له رأياً في الدعوى أو معلومات شخصية تتعارض مع ما يشترط في القاضي من خلو الذهن عن موضوع الدعوى ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزناً مجرداً ". فتمت تبيين أن أحد أعضاء هيئة محكمة الجنايات التي أصدرت الحكم المطعون فيه قد أصدر قراراً بإحالة المطعون ضده إلى المحكمة المذكورة لحاكمته. وكان القانون قد أوجب إمتناع القاضي عن الإشتراك في الحكم إذا قام في الدعوى بعمل من أعمال الإحالة فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلاً.

الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٦٢٢ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٣٠

جرى قضاء النقض بأن النذب للعمل بإدارة المفتش القضائي لا يرفع عن القاضي المنصب صفته أو يملع عنه ولاية القضاء، ولا يترتب على جلوس المفتش القضائي بمحكمة الجنايات بطلان تشكيلها، لما كان القانون لا يترتب بطلان تشكيل محكمة الجنايات إلا في الحالة التي تشكل فيها من أكثر من واحد من غير المستشارين - على ما ورد بالفقرة الأخيرة من المادة ٣٦٧ من قانون الإجراءات الجنائية وكان يبين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه صدر من هيئة من اثنين من مستشاري محكمة الإستئناف ومن مفتش قضائي، فإنه يكون قد صدر من هيئة مشكلة وفق القانون.

الطعن رقم ٧٨٥ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ٧٧٧ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/١

إن القانون لا يترتب بطلان تشكيل محكمة الجنايات إلا في الحالة التي تشكل فيها من أكثر من واحد ومن غير المستشارين، على ما ورد بالفقرة الأخيرة من المادة ٣٦٧ من قانون الإجراءات الجنائية، فإذا كان يبين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه صدر من هيئة من اثنين من مستشاري محكمة الإستئناف ومن رئيس بالمحكمة الابتدائية، فإنه يكون قد صدر من هيئة مشكلة وفق القانون.

الطعن رقم ٨١١ لسنة ٤٥ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٤٥٨ بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢٦

البيان من مقارنة نص المادتين ٣٦٧ و ٣٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية أن المشرع قد أطلق حق النذب لوزير العدل عند توافر حالة الضرورة لتسج بحث يشمل نذب أى رئيس محكمة باحكام الابتدائية أو وكالاتها بالجلوس في أى محكمة من محاكم الجنايات مدة دور واحد من أدوار انعقادها ولم يقيد بالقيود الذى نص عليه في المادة ٣٦٧، إذ قصرت النذب الوارد بها عند توافر حالة الإستعجال على رئيس

المحكمة الابتدائية الكاتنة بالجهة التي تتقد به محكمة الجنايات أو وكيلها. ولما كان ما نصت عليه المادة التاسعة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في شأن السلطة القضائية من أن تكون رئاسة المحكمة الابتدائية موقودة لمستشار يندب من مستشاري محكمة الإستئناف ليس من شأنه أن يرفع عن رؤساء المحاكم بالمحاكم الابتدائية - بعد إلغاء وظائف الوكلاء بها - ولاية القضاء التي كان قانون الإجراءات الجنائية قد خولها في المادتين ٣٦٧ و ٣٧٢ لوكلاء المحاكم. لما كان ذلك، وكان الثابت من الإطلاع على قرار وزير العدل النظمة صوره للأوراق والمؤرخ ١٩٧٣/١٠/٢٢ أنه صدر بندب الرئيس بالمحكمة... للجلوس بمحكمة جنابات الزقازيق في المدة من ١٩٧٣/١١/١٢ حتى ١٨ منه وبمحكمة جنابات المنصورة من ١٩٧٣/١١/١٩ حتى ٢٥ منه - وذلك بناء على طلب رئيس محكمة إستئناف المنصورة - وكان الطاعن لا يجادل في توافر حالة الضرورة التي إقتضت إجراء ذلك الندب، وكان مفاد ما جاء في قرار وزير العدل السالف ذكره أن الندب الذي تضمنه لم يكن بصفة دائمة حسبما يذهب الطاعن في وجه طعنه، بل كان لمدة دور واحد، فإن هذا القرار يكون قد صدر وفقاً للقانون ومقتضى الحق المخول لوزير العدل بمقتضى المادة ٣٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية، ومن ثم فإن النعي على الحكم بالبطلان لصدوره من محكمة مشكلّة تشكيلاً غير قانوني يكون على غير أساس.

#### الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٧٩ بتاريخ ١٩٨١/١/٢٦

(١) لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت على النحو سالف البيان أن رئيس النيابة عندما أصدر الإذن قد وقعه باعتباره منتدباً من النائب العام وهو ما لا يجازي فيه الطاعن فإن مفاد ذلك أنه كان منتدباً ممن يملك نديه قانوناً " وكان يكفي في أمر الندب للتحقيق أن يثبت حصول هذا الندب من أوراق الدعوى فإن ما أثبتته الحكم يكفي لإعتبار الإذن صحيحاً صادراً ممن يملك إصداره ويكون الحكم سليماً فيما إنتهى إليه من رفض الدعوى ببطلان إذن التفتيش.

(٢) من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجر به النيابة أو تأذن في إجرائه في مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته وإستدلالاته أن جريمة معينة - جنابة أو جحقة - قد وقعت من شخص معين وأن تكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التفتيش لحرية أو حرمة مسكنه في سبيل كشف إتصاله بالجريمة.

(٣) تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع.

٤) إذ كانت المحكمة قد إنتهت بمجدية الإستدلالات التي أسفرت عن أن الطاعن الأول وآخرين يجلبون كميات كبيرة من المواد المخدرة ويروجونها بها وأن الأمر بالتفتيش إنما صدر لضبط الطاعن الأول حال نقلها إلى القاهرة من المكان الذي يخفونها فيه بعد تهريبها إلى الساحل الشمالي الغربي للبلاد باعتبار أن هذا النقل مظهر لنشاطه في ترويج المواد المخدرة التي يجوزها ويتجر فيها بما مفهومة أن الأمر صدر لضبط جريمة تخضع للقانون الجنائي المصري تحقق وقوعها من مقارفيها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة ومن ثم فإن ما أثبتته الحكم المطعون فيه يكفي لإعتبار الإذن صحيحاً صادراً لضبط جريمة واقعة بالفعل ترجحت نسبتها إلى المأذون بتفتيشه ويكون ما ينهه الطاعنان في هذا الصدد غير سديد.

٥) لما كان من المقرر أن محكمة الموضوع أن تكون عقيدتها بما تطعن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى وكانت المحكمة قد إطمأنت للأدلة الساتمة التي أوردتها إلى أن المراقبة التليفونية لم يكن لها أثر في إجراءات القبض والتفتيش التي تمت تفهيداً للإذن الصادر من النيابة العامة بذلك فإن ردها على الدفع ببطالان الإذن بإجراء المراقبة التليفونية يكون رداً كافياً وساتفاً لتبرير رفضه.

٦) وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة وتحويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من طاعن وحام حولها من شبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطعن إليه بغير مقب عليها.

٧) تناقض الشهود في أقوالهم لا يعيب الحكم ولا يقدرح في سلامته ما دام قد إستخلص الحقيقة من أقوالهم إستخلاصاً ساتفاً لا تناقض فيه.

٨) قضاء محكمة النقض قد إستقر على أن إجراءات تحرير المضبوطات وفقاً لما نصت عليه المادة ٥٢ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية لا يوجب على مخالفتها أى بطلان وترك الأمر في ذلك إلى إطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل وأن الأحراز المضبوطة لم يصل إليها العبث.

٩) لما كان ما يشهده الطاعنان من إختلاف وزن المخدر وشكله مردود بما هو مقرر من أنه متى كانت المحكمة قد إطمأنت إلى أن العينة المضبوطة هي التي أرسلت للتحليل وصار تحليلها وإطمأنت كذلك إلى النتيجة التي إنتهى إليها التحليل - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فلا تريب عليها إن هي قضت في الدعوى بناء على ذلك ولا جناح عليها إن هي إنتفت عن الرد على دفاعه في هذا الشأن ما دام أنه ظاهر البطلان وبعيد عن محجة الصواب.

١٠) لما كان الحكم قد أورد : " أنه بالنسبة للمتهم الثاني فإن ركن علمه بالمخدرات مستفاد من ملازمته للمتهم الأول ثم قيادته السيارة من الإسكندرية ومن الحالة التي كانت عليها المخدرات بالسيارة فقد عثر عليها بداخل الحقيبة الخلفية وعلى المقعد الخلفي وفي الفراغ بين هذا المقعد والمقعد الأمامي أى كانت

خلف التهم المذكور مباشرة مما يقطع بأنه كان قد علم بأمرها وشارك بصفته القائد في وضعها على هذه الصورة ، وكان تقصى العلم بتحقيق الجواهر المخدرة هو من شئون محكمة الموضوع ، وإذا كان هذا الذي ساقته المحكمة فيما تقدم كافياً في الدلالة على أن الطاعن الثاني كان يعلم بكنه المادة المخدرة المضبوطة فإن ما ينهض في هذا الخصوص لا يكون له محل.

١١) لما كان من المقرر أن حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة الواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق.

١٢) الجرائم على إختلاف أنواعها - إلا ما إستثنى بنص خاص - جائز إثباتها بكافة الطرق القانونية ومنها البينة وقرائن الأحوال فلا يصح مطالبة القاضي بالأخذ بدليل دون دليل أو التقيّد في تكوين عقيدته بدليل معين.

١٣) العبرة في المحاكمات الجنائية هي بإقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه فله أن يكون عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح إليها ما دام أن هذا الدليل له ماخذ الصحيح من أوراق الدعوى.

١٤) لما كان الأصل أن المحكمة لا تقيد بالوصف القانوني الذي تسببه النيابة العامة على الفعل المسند إلى التهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف القانوني السليم، وكانت المحكمة قد رأت أن أوراق الدعوى خالية من الدليل القيني القاطع على قيام واقعة الجلب في حق الطاعن الأول وقدرت أنه نظراً لكبر حجم كمية المخدرات المضبوطة وما قرره جميع الشهود من أنه يتجر في المواد المخدرة وإنهت إلى أن التكيف الصحيح للواقعة قبله هو حيازة جوهر مخدر بقصد الإتجار فلا يكون هناك وجه لدعوى الإخلال بحق الدفاع أو البطالان في الإجراءات ذلك أن المراد يجلب المخدر هو إستوراده بالذات أو بالواسطة ملحوظاً في ذلك طرحه وتداوله بين الناس متى تجاوز بفعله الخط الجرمي ومن حق المحكمة أن تنزل على الواقعة التي صحت لديها الوصف القانوني السليم نزولاً من الوصف المبين بأمر الإحالة وهو الجلب إلى وصف أخف هو الحيازة بقصد الإتجار ولا يتضمن هذا التعديل إستناداً لواقعة مادية أو إضالة عناصر جديدة تختلف عن الواقعة التي إتخذها أمر الإحالة أساساً للوصف الذي إرتآه.

١٥) من المقرر أن سكوت المدافع عن التمسك بإعادة مناقشة الشهود في حضرته ومواصلة المرافعة دون إصرار على طلب سماعهم إنما يفيد أنه قد تنازل عن ذلك ضمناً.

١٦) لما كان الثابت بمحاضر جلسات المحاكمة أن الخامي الموكل عن الطاعن الثاني..... قد تولى في مرافعة الدفاع عن موكله فقط مشيراً إلى إختلاف موقفه عن موقف الطاعن الأول فإن مفاد ذلك أنه حضر جلسات المحاكمة موكلًا عن الطاعن الثاني وحده يكون ما ورد ببعض تلك المحاضر من إثبات حضوره مع الطاعن الأول أو مع الطاعنين معاً هو مجرد عطاء مادي لا يقدح في صحة الحكم أو يؤثر في سلامة إجراءات المحاكمة. هذا فضلاً عن أن كلاً من الطاعنين قد إنفرد بالدفاع عنه أكثر من محام تسنى له أن يبدى ما يمن له من أوجه الدفاع في نطاق مصلحة موكله الخاصة دون غيرهما بما تنضى معه مظنة الإخلال بحق أيهما في الدفاع.

١٧) لما كان الثابت بمحاضر جلسات المحاكمة أن الشاهد التاسع المقدم..... قد توفي إلى رحمة الله ويات سماع شهادته معتدراً فلا على المحكمة إن هي لم تقرر تلاوة أقراله بالجلسة، ذلك أن تلاوة أقوال الشاهد الغائب هي من الإجازات ولا تكون واجبة إلا إذا طلب منهم أو المدافع عنه ذلك وهو ما غلت محاضر جلسات المحاكمة من إثباته الأمر الذي ينتفى معه وجه الطعن على الحكم في هذا الخصوص.

١٨) من المقرر أنه وإن كان القانون قد أوجب على محكمة الموضوع سماع ما يديه التهم من أوجه الدفاع وتحقيقه إلا أنه متى كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فلها أن تعرض عن ذلك مع بيان العلة.

١٩) لما كان من المقرر أن جريمة إحراز أو حيازة المخدر من الجرائم المستمرة، وكان وقوع الجريمة موضوع الدعوى الماثلة وإن بدأ بدائرة محافظة الإسكندرية وكان ضبط المخدر قد تم عند الكيلو متر ٥٣/٥٢ من الطريق الصحراوي إلى القاهرة في مكان تابع غالطة الجزية إلا أنه ليس من شأن هذا أن ينفي وقوع الجريمة بدائرة إختصاص محافظة البحيرة التي مر بها الطاعنان حيث فطن أفراد الكمين الأول إلى مرور سيارتهما، ولا يغير من ذلك الأمر أن يكون ضبطهما قد إنتضى إستمرار المطاردة حتى حدود المحافظة التالية والحكم المطعون فيه إذ اعتق هذا النظر واعتبر أن الدفع بعدم إختصاص محكمة جنابات دمنهور على غير سند من القانون فإنه لا يكون قد خالف القانون في شيء ويكون النعي عليه في هذا الخصوص غير سليم.

٢٠) لما كانت المادة ٣٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن تشكل محكمة الجنابات من ثلاثة من مستشاري محكمة الإستئناف، وكانت المادة ٣٦٧ من القانون ذاته تنص على أن " تعين الجمعية العامة لكل محكمة من محاكم الإستئناف في كل سنة بناء على طلب رئيسها من يعهد إليه من مستشاريها القضاء بمحاكم الجنابات وأنه إذا حصل مانع لأحد المستشارين المعينين لدور من أدوار محكمة الجنابات يستبدل به آخر من المستشارين يندبه رئيس محكمة الإستئناف، ويجوز عند الإستعجال أن يجلس مكانه رئيس المحكمة

الإبتدائية الكاتنة بالجهة التي تتخذ بها محكمة الجنايات أو وكيلها ولا يجوز في هذه الحالة أن يشترك في الحكم أكثر من واحد من غير المستشارين - وكان مؤدى ذلك أن الشارع لم يرتب البطلان إلا في هذه الحالة الأخيرة التي تشكل فيها الدائرة من أكثر من واحد من غير المستشارين. لما كان ذلك، وكان البين من مطالعة ملف طلب الرد رقم ٢٠٩ لسنة ٣٥ قضائية إستئناف الإسكندرية أن هذا الطلب قد نظرت به محكمة جنايات دمهور مشكلة من ثلاثة من مستشاري محكمة إستئناف الإسكندرية في حضور ممثل النيابة العامة وأصدرت فيه حكمها بتاريخ ٥ من مارس سنة ١٩٧٩ قاضياً بقبول طلب الرد شكلاً وفي الموضوع برفضه وبتغريم طالب الرد مبلغ ثلاثمائة جنيه ومصادرة الكفالة فإن حكمها يكون قد صدر من هيئة مشكلة وفق القانون، ولا يؤثر في هذا أن تكون تلك الدائرة مختصة أصلاً بالمواد المدنية ذلك أن توزيع العمل على دوائر محكمة الإستئناف وبالتالي تعيين من يمهّد إليه من المستشارين القضاء بمحكمة الجنايات لا يعدو أن يكون تنظيمًا إدارياً بين دوائر المحكمة المختصة وليس من شأن ذلك التوزيع أن يخلق نوعاً من الاختصاص تفرد به دائرة دون دائرة أخرى لما لا يرتب البطلان على مخالفته، ويكون ما يدعيه الطاعنان من بطلان الحكم الصادر في دعوى الرد لصدوره من دائرة لا إختصاص لها بإصداره لا أساس له.

٢١) لما كان الأصل في الإجراءات الصعبة، فإن الحكم برفض طلب الرد الأصلي الصادر بتاريخ ٥ من مارس سنة ١٩٧٩ من قبل أن يخطأ أعضاء الهيئة التي أصدرته علماً بحصول التقرير بطلب ردهم يكون قد صدر صحيحاً في القانون ويكون النفي على الحكم بالبطلان لصدوره من هيئة محجوبة عن نظر الدعوى الجنائية على غير سند ويتعين رفضه.

#### الطعن رقم ٣٥٥٥ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ٤٨٤ بتاريخ ١٩٨١/٥/١١

لما كانت المادة ٣٦٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت في فقرتها الثالثة على أنه يجوز عند الاستعجال إذا حصل مانع لأحد المستشارين المعينين لدور من أدوار إنعقاد محكمة الجنايات أن يجلس مكانه رئيس المحكمة الإبتدائية الكاتنة بالجهة التي تتخذ بها محكمة الجنايات أو وكيلها على الإشتراك في الحكم المذكور أكثر من واحد من غير المستشارين، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الهيئة التي أصدرته كانت مشكلة من اثنين من مستشاري محكمة إستئناف طعناً وعضو ثالث هو رئيس المحكمة بمحكمة طعناً الإبتدائية، فإن تشكيل المحكمة التي أصدرت الحكم يكون صحيحاً، ولا يحتاج في هذا الشأن بما عولته المادة ٣٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية لوزير العدل من أن يندب أحد رؤساء المحاكم الإبتدائية أو وكلائها للجلوس بمحكمة الجنايات بالشروط والأوضاع المنصوص عليها في هذه المادة - فإن هذا محله



على ما نصت عليه المادة المذكورة أن يكون الندب لحضور دور - أو أكثر من أدوار إنقضاء تلك المحكمة الأمر الذي لا يدعيه الطاعن ولم يتم على حصوله دليل في الأوراق - وإذ كان الأصل في الإجراءات التي يتطلبها القانون أنها قد روعيت فإن ما يصبه الطاعن على الحكم المطعون فيه من بطلان تشكيل المحكمة يكون بلا سند في القانون.

الطعن رقم ٥١٤٤ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ١٠٢٧ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢١

(١) من المقرر أن النص على المصادرة في المادة الثامنة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة وجعلها وجوبية ليس من شأنه بحال أن يغير من طبيعتها فلا يجوز أن تتناول غير المحكوم عليها وكان الأثاث المحكوم بمصادرته من محكمة الدرجة الأولى مائلاً داخلياً في دائرة التعامل ولا يعد صنعه أو استعماله أو حيازته أو بيعه أو عرضه للبيع جريمة في حد ذاته سواء بالنسبة للكافة أو إلى شخص بعينه وكانت المادة الثامنة التي دبت بها المحكوم عليها لم توجب إسناد حكمها إلى غيرها - وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن تحريرات الشرطة وأقوال المطعون ضدها قد أقيمت محكمة الدرجة الثانية بملكية الغير لهذا الأثاث إستناداً إلى أن المطعون ضدها قد إستأجرت الشقة التي لوتكت بها الجريمة مفروشة مما مقتضاه أن يكون الأثاث الموجود بها ملكاً للمؤجر لا للمحكوم عليها وقد بنى الحكم المطعون فيه قضاءه على هذا الافتتاح وهو إستخلاص موضوعي سائغ لا يجوز المجادلة فيه أمام محكمة التقض ومن ثم يكون منعي النيابة في هذا الشأن غير سديد.

(٢) لما كان ذلك وكانت المادة الثامنة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة والنصي دبت المطعون ضدها بمقتضاها قد نصت في فقرتها الأولى على أن كل من فتح أو أدار محلاً للدعارة أو عاون بأى طريقة كانت في إدارته يعاقب بالعقاب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه ويحكم بإغلاق المحل ومصادرة الأمتعة والأثاث الموجود ". وكان الحكم المطعون فيه إذ دان المطعون ضدها بجريمة إدارة محل للدعارة ولت عقوبة الطلق بجعلها لمدة ثلاثة أشهر في حين أن القانون أطلقها من التوقيات لأنه يكون معيماً بما يوجب نقضه وتصحيحه في هذا الخصوص.

الطعن رقم ٢٣٩٦ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٦١ بتاريخ ١٩٣٢/١٢/١٩

- إن النص العربي للمادة ٥٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات واضح المعنى ظاهر الشمول، لا تفريق في مدلوله بين من يكون متهماً بجنحة وبين من يكون متهماً بجناية.

- إنه لما جاء قانون تشكيل محاكم الجنايات مفيداً أن أحكام تلك المحاكم نهائية لا إستئناف لها ولا معارضة فيها، ومرعصاً لها في نظر النجح المرتبطة بالجناية إذا أحيلت إليها، مع إبقائه أحكام الفصحة على حالها وأحكام سقوط العقوبة على حالها، فإن مأمورية القاضي تنحصر في فهم هذه الأحكام بحسب ما أصبحت عليه حالة القانون وتوجيهها الوجهة المفقعة معه، بحيث إذا شذ منها حكم عما أمر به القانون الجديد فهذا الحكم هو الذي يجب أن يخضع للقانون الجديد ويتأثر به، لا أن القانون الجديد هو الذي يجب أن يخضع لذلك الحكم القديم ويتأثر به.

#### الطعن رقم ٢٥١٨ لسنة ٥٩ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٨٠٣ بتاريخ ١٠/٢٣/١٩٨٩

لما كانت المادة ٣٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن تشكل محكمة الجنايات من ثلاثة من مستشاري محكمة الإستئناف وكانت المادة ٣٦٧ من القانون مالف الذكر تنص على أن " تعين الجمعية العامة لكل محكمة من محاكم الإستئناف في كل سنة بناء على طلب رئيسها من يعهد إليه من مستشاريها للقضاء بمحاكم الجنايات " ١ " إذا حصل مانع لأحد المستشارين المعينين لدور من أدوار محكمة الجنايات يستبدل به آخر من المستشارين يندبه رئيس محكمة الإستئناف " ٢ " ويجوز عند الإستعجال أن يجلس مكانه رئيس المحكمة الابتدائية الكائنة بالجهة التي تتعقد بها محكمة الجنايات أو وكيلها ولا يجوز في هذه الحالة أن يشترك في الحكم أكثر من واحد من غير المستشارين " . لما كان ذلك وكان الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة بتاريخ ..... أنه ثبت أمام إسم السيد المستشار ..... أنه إعتذر لما منع. وأن الهيئة التي نظرت الدعوى مشككة من ثلاثة من المستشارين برئاسة ..... ولا يؤثر في ذلك أن الجمعية العامة لمحكمة إستئناف طنطا لم تعهد إليه بالقضاء في محاكم الجنايات حسبما أشار الطاعن بأسباب طعنه ذلك أن توزيع العمل على دوائر محكمة الإستئناف وبالتالي تعين من يعهد إليه من المستشارين القضاء بمحاكم الجنايات لا يعدو أن يكون تنظيمياً إدارياً من دوائر المحكمة المختصة وليس من شأن التوزيع أن يخلق نوعاً من الإختصاص تفرد به دائرة دون أخرى مما لا يوجب البطلان على مخالفته، ومن ثم فإن ما ينهه الطاعن في هذا الخصوص لا محل له.

#### الطعن رقم ٤١١٢ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٥٧٤ بتاريخ ١٢/٤/١٩٨٨

لما كانت المادة ٣٦٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت في فقرتها الثالثة على أنه يجوز عند الإستعجال إذا حصل مانع لأحد المستشارين المعينين لدور من إنقطاع محكمة الجنايات أن يجلس مكانه رئيس المحكمة الابتدائية الكائنة بالجهة التي تتعقد بها محكمة الجنايات أو وكيلها على ألا يشترك في الحكم المذكور أكثر من واحد من غير المستشارين، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الهيئة التي أصدرته

كانت مشكلة من إثنين من مستشاري محكمة إستئناف طنطا وعضو ثالث هو رئيس المحكمة بمحكمة شين الكوم الابتدائية، فإن تشكيل المحكمة التي أصدرت الحكم يكون صحيحاً وإذا كان الأصل إن الإجراءات التي يتطلبها القانون قد روجعت، وكان إدعاء الطاعن بانتفاء عنصر الإستعجال لا سند له، فإن ما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من بطلان تشكيل المحكمة يكون بلا سند من القانون.

#### • الموضوع الفرعي : سلطة محكمة الجنايات في فصل الجنحة عن الجنائية :

الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٥٠١ بتاريخ ١٢/٤/١٩٥٤  
إن قيام الارتباط بين الجنائية والجنحة من الأمور الموضوعية التي تقدرها محكمة الجنايات بناء على ما تراه من ظروف الواقعة، ولا يقبل من الطاعن الإعراض على ما تقرره المحكمة من فصل الجنحة عن الجنائية ما دام الفصل لم يكن ليمنعه من إبداء دفاعه كاملاً في الجنائية ومناقشة أدلتها.

الطعن رقم ١١٣٤ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٨٥ بتاريخ ١/١/١٩٥٦  
إن فصل محكمة الجنايات الجنحة عن الجنائية لا يمنعها في سبيل تكوين عقيدتها في الواقعة المطروحة عليها من مناقشة عناصر الدعوى كافة التي شملها التحقيق الابتدائي ولا يعد ذلك منها قضاء في الجنحة بل يبقى موضوعها سليماً حتى يقضى فيه من المحكمة التي أحيلت إليها.

الطعن رقم ١٧ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٦٦٣ بتاريخ ٤/٤/١٩٥٦  
ما دام المتهم في الجنائية لم يعرض على فصل الجنحة منها ولم يطلب إلى المحكمة ضم أوراق للإحلال عليها ولم تر هي من جانبها ما يدعو إلى ذلك فلا يجوز له أن يثير أمام محكمة النقض إعراضه على هذا الفصل خصوصاً إذا لم يفوت هذا الفصل عليه أية مصلحة أو يخل بحقه في الدفاع فهو غير ممنوع من مناقشة أدلة الدعوى بأكملها بما فيه الواقعة الجنحة التي فصلت.

الطعن رقم ٧٠٩ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٩٢٧ بتاريخ ٦/٦/١٩٥٦  
أجازت المادة ٣٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية محكمة الجنايات إذا أحيلت إليها جنحة مرتبطة بجنائية ورأت قبل تحقيقها أن لا وجه لهذا الارتباط أن تفصل الجنحة وتحملها إلى المحكمة الجزئية.

الطعن رقم ١٤٥٥ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٩٣٨ بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٦٠  
- إذا كان الحكم السابق صدوره من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص كان مقصوداً على تهمة الجنائية المسندة إلى المتهم الأول فقط بعد أن تخلف لدى الجنى عليها عامة مستديعة، ولم يشمل هذا الحكم الجنح المسندة إلى المطعون ضدهم إلا بحكم ارتباطها بالواقعة الجنائية، وكان هذا الارتباط قد زال وقت إعادة عرض

هذه الجنح على المحكمة الجزئية منفصلاً عن الجناية المذكورة بعد صدور قرار محكمة الجنايات بقصر نظرها للجناية، فإنه لم يكن هناك مانع قانوني يحول دون الفصل في الجنح المسندة إلى الطعون ضدهم من محكمة الجنح بعد أن زال أثر الحكم الصادر بعدم الاختصاص بزوال الارتباط بين الواقعة الجناحية التي قضت فيها محكمة الجنايات وبين الجنح المسندة إلى الطعون ضدهم، ويكون الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها غلطاً في القانون - مما يتعين معه نقضه وإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية المختصة للفصل فيها.

- ارتباط الجنبعة بالجناية المحالة إلى محكمة الجنايات يجعل من حق المتهم ألا توقع عليه محكمة الجنبعة عقوبة عن الجنبعة إذا تبين من التحقيق الذي تجريه أنها مرتبطة بالفعل المكون للجناية المطروحة أمام محكمة الجنايات ارتباطاً لا يقبل التجزئة، أو أنها لم ترتبط بها وحوكم عنها أمام تلك المحكمة.

#### الظعن رقم ٢٣٩٦ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٦١ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٣٢

- إن القانون إذ أجاز إحالة الجنبعة المرتبطة بالجنايات على محاكم الجنايات فقد وسع اختصاصها وجعله شاملاً لهذه الجنبعة المرتبطة وأخرجها عن سلطة محاكم الجنبعة ذات الاختصاص الأصيل فيها.

- متى دخلت قضية في اختصاص جهة من جهات القضاء طبقت عليها قواعد الإجراءات الشكلية المقررة لسر هذه الجهة في قضائها، وخضعت لما رتب القانون من طرق الطعن في أحكامها، ما لم تنص على خلاف ذلك، ومقتضى هذا أن الجنبعة المرتبطة بالجناية متى أحالها قاضي الإحالة مع الجناية سرت عليها جميع القواعد المقررة للمحاكمة أمام محاكم الجنايات وللظعن في الأحكام الصادرة منها. فالتهم من جهة الجنبعة إذا حكم عليه حضورياً فلا إستئناف له ولا سبيل أمامه إلا الطعن بطريق النقض، وإذا غاب إتخذت في حقه إجراءات الغياب وإذا حكم عليه غيابياً فلا معارضة له، بل إذا حضر أو قبض عليه سقط الحكم وأعيدت محاكمته من جديد.

#### الظعن رقم ١٤٨٢ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٦١١ بتاريخ ١٥/٦/١٩٣٦

إذا حوكم منهم " وهو ضابط بوليس " غيابياً عن تهمتين إحداهما ارتكاب جناية تعذيب وحس والأخرى ارتكابه جنحة ضرب وإستعمال قوة، وأثبت الحكم الغيابي أن الجرمين وقعنا من التهم لفرض واحد وأنهما مرتبطان إحداهما بالأخرى بحيث لا تقبلان التجزئة، وقضى على التهم غيابياً بالعقوبة المقررة لجناية الحس والتعذيب عن الجرمين عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ ع، فإن جريمة الجنبعة المذكورة لا يعود لها إستقلال ذاتي، بل هي تندمج في الجناية وتصبح الجرمين جريمة واحدة هي جريمة الحس والتعذيب. وهذه باعتبارها جناية تجرى عليها الأحكام والإجراءات المقررة للجنايات من ناحية سقوط العقوبة بمضى المدة

ومن ناحية بطلان الحكم النهائي إذا حضر المحكوم عليه أو قبض عليه. ولا يجوز في هذه الصورة أن يستند التهم في الدفع بسقوط الجنحة وفي قيام حقه في المعارضة في الحكم الصادر فيها إلى نص المادة ٥٣ المعدلة من قانون تشكيل محاكم الجنايات لأن هذه المادة لا تنطبق إلا عند عدم تطبيق المادة ٣٢ فقرة ثانية عقوبات أي عند صدور حكم بعقوبة خاصة عن جنحة رفعت مع الجنابة محكمة الجنايات.

الطعن رقم ٢١٠٣ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٤ بتاريخ ١٩٣٦/١٢/٢١  
إن قضايا الجنايات لا تحال إلى محاكم الجنايات بناء على إعلان من النيابة العامة مبن في وصف التهمة وإنما تحال بناء على أمر يصدر من قاضي الإحالة يبين فيه الأفعال المسندة لكل متهم والوصف القانوني لهذه الأفعال. وليس للمتهم طريق للطعن في ذلك الأمر، وإنما إذا وقع فيه خطأ مادي أو سهو في عبارة الإتهام، جاز لمحكمة الجنايات، إلى حين النطق بالحكم، تدارك ما وقع من خطأ أو سهو. فإذا كانت محكمة الجنايات قد بينت في حكمها الضربة التي أخذت بها المتهم ونوع الآلة التي إستعملت في الضرب فلا يقبل الطعن في هذا الحكم بقوله إن وصف التهمة التي وجهتها النيابة للمتهم مقتضب إذ هي إكتفت فيه بأن المتهم ضرب المجنى عليه على رأسه دون أن تبين أداة الضرب ولا عدد الضربات التي أوقعها المتهم بالمجنى عليه.

الطعن رقم ١٥٤ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٧٢ بتاريخ ١٩٤٦/٢/٤  
لا تترتب على محكمة الجنايات إذا ما أمرت بفصل الجنابة عن الجنحة وإستبقت الجنابة ثم حكمت فيها وحدها متى رأت أن الإرتباط الذي أحملت بسببه الجنحة إليها لا يستلزم حسن سير العدالة أن تنظرها مع الجنابة، وخصوصاً إذا كان الدفاع من جانبه لم يبد أي إعراض على ذلك في الجلسة.

الطعن رقم ٧٨٦ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٦٣١ بتاريخ ١٩٤٨/١٠/٢٥  
الإرتباط الذي يستوجب نظر الجرائم المرتبطة بعضها ببعض معاً أمر متعلق بالموضوع، فلا وجه للطعن على الحكم إذا فصلت المحكمة تهمة الجنحة بالنسبة إلى بعض المتهمين وأمرت بنظر الجنابة بالنسبة إلى بعض آخر، ما دام ذلك لم يخل دون تحقيق الدعوى على الوجه الذي يكفل هؤلاء إستيفاء دفاعهم وخصوصاً إذا كانوا لم يتمسكوا بضرورة نظر الدعوى بالنسبة إلى كل من كانوا مهتمين فيها.

الطعن رقم ١٩٧٤ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٧٢٢ بتاريخ ١٩٤٩/١/٣  
الإرتباط بين الجرائم الذي يسوغ نظرها معاً أمر متعلق بالموضوع، فإذا فصلت المحكمة جنحة عن الجنابة ولم يعرض الدفاع عن التهم فلا يجوز له أن يثير هذا أمام محكمة التقض. وخصوصاً أن الفصل ليس فيه ما

بقوت على التهم مصلحة أو يخل بحقه في الدفاع إذ هو لا يمتنع من مناقشة أدلة الدعوى بأكملها بما فيها  
والقمة اللجنة التي فصلت.

الطعن رقم ٦١٣ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٨٤٣ بتاريخ ١٩٤٩/٤/١٨

ما دام الدفاع عن التهم لم يعرض أمام محكمة الموضوع على فصل تهمة الضرب البسيط المسندة إلى  
متهمين آخرين عن الجناية المسندة إليه هو، وبين وجه الضرر الذي يلحق به من هذا، فلا يكون ثمة من  
وجه لشكواه من ذلك لدى محكمة النقض، مادام تقدير مبلغ الإرباط موضوعاً والمحكمة من جانبها لم تر  
في الفصل فيه مساساً بحقوق الدفاع، وما دام الفصل لا يمنع من استكمال التحقيق في قضية الجناية ولو  
من واقع ما جاء في القضية المفصلة.

الطعن رقم ٦٦٧ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٩١٨ بتاريخ ١٩٤٩/٦/٧

الإرباط الذي يستوجب نظر القضايا معاً أمر يتعلق بالموضوع، فالمحكمة الجنائية أن تفصل عن الجناية  
المقدمة إليها ما يكون قد أحيل معها من جنح كلما رأت ذلك وقدرت أنه لا يؤثر في حسن سير العدالة.  
وإذن فلا يحق للمتهم الاعتراض بأن من مصلحته أن تناقش أدلة الدعوى عن جميع الوقائع ما دام الفصل لا  
يمنعه من تقديم دفاعه كاملاً ولو من واقع ما جاء بالدعوى التي تقرر فصلها.

الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٠٦ بتاريخ ١٩٢٩/١/٣

إذا قدمت محكمة الجنائيات دعوى مشتملة على جنحة وجناية ففصلت اللجنة والنصرت على نظر الجناية  
ثم استدعت بعض من كانوا متهمين بالجنحة وسمعت شهادتهم فإن سماعها لشهادتهم لا يفسد إجراءات  
المحاكمة ولا يبطل الحكم. لأن المحكمة إذ فصلت اللجنة عن الجناية صارت الجناية وحدها هي المنظورة  
أمامها وكان لها تحقيقها بكل طرق الاستدلال. ومن هذه الطرق الاستشهاد بمن كانوا متهمين بالجنحة وهي  
وحدها بسلطة قاضي الموضوع صاحبة الحق في تقدير هذه الشهادة بما تستحق لتعميدها أو لا تعميدها  
بحسب ما يصل إليه إجتهادها في تقصي أدلة البوت وتكرين عقيدتها.

الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٣١ مكتب قني ١٢ صفحة رقم ٥٢٣ بتاريخ ١٩٦١/٥/١

القول بوجوب إعادة محكمة الجنائيات القضية إلى محكمة الجنح للفصل فيها بعد أن حكمت هذه بعدم  
إختصاصها باعتبار الواقعة جنابة، لا يتفق مع حكم القانون.

**\* الموضوع الفرعي : سلطة محكمة الجنايات في نظر الدعوى :**

**الطعن رقم ٢٤٦٧ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٧٤٤ بتاريخ ١٩٥٥/٤/٥**

(١) محكمة الموضوع أن تجزئ أقوال الشاهد فصاعداً بعضها وتطرح البعض الآخر ما دام تقدير الدليل موكولاً إليها وحدها وما دام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقاً في شطر من أقواله وغير صادق في شطر آخر.

(٢) الأصل في الأحكام ألا ترد الحجة إلا على منطوقها ولا يمتد أثرها إلى الأسباب إلا لما كان مكملاً للمنطوق ومرتباً به ارتباطاً وثيقاً غير متجزئ بحيث لا يكون للمنطوق قوام إلا به. أما إذا استتجت المحكمة إستنتاجاً من واقعة مطروحة عليها، فإن هذا الإستنتاج لا يجوز حجة، فلا يمنع محكمة أخرى من أن تستنبط من واقعة مماثلة ما تراه متفقاً وظروفاً وملابسات الدعوى المروضة عليها.

(٣) من المقرر أن الإعراف كدليل في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها التدللية في الإثبات، فلها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الإعراف المزور إليه قد إنتزع منه بطريق الإكراه، ومتى تحقق لها أن الإعراف سليم لا شائبه فيه وإطمأنت إلى صدقه كان لها أن تأخذ به وتعول عليه.

(٤) محكمة الموضوع أن تأخذ بما تظمن إليه من أقوال الشاهد في حق بعض المتهمين وتعرض عمالاً تظمن إليه منها في حق البعض الآخر دون أن يعد هذا منها تناقضاً يجب حكمها ما دام تقدير قوة الدليل موكولاً إليها وحدها.

(٥) إذا كانت المحكمة قد بينت واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر المكونة للجريمة وأوردت على ثبوتها في حق المتهم أدلة صالحة لأن تؤدي إلى إدانته بها فهي بعد غير ملزمة بمتابعتها في مناحي دفاعه الموضوعي ومختلف حججه وأن ترد إستقلالاً على كل قول يديه أو حجة يثيرها إذ الرد يستفاد دلالة من الحكم بإدانته إستناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردتها.

(٦) إن أي إجراء يحصل من السلطة المختصة من شأنه تحريك الدعوى العمومية وتنبه الأذهان إلى الجريمة التي كان قد انقطع التحقيق فيها، يعتبر قاطعاً للتقدم بالنسبة لها حتى لو كان هذا الإجراء خاصاً ببعض المتهمين دون البعض الآخر، وليس من الضروري أن يستوجب التهم حتى تنقطع مدة التقادم في حقه.

(٧) إذا كان الحكم قد أثبت أن المتهم تعمد إخفاء دليل من أدلة الجريمة وهو الدليل المستمد من الرقم الحقيقي للسيارة التي فر بها الجناة، وأنه كان يعلم بوقوع هذه الجريمة، وكان غرضه من إخفاء الدليل أو

العبث به تضليل المحققين لإعانة الجناة على الفرار من وجه القضاء فإن عناصر الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٤٥ من قانون العقوبات تكون متوافرة ويكون العقاب عليها مستحقاً.

٨) لا يشترط لتوفر الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٤٥ من قانون العقوبات أن يصر المتهم طول مدة التحقيق على أقواله الكاذبة التي تتعلق بالجريمة وإنما يكفي لتوفرها وتماها أن يقرر المتهم أمام سلطة التحقيق أقوالاً غير صحيحة بقصد تخليص الجاني من العقاب ولو عدل المتهم عن هذه الأقوال بعد ذلك.

٩) إن إظهار قيام رابطة السببية بين الخطأ والوظيفة، وهو الشرط الذي تتحقق به مسئولية المتبوع عن فعل تابعه، هو من المسائل التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع ولا يصح المجادلة في شأن توفرها أمام محكمة النقض.

١٠) إن أساس الأحكام الجنائية إنما هو حرية محكمة الموضوع في تقدير الأدلة المطروحة عليها في الدعوى فإذا تبين من حكمها أنها لم تقض بالبراءة إلا بعد أن أحاطت بتلك الأدلة ووزنتها فلم يقتض وجدها بصحتها أو بعدم كفايتها للحكم بالإدانة فلا تجوز مصادرتها في اعتقادها ولا المجادلة في تقديرها أمام محكمة النقض.

١١) للمحكمة أن تأخذ بأدلة في حق متهم ولا تأخذ بها في حق متهم آخر ولو كانت متماثلة.

١٢) إن المحكمة غير مكلفة قانوناً وهي تقضي ببراءة المتهم أن تتعقب الإتهام في كل دليل يقدمه ضده أو أماره يستدل بها عليه.

١٣) إذا كان أساس طلب التوبيخ المشار إليه في وجه الطعن لم يتره الطاعن أمام محكمة الموضوع فلا تقبل منه إثارته أمام محكمة النقض لأول مرة.

١٤) إذا كان الضرر لم ينشأ مباشرة عن الجريمة التي نسبت إلى المتهم ورفضت بها الدعوى عليه، كأن يكون منشؤه عرقلة التحقيق وتعطيل السر في إجراءات الدعوى فلا اختصاص للمحكمة الجنائية بنظر دعوى الحق المدني التي تقام على أساسه.

الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٢٥ مكتب قني ٦ صفحة رقم ١١٤٤ بتاريخ ١٩٥٥/٦/٢٠

مضى كانت الدعوى العمومية قد رفضت على التهمين بتهمة إحداث إصابات بالجاني عليه تخلفت عنها عامة مستدعية وأحيلت إلى محكمة الجنائيات بهذا الوصف فأخذت المحكمة في نظرها وتبين لها بعد التحقيق الذي أجرته أن الواقعة جنحة فعلية أن تحكم فيها بإعتبارها جنحة. أما الحكم بعدم الإختصاص والإحالة إلى المحكمة الجزئية فمحلله إذا رأت محكمة الجنائيات أن الواقعة كما هي مبنية في أمر الإحالة وقبل تحقيقها بالجلسة تعد جنحة.



الطعن رقم ٨٠٧ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٤٨٢ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٥٥

للمحكمة فى المواد الجنائية أن تجزئ الدليل ولو كان إعزافاً وتأخذ منه بما تمنين إليه.

الطعن رقم ٩١٩ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٥٤٨ بتاريخ ٢٦/١٢/١٩٥٥

لا يوجد فى القانون ما يمنع محكمة الجنايات عند إعادة محاكمة المتهم الذى كان غائباً من أن تورد ذات الأسباب التى إتخذها الحكم القابى الساقط قانوناً أسباباً لحكمها ما دامت تصلح فى ذاتها لإقامة قضائها بالإدانة.

الطعن رقم ٤٥ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٣٩٤ بتاريخ ٨/٤/١٩٥٨

دلت المادة ٥٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية على أن الفصل بين سلطتى الإتهام والمحكمة يقتضى حرصاً على الضمانات الواجب أن تحاط بها المحاكمات الجنائية أن تكون محكمة الموضوع هى صاحبة الشأن وحدها فى أن تتولى هى - دون غيرها - ما تراه من التحقيق فى حالة فقد أوراق التحقيق بعد رفع القضية أمامها والعبرة تكون بالتحقيق الذى تجر به المحكمة بنفسها ومن ثم فإذا اعتمدت محكمة الجنايات حين نظرت الدعوى بصفة أصلية فى ثبوت التهمة على المتهم - على أقوال الشاهد الغائب من واقع صورة الإطلاع المهررة بالقلم الرصاص - وهى ليست أوراق التحقيق أو صورة رسمية منه فإنها تكون قد أخلت بحق المتهم فى الدفاع، ولا يؤثر فى ذلك إكتفاء المتهم بتلاوة أقوال الشاهد مما يعد تسليمياً منه بصحة صورة الإطلاع لتعلقه بأصل من أصول المحاكمات الجنائية.

الطعن رقم ٩٤٣ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٧٥٤ بتاريخ ٦/١٠/١٩٥٨

لقاضى الموضوع فى المواد الجنائية الحرية فى تكوين إقتاعه من الأدلة المطروحة أمامه، كما أن له أن يعتمد على أى دليل منها يستخلص منه ما هو مؤد إليه فإذا كانت أقوال الشهود الذين إستند إليهم الحكم الإستئنافى مطروحة على بساط البحث وقد أتيح للمخصوم الإطلاع عليها ومناقشتها فى الجلسة ولم يطلب المدعى بالحقوق المدنية إلى المحكمة الإستئنافية إستدعاء هؤلاء الشهود لمناقشتهم، فإنه لا يصح له أن ينهى على المحكمة أنها إستندت فى حكمها إلى أقوال وردت فى تحقيق البوليس - بناء على شكوى قدمها المتهم بتبليد عقد - بعد إحالة الدعوى إلى المحكمة والحكم فيها ابتدائياً ما دامت قد حققت شغوبة المرافعة أمام محكمة الدرجة الأولى بسماع شهود الإثبات فى الدعوى.

الطعن رقم ١٠١٠ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٩٩٠ بتاريخ ٢٥/١١/١٩٥٨

إن المادة ٢/١٧٩ التى تحيل على المادة ٢/١٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية لم تطلق لفرقة الإتهام إحالة الجنانية إلى محكمة الجناح للحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة فهذه الإحالة غير جائزة إلا إذا كانت

العقوبة المقررة أصلاً للجنابة مما يجوز النزول بها إلى عقوبة الحبس، وإذن فإن قرار غرفة الاتهام إذ قضى بإحالة المتهم إلى محكمة الجناح لمعاقبته على الجرائم المسندة إليه في حدود عقوبة الجنحة مع أن إحدى هذه الجرائم هي أنه اعتلس مالا مسلماً إليه بسبب وظيفته وبصفته من مأموري التحصيل وهي الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٩٥٣/٦٩ والعقاب عليها بالأشغال الشاقة المؤبدة يكون قد خالف القانون، ولا يغير من ذلك كون النيابة العامة أوردت في تقرير الاتهام المادة ١١٢ من قانون العقوبات ضمن المواد التي طُلبت تطبيقها دون أن تشير إلى الفقرة الثانية منها، متى كان الواضح من تقرير الاتهام أن وصف تهمة الإختلاس مما ينطبق عليه نص الفقرة الثانية المشار إليها.

#### الظعن رقم ٦٦٣ لسنة ٣١ مكتب فني ١٢ صفحة رقم ٨٨٤ بتاريخ ١١/٦/١٩٦١

إرتباط الجنحة بالجنابة المحالة إلى محكمة الجنابات هو من الأمور الموضوعية التي تخضع لتقدير محكمة الجنابات إستناداً إلى حكم المادة ٣٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية التي أجازت لمحكمة الجنابات إذا أحيلت إليها جنحة مرتبطة بجنابة - ورأت قبل تحقيقها أن لا وجه لهذا الإرتباط - أن تفصل الجنحة وتحيلها إلى المحكمة الجزئية المختصة للفصل فيها، وهي إذ تقرر ذلك غير ملزمة ببيان الأسباب التي بنت عليها قرارها بفصل الجنحة عن الجنابة.

#### الظعن رقم ٢٨٠ لسنة ٣٨ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ٥٦٢ بتاريخ ٥/٢٠/١٩٦٨

المحاكم الجنائية بحسب الأصل غير مقيدة بالأحكام الصادرة من المحاكم المدنية. إذ هي مخنصة بموجب المادة ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية ما لم ينص القانون على خلاف ذلك.

#### الظعن رقم ٦٨٤ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ٨٨٦ بتاريخ ١٠/٢٢/١٩٧٣

تنص المادة ٣٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية على أن " لمحكمة الجنابات في جميع الأحوال أن تأمر بالقبض على المتهم واحتجازه، ولها أن تأمر بحبسه إحتياطياً وأن تفرج بكفالة أو بغير كفالة عن المتهم المحبوس إحتياطياً ". ومن ثم فإنه لا وجه لما يقوله الطاعن من أن المحكمة كونت رأيها في الدعوى قبل إكمال نظرها بإصدار الأمر بالقبض عليه وحبسه، ما دام أن ذلك لا يعدو أن يكون إجراء تحفظياً مما يدخل في حدود سلطتها المخولة لها بمقتضى القانون.

الطعن رقم ٩٨٥ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٢٧١ بتاريخ ١٣/٣/١٩٧٨

لا يوجد فى القانون ما يمنع محكمة الجنايات عند إعادة محاكمة المتهم الذى كان غائباً من أن تورد الأسباب ذاتها التى إنتهكها الحكم العائى الساقط قانون أسباباً لحكمها ما دامت تصلح فى ذاتها لإقامة قضائها بالإدانة.

الطعن رقم ١٤٢٤ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٧٦٣ بتاريخ ٢٧/١٠/١٩٨١

لما كانت المادة ٣٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن " محكمة الجنايات فى جميع الأحوال أن تأمر بالقبض على المتهم وإحضاره ولها أن تأمر بحبه إحتياطياً، وأن تخرج بكفالة أو بغير كفالة عن المتهم المحبوس إحتياطياً. فإنه لا وجه لما يقوله الطاعن من أن المحكمة كونت رأيها فى الدعوى قبل إكمال نظرها بإصدارها الأمر بالقبض عليه وحبه.

الطعن رقم ٤٨٧٧ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٣٢٢ بتاريخ ١٠/٣/١٩٨٢

لما كان لا يوجد فى القانون ما يمنع محكمة الجنايات عند إعادة محاكمة المتهم الذى كان غائباً، أن تورد الأسباب ذاتها التى إنتهكها الحكم العائى الساقط قانوناً أسباباً لحكمها، ما دامت تصلح فى ذاتها لإقامة قضائها بالإدانة - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فإن النعى على الحكم فى هذا النعى يفرض صحته - يكون غير ذى اثر.

الطعن رقم ٦٠٦١ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٣٩٦ بتاريخ ٢٢/٣/١٩٨٣

لما كانت الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بوصف أنه قتل المجنى عليها، وبعد نظر الدعوى قضت فيها محكمة الجنايات بالإدانة على أساس أن الطاعن قتل المجنى عليها عمداً وأنه تقدمت هذه الجناية جنابة شروع فى هتك عرض المجنى عليها بالقوة والتهديد. لما كان ذلك، وكان الأصل أن المحكمة مقيدة بمحدود الواقعة التى ترد بورقة التكليف بالحضور أو بأمر الإحالة إلا أنه أجاز من باب الإستثناء لكل من محكمة الجنايات والدائرة الجنائية بمحكمة النقض - فى حالة نظرها الموضوع بناء على نقض الحكم لثانى مرة - لدواعى من المصلحة العليا وإلاعتبارات قدرها الشارع نفسه، أن تقيم الدعوى الجنائية على غير من أقيمت عليهم أو عن وقائع أخرى غير المسندة فيها إليهم أو عن جنابة أو جنحة مرتبطة بالتهمة المروضة عليها، ولا يتوجب على إستعمال هذا الحق غير تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق أو أمام المستشار المنسوب لتحقيقها ومن بين أعضاء الدائرة التى تصدت لها، ويكون بعدئذ للجهة التى تجرى التحقيق حرية التصرف فى الأوراق حسبما يترأى لها فإذا ما رأت النيابة العامة أو المستشار المنسوب إحالة الدعوى إلى المحكمة فإن الإحالة يجب أن تكون إلى محكمة أخرى ولا يجوز أن يشترك فى الحكم فيها أحد المستشارين الذين

قرروا إقامة الدعوى. لما كان ذلك، وكان بين من الحكم المطعون فيه إنه دان الطاعن بالإضافة إلى واقعة القتل العمد المرفوعة بها الدعوى. بجرمة الشروع في هتك العرض بالقوة والتهديد التي لم ترد بامر الإحالة وحكمت فيها بنفسها دون أن تتبع الإجراءات التي رسمها الشارع في المادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية قد أعطت خطأ يتطوّل على مخالفة للنظام العام لتعلقه بأصل من أصول المحاكمات الجنائية، ولا يغير من ذلك أن محكمة الجنائيات نهت المدافع عن الطاعن بأن يتناول في مرافقته واقعة الشروع في هتك عرض المجنى عليها إعمالاً لحكم المادة ٣/٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية، ذلك بأن هذه الجريمة تختلف في عناصرها المكونة لها وفي أركانها عن جريمة القتل العمد - الأمر الذي يخرجها عن نطاق المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية وينطبق عليها حكم المادة ٣٠٧ من القانون ذاته التي تحظر معاقبة المتهم عن واقعة غير واردة بامر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور - لما كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يوجب نقضه والإحالة.

#### الطعن رقم ٥٨٠٣ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٤٥٦ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٤

لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعنين حضرا بها جميعاً وأن المدافعين عنهما إستعفيا دفاعهما وانتهيا إلى طلب البراءة، وكان التاب بمحضر جلسة ٧ من أبريل سنة ١٩٨٣ - التي حضرها الطاعنان واستكمل المدافع عن الطاعن الأول مرافقته مختتماً إياها بطلب براءته وإحتياطاً إستعمال الرافعة - أن المحكمة قررت تعديل وصف التهمة بالنسبة إلى أحد المتهمين الآخرين في الدعوى وتأجيل نظر الدعوى لإستكمال المرافعة بالنسبة إلى هذا المتهم بجلسة ٣ من مايو سنة ١٩٨٣ حيث إستتمت المحكمة إلى شهادة... في واقعة إعتداء المتهم الآخر عليه ثم أبدى المدافع عن هذا المتهم دفاعه وبعد ذلك أصدرت المحكمة حكمها المطعون فيه. وإذا كان البين من ذلك أن إستمرار نظر الدعوى بجلسة ٣ من مايو سنة ١٩٨٣ - إنما كان مقصوداً على ما هو مسند إلى غير الطاعنين من إتهام وبعد أن إستوفت كافة إجراءات محاكمة الطاعنين فيما هو منسوب إليهما، فإن دعوى البطلان في الإجراءات والإخلال بحق الدفاع في هذا الخصوص تكون في غير محلها. أما ما ذهب إليه الطاعنان من أن قرار المحكمة بالتأجيل لجلسة ٣ من مايو سنة ١٩٨٣ كان تالياً لقرار أصدرته بجلسة ٧ من أبريل سنة ١٩٨٣ بإقتال باب المرافعة وإصدار الحكم بعد المداولة، فمردود بما سبق بيانه من أن جلسة ٧ من أبريل سنة ١٩٨٣ أختتمت بتعديل وصف التهمة بالنسبة إلى المتهم آخر وتأجيل نظر الدعوى للجلسة التالية الأمر الذي لا يجوز دحضه إلا بالطعن بالتزوير وهو ما لم يفعله الطاعنان.

الطعن رقم ٦٢٨١ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٣٥٣ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٧  
محكمة الجنايات أن توالى عملها فى نظر الدعاوى المعروضة عليها فى دور الإنعقاد حتى تنتهى منها ولو جاوز ذلك التاريخ المحدد لنهائته.

الطعن رقم ٦٨٢٣ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٣٠٤ بتاريخ ١٩٨٤/٣/١٨  
حق محكمة الجنايات فى الأمر بالقبض على المتهم وحسبه احتياطياً مستمد من حكم المادة ٣٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية وقد جاءت مطلقة غير مقيدة بأى قيد ولا يصح أن يحصر القبض على المتهم وحسبه على أنه يتم عن إنباء المحكمة إلى الإدانة أو أنها كونت رأيها فى الدعوى قبل إكمال نظرها، إذ أنه لا يعدو أن يكون إجراء تحفظياً مما يدخل فى السلطة المخولة لها بمقتضى القانون، ومن ثم فلا محل لما يشتره الطاعن فى هذا الخصوص.

الطعن رقم ١٤٤٢ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٥٢٩ بتاريخ ١٩٣٢/٤/٢٥  
إن القواعد القانونية العامة تبيح للمحكمة الجنائية أثناء نظر جريمة الإفلاس بالتدليس أن تبحث بنفسها وتقدر ما إذا كان المتهم يعتبر بالنسبة للدعوى المطروحة أمامها فى حالة إفلاس وما إذا كان متوقفاً عن الدفع. وهى تتولى هذا البحث بحكم أنها مكلفة بإستظهار أركان الجريمة المطروحة أمامها وأهمها تحقق حالة الإفلاس والتوقف عن دفع الديون وتاريخ هذا التوقف. على أن نص المادة ٢١٥ من قانون التجارة الأهلى صريح فى تحويل هذا الحق للمحاكم الجنائية. فلا محل للقول بأن قضاءها بالعقاب قبل صدور حكم بإشهار الإفلاس من القضاء التجارى يعد إفتئاتاً على نصوص القانون وبترت العبث بحقوق المقلس وضمائنات الدائنين.

الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣١ بتاريخ ١٩٣٧/١/٤  
إن المادة ٢٠٨ من قانون العقوبات لا تنطبق إلا إذا كان الجرح قد حدث عن غير قصد ولا تعمد، كما لو أصاب قائد سيارة شخصاً بسبب مسيره بسيارته على اليسار أو بسرعة تتجاوز المقرر باللوائح. أما إذا كان الجرح قد حصل عن عمد من المتهم فالمادة ٢٠٦ هى التى تنطبق عليه. فالجرح الذى يحدثه حلاق بجفن الجنى عليه بإجرائه له عملية إزالة الشعر غير المرخص له بإجرائها يكون جريمة الجرح العمد. ولا ينفى قيام القصد الجنائى رضا الجنى عليه بإجراء العملية أو ابتغاء المتهم شفاؤه، فإن ذلك متعلق بالبواعت التى لا تأثر لها فى القصد الجنائى الذى يتحقق بمجرد تعمد إحداث الجرح.

الطعن رقم ٧٩٢ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٤٥٩ بتاريخ ١٠/٤/١٩٤٤

القاضي الجنائي مختص بالفصل في كافة المسائل الفرعية التي تعرض أثناء نظر الدعوى الجنائية، فمن حقه بل من واجبه، أن يفصل في صفة الخصوم. ولا تجوز مطالبته بوقف النظر في ذلك حتى يفصل في دعوى مدنية رفعت بشأنها. وذلك لأن قاضي الأصل هو قاضي الفرع، ولأن القاضي الجنائي غير مقيد - بحسب الأصل - بما يصدره القاضي المدني من أحكام. فإذا دفع المتهم بعدم وجود للدعوى بالحق المدني في التحدث عن الجمعية الواقعة عليها الجريمة المرفوعة بها الدعوى والتي يدعى رياسته لها فقضت المحكمة برفض هذا الدفع بناء على ما أوردته من الأسباب، وفصلت في موضوع الدعويين الجنائية والمدنية، فلا ترهب عليها في ذلك.

الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٦٨٧ بتاريخ ٢/٤/١٩٤٥

للمحكمة في المواد الجنائية بمقتضى القانون أن تنصدي، وهي تحقق الدعوى المرفوعة إليها وتحدد مسئولية التهم فيها، إلى أية واقعة أخرى، ولو كانت جريمة، وتقول كلمتها عنها في خصوص ما تتعلق به الدعوى القائمة أمامها. ويكون قولها صحيحاً في هذا الخصوص دون أن يكون ملزماً للمحكمة التي ترفع أمامها الدعوى بالتهمة موضوع تلك الواقعة.

الطعن رقم ٨٢ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ٤٩ بتاريخ ٢١/١/١٩٤٦

إن قانون تشكيل محاكم الجنائيات حين غول محكمة الجنائيات في المادة ٣٦ "إصلاح كل خطأ مادي أو تدارك كل سهو في عبارة الإتهام مما يكون في أمر الإحالة" وفي المادة ٣٧ "تعديل أو تشديد التهمة المبينة في أمر الإحالة إذا اقتضت الحال ذلك بشرط ألا توجه على المتهم أفعالاً لم يشملها التحقيق" وفي المادة ٤٠ "تغير وصف الأفعال المبينة في أمر الإحالة بغير سبق تعديل في التهمة والحكم على المتهم ولو بدون سبق تعديل في التهمة بشأن كل جريمة نزلت إليها الجريمة الموجهة عليه في أمر الإحالة" - حين غولها كل ذلك في الحدود التي بينها وبالشروط التي أوردتها يكون قد قصد إعطاء محكمة الجنائيات سلطة واسعة في تصحيح كل ما يكون في أوامر الإحالة من أخطاء من أي نوع كان حتى لا يفلت جان أو يضار برئ. وإذاً فإنه يكون على المحكمة - ما دام التهم قد أحيل إليها من قاضي الإحالة محاكمته عن جنائية فأت القاضي أن يبينها في أمر الإحالة - أن تبين هي للتهمة عند بدء المحاكمة التهمة التي تتكون منها هذه الجريمة ثم تفصح له، في حدود القانون، المجال ليستمد ويحضر دفاعه عنها، فإن كل ما قصده الشارع من نظام قاضي الإحالة إنما هو أن التهم بجناية لا يقدم إلى محكمة الجنائيات إلا عن طريق قاضي الإحالة، فبعد سلوك هذا الطريق تنظر المحكمة الدعوى غير مقيدة بأمر الإحالة وما جاء فيه.

الطعن رقم ١١٨ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٥٥ بتاريخ ١٩٤٦/١/٢١

إذا كان التهم قد أحيل غيابياً إلى محكمة الجنائيات، فأجلت المحكمة القضية إلى اليوم التالي حتى يقدم التهم إلى قاضي الإحالة، ثم عرخت القضية بالفعل على قاضي الإحالة فقرر إحالتها إلى المحكمة لجلسة هذا اليوم، فنظرتها المحكمة في هذه الجلسة ولم يعرض الدفاع عن التهم على إجراءات الإحالة التي اتخذت في حقه على هذا النحو ولم يطلب منحه أجلاً للإستعداد للمرافعة، فلا يكون له أن ينص على المحكمة أنها أخلت بحقه في الدفاع.

الطعن رقم ٦٩١ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١٣٧ بتاريخ ١٩٤٦/٥/١٣

إنه وإن كان من حق المحكمة أن ترفض سماع شهود النفي الذين لا يعلنون بالحضور أمامها بالطريقة التي رتبها القانون إلا أن هذا الحق مقرر لها على أساس أن الرفض يتضمن في ذاته أنها هي لم تر من جانبها ما يدعو لسماحهم توييراً للدعوى، وليس على أساس أن تقضي في شأن شهادتهم وأن تقول كلمتها فيها من غير أن تسمعها، فإن هي فعلت فإن رفضها يكون مبنياً على تعليل غير جائز قانوناً ويكون الحكم الصادر منها على هذا الأساس حكماً معيباً متعيناً نقضه.

الطعن رقم ١٨٤٠ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٤٩ بتاريخ ١٩٤٧/٥/٢٦

إذا كان الدفاع عن التهم بالقذف في حق وزير سابق بسبب أعمال وظيفته قد طلب إلى المحكمة وقف الدعوى إلى أن يحكم المجلس المخصوص في أمر هذا الوزير إذ أن مجلس النواب الذي يجوز له إقامة الدعوى على الوزراء أمام ذلك المجلس قد شكل لجنة برلمانية لتحقيق ما نسب إلى هيئة الوزارة التي كان الوزير الموقوف في حقه عضواً فيها، فرفضت المحكمة هذا الطلب بناء على أن المجلس المخصوص إنما يفصل في التهم الموجهة إلى الوزراء فيدينهم أو يبرئهم، أما الدعوى المرفوعة أمامها لأنها تتعلق بمسائل نسبت إلى الموقوف في حقه تخص محكمة الجنائيات بالفصل فيها ولها في سبيل ذلك أن تحقق الأدلة عليها، دون أن يكون في هذا أدنى مساس بحق المجلس المخصوص في النظر فيما يقدم إليه من أدلة الإثبات على التهم التي تطرح عليه، فلا تترتب على المحكمة في ذلك.

الطعن رقم ١١٠٧ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢٧ بتاريخ ١٩٣٠/٤/١٧

إذا قرر قاضي الإحالة إحالة دعوى جنابة على محكمة الجناح عملاً بقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ لإلوانها بطرود مخففة وحكمت محكمة الجناح نهائياً بعدم إعتصاصها بنظر هذه الدعوى ولم تطعن النيابة في هذا الحكم بطريق النقض بل قدمت الدعوى ثانية إلى قاضي الإحالة كان متعيناً عليه أن يقرر بإحالتها على محكمة الجنائيات للفصل فيها بما تراه. ولا يمنعه من هذه الإحالة كونه قد قرر من قبل إحالتها على

محكمة الجنح لأن قراره هذا لا يغير من وصفها كجنائية وإنما قصد به تمكين محكمة الجنح من القضاء فيها بعقوبة الجنحة.

الطنن رقم ١٦٦٩ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٢٠٣ بتاريخ ١٩٧٩/٢/٤

حق التصدى المنصوص عليه فى المادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية موزك لمحكمة الجنائيات تستعمله متى رأت ذلك دون أن تلزم بإجابة طلبات الخصم فى هذا الشأن.

الطنن رقم ٢٧٦ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٦٦٢ بتاريخ ١٩٧٩/٦/١٠

حق التصدى المنصوص عليه فى المادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية موزك للمحكمة الجنائيات تستعمله متى رأت ذلك دون إلزام عليها فى هذا الشأن.

الطنن رقم ٣٦٧٢ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٨٩٣ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٨

لما كان المادة ٣٧١ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن يعد فى كل دور جدول للقضايا التى تنظر فيها، وتوالى محكمة الجنائيات جلساتها إلى أن تنته القضايا المقيمة بالجدول، فإن نظر المحكمة للقضايا بدور الإنعقاد فى غير اليوم المحدد لها أو مجاوزتها التاريخ المحدد لنهاية الدور لا يؤتب عليه بذاته أى بطلان.

الطنن رقم ٤١٥٣ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٠٦٩ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٣

حق محكمة الجنائيات فى الأمر بالقبض على المتهم وحسبه إحتياطياً المستمد من حكم المادة ٣٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية، مطلقاً غير مقيد بأى قيد باعتباره من الإجراءات التحفظية التى تدخل فى السلطة المخولة للمحكمة بمقتضى القانون ولا يعتبر إتخاذ المحكمة لهذا الإجراء إذا ما رأت أن تأمر به مانعاً من التمسك بطلب إستدعاء شاهد الإثبات لسماع أقواله - حتى لو كان قد أبدى قبل أن تتخذ المحكمة إجرائها المشار إليه - لإستقلال كل من الأمرين - وإختلاف صاحب الحق فى كل منهما فإن معنى الطاعن - على المحكمة - أمرها بالقبض عليه وحسبه على ذمة القضية لإكراهه على التنازل عن طلب إستدعاء شاهدة الإثبات لسماع أقوالهما - وقد أبداه قبل إصدار أمرها المنوه عنه لا محل له.

الطنن رقم ١ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٦٤٣ بتاريخ ١٩٩٠/١٢/١٧

مفاد النص الصريح للمادة ٣٣٣ من قانون أصول المحاكمات السورى أنه يؤتب على حضور المحكوم عليه أو القبض عليه سقوط الحكم الغيابى حتماً وبقوة القانون، وعلة ذلك أن إعادة الإجراءات لم تبين على نظم مرفوع من المحكوم عليه - بل هى يحكم القانون محاكمة مبتدأة، وترتيباً على ذلك جاء نص المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مقصوراً على تحويل الطعن فى مثل هذا الحكم للنياية العامة والمدعى



بالحقوق المدنية والمستول عنها - كل فيما يخص به - وفي هذا يختلف الحكم الصادر غيابياً من محكمة الجنايات في جنابة عن الحكم الصادر غيابياً من محكمة الجنب والمخالفات - فقد أجاز القانون المعارضة في الحكم الأخير، ولم يجوز أن يضار معارض بناء على معارضة رفضها - أما الحكم الأول فلا يتعلق به حق للمتهم ولا يجوز له التمسك بقبوله - وإنما هو يسقط حتماً بمضوره أو القبض عليه، ومتى تقرر ذلك فإنه لا يقبل من المتهم الذي قبض عليه بعد حكم غيابي صادر عليه في جنابة من محكمة الجنايات أن يتمسك بالعقوبة المقتضى بها غيابياً - بل إن محكمة الإعادة تفصل في الدعوى بكامل حريتها - غير مقيدة بشئ مما جاء بالحكم الغيابي، فلها أن تشدد العقوبة في غير طعن النيابة على الحكم المذكور، كما أن لها أن تخفف العقوبة - وحكمها في كلا الحالين صحيح قانوناً - الأمر الذي ترى معه الهيئة العامة للمواد الجزائية العدول عما يكون قد صدر من أحكام مخالفة لهذا النظر والفصل في الدعوى الحالية إليها على هذا الأساس.

الطعن رقم ١٠٢٠ لسنة ٥٤ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ٤٧٩ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٨

حيث أن الين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الدعوى أحيلت أصلاً إلى محكمة الجنايات بوصفها جنابة هتك عرض وسرقة بالإكراه وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة لم تر أن الواقعة تعد جنحة لعدم توافر الإكراه إلا بعد تلاوة أقوال الشهود وسماع مراعاة الدفاع عن المطعون ضده. ولما كان النص في المادة ٣٨٣ من قانون الإجراءات على أنه " إذا رأت محكمة الجنايات أن الواقعة كما هي مبنية في أمر الإحالة وقبل تحقيقها بالجلسة تعد جنحة، فلها أن تحكم بعدم الإختصاص وتحيلها إلى المحكمة الجزئية. أما إذا لم تر ذلك إلا بعد التحقيق، تحكم فيها " يدل على أن المشرع يميز بين حالتي تصاير كل منها عن الأخرى الأولى منهما إذا رأت محكمة الجنايات أن الواقعة الواردة بأمر الإحالة تشكل جنحة وكان ذلك قبل تحقيقها بالجلسة فقد أجاز لها أن تحيلها إلى المحكمة الجزئية المختصة بنظرها والثانية منها إذا لم يتضح ذلك لتلك المحكمة إلا بعد إجراء التحقيق بالجلسة فقد ألزمها المشرع في هذه الحالة بنظرها وهو ما أفصح عنه بقوله " تحكم فيها " لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا المنطق وقضى بعدم إختصاص المحكمة رغم إختصاصها بنظر الدعوى فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ٧٨٧٠ لسنة ٥٤ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ٣٩١ بتاريخ ١٩٨٥/٣/١٣

من المقرر أنه لا ولاية للمحاكم الجنائية بالفصل في دعوى التصويض المؤسمة على المسؤولية الناشئة عن الأشياء إذ الدعوى في هذه الحالة تكون مبنية على إفراض المسؤولية في جانب حارس الشئ وليست ناشئة عن الجريمة بل ناشئة عن الشئ ذاته.

الطعن رقم ١٠١٩ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٧٠٨ بتاريخ ١٦/٥/١٩٨٥

لما كان الأصل في دعوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية وإنما أباح القانون إستثناء بعضها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر وقع للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية لإذا لم يكن الضرر الذي لحق به ناشئاً عن هذه الجريمة، سقطت تلك الإباحة وسقط معها إختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية لما كان ذلك وكان الواضح ما أثبتته الحكم المطعون فيه إن علم المجنى عليهما بأن العقار المنصرف فيه لهما ليس مملوكاً للبائع لا تتكون به جريمة النصب المرفوعة بها الدعوى، فإن قضاءه بالبراءة إعتياداً على هذا السبب يترتب عليه عدم إختصاص المحكمة بالفصل في الدعوى المدنية، أما وقد تعرضت لها وفصلت في موضوعها فإنها تكون قد قضت في أمر هو من إختصاص المحاكم المدنية وحدها ولا شأن للمحاكم الجنائية به.

الطعن رقم ٥٥٦٩ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٣١٦ بتاريخ ٢٦/٢/١٩٨٦

لما كانت المحكمة قد أعطت في قضائها بعدم الإختصاص مع أن القانون يجعل لها ولاية الفصل في الدعوى وقد حجبها هذا الخطأ عن نظر موضوعها فإنه يصح أن يكون مع النقص الإعادة.

الطعن رقم ٧٠١ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٦٦٣ بتاريخ ١٠/١/١٩٨٦

لا يوجد في القانون ما يمنع محكمة الجنائيات أن تورد في حكمها أقوال شهود الإثبات كما تضمنتها قائمة شهود الإثبات المقدمة من النيابة العامة، ما دامت تصلح في ذاتها لإقامة قضائها بالإدانة.

الطعن رقم ٣٢٧٢ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٧٣٦ بتاريخ ٩/١٠/١٩٨٦

لما كان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة جنائيات السويس أن الدعوى أحيلت إليها بوصف جنابة الشروع في القتل العمد مع سبق الإصرار والوعد وهي لم تقض بعد إختصاصها بنظرها وباعتبارها جنحة ضرب بسيط إلا بعد أن تليت أقوال الشهود وأدلى الدفاع بمرافعته بجملة..... لما كان يقتضى منها أن تحكم في الدعوى حتماً وإن رأت أنها جنحة إعمالاً للمادة ٣٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية التي تنص على أنه "إذا رأت محكمة الجنائيات أن الواقعة كما هي مينة في أمر الإحالة، وقبل تحقيقها بالجلسة تعد جنحة فلها أن تحكم فيها بعدم الإختصاص وتعيّلها إلى المحكمة الجزئية، أما إذا لم تر لذلك إلا بعد التحقيق، تحكم فيها"، لما كان ذلك، وأياً كان الوصف القانوني للواقعة التي أقيمت بها الدعوى أمام محكمة جنائيات السويس فهي مختصة حتماً بنظرها والفصل فيها سواء بوصفها جنابة وذلك لإندراجها - بهذا الوصف - ضمن إختصاصها الأحيل المقرر في المادة السابعة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٤

بشأن السلطة القضائية أو باعتبارها جنتة تم تحقيقها بالجلسة مما كان يتعين معه أن تحكم فيهما إعمالاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية.

\* الموضوع الفرعي : مناط رجوعها إلى قانون المرافعات :

الطعن رقم ٧٦ لسنة ٢٦ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ٤٩٨ بتاريخ ١٩٥٦/٤/٣  
استقر قضاء هذه المحكمة على أن المحكمة الجنائية لا ترجع إلى قانون المرافعات المدنية إلا عند إحالة صريحة على حكم من أحكامه وردت في قانون الإجراءات الجنائية أو عند غلو هذا القانون من نص على قاعدة من القواعد العامة الواردة في قانون المرافعات.

الطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٣٢ مكتب قضي ١٣ صفحة رقم ٥٥٠ بتاريخ ١٩٦٢/٦/١٢  
الأصل أنه لا يرجع إلى أحكام قانون المرافعات - في المواد الجنائية - إلا تفسير ما غمض من أحكام قانون الإجراءات الجنائية أو لسد ما فيه من نقص. ولما كان حكم المادة ٣٦٥ مرافعات هو من الأحكام التي لا تعارض مع أحكام قانون الإجراءات وإنما تكمل نقصاً فيه يتمثل في عدم رسم طريق الطعن بقرار التصحيح عند تجاوز الحق فيه، فإنه يتعين الرجوع إلى هذا الحكم والأخذ بمقتضاه في الحدود الواردة به.

## محكمة المرور

• الموضوع الفرعي : تجاوز السرعة المحددة :

الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٦١ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ٢٤٠ بتاريخ ١٢/٤/١٩٥١

إذا كان الحكم قد أخذ المتهم في جريمة الإصابة عطلاً على تجاوزه الحد الذي يمكنه من إيقاف سيارته وتفاذي الإصطدام بالسيارة التي تقدمه، فلا محل للنقض عليه أن القانون لم يقرر سرعة معينة في الجهة التي وقع فيها الحادث حتى تنصح مساءلته عن تجاوزها.

الطعن رقم ٦٣٢ لسنة ٦٤ مكتب قضي ٥ صفحة رقم ٥٠٤ بتاريخ ١٢/٤/١٩٥٤

لما كانت الدعوى قد رفعت على المتهم بأنه تسبب من غير قصد ولا تعمد في إصابة المجنى عليه بالإصابات الميئة بالمحضر وكان ذلك ناشئاً عن عدم احتياطه وتحركه في قيادة سيارته فصدم المجنى عليه وأحدث إصابته، وكان الحكم الابتدائي قد بين في حدود الواقعة المرفوعة بها الدعوى عناصر عدم إحباط المتهم في قيادة السيارة بأنه كان ملتفتاً عن أمر القيادة ولم يستعمل جهاز التنبيه وأنه كان يسير بسرعة فائقة فصدم المجنى عليه ونشأ عن ذلك إصابته، وكان المتهم قد أبدى دفاعه على أساس ما تقدم أمام المحكمة الاستئنافية التي أبدت الحكم الابتدائي لأسبابه - لما كان ذلك، فإنه يكون في غير محله ما ينهه المتهم على الحكم من علو وصف التهمة من تحديد نوع الإهمال المسند إليه والإخلال بمقه في الدفاع.

الطعن رقم ١٨٨٢ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٤٤٣ بتاريخ ٢٣/٣/١٩٧٠

تنص الفقرة الثانية من المادة ٧٤ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور فيما حددته من واجبات قائد السيارة ألا ييسر على أنه : " يجب عليه أن لا يبدأ في السير إلا بناء على إشارة المحصل بعد تأكده من نزول وركوب الركاب " كما تنص المادة ١٣ من قرار وزير الداخلية بتنفيذ أحكام القانون المذكور على أنه : " يحظر على قائدي سيارات النقل العام للركاب التكلم مع أحد الركاب أو عمال السيارة أو السماح لأحد بالجلوس أو بالوقوف بمجوارهم أثناء السير " . والمستفاد من هذين النصين أن التحقق من تمام ركوب الركاب وبالأذات من السلم الأمامي المجاور للسائق يقع الالتزام به أساساً على عاتقه وأن إطلاق المحصل لصفارته لا تعفى السائق من القيام بهذا الواجب ولا تجب إلزامه به.

الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٩٢١ بتاريخ ١٢/٦/١٩٧٢

من المقرر أنه وإن جاز لقائد عربة خلفية أن ينحرف إلى اليسار رغبة منه في أن يتقدم عربة أمامه فإن هذه التجاوزة مشروطة فيها أن تحصل مع البصر والإحاط وتدير العواقب كيلا يحدث من ورائه تصادم يودي

بحياة شخص آخر فإذا لم يأخذ القائد حبله كان تصرفه مشوباً بخطأ من نوع ما يؤاخذ عليه القانون، وهو ما أكدته المادة الثالثة من قرار وزير الداخلية بتنفيذ أحكام القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور إذ أوجبت على قائد السيارة إن أراد أن يسبق سيارة أخرى تقدمه أن يكون ذلك تدريجياً ومن يسارها وبعد التأكد من أن حالة الطريق تسمح بذلك.

الطعن رقم ٥٤ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٣٦١ بتاريخ ١١/٢٣/١٩٣١  
الإسراع في السير بدون تنبيه يعبر مخالفة بمقتضى المادتين ٢٨ و ٥٣ من لائحة السيارات. وشككت الموضوع أن تستتج حصول هذه السرعة ولا رقابة لأحد عليها ما دامت لم تعارض في إستنتاجها مع ما يقبله العقل ولم تخالف الوقائع الثابتة في الدعوى.

الطعن رقم ٦٤٩ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٢٦ صفحة رقم ١٨٦ بتاريخ ١/٣/١٩٤٣  
إن السرعة التي تحدثت عنها لائحة السيارات هي السرعة التي يجب ألا تتجاوز في الظروف العادية. ولكن مراعاة مقتضى الحال واجبة دائماً. فإذا كانت الحال تستلزم التقليل من تلك السرعة كان ذلك متعباً.

الطعن رقم ٧٧٣ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٢٦ صفحة رقم ٢٤٣ بتاريخ ٣/٥/١٩٤٣  
إن تقدير الخطأ المستوجب لمسؤولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً مما يتعلق بموضوع الدعوى. فإذا إستخلصت المحكمة مما أوضحت من الأدلة أن المتهم أخطأ، أو خالف ما تواضع عليه الناس أثناء المرور في الطرقات بأن سار بسيارته مسرعاً فوق شريط الوام فوقع منه الحادث الذي سئل عنه، فلا يقلل منه أن يجادل في ذلك لدى محكمة النقض.

الطعن رقم ٩٥٧ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٢٦ صفحة رقم ٤٦٥ بتاريخ ٢٤/٤/١٩٤٤  
إن الفقرة الأولى من المادة ٢٨ من لائحة السيارات الصادر بها قرار وزير الداخلية في ١٦ من يولييه سنة ١٩١٣ تنص على أنه لا يجوز سوق السيارات بسرعة أو بكيفية ينجم عنها بحسب ظروف الأحوال خطر ما على حياة الجمهور أو ممتلكاته. وإذا كانت الفقرة الثانية من المادة المذكورة قد نصت على أنه في كل الأحوال لا يجوز أن تزيد السرعة على ثلاثين كيلو متراً في الساعة فإنه من البديهي أن ذلك يكون مقيداً أيضاً بالقيد الوارد في الفقرة الأولى وهو تفادي وجود خطر على حياة الجمهور أو ممتلكاته. وإذاً فإذا كان قاضي الموضوع قد أثبت بما أورده من ظروف الدعوى ووقائعها أن السرعة التي كان يسير بها السائق كانت السبب في وقوع الحادث، فإنه لا يكون قد أخطأ ولو كان قد ثبت لديه أن السائق كان سائراً بسرعة تقل عن الثلاثين كيلو متراً الواردة في اللائحة.

الطعن رقم ٢٠٨١ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٤٨٦ بتاريخ ١٩٧٩/٤/١٦

من المقرر أن الخطأ في الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لها، ومن ثم فإنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة في جريمة الإصابة الخطأ أن يبين فضلاً عن مؤدى الأدلة التي اعتمد عليها في ثبوت الواقعة عنصر الخطأ المرتكب وأن يورد الدليل عليه مردوداً إلى أصل صحيح ثابت في الأوراق، كما أن من المقرر أن السرعة التي تصلح أساساً للمساءلة الجنائية في جريمة الإصابة الخطأ ليست لها حدود ثابتة وإنما هي التي تتجاوز الحد الذي تقتضيه ملائمة الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيتسبب عن هذا التجاوز الجرح، وأنه وإن كان تقدير سرعة السيارة في ظروف معينة، وهل تعد عنصراً من عناصر الخطأ أم لا، مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها تحكم المحكمة الموضوع وحدها بغير مقبض عليها، إلا أن شرط ذلك أن يكون تقديرها مائلاً مستنداً إلى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق. ولما كان ما أورده الحكم في مدوناته لا يبين منه عناصر الخطأ الذي وقع من الطاعن، ذلك أن مجرد مصادمة الطاعن للمجنى عليه بالسيارة قيادته لا يعتبر دليلاً على الخطأ. فضلاً عن أن الحكم لم يستظهر سلوك الطاعن أثناء قيادته لسيارته والعناصر التي استخلص منها قيادته لها بسرعة تجاوز السرعة القانونية، كما أن الحكم من جهة أخرى لم يبين موقف المجنى عليه وكيفية عبوره الطريق لينسب بيان مدى قدرة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث على تفادي تلافي إصابة المجنى عليه، وأثر ذلك على قيام رابطة السببية أو إنشائها. هذا وقد أغفل الحكم طلبه الإشارة إلى الكشف الطبي ولم يورد مؤداه وبهذا خلا أيضاً من أى بيان عن الإصابات التي شوهدت بالمجنى عليه ونوعها وكيف أنها لحقت به من جراء التصادم. وإذا أدانت المحكمة الطاعن مع كل ذلك، فإن حكمها يكون قاصراً.

الطعن رقم ٣٧٢١ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ١١٤٤ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢٧

من المقرر أنه وإن جاز لقائد عربة خلفية أن ينحرف إلى اليسار رغبة منه في أن يتقدم عربة أمامه فإن هذه المجاوزة مشروطة فيها أن تحصل مع البصر والإحاطة وتدير العواقب كيلا يحدث من ورائها تصادم يؤدى بحياة شخص آخر فإذا لم يأخذ القائد حزمه كان تصرفه مشوباً بخطأ من نوع ما يؤاخذ عليه القانون وهو ما أكدته المادة ٣٩ من قرار وزير الداخلية بتنفيذ أحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ بشأن السيارات وقواعد المرور إذ أوجبت على قائد السيارة إن أراد أن يسبق سيارة أخرى متقدمة أن يكون ذلك من يسارها وبعد التأكد من أن حالة الطريق تسمح بذلك.

الطعن رقم ٤٧١٦ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١٩٤ بتاريخ ١٩٨٧/٢/٤

من المقرر أن السرعة التي تصلح أساساً للمساءلة الجنائية فى جريمة القتل والإصابة الخطأ ليست لها حدود ثابتة وإنما هى التي تتجاوز الحد الذى تقتضيه ملاسبات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فينسب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح، وأن تقدير ما إذا كانت سرعة السيارة فى ظروف معينة تعد عتصراً من عناصر الخطأ أو لا تعد هو مما يتعلق بموضوع الدعوى.

**\* الموضوع الفرعى : تعطيل وسائل النقل العام :**

الطعن رقم ٢٣٩٢ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٣٧٨ بتاريخ ١٩٥٤/٢/٢٣

إن المادة ١٦٧ من قانون العقوبات قد وردت فى الباب الثالث عشر من الكتاب الثانى تحت عنوان تعطيل المواصلات وحلت محل المادة ١٤٥ من قانون العقوبات الصادر فى سنة ١٩٥٤ التى كانت تنص على عقاب من يعطل عمداً سير قطار على السكة الحديد دون تفريق بين القطارات المملوكة للحكومة وبين القطارات المملوكة لشركة من الشركات التى إلتزمت القيام بمرفق النقل العام عن طريق قطارات تسير على سكك حديدية لها فى مناطق محددة من الجمهورية المصرية بمقتضى عقود إلتزام بينها وبين الحكومة وقد رأى المشرع فى النص الجديد أن تكون الحماية شاملة لكل وسائل النقل العامة من مائية أو برية أو جوية فنص على عقوبة من يعرض سلامتها للخطر أو يعطل سيرها عمداً، وكشف فى نص المادة ١٦٦ السابقة على هذه المادة بأن ما يعنيه من وصف وسائل النقل العامة هو إبراز ما يجب أن يحققه الملتزم بتلك الوسائل المشمولة بالحماية من خدمات للجمهور بلا تفريق وعلى أساس المساواة التامة بين الأفراد بغض النظر عن يملك تلك الوسائل سواء أكانت الحكومة أم الشركة أم فرد من الأفراد، وما يوضح قصد الشارع ما جاء فى المادة ١٦٦ من قانون العقوبات فى شأن الخطوط التليفونية - تسرى أحكام المواد الثلاثة السابقة على الخطوط التليفونية التى تشنها الحكومة أو ترخص بإنشائها لمنفعة عامة \*، وهذا المعنى ذاته هو الذى أشار إليه المشرع المصرى فى المادتين ٦٦٨ و٦٦٩ من القانون المدنى فى باب إلتزام المرافق العامة، وإذن فالقول بأنه يشترط لتطبيق المادة ١٦٧ من قانون العقوبات أن تكون وسائل النقل المعرضة للخطر مملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٢٣٩٢ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٨٠٧ بتاريخ ١٩٦١/١٠/١٦

هدف الشارع من نص المادة ١٦٧ من قانون العقوبات - التى حلت محل المادة ١٤٥ من قانون سنة ١٩٥٤ - إلى تعميم الحماية وشمولها لكل وسائل النقل العامة من مائية أو برية أو جوية. وتحقيق الجريمة بمجرد تعطيل وسيلة النقل العام بأية طريقة عمدية من شأنها أن تؤدى إلى التعطيل أو التعرض للخطر سواء

أوقع إصطدام فعلى بالأشياء المستعملة فى هذا الفرض وترتب على ذلك التعطيل أو كان هذا التعطيل نتيجة إيقاف وسيلة النقل العام خوف الإصطدام بها.

الطعن رقم ٢ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٣٥١ بتاريخ ١٩٣١/١١/٩

تحقق الجريمة المنصوص عليها بالمادة ١٤٥ عقوبات بمجرد تعطيل قطار السكة الحديدية بسبب إلقاء أشياء على الخط الحديدى سواء أوقع إصطدام القطار فعلاً بهذه الأشياء وكان التعطيل بسببه أم كان هذا التعطيل نتيجة إيقاف القطار خوف الإصطدام.

الطعن رقم ١٨٧٣ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٢٦٦ بتاريخ ١٩٤٦/١٢/٣٠

إنه لما كان القانون يوجب فى الجريمة العاقب عليها فى المادتين ١٦٤ و ١٦٦ عقوبات توافر أمرين : إنقطاع المواصلات بالفعل ، وكون هذا الإنقطاع نتيجة لعدم التهم ارتكاب الفعل الذى تسبب عنه حصوله ، كان واجباً على المحكمة - إذا ما رأت إدانة التهم فى تلك الجريمة - أن تذكر الدليل على تهمته ارتكاب الفعل الذى تسبب عنه حصول إنقطاع المواصلات وأن تتحدث عن مدى التعطيل الذى نتج عن ذلك ، وإلا كان حكمها مشوباً بالقصور متيناً نقضه.

• الموضوع الفرعى : عدم اتباع إشارات المرور :

الطعن رقم ٥٤ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٣٦١ بتاريخ ١٩٣١/١١/٢٣

السير على اليمين هو نظام عام مقرر فى مصر ومعترف عليه فى كافة أنحاء القطر ، وقد نصت عليه لائحة عربات الركوب الصادرة فى ٢٦ يولية سنة ١٨٩٤ فى المادة ١٥ منها . وإذا كانت لائحة السيارات لم تنص على هذا النظام فليس معنى ذلك أن سائق السيارة معفى من الخضوع له . على أن مخالفة سائق السيارة لهذا النظام إن لم تعتبر مخالفة للائحة معينة فإنها تحرر عدم احتياط فى السير نظراً إلى ما هو معترف من أن الجهة اليسرى من الطريق يجب إغلاقها لمن يكون قادماً من الطريق العكسى . وهذا القدر من الخطأ كاف لمساءلة سائق السيارة عما يقع منه من الحوادث الجنائية نتيجة عدم احتياطة وذلك عملاً بحكم المادتين ٢٠٢ و ٢٠٨ عقوبات . وخكمكة الموضوع أن تستنتج حصول هذه المخالفة من أية قرينة فى الدعوى كقرينة وجود اللجنة ملقاة بعد الحادثة فى وسط الطريق . وليس للمتهم أن يتظلم إلى محكمة النقض بما تراه محكمة الموضوع فى ذلك لدخوله فيما تملكه هى من حرية إستخلاص الأدلة من ظروف الدعوى .



الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٥٣٤ بتاريخ ١٩٤٨/٤/٦

لا جدوى من القول بأنه لا توجد لوائح تقضى بأن يلتزم سائق السيارة السير على اليمين فى اجتياز الميادين ويدور حولها، فإن العرف جرى بأن يلتزم سائقو السيارات الجانب الأيمن من الطرق دائماً. ومخالفة هذا العرف تتحقق بها مخالفة لائحة السيارات إذ هذه اللائحة تنص على أنه لا يجوز سوق السيارات بسرعة أو بكيفية ينجم عنها بحسب ظروف الأحوال خطر ما على حياة الجمهور أو ممتلكاته.

الطعن رقم ١٦٩١ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٦٦٦ بتاريخ ١٩٤٨/١٢/٦

إنه وإن كانت لائحة السيارات لم تنص على أنه يجب على سائق السيارة أن يلزم السير على يمين الطريق فإن العرف جرى على ذلك وإستقر نظام المرور عليه بحيث إذا ما خولف هذا العرف حق على المخالف أن يؤخذ بمقتضى المادة ٢٨ من لائحة السيارات التى تحظر قيادة السيارات بكيفية ينجم عنها بحسب ظروف الأحوال خطر ما على حياة الجمهور وممتلكاته.

الطعن رقم ١٤٨٧ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٥٧٨ بتاريخ ١٩٧٩/٥/١٧

تنص المادة ٧٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ بإصدار قانون المرور على أنه "... مع عدم الإخلال بالتدابير المقررة فى هذا القانون أو أية عقوبة أشد فى قانون آخر يعاقب بهرامة لا تقل عن جنية واحد ولا تزيد على عشرة جنيهات كل من يرتكب فعلاً من الأفعال الآتية..... ٩ - عدم إتباع قائد المركبة لإشارات المرور وعلاماته وتعليمات رجال المرور الخاصة بتنظيم السير... " فإن ما وقع من المظنون ضده من عدم إتباع إحدى علامات المرور الخاصة بتنظيم حركة السير فى الطرق بالمخالفه بسيارته إلى جهة اليسار بالرغم من وجود علامة للمرور تحظر ذلك - يوفر فى حقه اللجنة المنصوص عليها بالفقرة التاسعة من المادة ٧٤ من قانون المرور سائلة البيان وبالتالي فلا يسقط الحق فى إقامة الدعوى الجنائية إلا بمضى ثلاث سنين من يوم وقوع الجريمة عملاً بالمادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية. لما كان ذلك، وكانت المادة ١٧ من القانون ذاته قد نصت على أنه " تقطع المدة بإجراءات الاستدلال إذا اتخذت فى مواجهة المتهم أو أخطر بها بوجه رسمى. وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الإنقطاع. وإذا تعددت الإجراءات التى تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء ومفاد هذا النص أن كل إجراء من إجراءات الإتهام أو احكامته يتصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم يقطع المدة حتى فى غيبة المتهم لأن الشارع لم يستلزم مواجهة المتهم بالإجراء إلا بالنسبة لإجراءات الاستدلال دون غيرها.

## ٩ ..... عمل

- ١ ..... الموضوع الفرعى : إخلال الموظف بواجبات وظيفته
- ٢ ..... الموضوع الفرعى : إرباط جرائم العمل
- ٣ ..... الموضوع الفرعى : إصابات العمل
- ٥ ..... الموضوع الفرعى : التحكم فى منازعات العمل
- ٥ ..... الموضوع الفرعى : إلتزامات رب العمل
- ٢٣ ..... الموضوع الفرعى : تأمينات اجتماعية
- ٢٨ ..... الموضوع الفرعى : حق العمال
- ٢٩ ..... الموضوع الفرعى : عقد العمل الفردى
- ٣١ ..... الموضوع الفرعى : عقوبة
- ٣٤ ..... الموضوع الفرعى : مؤسسات خاصة
- ٣٤ ..... الموضوع الفرعى : موظف عام

## ٤٩ ..... عود

- ٤١ ..... الموضوع الفرعى : العود الى الإشتباه
- ٤٥ ..... الموضوع الفرعى : تسبب حكم العود
- ٤٦ ..... الموضوع الفرعى : شرط إعتبار المتهم عادلا
- ٤٦ ..... الموضوع الفرعى : صور العود
- ٤٧ ..... الموضوع الفرعى : عقوبة العود
- ٤٧ ..... الموضوع الفرعى : مبرمون أحداث
- ٤٧ ..... الموضوع الفرعى : نهائية الحكم السابق

## ٤٩ ..... غرفة الإتهام

- ٤٩ ..... الموضوع الفرعى : الأوامر الصادرة من غرفة الإتهام
- ٥١ ..... الموضوع الفرعى : غرفة الإتهام - إختصاصها
- ٦٠ ..... الموضوع الفرعى : غرفة الإتهام - الطعن فى أوامرها:
- ٧٠ ..... الموضوع الفرعى : غرفة الإتهام - تشكيلها
- ٧٠ ..... الموضوع الفرعى : غرفة المشورة

## ٧٥..... غش

- ٧٥..... \* موضوع الفرعى : إثبات جريمة الغش
- ٨٠..... \* الموضوع الفرعى : أركان جريمة الغش
- ٩٣..... \* الموضوع الفرعى : الغش فى البيانات التجارية
- ٩٨..... \* الموضوع الفرعى : الغش فى المعاملات التجارية
- ١٠٢..... \* الموضوع الفرعى : دعان
- ١١٤..... \* الموضوع الفرعى : شامى
- ١١٥..... \* الموضوع الفرعى : عقوبة جريمة الغش
- ١٢٦..... \* الموضوع الفرعى : عناصر الواقعة الإجرامية
- ١٢٧..... \* الموضوع الفرعى : غش البن
- ١٢٧..... \* الموضوع الفرعى : غش الكحول
- ١٢٤..... \* الموضوع الفرعى : غش اللبن
- ١٢٨..... \* الموضوع الفرعى : غش المشروبات
- ١٣٠..... \* الموضوع الفرعى : غش المواد الغذائية
- ١٤٣..... \* الموضوع الفرعى : قرينة العلم المفترض بالغش

## ١٤٥..... فعل فاضح

- ١٤٥..... \* الموضوع الفرعى : الركن المادى لجريمة الفعل الفاضح
- ١٤٦..... \* الموضوع الفرعى : جريمة الإخلال بالأداب العامة
- ١٤٧..... \* الموضوع الفرعى : ركن العلانية فى جريمة الفعل الفاضح

## ١٤٩..... قانون

- ١٤٩..... \* الموضوع الفرعى : إصدار القانون
- ١٥٣..... \* الموضوع الفرعى : الأثر الرسمى للقانون
- ١٥٤..... \* الموضوع الفرعى : الإعتذار بالجهل بالقانون
- ١٥٦..... \* الموضوع الفرعى : التفويض التشريعى
- ١٦٢..... \* الموضوع الفرعى : إلغاء القانون
- ١٧١..... \* الموضوع الفرعى : القانون الأصلى
- ٢٢٩..... \* الموضوع الفرعى : القانون الوقتى

٢٢٩	الموضوع الفرعي : القوانين المنظمة لإقامة الأحياء
٢٣٣	الموضوع الفرعي : القوانين المنظمة للإصلاح الزراعي
٢٣٥	الموضوع الفرعي : القوانين المنظمة للمؤسسات الاقتصادية
٢٤١	الموضوع الفرعي : تطبيق القانون
٢٥٦	الموضوع الفرعي : تعديل القانون
٢٥٦	الموضوع الفرعي : تفسير القانون
٢٩٤	الموضوع الفرعي : سريان القانون
٣٠٦	الموضوع الفرعي : قانون الأحوال المدنية
٣٠٧	الموضوع الفرعي : قانون الخدمة العامة
٣٠٧	الموضوع الفرعي : قانون الخدمة العسكرية
٣٠٨	الموضوع الفرعي : قانون الرقابة على المعادن الثمينة
٣٠٩	الموضوع الفرعي : قانون إيجار الأماكن
٣٢٨	الموضوع الفرعي : قرارات وزارة
٣٣٣	الموضوع الفرعي : لوائح الويد
٣٣٣	الموضوع الفرعي : لوائح السجون
٣٣٣	الموضوع الفرعي : لوائح تنفيذية

## ٣٣٥ ..... قبض

٣٣٥	الموضوع الفرعي : إجراءات القبض
٣٤١	الموضوع الفرعي : إختصاص مأموري الضبط القضائي
٤١٢	الموضوع الفرعي : إستيقاف
٤١٨	الموضوع الفرعي : المعول لهم القيام بأعمال مأموري الضبط القضائي
٤٤٥	الموضوع الفرعي : بطلان القبض
٤٤٧	الموضوع الفرعي : جمع الاستدلالات
٤٤٧	الموضوع الفرعي : سلطة مأموري الضبط القضائي
٤٥٣	الموضوع الفرعي : قبض وحجز بدون وجه حق
٤٥٧	الموضوع الفرعي : مائة القبض
٤٥٨	الموضوع الفرعي : نذب مأمور الضبط القضائي للتحقيق

## ٤٥٩ ..... قتل خطأ

- ٤٥٩ ..... \* الموضوع الفرعي : أركان جريمة القتل الخطأ
- ٤٦٨ ..... \* الموضوع الفرعي : الخطأ الطلي
- ٤٦٩ ..... \* الموضوع الفرعي : تعدد المتهمين في جريمة القتل الخطأ
- ٤٦٩ ..... \* الموضوع الفرعي : رابطة السببية في جريمة القتل الخطأ
- ٤٩٢ ..... \* الموضوع الفرعي : عقوبة جريمة القتل الخطأ

## ٤٩٤ ..... قتل عمد

- ٤٩٤ ..... \* الموضوع الفرعي : إثبات جريمة القتل عمد
- ٤٩٩ ..... \* الموضوع الفرعي : إرتباط جريمة القتل العمد بأخرى
- ٥٢٧ ..... \* الموضوع الفرعي : عنوان جريمة القتل عمد بأخرى
- ٥٢٩ ..... \* الموضوع الفرعي : الإشراك في جريمة القتل عمد
- ٥٣٥ ..... \* الموضوع الفرعي : التشروع في جريمة القتل عمد
- ٥٣٩ ..... \* الموضوع الفرعي : الفاعل الأصلي في جريمة القتل عمد
- ٥٤٥ ..... \* الموضوع الفرعي : القصد الجنائي في جريمة القتل عمد
- ٦٠٣ ..... \* الموضوع الفرعي : رابطة السببية في جريمة القتل عمد
- ٦٠٥ ..... \* الموضوع الفرعي : قتل بالسم
- ٦٠٧ ..... \* الموضوع الفرعي : قتل عمد مع سبق الإصرار
- ٦١٥ ..... \* الموضوع الفرعي : نية القتل

## ٦٢٢ ..... قضاة

- ٦٢٢ ..... \* الموضوع الفرعي : إختصاصات القضاة
- ٦٣٠ ..... \* الموضوع الفرعي : الإنابة القضائية
- ٦٣٠ ..... \* الموضوع الفرعي : الحصانة القضائية
- ٦٣٢ ..... \* الموضوع الفرعي : تحقيقات النيابة الإدارية
- ٦٣٣ ..... \* الموضوع الفرعي : تعيين القضاة
- ٦٣٣ ..... \* الموضوع الفرعي : رد القضاة
- ٦٤٤ ..... \* الموضوع الفرعي : صلاحية القضاة
- ٦٥٤ ..... \* الموضوع الفرعي : قاضي الإحالة

- ٦٦٥ ..... الموضوع الفرعي : قاضي الأمور المستعجلة
- ٦٦٥ ..... الموضوع الفرعي : قاضي التحقيق
- ٦٦٦ ..... الموضوع الفرعي : جهة الشئون الوقتية
- ٦٦٦ ..... الموضوع الفرعي : مدير عام النيابة الإدارية
- ٦٦٦ ..... الموضوع الفرعي : نذب القضاة
- ٦٦٨ ..... الموضوع الفرعي : ولاية القاضي

## ٦٦٩ ..... **قمار**

- ٦٦٩ ..... الموضوع الفرعي : إثبات جريمة لعب القمار
- ٦٦٩ ..... الموضوع الفرعي : إدارة محل للعب القمار
- ٦٧٤ ..... الموضوع الفرعي : أركان جريمة القمار
- ٦٧٨ ..... الموضوع الفرعي : إنتاج ورق اللعب
- ٦٧٩ ..... الموضوع الفرعي : سباق الخيل
- ٦٨٠ ..... الموضوع الفرعي : عقوبة جريمة لعب القمار

## ٦٨١ ..... **كسب غير مشروع**

- ٦٨١ ..... الموضوع الفرعي : أركان جريمة الكسب غير المشروع
- ٦٨٢ ..... الموضوع الفرعي : صور الكسب غير المشروع
- ٦٨٢ ..... الموضوع الفرعي : قانون الكسب غير المشروع
- ٦٨٣ ..... الموضوع الفرعي : مصدر الإيراد
- ٦٨٣ ..... الموضوع الفرعي : وصف الكسب غير المشروع

## ٦٨٥ ..... **محكمة الأحداث**

- ٦٨٥ ..... الموضوع الفرعي : إحصائيات محكمة الأحداث
- ٦٩٩ ..... الموضوع الفرعي : تشكيل محكمة الأحداث

## ٧٠٢ ..... **محكمة الاستئناف**

- ٧٠٢ ..... الموضوع الفرعي : تسبيب الحكم الاستئنافي
- ٧٠٧ ..... الموضوع الفرعي : سلطة محكمة الاستئناف في إجراء التحقيق

- الموضوع الفرعى : سلطة محكمة الاستئناف فى إستخلاص الوقائع ..... ٧١٠
- الموضوع الفرعى : سلطة محكمة الاستئناف فى تصحيح البطلان ..... ٧١١
- الموضوع الفرعى : سلطة محكمة الاستئناف فى تعديل وصف التهمة ..... ٧١٦
- الموضوع الفرعى : سلطة محكمة الاستئناف فى سماع الشهود ..... ٧١٩
- الموضوع الفرعى : سلطة محكمة الاستئناف فى سماع المتهم ..... ٧٢٩
- الموضوع الفرعى : سلطة محكمة الاستئناف فى ضم دعوتين ..... ٧٢٩
- الموضوع الفرعى : نطاق الاستئناف ..... ٧٢٩

## ٧٣٥ ..... محكمة الجنائيات

- الموضوع الفرعى : إختصاص محكمة الجنائيات ..... ٧٣٥
- الموضوع الفرعى : إختصاص محكمة الجنائيات بنظر الدعوى المدنية ..... ٧٥٨
- الموضوع الفرعى : الإجراءات أمام محكمة الجنائيات ..... ٧٦٠
- الموضوع الفرعى : الحكم النهائي الصادر من محكمة الجنائيات ..... ٧٦٢
- الموضوع الفرعى : تشكيل محكمة الجنائيات ..... ٧٦٣
- الموضوع الفرعى : سلطة محكمة الجنائيات فى فصل الجنحة عن الجناية ..... ٧٧٧
- الموضوع الفرعى : سلطة محكمة الجنائيات فى نظر الدعوى ..... ٧٨١
- الموضوع الفرعى : مناهج رجوعها إلى قانون المرافعات ..... ٧٩٣

## ٧٩٤ ..... محكمة المرور

- الموضوع الفرعى : تجاوز السرعة المحددة ..... ٧٩٤
- الموضوع الفرعى : تعطيل وسائل النقل العام ..... ٧٩٧
- الموضوع الفرعى : عدم إتباع إشارات المرور ..... ٧٩٨







